

۳۰۰  
۱۱۱۱

۲۲۲۹۱ کتابخانه آصفیہ کا عالی حیات درکن

۲۲۲۹۱

الکعبۃ ۱۸

نمبر داخلہ

تاریخ داخلہ

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتابت فن مذکور

الکوکب اللہمی

میت

۱۲۵۴

4559  
~~518~~







۷۵۴  
بذل المجہود عربی شرح سنن ابی داؤد

مؤلف

حضرت اقدس شیخ المصطفیٰ امام العلوم والمعارف مولانا الحاج الشاہ خلیل احمد صاحب نور اللہ مرقدہ

یہ ذہنی تفسیر شریعہ میں کلاسیک عرصہ سے تمام علماء عرب و عجم میں شہرہ ہے اور جس کے فضل کے علماء محققین ہیں، اس کی بہترین جلدیں عرصہ سے مسلسل طبع اور فروخت ہو رہی ہیں، مگر کتاب کی غلطی اور علماء اسلام کی قدر دانی سے اسکی تشریح کی جیسا کہ کیا ہو گئی ہیں، اس لئے ایسا کئی قیمت میں کچھ اضافہ ہو گیا ہے، اہل علم اس موضوع کو بھی غنیمت خیال فرماؤں اور کتاب کی خریداری میں ذرا تاخیر نہ فرماؤں کیونکہ اس سے بہتر کوئی تشریح موجود نہیں ہے، اس تشریح میں جو خصوصیات اور خوبیاں ہیں وہ تو کسی طرح طویل سے طویل اشتہار میں بھی نہیں سکتی ہیں شرح کے ملاحظہ پر موقوف ہیں لیکن حل مسائل علماء حل مطالب وغیرہ لوازمات شرح کے بعد جن خاص امور کا اہتمام فرمایا گیا ہے ان کو بالا جمال ہم بیان کیے دیتے ہیں۔

(۱) ہر راوی کے متعلق اس جگہ جہاں اس کا ابتدائے ذکر آیا ہے پوری تحقیق کی ہے (۲) جلد اول میں جو راوی مکرر آیا ہے اُس پر اس صفحہ کا حوالہ لکھا گیا ہے جس میں مفصل ذکر ہے (۳) ہر سلسلہ میں مذاہب ائمہ و علماء کی تشریح اور محاکمہ کیا گیا ہے (۴) مذہب خفیہ کی تحقیق اور کافی دلائل کے بعد دوسرے مذاہب کے دلائل کے بہترین اور مستند وجوہات دیئے گئے ہیں (۵) جو روایات مختصر آئیں اور دوسری کتب میں پوری ہیں ان کا حوالہ (۶) جو روایات بظاہر تزبیہ یا کے موافق نہیں لیکن توضیہ اور موافقت (۷) قال ابو داؤد کے بعد کی منقول عبارتوں کا نہایت کافی و دشانی حل (۸) جو روایات مصنف نے قطعاً ذکر کی ہیں دوسری کتب سے انکی سندوں کا انفصال (۹) سب سے بہتر اور درست ہیں جنہوں جس کا اہتمام کیا گیا ہے کہ مخترعات و معدنات سے اجتناب کیا گیا ہے ہر کلام کا ماخذ قدما رک کا کلام قرار دیا گیا ہے جس کا طول دیا گیا ہے مکمل شرح پانچ جلدوں میں بیستم کے تقریباً دو ہزار صفحات پر مشتمل ہے۔ جلد اول میں تین قسم کے کاغذوں پر طبع ہوئی یعنی سفید گلین، سیاہ رت کاغذ ۲۳ پڑنا پندرہویہ (شہ)، جلد ثانی یا پندرہویہ (شہ) جلد ثالث یا پندرہویہ آٹھواں (شہ) جلد رابع چارودہویہ (للہ) جلد خامس تین روپیہ آٹھواں (پیر) بادامی کاغذ جلد اول (للہ) چارودہویہ چارواں۔ ثانی چارودہویہ چارواں (للہ) ثالث یا پندرہویہ (شہ) رابع تین روپیہ آٹھواں (پیر) خامس دسے، کامل سفید اعلیٰ قسم پیپریشن، روپیہ۔ جلد اول سفید رت باقی جلدیں سفید گلین پیپریشن، روپیہ۔ بادامی کامل سیٹیں روپیہ غلط

نوٹ:- کامل کتاب تین جلدوں میں (۱، ۲، ۳) (۴، ۵) جلد بھی تیار رہتی ہیں۔ جلدوں پر نقشین کام بھی ہوتا ہے۔  
کامل کی جلدوں کی اجرت تین روپیہ چھ آنہ (پچیس) ڈاک کا محصول بلا جلد دو روپیہ بارہ آنے (چار) جلد تین روپیہ پانچ آنے (سیکڑ)

مینجی کتب خانہ یجیوی منظر اہر علوم سہارنپور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله الذي آتانا من لده رحمة فيها لنا من امرنا شداً - وأنزل لنا من امره روحاً يحيى به قلوب  
 السعداء ويصير لاشقياء شهاً بارصداً - أرسل سيد الرسل بالرشد والنفارح فالعاضون بالنواجز على سننه هم الجاهل لستوا ليائ  
 ونشر الحكم والمعارف فالمبلغون لثقات بعد ما عاها هم الناصرون وجو اليوم القيمة واصفياءه - وعلى آله وصحبه واتباعه الذين اراد الله  
 بهم الخير فقصم في الدين والشرائع - وجعلهم أئمة وهداة يخرجون الناس من غياهب الشكوك والادام إلى انوار النجى السوا طمع -  
 افاض عليهم من العلوم الدينية ما خلت عنه الدواوين والاسفار - وكلت دون ادراكها ذبان ذوى الالهاب الزكية والابصار  
 غرهم بايدي الكرامة فالمقتطفون من ثمار جهدي هم النجباء الفانزون وجددهم الدين القويم فالمتبعون لآثارهم هم السعداء المستحقون  
 اصابع من اعظم ما من الله به على هذه الملة البهية ان يوثق لها مجديون مثل حضرة قطب الاقطاب - رئيس ذوى  
 الفضل والاباب - امام الائمة - مقتدى الاجل - مقدم الحكماء - مفتخر النجباء - من بالفاسد الشذية تحيى النفوس بالارواح  
 وبهية القدسية تحيى القلوب وتترى الاشباح - ملاطابق الارض شرقاً وغرباً بالمعارف والايقان - ونشرى ارجاء الغبار  
 فوارح السنة والاحسان - ابنى حنفية الزمان - وشبلى الدوران - امير المؤمنين فى الحديث حجة الله على العالمين - معارف بالغة  
 شمس العلماء مولانا ابى مسعود رشيد احمد الانصارى الايوبى الكنگوى الحنفى الكششى الششى القادرى السهروردى قدس الله سره  
 العزيز فانه رحمه الله تعالى ترعرع مجداً فى العلوم الدينية وارحل لها الى ابدان القهية - وحضر خلق الفاضل مشايخ الزمان -  
 ففقه وسمع وخاض بحار العلوم واسفار الفنون لدى الكل من اساتذة الدوران - ولم يزل هذا اذ حتى مهنى سائر العلوم  
 بما علوم لسنن والاحادىث النبوية - على صاحبها افضل الصلوة واكمل التحية - فانا انك مرتقياً طلبها لثامنا حتى استبشير الله  
 بالبيان - بانه هو السائق فى الميدان - وحسرت اليك بالادابل من كل فخر عتيق من الهند واستنداقاً للصين وانخراسان -

فهرجت اليرعشي بسمن يفرنون من بحار حديثه ويصدرون بالارتوار - فمن مستكثر وقتل وسهروا ليكاً وينقطع له اعشش وانظار  
 بذاوان من لم تساعده المقادير لم يزل الضماد عنأ بجنانه - ومقرأ بلسانه - انه هو المتوحد في زمانه - والمتفرق في اوانه - كبيت  
 فان القوة الاجتهادية دعا فقهه بحيث وملكة الاستنباط واجادة وجوه التطبيق بين الاحاديث المختلفة - واظهار محاسن  
 الارتباط بين المضامين المتناقضة - وكمال العدالة والتقديس والتجريح في العلوم العقلية والنقلية - والبراعة في الفقه والاصول  
 والحرارة في الآلات والمقاصد والارتقاء على قله المعارف الآلية - والاكتساب بوجوه الحضور الدائم مع الاستقامة الشخصية -  
 لم توجد بمثابته لدى احد في زمانه لا منفردة ولا مجمعة - وليس على النبي مستكر - ان يجمع العالم في واحد - وذلك بفضل النبوة  
 من ينشأ الله ذو الفضل العظيم - والحققة لمحي لانكران الله سبحانه وتعالى قد تغفل عليه بالقرحة راحة قوية بسيد الرسل عليه  
 اكمل الصلوات وفضل التجات والفتاوية فيحيى صارت العلوم والمعارف تنعكس على قلبه الاظهر من مشكوة عليه السلام فاذا خاض  
 في بحر معاني الاحاديث والآيات تشابه كان الكلمات والجمل تصد من حضرة الرسل عليه الصلوة والسلام وذلك بفضل الله  
 ليس بحد - ومن هنا كان المحضر المجلس السريث يزدادون شغفاً ومحوأ لدي تكليل وفادته فلم يكدوا ان يقتربوا كونه في  
 بيك المجاسس المذكورة وكانوا يشتاقون الى جريانه في اساليب الكلام وتقدير السمن وتحقيق المسائل ولعل هذا السر هو الذي احث  
 وجود جنابات العمل بالسنة في تلاميذه فوق ما يوجد في عامة طلبته اعلم وكان رحمه الله تعالى بهتم جداً بتطبيق الاحاديث المختلفة  
 بادي الرأي ومن تبهجها عما كان الى الدراية وفقه الروايات لسترون الروايات فقط كما هو دأب عامة المحدثين في الازمنة المتأخرة وكانت  
 الانوار لبركات المعنوية والسكينة العقلية تسكب ببطانة على قلوب المسترشدين والتلازمة يشاهد ارباب البصائر و  
 العقوب وكان رحمه الله تعالى في ابتداء الامر مشغول بتدريس الفقه الاصول والتفسير ايضا علاوة على التوجيه ولكنة انصرف في  
 اواخر عمره على تدريس الحديث فقط وكانت الاهمات الست تبتدأ عليه في ادأ شوال وتتم الى اواخر شعبان فحوت هذه القيمة  
 نحو ما عشرين سنة وتخرج عليه في هذه المدة ما ينفون من ثمانمائة رجال من الفضلاء والاذكياء:

ثم عاده رحمه الله تعالى عن هذا الاشتغال تواتر الايام والبلد ياكما هو سنة الله في المقربين فان اشده الناس بلاؤا الله  
 ثم الاشل غلاش وكذلك بكاثرته عليه القادى من سائر الاقطار والبلاد وجمعت على اعتقابه العلية ظاهراً في المعارف والعبادة  
 وعششي شرب المقر والرضوان الربانية وقصدا النسبة الآلية فاشغله كان يصده من عنفوان شبابه ففصلت بيك  
 الاشتغال بالتدريس والاسماع وراى ان الاهم حينئذ غيره مما ذكره نقاباً وكان سيدي ابا حفصة مولاي وسدي لمجاني  
 ولما دى وسلي في الدارين ولما نصحني الكاذب لوى قدس الله سره العزيز بعد فراغ من سائر الكتب لدرسية النظامية فجبنا  
 عن قراءة الحديث فلما ندان الاشتغال بعذر غير الامر المتقن المتفعل بالعلوم العقلية والنقلية المتكامل والآلات والمقاصد معتدلة  
 سرور انظر بالامنة المحمدين بل مراد لترك تقييد مولانا الكرام - شمس الهدى ومصباح الظلام - فقد جرب غير مرة ان اهل  
 الزمان لم يستفيدوا بشئ هذا الا لسن على اواكس الامنة والطعن على منار الهدى والامنة - والسبب والاشتم لا خلافت -

واما والبعض بالاسلاف - فالأحرى ان لا يشتغل والحالة هذه بعلم الحديث وحديثه رحمه الله تعالى كان قرأ كتابي القرآن المكتب  
 في مدرسة حسين بن محمد المرحوم الواقعة بدبي المشهورة اذ ذاك بحسن التعليم والتدريس وكل النظام فلما كان اختتام بعض السنين علمنا ان  
 المدرسة باسما من يعنى له حسب العادة سنة الفراغ والعمامة في تلك السنة بعد الامتحان في المكتب الاستهابية فاعلوا اسم  
 سيدي الوالد المرحوم في مجلة من تحم في صحح البخاري وحديث ابن سيدي الوالد المرحوم كان معززا على هذا المذكرة وكانوا يعلمون في شي من كتب الحديث فلهذا  
 ولا غير ذلك فلهذا كتبنا تلك السطر ولا سطر آخر على ان يكون المرحوم على اعلان اسمه الى كل الاباء عن قرارة الحديث والامتحان في كتبها واولئك كانوا  
 يصرون على امتحانهم والقرارة للميعرفون من ذكادته وحفظه وانه اذا امتحن يعلموا على اقرانه فيصير سببا لشهرة المدرسة بين الناس فقالوا  
 ان المدة الواقعة بين الامتحان والامتحان طويلة تنوف عن مستأثره فيسهل لك فيها ان تفرغ عن قراءة الجاهل مع الصبح للبخاري بل  
 وعن ساير الصحاح الست فلم يلق بالالم فترجم ولما رآه انه لا يوافقهم على مقصودهم ففعلوا الامر الى سيدي المجد المرحوم اعني مولاي لم ينفذ  
 محمد سليمي قدس الشريعة العزيز والحواعليه الحامض غير متقار وطلبوا منه ان يامر ولد هسيدي الوالد المرحوم الى ان يفرغ امر الكتاب باسما  
 لميراد فقبل حضرة المجد المرحوم بغيرتهم وحكم على سيدي الوالد المرحوم حكما بالآياتيان ما يطلبون فلم يجد يد عن الاسعاف فاراد ان  
 يشترك الامتحان بالمطالعة فقط بدون ان يقرأ الكتاب لدني احد من مدرسي المدرسة ففرغ نفسه لمطالعة صحيح البخاري وحواشيه  
 والشروح واحتجى عن الناس في حجة ذات باين مسجد سلطان نظام الدين المرحوم وكان احد البائين شفع الى مسجد والآخر الى  
 الصحراء فالاول فكان يخلقه على نفسه دائما وليفتحه للصلوات لدني تكبيرة الافتتاح ويحضر الجماعة ثم ينفق ولا ياتي بار واتب غيرا  
 الابا بحجة واما الثاني فكان مفتوحا دائما تلا ميذا المرحوم الذين كانوا موفين باحضار الطعام والحوارج الاخر فكانوا يصنعونها في  
 الكنبها المعينة فمضى على هذه الحالة زمانا طويلا ليدري اهل المحلة بوجوده هناك ومن غرائب ما وقع في تلك الايام انه جاء التفتش  
 من كانه حلة طلبا القدوم اليها للزكاح فذوه قائلين انه ليس بموجود ههنا منذ مدة مديدة وكان رحمه الله تعالى لدني مطالعة  
 صحيح البخاري وحواشيه وشروحه ليطالع سيرة ابن هشام ومعاني الآثار للطحاوي والبهلية وفتح القدير فاستوجبها  
 بغاية الدقة والامعان فلم يأت ايام الامتحان الا وقد فرغ من هذه الكتب جلستها وعلق في صدره سائر المضامين للمدرسة  
 فيها بغاية الاتقان وكان من ثمرات ذلك ان حضرة الامتحان اعني صدر الافاضل في فخر الاكابر والامثال مولانا خليل احمد انصار  
 صدر المدرسين بمظاهر العلوم وشارح ابني داود الدامتمنة واطلع على اجوبة فرح جدا وقال ان كثير من علماء الزمان و  
 المدرسين لا يقدرون ان يكتبوا مثل هذه الاجوبة واطرى في مدح بين الناس جدا ثم ذهب الى امير المؤمنين في الحديث حفرة  
 القطب الكنگوي قدس سره الموقى اليه سابقا فخرج سيدي الوالد لدني حضرة وابدى ان جن قابلية للعلوم الدينية  
 حفظا وفهما من عجايب الزمن فشله لا غير عن انهار ولا يزج عن اعتراف البحار فلا بد من فتح دورة الحديث وتدريبه لخاصة  
 فانه لم يأت على اعتناك تلميذ توسم فيه ما توسم في المولوي محمد كجي ولم يزل يمدح ويشفعه ويظهر كمال قابلية الى ان رضى  
 حضرة القطب الكنگوي قدس الشريعة العزيز بتدريس دورة الحديث فشرع فيها بغاية المطالعة والتحقق فلولازد لاله

في معنى حفرة قدس الشريعة العزیز الذي اضطره الى تم الدوة تيك في مقدار السنتين لادى الامر الى مدة طويلة تنوف عن ربح  
او خمس سنوات ولما فاز حفرة الوالد المرحوم بحرامه الذي كان مضطرا باله من مدة مديدة سرورا وبذل غاية جهده في سائر ما يلزم  
لطالب العلم عموما ولطالب الحديث خصوصا فكان يقول انه لم يفتش شيئا من روايات الصحاح الست وكتب الدوة  
عن السماع او القراءة لدى حفرة الاستاذ قدس الشريعة العزیز -

وكان رحمه الله تعالى بعد الفراغ عن الدرس يكتب سائر ما يسمع من حفرة الاستاذ باللغة العربية - فبهذه المجموعة  
المهداة الى ارباب البصائر هي تلك المضامين التي جمعتها حفرة سيدي الوالد قدس الشريعة العزیز حتى يتفجع بها العامة  
من ارباب العلم والحال - وكان يقول اني كنت في ايام كتابة التقريرات لا اشتغل بعمل ما لم افرض من الكتب  
المذكورة ثم كنت اعطى من طلبها من الشرح فيكتبون تقاريرهم بالهندية بالاستعانة منها وهي وان كانت قليلة الحجم  
والبنية ولكن الغن المعن بن يتوقف في انهاب جزا اخر احرز في كوز فاحتوت على كثير من المباحث العلمية والذكات العلمية والفوائد  
العظيمة التي خلت عنها الشروح والحواشي ذلك صرف عدة من فضلاء العصر بلغا جميعا الاستئصال هذه المجموعة استفاد  
بهالي تدريس الحديث - وكثيرا ما كنت اشتهي ان قطع هذه التقارير فتنقذ عن الضياع ولعم فعملها لارباب العلم ثم قسى هذا  
العزم اصرار بعض الكابر على ذلك فوق العادة كمن كان يعوقني عن الاقدام الى ذلك ان جاسمها وان كان صاحب صفات كاملة  
من التجربة العلمية والذكاة ودرة التحصيل وجملة الادب وقد اتم كتبته جدا لكنها لا تفوق عن درجة المسودات الملائق لم تقم النظر  
الثاني من المولد ولا تمييزها فكنيت اشتهي ان يتوجه اليه احد من المهرة اصحاب الغن فينظر اليه ثانيا فان وجد فيه زيادة ونقصا  
اذال منه ما لا بد من الزاوة واصح فيه ما يحتاج الى ذلك وكنتي رايت ان الكمل الذين هم اهل الغن حقيقة لا يفرغون لذلك  
فان المشاغل قد اعاطت بهم احاطة الهامة بالقرو من ليس في درجتهم لا اعتمادهم وهذا الذي يترتب في اخرني الى هذا المدة فلما  
رايت ان اناسا يريدون ان يستنسخوا مني ثم يطبعوا خفية ووجدت اناسا يطبعوا البعض الاجزاء مما استنسخها من نفسي فقلت  
عن الاصل فسنسخها وحرفها وصحفا فرايت ان طبعها بالجملة الهامة اولي واخير من هذه الطباعات المسوخة فتوكلت على الله  
وشمرت عن ساق الجرح ووجدت تأييدات غريبة حركتني الى ذلك واذ عجتني فان تقارير بعض الجرح الثاني من الرمدى ضاعت  
في حيرة سيدي الوالد المرحوم فغلبت بعض النسخين فمضى حفرة لتحصيلها فلم يفر ثم سميت جدا فلم اصل لاني الاصل ولا الى نقد  
دكتاني غاية القنوط والياس من جهتها اذ فترت بنقل ذلك من مكتبته مولانا فتح محمد المرحوم التهاوي نسخ من الاصل في نسخة  
فوصل الى تاييد بعض طلاب الحديث فوجدت تأييدا غريبا واهرا الهيا غرضي على الاسراع والتجمل ودرجتي عن التوقف والتأخير  
وكذلك ظهرت محركات عديدة وتأييدات متواترة من غيرا ذكر اهتمتني انه قد جازا وان طبعها فاعصمت بالله سبحانه ونظرت  
الى الاصل ثم طبعتها وقدمتها للنظرين وحيث اني لست من فرسان هذا الميدان ولا في قران من اجل تسويد او جزا لساك  
في شمدج الموطا لامام مالك والمشغل التدبيري وغيرها متعلق بالدرسة لم تيسر لي النظر الى الاصل بالاتقان والتدبر

التمام فانه يحتاج الى ملكة قوية وفراغ تام فيحدث ما ظهر لي في باري الرأي شي من سبق قلم او ما حمل عقل او غير ذلك اشترط له  
في الحاشية معالجة الى انظار ارباب الفضل والهي فحققوا ههنا لك وليصلوا الي ما هو الصحيح الحكم بارائهم الشائقة وافكارهم الشائقة بيد  
اني اصلحت ينبغي سبق قلم كان في غاية الوضوح وزدت في بعض الاكثرة ترجمة الباب قبل القول وقد كان بعض الاجاب يرغضي  
منذمة ان ينقص هذه التقارير واحد من البهاث المشككة والمجمله واسيها بمجملاته التقارير فعاقتني عن ذلك امر ان الاول عدم  
الاعتماد على بصيرة نفسي واثاني اني لما تأملت فيها استذكر بعض الاعلام وكتب ذلك على الهوامش مع الاصلاح منه وجهت بعد  
الامعان والاتقان الاصل صحيحاً متعمداً عليه ما اور عليه ناسخاً من صنعت الرأي ولنعم ما قيل

وكم من عاب قولاً صحيحاً \* واقتة من انهمم السقيم

فلا اعتمد على نفسي ان الحملات التي استشكلتها اهل بي في الواقع كذلك ام لا بل يستشكلها ذوو الاراء الانظار  
ايضاً ام لا فاني على يقين بانني ذو بضاعة مزجاة من العلم والفهم وغيرها فاستحسنت ان اشيع هذه التقارير كما هي عليها بلا مخافة  
وعدم اللامعنين ولا اغير الاصل بشي فانه لاحق لا مثالي في ذلك نعم اكتب على الهوامش ما اراد من الاضافة والتوضيح.

وحيث ان حضرة امير المؤمنين في الحديث قطب الاقطاب قدس الله سره العزيز كان يقدم تعليم جامع الترمذي رح  
على سائر كتب الحديث ويزيد بالبحث فيه ولا يزيده في غيره قدمت اشاعة تقارير الترمذي قبل غيري بآلة بالكلية بل على جامع  
الترمذي فان وقعني الله تعالى بعد ذلك للتقارير الاخر فاشارة الله تعالى اصدربها ايضا للناظرين وعلى الله التسللان وهو الجواب المستعان  
وما توفيقي الا بالله العز - ١٢ - ١٣ -





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المستعان وعلى كل تكاليف ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم وصلى الله على السيد  
 المدة الكريم محمد الهادي الى منتهى قديم وعلى آله واصحابه الغايزين من بركاتهم بختهم عليهم السلام في النعم المقيم وبعد فهذا ما كتبه المولى  
 محمد الله عز وجل ما اقتضت على نفسه وجناؤه وان حضرت في جناب السيد الخليل مولاي ومولى كل مؤمن نبيل فما كان فيه من صواب يستحق  
 بالقبول فمن الله ثم من المولى الاستاذ المبتغي لكل سرور وما كان من خطأ موجب للمرد والازار فني واني الى الاستقامة والاستمرار  
 هذا على الله التوكل وبالله الاعتماد ولى العصية والسدوا بيده ازمته التوفيق والرشاد -

اعلم اولان موضوع علم الحديث هو ذات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول ونبى وهذا اولى ما قيل ان  
 موضوع هذا الفن احواله صلى الله عليه وسلم واقواله وافعاله واحواله وايضا ما كان فشرقت بهذا العلم ائمة من ان بيننا بشرف موضوعه  
 والاحتياج اليه في امثال امره تعالى وما تالم الرسول فحذوه وما نهواكم عنه فانتهوا وقول تبارك وتعالى ان كنتم تحبون الله فليطوبن  
 يحبكم الله في خير ذلك فوجب البحث عن المولى صلى الله عليه وسلم في احواله واقواله وافعاله لا مثقال ما لم به ولا تبارك عاين عن  
 وقاية الفقيه رضوان الله تعالى ورسوله ومن ثم يظهر ان البعده وان كانت حسنة فليبدول الناس فيها مرقع ظاهر كما لا يخفى وثانيا  
 ان سلسلة مولانا الاستاذ ادام الله مجده سلسلة مولانا احمد على المرحوم السهباري نفوري غير ان المولى المتحقق حصل القرامة  
 والاجازة والسامع من الشاه عبد الله النجاشي الدبليوي وهو المولى احمد على من الشاه استحق رحمة الله عليهم جميعا -

فباني السلسلة متفقة وهي مطبوعة في بعض كتب الحديث المطبوعة في مطبع المولى احمد على المرحوم كسنى التريدي  
 وصيحي البخاري ومسلم رحمهم الله تعالى ثم اعلم ان اكثر النسخ المتداولة بايدينا التي هي مطبوعة قد نقلت من النسخ التي اتى بها  
 المولى احمد على من العرب وكان ابتداء الاسناد فيها من قوله اخبرنا الشيخ ابو الفتح الى اخر ما قال ولعل التي كتب بها عليها نسخ  
 احد ثلاثة اشياء الى الفتح حيث ذكر فيها اخبرنا الشيخ ابو الفتح ثم استمر الامر على ذلك من غير ان يزداد فيها راو او ينقص مع  
 ان ابتداء الكتاب من قوله ابواب الطهارة وان الترمذ اذ اذخل الاسناد فيه فلا بد من ادخال كل قارو طالب استاذ

عليه قال الحمد لله كسنى السيد الشريف والمقدم في اللسان واليد محمد بن محمد والفتال اه عليه لما كان مسند طابا  
 احمد على مطبوعا في ادخل الكتب كسنى في احوال صفة الشيخ رة سند على سند ونبط على الفرق الذي كان بينهما في اهل السند وكذا  
 علي قلت واخذ الشيخ عبد النبي من والده ايضا كما في مقدمة الادوية والاسانيد مشيرة طبعت باسم ابي اناجى في  
 اسانيد الشيخ عبد النبي ٣ ز عليه وعلى المولى رضى المرحوم عن تقرير الشيخ رة ان المولى احمد على كان ينيخ الكتاب من الصحيح الى  
 النظر ثم يقر على مولانا الشاه محمد بن علي رة بعد النظر ٣ ز

حتى نقول ان خبرنا الجبر التمام والجزء اثر الطمام مولانا العلامة الامعي الاوحد المولى المشتهر بشرف اسم **رشد** الحمد  
لا زالت مرادى مجده محدودة وحياض افقاداته شغوفة ودرهات قال خبرنا شيخ العالم الرباني مولانا الشاه عبد الله نور الله مرتدا  
قال خبرنا الشيخ المحدث المشتهر في الآفاق مولانا الشاه <sup>الشيخ</sup> احلا التذنين جنة الفردوس واعلا با وجازاه على من سمين في الشؤبه لسانا با  
واعلا بالى اخرا هو المذكور في ادخل الكتاب التي اشترى اليها عتق ريب فلا علينا ان نترك سر الاسناد والى المولف صمنا تدا على -

**ص** قولنا خبرنا والفرق بين العقلي خبرنا واحد ثمان الثاني مشير الى قراءة الاستاذ الاول الى قراءة التلميذ عليه وقولهم  
قرئ عليه وانما استمع الى انه كان في جملة من حضرته ولم يكن قاريا بنفسه واختلفوا في ترجيح الراجح منها **ص** قولنا المروزي يثبت  
الى مروزيه في الزار على غير قياس **ص** قولنا التفتة الاين صنف الشيخ ابى العباس فهو فاعل قولنا اقرب ابو محمد جبر الجبار تاكلم لكنا اعم  
بعضهم ان الموصوف به فاعل الفعل المذكور الشيخ ابو الفتح المذكور في وسطا سندنا ذو كان الامر على ما قال كان هذا التعريف  
في اخر السند بعد قوله الترمذي الحافظ كما هو ظاهر لا يخفى على من له علم ستر باضرب بل المعنى بان تلاميذ بل العباس لما قرءوا الكتاب  
على استاذهم ابى العباس كما هو مفهوم قوله انما نال المذكور قال لهم ابو العباس نعم والبعض الاخرين لما استشكلوا الجمع بين  
قولنا خبرنا وبين قولنا اقربا شيخا نقلتهم من اصطلاح القوم هذا فالتكلم بالجملة عن الكتاب وانت تعلم انه صحيح لا ريب فيه ولا يقدح  
فان التلميذ اذا قرء على الاستاذ فلا بد من سكوتة وهو اقرار بقرينة المقام اذ اقراره وانكاره ولما كان الشيخ صرح به هنا بالقرينة  
ذكره التلميذ تنصيصا صا ولم يصرح بالاقرار لكان محمولا عليه ايضا اذ لو كان هناك انكار لما ساعدت الرواية بعد منسوبة اليه فانهم غفتم  
ولا تكن من النافقين - **ص** قولنا الترمذي وكان رضي الله تعالى عنه اكد وكان من ارشد تلامذة الامام ابى عبد الله البخاري ر  
وملاذ بالجملة وقد اخذ عنه البخاري عدة احاديث ولم يتفق ذلك لاحد غيره من تلامذة البخاري رضي -

**ع** اى من قراءة الشيخ او قراءة التلميذ قال القارى اختلفوا في القراءة على الشيخ بل تساوى السماع من خطاوى دونه او قد على تلميذه اقول فذهب اليك  
واصحابه وعظم اهل الجواز البخاري الى التسوية بينهما وذهب البعضية وابن ابى ذئب الى ترجيح القراءة على السماع من خطاوى من ذلك ايضا وذهب جمهور  
الاشترى الى ترجيح السماع على القراءة عليه ومحمد بن العزاقى السنودى وغيره كما بسط في مقدمتنا وادبر المسالك الى موطا مالك **١٣** زعمت اختلفوا  
البرس في توجيه العبارة على اقول واجهها ما فاده الشيخ الجبر لرحلته نور الله مرتدا وبره من غير ذلك على هذا التوجيه تقرر الشيخ اختلفوا كما فان الشيخ ليس في بعضها  
لفظ فاقر بل فيها اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب بن فضل التاجر المروزي المجلوبى الشيخ ائمة الاين لمذا في المعصية ونحو ذلك في بعض نسخ المصنف على  
هذه النسخ كلها هو مصنف الشيخ ابى العباس لا غير فلا وجه ان يحيل صدق في النسخ الهندية التي بايديها ايضا كما لا يخفى على الغفل **١٣** زكريا **٥**  
**ع** هكذا في الاصل والظاهر لفظ خبرنا يدر فان المذكور في الكتاب لفظا نا وهو مخفف اخبرنا عن هذا بل الاصول **١٣** قلت اختلف  
في اهل الرجال فيقول هكذا وقليل ذهب بصره شدة بكائه في الله وقيل غير ذلك **١٣** **ع** منها ما ذكره الحافظ في تهذيبه قال  
الترمذي في حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على لايلك لاحد يحب في هذا المصنف فيرى وفيك سمع منى يعنى البخاري هذا الحديث  
وقال الترمذي في تركه انا سمع من ابى عيسى ابو عبد الله البخاري وغيره **١٣**

## باب إِبْوَابِ الطَهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فيه إشارة إلى أن كل باب باب منها باب العلم يرضى منه في مدينة وإن المقصود الأصلي إيراد الروايات المفردة فالما يذكر  
في بيان المذاهب وأحوال الرواة والروايات فتبع واستطراد لتأييده وإيراد بصيرة فيما هو البقية القصوى والعناية  
الاقصى ولا يجدان يقال إن بيان المذاهب أيضاً بيان الروايات غير أن المروي منه على الله عليه وسلم منه ما هو مذكور  
بلفظ اشترى صراحة ومنه ما دل عليه كلامه ولأن إشارة في بيان معنى كلامه وإن لم يكن بيان اللفظ -

هذا باب ما جاء في القبل صلوة ونحن لما كان كل حديث تستنبط منه مسائل جمة مع التعبير بلفظ الباب وإن كان الحديث  
الوله فيه واحداً فإن الباب إنما يطلق على طائفة من المسائل ونوع منها وهما ذلك ثم إن ما أضيف إليه الباب أي الحديث  
بمنزلة الدعوى وما يورده من الرواية دليل على اثباته كافي ما نحن فيه فإن قولنا لا قبل صلوة بغير طهر حكم إعاده للولع فزاد  
اثباته بإيراد الحديث عليه وهو قول عليه الصلوة والسلام ونحن من أشيا بهى مذكورة استطراداً وتبعاً فلا يكون منها على غفلة  
صلى قولنا وحديثنا لا نقول بعضهم إن إشارة إلى قوله إلى آخر ما سيجي وقيل لي قلم الحديث وأصح المنقول عن الاستاذة  
إن الإشارة إلى التحويل صلى قولنا عن سماك إلا أنما ذكره قولنا عن سماك ليعلم موضع التحويل ولا جهاراً وإتيان على أصل أهل الحديث  
فإن السماك في الأول منسب وفي الثاني في خبر منسب ويختلف الرواية عندهم مثله صلى قولنا لا قبل صلوة بغير طهر ونحن  
يشفي أن يتبين أن الآية الأولى رتبة رضوان الله عليهم وعلى من تبهم أو تبعوه قد تفرقت أحوالهم التي تفرع عليها اختلافهم في المسائل  
الشكوية وكثرة فمن ذلك أنهم اختلفوا في وجه ترجيح الروايات المتخالفات فيما بينها فقال مالك رحمه الله تعالى يترجح الحديثين  
على خبرهم وإنما كانت روايتهم بالقبول أخرى لأن صاحب البيت بما فيها درى ولم يكن فيه منهم شيء وجب للمصير إلى خبرهم فقال  
الشافعي رحمه الله تعالى يترجح الحديث بقوة الإسناد فإذا ثبتت الرواية وكان السمتين نادج القول بمقتضاها وإن طاعت  
بعض الأصول الشرعية اثباتاً بالروايات والأشياء والآيات غاية الأمر أن تلك الجزئية بنوعها تستثنى عن هذه الكلية وكان  
رضي الله تعالى عنه مدة أقامت بالحجاز يعمل برأيا تهم كقولها أصح عنده فلما ورد مصر أخذ برأيا تهم ولم ينكر على ما كانت له من  
المسائل أو لا تفرقت أقاويل في مسئلة واحدة وهذا هو المراد بما يذكر في الفقه من قوله القديم والجديد يدل الذي ثبت أن

عليه يعني الشقيذ بقوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أن المقصود بالذكر الروايات المفردة ما سواه ما سطراد وتبع ١٣ رحمه الله  
ذلك أن الحديث إذا كان للإسناد أو أكثر فمن أدب الحديثين أنهم جمعوها بينهما في متن واحد وكتبوا عند الاعتقال من سنن أبي بكر لفظه مفردة واعتنوا في أنها سمعة  
بعض أسانيد أخر وأجده وهو الشيوخ ثم اختلفوا في اللفظ من باب في نقل لا يلفظ بشيء وعن بعض النسخة يقول بلها الحديث لأنها مأخوذة من عندهم ولهم الجهر على أنه  
يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك السيوطي في تصديقه في حق شرح مسلم ثم قيل هي من صحيح قيس بن الحجاج قال لنجدى النخعي ما نأخذ من القول كما سطراد  
الاجزاء على قال بن العربي مثل ذلك إن تفرقت الحديث بالمدنية تفرقت عن صحته والله تعالى على ذلك في أصول الفقه بما ذكرناه ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١

أما دليل ثلاثته أو ازيد في بعض المسائل إلا ان هذا قليل والكثير ان له قوتين فاما احدهما من جنبل فالكثرة اخذه بظاهر الحديث لا غير  
 قلما يسوغ في الحديث اجتهاد او اذ القعودت الروايات في سسنة كان العمل عنده على ايها احب ولا يكون العمل باحدى الروايات  
 موجباً للترك العمل بالآخرى بل كان العمل بهذا تارة وبذاك اخرى واما اماننا العلامة فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان مقتناً لقنن القوانين ويضع الاصول ليحل بها وترجع الفروع اليها وهي العمدة في العمل فاما ما ورد من الخبريات التي  
 خالفت بظاهر ما تلك الاصول المقررة وجب عند الامام الهام جميعاً تلك الاصول لضرب من التاويل كزيادة قيداً في قسم  
 او تخصيص او غير ذلك من وجوه التوفيق والممكن جميعاً بالاصول وجب قصرها على مورد واحد وكان خاصاً استثنى من الاصول  
 بشخصه لا بنوعه ففكروا اذا تمهد هذا فنقول تفرقت اقوال العلماء في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة بغير طهر يقال مالك  
 لا يقبل الصلوة لم يمتطهر غير ان الفريضة تسقط من الزمة وكان تاركاً للواجب ولعل هذا معنى على ما ذكرنا من ان لم يثبت  
 له من اصحابه الذين عدم الصحة في حالة التنجس مع ان النفي في هذه الرواية القبول وهو لا يستلزم الفساد كما يحكى من  
 مال الغصب فانها تسقط الفريضة مع عدم القبول ونظيره ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لا يقبل الله  
 له صلوة العيين صراحاً فان الامنة والائمة اتفقوا على فراغ الزمة بصلوة مع تنقيص الرواية لعدم قبولها منه وقالت  
 الثلاثة لا يقبل صلوة من لم يمتطهر ولم تصح أيضاً ولم تفرغ زمة وذلك ان النفي هو العتبول بحجة الواعى ومقولها  
 من الزمة نوع من العتبول فلا بد من ادخاله تحت النفي كيف وقد ورد في الرواية مفتاح الصلوة مطهورة  
 فهذا التشبيه مصرح بالعدم من انه لا يمكن الدخول في باب الصلوة من دون طهارة ايضا فقد تأيد ذلك  
 بقوله تبارك وتعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة الاية ولعل بالكارح الله تعالى لم يكره اشترطها  
 للعتبول بل انكر ان يكون شرط الصحة ولا يبعد ان يكون معنى الشرعنة نظرها في سلك الشرط التي تحتل  
 السقوط كالاستقبال والقراءة للمقدمة قول من طول القول خاص بما هو من مال الغيبة والصحة لا تقبل من

**على** الظاهر ان المراد به التمسك بالايجاس دون الاحداث فان صحة صلوة المحدث لم ارها في شئ من كتب العنود  
 او الشرح بل حكوا الاجماع على اشترط الطهارة من الاحداث وصرح باشترطها في فروع المالكية ايضا ففي الشرح الكسبي  
 للردية بشرط صحة صلوة ولو نفل او اجتزاة او سجدة واحدة طهارة حدث اكبر او صغرى جداً ودوا ما ذكره ورواه لا فلو صلى جهلاً او طملاً  
 منجه ولو سهاً بطلت احد قسم الطهارة من الاجناس مختلف فيها عند جميع فقيس بالوجوب وقيل بالسنية وهو المشهور  
 عند جميع فقي الشرح الكسبي بشرط طهارة ثبت ابتداء ودوا ما لم يجد وثوبه مكانه ان ذكره وقد فسقوا طهارة صلوة معطل  
 كذكرها فيما يناله القول بوجوب ازالة النجاسة واما على القول بالسنية فليست بشرط صحة بل بشرط كمال اهـ ١٢  
**على** كما سياتى عند المصنف في الاشارة من حديث ابن عمر فوعاً **على** قال القاري بالضم على ما في النسخ الصحيح واصل  
 القول النجاسة في الغيبة وهو من ابن عمر اذ عن ان الرواية بفتح العين اي كثير نقل وفيه ان الالباسة غير مراد اهـ ١٣

غضب ايا كان ومن الغنية شدة فلذا ذكرنا او يقال تخصيص الغنية باعتبار الحمل الذي قال فيه هذا الكلام وان كان الحكم لا يفرق  
 بين غنية وقبالة. **جواب** قال ابو عيسى الخ ومما اختصت به سنن الترمذي رحمه الله تعالى لمن بين الكتب الستة ان المؤلف  
 يذكر فيها حال الرواية من الصحة والحسن وغيرهما دون اصحاب اسنن الاخر والفرق بين الحسن والصحة ان الصحة اذا اتقان الرواية  
 في رواية الحسن دونها في رواية الصحيح وعلى هذا فلا يصح اجتماع الصحة والحسن في رواية واحدة فان احسن رجال الاسناد اذا قصعت  
 بكونه دون رواية الصحيح منزلة الاسناد من الصحة فلا يكون الاحسن اذا كانت جارية رواته في المرتبة القصوى من الضبط و  
 الاتقان لم يكن الاصححا واذا كان الامر على ما وصفنا افتقر الى الجواب عما جمعه الترمذي رحمه الله تعالى في اكثر الروايات  
 ومعنى التفصيل غير مرعي فيه واجب. **جواب** تعدد طرق المتن فاحدى طرق حسن والاخرى صحيح وبأن الحسن والصحة كلاهما للغير والضعيف  
**عليه** واقاد الشخ في البذل بل وجه تخصيصه المذكور غنية فيهما في جميع السليمن فان كان التصديق من الملال الذي لا يقبل فيه مقبولة نادى ان لا يقبل  
 من الملال الذي ليس له شيئا اياه كتب الشخ غير من في تقريره علمان الصدقة من مال الغلول وذكر من كل مال حرام كمال السرقة وثمن التجارة العزمية ونحوها لا  
 يقبل وكذلك الملال الحرام لا يصير حلالا ولا ذكرا لا يدي لان الحرمة ثبتت بالنقص ولم يوجد نص في تعديل على رفع الحرمة بتداول الايدي فانقلت ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يشتري من اهل الحرب من اهل الذمة امهالهم مع ان اكثر امهالهم كان حراما لكونها حاصله بالربا والسرقة ونحوها من غير ان يبطلوا علم  
 ان الحرمة تقع بتداول الايدي قلت امهال اهل الحرب على نوبين منها ما حصل لهم على وجه حلال في عرفهم وان كان حراما عندنا كالربا ونحوه فهذا الملال لا يصح بيعه  
 لا لهم ولا لغيرهم لكونه مما عطينا من الفروع كان المعجزة في عرفهم فقبل انان انشتري هذا الملال منهم ومنها ما حصل لهم على وجه لا يكون حلالا في عرفهم ايضا كاسترقته  
 ونحوه فقلنا هذا الملال لا يصح بيعه لهم باستيلائهم عليه فعل انان انشتريه منهم ولما اهل الذمة فهم بمقرون على عرفهم فكان الجواب نعم كالجواب في اهل الحرب  
 فيما هو حلال في عرفهم اولا اكتسبوا مالا على وجه لا يكون حلالا في عرفهم ولا في شرعنا فذلك الملال لا يصح بيعه لهم ولا لغيرهم لانان انشتريه منهم **عليه** قلت  
 يعني من بين الامارات الستة فاصدق والا فليدرع لهذا الاصطلاح على بن المديني قال المالحظ في كنهه على ابن الصلاح قد ارشد على بن المديني من ومن  
 الاحاديث بالصحة وحسن في مسنده وفي علل وكان الامام السدي بهذا الاصطلاح وعرضا في البخاري والبيهقي بن شعبة وغير واحد وعن البخاري اخذ  
 الترمذي فاستمر الترمذي لذلك انها من البخاري لكن الترمذي اكثر منه واظهر الاصطلاح فيه وصار مشهورا من غيره كذا في القوت ١٢ - ١٣  
**عليه** قلت واجاب عن عماد الدين بن كشي بان يهنا ثلث مراتب الصحيح اعلاها والحسن ادناها والجميع بينهما رتبة متوسطة  
 كقولهم اجماعا الى امض ولتقصير الحافظ وغيره بان هذا يقتضي اشبات قسم ثالث ولا قائل به وحاصل ما قاله ابن دقيق الصيد  
 في الاقتراح بان بينهما عموم وخصوص فكل صحيح من بدون العكس واجاب عن الزركشي بان اذا جمع بينهما فحصل ان  
 يريد في هذه الصورة الخاصة التزاد ويحتمل ان يكون الترمذي ادى اجتهاده الى حسنه واوى اجتهاده غيره الى صحته او بالعكس  
 فهو باطل لمخبرين واجاب عنه المالحظ في النكت بان يهنا يجوز ان يكون باعتبار وصفيين مختلفين وجماع الاسناد  
 والحكم فيجوز ان يكون حسنا باعتبار الاسناد وصححا باعتبار الحكم واجيب ايضا بان ذلك للتردد من المجتهدين في ان نقل بل اجتمع  
 فيه مشروطا بصحة وقصر عنها وغير ذلك من الالاجية التي ذكرها صاحب القوت وغيره ١٤

يترقى الى درجة الحسن بعد وطرقه كان الحسن بعدوا ساينده صحيح فيمكن كونه حسنا صحيحا معا اذا كان الحسن والصحة كلاهما الخ  
 لانفسه و كان الحسن لنفسه والصحة لغيره و بأن الحسن والصحة بينهما اريد بهما المعنى اللغوي لا الاصطلاحي او الصحة اصطلاحية  
 دون الحسن او بالعكس واللفظي ما فيه من البعد اما اولافلان الكلام على هذا لا يجدى بعادة ولا يأتى فائدة فان الرواية اللفظي  
 كونهما حسنا وصحيا كيف وهو من كلام خير البشر بل من وحى خالق القوى والقدر واما ثانيا فلان المراد لو كان ذلك  
 لطلق لفظ الحسن او الصحيح على الروايات الغريبة بل الضعيفة ايضا مع انه لم ينقل من احد هم واما ثالثا فلان التزام ترك  
 الاصطلاح من غير ضرورة اليد امر منفعه القلب السليم ويشتمل لفهم المستقيم **ص** وفي الباب **ص** لا يعني بذلك ان الرواية  
 قد بلغت بحسب المعنى هذا الاشتباه بحيث نقلت عن جم غفير من تلك الكبار ثم ان الرواية كثيرة ما تشتهر باسم الصحابي الكبار  
 بها وقد نسب الى التابعي ايضا واستعفت على ذلك انشاء الله تعالى **ص** مالك بن انس الخ الكلام فيه كما تكلام في مسالك  
 الماتيل ذلك واليضا نفى السند الاول تصريحاً بتجديد مالك دون الثاني فان فيه عنقه **ص** اذا تواضع العبد المسلم الخ لما  
 كان الحكم على المشتق يستلزم عليه ماخذ الاشتقاق الحكم وجب القول بان ذلك الموعود من الاجراء كان المتوفى قد  
 اسلم وجهه لله او قد ايقن بقلبه بحضوره الى الله ولما كان كذلك كان العبد المتوفى تائيبا الى الله تعالى بقلبه ناديا على ما  
 فرط في جنب الله مقنعاً بما اقترفته يداه اذا ليقن بالحضور والاسلام لا لا يترك له ارباعاً من ذلك وهذه هي التوبة التي  
 لا تغادر وصفيق ولا كبيرة ولا تترك في كتاب صاحب جبرية ولا جبرية وعلى هذا لا يغتفر الى التخصيص بالصغار وما ذكرنا في اسفارهم  
 من ان المراد الصغار فقط فتمسك بكل على ان المراد بلفظ العام بعض افراده والغريبة عليه قوله تعالى ان تجتنبوا كبار  
 ما تنهون عنه كفر عنكم سيئاتكم علق تكفير السيئات بالاجتناب عن الكبار وفيه بعض تفصيل سيأتي في موضعه انشاء الله  
 تعالى ولا يبعد ان يقال ان تكفير السيئات اي الصغار فقط عام لكل متوفى ويعلم الكبار اذا اشتغل على اناية وندامة  
 كما ذكرنا والله تعالى اعلم وفيه تغيير على ان المسلم شانه ان يكون عند طهره كذلك ولا يغفل عن حاله ولا يشي عن اثاره  
 ويلبسه **ص** وهو حديث مالك الخ هذا من غاية احتياط المؤلف حيث لا يبالي بلزوم التكرار ومحو النقص وانما هو توفيق  
**ع** ثم لا يذهب عليك ان قولهم اصح شئ في الباب كذا وهذا وجهه في جات التردى كثير وفي تاريخ البخاري وغيره ماتت ال  
 التردى في الاذكار لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون هذا اصح ما جاز في الباب وان كان خيعة ومروم ارجو اضعف كذا في  
 التردى **ع** قال السيوطي في التردى ان التردى في الجماع حيث يقول في الباب عن فلان وفلان فانه لا يري ذلك الحديث المعنى  
 بل يري ما يرويه من تركيب في الباب قال العراقي وجعل صحيح الا ان كثير من الناس يفتنون من ذلك ان من سمي من الصحابة يرون ذلك  
 الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديث آخر يصح اياه في ذلك الباب **ع** يعني هو النبي صلى الله عليه وسلم بلطفه لمسلم  
 او المؤمن ولم يغيره بلفظ الرجل فكان فيلشارة الى مراعاة هذه الاسلام والايمان قات واداد حفرة البادرة عند الدرس بتوجيه كثر الضاد والمراد  
 بالخطية الامر المطلق كمن لم يكن ان يقي على ذمنا اسم كثر فان اسم المسلم اذا صدره كقوله في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يقي على الذم  
 قتال ١٣

المركبة حصل فكر مبتدأ قوله وهو حديث مالك الخ مع انه نفسه مصرح بقوله هذا حديث من كذا يتوهم ارجاع الاشارة الى الحديث السابق وان يخص الاشارة بالسند الثاني المذكور بعد التحويل فقط الى غير ذلك وايضا فقد تكلم بعضهم في هيل هذا فني انصرف بسمته تنصيص على ردهم وتعديل له صحتها وبوصالح وعلماني التبيين عليه ان الذين يذكر الترمذي انسابهم وبعض متعلقاتهم الاخر انما هم الذين لم يكونوا من الشهرة بمرتبة الرجال الاخر عند هؤلاء الفحول واما بالنسبة لولينا قالنا في بعض كالماتير الى السند المشتكى من زمان شاع فيه الجهل والبدع صحتها قوله الصناحي والحاصل ان الصناحي الذي ذكره المولت في سلك من روى هذا الحديث المتقدم ليس بالصناحي الذي له صفة بل هو التامحي الذي روى عن ابي بكر الصديق واما الصناحي بن الاعسر الذي يقال له الصناحي ايضا فانما له حديث واحد هو فاعاد له صفة وليس بالمراذيل هنا هو صحتها وقدر روى في غير ذكره انما هو اسقطه كان اسقطه واما حديثه الخ وليس له حديث من صلى الله عليه وسلم في صحتها قوله اني مكاتركم لكم لما كان المكاترة تعقني ان تتكلم الامنة والافتتال عكسه لانه متاصل اراد ان ينهاهم عن فائتاكل لا يفيده السلام كان ساعيا في اعدام امانته النبي صلى الله عليه وسلم واراد فكان كبيرة لاجل حاله ١٢ منه صحتها مقتض الصلوة والتخفي ما يرد فيه على الخفية حيث فرق فيما بين الثلثة مع ان الرواية المسوقة لاجباب الثلثة واحدة فقالوا شرط الافتتاح الصلوة مطلق الذكر وان لم يكن خصوص قول الله الكبير والله الكبير والله الكبير وكذلك لا يشترط عند فهم تمام الصلوة وفي غير عنها خصوص لفظ التسليم بل تتم الصلوة بالكلام وغيره ما يفسد الصلوة وان لم يخل فعله هذا من ارتكاب محرم لوعدا و كان الاعادة عليه واجبا نعم سلموا فرضية الطهارة وشتر طيتها والنجاب ان النجس الواحد لا يجب تسليمه النجس المتواتر او المشهور وكذلك لا يوجب خبر الواحد لاجباب النص القراني فالفرق بين مقتضى تلك الثلثة وموجبها ثابت عقلا ونعتلا فكيف يسلك بالثلثة مسلكا واحدا بل ينزل كل منها من منزلة فاشترت بالنجس الواحد فقط يكون فرضا على الاكافرة القطعية التي كيف جاهدوا وهو الواجب كالتسليم والتكبير وما ثبت بالنص القراني او بالنجس المشهور والمتواتر يكون فرضا كالطهارة مع ان العمل بالنجس في باب التكبير يخص اطلاق قوله تكلل وذكر اسم رب فضلي وانخصيص في حكم النسخ وليس بالنجس الواحد صلاح ذلك وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم تحليلها التسليم بالمعنى الذي ذكرتم معارض بقوله صلى الله عليه وسلم اذ قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك فوجب تنزيهاها عن منزلة الفرض الى الوجوب لئلا تثار النص في ما بينها والائمة الاثر لما لم يصح قواني ما بين الاخبار ردها الى ان الثلثة اركان بعينها -

عليه من ابن عبد الرحمن بن عيسى ابا عبد الله الطالما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسقطه فنه رايات تكون رسالة لا تابعي كما ثبت في كتب الرجال ١٣ روى على المشهور واليرشيد كلام الترمذي بلفظ المحصر فاحديثه ولذا قال صاحب التهذيب له صحت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا وقال صاحب الخلاصة له صحت وحديثه - واما على غير المشهور فبلغ الحافظ مروياته الى ثلثة احاديث وقيل اكثر منها ١٤ - زه فان الامر بالبطلان ذكر الشيخ وجل فرض وخصوص التكبير واجب كما بسط ابن نجيم ١٥

صحيح عليل كليم عليل <sup>صحيح</sup> الاثني عشر <sup>صحيح</sup> حتى <sup>صحيح</sup> والاحتجاج تلك الاعلام يخرجهم من الضعف الى الصحة والاحتجاج <sup>صحيح</sup> وهو  
متقارب الحديث ي يقارب حديثا <sup>صحيح</sup> يقولوا والذين الى غير ذلك <sup>صحيح</sup> وقتان مرة <sup>صحيح</sup> الاى قال استاذى  
عبد النضر تارة ما ذكر مرة اخرى هذا ولما كانت الرواية بحسب المعنى شائعة بين الائمة الاعلام ذائعة بين العلماء الكرام لم يضر  
ذلك ويمكن ان يكون قد سمع ذلك تارة وهذا اخرى ثم ان البحث جمع حيث كان النجاشات جمع حيثية وظاهر في البحث  
والنجاشات ذكر مرة <sup>صحيح</sup> والنجاشات وفيه احوال اخرى والعوض استهزا بهم بعوراته واطلاهم على سواته وغير ذلك -- <sup>صحيح</sup>  
قال سيعر عن قتادة عن القاسم بن عوف عن زيد اعلم ان في هذه الرواية اضطرابا لوجهين الاول في اسم الصحابي حيث ذكر  
بعضهم زيد وبعضهم انس بن مالك والثاني في ذكر القاسم وتركه فكانت الروايات اربعا باربع اسانيد الاولى رواية  
سيعر عن قتادة عن القاسم عن زيد ورواية هشام عن قتادة عن زيد وشعبة عن قتادة عن النضر بن انس عن  
زيد ومسلم عن قتادة عن النضر بن انس والحاصل ان فيه اضطرابين الاول  
ان سيعر واهله اختلفا على قتادة فقال سيعر عن قتادة عن القاسم عن زيد وقال هشام عن قتادة عن زيد  
والثاني ان شعبة ومسلم اختلفا على قتادة ايضا فقال شعبة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم وقال  
مسلم عن قتادة عن النضر بن انس عن ابيه فاما حديث البخاري فاما مقصور على اولها ولم يذكر الثاني لانها لم يندخلها  
معها بخواب واحد فيقاس الثاني على الاول ويحتمل انه لم يحضر له جواب عنه والضمير على هذا عائد الى القاسم وزيد واما  
عام بحيث يشمل الجواب عن الاضطرابين معا بارجاع الضمير الى زيد والنضر وحاصل الجواب على ذلك ان قتادة  
يحمل ان يروى عنها اى عن زيد بن ارقم وعن النضر بن انس والنضر يروى عن ابيه وعن زيد فالمعنى ان قتادة  
يروى عن زيد بواسطة القاسم لكنه يسل واسال الشقة مقبول ما لم يعلم انه ليس نصار للمعنى ان قتادة يحمل ان  
يكون روى هذا الحديث عن زيد وعن النضر سواء كان رواية عن زيد بواسطة القاسم او بلا واسطة وسواء كانت رواية  
عن النضر عن ابيه او عن النضر عن زيد هذا والله تعالى اعلم --

عليه ذكر النودى في مقدمته عليل كليم عليل <sup>صحيح</sup> بن خالد وياى كثير من الزهري خير نوب والايجي بن عليل <sup>صحيح</sup> وبني عليل فبالضم ام وكذا  
ذكر في المغنى وغيره <sup>صحيح</sup> وذكر ابي موسى في هذه الكلمة في المرتبة الثانية من مراتب التعديل على راي النودى والمرتبة الخامسة على راي غيره والاعتقاد  
مبنى على اختلافهم في مراتب الجرح والتعديل كما لا يخفى على من نظر ترتيب الاصول والاعتداد بكبر رايه ونقها من الفاظ التعديل فمضى الحسن بن سعيد في كتابه  
حديث غيره ومعنى الفتح ان حديثه يقاد به حديث غيره وما قيل انه بفتح الراء بمعنى الردى من الفاظ الجرح رده شرح الاقيصين لمرقى واسبغى <sup>صحيح</sup>  
عليه مهتبان البحث الشياطين والنجاشات المعاصى وروى الحديث بكون البهار وانكره الخطاى وتلقبه النودى وغيره وذكر الشيخ في المبذل في البحث  
بكون البهار خلاف طيب الفعل والنجاشات الفاخال الذمومة <sup>صحيح</sup> اعلم ان الشايخ اختلفوا في تقرير الاضطراب ودفعه بلام البخاري على تقدير  
كثيرة والادوية عذري ان الاضطراب بهنا بثلاثة وجوه الاول في الواسطة بين قتادة والصحابي وعدهما والثاني في تعيين الصحابي ليمجد والثالث في







حيث استغفر في استقبال مراحض الشام ولولا انه عم النبي عنده لما فعل ذلك وكان استغفاره لما وقع في اول  
 وبله من جلوسه من استقبال القبلة وكان استغفاره هذا بقلبه وليس ذاك بمقام يتكلم او يكون ثمته بقلبه ثم بعد  
 الخروج منه بلسانه صبيح قوله فرائيه قبل ان يقبض بعام الخ ظاهره معارضه بما سلف من النبي فيرجح القول على الفعل  
 لاحتمال التخصيص ولان عين الكعبة بعد كان بمرأى منه صلى الله عليه وسلم فما لم يتنبه لذلك الراوى الذي  
 رآه صلى الله عليه وسلم فظنه مستقبلاً فلما ان الفرض للمكي في الاستقبال اصابت عينها وغيره اصابت جبهتها فكذا النبي  
 عن الاستقبال والاستدبار انما المقصود تعظيم عين هذا المكان غير ان الاطلاع على عين تلك البقعة لما تعسر امرنا  
 باستقبال جهة في الصلوة ونهيننا عن استقبال جهة ايضا واستدبارها في الغائط وما في حكمه لاجل هذا التعسر فاذا  
 سلم صلى الله عليه وسلم كان ينظر اليه لم يستعد اصابت جبهتها اذ لم يلزم فيها اصابت جبهتها التي هي المقصود بالنبي ولا  
 يجد ان يجاب ايضا بان الامر بالتحرز عن استقبالها واستدبارها بما فيها من اسارة ادب فاما جملة اعضاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاشرف ما يكون فليس في استقباله اياها ترك تعظيم وهذا راجع الى ما تقدم من الاختصاص مع  
 ان استقباله هذا يحتمل بناءه على عذر من تحصيل السر ومثله فلا يعارض النبي كالبول قائماً الا في حق غير فانه كان  
 جلياً على عذر كما سيذكر فلا يمكن ان يعارض عموم النبي والله اعلم صبيح رقيت يوم اهل بيت حفصة الخ اسند البيت  
 في بعض الروايات الى نفسه وفي بعضها الى اخيه حفصة وفي الاخرى الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصير في كل ذلك  
 فان المراد واحد والتفاوت انما هو في التعبير والعنوان فان لكل من الثلاثة المذكور تلبس به فاضيفت الى ابيهم  
 شارحهم ان الرواية تتخالف مذاهب الشافعي واهل حنابلة في حيث ثبت فيه استقبال القبلة ولم يكن ثمته  
 كنيته والاما نظر اليه ابن عمر فانه ما يمكن من الاعتذار فيه للشافعي رحمه الله تعالى ان يقال انه صلى الله عليه  
 وسلم كان في متبرز لستره من القبلة وهو المراء بالكيفية المبني وان لم يكن ستر في الجهة التي رقى منها ابن عمر  
 الجواب عنه قد سبق ولا يجد ان يقال ايضا ان ابن عمر لم يمتين اليه النظر ولم يحقق الامر لما ان النظر في مثل  
 ذلك ينصرف ولا يستقر حتى يظهر الواقع وايضاً ففي تلك الواقعة كان تبرزه صلى الله عليه وسلم في موضع محاط  
 عليه اذ كان ما لا يؤخر خصوص الذكر قال ابن عابدين ورض الشافعية على انه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف عكسه  
 اي فالمعتبر الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجماع الصغيرة ان يستقبل القبلة بالفرج في الخلاء ا ١٣ د  
 ع اي بطريق الكشف كما كشف له صلى الله عليه وسلم جنازة النجاشي حيث صلى عليها وكما كشفت له الجنة والنار في صلوة  
 الكسوف وغيره ا ١٣ د وذكر الشافعي في السبذل طريق الجمع ان يقال اضافت البيت الى نفسه على سبيل المجاز اما  
 لكونه بيتاً او لانه اضاف الى نفسه باعتبار آلال اليه لجمال لانه ورث حفصة دون اخوه لكونه شقيقاً ولم تترك من يحبه عن الاستقبالات  
 واهضاد الى حفصة لانه البيت الذي اسكنه نبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسط الحائط في الفرج ا ١٣ د

لنكاملهم تهرية في فضاء مع ورواها في حمة ولما يلزم خلاف ما اخترتم من الاستقبال في الكيف المبني فاذا كان  
 كذلك احتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جلس غير مستقبلاً الا انه لما احس بيقظة ابن عمر صرف بصره اليه وادار  
 راسه وعنف فقط كما هو العادة اذا تبدى له آخر في موضع خال فظن انه مستقبل ولم يكن الامر بل نشأ الاستقبال  
 لهذا العارض **ص** قوله من حدكم ان اذارت نفى اعتياده لذلك وكونه دالاً فلا ينافيه ما سبق في لبراه على العذر  
 والاعذار مستثناة فلا حاجة الى الجواب عنه بانها لم تبلغها رواية البول قاطماً وكان بوله قياماً بالعادة بمابضة كما روى او تحصيل  
 السر الغير الحاصل الا به او عدم موضع صالح للجلويس اما لوجود البناسات هنالك او لخوف ان يرتد البول اليه لارتفاع  
 الموضع وعدم تداركه الى غير ذلك من الوجوه وعلى هذا فلا يخالف هذا ما روى من النبي عن البول قاطماً ثم ان في قوله في سبابة  
 قوم فبال اجابة الاستماع بملك الغير اذا علم رضاه بذلك وانه لا يستفزه ولا يكرهه فان بوله صلى الله عليه وسلم  
 وسائر فضلائه والكانت طاهرات على ما هو الصحيح غير انه لم يكن يعامل بهما في العادة الامعالة البناسات تليها الامامة وتشتبه  
 لهم ليكون فعله مستمداً وطريقه مسلوكة في الدين من بعده **ص** قوله روى حماد بن ابى سليمان الا ثم الظاهر انها تقبلان  
 فكلاهما صحيح والموضع لما عمل الروايتين على اتحاد القصة احتاج الى ترجيح احدي الروايتين على الاخرى وقد عرفت انه  
 كان مستغنياً عن ذلك لوضع **ص** قوله لم يرفع ثوبه الا تحصيل السر ما كان له فيه دلالة على قبح كشف العورة اذا  
 لم يرفع اليه يمكن من استنباط قولهم لا يرفع ثوبه الا تحصيل السر ما كان له فيه دلالة على قبح كشف العورة اذا  
 ما ترك في رواه او اكثر صحابياً او تابعياً وى **ص** قوله منقطع ومضل **ص** قوله في سرقة يعني ان امره كانت انت به الى دار الاسلام

**عليه** قال الجواز لثبوت صوت السلاح ومرفيع الاسنان لشدة وقعها في الاكل وتحريك الشئ اليها من السلب من صوت وانما باب  
 في الارض وصوت الرعد - **عليه** قال ابن عابدين صح بعض الاشافيه طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلائه وبه قال ابو حنيفة كما تقدم في  
 المواهب الدرية من العيني وصرح به البيهقي في شرح الاستباه وقال الحافظ ابن حجر نظافت الاول على ذلك وعدا لثبوت ذلك من حضرة  
 صلى الله عليه وسلم ١٢ - **عليه** قال الحافظ في الفتح وهو كما قال الترمذي وان خرج ابن تزيمة الى تصحيح الروايتين يكون حملون ابى سليمان واخي  
 عاصماً على قول من الغيرة فيما ان يكون ابو اكل سمع منها فيسمع القولان معاً لكن من حيث الترجيح رواه منعه والاشافيه لا اتفاقاً مع من رواه  
 عاصم وحملوا كونهما في حقلها مقال اده ومال في الدرر الى ان الحديث عن ابى اكل عنهما معاً - **عليه** وقصص كلام الشيخ ان المرسل في  
 كلام المصنف ليس على المصطلح اذا المعروف في الاصطلاح ان المرسل ما ترك فيه محلي والمترك بهما كما في طلاق المرسل عليه اعتبارا بمعنى  
 العام وهو ما ترك في رواه اعم من ان يكون واحداً او اكثر صحابياً او تابعياً فالمرسل باعتبار هذا المعنى يشمل المرسل الاصطلاحي والمنقطع والمضل و  
 اختلفوا في اطلاق المرسل على اربعة اقوال بسطت في مقدمة الادوية والمشهور هو المعنى الاول ١٣ - **عليه** هذا التفسير ليس في قوله كان ابى  
 حميداً في الجمع هو الذي يحكى من بلاد خيبر الى بلاد الاسلام وقيل هو المحمول النسب بان يقول الرجل لا هو بقرى او ابى وذهاباً في ذلك في قوله  
 محمد راذل بسند عن سعيد بن المسيب قال ابى حميد بن الخطاب ان يورث احداً من الاعاخم الا ما لدني العرب قال محمد وبنه ناخذ لا يورث

وهو صغير وفي تحصيل النسب على الغائب فاقه إلى البينة ولم يكن ثمه غير ان مسروق افاقي بذلك من غير بينة وكان من مذهبه ولا يعزل  
 يراد به تورث من امه فلا يخالف المسلك المتعارف <sup>في اصحابنا</sup> وقيل لا لأشعث لعش عينية ونسبته إلى كاهلة قبيلة من اسد لكون ابيه  
 مولى الموالاته لهم وارادوا الموت بقوله وقد نظر إلى انس اثبات انه تابعي فان التابعي من رأى صحابيا مسلما ومات عليه كما  
 ابن الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وحضره كذلك ومات على ذلك تحمل او لم تحمل <sup>صحيح</sup> باب رابعية الاستنجا  
 باليمين لما كان بعض الافعال وبعض الاشياء محقرة مقدرة والبعض الآخر على خلاف ذلك اكرم الله سبحانه لبي على  
 اليسرى يستعمل كل منهما فيما يناسبه فكان ترك هذا الاستحباب الذي يوافق الوضع الالهي اسارة وقباحتا فنهينا  
 عنه <sup>صحيح</sup> قد علمكم بيحكم ان كان السائل اعترض بذلك التعليم داوود ومورده والاستهزاء فرده سلمان عليه بان علمنا  
 لم يكن من الذي يعقل لمن غير تعليم ولم يعلمنا ما يستغنى من تعليمه حتى يعترض فانه صلى الله عليه وسلم لم يموت لاتمام  
 المكارم فكانت جملة بيته مصروفة الى ذلك ثم ان الامر في قوله والى النبي استخفى احدنا باقل من ثلثه اجمار باتمام الثلث امر  
 استحباب وليس لتوكيده وايجاب فيجزي الاقل اذا انقضى الموضع وكذلك لزوم الزيادة عليها اذ المتيقن بها غير ان الغالب

احمل لثري سبي نوى محاربة فتقول هو ولي او تقول هو افي ولا نسب من الانساب يورث الابنية الا الولد والولد فانه اذا دعي  
 للولد ان يصدقه فانه لا يحتاج في هذا الى بينة الا ان يكون الولد عبدا فيكذب به مولا به ذلك فلا يكون ابن الابن مادام عبدا حتى يصدقه  
 المولى والمرأة اذا دعت الولد شهدت امرأة حرة مسلمة على انها ولدت له ويولدها ويورثها وبها هو قول ابي حنيفة والعامية اذا دعت  
 ذلك فتورث مسروق اياها حتى وجوبه عديدة ذكر منها حفصة اشجع رغبة دين سادتها وبذه الوجوه يخصص في التامين الاول ان مسروق قد حذر  
 من بعض اقربائه فسير لام وهذا اختيار ابن العربي اذ قال يعني بانه كان مسيما محمولا من بدلتي جليلة ذكرها انهم افوتت بعضهم  
 بعضا بذلك القول قال مالك لا يكون ذلك الا اذا كانوا جماعة نحو العشرين وقد بيناه في مسائل الفقهاء انتهى وهذا الاحتمال يخصص وجوب  
 منها انهم علمهم احتم وكان هناك بينة فافني بها مسروق وعلى هذا يخالف الحنفية ومنها انها لم تكن هناك بينة فافني مسروق  
 بحدود الدوي ويكون هذا بينة هذا هو الوجهين الذين ذكرهما اشجع وهذا الوجه يخالف الحنفية كما عرفت وانته غير بان نقوى عمره اذ لم ينقضى  
 مسروق كمن وجوبه باخره الوجهين المذكورين والاحتمال الثاني وهو الوجه الثاني في كلام اشجع فان مسروق افاقي بتورثه من امره وكان حليها وهذا  
 لا يخالف الحنفية بشرط ان لم يمتق الورثة المقدرة عليها ومن عكس خلاف الحنفية جليل يسلكهم في السراية بيد اصحاب الفروض العصبية ثم العصبية من  
 جهة السبب ثم امر على ذوي الفروض ثم دعي الارحام ثم على المولات ثم المقر بالنسب على غير محبة ليس بقدره من ذلك الا في اوقات المقر في قوله  
 فعلى هذا اذا كان جليل لم يمتق الورثة فبقاها من ذلك من تورثه منها <sup>صحيح</sup> لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من سقم فموت من فعل فقد من ومن لا  
 فله خروج وان ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ان يمتق احدنا باقل من ثلثه اجمار ترك الظاهر اجماعا اذ قالت اشعافية وغيرهم لو اتى بجزء ثلثة احوط جاز لان قوله صلى الله  
 عليه وسلم في حديثه عائشة غلبت منه ثلثه اجمار فانها تجزي من مخرجه الى ان المقصود والافتقار وهذا العدد يكفي في الاجازة غالبا والله اعلم بالصواب  
 من منتهى وليس التفتيش بهنك واجبا بالاجماع وكذا العربي المتوفى في فعل اعضائه وليس واجب فيه ذلك لانه لا يرب الى الاستحباب واودع ظاهره



ادب كما في قوله فائمة الصلوات ونقطة لما على ما ذكرنا من المعنى تحتل ان تكون شرطية تفيد معنى الظرفية وتحتل ان  
 تكون تنجيف الميم واللام للتعليل وعلى هذا التقرير يلزم ان يكون ابن هجرى قائل بهذا القول لما اخذ من سفيان رواية  
 مع انه لا يصح فالصواب في معنى العبارة ان يقال ما فاتي فيه ولم يدر شيئا ولم يلقني في بيرة وعنه شيئا كما او شني  
 واد شني حديث سفيان وما هو على من الاضطراب في روايته على ان يكون الذي يعني كالذي والموصوف مخدوف اي  
 لم يملك شيئا كما يمكن حديث سفيان الا اذا اكملت على اسرائيل فانه خلصت من الهلكة بالكلية عليه وعلى هذا لا يكون  
 كلمة لما الاظرفية ولا بعد ان يراد بالموصول الذرش والتميز والاضطراب الذي قد كان وقع في رواية سفيان في المعنى  
 ان الذي فاتي من الاضطراب لم يفت الا الاكالي او وقت الكالي على رواية اسرائيل وعلى هذا فكلمة من ليست بيانا  
 للموصول بل الجار مع المجرد حال من ضمير الفاعل المستتر في الفعل اي لم يذهب معنى الاضطراب الناشئ من رواية  
 سفيان الا وقت الكالي او لاجل الكالي على رواية اسرائيل وهذا المعنى اولي المعاني فيقولان كلمة الغوث لا يستعمل في مثل هذا  
 الذاهب المقصود وذا به بل كثر استعماله فيما لم يقصد منه وجب بقاءه والله تعالى اعلم **ص** قوله باخرة اى في آخر  
 عمراني السحى وكان قد توسس في آخر عمره وسار حفظه واما زهير فليس به باس الا انه روى عنه في آخره فلم يمتدحها  
 ينبغي ان يتبدل ان المولود اثبت ههنا ان ابا عبدة بن عبد الله لم يسع من ابيه لبيت بذلك مذهبه فيها بعد ذلك  
 الانقطاع لملت الامه هذا الحديث والامتناع بالقبول ولم يترك فنية دلالة على اعتبار المقطع من الروايات فيحفظ  
 فانه بعيد **ص** قوله عمر بن مرة وفي النسخة القديمة المطبوعة عمر بن مرة **ص** قوله فانه زاد اغواكم الماسوق  
 لبيان العلة في النبي الثاني والاول معلوم مفروقة تنجيب ويحمل كونه على السكتين كلتيهما باجاء الضمير الى كل منهما  
 وكون العظم من زاد ابن من معلوم واما الروث فلكونه زادوا بهم نسب السهم حماز الهم يتفقون بها والعلة مشيرة الى كراية  
 الاستجماع بما له ثمن وما هو منتفع به في الاكل وغيره للرداب وغيره فيقتل الحكم للثياب وغيره فافهم  
 ثم الظاهر ان ابن تاكل الزاد المذكور من العظم كما هو ولا بعد فان الكلب ياكل كل ما اضعفت منهم بكثرة ويمكن ان  
 يكون الله تعالى يخلق لهم طعاما عليه وان لم تعلم به ولم يصره ولا يمكن ان يستنبط منه حرمتها للناس فان جازا كلها لهم  
 عليه ويكون فقط على هذا المعنى يمتي نال وذهب يعني لم يذهب الاضطراب ولم يدر في الاضطراب على حديث اسرائيل **ص** قوله قلت واهل  
 يعني بالواو كما عليه اكثر النسخ القديمة والمجيدة وهكذا بالواو ذكره اهل الرجال الحافظ وغيره **ص** وقدم قريبا انه صلى الله عليه وسلم في الروثة وقال انها  
 كرس **ص** قوله رواية البخاري بسنده عن ابي هريرة وفيه قلت ما بال معظم الروثة فقال هاس طعام الرحمن اذ اناني وفيه نصيبين ونعم بقرى  
 الزاد فدعوت لهم ان لا يقر بالعظم والروثة الا وجودا عليها طعاما قال ابن رسلان وفي ذلك النبوة انهم قالوا ايها الرجل اعطنا يدية فاعطاهم ذلك فاذ وجلا  
 عظمها ووثا بجللته لم ياكله من ذلك الروث للرداب فانك اذا اكلوا شيرة اكلوا الروث شيئا وانك اذا اكلوا ثيابا وغيره من العلقت بجللته لم ياكل من ذلك الروث لان جلل العظم  
 نجبا انما لم يتحل ان يكون من ذلك بالروثة **ص** يظهر لهم ونحو ذلك فكون قوتهم لا نفس العين فان اجسادهم بطيفة **ص**

وكونهما زادهم لا يحرمها على الناس ولا يجردان يكون إشارة الى جواز اكمل الناس فان ابن اناستجها اذا فضلت بين  
 حوايجنا قوله وكان رواية ابن اناستجها بن غياث رفع الجزاء الموقوف وهو قوله قال الشعبي الخ فان الشعبي والكان يرى  
 هذا عن احمد بن روى عن ابني صلى الله عليه وسلم الا انه لم ينص على كونه مرويا بهذا السند المذكور من قبل وهو علقته عن  
 ابن مسعود وهذا هو السبب في ترجيح رواية اسماعيل على رواية حفص فان اسماعيل رواه كما ثبت بان الحديث بطوله عن علقته عن  
 ابن مسعود والجزء الذي رواه بلفظ قال الشعبي موقوف على الشعبي صريح باب الاستتجار بالمار لا خلافا في انه يحب  
 ومنزوب واما الوجوب فالذهب عندنا ان النجاسة اذا تجاوزت موضع الاستتجار فان زادت على ذلك  
 الدرهم افترض غسله وان نقصت عنه غسله وان بقدره وجب ثم ان وجود تلك الكيفية فيهم رضي الله تعالى  
 عنهم معلوم حيث يقول قائلهم ما كان الا نبع يعرفاني للتبئس فلم يكن النسل الا دبا وندبا وما اذا اكوا النحر والفيظلا يمكن  
 ذلك صريح قوله من ازواجكم الخ فيه ان الامر بما يستحي من ذكره لمن ليس بحرم منه يعني ان يكون بواسطة محرم  
 صريح قوله البعد في المذهب مصديقي اي ائتمار البعد في الذهاب ليكون استر صريح قوله كما يرتاد ومنزلا لا كما يرتاد  
 مرية المنزل للنزول فيه ويتفحص الامور من خيرة الجارية فحة الدار وقرب المسجد والمار وغير ذلك من المرافق والاشياء  
 كذلك ابني صلى الله عليه وسلم كان يرتاد بول له اي يطلب مكانا وان مطح النظر فيه امور ان لا يكون مرتفعا  
 حتى يرجع اليه البول ولا يكون في مستقبل الريح لئلا يترشش منه اليه وان لا يكون الارض صلبة وان يكون في  
 موضع السترة الى غير ذلك صريح قوله قال ان عامة الوسواس منه يعني بذلك ان الرجل اذا بال في السترة  
 فرق عليه المار وطارت رشاشته توهم تجسس العضو الذي وصل منه اليه شي ثم اذا امر المار على هذا العضو توهم

عليه والى ذلك اشار مسلم في صحيحه اذ ميز قوله قال الشعبي الخ عما قبله وذكر عدة متابعات قال النووي اتبعني حديث ابن مسعود عند  
 قوله فارا نا آثارهم واثار نيرانهم عاجده من قول الشعبي كذا رواه اصحاب داود والراوى عن الشعبي وابن علقته وابن زرع  
 وابن ابى زائدة وابن ادريس وغيرهم كذا قاله الدارقطني وغيره ومعنى قوله انه من كلام الشعبي انه ليس مرويا عن ابن  
 مسعود بهذا الحديث والافاشع يقول هذا الكلام لا يتوقع عن ابني صلى الله عليه وآله - عليه تفسير بقوله كما ثبت ابني انما  
 عند الحديث ان الحديث بطوله مروى عن علقته عن ابن مسعود والجزء الاخير الذي ذكره بلفظ قال الشعبي هو موقوف على  
 الشعبي فاسماعيل رواه هكذا مفصلا ثم الموقوف عن الموصول وحفص بن غياث جميعا في سند واحد والحديث بطوله بالمعنى  
 في تفسير الاحقات ومسلم في صحيحه عليه اختلافات احوال الفقهاء في هذا التفصيل كما بسطت في الفرع سيما في رد المحتار والمذكور في التقرير  
 هو مختار الشيخ وهو بوجه اوانه وبذلك جزم صاحب الدر المختار اذ قال وعفا الشارح عن قدر الدرهم وان كان يحجب غسله وبابونه  
 تنزيها فليس بوجوب غسله في فرض عليه موافقين في رواية الترمذي ورواية ابى داود وفي النظر في المصدر عليه قال ابن رسلان هذا وبجميع عليه  
 وادفعه من ان الرشاش لا يعول بجرد الشيب وهو ذهب الشافعي ومصحح النجوى اعفوا قلت ويعفوننا الى الماء فان طهره او كرهه -



تجسس عن المارء ولم يخرج الى ان يمشى لعله لا يرى من يمشى عليه وسلم اصل ذلك السبب حيث نبى عن المبالغة في  
واما في نفس الامر فليس بالبول في الاستحمام مؤثرا للوهم بنفسه بل يكون سببا اليه لما ذكرنا فاما اذا امر المارء بعد البول فانه  
لا يتبع شيئا ثم سببا اذا كان الارض مخصصة واشد هذا الذي ذكرناه مراد ابن سيرين رحمه الله تعالى بقوله ربنا الله  
لا شريك له فانه قصد ان الموضع نفسه والموضع المحقق هو الله تعالى ولكنه وضع اسبابا ومناشئ تنسب اليها الاشياء  
فاذا ارتفعت لم يبق السبب وجودا بعد ما فاذا انقطع اثر البول في ما نحن فيه عن الاستحمام لم يبق للوسواس وجودا وغرض  
ابن سيرين من هذا الكلام على ما رأى من تشددا بل زمانا على البول في الاستحمام وليس المعنى ما يتبادر من ظاهر العبارة  
حتى يلزم انه رفض لما عليه السنة والجماعة ومذهب باذنب اليه المجتهد **ص** قوله الامر بهم بالسواك امر بايجاب الخبز  
المطارد اى وقتها اذا ذاك واما الان فكلاهما مذنب واستحباب والمراد بالصلوة بهنأى الطهارة استظهار السواك والاولا  
مع ان السواك يناسب الطهارة لا الصلوة فنجعل من اجزاءها اولي والثانية رجم الله تعالى الجواهرين الروايتين  
بكل منهما على السنة والاستحباب وهو حسن في نفسه الا انه عمل بما فهم الراوى من الرواية وما فهمه منها وليس عملا  
بشي من متقنيات الرواية ثم ان الموضع انما ذكر تصحيح رواية ابن هريرة ومجهول ترك توجيه تصحيح الثانية للاتفاق على احتساب  
علم يقتضى ان توجيه ثم ان محل رواية السواك عند كل صلوة على رواية الوضوء من المجاز المتعارف الشائع بين النصفين  
نظيره عمل القيام على الارادة والقصد في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ارجلكم والاسنان  
الاستياك واصليا سنن وهو الجري والاجراء **ص** باب ما جاء اذا استيقظ احدكم من النوم ولطائف هذا الباب  
ان الترجمة مشتملة على لفظ الحديث ثم ان الاصل عندنا كون الحكم محلا لما مر ومن ثم لم تكن القيود معتبرة في النصين  
سلسلة اولها سيرة عن البخاري اذا قال ان حديث ابى سلمة من زيد بن خالد صحيح بخلاف حديث ابى هريرة فانه ذكره اهل الاصول في  
مثال الصحيح فيه قال العراقي رحمه الله المشهور بالعدالة وصدق بولي ادق رحمه الله طرق اخرى نحو ما سنس الطرقة في صحيحه لولان اشق  
اذ ابا محمد بن عمرو عليه نقى الصحيح بخبره ثم قول المصنف وحديث ابى هريرة انما هو لانه قد روى عن غيره وجه كما اذهبه العبارة في المنع  
هذه في غير فرض من التأكيد لما سبق وفي المصرية وحديث ابى هريرة صحيح لانه قد روى عن غيره وجه فيكون الكلام تاما سببا ويكون الدليل على صحة  
ببركة الطرق بعينها كما اننا لم نل على نفس الصحة ثم يشكل على ما قاله الامام البخاري من اصحته حديث زيدنا ذكر في صحيحه قال ابى هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لولان اشق على ابى لامتهم بالسواك عند كل وضوء وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكر حديث ابى هريرة بلفظ الجزم وحديث زيد بلفظ الترخيص والمعروف عن البخاري ان ما ذكره بصيغة الجزم مجزوم بصيغة بخلاف ما ذكره بصيغة  
مترفعين قال المصنف واما ذكره بصيغة الترخيص لابل محمد بن اسحق ويمكن ان يوجد بينهما بان اصحته حديث ابى هريرة باعتبار حديث  
زيد بن خالد على الاطلاق واما اصحته حديث زيد فباعتبار حديث ابى سلمة من ابى هريرة وعن زيد بن جابر حديث ابى سلمة حديث زيد  
عند البخاري في تعينه زيادة قسمة وضعت ابن اسحق منجرا بالماتلة فامل ١٢ - سلسلة فان مسلما وغيره اخرجه نحوه ١٣ -

فكرت انتم الاحاث وخال اليد في المار وغيره من المانعات من المستيقظ والقائل والمني عليه وغيره من كل من  
 لا يشعر بحاله حتى يعلم طهارة يده من نجاستها ومع ذلك فلو ادخل احد من المذكورين يده في المار لم يفسد المار للشك  
 في النجاسة والطهارة كانت مستيقظة بها قبل النوم ولا يزول الامر اليقينين الا بيقين مثله والشافعي رحمه الله متفق  
 معاني هذا كله ومعنى قوله كبرت ذلك انما في ما يكره وفعل ما كان الا يبق به ترك لان المار صار كروبا واما ما جئتم به  
 فلما لم يكن من دابة لتليل الاحكام وتعدتها الى غير ما لوجود العلة اعتبر قيدا لليل في الرواية فقال ان ادخل يده في الالة  
 مستيقظا لليل احب ان يهرق في غير الليل لا والتيقظ لليل عندنا لليل على ما هو العادة من طول النوم فيه  
 وكثرة الغفلة فكان التيقظ فيه اوجدهم والشافعي عليه السلام باب في التسمية عند الوضوء والعلماء رجعوا الى قوله تعالى قد تقررت لكم  
 في معنى حديث الباب فمنهم من جعله على ظاهر معناه قد رتب الى وجوب التسمية بهم طائفة قليلة من الظاهرية والشافعية  
 وموافقيهم ذهبوا بها الى التسمية فان التسمية بالقلب هي النية والقصد ايا ما كان فان النية عندنا راجع الى الكمال  
 فالطهارة صحيحة كائنه من غير نية وتسمية وان كان له في الايتان بهما ركن كثير وفصل كبير والوجه في ذلك

عليه هذا هو المشهور في سبب الحديث فالتقول عن الامام الشافعي وغيره انهم كانوا يستنون بالاحجار والبلاط فاذ نام احدهم رق  
 قلا من الزمان ان تقوى يده ذلك الموضع النجس اذ يعلم ان العلة الشك في النجاسة فتى وقع الشك بها اذ نهرا اذ وقع الشك يكون  
 النوم كره دعها كما قال النووي وقال لبها في سبب الحديث الاظهر ما ذهب اليه شيوخنا العراقيون من المالكيين وغيرهم ان النائم  
 لا يكاد ان يسلم من حكم جسده وموضع يده في بدنه ومن رفعه وابطه وغير ذلك من مفاين جسده وموضع يده فاحتمل في  
 غسل اليد ترغفا وتزهدا في ما كان في اوجز المسالك الى موطا مالك ١٢ - عليه كما سياتي قريبا من هذا باب الاثمة مختصرا  
 والبسط في شروط البخاري من الفتح والعيني ١٢ - عليه قال ابن قدامة في المغني غسل اليدين ليس بواجب  
 عند غير اقيام من النوم بغير خلاف فعمله باعتماد اقيام من نوم الليل فروى عن احمد وجوبه وهو الظاهر عندنا  
 عندنا مستحب وليس بواجب وبه قال مالك والاذاعي والشافعي والحنفي واصحاب الراي ولا تختلف الرواية في ان لا يجيب غسلها  
 من نوم النهار سوى لمن في نوم الليل ونوم النهار فان غسل يده في المار فعلى قول من لم يجيب غسلها الا لو ترغها شيئا ومن اوجب  
 قال ان كان المار كثير لم يؤثر ايضا وان كان يسيرا فقال احمد عجب الى ان يهرق وقال ابن تيمية انما يوجب غسلها في المار او في  
 عليه قال في العاصم قال احمد بن حنبل لا علم في هذا الباب حديثا صحيحا ولكنه اوجب التسمية وروى حماد بن ابي اسحق بوابه قال  
 علما ثمان المراد بالحديث النية ١٢ - عليه قال ابن رسلان اجاب اصحابنا وغيرهم من الحديث بوجوب احسنها وضعفها في  
 المراد الكمال والثالث جواب ربيعة شيخ مالك والدارمي وغيرهم ان المراد من النية ذهاب النجاسة اليها بالكلية والى غيره  
 الى ان هذه الصيغة التي دخل فيها النفي على ذات شرعية مجردة لا نهامترودة بين نفي الكمال ونفي الصحة كما في لا يحل الا بالي  
 ولا صلوة الا بغتة الكتاب قلت حكاه في حديث الاجر لمن لا حيلة ولا عمل الا بنية ولا صلوة بمصرعة طعام ١٢ -

ان كلمة لادنه تستعمل في نفى الذات وهو حقيقة معناها ولا تحتاج فيه الى قرينة وفي نفى الكمال وهو مجاز فيه فان لادني لم يأت على ما كان ينبغي له ان يكون عليه فكان وجوده كالأوجود وهو كشيء في الكلام سمي في الروايات وبهناك ذلك لقربة عليه قوله عليه الصلوة والسلام من توشأ وذكر اسم الشك كان ظهوراً لجميع بدنه من توشأ ولم يذكر اسم الشك كان ظهوراً لأعضائه وضوءه فهذا بين مراده صلى الله عليه وسلم بقوله لا وضوء لمن لم يسلم وادى قرينة أعظم من تصريحه بالتكلم بمراده فكان قوله بهذا الظاهر لا لايان لمن لا مانع له وغير ذلك مما هو أكثر من ان يحصى مع ان حمل الرواية على حقيقة معناها الظاهر يوجب تخصيص الالية الذي هو في حكم النسخ وليس ذلك الى خبر الواحد وانما ذهب اسحاق الى هذا والوضوء بترك التسمية لما فيه من رفض القرينة واما اذا نسي او ناول كما ذهب اليه من لم يوجب التسمية فانما اجزاه عنه لان اختلاف العلماء يورث تخفيفاً مع ان قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطاء والنسيان محمول عند جبره على اجزائه الفصل وصحة اذا ترك شيئاً من الاركان بنية صحتها قوله احسن شيء الى هذا الحسن اضاف في قلنا بنية قول احمد لا علم في هذا الباب حديثاً له اسناد جيد المراد بالجوذة بلوغ مرتبة الصحة صحتها قوله اذا توشأت فامتنع واذا استجمرت فاورث امران اقتضيا وجوباً لانه اصل فيه وعارض الثاني فخله صلى الله عليه وسلم المار ذكره منقرض والاول اطلاق الآية فوجب حملها على الاستحباب ولا يمكن حمل فعله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن عمر على الرخصة لعدم الضرورة الى ذلك مع ان تنقيته الموضع ليس امرًا يختص به بل ما اخترناه واما الآخر فكون فهمه من ذهب على الحديث اخرجه الدارقطني وابو يعقوب عن ابن عمر وفيه ابو بكر الداربي متروك ومنسوب الى الوضوء رواه الدارقطني والبيهقي اليقطين من حديث ابن عمر وفيه مراس بن محمد بن ابيه وهما ضعيفان ورواه البيهقي والدارقطني اليقطين من حديث ابن مسعود في اسناد صحيح بن باشم السمرقندي متروك ورواه عبد الملك بن حبيب عن اسمعيل بن عياش عن ابان وهو مرسل ضعيف جداً وقال ابو حنيفة في كتاب الطهور سمعت من خلف بن خليفة حديثاً يحدث باسناداه الى ابى بكر فالا جدلي اعفوه بهذا مع اعضاله موت كذا في التقيص وقال الشيخ في البذل ويورد ذلك حديث ذكره الشيخ في قلبه لموسى سمعه او لم يسلم واما الجواب عن ضعف هذا الحديث فانه تعاضد لكثرة طرقه واكتسب قوة كما قلنا في ضعف حديث الباب لا يوجب ايهما على عدم الوجوب بحديث اتم صلوة اعمكم حتى يسمع الضوئاً كالمثورة واستدل الطحاوي بحديث جابر بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ انما انزلت في بعض الروايات في حديث الباب لا وضوءاً كلاً وقد استدلل به الرازي في قوله في التقيص لم يره ليس بحجة على من رآه من المتقدمين ١٢ زعمه قال ابن العربي اختلفت الفقهاء في المصنعة والاستثناء في الطهر على الاو تقال بالخبر من جهة النقل لا يثبت انتهى ١٣ زعمه قال ابن العربي اختلفت الفقهاء في المصنعة والاستثناء في الطهر على اربعة اقوال الاول انها مستان في الطهارتين قال مالك الشافعي والاذراعي وربيعة الثااني انها واجبتان فيها قال احمد واسحق

الى وجوب المضمضة والاستنشاق معاً وهن من ذهب الى كونهما مستوفين غير ان الاستنشاق اكد من المضمضة ثم  
ان فرق اصحابنا الحنفيين رحمهم الله تعالى بين الوضوء والغسل فيها وجوباً وسنية مذكور في كتبنا بالامرية لليمان عليه الصلاة  
الامر ان القول بوجوبهما في الوضوء يؤدي الى نسخ الآية فوجب القول بالسنية ولا كذلك في الغسل لانه مؤيد بقوله تعالى  
واكملتم جنباً فاطمروا حيث اورد فيه صبغة المبالغة ولا يتصور المبالغة الا بزيادة في الكم والكيف اما الثاني فلم يثبت  
شراً ولا هو معقول فوجب المصير الى الاول وتحقيق ما بزيادة في المرات او بزيادة في الغسل ولا يسيل الى الاول  
بقوله صلى الله عليه وسلم من نقص عن هذا وزاد فقد تعدى وظلم او كما قال فلم يبق الا بزيادة في مقدار الغسل ولا شئ  
وارا الجسم ليس في الغسل حتى يتحقق مقتضى المبالغة فعلى وجوب المضمضة والاستنشاق معاً في الغسل حتى يغسل  
فيه ما هو داخل في الوجه من وجهه وخارج منه من وجهه ولا كذلك في الوضوء فان الوارد فيه الغسل مطلقاً فيتحقق بغيره  
ما تناوله ثم ان الظاهر المبني على العادة كون مثل هذا الامور واجباً لاسنة فان الثابت بخبر الواحد يكون واجباً بالاجماع  
لم يذم بهوا الى الوجوب بثبوت وجود هذه الامور تارة والترك اخرى مع ان الواجب ما ورد على تركه الوجه ثم ان المراد  
بالانتشار والاستنشاق كليهما واحد وهو ادخال الماس في الالف ثم اخراجه وان كان المذكور احدهما وانما اقتصر على  
ذكر احدهما لما فيها من الملازمة فان الاستنشاق لا يكون الا للانتشار وكذا الانتشار لا يكون الا بعد الاستنشاق فلا يتجزأ  
معان كلهما تصح بهما لكن الاول اولى واليق بهما من الباقيين والثاني من الثالث الاول طلب الجرة لتفسيه

الثالث ان الاستنشاق واجب والمضمضة سنة قاله ابو ثور الرازي انها واجبتان في الغسل سنتان في الوضوء قاله المتروك وابو حنيفة  
على انه قد رد في الدراطين واليهي من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن اسباط عن سفيان عن خالد الخزاز عن ابن سيرين  
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق للجنب ثلثا فريضة قال القدوري في تحريمه كراهة الحلبي  
ضعيف ليس بصحيح لان ابن معين اشى عليه في كتيبة الاخرة وقد رد في الخبر من غير طريق مرسل قال الشيخ تقي الدين في الامام قد رد  
هذا الحديث موهولاً عن غير حديث بركة ثم اخبر جابسه عن ابى هريرة مرفوعاً المضمضة والاستنشاق ثلثا للجنب فريضة قال الدراطين  
غريب تفرد به سليمان بن همام ثم ذكر الكلام على ضعفه واخرج البيهقي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستنشاق  
قال لا يعيد الا ان يكون جنباً فهذه الروايات كلها شاذة على فرضيتها وضعف بعضها لا تقع بضم الاخر واحسب ان ابوداود والترمذي  
وابن ماجه من حديث ابى هريرة مرفوعاً عن تحت كل شجر حبة فاعملوا الشجر الحديث وانت خبير بان في الالف  
ايضا شجر او احسب ان ابوداود وبعثاه عن علي مرفوعاً وسكت عليه فهو صالح للاحتجاج على اهل السنة عليه وسلم  
واظب عليها في الغسل كذا في الادب ج ١٢ ز ٤٢ اي المقصود والمطلوب في الشرع مجموع الامرتين  
والانفا اعتبار اللثة مختلفان كما يظهر من آخر الكلام ففي اللغة الاستنشاق ادخال الماس في الالف والاستنشاق  
اخراج ما في الالف من الماء وغيره ١٣

موضع المغايط والثاني تجرير الأكفان والثالث رمي البحار في الحج ص ١٦ باب المغصنة والاستنشاقي من كفت ولحم  
 هذا جازع عندنا أيضاً وغير مستحب عند الشافعي رحمه الله تعالى أيضاً فلا وجه لبيان الاختلاف فيه بيننا وبينه كما فعله  
 بعض الاعلام لعدم الوقوف على المذهب وخالفه فكانت زيادة معتبرة فان زيادة الثقة معتبرة ما لم تقع منافاة  
 لرواية او ثلث منه كما فيها نحن فيه قوله في تقريبها مبتدأ بتأويل تجريده عن النسبة الى الفاعل والزمان ففصل الحكم عليه  
 او بتقدير ان المصدرية ص ١٦ باب في تحليل اللحية تفرقت آراء الفقهاء في خفضين في هذه المسئلة فمن قائل بغيره  
 مسح رجب اللحية قياساً على مسح الرأس فانه لما سقط غسل كله قام مسح الرجب مقامه فكذلك في اللحية وان كنت تعلم ما فيه  
 فان القياس على الرأس انما كان صحيحاً لو كان الرأس مشغولاً كان ذقن ثم سقط غسله الى مسح رجليه واذا ليس فليس ومن  
 ذهب الى وجوب غسل السطح الظاهر ومسح باسترسل منها والصحيح ان غسل ما يلاقى البشرة واجب فانه اذا سقط  
 وجوب غسل الذقن ناب منها غسل ما يلاقى بشرة الوجه منها وما الشعر المسترسل منها فلا يجب غسله ولا مسح ولا غسله  
 عليه يعني على ما حكاه الامام الترمذي بنفسه والافقي يعني بالعمودى وغيرهما ان للشافعية في ذلك خمسة اوجه واختلف نفس الامام  
 اث في بعضها في ذلك فنص الامام والمزني ان الجمع افضل ونص ابو يعقوب ان الفصل افضل وهذا هو الذي نقله الترمذي  
 عن الامام اث في ر ١٢ ز عليه يعني فلا يخل ذلك ما حديث الوصل صا لما لا يستل من استدله به والافصارت ولبية  
 ضئيفة لكن بعد صحتها الاستدلال ايضاً حتى يبينان الجواز جميعاً بين الروايات على ان روايات الفصل نص في الباب بخلاف  
 روايات الكف الواحدة فانها محتمل للاحتراز عن الكفين واليدين والاحتراز من اليد اليسرى لان الاستنشاقي في الالاف وهو  
 موضع الذي يمسح به رداية يار واحد رداية بالمعنى ضرورة ١٣ عليه اي يقال ان قوله احب تجرير مبتدأ مخذوذ فها جملتان  
 د في بعض النسخ تقريبها فلاحاها الى التاويل ١٣ ز عليه ففي الدر المختار فصل جميع اللحية فرض على المذهب الصحيح المقتضى بالوجوه  
 السيم وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسح بل يسر وان تخفيفه اتي  
 ترى لبشرتها يجب غسل ما تحتها احد قال ابن عابدين قوله جميع اللحية ظاهر كلامهم ان المراد بها الشعر النابت على اللحية  
 والذقن وقوله ما عدا هذه الرواية اي من راديه مسح الكل او الرجب او الثلث او ما يلاقى البشرة او غسل الرجب او الثلث  
 او عدم غسله والمسح فاجمع ثمانية قولهم ثم لا خلاف اي بين اهل المذهب على جميع الروايات وقوله المسترسل اي الظاهر  
 عن دائرة الوجه ١٣ وقال ابن العربي اختلفت العلماء في تحليلها على اربعة اقوال اعداها لا يستحب قاله مالك في العتية اث في  
 انه يستحب قاله ابن جيب الثالث ان كانت خفيفة وجب اتصال المار اليها وان كانت كثيفة لم يجب قاله مالك من  
 حيد الوهاب الرابع من علمنا من قال بفيل ما قبل الذقن ايجاباً وما دراهم استحباباً وفي تحليلها في الجنازة رواية  
 عن مالك اعد بها اذ وجب وان كثفت رواه ابن وهب وروى ابن اقسام وابن عبد الحكم سنة لها قد صارت في حكم اليدين  
 هو جازع وهو قول ابني خفيفة والشافعي ان الفرع قد انتقل الى الشعر بعد نيابة كشمع الرأس ١٣ ز





الامر بخلافه بل إلى التزام حذف المضافات مع هذا كله فلو اخذنا لادنيه ما وجدنا المفعول بأسأصبه قوله وقال استحق احتار  
بلفظ المتكلم هذا معنى على ما قاله بعض أهل العلم صيه قوله قال ابو عيسى لا يعرف الا بالمثل ذلك قد سبق مراراً ان انضعت  
من غير تعدد الطرق فلا نصير في ضعفه فخرنا به او غير ما صيه قوله وفقه هذا الحديث فيه وجهان الاول ان الاستيعاب لا يشترط  
في شيء من المشوَّح والتميم خارج بعراض الخلفية فلما كان كذلك فاعتراضه على الله عليه وسلم على ما كان لا معاً  
من الاعقاب لا يغير المغسولة مستدع عدم جواز المسح في غير حاله اتخفت والوجه الثاني على تقدير تسليم الاستيعاب  
في المسح هو ان المسح لو كان كافياً في الرجل لكان مسح الاعقاب بالايدي المبلولة كافياً وان لم يتدارك الماء عليها لم  
يسل بقوله صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب من النار بعد امر ابي الايدي المبلولة على الاعقاب مستدع عدم اجزائه  
اذ كانوا قد فعلوه واما القراءة التي اخرج فيها لفظ الارجل فالجواب عنه ان العمل باحدى القارئتين يجب ان يكون كيث  
لا يفتوت العمل بالثانية قلنا بالمسح في حاله اتخفت والفعل في ساعة التكشف وان الجرفية للجوار واورده عليه رسول  
شارح حوامل النوبان جبر الجوار اتمه بجزء حيث لم يتخلل بينهما عاطف وهما ليس كذلك فلا يكون من هذا التمثيل وهذا  
تحقيق من المسئلة لانه كان رافضياً او اصل هذا الايراد والرازي في تفسيره ثم الجواب عن إيراده هذا ان جبر الجوار في لسان  
الحرب وفي القرآن مع وجود العاطف بينهما كيف وقد قرئ قوله تعالى وجورعين كالمثال للؤلؤ والمكنون ومن  
الظاهر ان الله يصح عطفاً على قوله كأمس او ليس المراد ان الغلمان تطوف على أهل الجنة بجورعين فكان الجرفية للجوار

دون الاتفاق ولو كونهما من الراس مشابهة مغنية عن البيان فحين الاول ثم لا يخفى ما ان يكون المراد من الحكم كونهما مسوقين بهما الرأس  
لو كونهما مسوقين كالراس ولا يجوز ان لا يكون اشراك الشيء مع الشيء في حكم لا يوجب ان يكون ذلك الشيء من الشيء الا ان كان جبراً كان  
في حكم الفعل ولا يقال ان الرجل من الوجهين الاول وهو كونهما مسوقين بهما الرأس وذلك ما اردنا من قلت ولو يد الغنيمة حديث الكفير  
بالوضوء عن ابن عباس في هفتة وضوءه صلى الله عليه وسلم ثم غرقة فمسح برأسه واذ ينظروا بها واطنهما ثم غرقة فمسح برأسه ثم غرقة فمسح برأسه ثم غرقة فمسح برأسه  
رواه ابن عباس وأخرون وصحاح ابن خزيمة وابن مندة قاله الشيخون وقال ابن القيم لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم اخذ لادنيه ما وجدنا في امره  
قال ابن المنذر وهذا الذي قالوه اي اخذ ما وجدنا في غير موضع وفي الاخبار قد مضى اليها ما رواه ابو هريرة وعبد الله بن زيد مرفوعاً الا ان ابن عباس  
رواه ابن عباس مائة دروي ابن عباس والبرقي والمقدام بن معد كعب بن النخعي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه اذ زعموا واحدة وابن ابي شيبة  
على قلت ما فاذا شئنا نختار ان يكون المراد بقل بعض أهل العلم ذهب إلى انهم في الحسن في هذا اذا قالوا غسل ما أتت منها مع الوجه مسح ما درى من الرأس على  
هذا يكون مختاراً ونحن ذهبنا إلى ما بالثلاث شرح صاحب السعاية كلام الترمذي وذكر في المسئلة ثمانية مذاهب تبعها النخعي رحمه الله كذا في الاصل والظاهر  
المسحور ولما يراعى قبل المسحات ١٢٠ من غسله قد مضى عن عبد الله بن عمرو قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر سافرنا بها فادركنا  
وقد ارتفعنا صلوة العصر ونحن نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنادى ويل للاعقاب من النار مرتين او ثلاثاً قال الطحاوي قدل انهم كانوا يسحون  
حتى امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسباغ الوضوء وخوفهم باننا قد فعلنا ذلك على ان حكم المسح الذي كانوا يسحون قد مضى بالاضافة كذا في السعاية ١٣٠





داعية كيفة وقد اخذ منه البخاري وكان صدوقاً صريحاً باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيفة كان لما فرغ من بيان  
الوضوء وبيان اركانه ركناً ركناً وسرد ذكر الاعضاء لم يفسد فيه والمسح على عضو واحد اقتصدان يذكر وضوء النبي صلى الله  
عليه وسلم على طريق شمل المتفرق ليقصد به دائماً شمل ما خالفه من الروايات على العوارض والاسباب وعلى هذا ما  
يذكر في هذه الرواية يكون العمود واثق مما ورد في غيره ما وادوني هذه الرواية انه مسح برأسه مرة فهو نص في انه كان يبار  
واحد فحيث يرد ذكر المسح على كونه يبار واحد لا يسميه لئلا يتخالف الروايات وقوله فضل كيفة هذا ان كان موضوعاً  
لباطن اليد لانه لکن المراد به ايهما اكل من اليد الى الرسخ مما ذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم مضغ ثلثاً واستنشق  
ثلثاً وظاهره يقتضي افرادهما بما لا اتهما بما رادوا لكانا يبار كان حقدان يقال انه مضغ واستنشق ثلثاً من غير تكرار  
الثلثات وما اما قوله بجزمه فمزيدة بعينه قوله فشر به وهو قائم مقام قوله ثم قال اجبت التقدير قال ابو حنيفة  
وكان على اذا توضأ يبرئ وضوءه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم الذي ذكر فيه من شرب الماء قائماً ثانياً ما ورد في  
غيره من ان النبي عنه فما ان يكمل النبي على التنزيه والادب والنبي البصير لا يشرب فيقال انه مقصود على ان كان  
الماء المشروب كثير الاذلا اضرا في القليل منها اذا شرب قائماً ثم ان تحصيل البركة بشربه لا يقتضي كونه بحيث لا يجوز  
الاستنجار كما هو معتقد العوام والله اعلم صريحاً وروى شعبه هذا الحديث الا هذا ليس باضطراب حتى يكمل بصحة  
الحديث واحسنه وانما هو خطأ في تسمية شخص واحد والاضطراب انما يكون حيث يختلف المسمى ودون الاسم فقط  
صريحاً باب في النسخ لما كان النسخ مشتركاً لفظياً بين معينين احد هما الاستنجاء لما فيه من النفع على الذكر والثاني الرش

الى يدعوه وهذا هو الظاهر الاول وقول الكثير والاكثروضعف الاول باحتجاج صاحب المعجمين فيهما بكون من المبدئين ثم قيل لعله ١٣  
على الضمير الى المبدئ على الظاهر الثاني ثابت حتى يجر الرواية عن المبدئ ما لم يكن داعية يدعوه وكان صدوقاً فخذ البخاري عن المبدئ كما  
تقدم في كلام النووي واما ثابت فلا علم يذكره احد من اهل الرجال في رواية البخاري ١٤ وعليه هذا اذا حصره الشيخ في الرواية وقد علم  
بل الظاهر ان قوله كان اذا فرغ من قيام مقام قول الى يبرئ ثم قام فاخذ فضل طهره الا فلما كان بين سياقي ابني حجة وغير شئ من الفرق  
تبع المصنف على ذلك واما قوله ثم قال اجبت فمزيدة في رواية عبد خير ايضا كما ذكر في سائر كتب الرواية فتأمل ١٥ وعليه هذا في الأصل  
والصواب على الظاهر قال حفيظ بن عيسى بن القيم وابن عابدين خارج البهاوشة وسياتي شئ منه في الجمل الثاني ١٦ وعليه اي  
اضطراب على الصحة قال السيوطي في التدریب ان الاضطراب قد يجرى مع الصحة وذلك بان يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وبدرجته  
وكذلك ويكون ثقتهم في الحديث بالصحة ولا يغير للاختلاف فيما ذكره ١٧ وعليه اي على المشهور والا فخذ قال ابن العربي اختلف العلماء  
في تناولين هذا الحديث على اربعة احوال الاول منه اذا توضأ فغصب الماء على العضو فالاقتصر على مسح يديه في معناه استبرأ لا يكره بل يلزم  
بالشرع والتمسح بالثلاث رش الاراء والراجح الاستنجاء بالماء مع تحقير آهات فبطل المصنف الى المعنى الثالث لان بعد الوضوء لا يكون الا هذا  
وعزاه النووي في المعنى الى الجمهور ويؤيده رواية ابن سنان عن الحسن ان ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم اغتسل من ما يفيض من غير  
ذلك من الروايات فهذا المعنى أشهر ما فيه ١٨

على الأزار الذي يماس الذكر وكان المعنى الاول لا يفيد فائدة جديدة اذا الاستنجا ربيع الحدثن معلوم عند روي اليه  
 في الكتاب العزيز وفي خير رواية حمل الحافظ رضي الله تعالى عنه بنفع بهنا على المعنى الثاني بزيادة قوله في البصر <sup>بزيادة</sup> <sup>بزيادة</sup> <sup>بزيادة</sup>  
 فان انفع بالمعنى الاول لا يكون الا قبل الوضوء ومعنى قوله اذا توضأت على المعنى الاول انك اذا اردت الوضوء  
 وقد كُتبت فانفع واما على المعنى الثاني فهو على ظاهره وفائدة هذا النفع دفع الوضوء عن نفس المصلي لو احس برؤا  
 في أثناء الصلوة ومن البين انه لو تبين بعد الصلوة خروج شيء فيها لم تصح صلوته ولو احس فمضى على صلوته ثم ظهر انه  
 لا شيء صح صلوته غير ان النفع في الصلوتين بعيدا عما بينه في وقت اداء الصلوة حتى لا يلتبس عليه صلوته صحت قوله  
 واضطر لواني بهذا الحديث لفظ الحديث بهنا بالمعنى اللغوي اي في هذا اللفظ من الحكم من سفيان بن عيينة بن الحكم واما المعنى  
 اضطر لواني بهذا الحديث لعل هذا اللفظ فالحديث بمعناه المصطلح والاضطراب يقع متارة في المتن واخرى في الاستناد  
 صحت قوله الاول انكم انما فائدة السؤال الا ليقع في النفس باوكد طرازا مما يتوهم ان ذلك الخطأ يحسم من الثواب فيجب  
 يحصل بالحقير من العمل فيقن ان النبي صلى الله عليه وسلم لعلة أراد بكلامه الترخيب والمجاز لا حقيقة المفهوم منه  
 بحسب الظاهر فلما سألهم وتشوقوا اليه اجاب بقوله اسبغ الوضوء انما هي اتمام فرائضه وسنة على المكاه اي  
 مع مكاهه النفس من برد الماء وصد الهواء وغير ذلك وكثرة الخطا جمع خطوة الى المساجد ما بعده عنها وكثرة دواليه  
 في الفرائض والنوافل والمراد بالانتظار انتظاره في مجلسه من المسجد بعد الصلوة لصلوة اخرى ولى هذا الفصل  
 الثالثة اشار بقوله فذكر لكم الرباط وان كان بمعنى ربط الخيول لكنه اراد به هنا القيام على الشغور والبطيخ وجم هذا على  
 مراتب الجهاد وان كان الجهاد كالتخير اذا المجاهد يجاهد ليقا في حين من الاحيان معلوم وسائر اوقاته فارغة  
 تحصل له طمأنينة ولا كذلك المرابط فانه لا يامن ان يتأله العدو في حين وذلك للصوق ارضهم وديارهم ووجه شبه  
 غير خفي فان المقيم في المسجد لا انتظار الصلوة بجاءه نفسه الباعثة على الخروج من المسجد كل وقت والمحرصة على  
 الاشتغال باشغال الدينونة كل ساعة ويمكن الرجاء الى الثلاثة جميعا فافهم وبالله التوفيق ثم انما المذكور في الزيادة  
 مجموع كتاب الاعمال لا المحرمات اللوح المحفوظ فمحي من كتب الاعمال التي تكتب للملكة ويحي ما اثر من في قلبه على وجهه  
 تراه الارواح المطهرة والملئكة وان لم نشاهده والمراد بالخطايا اي كل ما اقرض من الصفات والكبر وحقوق الشهادا

عليه فان الحديث لثقة عند القديم ويطلق على قليل الكلام وكثيره كذا في شرح الشرح للنجية ولا مانع من الحمل على هذا اللفظ  
 عليه فان الاضطراب تدقيق في الاسناد واخرى في المتن وقد يقع في كليهما اي الاسناد والمتن معا كما بسطه في المتن  
 والواقع بهنا هو الاضطراب في السند وشمل السيوطي في التدريب الاضطراب في السند بهذا الحديث وقال اختلف فيه على عشرة  
 اقوال ثم بسطها فارجع اليه يوشك ١٣ عليه وقال ابن العربي اشار بذلك تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اصبروا  
 وصابروا والبوا الآية ١٣ عليه وبهذا جزم ابن العربي في العارضة ١٣-

والا حق البنا في حق باند من الذنب والاثم واما نفس حقه فلا يغفر بنفس الذم والتوبة لما كانت هي الرجوع  
عما اكتسب فالتوبة من حقوق العباد لا يهاويها حقهم ورد باليههم فليست كيتي مجرد الذم ولا يدين هليك الفرق بين  
الاثم والحق وها موجودان في اخذ حقوق العباد والتعدي عليهم والاول لما كان حقه تعالى اغفر باند والام استغفر  
دون الثاني فاحفظ وبالله التوفيق صلي الله عليه وسلم قال يقال عبيدة بفتح العين المهملة مكمل الكريمة والاول مصغر صلي الله عليه وسلم  
السايرة الشيطان حديث المسح بالتمديد واختلفت فيه اقوال العلماء وجملة الامر عندنا ان مسح صلى الله عليه وسلم  
كان لبيان الجواز وبثوبه الذي كان الالبس لبيان الجواز واظهار ان المستعمل من المار لا يكون نجسا ولا موجب لفاتحة  
الامر ان لا يتقي مطهر النفس الحكمة ويكون اختلاطه بالماء الغيرة المستعمل منافي للتنظيف فقط لا مورا للتعطيل فيه ما لم  
يغلب والسبب فيه ان النجاسة الظاهرة لا توجب علما باطناء النجاسة الباطنة لا تورث حكما ظاهرا قالوا المستعمل  
لما لم يخالط شي من النجاسات التي نجاستها ظاهرة لم يحكم بنجاسته بحسب الظاهر بل يجوز به ازالة النجاسات الظاهرة  
والباقي الباطن الغيب عن اخذ ازيلت به نجاسته الا تمام فلا يتصور ازالة النجاسة كذلك به ثانيا لما لا يتصور ازالة  
النجاسة الحقيقية ثانيا بالماء الذي ازيلت هي به مرة وبهذا هو الرواية المعتبرة من مذهب الامام ابي شيخي ان يعتد بها  
من ان المار المستعمل طاهر غير مطهر فلو استعمله في ازالة النجاسات الحقيقية وذن الحكمة فيمكن به حيث يكون لمناظر  
ازالتها عن محلها بخلاف ما لا يتبين فيه بذلك من قدر خص قوم هذه الفرقة لا ترى بأسا ولا كراهية بخلاف الاثنين وذكرهم  
عليه كان هاتين الاصل على النجاسة بطريق التبرك **ع** قال ابن العربي اختلف العلماء في هذه المسئلة على ثلاثة اقول  
انه جائز في الوضوء ونفس قاله ملك في شري الثاني في كرهه فيها قال ابن مردويه ابى لملي وانه ابو عابد من اصحابنا شافعي الثابت  
كرهه ابن عباس في الوضوء وذن نيل وقال الا شئنا كرهه في الوضوء فحاشا للعادة والعجم جواز انتشت بعد الوضوء ثم ذكر الاثار المؤيدة  
لذلك ثم قال وماروي في شري من كراهية لان الوضوء يوزن ضعيف لان وزنه لا يمنع من مسحه وذكر صاحب الدر المختار ان مسح يندمل  
في الاطوب والبطلان عابدين وقال النووي اختلف اصحابنا في مسح يندمل في الاطوب والبطلان عابدين وقال النووي اختلف اصحابنا في مسح يندمل في الاطوب والبطلان عابدين  
مستحب وقيل كرهه في الضعف مباح في الشك **ع** قلت وعلى هذا فينبغي ان يجوز الوضوء بار خالطة بنجاسته ظاهرة والامر ليس  
كذلك اللهم الا ان يقال ان ذلك معارض وبيان ماله الوضوء يحتاج الى الطهارة عن النجاسة الحقيقية والحكمة معا كما يحتاج الى الخلو  
عن الجاهل والخرق من طبع المار **ع** هكذا في الاصل ومقتضى القواعد الاتي ذكرهم لا افراد الغافل لكن قد يحصل المضاعف من  
المضاعف اليه معنى الجمعية قال شارح الاشياء وقد نقصت مما يكتبه المضاعف من المضاعف اليه فوصلت ذلك على ثمانية عشر شيئا  
وليس مقتضى احد الى ذلك اذ غاية ما وصلها الجاهل ابن هشام في المعنى الى عشرة والجلال السيوطي في الاشياء والظواهر السخوية الى ثمانية عشر وقد  
نظمها في بيت وبدي عشر ثمان وعشر كتبها المضاعف من مضاعف اليه فاستمعها مفصلا في مختلف من مختلف بديها وادخلها في تصغير قتلها -  
وتذكر تراثت وتصغير بديها - ازالة قبح والتميز بالا - وظرفه جدي صديقه - وشروطه في ذلك لا يتبين وقد تم جملتها من الاو والاول من قالا -

منهم قويا ذلك بالكلية التحريمية واعلم ان الوضوء الموزون هو الذي انتصق بالعضو فاما ما تقرر منه كان غسالة  
وما ينبغي ان يعلم ان الفرق بين السجدة المكروهة بمعنى ترك الاولى ما عسر وشبهه ما بين التعريفين من التشابه و  
صدق تعريف السجدة على كثير مما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز مع انها كانت اخرى ان لا تفعل  
والمتقضى عنه بان الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة او مرتين اما ان يكون بعد العلم بكونه محظورا او فعله لملا بعد  
محظورا فهو على ترك الاولى وبيان الجواز واما ان يكون فعله تحصيلاً للشؤبة والحسن وانما كان تركه شفقة على الامنة  
وغيرها من ان يتأكد السنية او قص الى حد الوجوب فيشتققوا فهو مستحب فنكر الفعل ههنا مع رغبة اليرب بخلاف الاول فان  
الترك ثمرة مرغوب فيه والفعل لعارض البيان وهذا التمييز موقوف على استقرار تام وتصغى واخر ثم ان قول الوضوء  
يوزن لفظاً لا معنى وكونه من قول الزهري وسعيد عما يحل على ذلك لكونه محالاً يدرك بالراى وهذا الحديث وال  
على طهارة المستعمل من الماء رصيناً قوله حديثه على بن مجاهد اذا كان بريد قد تراخى النسيان في كبره فاراد ان يغم  
ان رواه في هذه عليه رويها على بن مجاهد في نكاح استاذة اولاد شتى على بن مجاهد قال حدثنا جرير عن ثعلبة عن الزهري  
ثم قال امر الاسباط بعد اخذ جرير عن مجاهد حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال حدثنا علي بن مجاهد قال حدثنا  
جرير عن ثعلبة عن الزهري ولما كان على بن مجاهد ثقة اخذ استاذة بقوله وان لم يذكر رويته اياه فافهم من مجاهد  
في هذا المقام ما وقع لبعض من الاما رسته بهذا الغف قال على بن مجاهد عن بكسر العين وتشديد السين  
والنون فقال معناه ان علياً وان كان عينا غير قادر على النسيان الا انه ثقة فبيان الله صيناً قوله عن بريد بن زيد  
هذا هو المعطوف عليه لقوله عن ابى عثمان لا كما يتوهم من ظاهر العبارة ان عقبة بن عامر وابا عثمان في درجة واحدة بل  
الامر على ما وصفناه من العطف وكذلك فيما بعد في قوله من معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن ابى اويس

على هذا ولا وجه لما قال البيهقي اخرج تمام في فائدة وابن مسعود في تاريخه من طريق مقال بن حبان عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة  
مرفوعاً من قولنا تسحب ثوباً تطيق فلا بأس به ومن لم يفعل فهو فضيل لان الوضوء يوزن يوم القيمة مع سائر الاعمال انتهى فالتعريب  
لا يتم الا بان يراد بالمستحب بالعضو لا لا دخل للمسح وعدمه في الساقط ١٣ على معنى ان تعريف السجدة وهو ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
مرة او مرات وترك اخره يصدق على افعال التي فعلت مرة او مرات لبيان الجواز فالفرق بينهما دقيق ١٤ على قال البيهقي رويته في  
شيء من بيان من طريق البيهقي بلفظ قلعة توزن وهذا الذي ذكره الزهري قدور مرفوعاً ثم ذكر حديث مقال بن حبان المذكور في ١٥  
على كذا في الاصل والصواب بعد اخذ جرير عن على بن مجاهد ١٦ على قال الحافظ في شرح النخبة ان روى عن شيخ حديثنا وجدنا نسخة روية  
فان كان جزءاً ما كان يقول كذب على او ادعى رويته لرد ذلك الوجه لكذب واحد منها لا بعيد ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منها للتعارض وان كان  
مجده احتمال قبل ذلك الحديث في الاصل لان ذلك يحل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل وفي هذا النوع صنعت الدار قطنى كتاب من  
حدث ونسب ١٧ على بهذا في الاصل والصواب على الظاهر محلها ابا ادريس قتال لهر لا يذهب عليك ان لفظ



رضي الله تعالى عنه قد صمد فقال ابو يوسف رحمه الله في سبيل الله ما لم يصب من قبله من الله  
شيئا في صلوة فجدد السلام وان نقص قبله فقال ابو يوسف فان اتى بها في الزيادة والنقصان معا نسكت ما لم  
يذكر ما يقول له فقال الرشيد ملك ما لم لا نجيب يا امام فقال ابو يوسف اشيع يخطئ مرة فلا يصيب ابدا وفيه ملك فلانا  
انه يقول اشيع يخطئ مرة ولا يصيب اخرى فقال علي هذا وجدنا مشائنا واخذنا باب المجلس في القهقهة فقال ما لم وقد  
احفظه منهم ذلك وقام مخضبا من ذهب معاصره ووقع يايدي الشبان هكذا سخرت به الاحداث فطار الحريش وفتح  
اهل المدينة من المناظرة معه في تعيين الصلح والدعوى قالوا نجيب هذا انشأ الله تعالى له فلما كان من الغد حضر واحد منهم  
من الابداد ما شار الله بعضهم اقديم وبعضها جديد وامنهم مدونة رطلان فانصف ابو يوسف من نفسه ورجع عما كان  
عليه واستقر رأي ان الصلح والمد المحاذين هما المعيران دون العراقي واما الامام الهمام قدوة العلماء الاعلام فقد ذهب  
الى الاحوط ومستلزمه ما قد نص عليه في بعض الروايات في بيان الوضوء المدرطان وعلى هذا فلو اراد الشارع بالمد  
والصلح ما روى الزم عدم الغرض الزم ان نعمل على الصلح المدني فانه خمسة ارطال وثلاث فلا بد من الاعتماد  
على الصلح العراقي احتياطاً بترك الرواية التي اسلفنا بالبصرة والوجه واما الوضوء فليس تقدير المار فيه تحديداً او تعيينا  
للبصر الزيادة عليه او النقص عنه وانما هو تقريب وتخييل حيث اعترف به المؤلف ايضا فلا بد ان الاحتياط في هذه القطر

عليه ذكر اهل الفروع باثنين المستلزمين في ايهما ذكرته الصلح اهل السير والحدوث في كتب الرواية والشروح ايضا عليه وذكر صاحب  
الكتايب عن بسوط شيخ الاسلام محمد بن شيخ بخاري يخطئ في تارة لا يصيب ولم يذكر القهقهة ولا جواب ما لم نعلم ذكر في خزائن الروايات محل ذلك  
بها براه من لم يمت مع اقرانه ١٣ عليه قلت بسط الكلام على هذه الروايات الشيخ في البذل وهذا التحير في الادب منها ما رواه العلوي  
بسند صحيح عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتسل بمثل هذا قال مجاهد فخرته ثمانية ارطال تسطه رطل عشرة ارطال قالوا  
لم يشك مجاهد في الثمانية وانما شك فيما فوقها قلت واخرجه النسائي بلا شك فروى في الحسن بسند عن موسى الجهني قال اتى مجاهد بفتح  
خزنة ثمانية ارطال فقال حدثني عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتسل بمثل هذا قال ابن الزكواني اسناوه جدي ثم ذكره شيخ  
روايتهم منها ما رواه الدارقطني بطريقين عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين يفتسل بالصلح ثمانية ارطال وتعيينه  
الدارقطني من غير السند والجملة الاولى اخرجها الطحاوي بطريقين عن انس واخرجه ابو داود وسكت عليه هو والنسائي فهو صالح للاحتجاج  
ومنها ما رواه ابو يعيد بسند في ابيه قال كان صلح النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية ارطال وده رطلين والمرسل جرحا سيما اذا توجب  
دعينا كما ترى عدة متاجات له ١٤ عليه ولا يذهب عليك ان روايات وصورة صلى الله عليه وسلم وغسل بالصلح بيان لمقدار  
ما روى عنه الجمهور فابعد ابدا في شرح المطار احتمالاً لا نؤخذ فقال ويحمل بيان الانا يعني يفتسل بهذا النار وان استعمل اليسير من الماء  
او اكثر او اكثر منه ١٥ عليه قال ابن عابدين حكاية عن الحلية انه نقل غير واحد اجماع المسلمين على ان ما يحز في في الوضوء يفتسل  
غير مقدراً بمقدار ما في ظاهر الرواية من ان اولى ما يكفي في غسل صلح وفي الوضوء والحدوث المتفق عليه كان النبي صلى الله عليه وسلم

وان كان هو الاعتماد على الصواع العراقي غير ان الاصول في ما رواه الطهارة هو العبرة بصلح اهل الحجاز صحتها باب كراهية الاسراف في الوضوء والولاهان نوع منه وقسم لانه واحد بالشخص اعلم ان لكل من اعم المكلفين فرقا وطوائف كما ان للمرايسة الملكية والانتظامات السلطانية فرقا وطوائف تخص كل صنف منهم باسم مشترك بين جملة حاكم الطائفة قالوا ليهان كل شيطان من امره الوسوسة في باب الطهارة لانه واحد بالشخص يوسوس كل متوضي واصل الذي التزموا اتية انصار الوساوس في قلوب المستظهرين فيشتعلوا به حتى تغوهم الصلوة فان المتوسوس اذا اخذ في الطهارة وعلم من نفسه انه لم يكمل الطهارة ياخذ في اتماها واداسها حتى يستوجب بذلك امر وقت صلوة وربما آل الامر الى ان المترك صلوة راسا يترى ان صلوة فاسدة لنقص في طهارة فكان التكلف في ادائها مبالا فافادة فيه اعاد ان الله من شر كل ذي شر صحتها حتى يغم الغين البهيمه وفتح المثناة التحتية وتشديد التحتية صحتها باب الوضوء لكل صلوة اعلم ان بعض الروايات دالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلوة والبعض الآخر على خلاف ذلك ويكفي بان الوجوب نسخ بعد ما كان اوله بوق الاستحباب فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ أولا وجوبا ثم بعد ذلك كان يتوضأ استحبابا لما انه صلى الله عليه وسلم كان يوجب على ما اوجب عليه ثم نسخ فقروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمسين ركعة في اليوم والليلية كما فرض عليه اوله وغير ذلك من التظاير التي فيها كثرة والله اعلم صحتها قوله وقد كان بعض اهل العلم يرى الوضوء لكل صلوة استحبابا يعني بذلك ان بعض

متوضأ بالدفعة بصلح الى خمسة اعداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى القدر المسمون قال في البحر حتى ان من استغنى بدون ذلك اجزاه وان لم يكف زاده عليه لان طهارة الناس واولهم مختلفه كذا في البداية ثم قلنا وكل من كان في غلظة من شيئا من الذكايه وحكي اباحه دون ابن العربي فلا يفتي ما حكى ابن قدامين خلافا للحنفية لا يصح كما بسط في الاوجز ٢٢ عليه بفتحين مصدر وورد ولها ما يعني ذهاب عقل والتميز من شدة الوجد وغاية اشتق فسمى بشتيطان الوضوء لشدة حرصه على طلب الوسوسة في الوضوء ولا تعال كما كان بالوسوسة في صورة الحجرة فهو معنى اسم الفاعل او باق على المصدرية للمبالغة كذا في المراقبة وفي السابعة عن الحسن البصري شيطان الوضوء ويدي الولهان يتحكى بالناس في الوضوء وكان طاووس يقول هو اشد الشياطين ٢٣ عليه معنى بغيرهم او مصغرا كما في التقريب ٢٤ عليه كما يدل عليه حديث انس في اول الباب ٢٥ عليه كما يدل عليه اول حديث من الجواب الثاني ٢٦ عليه كما هو مصرح في حديث ابى داود والنبي صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلوة فلما شق عليه امر بالسواك ٢٧ عليه قلت ما افاده حصة الشخ ظاهروا ويحل عندي وجبا آخر قال ابن العربي اختلف العلماء في تجديد الوضوء لكل صلوة ففهم من قال يجب واداس الى اوفضل خلافا ليعتقد في الطهارة وهم الاكثر ون منهم من قال يجب واداس فعلا ليعتقد في الطهارة وذلك مردى عن سعد بن ابى قاس وعن ابن عمر وغيرهما فعمل عندي ان المصنف اشار الى هذا القول الثاني الذي هو ذهب البعض - ثم لا يضر عليك ان يكون غير هذا الانصاري الراوى عن انس في حديث الباب الاشكال فيه في رواية الترمذي ووصفه في ابى داود وابو يعلى وموسى كما بسط مظهر الى طهارة ٢٨ -



هو لا مخرج في كلامه بذلك مما وجدنا كما تقدم ولا هذا نذهب العلماء كافة صحت قوله مشرق لم يرد بذلك تضعيف الاستناد  
والاعتراض عليه فان المشرقية لا تعتمد ذلك وانما ارد بذلك بيان الحال من انه لم يرد من اهل المدينة والحرم الميثق  
وانما اشتبه من اهل المشرق وهم اهل الكوفة والبصرة ومن عام جملتهم والاسناد مع ذلك ضعيف في نفسه لكونه  
مشرقاً بل لان فيه الاخرى وهو ضعيف عند اهل الحديث صلاً فلما كان عام الفتح يعني بيوم فتح مكة فاحتمل ثم انا  
قد قدمنا ان تجد في الوضوء كان واجباً عليه صلى الله عليه وسلم ثم نسخ الوجوب وبقي استحبابه فهذا الذي فعله يوم الفتح  
يكتل ان يكون اول ما فعله بنسخ الوجوب ويكتل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك قبل هذا الا انه نفي عن عمر  
واصحابه قاعداً النبي صلى الله عليه وسلم ذاك الفعل ليكون سنة لهم كافة صلاً وهذا اسناد ضعيف الا انه لما توجه عليه  
صارقوا بما معتبر به وما ينبغي ان يعلم ان الحديث الاول من هذا الباب رواية سيفيان عن علقمة بن مرثد التاشي  
رواية عن مجاز بن دينار واختلف فيه وكعب وغيره من اخذوا رواية سيفيان فرفعه وكعب وارسله غيره فقال الترمذي  
وهذا من حديث وكعب يعني ان ارساله من رفعه لكونه من رسل اولي من رفعه اكثر فيكون الارسال اعم من الحديث لا باب في  
وضوء الرجل والمرأة من انار واحد لما كانت امرجة النسوان مأكلة لالئ النفاضة الطبيعية امر النبي صلى الله عليه وسلم  
باجتناب الرجل فضل ظهور المرأة ان يستعمل الاحمال ان تقع عنها التباينة بخلاف الرجال فانهم ليسوا كذلك فلا يميز في  
استعمال المرأة فضل ظهورها وانما هي الفقهاء رحمهم الله تعالى عن شرب الرجل فضل سور المرأة دون العكس فلان المرأة  
مستورة بجميع اجزائها وشرب الماء سبب للاختلاط شيء من لعابها به فيكون شرب الرجل اياه استعمالاً للجزء بها  
المستور وكون الذوق من الحواس لا يترك وهذا كما اذا لم تحب الفتنة واما اذا خيفت فانها عام لكل من الرجل والمرأة  
على قلت ولا بدعي ان المصنف اشار بذلك الى التضعيف فان المنقول عن امامنا في هذا حديث لا يوجد له اصل في  
حديث المجازيين واه وعداد المجازي في وجوه ترجيح الرواية ان يكون احداً محدثين مجازياً واسناد الاخر شامياً او عرقياً والكان  
لنحو العن في مجال واسع للكلام ١٢٠٠ على قال الطحاوي يكتل ان ذلك كان واجباً عليه فاحتمل ثم نسخ يوم الفتح حديث بريدة ويكتل ان كان  
يفعله استحباباً ثم غشي ان يظن وجوبه فترك بيان الجواز قال الحافظ وهذا اقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل  
حديث مويدين النعمان فانه كان في خبره في قبل الفتح يزمان له قلت والمراد بحديث مويدين في البخاري وغيره قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كنا بالعصبار اجمعت وفيهم على ان المغرب لم يمتصها ١٢٠٠ اي وصلوا وسنده وكعب والمرفوع قد  
ينطبق بمقابل المرسلي أيضاً وصاحب الطيب الشاذلي نقل في شرحه هذا الكلام للشيخ ١٢٠٠ وانهم يروونه وادري عليه من النقل على كتاب الاصول  
وقد قال البيهقي في التدرج للمرفوع المضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم فاحتمل متصلاً كان او منقطعاً وقال الخطيب هو ما انبهر به الصحابي من فعله  
صلى الله عليه وسلم وقوله خارج بذلك المرسلي وقال ابن الصلاح من جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسلي المحدث  
يقربون مثلاً فخر فلان وارسله فلان فقد معنى بالمرفوع المتصل المصحف ١٢٠٠ زـ

ثم ان النبي عن استعمال فضل ظهور المرأة لما كان مشعرا بالتحريم كما هو الاصل الظاهر الذي صلى الله عليه وسلم بفضل الوضوء  
من فضل ظهور بعض اذ واجه ان النبي تمنه به وليس بتحريم وانما اخص النبي بما اذا كانت المرأة قد ظهرت بغيره من الوضوء  
ودون ما اذا ظهرت بغيره لا سيما اذا كانت بحضرة فالظاهر انها تحت طاعت العلم بالمراتب مع انها لو تبادرت الى شيء مما  
يفسد المار منعه وقوله المار لا يجنب من الافعال اي لا يصير فاجابة صاحب باب ما جاز ان المار ظهوره لا يجنب شيء اعلم ان  
مسئلة طهارة المار ونجاسته تحريم فيها اربعة دوى الالباب ولم يأتوا بشيء واثبات صاف في هذا الباب فمقتضى  
وعلى الله التوكل وبه الاعتصام انك كريم مفضل منعام فليلك اولان العلماء كافة اجماعا على ان ملاقاته الخمس  
بالمار الطاهر يفسده وانما اختلفوا في مقدار الملاقي في تائيد ذلك فمقتضى في الاقوال اوسمها مذهب مالك رحمه الله  
ودليله الحديث الوارد في الباب وقد ورد في بعض طرق زيادة قوله لم يتغير فلذلك قيد طهارته بعدم تغيير شيء من  
احد الاوصاف الثلاثة فاحتمر غلبة الملاقي بحسب الوصف فان غلب المار وصفا ولم يظهر فيه شيء من اوصاف الخمس  
كان طاهرا وان غلب الخمس بحسب الوصف وظهر شيء من اوصافه في المار كان نجسا وثانيها ما روي عن عائشة

عليها السلام سئل عن ملاقة قال النودي انما تظهر المرأة والرجل من النار واحد فهو جائز باجماع المسلمين واما تظهر المرأة  
بفضل الرجل فهو جائز بالاجماع ايضا واما تظهر الرجل بفضلها فهو جائز عندنا واما ينفقة واما يهرس العلماء سواء دخلت به  
او لم تدخل وذهب احمد بن حنبل وداود الى انها اذ دخلت بالمار واستعملت لا يجوز للرجل استعمال فضلها قلت وما حكمي من النكاحات  
في المستثنين الاولين فشاذا واما الثالثة فمن احمد بن رواحان احد نهجها به والثانية يجوز للرجال والنساء ثم قال النودي اما  
الحديث الذي جاءه النبي وهو حديث الحكم بن عمرو فاجاب العلماء عن ما يوجبها انه ضعيف لا يثبت منه شيء البخاري وغيره في  
المراد النبي عن فضل اعضائها وهو المتشاكل منها والثالث النبي للاستحباب وقال ابن العربي حديث جواز التوضي بفضلها  
فصحح كلها وحديث الحكم فقال الغفاري لا اراه صحيحا وحديثنا اذ في توجيهين احدهما انه اصح الثاني انه متاخر عنه بدليل انه صلى الله عليه  
وسلم اراوا ان يغتسل من الاناء قالت يعمونة اني قد وضعت منه هذا يدل على تقدم النبي او يكون منها كراهية الوضوء بفضل الاجنبي يذكروا  
اشارته في غسل البالي بها **عنه** قال ابن حجر ان العلماء اجماعا على ان المار اذا تغير احد اوصافه نجاسته لا تجوز طهارته بقلة اركان  
المار وكثير اجاريها كان او غيره جائزا فكل اجماع في كتبنا ومن نقل ايضا النودي في شرح المذهب عن جماعة من العلماء وانهم يفرقون  
عامة العلماء على ان القليل نجس بهادون الكثير لكن اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير **عنه** اي وانما اختلفوا في مقدار  
المار الذي يؤثر فيه الملاقي من النجاسة فاختلافهم في الحد الفاصل بين القليل والكثير من المار **عنه** ذكر فيها صاحب  
السعاية خمسة عشر مذهب للعلماء وبسط الكلام على المياه اشد البسط **عنه** اي اوسع المذاهب في مذابب الائمة  
والافار وحي عن عائشة روى وسما في قريبا اوسع من ذلك ايضا **عنه** وروى عن غيره ما من الصياحة  
والبايعين وداود الظاهري كما في السعاية من البناءة عن المحلى لابن حزم **عنه**

رضي الله عنها من ان العبرة لغلبة الماء او الخمس بحسب الذات فان زالت ردة الماء وسيلانه لغلبته النجاسة  
كان الماء نجسا والا لا فان ثبت هذا العزو لم يأنس به رضي الله تعالى عنها كان كافيا ومغنيا عن تفتيش غيره من المذاهب  
لما فيه من الوضوء ولما كانت من التمكن على المراجعة والبحث في كل ما اتشأ الى النبي صلى الله عليه وسلم بالايستمكنه غيره  
ولما لها من غزارة العلم وجوده القرينة واصابة الفهم وقدمه في المتفقه لاسخه واعلام في التحقيق شاحته فليعت يوم ان  
مسئله طهارة الماء ونجاسته يخفى عليها مع طول ملاستها بالنبي صلى الله عليه وسلم وقلة المياه عندهم الداعية الى كثرة  
البحث عنه والعلم بحاله الا ان رواية هذا المذهب الذي اشترنا اليه لما لم يثبت باسناد صحيح يعول اليه ولا طريقا حديدتين  
اليه لزمنا القول بتركه والمصير الى غيره من المذاهب ولذا لم يذهب اليه احد من الائمة الاعلام ولو انه ثبت لكان قولها  
هو القول الثابت الرابع ومذهبهما هو المذهب المقبول لكل من غير قاصح والتاكت مذهب الشافعي رحمه الله تعالى  
من كون الماء قابلا لمبلغ قلتيين لم يحل خبثا الا ان يتغير شيء من اوصافه الثلاثة فانه يغسله كائنا ما كان وقد اخذ في ما نهى  
بحديث جيد الاسناد قابل للاعتماد وزاد هذا القيد اعتبارا لما في غير هذه الرواية من العبرة بالنجاسة اذ ظاهر اثرها  
في الملبو ايضا فان الائمة مجمعون على عبرة النجاسة اذا غلبت وهذا الثالث هو الذي تحيزه الائمة الاخرى مثل احمد  
واسحاق وغيرهما لما افقت ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان المارقيتين لم يحل خبثا والامام الهام قد ظاهروا  
الاعلام فقد ذهب نظرهم الى اختلاف الروايات في ذلك الى ان الامر موكل الى الراي من امتي بل فان غلبت نجاسة  
نجس وان طاهر افضا بمرأ على هذا البصره شيء مما ورد في هذا الباب مما اخذ به الائمة الثلاثة واخذ به مالك رضي الله  
تعالى عنه في الرواية التي اخذ بها مالك رضي الله تعالى عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء  
فلان السؤال عن بير بضاعة قد خرج الجواب فانهم لما ظنوا ان البير اذا نجس مرة فانه لا يمكن تطهيره ابد الملاقاة  
الماء النجس هدرانه عند الاخراج مع ان البير كيفما اخرج ماؤه فانه لا يخلو عن بقية من الماء النجس فيه فكان مظنة  
ان لا يظهر فساده عنه ولا يمكن ان يكون السؤال عن الماء النجس القليل حين لم تخرج النجاسة عنه اذ من الظاهر

عليه السلام ان احتمال انه يفسد سمعت قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء فلهذا على عموم ليس يستقيم ١٣  
اي في المشهور عنه والافقه في مسئلة الماء روايتان آخرى كما قول مالك قال ابن قدامة في المغني اما دون القلتين اذا لاقته  
النجاسة فلم يغير بها فالمشهور في المذهب انه نجس و به قال الشافعي والسنن والابو عبيد وروى عن احمد رواية اخرى ان الماء لا ينجس الا بغيره  
قليل وكثير روى ذلك عن ابن السيب ومن ذلك الاوزاعي والثوري وغيرهم وهو قول الشافعي ١٤ في الدر المختار والمعتمد في مقارن  
الراي الكبر روى المبتلي به فيه فان غلب على غلبه عدم وصول النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا فلا يظهر الرواية عن الامام واليه  
رجح محمد وهو الاصح كما في الغاية وغيره با وحق في البحر المذهب وبه يعلل له والكثير من نجس في القول عن المشافعي في ان البيرة من الغضبية  
لراي المبتلي به ١٥ وبال الى ذلك الطحاوي وبسط هذا التوجيه ١٦ -

ان المار القليل الذي وقع فيه شيء من النجاسات ليسل عنه عامي فضلاً عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 اجمعين وكذلك لا يشربه مؤمن فكيف بهذا النبي الاطهر الاكرم فعلم ان نشأ السؤال ان النجاسة اذا خرجت  
 واستحق المار الذي كان فيها وقت الوقوع فالمار الجديد لا يجمع فيها شيء ان يكون نخب الملقاة المجدرة ان النجسة  
 وعلاية المار لا نجس فاجابهم النبي صلى الله عليه وسلم بان المار ظهوره يرتفع العهد اذا نجس على وفق السؤال الاول  
 في اللام العهد الخارجي فما لم يكن عليها لم يمس على غيره ومن صرح يكون الاصل في اللام هو العهد العلوي في التلويح والشرح  
 الجرحاني في بعض تصانيفه فاذا كان الامر كما وصفتنا كان المعنى ان المار الذي سلكتم عنه لا نجس شيء مما ذكرتم اذا  
 اخرجت النجاسة والمار الذي كان ملاقيها فهذا الذي اخذه مالك يؤيد ما ذكرنا من ادارة الامر على راي المتبلى به  
 فانه صلى الله عليه وسلم لما ظن برأيه الشريف ان المار لا ينجس بذلك المذكور كان طاهر لا ينجس واما راي الصحابة  
 رضوان الله عليهم فلم يعتد به على خلاف رايه حتى يقال انها كانت نجسة في حقهم وانما لم ينجس المار فيها لجريلانه في  
 البساتين اما بتدارك الاستقار منها او لما في داخلها من كوة تخرج منها الماء كما يشاهد في بعض الآبار واهم من  
 الخلقون على الواقدي في قوله في بير بضاعة ان ماره كان جاريا في البساتين وقالوا ان البير كانت كغيرها من الآبار  
 والسبب في ايرادهم ذلك انهم فهموا ان مراد الواقدي ان البير كانت كانهن قاور وداعيلر بان لم يكن كذلك  
 وكان كغيره من الآبار وانت تعلم انه بري من تلك الارادة وانما اراد انه كان في حكم الجاري لكثرة ما يستقي منها  
 وهذا يخفى على راي رديته فان من المديهي الغير المخرج الى فكره ونظران البير في البستان لا يكون الاسقي اشجاره وقد علم  
 ان بير بضاعة كانت قليلة المار فاذا سميت منها الاشجار لم يبق فيها شيء من تلك النجاسات ولا هذا لما ركبت وقد  
 ذكر على ما هو مذكور في سنن ابني داود اني ذهبت في سفرى الى بستان بير بضاعة فزيتها وذرمتها وكان قطر بها  
 ستة اذرع فسالت مالك البستان من تغير بنارها فاعكر وسالت عن مقدار ماربها فقال اذا اكثر قال ما فوق لمسة

عليه وما قيل ان العبرة بعصم اللفظ هذا اذا كانت الالفة واللام للنجس اما اذا كانت للعهد فلا كذا في البناءة وغيره من شيوخ  
 الهداية كذا في السعاية ١٣ هـ وهرزم صاحب الهداية اذا قال ان الحديث ورد في بير بضاعة وكان ما بها جاريا في البساتين  
 عليه وما قالوا من تضعيف الواقدي هذه صاحب السعاية احسن الرواد بسط عليه ١٣ هـ يعني ايرادهم هذا لشايع  
 قلته تدبرهم اذ هم والجريلان في كون المار كانهن والعين وليس بسيد فان الجريلان بنسرة كثر جريان هكذا افاده الشيخ  
 بنسرة في موضع آخر ١٣ هـ فقد كان في بستان بنى ساعدة يستقي منها اشجارها ١٣ هـ نفس حفرة الشيخ ما ورد في  
 سنن ابني داود باضافة شيء من التوضيح وسياق كلامه قال ابو داود سمعت قتيبة بن سعيد قال سألت قتيبة بن بضاعة  
 عن عبقها قال اكثر ما يكون فيها المار الى العانة قلت فاذا نقص قال دون العورة قال ابو داود قدرت انا بير بضاعة برداى  
 مدنة عليها ثم ذرعتها فاذا عرضها ستة اذرع وسألت لذي ففتح لي باب البستان فاطلني ايرهل غير انها لم كانت عليه قال لذي ١٣ هـ -



يوافق رأي الشافعية في اعتبار الكثرة بالعتيقين فقد ذكرنا ان الاستاذ العلامة جرحه فكان كذا لك فانه لا يظلال  
جلاله وسقى الطلاب وايامى من نيره لوالدهم بحرف حفيظة فالتقى فيها المار مقدار عتقين ولم يتحرك احد طرفيها فتوكل النظر  
الاخر واما ما طول البحث فيه صاحب شرح الوقاية من اثبات العتق في العتق فقد رده ابن نجيم المصري في بعض  
تصانيفه فاحرقا وقد اجاب بعض الاخاف عن حديث العتقين باجوبة الارضا بالطابع السليمة فقتل اسناده  
ضعيف وان فيه اضطرابا حيث ورد في بعضها قلثان وفي بعض الاخر ثلاث وفي البعض الاخر اربع حتى قيل وردت  
فيه الروايات الى العتق قلثان وان القلة غير متعينة المقدار فانها مختلفة المقادير فتقدر العمل باحد معانيها الى  
ان يتعين احد المعاني لدخولها في الاجمال والجمل لا يمكن العمل به الا ببيان الجمل وانت تعلم ان كل ذلك قصفت اما  
الاول فلما فيه من انكار البهارة فان صحته روايات العتقين غير منكورة والروايات الواردة في الحسن شاهه قد  
على ذلك واما الاضطراب فنقد جعل تعدد الروايات على تعدد الوقائع وكثرة السؤالات فاجاب النبي صلى الله  
عليه وسلم كلام من السائلين حسب ما تضمنه به فلا اضطراب ولا اختلاف والاسانيد شاذة كانت صافات  
والزام الاجمال تحكم ما ولا قلثان القلة كانت معلومة عندهم فلا يفرجهما التباين عندكم واما ثانيا فلما ورد في بعض الروايات

على وزن عظيم قال الحمد المنكر فخرج وامير الزاكي من المار ومن الحب والكثير ومن المار الناجح عذابا كان ادخيره  
عذب ١٢ ١٣ قلت الظاهر ان الشرح اراد البحر الرائق فانه بسط فيه وتعب شارح الوقاية ويحتمل ان اراد  
غيره من تصانيفه الاخر ١٢ ١٣ مال الى هذا الجواب جمع من المشايخ الخفيفة وغيرهم ففي البناية حديث العتقين ضعيف  
ابن عبد البر وابو بكر بن العربي وقال ابو بكر بن التمهيد في العتقين مذهب ضعيف من جهة النظر في ثبات الاثر لان حديث عتقين  
قد حكم فيه جماعة من اهل العلم بالنقل وفي مسند القدير ومن منعه الحافظ ابن عبد البر والقاضي اسحق بن اسحق  
وابن العربي المالكيون وفي البداية عن علي بن المديني لا ثبت حديث العتقين فوجب العدول عنه وفي البحر الرائق  
قد بالغ الحافظ ابو العباس بن تيمية في تضعيف كذا في السعاية قلت وتقدم ما قال ابن القيم ان الاحتجاج ببيتوقف  
على ثبوت خمسة عشر مقامات ولم تثبت وقال ابن العربي حديث العتقين مداره على مطعون عليه واضطرب او  
موقوف وحسبك ان الشافعي رواه عن الوليد وهو باضى ١٢ ١٣ قلت وفيه ان من ضعف الحديث وهو جمع  
من المحدثين انكر الصنع قال ابن القيم اما تصحيح من صحح من الحفاظ فعارض بتضعيف من منعه منهم ابن عبد البر وغيره ولهذا اوضح  
عز اصحاب تصحيح جملة ١٢ ١٣ لكنه مشكل في عدة الروايات وصدح خرجها قال ابن القيم ومن المعلوم ان هذا الحديث لم يروه  
غير ابن عمر ولا عن ابن عمر غير عبد الله وعبد الله فانه نافع وسالم وابو سعيد بن جبير وابن ابي المدينة وعلماءهم من هذه  
السياسة حتى خرجوا عندهم او قلت وكسمل فلا اضطراب في الحديث من فيهم سنوا ومتنا فابن اضطراب السنه ١٢ ١٣

من زيادة لفظ ليس المراد بين الاحمال وهو قوله من قلل الجواب هو الذي اشترنا اليه من ان المراد  
موكول الى رأى المتبني به فلا يحكم بنجاسة المار اذا لم تنجس المار قدر ذلك عنده بوقوع النجاسة فيه ومعنى قول  
محمد بن اسحق القلة هي الجرار انما هما يكون صغيراً وكبيرة لقلتها الارض ولا يحكمها الانسان لقلتها وقلتها الانسان  
اي ما هو الالة للشرب يحكمها الانسان لصغر ما صير باب كراهية البول في المار الركود هذا بظاهره اثبات لما ذهب  
اليه الخفيفة كمان اول الاحاديث لاثبات مذهب مالك مع ما فيه اشارة الى ما قلنا اولاً من مذهب عائشة  
رضي الله تعالى عنها وذلك لان الرواية مطلقة عن قيد التغير والمار ما لم يذهب ما يذهب ما يذهب ما يذهب ما يذهب  
وصفاً وادواً من روايات مسوقة لاثبات ما اختاره الشافعي رحمه الله وجه اثبات مذهب الاحناف بهذه الرواية  
ان النبي مطلق عن قيد القلة والكثرة ثم وصفت المار بكونه راكداً ولا يصدق الركود على ما اعطى له حكم الجاري اذ لا ركود  
بعد كونه جارياً لما بينهما من المناقاة الظاهرة ثم قوله عليه الصلوة والسلام ثم يوضأ منه وفي بعضها ثم يغسل منه  
يبين ان المراد بذلك المار ما هو ازيد من القلتين بل فوق القلال فان الغسل في مارتين او التوضأ من  
من دون اخذ المار على عدة مستبعد عادة والنهي اصله التحريم كما ان الامر اصله الوجوب لاسيما وقد اكتبنا في هذا

عليه قال ابن القيم باقتدار القلتين بقلال بجر فله يصح فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذكره الشافعي منقطع وليس قوله  
بقلال بجر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا اضافته الراوي اليه وقد صرح في الحديث ان التفسير به ان كلام بجر من عتيق فكيف  
يكون بيان هذا الحكم الذي يحتاج اليه جميع الامم لا يوجد الا بلفظ شاذ باسناد منقطع وبهذا اللفظ ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم اه ١٢٠ عليه اي كماله وبلده والافقه عرفت ان الحديث اوجه كثيرة وبعضها عقيمة عن الجواب لكن حضرة الشافعي  
لم يرض به لان جوابه الذي اختاره يناسب طبعه النفيس العالي اه ١٢١ عليه قال المجتهد القلة بالضم على الراس والاسم والجبل  
او كل شيء والجرة العظيمة او عامة او من الفخار والكوز الصغير اه ١٢٢ عليه قال ابن دقيق العيد هذا الحديث مما استدلل به اصحابنا  
اذ يخبر على تنجيس المار الدائم وان كان اكثر من القلتين فان العصبة صيغة عموم واصحاب الشافعي يخصون هذا عموم ويجعلون النبي على  
ما دون القلتين ولا حصر لطيفة اخرى وبى الفرق بين قول الاول وما في معناه من العذرة المأثورة وغير ذلك من النجاسات  
فاما قول الاول وما في معناه فينجس المار وان كان اكثر من القلتين وما غيره من النجاسات فتعبر فيه القلتان فالحديث المذكور  
لا يبرهن اخبره من ظاهره بان تخصيصه او التقييد لان الاتفاق واقع على ان المار المستبر الكثير جداً لا يؤثر فيه النجاسة  
والاتفاق واقع على ان المار اذا غيرته النجاسة امتنع استعماله فالحكم بالنهي على الكراهية لا على مقتضاه ان الماء  
لا نجس الا بالتغير واصحابنا يجهلونه ان يقولوا اخرج عنه المستبر الكثير جداً بالاجماع فيبقى ما عداه على حكم النجس فيدخل  
تحت ما زاد على القلتين ويقول اصحاب الشافعي خرج الكثرة المستبر بالاجماع والقلتان فما زاد با حديث فيبقى ناقص عن القلتين وادخل تحت  
مقتضى الحديث ويقول من نزل قول احمد خرج ما ذكره الا ان ما زاد على القلتين متعفى حديث القلتين في عام في النجاس فيض بول الاول اه ١٢٣

وحكم الحكم بذكر الاعتسال من الجنابة الزالة المحدث وانجث فعمل من مجموع ذلك ان البول في المار الذي ليس  
 جاريا ولا في حكم الجاري محرم كخسل فيه ان كان فوق الثنتين ولينسد المار ببوله في العلم تغيير شيء من اوصافه الثلاثة  
 وهذا لان تغيير هذا المقدار من المار الذي يقتل فيه ويتوضأ عادة ببول رجل او باغتسال فيه مشكل فلهذا الروية  
 ظاهرة على مذهب الامام فان لم يمتلي به بعده بخلاف قليل من الزمان ان كان هذا المار كثيرا وان كان قليلا  
 لا يبلغ قدر الغدير العظيم فتجنب عنه ظاهر لما لك والشافعي رحمه الله تعالى تحمل الحديث عن الكراهة التخييرية  
 او هو محمول على ما اذا كان المار اقل من الثنتين او يتغير بذلك شيء من اوصافه الثلاثة وانت تعلم ما فيه  
 فالاول عدول عن الاصل وهو التحريم من غير ضرورة اليه والثاني عدول عن الظاهر الذي ينبغي التحويل عليه  
 والله تعالى اعلم صلبه باب في مار البحر لما كان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما البحر انما ثلث ثمانية  
 اكار النار مثل الحرب واليسر وغير ذلك فهم منه بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان الغسل والوضوء  
 لا يجوزان به فلذلك سألوه عنه فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم بان الذي ذكرنا ليس في باب الطهورية  
 والكلامة في بيته البحرية في موضع غير ان المراد بها السمك عندنا واعم منه عند الشافعي رحمه الله باب التشديد  
 في البول الخاى التعليل في امر نجاسته كغيره وانما يستنزه هو ولا يعود سهوا فيغزو بالسبب وما يعذبان  
 في كبر ليس المعنى انها ليسا كبيرين في نفس الامر وفي نفسها اذ ليس التعذيب الا على الكبرية بل المعنى انها لم  
 يكونا كبيرتين عندنا او المعنى لا يعذبان في امر كبير ويشق على المرأة وعليها خاصة التحرز عنها والتزنها مستحبها  
 قوله من بوله وفي بعض الروايات من البول فيجب حمل كل منهما على حسب مقتضاهما المطلق يجري على الطلقة كالقيده  
 على تقييده والتقالون بكل بول مأكول اللحم وطهارة محلو الروايتين معا على معنى واحد يحمل الامام على العبد  
 قلنا لاحابسة اليه لاحتمال تعدد الوقائع مع ان الذي ذكر الاطلاق من الروايات لم يأت بالمطلق  
 الا لفهمه لا اطلاق من قرآن هذا المقام على ان القصة التي كانت سبب قوله صلى الله عليه وسلم  
 عليه قد اخرج ابو داود عن عبد الله بن عمرو مرفوعا لا يركب البحر الا حاج او معتر او غار في سبيل الله فان تحت البحر ناراً  
 وتحت النار جرد اخرج ابن عبد البر عن ابن عمر قال لا توفضأ بمار البحر لانه طيق واخرج احمد في الزهد عن سعيد بن ابى الحسن  
 قال البحر جو طيق بهنم وغير ذلك من الآثار في الباب وهي مما لا يدرك بالقياس مرفوعة حكاه ١٣٤ عليه وفي الهدية  
 عدة بحاث لطيفة بسطت في اوجز المسالك الى موطن ما لم تذكر بهنا تبعا لكلام الشيخ رحمه الله لا اختصار وقال ابن العربي  
 فيه ثمان مسائل ثم بسطها فارجع اليها لو شئت التصيل والتوضيح ١٣٥ وفي الحديث اثبات عذاب القبر وهو ثابت  
 عند اهل السنة خلافا للقبلة بسطت المسئلة في مجلد ١٣٥٠ وبهذا يزعم غير واحد كصاحب نول الاوار اذ قال بعد ذكر  
 حديث العرينيين وعندهما اى التخييرية والى يوسف بن مشوش بقوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول وهو عام



استنزهوا من البول فان عامته عذاب القبر من تعين الذي اردنا من المعنى فانه صلى الله عليه وسلم قال في رجل كان يري غفاله وكان لا يستتر من البولها فكيف يسوع لهم حمل البول بهنا على بول نفسه ص ١٢٤ وروى مصنف هذا الحديث عن مجاهد انه اعلم ان مجاهد طأوس الثريا ماخذان عن ابن عباس وقد يأخذ أحدهما عن الآخر وهذا الحديث من هذا القبيل فقد اخذه مجاهد عن طأوس عن ابن عباس فرواية منصور بن بذا اليعجب لانه لم يذكر فيها طأوس ثم اردوا وثيق الأعمش بسببه الى المنصور ليعتمد على روايته بمقابلته فقال الأعمش احتفظ لسانا وبراهيم من منصور ولما ثبت ذلك في اسناده عن ابراهيم كان الامر في خير اسنادا ابراهيم كذلك ايضا لم يرق قرينة خلافا وليعلم اختصاصه بهذا المقام فهذا اثبات للمرام بقريته القياس والبناء على ما هو الظاهر من حفظ الحافظ شيئا كان ومن ليس يحافظ في موضع فهو كذلك في غيره وهذا هو الوجه في قرض المؤلف لاسناد ابراهيم وان لم يكن ابراهيم مذكورا ههنا فافهم وتشكر ص ١٢٤ باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل ان يطعم ليس المراد بالنضح هو الزن

لما كوال اللحم وغيره فقد نسخنا من هذا العام وقصته بهذا الحديث النسخ ما روى ادهم بن عبد الله عليه وسلم لما فرغ من دفن معالي صراح اتبعه بعذاب القبر جاء في امراته نساها عن اعمال فقالت كان يري الغنم ولا تضره من بولها فيد قال عليه السلام استعصوا من البول الحديث فهو بحسب شأن النزول ايضا خاص ببول لا يولك لحر كما كان المسوخ خاصا ولكن البقرة لعموم اللفظ اخذ ذكره في الحديث النسخ فراه الحكم وقال بهذا حديث صحيح واقف الحديث على صحته كذا في توير المنار اراه ١٣ ص ١٢٤ يعني على ظاهره منقح التردى اذ خرج طريق الأعمش ووجه ترجيح لکن البخاري اخرج الحديث من الطريقين معا قال العيني واخا به بالوجهين يعقضي ان كليهما صحيح عنه فعمل على ان مجاهد اسمه من طأوس عن ابن عباس وسمو ايضا عن ابن عباس بلا واسطه والعكس ويؤيد ذلك ان في طريق مجاهد عن طأوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معا وقال التردى روايته الأعمش اصح وقال ايضا في العمل سالت محمد بن ابي اصح فقال روايته الأعمش اصح ١٣ ص ١٢٤ اختلف العمار فيه على ثلثة مذاهب وهي ثلثة اذ جعل لثا فيه الصحيح المختار عندكم كفى انتفع بولك دون الجارية بل لا بد من غسل بولها كسائر النجاسات وبه قال الامام احمد واسحق وداود وروى عن ابي حنيفة وروى عن مالك ايضا لكن قال اصحابه ان هذه رواية شاذة والثاني كفى انتفع فيها وروى ذهب الاوزاعي وكل من مالك والشافعي والائش انهما سويان في وجوب غسل وهو المشهور عن مالك ابي حنيفة واتباعه وسائر الكوفيين قال ابن العربي الصحيح انه لا يفرق بينهما وان غسل لا ينجس داخل تحت عموم ايجاب غسل البول وما روى في الاحاديث لا يمنع غسالة وانما هو موضع لبيان غسل وانما سقطت الحركة لانه لا يحتاج اليده وبذلك خلافت في تطهيره باصا به البول واما نفس البول فنفسه انما ينجس حتى تغسل عليه الاجماع جماعة الا ما نقل من داود الظاهري وما نقل بعضهم عن الشافعي ومالك قوله لا يطهره غلظ رطله على الذنوب ولا يزره قاني وغيرهما وكان الغائل استنبطت من قولها انتفع كذا في الاذخر ١٣ ص ١٢٤ قال ابن العربي انتفع في كلام العرب ينقسم الى تعين احد بهما الرشد والثاني صب الماء الكثير وقد انتفع به فيه نصبه عليه دليل - رواية الموطا بلفظ فاتبوا اياه ٩٠ قوله لم ينسدا شارحا الى انه لم يتركه بيده ١٣ -

بل المراد به هنا افضل الخفيف الذي ليس فيه كثير عسر ولا مبالغة في الدلك وبذلك لما كان لطيفاً غير لزج لمحاربة حرارة قلبه دون الجارية لم يتجج الى كثير معالجة في اخراجه من الثوب واما اذا جعل الطعام لم يبق بين يديه افضل لخلته اثر الغذاء على ما هما من الطبيعية ص باب ما جازني بول يابوكل محمد فيه مذاهب ثلثة طهورة وحله مطلقا وذهب اليه مالك و احمد واسحق ومحمد من امتنا الثلاثة ونجاسته وحله للتداوى لا مطلقا وبذلك ما ذهب اليه ابو يوسف ونجاسته مع حرمة مطلقا الا اذا خرج جازق من الاطباء بانحصار المعالجة فيه وهذا مذاهب الامام رحمه الله تعالى في جواب استعماله اذا ليس الا كجواز كل الميتة والنحر وان الاضطرار واورث اختلاف العلماء فيه تخفيفاً عنه الضأ حتى لا يكلفه هذه نجاسة الارض والثوب ما لم ينفش وان كان المار يفسد بوقوع قليله فيه واستدلال اصحاب المذاهب بين -  
الاثنين بحديث الباب ظاهر وجواب الامام قد ذكر عن قريب فان عموم قوله صلى الله عليه وسلم استتر بهوا من البول ينادى باعلى الصوت على نسخ ما بهنا ويرجع فيه الى تاويل انه صلى الله عليه وسلم علم انحصار شفاء بهم في مع ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله فيه مع ان واقعة معاذ فيها ما يؤيد مذاهب الامام فانه صلى الله عليه وسلم

عليه قال ابن قدامة بول يابوكل محمد ودوشط هر هذا مفهوماً كلام الحزقي وهو قول عطاء وانفخى والثوري ومالك وعن احمد انك نجس وهو قول الشافعي وبالي ثور وكوه عن الحسن لا ندخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم استتر بهوا من البول انه فعل ان لا يمدح في ذلك قولين والمشهور هو الاول وقال صاحب الهداية بول يابوكل محمد طاهر عنه نجس عندنا حديث العزمين ولها قوله صلى الله عليه وسلم استتر بهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل وتاويل ما روى انه عرف شفاؤهم دعياً ثم عندنا بحديثه لا يكل شر به للتداوى وعندنا الى يوسف يكل للتداوى انه محقق ١٢ - عليه قال الحافظ وانتمك بهموم حديث ابهريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ استتر بهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه اولى لان ظاهره في تناول جميع البول فيجب اجتنابها بهذا الوجه واهل البيت ابن عابدين بقوله صلى الله عليه وسلم انقوا البول فانه اولى ما يحاسب به العبد في القبر والظاهر ان باسناد من وبسط شي من الدلائل في ذلك في الاوجز فارجح اليه ١٣ - عليه قال الى هذا التاويل الحافظ في الفتح وبسط الكلام عليه قال قد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً ان في البول الايل شفاة للذرية لطبوهم والذرب فساد المعدة اه وفي اليمن قال ابن حزم صح يقيان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امرهم بذلك على سبيل التداوى اه ١٤ - عليه هكذا في الاصل والظاهر انه مستقيم منقظ ابن فاني لم اجد لمعاذ هذه القصة نعم يوجد سعد بن معاذ قريب من هذا قال صاحب شترق الاصل اما القصة فلم اجد بها هذا اللفظ لكن روى البيهقي من طريق ابن اسحق حديث امية بن عبد الله بلغكم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اي هم سعد بن معاذ في القبر فقال ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال كان يقصر في بعض الطهور من البول واخرج منها دين السرى في الزبد من الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين دفن سعد بن معاذ انه ضم في القبر فتمت حتى صار مثل الشجرة فندحوت الله ان يرفعه عنه وذلك بانه كان لا يستتره من البول وفي رواية

حين فرغ من دفن معاذ رويت عليه السلام الحزن فسال امرأته عن بعض ما كان يقتر فرقالت كان لا يستتره  
من البوال النعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم استتر بهوا من البول الا فيه دلالة ظاهرة على عموم النهي والى هذا  
ففيه دلالة على نفع حكم حديث العريين فان قدوم العريين للبرتاب في كونه قبل موت معاذ فان موت معاذ رضى الله  
تعالى عنه كان في اخر الاسلام فهذا العام لو لم ينظر الى خصوص الواقعة حكم بنجاسته بول ما كوله اللحم وان  
نظر الى ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد كان شموله لا يظهر مع انه مؤيد لفهم الصحابة ايضا اذ لو لم يكن بوله  
نجسا عند الماذكرة في موضع التفتيش مما اوجب تضييقا عليه رضى الله تعالى عنه ثم ان صنع المولف رضى الله  
تعالى عنه من ايراد هذا الباب بعد باب التشديد في البول مشير الى ان هذا التشديد عنده انما هو في غير  
هذا النوع من البول لكونه مأكولا طاهرا عنده ولذلك تراه تعرض للجواب عن المثلة المذكورة في رواية الباب  
ولم تعرض للجواب عن البول حيث امر النبي صلى الله عليه وسلم بشربه وذلك لانه طاهر عنده فلا حاجة الى الجواب  
ثم ان سمرائين العريين مشكل على مذهب الامام فانه لا يرى القود الا بالسيوف والجواب انه كان تفسيراً  
وتخليفاً لا تشرياً وكما قال ابن سيرين انه كان قبل نزول الحدود فان قوله تبارك وتعالى في الجرح قصاص

ابن سعد وجماعة من شططوا في الجرح وسعد وقد ضممتا اختلاف فيها اضلاع من اثر البول اه قلت هذا كله على تقدير صحة التسمية والادع  
عندي ان القصة ليست لمعاذ ولا لابن معاذ بل لصحابي صالح لم يسم كما تقدم في الباب السابق ١٢ - عليه قال حافظ ذكر  
ابن السخري ان قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الاخرى سنة ستين ذكرها البخاري بعد ايام يثية وكانت في  
ذي القعدة منها وذكر الواقدي انها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن جبان وغيرهما قلت وهم متفقون في قدومهم  
سنة ستين كما عرفت الاختلاف في الشهر ١٣ - عليه قد عرفت ان القصة لم اجدها المعاذ لقصوره نظري القاصرو المسمى بمعاذ في  
الصحابية جماعة والمعروف معاذ بن جبل رداً تناخروا فاته من وفاته صلى الله عليه وسلم بكثرة ما ساعد من معاذ فتوفي سنة  
خمس وقد عرفت ان الاوجه عندي ان القصة لصحابي لم يسم نعم هي مؤيدة بما روي في قصة سعد بن معاذ المذكورة قال  
صاحب نور الانوار والذي يدل على كون حديث العريين منسوخاً بهذا الحديث ان المثلة التي قمتها حديث العريين منسوخة  
بالاتفاق لانها كانت في ابتداء الاسلام ١٤ - عليه قال الصبي السوال الثاني ما وجه تعذيبهم بالنار وهو تسميتهم  
بمسماحية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم التعذيب بالنار والجواب انه كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن القتل  
هو منسوخ وقيل ليس بمنسوخ وانما خفل قصاصاً لانهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك وقد رواه سلم في بعض طرقه ولم يذكره  
البخاري لانه ليس على شرطه لكنه بوب باب اذا حرق المشرك بل يحرق قال ابن المنير كان البخاري يجمع بين حديث  
لا تعذبوا العذاب الله وبين هذا يحمل الاول على غير سبب والثاني بمقابلة السيئة وقيل ان النهي عن المثلة بمنزلة لا تحرم الله  
وبسط الكلام عليه لما حفظ وقال يدل على الشئ ما رواه البخاري في الجهاد من حديث ابي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الان



فان المشايخ لم يبالوا بان يكون النوم فيهما قليلا يكون الامن بجر ثمة والقيل من غير اسبيلين لا يكون ناقضا ولعل السبب في حرمة  
 المشايخ دون الامعار صبيح باب الوضوء من النوم لا خلاف في ان النوم ليس سببا لنقص الوضوء بنفسه وانما القول  
 بانخفاض الطهارة بالنوم مبنى على كونه علة للاسترخاء الداعي للخروج وانما الخلاف بينهم في المقدار المعبر في ذلك الاسترخاء  
 وهو الغلبة على العقل فكل منهم غير عزم بما كان معتبرا عنده في الغلبة على العقل فالاختلاف في تحديد النوم المعبر في نقص الطهارة  
 اختلاف تجربة وزمان لا اختلاف بحجة وبرهان واما جوابه صلى الله عليه وسلم عن نوم نفسه الشريفة فكان ممكنا بان لا ينام  
 قلبه ليحفظ ان وان نامت فيما يبره ولنا العينان غير انه صلى الله عليه وسلم لم يحجبه به افتراء لسائل بحجاب عام يشعل كل مكلف نام  
 ولو لا انه اجاب بذلك بل اذ اراد الامر على الفرق بينه وبين الآخرين لما افاد اعادة جوابه بهذا الذي ذكره هنا ثم ان مسئلة ابن عباس  
 هذا ما عدم عليه بذلك الاختصاص الحاصل لرسلي الله عليه وسلم او يكون قد علم بذلك غيرنا اعترافه بجهول عند ذلك الاول اقرب  
 والله تعالى اعلم كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يقومون الخ هذا ظاهر على ما بهد فان الرطوبة لم تكن قد  
 غلبت على معداتهم حتى يستغرقوا في النوم استغراقا بل زمنا او الغلبة على العقل هو الملك في ذلك وعلى هذا لا تخالف بين  
 الاقوال التي ذكرها الترمذي هنا فان الغلبة على العقل وهذا باب الاستسكان حربه بعضهم بالروايات بعضهم بالاصطلاح وانما المقصود  
 واحد كل ينبغي للاختلاف زمانا تارك مذبههم القديم من انه اذا نام على الهيئة الصلوتية لم ينقص طهارته واكثر امارا لينا بالنسب  
 احديث في نومه جالسا متعبا ولم يشربه صبيح باب الوضوء من ما غيرت النار اما ان يقال كان هذا في ابتداء الاسلام  
 ثم نسخ او الامر مستجاب لايجاب او المراد به ما قاله مجاهد بن عجل فاه فقد توشأ أنتوهضأ من الدين أنتوهضأ من السجيم يعني بالدين  
 ماخذ يطبخ الشئ الماخوذ بهنه في المار ثم يطبخ في الدهن اي الشئ يطبخ ومثله والمراد بالدين ما يطبخ الشئ الماخوذ بهنه في الشرب  
 واما ما ذكره فالدهر المذكور هنا من قبيل ماسته النار وكذلك ثورا لا قطار يده المطبوع فان من الشور ما هو حاصل بالطنج  
 ومنه ما هو حاصل من دون ملازمة بالنار ثم ان ايراد ابن عباس ومعارضته انما هو بفتح ايمه بركة المرادى بالاحتياط فان  
 ابن عباس رضي الله عنهما لما رآه الصعامة والنبي صلى الله عليه وسلم ايضا انهم لا يتوضؤون بعد اكل الاشياء التي تستلزم النار  
 ظن ان ابا هريرة هو الذي حمل الحديث غير محله المراد وان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينع من بكماله هذا المفاد-

على اختلاف في انخفاض الوضوء من النوم على ثمانية مذاهب ذكرها النووي وتبراشخ في البذل وغيره وبهذا المذهب كتاب تاريخ ابن العربي في مختلف الناس  
 في النوم على ثلثة اقسام الاول ان قيل النوم وكثيره نقص الوضوء قال الشيخ واليوعيد والمزني الثاني ان النوم لا ينقصه حال ولو ذكر ذلك من ابى موسى الاشعري  
 دلي على من عيده من التابعين ان ثلثة الفرق بين قيل النوم وكثيره وهو قول فقهاء الامصار والصعامة والبارد والتابعين اه قلت وهذا هو قول الامتداد لبعده  
 مع الاختلاف الكثير وتعدد الاقوال لهم في التفرقة بين القليل والكثير ففعل ابن العربي النوم احدي عشر حالاً وبسطها على معنى الذي قصد  
 اخراجه الدهن منه قد يطبخ في الماء او لا ثم يطبخ في دهن اسمم وغيره وقد يطبخ في دهن اسمم ابتداء ولا يطبخ في المار ١٢- على هو  
 دهن اسمم فانه ايهات الادحان ١٣- على معنى المار في الحديث الدهن الماخوذ بالطنج كما تقدم لمصورتان واخذ الدهن فيكون بالطنج  
 وقد يكون بغيره كالاصطاد والشمس كما في كتيبة الطب ١٤- على قال ابن العربي الشربة بمجموع الطعام وقد اضيف الى الاقطار يعني المار بها ناقصة من الاقطار ١٥-

فدخل على امرأته من الانصار عليها كانت محرمته لا وجوزة او لم يكن خاليته بل كان معها غيره والله تعالى اعلم **ص** باب الوضوء من  
لحم الابل هذا بمنزلة الاستثناء من الاستثناء الاول والجواب عنه مثل ما سبق في الباب السابق الا ان بعضهم فروا بين لحم  
الابل ولحم غيره ما من الانعام فلفظ في لحم الابل ما ليس في لحم النعم والبقر وغيره ما من ذى النقرة بتقديم الغنم الجمجمة المصنوعة على الرار  
المهمة المشدودة وهذا الحديث اى حديث عبدة الغنم ايضا لا يصح وانما الصحيح حديث البراء بن عازب كما صرح به في آخر الباب  
وقوله روى هذا الحديث حماد بن سلمة عن الجراح بن ارطاة فاختلافه وقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وهذا هو الخطأ  
فان عبد الله بن علي بن ابن عبد الرحمن بن ابي ليلى وابن عبد الله الرازي وضع الاول في موضع الثاني وقوله عن ابيد بن حنيفة  
هذا خطأ ثان موضعاً سيداً موضع البراء كما ان في الاول خطأ فقط ذكرنا سيدنا في محل البراء **ص** باب الوضوء من مس الذكر  
هذا ما ذهب اليه شريفة من الفقهاء والرواية التي ذكرها الترمذي قصتها ان مروان حاج في عروة بن الزبير المذكور في الرواية  
مطلقاً وهو المحدث اطلق ولم ينسب وكان مذهب عروة ان مس الذكر لا ينقص الطهارة فلما احتاجا في ذلك ارجل مروان  
شرطيا الى بسرة بنت صفوان يسلمها عن الوضوء من مس ذكره فالتى الشرطي من حذرها وذكر انها قالت بالوضوء من مس الذكر  
فهذه هي الرواية التي رواها عروة عن بسرة افتري عروة رواها عن بسرة بنت صفوان الا ان نسخة مروان او ذلك الشرطي  
ولذلك لم يروه الابلغة عن دون التصریح بالسمع والتحديث ولوانه رواها عنها بقوله سمعت بسرة واحدة شتى بسرة لثنا سلمنا

**ع** وهذا يزعم القاري في شرح الشامل والحديث بهذا السياق اخرجه المصنف في الشامل والبيهقي والطحاوي وغيرهم دفنهم ابو داود وقال  
عن جابر بن عبد الله يقول قرئت النبي صلى الله عليه وسلم فخرأولما حديث ١٢ - **ع** اختلفت العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى انه لا ينقص  
الوضوء منهم الخلفاء الراشدون الاربعة وابن مسعود والابن كعب وجماعة من الصحابة وجماعة التابعين والائمة الثلاثة مالك والشافعية والشيعة  
واصحابهم وذهب احمد بن حنبل واثنى بن راهويه وابن المنذر وابن خزيمة الى اقتصاض الحديث واختاره البيهقي وحكى عن اصحاب الحديث  
كذا في البذل عن النووي وغيره وبسط الشيخ في البذل في استدلال الجمهور وكفى للجمهور اعراض جمهور الصحابة والتابعين عن حديث التقتض  
فوقه قوته على ان الوضوء في الحديث نوى او لا استجاب ١٣ - **ع** ذكر الحافظ في الاسماء الالقاب وقال ذو الفقار الجبني اسمعش روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في لحم الابل قال الترمذي لا يدرى من هو وذكره جماعة في الصحابة وعامة متهم سماعه يمشى وحكى ابن ماجة عن بعضهم اسم  
البراء اصد وصح في التخص الاول ١٤ - **ع** والى اصل كما ذكره الحافظ في التخص ان الترمذي ذكر الاختلاف فيه على ابن ابي ليلى بل هو عن البراء  
او ذى النقرة او سيد بن حنيف صحيح ان عن البراء وكذا ذكره ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه ١٥ - **ع** احمد عبد الرحمن هذا انما يسمى عبد الله  
نعم حينه يسمى بذلك وهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن فلهذا هو مراد الشيخ والنسبة الى الجده شائع عند اهل الحديث ١٦ - **ع** اى خطأ واحدة  
فقط وهو ذكر سيد موضع البراء ١٧ - **ع** وهم الشافعية واحدى الروايتين عن مالك واحدها عن احمد بن حنبل والاخر بان عنها وهو  
قول الحنفية عدم التقتض ١٨ - **ع** بهذا اخرجه الطحاوي وغيره مفصلاً ١٩ - **ع** وما اجاب عنه بعضهم بان قد جزم غير واحد من  
الائمة بان عروة سمع من بسرة كما في صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فقصت الى بسرة فذاتها فصدقته لا يصحده عليه لانه وثبت  
ذلك لا يعتمد عليه التجاري وسلم فلا تری انها لم يلقا على ذلك ولم يصح عليه قال الشيخ في البذل وبسط الكلام عليه فارجع اليه ولذا

كيف وانه مصرح بتوسط مروان في الاسناد الاخر فعمل عليه ما لم يصرح فيه بتوسط والقرينة عليه لفظه عن وهذه القصة هي مشهورة  
 معروفة في كتب الحديث مسوقة مسوقة مع ان لفظ الحديث يحتمل معاني اخر فكيف يعارض ما هو نص في مدلوله وقد رواه  
 ابيه الصحاية وكبار التابعين وبم غيرهم منهم من المستدين به قوله صلى الله عليه وسلم بل هو الا مضنة منك او بضنة منك  
 وقد تكرر قوله هذا بعمل فقهار الصحاية مثل علي رضي الله عنه لانه وسخره واما الروايات التي ذكر فيها الموضوع ليس الذكر فاعلاها  
 ووجودها حديث بسرة كما اعترف به الترمذي حيث قال قال محمد اصرح شئ في هذا الباب حديث بسرة وقد عرفت حاله وصحته  
 فما بال الروايات التي ليست بتلك المثابة ومنهم من قال ان مروان ليس ممن لا ينجح بروايته ويرد حديثه كيف وقد اخذ عنه  
 البخاري في صحيحه والجواب انه انما روى عنه ما روى قبل امرته او يقال انه انما اخذ منه اذا وثق بغيره ولا انه ائتمن به ولو سلم  
 انه كان معتبرا في باب الروايات ولم يكن يكذب فيها فالحال هذا الشئ على غير معلوم فان قيل مرسل التابعي عنكم مقبول فالحكم  
 لا اعتبارون بما رسله عروة قلنا هذا عندنا اذا لم يعلم حال المترك واما اذا علم كما فينا فيه فلا ومن المعلوم ان شق مروان  
 واتبعوا خلفه من الشمس وابتعدوا من الاسس ويؤيد عليكم معشر الشافعية انكم كيف انتم تلك الرواية المرسله مذموبا وقد انكم تحبونها  
 ثم الرواية لا محمد عليه على انها مسوقة او الامر استحباب لا لاجاب لسلالات الرواية الصحيحة التي ذكرناها وعلى الصحاية على  
 ما سردها اياه هو مقيد بما اذا خرج منه شئ ولا يبعد ان يقال ترك مفعول المس ولم يذكر استحبابا بذكره وهو ان النساء الشريفات  
 عنه والمعنى من مس ذكره ليعرج امرأة فليتوضأ قائمة للداي ولسبب مقام المدعى والسبب فان التقاد الخناين دل على  
 خروج شئ ونفسه يغيب عن البصر فاذا امر على المس احتياطاً وتيسراً وهذا مذهب اليتك فيه عندنا فان قيل قد وقع في  
 بعض الروايات من ان فضي يريده فكيف تمشي هذا التأويل فيه من ان فيه تصريحا بذكر الريد ولا يمكن تقدير المفعول قلنا انما  
 الرواية بالمعنى شائعة فائدة روى من فهم هذه المعنى هذا اللفظ على حسب ما فهمنا انها بمعنى وان لم يكن الامر كذلك في  
 نفس الامر من ان التأويل فيه ممكن ايضا فان الاقضية ليست مفعولاً ولا المبد ليست الا كذلك مع ان محل الامر على الاستجاب  
 لغيرنا عن ارتكاب تمكنت ويرد على الشافعي رحمه الله فرقتين باطن الكلف وظاهره مع ان لفظ الحديث يتناول الريد  
 مطلقاً فتخصيصه بالتعص بباطن الكلف تخصيص من غير تخصص ولعل العذر له رضي الله تعالى عنان العرف تخصص المس

قال الهيثمي لم يخبرناه باختلاف وقع في سماع عروة عن بسرة قلت ولؤيه ايضا ان في مناظرة بين احمد بن حنبل وعلي بن المديني وبقي بن  
 حنين فقال ابن المديني ليجي كيف تتقدم اسناد بسرة ومروان ارسل شرطيا حتى روجوا بها فلم يذكر عليه يحيى وصوبوا احمد بن حنبل ايضا فقال للمروان  
 انما قاله لم يقل احمد بن بن نازك الله ان عروة لم يسمع بدون واسطة ايضا فقال له ١٢ عليه السلام كما سمعنا قريبا واذا جازا لا احتمال لطل الاستدلال ١٣  
 ١٤ هـ ابن مسعود وحماد بن اسمر وجاهل بن الزمان والبراءة وازن بن عباس والبراءة وجران بن حنين وسعد بن ابى وقاص والاعراب بن  
 هبة بن جندب في معناه وقال لعلوا في انهم اعدوا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الموضوعين عن عروة فاعلم في ذلك انهم اعدوا به ١٥ عليه السلام قد روى  
 لعلوا على اي يتبعه وجهه وقال يحيى بن حنين ثلثة حديث لم يسمع منها شئ حديث كل مسكر فخر حديث من مس ذكره فليتوضأ وصحبت الاكاح الاجل ١٦ عليه السلام  
 على انه قد علم على النبي صلى الله عليه وسلم ولذا ذكره الحافظ في الاسماء من فيمن رجال البخاري ١٧ عليه السلام ثبت ذلك فاي فرق بين القاصد غيره

بما اذا كان الكف فان الذي تماس ظاهراً كنهياً لا يقال انه لمسه وانما يقال انما وقعت يده عليه والحكم الغير المعقول معناه  
 لا يجوز تعدية الى غير المنصوص فيه فلم يحكم بانتقاض الطهارة الا بما تناوله النص دون ما لم يتناوله وللايجدان كيدان الوارد في  
 بعض الروايات لفظ الكف صراحة فحمل رواية اليد عليه محلاً للعطف على المقيد كما تقرر عنده والله تعالى اعلم سبحانه وكان لم يرد  
 هذا الحديث صحيحاً يعني ان البخاري لما ثبت عنده سماع كل من عن عتبة ومارواه كل من عن عتبة فبواسطه آخر الامشافة  
 فانظروا من ذلك ان محمد الأبري حديث كل من عن عتبة صحيحاً لعدم ثبوت التقار وكون الرواية مضعفة ولما كان هذا الامر غير  
 مستيقن به زاد اللفظة كان اشارة الى ذلك المراد بحديث كل من هذا الذي اشار اليه بقوله قال ابو زرعة ولما كان لم يرد  
 الشافعية على انتقاض الوضوء بلبس المرأة بالنص لقوله تعالى اولاً مستم السمار لم يفتقر الى ايراد حديث لذلك ولم يمنع له  
 بابا بخلاف مذاهبهم في انتقاض الطهارة بلبس اليد فانه غير ثابت بالنص فاصحح الى اثباته بالرواية وكذلك ترك الوضوء  
 من القبلة مخالفاً لمعنى الآية عندهم لم يلح المس في قوله تعالى اولاً مستم السمار على المعنى العام الشامل للباس الخالي عن الجماع  
 والذي فيه فقهه له بابا فقال باب ترك الوضوء من القبلة هذه الاثبات هذا الظاهر وان كان ينسب الى سوادب  
 لما كان عائشة رضي الله تعالى عنها ام المؤمنين وخالته فانه ابن اسماء بنت ابي بكر كان عائشة رضي الله تعالى عنها  
 بنت ابي بكر والله لا انما كان يقصم مسك فقيته ساغ له ذلك اذ ليس في تحقيق مسئلة الدين وقاحة فان التقضية لو كانت  
 قد وقعت لغير عائشة لم يكن لها تحقيقها كتحقيقها اذا وقعت معها فان الاول بيان ان عائشة لم يمس الخبز كالمعاينة فاراد  
 عروة رضي الله تعالى عنه ان يعلم اي النوعين من العلم حصلته فعلم ان ما يستحي من ذكره يجوز اذا توقفت عليه الجمع بين مسئلة  
 شرعية ثم ان شكها رضي الله تعالى عنها جواب بقول مقالته بمسئله قوله نعم صحة على بن المديني هذه تبين مدنية

والشبهة وخبرها واليد والزرع والاصبع الزائدة وغيرها والصغير والكبير وكثره وفخيره وذكر الميت والحي والالسان والبهيمة والبهيمة والاشيخ والاشيخ  
 وخبره والخنثى وغيره من الفروع المختلفة بين القائلين بالانقضاء باللبس الى قريب من الاربعين بسطها ابن العربي وهذا الاختلاف يشترط ان لم يفتق  
 عندهم محل الحديث فلو صح الحديث وثبت ترجيح على حديث طلق فحمل ايضا لم يظهر مراده عند القائلين بفضلا عن لم يقل به ١٣ - على قلت هذا  
 مختلف عند القائلين بالانقضاء قال ابن قدامة لا فرق بين بطن الكف وظهوره وهذا قول عطاء ولا ذماني وقال مالك والليث والشافعي واسحق  
 لا ينقض مس الابا بطن كفو لان ظاهر الكف ليس بالآل ليس فاشبهه بالوجه وبخبره واجتجحه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قضى احدكم  
 بيمه وفي لفظه اذا قضى احدكم الى ذكره وظاهر كفو من يده احد ١٣ - على وذلك لان البخاري لم يحكم عليه بعدم الصحة نصاً لكنه لما حكم  
 بالانقطاع لزم منه عدم الصحة منه وحديث كل من هذا الخبر ابن ماجه في مسنده ١٣ - على قال ابو جهمري النسبة الى مدنية يربط مدني  
 والى مدنية المنصور مدني للفرق كذا في المعنى وغيره قلت لكن على بن عبد الله بن جعفر هذا مع كونه مدنياً يقال له ابن المديني - وفي معنى البلد  
 ذكر ابن طاهر باسناد الى البخاري قال المديني هو الذي اقام بالمدينة ولم يفرقتها والمدني الذي تحول منها وكان منها المشهور ومنه  
 ان النسبة الى مدنية الرسول مدني مطلقاً والى مدنية من المدن مدني للفرق لالعله اخرى ودرجاده بعضهم الى الاصل فنسب الى مدنية  
 الرسول ايضا مدني وقال الليث للمدنية اسم مدنية الرسول والنسبة للانسان مدني فاما البعير ونحوه فلا يقال الا مدني



اخرى غير مدينته الرسول صلى الله عليه وسلم وان ثبت ياؤه عند النسبة فراق بينه وبين المنسوب الى مدينته الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يعكس الامر طلب التخييف في استعمال ما كثر دوره على الاستدلال وليس بتلك المثابة قال وسمعت اخا المقر بالسماع وفاضل القول هو المولود رضی الله تعالى عنه قوله صيب بن ابى ثابت الخريدان عروة عروتان عروة المزني وعروة بن الزبير ودرواية صيب هذا ما هو عن عروة المزني دون عروة بن الزبير وليس لسامع عن عروة المزني هذا الذي روى عنه فكان مرسلاد هو مما لا يعتد به وانت تعلم ما فيه فاهتم قدرا اصطلاحا على ان يطلق تسميتهم عروة فغيرت منصرف الى ابن الزبير دون غيرهم ان لهاداود مصرح بصراح صيب عن عروة بن الزبير وان ثبت هو في سنة هذا الحديث اسنادا جيدا فكان شبهة شئ لا شبك لاشئ دام الذي ذكره من ان ابراهيم البتي ليس لسامع عن عائشة فهو حق لا يرتاب فيه لكنه لا يعرف انه واصله في رواية اخرى فقال عن ابراهيم البتي عن ابيه كما رواه الدارقطني وغيره فعلم ان القى لم يذكر فيه الواسطة ارسلها على اعتماد ذكره في موضع آخر فلا ضير في القطع بعد علم الاتصال صلب باب الوضوء من القى والرافع لما كان القول بنقص الوضوء بما يخرج من غير المسلمين من النجاسة تشمل القى والرافع لم يقتصر الى ايراد حديث الرعاف عليه عدم القائل بالفصل فان الذنوب الى انتفاض بالقي فذهب الى انتفاض بالرافع وامثالهما والثاني لناف له فكان اثبات شئ من ذلك اثباتا لكل ذلك ونفيه نفي لكل ذلك ثم ان التعقيب بالغامض قولنا فتوضا عما يدل على كونه علة لرتبه عليه ترتب الازنية على شرطها

دلى به الصيغة ينسب ابو الحسن على بن جرير بن جعفر السعدي المعروف بابن المديني كان اصلا من المدينة ونزل البصرة اه وفي المعنى عن اسمعاني الاصل فمن ينسب الى مدينته النبي صلى الله عليه وسلم يقال فيه مدني بحرف اليمار وفي خبر بالمديني باثبات اليمار واستندوا هذا من هذه القاعدة فقالوا المديني باثبات اليمار اه على قلت لم يصحح الترمذي انه اى العروتين اراد بذلك وكلاهما محتمل لان اهل الحديث والرجال مختلفون في ذلك قال ابن جرير في الاستدلال به الحديث عندهم معلول فنهى عن ذلك لم يصح صيب عن عروة ومنهم من قال هو عروة المزني وضعفا بهذا الحديث وصححه لا يشبهه روايته لثقات من ائمة الحديث وصيب لا يكره لقاسم عروة روايته عن يوكير عن عروة واقدم متابعه في السعاية زاد الزبيدي قال في موضع آخر لا شك انه ارك عروة وقال البيهقي في ادة عروة المزني وبذلك جزم غيره لذا فرشخ كلام الترمذي بذلك الاوجه في ان الترمذي مال الى كونه عروة بن الزبير ولذا ذكره جيا في ادة عروة واما عروة المزني فاهتم لكونه قاصدا من مله بان المزني هذا مجهول والجملة ان الحديث مروى من كلهم قال الشوكاني في خبر اياه وادود والتزمي وابن ابي من طريق ابن الزبير عن عائشة واخرها ايضا يادود من طريق المزني وغاية ماوردوا على الحديث الارسل ليس يخرج عن الجمهور لا فاقه رواية كثيرة اه على وبرن باشخ في البذل بسبعة وجوه على ادة عروة بن الزبير وهو ظاهر لا شك فيه لا سيما اذ صرح بكونه ابن الزبير في رواية ابن ماجه والدارقطني وسند احمد وسند يحيى بن علفه وابن ابي شيبة وغيره باسناد صحيح واقر بذلك انه الحديث كما على منهم الزبيدي والحاظ وغيرهما اه على على ان الحديث متابعات كثيرة بسطت في الزبيدي السعاية وغيرهما اه على قال ابن عبد البر ابراهيم البتي اهل التقات ومراسيلهم حجة وكفى في تحسين الخبر قول النساء بعد ما رواه بالطريق المذكور ليس في الباب حديث اسن من هذا وان كان مرسلاد كما في السعاية قلت والدرايم يزيد بن شريك من رواية الستة وثقة جماعة كما في التهذيب اه على قلت والسلسلة خلا فيه عن الائمة قال في الفاش والدم الفاش لا ينقصان الوضوء عند الغاية رواية واحدة صرح بذلك ابن قدامة روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسيد بن المسيب وعلقه وعطاء وقهارة والثوري



ما بلغ الاسكار وصاروا لايامه وكان مطمح نظره ان يشر به النبي صلى الله عليه وسلم فانما كان قد اخذ النبيذ الحامى ابو قحرة فبعضه صلى الله عليه وسلم في شرب الحامى فلم يبق المقعر الى الاثبات الا القسم الثانى وهو ما حصل له بالطبع تغيرا ولم يبلغ ان يشكر فالتومنى بذلك الما الذى لم يبق ما مطلقا وان لم يجر فخرنا الى ظاهر قوله تعالى فلم تجدوا ما را لم يبق ما مطلقا والاية تقتلوا المطلق منه الا ان فعله صلى الله عليه وسلم صار تفسير الآية ببيان ان هذا الما لم يبق بالما المطلق وترك القياس في مقابلة النص وكيف لا والحدوث صحيح اقرار الترمذى في التفسير وما قاله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم ليلة ابن مسعود قال ابن مسعود عنى الله تعالى عنه لم يك مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة ابن مسعود فاجاب عنه ان ليلة ابن مسعود كانت خيرة فالكارمية في مرة من تلك المرات لا يستلزم الكارمية في التارة الاخرى او المعنى انه لم يكن منامه في موضع تعليمه الاحكام اياهم اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جلس عليه منهم وخطبوا له خطبا وخطبوا له خطبا وخطبوا له خطبا في الروايات وقوله ابو زيد رجل مجهول قول من غير مينة ولا دليل ليس له عيب الى اثباته من سبيل ولا يجب تسليم على ان عدم علم المولع بحاله لا يخرج عن الشهرة والمعلومية الى الغربة والجمالة كيف وقد روى عنه جماعة قال ابو يعقوب وقول من قال لهذا الظاهر لا يرد

كان اخره وقال ابو حنيفة لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء فاذا عدم فنجوز بمطبوخ الترخاصة وقال ابن مسعود جاز الوضوء بالنبيذ وقال الادامى جازا بالانذة وروى عن علي ردا انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيذ التمر وقال لمكرمة النبيذ منور من لم يجد الماء وقال الحسن النبيذ لملحوا حب الى من التيم وجمعها ا حب الله - ع كيف وقد رواه اربعة عشر رجلا مثل ما رواه ابو زيد بسطها الحسين في شرح البخارى وتبو الشيوخ في البذل - ع قلت الحديث الذي اقر الترمذى في التفسير هو حديث ا قتيل واستطير والمحدث الذي ذكره فيكون ابن مسعود رضى الله عليه وسلم وقال فيه من غريب صحيح من هذا الوجه ذكره قبيل التفسير - ع قال ابن مسعود نقل ابن السمعاني ان ابن المدينى نقل باثنى عشر رجلا ان ابن مسعود كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة ابن مسعود - ع جزم بهذين الجوابين الحسين في شرح البخارى والبريق والحا فظنا في حفظه ان المثلث مقدم على الثاني وقال ابن تيمية معناه لم يكن معه غيره وذكر الشيوخ في البذل ان ذهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ووقع ست مرات فيمكن ان يكون ابن مسعود معها في بعضها ولم يكن في بعضها وقد ذكر الترمذى كونه معه ومصحف قلت وهذه المواضع الستة على ما في السعادية من اكاد المرحبان وتلخيصه فقط للمرحبان هكذا الاول بى اليلة والى قبل فيها انه ا قتيل او استطير وكانت بمكة ولم يجرى ما بين مسعود مع النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية مسلم والترمذى في تفسير سورة الاحقاف وغيرهما والثانية كانت بمكة بالبحر جيل جهاد الثالثة كانت باعلى مكة وقد فاض النبي صلى الله عليه وسلم فيها في الجبال والاريا كانت بالمدينة بفتح الفقرة وفي هذه الليلة الى الثلث حضر ابن مسعود مع النبي صلى الله عليه وسلم والى اربعة خارج المدينة حضرها البربر بن العوام والسادة في بعض اسفاره حضرها جلال بن الحارث انتهى - ع فقد قال ابن العربي ان ابا زيد مولى عمر بن حريث روى عن راسد بن كيسان العيصي والوردوق وهذا يخرج عن حد الجاهل ولا يعرف الا بكيفية فنجوز ان يكون الترمذى ادا به انه مجهول الاسم ولا يفرز ذلك فان جماعه من الرواة لا تعرف اسمها اذ غافروا بالكنى قال الحسين وفي البذل عن البذل اما ابو زيد فهو بن عمرو بن حريث فكان معروفا في نفسه بمولده فالجهالة لا تقدر في روايته واجاب صاحب السعادية بان جهالة لا تقدر في شيوخ الحديث بعدوه والمتابعات لفقدان جماعه عن ابن مسعود وقلت وتقدم امد روى عن ابن مسعود باربعة عشر طرق - ع

لكن الحديث الصحيح لما اتجه ان النبي لم يلق بالحق رايا لطلب صلاتنا اشر بكتاب الله تعالى وادلى به مع موافقة لفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وقوله باب المصنف من الملبين لما كان فيه من الدعوة ما يتقرب به ذائقته في العلم بذهب المصنف من مذاهب الملبين قلب المصنف  
في صلوته وكذلك كل ما يفرز من اودسهم وقوله هذا عندنا على الاستحباب وقوله لم يرفعهم المصنف من الملبين انما هما مذهب واحد  
لانهم بيان كما يتوهم من ظاهر العبارة غايته ما في الباب ان منهم من صرح بذلك فخره اليه ومنهم من لم يوجد في كلامه تصريح بشئ  
من ذلك فغلب اليه انه لم يرفع ذلك يعني به لم يرفع عنه شئ في هذا الباب لانه لا يرى المصنف جازمة باب في كراهية رد السلام  
غير متوضي هذا وان لم يفهم من الرواية التي ذكرها بهننا الا ان بقية هذا الحديث التي لم تذكر في الترجمة هي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما تفرغ عن حابته وكاد الويل ان يغيب عن مرمى نظره تيمم فرد عليه السلام بقى الجواب من انه صلى الله عليه وسلم كيف اتوا الجواب  
مع وجوبه ويمكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم علم من حال المسلم ومن حال نفسه الشريفة انه لا يفوته الرد عليه فانه كان يحسنه

سكانه الى اصله

عليه قال ابن العربي اسناد الحديث صحيح مردي من طرق في الصحاح والسم في اللغة ما سدل من اجزاء الطعام او الودك بغير اللسان  
فحديث تميز الراية وذلك كونه شرعاً والنظام محجوب شرعاً ولذلك استجبا العلماء ولم يوجبوا الا ان تكون فائبة من صناعات او ملازمة شئ فكلون  
انما التهاجيب والنجوس من الجماعة لاجلها فرض كذا ثم والبصل ياكلها المرء فيتنوع من الجماعات والمساكن لا تاذي الملائكة ومعرفة بركة الله  
وجلسا المسلمين اه قلت وقد رد عن ابن ماجه وغيره الامر بالوضوء قال المافظ والدليل على ان الامر في الاستحباب ما رواه الشافعي رحمه عن  
ابن عباس راوي الحديث انه شرب لبناً فغمض ثم قال لو لم يغمض ما باليت وروى ابو داود باسناد حسن عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم  
شرب لبناً فلم يغمض ثم قال لو لم يغمض ما باليت وروى ابو داود باسناد حسن عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم  
يحتاج الى الشئ ١٢ - عليه فاذا ذلك حصة اشفيح لما ان عاتق نعمة المذاهب لا يذكر في الباب الاستحباب سيما في الملقين ابن  
جوز والعيني وغيرهما في اختلاف في ذلك وقد قدم قريبا كلام المافظ ابن جرير اذ على ابن شامس انه لم يذكر من قال فيه بالوجوب والا وجه عدي  
ان انما يذكر في ذلك اختلاف المذاهب في الباب واما اشار الى ثلثة مذاهب ولا اقل من اثنين الاول الوجوب اشار اليه بقوله قد راى  
بعض اهل العلم وبعض آثار السلف يوجب اليه اخرجها ابن الى مشيئة بلغة الامر واخرج عن ابن سعيد لا وضوء الامن الملبين لانه يخرج من بين  
فرش ودم واخرج عن ابن ابي عمير لا وضوء الامن الملبين والثاني الاستحباب وهو مسلک الجمهور والثالث ترك الاستحباب واليا اشار ابن الى  
مشيئة في تبويب بلغة كان لا يتوخا ولا يغمض واخرج فيه عن طلحة سألته ابا عبد الرحمن بن ابي حنيفة قال من شرب سائغ  
للشايين وفي رواية كان ابو عبد الرحمن في المسجد فاما ه مدرك بن حمارة بلين فشر به فقال مغمض فقال من اى شئ من السائغ اطلب  
الا يتجمل كما افاده اشفيح الريح قول الترمذي وهذا عندنا ولم يرفعهم الى قول واحد وهو عدم الوجوب مع بقا الاستحباب فيكون محقق  
كلام المصنف مذهب ان الوجوب والاستحباب ويشير الى الاختلاف بتبويب الى اودا واذوب اول باب بالوضوء من الملبين ثم محقق قوله  
باب الرخصة في ذلك فقال ١٣ - عليه لان عدم رده صلى الله عليه وسلم يجعل ان يكون عارض آخر على ان الترجمة عام بلغة غير متوضي  
والحديث خاص بالبول والحديث الذي اشار اليه اشفيح في اوجه اودا ورواية محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر قال مر رجل على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكر من السكك وقد خرج من غائط اذ بول فلم عليه فلم يرد عليه حتى اذا كاد ان يبول ان يتواري

وكن انه لا يغيب عنه الى ان يتيمم احب ان يرد عليه وهو طاهر مع ان رد السلام على من سلم على من يقضي حاجته غير واجب  
فكان الرد مجرد فضل ولطف والتاخير في التفضل الضعيف وكذلك من سلم على الآكل والقاري وغيرهما لم يجب رده ولو رد  
بوكار على المسلم كان حسناً واحساناً وفيه دلالة على استحباب الطهارة للعبادات التي لا تشترطها الطهارة وان التيمم  
في مثل هذا جائز مع القدرة على الماء ولو استنبط من هذا المقام جواز الاكتفاء بالتيمم لكل قرينة غيبت فوجها في اعتقاد المالكاين  
والاعيان ما ينفوت الى غير خلف لم يجد الضياء ٣٢ باب ما جاء في سورا الكلب الخ وقد اختلفت الروايات في تطهير سورا الكلب  
كما استقت عليها وهذا ذهب الحنفية فيه مثل مذهبيهم في سائر النجاسات المغلظة من غير نقاوت الا ان الانصار لما لم يكن فيهم  
مبالاة بما را الكلاب الكثرة ملابتهم باهل الكتاب وكانوا يتساولون في التامى منها غلظ فيها في اول الامر ويشكك اليه  
الامر بطلبها ثم لما تمكنت نجاستها في نفوسهم ورسخت المنافرة عن محاليتها عاد امر نجاستها الى ما هو امر سائر النجاسات وعلى  
هذا خلافتا في ما بين تلك الروايات فان لكل من روايات الضل سبعة او ثمانية اعملاً صحيحاً لا يخالف روايات الضل ثلثاً  
وكذلك كل رواية في ذلك فهي واروة على حسب ما مناسب هذا المقام من التعليل فهاهنا وما مالكا رحمه الله فقد يرو عليه  
في تلك الروايات ما لا يخفى وذلك لانه رضي الله تعالى عنه لم يقل بنجاسته لانه لم يتغير شيء من اوصافه الثلاثة ومن العلوم

في تلكه فخر به يد على الخاطوس بهاجره ثم عزم بهاجره اخرى فخرج ذراعيه ثم رد على الرجل السلام وقال انه لم يمتني ان ارد عليك السلام  
في لم يكن على ظهره فذا النفس في الباب والجمع بين قبيحاً ويوبول وقد خرج من البول بين بالعدو والمجاز وفيه ما ١٣ - على من ذلك  
علمه الفقهاء في ابن ماجه عن جابر بن عبد الله ان رجلاً من بني النضير صلى الله عليه وسلم وهو يبول فلم عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما ريتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم على فانك ان فعلت ذلك لم ارد عليك وهذا يؤيد ما افاده الشيخ من ان الرد كان تفضلاً ١٤ - على  
وفي البذل عن النبي استدل به الطحاوي على جواز التيمم للنجاسة عند خوف فاجاب بوجوب الكوفيين واليهث والادوا على لانه صلى الله عليه وسلم  
يتم في المحل لا بل فوت الرد ومنع مالك والشافعي واحمد وهو وجه عليهم انه قال ابن رسلان استدل به البخاري على جواز التيمم لمن خافوا شقوت  
وجه كذا القولين عن مالك في التيمم للنجاسة فقلت واذا يكن ان يستدل به على جوازه خوف فوت الوقت وهو فوت الى فقلت فادى ان يستدل  
به على جوازه خوف فوت النجاسة ١٥ - على جماعين الروايات كما سيأتي ولان ابا هريرة روى الروايات التسبيح اتمى بالثبوت والاثبات  
في ذلك مجموع عديدة ذكرها النيسابوري على ان روايات التسبيح يجهل التدب وبعض الحنفية مروا بنسبة التسبيح ولا اشكال اذ ذلك في اعتكاف  
الروايات ولا اضطراب ١٦ - على الاقا مضطربت الروايات هذا لما فيها من الامر بالتسبيح والتثني وغيرها وتوقيع الثامنة والسابعة  
وادا من واخر من واهلهم وقال ابن العربي صنعت مالكا فمثل الانا من وكونه فقيل لان القرآن عارضه قال الله تعالى فكلوا  
ما مسكن عليكم ولم يامر بفعل ما اصاب من عا به من الصيرة هذا بين جداً وقيل ضعف لان وجوب الضل لا يظهر فيه لعدم سبيل وجوب لما  
اذن في اتخاذه فعارض حديث الهرة الضياء وقيل ضعف لاجل اختلاف الروايات فيه فعمل منع لانه لا يتحقق في مثل النجاسة والعبادة وغير ذلك ١٧ - على  
قال ابن قدامة قال مالك والاوزاعي وداود وسور الكلب والخنزير طاهر يتوضأ به ويشربون واما في طعام لم يجرم الاكل قال الزهري يتوضأ اذا  
لم يجزى وروى عنه ابن ابي بابة والثوري وابن الماجشون وابن مسleme يتوضأ به ويتيمم ١٨ -

ان شرب الكلب في خرف ولو لم يكن المالكية الاثر فيه تغير فكيف امره بالفضل تلك المباحة ورام اصحابه النفس عنيان  
 الامر تطهير الادنى وادارة المبرور كالكلام ليس مباحا على نجاسته وانما ذلك لغرض فيه يخص بالكلاب من بين سائر  
 انواع الحيوانات هذا وان المالكية قد افقونا على ان تطهير يول الكلب لا يفضل تطهير سائر النجاسات نجاسة يولد دون  
 من نجاسته سورة الذي سموها بامرها بالنجاسة والله تعالى اعلم والشافعية رجحوا اجمال الاسناد كما هو دأبهم **ص ١١٤** باب ما جاء  
 في سورة البقرة **قوله** اغاي من الطواغيت عليكم والطواغيت هذه العلل عامة تناول كل ما كان من هذا القبيل مما يشترط لاسبته  
 وذلك للرجح في النجاسات في هذا الحديث اصل كبرية تفرغ من اصول منكم فاولم العز مسقط والخرج مدفوع والمشتقة تجلب التيسير  
 ويؤيد كل ذلك قوله تعالى ليس عليكم في الدين من حرج ثم ان في قوله شرأى الظلال دلالة على انها انما تجب لما رأت ذلك  
 الامر مخالف القاعدة الشرع الذي هو اصل في حرمة السور من حرمة العلم فلم الهرة لما كان معلوم النجاسة كان يحرمه كذلك لمان السور  
 معتبر بالعلم اوله صلى الله عليه وسلم لعلمه بالنجاسات سورها ثم رخص فيه فلم تلغها نسخ الحرمة تعبت فعمله  
 المخالف لعلمه اوله صلى الله عليه وسلم لاعتقاده بانها كانت مستقر في الطبايع فزأت فعله ذلك مخالفه فوجب الاجل **ص ١١٥** باب مسح  
 على الخفين **قوله** وهذا حديث مفسر يجوز كونه على زنة الفاعل فالمعنى انه مفسر لآية التي فيها المفضل وتفسيره اياها بما  
 ان المفضل انما هو عدم التحقق او المعنى ان هذا الحديث مفسر لسائر الروايات المطروية عن النبي صلى الله عليه وسلم

**على** تجلات الشافعية بالجملة فان حكم البول عند جاني الكلب حكم السور مخرج بذلك ابن حجر في شرح المنهاج وابن قدامة في المغني **١٢**  
**على** فان الشافعية رجحوا روايات التمسح وقيل ما لك في الواحدة من اربع روايات له وبقال احمد في واحدة من رجليه والرواية  
 الاخرى المشهورة في الشروع ترجح روايات التمسح وفي الروض المربع يحكي في فضل النجاسات كلها ولو من كلب او خنزير او كانت  
 على الارض غسلا على غير الارض مسح اهلها بتراب في نجاسته كلب وخنزير وفي نجاسته غيرهما مسح لا تراب له والحنابلة رجحوا روايات  
 التمسح اذ قالوا بها والشافعية والمالكية لم يقدروا بالترتيب فتكلموا على هذه الزيادة كما بسطت في المطولات **١٣** - **على** وتحت كل اصل  
 منها فروع كثيرة بسطها صاحب الاستبصار اذ قال القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخفيف بسبب الضرر والمرض  
 والاكراه والسيان والجهل والصرع والبلوى والتقص ثم قال القاعدة الخامسة الضرر يزول وبيان ما يمتنع عليها من ابواب الفتنة وما  
 تتعلق بها قواعده الاولى الضرورات تمنع المحظورات الى آخرها بسط **١٤** - **على** واشتقت الاثر في سورها فقلت لآية الثلثة طاهر  
 وقال الامام اعظم كرهه بكرة تحريمية او تنزيهية قولان قال في الدر المختار طاهر للضرورة كرهه تنزيهيا في الامع وان وجد غيره  
 والاعظم يكرهه اصلا كالكلام للفقير واستدلوا بغيره بروايات مسروبة بالشيخ في البذل والعلما في شرح الآثار فيها الامر بفضل  
 الاثار من ولو ان الهرة منها حديث ليهيئة عند الله تعالى اذا ولغت الهرة غسلت مرة وغير ذلك من الروايات المدفوعة  
 والموقوفة ومنها حديث الهرسج واجاب الطحاوي عن حديث الباب بانها محرمة على حاسته الشباب وغيره لان المرفوع من  
 قوله صلى الله عليه وسلم ليست بحس لآية من هبارة السور والاصح فاعمل في قتادة مستدلا بهذا المرفوع على ان الحديث اطلاقه مدونة وغيره لم يجر  
 كبرية وحيدة كما في الاثر وحديث الباب في دق التفرغ يؤيد من قال بالكرهية التمسح **١٥**

في المسح فانها تتحمل ان تكون حكاية لما قبل نزول المائدة لابعده فهذا الحديث بين انها حكاية لما قبله وما بعد معالاً انها مقصورة لحكاية مسحه عليه الصلوة والسلام قبل نزول المائدة ويجوز كونه على زنة المفعول والمعنى ان جريراً فسره يكون حكاية لفعله صلى الله عليه وسلم بعد المائدة فليس فيها احتمال النسخ او التاويل والتفصيل وعلى هذا فالمفسر مستعمل بالمعنى المصطلح عليه لاهل الاصول - ثم ان حديث المسح على الخفين قد بلغ الاشهاد بحسب المعنى بل ادعى بعضهم تواتره ولا ينكر فجاز نسخ عموم الآية بها وانما يفتقر الى القول بالنسخ على القول بان قرار في النصب والجبر في نظر اهل علمهم محمولان على الغسل وهو الحق وامامنا شتهر بينهم من ان النصب فيديل على الغسل عطفاً على الوجه وانخفض على المسح عطفاً على الرأس فلا يفتقر فيه الى القول بالنسخ وانما حملوا القراءتين على ما في الخففت وعدمها ان القراءتين في حكم الآيتين الا ان المتقين ردوا هذا التوجيه فلا ينبغي التعويل عليه وليس هذا من مقاصدنا حتى نلقت اليه والله ولي التوفيق **ص ١٥١** وقد روى عن بعض اهل العلم **ابن ابي عمير** **ع** قوله مع جواه مذكور في سنن ابى داود ولعليها فلا علينا ان نتركه وقول الترمذي في التوقيت ظاهر الوجه فان التوقيت لما استند بالروايات الصحيحة كان الاخذ به هو الصحيح **ص ١٥١** باب في المسح على الخف وسئل عن هذا ما اختاره بعضهم ودلالة الرواية على ما ذهبوا اليه ظاهرة واجاب عنه العامة ان مسحه عليه الصلوة والسلام انما كان لغير

**ع ١٥١** مرع به جمع من اهل الاصول روى عن ابي حنيفة اخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين وقال ابو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب لشهرته وعن ابن المبارك ليس في المسح عليها من الصحابة اختلاف لان كل من روى عن الكاره روى اثباته وسئل النضر بن مالك عن علامات اهل السنة والجماعة فقال ان تحب الشيخين ولا تقطن الخفين وتمسح على الخفين كذا في الاوجز وقال ابن العربي هي ستة قائمة ومثلية صحيحة لا ينكرها الا مبتدع وقد روى عن مالك الكبارها ولم يصح فلا يلتفت اليه ما ردها الا للابتدع الخواص والا ما يمتنع من الشيعة **ص ١٥١** لما اندياها قوله تعالى الى المكعبين فان المسح لا يكون اليها **ص ١٥١** ذكر ابن العربي في التوقيت ستة اقوال لكن المشهور منها قولان ترك التوقيت وهو قول مالك كما قال به الترمذي والتوقيت مذاهب جمهور الفقهاء الاثنية واصحابهم والثوري والادودعي والطحى ودود ومحمد بن جرير وغيرهم كما في البذل **ص ١٥١** اى مثل من قال بعدم التوقيت حديث ابى داود بنده عن ابى بن حمارة انه قال يا رسول الله اسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال يومين قال وثلاثة قال نعم وما شئت قال ابن العربي وفي طريقه ضعفاء ومجاهيل منهم عبد الرحمن بن رزين ومحمد بن يزيد وابو يوب بن قطن وقال ابو داود وليس استناده بالقوى ورداه يحيى بن معين وقال استناده مضطرب وقال البخاري في استناده جهول لا يصح وقد روى فيه عن محمد بن عيسى صحيح لكن ليس بنص عن النبي صلى الله عليه وسلم والنص عن النبي صلى الله عليه وسلم ادلى من قول عمر بن الخطاب قلت وادعى النودى الاتفاق على ضعف حديث ابى داود واجيب ايضا انه من جهيل اليتيم وضو. المسلم والواو عشرة سنين **ص ١٥١** وهم الشافعي ومالك واسحق كما حكى عنهم المصنف وبرزهم اهل فروعهم وقال ابو حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل وغيرهم ان محل ظاهر الخفين كذا في الادوز **ص ١٥١** اى بعد صحة الرواية والا ففى صيغة جداً كما سياتى **ص ١٥١**





او الجورين او المتعيلين او المجورين والمتعيلين او المنعل ما فيه حرم تحته كنعال العرب <sup>منها</sup> وتفصيل المقام ان في مسح الجوارب  
 مذاهب بجواز المسح عليها مطلقا ثمانية كانت او لا منعلة كانت او لا وهذا ذهب اليه شريفة قليلة من اهل الظاهر ولا يصح  
 عند احد من اصحاب المذاهب المعتمدة بهم الماخوذة اقوالهم منع هذا كله فدلالة الرواية على ما دعوه مسلمة بعد فان الجورين  
 مطلقه فيها وهذا كان الواو للعطف لا بمعنى منع. والثاني مذهب الامام الهمام رضي الله تعالى عنه وهو جواز المسح عليها اذا  
 كانا ثخينين ومتعيلين واذا اعدم وصفت منهما لم يجز وان وجد الاخر والاحصل اشترط ان تصادف كل من الشخانة والمتعل -  
 والثالث مذهب صاحب الساجي واحمد اسحق من جوازه اذا كانا ثخينين او متعيلين وحاصل هذا الاخير ان كل من الشخانة  
 والتعيل كاي جواز المسح عليها فكل من اصحاب المذاهب الثلاثة ذهب بالرواية على حسب ما يوافق رايه فقال الظاهرية ان  
 الواو على ظاهرها وهو ظاهر وقال الامام الهمام الواو بمعنى مع اي مسح عليها مع كونها متعيلين فلا يكفي احد الوصفين بالافزاده  
 ولا يخفى ان جواز تحلل العاطف بين الاوصاف المتعددة للشيء الواحد كما شرعية المتفقة عليها فلا يبعد ان يبار الواد على  
 اصلها ويلزم انهما متفلكة بين وصفي بوصف واحد وليس بهدئة من كلامهم ما في اشتباهه استغناء عن ذكره وتكراره  
 وقالت البقية معنى الحديث انه رضي الله تعالى عنه مسح على الجورين ومن المعلوم المتفق عليه بين اصحاب الاجتهاد  
 والذين على ارايهم تعويل واعتماد ان المسح لا يجوز الا على الثخينين فوجب تقييده لكلامهم مخالفة فقيده الاجماع وبقي قوله  
 ثخينين بمعنى متعيلين على الافزاده فلم يقل القول بجواز المسح عليها اذا كانا متعيلين وان لم يكونا ثخينين لما في الرواية من التصريح  
 به فالما المعنى الذي ذكرناه قبل اكل فلا يخفى موافقة راي اصحاب المذاهب كلها فانهم اذا لامر فيه وغاية ما يلزم فيه

على اختلف مشرواح الحديث واصحاب الفروع الاربعة في تفسير الجوب ونقل مذاهب الامة في ذلك كثير احيى قال ابن سنان  
 اضطرب فيه كلام الاصحاب اي الشافعية وبكذا اختلفت نقله المذاهب في بيان مذهب الامام احمد وذلك لاختلاف روايات  
 عنه فقد ذكر ابن قدامة اقواله مختلفة نعم لم يذكر فيه الاختلاف صاحب الشرح الكبير من فروع المالكية بل شرط التحليل وتتابع  
 الشيء ونقي جواز المسح بفقد هذين الشرطين ولم يشترط عامة اصحاب الفروع الشافعية شيئا من التحليل والتعيل بل شرط الشخانة بحيث لا يصل  
 الماء وامكان تناول الشيء وبكذا في فروع الحنابلة من ائيل والروض ومياتي مذهب الحنفية قريبا <sup>عنه</sup> وتوضيح ملك الحنفية كما في  
 الدر المختار او جوسيه ولوس غزل او شرا ثخينين وثبت على الساق بنفسه ولا يرى التهمة ولا يشع والمتعيلين والمجلدين <sup>عنه</sup> قال ابن عابدين  
 قدرا ثخينين اي الذين ليسا بمجلدين ولا متعيلين وبهذا التقيد مستفاد من حلف ما يدره عليه وما ذكره المصنف من جوازه على المجلد والمنعل فتتو  
 عليه عندنا انما ثخينين فهو قولها ومنه ان رج اليه وعليه الفتوى كذا في الهداية واكثر الكتب وفي حاشية اتني علمي ان التقيد  
 بالثخين مخرج لغير الثخينين ولو مجلدا ولم يتعرض لاحد قال والذي لم يخص عندي انه لا يجوز المسح عليه اذا جلد اسفل فقط لان  
 مشاء الاختلاف بين الامام وصاحبه اكتفاهما بمجرد الشخانة وعدم التفاضل بها بل لا بد عنه مع الشخانة من المتعل او الجلود  
<sup>عنه</sup> وهو الذي ليس فيه انعل بمعنى اخل ويكون المعنى على هذا التقدير ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجورين  
 مع انه كان لا يلبس عليه

انقطاع التواكل بشرك النعل او سبورها ولا يلزم ترك واجب بل ولا استحباب اذا لم يستوفى قد حصل قبل ذاك - ولما لم يثبت  
معنى آخر وهو انه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوزين مسح على النعلين لكنه ليس مما ذهب اليه غير اهل الظاهر وهو مشوخ عنه تواتره  
ولي التوفيق - باب مسح على الجوزين والعمامة هذا الذي يروى من المسح على العمامة يجب عمله على ما في بعض طرق تلك الرواية  
من انه عليه الصلوة والسلام مسح على ناصيته وجمامته والا يلزم مخالفة المذاهب كلها وخالف الروايات الصحيحة - ايضا لا يسلط  
موجب الكتاب الذي هو مسح الراس لا ما يستره فاما ان يجب عنه بان كان زائداً على اصل الفرض فكان قد مسح عمامته  
بعد مسح مقدار الفرض من راسه فلا يخفى ان المسح على العمامة ان كان اتفاها بان يكون قصده صلى الله عليه وسلم تسوية العمامة  
فقطه الراي مما فلا يبعد فيه وان كان المعنى انه صلى الله عليه وسلم مسح عليها قصد فهو غير معقول المعنى لكونه كمالاً في غير محل هذا  
هنا وقد وجه الاستاذ ادام الله علوه ومجده وافاض على العالمين بره ورفعه بما ذكرناه في تعليقات

علي قلت والتحديث معنى آخر بعيد من كل وهو انه يرجع الى احاديث مسح القديين مما زاد ابرادة التحال بذكر محل وعلى هذا فهو مذكور عند اهل بلن  
يراد بالمسح الخفيف ذكره ابو الطيب المدني ١٣ - مسحة قد سبق التوقيب بذلك قبله ولا ذكر في حديث الباب ولا يوجد ذلك في بعض نسخة  
ولم يذكره ابن العربي في ترجمته قالوا وهذا حديث لا يدل فيه مسراغ ١٤ - مسحة قال مولانا عبد الحفيظ في التعليل المجلد الثالث في الروايات  
التي صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته من حديث عمرو بن امية وبلال وابن مسفرة بن شعبة وانس وكلها معلولة احد قلت ومن قال بذلك  
مسح بعضها ١٥ - مسحة هذا محتمل لان ذهب بعض الصحابة والتابعين واهل الحديث والاشاعرة الى ان مسح العمامة بدون الناصية كما صرح به ابن قدامة  
وغيره من الاختلاف فيما بينهم بل يحتاج المراسح على العمامة الى لبسها على هيئة ام لا وهل فيه توقيت ام لا وهل يحتاج الى تقييد الراس ام لا  
وغير ذلك قال ابن قدامة ومن شرطه جواز المسح على العمامة ان تكون ساترة لجميع الراس الا ما برت العادة يكشفه كقدم الراس  
والاذنين فان كان تحت العمامة تفتحة يظهر بعضها فالظاهر جواز المسح عليها لانها صادرة كعمامة واحدة ومن شرطه الجواز ان يكون  
على صفة عمام المسلمين بان يكون تحت الحنك منها شيء او يكون لها ذواته وان لم يكن هذا ولا ذالم يجز المسح لانها على صفة عمام اهل الذمة  
والكل بعض الراس مكشوفاً مما برت العادة يكشفه كقدم الراس مسح المكشوف ايضا حديث المنيرة بالمسح على الناصية والعمامة وجوازها  
وجهاً وهل يجب استيعاب العمامة بالمسح وجهان والتوقيت في مسحها كالتوقيت في المسح على الخف انتهى مختصراً ومذهب الجمهور  
كما قاله الحافظ في الفتح عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة وبه قالت الائمة الثلاثة مالك والشافعي واليهيضة واصحابهم والتهذيب و  
ابن المبارك وعروة والقاسم والشيبي والفتحي وحماد بن ابى سليمان وغيرهم قال التهذيب وهو قول غير واحد من الصحابة قال ابن سنان  
مذهب الشافعي لا يجوز الاقتصار على العمامة بل خلاف عند اصحابه واجابوا عن الحديث بان فيه اختصاراً والمراد مسح الناصية والعمامة  
كما في حديث المنيرة فان قيل كيف ينظرون الراوي عذرت مثلاً يقال ان كان معلوماً عندهم وقال الخطابي فرض الله المسح وحديث المسح  
على العمامة محتمل التاويل فلا يترك التيقن بالمحتمل وقال الحافظ اختلف السلف في معنى الحديث فيقول انه كل عليها بعد مسح الناصية  
وفي رواية مسلم ما يدل على ذلك قال العمري ولا يبعد بان المراد ما تحت من قبيل اطلاق اسم الحمال على اهل واما البعض بان  
الراوي كان بعيداً فهو قال جصاص احسن ما عمل عليه اصحابنا بعد كان لمصر منه كشف راسه فصارت العمامة كالجمجمة انتهى قلت

إلى داود فأنظره فإنه أدق والطفت وإن اجاب احد عن اصل الاشكال بان ذلك كان قبل نزول المائدة فكان له وجه صحيح  
 ايضا إلا انه يرد عليه ما ذكر في غير حديث انه صلى الله وسلم قال هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبل قال المثار اليه ثم كل ما هو مشروع  
 من يؤمننا بذا من غير استثناء وبطلان اتفاقهم على وجوب الصلوات بمكة وإن المائدة مدنية وان سنة الوضوء متلقة  
 من شريعة من قبلنا وإن فائدة انزال الآية التوكيد واثبات الافادة الحكم بأشراط الطهارة فإنه كان حاصل ما من قبل  
 سمعت احمد بن حنبل الخ أراد بذلك توثيق يحيى بن سعيد المذكور في الرواية المارة من قبل ملكا لظن به سوء حفظه وعدم اتقان  
 وغيره لا يتيان به الرواية على ما يخالفه رواية الثقات ويرده اتفاق الروايات والآيات وهو قول غيره وأصل الذي المسح على النماز  
 بعد المسح على الناصية فإن كانا رادوا به الجواز فلا شك انه لا يبعد بذلك آثارا إذا رآه سنة وإن قصدوا ان مشروع  
 في الجملة ورد عليه ما قلنا من كونه كمالا في غير محل فلا يبرر داما على ما ذكرناه في تعليقات ابى داود فقد عرفت ان له وجهاً  
 صحيحاً والخم أراد بالخيار ههنا ما ليس الراس فيصدق على العامة وغيره ما يكون أراد به العامة لغيرها بما مع اشتماله  
 على الراس باب ما جاز في الخسل من الجماعة صلواته ثم ذلك بسببه الحائط او الارض -

واحد الوجهة عندى ان مسح الراس قطعي لا يتكرب بخلاف الاحاديث باقى كاحاديث مسح على الخفين الا ان الاستيعاب سنة كفى بها احاديث  
 مع العامة افاده الشيخ الولد ١٢ - على قلت ذكر حضرة الشيخ في تقرير ابى داود عدة تعميمات لم تذكر ههنا والذي اشار اليها  
 بقوله وادق والطفت ما ذكره بقوله او المرد المسح على الناصية ومقدار الغرض من الراس اتمام باقى المسح على العام فإن التثنية كالتعالى  
 وضع في الطاعات والعبادات ومشرد عليها واركانها آثاراً وبركات لها عند الله مقادير فبالتيان ما من مناب بعضها اذا علم يحصل  
 كل ما كان يترتب على الاصل كماله لكنه لا ينكر حصول شئ منها ولذلك نظاما واثمالا لا يتحقق بعد التامل في الشريعة فاستلام  
 الجهر الاسود فإنه عند تعذره يتوب عنه ليس العصاة بل الاشارة ولما في الصيحات فالعزب على الجسم اللابس الثوب بافانه وان لم ينفذ  
 الضرب على الجسم العاري عن الملابس الا انه لا شك انه لا يخلو من اللباس فاما ان كان كذلك لم يكن ان يصير المسح على العامة بدلا من اتمام  
 مسح الراس وعائداً على المسح ببعض ما وضع الشر تبارك وتعالى فيه فلا يمكن ان يقال لما لم يكن محل فرض كان المسح على العامة لغيره  
 وقد تابعه ذلك بفعل صلى الله عليه وسلم ولعله ايام فاية الامر ان الاكتفاء بالمسح على العامة لما كان مخالفاً للآية والمشهور من الرواية قلنا بوجوب مسح  
 الناصية مع المسح على العامة ١٣ - على قد عرفت فما سبق ان هذا البعض لم يبقوا مسح الناصية بل قالوا بجواز الاكتفاء على مسح العامة وحل  
 البعث للشيخ في هذا الكلام قول الترمذى ان هذا البعض قالوا بحديث المغيرة وفي حديثه مسح العامة والناصية معاً نعم الذين قالوا بعدم كفاية  
 المسح عليها استدلوا في ذلك فانكروا الملكية مطلقاً وصرح الشافعية قاطبة بان السنة تنادي بالكمال المسح على العامة والخفية لم اراد التصريح  
 في كتبهم بذلك لكن اشار ابن العربي الى اتفاق الخفية والشافعية واليرشيدية بتقديم عن تقرير الشيخ على ابى داود ١٤ - على قال ابو الطيب  
 عن النووي اراد بالخيار ههنا العامة لا هنا فخر الراس اى تغليفه وقال السيوطى عن الهذلية اراد بالخيار العامة لان الرجل يغفل به راسه  
 كان المرأة تغليفه بخمارها وذلك اذا كان قد اتمعت عامة العرب فادارها تحت الخنك فلا يستطيع توضعها في كل وقت فيصير كالتخفين اى قال  
 ابن العربي الخمار لفظ غريب عن النووي تسره المرأة راسها وبها العامة للرجل وللهجة مستعملة للرجل الا في حديثه وان اقتضاه الاشتقاق



بختلف الرجل مع ان الخطاب في قوله ليفيك المرأة فيخص الاستثناء بها اذا عذرة في غيرها والضرورة هي التي ينط بها  
 الرخص والحاصل ان الاجراء من غير ان يفصل شعرة شعرة لما خالف القياس لامن كل وجه عدى الى ذود لولا ان يخالف  
 القياس من وجه عدى الى كل مكلف ولولا انه موافق لمن وجه لما عدى الى غير ارام شذوذه من الله تعالى عنها ولا تخلف بها  
 حملا بكاف الخطاب على التخصيص الا ان التخصيص ههنا نوعي لا شخصي واليه يشير قول المؤلف فيما بعد ان المرأة اذا  
 اغسلت الخ <sup>ص ١٢٢</sup> باب ما جاء ان تحت كل شعرة جابت قوله شيخ الشيخ ههنا بمعنى العالم لا الشيخ اللغوي <sup>ص ١٢٢</sup> باب ما جاء  
 اذا استقى الخ <sup>ص ١٢٢</sup> ان الخ <sup>ص ١٢٢</sup> موضع الخ <sup>ص ١٢٢</sup> من الرجل والمرأة وهو من الرجل ما اذا قطع ظهرك الخ <sup>ص ١٢٢</sup> لا محالة وقد زيد في  
 بعض الروايات كلمة وغابت الخ <sup>ص ١٢٢</sup> على كل تقدير فالسبب فيه اقامة الداعي مقام المدعو والسبب مقام المسبب  
 فالتعار اختتامين لما كان في غالب احوالهم يتسبب الى خروج المني وهو نفس يتعقب عن البصر والزمان زمان التزا  
 واضطراب فلهذا لا يسخر وجهه لوصول من مثل هذه الامور في امثال تلك الحالات اقيم هذا مقام ذلك تيسير على العباد  
 واحتياط في العبادات وربما يتوهم ان الرواية التي استقى فيها بلفظ التعار تتخالف ما ورد فيها لفظ المجاوزة فان  
 الاولى منها تجوز لفعل حيث لا توجد الثانية وذلك لان التعار لا يتوقف على المجاوزة ولا تصحيد به وبه فعل  
 الجواب ان رواية المجاوزة لا تدافع رواية التعار بل هي ساكنة عن وجوب لفعل بنفس التعار ودلالة التعار

**عليه** قلت وعلى هذا فلا بد على المصنف ما ورد به بعضهم ان الشيخ من الفاظ التعديل واجاب عنه ابو الطيب بان المراد منه الغلوي  
 اي الكبير بسط الكلام على القاري فقال ظاهره يقتضي ان قوله شيخ الجرح وهو مخالف لما عليه عامة اصحاب الجرح والتعديل الا انهم قالوا  
 بقرين من الفاظ الجرح فيجوز على الجرح بقرينة مقارنته وهو قوله ليس بذلك او يقال لا بد من كون الرجل نكته من ضمن العدل والفضيل  
 فيجوز ان يدل باعتبار صفة ويجرح باخرى انتهى مخفراً والمجمل ان الحديث ضعف التزدي وغيره كونه مؤيداً بحكاية الشوكاني عن اللزقني  
 في احكام الخ <sup>ص ١٢٢</sup> ويروي هذا من الملك بن دينار عن الحسن بن مسروق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 صلى الله عليه وسلم فذكره ورواه ابيان المعطار عن قتادة عن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ويؤيده ايضا حديث علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وصحاح اسناده حافظ وقال ابن العربي مع من حديث عائشة في صفة غسله صلى الله عليه وسلم وتوضؤه وضوءه الصلوة ثم يدخل  
 يده في الاناء فيغسل شعره حتى اذا رأى ان قد اصاب البشرة وانقضى الشعر افرغ على راسه ثلثاً فاذا بقيت فضلة صهبا عليه ١٢ -

**عليه** ومن المرأة قطع جلدة في اعلى الفرج على ثقب البول كوفت الديك يقال له في اللثة الخ <sup>ص ١٢٢</sup> واطلق الخ <sup>ص ١٢٢</sup> انان  
 تغليبا مما زأ ١٣ - وكانت المسئلة خلافة بين الصعابة حتى تحتم عهده بعد مشاورة الصعابة وسؤال الازواج المطهرات ايجاب  
 افضل بجاورة الخ <sup>ص ١٢٢</sup> انان وقال لا بد في ما فعله ولم يفتسل الا بهنك فافقد الاجماع بعد ذلك وما خالف فيه الاداء ولم  
 يلتفتوا الى خلافه كذا في الاجزاء واختلفوا في مسلك البخاري الى اي المذهبين مال فقيس وقيل وحله تقرير البخاري وكذا في ما على  
 فيه الخ <sup>ص ١٢٢</sup> من خلاف بعض التابعين لم يبا دأ به ولذا على فيه الاجماع جمع من الشراح ١٣ -

تؤكد رواية المجاوزة اذ يرى لا يتحقق دونه ولما لم تكن مدافعة بين الاسباب لم تقل على المقيد بالمجاوزة فكان وجوب غسل  
بالمجاوزة ثابتاً بالرولتين معاً والوجوب بالانتقار ثابتاً باحد نهما فلا خلاف بين مفهوميهما ولا شقاق والروايتان تعيان  
الغسل بالمجاوزة على الاتفاق ومما ينبغي ان يعلم ان دخول الحشفة لازم على التقديرين لما قد مرنا ان قطع موضع الختان يبرز  
الحشفة فانتقار الحشفة لا يتصور من دون دخولها وبذلك يعلم ان الغسل لا يجب باذغال بعضها لعدم موجب الغسل فبقى  
المصر على طهره كما هو الاصل وليس ذلك استدلالاً بعدم ثم لا يبعد القول بان ليداد المؤلف رواية المجاوزة ليعتدل باب  
بلغة الانتقار اشارة الى ما ذكرنا من اتفاق مدلوليهما ويشهد له رواية المجاوزة بالمرار المجلد ص ١٤١ انما المار من المار في  
الاحتلام هذا يحتمل معنييه عدة هاته وان كان معمولاً به في اول الاسلام الا انه لم يبق حكمه اليوم الا في الاحتلام فان الحكم  
اذا رأى ما يبريه ثم لم يبره بل لم يوجب ذلك غسلاً فان المار من المار لا غير الثاني انه لم يرد به في الحديث الا اذا كان قبل  
ولبعد اخبر ان الناس حملوه على النوم واليقظة معاً ثم لما تبين مراده صلى الله عليه وسلم افقر على النوم للعلم بان ذلك  
مراده صلى الله عليه وسلم الا ان هذا التاويل الاخير يرد به صريح روايات الصحاح فان فيها تفصيلاً على انه صلى الله عليه وسلم  
قررهم على ما فهموه من التيميم وهذا في غير رواية ومهمل فاب التاويل مفتوح بعد بسعة كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو  
شديد الا ان التاويل لبعضه قريب وبعضه بعيد باب فمن يستيقظ ويرى بلاءه صلى الله عليه وسلم بعد الشرب عن رواها الاخوان كان  
الاول منها عابداً زاهداً وراعياً جاداً لنفسه فاحفظه والاخر كان حافظاً متقناً وادباً عاهلاً بهما عمر بن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنه لعلمهم اذا استيقظ الرجل فزأى بلاءه الى المذهب عندنا ان الحكم اذا تيقن يكون البطل منياً او قل  
به اوجب الغسل والا فلا ولا نافية اطلاقاً صلى الله عليه وسلم في لفظ البطل وذلك لان المسئول عنه انما هي بلاء المني  
الاخرى التفصيل بكونه منياً ناشئ عن قريته المقام بالارأى فقط اذ لا يمكن ان يتوهم احد وجوب الغسل على من استيقظ

على اى عادة فلو ومنع احدتنا على غفائنا بحيث تلاقى ولم يبر فيه فلا غسل اجماعاً صرح بذلك جمع من الشرح ١٣ - صلى الله عليه وسلم  
والجمهور ان الجمهور بعد ما قالوا بما يجب الغسل بالانتقار التمايز اختلفوا في حديث الباب فقل شيوخنا لرحمك حديث ابى بن كعب وهو  
قال جمع من المشايخ وقيل هو في الاحتلام وقيل في الباسشرة كما ذكره ابن رسلان او امراد الا انهم من المار الحقيقي والحكمي وهو  
الايلاج كما قرره الشيخ في ابى داود ١٣ - صلى الله عليه وسلم يعني عبد الله بكراً وعبد الله مصغراً كلاهما الاخوان اما الاول فمن رواية مسلم والارابعة  
قال ابن جبان كان من قلب عليه الصلح حتى غفل عن الضبط فاستحق الترك وفي التقريب ضعيف عابده والثاني فمن رواية  
السته ثقته ثبت قدمه احمد بن صالح على مالك في نافع كوفي التقريب ١٣ - صلى الله عليه وسلم فروجها كثيرة الا في حال والمجوز ان ههنا  
ثلث مورد الا من رأى في المنام الاحتلام ولم يحج بلاءه لا غسل عليه اجماعاً حكى عليه الامام ابن المنذر ويتبعه ابن قدامة وغيره في الاما  
سياتي في كلام الشيخ من استناب المرأة على قول بعض واتانية من انبه فزأى منياً فغسل الغسل قال ابن قدامة لا نعلم فيه  
خلافاً ايضاً وبه قال مالك والشافعي واسمعي وغيرهم قلت لكن حكى ابن رسلان فيه خلافات الشافعي فقال لا يجب عنه الغسل  
حتى يذكر بعد انبه من النوم انه جامع احد في النوم والشافعية انه رأى بلاءه ولا يعلم هو منى او مذى فبه يختلف بين الامتة به حتى

وفي ثوبه بل بل بول فكذا المذني نعم ذهب بعضهم الى وجوب الغسل بالمذني في مثل هذا بناء على الاحتياط في امر العباد  
واما المذني ذهب اليه بعضهم من وجوب الغسل على المرأة اذا تذكرت حملها وان لم تر بملأ الاحتمال انه وصل الى رجبها و  
لا احتمال انه خرج ثم عاود فامر بالتبني ان يعول عليه وذلك لانه مجرد احتمال فلا يزول به الطهارة المتيقنة بها منع ان  
المنافذة يخرج من الفرج ولم يوجد على سبيل اليقين باب ما جاز في المذني ص ١٤١ عن علي قال سألت ابا  
تد اختلاف الروايات في تلك القصة حيث اسند السؤال الى علي والمقداد والجواب ان الذي تكلم معه صلى الله عليه وسلم  
هو المقداد وكان السبب الحامل عليه على رضي الله تعالى عنه فاسناد السؤال الى ابيهما حقيقة والى الآخر مجاز  
باب في المذني يصيب الثوب ص ١٤٢ فقال بعضهم لا يجزى الا الغسل وهذا الاختلاف عائد الى اختلاف احوال الرجال  
بحسب غلظ المذني وورقه فيفقتر في إزالة الاول بحسب معالجة الشدة بالانقعير ليس في الثاني وفي الغلظ الحديث إشارة ما  
اسى ذلك حيث خص الخطاب بعلي ولم يعلم لعلمه من حاله ما وجب له هذا الحكم لا غير فكل من كان من يكثر رور المذني  
فيه كفاه ذلك لمحصل المقصود ولا كذلك من ليس بمشابة باب في المذني يصيب الثوب ص ١٤٣ صغر من غير خصفر  
اوز عرفان فان باقى الاوان الانصاف استعمالها للرجال كما هو المذهب المنصور ص ١٤٤ وحديث الاعشى اصح اى  
من حديث ابي معشر حيث وضع الاسود موضع همام وما كتبه بين السطور خطأ وما ينبغي ان يتنبه له ان الاختلاف  
بين ائمتنا الخلفين والشافعي رحمه الله تعالى في نجاسة المذني وطهارته مبنى على اصل آخر مختلف فيه بيننا وبينهم  
وذلك انه رضى الله تعالى عنه لم يجوز الصلوة اذا تلبس المصلى بشئ من النجاسات قليلاً كان او كثيراً

الحقيقة ايضا فذكر ابن عابد بن ابي عبد الله ع مرصداً للمسئلة ١٢ - ١٣ ذكر هذا القول المحكي في شرح المنية ١٢ - ١٣ قلت بقى فيه شئ وهو  
نسبة السؤال في بعض الروايات الى عمار كما في النساء وغيره وبسط العيني اختلاف الروايات في ذلك واختلفوا في الجمع بينها فجمع  
ابن حبان بان طهيا امر عمار ان يسل ثم امر المقداد ثم سأل بنصره قال بالحفاظ بوجه من الاغرة فيخاف قوله وانا استحي فبينهم على الجواز  
بان بعض الرواة اطلق انه سأل كوكب الأرملة لك وهرجوم الاساميلى والنووى وجمع بعضهم بان السؤال بالاصطلاح كان مخصوصاً لنفسه  
وباشتر نفسه مطلقاً حكم المذني وقيل غير ذلك بسط في الادجز ١٢ - ١٣ ما فاده الشيخ من اختلاف القوانين الى اختلاف  
الاجوال مبنى على ما قاله النووى وغيره من جمهور الشراح من ان النقص في الحديث بمعنى الغسل الخفيف وهو متعارف في معنى  
النقص واذا اتقيد بهذا القول فلا شك في ان الاختلاف يعود الى ما فاده الشيخ لكن لو جرد عنى ان ما ذكره الترمذى من الخلاف حقيقى  
فان المشهور من روايتى الامام احمد ان النقص بمعنى الرشس كفى عنده للمذني في الثوب لهذا الحديث كما بسط في محله وما قاله  
النووى وغيره من شراح الحديث في معناه مبنى على تاويلهم الحديث الى مسكهم وهو ذهب الائمة الثلاثة والجمهور وهو احدى  
روايتى احمدان المذني لا بد من فرك كسر النجاسات فانقص في الحديث بمعنى الغسل الخفيف عندهم ١٢ - ١٣ معنى قوله من حديث  
منصور لان اهمية ليس على حديث بل على حديث ابي معشر وما ذكره من وجوب الاصميمة مشكل لان حديث ابي معشر ايضا متايد بتعال  
وذلكا شخ في البذل بعد ذلك لا اختلاف على ابراهيم ان كل هذا لا رجاء في ثقاته لا يفرق بين الاختلاف في حديثهم فثبت ان ابراهيم روى عنها جميعاً ١٢ -

فليس عنده العفو في شيء من النجاسات واثبت الامام رضي الله تعالى عنه في النجس للخلط قدر الدرهم وفي المنفث قبل من ربح الثوب كما هو مبسوط في كتب مذهبه فاذا كان كذلك كان التلبس ببعض تلك الاشياء ريشا ثبت لا يمنع الحكم بنجاسته عند الامام بخلاف الشافعي رحمه الله تعالى وذلك لان الامام رحمه الله على انه كان اقل من القدر المانع ولا يمكن هذا العمل عند الشافعي رحمه الله تعالى فاذا ثبت من الروايات بما فيه كثرة انه صلى الله عليه وسلم استنق في فيه بالمسح والقصر والفرك والحك والنحت ومن المعلوم انه غير مقلع والتمائم في التقليل لا غير كما هو ظاهر فلم يقل القول بطهارته فيمن لم ينجس الصلوة بما يستدعي منها وان قل واما الامام ومن تبعه فلما لم يكن هذا من اصوله لم يلزمه القول بطهارته وعلا ما ينبغي ان يفيض عنه ان الاكتفاء بالفرك انما هو في الثياب واما لها لا البدن اما اولاً فلان الرواية انما وردت في الثوب لا في البدن فلا تستدعي مورد ما مع ان الثوب ليس في معنى البدن حتى يلتحق احداهما بالآخر واما ثانياً فلان حرارة البدن جاذبة فلا يعود وما يجذب منه في الجمل الى جرمه مع ان الازالة على تقدير عودته اليه انما يكون بالفرك ولا يمكن فرك البدن وقيل بل البدن يطهر ايضا بالفرك واستظهر بذلك النص فان البلوى والضرورة في البدن اشد منه في الثياب واستبدل بالفرك الدلك لقرينة من شأن هذا الكلام انما يتلخص راس ذلك في شيء من النجاسات الاخر كالبول ونحوه فانه اذا تجسس شيء من تلك لم يطهر بالفرك ثوبا كان او غيره فان التحفيف والاكتفاء بالفرك ثبت في المني لا غير على خلاف ما قياس فلا يمكن الحكم بطهارته بالفرك فيما لم يرد فيه النص وبشكل عليه ما يشي من ان كل فعل يمدى ثم يمتد فيمكن المذني منفكاً عن المني وقت خروجه اذا الرواية صرح بان المني لا يخرج الا وقد خرج المذني قبل فلا يتحقق للخصصة معنى لعدم مصداقه ويكون قول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت افرك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم محتاجاً الى ضرب من التماويل

على قال ابن قدامة والمعنى فيه ان الفرك راد للتحفيف لا كذا قال غيره لكن يظهر من فروع الحنفية انهم قالوا كونه مسطراً وكذا صرح صاحب الدر المنثور بانه لا يعود بنجاسة الفرك على المتعد فتأمل ١٣ - على ولذا استدل الشافعية ومن وافقهم باحاديث الفرك على الطهارة ١٤ - على وتوضيح مسالك الأئمة في ذلك انه نجس عند الحنفية قولاً واحداً ويعفى عن قليله ويكفي فرك يابسه وكذلك هو نجس عند مالك لا يلبس من غسل رطباً ويا ساءوا اختلقت الروايات عن احمد فالشهر بعد طاهر وعنه ان كالدوم اي نجس وصفي عن يسيره وعنه ان لا يعفى عن يسيره ويجزى فرك يابسه على كل وكذلك اختلفت الروايات عن الشافعية فالشهر رطبه طاهر والثاني ان من الرجل طاهر ودون المرأة والثالثة كلاًهما نجسان ونسب النووي هذين القولين الى الشاذ وكذا في الاو ١٥ - على كما حكاه صاحب الهداية عن الامام رقم فقال ولو اسباب البدن قال مشايخنا يطهر بالفرك لان البلوى في راسه دون ايجته ان لا يطهر الا بالنسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه ١٦ - على ربيع هذا القول صاحب الدر المختار فقال بلفرقين من بينه وبينها ولا ينجس ثوب و بدن على التقا به ١٧ - على صرح بذلك في الدر المختار وما ذكره الشيخ من الاشكال ذكره ابن الهام و اشار الى هذا الاشكال والجواب ابن عابد بن ١٨ - على اما اول الحديث من قول كل فعل يمدى ثم يمتد فيمكن المذني منفكاً عن المني وقت خروجه اذا الرواية صرح بان المني لا يخرج الا وقد خرج المذني قبل فلا يتحقق للخصصة معنى لعدم مصداقه ويكون قول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت افرك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم محتاجاً الى ضرب من التماويل ١٩ -



والا لزم التطهر من غير المني ايضا والاكتفار فيه بالفرك والجواب ان الاذن بالشيء يستلزم الاذن بلواذمة المنفعة  
فلما كان البول غير لازم للمني في وجوده والمذبي لازماً وقدرت الشارح ذلك ثم اذن بالاكتفار بالفرك في المني  
علم منه ان هذا القدر من المذبي معفو عنه تبعاً والا لا ورث حرجاً ولا كذلك اذ كان المذبي منفرداً من المني لاسمائه فانه  
غير معفو عنه اذ ذاك فلا بد من الغسل اذا تم لا يذهب عليك ان الاجزاء بالفرك والمحت وغيره في الغليظ من الماء المرق  
لان الفرك فيه لا يأتي بغائدة من نحو التقليل والتقلع وهو المقصود ولكل عرفت مما بين ان الشرع انما رخص في الاكتفا  
بالفرك في المني تخفيفاً لمنه ورخصته مع الحكم بنجاسته فلا يفهم منه طهارته واما قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
فالمراد فيه التشبيه بما شبهه به في الاكتفار فيها بالفرك او في زوالها بالحك والمحت او في تقدر الطبع لهما معاً لا في الطهارة  
والنجاسة كيف وقد اخرجوه ونفسه بازالة واصل الامر الوجوب ما لم يقر قربة خلافاً فلا يضر قوله هذا من قصد اثبات نجاسته  
شيئاً بغيره باب الغنبي يتام قبل ان يغسل الكاهن قبل النوم قبل غسل مصداقاً بنوعين فان لنا تم قبل غسل لمان لا يتوضأ الا نكحاً لم يغسل  
او يكفي بالوضوء ولا يغسل فاورد المولود كلاً من هذين النوعين في الترحيمين وهذا بالنظر الى نفس الروايات التي اوردنا  
واما ما يرد في الشرح فلا يوافق الاوجوب بالوضوء اذا استحبابه سيما في نقل فعله صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكره  
من نسبة الغلط الى ابى اسحق ودون من اخذ منه يعني على ان الاخذين من ابى اسحق كثير من من لا يكاد يحفل بجز  
قطا بقوم في الغلط مثل شعبة والاشعث والشورى وغيرهم فكان عزو الغلط الى ابى اسحق وحده اهلون منه الى هؤلاء  
باسرهم وانت تعلم ان المولود رحمه الله تعالى كان في سعة من ورود هذا الاشكال فوفعل اذا روايتان لا يرد  
صدق احدهما صدق الاخرى فاية منزورة الى القول بوجه احد من الرواة مع امكان الوجه الصريح فان عاشر  
رضي الله تعالى عنها يمكن انهما ذكرت للاسوة وكلاً من الامر من اذا نظاهم ان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان  
غالب جواز النوم بعد الوضوء الا انه لا يبعد ان يكون فعل هذا ايضا بياناً للجواز وومرة او مرتين كيف وذكر كل من الامر من  
لا يتوقف صحة على استغراق عادة هذا الامر كل زمان من ازمته صلى الله عليه وسلم حتى يلزم التناقض بكل كل منها على الصحة

عليه هو ما ذكره مشراح الهداية المني كالخفاط فامطه عنك ولو باذنه قلت وقد روي بالفاظ مختلفة موقوفاً وروفاً وحكي  
الترمذي بلفظ الغسل بمنزلة الخفاط ٣ - عليه كما يظهر من كلامه على حديث ابى اسحق وتريجه حديث الوضوء ٣ - عليه ووافقه  
على ذلك ابو داود وكما صرح به في مسنده وغيره ايضا كما ذكره الشيخ في البذل وقال ابن مغيرة في المجلد ان خطاً من ابى اسحق وان  
تعقب الحافظ الاجماع كما سيأتي ٣ - عليه وهذا هو الصواب كما بسطنا في البذل وروى عن عليه وقال النووي يروى  
حسن قلت ويؤيده ما روى الطبراني عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم اذا جاء مع بعض نساء فغسل ان يقوم ضرب يده على الخائط  
وروى الهيثمي عنها كان صلى الله عليه وسلم اذا اجنب واراد ان ينام قوضاً او تيمم اسناداً من قال ابن رسلان قال الشوكاني ويجب الجمع  
بين الادلة لاجل الامر على الاستحباب ويؤيد ذلك اذ اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان ينام  
احدهما ويؤنب قال نعم وتوضأ وأشار ٣ - عليه على ان الحديث صحيحاً يروى في وجوبه لئلا يفتقدوا بالوليد والوليد العباس بن سريج كما في جهنم الشيخ في البذل ٣ -

فقد ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها في غير موضع من افعال صلى الله عليه وسلم وعادته في احوال ما دل على ان  
 الامر كان داساً عنده صلى الله عليه وسلم ولم يكن يلزم شيئاً من امثال هذه الامور فاما ان ثقیل على امته  
 القيام به بعيناً فقد قالت في قيام الليل انه كان ينام ويصلي وفي وتره انه او تر من آخر الليل وادس وادله وفي يوم  
 بعد الجمعة انه نام قبل الغسل وبعده فاية استبعاد على انه نام قبل الوضوء وهذا هو المذهب عندنا من ان النوم  
 بعد الوضوء وان كان يضمن فضلاً ولا كذلك النوم دونه الا ان ذلك لا يوجب اسارة وكراثة هذا محتمل ان يراد  
 بس المار المنفي في الرواية المسكاة الذي لا يغادر شيئاً من اجزائه المصدق بالغسل لا مطلقاً الشامل لكل  
 مس المصدق بالوضوء والاستتجار وعلى هذا فلا يخالف هذه الرواية سائر الروايات لان المنفي فيها يعم الغسل  
 لا غير فلا ينافي ثبوت الوضوء ونحوه في سائر الروايات وهذا وان كان يستبعد فيما بعد ولناظر الا انه غير مستبعد  
 نظر الى محاور اهتم كثيراً بالورد القصير على وجه العموم ولا يراد الا القصير بالنسبة الى من فهمه المخاطب متفرداً بالنسبة او  
 متشاركاللقصور عليه في ثبوت النية ومن ذلك قول ابني هريرة رضي الله تعالى عنه لا وضوء الا من نساء  
 او صراط وقول صلى الله عليه وسلم ان الوضوء لا يجيب الا على من نام مضطجاً او قول انما المار من المار مع اتفاق  
 العلماء قاطبة على وجوب الغسل للمأخض والنفساء الى غير ذلك فافهم صلاً اينام احدنا وهو جيب قال نعم اذا ان  
 وهذا يذهب الى المنع والطلب المستحب لانه في اصل الجواز كما قد من انفا باب ما جاز في مصافحه الجنب وهذا وان لم  
 يذكره المؤلف ههنا الا انه مصرح به في تلك الرواية وبه يتم ايراده في هذا الباب والمنفي في قوله لا نجس نجاسة لا يجوز  
 معها مخالطة الناس ومصافحتهم والتكلم معهم والخروج في الاسواق وغير ذلك من المقاصد كما يظنه كثير من النوام  
 وليس المنفي نجاسة مطلقاً نعم من الحقيقي والحكمي كيف والنجاسة التي حرمت عليه قراءة القرآن ومن المصنفين  
 ودخول المسجد غير منكراً ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان قد اخذ بيده جنباً لمشي معه لكانه رضي الله تعالى عنه  
 لما علم انه عليه الصلوة والسلام سيهضى يعني الذي افعله لعله بان النبي عليه السلام يجب التطهر ويا مرناب لا يماصين  
 تلقى احد صلحاً نازحاً من غير استئذان منه صلى الله عليه وسلم ولم يعد هذا عصباناً منه ومخالفة لاهله عليه الصلوة والسلام

على هذا توجيه ثلث الجمع بين الروايتين وبهذا جمع البيهقي وحكاه عن ابني الوليد وجمعن الى العباس بن سريح كما في البذل ١٣  
 على اي عند الجمهور وبه قلنا وتوضيح مسالك الفقهاء في ذلك كما في الاوجز ان الظاهرية وابن حبيب من المالكية قالوا  
 يجوز به والجمهور والائمة الاربعة باستحبابه وناقض ابن العربي عن مالك الشافعي انه لا يجوز له ان ينام قبل ان يتوضأ انكر عليه  
 قال ابن عبد البر لا علم احد اوجبه الا طائفة من اهل الظاهر وسائر الفقهاء لا يجوز له ان ينام قبل ان يتوضأ انكر عليه  
 قال العيني وذهب طائفة الى ان الوضوء للمأخض والجنب يغسل الاذي منه وغسل ذكره ويديه وهو المنظف وذلك يسمى عند العرب  
 وضوء قالوا وابن حجر رحمه الله لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكمال كما في الموطأ وهو روى الحديث وعلم حمزة ١٣ على يعني  
 ذكر المصافحة فان الرواية التي ذكرها المصنف في هذا الباب ليس فيها ذكر للمصافحة ١٤ على ففي رواية البخاري فافهم في حديثه حتى قدما فسالت  
 فائدت الحديث ١٣

ويستبطل من القصة والفاظها مسائل متبها جواز مصافحة الجنب الذي عقد الباب لاجل ومنه ان النجاسة الحكمية لا تؤثر ولو ثانی غیره ولا تنجس ما لم يكن شئ من نجس حقيقي والامكان ان يعطى الوبرية له صلى الله عليه وسلم يده انجسته ومنها جواز خروج الجنب نحو البحر في الاسواق والمشايد اذ لو لم يجز لا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه خروجه من بيته جنبا بين علم به جنبها جواز تانيه نفس مالم تحضر الصلوة ومنها جواز ترك الاغتسال لامر احد من الاكابر اذا علم انه وان كان امرها امر به صريحا غير انه لا يسخط على مخالفة ويرفعه فان الظاهر انه عليه الصلوة والسلام قصد مصاحبة له حين اخذ بيده لكنه لما علم رضاه في خلافه لم يبال بخالفة هذا الامر لعلمه ان هذه المخالفة لكونه خلافا لغيره عصيانا ولا يوجب سخطه عليه الصلوة والسلام ولذا لم ينكر عليه ان خاسر وسواله بقوله اين كنت يدل على ما قلنا من كونه قصد كونه معه ومصاحبة ومخاشاة ومنها سوال الرجل عن صدره منه ما فيه مسأله فلا يحار عذره فيه بقدر لو معقولا وبين له الصواب ويرشد الى الحق او يعز على ما ارتكبوا لا فقر اليه ومنها ان لا يبادر الى التعنيف مالم يعلم باعته على ما فعله ومنها جواز التكلم بين يدي الاكابر والعلماء ولو ائمتهم وخلفاءهم بامثال تلك الامور التي لا تستجيب شرعا كيف ولو سكنت الوبرية عن ذكره حيار بعد هذا عصيانا منه حين يسأله النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يجيبه وبذلك يعلم ان ما شاع في جهلة زماننا من عدا امثال هذه الكلمات مع كبرائهم وقائدهم حتى ان احدهم يظن يومه جنبا ولا يتمكن من لغفل حيار من اهل بيته وان قاتله في ذلك صلوة او صلوات فانه يبعد عنه ان يقتل وهو يكره من اعينهم او يحث يعلمون به ولو غيبا وكان من قتله حيا من ربه تعالى انه عد قصار فرض صلوة حيار مع انه ليس في شئ منه وانما كان ذلك حيلة من شيطانه تسبب بها الى ارتكاب عصيانه وكاد يبلغ الى ان يسلب عنه نورا يمانه ومنها جواز الحكم على الشئ بلفظ اعم من المعنى المقصود اثباته ونفي الشئ عنه وان لم ينفع غير نوع منه معلوم فان قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا يجنس مع ما ثبت له من النجاسة المعبرة عند الشرع بالادعاء بالحدث والنجاسة والحض والنفاس بعضها فوق بعض حتى انه حرم عليه في كثير منها قيامه باكثر القربات مع تلبسها بشئ اشارة نابت مناب التفرج بان الشئ كثير ما يطلق على الشئ والمراد اثبات بعض الازايع له وان كثيرا ما تشفى عنه بانتفاء بعض الازايع وان كان ظاهرا للفظ يدل على العموم الا انه لا ضمير فيه بعد حصول المقصود فان من الظاهر الذي لا يكاد يستر سائر ان مخاطب لا يلتبس عليه المراد بهذا الاطلاق وبهذا نخل كثير من الروايات التي نطن انها تتخالف غير ما حث اثبت في احدتها الحكم مع نفي في اخرها فلها فملك المخالفة انما نشأت من حمل كليتها على العموم الجنب ولو حملتها على العموم النوع لم يكن بينهما معارضة ومنها استحباب الطهارة للخصم بين يدي العلماء الصليحين ص ١١١ باب ما جاء في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل وهذا والكانت قد سبقت اليه اشارة ما الا انه كان استطرادا قبا لذكر الرجال فالاداء لاشارة الى مكهن اصالة

على دلالة ابواب البخاري في صحيحه على حديث الباب وغيره باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره واستبطل الى فظان بنحو هذه المسائل التي افادها الشيخ ١٣

فان الكلام في الاول كان موقفا للرجال وبهذا لا ذكر لغيره من اصلا صحيح ان الله لا يستحي اذ هذا اعتذار منها عن تبار  
مثل ما سألت عنه ومعنى قولها ان الله لا يستحي عن الحق انه لا يأمر بها ولا يرخصها ثم ان قول ام سليم ففقت النساء  
معناه انك اعلمت النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة شهوته حتى انهن يرين بامثال تلك الاعلام وهذا اقول منها  
جرى على حسب العادة وتكلم بما تقتضيه الطبيعة ولا فتشانه صلى الله عليه وسلم ارفع من ان يخفى عليه مثل هذا الامر حتى  
يعرف بقولها صحيح باب الرجل يستدني بالمرأة بعد الغسل وهذا الحديث يدل على طهارة صور المرأة المجنبة كالرجل المجنب  
وكذلك الحكم في الخافض والنصار فان نجاسة المذكورين حكمية لا غير وكذلك الحكم في العرق لا اتحاد حكمها بالتولد ههنا  
الحكم معا فلما استدفا النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي لم تغتسل ولم يكن يدين التماس ويدنه صلى الله عليه وسلم  
مبتسل بالمارول ذلك على طهارة العرق والسور معاً ثم ان الرواية دالة ايضا على طهارة استعمل من المار فان المار  
استعمل هو المنفصل عن عضو التطهر بعد الطهر ولا شك انه صلى الله عليه وسلم لما استدفا بها نهضت عن جملته الشريف  
شيء من البلية وتبتل بها شيء من ثياب عائشة رضي الله تعالى عنها وجدها ثم يوشم بالبخس اليه صلى الله عليه وسلم  
ولم يثبت في شيء من الروايات الضعيفة او القوية انه كان يعادى الى غسل مواضع اصابته هذا المار فيثبت المدعى لامحالة  
صحيحه يقول سيفان اذ والاكتفاء يذكر من ذكر ان اعدم ظفره بالصرح عن غيره ثم اولان ذكرهم يعني عن ذكرهم ذاك في الفقه  
لابد لها من التخصيص عليها واما الوفاق فلكونه اصلا لا يتوقف الحكم به على تصريح به فافهم ولا بعد القول بكونه لم يقف  
على مذهب الاخرين في تلك المسئلة لاهراة ولا دلالة والله تعالى اعلم باب التيمم الجنب اذا لم يجد المار صحيحا  
الصعيد الطيب طهور المسلم اضافة الى المسلم مع العلم بكونه محتاجا الى ازالة الحيثين الاصغر والاكبر جميعا مشفرة بان الرب  
مطهر لمن جنبه تطهيره لمن حدثه الموجب للوضوء مع ان المسلم بحسب عادة الجارية على اكثر افراده لا يستغنى عن الغسل  
ولا الكايد لم عن موجباته عشرين فلما يدين القول بجواز التيمم لازالة الجنابة وبذلك يظهر مطابقة الرواية للترجمة  
فان ذلك خير استعمال صيغته التفضيل يشير الى الخيرية في كليهما فان اصل الفعل مالم يوجدي الغاضل والمغضول  
جميعا لم يصح اطلاق صيغته التفضيل وهذا يستدعي جواز الاكتفاء بالتيمم وان وجد الماء أو الجواب اما اولافان من قبل

عليه اذ لا فرق بين السور والعرق فقد صرح الفقهاء قاطبة ان عرق كل شيء معتبر بسوره ١٢ - عليه قال ابن المنذر اجمع عام العلم  
على ان عرق الجنب طاهر ثبت ذلك عن ابن عمر وان عباس وعائشة وغيرهم من الفقهاء كما في الاودجز عن المغني وقال العيني المومن لا يغسل  
واحد طاهر سواء كان جنباً او محدثاً او ميتاً وذكرنا سورته وعرقه ودعا به ودمه وعن الشافعي قولان في الميت اصحهما الطهارة له وبسط الكلام  
على ذلك خارج الير ان شئت وقال ابن قدامة سور الادبي طاهر سواء كان مسلماً او كافراً فزعامة اهل العلم الا انه يحكى عن النعمي انه ذكره سور الجاهل  
عليه يعني ان استدلال المصنف على جواز التيمم للجنابة بانه صلى الله عليه وسلم جعل الصعيد طهوراً له وبوجوبه مبدئياً وادل الطهور عن  
المحدثين معاً لعدم التقيد ولانه لا يردان المسلم يحتاج اليهما معاً في عشرين ١٢ - عليه واستدل المنهضة ومن معه بذلك الحديث  
على ان التيمم لا يلحق بوجوب الوقت كما بسط في الاودجز ايضا استدلال الجمهور فلا قاله لانه يقول فاسم جلدك على ان الالك لا يجب في الغسل كما في الاودجز ١٣ -

قولہم علم من الجدار واقعہ من النماز ہو محرم عن معنی التفصیل واما ثانیاً فیان المعنی تفضیل علیہ ولكن الاعلیہ مطلقاً بل مقید بعدم الماء والمعنی فان استعمال الماء خیر من استعمال التراب عند عدم الماء ولا شک فی ثبوت الخیر فیہ عند ذاک ولا یلزم منه ثبوتہ لرعد وجود الماء ایضاً وصار الحاصل ان الاکتفاء بالتراب والحال محرم عند عدم الماء الا ان الطہارۃ بالماء مکمل وبہذا یعلم ان راجی الماء یؤخر الصلوۃ الی اخر وقتہا تنق صلوۃہ بالکمل الطہارتین فان استعمال الماء بعد وجودہ خیر من الاکتفاء بالتراب عند عدمہ واما ثانیاً فیان التیمم خلعت عن الوضوء وبذا ہو المعنی بالخیرۃ فی الوضوء فلما کان الوضوء اصلاً والتیمم خلفاً لم یحرم الاکتفاء بالتیمم عند قدرۃ علی الوضوء لما یلزم فیہ من العمل بالخلع عند قدرۃ علی الاصل فافہم ویروی عن ابن مسعود انہ کان لا یرى الخیر ہذا علی ما روی بعضہم من مذہب ظاہر الانبیاء من ہذا الخیر للحدیۃ الخیر ان ینحی علیہ ہذا حکم الذی لا ینکح علی جلیل ولا حقیقۃ ومن اہل التفسیر من ذہب الی ان المراد باللس فی اللہ ہو الوطی اللس ویروی ہذا التفسیر عن ابن مسعود ایضاً فالحق انہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ لم ینکر اصل شرعیۃ التیمم للجب من فی حکمہ وانما اراد رد العوام عامہ علیہ من المبادرۃ الی التیمم بادی ما یرتوی بہم من المرض وغیرہ وان لم یبلغ الی حد یتبع التیمم وبہذا الذی ذکرنا ہو الظاہر من تتبع آثارہ واقرارہ وجعل یتفحص احوالہ وافعالہ ثم فی صیغہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ ولا لہ علی ان بعض المسائل الشرعیۃ یجوز ان ینحی عن العوام اذ تھن الظہارہ علیہم مقدرة او کان فی اخفائہ عنہم مصلوۃ مرصدة فافہم باب فی المستحاضۃ اعلم ان مسئلۃ المستحاضۃ قد تجریت فیہا الاقدام وزلت فیہا الاقدام قد شتمت فیہا اراہ العلماء وانتقلت فیہا اقوال الفقہاء وقد قرر الاستاذ العلامة والبحر النعمان الغمامۃ ہناتہم فی تحقیق البال ویدہب البلبال فلتقیہ علیک لکما القاء علینا وغیرہ لک کما تقر عینا فنقول ان المؤلف رحمہ اللہ تعالیٰ لاجراہ اللہ عننا وعن سائر اصحاب المذہب خیر اعتد لیان ہذہ المسئلۃ الاربعۃ ابواب لما فیہا من الاختلاف الوافر والاعادیث التی کل ما فیہا لیقضی علی خلاف الآخر فاجابہم ولنا نظر فالباب الاول معقول لیان ان المستحاضۃ لیست فی حکم الحائض حیث لا تمنعہ الاستحاضۃ

سلف کما فی قولہ لایستحب لاصحاب الجنۃ یومئذ خیر مستقر الایۃ قالہ ابو الطیب ۱۲۔ **مسئلۃ** تیمم الجنۃ مجمع علیہ عند عامۃ اہل العلم بالصحابۃ والتابعین والائمة الاربعۃ الامارۃ عن عمر بن عمر عن ابن مسعود والنخعی من عدم جوازہ للجنب وقیل ان الاولین رجعا عن ذلک قال ابن العربی علی عن ابن مسعود نہ لم یرہ وہ والعقد الاجماع بعد ذلک علی جوازہ للنصوص کذا فی الاوجزت والادب فی سبب الظاہر بانک ما فاخہ الشیخ ویویدہ ما روہ عنہما **مسئلۃ** اصلہا من حیض یحی الزوائد للبانۃ وقیل للتحول من دم الحیض الی غیر الحیض ولا یتعمل فیہا الا ینا البہول یتقال یتحیضت المرأة فی مستحاضہ حکمها حکم الطہرات فی الصلوات اجماعاً وکذا فی الوطی عند الجمهور کذا فی الاوجزت **مسئلۃ** قدر العلماء الفحول بالتحیر فیہا وافرد النصائح فیہا دمع ذلک کہ لم تفتح بعد مقفلتہا ولم تفتح مشکلاتہا قال ابن العربی والابره بصری وبصری فی قاضیہ در علم من یقوم علی مسائل الحیض الا واحد من علمائنا وہ ابو محمد ابراہیم بن امدیہ المقدسی فانه کان جعلہا سیرۃ ولیم نذرہ من استعمل باجماعہا وفتح مقفلتہا وحصل فردہا غیر ان احادیثہا والقول طہارہا بما قریر فیہا **مسئلۃ** ۱۳۔

ای کے تقریب ہذا التقریر عنک ۱۳۔

صوما ولا صلوة ولا غير ما يختلف الحائض والناكح المقصود عندنا ذكرنا الا انه ذكر في بعض احكام المستحضة الجارية عليها عند قوم ولكن هذا المذكور متبع واستطرد - وآب الباب الثاني معقود وليان حكم المستحضة عند قوم وهو انها توضع لكل صلوة ومستندهم في ذلك ما رواه في هذا الباب من انها تغسل وتوضأ عند كل صلوة والباب الثالث لما روي عن حكم المستحضة في رواية اخرى وهو الجمع بين الصلوتين الظهر والعصر في غسل وبين المغرب والعشاء في غسل وافراد صلوة الفجر بغسل وهو متمسك بقوم ايضا كما سيذكره وآب الباب الرابع لبيان حكمها عند آخرين واستدلوا بهم بحديث ام حبيبة المروسي في هذا الباب هذا وقد اختار امامنا الاعظم الهام القدة الانعم رواية الوضوء لكل صلوة بكل الام فيها على الوقت كما هو الشائع فيها بالوقوع مفسر في رواية اخرى فلم يكن للمعدول عنه مسامح وسير وعليك وجه ترجيحه انشأ الله تعالى ثم اختلفوا في الجواب عما عالج الف مذهب كل مجتهد من تلك الروايات فقال الامام قدوة العلماء الا اعلام ان النبي عليه الصلوة والسلام امر فاطمة بنت ابي حشيش بما يجب العمل به لسائر بنات حوا من غير فصل ليس في شيء من تلك الروايات ما يخالف مفهوم الرواية الثانية الثبوت للوضوء لكل صلوة بل الذي تشبه الروايات بانها انما هو الوضوء لكل صلوة واما الغسل فيهما امرت به فانما هو لمعالجة لها لا تشريع كما سير عليك تفصيله ان شاء الله تعالى والشافعي رحمه الله تعالى وان وافقنا في وجوب الوضوء لا الغسل لكل صلوة الا انه عمل الصلوة على معناها المصطلح ولم يكمل الام فيها على الوقت وهو مجموع عليه في ذلك بالرواية المفسرة للمراد وبكثرة استعمال الام في مثل ذلك في الوقت ومنه قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غير ذلك باب ما جاز ان المستحضة توضأ لكل صلوة مطابقة لآب الباب للحديث الوارد فيه ظاهرة وظاهر من عقد الترجمة بما عقده المؤلف به ان الظرف وهو قوله عند كل صلوة للتحقق الا يقول توضأ فقط وان قوله تغسل غير مقيد به فافهم قال احمد واستحق هذا جميع منها بين الروايات المتشعبة

ع ١ - وتقدم قريباً انه اجماع ولا يختلف في ذلك الا في الاولى فذلك عند الجمهور منهم الاثمة الثلاثة وهو رواية عن احمد في اخرى لايتها الا ان يطول ذلك وفي رواية لا يجوز الا ان يخاف زواجا احنت كذا في الاو جز ١٢ - ع ٢ - وهم الجمهور مع الاختلاف فيما بينهم انها توضأ لكل فرض صلوة او لكل وقت صلوة وتوضأ ذلك ان الاثمة الاربعة وجمهور الفقهاء ذهبوا الى ان المستحضة لا يجب عليها الغسل الا مرة واحدة عند انقضاء رجسها الا المتبرئة ثم بعد الغسل اختلفوا في الوضوء فقالت المالكية لا تغسل وضوءها يدم الاستحاضة للعذر وما روي في الروايات من الوضوء محمول عندهم على الزبد وقالت الاثمة الثلاثة يجب عليها الوضوء ثم اختلفت الثلاثة في وقت وجوب الوضوء فقالت الشافعية يجب عند كل صلوة وقالت الحنفية والحابلة عند كل صلوة ووهن من على مسك الحنابلة موافقا للشافعية كما بسط في الاو جز ١٣ - ع ٣ - فقدر روى الامام الاثمة ابو صنف عن هشام بن عروة عن ابراهيم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بنت ابي حشيش وتوضأ في وقت كل صلوة ولذلك متابعات بسطت في الاو جز والخم يوجب انها بعد السنة المذكور ١٣ - ع ٤ - ولا يذهب عليك ان المصنف ذكر ما لا يذهب اليه ايضا مع الشافعي مع الاختلاف بينها في الوضوء فهو عند الشافعي واجب وعند مالك مندوب كما تقدم قريباً ١٣ - ع ٥ - وقد منا قريباً مذهب الاثمة في ذلك مع الاختلاف فيما بينهم ١٣

بان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر كل من تلك النسوة بشئ منها ومن المعلوم ان احكام الشرع لا تخص فردا دون  
 فرد علم منها جواز العمل لكل امرأة امرأة على كل منها حسب ما لو افقها فقد منعني الصيام والصلوة وذلك لانها زعمتها  
 حيفته فلم يسغ لها الايمان بالصلوة ولا الصوم حسب زعمها غير انها بعد زمان يسير وكثيرات النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسئل ذلك فكان المنع عنها قبل الورود اليه اول ورود الاستحاضة عليها بمكملها على الحيض فلما كبر عليها تركها  
 اتت تستفتيه ثم في قول النبي صلى الله عليه وسلم انك لم تفتك وغيره دلالة على ان المعذور يجب عليه رد  
 عذره ما استطاع وذلك لان الحكم بجواز الصلوة مع سيلان الدم والغلات الرج او سلس البول وغير ذلك من  
 اسباب العذر مبني على كونه غير قادر على الامتناع عنه وما اذا قدر عليه ينزع معالجته فلا يؤنبها لعلم ان المعذور  
 ان كان يبحث لوصلي ركع وسجد سال عذره ولو قاماد قاعدا يومى بالركوع والسجود لافانه ليعصلي بالايام لانه قادر على  
 اداء الصلوة بالطهارة مع ان للركوع والسجود بدلا الى غير ذلك من التبرعات التي فيها الترة قوله سأمرك يا مريم  
 يعني بعد ثبوت ما يجب عليك الاجل بجواز صلواتك وتحصيل طهارتك كما يرشدك اليه سين التسويات فانها لا تو في بها  
 في الكلام الا اذا قصد الاجمال والارخار وهنا قد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في امرها بما كان لها ان تاتر بقله  
 ايتانه بالسين اللبنا على ما قلنا من انه بين لها ولا ما يجب عليها من الغسل اول انقطاع حيفتها ثم الاستكفار  
 بالدمور لكل وقت صلوة الا ان الرواة اوردوا في بعض طرقها بحيث يلبس المراد كما بهنا والا فالامر انظر كما استغف  
 عليه قوله لها فقلت اجزأ عنك في سفار مرضك وتقليل دمك حتى لا تتجبن كما تتجبن ثم بين لها ان الذي وقع لها  
 من ترك الصوم والصلوة انما هي ركعة من الشيطان وبو مجاز عن سروره بذلك والشراح صدره هو وضيم  
 بي راجعة الى الوسوسة التي هجست في قلبها حتى منعها الصوم والصلوة ولا يبعد ارجاعها الى الحيفته لكونها

حاصل ما افاده حضرة الشيخ وبرز جم من شراح الحديث كشيخنا في البذل والقارى في المراجعة وغيرهم ان المراد بالامر من  
 الغسل لكل صلوة والجمع بين الصلوتين بغسل مستدلين على ذلك بما ورد في الروايات في قصة احمية المغيرة من تفصيل الامرين بها  
 وما يخر في بالي من زمان ان محل روايات حمزة على قصة احمية ليس يوجب بل هما روايتان مختلفتان ولم اجد في رواية في قصة  
 حمزة يغسل لكل صلوة قالوا جردت في ان كان صوبا فمن الله والكلان خطأ فني ومن الشيطان ان المراد بالامر من في قصة حمزة  
 الاول التحري في قعين ايام الحيض فترك الصلوة بالتحري ستة ايام اوسبعة ايام ثم تغسل وتوقا لكل وقت صلوة والثاني الجمع  
 بين الصلوتين بغسل واحد وجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الثاني اجمعا اليه لان فيه برادة الزمة باليقين بخلاف الاول فان فيه برادة  
 الزمة بالتحري فاقبل فاذ لطيف ١٣ - قلت واما على ما قررت لك فيمكنني التأخير في ايمان اسين قوله صلى الله عليه وسلم ايها  
 فقلت اجزأ عنك من الاخر فان قويت عليها فانت اعلم فان هذا القدر كاف للتسويات ١٤ - فهذا السياق كالنص على اجزاء كل  
 من الحكمين عن الاخر فترك الصلوة مع التحري ثم الوجود لكل صلوة يحري عن الجمع بين الصلوتين وكذا العكس وان قويت عليها  
 معا بان تحري ثم جمع بين الصلوة بالغسل ففي العلم بحال استخا عنها وقد رتبها بهذا السياق كالنص على ما تبرتعت في تقرير الحديث ١٥

سببا لذلك الوسوسة وقول ان قويت عليها فانت اعلم بما تختارين منها نفسك وهذا مشير الى ان بدین الامرین بالذین  
امر بهما لم يكونا بحسب التشريع لهما ولا ايجابا عليها وانما هي معالجة وتدبير لازال مرضها وتقليل دهاها والما كان التغيير  
معنى ويؤيده قوله انك اعلم وربما يتوهم ان التخيير لا يمكن ان يجعل دليلا على كون المذكور هنا معالجة لا شرعا اذ ربما  
يخبر المكلف بين امرين او امور ايهما فعله سقط عنه الواجب وان لم يكن الواجب واحدا منهما عينه حتى يلزم ان لا يفرغ منه  
لفعل احدهما وله في الشرع نظائر منها جمعة المسافر ونظيره فانه يميز بين اتيانه هذه او هذه وكمن خلق راسه في الاحرام  
بعذر فانه يخبر في احدي الخصال الثلاثة المذكورة في النص مع انه ليس شئ منها واجبا عليه عينا فالتخيير لا يمتشي دليلا على انه  
معالجة لئلا يكون واجبا واجبا والجواب ان التخيير بين نوعي جنس واحد غير معقول وانما المصهور والتخيير بين اجناس مختلفة كما  
في الحلق وقول صيد الحرم واما صلوة المسافر فليس له تخيير فيها وانما الواجب عليه هو الظاهر عينا لا احدهما لابعين غاية الامر ان  
فرضية الظاهر تسقط عنه بالجمعة فضلا من البدو ومنه ولكل جمعة الوظيفتان في وقت واحد مع اننا لو عينا ان الجمعة والظهور  
ليكون بان بين احكامهما من الاختلاف الكثير في شرائط الوجوب والاداء وعدد الركعات وغير ذلك مما  
مقام الجنسين لا نوعي جنس واحد لم يجد وهما الفصل في كل وقت صلوة لكل صلوة او في كل وقت مشترك بين الصلوتين  
لاجلهما معا لا لشي من كونها نوعي جنس واحد فلا يكون التخيير فيها من هذا القبيل ويمكن الجواب عن اصل التوهم ايضا بان  
الرواية المذكورة مفصلة في سنن ابى داود وذكر فيها الامر بالذین ذکرهما علاجاً فلو حملنا على التشريع لاحدهما  
غير عين كما ذكره التوهم لم يكن معنى لقوله فتخيض سنة ايام الى ان قال صومي وصلي وكذلك فاعلى بلفظ الايجاب بان  
مقتضاه الاتيان بالصوم والصلوة مع انه لم يذكر فيه الفصل بعد فبق على ما هو الظاهر من الاكتفاء بالوضوء لكل صلوة  
ثم اكد ذلك بالتشديد حيث قال كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات انه وليس فيه تخيير حتى يلزم من التزم فاعلى انما التخيير  
انما هو في امر اخر واما ما روي به عينا ونص رويته ابى داود في سنة بهذا ان سهلة بنت سهيل استحيضت فأتت  
النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالان تغسل عند كل صلوة فلما جهد بذلك امرها ان تجمع بين الظاهر والعصر فصل المغرب  
والعشاء بغسل وتغسل للصبح وفي رواية له بعد هذه ان فاطمة بنت ابى جيش استحيضت منذ كذا وكذا سنة انة

على هذا كما معنى على ما اختاره حفصة الشجر وعامة الشراح من تفسير الامر بالان تغسل لكل صلوة والجمع بين الصلوتين وما قرره  
هذا المتبلى بالسيات والمقر بالتقصيرات فلا يمتشي فيه شئ من ذلك فان الاخذ بالتحرى مما بان للاخذ باليقين كاية كما لا يخفى ١٢  
على الان الروايات المفصلة التي في ابى داود وغيره التي فيها الفصل لكل صلوة والجمع بين الصلوتين ليست في قصة حمزة  
ولم اجد مع المتبع الكثير في قصة حمزة في رواية ذكر الفصل لكل صلوة فتأمل الان الشراح عامة فسر واحد في قصة حمزة هذا با حديث  
غيره ما قتال ١٣ على الان لم اجد هذا اللفظ في احاديث وردت فيها الفصل لكل صلوة والجمع بين الصلوتين فتفكر ١٤ -

على وجوه ذلك فمروا في المنزل وبهما عامة الشراح ومثونا ما تراكب في هذه الروايات كلها في قصة حمزة فذكر ١٥ -  
فصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله هاتين الشيطان يجلس من سنن  
فانزلت في ذلك وقتها فالتفت اليه فقلت يا رسول الله اني قد كنت  
في ذلك وقتها فالتفت اليه فقلت يا رسول الله اني قد كنت  
في ذلك وقتها فالتفت اليه فقلت يا رسول الله اني قد كنت



ثم قال ورواه مجاهد عن ابن عباس لما استشد عليها الغسل امرأان ان تجمع بين الصلوتين وفي رواية له جارت فاطمة بنت ابي عيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر خبرها قال ثم اغتسلت ثم توضأت لكل صلوة وصلى فيها اكله يشك الى ان الواجب شرعاً انما كان هو الوضوء لا غير نعم امرأها بالغسل اذ اودجها معا لم يجز ومن اصرح ما يدل على ما ذكرنا ما في سنن ابي داود ايضا ان امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأان تقتل عند كل صلوة وتصل في هذه الاختلافات في امرأان لا يجتمع الا بما ذكرنا وكمن رواية دلت على ان الواجب في مثل هذا هو الوضوء لا غير وسأني لذلك زيادة بيان ثم قال احمد واسحق الخ هذا يجمع منها رضى الله تعالى عنهما بين الروايات المختلفة الواردة في حكم الاستحاضة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما امرأها بوضوء ثلثة غلغلة من العلم ان الاحكام لا تختلف بسبب اختلاف اشخاص المكلفين واذا كانوا من نوع واحد لم يزم القول بجواز كل من تلك الثلث بكل من النسوة الا في ثبوتين بامر الاستحاضة ثم هذا ذكرنا ظاهر فيما يريد ولنا ظر حيث كان المؤلف ذكر مذهبهما ولا ثم عاد الى بيان ثانيا من غير فائدة جديدة في احد هما لا تكون في الاخرى مع ان ما بهنا لو عمل على الاجاب كان مناقضا لما تقدم حيث ذكر التحريم لكل منهما بكل منها وهذا ليس كذلك والجواب ان ما ذكرنا لا كان بياناً للمذهب وما بهنا يجمع بين الروايات بحمل كل منهما على اختلاف احوال السائكات او بان الاول كان بياناً لما يجوز لكل من النسوة وهذا بيان الافضلية والاستحباب او المراد في الاول ليس هو الاطلاق في العمل لكل امرأة بل المراد العمل بكل من الروايات لكل من كانت داخلته في مصداق تلك الرواية المعينة وانما التحريم بحسب ظاهر الحال لعدم العلم بحال تلك المرأة المعينة وعلى هذا فلم يكن بد من بيان التفصيل ثانيا لتفصيل ما اطلق في اول بيان مراده والله اعلم بمعاني كلمات عباده قوله فتحيض عدى نفسك عائضا وعلى منك معاينة يحضر سبعة ايام او ستة وتفصيل تحقيق التردد المذكور في الحاشية بما لا مزيد عليه غير ان الاوجه بنار الامر على ما هو لعادة

على اى النظر على مجموع هذه الروايات والجمع بينهما يدل على ان الواجب هو الوضوء فقط كما لا يخفى ١٢ - على والى كانت تحت عبد الرحمن بن ابي حمزة فاما حمزة فقد كانت تحت مصعب بن عقتل عنها يوم احد فتردها على بن عبد الله كما في الاصابة في ١٢ - على يعني اذا اتحدت الروايات كلها مع قطع النظر عن نساها والاقطارها ما وقفت عليها بعد ان حمزة كانت متيرة وحكم المتيرة عندنا كما في الفروع انها تحرى فان وقع تحريها على طهر بها على حكم الطاهرة وان كان على حيض تعطل حكمها على غلبة الظن من الادلة الشرعية وان لم يغلب ظنها على شئ فتمت تردت بين طهر ودخول حيض فتوضا لكل صلوة ومتى تردت بين حيض ودخول طهر تقتل لكل صلوة كذا في الشامي وغيره ١٣ - على والاوجه عندي ان قوله صلى الله عليه وسلم سبعة او ستة ايام الى اكثر عادة النسا الى ذلك فتحرى على وفق عادتها وذلك ان النسا على ثلثة احوال رطبة او مزجة فيحضر عشرة ايام ونحوها او رطبة فيحضر ثلثة ايام ونحوها او مزجة فيحضر ستة وسبعة واعتزال المزاج هو الاصل ١٤ - على اذ قال عليه وليست للشك والتحريم في الاوجه وانها عادت النسا وقيل للشك من الراوى وقيل امر بنار الامر ما تبين اياه من احد العديدين على سبيل القرى اه محمداً ١٥ -

في نسائهم فلما كانت مختلفة اورد على التزويد فان ذلك يحزنك اي يفرض طهارتك وكذلك فافعل كل شهر كما تحض النساء  
وكما تظهرن اي ليس بينك وبين سائر تلك النسوة اللاتي تعرفين عليهن فرق وهو الذي ذكرنا سابقا من الاحتياط  
بالوضوء لكل صلوة وقوله فان قويت على ان تؤخرى البيان لاول الامر من الموعود بهما وقد ترك الرواة ثانيهما  
وقد ذكرنا لك ما بين ان الثاني المذكور في كثير من الروايات وان لم يبين ههنا ايضا فقد علمت في غير ما رواه ان  
الواجب لاجل جواز الصلوة انما هو الوجود لا غير وانما كان الاكتفاء بالغسل لكل صلوتين اعجب اليه صلى الله عليه وسلم  
لسهولته وكان رسول صلى الله عليه وسلم يحب باسهل على امته ولم يتعسر سوا كان من امور دينهم او دنياهم مع ان  
الدوام على السهل اسهل وعلى العسر عسر فنجهره الى الترك اصلا قال الشافعي رحمه الله تعالى وهذا كان  
مستحسن الظاهر لما فيه من البناء على الاقل في امر المحيض فيأمر وما ياتي بالزام التقصير في اوله والامر بالاداء فيما  
بعد ذلك الا انه لا يتكلم من مقعدة الاداء في ايام الحيض فان اليوم الثاني من الشهر الثاني من ايام استمرار  
الدم الذي بدلول الاستمرار متردد بين كونه حيضا واستحاضة فلا امر بادر الصلوة في امثال تلك الايام ليس  
في شيء من الاحتياط مع ان ترك الواجب اهون من اداء الواجب واما ما ذهب اليه اصحابنا رحمهم الله تعالى  
فالامر بظاهر اذ الصلوة حق الله تعالى فلما استقطعت في ابتداء ايام الدم لاحتالة لا يعود الوجوب بانك لان اليوم  
الثاني والثالث مشکوك في كونه حيضا وطهران فان اليقين يعارض اليقين ولا يعارضه الشك فاذا تم احضرن  
ايام الدم علم خروج ايام الحيض يقينا فهذا اليقين يصلح لمعارضته مثله باب المستحاضة يغتسل عند كل صلوة

عليه على مختار الشيخ وخيره واما عندي فبيان الامر الثاني كما عرفت سابقا ١٢ عليه وهذا الشك فيه فقد ورد ما في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بين امرين الاختار اليسرهما الا ان الاداء عندي ههنا ان الجمعية صلى الله عليه وسلم لبرارة بالثبوت باليقين  
بخلاف ما في التحريم من غلبة الظن بالبرارة ١٣ عليه كذا في الاصل والاولى عندي على الظاهر بدله من فعل المحرام  
وان امكن تاويل كلام الشيخ بان المراد من اداء الواجب اداء الصلوة في حالة الحيض وهو مستلزم بفعل المحرام  
او يقال ان ترك المحرام واجب فهو يعين اداء الواجب فتأمل ثم الامتة مختلفة في مدة الحيض فتأمل الخفيفة اقلها ثلثة  
ايام ولباها واكثرها عشرة وقال احمد والشافعي اقله يوم ويلة واكثره قيل خمسة عشر يوما وليا لها وقيل سبعة عشر  
وعند مالك لاحد لا قدر واكثره سبعة عشر يوما وقيل ثمانية عشر يوما وفي مختصر الخليل اكثره للبقية اربعة نصف شهر وللمقدلة ثلثة  
استظهر على اكثر عاداتها واستنبط الرازي مسك الخفيفة بآورد في الروايات الكثيرة الشهيرة في الصحاح الستة من قوله  
صلى الله عليه وسلم تنتظر الى عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن فقال اطلاق الايام من ثلثة الى عشرة واما ما يقال  
يوم ويومان وبعده يقال احد عشر يوما كذا في الادبوز وقد ورد نصا مرفوعا في روايات عديدة اقل الحيض ثلثة ايام  
واكثره عشرة ايام ذكره فيها الزيلعي والحاظ في الدراية مع الكلام على روايتها ليس هذا محلها وقد اقرين قدامة وخير من  
محقق اهل الفقه انهم لم يجدوا دليلا على ان اكثره خمسة عشر يوما فتأمل ١٤

صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا ذلك دم عرق الخفيه دلاله على ان الحكم في الخارج من السبيلين وغيرهما مشترك في النقض فالحكم  
التفاوت بينهما ثابتا بوجوه مفصلة في الفقه ولا يتوهم خروج دم الاستحاضه من احدي السبيلين وان كان هذا  
هو الظاهر بحسب ما يبدو للنظار وذلك لان المراد بالسبيل ههنا مخرج البول لا اعم منه ودم الاستحاضه لا يخرج  
منه كما هو ظاهر لمن له ادنى دريه باحوال نعم سبيل المنى والاستحاضه واحد وكذلك الحكم في سبيل البرز فان  
الخارج منها بحسب الظاهر لا يوتي له حكم الخارج من المبرز ما لم يكن منه حقيقه كما في عدد البواسير فان الطهارة  
لا تقتضى بخروج شئ منها ما لم يسيل لانهما غير السبيلين فالخارج منها ليس له حكم الخارج منها بل هو خارج من  
حكمها وقاسوا على دم الاستحاضه كل ما هو خارج من غير السبيلين نجس وجعلوا الخارج النجس من غير السبيلين  
باقضاء للوجود بهذا الحديث وامثاله غير ان قوله صلى الله عليه وسلم في جواب السائل ما تناقض كل ما خرج  
من السبيلين اهدر التفاوت بين الكثير والقليل ابقار لكلمة ما على عمومها سيما وقد وصفت بصفة عامة  
ولا كذلك فيما خرج من غير السبيلين وليس هذا موضع تفصيله باب ما جاز في الحائض انها لا تقضي الصلوة  
لما فيه من التضاعف الموجب للخرج وليس عليكم في الدين من حرج ولما فيه من الدم والتجس وفيه من المضادة  
لأمر الصلوة بالانحى وذلك لان الصلوة يشترط لها الطهارة فالتلبس بهيأني في كون التلبس بها قابلا لاداء الصلوة  
ولا كذلك الصيام فان الركن ثمة هو الامساك عن المفطرات الثلاثة تبارانا ويا فليس في مغرومه مستفاة  
بالتلبس بشئ من الانجاس والحاصل ان منافاة التجس بنجاسة الدم ما لكون التلبس قابلا لاداء الصوم  
أكثر من منافاة لكونه قابلا لاداء الصلوة وان كان نفس التلبس بدماء الحيض والنفاس يساوي في كون  
التلبس بهما غير قابل لاداء الصوم كما انه غير قابل لاداء الصلوة واذا كان كذلك فلا يبعد ان يكون شهود  
رمضان يقتضى وجوب صياها تلك القابلية التي اشترنا اليها بخلاف وقت الصلوة الا انها مع كونها بالاً  
للوجوب منعت عن ادائه لهذا التلبس المانع عن الاداء فافهم فانه وان كان لم يقرع سمك قبله مثله

على فني الفتح الرماني من نهاية النهاية ان مدخل الذكر هو مخرج الولد والمنى والحيض وفوقه مخرج البول كاحليل  
الرجل وبينهما جلد رقيقة وفوق مخرج البول جلد رقيقة يقطع منها في الختان كذا في الاوجز ١٢ صلى الله عليه وسلم نقل ابن  
المنذر والنووي وغيرهما لاجماع المسلمين على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وحكي عن  
طائفة من الخارج انهم يوجبون عليها قضاء الصلوة وعن سحرة بن جندب ان كان يامر به فانكرت عليه ام سلمة قال الحافظ  
لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب كما قال الزهري وغيره كذا في البذل ١٢ صلى الله عليه وسلم كذا في الاصل والصواب على الظاهر  
يدل اقل ١٢ صلى الله عليه وسلم لا يقال ان الطهارة ليست بشرط للصوم فلا يظهر كون التلبس بالدماء غير قابل للصوم لانا  
نقول ان الشارع عليه الصلوة والسلام لما نهى التلبس بها عن الصوم علم به عدم قابليته بدهائه الا ان التجس لما  
لم يكن منافيا لحقيقة الصوم اوجب قضاء بخلاف الصلوة اذ لم يوجب قضاها ١٢ -

الا انه لا يخلو عن لطافة وهذا من ادنى افادات شيخنا العلامة ادام الله ظلال مجده واقاض على العالمين بن برور وفيه  
باب الجنب والحيض لا يقرآن القرآن **ص ١٩** وقال احمد بن حنبل واسماعيل بن عياش **١٩** لان اسمائيل  
لا يروى منكرا الا عن اهل الحجاز والعراق وليس يروى منكرا عن ثقات ينفذ فان لم ينفذ من الثقات -  
باب ما جاز في مباشرة الحيض **ص ٢٠** قوله انزركموا في نطقه وفي معناه اما الكلام في نطقه فانه لا يصح ادغام  
همزة الافعال بقلبها تاء في التاء ونذر اتخاذ الا ان يثبت تكلم عالته رضي الله تعالى عنها بعين تلك الكلمة فيجوز  
لا يمكن في صحتها كلام وان لم يوافق قواعدهم المستنبطة من كلام هؤلاء وذلك لان تلك القواعد كثرية للاكثية  
والضما فان اللسان قاضية على القاعدة دون العكس واما المعنى فان العلماء قد اختلفوا في المباشرة حسب اختلافهم  
في فهم المعنى من تلك الرواية ففهم من ذهب الى ان اصلاح الازار كان للاتقار عن الركبة الى السرة ومنهم من قال  
معناه ان تجعل ازارها كالسراويل ليستريح عن السرة الى القدم وهذا اختاره الامام وهو الاحوط وما ثبت من فعله  
صلى الله عليه وسلم مما يدل على سوي ذلك فهو عنده من خصوصياته للبينة على كونه صلى الله عليه وسلم ملك لا ربه  
فلا يكون فعله هذا تشريعا سايرا فادامته من ليس بتلك المثابة اذ لا ينبغي ان مباشرة ما تحت الازار في اكثر الامر  
يلغى الى ارتكاب ما هو حرام قطعاً فيكون حراماً لان سبب الشئ في حكمه فيكون سبب الحرام

**ع ١** الائمة الاربعه وجهوا الفقهاء على ان يبالوا بقرآن القرآن الا انهم لم يبالوا بذلك فقد فيها روايتان قال ابن العربي الجنب لا يقرأ القرآن  
وقال بعض المبدعة يقرأ وحديث على ديل على ما قلنا، واما الحيض ففي قرأتها عن مالك روايتان احدهما المنع حلاً على الجنب ودجلان  
ان الحيض ضرورة ياتي بغير الاختيار ويطول امرها فلو منعت من ذلك لنسيت ما تعلقت بخلاف الجنب فانه تاتي بالجنابة باختياره ويمكن  
اذا تمها في الحال وهو اصح قلت وعامة سراج البخاري على ان سيل البخاري الى الجواز فامل **١٣** - **ع ٢** فقد قال يعقوب  
بن سفيان تعلم قوم في اسمعيل وهو ثقة عدل اعلم الناس بحديث الشام واكثر ما قالوا يعرب عن ثقات المدنيين والمكيين وكذا قال غيره  
رجح من الائمة ان احاديثه عن الشاميين مستقيمة **١٣** - **ع ٣** قلت وتوضيح ذلك ان جماعة من اهل السنة والجماعة كالمجرب والبخاري  
وغيرهما قلطوا هذا اللفظ ولا يصح تغليبهم ذلك كما روت عليهم في اوجز المسالك ليسا بدين في غير حديث ولا حديثين فقد ورد هذا اللفظ  
في عدة احاديث منها حديث الباب وما في سندها ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة في ثوب واحد امكن قصير فليترب به وغير ذلك مما لا ينبغي  
على ناظر الحديث **١٣** - **ع ٤** حاصل ما فاده الشيخ في المسئلة ثلثة اقوال الاول الاتقار من السرة الى الركبة والثاني من السرة  
الى القدم والثالث اتقار موضع الدم لا غير وجعل الثاني قول الامام ابى صيفه دغ ولم اجد مع التبع البليغ هذا القول ولا ما الى منيفه  
الا بل اوى اليه كلام صاحب البحر من المحيط لكن المشهور في الفروع والشروح هو القولان فقط احدهما الاتقار عن السرة الى الركبة  
وهو قول الامام والابن يوسف ومالك والثاني اتقار موضع الدم فقط وهو قول محمد واهل احمد واختاره من المالكية اصغ  
ومن الشافعية النووي كذا في البحر وغيره **١٣** - **ع ٥** هكذا في الاصل وقطاهر السياق انه سقط من القلم خبر يكون واصل العبارة فيكون  
سبب الحرام حراماً ويحتمل ان يكون الخبر محذوفاً لظهوره ويحتمل ايضا ان يكون قوله سبب الحرام خبراً للاسم صغير يرجع الى مباشرة ما تحت الازار **١٣** -

كما ان تحصيل اسباب المفروض من الصلوة فرض ومنهم من قال ان النهي عنه الاستمتاع بموضع الدم الا في فصلح  
 الاذنه عند هؤلاء كناية عن عقده ليقضي به شارب الدم وانت تعلم ان من يرمى حول الحصى يوشك ان يقع فيه والدم الموصول  
 للعصية عن معاصيه صحتها قوله سالت النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل على المسئلة ما اثرت فيهم مجاورة اليهود  
 وملاستهم تشدوا في امر الخيض فان اليهود كانت اذا صاحقت فيهم المرأة اعتزلوا عنها فلم يواكلوها ولم يشاربوها  
 ولم يخالطوها فاستنبتوا من حكم النصارى في حيضها ليكونوا على بصيرة منه واما حكم سورها وطهورها فلعلي ذكرته من قبل  
 باب الخائض تتناول الشئ من المسجد صحتها ان حيضتك ليست في يدك لما علمت عارضة رضى الله تعالى  
 عنها ان النهي عن دخول الخائض المسجد المعنى يحرم كونه في المسجد كونه اليد متلبسة بشئ منه ايضا فان  
 حلول هذا المعنى في الجسم يقتضي حلوله في جزء من اجزائه فلهذا لم يعم الجسم كله فلا بد وان يكون اليد متلبسة بشئ منه ايضا فان  
 لا يستلزم النهي عن ادخال اليد وغيرها مما لا يعد دخولا عرفا او لغة او شرعا فادخال سائر تلك الاجزاء منفردة  
 لا يكون منهيًا عنه لعدم دخوله تحت الدخول وعلى الوجه في ذلك ان المحدث بنو عيسى في الجسم كله بحيث  
 انصف به المجموع كله اتصافا واحدا ولذا استظهر فيما بينهم ان المحدث غير متجزئ كنفقة فليس الجسم كله الاتصافا  
 بمعنى واحد جعل سببا لترتب النهي عليه لان حدث الرأس مثلا واداء حدث الرجل وحدث اليد سوى حدث  
 الوجه فاذا دخل شيئا من اجزائه في المسجد مثلام يلزم دخول هذا المعنى المبني عليه النهي عن الدخول بل دخول شئ  
 منها واذ لا يفرق ليقال يلزم على هذا التقدير ان الدخول في المسجد اذا بقى رجله او يده خارجة يعد دخولا فيه لعدم  
 دخول الجسم كله فلم يلزم دخول المعنى المبني عليه النهي لكون الجزء الخارج من اليد والرجل غير داخل فيه لانا  
 نقول لما امكن اتصاف الجسم بالحدث ونفيته مع عدم بعض هذه الاجزاء كمن قطعت يده ورجله او كلتا يديه  
 لم تعتبر تلك الاجزاء في مقابلة الجسم كله وكذلك الرأس فان الجسم يتصف بالطهر ونفيته من دون الرأس  
 ولذلك اذا وجد الميت بغير الرأس غسل وصلى عليه واذا وجد الرأس قطع لم يغسل ولم يصلى عليه وما ذلك  
 الا لاتصافه بالطهارة في الصورة الاولى دون الثانية والصلوة مترتبة على افضل فهذا كله يدل على ان اتصاف  
 بعض هذه الاجزاء لا يمنع صحة اتصاف الجسم بالحدث والطهارة فلذلك قلنا من دخل المسجد وهو جنب  
 ورأسه او رجله او غيره من الاجزاء خارج منه كان امثاله وجود الدخول لا يقال يلزم من هذا الذي ذكرتم  
 جواز مس المصحف الجنب والمحدث كليهما اذ ليست المماساة بالجزء من الجسم كادخال اليد في المسجد ولا يظن بهما  
 ذوق والجواب ان ماساة المصحف لا يمكن بحسب العادة الا بجزء منه ولا يعقل مس المصحف بالجسم كله وبخاصة  
 ان النهي عن المس الوارد فيه واراد على هذا المس لا غير اذا المس بمعنى ماساة سائر اجزاء الجسم فمنوع من قبل  
 فدخل النهي ههنا عليه ايضا لم يبق للنهي فائدة لو روده على ما هو ممتنع عادة وما يتوهم من ضمن الحديث من جواز

استعمال اللات المسجد وسبابه فباطل اذ النبوة لم تكن ههنا من اوقات المسجد اذ لم تجر العادة بذلك بعد بل الحجرة كانت لصلى الله عليه وسلم كان يقرب منها في المسجد تارة وفي البيت اخرى ومما يدل عليه قوله الحجرة بتعريف العهد ولولا انه معروف مجهود لتعديله ليقيل ناو ليني حجرة من المسجد لا يقال كانت واحدة فتمتعت لذلك لا نا نقول لو كان كذلك ليقيل ناو ليني حجرة المسجد مع ان الحجرة الواحدة وهي البور يار الصغيرة ما ذا تقني في المسجد النبوي ومما ينبغي ان يتنبه له ان الظاهر مما ذكرناه كونه صلى الله عليه وسلم خارج المسجد في حجرة وان قوله من المسجد متعلق بقوله من المسجد وانه لا حاجة الى ما نقله النووي عن القاضي ان قوله من المسجد متعلق بقوله قال ونص عبارة القاضي على ما في النووي هذا معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ذلك من المسجد اي وهو في المسجد لتناوله اياها من خارج المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بان تحرر جهل من المسجد لانه صلى الله عليه وسلم كان في المسجد متعكفا وكانت عائشة في حجرته اذ هي حاض نقول صلى الله عليه وسلم ان حيفضتك ليست في يدك فاعا فاخت من ادخال يدها المسجد ولو كان امرها بدخول المسجد لم يكن تخصيص اليد معنى انتهى كلامه وانت تعلم ان الذي جعله القاضي رحمه الله تعالى داعيا للعدول عن الظاهر لا يكفي له ولا يتعين ما دعه اذ يمكن كون الحجرة على قرب باب الحجرة بحيث تتلقى بادنة امتداد اليد فلا حاجة للعدول عن ظاهر العبارة نعم لا يبعد القول بان صلى الله عليه وسلم لما كانت اكثرنا فلتميل كلها في البيت فلم تفرش الحجرة في المسجد اعند صلواته باناس ويتعين الحجاب له ومما يدل على تضعيف ما قصد القاضي رحمه الله تعالى انها لو كانت هي المعطية للحجرة والنبي صلى الله عليه وسلم اخذها وهو في المسجد وهي خارجة منزلا ففرشت الى ادخال يدها في المسجد لا تبار الحجرة بل كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذها منها ويدها خارجة من المسجد فاهم قد يساعدا قلنا وضع المؤلف هذا الباب لاشبات تناول الحائض شيئا من المسجد وقوله بعد ذلك وهو قول عامة اهل العلم لا يعلم بينهم اختلاف في ذلك بان لا باس ان تتناول الحائض شيئا من المسجد باب في كرامية اتيان الحائض وقرن اني كاهنا الخ المراد باتيانه اياه قصد ليقول فيما يذكره من اخبار المغيبات لا مطلق الا تيان حتى يلزم تكفير من اتاه ولو لم يجبه او تكذيبه او تبكيته او يسخره ويستهنى وكذلك لا يكفر لو اتاه وهو يعلم ان الجنب نجس الكهنة وان بعض اخبارهم صادق وبعضها كاذب ثم اعلم انهم اختلفوا في تناول قوله صلى الله عليه وسلم في من ارتكب كبيرة قد كفر كما في قوله من اتى حائضا وامراة في دبر بالان اهل الملل الحققة قاطبة متفقون على ان المسلم با ارتكاب الكبيرة لا يكفر ولو كانت حرمتها قطعية ذاتية وما ههنا وان كان ثابتا بعبارة النص او باشارته كما هو ظاهر فاراد تكاها

**س** قال المحمدي البوري والبورية والبوري والباري والبارية والبارية المشوج والى بعده نسب الحسن بن ابراهيم البوري شيخ البخاري ومسلم **س** كذا في الاصل وفيه تحريف من التناسخ قال صاحب الجمع قوله من المسجد متعلق بناو ليني ادب قال قلت والادب عندي انه على الاحتمال الاول متعلق بمجمود اي اخذة من المسجد **س** وبجو ذلك يوجب على الحديث ابو داود وغيره **س** وبذلك قيد الحديث عامة الشراح كالقاري وغيره **س**

لا يكون كفر بواحد فقال بعضهم هذا تخليط حيث سمي باليس كفر كفر بنوع من التاويل يجوز وان لقوا فيه وقال بعضهم  
هو على الاستحالة والذي يحصل من كلام الاستاذ ادام الله لظلال جلاله وافاض على الطالبين من زلال نوال  
ان الشك والكفر نقصان من المراتب المتناهية ما يربو على حصر حاص واستحالها من الدرجات المتفاوتة على ما لا يحصى  
يعضد لسان ذاك صاها معدودين في عدل الكليات الغير المتواطنة فكل منها مقول بالتشكيك على الصغار حتى المم  
وعلى الكبار حتى الكفر الحقيقي المقابل للايمان تقابل الانوار والظلم فكل من تلك المراتب سدر عليها اطلاق كل  
منها الدخول في مدلول لفظ من غير استحباب تكلف وتجمع به اكثر تلك الروايات من غير عدول عن جادة المطرق  
وتقص وتعايدل عليه انهم اتفقوا من آخرهم على ان المراد بالشك في قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فيلعل  
علاصا لحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا هو اليا لم يلوته شركا خفيا فهذا التفسير منتهى منتهى على ان كل مرتبة من مراتب  
الاثم مرتبة من الكفر ويؤيده ايضا ما ورد في بعض الروايات من قوله شرك دون شرك وتلك بعد تدبرك فيها هينا  
لقد كابدتني لكثرة ما يدل على صحة فتلك على ذكر منك وتدبر في فهم هذا المرام حتى لا تحيّر في كثير من اخبار سيد الانام  
والسداد الهادي الى سبيل الرشاد وانه الموفق للصواب والسداد اذا كان وما احمر فنيار لفظ الجناية بسبب شدة  
الاضرار في هذا الوقت وان كان اصغر فصفت دينار لما فيه من قلة الضرر اضافة الى الاول وان تساوى في شمول لهن

على وفي الدخول وكفر مستحكما بزمه بغير واحد وكذا استعمل وطى الدبر عند الجمهور قيل لا كفر في المسلمين وعليه المول لان حرام غيره ١٣  
على يعني انها كليات مشككات والكل ان كان صدق على افرادة الزهنية والخراجية على التساوي يسي متواظما كالانسان وان كان صدق  
على بعضها ادلى واقدم واشد من البعض الاخر يسي مشككا ١٤ على الظاهر انه اراد الرواية بالمعنى فقد وردت الروايات  
الدالة على هذا المعنى بانفاظ عديدة مختلفة سمنها ما في الدر المنثور عن شداد قال كنا نغزو اليا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشك  
الا مفرأخرج عن احد واليا لم وغيرهما عن شداد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى يراى فقد اشرك ومن صام  
يراى فقد اشرك ومن تصدق يراى فقد اشرك ثم قرأ فمن كان يرجو لقاء ربه الاية واخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الرحمن بن غنم  
قيل له سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صام يراى فقد اشرك ومن صلى يراى فقد اشرك ومن تصدق يراى فقد اشرك  
قال بلى ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم في هذه الاية فمن كان يرجو لقاء ربه فشق ذلك على القوم واستند عليهم فقال الا افرأيت انكم  
قالوا بلى يا رسول الله فقال بلى شئ من الاية التي في الروم وما تيتهم من ربا يربو في اموال الناس فلا يربو عند الله فمن عمل ربا لم يكتب  
لا له ولا عليه واخرج عن الحاكم ومحمّد والبيهقي وغيره عن ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشك الخفى ان يقوم الرجل  
يصلى لمكان رجل وغير ذلك من الروايات الكثيرة وبوب البخاري في صحيحه كفرون وكفر قال الحافظ اشار الى اثره احمد في كتاب  
الايمان من طريق عطارة ابى رباح وغيره واخرج السيوطي في الدرر الحماكم ومحمّد والبيهقي وغيره عن ابن عباس في قوله تعالى ومن  
لم يحكم بائنازل الله فاولئك هم الكافرون قال كفرون وكفر احمد بن حنبل ١٥ قلت ما افاده الشرح هو الاوجه يتصل  
ان يكون التفرق بين الاحمر والاصفر لان الاحمر يكون في مبدأ الخيض والاصفر في آخر الزمان بعد مودأ





الاستحسان لما ظهر من بون بين آتاهما ظن السائل ان دم يحض لعلة لا يطهر بالغسل بالماربل لا بدله من قرص  
 ذلك الموضع وقرضه حتى يرفل بالكليية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حبيبا له ان ذلك غير لازم بل الثوب يطهر بالغسل  
 الا انه شد وفيه مراعاة لظن السائل لئلا يخرج من قلبه نجاسته وعلى هذا فلا اصل في الجواب قوله صلى الله عليه وآله في اباه في  
 تهيدله ولم يوجب لبعض اهل العلم الخ والظاهر ان معنى هذا القول انهم وان كانوا قائلين بنجاسته الدمار الا ان قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطار والنسيان اسقط عنه الاعادة اذا صلى جاهلا او ناسيا مع تلبس شيء  
 منه قليل او كثير وعلى هذا فلا فرق بين الشافعي رحمه الله تعالى وبينهم وان ادب الشافعي رحمه الله تعالى تشددا  
 في غسله وعلى هذا فيصرح المؤلف بعزوم الاعادة الى احمد واسحاق ليس لبيان الفرق بين مذهبه ومذهبهم بل  
 المذهب واحد وانما نسب الى كل منهم ما وصل اليه من اقوالهم ولا يبعد ان يكون الطهارة من النجاسات عند احمد  
 واسحاق من الامور التي امر بها من غير ان تكون شرط جواز وسقوط فرض كما سبق في اول الكتاب من مذهب  
 مالك رحمه الله تعالى انه لم يجعل الوضوء شرطاً لاسقاط الغرضية وان كان شرطاً للقبول وعلى هذا فلا يحتاج الى بناء

عليه وتوضيح كلام الترمذي واختلاف الفقهاء في ذلك ان الامام الترمذي ذكر في المسئلة اربعة مذاهب الاول قول بعض التابعين اذا  
 كان الدم مقدارا الدرهم ولم يغسله لاعد الصلوة وحكاه ابن قدامة عن بعضهم فقال قال قتادة موضع الدرهم فاشد ونحوه عن النخعي  
 وسعيد بن جبير وحماد بن ابى سليمان والا فلا في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تعدا الصلوة من قدر الدرهم من الدم  
 والثاني مذهب الثوري وابن المبارك ان الاكثر من قدر الدرهم يغسل الصلوة وهو مذهب الحنفية وسيأتي البسط في ذلك والثالث  
 مذهب احمد لا يجب الاعادة وان كان اكثر من الدرهم وكلام الترمذي في هذا موهوم لعدم فساد الصلوة عند احمد مطلقا ولذا اضطر الشيخ  
 الى توجيهه على النسيان وعلى الشرط السابق في ذلك واتخذ في مسلك الامام احمد تخصيصا في ذلك ففي المغني وان صلى في ثوب نجاسته وان  
 قلت اعاد الا ان يكون ذلك دما او قيا يسير لئلا يغش في القلب واكثر اهل العلم يرون العفو عن ميسر الدم والقيح ومن روى عنه ذلك ابن عباس  
 وابو هريرة وجابر بن ابى ادنى وغيرهم وقال الحسن بن كثير وقيل سوار ونحوه عن سليمان التيمي لا نجاسة فاشية البول ولنا ما روى عن عائشة في الدرع  
 فيه تحييض وفي قصبتها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصير بريقها واداه ابو داود وبذايل على العفو لان الريق لا يطهر ويتيمم بظفر او باخضر  
 عن دوام الغسل وبمثل هذا لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصدر الا من امره ولا نزل من سمينا من الصابة ولا مخالفت لهم في عصرهم فيكون  
 اجماعا فظاهر مذهب احمد ان الميسر لا يغش في القلب وروى عنه انه سئل عن الكثير فقال شرب في ثوبه في موضع قال قدر الكف فاشد وظاهر  
 فيه الذي استقر عليه قوله في الفاش انه قدر ما يستغفره كل انسان اعلم من ذلك ما يوجب كلام المصنف عدم فساد الصلوة مطلقا  
 اكثر من قدر الدرهم مقيد بعدم الغش والاربعة مذهب الشافعي رحمه الله وسيلتي قريبا ١٣ - مذهب المذهب الرابع والذي صلى الترمذي من مذهب  
 الشافعي تشددا فيه هو قوله في الاجز ان قوله الجديد انه لا يغش عنه وقوله القديم انه يغش عنه عداون الكف اوقلت وهذا الثالث هو مختارنا  
 قاطبة من التمسك والافتناع والرد عنه والتوضيح وغيره فانكلمهم حوا بمعقوب اليه من الدم فعلم ان ما حكاه الترمذي من مذهبه هو المرجح  
 من قوله ١٣ - مذهب المذهب الخامس لم يجعل الوضوء شرطاً وقال بصحة صلوته الحمد نعمة المشهور عند المالكية كما تقدم في

مذهبهما على الرواية التي ذكرناها انما يبين الفرق بين مذهب الشافعي ومذهبهما ويكون ايراد المؤلف قول كل منهما على ظاهره ويمكن ان يكونا قد جعلاهما من الشرائط القابلة للسقوط كالاستقبال والقيام في حق المسبوق بهذا ما ذكره من المذاهب الثلاثة في غسل دم يحض فلا يخفى موافقة الاولين منه المذهب الحنفية لانهم يأمرون باعادة الصلوة اذا صلى وفي ثوب نجس قدر الدرهم وان كان وجوبه بالغرم لا يوافق رأيهم ما ذكره من عدم الاعادة ولو زاد الدم على قدر الدرهم باب لم تملك النفسار صحتها كانت النفسار مجلس اربعين يوما يعني ان لم تطهر قبل مضيتها واما اذا فلا باب الرجل يطوف على شاة بغسل واحد بذليل مثل صورتين كمثل الوضوء بينهما الاوليين الثاني يقول الحسن تنقيصا على ان الرواية التي ذكرناها بحتمها فيعمل عليها وعقد الاول بابا على عدة فقال باب ما جاز اذا اراد ان يعود وتوضأ وهذا مثل ما مر في الجنب ينام قبل الوضوء او بعده وهذا مستنبط من عموم قوله غسل واحد باب اذا غسمت الصلوة ووجهها كما في الخلافة فاخذ بيد رجل يعني ان عروجه في فعل عبد الله فيقول ان عبد الله اخذ بيد رجل بعد الاقامة فقدمه وكان عبد الله امام القوم فلذلك احتج الى الانتهاء به يعلم وجوب الزلة ما يشغل البال عن مخاطبة الكريم ذي الجلال فان قوله ليدبر حسنة امر اصلها الوجوب وقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيه على بيان عذره وارثا الى انه ينبغي ان نفى التهمة عن نفسه في مثل هذا المقام لا باس ان يصلي الى العيشير الى عدم الشك فيه بخلاف قوله لا يقوم الى الصلوة فان فيه نهيا عن الصلوة اذ ذاك

في اول الكتاب ان الطهارة من النجاس ليس بشرط صحة الصلوة **مسألة** وتوضيح مسلك الحنفية كما في الدر المختار ان الشارح عليه السلام حكي عن قدر الدرهم ان ذكره محررا فيجب غسله مادونه تنزيها ليس وفوقه مبطل في غير ذلك وقريب منه ما قاله المالكية في الشرح الكبير ان مادون الدرهم يعني من انفاقاه ما فوقه لا يعني من انفاقاه في الدرهم روايتان العفو وعدمه وكل الروايات اختلفت في تعيينها ولم يعلل هذا الحكم الا بالاجابة متفقة على ان السير من عفو واختلفت بينهم في مقدار السير فما حكى الامام الترمذي من اختلاف مذاهب الائمة يعني على بعض الروايات التي لا يروى عنها ولذا حاول الشيخ رحمه الله توجيه الاتفاق في اقوالهم فتأمل **مسألة** ومسلك الائمة في ذلك كما في الاوجز انه لا حد لقل النفس اجماعا وكثره اربعون يوما عند الجمهور منهم الامام احمد والشافعية واصحابه وقال الامام مالك والشافعية اكثره ستون اه فاعلم من ان ما حكاه الترمذي عن الشافعية ليس بمرجح عند الشافعية ففي شرح الاختلاف واكثره ستون يوما وغالب اربعون فما في جوامع مسلم كانت النفسار مجلس اربعين يوما لا دلالة فيه على نفي الزيادة او حمل على الغالب اه لكن الدلالة المبسوطة في موضعها قاضية بان اكثر اربعين يوما **مسألة** يشك على الحديث من انفاق الائمة الواجب تغسل ثم يمكن واجبه عليه وقيل كان الطهارة بوضاء او بين الدارين وقيل عند الاحرام في نية الدواع وقال ابن العربي كان التقى الى خد في النكاح باشتياؤه لم يطهر غيره منها شاة ثم اعطاه ساعة لا يكون لانه واجبه فيها فعل فيها على جميع اذواجه فطاهان او بعضهن ثم يفضل عند التي الدور لها في مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر فلما اشتغل عنها كانت بعد المغرب واخبره فلذلك قال في الحديث في الساعة انوارا عدة من يبل او نهله **مسألة** والحديث احسنه مالك في الموطأ وبسط في الاوجز وحسنه وكذلك اختلفت في تغسيل المني فغسل لا اشتغال وقيل لا اشتغال والتجسس من موضعه وان لم يظهر وقيل كانت حامل نجاسة لانها مترافة للخروج فاذا امسكها قصد انها حامل لها **مسألة**

باب ما جازى الوضوء من المني وهذا ان لم يكن مذكوراً في لفظ الحديث الا انه يعلم من قياسه على جر الزيل فان الزيل لما ظهر  
بعد تبلس به اجزاء النجاسة الغير الرطبة فطهارة القدم اليابس اولى وجه الاولوية ان الثوب مظنة لبقار الاجزاء  
القليلة المقدار فيما فيمن يتخلل وتخلل وان كان غير رقيق ولا كذلك القدم فانها بمراسل عن ذلك وانما قيدناها في  
بيان معنى الحديث بالرباس لانها ان كانت رطبة لم يطهرها بابعده بل النجاسة تزاد في مثل لان الرجل او الثوب  
اذا تلمخ بشئ من النجاسات الرطبة ثم مشى بها او به على ارض طاهرة لا يؤثر هذا المورد في ازالة نجاسته شيئاً ولا يتوهم  
ان النجس اذا لم يكن رطباً لم يتنجس الثوب حتى يفتقر الى تطهيره وذلك لان اجزاء النجاسة لا تشك انها تتعلق  
بالزيل وبالرجل ايضا ثم بالمرور على موضع طاهر تخلطها الاجزاء الطاهرة وتلك الاجزاء النجسة الاولوية وان لم تكن  
بلغت حد المنع الا انها لا ينكر وجودها باب ما جازى في التيمم اعلم ان فيه مذاهب مسح يديه الى رسيه ووجهه بضرته واحدة  
وسمها بضرتهين ومسح الوجه بضرته والايدي مع المرافق بضرته وسيل الحفاظ الى الثاني فيشترى الى تاييده باشارت غنية  
فدفع ما يدعى رواية حمار المبتدئ من وسمة الاضطراب بان الاول كان اجتهاداً منه والاكتفاء بالكفين اتهما على الامانة  
وقوله حدثنا يحيى بن النعمان ثابته لما مال اليه وقوله فيه انما هو الوجه والكفين من تيمم كلام ابن عباس وهو كالنتيجة مما قبله  
والاصل في الجواب والباقي تهديد الجواب اما عن الاول فان في روايات عمار اختلافا فقد ذكر في بعضها الى المنكأ  
والابطا وفي الاخر من غير ذكر غاية وكذلك اختلف فيها في ذكر الضربات فيها ضربة للوجه والكفين وفيها ضربة للوجه وضربة  
للكفين فاخذنا بالذي يحصل به فراغ الذمته يقينا واما عن الثاني فان القطع عن الزندليس لترك ذكر الغاية فيرسل لان  
فعله صلى الله عليه وسلم وقع تفسيره ولو لم يبين لكان الظاهر من ان يلبس ايضا لان المقصود من الجسم في السارق  
رد عما ارتكب وهو حاصل بالحسم عن الزند فالزيادة عليه لا تجدي نفعاً وجهه الخلفية في التيمم تعين المقدار لان الخلف  
لا يخالف الاصل لا يقال مسح الخفين خلف عن غسل الرجلين وهو مخالف لذي حق المقدار قلنا لو سلم كونه خلفاً عنه

على والمسئلة جماعية كما في الاوجز ١٣ - على اختلفت الفقهاء في التيمم على احوال كثيرة وذكرنا شيخ منها ثلثة مذاهب الاول والثاني  
منها مشهورة في الشرح والفروع لكونها مختاراً من الاربية والثاني منها ما في السعاية عن تهديد وغيره قال قال الاوزاعي التيمم  
ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى الكوعين وهو قول عطاء وابيشي في رواية عنه قلت واما مالك الاكثر في ذلك انه لا يبين  
ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرفقين هذا الخفية والثانية قال النودى هو من يهناو مذاهب الاكثرين وضربة واحدة للوجه  
والكفين وهذا حمداً واستحى وعامة اهل الحديث وعن مالك روى روايتان كالمذاهبين والثالثة مختاراً فروعان قال احمد وربيعة  
وما قاله الجمهور سنة ومنه وادب كذا في الاوجز والسعاية ١٤ - على والظاهر عندي ان سيل المصنف الى الاول من المذاهب الثلاثة  
ذكرها استجراً كما يدل عليه ذلك لان المذهب الثاني لم يذكره المصنف نصاً فتأمل ١٥ - دفع الوجه التي رجع بها المصنف مختاره  
وبطشه من حيث سبب الله فليل احمد في البذل في دلائل الخفية فارجع اليه ١٦ - على يعني ما سئل به المصنف من ان قوله تعالى فاقتطعوا  
ايديهما في السارق يتناول الكف فكذلك في التيمم فهذا القياس ليس بصحيح ١٧ -

غير شرع باصله لكان في بيانه صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله مقدرا للمسح على الخفين مندوحة من ترك هذا الاصل باب اطلاق من  
غير اضافته اشارة الى مناسبة له بالابواب السبعة دون ان يدخل مضمونه في شيء منها وقوله لا يقرأ في المصحف الا  
وهو طاهر يعني به اذا قرأ فيه وهو ميسر فلم يس جازت قرارته عن المصحف وفيه وان كان على غير وجهه باب  
البول يصب الارض ص ١٢٢ قوله ولا ترحم معنا احدا والذي بعث على تلك المسئلة ما رآه فيما يرى من قلة مقادير الانصاف  
عند كثرة الشر كما لم يعلم ما في رحمة تبارك وتعالى من سعة تغلب كل شيء فيجانه وتعالى النعم على خلقه بالتعم للجسام  
داو لي ص ١٢٢ ابريقوا عليه سجلا من مار وذلك لان النجاسة لما لاقت مار جاريا ورد عليها في جريانها لم يطرأ الارض  
بجدرها منها لانه المار الجاري اذا اختلطت به النجاسة بعد جريانها لا يحكم بنجاسته ما لم يتغير احدا وصا في غلبتها فن الحكم  
ان لم يتغير لما انتشت بعضه في الارض مع ان الظاهر قلة مقداره من الاصل لترك الاصوات عليه فاذا اجتمع هذا المار  
في مكان اجتمع طاهر الانجاس والمشهور ان تلك الازالة كانت لازالة التين وتخيّل ان تكون المنتشرة اثرها فلا يجد احد في  
نفسه شيئا من المقام في عين هذا الموضع ويمكن ان يكون هذا الموضع على طرف المسجد فايد باراقته المار ازالة النجاسة  
عن المسجد وجعلها خارجا وعلى الاول والاخير يحكم بطهارة الارض من غير حاجة الى مسحها ودخا فيها وعلى الوصين بعد الجفات  
فقط ص ١٢٢ انما بعثتم ميسرين الرجاء الى تبادر الصمادية اليه بصوات شديدة عالية ادلى ما قال بعضهم بخبر هذا  
الموضع والقار ترابه خارجا والقار التراب الطاهر فيه وتسويته بالارض للصلاة عليه والله تعالى اعلم -

## باب اواب الصلوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله امي جبريل الخ استدل الشافعية بذلك على ما دعوهم من جواز اقتدار المقرض بالمتفعل فان من المعلوم ان  
جبريل عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام لم يكن عليه شيء من الصلوات مفروضا والجواب انه لما أثر بصلوة به  
عليه الصلوة والسلام صار ما موراه وصارت الصلوات العشر مفروضة عليه وان لم يكن مكلفا بها من قبل ومن بعد

على تقدم الكلام على تسمية الجنب واما قراءة الحمد القران فقال الزرقاني لاختلاف بين ذلك في العلماء الاما مشد وقال  
ابن رشد ذهب الجمهور الى الجواز وقال قوم لا يجوز لحديث ابي جهم في رد السلام وبسط لائل الجمهور في الاوجز ولا حاجة  
اليها بعد اجماع الامنة الاربعة واما من المصنف فقال الجمهور منهم الامنة الاربعة لا يرد الا طاهر من المحدثين قوله تعالى لا يمس الا  
الطهرون فلا قال داود وابن حزم وغيرهما من بعض السلف كما بسط في الاوجز ١٣ - على الحديث لا يتخالف الخفية كما في الاوجز خلافا  
لما توهم بعض شراح الحديث ١٣ - والمراد بالاول ما فاده بقوله النجاسة لما لاقت مار جاريا وما فاده بقوله ويمكن ان  
يكون هذا الموضع بابا وطين يتكون الازالة لازالة التين وانتشار الاثر ١٣ - على بسط الشيخ في البذل والحق في الاوجز  
الكلام على ابحاث لطيفة في الحديث فارجع اليها ١٤ - وتدرر ونصا في حديث الامامة بهذا امرت وضبط بفتح اقتار  
وضمها معا كما مرح به النووي وخبر ١٣ -

فهذا ليس من صلوة المفترض خلف المتنفل في شيء وما قيل من انه صلى الله عليه وسلم لعادها بعد الاستتمام به في كل صلوة منع بعده محتمل وقوله عند البيت وكان هذا الاشارة الى ان المكي فرضه في الاستقبال اصابتها الا لاكتفاء بها وما ينبغي ان يتبدل ان الصلوة وان افترضت ليلة الاسرار الا انها لما تمتمت حيث لم يلزم ادا صلوة المفترض مع الاعطاء بكيفيةها فائدة الاحتياج اعتقاد حقيقة من غير ان يحجب الاداء فلما صلى جبرئيل معه الظهر وحصل العلم بكيفية ادا صلاها ادا فرضا فافهم ص ٢٢٢ حين كان الفتي مثل الشراك اى سوى فتي الزوال اراد ذلك بايراده مطلقا اكالا على الفهم وما وقع مفسر في غير هذه الرواية او نظر الى معناه اللغوي لان فيه معنى الرجوع فلا يصح اطلاقه بهذا المعنى على ما هو لا شياء عند استوار ذكر كافي وسط السمار ويمكن توجيه الكلام بان لم يكن للاشياء نزل صلى في تلك الايام هناك فمصلحة العصر حين كان كل شيء مثل غلة اى سوى الفتي او المراء تقريبا وان لم يكن شيء فتي فالعلم الظهر واليا ما كان فالمراد بقوله صلى العصر افذه فيها وشروعه لا فزاعه منها وادتمامها باياها وقتها فافهم حين وجبت الشمس اى فور سقوطها وقوله افطر الصائم توكيد لعدم التأخير وتبيين كون المدارج والخروب من غير ثبوت بعده وذلك لان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل يدل دلالة واضحة على ان الصوم هو الامساك النهارى وانه لا يدخل فيه شيء من اجزاء الليل فذكر الافطار ههنا لبيان انه لا ينتظر بعد الغروب شيئا لدخول وقت الصلوة كما لا ينتظر لدخول وقت الفطر ثم صلى العشاء حين غاب الطفق واختلاف العلماء في معنى الشفق اورث اختلاف في آخر وقت المغرب المترتب عليه امتلا فافهم في اول وقت العشاء ثم قوله صلى الفجر حين برق الفجر ظاهره يؤيد قول من قال المعبر في الصوم هو الا مبتلج للابتين كما ذهب اليه البعض الاخر وان البتين في قوله تعالى حتى يبتين لكم الخيط الابيض الاية هو اليقين والافتصال الحقيقي لا التقينى ولهم العذر بان ادارة الالباح في الاكل والشرب على عدم البتين وتحديد البتين بالبتين البقي الفجر وادلا في حكم الليل في باب الصوم خاصة لعل قامت مقام الفارق بين فرض الصلوة وفرض الصوم فافهم هذا لا يمكن ابرأه الى ما ذكره كما ان ما ذكره لا يمكن ابرأه ههنا فيحمل كل من النصوص الواردة

عليه وفيه توجيه ثالث وهو انه صلى الله عليه وسلم ايضا كان متنفلا اذ ذاك لما لم ينزل عليه تفصيل الصلوة ثم ايت الشخ اشار الى ذلك التوجيه قريبا ص ٢٢٢ قلت لكنه موقوف على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم صلى اذ ذاك متوجها الى الكعبة والمعروف انه صلى متوجها الى الشام ثم قال بعضهم صلى الله عليه وسلم صلى متوجها الى الكعبة والشام معا ص ٢٢٢ يخرج وقت الظهر ويظل في العصر اذا صار كل شيء مثله عند الامة الثالثة وربع قال صاحب ابى صنفه وابو ثور وداود وهرواية عن الامام ابو حنيفة والشافعية والجمهور رواية الثلثين كاي في وقال حطاب لا يفرط في الظهر حتى يدخل الشمس صفره وقال عطاء وقت الظهر والدم الى الليل وكل من مالك وقت الاضيق الى ان يعبر كل شيء مثله وقت الاداء الى ان يتبين من غروب الشمس قد يلوذ في العصر كذا في المعنى لابن قدامة وفي الاوبر قال مالك ودانته في نزل وقت العصر يصير نزل الشمس مثله ولا يخرج وقت الظهر وقال ابو يعقوب ذلك قدر ربع ركعات صالحة للظهر والعصر وقال بعض الشافعية وداود بالفاصلة بينهما ادنى فاصلة وقال الجمهور لا يشترك ولا فاصلة ص ٢٢٢ اى البعض الانزاعا كلين بان العترة في الصوم هو البتين ص ١٢ -

في الصلوة والصوم على معانيها ولا يترك ظواهرها بحسب ملاحظة ما ورد في خبرها مع ان الانبلاج ليس نصاً في اول السجود فيقول ان يراو به الظهور ايضا كالتين ومثله البروق ثم قوله وحرم الطعام يفسر الوارد في الصوم ان المراد باليتين ثم ليس هو الظهور بل البتين ههنا بمعنى اول انشقاق العجوة ذلك لانهم مجمعون باسراهم ان وقت صلوة العجوة لا يتوقف دخول على الظهور فوجب حمل البتين في آية الصوم عليه بقوله صلى الله عليه وسلم المذكور وصلى الظهور المرة الثانية حين كان ظل كل شئ مثله يعني مع فنى الزوال وقوله لوقت العصر بالامس يعني به قريباً منه لا عينه قال الاستاذ ادام الله علوه ومجده وفاضل على العالمين به ورفده قوله صلى الله عليه وسلم ككثر الافعال للشروع في الفعل وللقرارغ منه فقوله صلى في احد الوقتين للقرارغ من الصلوة وفي الثاني للشروع فيها فصار المعنى انه صلى الله عليه وسلم فرغ من صلوة الظهور في اليوم الثاني وقت شروعه في العصر في اليوم الاول ولا يخفى لطفه ولتدعيمه صلى الله عليه وسلم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثله بهذا الشئ الى ان قوت السجود العصر انما ينتهي الى بلوغ الظل الى الثلثين ولا يخفى ان ليس في شئ من المواقيت كراهية في الاول ففيه دلالة على ان الوقت المستحب لصلوة العصر يتبدل بعد المثل الى الثلثين وهذا لو زيد مذنب المثل في صلوة الظهور فافهم ثم صلى المغرب لوقت الاول هذا تنبيه على ان المستحب من وقت المغرب غير موسع والاصلان هما في اليومين في الوقتين ثم صلى العشاء الا انه حين ذهب ثلث الليل فلم منه بقاء وقتها المستحب اليه وهو المذهب عندنا ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض هذا تعيين لوقت المستحب وللشافعية ان يقولوا بانها لم تزل مستلزمة عدم استحباب الاول وايا ما كان ففيه دلالة على انه مستحب ايضا فيترجى الاسفار بعده لما فيه من تكميل الجماعة الموجبة لكثرة الفضل بذا وقت الانبياء قبلك الظاهر منه وجوب الصلوات الخمس على الامم السابقة مع ان في بعض الروايات تصريحاً باختصاص هذه الامة بصلوة العشاء والجماع ان الاختصاص بالنسبة الى الامم دون الانبياء فالانبياء كالوا مأمورين بالصلوات الخمس دون امهم والاشارة

على هذا جواب ما عذروا به المذكور قبل ١٢ - **مسألة** وعلى هذا التوجيه فلا يحتاج الى ما اضطر اليه بعض المالكية وطائفة من ان يعذر رابع ركعات مشترك بين الظهر والعصر والمغرب على ان لا اشتراك ولا ايهال بين وقتي الظهر والعصر بروايات وردت بلفظ وقت الظهر ما تضمنه العصر كما في الدر ١٢ - **مسألة** وهو مذهب الصاحبين ورواية الامام ورواية الثانية المشهورة ان الظهر يبقى الى الثلثين والعصر يتبدل من الثلثين الى روايات بسطت في محلها والاحوط ان يصلح الظهر قبل المثل والعصر بعد الثلثين كما سيأتي في كلام الشيخ ايضا ١٣ - **مسألة** قال النووي ذهب المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق وان يجوز ابتدائها في كل وقت من ذلك ولا يأن تأخيرها عن اول الوقت وهذا هو الصحيح او الصواب الذي لا يجوز فيه والجماع عن حديث جبرئيل عليه السلام بثلاثة اوجه احدها انه انقصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه متقدم في اول الامر بمكة وهذه الاعاديث باسناد او وقت المغرب الى عزوب الشفق متأخرة في اواخر الامر بالمدينة فوجب اعتمادها والاشارة ان هذه الاعاديث اصح اسناداً من حديث بيان جبرئيل عليه السلام فوجب تقديمها على قلت ولقائل ان يقول ان هذه الوجوه ونحوها لا بد ان تمتشئ في وقت الظهر والتفريق مكابرة ١٤ - **مسألة** او كانوا يصلونها تقوياً ١٥ -

وأردت على اعتبار أكثرها دون جملتها والمعنى ان اوقات الانبياء في جملة ما بيناه لك ولا يتوقف صدق على ان يكون كل ما بين صلى الله عليه وسلم من الاوقات وقتهما من قبل ان لم يتوقف صدق على ان لا يتجاوز وقت الانبياء عما وقته صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله والوقت فيما بين هذين ان الوقت المستحب فيما بين هذين والذي ينبغي ان يعلم ان التحديد بحسب الاستحباب انما هو في الجانب الاخر الاول الاذ ليس قبل تلك الاوقات التي ذكرت وقت الانا قص ولا كامل حتى ينبغي الاستحباب وانما المنفعة في اصل الوقت وفيما بين هذين الاشارة واقعة على اول ان الشروع في اليوم الاول وآخر ان الفراغ في اليوم الثاني وليست الى الوقت الذي صلى فيه اولاً والذي صلى فيه ثانياً فلا يراد ان هذا يستلزم ان لا يكون الوقت الذي صلى فيه في اليومين معدوداً في الوقت وذلك لانه غير داخل فيما بين هذين لانه عين هذين واجيب عنه بان دخول هذين الوقتين فيه وان لم يصح بلفظة ما بين الا انه معلوم بالضرورة اذ لو لم يكن الوقتان داخلين في الوقت المعبر لما صلى مع صلى الله عليه وسلم فيها وحديث جابر في المواقيت قد رواه ابو يعنى انه مشهور على اصطلاح المحققين لكثرة من رواه عن جابر ص ٢٢٣ ان المصلوة اولاً واخراً اما ان يحل على اطلاق ثم بيان اول الوقت وآخره لكونه من جملة كما ان التحريم والتسليم من جملة ذلك او يخص بالوقت اما على حذف المضافات او بارادة المسبب باطلاق المسبب او ارادة المحل باللفظ الموضوع للحال الى غير ذلك من العلائق عين تردول الشمس بهذا اشارة الى ان التشديد بالمشراك حيث وقع في الرواية المتقدمة خارج مخرج العادة وبيان لادنى مقادير الفتي والا فاعتبر زوال الشمس لا غير فافهم واخر وقتها حين يدخل وقت العصر والى وهذا يحتمل ان يكون متردداً من احد الروايات او يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذكره لما علم ان الحاضرين قد علموه وتحققوه حتى العلم وان اخر وقتها حين تصفر الشمس يجب محل الوقت ههنا على الوقت المستحب ايضا اعم من ان يبقى بعده وقت مكره كما في العصر ولا يبقى لكباقي الاوقات

على مال ابن العربي الى ان الاشارة الى الوقت الموسع المحدود بطرفين الاول والاخر يعني ومثله وقت الانبياء قبل كل اى صلواتهم كانت واسعة الوقت وذات طرفين وقال المحافظ ابن حجر هذا باعتبار التوزيل عليهم بالنسبة لغير الشار اذا جموع هذا الجنس من خصوصياتنا واما بالنسبة اليهم فكان ماعداً العشاء مغزافهم وقال القاري ويحتمل بهذا اشارة الى الاسفار فانه قد اشترك في جميع الانبياء الماضية والامم الدارجة كذا في البذل ١٢ - على المشهور في الاصطلاح ما طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر كذا في كتب الاصول الا ان الحديث مرسل منهم لان جابر لم يذكر من حدش بذلك وجابر لم يشاهد ذلك صيغة الاسرار لانه الضاري مدني ١٣ - على معنى يحتمل ان يكون المراد بقوله ان المصلوة في وقت المصلوة بعلاني ياتي ذكر ما فيكون قوله ان اول وقت الظهر تفصيلاً لهذا الجمال ويحتمل ان لا يراد في قوله ان المصلوة الوقت بل يحتمل على ظاهره ودعمه ثم عين الوقت فاختار من هذا العموم كما بين التحريم والتسليم في موضع آخر والحديث اخرجه احمد وابن ابي شيبة كما قاله السيوطي في الدرر ١٤ - على ما انه ان لم يحتمل على الوقت المستحب يجب ان لا يبقى بعد الاصفرار وقت والحال ان الوقت يبقى الى العتوب باجماع الائمة الاربعة ١٥ -

سوى وقت العشاء فان الوقت فيها باق بعد نصف الليل ولا كراهية فيه ايضا الا ان التأخير الى ما بعد الانقضاء لما كان مكرها سببا للغوات بسبب العادة الاكثرية او رده على هذا المنوال فافهم ثم لا يخفى عليك انه يلزم على مقتضى هذا الحديث استحباب الوقت الذي فهم من الحديث الماركره كالعشاء بعد الثلث الى الانقضاء والعصر بعد الثلثين الى حين الاصفرار وغاية ما يجب عن ان السجود منه ما هو غاية في الاستحباب ومنه ما هو دونه الى ان يكون بعض الاوقات المستحبة غاية في الدون حتى انه لا يتصور دونه استحباب فلا دل على حمل على اعلی مرتبه واشتاقى على ادناها فلا اشكال ولا معارضة فيها ويمكن ايضا ان يقال في رواية الثلث والنصف ان الراوى في حديث النصف الليل الشرعى من الغروب الى طلوع الفجر وفي حديث الثلث الليل العرفي وهو منه الى طلوع الشمس فلا يجب ان يكون بينهما بول بعد مقتضى الروايتين متقارب او المراد في حديث الثلث ان الشروع وفي حديث النصف ان الفراغ فتتفق الروايتان والله اعلم ص ٢٢ فاقم معنا انتشار الله تعالى امره بالاقامة لان العلم باوقات الصلوة الحاصل بالصلوة معاصم وادفع من الى اصل ببيانه صلى الله عليه وسلم ولا يخفى الا بهتمام بخان الصلوة كونهما احدا كان الاسلام ولعل الرجل كان رسول قومه فنفذ ما كلفه على مجرد البيان بالكلام التباس الامر عليهم بتغيير بعض الالفاظ او في فهم المراد بها فيقع بذلك ضرر عظيم حاجب الشمس طرفها الا على ذلك لانها لا تبقى بعد عزوب الاكثرا الا على صورة الحاجب قوله فآخر المغرب الى قبيل غروب الشمس لئلا يقع اخرا بجزء الصلوة خارجا عن وقتها كما بين تلك الكاف زائدة ثم اعلم ان الامام وصاحبه اختلفا في آخر وقت الظهر ما هو فاخر وقتها عند الامام اذا صار ظل كل شيء مثله سوى فنى الزوال وقال صاحبه اذا صار مثله سواء والذي بعد النشل وقت العصر عندنا وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ايضا وماروى ان ما بعد النشل الى الثلثين وقت حمل ليس بشئ من الصلوتين فغير معتبر بها لا اله مشهورة عن الامام ولا تساعدها رواية ولا رواية فلا ينبغي ان يتكلم عليه نعم الا حوط الفراغ من الظهر قبل انقضاء النشل

عليه وما يجب التيقن عليه ان التردى حكم على الحديث انه خطأ اخطأ فيه محمد بن فضيل والحديث رواه الدراقطني وقال انه لا يصح مسندا وهم فيه ابن فضيل وغيره يرويه عن الاعمش عن مجاهد مسلما وهو اصح وقال ابن الجوزي في تحقيق ابن فضيل ثمة يجوز ان يكون الاعمش سمعه من مجاهد مسلما وسمعه من ابى صالح مسندا وقال ابن ابي حاتم سألت ابى حنيفة فقال سمعنا ابن فضيل فاذا يروى اصحاب الاعمش عنه عن مجاهد قوله وقال ابن القطن لا يجد ان يكون عند الاعمش في هذا طريقان قاله الزيلعي ١٣ - على رواية عن الامام ففى البداية شرح دروى احمد بن محمد اذا صار ظل كل شيء مثله سوى فنى الزوال خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر ما لم يصر ظل كل شيء مثله فعلى هذه الرواية يكون بين وقت الظهر والعصر وقت حمل كما بين الفجر والظهره وبالعاصلة بين الوقتين قال بعض الشافعية وداد والجمهور ما فى رواية مسلم وقت الظهر ما لم تحضر العصر كما فى الاورد هذه الرواية كما تنكر الفاصلة بين الوقتين كذلك تاتى الاشتراك بينهما كما روى عن مالك وطائفة ان قدر اربع ركعات مشترك بين الوقتين ١٣ -



والاشتغال بالعصر بعد انقضاء المثليين مع الاعتقاد بان هذا اما وقت العصر كما هو رأي الثنائي والثالث او وقت الظهر  
كما هو رأي الاول والشهور عن الامام رواية المثليين في اخر وقت الظهر والوجوب في اشتهاار باعنه وقوعها في المتون  
فان اكثرها من تصانيف اهل ترسان وهم قد اعتمدوا عليها فاوردوا في المتون ورواية المتون مقدمة كما تقرر  
الان الدليل يوجبها وقد رجح في البحر والفتح وما استدلل به على رواية المثليين لا يخلو شئ منها عن شئ فمن جملة ما في  
الهداية وغيرها من ان بلا الاذن فاراد ان يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابردوله الفاظ اخر منها ابردوا بالظهر  
فان شدة الحر من فجع جهنم والابراد في ديارهم اذ ذاك لا قبله وانت تعلم ما فيه فانهما دعوى غير مستظهرة بالدليل مع  
ان الابراد شئ اضعاف في لا يمكن ان يتكرر حصوله بعد زوال الشمس لتقليل نعم لا ليس بهذا الابراد لاحاطة المحرك لاكتاف الارض  
وجوازهها فلا يحس الابراد المعتد به الا قبيل الغروب ولم يذهب اليه احد واما الابراد الحاصل بالتعظيم في نفس حرارة  
جرم الشمس فهو حاصل واما يقال ان اوقات امامة جبرئيل تسخت لبطلان الصلوة والسلام في المدينة فامرو دون  
اشباهة شرط العقاد اذ لا بد للنسخ من حجة يعتمد عليها واستدل على صحة رواية المثليين ايضا بما رواه مالك في موطاه من  
ان رجلا سال ابا هريرة عن وقت الظهر والعصر فقال صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان ظلك مثلك  
فانه صريح في ان وقت العصر غايته تدري بعد المثليين وان وقت الظهر باق بعد المثل لانه لما امره بالصلوة عند مصير  
الظل مثله يلزم منه ان يفرغ منها بعده ولو ليقبل ولا يخفى ما فيه اذا المطلوب ان ابا هريرة انما امره بامر فصل لا يفتقر  
معا الى السؤال عن وقت الصلوة بعد ذلك في فصول السنة كلها فانه اذا اخذ في الصلوة وظله مثله مع فئ الزوال  
فان كان صيفا يحصل الامتثال بامر الابراد ويقع الفراغ اذا صار ظله مثله سوى فئ الزوال والكان شتاء ففئ  
الزوال حينئذ قريب من المثل فيقع صلوة في اول وقت الظهر فلم يثبتك به المدعي والحاصل ان الاستدلال

له في الامام دليل بالظهر في الساعة الثانية عشر في وقتها ١٢

على قلت ووسم ما افاده الشيخ فلا اقل من ان مجموع هذه الروايات اورثت شبهة في خروج الوقت والثابت بالتيقن  
لايزول بانك على ان ظاهر القرآن يؤيدهم فقد قال عز اسماء تم الصلوة طرف النهار وقال تعالى سبح بحمديك قبل الطلوع  
والشمس وقبل الغروب وانت خير بان المثل الواحد الذي يبقى بعده اكثر من ربع النهار لا يطلق عليه طرف النهار ولا قبل الغروب بل كلاهما  
يوميان الى قرب الغروب ١٢ - على كنهها مستظهرة بالتمجزة فان الحرارة التي تكون عند الزوال لا تبقى بعد المثل كما لا يخفى واما  
مجرد الحرارة في زمان شدة الصيف تبقى الى طلوع الفجر فليس بمراء بدهة ١٣ - قلت لكنهم اجمعوا على انها منسوخة في آخر وقت  
الفجر اذ تبقى الى الطلوع وآخر وقت العصر اذ تبقى الى الغروب وآخر وقت المغرب اذ تبقى الى غروب الشفق وآخر وقت العشاء  
اذ تبقى الى طلوع الفجر فاذا نسجها في آخر الاوقات الاربع جمع عليها فليت شعري ما المانع في نسخ آخر وقت الظهر ١٢ - على  
لكن في الصيف لا يكون في هذا الاقليم في مطلقا ففئ ما ش الزيلعي ان محل شئ ظلا وقت الزوال الامكنة والمدنية وصنعا ما ليس في  
اطول ايام السنة فان الشمس فيها تافد الحيطان الاربعة ووسم فلا يكون اكثر من سحراك التعل كما تقدم في كلام الشيخ  
ايضا فاذا تضمن اثر ابي هريرة في الايام السنة كلها كما افاده الشيخ في نفسه ففئ الصيف يكون صلوة الظهر بعد المثل بدهة

جاءك الرواية متوقفة على اثبات ان المراد بالمثل فيها سوى النفي الاصلي ولا يثبت فلا يمتشي حجة - ومن ستمسكاهم في هذا الباب ما رواه اكثر اصحاب الحديث من رواية تمثيل اجرة الامنة بمن استعمل اجيرا من الغجر الى الظاهر ثم اخبرنا بها الى العصر ثم اخبرنا بها الغروب والاولان اليهود والنصارى والثالث امه محمد صلى الله عليه وسلم فقال الاولان حين رأوا كثرة عطارهم مع قلة علمهم بالناس اقل عطار واكثر علفا هذا يدل على ان وقت العصر اقل من وقت الظهر والام يصح التمثيل والقلعة في وقت العصر لا تستبين الا اذا ابتدئ بعد الثلثين وفيه ان زيادة وقت الظهر على وقت العصر لازمة على كل حال كما يظهر بالتقصص عن ذلك غاية ما في الباب ان القلعة على تقدير المثل كثيرة وعلى تقدير الثلثين قليلة وصحة التشبيه متوقفة على نفس القلعة والكثرة دون مقدارها مع ان الكلام فيه مجالا بعد وهو ان يقال المراد بالصلوة فيها ليس هو الوقت الاصلي انما المراد اجارته اياه من حين يصلي القوم العصر جماعة وهو اوسط وقتها المستحب لاستحباب تأخيرها فلا يصح زيادة وقت العصر على وقت الظهر متوقفة صحة التشبيه على تفاوت وقتيهما بعد اوار المعصية فافهم حقيقة الذي ارتضاه المحققون ان الصحيح من المذهب هو العمل برواية المثل في الظهر ويعدل بعده وقت العصر مع ذلك فالادلة ان يفرغ من الظهر قبل انقضاء المثل سوى فمى الزوال ويعدل في صلوة العصر بعد الثلثين لملا يكون صلوة مختلفة فاما الكسب التشدوفي ذلك فلا يمتشي ايضا فاياك وان تجادل مع المخالفين لذلك الذي عينناوا ياك وان تفرق قطيعة بطل بالذي بيننا والله في التوفيق وبعبارة ائمة التحقيق انه الميسر للصعاب واليه المولى في كل باب والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل <sup>ص ٢٢٧</sup> قوله باب التخليل بالغفر هذا بيان لما اجمعه من الوقت المستحب واشارته الى ما فعله النبي صلى الله عليه عليه وسلم وامر به من بين ذلك فقال باب التخليل بالغفر علم ان مذهب الشافعي ان الاحب هو التخليل وذهب في ذلك الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر انهم كانوا يصلون بغسل ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي احيانا ناكذا واحيانا كذا فلا يدري اى فعليه كان للاستحباب واما فعليه كان لعرض فرضنا الى انه بل بين لاصحهما

فتثبت المقصود اذ لا تقابل بالفصل بين الصيغ والشتار من ان في الاول يبقى الوقت الى الثلثين وفي الثاني الى المثل <sup>ص ١٢٠</sup> هذا مسلم كما يظهر بملاحظة الفصل بين الزوال الى المثل ومنه الى الغروب لكنه دقيق لا يظهر الا بمعاينة استحبابه ولذا قال الزبيني لا يقال من وقت الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله اكثر من ثلث ساعات ومن وقت المثل الى الغروب اقل من ثلث ساعات فقد وجد كثرة العمل لظول الزمان لا نأقول هذا القدر اليسير من الوقت لا يعجز الاحصاء ومرواه صلى الله عليه وسلم تفاوتت لظهور كل احد من امته على انه في صورة المثل يكون وقت العمل للفرقة الثانية والثالثة قريباً من السراة ومتضمن السياق ان يكون وقت الفرقتين الاولين قريباً من السراة كما لا يخفى وهذا يمتشي على اختيار الثلثين <sup>ص ١٢١</sup> وفيه ان القائلين بالمثل اكثرهم قالوا باستحباب الصلوة في اول الوقت فهذا التوجيه ايضا لا يجوز لهم شيئا <sup>ص ١٢٢</sup> وبه قال مالك والشافعي في رواية وفي اخرى لكما في الاوجز والمغني ان العبرة بحال المصلين ان اسفروا فلا اسفار افضل وقال الائمة الثلاثة المحنفية الاسفار افضل ومال الطحاوي الى ان يبدأ بالتخليل ويطلع القراءة حتى يفرغ من استبدل المحنفية بسطت في الاوجز باحسن البسط <sup>ص ١٢٣</sup>



ابن جرير عن ابي بصير <sup>عنه</sup> قوله فان شدة الحر من ينجيهم هذا وان كان مما يستشكل ظاهره لكنه ليس مما يستجد انكنا نرى  
 في عالم المحوسات من الاشياء ما لا يدرك الا بعد تدقيق النظر كذلك ههنا يمكن ان يجعل الله تعالى بين الشمس والناس  
 في جهنم تعلقات يبلغ حرها والاحتياج لئلا ياتي الا على بعد الشمس وقربها من الديار وما اذا لم يوجد العلة في يوم ادنى بل قد  
 يستحب تأخيرها للصلاة فالمسئلة مختلفة فيها فمن بنى الامر على العلة لم يقل بالتأخير حينئذ ومن عمم الحكم قال به صريحاً قوله  
 والشمس في حجرتها لم يظهر الفتي من حجرتها اي من محض دارها اذ ذلك تعجل صلوة العصر جدا فان الصبح لم يكن طويلاً قلنا  
 فاجدر ان كذلك فلا يثبت المزام ومصورة المسجد والحجة مع صحته ان قبله المدينة الى الجنوب فالشرق شمالهم وان غرب  
 يمينهم وجنوب المسجد الى جانب الشرق باب دار عائشة رضي الله عنها التي سماها حجرة هذا الصبح هو الذي سماه في الحديث حجرة عائشة  
 فتفكر قوله انه اي العلاء ودخل على ابن مالك وقد كان كبيراً فلما خرج من بيته وكان يصلي فخرج اهل بيته في داره بالبعرة  
 اي دار ابن جهم الضربت اي العلاء من المسجد بعد الفراغ من الظهر وداره اي دار ابن جهم المسجد والظاهر ان اهل المسجد  
 كانوا صلوا الظهر في آخر وقتها بعد تمام الابرار فان العلاء بعد اداء الفريضة بعد الشغل بشي من السنن والاذكار والادب  
 ومع ذلك فليس فيه تصريح ان النساء انما يصلي بغير دخول علاء عليه بل الظاهر من ادب الزيادة انه قال ذلك بعد  
 ما جلس يسيراً وتحدث معه فلا يتوهم وقوع الصلوتين في وقت واحد فقال قوماً: فصلوا هذا لانهم صلوا العصر على اول وقتها  
 وفعل ابنس والكان يدل على افضلية الوقت الاول الا ان الدليل الذي يبين بقوله تلك صلوة لمنافق انما يدل على  
 كراهية التأخير الذي يؤدي الى الاعسار ولم نقل بذلك والحجاب محاور وفي ذلك ان الروايات مختلفة فصرنا الى

اشد بذلك الى الاضطراب في الحديث واثار البيهقي الى الاضطراب في الحديث بوجه آخر - <sup>عنه</sup> استشكل بان الصلوة مظنة وجوب  
 الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف امر بتركها واجب بان التحليل اذا جاز من الشارع وجب قبولها وان لم يعم وقيل بغير ذلك من الوجوه  
 التي ذكرت في الاوثر - <sup>عنه</sup> قلت والمرجح عند الحديث التيمم في الاوثر من الدراخما وغيره تأخيرها للصيف مطلقاً بلا اشتراط شدة  
 حر وحرارة بل بدو قصد جافة ومانى الجوهرة وغيره من اشتراط ذلك متفق فيه قال الشافعي الشرط الثلثة مذهب الشافعية مرجحها في  
 كتبهم قلت وهو مختار القاضي من المناقلة وذهب المالكية على ما نقله الزرقاني ذهب الابرار في جميع السنة ويزاد شدة الحر - <sup>عنه</sup>  
 استدلل بذلك على التحليل وقال الطحاوي دلالاته على التحليل لا احتمال ان الحجة كانت قصيرة الجدار فلم يكن تحجب عنها الا بقرب عزوبها  
 فيدل على التأخير لعل التحليل وفي البدائع كانت جدران حجرتها قصيرة فتبقى الشمس طالت فيها الى ان تنفذ الشمس كذا في الاوثر في شرح  
 ابى الطيب عن النووي ان الحجة ضيقة العترة قصيرة بحيث يكون طول جدارها اقل من مسافة العترة ومن ابن سيد الناس حتى قوله لم يظهر  
 من حجرتها اي لم يصعد السطح قال فعل هذا يكون العترة قد بدت لشي كثير بل بعد الثلثين لان قال لم يصعد السطح فعلم انه طلع على الجدار والشمس في  
 وقت تقر ان الجدار الضري كان اقصر من العترة انتهى ١٢ - <sup>عنه</sup> قلت ولا يجد ان يكون اهل المسجد قائلين بالثلثين  
 فصلوا الظهر بعد اشل وانس وان يكون قائلين بالثلثين فصله اذ ذاك العصر ١٣ -

وهذا هو الوجه الثاني في وجوبه في وقت الصلاة  
وهذا هو الوجه الثالث في وجوبه في وقت الصلاة  
وهذا هو الوجه الرابع في وجوبه في وقت الصلاة

كثرة الثواب فيمحصّل فإنما ان النوافل لا يجوز بعد صلوة العصر في تقديم العصر وتبجيلها لتقليل النوافل وبعد العصر كما قالوا يشتركون  
الابا بالاعمال الدينية من البيع والشراء وغير ذلك ففيه ايضا تحكيمة الوقت الذي يكون ضائعا فقلنا بتاخيرها ص ٢٢  
قوله حتى قال بعض اهل العلم ليس بصلوة المغرب الا وقت واحد اي الوقت المستحب الذي تصير الصلوة بعده مكروهة  
واما من لم يقل بذلك فقال ان تاخيرها ذلك مكروه واما الصلوة فغير مكروهة اذ لا كراهية في الوقت انا اعلم  
لامرهم امر ايجاب بدعاء ذلك من الله تعالى فلا يرد ان النبي عليه السلام انما كان مأمورا ومقتديا فكيف يوجب غير ذلك  
ص ٢٢ ثلث الليل ونصفه ما تقربى او الا ابتداء بعد الثلث يستلزم الاتي بالنصف ص ٢٢ النوم قبل العشاء كونه لمن  
يلتزم فوات الجماعة واما من افلا باب الرخصة في السمر بعد العشاء ص ٢٢ قوله لا سمر الاصل من كان يصلي فاذا وجد الناس  
تحدث سمر فبذبح عنه ما يجزى ولسا فربما جاز بالسامرة قطع مسافة فهذا يدل على ان النبي عن السمر ليست بحتم وانما  
هو اذا لم يتحج اليه ص ٢٢ باب في وقت الاول من الفضل لا يرد بهذا ما يرد على الاحناف من قولهم تاخير الغر والعصر والظهر  
في الصيغ وعلى الكل يتاخر العشاء لمان المراد بالاول اول وقت استحباب اذ المقابلة بالآخر يستلزم نفى ما يريد منها وهو وقت  
الكرهية اذ العفو الذي هو جزاء الصلوة في آخر الوقت لا يكون الا على ما استلزم كراهية تقديمه ص ٢٢ قوله اي الاعمال افضل تختلف  
اجوبة النبي عليه السلام عن هذا السؤال باختلاف الاسانين والازمنة والامكنة فاجاب كل ما كان السب ل او المراد الغفيلة  
بالجهات المختلفة قوله انما زادة اذا حضرت اي في غير الاوقات المذكورة وهذا اذا اريد بحضور بالصلوة واما ان اريد بالرفق  
فالتخصيص عند الجمهور ص ٢٢ قوله واظهر لو ان هذا الحديث فقال الفضل بن موسى عن عبد الله العمري عن القاسم عن سمعة  
ام فروة قال ويحك عن القاسم عن بعض امهات عن ام فروة قال بعضهم عن جدته الدنيا عن ام فروة وقال يعقوب  
المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وقال بعضهم غير ذلك خرجه الدراقطني ص ٢٢ قوله وقتها الاخر مرتين اي اختيارا منه  
صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما صلى خلف جبريل م ومافات من يوم النخدي وغيره او المعنى انه لم يصلي مرتين اختيارا منه صلى الله  
عليه وسلم بل مرة وهو اذا صلى لتعليم السائل الذي ذكره الترمذي وغيره واما ما صلى مع جبريل م فكان خارجا من ذلك لانه  
لم يك اختيارا منه او يقال ليس المراد نفى مرتين واثبات مرة بل المقصود المبالة في عدم وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم  
فلا يخرج الى الجواب عما ثبت به ذلك احيانا منه صلى الله عليه وسلم ص ٢٢ قوله فان صليت وقتها بالبناء للهجهول كانت هذه

على احد الوجهين في الحديث وقيل لمن قال من اهل الاصول ان له عليه الصلوة والسلام ان يحكم بالاجتهاد وعلى ابن رسلان في  
شرح ابني داود واهل الاصول في المسئلة اربعة اقول الاثبات والنفي والاثبات كان له صلى الله عليه وسلم ان يجتهد في الحروب ودون الاحكام  
والراجح الوقت ١٣ - عليه يعني ان المراد بالوقت الاخر في الحديث الوقت المذكور كما يدل عليه لفظ العفو المشعر للبيان ١٣ - فربما قال  
المرجع عند التحفيظ على ما في الدر المختار سمو طان ان الجنازة اذا حضرت في الاوقات المذكورة تصح الصلوة بالكرهية اللهم الان يقال ان ما افاده الشيخ  
محمول على القول الثاني كما حله ابن عابدين عن صاحب الدر المختار انه اذا نفى الكراهية التحريم وثابت التشرية ١٣ - عليه قلت واهل الكلام على  
اضطراب ابن العربي في العارضة واجادهم قال وهذا اضطراب كثير عن ضعف فيها هل من يمتنع العقو ١٤ - عليه غرض كلام الشيخ في ان كان



فليصلها إذا ذكرها في إدار الصلاة ظاهر في بيان الوقت ونهيته عن الصلاة في الأوقات المذكورة نص في بيان الوقت الذي يحتر من الصلاة في كل وقت يعارض به فذلك قد مرنا حديث النبي على حديث الأمر ويقال هذا عام خاص عن الوقت المذكور بدريث آخر كما سطرنا إليه الفاء وسجى بعض بيانها أيضاً فيما يأتي صحيح شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات في تغليب فانهم لما شغلوا عن التثنية وفي إدارها ما أخرت صلاة العشاء أيضاً عن وقتها المعهود فكانهم شغلوا عن الأربع وهذا هو الأصل في ثبوت الترتيب في الغوات ما بينها وغيرها بالصواب الترتيب صحيح قوله إلا أن أبا سعيدة أنه فعمل من المنقطع ما يبلغ درجة الحسن إذا كانوا تلقوه بالقبول صحيح قوله ما كنت أصلي العصر حتى تغرب الشمس أي ما كنت أظن أني أصلي العصر قبل غروب الشمس وإن كنت أوهم ذلك والحاصل أن استعمال كاد لما كان حدث يترصد وقوع الفعل فالعني أني لم أكن أتقن أن أصلي الصلاة وإن كان ذلك يتوهم أيضاً أي أنه لكانت هناك نمازاً لم يكن لي أن أقبل لأدوم قوله والشران صليتها كلها إن تأتية وهذا التية منه صلى الله عليه وسلم لعمره أن يكون بعض ما تجدد من ذلك فإني أيضاً ما فرغت حتى أصلي ولم يكن عمره يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل لما كان لكل عن غيره شغل ووقته عمنه ووقته الخندق قد كانت بعيت أيا ما فافت يا ما أربع من الصلوات كما ذكره فافت يوماً صلاة العصر فقط وأعلم أن هذا الذي روى من حديث الترمذي يؤيد ما قلنا من أنه ليس عليه أن يصلي في وقت الطلوع وإن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم إذا ذكر ما إذا لم يكن الوقت مكرهاً والألم يؤخرها فعملنا أن نقتطع إذا في إذا ذكر ما ليست المفاهة أو التوبة صحيح باب ما جاء في الصلاة الواسطة أنها العصر قوله وقد سمع عنه ذلك أنه خرج من المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وأبناؤه لقاوه بكثيرين الصحابة لأنهم أقاموا معه يومئذ فما كانت أيام خلافته على ذلك وقد كان فيها أذان من الصحابة غير قليل فعمل رويته

عنه فالتسعة خلافية بين الأئمة قال ابن العربي اختلف العلماء في معنى هذا الحديث اذا اجتمع على المكلف صلوات فانت بل يرتبها فيصليها  
حسب ما كانت وجبت عليه ام لا فيسقط الترتيب فيها فيصليها كيف شاء فقال الامام مالك وابو حنيفة ومعنى قول احمد واسحق ان الترتيب  
فيها واجب مع الذكر ساقط مع النسيان ما لم يتكرر فيكثر فقال الشافعي وابو ثور لا ترتيب فيها فان ذكرها وهو في صلوة عارضة فلا يخو  
ان يكون وعده او دارا ما فالحاكم وعده بطلت وبطلت الغائبة واذا عاد الى مكان كان فيها والكان ودارا ما اتم محرم على النسي  
ثم اعمد الى معنى الامام هذا هو مذهبنا واه قال ابو حنيفة واحمد واسحق وقال الشافعي يصلي النسي فاعادة ثم قلت الترتيب واجب عند الامام احمد  
نفس عليه في مواضع كما قال ابن قدامة ولا يثبت وعده بالكره ايضا خلافا للحنفية والمالكية اذ قالوا يستحب بالكره كما في الادب بالتمتع ولللائل  
عنه بذات مع من الشيخ في روايتي الباب واختلف العلماء في ذلك فهم من يمين بينها يبرع من وجوه الجمع واحسنها ما افاده الشيخ ومنهم من  
مال الى الترجيح بينهم ابن العربي فقال يوحى حديث متقطع الا ان رواته واسناده لا يابس به والصحيح ان الصلوة التي شغل عنها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واصحابها يوم الخندق صلوة واحدة وهي العصر ١٢ - عنك فان الروايات باسرها مصرحة بان معنى الشريعة وسلم  
ليصلها اذا ذكرها على الفور بل اغرا الصلوة حتى قاتت الشمس فبطلت كما هو مصرح في عدة روايات ١٣ - عنك الظاهر انه سقط منه لفظ  
الي يضيئ كما في قياره في المدينة المنورة الى غزاة على فانه رد ودرستين بقينا من خلافة عمر رضي الله عنه فانت بين اهل الرجال وحكمه

سے کہنا انی ملاصل جانے

عن علي بن رزم وغيره على الاتصال وانما كان لبعض الامة كان زمان خلافة معاوية واتباعه فحافظ في روايته عن علي وقور فتنة  
 ضمن يري بذلك انه لم يأخذ عنه واذا جعل دابة ذلك فيجعل في غيره كذلك لئلا يظهر المراد واما روايته عن سمرة فهي مما لا يضر  
 فيه احتمال ان يكون بنيتها احد فان امكان القارئ بين الروايتين يوجب حمل عنقته عنه على الاتصال عند مسلم ومن دان دينه  
 وزاد البخاري ومن هذى هذه بثبوت القارئ في وقت من الاوقات واذا ثبت القارئ بينهما مرة على كل الروايات  
 المعقنة له عنه على انه سمع منه من غير وسط وعلى كل من المذهبين فمعاد المحن عن سمرة ثابت لانه صرح بسامعته في  
 حديث حقيقة كما بينه المؤلف فتأمل الروايات جميعا على التنازع ان الاختلاف في الصلوة الوسطى ظاهر من المذاهب  
 التي بينها المؤلف ولكل منها وجه فوجب المحافظة على الصلوات الخمس ليكون آتيا بالمأثور على جهة اليقين وبطل النكته  
 في اخفاء ما هو ذلك ولا يتجذر ان يقال كل منها وسطى بعضها من الوسط بمعنى التوسط وبعضها من الوسط بمعنى الخير  
 العدل ويجمع السببان في بعضها معا وفيها مذاهب كثيرة ورا ما ذكره المؤلف هنا والاكثر على ان المراد بها صلوة العصر  
 لتخصيص الروايات على ذلك ومن جرب الى انهما غير بالاعتذار بان المقصود في الآية غير المعينة في الرواية وبذلك لا يرد  
 والشرع لعله اعلم صلية قوله في هذا الحديث المراد بهذا الحديث صلية قوله اخبرنا منصور بن رزاق ان الفرق بين  
 قوله هذا وبين قوله منصور بن رزاق ان هذا هو الاول اذا لم يقل استاذة اللفظ اخبرنا منصور والتكينة اراد ان ينيب  
 على انه اى المناصير واما قوله منصور بن رزاق ان هذا هو الاول اذا لم يقل استاذة اللفظ لا غير باب الصلوة بعد العصر  
 صلية قوله قال انما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر هذا اعتمر منه رزم وسببه ابن عباس ر  
 كان يضرب الناس مع عمر بن عبد الله على الصلوة بعد العصر فلما قيل لابن عباس ر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصرتين

بيده الشريف وكانت امه لا تقام سلمة فربما خافت عند قطعها سلمة ثوبا اعلم بها الى ان تجي امره فيرده عليه ثم ينهاه بشره وكانوا يقولون ان الذي  
 شغلهم من الحكمة بركة ذلك ولد بالمرتبة واقام به الى ان قتل فخان رزم وبعده قدم البصرة وكذا في الكمال وليت شعري كيف يكون تقدمه علينا وكان اذذاك  
 في عمره خمس عشرة سنة فخاله ١٢ - عليه في باطن الجماعة من تهذيب الكمال قال يوش بن عبيد رأت الحسن قلت يا ابا سعيد انك تقول قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلك لم تذكره قال يا ابن اخي لقد سألني عن شيء ما سألني عن احد قبلك ولولا من تركتني في زمان كما ترى وكان في  
 عمل الجرح كل شيء سمعتي الاول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع من علي بن ابي طالب غير اني في زمان لا أتقطع ان اذكر عليا رزم ١٣ - عليه قال ابن  
 العربي رحمه الله ان رزاقا وسطى الفضلى رحمه الله ان رزاقا من الوسط وهو السادى في البعد لكل واحد من الطرفين ١٤ - عليه بسطت في البذل والادجز  
 اكثر من عشرين قولاً والمهور منها ثلثة احوال اعد بها الصبح وهو مخار الكمال الشافعي وغيرهما والثاني انها الظاهر قال ابن عمر وعروة وغيرهما هو  
 رواية من الامام البخاري والثالث منسوب لحنيفة وهو صحيح وهو قول جمهور الصاحبين والتابعين وقواه النووي والحاظ وفيها  
 من محقق الشافعية وابن حبيب من المالكية ١٥ - عليه بياض في الاصل بعد ذلك والمراد بهذا الحديث حديث الحقيقة فانهم استدلوا  
 على صحة مسلم بن سمرة بهذا الحديث ١٦ - عليه هذا غاية الاعتياط من المحدثين فان واهم ان الشخ اذا لم يذكر احد من الرواة بالنسب  
 واراد التأكيد ان ينسب بيزيد بعد كلام الشيخ لفظا يشر الى ذلك كلفظ هو ويصحب وغير ذلك ١٧ -



ان صلوة تلك ليست بمقضية عليها وهذا هو الجواب عما في ذلك فانه كان اما من خصوصيات صلوة النبي صلى الله عليه وسلم او كان واجبا عليه فلم يك من قبيل اتفعل بعد العصر بل من قبيل تفعل الغوايت ونحن لم نمنع بل هو موكف لما ذهبنا اليه في ذلك صحيح قوله روى غير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى بعد العصر ركعتين وليس ذلك بخالف لحدِيث من عباس الذي قد مرنا فان ذلك لا يقتضي دوام النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فان الصحيح بثبوت صلى الله عليه وسلم قد انما هو الصلوة مرة واحدة واما قول عائشة رضيها ان النبي صلى الله عليه وسلم ما دخل عليها بعد العصر الا صلى ركعتين فالجواب عنه صحيح قوله هذا خلاف ما روى عنه انه نهى عن الصلوة بعد العصر وانت تعلم انه لا يخالف اذا نهى للائمة لا يقتضيه النهي له ولعل الوجه في ذلك ان النبي عن الصلوة بعد العصر انما وجهه التشبه بما يرى الشمس وذلك انما هو وقت الغروب بعينه لا قبله لكن النهي عن الصلوة بعد العصر مطلقا سواء كان وقت الغروب او قبله فانما ذلك لئلا يقضى شرعه في الصلوة بعد العصر الى انتهاك الصلوة وقت من الغروب واما ما نهى عليه الصلوة والسلام فمع قطع النظر عن منعه من توسع التشبه كان يعلم وقت الغروب فلم يكن مشروعا في الصلوة بعد العصر مفضيا الى وقوعها في حين وقت الغروب وما يدل على كون ذلك مختصا بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم انه صلاها في البيت ولو لا انه اراد ان لا يقتدوا به فيها الصلوة بهاجرة ومجانا صحيح قوله فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلوة في البيت واورده في كتاب الحج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا عبد مناف لا تمسوا احد اطراف هذه البيت واصل ايتها ساحة شاربين بل او نهى روات تعلم ان المقصد بذلك النهي عن سدة الابواب دورهم التي كانت في المطاط وحوالي البيت لا اجازة الصلوة في اى وقت كان فلا يعارض ما سبق النهي عنها وسبب لبعض الكلام عليه في الباب الذي اورد

عليه بياض في الاصل بعد ذلك والجواب عن الاول ان روايات عائشة بهم مضطربة في ذلك جدا لا يخفى على مناس كتب الحديث وثنايان في من عباس رضي الله عنهما مني على علم ثم الجواب عن قول علي رضي الله عنه ان ذلك كان خصيصا بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت انه صلى الله عليه وسلم اذا فعل امر اداوم عليه وقدر لنفسه من حديثه من الطحاوي قلت يا رسول الله انما يقتضيهما اذا فاتتا قال لا وحكي الماخذ بهذه الزيادة عن احمد فخر النص في خصوصية وسبب الاشارة الى هذا الجواب في كلام الشيخ رضي الله عنه وتوضيح مسالك الائمة في ذلك كما ثبت في الاجزاء في جميع الصلوة مطلقا في هذه الاوقات كلها عند اذكو ابن حزم وغيره من الظاهرية وتحريم عند النجاشية والنواقل في هذه الاوقات الخمسة اى عند الطلوع والغروب والاستواء وبعد الغروب والعصر مطلقا سواء كانت ذات سبب او لا بلكة وغيره بالائمة الظهري في الجمع بين الصلوتين والاركتي الطواف ويجوز القضاء والنزول في هذه الاوقات كلها واما عند الشافعية فتجوز النواقل ذات سبب ايضا وغير ذات السبب ايضا بلكة فلا يجوز سدة الظهري في الجملة وما راد بذات السبب ما تقدم به كونه احوى واكثر اذ لا سبب متاخر مخصوصة بالاستحارة والاعرام فلا يجوز ايضا واما عند المالكية فيمنع غير المكتوبة حتى صلوة الجماعة ايضا عند الطلوع والغروب وكرو بعد مسج وعصر الجماعة وسجدة التلاوة قبل الاسفار والاصفرار واما عند الحنفية فلا تجوز الصلوة مطلقا في الاوقات الثلاثة الاول الا عصر يومه والاجتزاة حضرت فيها والاحتقان الاخير ان من الخمسة لا يجوز فيها النواقل والسهل في الاجزاء مع الدلائل ١٢ - مسألة فان المصنف بوب له بترجمة مستقلة في الحج وذكر فيه لبسده الى جبرين من مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف الحديث فسيا في الكلام فيه ١٣ -

الرواية فيه باب ماجاء في الصلوة قبل المغرب هذا ما اختلف فيه علماءنا والصحيح عدم كراهتها اذا لم يخف فوات العتمة الاولى  
من صلوة المغرب قل بين كل اذنين صلوة فيه تغليب عند من لم ير استحباباً في صلوة المغرب ومن ذهب الى كراهتها  
واما من قال بالاستحباب فانه لا يحتاج الى القول بالتغليب فلم ير بعضهم متدين بعدم رؤيتهم ونحن لانرى ذلك  
ولملا اذ عدم الرواية ليس دليلاً على عدم الوجود صحيح باب ماجاء فيمن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد  
ادرك العصر عرض التردى من عقد هذا الباب هو التسمية على ما سبق من ان النائم والناسي اذا استيقظا ذكر قليل  
اذا ذكرها فان ذلك هو وقتها ومعنى هذا الحديث هو ان ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك  
الحصر وتمت صلوة والذي ذهب اليه الاضاف هو الفرق بين العصر والفجر في ذلك الحكم مستدلهم في ذلك ما ذكره من  
ان حديث النبي عن الصلوة في الاوقات المذكورة لما عارضه هذا الحديث المذكور في الباب رجحنا الى القياس اذ هو للمصير  
عند تعارض الآثار وتناقض الاخبار فاليقاس يرجح حديث النبي في صلوة الفجر وحديث الادراك في صلوة العصر اذ اوجب  
في صلوة العصر هو الناقص لما ان الوجوب يضاف الى ان الشروع وذلك الوقت ناقص فاذا عرض الفساد لغروب  
الشمس لم تضر صلوة اذ هي ما وجبت عليه فكان المؤدى مثل الواجب بخلاف وقت الفجر فان كل تام حتى يربطها جاب الشمس  
ولبعد ذلك لم يبق فليس في ذلك الوقت جزء هو ناقص نسبة الى الباقي فالآن المضاف اليه الوجوب لما كان كاملاً  
وجبت صلوة كاملاً فاذا اعترض الفساد بطلوع الشمس لم يبق المؤدى على الصفة التي وجب عليها فكان باطلاً هذا ما قالوا  
وانت تعلم ما فيه من الاختلال وتزويق المقال فان قولهم النبي عن الافعال الشرعية يقتضي صحتها في نفسها  
ينادي على ما على نداء على جواز الصلوتين كليتها وان اعترها حرمة لعارض التشبه بعبدة الشمس فادار المعارضة بينهما باطل  
وان قطع النظر عن ذلك فلا جدول لعدم الجواز في الفجر والجواز في العصر فان الوقت شرط لكليتها فاذا غربت الشمس  
بعد ادراك ركعة او ركعتين لم يبق الوقت المشروط لصحة الباقي فليفت يمكن لهم القول بان الصلوة تامة اذ ليس ذلك

على واختلف فيه السلف والعضا وذهب بعض الصحابة والتابعين الى الاستحباب والجمهور منهم الائمة الاربعة الى عدم الاستحباب ففي الشرح الكبير  
للردود وكرو النفل بعد فرض عصر الى ان يغسل المغرب فان دخل المسجد قبل اقامتها جلس قال الدوسي وحاصله انه تمتد ركعة المنفل بعد ادراك  
فرض العصر في غروب طمس فخرج الى استئذانها فاعتقدوا ذلك ركعة الى ان يغسل المغرب او في مخرج الاقتناع زواجرهم ركعة وقيمين آخرين انها  
بعد المغرب الى صلوة وقال انها ركعة تحريم على الصحيح ونفك عن النص والمشهور في المذهب خلافه واخر في بعض النوايا ان التحريم مذموم انتهى قال  
النجاشي قوله المشهور في المذهب خلافه في ركعة تنزيه على الصحيح او في الموضع الرابع ركعتان بعد الزمان المغرب وقال ابن قدامة اختلف في اربع ركعات  
هنا ركعتان قبل المغرب بعد الاذان فظاهر كلامهم انها ركعتان وليست بركعة الا انهم قلت لابي عبد الله الركعتان قبل المغرب قال ما فعلت قط الا ركعتين  
سمعت الحديث فيها ما عارضته بما ذكره في الاحاديث واستدل بها على الجواز وعلم بذلك ان الحكم الامم القرظي وغيره من المذنبين في مذهب احمد  
لومح يكون رواية لا يخرجهم عن الفروع كما ان التحريم الذي كاه شارح الاقتناع لومح يكون رواية تامة وما عارضته ما عارضته اهل الفروع كما عارضه في  
واختار صاحب الرد في ركعة وابن الهمام اربعة والجمهور الائمة الاربعة متفقة على عدم الاستحباب مع اختلافهم في الركعة ١٣ - على قلت لكن الكلام

الاول لعدم اشتراط الوقت فعلى هذا يلزم عليهم جواز صلوة من شرع في الصلوة ولو تحبس بقدر الدرهم او دونه ثم بعد ادائه ركعة  
وضعت عليه رجل شيتا بجما ليس ذلك الاداء الصلوة على الكيفية التي التزمها او من اخذ في الصلوة وهو يدافع الاضغان  
فالقى ركعة او كعتين بال او تخط او ليس نظير ما قالوا فانه ادى صلوة بعد الحدث على نحو التزمه وحاصله انكم  
تفترقوا بين الفساد والبطلان لزمتم عليكم مفاسد جمة والفرق بينهما ظاهر فوقت اصفر اشمس وقت الفساد وبعد الفجر  
ليس الوقت اصلا فكيف القول باجماع الفساد فيها كما اذ يتم بل اطلاق الفساد على الثاني بمعنى البطلان لعدم فرقه بين  
الفساد والبطلان في باب العبادات فاعلم قاسوا على المعاملات وليست شعري اذا خرج وقت العصر فاي شيء يفتق  
صحة ذلك الصلوة حتى تصح ولا تبطل فالفرق بين الفجر والعصر بالتقرير الذي سبق مثلا لا يجدي نفعاً اذ بعد ما شرع  
مصلى العصر في اداء الصلوة التي وجبت ناقصة لو غربت اشمس فالوقت الذي بعد الغروب اذا سلم ان ركعته ليست الا  
مثل ركعته وقت الغروب فامعنى تقصير العصر بعد غروب اشمس اذ هذا الوقت على ما ذكرتم ليس الا مثل الوقت الذي  
هو وقت الغروب ولا قائل بقصر العصر اذ لم تغرب اشمس كلها وما قيل من ان بين وقت العصر الذي في وقت الغروب  
والذي بعده تجانساً بالنسبة الى صلوة العصر فان كلا الوقتين مكروه لهما ولا ركعته في ذات الوقتين بل الكراهية لهما عارضة  
في الاول بسبب تشبهه بالاول والثاني وفي الثاني بسبب كون ذلك الوقت معيناً لغير ذلك الصلوة وهو صلوة المغرب  
بجلائل وقت الفجر فانه كامل بغير الطلوع لعل النقص ذاك له ولذلك لم يشرع في ذلك شيء من الصلوات المفروضة  
فاختراض الفساد بالغروب فينازعنا عن اختراض الفساد بالطلوع ففي الاول لا تبطل الصلوة اذ وقت المؤداة مثل  
وقت المفروضة كونها فاسدين وصفاً في الثاني تبطل اذ المفروضة كاملة والمؤداة في وقت النقص ذاتي له  
فتطويل من غير طائل اذ الاوقات التي عينت للصلوات انما هي اسباب لوجوب ادائها كما ان تعلمه فاذا كان كذلك  
بعد غروب الوقت سوار كان في الفجر والعصر لا يرد العبد الا من عنده فيستويان في ان كلا منهما من عنده فان الوقت  
بعد الطلوع وقبل الزوال انما هو حق العبد كما ان اوقات سائر الصلوات حق العبد غير وقت ادائه فريضته ذلك الوقت  
فكيف يقال بان الوقت الذي بعد الغروب غير الذي بعد الطلوع اذ هما من حق العبد ونسبة كل وقت لغير صلوة

فيه مجال يظهر من ملاحظه كتب الاصول والفقه ١٢ - عليه قلت الا ان بين الشطين فارقاً فان الوقت ليس بشرط لصحة الصلوة بل لاداء الصلوة  
فاذا فات فلا شك في ان لا يبقى اداء بجلائل الوقت فالحال الطهارة بشرط لصحة الصلوة فتدبر ١٣ - عليه هذا صحيح ان بعد الغروب لم يبق له  
الوقت اصلاً الا ان الوقت لما لم يكن من شرائط الصحة بل من شرائط الاداء فمقتضى ان الاداء لغيره القضاة وكذا العكس لما كان صحيحاً لم  
تبطل الصلوة كمن شرع الظهري وقت ثم خرج حتى دخل وقت العصر فتفكر ١٤ - عليه ونظري القاصر لم يصل الى من فرق بذلك بل المذكور في كتب  
التقويم ان الفرق بينهما باعتبار ما قبل الطلوع والغروب فان الاول لما كان كاملاً فاختار انقص عليه بطل بجلائل الثاني فان وقت الاصغر لما  
كان ناقصاً في نفسه فاختار الغروب عليه ليس برباناً فانه باق في نقص من الاول ولا يفرق في نقص نعم فروا بينهما بان بعد الغروب وقت صلوة  
ولما وجبت صلوة المغرب بجلائل ما بعد الطلوع فانه وقت الكراهية حتى ترتفع اشمس فتعاقبا ١٥ -

ذلك الوقت لا يفرق بينهما في ان تكون فيه مشرعية صلوة اخرى او لا فبطل الفرق الذي بينه فافهم ففعل ذلك المحدث  
 دقيق فلما لم يتعين عند الاختاف معنى الحديث على الوجه الذي ذكر كما بينا فلما لا بدراك ليس هو الادراك على سبيل  
 الاطاعة والالزام جواز الصلوة بالاعتقاد على ركعة فانه لما اريد بالادراك في الموضعين هو الاطاعة صار المعنى من صلى  
 ركعة قبل الطلوع او الغروب فقد صلى الصلوة كلها وهذا باطل لم يقل به احد فعلم ان الادراك ليس بهنا بمعنى الاطاعة  
 وانما معناه للحقوق فانه كما يطلق على الاطاعة كما في قوله تعالى لا تدرك الا بصارك كذلك يطلق على الحقوق تقول ادركت  
 زيدا اذا حققته فالمعنى ان من لحق بركعة من الغجر قبل طلوع اشمس فقد ادرك العجر بمعنى ان النائم مثلاً والساكن او  
 المقصر اذا شرع في الصلوة والباقي من الوقت لم يكن الا قدر ركعة ولو صلى واقم صلوة جازت صلوة داما ان  
 صلوة بل هي مكروهه او لا فاما اخر لم يبحث عنه بهنا وحاصله ان هذه الرواية تنبئ عن فراق الزمة لمن صلى في شيء  
 من هذين الوقتين وان لم يكمل فعله ذلك من كراهته ولا يعارضه حديث النهي عن الصلوة في الوقتين لان النهي عن  
 الافعال الشرعية لما كان هو المبنى عن صحته كان مؤدى الروايتين هو الجواز غير ان الرواية الاولى لم تعرض عن الفح  
 المجاوزات الثانية فانها اظهرت صفة الصلوة في هذين الوقتين او يقال من بهنا ليست للنفوس بل هي بهنا للنوع  
 يعني اذا ادرك المصلي ادا سلم الكافرا وظهرت الحائض والنفساء والوقت من الغجر والعصر باق مقدار التحريم اى  
 انكمن فيه من التحريم بعد الطهارة فقد ادرك بهن الارباعة الغجر والعصر فوجبت عليهم هذا فعل الشريعة بعد ذلك امر

مسألة باب ما جاز في الجمع بين الصلوتين قوله جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 بالمدينة من غير خوف ولا مطر الحديث هذا الحديث مما اضطربت فيه الفقهاء والمحدثون وتحررت فيه العلماء المتقنون  
 حتى قال الترمذي لم يعمل على هذا الحديث احد من اهل المذاهب المشهورة واعتقلوا في توجيه المراد منه فقال الامام  
 قدوة العلماء الاعلام سند الفقهاء والمحدثين رأس الجبابرة العلماء والشككين امامنا الاعظم الكوني نور الشريعة المراد  
 بالجمع الجمع الصوري لا الحقيقي اذا الاحتمالات في الجمع ثلثة جمعها في وقت الظهر وجمعها في وقت العصر وجمعها في وقتها  
 وفي الثالث هو المراد بهنا وهذا كما بينا لك في حديث العلار بن عبد الرحمن وصلوة العصر في دار السبغ بالبصرة فلا يلزم  
 على ذلك شيء من المعارضات ولا يحتاج الى شيء من الاجوبة التي تذكرها واما الاخرون فعارضوا هذا الحديث بالحديث

عليه قلت والحديث يحمل عدة وجوه غير ما افاده الشيخ كما بسطت في الاوجز فارجع الى روضته التفصيل وايضا لما كان حديث الادراك محتملا  
 للجوه واحد ايت النبي محمدا لا يحتاج الى التاويل فنقدم عليه الالههم استشهدوا عصر اليوم عارض ١٢ - عليه وفي الاوجز من الفتح مذهب  
 جماعة من اهل العلم الى الاخذ بظاهر الحديث فجوزوا الجمع في المحضر للجماعة مطلقا بشرط ان لا يتخذ ذلك قلعا وعادة ومن قال به ابن سيرين  
 ورويه واشهب وابن المنذر والقفال الكبير وغيرهم ١٣ - عليه وهذا الحق الذي لا يعمل عنه في هذا الحديث وهو مختار لما فظني الفتح  
 والعيني في البناءية واشتو كافي في النيل والشيخ في البذل والابن في الاكمال قال انما حفظ استحسنه القرطبي ودرجه امام الحرمين  
 وجزم به من المتقدمين ابن الماسنون والطحاوي الى آخر ما بسط في الاوجز ١٤ -

الآتي ذكره قوله عليه السلام من جمع بين الصلوتين من غير هذا الحديث مع ضعفه لما يتأيد لقبول المجتهدين وعلمهم عليه  
صار معارضاً لذلك الحديث القوي الذي مر ذكره باب بدر الاذان ص ٢٢٢ قوله لما اجتمعنا هذه قطعة من حديث طويل  
لم يذكره هنا اختصاراً ص ٢٢٢ قوله فانه اندي وادم وصوتا منك في هذا التعليل اشارة الى ان من هدى الى خير فوائت قد ولي ان يكون  
يستحب ان يكون رفع الصوت قوله فذلك اثبت اي لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المؤمنين لم يروا حتى  
كثيرون في امتي حمد الله واشنى عليه وقال هذا الامر اثبت لقلبي ليس المراد ما سبق الى بعض الاوامر من ان رؤياك  
يا عمر اثبت اذ لم يكن امر الاذان على رؤياهم وانما كان اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم صفة فلم يكن بينها الا اصحاب  
حتى يتبادر اليهم عبد الله بن زيد لقص روياه عليه ص ٢٢٢ وفيه تبيين اي يوثقون على تخمينهم ينادى بالصلوة ليس المراد  
بذلك التاخير بل قولهم الصلوة الصلوة او الصلوة جماعة ص ٢٢٢ باب ما جاز في الترجيح وجهه على ما روي في ابن ماجة  
والنسائي ان النبي عليه السلام كان نزل في منزل فاذا نزل فلما رأى صبيان القرية اخذوا في نقل الاذان وجعلوا

عليه ولذا استجابوا الى التاديل فيقول كان الجمع لمطر وهو مختار مالك في الموطأ وافق على ذلك جماعة دواياه ماورد في الروايات من غير طريق  
كان لمرض وقواه النودي قال السيوطي وهو مختار السبكي والبلقيني والاسنوي وهو اختياري اه وقيل كان يخيم فالتفت فيان انه دخل وقت العصر  
وقيل الصواب في الرواية في سفر سافرها رواية الاكثر والبسط في الاوجز ١٣ - عليه وذكره ابوداود في سننه بما مع اختلاف طرقه ١٣ - عليه  
وقال ابن العربي روي الاثني عشر من جملة مشايخ الدين وروى غيرهم في الدين ليست بشي الاذان هذه الرواية من غير الانبياء استقرت في الدين  
لوجه احدها لا يحتمل ان قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انفذاً وجأ فانفذها او كانت مما تشوق اليها فيحمل العمل بها فامر بها حتى يقر عليها اذ يجرى عنها  
على القول يجوز الاجتهاد وله على ان يبين ان هذه المسألة من مسائل القياس اولاً لا رأى نقلاً لا يستطيع الشيطان ولا يضل في جملة الاسواس  
والخواطر وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاذان ليلة الاسرار وسمعه ولم يؤذن فيه عند فرض الصلوة حتى بلغ الميقات وفي قول  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع ذلك اثبت دليل على ترجيح احد الاتحاليين الثاني والثالث اه ١٣ - عليه ويؤيده ما في القوت ذكر ابوداود وفي  
مراسيل ان عمر لما رأى الاذان في المنام اتى ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاز الوحي بذلك فلما رأى ثمة الابلال يؤذن فقال لا النبي  
صلى الله عليه وسلم سبغك بذلك الوحي اه ١٣ - عليه وفي الجمع اي يقدرون حينها ليركبوها وفي قتها ليس ينادى بها لفتح دال اه ١٣ -  
عليه وانتقلت الامة في الترجيح فذهب مالك والشافعي الى سنية وذهب ابو حنيفة واصحابه واهل المدينة وذهب جماعة من المخزنين  
الى التخيير قال ابن قدامة وعلته ذلك ان اختيار احمد من الاذان اذان بلال وعبد الله بن زيد وروى عنه عشرة كلات لا ترجح فيه وبه قال  
الثوري واسحق والاخذ به اولي لان بلالاً كان يؤذن به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما سافر وحضر واقراء النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد اذان ابن مخزوم كذا في الاوجز وبسط فيه في الدلائل قال ابن الجوزي حديث عبد الله بن زيد اصل في التاخير وليس فيه ترجيح  
فدل على ان الترجيح ليس بمسنون قلت وكذلك اذان بلال وقداذن في حيوة صلى الله عليه وسلم ثم اذن حين يري الى بكر في زمان  
خلافه وهو رئيس المؤذنين وقدوتهم وقد اتفقوا على ان لا ترجح في اذانه ولم يختلف فيه احد مخرج به ابن الجوزي وغيره والبسط في  
الاوجز ١٣ - تنبيه لم اجدا الكلام على الاقامة في هذا التقرير وجودت في تقرير مولانا رضي الحسن ما سمر به ان الروايات في اقامته بلال مختلفة

يقولون الشكيب الشكيب كبريهوداب الصبيان فامر النبي صلى الله عليه وسلم بهم فانوا فقال من الذي كان ينادي  
منكم بصوت رفع وايمكم من صوتا واندى فاشاروا الى ابى محذورة وكان الامر كذلك فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يقول الشكيب الشكيب كبر الشكيب كبر فقال كذلك ورفع بها صوته ثم امر ان يقول اشهدان لا اله الا الله اشهدان  
لا اله الا الله فقال كذلك الا ان ذلك لما كان مخالفا لما يعتقده قومه ونفسه فغض ذلك صوت فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
قل اشهدان لا اله الا الله اشهدان لا اله الا الله ورفع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك صوته ورفع ابو محذورة صوته فثبت  
الايمان في قلبه فاستمر الامر عند ابى محذورة على هذا وكان ذلك قسما من منة شخصية ذلك الوقت فظنوا غلاني الاذان  
صحة قول ابيد ورد شيخ فاه بهنا وهنا بهنا بيان للفظ يدور والمراد به اذاعة عنقه لا غير فان كانت المنارة غير متصلة  
لم ينجح الى نقل الخطا عن مقامه ولكن ادارة الراس من غير انتقال وان كانت متصلة بحيث لا يمكن له اخراج الوجه بقيامه  
مقامها جازلا لانتقال الى جوارها فاما اذا عاظت به الجدر من كل جانب حتى لا يخرج الصوت منها الا عند المخرج الوجه  
من كواها جازلا ذلك وما يميزه من تحويل الصدر معقوفة ان التنازع في اللفيد دونه والاحتياج الى المنارات في  
التنازع انما هو بحيث يشهد الحوا البر والهدا اعلم بالصواب ص ٢٠٠ قوله امصبا في اذنيه وقال بعضهم في الاقامة ايضا  
يدخل امصبيه في اذنيه ولا يمنع عنه عند الاحتياج الى رفع الصوت بكثرة المصليين ص ٢٠١ قال سفيان زناه جرحا لما كان  
النبي عليه السلام قال في الحجرة ما قال احتاجوا الى جواب ما ورد في ذلك الحديث من لفظه حله مرار فاجاب بعضهم  
بان لبسه هذا كان قبل النسخ ثم شئني عن ولا يخفى ما في ذلك الجواب من البعد فان هذه القصة كانت في حجر الوديع قضى النبي  
صلى الله عليه وسلم بعده لقليل فايان نسخ والجواب على ما قال سفيان ان اطلاق الامر على ما فيه خطوط بيض وسود  
ونحو وصفه لكن الغالب المخطوط المخرم قليل كما ان اطلاق الاسود على ما فيه غلبة السواد غير قليل والحجرة كذلك فانه  
نوع من الثياب منقط وتوصفت بصفة المخطوط الغالبة والمذهب في لبس الحجرة والصفرة ان المهر معز والمصنف معز

فاخذت الخفيفة بالكرار اهتقت وتوضيح ذلك ان الامم الثلاثة قالوا باذراء الاقامة الا لكثير في اولها واخرها ونظف قامت الصلوة فانها شئ شئ  
فلا قال لك في المشهور معز قديم قولي الشافعي ان لفظ قد قامت الصلوة ايضا يقال مرة وقالت الخفيفة والثوري وابن المبارك واهل الكوفة  
ان الاقامة شئ الاذان مع زيادة قد قامت الصلوة مرتين كذا في المبذل واستدلوا على ذلك بعدة روايات يثبت في الاذان منها ما روى  
عن محمد بن النضر بن زيد بن عتيق الاقامة الاذان وبما قاله الطحاوي قوا ترات الاذان من بلال انه كان شئ الاقامة حتى مات وروايات ابى محذورة  
المفسر جليا على تنجية الاقامة وغير ذلك وبعد ثبوت الروايات الكثيرة في تكرار الاقامة للاحتياج لتوجيه اتيار بلال مع ذلك وجب في المبذل وغيره  
بعد توجيهات والادج عندي ان قوله لم بلال في قضيتان هملان في حكم الجزئية والمراد اذان الصبح واقامة المعنى يشغ اذان اذان مكتموم  
وتتولى الاقامة مفردا واستشار الاقامة على هذا التوجيه مدرج من بعض الرواة كما هو عند المالكية ولو سلم الاتيان في بيان الجواز كما في الآية  
عن هوايب الرحمن ١٢ - عليه قال ابو الطيب روى من الافعال والفاعل غير لبلال وفاه مغفول وهنا ظن ١٣ - عليه فقي الجواز ثم استدلوا  
بتحويل وجهه من ثبات قدمه فان يستدري في المنزلة عليه كما جلاه في يدي عن الاذواق ١٤ - عليه في الدور المتكرر لميس المصنف والمهر الا احر

عند الرجال مطلقاً والحجرة والصخرة غير ذلك فالفتوى على جوازهما مطلقاً لكن التقوى غير ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **ص ١٢٢** قوله تعالى بعضهم التثويب الخ اختلفوا في كراهية الاستحباب واختلافهم في شيء على اختلافهم في تفسيره وجملة الامران التكاسل والتهادون في امر الصلوة كرهه فافضى اليه كرهه ومالا فلا فسرته بتثويب العجز وهو زيادة الصلوة خیر من النوم استحبه ومن فسر به بلا علام بعد التاذين كرهه وهو المذهب عندنا الا ان ابا يوسف خص منهم المشتغل بالعلمين كالسلطان والقاضي ومن اشتغل بالفتوى قال في انتظارهم الصلوة في المسجد اضراً بالمسلمين وذلك لما ثبت ان بلا لانه كان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان الاشتغال بشيء من الامور **ص ١٢٣** فاستطاع القوم اى علم المؤذن وزن بطوء القوم **ص ١٢٤** قوله امرني النبي صلى الله عليه وسلم فعلم من ذلك ان انتظار المؤذن المعهود بعد ما كان الوقت فيمنه من باب من اذن فهو يقيم هذا على الاستحباب وليس معنى ذلك ان اقامته الاخر لا يصح ولما كان ذلك رعاًية لحن المؤذن فان كان المؤذن راضياً باقامته الاخر او غافاً بالخير في ذلك باب كراهية الاذان بغير وضوء **ص ١٢٥** قوله لا يؤذن الا بغير هذا انتهى على الاستحباب لان الاذان ذكره افضل الاذكار كلام الله تعالى وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم القرآن على كل حال الاجابة مع ملاحظة ما روى انه عليه السلام سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى تيمم **ص ١٢٦** قوله هذا صحيح من الحديث الاول لانه ثبت من اكثر الحفاظ بهذا موقوفاً على ابى هريرة روى عن ابن عمر حديث الاول القطعاً ايضاً قوله كراهية بعضهم وان كان كراهية تنهيته وخص في ذلك قوم وهذا نعم من الاول فليس عند هؤلاء كراهية فضيلة ونحن في هذه الطائفة **ص ١٢٧** باب ما جاء ان الامام اثنى بالاقامة اى لا يقيم الا اذا حضر الامام الا اذا تمتعت فوات الوقت وليس ان يقبضوا حتى يحضر الامام من غير اختيار منه فعلم ان المؤذن اذا اقام فليس على الامام وجوب الحضور بغيره بل لانه لا يحضر فيعاد الا اقامته عند حضوره ان كان بعد زمان باب ما جاء في الاذان بالليل هذا ما روى في الطرئين فانها لم يجوز ان يؤذن

والصفر للرجال مفاده انه لا يكره للنساء ولا لباس بسائر الالوان وفي شرح النقاية وغيره لا لباس بالتثويب الاحمر ومفاده ان اللزامة تستلزم بهيمة وصرح في التحفة بالحكمة فاذا نهاه تحريمه وهي العمل عند الاطلاق والشرعية لا يغير رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب **ص ١٢٨** عليه السلام التثويب وهو الاعلام بعد الاعلام يطلق على الاقامة ايضاً كما ورد في الحديث وعلى قول المؤذن في اذان الصبح الصلوة خير من النوم وهو مستحب عند الجمهور وعلى الاعلام بين الاذان والاقامة وهذا هو الحديث وذكر المصنف منه المصنفين الاخيرين وذكر صاحب الاوجز الفتنة مع ذكر تأنيدها **ص ١٢٩** قال احمد واثنى في بحريته الباب من اذن فهو يقيم وقال مالك اقامته وغيره وسوا قال ابن عبد البر الغفر بغيره الحسن بن زيد بن زياد بن بكرة عن مالك حديث عبد الله بن زيد قال قال صلى الله عليه وسلم الله اى الاذان على بلال فلما اذن قال عبد الله بن زيد اقم انت هذا الحديث ابن اسنود انتهى كذا في الاوجز وجميع المصنفين بين الحديثين كما فاده الشيخ **ص ١٣٠** عليه قلت الاطلاع لا يتحقق بالحديث الاول بل مشترك فيها ما روى الترمذي عن ابى هريرة **ص ١٣١** عليه اختلفت فتنة المذاهبي في بيان مسلك الاثر في اذان الحديث فارسل الى فروجه ومذهب الحنفية كما في الهداية ان يجوز اذان الحديث والوضوء مستحب **ص ١٣٢** عليه اى ليس للمصلين ان يقيموا الصلوة ليحضر الامام اضراً اى بغير قصد **ص ١٣٣** عليه اعلم انهم اجابوا على ان الاذان قبل الوقت في غير الخبر لا يجوز قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً وقال ابن المنذر اجمعوا على ان السنة ان يؤذن للصلوات

قبل الوقت ولو اذن قبل الوقت فالاعادة عند ما واجبه واما ابو يوسف رحمه فقد اختار جواز التقديم على الوقت في اذان الفجر  
وهذا لا يفتض مجمله فان التاذين المذكور لم يكن تاذين الفجر بل لا يطاق النجوم ولو سلم فلم يثبت الاكتفاء به بل ثبت له اعادة  
في الوقت فاما ان يقال يجوز التاذين للنوافل وهذا ايضا خلاف تصريحهم فان علمنا لم يصحوا بذلك او يقال بالتزام  
التاذين قبل الوقت وهذا ايضا مما عرفت لمذهبهم واما الشافعية فقد جوزوا كون هذا التاذين للصلوة الفجرية ما يلزم من ذلك  
تكرار الاذان للصلوة واحدة ولا يصح في ذلك فان تكرار التاذين عند الاحتياج اليه مسلم بين كلهم فاستقصى عن ذلك اما بما  
ذهب اليه بعض مشرعي صحيح البخاري ان تفاوت ما بين الاذنين انما كان مقدارا ان ينزل هذا ويرقى هذا فان بلالا  
كان يؤذن في اول بروق الفجر وهو غني لا يدرك كل احد حتى اذا فرغ من تاذينه ودعا له نزل فلما نزل بلال وعرج  
عبد الله بن عمر لم يكتفوا بقليل له اصحبت واصبحت وكان مدار ذلك على ما ذهب اليه بعض فقهاء ان حرمة الطعام على الصائم  
ليس من ابتلاع الفجر فاما على التبيين اذ على هذا التقدير كلا التاذين يقعان في الوقت واما على ما ذهب من قال  
بحرمة الاكل من حين الانبلاج فليس يصح ذلك التاويل من سبيل اذ قول النبي صلى الله عليه وسلم كلوا واشربوا  
حتى يؤذن ابن ام مكتوم انما هو تصريح بوقوع الاكل بعد اذان بلال لا يقال اذا كان تفاوت بين الاذنين مقدرا  
العروج والنزول فكيف يمكن في ذلك المقدار من الزمان الاكل والشرب قلنا ان طعامهم كان علفا لا يحتاج  
فيها الى كثير وقت فانما هي تيميرات وشربة ما ويمكن الجواب عن اصل الايراد الواقع على الاحتات بتسليم اباحة  
الاذان لغير الفجر ان قد ثبت مثل ذلك في الشرع فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاذان عند الحرق في كل وقت والنول وغير  
ذلك ولا يبعد استنباط ذلك عن كلام الفقهاء ايضا فانهم قالوا بالنسبة الاذان للفجر انما هي للنفس فحب واما اباحة  
لغيره فغير منفي - ص ٢٩٩ قال ابو عيسى هذا حديث غير محفوظ اشبه الامر في الجمع بين هذين الحديثين حديث ان العبد

بعد قول وقتها واما اذان الفجر فكانت الائمة الثالثة وابو يوسف رحمه قد اختلفت فيما بينهم في وقت قليل لا يجوز حتى ياتي  
السكس الاخير وقل يجوز من نصف الليل وقل من بعد العشاء قال البيهقي وهذا بعيد وقال ابو حنيفة ومحمد لا يؤذن بها حتى يطلع الفجر وقال  
الثوري وزفر كذا في الاوجز - ع ١٢ ففي رواية مسلم انه ينادي ليرجع قائم ويوقظ قائم الحديث ١٣ - ع ١٤ قال ابن المنذر وطائفة من قبل  
الحديث والنزالي انه لا يكتفى به وادعى بعضهم انه يرد في شيء من الحديث ليل على الاكتفاء قال القرطبي هو مذهب واضعاه وقال ابن قدامة  
لان الاذان قبل الفجر لغو المقصود من الاعلام بالوقت فلم يجر كبقية الصلوات الا ان يكون لزوم ذلك بحيل الاعلام باجدها كذا في الاوجز - ص ١٣  
ع ١٤ قلت كون هذا التاذين للصلوة الفجر متكررا هذا لا يفتي المقصود بالاذان كما تقدم قريبا عن ابن قدامة قال البيهقي والذي يظهر لي  
انه ليس في الآثار ما يقتضي ان الاذان قبل الفجر هو للصلوة الفجر فان كان الخلاف في الاذان في ذلك الوقت فالتاذين لهما ثابتة وكان  
الخلاف في المقصود به فيحتاج الى ما بين ذلك من اتصال الاذان الى الفجر وغير ذلك مما يدل عليه انتهى كذا في الاوجز - ص ١٣ ع ١٤  
الجمع بينه وبين ما يفتي بالنبذة من الطعام وهو يفتي من اى قدر ما يمسك الرمي يريد القليل اه ١٣ ع ١٤ ففي الاوجز مشروعية  
في اذن المودع وعند قول الغيلان واذا استصعبت وابته اوسار فلق رجل يحسن الاذان في اذنه وفي اذن المهيوم والمصروع



نام وحديث ان بلالا يؤذن بليل على قول الروايات فاجابوا بما ليس له مسحة من القبول واقرؤا بتضعيف احدى الروايتين  
من غير شاهد عدول وما ذلك الا لئيل عن الصراط السوي او عدول وتقرير الحافظ في هذا المقام ظاهر لا يحتاج الى  
حل وبيان لكنه يريد عليه ان تضعيف احدى باتين الروايتين انما هو مبني على كون مورد الحديثين واحدا ولم يبين  
وعلى كون بلال رضى متعينا للاذان الاول وعبد الله بن ام مكتوم للثاني وذلك غير متيقن كيف وقد سبق عن قريب ان  
زياد بن الحارث الصدائ اذن في الفجر فاجمع بين الحديثين بان بلالا كان يؤذن احيانا بالليل وحيانا بالبعد الفجر  
وكذلك ابن ام مكتوم مرة كذا ومرة كذا فالتفق ان بلال رضى نام يوم نوبة لتأذين الفجر مع ان الاذان الاول قد قاله  
غير بلال في وقت في الليل فلما استيقظ بلال وراى ضياء ونفلة نومه لم يمسحه عن ضياء الفجر باذرا الى التأذين لئلا  
كانوا ينتظروه لصلوة الفجر وحرمة الطعام والشرب فلما كان الفجر لم يبلغ امر النبي صلى الله عليه وسلم بدار ان العبد  
نام حتى لا يعتدوا به وبذلك يصح اثره من فانه كان يعلم ان تأذين الفجر لا يصح الا بعد الفجر فامرا عادة الاذان فعلم ان  
حديث ان العبد نام ولا يمسح اذان بلال كلاهما صحيح فانما هما واقعتان ونداء نوم العبد كان لتأذين صلوة الفجر  
قبل ابتداء الفجر وبذلك عرفت جواب ما يراد على ظاهر قول ان بلالا يؤذن بليل فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تأدى  
ان العبد نام من ان النوم يقتضيه تأخير عن وقت التقديم ووجه الدفع ان بلالا لما كان هذا يوم نوبة لاذان الفجر اكثر  
من اهتمام اذان الليل فحين تبته من رقدته خاف ان لا يكون اثر الاذان عن وقت فبادر الى الاذان من غير ان  
يحقق بل الفجر برق ام لا فلما انكشف عزم سبعة النوم وتحقق الليل امره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلا حاجة  
الى تضعيف احدى الروايتين كيف وشان حماد رضى عن ذلك ص ٢٩٩ قوله من ناخ عن عمر منقطع ولا يصحنا انقطاع  
فان المراسيل عندنا معتبرة لاسيما وقد علم المتروك وهو ابن عمر ص ٢٩٩ باب كراهية الخروج عن المسجد لاذان  
فان كان له ضرورة في الخروج ولا يملك العود الى حين اقامته الصلوة صلى صلوته وخرج فان كان صلى قبل ذلك لا بأس

والغضب ان حرم ودم الجيش وعند الحريق ولن مثل الطريق في ارض قفرا ص ١٣ - عليه بل وقد ورد عكس حديث الباب رواه ابوالوليد  
وكذا اخره ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان عن طريق عن عائشة وكذلك اخرجه الطحاوي والطبراني من طريق آخر وادعى ابن عبد البر  
وجامعا انه مقبول وان العصب حديث الباب قال الحافظ وكنت اسئل الى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين  
آخرين عن عائشة وفي بعض الفاظها ما يبدو وقوع الوم ثم جمع بينهما بان الاذان كان بينهما ما يواكب هذا الجمع عن ابن خزيمة وابن حبان  
وفي ص ١٣٠ - عليه فقد روى عن ابن عمر ان بلالا يؤذن قبل الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على ذلك فقال استيقظت  
وانا وسمعت ان الفجر طلع فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادى بالمدينة ثلاثا ان العبد قد نام الحديث رواه البيهقي واسناده  
حسن قال النيسابوري ص ١٣٠ - عليه وقال الحافظ رجاله حفاظ ثقات ثم ذكر تضعيف التمه الحديث لذلك ثم ذكر عدة متابعات ثم قال هذه طرق  
لنحو بعضها بعضا فاهرة اه عليه قال النيسابوري رواه ابو داود والدارقطني واسناده حسن ص ١٣٠ - عليه قلت هذا الحديث  
مسائل فلا يفته بموطئة الزيال بسط الكلام عليها في الا وجز في ابواب متفرقة الاول خروج من المسجد ولم يصل الصلوة فيكون الخروج

بجرحه فإنه ليس عليه اجابة الدعوة فان ذمته فارغة فاما فاقيم فالأشهر على انه ان كان قد صلى قبله صلى نافلة في غير الاوقات التي تكره فيها النوافل فان كان مغرباً صلح معه ركعة ص ٢٩ قوله قد روى اشعث بن ابي الشعثار هذا الحديث عن ابيه كما روى عن ابيه ابراهيم بن المهاجري يعني توفيع عليه ابراهيم بن المهاجري فالأشهر من ابي الشعثار ان ابراهيم بن المهاجري والثاني اشعث بن ابي الشعثار باب الاذان في السفر ص ٢٩ قوله اذا سافر فما زادنا وقتاً فيه مجاز فان التاخير والاقامة وان كان من واحد لكن الثاني باعث عليه وسبب لوراض به فاضيف الفعل اليهما وهذا اذا كان التاخير على معناه الحقيقي وان اريد به الابهام به فلا مجاز في اسناده اليهما قوله ولو لمالك الكبر كما كان اسنادهما فكان قرأتها القرآن وعلما بالسنة وزهدهما ودرعها بالسوية ولم يبق الا الترحيح بكبر السن فلذلك قال هذا قوله والاول اصح لما روى انه يشهد صلوة من اذن في السفر ما كان في ذلك المكان من الملتك ورجال الغيب ومسلمي الجبل ولما يشهد له يوم القيامة كل شيء يسمع تاذينه ولان العلة التي ذكرها توجب ترك الاقامة ايضاً فانها تجمع اهل السجد ولا حد بينهما يجمع باب فضل الاذان قوله لولا جابر لاصحى لكان اهل الكوفة لغير حديث المراد باهل الكوفة هنا سفيان الثوري فانه كثير ما ياخذ عنه واما ما من الاظم فقد قال فيه رجال كذاب ولم ياخذ عنه وكان رافضياً والمذنب

عندنا الا اذا كان يتكلم به ام حجة فانه ترك صورة وتكلم معنى والثانية فروجه من المسجد قد صلى تلك الصلوة قبل ذلك حجة قال ابن رشد كثرهم انه لا يبعدهم بالك وبالصيغة وقال بعضهم ليعدهم من قال بذلك احمد وداود واهلقت واستثنى في فروغ النجاة المغرب والثالثة ترك ذلك وقد صلى منفرداً فتأخذ الاذنية كما وعد النجاة الا المغرب او جاز وقت الكراهة وعند المالكية الا المغرب والصبح والعشاء بعدوا يعني صلى الوتر قبل ذلك لا بعد العشاء وعند الحنفية يعني في ايام الاربعاء في التفتل فلا يبعد العشاء والظهر والراية الخروج من المسجد اقيمت الصلوة فلهذا وعندهنا لله تترك في الاوجز وفي الدار الفخر من صلى الفجر والعصر والمغرب فخرج مطلقاً وان اقيمت لكرهية التفتل بعد الاولين وفي المغرب احد المخطوئين البقية اراو حجة الامام بالا تمام ١٢٥ - عليه رواه ابن ابي شيبة عن علي بن ابي طالب الجهمي كما سياتي وفي المخطوطين عن شرح السيدان شرع في المغرب اتم اربعاً لان حجة الامام اخذت من حجة السنة ١٢٥ - عليه فرواية ابراهيم بن ابراهيم الترمذي وابوداود وابن ماجه ورواية اشعث اخبرها النسائي واخرج مسلم والبيهقي بطريقين معاً واخرج النسائي طريقاً ثانياً وهو رواية الى محمد بن ابي الشعثار لا يذهب عليك ان اهل الاموال استقلوا في قول الصعالي هذا معصية او طاعة انه مرفوع او موقوف بسطح في البذل خارج اليه ١٢٥ - عليه وايضا في ذلك المثلان الاذان الواضح في جماعاً وقيل المراد من احب منكم فليؤذن ونسب اليها الاستواء بها ولا يعبر في الاذان السن وغيره بخلاف الامامة ويؤيده ما روى في طريقه اليه عن ابي تلابتة فيؤذن لكم احدكم ولا يمكن ان يوجد بان احدهما يؤذن والاخر يحجب ففهم الواحش بن القصار يؤذن في جميعها وليس بمركب كما في البذل ١٢٥ - عليه كما وقع نصاً في طرق الحديث ففي رواية وكنت اعد مشدقاً من في العلم وفي اخرى قلت لابي تلابتة في اذان القرآن قال انها كانت متعاقبين اخبرنا ابو داود وغيره ١٢٥ - عليه قال يعني كانه العمار على استحباب الاذان على المسافر لا يعطى فانه قال الا لم يؤذن ولم يعم اعطى صلوة اه قلت والائمة الاربع على استحبابه واوجبه واولها في الاوجز ١٢٥ - عليه وروى عنه توفيق حتى قال مشبهة لان تكلمت في في جابر الجعفي الا تكلم فيك ١٢٥ -

في اخذ الرواية عن مثل هؤلاء مختلف في فهمهم ومنهم البخاري من قبلها عندنا ثبت انه ليس داعيا الى مذنبه ولا يكذب  
الى غير ذلك من الشروط المعبرة في العدالة ومنهم ومنهم مسلم من قال بعدم قبولها منه مطلقا وهكذا اختلفوا في شأن  
جابر بنهم ومنهم سيفان الثوري من اخذ عنه ومنهم ومنهم الامام من رده <sup>٢٩</sup> باب ما جاز الامام ضامن والمؤذن  
مؤمن لا ينبغي ان الضامن يؤخذ بفعل من ضمن حده لا بفعل غيره فلا يلزم صحة صلوة من لم يصح التزامه الصلوة معه  
لعدم طهارته او غير ذلك والذي التزام الصلوة مع الامام وصح التزامه فان عرضه بعد هذا الالتزام شيء من نقصان  
احتمله ضامنه وهو الامام ولما كان صلوة الامام متضمنة لصلوة المأموم لم يصح اقتدار المفترض بالتفضل ولا بمفترض  
آثر لان الشيء لا يتضمن مثله ولا ما هو فوقه فمضى قوله الامام ضامن انبعث الائمة على الاحتياط في امر الامانة فان تضاد  
الذي في صلواتهم لما كان يوثق في صلوات المأمومين كان لهم مزيد احتياط الى الاهتمام بذلك ولذلك دعا لهم بما  
يشمل كل ما يتناولون اليه في ذلك فقال لهم ارشد الائمة فان ارشد مثلهم للغفران فكان لهم فضل على المؤذنين واما المؤذنون فلما  
كان عليهم تقابل الاوقات لتلايؤذنوا في غير اوقات الصلوات وقد يقع في ذلك الخطأ وتغريب فان امر المأذنين على الملاءمة قال لهم في اداء  
واغفر للمؤذنين ليس من بيننا الا ان لا يكون هو الذي يعتد عليه في معرفة الاوقات فان الامانة لا تقوض الا الى من يوثق بها وجرى  
بالفارق حقا <sup>٣٠</sup> قوله قال حدثت عن ابي صالح هذا يشير الى واسطة بين ابي صالح وبين الايش قوله وذكر ابي البخاري  
عن علي بن المدني انه لم يثبت حديث ابي هريرة اى لا لقطع حديث عائشة لما نقلت النخعات فانهم يروونه  
عن ابي هريرة روى وانت تعلم ما فيها قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن فيه قلب لما ورد في الروايات الاحسر

على فانه انكر على رواية المتبركة في مقدمته مسلم لكن لا ينبغي عليها ان يراجع المتبركة كما في الترويب وذكر العياشي اصل المسئلة عدة  
اقول لابل الغن فارجح اية <sup>٣١</sup> عليه قال صاحب الهداية ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى الاستحاضة لان يصحح اقوى حالاس المعذور  
ولا يتضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى تضمن صلوة المعتدي وقال في حواشيه فان قلت الشيء كما لا يتضمن ما هو فوقه لا يتضمن مثله  
كما صرح به المصنف في المضاربة فيجب ان لا يصح للاعتداء الا اذا كان صلوة الامام اقوى اوجب باننا يجوزنا الاعتداء عند التماس بالاجماع  
فلما روي جازان مصلى الظهر مثالي عن ابي جابر في هذه الصلوة او يقال ان المراد بالمثل في كلام الشيخ المثل المأذنين تلك الصلوة  
فلا يصح اعتداء مصلى الظهر بمصلى ظهر يوم آخر <sup>٣٢</sup> عليه وفي رواية لابي داود عن الايش ثبت عن ابي صالح ولا اراني الا قد سمعته منه  
يعني انه ترد وفي انه لم يسمع منه بواحدة او بلا واسطة وبسط الحافظ في التلخيص الجبريق هذا الحديث والاختلاف فيه <sup>٣٣</sup> عليه فقولوا  
في تصحيح الحديث فقال ابو زرعة حديث ابي صالح عن ابي هريرة صح من حديث ابي صالح عن عائشة وقال البخاري عكره وذكر عن علي بن  
المدني انه لم يثبت واحد منها وصح ابن جابر الطريقتين معا وقال قد سمع ابو صالح بن يزيد بن الجوزي من عائشة وابي هريرة جميعا قال الحافظ  
عليه وايضا في الحديث اختلاف على ابي صالح كما لا يخفى <sup>٣٤</sup> عليه اى من تفصيل الحقلة عند الجعلتين وتوضيح لفظ في الحديث  
ان اجابة الاذان واجب عند الظاهرية وابن حبيب وندب عند الجمهور وها قولان لمشاخنا المحفظة صرح به الشامي وعلي ابن  
قدامة الاجماع على ان ندب ثم اختلفوا في الفاظ الاجابة فيقول يقول مثل ما يقول المؤذن فيصح الفاظ الاذان حكا ابن عابد بن

صحيح قول كرهوا ان ياخذ على الاطلاق اجراً هذا مرد على الشافعية نذرهم في تجوز اخذ الاجرة على القرآن الا ان لهم ان يعتزروا  
 بورد النص بهن في الترك فان الاستيثار على الطاعات من تعليم القرآن والوعظ وامثالها جاز عند من ومنع  
 المتقدمون من علمائنا ذهاباً الى امثال هذه الروايات وجوز المتأخرون منهم ضرورة فيجوز اخذ الاجرة على تعليم القرآن  
 والوعظ والتأذين ولا يجوز في قراءة القرآن في التراويح وعلى القول بعدم الضرورة فيها لاجزاء امامة غير الحافظ  
 فيصلح بهم من لا يأخذ الاجر بسور قصار يحفظها فان قيل ان ختم القرآن مرة سنة مؤكدة فهذا لعدم اقامتها ضرورة قلنا  
 باب ما يقول اذا اذن المؤمن صحيح قوله هل لاي استحباباً ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم شانه  
 ارفع من ان يترك احداً محروماً عما كان يحل له وهو محتاج اليه فلا حاجة الى تاويل ان يقال حلت معناه وجبت او يقال  
 ان ذلك حاصل ما يؤول اليه معناه والفرق بين المعنيين ان المحل في التوجيه الاول على معناه المشهور وهو انه  
 محترم عليه الشفاعة الا ان النبي عليه السلام يفعل ذلك للحلال لا المحالة لا اضطرار هذا المرار اليه فلا يترك النبي عليه السلام  
 خالياً عنها وهو محتاج اليها فليس في هذا الوجوه لزوم عليه صلى الله عليه وسلم واما في الثاني فعليه صلى الله عليه وسلم لزوم  
 لانه كان اوجب على نفسه مكافاة من احسن اليه فلما احسن اليه بالداء فانه يحسن اليه بالشفاعة لا محالة الشارح الثاني  
 باب كم فرض الله على عباده من الصلوات صحيح قوله ثم انه لو دى يا محمد وقد وقعت تلك القصة ليلة اسرى بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم في السنة السابعة من الهجرة ثاني شهر ربيع الاول وقبل ثمانية عشر سنة لا يبدل القول لدى فيه  
 تاويلان احدهما ان النسخ والتعديل انما هي بالنسبة الى فهم العبد واما نحن فنعلم ان وجوب هذا الحكم الى اى حين هو  
 فانه جل جلاله كان يعلم ان فرض الصلوة على امة محمد صلى الله عليه وسلم في اول الامر ثمانين ثم بعد ذلك يكون ثماناً

من بعض وهو بعض الخ بالذات وقول بعض المالكية لكن المشهور الرابع عند الامثلة الاربع ان يحجب الجاهلتين بالحق كالباطن في الادوية  
 عليه قال ابن قدامة لا يجوز اخذ الاجرة عليه في ظاهر المذهب وذكر به الاوامر دابن المنذر ونص مالك وبعض الشافعية لا دخل معلوم  
 قلت واصل مذهب الحنفية المنع كما افاده الشيخ وبسط شيخنا في البذل واول الشافعية حديث الباب على خلاف الاول كما قال ابن سلطان  
 وغيره ١٢ - عليه بياض في الاصل بعد ذلك والادوية عندى في الجواب ان الختم فيها ليس بسنة مؤكدة بل السنة المؤكدة هي التراويح فقط حتى  
 الجماعه فيها الصنائع على الكفاية كما صرح به اهل الفروع واما ختم القرآن فهو امكن سنة لكنها ليست بمؤكدة فانهم مرجحوا بان النجوم ان مل ياتم  
 قرأ بقدر الاثني عشر مرة في كل سنة فانه لا يترك بطلانهم فانه لا يترك للمذهب ١٣ - عليه قال ابو الطيب في رواية البخاري حلت بدون الا  
 وهو الظاهر واما مع الاثني عشر في كل سنة من قوله من قال استغفامه والاستغفام لا تكاد وقال بمعنى يقول فيرجع الى النفي اى ما من  
 احد يقول ذلك الا صحت له معنى حلت وجبت كما في رواية الطحاوى او اللام بمعنى على يديه رواية مسلم حلت عليه لا بمعنى اهل المقابل  
 المحرمه اذ هي حلال لكل مسلم وقد يقال بل لا تحل الا لمن اذن له فيجعل المحل كناية عن حصول الاذن في الشفاعة اهـ ١٤ -  
 عليه ذكر في الجاهل بعد ذلك باب الذي علمه لا يرد ومن الاذن والاقامة لكن الشيخ كتب تقريره بين ابواب الجاهل  
 فاقفين انوه لكتبة توجيه ١٥ -

واربعين ثم اربعين ثم هكذا وهكذا الى ان يستقر الامر على خمس صلوات حتى القيام ويمكن توجيهه بان فرض الصلوة في  
علما كان خمسة واجزأه اربعين لكنك فحمت ان فرضت الصلوات انما هي خمسون ولم تنبهك على ذلك في اول ملأ  
التخفيف عنا ويكون بذلك لئلا يمان النبي عليه السلام لعلة يحزن في نفسه من سوال التخفيف ان يكون نقص من اجزاء الامنة  
شأنيا كثيرا وان الكريم تعالى شانه انما خفف عنا لما رأى فينا من ضعف في امثال الاوامر فزاله تعالى عن قلبه  
فقال يا محمد لا يبدل القول لذي اى لم تكن فرضنا خمسين وخففنا لما رأى في اميتك من الضعف وقلة امثال  
بل المفروض في علما انما كان خمس صلوة لا غير هذه الخمس اجزاء اربعين والتكثيرة في امره تعالى تنبيه صلى الله عليه وسلم  
بادا خمسين ثم التزل منها الى خمس هو اظهار غاية امتثال صلى الله عليه وسلم لامر الله تعالى شانه واعتماده على امته المروية  
فيما لا بد من الاوامر والنواهي للامكان موسى عليه الصلوة والسلام يخاف في كل امر منزل من الله تعالى قبول قومه  
ورده فان النبي عليه السلام قبل من الله تعالى وتبارك على امتد هذه الطاعة الكثيرة في تلك الساعات القليلة  
لم يخش وقوعهم في الهرج لكثرة ما بهم من الحواجج والاشغال وكان القصور في ادائها منسوباً اليها لا وقع وزناً  
لا يسهل سجانته وتعالى وتبارك بانه اوجب ما يشق وفرض ما ييسر اداؤه وكان مثال ذلك ما ينقل من ايازان  
السلطان اشترى جام بلور قيمتها الف ثم امر ايازان بكسره فكسره فقال لما كسرت ذلك اياز قال اذنت يا مولاي  
واجزمت فاعتنى واصف فكان ذلك كله اظهار ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مرتبة اليهودية وهذاتية التسليم  
وغاية الامتثال والقبول في كل باب والثناء علم ويمكن في توجيهه ان يقال هذا دفع ما يوجب من التخفيف من هذه جهة  
ايضاً بان هذا القول لا يبدل ولا ينقص الصلوة منه شيئاً قوله كفارات لما يهين مالم ينش الكبار بهذا الباطل فيغير ان  
التكفير وقت غشيان الكبار لا لها ولا للصغار وانت تعلم ان ذلك انما يلزم على من قال بمفهوم المخالفة واما على الاما  
فلما لم يغير مفهوم المخالفة كان مفهوم لفظ الحديث هو تكفير من لم ينش الكبار او تكفير الصغار مالم ينش الكبار واما حال  
امر غشيان وقت غشيانها منسكوت عنها فوجب في كشف حال هذه الحالة الرجوع الى غير هذه من الروايات فيعلم  
ان التكفير وقت غشيان الكبار ايضا مسلم ومثل ذلك جار في قوله تعالى ان تجتنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم  
بعمل الاضافة على الاستغراق واما اذا لم يجنب فليس التكفير للجميع بل للصغار فقط ثم ان التكفير لما حصلت الصلوات  
الخمس فالجمعة الى الجمعة اما كفارة لما يعترى من قصور في الصلوات واتيانها على ما هي عليه او يكون رفع الدرجات  
ناصباً مناب التكفير ويمكن في توجيهه ان يقال كل ما في قوله عليه السلام كفارة لما يهين عامة تشتمل كل كبيرة وصغيرة فاعني  
ان ذلك المذكورات كفارات لكل صغيرة وكبيرة كائنته فيما يهين مادام الرجل لم ينش الكبار وما وقت غشيان

سنة بل في الاصل ما بهار فلو صح يكون معنى الفتنة ١٢ - سنة لما اراد مجموعاً وان لفظ على لو امر كمال اذ به وغاية امتثال لأمه ١٣ -  
سنة وفي تقرير مولانا رضی الحسن عشرة الاف ١٢ - سنة فان الاصل ان التكفير لمصادف المحل المغفور يكون سبباً لرفع الدرجات ١٣ -  
سنة بشكل ذكر الكبيرة بشرط ما دام الرجل لم ينش الكبار اللهم الا ان يقال ان ذكر الكبيرة تارة تارة التعميم يقطع النظر عن وجودها وعدمها ١٤ -

ایا باقلما ہی کفارات للصغائر فقط الکبار و بهذا ظاہر لاخبار علیہ والمحمد لشد واما من لیس له الا الکبار دون الصغائر فقلل  
 یخفف فی کبارہ ما علم الشرع لے منها علی قدر الصغائر الکاسۃ فی تلك المدة (یعنی یخفف اس مدت میں صغائر ہونے  
 وتی تخفف کبارہ میں ہو جائے گی) ۱۳۱ (منہ) باب ما رجاء فی فضل الجماعة قبل فی الجمع بینہما ان روایہ خمس وعشرين  
 كانت قبل روایہ سبع وعشرين ثم زاد الشرع لے فی اجر عبادہ ولم تبلغ الروایہ الثانیۃ الا ابن عمر و یکن ان یقال  
 فی توجیہہ ان لیس معناہما الا واحد و ان صلوة الرجل والنسب حصلت له بالجمع مع الامام حوسبت فی احدی  
 الروایتین دون الاخری وتفصیلہ ان کان من منته لے علی عبادہ انہ اعطی فی کل عمل یسیر اجر اکثرہ من ذلك  
 صلوات الرجل النبی فرضہا الشرع لے فكان یتوہم انہ لافضل ولا اجر فی اداء الرجل الصلوة المفروضة علیہ فاندین  
 ولا یحکم لہ یون فی ادائہ ما یجب علیہ اداہ فدفعہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی الباب الاول ومن ذلك صلوة مع  
 الجماعة فقد انعم اللہ لے بذلك اجر خمس وعشرين صلوة لتعاکس النوارہم فیما بینہم وتزائد فضائل صلوا اتہم  
 بذلك ومن ذلك صلوة مع الامام فاندک استغفار اجر صلوة سوى ما کان لہ من صلوة لنفسہ والمثبت للمشی علیہ  
 قول صلی اللہ علیہ وسلم من تیر علی ہذا فلو لا فی ذلك زیادة ثواب للامام والمأموم لما جہرہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 بذلك اللفظ واذا عرفت ہذا فاعلم ان ابن عمرہ انما سبب الصلوتین مع ذلك الفضل الذی من اللہ لے الجماعة  
 واما عامۃ الرواة فانما یبنوا ہذہ الزیادۃ وذلك الفضل لا غیر لانہ کان معلوما واما قوله فی الباب عن عبد اللہ بن  
 مسعود وابی بن کعب الخ فلیس المراد بہ الاشارة الی فضل سبع وعشرين فان ذلك لا یتصح بل المراد بذلك انما  
 ہو فضل الجماعة لایقین روایہ سبع وعشرين فافہم وت فکر وتدبر وتشکر صلیہ باب فیمین سبع التذاریف فلیحیی الفقہاء  
 ان اجابۃ الداعی باللسان ستہ وبالاقدام واجبۃ لقد رمت ان آمر فیتی فیہ ان الجماعة الثانیۃ لو كانت ثابتہ لما کان  
 لذلك التحرقی معنی اذ لہم الاعتدال بشمول الجماعة الثانیۃ وفیہ وجوب الجماعة المعبر عنہ فی کتب الفقہ انہا ستہ موکدۃ  
 فان الواجب عندہم ما علی ترکہ وعید فانقل یلزم علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم فعل ما ینہی عنہ غیرہ و ہو ترک الجماعة  
 الاولے قلنا لزوم ذلك علی النبی علیہ السلام اذا فرض ان یصلی فی مسجدہ ذلك یحیی لعلہ لو فعل ذلك لا حرق

علہ ذکرہ النووی رجاء و تعقبہ ابن سید الناس کما فی القوت ۱۲ - علہ اختلاف فی توجیہ العدیدین فمنہم من حاول الے الترجیح  
 ومنہم من حاول الے الجمع بینہما الاول فیلز روایہ الخمس راجعۃ لکثرۃ من رواہا و قبل روایہ السبع لان فیہا زیادۃ ثبوت واما  
 الثانی فی الاول وجمع بینہما بالکثر من عشرۃ اوجہ ۱۳ - علہ وذا رواہ ابن سلان فی النعام قلے زیادۃ کثیرۃ فقال معنی الحدیث ان تضعف  
 الصلوة فتعیر ثلثین ثم تضعف تعیر اربعۃ ثم تضعف تعیر ثانیۃ مکذا الے ان ینہی الی خمسہ وعشرين ضعفا وذلك کثیر من فضل لے  
 کذا فی الاجز ۱۳ - علہ ای بلفظ التجارۃ ۱۴ - علہ ای صلوة الرجل نفسه و صلوة امامہ ۱۲ - علہ فان المصنف صرح بنفسہ انہم  
 یردون بلفظ خمسہ وعشرين درجۃ الا ابن عمر و ذکر العینی فی شرح الصحیح روایہ ابن مسعود وابی وغیرہا بلفظ خمس وعشرين ۱۳ -  
 علہ علی الاجتماع علیہا ان قدامہ و یؤرخ ما فیر من خلاف مرجح حتی ان الخنفیہ ایضا فی قولین کما تقدم ۱۴ -

والذباب يصلي في مسجد آخر أو في موضع غيره أي الم يصل فيه مرة وقوله لا يشهدون الصلوة يعني التي كان امرها  
ان تقام فان المعرفة اذا عرفت كانت عين الأولى مع ان الاصل في اللام انما هو العهد وهذا عين ما قلنا من  
امر الجماعة الثانية فانه لو كانت الجماعة الثانية معمولاً بها لكان المناسب حينئذ ان يعتد  
لا يشهدون صلوة قوله فقال هو في النار أي غير محمد ويجاب الترمذي بجملة على التابيد بالاجابة الى تقريره ونظيره  
باب الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة قوله شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة أي عام حجة الوداع قوله  
اخترت المراد بذلك لما اخترت على جرى عادته بعد الصبح والعصر وما اخترت لذهابه لى بيته وهو ظاهر ما فاده قوله  
فاذا هو برجل الخ فقال يا رسول الله اننا صلينا في رحلتنا هذان الصبيان لم يصليا بالجماعة الثانية في المسجد ولا  
ارادوا ذلك من رحالهما فانهم لو كان من عادتهم ذلك لما صليا في رحالهما بل كان عليهما اتيان المسجد لما لهم من اعتياد  
الجماعة الثانية فاذا لم يجدوا غيرهما صلياً كلاهما بالجماعة وان وجدوا غيرهما صلياً مع كلهم ثم في هذا حجة للتواضع على الاحناف نظراً  
الى ظاهر الفاظ الحديث واما الامام فقد اراد التقصص عما ورد في هذا الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم فانها  
لما نالته فان النافلة حكمها لما كان معلوماً لم يخرج الى زيادة بيان في ذلك فان كل على ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم  
من الاوقات التي يكره فيها النافلة في غيره هذا الحديث الست ترى هؤلاء الذين ذهبوا الى الاعادة في الصلوات كلها  
كيف خصوا المغرب بزيادة ركعة بل امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فليس هذا الا بما روى عن النبي عليه السلام  
انه نهى عن البتة انما اذا عليهم في التخصيص بالا حدith الاثر صلوة الفجر والعصر ايضا مع ما نهى صلى الله عليه وسلم  
منه على علة التخصيص بقوله فانها لما نالته فكيف يفردهم هذه النافلة عن حكم سائر النوافل فان قيل وقوع ذلك  
الامر في صلوة الفجر يؤيد مرام الشافعي في قلنا امرهم في صلوة الفجر ليس الا انها لم يكونوا يعلمان المسئلة مطلقاً في غيره  
صلوة الفجر ايضا فاعلمها يا ابا والثناء على صلواته قوله اكرمهم على هذا الذي عليك ان هذا لا يثبت مرامهم فانهم انما جوزوا صلوة الفجر

على أي في مسئلة اعادة الصلوة مع الجماعة مطلقاً والخفيفة قدروا بما تصح بعدها النافلة لما تقدم ١٢ - عليه فقد قال ابن قدامة اذا اعاد  
المغرب شفعها بالركعة نص عليه احمد وبه قال الاسود بن يزيد والزهري والشافعي والحنفي لان هذه الصلوة نافلة ولا يشوع التثفل بوترها  
فكان زيادة ركعة اولى من نقصانها انما يفارق امامه قبل اتمام صلوة اخره ١٣ - عليه قال ابو الطيب كيف وقد جاز فيه  
حديث مريح اخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في المكن ثم اردت فصلها الا الفجر والمغرب  
قال عبد الحق لقد بولصه سهل بن ابي صالح الا انطاكيا وكان ثقتاً فلا يعطوه وقت من وقفلان زيادة الثقة مقبولة ١٤ -  
عليه قد اختلفت الروايات في ذلك وجزم صاحب البراءة ان قصتها هذه كانت في صلوة الظهر ويؤيده ما في مسند يحيى بن  
قصتها بمختلفين عليهما الظاهر في يوتها الحديث ونحوه اخرجه محمد في كتاب الآثار فلما ثبت عند الخفيفة ان العتقة في صلوة الظهر فلا حاجة  
الى الجواب عليه أي في تكرار الجماعة في مسجد في مرة وهو كونه عند الخفيفة والمالكية خلافاً للحنابلة وكل من ابن عابدين ان علماً رامة الاربعه اجماعاً على  
كرهية ذلك بركة المكرمة في شرح مشائخ العلامة الكوكبي نور الله مرقد في رسالة تيفعة باللسان الفارسي اسما العتقوف الدارنية ١٥ -

خلف المفترض وليس في ذلك دليل على بطلان المرام بل النظر في حكم بثبوت مرام المانعين بهذا الحديث فانه لو كان المراد  
 الثانية ثابتا لكان الرجل الذي جازع الجماعة انما يخص عن آخر شكله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال بل من صل  
 لم يصل صلوة حتى يصله معه وكان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين قاموا من آخرهم او اكثرهم اليه بل كان لا يترك  
 ذلك حتى لم يبق اليه احد من الصحابة لما في طبعهم من رغبة عن الجماعة الثانية وكان المتجر باكر رضي الله عنه لا رغبة في ذلك الثواب  
 الذي يحصل لري الصلوة فان الجلبوس مع النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل من هذا بل رغبة فيما فيه رغبة النبي صلى الله  
 عليه وسلم وامثال الامراء الشريفين صلوا قول لا باس ان يصله القوم لا يد من حمل لفظة لا باس على معناه الاصطلاحي  
 حتى يظهر تفايز بين القولين ولا يغرنك ما ذهب اليه احمد واسحاق فان احدا من فقهاء المجتهدين لم يترك ذلك بسبب  
 التماس في امر الجماعة الا لى وسبب المكروه فافهم فان في ذلك باب فضل النساء والعجز في جماعة صلوا قول  
 من صلى الصبح لكان الحضور في الصباح في حفرة كل وال والالتقاء بجنايه لوجب دخوله في حربه لان الامر في جنايته يترك  
 وتعلق ايضا لذلك وهجرة الانصار هجرة سلب صلوا قول بشر المشائين في الظلم لكان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في  
 الظلم والمطر ان يصلوا في راحلهم استحق الآون في المسجد مزير باب فضل الصف الاول صلوا قول خير صفوف الرجال  
 اولها النساء القوم الى الخية وبعدهم من النساء وقربهم من الامام وشر صفوف النساء اولها النساء القوم الى ما هو شر في حقهن  
 وقسارهن الى الخروج من الميت وقربهن من الرجال فان حضور النساء المساجد انما هو رخصة والاولى لهن انما هو عدم الحضور  
 ثم ان تلك النخبة والشرية اضافية فلا ينافي في خيرية الشر وشرية النخبة الى غير ما باب اقامت الصفوف قول خرج  
 يوم ايعني انه ترك اهتمام ذلك لما كانا قد فهمنا فخرج صلوا قول اوليها من المسلمين وجوبكم اي تنازعوا فيما بينهم حتى يلكد  
 احدكم في نظري وجه صابره كرايته له وبغضوا ذاك لتاثير عوجاج الظاهر وخلافه في انحراف الباطن وشقاؤه واما قيل من  
 ان المراد به المسخ فغيره ان المسخ في امته صلى الله عليه وسلم لا يعم وفي هذا الموضع احتمال وعموم حتى قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم بين وجوبكم والجمع المضاعف لا اقل من ان لا يعنى الجمع صلوا باب ما جاء لميلين منكم اولوا الاحلام والهي وبهم  
 الرجال البلغاء ثم الذين يلوهم اي الصبيان لا اشتراهم معهم الا في وصف البلوغ ثم الذين يلوهم وبهم النصف في

عله على ان الجز الواحد في عموم البلوى لا يغير عند الحقيقة وقد روي في الطبراني برجال ثقات عن ابى بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اقبل من نواحي المدينة يريد الصلوة فوجد الناس قد صلوا فقال لى منزله فجمع اهل فضله بهم وقد خرج ابن ابي شيبه عن الحسن ان كان  
 اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا دخلوا المسجد قد صلى فيه صلوا فرادى وعن ابى قلاية يقول يصلون فرادى ١٣ - عله كما رواه ابن  
 ابى شيبه عن الحسن مرسلا قال ابو الطيب ١٤ - عله وذكر ابن العربي في ذلك اربعة اوجه احدها ان التقدم افضل في الخيرات ثانياها ان  
 مقدم المسجد افضل ثانياها ان القرب من الامام افضل ولذلك لا يلية الا اولوا الاحلام والهي رابعها ان البكور الى الصلوة افضل وانما  
 كان آخرها شرها لغواست هذه الفوائد وقرب من النساء اللاتي يشغلن البال وربما افسدن العبادة او متوشن النية وانتهى عن هذه وقال  
 ابو الطيب لرجال ما مودون بالقدم فمن كان اكثر تداها فله الامم الشارح والنساء ما مودت بالثاخر كذلك ١٥ -



الاتفاقهم مع الرجال في وصف الرجولية على تقديره وهو كونهم رجالا دون تقديره أي كونهم اناثا وقد علم باقامة النبي صلى الله عليه وسلم ببيتهم مع احوالهم الصبي غير مضرة للصلاة قياسا على المرأة كما ثبتت اليه شرزمة لا يعتد بها فكان الحكمة في اقامته الختان في بعد الصبيان انهم لو كانوا رجالا لم يضر ذلك في جواز صلواتهم ولو كن نسا تركن في مقامهن أي بعد الصبيان فلو بني الامر على العكس لضر ذلك صلوة الصبيان البته واما قوله صلى الله عليه وسلم والنبي وهو جمع هنيئة معناه العقل لانها تنهي صاحبه عما لا ينبغي له فانما اشار بذلك الى فضيلة قيام هؤلاء مع الامام ليعلموا وليتعلموا كما اشار اليه الترمذي بقوله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يحجر ان يلبس لها جسر ونوالا نصار وقوله صلى الله عليه وسلم ليكني بتشديد النون حتى لا يغلط ببقاء الياء مع ان المقر بقاء لام الامر هو الجزم بجزءها وقوله لا تختلفوا فتختلف قلوبكم لانتشار الاختلافات الظاهرة في الاختلاف الباطن وقوله وياكم وبهشات الاسواق دفع لما عسى ان يتوهم ان امرأته تهم تسوية للصنف لا ينظم الا بعد الجلبة الكثيرة والاصوات الشديدة العالية كما يشاهد في الاسواق فنهى النبي عيلا لاسلام عن ذلك وادار ان المسجد مما يعظم ويوقر وليس ينبغي فيه ارتفاع الاصوات وغير ذلك ص ١٢٢ باب ما جاز في كراهية الصفص بين السواري وجه الكراهية على ما هو المشهور انقطاع الصفوف وفي كراهية ذلك اختلاف المشايخ فتكون المسئلة مختلفا فيها وقيل وجه الكراهية ان النبي صلى الله عليه وسلم كان جعل للجن قيام بين السواري فلما معنى الكراهية في حقنا لعدم الاستيقان بصفونهم مع فانه لا ضمير فيها عند الضرورة بعد ان لا يلزم احوال الصفوف ١٢ منته

ملح في الدراة اختارها زيادة الامر الصبي المشتبه بالانثى في المذهب وفيه تضعيف لما في جامع المحمودي ودراة لاجل من الفساد لانه في المرأة فيمحلول بالشبهة بل يترك فرض النكاح كما حققه ابن الهمام قلت وقد ثبت صلوة ابن عباس ربه بجزائه صلى الله عليه وسلم وكان عمره عنده وقتا صلى الله عليه ثلاث عشرة سنة فلا بد من ان يكون امر ١٢ - عليه يعني بكسر اللامين وتشديد النون وفتح الياء التي قبلها على هين في الامر وهذا توضيح ما ضبط به الشيخ وعلى هذا قالوا برجح وضبط الضابط من صفات النساء وتخصيف النون وبكيفية ضبط جميع من الشراخ قال ابن رسلان بتخفيف النون بدون الياء او مع الياء فيقتض النون اي على التاكيد قلت فما قيل بالياء بتخفيف النون غلط او يقال انه اشباع كما قاله القاري ١٣ - عليه فان للظاهر تأخيرا بالخاصة على الباطن ولذا اكد مشايخ السلوك على دوام الطهارة ليطهر القلب ولذا اكد الشارح عليه السلام من التشبه غايه التحذير ١٣ - عليه قلت ويحتمل ان يكون الغرض دفعا لما يتوهم من قول ولا تختلفوا غايه الارتباط حتى بين الرجال والنساء فدفع بذلك بان لا تختلفوا اختلاطا بل الاسواق حتى لا يتبينوا الاصلاح عن غير ما والرجال عن النساء ويجوز ان يكون تاسيسا وكلاما متافعا وغير النبي عن دخول الاسواق بلا ضرورة فانها مباحة البقاء ١٣ - عليه وقيل في وجه الكراهية انه موضع جمع النعال عليه اختلاف في الصفص بين السواري وعلى الترمذي الكراهية عن قوم من اهل العلم منهم احمد واسحق وروى سعيد بن منصور والنبي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وعنه في الصفص بين السواري سيد الناس لا يعرف لهم مخالفة في العباد ورضي ابو بصير في مالک وانشافه وابن المنذر قال ابن رسلان اجازة الحسن وابن سيرين قال ابن العربي للاختلاف في جوازها عند الضيق واما في السنة فمكره للمجاهدة الا لو اصر وقال السرخسي في المبسوط الصفص بين النساء غير مكروه لانه صفت في حق كل فريق واعلم ان طولها كذا في السبيل ١٣ - عليه هكذا في الاصل فهو باضا فانه القيام الى بين السواري وعلى مولانا الشيخ رضي الحسن في تقريره بعد هذا ما حاصله انه لا يحتاج الى ترك ما بين السواري غالبا اذ ذاك لانا لان العلم ان الجن

وعلهم في صور الاناسي والاوجه ان سبب ذلك عدم استواء الصفوف مع ما يلزم من انقطاعها ايضا فان سوارى  
مسجد النبي صلى الله عليه وسلم تك تقابلته كما نشاهد في زماننا هذا وعلى هذا فلا كراهية في غير مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بآب الصلوة  
خلف الصف وحده **ص** قوله فقال زيدا حدثني هذا الشيخ اه هذه قراءة على الاستاذ فلو رواه بلال عن وابصة فقال  
اني وابصة لكان جائزا واهم به عادة الصلوة لما فاتته ما يجب عليه من الشمول في الجماعة وهذا اذا كان في الصف مقام  
قيامه واما اذا لم يكن فالذي ينبغي ان لا يخرج احد من الصف فيقوم معه ولو لم يفعل اجزاه ولا اعاده عليه حينئذ لا وجوب ولا  
استحباب **ص** قوله قالوا من صلى خلف الصف وحده يعيد اى وجوبه بالارحابة المحرم وقد قدمنا ان هذا اذا ما وجد  
في الصف موضعاً يقوم فيه **ف** فقال بعضهم حديث عمرو بن مرة **هـ** ولا بعد في كونها صحيحين ما يكون بلال اخذ من زيدا  
بن ابي الجعد وعمر بن راشد كليهما واخذ عمر بن مرة وحسين كلاهما عن بلال باب الرجل يصلي ومعه رجل **ص** قوله  
براس من وراني ما صلا فخذ انقفا وفيه ما يدل على جواز مثل ذلك الفعل في الصلوة باب الرجل يصلي مع الرجلين **ص**  
قوله ان يتقدمنا احد فان كانوا من اول الامر فالمرطاهر وان كانا اثنين ثم غلبهما غيرهما فانما ان يجزى الاصح السابق في خلف  
او يتقدم الامام عليهما ولا فرق في جزم الاصح قبل دخوله في الصلوة وبعده **ص** قوله في الباب عن ابن مسعود **هـ** يعني  
الصلوة بالرجلين لانه اذا صلى بهما تقدمتها الثبوت ما ينفعها عنه الثبوت فكيف برواية ما يوجبها من بخلافها وما على ما سياتي

يشتركون معاني الصلوة ام لا ايضا واشتركا لكانوا في صورة الاناسي ام لا هكذا افاده الشاه عبد الله **هـ** - **هـ** يعني ان الكراهية كانت في  
سوارى مسجد المدينة فاحتمل عدم استواء سواريهما اذ ذاك واما على سوارى زماننا المتساوية فلا كراهية **هـ** - **هـ** ويسمى للحدوث عوضاً ورواية  
بر صحيح عن الجمهور فلا من لا يعتد به واختلفوا في مساواتها للسمع من لفظ الشيخ على ثلثة مذاهب واختلفوا ايضا في جواز اخلاص حديثا واخرنا  
على ذلك والبسط في الاصول واما فاده الشيخ **هـ** لو رواه بلال عن وابصة لكان جائزا وهو من رواية ابن ماجه **هـ** فلم يذكر فيه واسطة زياد **هـ** -  
**هـ** الصلوة خلف الصف وحده ما خلا عن واحد **هـ** وصححه عند الائمة والبسط في الاوجز ما على الترمذي عن احمد واسحق ومن قوم من  
اهل الكوفة ما فهم واحد **هـ** - **هـ** عند النخعي والشافعية وكره مالك ان يجزى احد الا في الاوجز وغيره **هـ** - **هـ** يشكل عليه ان القيام في الصف  
منفردا مكروه واذا صليت والصلوة مع الكراهية تعا وكيف نفى الشيخ **هـ** الاعادة مطلقا ويكفي ان يجزى عن بان القاعدة مخصوصة ولم يلزم  
بالواجب والستة اثنى تعداد بتركها من ما حية الصلوة واجزائها ولما اصرح ابن عابدين بانها لا تشمل الجماعة لا ينادى بها خارج عن  
ما صيرتها خال **هـ** - **هـ** كاه الزيلعي عن ابن جهم فقال رواه ابن جهم بالاسنادين المذكورين ثم قال وبلال بن رباح سمع من عمر  
بن راشد ومن زياد عن وابصة فالتجران محفوظان وبسط الكلام على طرق **هـ** - **هـ** وفي اخذه صلى الله عليه وسلم من فقاهه وكان  
ادارته من بين يديه يرسل لمن قال لا يجوز تقدم المأموم على الامام وهل يقدر الصلوة فيه خلافا بين العلماء **هـ** - **هـ**  
وموقف الامام اذا كان من ورائه اثنان ان يتقدمهما عند الائمة الاربع وقال ابو يوسف تجالجد الشدين مسودة :  
ان يقوم الامام وسطهما كذا في الاوجز **هـ** - **هـ** صرح بجوازهما معا في العالمية **هـ** - **هـ** على طه لعل الذي حملنا عليه اثر ابن مسعود  
وهو بيان الجواز كما سياتي الا ان الوجه بالمعنى الاول لان المعروف من رواية ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً فهو المتوسط لا تقدم الامام **هـ** -

من جعل فعله على الجواز واظهار ان الصلوة جائزة بهذا الضمير في ان يكون روى رواية التقدم على اثنين اذا صلى بها  
 ويكون ما روى عنه صلى الله عليه وسلم محمولا على ذلك ايضا <sup>صحة</sup> قوله وقد روى عن ابن مسعود انه صلى بعلقة  
 والاسود فاقام احدهما من يمينه والاخر من يساره هذا ما اشتهر من مذهبه ولا يجد ان يقال انه فعل ذلك لتعليم الجواز  
 فلا يحتاج حينئذ الى ما يجب عنه بان ابن مسعود لم يبلغ حديث التقدم فانه بعيد عن مثل قوله ما ليس فيه دلالة لما ذهب  
 اليه الصاحبان من حرمة فرش الحمر لا لاطلاق اللباس على ما يفرش ايضا قوله ففحصه لازالة الخشونة والدنس منه  
 فقام عليه لا فيدروا على ما ذهب اليه افيام العامة من كراهية تخصيص الامام بفرش شئ دون القوم وعكسه فمن الظاهر  
 ان حصيرهم هذا لم يكن يسع الامام والرجلين خلفه والعجز من وراءهما لان بوارهم لم يكن تسع ثلثة صفوف الا ان الخلفات  
 فيجب الا في الحديث دلالة على سنية الدعوة وسنية قبولها والدعاء للضعيف وجواز الصلوة بهم بركعة لهم ثم ان في دلالة  
 على جواز التطوع بجماعة كما قال المؤلف وذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي الفريضة في البيت ولكن انقل  
 بالجماعة مقصورة عندنا على الثلثة واما اذا زاد على ذلك فانه يكره لعدم ثبوت التطوع منه صلى الله عليه وسلم بنحو  
 اكثر من ثلثة يستقيم هذا الشبهة واما كونه مصيبا لمعلوم من موضع آخر باب من احق بالامامة يوم القوم استراهم  
 لكتاب الله <sup>الاجاز</sup> هذا ما ذهب اليه ابو يوسف <sup>رحم</sup> واما الباقر فانه اختار التقدم العلم على الاقر ومستلهم ما وقع بعد ذلك  
 من تقديم ابني بكره وفي الجماعة ابني بن كعب وكان اقرهم فكان منسوخا ولا يجد ان يقال معنى قول النبي عليه السلام في  
 هذا الحديث اقرهم ليس هو الجود بل العلم بوجوه القراءات وتاويلات الآيات ومعانيها فزعمه العلم بمسالكها اذا تساوى  
 في ذلك فاعلمهم بالسنن التي هي سوغى مسائل الصلوة من علم الحلال والحرام واكثر ما هو مذكور في السنن وليس له مرجع تعرض  
 في كتاب الله الكريم الا بتعسر وكذلك الروايات الواردة في المعاملات والسير وغير ذلك وعلى هذا فلا يكون الحديث مخالفا  
 لما ذهب اليه الجمهور حتى يقتصر الى القول بنسخه والدليل على ارادة ذلك ان قراءتهم لم تكن كقراءتنا من غير فهم المعاني

عليه وجه فعل ابن مسعود بوجوه احسنها عندي ما قاله العيني الجواب الثاني انه كان يعتيق المكان رواه الطحاوي عن ابن سيرين انه قال  
 الذي فعل ابن مسعود كان يعتيق المكان اوله وآخره لانه من السنة <sup>صحة</sup> ١٣ - عليه ففي الدر المنثور لا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارجة عن  
 اى كره ذلك لونه سبيل التزجي بان يقتدى بارتبه بواحد كما في الدرر للاختلاف في صحة الاقتدار اذ لا مانع قال ابن عابدين والتراعى  
 هو ان يدعى بعضهم بعضا كما في المغرب وفسره الواقي بالكثره وهو لازم معناه اما اقتدار واحد او اثنين بواحد فلا يكره وثلثة بواحد في خلاف  
 وهذا لو كان الحل متغلبين اما لا يقتدى متغلبون بمقتضى فلا كراهية <sup>صحة</sup> ١٣ - عليه وبجزم القاري في المراقبة فقال اسم علم لا في  
 انس وحكى عن يكره وغيره ان اسمه ضيقة وهو الاوجه عندي كما حرره في الاجز مفصلا <sup>صحة</sup> ١٣ - عليه قلت وحكى عن الامام احمد الضاوي بوجه  
 فروع في الرض المربع الاول بالامامة الاقر العالم فقد صلوته ثم الافقان استواء في القراءة واستدل بحديث الباب <sup>صحة</sup> ١٣ -  
<sup>صحة</sup> قلت ما ذكره من التعليل يدل على ان المراد علم الصلوة فقط ففي الهداية اوسى الناس بالامامة عليهم بالسنن  
 وعن ابى يوسف اقرهم لان القراءة لا بد منها والمحاجة الى العلم اذ انابت نابتة ونحن نقول القراءة متفرقة اليها لكن واحد

والمسائل بحجراتها على الالفاظ واما الترتيل والتجويد بالمقدار الذي توقفت عليه صيغة الصلوة فكانوا في ذلك سواهم ولم يك منهم احد لا يقر كذلك فاجتمع ثم ان الوجوه التي ذكرها الفقهاء في الاحقية بالتقديم انما ملك الامر فيها لكونه بمن غير اليه الامن يرغب عنه وذلك باجماع اوصاف اعتبرها الشرع منقبة وكما لمن كبر اسن وشرافة النسب وغير ذلك على حسب ما يمينوه من الترتيب ثم ان بعض تلك الوجوه مصرحة بها في الروايات والبعض الآخر مدركة بالنظر في موارد التحليلات والاضحى فيه بعد ثبوت اصله من حضرة الرسالة صلى الله عليه وسلم **صحيح** قوله الا باذنه اختلفوا في ان القيد والنظف ونحو ذلك اذ اذكر بعد عمل متعددة بل يعتبر في كل من لا يتك الجمل ام يقصر حكمه على ما اتصل به في كل ذهاب ذاهب والذي ذهب اليه الامام عدم اعتباره في الكل ولكن مذهبه ينهاجوا اذ الصلوة خلفت غير خصه البسيت وجواز الامانة للغير بقية اخرى محتمة وهي ان المنع انما هو بحق صاحب البيت فاذا اذن فقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر يجوز الصلوة خلفه **صحيح** قوله اذا اام احدكم الناس فليخفف هذا لا ينافي في سنية الطوال في الفجر والظهر بل غير ذلك فان في الطوال مراتب فخلية اختيارا وانا **صحيح** قوله من اخف الناس صلوة في تمام معناه المشهور ان صلى الله عليه وسلم لم يكن صلواته يحس بطولها بحسنه وحسنها وهذا مما رده قوله عليه السلام في غيره هذا الحديث مخافة ان تفتتن امه اذا لمعني للافتتان على هذا التقدير فالمعنى انه كان يختار من مراتب السنة اسهلها واخفها **صحيح** قوله مفتاح الصلوة الطهور قد بينا من قبل ان الدخول في باب الصلوة لا يكتفي من دون فحج بها ودخول حرما بها التكبير وقوله تبارك وتعالى وذكر اسم ربك فليس يجوز الشروع باسمي اسم كان وجوب تنزيل كل من الآية القطعية والرواية الظنية في منزلتها فقلنا لا وجوب تعيين لفظ التكبير وفرضية ذكر مطلق الاسم فلو شرع بغير لفظ التكبير

واعلم لسائر الاركان اه ومعلوم ان العلم الذي يحتاج اليه لسائر الاركان هو علم الصلوة لا غير ١٢ - على فعل فيه اشارة الى انه يلزم على هذا المعنى ان يكون الى رتبة العلم الصحاية لكونه اقرهم ١٣ - على قوله بعد استورا من الاحسن خلقا ثم الاحسن وحياء الكبريم تبيرا ثم الاسم وحياء ثم الاشرن نسباً ثم الاحسن صوتاً ثم الاحسن زوجه ثم الاكثر ملاءمة الاكثر جها الى آخر ما قالوا ١٤ - على فقي نور الانوار لا ينتجاً متى تعقب كلمات معنوية بعضها على بعض ينصرف الى الجميع كالشرط عند الشافعي و عندنا ينصرف الاستثنا الى ما يليه كجاء الشرط **صحيح** هكذا في الاصل والظاهر عندى انه وقع في سبق قلم او سقوط من الناسخ وتوضيح كلام الشيخ في ما ظن في البال ان اصل مذهب الامام عدم اعتباره في الكل كما بسط في الاصول ومع هذا مذهبه ينهاجوا اعتباره في الكل لقريته محققة وهي الروايات الاخر منها حديث مالك بن الحويرث مرفوعاً من زار قوماً فلا يؤمهم الحديث وحديث ابن مسعود عن الستة ان لا يؤمهم الا صاحب البيت وله شاهد ذكره المحافظ في التقيص ولكن يوصي غيره صاحب البيت بدون اذنه فالصلوة خلفه جائزة لان المنع ليس الامر في الصلوة بل بحق صاحب البيت فالتكبير في غيبه صدق وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر فتأمل ١٥ - على وتوضيح اختلاف الامة في ذلك ان تكبيرة الاحرام فرض عند الجمهور منهم الامة الاربية مع الاختلاف فيما بينهم انه ركن كما قالوا او شرط كما قالته الحنفية وبوجهه للشافعية وقيل سنة كما على عن بعض السلف ثم اختلفوا في لفظ قال ابن قدامة ومجلة ان الصلوة لا تنعقد الا بقول الله اكبر عند امانا ومالك وكثير من الشافعي

تمت صلوة واختم ترك الواجب بهذا القول في قوله عليه السلام تحليلها التسليم فان الخروج بلفظ السلام اغاها و اجب عليه وان فرض الخروج او الخروج بصنعه فلو احدث بعد التشهد اجزأته عن فرض الوقت وانما الاحتياج الى الاعادة في اداء الواجب لا غير وذلك لقوله في حديث الاعرابي اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلوتك فلما علق الاتمام بذلك لم يبق للفظ السلام الا الوجوب اذا لو كان من الاركان لما كان للتمام معنى <sup>صحيح</sup> قوله ولا صلوة لمن لم يقر بانفاخته وسورة معها هذه الرواية توجب تخصيص النص القرآني المطلق وهو قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن فان مقتضاها جواز الصلوة بآية سورة كانت فوجب القول بالوجوب في حق النفاخته حتى لا يبطل موجب النص فنقلنا يجب عليه قراءة النفاخته كوجوب قراءة سورة وما فرض القراءة فيسقط بطلان ما يعلق عليه لفظ القراءة مع ان الرواية المذكورة هنا تسوي امر النفاخته والسورة فمن انى الفرق الذي فرق به الخالف بين النفاخته وغيره من السور بل يجب كونها سوار وهو فيهما خلافا من ان الفريضة ساقطة والا عادة واجبة سوار ترك النفاخته او السورة ما كانت ولا ثبت بطلان ترك النفاخته بهذه الرواية هذا والمتفصيل في بيانها مستحسن عند فكتب الاحناف قد شئت بانسابها <sup>صحيح</sup> قوله انما الامر على وجه المراد بالامر اما الاصطلاح فالمراد يكون على وجه معناه المشهور وهو الوجوب ويكون تحليلها التسليم وتحريرها التكبير مما ليس في صريح لفظ الامر امره بحسب المعنى فانه اخبار معناه الايجاب كما في قوله تعالى لكتب عليكم الصيام او المراد بالامر الحكم ومثله فالمعنى انه على وجه الذي امر به وليس فيه مستأغا لتأويل وغيره ولا يجزأ كونها من كلام الملوك

الان قال تنقذ باسمه الاكبر ايضا وقال ابو حنيفة تنقذ بكل اسم الله تعالى على وجهه استعظيم كذا في الاوجز ٣ - مله وضم السورة واجتزأنا وحكي عن احمد بن حنبل قال ابن كنانة من المالكية قاله يعني وقال ابن قدامة لا نعلم من اهل العلم خلافا في ان الدين والاصل في ذلك فعله صلى الله عليه وسلم فان اباقه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الايتين من الفهر بفاتحة الكتاب وسورتين وغير ذلك من الروايات وقد استشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم للسورة مع النفاخته في صلوة الجهر ونقل نقلنا متواترا و امر به معاذ فقال اقرأ بالشئ وضعاها و سج اسم ربك الاعلى او قال يعني وقد وردت في ذلك (اي الوجوب) احاديث كثيرة منها ما رواه ابو سعيد مرفوعا لصلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها رواه ابن عدي في الكامل وفي لفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ النفاخته وما تيسر رواه ابن حبان في صحيحه ولفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ النفاخته وما تيسر رواه احمد والبيهقي في مسندهما قال البيهقي في مسندهما قال يعني يروي ابن عدي عن حديث ابن عمر مرفوعا لا تجزئ المكتوبة الا بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعدا وروى ابو يعقوب عن حديثه في مسندهما لا تجزئ صلوة الا بفاتحة النفاخته الكتاب وشئ معها ومع ايضا عن جماعة من الصحابة ايجاب ذلك انه قلت حديثه ابى سعيد هذا ذكره الترمذي بلفظ امرنا ان نقرأ النفاخته والكتاب وما تيسر ثم قال رواه ابو داود و احمد والبيهقي وابن حبان واسناده صحيح وحكي في التعليق عن ابن سيدة الناس اسناده صحيح وعبد الله ثقات وعن الحافظ في التلخيص اسناده صحيح وفي فتح الباري بسند قوي وفي الدراية صحيح عن ابن حبان ١٣ - مله هكذا في الاسل بالمتعب والصواب على الظاهر مسلخ بالرفع ١٣ - مله وقال ابو الطيب يعني قوله تحليلها التسليم لا يؤول بل يحل على ظاهره من ان السلام فرض لانه لا دليل له ما لم عليه في الصلوة الا به فاما يخرج من الصلوة الا به يكون فرضا كما ان ما يرض به فيها يكون فرضا ١٣ -

اراد به توثيق مقال ابن همدى يعنى ان ما قال ابن همدى من انى امرته بالاعادة حتى لا يرب فيه واغامره ذلك له وجه  
وليس امر الاول وجه لفيكون لغوا وغير ضرورى او تشديداً والله اعلم ولعل المراد بذلك التعريض على من جوز التحليل بغير  
التسليم والتحميم بغير التكبير ولم يفرض الفاتحة في الصلوة والجواب من قبل الاحناف غنى عن البيان فانهم حملوا  
هذا الميكان وساقوا خبرهم في جملة البرهان بتوفيق الله الملك المنان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم  
صلح باب في نشر الاصالح عند التكبير اعلم انه فرق ما بين النشر الذى هو مقابل للضم والجمع ولا يكون فى اقل من  
اصبعين وبين النشر الذى هو مقابل للضم والعقد الذى يمكن فى كل اصبع اصبح فالمراد بالنشر ههنا ليس هو الاول بل  
الثانى فثا يكون معنى الحديث الا ان النبى صلى الله عليه وسلم حين لم يعقد اصابعه بل بسطها فلا يكون هذا مخالفا لما  
قرره الفقهاء من انه يضم اصابعه فى السجدة لتستقبل رؤس الاصابع كلها وينشر فى الركوع ليكون اقدر على اخذ الركبة  
واما فى سائر اركان الصلوة فيتركها على حالها وجه عدم المخالفة انه لا تعرض فى هذا الحديث للنشر بالمعنى الذى يعنى  
هذه القاعدة وانما التعرض فيه للنشر بمعنى البسط الذى هو مقابل للعقد والضم بمعنى ضم بعض ابرار اصبع ببعضها  
صلح قوله واخطأ ابن يمان لما لم يكن بين الروايتين تناسب حتى يحل على الرواية بالمعنى لزم القول بالغلط -  
صلح قوله رفع يديه مداى من غير ان يضم عضديه ويقبض يديه بل جافا ياليا بها عما وما يدبره اى باسطاً  
صلح باب فضل التكبيرة الاولى الصريح فى تعيين غايتها هو معية الامام وهو الفضيلة الموعودة ووسع فيها بعضهم  
فقال ما لم يشرع فى القراءة وقيل ما لم يفرغ منها واما قيل من ان مدرك الركبة الاولى مدرك التكبيرة الاولى فغيره  
ان الادراك حينئذ لا يكون الا بمعنى الحقوق وانت تعلم انه يلزم على هذا ان يكون اللاحق بتسليم الامام وعليه سهو  
مدرك التكبيرة الاولى بصدق الحقوق فان حكم التكبيرة الاولى باق بعد فساد غير اخرى صلح قوله كتب لى براتان  
لما كان للظاهر تاثيراً فى الباطن فقلما تختلف اصلاح الظاهر عن تاثير فى اصلاح الباطن وافساد الظاهر عن تاثير

على فاجم حملوا الامر على وجه لكنهم فرقوا بين ما ثبت بالنص القرآنى والنحو الواحد ولم يدرهم ما دق نظرهم ١٢ - صلح وحاصلان النشر يستعمل  
فى ميتين بسطها بخلاف العقد وتقريرها بخلاف ضم بعضها الى بعض والمراد فى الحديث الاول وهو بهذا المعنى لا يخالف قول الجمهور اذ قالوا  
بترك الايدى فى ماعد الركوع والسجود على حالها من الضم والنشر والركوع فيفرغ فيه غاية التفرغ واما السجود فيضم فيه غاية الضم واذ يحتج بذلك  
فلم يبق الحاجة الى تضعيفه لانه لم يبق مخالفاً لرواية المدقان بسط الايدى داخل فى مداهم قد عرفت مما سبق ان الايدى ترك على حالها عندنا  
الغنية من الضم والنشر وقال ابن قدامة بسط ان يرد اصابعه وقت الرفع ويضم بعضها الى بعض لرواية لى هريه ان النبى صلى الله عليه وسلم  
كان اذا دخل فى الصلوة رفع يديه مداً وقال الشافعى السنة ان يفرق اصابعه بحيث التزمى هذا ولنا ما ذكرناه وحديثهم قال الترمذى هذا  
ثم لوح كان معناه مد اصابعه قال احمد هذا العجبة قالوا هذا الضم وضم اصابعه هذا النشر واد اصابعه هذا التفرق وفرق اصابعه لان  
النشر لا يقتضى التفرق كشر الشوب ١٣ - صلح قلت ولا بد من الرواية بالمعنى لما تقدم عن الامام احمد اذ فسر النشر بالاصابع لكن  
انتم الحديث لما حملوا الرواية على معنى غير المدفعوه ١٤ - صلح وهذا مما لا ينكره الجاهل البصا ولذا اهتم المشايخ فى اصلاح الظاهر

في افساد الباطن وقد جعل الله في العدد الذي ذكر من قبل اثر لتبديل الحال كما يشاهد في خلقة النطفة وقصة موسى عليه السلام وغير ذلك من النظائر كان دوامه على هذه الغفيلة العظمى والمنقبة الكبرى موثراً في اصلاح باطنه لاجل حاله وكان ذلك علامة على خلاصه من دخول النار او ضلوه النار ويحجز ان يستنطق منه حصول اثر في الاربعينات وقوله برأه من النار وان كان يستلزم برأه من النفاق ايضا الا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى بذلك على ان دوامه على هذه الأربعين يوادل على انه ليس بمنافق وان مثل ذلك لا يتصور من منافق فكان ذلك علماً على برأه من النار والحاصل ان برأه من النار لما كان امره لا يدرك الا في الآخرة وما بعد الممات اعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعلامته يدرك بهاني دار الدنيا ايضا ولا يظن ان فعله ذلك من النفاق ص ٣٣٣ باب ما يقول عند افتتاح الصلوة هذا ما يشترك فيه الغرض والنفل فذلك عقد الباب واراد فيه بيان الغرض واوراد الحديث الوارد في صلوة النفل ولذلك ذهب فيه عند الامام ان اكثر ما ثبت من زيادة الادعية قبل القرعة بعد الافتتاح او في الركوع والسجود وغير ذلك فانما هو في النوافل وكان النبي صلى الله عليه وسلم في رخصته اخف الناس صلوة في تمام كما در في رخصته له الاقتصار على اقصر ما ثبت من الادعية في جميع ذلك اذا كان يصلي في رخصته ومع القوم واما اذا انفرد في النافلة فليصل صلوة ما شاء ومع هذا كله يقرر في صلوة المفروضة شيئاً من تلك الزيادات الثابتة تصح صلوة من غير شائبة كراهية خلافا لما قاله البعض من لا يثبت بقوله من انه يلزم عليه بذلك سجدة السهو بتاثير الغرض الثاني فانه ليس الامر على هذا عند الامام والالزم سجدة السهو باطالة القيام وكنا قد تركنا ذلك لبيان قوله صلى الله عليه وسلم من هو فغفله فخره انك لا على باقي الجملة

من الطهارة واللباس والصلاح ليرزق الله صلاح الباطن ١٢ - عليه قال ابو الطيب وفي عدد الاربعين سريكين للساكنين نطق بكتاب من ترب العالمين وستة سيد المرسلين فقد جازى في الحديث من اخلص لعدايعين يؤاظمهم يتابع الحكمة من قلبه على لسانه فكانه جل هذا المقدار من الزمان ميعاراً لكل الى كل شأن كما كملت له الاطوار في هذا المقدار وقوله من انس موقفاً لك مثل هذا الا بعتل بالرائي فهو قد في حكم المرفوع ١٣ - عليه قال ابن قدامة الاستفتاح من سنن الصلوة عند الكراهيل العلم وكان مالك لا يراه بل يكبر ويقرأ رواية انس كان النبي صلى الله عليه وسلم والوكبر وعرفتون الصلوة بالحمد رب العالمين ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بما سنذكره وعمل به الصحابة وكان عمره يستفتح به في صلوة تكبير بليسمه الناس وعبد الله بن مسعود وحديث انس اراد به القراءة ثم ان احمد ذهب الى الاستفتاح بسم الله وقال لو ان رجلاً استفتح ببعض ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان حسناً وقال جابر بن عبد الله قال اكثر اهل العلم منهم الثوري واخرج وذهب الشافعي وبن المنذر الى الاستفتاح بما قد روى عن علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر ثم قال وحيت وجهي بالحديث ولنا ما روى عنه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستفتاح بسم الله اللهم رواه الترمذي والبوداوي وابن ماجه وعن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي والترمذي ورواه انس واسناده حديثه كلهم ثقات رواه الدارقطني وعمل به السلف وكان عمره يستفتح به من يري اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك احتاره احواله قلت وهو بخلاف الخفية وبسطا يعني في طرق هذه الروايات خارج اليه ١٤ - عليه كان هذا القول الى آخره مطحاً من كلام الشيخ في حاشي تقريره ١٥ -

ثم يتبين انه لا بد من ذكر ان هذه الدعاء انما كانت لتعليم الامم واما النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجاره الله واما ما  
 ان ينفع فيه الشيطان او ينفث ومعنى النفث القمار رغبة السحر او الشعر والعجز هو الوسوسة <sup>ص ٣٣٣</sup> قوله ابو الرجال  
 كان نحوه كثير من <sup>ص ٣٣٤</sup> باب ما جازني ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم اختلف فيه اقوال الفقهاء المجتهدين و  
 اختلفوا في ذلك <sup>ص ٣٣٥</sup> على اثنى عشر قولاً في ثلثة اقوال قال بعضهم التسمية آية من الفاتحة ومن كل سورة  
 ومن ذهب الى ذلك الشافعي وجوب عنده الجهر بالتسمية عند الجهر بالسورة والثاني ان التسمية ليست جزءاً لسورة  
 ولا آية مستقلة فوجب الاخفاء عند هذا القائل اخفاء التثنية والتثنية وغير ذلك وهذا الذي اختاره مالك واما  
 مذهب الاثني عشر القول الثالث وهو ان التسمية ليست جزءاً من الفاتحة ولا من اى سورة وانا نهي آية نزلت للفصل  
 بين السور فكان تركها في كل القرآن نقصاً وتقصيراً او اللازم قرأتها مرة على سبيل الوجوب واما الجهر بغير الفاتحة فمما  
 لا يجوز اذ ليست جزءاً من الفاتحة حتى يعطى لها حكمها واوله الفرقيين من الشافعية والاحناف مما لا ينكر ثبوتها وان  
 كان لبعض منها قوة على بعض فقال كل واحد من المقدامين المتقدمين بما تزع عنه وجهه واما الدلائل التي ذكرها  
 ائمة الحديث من القديم والحديث على اثبات جهر التسمية ففي كل منها شئ ولذلك اعترض صاحب سفر السعادة بان  
 ليس في باب جهر التسمية رواية صحيحة فلعن الشافعي رحمه الله ما لم يبلغنا حتى يتكلم فيه <sup>ص ٣٣٦</sup> قوله معني الى وانا في الصلوة  
 اقول اى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم اذا قائل بكراسته الجهر والاخفاء كليهما وايضاً لا يصح ايراده بهما لو لم يسلم الجهر

على في الخلاصة ولعشرة رجال ١٢ - على اى باعتبار الاغلب والا فانحنية متبعة لقراءة حفص وهو يقرأ بسم الله على كل سورة وهم  
 الا يعقوب بذلك ١٣ - على اى في احدى الروايات عند المالكية كما حكاهما الدوقى والا فظهر مذهب مالك انه ترك التسمية في الشرح الكبير  
 جازت البسلة كتبت وفضل في الفاتحة وفي السورة وكذا بالقرض قال السقوتى اى اللام وغيره سرأ او جهر في الفاتحة او غير ما بين عبد البر  
 وهذا هو المشهور عند مالك وحصل مذهبه عند اصحابه وانا كرست لانها ليست آية في القرآن الا في النمل ١٣٨ - على وبذلك قال احمد  
 قال ابن قدامة ان قراءة بسم الله الرحمن الرحيم مشروعة في الصلوة في اول الفاتحة واول كل سورة في قول الكثر اهل العلم واختلفت  
 الرواية عن احمدان الجهر بها غير مسنون وفي الشرح الكبير لرواية نعيم الجهر قال صليت ودار الى اى هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ  
 بام القرآن وقال والذي نفسي بيده اني لاسمك صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم واه الشافعي ودوى شعبة وشبان عن قتادة قال  
 سمعت انس بن مالك قال صليت فقلت النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر فلم اسمع احداً منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وفي نظرهم يعني بسم الله  
 الرحمن الرحيم وفي نظرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم الله الرحمن الرحيم واما بكر وعمر رواه ابن شاذان قال ابن قدامة سألنا ابا الجهر  
 ضيقة فان روايتها هم رواية الاخفاء واسناد الاخفاء صحيح ثابت غير خلاف فدل على ضعف رواية الجهر وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث  
 على وعلى الجهر للمقدسي في الشرح الكبير فقال وحديث عبد الله بن عفل يحمل على هذا جميعاً من الروايات ١٤ - على لتبيل لما تقدم من تفسير قوله  
 اقول بلفظ الجهر يعني لما لم يكن احدًا قائلاً كآية القول مطلقاً كل ذلك على الجهر بما افاده الشيخ فاصل ١٥ - على قلت هذا يعني على ما افاده الشيخ من  
 مذهب مالك مذهب الاسرار وهو رواية عند الاظهر مذهب مالك كراسته اى الغرض مطلقاً سرأ او جهر لما تقدم من الشرح الكبير <sup>ص ٣٣٧</sup> على



والضأ فان قوله سمعني الى لا يترتب على القرارة الخافية ظاهراً فاما سمعه مع الاخبار بعيد وان امكن <sup>في</sup> قوله يعني من ذلك ان  
استعمل افضل لتفصيل بهنا وهو البعض من غير اللام والاضافة ولقطة من اظهرها حتى يصح ومعنى العبارة ان كل  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض الحديث في الاسلام لكن الى كان من بينهم اشد منهم اجمعين في الغرض  
الحديث في الاسلام <sup>ص ٣٣</sup> قوله يفتح صلوة بسم الله الرحمن الرحيم انت تعلم ان هذا ليس يحكي للمستدل على دلتوى  
المجهر بها وذلك لان الصحابة كانوا يسمعون قرارة وادعية وان اخفت هو بنفسه وربما كان يسمعهم الكلمة والكلمتين  
او علوا او افتتاه بها باخباره عن افتتاحها بها فلا قرينة فيها على المجهر غاية ما يلزم من ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقولها عند افتتاح القرارة ونحن لا ننكره فلو كان يلزم المجهر بهذا الافتتاح لزم القول بجهل التثنية والتعويض عنهم  
ليسوا بها قالين <sup>ص ٣٤</sup> باب في افتتاح القرارة بالمجهر للرب العالمين غرض الترندي من وضع هذا الباب بيان  
ان قرارة الفاتحة في الصلوة قبل قرارة السورة وانت تعلم انه يدل على ترك المجهر بسم الله وتاويل الشافعي  
في ذلك يحكي تاويله في الاسفار ولكن القول من جانبه وجانب اتباعه في شأنه اذا قالت عزلم نصدها به  
فان القول ما قالت حذام - واعوذ بالله ان اقول ذلك طعنا عليه وتنقيصاً لشأنه وانما سبق ذلك منى لعلة  
حسب حجة الدين وحلة لوار العلم واليقين فان التسمية لو كانت جز من الفاتحة لما صح التكلم بجزها المتوسط  
للتعريف والتبيين فان الشائع في مثل ذلك التلقظ بادل الجزر وابتداء السورة ولكن محل العذر منهم واسع  
بان يقال لما لم يكن التسمية مختصة بشئ من السور لم يقدركم في باب التمييز والتعريف شيئاً فاقصر على ذكر ما يجب  
العلم والتمييز من بين اجزائها وان كان وسطا لكونه اول جزر يورث العلم والفرق <sup>ص ٣٥</sup> باب ما حبان  
لا صلوة الا بقراءة الكتاب اعلم ان هذه المسئلة من معظم خلافيات الاحناف والشواغح وسنبرهن على ما ذهبنا اليه

عله ويمكن ان يكون مرجح الضمير للحديث والغرض اظهار تقدير من قبل الحديث ويكون تقدير الكلام ان المجهر كان يجهز اليه شئ من الحديث  
في الاسلام والمقصود من ان كلام ابن عبد الله لا يصح بظاهرة اذ المقصود اثبات البنية للحديث في الاسلام للصحابة والذي يظهر  
من الكلام نفقة لانه يدل على ان الحديث لم يكن مبنوا الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الحديث هنا مفضل عليه المقصود انهم  
لم يكن شئ يفيض اليهم من الحديث في الاسلام وهذا لا يغير رتبة ايدي بعض الحديث بل يقتضي البنية للحديث بالنسبة الى سائر الاشياء الى الصحابة  
رضي الله عنهم اجمعين افاده الشيخ الجليل والجزر الجليل مولانا السيد خليل <sup>١</sup> منقلت هذه العبارة مكتوبة على هاشم التقرير من كلام الشيخ مولانا خليل رحمه  
شارح ابي داود واولها مكتوبه بيده الشيخ وآخرها بيد والدي المرحوم نور الله مرقدتها <sup>٢</sup> - عله كيف وقد ورد في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا استفتح الصلوة برثم قال ان صلوتي وكى الحديث وفي حديث عائشة الاستفتاح لبها انك اجمع وفي حديث علي بالتوجيه وكذا ادعية الركوع  
والسجود ولم يستدل احدهما على المجهر بها <sup>٣</sup> - عله اي يشبه قال الحمد عيك فلانا كما عيك شاهية وفعلت فعلدا و قوله سواء <sup>٤</sup> -  
عله فيه ان في مثل هذا الموضع يذكر اول الجزر والجزر الفارق معاً كقولهم حم السجدة الا ان يذكر الجزر الوسطي <sup>٥</sup> - عله  
وكنا سائر الامة واصل الاختلاف في ان ركن القراءة هل يتوقف على قرارة الفاتحة ام يحصل بدونها ايضا فذهب علمنا

دليلًا قطعًا عالمًا قد روي في هذا الحديث جزء آخر قد تركوه واضطررنا إلى القول بأنه سهو من الراوي لما كان يخالف  
 مذهبهم وهو أنه روي بعد قول بلغنا تحت الكتاب لفظ فصلاً وفي بعض الروايات وسورة وبعضها وزيادة وقد روي  
 الترمذي قبيل ذلك في باب ما جاز في تحريم الصلوة وتحليلها الاصلوة لمن لم يقر بالحد وسورة في فريضة أو غير ما  
 نقلنا هذه الزيادة يلزم تسليمها التسليم أن زيادة الشقة معتبرة فوجب تسوية الحمد بالسورة في عدم اجزاء الصلوة بعلم  
 احدنهما وهو الذي نقول ومن قطع النظر عن ذلك فنقول ان قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن يجوز الصلوة  
 اذا انقضى بلفظ الشدة الصمد والرواية الصحيحة لا يجوز فوجب القول بكل منهما بحيث لا يبطل به موجب الاخر وهذا العلم  
 ان النفي في قوله عليه الصلوة والسلام لاصولة الابغاث تحت الكتاب نفى كمال لانفي ذات فان القرينة قائمة ههنا وهي  
 التي عليها مدار حمل لا على نفى الكمال او نفى الذات فان قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن نزل بمكة بعد عدة اشهر  
 من النبوة واشتهر اشتباه الضرب ريات التي لا تنكر فأنكل عليه النبي صلى الله عليه وسلم في نفيه الصلوة بلفظ لا وهو  
 موقوفة نفى الذات الا اذا قامت قرينة فلا ففعل ان خبر لا يذره ليست ههنا شئ من الافعال العامة ومن القرآن  
 الدلالة على ان المراد نفى الكمال ما ورد في بعض الروايات من لفظ في فداخ غير تمام فبطل هذا التصريح بالفساد  
 بالنقصان ودون الفساد بالبطان ومن العجائب ههنا ما وقع للبخاري من الكثرة هذه الزيادة التي بينها من قبل  
 واسند السهول في معترض خلوشانه بحيث لا ينكر ورفع مرتبته في هذا الفن بمنزلة لا تذكر وهل هذا الاشئ ليست قد  
 على بيان وجهه وعجب منه عمل النووي شارح المسلم قوله فاقروا ما تيسر على الفاتحة ولا يرى كيف سلم التخصيص  
 مع كون اللفظ عام مع ان الفاتحة ليست باقصر من السور القرآن فاني التفسير فيها دون غير ما من السور وهل هذا  
 الاعتصاف ظاهر ص ٣٣٥ باب ما جاز في التامين للاختلاف في ذلك الا في اعتبار ما هو اوسع وانت تعلم ان لفظ لا  
 بها صوته ليس نصاً على الذي اذا المد كما يحصل في الرفع يحصل في الخفض ايضا ومن العجائب في هذا المقام  
 ان سفيان نفسه في الرواية الثانية مصرح بلفظ خفض بها صوته فلم يحمل روايته على معنى لئلا تعارضنا واما ما رواه

للحديث ما تيسر من القرآن مطلقاً والشافعي في ركينة الفاتحة ومالك في ركينة الفاتحة والسورة معاً والامام احمد موافق للشافعي في المشهور  
 من روايته رخرى موافقة لمعنيته ولتوجيه قال الثوري والادوي كما في الاوجز ١٠ - عليه السلام والوداد بن جهم كذا في الزيل  
 عليه كذا في الاصل وتحقق القواعد لا يعرج بالرفع ١١ - عليه اي زيادة فصلاً في حديثه مع زيادة فقال للبخاري في كتابه انقرة  
 خلف الامام قال معمر بن الزهري فصلاً وعامة الشقة لم تجز معمر في قوله فصلاً وتعبه شيخنا في الزيل فقال هذا سفيان بن عيينة  
 قد تابع معمر في هذه اللفظة وكذلك تابعه في سائر ما رواه والادوي وعبد الرحمن بن الحنف وغيرهم كلهم عن الزهري ١٢ - عليه ليس المراد  
 بالكثر معنى التفضيل بل بمعنى كثرة الاشك ان الفاتحة المولود من سورة سور القرآن ١٣ - عليه صرح بذلك في الفروع وشرح وعد في  
 سنن الدر المنثور التامين وكذا مرآة كل ابن عابدين افاد ان الاسر له بها سنة اخرى فعلى هذا سنة التامين انما هي التي  
 عليه اي على معنى واحد وهو الاداء بالمد مع الخفض ١٤ -

بعضهم من لفظ رفع بها صوته وجر بها فلهذا فهم من لفظ مد بها ما رواه واما قوله فقال عن حجر ابى العنيس واما هو حجر بن  
العنيس فقد اجاب عنه صاحب الجوهر النقي بان اسم ابن حجر اسم ابيه فكان ابا العنيس كما هو ابن العنيس وهذا موضع  
علم اسماء الرجال فليعرف وهذا كثير في اسماء الرواة وقوله وزاد فيه عن علقمة بن وائل وهذا الاعتراض ناشئ من قلة  
الاطلاع ايضا فان حجر كما هو اخذ عن وائل ابى علقمة كذلك متعلق عن علقمة بن وائل فبين مرة هذا ومرة هذا - وقوله  
ونقص بها صوته واما هو مد بها صوته فعرفت حال هذا الاعتراض فيما سبق من ان صفيان الذي اعتمدوا بروايته  
ونسبوا الى شعبة الخطيات بخلافه لمصرح نفسه في روايته بهذا الاسناد بل حفظه عن صفيان الذي اعتمدوا بروايته  
ناقل عن مصنف ابن ابى شيبة وبنها شعبة بحسرى نسبة الخطا الى شعبة اورده ابن الهمام فقال مستدلا بما  
في العلل الكبير للترمذي ان علقمة لم يلق اياه وائلا واما دلل بعد وفاة ابيه بستانه اشهر فذا ما غلط من الترمذي او من  
ابن الهمام اذا التزم في نفسه مصرح في صحيحه في كتاب الحدود ان علقمة تلمذ على ابيه وائل واما المولود بعده فانه هو حجر بن  
كيف وقد روى مسلم في صحيحه عن علقمة قال سمعت وائلا وكذلك روى القريوني والنسائي رواية علقمة عن وائل  
بترصيح التحديث فلمن ذلك كله ان الروايات في الجاهليين صحيحة لا يذكرون نقص شي من هذا الا يدور على مثل ما هو في قوله  
فوجب المصير الى غيره اذ لا اعتدوا بكثرة الطرق فرائنا قوله تعالى او عواركم تقرأ وخفيه يرمع ما ذهبنا السيل اذ  
لا خلاف في ان التامين وعارلان معناه استجب كما صرح به المفسرون في قوله تعالى خطا بالموسى وبارون  
وكان الداعي موسى وبارون مومنا على دعائه فقد اجبت دعوتكما ومع ذلك فلو ثبت جهره عليه السلام كان محمولا  
على بيان الجواز وعلى كونه في اول الامر واما قوله في الرواية الالية اذا من الامام فامثوا فليس بنص على جبر الامام  
فان علم المأموم بذلك ليس بدار على جهره بل هذا معلوم باتمام الامام الفاتحة بل هو اللائق بحال الامام والمأموم  
لئلا يلزم المنازعة بخلاف ما اذا من كلهم سرفا فلها لا تلزم افا ولا كذلك التكمية ات فان المقصود منها وهو الاعلام

علمه لم اجد في الجوهر النقي لكن الجواب موجبه اجاب برحب من المحققين وايضا روى في حديث الثوري ايضا بلفظ ابى العنيس واقرب  
ابيه في محصيته فلا يراد على شعبة وقد اخرج ابو داود والدارقطني بسندهما عن الثوري بهذه الكنية ١٣ - علقمة صرح بذلك الحافظ  
في تهذيبه وعلى ابن حبان انه قال حجر بن عنيس ابو العنيس بسط الشخ في البذل وتكنيه بابى السكن بعد صحة لابننا في ملكية بابى  
العنيس فلم من رجال كنيتهان ١٤ - علقمة فقال البيهقي راد على الترمذي اما قوله عن علقمة فقد بين في رواية ابن حجر بعد من علقمة قد علقها  
من فائل نفسه وفي البذل عن الطيالى بسنده الى حجر قال سمعت علقمة يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل الحديث واخرج ابو سلم  
الكني في سننه بسنده عن حجر بن علقمة عن وائل قال سمعت عن وائل اهل ١٥ - علقمة فقال حاكيا عن ابن ابى شيبة حدثنا وكيع ثنا  
صفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنيس عن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الاضالين فقال آيين فغضب  
بها صوته اذ قلت لكن الفسخة التي بايدنا من مصنف ابن ابى شيبة لعقلها بهذا السند فقال آيين يد بها صوته فليظن ان شعبة الصحيح ١٦ -  
علقمة وفيها شمس النسائي عن القاري الصحيح ان علقمة سمع من ابيه والذي لم يسمع من ابيه هو عبد الجبار كذا نقله

يؤت بالاخفاء <sup>صحيح</sup> قوله عن الحسن بن سمرة قال سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستنبط منه لقار  
الحسن سمرة وعمران بن حصين كما يظهر من نظري الكتاب لان المعبر بقوله كتبنا انما هو الحسن وسمرة واصحابهما لا سمرة والا  
لكان المناسب في جوابه ان يقال حفظت لكن للمخالفة فيه توسعا بان يحل المشتك على انه سمرة واصحابه غير ان سمرة  
ذكر القصة للحسن بعد ذلك لكن المرام حاصل بعد و هو بثبوت لقار حسن سمرة والسكتان احد لهما سكتة الشار ومثابتهما  
سكتة التامين وقوله اذا قرأوا الضالين بيان لما بينه بقوله بعد القررة للملايظ ان تلك السكتة في آخر السورة والسكتان  
المذكورتان في الرواية حمورتان عندنا على الشار والتامين واطلاق السكتة على الاخفاء باعتبار السامع لا التامى فانه  
لم يكت <sup>صحيح</sup> باب ما جازني وضع اليمين على الشمال هذا اثبات لما لم يذهب اليه مالك فقال بالارسال  
غير ان كيفية الوضع مذكورة في الثقة واختيار الوضع فوق السرة بمعنى كونه ادخل في التعظيم والروايات دالة عليها  
معا كان يكبر في كل خفض ورفع هذا الغليب وهذا لما ذهب اليه المروانيون من ترك تكبيرات الانتقال اعترارا  
بخفض صوت عثمان رضي الله عنه فظنوا انه كان لا يكبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر وهو يهوى الواو  
الحالية مشيرة الى ان وقت التكبير هو حين وقت الهوى فكان التكبير سريته في وقت الانتقال لا قبله ولا بعده  
<sup>صحيح</sup> باب رفع اليدين عند الركوع والسجود لاختلاف بيننا وبين الشافعي رضي جواز الصلوة بالرفع وعدم الرفع فلو  
لم يرفع المصلي يديه في غير تكبيرة الافتتاح ليقول الشافعي رجع بعض صلواته ولو رفع احد يديه في الركوع بل في السجود  
ايضا لم نقل بفساد صلواته انما النزاع في ان الالهة هل هو عدم الرفع او الرفع فاخترنا الاول واختاروا الثاني  
والنزاع ههنا انما هو في الرفع الذي هو قبل الركوع والذي هو بعد الركوع واما رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح

الترددي عن البخاري ذكره ميرك احد حقه الشيخ في البذل ١٣ عليه و بهرزم ابو داود وحكاه الترمذي عن البخاري كما في البذل ١٣ عليه  
وفي بعض الروايات تصريح بعد الفاتحة وسورة عند الركوع فالروايات بعد اتفاقها على السكتة الاولى عند الافتتاح مضطربة  
في الثانية بل بعد الفاتحة او السورة والبسط في البذل ١٣ - سكتة بولان على النقص والاسباب على الرفع وبسط الاصابع الثلث على  
الساعة ويجعل الكف على الكف يكون جامعا بين الاخذ ووضع المرويين في الاحاديث ١٣ - سكتة هكذا في الاصل والنقص  
ان الروايات دالة على الوضع فوق السرة وتحت السرة معا ومختار الشافعية الاولى والخفيفة الثانية وتوضيح اختلاف الائمة  
في ذلك كما بسط في الاوجز ان المخرج من اربع روايات الامام مالك الارسال والمخرج من ثلث روايات الامام احمد الوضع  
تحت السرة وهو مختار الخفيفة رواية واحدة والمخرج من ثلث روايات الامام الشافعي الوضع فوق السرة تحت الصدر والثانية له  
كالخفيفة والثالثة فوق الصدر فالقول بليس الادوية واحدة من ثلث روايات الامام الشافعي غير محتمة فاقول بالوضع  
تحت السرة او - لم يتوافق الائمة عليه اكثر من غيره ١٣ - سكتة ففي الدر المختار ثم يجبر مع الانحطاط للركوع قال ابن عابدين  
اذا كان السكون ابتداء التكبير عند الركوع وانتهاه عند استواء الظهر وقيل انه يكبر قائما ولا يصحح كما في المضمرات وقلمه  
في القم الثاني اه ١٣ -



لم يبلغ حديث نسخ التليق فلعله فعل ذلك لئلا يظن الجملية كقولهم حرمة مع ان قياس رواية رفع اليد عن التليق في النسخ  
 قياس مع فارق فان دليل النسخ واضح في الرفع دون التطبيق وبه رواية محدثين كليهما في الرفع ثم علمنا ان الرفع  
 ولا كذلك التطبيق وكل ما استدلل به النسخ على مرام لا يضرنا شيئا وكل ما استدلل به علمنا لا يسعهم جواب عن غفلة  
 ما يلزم من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه قبل الركوع وبعده وقد عرفت اننا انكره  
 وهو لا يضرنا وما ذكره البخاري من روايات الرفع فصحتها مسلمة لكن لا يلزم من ذلك كونها معمولاً بها فقد روي البخاري  
 في صحيحه من روايات مدة حيوة النبي صلى الله عليه وسلم ثلث روايات روايتين وخمس وستين وثلاث وثلاثين  
 صحيحة لكن لا يلزم منها صدقها فان الصادقة منها واحدة فقط وبذلك عرفت ان التحفية يشتهون الارسال عند الركوع  
 وغيره والشافعية ينكرونها والمثبت مقدم على النافي كما عرفت وان دفع بذلك ما قيل ان الرفع وجودي وعدم الرفع  
 عدلي فليفتح الوجود وذلك لان الرفع ان كان وجودا لكن عدم الرفع ليس عدا محضاً وانما هو عدم ثابت فكان  
 في حكم الوجود وما عدا من الصحابة في من لم يرفع دال على انهم قد بلغهم نسخ والا فلما لم يك في رفع النبي صلى الله  
 عليه وسلم النكار تكير فاي معنى لعدم رفع من لم يرفع فكان الذي يرى عدم الرفع اوريد به ثبت امرنا اذا لم يكن  
 متفق على الرفع ثم الكلام انما هو في بقاء ذلك الرفع ورفع فمن اثبت رفع الرفع اثبت امرنا اذا لم يكن متفق على الرفع  
 القول بقوله كما هو المقرر عندهم كيف وقد ثبت النسخ باتفاق بيننا وبينهم في جنس ذلك الحكم وهو الرفع بين السجدين  
 واما قالوا من ان حديث الرفع بين السجدين ضعيف فضيع لما قد ثبت ان ابن طاووس كان يرفع بين السجدين  
 ويستند ان اياه طاووسا كان يفعل فاي بعد في ان نسخ الرفع بين السجدين كما لم يبلغ طاووسا وابنه مع ثبوته  
 كذلك لم يبلغ نسخ الرفع بين الباقيين هؤلاء الذين استدللتهم برواياتهم وعلمهم فلم من امر شاع بين اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم نسخ ثم لما تخصصوا حين اخبرهم اصغرهم بنسخه وتفشوا عنه تركوه واما قول ابن المبارك  
 لم يثبت حديث ابن مسعود في قول من غير حجة وبرهان من قبيل التخمين لا الاذعان وانت تعلم ان الجرح المبهم  
 ليس مما يقبل ليشير الى ذلك تحسين الترمذي حديث ابن مسعود في ما بعد رجال حديث ابن مسعود رجال  
 الصحيح كلهم الا عاصم بن كليب فقد حكم فيه بعضهم مع ان اكثرهم لم يقبلوه عليه كيف وقد روي عنه البخاري في جزء القراء

سلكه كذا في الاصل والصداب في الرفع وندم ثم علموا ذلك وغيره ايضا قال النعماني في بعض اهل العلم من الصحابة والتابعين  
 وغيرهم غدا للجمهور اخراج ابن ابي شيبة عن الحسن وابن سيرين انها كانا يرفعان ايديهما بين السجدين واخرج ايضا عن نافع وطاوس  
 يرفعان ايديهما بين السجدين وفي جزر رفع اليد عن الرفع للحارثي عن الربيع بن ريث الحسن وما جاد وعطاء وطاوسا وقيس بن سعد والحسن بن مسلم  
 يرفعون ايديهم اذا ركعوا واذا سجدوا قال عبد الرحمن بن همدان بن مسعود في حديثه ان ابن مسعود يرفع ايديهما يرفعون  
 والثاني من رفعوا وانكار ابن المبارك متعلق بالثاني لا الاول وقال ابن دقيق العيد ان عدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وبه وجه  
 على عاصم بن كليب وقد وثقه ابن معين ١٢٠٠ - منه قلبي في الصحيح ايضا حتى قال النسائي وابن معين ثبته قال ابو داود وكان افضل اهل الكوفة

ومسلم في صحيحه والاربعة في سنتهم فلو تنزلنا قلنا نحن حديثه والا فحديثه صحيح من غير ريب ولا رجم غيب وقد صح ابن عدي  
في كامله ومن اقوى ما استدلوا به على الرفع ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في شأن الرفع ثم قال  
ما زلت تلك صلوة حتى مات اوليس كفي في اثبات ان قول ابن عمر هذا مبني على الاستصحاب ما رواه تاجد كما رواه  
العيني في شرح الصحيح كنت في خدمته زمانا فلم اجد رفع يديه فلو كان الرفع عند ابن عمر ثابتا بغیر منسوخ لما ترك ابن عمر  
اولم يروا ان دليهم هذا مفيد لنا مع ما فيما ذهب اليه الامام من الاعتباط لان رفع اليدين على تقدير نسخ يكون مطلقا للمنسوخ  
وعدم الرفع على تقدير استجبابه يكون ترك ادب واحدا شديدا شنع من ترك ادب وفي ذلك كفاية لمن اتقى السمع  
وهو شهيد واسأل الله المزيدين فضله المديد وكرمه البعيد عنه على كل شئ تقديره وباجابة الدارين جدير بصحة قوله  
صلى الله عليه وسلم فقدم ركوعه وقدم سجوده اى ما فرض عليه وما سن له فهذا التمام تمام كفاية لاتمام نهاية حتى  
لا يجوز الزيادة عليه ولاتمام بدية حتى لا يفيق وانه صحت قوله لى يدرك من خلفه ثلث تسبيحات ليس المراد بذلك  
ان من خلفه لما كانوا يركعون ويسجدون بعده كان هذا المقدار من الزمان ضائعا منهم فان سجد الامام خمس اسبحة من  
خلفه ثلثا اذ روى على ذلك انهم كانوا يركعون بعد الامام يرفعون عنه الضأ بعدة فهذا بذاك فابن الضياع حتى ينظر  
الى زيادة تسبيحات الامام بل المراد بذلك ان احوال المتقدمين لما كانت مختلفة في كيفية القراءة فنهى عن سريج حركة  
اللسان يسبح تسبيحة والامام لم يتم تسبيحة ومنهم على خلاف ذلك لا يسبح تسبيحة الا والامام يسبح تسبيحتين فلذلك لا يسبح  
الامام خمس تسبيحات كان المتقدمون اتوا تسبيحاتهم الثلاثة كلهم اجمعون ولم يبق منهم احد كان تسبيحة اقل من اثلاث  
العدد المنون وهذا الوجه لا يخفى لطافته وحسنه الا انه يمكن توجيه الوجه الاول ايضا بما هو غير جدير بالعرض وهو ان الامام  
حين يخفى الة الركوع او السجود وجب متابعتة في رفض القيام بغور سماع تكبيره الا ان الوصول الى هيئة  
الركوع والسجود يكون بعد ذلك بزمان لا سيما على الضعفاء والمرضى والذين يمنهم الازحام وغير ذلك من  
المعية الزمانية تمام فلما كان وصولهم ثمرة بعد زمان كان الامام قد فرغ من تسبيحة او اكثر منها في ذلك الزمان وبهذا  
التفاوت في وصولهم الى هيئة القيام اذ ارفعوا رؤسهم من الركوع والسجود فمارفح الراس فيكون متصلا بسماع  
تكبيره الامام غير مترسخ عنه فاما بعد الرفع فليسوا في معتبين ان يسجدوا وان كان وصولهم الى القيام لم يحصل بعد التلاهي  
الى سوار السبيل وهو محسوس ونعم لو قيل صحت قوله ما اتى على اية رحمة وكونه عليه الصلوة والسلام انما اناس

وقال ابن سعد كان ثلثة يحججه وكذا وثقه غيره واحد من اهل الفن ۱۲ - صلى ابن حزم في المحلى وكذا صححه غيره واحدا مبسط في الادب وكذا حسن ۱۳  
صله اثبت النيموى ان الحديث بهذه الزيادة ضعيف بل موضوع على انما لم يخفى لا يسهل المكتوبة ولا المطبوعة هذه الزيادة فالظاهر ان  
وهم من سناقل توجد هذه الزيادة في حديث اسيررية في التكملة في كراه بعضهم وها في حديث ابن عمر في الرفع ۱۴ - صلى وبسط النيموى  
على تصحيح اثرهما بد قارح اليه ۱۵ - صلى ونفس ما حكاه العيني برواية ابن ابي شية بسند من مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه الا في اول  
المفتحة اذ فاحكاه الشيخ رواة المعنى مع بيان حاله من طول قيامه عنه ۱۶ - صلى ورواية ابن عمر لم توفقه مع تركه العمل بها ۱۷ -





مقتضى الفار وكذلك ظاهر التقسيم ينافي ان ياتي الامام او المومنين بها معاً فان التقسيم ينافي الشك مع ان فار التقسيم لا قبل المتدري عن تعقيب التعميد حتى ياتي بالتسليم فانه لو اتي بالتسليم لا ياتي به الا قبل التعميد وعند ذلك يطل مقتضى الفار وهو الراعي من غير جهة كراهي الاجتزاع عن الشرط وبذا يحتاج الى تلطيف القرينة واما الفرق بين ربنا لك الحمد وربنا ولك الحمد الثاني الزيد من الاول واوكد فان واو العطف تقتضي ان معه غيره فها جملتان الى غير ذلك من الوجوه باب وضع الركبتين <sup>١٢٥</sup> قوله بعد احكم فيرك في صلوة برك الجمل بهذا استدلت به المالكية على ما ذهبوا اليه من تقديم وضع اليدين على وضع الركبتين واجاب الآخرون بان هذا استفهام انكار ولكن يرد على ذلك ان كبتنا الجمل في رجله المقدمتين لا المورخيتين فلمزم الانكار عن وضع اليدين قبل الركبتين والجواب انه لا ذكر في لفظ الحديث للركبتين واما المعنى القصد احكم فيفعل فعل الجمل في تقديم وضع حصنة الاولى على وضع حصنة الاخرى وليس هذا مما ينبغي فيكون انكارا على ما ذهب اليه لا على ما ذهبنا اليه والى يعتمد عليه ان هذا الحديث منسوخ بحديث مصعب بن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بوضع الركبتين قبل اليدين رواه ابن عزيمة واما احتاجوا الى الجواب والتكلف في تاويل حديث الباب جمعا بين الروايات منها ما تقدم انه صلى الله عليه كان اذا سجد وضع يديه قبل يديه ومنها ما ذكرنا من حديث مصعب بن سعد <sup>١٢٦</sup> باب ما جاء في السجدة على الجبهة والافت لاختلاف بين ائمتنا الثلاثة في ان وضع الجبهة وحدها يجرى في الصلوة لان السجدة واحدة وهو وضع الجبهة على الارض وهو حاصل بوضع الجبهة دون الافت <sup>١٢٧</sup> بيان السنة واما الخلاف في انجز الالف وحده فجوزه الامام ومنعوا صباه وان الوارد في بعض الروايات لفظ الوجه وانحصر من السجدة الذي هو الظاهر الذي حصل فيه فكان لصلوة مؤداة مع الكراهية التحريمية ان كان ذلك الاختصار من دون عند وضع كراهية تنزيهية ان كان يكتله الاسترازد ولا كراهية ان لم يكن وعلى هذا لا يرد على الامام ما يلزم في ظاهر النظر من وضع

بالتعميد فقط عند الائمة النخبة الباقية قال ابن المنذر انظر الشافعي بذلك <sup>١٢٨</sup> - عليه قال ابن قدامة يكون اول ما يقع منه على الارض ركبته ثم يديه ثم يديه والنف هذا المستحب في مشهور المذهب وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وروى عنه الشافعي ومن احمد روايه اخرى يضع يديه قبل ركبته واليه ذهب مالک لروايته الى برة مزة ولنا ما روى وائل قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه قبل يديه اخبره ابو داود والنسائي والترمذي قال الخطابي هذا صحيح من حديث ابيه <sup>١٢٩</sup> - عليه كذا في الاصل والظاهر انه وقع فيه الغلب وكان في اصل التعمير فلمزم الانكار عن وضع الركبتين قبل اليدين ثم نصب عليه وجه وكتب في محل اليدين قبل الركبتين وكان الصواب هو المكتوب <sup>١٣٠</sup> - عليه وما لبثت بماله ان حديث ابيه مزة هذا مقبول والبسط في البذل <sup>١٣١</sup> - عليه وابن حبان ايضا كما قال ابن رسلان <sup>١٣٢</sup> - عليه السجدة واجبة على اعضا السبعة الواردة في الحديث عند الشافعي في الظاهر قوله وزفر ورواية لاسجد في الاخرى وروى قال مالک والخليفة لا يجيب غير الوجه والبسط فيما انفت في اختلاف الائمة في الصلوة ثم في الوجه يوجب الجبهة والافت وجوبا منزهة في رواية لبعض المالكية وهو قول الشافعي كما في البطل والمغني ويجوز الاقتصاد على الجبهة في روايات اخرى لهم واما عن الخليفة في البذل عن الميتة يجوز الاقتصاد على الافت عند الامام ويكره بدون الحذر وقال الا لا يجوز الا بعد رفته <sup>١٣٣</sup> اي الاضمار السنة الباقية في الحديث بيان للسنة <sup>١٣٤</sup> ز

الحمد والثناء لاطلاق الوجه عليه اذ ليس فيه اظهار التزلزل الذي هو غاية للسجود واما ذلك السجدة واستهزاء صاحب قول و وضع  
 الفير هذا منسكية هذا الثاني ما ورد في رواية اخرى من وضع الرجل وجهه بين كفيه اذ قد يطلق الكف على مجمر اليد الى الرسغ  
 وقد يطلق على باطن ذلك من حيث يتعدى الاصابع في حيث اريد مجازاة اليمين للمكبين اريد مجازاة الكف لهما وحيث  
 اريد مجازاة اليمين للوجه كما يفهم من قوله في جواب من سأل اين كان النبي صلى الله عليه يرضع وجهه فقال بين كفيه  
 اريد معناه العام الذي يمكن به ارادة كل جزء منها وهو هنا الاصابع والحاصل ان يرضع وجهه حيث يحاذي رؤس اصابع  
 شتمتي اذ فيه واصل كفة المنكبي حتى يحصل الجمع بين الروايات كلها صاحب قول باب ما جاء في السجود على سمعة اعضاء لما  
 كان فرضية السجود واما مقطوعا به افترضت معه الامور التي لا تقوم امر السجود الا بها من وضع الجبهة او الالف والركبتين  
 او الرجلين من غير كلام واما ما ليست بتلك المثابة كوضع اليمين والرجلين لم يلزم فرضيةهما فرائيانا رفع الرجلين  
 وان كان لا يمكن وجوبه على الارض الا ان رفع القدمين ممكن الا ان رفعها لما كان مخالفا لوضع السجود لانه سجدة واستهزاء  
 قال العلماء لو رفعها كليها بطلت صلوة والوالو رفع ركبتيه هو واضح قديم فليس ذلك مخالفا للتحريم والذل فلهذا  
 جازت الصلوة فتفكر فيه صاحب قول ولا يكف شعره ولا ثيابه لئلا يسهل على استنكاف في امر العبادة ولئلا ينقص نصيبه  
 من الاجر الذي يترتب على سجود الثياب والشعر فعلم ان في طاعات الاتباع وصالح اعمال الفروع اجرا ومجودة وزيادة  
 مشوبة للاصل البتة سيما وكان باحثا عنها اذ الاجر المفهوم من لفظ الحديث انها هو على عدم المنع صاحب قول باب  
 ما جاء في التجاني في السجود صاحب قول من نعمة نون ثم ميم كسورة ثم راء مفتوحة عرصة بقرب عرفة متصلة بها بحيث لو سقطت

صلته ولا وسجد ولم يرضع قدير او ادهم لا يجوز السجود لانه فرض بل لا يشايه السجدة كما بسط في حاشية السجدة ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩

جدار مسجد عرفه بوقت في النمرة ومسجد عرفه تسمى مسجد نمرة لذلك الاتصال فلو وقت في المسجد اجزاء ذلك ولو وقت خارج  
الى النمرة ولو متصل المسجد لم يجره عن الوقوف بعرفة قوله فمرت ركبته كانت هذه الركبة ركبته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي صلوة هذه كانت نافلة في المسجد الذي ذكرنا وفي بعض الروايات تعدل اربعة  
على هذه يعني مرت ركبته فاقامني الى على الدواب التي كانت لنا وكاننا نازلين بها من قبل وذهب لينظر الركبة من يرم  
فذهبت انا خلفه فنظرت الى الابد وظهرت عرفة الا لبط لما يظهر من التردى حال السجدة وكانت سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم بحيث تجاني الاعضاء ما بينها قوله فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ليس ذلك الا بيان ما وقع من القصة  
بعد مرور الركبة بزمان لا على فوره كما يوهمه كلمة اذا المفاجئية والمعنى اني بعد علمي بمرور الركبة اتيت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم قائم يصلي قال فكننت النظر الى البطية وكانت تنكشف لكونه مترددا للاحرام اذا سجد فارى بياضه وهو محل  
الترجمة فان بدوي ابيض الا لبط لا يتيسر الاجتاف في السجود بالغ غايته وكان سجدة صلى الله عليه وسلم بحيث تجاني  
الاعضاء ما بينها واما العرفة فكان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون هناك بياض مع ان ذلك  
محل السواد لكونه موضع الشعر وكان الشعر في البطية صلى الله عليه وسلم الفيا والعرفة هو البياض الغير الخاص  
قوله وعبد الله بن ارقم هذا فصل بين الراويين اسماهما عبد الله ودفع لما عسى ان يتوهم من اتحادهما لوصدة اسمها وقدر  
وشير بين اسمي ابيهما بن عبد الله بن ارقم بتقديم القاف على الراء المهملة انما هو صحابي من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حديثا واحدا وهو خراعي وعبد الله بن ارقم بتقديم الراء المهملة على القاف ليس له صحبة وانما هو كاتب ابى بكر الصديق  
وهو نهري قوله واحمر بن جرز الخ يده ممن ذكره بقوله وفي الباب حديث باب ماجاء في وضع اليدين ونصب القديمين  
انما نصب القديمين فامر لا بد منه واما ما ذكره بعض الفقهاء من وجوب تجميع الاصابع نحو القبلة حتى قال ولو اوصد فغير مسلم  
والمرء مستثناة من امر النصب لما ان الاحب في جعلها ما هو استر لها كما في فهم من الروايات الاخر كما رواه ابو داود  
مرسلا هذا وان لم يستغل احد من الفقهاء بتصریح عدم النصب في جهات غير ان قوهم تختار ما هو استر لها في مثل هذا الجري

مسك ذكر ما بين ما هو مفصل ١٢ - مسك اي كل واحدة من الاطمين والابط يترك ويؤتى كما في كتب اللغة ١٣ - مسك اي مرتديا قال المجاهد  
تروت الحارثية توشحت وليست الرادار كارتدت ١٤ - مسك ففي الجمع العرفة هو بياض غير خالص بل يكون عفر الارض وهو وجهها اراد  
نبت الشعر من الاطمين بخالطة بياض الجلد سواء الشعر ١٥ - مسك هذا هم نشأ من كلام الترمذي والافيد الله الارقم هذا كاتب المصنف  
الكبرى ايضا صحابي كتيب النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر اسلم عام الفتح كذا في تهذيب الحافظ ثم قول الترمذي ليس لعبد الله بن  
اكرم الابهاء الحديث الواحد تحقه الحافظ فقال اورده الوان اسم النبوي في مجمع من حديث الوليد بن سعيد عنه حديث آخر ١٦ -

مسك كما في الدر المنثور لم يلفظ لغرض وضع اصابع القدم ولو وصدة نحو القبلة والام تجز والنا س من غافلون انه قلت لكن ابن  
عابدين حقق ان التوجيه سنة ١٣ - مسك وذكر في تقريره انما رضى الحسن المرجوم ان الشيخ المقرئ محمد الرحمن البهاني يري يقول  
ينبغي للمرأة ايضا ان ينصب القدينين وعلى من مفتاح الجذبة عدم النصب ورجح الشيخ لانه استر لها ما هو استر لها في مثل هذا الجري

ص ٣٣٣ قولاً صحيح من حديث وسبب لما ان وسيدار فخر زيادة لفظ ايمه والصحيح كونهما مسلماً باب اقامة الصلب اذ لم يرد  
ص ٣٣٣ قولاً قرياً من السوار وبهذا يفهم مضمون الترجمة لما ان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده لما كان معنوا فمساواة للقول  
والجمل يستلزم اقامة الصلب فيها وهو المقصود بالبيان ص ٣٣٣ قوله تعالى البراء وهو غير كذب هذا ما جرت العادة من بيان  
الوثوق بصديق الراوى من استبعد ما رواه فماده يكون ان هذا الخبر وان كان مما يستبعد نكتكم ايها الحاضرون تعلمون  
ان قلنا لم يكن يكذب او اننا علمنا به ولا انه لم يكذب حتى يحتمل ذلك الخبر المستبعد عليه فوجب الاذعان به والخبر  
المذكور ههنا من هذا القليل: قوله لم يكن رجل منا يستلزم سبق تسبيرة الامام على وصول المقتدين الى السجود وبهذا يوجب  
بالاثران وجهان: البنى صلى الله عليه وسلم لما يرد كان شبان الصباية رضى الله عنهم اذا اتخوذوا بعده وصلوات  
فكيف لو شرعوا فيه معه فلذلك نهى عنهم البنى صلى الله عليه وسلم والسلام ان يكونوا فيهم حتى يسجد البنى صلى الله عليه وسلم واركب  
فهمت بهذا ان التخلف في الانتقالات والتحرير عن تحريرة الامام وانتقالاته غير مسنون وانما المسنون المعية كما يؤيد بالاب  
واما نهى صلى الله عليه وسلم المذكور آنفا فكانت لعلته بينها ولا تنكر التخلف اذا كان الامر على مثل هذا ما في غير ذلك  
فغير مسلم ولا ظنن بذلك ان المعية المذكورة انما هي المعية التي تطلب لا اقتداء بل المراد بها معية عرفية كما هي اليق بالامام  
والما موم اي مع تخلف في مجلس ص ٣٣٣ باب كراية الاقارب بين السجدين ليس الاقارب لفظاً مشتركاً لعميتان  
انما هو الاكثار على المعية بحيث تصلها عقاباً مكية نوار كان بان ينصب ركنية ويضع المعية على الارض او بان يضعها كهيئة  
المتشهد اي يضع المعية على قدميه وهما منصوبتان كما يفعله المشهد قبل ان يطعن جالساً وها هو كونه بان الا ان القسم الاول  
لما لم يرد الرخصة فيه كما وردت في القسم الثاني كانت كراهية تحريره وكرهية الثاني تنزيهية واما الاثرون فلم يحرروا بينهما  
وانما اخرج الى نفي الاشتراك عند يكون البنى في قوله لا تقع ما لا يصدق على النوين كليهما وبولاه بقى احد القسمين مباحا غير  
مكروه لعدم النهي فيه اذا ص ٣٣٣ قولنا لابن عباس في الاقارب على القدين قال بي السنة هذا القول من ابن عباس  
من قبيل المثل الساخر فخره بالموت حتى يرضى بالحق فانه لما راى هم يظنون الاقارب حراراً وعليهم حسن رد وليس المراد  
بالسنة ما جعله البنى صلى الله عليه وسلم مسنوناً على سبيل التشريع انما المراد بها ههنا ما فعله مرة وكان السبب

على بنا ما يجوز قول الجدل على الجدل فهو محمول واحتمل ايضاً ان الراوى لم يكذباً حتى يحتمل ذلك الخبر المستبعد عليه بل فان صدقنا  
فيجب الاذعان بخبره ١٢ - س ٣٣٣ اي في التحريم فان المعية في غير الاجتعل الصلوة انما في التحريم فالصلوة فاعني في الرهان شرح مؤيد الرحمن  
اوامر المامم بمقارن الايام جاز متقدرة لا يحدده ونفاه وقيل القرآن الفضل عند الجحيفة والتعقيب عنهما ولا خلاف بينهم في الجواز وذكر  
الجليل الاختلاف في الاصلية ثم قال ولا خلاف في صحة كل من الامرين الا في رواية عن ابى يوسف انه لا يصح شرعهما ذاك مقارناً  
وانت خبر بان كلام الشيخ مبنى على راي الامام كما هو مقتضى السياق فهو مشكل ولم ارم من فرق بين المعية العرفية وغيره بانتمال ١٣ -  
س ٣٣٣ ان عندنا ولا فالحكم عن الشافعية استجابة لما يسطر الشيخ في البذل لم يثبت ان من عس الا في ١٣ - س ٣٣٣ وانما اخرج الى  
فلك كما يخاف هذا الحديث روايت البنى عن الاقارب فقد رواه عنهم من رايته على الناس وسيرة وابهريرة كما في البذل ١٤ -



في افعال المكلف كما ورد من ان سائر الاعضاء من يصبح ابن آدم تحفص للسان وتلتصق من ان لا يتكلم بما ربه ساو كذا  
ما قيل ان اللسان صغير جرمه وله جرم كبير كما قد قيل في المثل ، اختصت من بين سائر باطاعة ومن عجيب ما اختص  
السيرة للسان انها لا تكلم بكثرة العمل ولا تضعف بخلاف سائر الاعضاء فانها تكل وتقي وباقى متعلقات تشبهه  
ابن مسعود لما كانت مكتوبة في الحاشية رأينا تركها في هذه الوريقة او لم ومن عجيب ما نقل ان رجلا حضر عند الامام فقال  
سألكم اودام بواوين فقال الامام مجيبا بواوين فقال السائل بارك الله فيك كما بارك في الاول فلم يفهم الحاضرون عم  
سئل وبم اجيب فساو الامام فقال كان سألني ابي الشهيد عن اختيار فاجبت تشهد ابن مسعود فدعا لي بالبركة كما يورث  
الزيتون فافهم والله اعلم صنفه قوله من السنة ان كفى الشهيد فلو جبر به لشي عليه غير الكراهة لما نه خالفت الطريقة المسنونة  
صنفه باب منها ايضا هذا الباب معقود لبيان سيرة التورك في التشديد والآخر ولما كان المحدث مشهورا الكفى بالاشارة اليه  
ولم يات بكل وفيه ذكر التورك في التشديد الاخير فقم الاستدلال وفي مسئلة التورك اربعة مذاهب التورك فيها وهو  
مذهب مالك رحمه و عدم التورك فيها وهو مذهب الامام محمد والتورك في الثاني ودون الاول وهو مذهب الشافعي  
وعكس وهو مذهب الجواب منه ما سبق من انه كان لعذر وجهه ما رباب ما جاز في الاشارة لا يتوجه ما قيل فيه  
من احوال لا يعتد بها فان الاشارة مسنونة ثبتت باروايات الصحيحة وما قيل من ان الروايات فيها متناقضة فتوهم  
ساقط اذا وارد فيها لفظ وضع وعقد وهما غير متنافيين فان الذي هو في حديث الباب السابق من ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان اذا جلس في الصلوة وضع يده اليمنى على ركبة ورفع اصبعه لئلا يلتصق ان اليد اليمنى -

المالية فجميع العبادات لم تكن في الاستحقة غير ١٣ - عليه كذا في الاصل والصواب بل وادام بواوين كما يحاه صاحب السعاية وذلك لان المراد  
من تشديد ابن عباس وليس فيه داو على ما تمتعت من طرق فانظروا ان في الاصل سهوا من الناس ثم في اقراره في بعض اصحابه ان العتق كما ذكرنا  
الشيخ هو الصواب حكاه صاحب الهداي فقال من الناس من اختار تشهيد ابي موسى الاشعري وهو ان يقول القيمات للحد الطيبات والصلوات  
لمن لا ياتي كتشديد ابن مسعود وفي هذا حكاية فانه روى ان اعرابيا دخل على ابي جعفر فقال بواوين الى آخر ما افاده الشيخ فلهذا لم يرد  
اشارة الى شجرة مباركة زعمونه لاشترقة ولا غزيرة الاية ١٣ - عليه بياض في الاصل ولم يرد هذا ذهباً لانه ذكر في تقريره لولا ان رضى عن الجرم  
اندر اية لا سمح ولم يرد في فروعه ايضا فلو صحت والا فاني قد وردت اية في جلسة الاستراحة على القول به ان يحس على الهيئة مغضيا بها الى اثرها  
صرح بذلك ابن قدامة لئلا يشبهة بالقدرة بين السجدين فيمكن ان يكون مراد الشيخ هذه الرواية ثم ما يجب التمسك عليه ان الامام لا يذم  
جميع الامانين الشافعي و احمد في مذهب واحد والحق ان في مسلكها فاما كما بسط في لاد جرد حاسل ان التورك عند الشافعي مذهب في كل تشهد  
يعتبر التسليم وعند احمد في تشهدين من التشهدين ففي الصحيح والجمعة تورك عند الشافعي ودون احمد ١٣ - عليه لم يرد ما سبق الجواب من تشهيد  
التورك ولعل اشارة الى الجواب من حديث جلسة الاستراحة فان المبنى واحد والذم مشترك ١٣ - عليه قال الجواب ثم اى  
لحقه يعني لا يلحق ان هذه الاقوال التي وردت في نفيها صحيحة بل الاشارة ثابتة ١٣ - عليه فان كثير من الحنفية وغيرهم انكروا  
لكن الصواب انها سنة متفق عليها عند الامامة السنة كما حققه الشيخ في البذل وقال محمد في موطاه بعد ذكر حديث الاشارة لا يصح

مبسوطه سے بنا فیہ ماوردی الحدیث الذی فیہ ذکر عقد بابل الحق ان وضع اليد المعقودة ایضاً وضع کما ان وضع المبسوطه  
 وضع صحیح کان یسلم تسلیماً واحداً ای یاخذ فیہا من تلقار وجهہ ونحوہا اذا مال وجهہ الی الیمین وکذا الحکم فی تسلیم الیمین  
 لکنہ انکشف بذكر تسلیمہ لمان مقصود بالکراغا ہو بیان التسلیمہ من ابن تیمیہ و بیان کیفیتہا کیف ہی وما قبل من  
 اہلنا لم تبلغہا التسلیمہ الثانیۃ لمان التسلیمہ الاولی من البنی صلی اللہ علیہ وسلم کانت فوق موت التسلیمہ الثانیۃ  
 فلم تسع عاشرہ غیرہا فبعد جہاد فان التسلیمہ الثانیۃ کانت الی جہت ہجرتہا فی تمکن من سماعہا فوق تمکنہا من سماع  
 التسلیمہ الاولی ولم یک لا تخاف البنی صلی اللہ علیہ وسلم ایما معنی سے یقال ما قبل واما الثابت انہ لم یکن یرفعہا  
 کرف الاولی ص ۳۳۳ باب ما جاز ان حذف السلام سنۃ التخصیص الحذف باسقاط الحرف اصطلاح حدیث ولفظ الحدیث  
 منہ قدیم فلما رد بالحرف فی الباب انما ہو حذف حرکت ہاء الجملۃ قولہ وقال ابن المبارک اہ لما کان فی لفظ الحدیث خفاء  
 واجمال بینہ ابن المبارک بقولہ ان لا تمده درا ای لا تحرك الباء واما توہم ان المنع من اشباع الجملۃ فمندفع بثبوتہ  
 انفا قال یقال ان اللازم من قول ابن المبارک انما ہو ان لا تشیع الہاء لاناہا لا تحرك لانه قال لا تمده مداً ولان فی  
 تحریکہا لا نقول ان ما قلتم من اہلنا لا مد فی تحریکہا فهو غیر مسلم اذ فی الحركۃ منسبۃ الی الجزم لکن لما کان بقی بعد تفسیر  
 ابن المبارک ایضاً نوع ابہام احتاج الی تفسیر آخر فقال روى عن ابرہیم الخ ص ۳۳۳ باب ما یقول اذا سلم قد  
 جاہلت العلم بحدیث عائشہ ہذا فاضطرر الی تاویلات فیما ورد من ان صلی اللہ علیہ وسلم کان یقول ازید  
 من ہذا حکموا ان الزیادۃ علی ہذا المقدار فی البیوس بعد القریفتہ قبل اداء السنن لا تجوز الا ان لبعضہم لما تنبہ

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ناخذ وہو قول یتخیفہ ونض عجیل علی تصریحہا عن ابی یوسف رحمہ اللہ فی مصنفہ عن ائمتنا الثلاثہ وتوہم من انکراہ  
 علی انہ لیسکن الجمع بینہما بان الید کانت مبسوۃ اولاً ثم عقدت سند الاشارة وزاد فی تقریرہ ولان فی الحسن المرحوم ان ما قال صحابہ  
 الحدیث ان یشریہ یا سطرہ خلافت الروایۃ فان القبض منصوص علیہ وما قال بعض الفقہاء ان ابن عمر رفع عنہ النقی و یضع عند الثبات فانت  
 فی ابنہ یقار الرفع الی آخر الصلوۃ اصقلت والشار الید اشجع من الروایۃ ہی ما فی دعوات الترمذی من حدیث عاصم بن حذیف عن ابرہم  
 جدد ملفذہ وقبض اصابعہ وبسط السیاتیہ و یقول یا مقبب القلب ثبت قلبی علی وینک وشکل علیہ ان الثابت بالحدیث لا یجوز ان یضع عند الثبات  
 من ان یضع عند الثبات فان الوضع لاینا فی البسط علی ان ما قالہ الفقہاء مروی عن صاحب المذہب ففی الشافعی یحکم برفعہا عند النقی فیضعہا  
 منہ للاثبات وہو قول یتخیفہ ومجاہد ۱۳۔ علی علم اولان الفقہاء مختلفۃ فی التسلیم فی الموضعین بسطانی الاول فی الواجب من فسخ اللام  
 الحمد ۱۲ بیان احکامہا رکیۃ السلاسل معاً والثانیۃ رکیۃ احکامہا وکذا اختلف عندہم فی فیصل الثانی واجب وقیل سنۃ وعذابی فی الامتۃ الواجب ہذا  
 حیث انما یروی وابن ہشام زید العلماء علی ذلک و ما اختلفت الثانی فی السنون من فقامت الامتۃ اثنتی عشرۃ شیئان خلافاً لما ذکرہ بعض السلف  
 فقالوا یسلم اللام ۱۲ ہنث و قول ملک والثانی ۱۲ لزم علی الامم وما قبلہ من وجہہ وسلم واحد اطلاقاً و ہذا من ۱۲ وجہہ ذرعت ذلک فی شہاب بن یزید  
 ۱۲ ہنث و قول ملک والثانی ۱۲ لزم علی الامم وما قبلہ من وجہہ وسلم واحد اطلاقاً و ہذا من ۱۲ وجہہ ذرعت ذلک فی شہاب بن یزید  
 ۱۲ ہنث و قول ملک والثانی ۱۲ لزم علی الامم وما قبلہ من وجہہ وسلم واحد اطلاقاً و ہذا من ۱۲ وجہہ ذرعت ذلک فی شہاب بن یزید

على صحة الروايات المبيّنة للزيادة في الجلوس قال لا يجوز الزيادة في الجلوس على مقدار الركعتين وهذا هو القول الصحيح الذي لا يتعدى عن الحق المصريح فان حديث عائشة رضي الله عنها يمكن ان يقال فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول هذه الكلمات احساناً فانما تفقت الروايات وكل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقولها بعد الصلوة لا يتعدى عن مقدار الركعتين ومن الظاهر ان اسنن الجبر وتمام الفرائض فلا منافاة بينهما وبين الاذكار اذ لا ذكارتمة لها اسنن غير ان الاجازة مقصورة على ما ثبت من الاذكار بين الفرائض واسنن دون ما لم يثبت صحتها لانه لا ينفع ذاك الجبر الجبر الغمار والسعي واب الالب وعلى كل من المعاني الثلاثة يصح المعنى والمراد بالنفع الاعادة والاجارة صلوات الله عليه قول اذ اراد ان ينصرف من صلوة اى موضع صلوة ومجمل الذي صلى فيه مراد اللذباب الى بسية الشريف قول استغفر ثلثاً واستغفر صلى الله عليه وسلم ما تعلم الامتة ولا اشتغال بالمباحات في الظاهر من الاذوار المطهرات وروايج البيت فان اشتغال هذا الملم يكن ذنباً لكنه صلى الله عليه وسلم كان يعده ذنباً فيستغفر منه او لما كان من الرقي في كل آن والعروج في كل ساعة فيستغفر حينئذ عماداً ومنه لانه ذنباً بالنسبة الى ما وصل اليه الآن واليه الاشارة في قوله عليه السلام انه ليغان على قلبي اى آخر ما ورد او ليكون استغفاره بذنبياً اشتبهت بهم من كون حنات الارباب رسيات المتقين فالطاعات التي فيها لكل فرد من افراد الاممة مثوبة عظيمة ومنزلة كبرى كانت له صلى الله عليه وسلم سيئة وهذا يعنى بتأمل والفرق فيما بين هذه الوجوه غير بين محتاج الى نظر دقيق وفكر بالمقام حقيق وفيه وجه وجه وهو ان استغفاره صلى الله عليه وسلم هذا كان لما يرتكب بعض الاحيان الافعال التي ليست باولى بها للجواز او نفياً للحرمة كما لا يخفى في كثير من افعال صلى الله عليه وسلم لكن يرد على هذا ان اعماله هذه لم تكن الا بامر الله فان ذلك كان من افعال النبوة التي لا بد منها فكيف الاستغفار ولكن الامر في ذلك السؤال والجواب سهل فقدر صلى الله عليه وسلم باب ما جاز في وصف الصلوة هذا انظم في سلك البيان للدرر التي تناشرت في البحر الصفات السابقة اذ جاز به على كابدوى هذا دفع ما عسى ان يتوهم من ان الصماتة رضوان الله عليهم جميع مع قوتهم بصيرة النبي صلى الله عليه وسلم وصلواتهم مع في الكثرة اقاتهم كيف بقوا غافلين عن طريق الصلوة التي هي عماد الدين وحاصل الدفع ايماناً لا نكره وكان من غير من فاز بالمذكور فكانه كان بدوياً ولم يكن يعرف الصلوة الا كما صلى ولذلك ظن بقوله صلى الله عليه وسلم صل فانك لم تقبل انه ترك من هذه

صلواته قلت لم اجد التقييد بمقدار الركعتين فليفتش في كلام القدماء ١٣ - صلى الله عليه وسلم ما قيل ان اسنن كلمات للفرائض فينبغي انقائها بالفرائض الاثنا في افعال الاذكار فانها ايضا مكملات لا ذكارتة الصلوة ١٤ - صلى الله عليه وسلم لا يبيد ولا يحرم من عذابك هذه الاشياء التي تشبهونها معنى رابع ذكره وهو ان قوله لا ينفع عطف على ما سبق اى لا يعطى لما منعت ولا ينفع عذر ولا يجر منار اى ذالغنى والعظمة منك ليجلسن فيركن كذا في ما يشخص ويخبر ١٥ - صلى الله عليه وسلم ذلك لان كون امر من الامور غير مندوب مغاير لفعل صلى الله عليه وسلم اياه فليان الجواز الاختلاف في الجنتين ولولا الاعتبارات لمطلت الحكمة ولا نظائر كثيرة في الشرع كالشوم بعد الدار عن المسجد مع كونه سبباً لكتابة الآثار وتسلو هذه صلى الله عليه وسلم من الفرق والخرق وغير ما مع كونه من اسباب الشهادة وغير ذلك مما فيه كثرة ١٦ -



الاركان المعلومه شيئا ولم يعلم به فلذلك عادوا عاد صلوة لكنه اجتهد شيئا في ان لا يترك شيئا مما يعلم انه منه  
فعادوا عاد قوله عليه الصلوة والسلام فيه عاد عادته الصلوة حتى اذا ثلث صلوة سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يعلم الصلوة لانه علم ان الصلوة المعلومه ليست بصلوة حقيقة واللام يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه بقوله صل فانك  
لم تفعل انما فعلت على نفي الذات واصل الصلوة كما علمت الصلوة به على ذلك فاعادوا كرهوا ان يكون الذي اخف في  
صلوة فكانه لم يصل لكن لا يذهب عليك ان التحفيف الذي هني النبي صلى الله عليه وسلم انما هو التحفيف قبل  
الكمال السنن والواجبات والذي امر به بقوله اذا لمكم الناس فليخفف واما عرف من تخفيفه صلى الله عليه وسلم في عباد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام فانما هو التحفيف بعده فالاول مكرهه وهني عزه والثاني  
مندوب مأمور به عند الضرورة ثم الوارد في كل الحديث صبيح الامر فاعلم بقريته خارجية انه ليس للوجوب حشرج عن  
اقتنار الوجوب واما لم يكن كذلك بقى على اصله فمن القسم الاول قوله عليه السلام تشهد فاقم ايضا اذا لم اربا تشهد  
بهنا الاذان لا غير فخر لاله السنة لما ثبت في غير هذا المقام ومن ذلك قوله عليه السلام فتوضا كما امرك الله وقوله  
عليه السلام فان كان معك قرآن فاقرأ فان هذين الامرين على هذه الرواية خرجا عن الطينة ودخلا في القطعية علما  
بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الاية وبقوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن وكذلك الامر في امر السجود والركوع  
واما امر الطمأنينة فلم يتايد بقوته بخبر من الوجوب بل يتايد بقريته بتايدها وجوبه وهو قوله عليه السلام وان اتقصت  
منه شيئا اتقصت من صلواتك فعلم ان الطمأنينة ليست من الغرائض وانما هي واجبة لورث لقضها لقضائها في الصلوة  
ولا تطل الصلوة بعد مهاليلهم بذلك تفيد مطلق الكتاب بالحديث والتسليم شجرة غير مثبته ايضا لم ينضم  
وهذا الذي فهمه الامام من قول النبي صلى الله عليه وسلم فهمت الصلوة الكرام ربه كما قال وكان هذا هو عليه السلام  
ساعة قوله هذا ان نفي صلوة في قوله صل فانك لم تفعل انما كان نفي تمام وكما ان نفي الذات والحقيقة صلتها قوله  
بل اى سلم عدم كونه اكثرهم اتيانا واواقيهم صحة لكنه لم يترك دعوته في ان علمه بصلوة عليه السلام ليس بقليل نسبة

ملكه يعني ان الصلابة رضى الله عنهم جميعا لما قول صلى الله عليه وسلم على نفي الصلوة ونفي الذات كرهوا التحفيف وظنوا ان الذي اخف في  
صلوة كانه لم يصل ١٢ - عليه اى من الامور التي خرج فيها الامر عن الوجوب بقريته خارجية فان هذين الامرين خرجا عن الوجوب لمصطلح ودخلا  
في الضرورية لقريته خارجية ١٣ - عليه والسنة خلافية بين الامم كما بسطت في الاويز فقال الشافعي واليوسف واهل ارباض وقال ابو حنيفة ومحمد  
انه واجب واختلف اصحاب مالك بل ظاهره يهتدي يعني ان يكون سنة او واجبا اذ لم ينقل عن من في ذلك قال ابن رشد قلت ودوجب الطمأنينة  
هو لمخرج عن ذلك كما حققه ابن عابدين فلا فاقيل من سنية الاحتمال في القوة والجملة فانه مخرج ١٤ - عليه يعني الذي فهمه الامام من قوله صلى  
عليه وسلم هو الذي فهم الصلابة الكرام لعينه كما يدل عليه قوله هذا هو عليه السلام من الاوسه فان قوله صلى الله عليه وسلم الاول ارجح فضل فانك  
لم تفعل يوم ان نفي الصلوة براسها وقوله صلى الله عليه وسلم هذا يدل على النقص وان الصلوة لم تنزب كلها ١٥ - عليه قال  
الجمادى كذا زعمه حقا والاسم الدعوة والرعوة ويكره ان ١٦ -

وفاي الصلوة على  
معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
فليخفف

اے علیہم السلام ان المرأ مع لایکثر الاثمان والصحة قد علم شیعاً اکثر من هو قديم الصیحة کثیر الدور اذا تفکروا بالغ فی حفظه  
 وآتقانه وتلجج فی اجادته واحسانه وهذا کثیر ص ۳۳۳ قوله فتح بالغار ثم التار بعد باخار مجرہ ارغابا لثی وتمعنفت فستقبل الی  
 القبلة ثم صنع فی الرکة الثانیة هذا تقدم موضع بعد قوله حے اذا قام من السجدة کبر ورفع یدیه حے سجادی بهما متکبیه  
 وبعده ثم صنع فی الرکة الثانیة ۱۱ ومثل هذا کثیر فی الکلام فلا حاجة الی ما اجاب به الترمذی من ان المراد بالسجدة کثرت السجرات  
 وانما اضطر الی الجواب لان ظاهر العبارة یقتضی ان ینکون بعد تمام رکعتین سجدة من ان السجرات اذا اربعة فکما عمل السجدة  
 علی الرکة وهذا کثیر فان الرکة انما سمیت رکة لکون الركوع فیها فلا غرو فی تسمیة الرکة بالسجدة تسمیة للکل باسم جزءه  
 ثم أعلم ان الشافعی تسک بهذا الحدیث فی اثبات رفع الیدین فی الموضعین الذین سلما الی قبل الركوع وبعده  
 وانت تعلم ان الثابت بهذا الحدیث هو الرفع فی الموضع الثالث ایضاً والشافعی ر لا یسلم وهو الرفع بعد القيام الی  
 الثالث فالذی یتبدل به علی نسخ هذا الثالث فهو المستدل لنا مع ملاحظة ما سبق فی باب الرفع وایضاً تسک بهذا فی کتاب  
 جلسته الاستراحة والتورک فی القعدة الاخیره وجوابها ما مر من انها لم تکنوا عن زمیتین بل رخصت لما یدن رسول الله صلی الله علیه  
 علیه وسلم فیکف السبیل الی تشريعها وما قال الشافعی ر من ان الواقعة متاخرة فغیر منکر اذ سلمنا لکن حملناه علی العذر  
 واما فی رفع الیدین فغیر مسلم الا بالشافعی ر ایضاً من ناسخ له فی رفع الیدین اذا شریع فی الرکة الثانیة او الثالث  
 فهو نفس غیر مقرر علی تأخر الحدیث والاخره ذلك وقوله صدقت کذا علی النبی صلی الله علیه وسلم لایستلزم و  
 یتقضى استقرار الامر علی ذلك وایضاً فلم یلق محمد بن عمرو اباً عمید فکون الروایة منقطعة وانتم لاتعتبرون بها ص ۳۳۳  
 قوله وانخل باسقات ای السورة الی فیها هذه الآیة لا الآیة فقط کما توهمه بعضهم یقولون ان یقر فی الظن والعصر الی هذا  
 ونشر مرتب فلا خلاف اذ لا فبیان للجواز قوله وفي الثانیة قدرتمه عشر ذاعند الامام لیمان الجواز وتفصیله ان الامام قائل  
 بتبویة قرارة رکعتین فحماوی صلوة الفجر فانه یجوز فیها تطویل الاولی علی الثانیة واما فی غیرها فلا اختلاف احد صاحبیه واول  
 الاحادیث الواردة فی تطویل الاولی علی الثانیة من حکایة الصحابة صلوة صلی الله علیه وسلم بان هذه الزیادة جاءت  
 من قبل الادعیه واما القرارة فحماهی سوا لکن لایتمشی هذا التاویل هینا فان تفاوت خمسة عشر آیة -

ملک هذا فتمثل والظاهر ان المصنف انما احتاج الی بیان هذا المعنی لما ورد فی الروایات من رکعتین محل السجدة من فقی الی داؤد ثم یصنع  
 فی الاخری مثل ذلك ثم اذا قام من رکعتین کبر ورفع یدیه الحدیث وکذا فی ابن ماجة والعلماوی وغیرهما وهذه الروایات تدل علی  
 ان لا احتیاج الی توجیه التقديم والتاخر ۱۲ - ملکه لم ینکر فی الکلام جزءاً ای فلا تشکال اذا وایقال ان قوله فلا غرو والادال علی الجواز  
 تمام مقامه ۱۳ - ملکه یعنی علی توجیه الامام الترمذی ما علی توجیه الشيخ اذ حمل علی التقديم والتاخر فلا یدل علی الرفع بعد رکعتین بل علی الرفع  
 فی مبدأ الرکة الثانیة ۱۴ - ملکه ای سورة ق یؤید کلام الشيخ ما فی بعض روایات مسلم فقرأ فی القرآن المجید ۱۵ - ملکه وهو محمد فقی الی الیه  
 یطیل الرکة الاولی من الفجر علی الثانیة اعانة للناس علی ادراک الجماعة وکذا الفجر سوا عنده یحذفه والی یوصت وقال محمد احب الی ان  
 یطیل الرکة الاولی من الصلوات کلها ۱۶ - ملکه ای التنازل والتعویذ والتسمیة کما جزم بها صاحب الیهادیة ۱۷ -

لا يمكن عمله على قرعة الادعية لاسيما والامام غير مسلم قرأة ماسوى النشار والتعوذ والبسملة في الفرائض ثم ان جملة الامر في تعيين السور للصلوات الخمس انما هو بثبوت مداومة النبي صلى الله عليه وسلم فثبتت عند كل امام جملة مسنونا وحصل ما روى عنه بخلافه على انه لبيان الجواز والعارض اذ هو الاصل به وذلك وعلى هذا قلنا بطوال المفصل في الفجر والنظر في بقية في المغرب وبالاداساط في العصر والعشاء <sup>ص</sup> قوله قرر بالايعاف في مكنتها هذا مرد صريح على من قال ان الوقت المستحب للمغرب ليس الا اعدادا وبيان بجواز قراءة كل سورة قصيرة او طويلة في كل صلوة حتى لا يظن بما يذكر من بيان قراءة السور في الصلوات كما عثت وجوبها وعدم ايراد السور الاخرى في تلك الصلوات وذكر عن مالك رحمه الله ان كان يكره هذا بيان لما يكره عنده الدوام عليه لكن الشافعي رحمه الله فلا فخر في لغة باب ما جاز في القراءة خلف الامام اعلم ان مسئلة القرارة خلف الامام من ادق مسائل فروع الدين واهم ما تنازع فيه فقهاء المجتهدين وليس مقصودنا في ايراد هذه المسئلة ههنا الا اثبات ما هو حق لا يرتاب فيه وان لم يقبله مكابرة وعناد امجاول او سفيه فنقول ان في عدم قررة الموت خلف الامام وقت ما هو يقرر اتفاقا بينهم انما الخلاف في القررة وقت سكنت الامام وكذلك هم متفقون

عليه فلابد من التوجه الذي اختاره الشيخ وهو بيان الجواز كما تقدم قريبا ١٢ - مسئلة وهم متفقون على طول المفصل في الصبح وقصاره في المغرب واختلافهما بين ذلك كما في الاجز ١٣ - مسئلة داجا والقسطا في مكنة هذا التقييم فقال ما حاصل ان الصبح والنظر في قنات فناسب التطويل ليدركها المتأخر والعصر وقت اشتغال والعشاء وقت راحة فناسب الوسط ليدركها واطربهم والمغرب وقت لعب واكل صائم فناسب القصر ١٤ - مسئلة واستدل به الحافظ البغوي في الفتح على امتداد وقت المغرب ١٥ - مسئلة هكذا في الاصل والظاهر كما عرفت لان الضميمة في السور يمكن ان يكون ان الضميمة الى القرارة فيصح التذكير وعلى كل حال فنقول وجوبها نائب فاعل بقولنا نحن لا يظن بتعيين هذه السور وتقسيمها في الصلوات كالطول في الصبح والقصر في المغرب وجوب قرارة هذه السور في هذه الصلوات ١٦ - مسئلة قال الحافظ في الفتح بعد حكايه كلام الترمذي هذا وكذا نقله البغوي في شرح السنة عن الشافعي والمعروف عند الشافعية انه لا قرارة في ذلك والاستحباب واما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيره ما قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القرارة في الصبح وتقصيرها في المغرب والحج عندنا ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وثبتت مواظبة عليه فهو مستحب ولا تثبت مواظبة عليه فلا قرارة فيه اذ قلنا ما المعلوم في فروع الشافعية هو استحباب القصار في المغرب وما وجه الشك في كلام مالك فهو توجيه من فاني لم ار الكراهية في فروعه والمذكور فيها ندب القصار في المغرب لا في فروعه ١٧ - مسئلة المراد اتفاق الجمهور والافقية خلافه يسير قال ابن قدامة الماموم اذا سمع قرارة الامام فلا يقرأ بالحمد ولا بغيره بالقول تعالى اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون عليه السلام وسلم مالي انا زرع القرآن فانتهى الناس عن القراءة فيها جهر وبجملته ان الماموم اذا كان يسمع قرارة الامام لم يجب عليه القراءة ولا استحباب عندنا ما نذر الزهري والثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك واستحجوا واحد قولي الشافعي والقول الا انه لم يقرأ فيها جهر فيه الامام واورد ابن العربي على عموم القرارة خلف الامام فقال يقال للشافعي رحمه الله كيف يعقد الماموم في الجهر على القرارة اين اذ زرع الامام ام يعرض عن استماعه ام يقرأ اذا سكنت فان قال يقرأ اذا سكنت قيل له

على انه لا يقر بغير الفاتحة وهو السورة حين يؤتمم الا مذهب شريفة قليلة لا يباينها اذ لم يتفقوا في سلك الفقهاء فانهم  
تقولوا بقراءة السورة ايضا خلفت الامام وفي المسئلة اربعة مذاهب الاول ما اختاره الامام الهمام قدوة العلماء للاعلام  
من عدم جواز قراءة الفاتحة للمقتدى حين الاقتدار في الصلوة الجهرية والسرية كليهما والثاني مذهب شافعي العصاة  
رحم الله تعالى من وجوب قرأتها في كليهما والثالث مذهب الامام مالك رحم الله تعالى من عدم الوجوب في  
الجهرية والوجوب في السرية والرابع مذهب ابي احمد بن حنبل رحم الله تعالى من عدم الوجوب في كليهما والحوار  
غير منفى عنه وما اذا نظر الى ما قدمنا من مذهب الشريفة الغير المعقدة بها فالماذاهب خمسة ولو نظر الى ما روي عن محمد بن  
من ابنا استحسن القراءة خلف الامام تصيير المذاهب ستة واما عندنا فثلاثة فالقراءة محرمة لما فيها من التعميد وتقولوا تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون والذي اجاب العلماء المتقدمون من لزوم تخصيص الآية بالجهر  
مشهور مستفيض لنا متواتر حين اننا ذكره والمقصود به هنا الجواب عما استدلل به النحوي على مرامه بتقريره لم يبق للجمهور من الله  
حين توفيقه فيهم ومن لم يفرق بينهم وقلوب غير بعيدة اذا اتقى الدنيا سمعه وهو شديد قال الترمذي الحافظ رحمه الله تعالى  
حدثنا بنو قال حدثنا حماد بن عمار بن محمد بن اسحق الحنظلي قال حدثنا محمد بن اسحق قال فيه مالك كذاب وكذا  
بعض من سواه طعن فيه فكيف يستند بحدیثه والذي يوقع عليه به وهو تافه بن محمود بن عبد الجبار ولا يخفى عليك ان  
طعنهم في محمد بن اسحق غير مقبول كيف وقد اخذ البخاري منه في بعض ما درج في صحيحه وثقوا آخرون فالحق ان الحديث

فالمالك الامام وقد اجتمعت الامه على ان سكوت الامام غير واجب متى يقرأ ويقال له ليس في استعماله لقراءة الامام قراءة مندوبة اذ كانت لمن الضعف  
وفهم وقد كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام وكان اعظم الناس اقتدار برسول الله صلى الله عليه وسلم له ١٣ - على ما حكى الشيخ رحمه الله  
في السرية عند مالك لعل باخذ من كلام بعض المالكية فانهم قالوا بذلك ودرج مذهب الامام مالك كما في الاويز عدم الوجوب في كليهما فم  
اجمها في السرية وذكرهما في الجهرية وكذلك ما حكى عن الحنابلة من عموم الجواز خلافت فروجهم بل فيها المنع عن القراءة عند الجهر لا العذر ١٤ -  
على ما حكاه عنه صاحب الهداية وغيره وفي الدر المنثور ما نسب ل محمد ضعيف ١٥ - على ما ذكره ترمذي في الدر المنثور المؤتمم لا يقر اسطفا  
فان قرأه تحريما وتصح في الاصح قال ابن عابد بن من المؤتمم القراءة ما طور من ثنائين نفر من كبار الصحابة منهم لم يرضوا بالعبادة والارادة  
وقد دون اهل الحديث اسماهم ١٦ - على ما في التبيين عن كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسمعيل بن ابي قال عروة بن ابي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن القراءة خلف الامام استدلوا به ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب  
ابن عوف وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس اودى في الاويز روى عن ابن  
مسعود بالفاظ مختلفة ففي رواية قال انكسفت فان في الصلوة شغلا سكتك الامام وفي اخرى عنكسفت الذي يقرأ خلف الامام في قوله تريا  
دوى عن علي بن علقمة بن قيس ان اعرض على حمزة بن ابي اسحق ان يقرأ خلف الامام وعن سعد بن ابى وقاص وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيجيرة  
وعن حمزة بن ابي اسحق ان الذي يقرأ خلف الامام حمزة قال عاصب التميمي هذا سجد ل الامام فيمثم ردنا نقل عن حمزة بن ابي اسحق في ذلك من الآثار  
في الباب ١٧ - على ما جزم به ابن عبد البر وان ذكره ابن جنين في الشفاة وقال الحافظ في التقریب مستور ١٨ -

وان لم يبلغ منزلة الصحة للكلام من كل منهم فبين كل منهم الا ان حسن لا ينكر وكذلك طعنهم في الامام وتضعيف روايته التي رواها  
 في الانصاف كما فعل الدارقطني نحو صحيحه قوله فثقلت عليه القراءة قالت الشافعية هذا الشغل كان لما ان الرجل كان يصلي  
 جهرا فثقل قرأته على النبي صلى الله عليه وسلم وانت تعلم ان مثل هذا القول بعيد من ادلة مسكتة في علم الحديث فكيف  
 بهذه الجهة بذة النقاد والمحررين وان مثل ذلك كيف يتصور في شأن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم حين يوليقر القرآن جهرا اذا الواقعة كانت في صلوة الصبح اهتم يقرؤن بنفسهم ولا يستمعون قراءة النبي صلى الله  
 عليه وسلم عليه انزل كيف وكانوا لا يرفعون اصواتهم فوق صوت النبي صلى الله عليه وسلم فيما دون الصلوة ووقت  
 سكوتهم او لم يرفعوا الذين حملوا الشغل على هذا السبب الى قوله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من صلوة استأثر اراكم  
 تقرؤن ورا اراكم وفي رواية بل قرأتم منكم احد هذا هو الكلام دقت هذا التيقن الذي يلزم من قراءة المومنين بل  
 الوجه في ذلك ان لا يكملهم السن والفراض كان تأثيرا في قلب النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في مقام آخر لحكمكم  
 لا تحنون الطهارة فاني فكان لا تركنا بهم القراءة وقد نهوا عنها وضلاني التأثير باطنيا ولما اهتم كانوا حين يقرؤن يهتدون  
 بهذا طلبا لتمام الآية قبل اخذه صلى الله عليه وسلم في القراءة كما ورد في هذه الرواية باسناد آخر فانس النبي صلى الله  
 عليه وسلم حسيهم فاشتبه عليه قرآنه ولما علم محبس صوتهم في القراءة اعتما لمخ الغتهم امره في الانتباه عن القراءة  
 خلف الامام فلهذا موجهة عليهم في ذلك اشتبهت عليه قراءة ولما اثر فيهم عن قراءة المشكك لم يقرأتهم في توجيه في قوله  
 فان لرغبة السامعين وضلاني اتباعا الامام القاري على القراءة صحيحه قوله قال فأنبى الناس ما الذي كانوا  
 يقرؤن حين يصلون خلف الامام ومما ينبغي ان يعلم ان اول ما فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رخص  
 من الصلوة انما هي صلوة الليل كما قال تعالى يا ايها المرسل قم الليل الا قليلا الخ وكان الامر على ذاك ما شاء الله تعالى  
 ثم نزلت في حق المقدارين نزلت أي واخر السورة المذكورة وبى قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وتبقى مطلق  
 امر صلوة التهجيد على فرضين ولو آية او سورة قصيرة او طويلة وشاع فيما بينهم في ذلك طريقة ادار الصلوة الخمس

على بياص في الاصل جهنا والمحدث الذي اشار اليه الشيخ في المشكوة عن النسائي انه صلى الله عليه وسلم على صلوة الصبح فقرأ  
 الروم فابتس عليه فلما صلى قال يا اباي اقوم يصلون مغضالا يحسون الطهور وانما طيس علينا القرآن الك افعه فيران قلبه الاظهر  
 صلى الله عليه وسلم ينكشف فيه احوال الرجال وبهذا لا يكره من مشائخ السلوك فكيف عن مركز دوائرهم ١٢ سنة اي يرفعون في التزلة  
 وهو يورث الرجة الخفية - سنة يعني يقرأون في سكتة صلى الله عليه وسلم وبهذا لان اتمام الآية قبل اخذه صلى الله عليه وسلم في آية اخرى ١٣  
 سنة وكان نزولها في مبدأ الوحي لما جاء الوحي في غار حراء ويصح الى خديجة رجعت فؤاده فقال زملوني زملوني ثم نسخ باخر السورة وكان  
 بينها سنة كما في حديث عائشة وابن عباس عند ابى داود وفي مطلق التهجيد فرضا ثم نسخ بالصلوات الخمس في الاسرار كما في  
 الجلالين والقسطلاني وغيرهما ١٤ سنة اي دوليقر فيها آية او سورة قصيرة قال الرززي قبل يقرأ آية وقيل خمسين آية وبهم من قل  
 بل السورة القصيرة كآية لان اسقاط التهجيد انما كان دفعا للحرج وفي القراءة الكثيرة حرج فلا يمكن اعتبارها ١٥ -

ثم لما فرضت الصلوات الخمس وكانوا من قبل ذلك يصلي كل منهم لنفسه ووجبت الجماعة نزل قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فانتهوا بذلك عما كانوا عليه من قراءة كل لما اعتادوا ذلك في صلوة التهجير وبذلك لم يعم النبي صلى الله عليه وسلم واستقر الامر على ذلك وكان الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم من انه لا صلوة لمن لم يقرأ بها العتران وكذلك لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب مصداقه المنفرد والامام لا المقتدي لما ورد في الرواية الصحيحة من زيادة لفظ سورة وفي رواية وزيادة الى غير ذلك وزاد هذه اللفظة معمر وشعبة ولا يرد جلالته قدر بما في ذلك الفتح عنهما وصحة السهو وتهمة النسيان كما اذراهما في الجمل الفنون وليت شعري ما الذي اضطر بهم الى مخالفة قاعدة جمهور المسلمين من ان زيادة الثقة معتبرة اذ لم تكن مخالفة لما هو اوثق منه وبهنا كذلك اذ لا مخالفة بشئ في قولهم لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب بقولها لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب وسورة معها وفي رواية لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب فصاعدا وفي رواية لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب وقرآن فلم ان المقصود بذلك ليس هو نفي اصل الصلوة وان الفتاتحة والسورة مساويتان في الوجوب وان المراد بذلك هو المنفرد دون المؤتم وعليه يحمل ما ورد في ذلك من الروايات الخالية عن هذه الزيادة فان الراوي كثير لما يقتصروا رواية والاخر ياتي بها اتم وليس لمن يخالفنا من سبيل الى موافقتنا حتى يستخلص من ورطة مخالفة هذه الروايات انصرت الصحيحة مع انهم خصصوا من عموم حديث لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب من ادرك الامام وهو راعى فلنا ان نخص منها غيرنا بالقياس او بالرواية او بالآية ولو سلم عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بالافتاتحة الكتاب عمنا القرأة عن التحقيق والكمية والمقتدي قارب القرأة امامه فقد روى عن ابني هريرة عن نفسه وهو راوي رواية قرأة الفتاتحة يدل على ذلك حيث قال من كان له امام فقرة الامام قرأه وعلى هذا عمل ما ورد من الانفاظ المختلفة ففي بعضها في خداج غير تام الى ما سوسه ذلك ومصادره اذ لا ما لا قرأة فيه التحقيق ولا حكمنا ثم لما نبه الله تعالى اصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم ان يقرأوا خلف امامهم فقرأوا فيهم من انتهى عن ذلك مطلقا كما دلت عليه رواية عبد الله بن مسعود ومنهم من اجتهد فقال ان المنع انما

عليه بك في الاصل وكتب الشيخ على ما سلك كتابه منسوبا عليه فلفظ ذلك لم يذكر البذل بل ترك البياض والظاهر عندي انه زاد ارجح كتابه سفيان بن عيينة فان المشهور في الشرح هو متابعه لمعمر وهو ايضا من حفاظ الحديث فكلام الشيخ الاتي مستقيم ترتيبا على معمر وسفيان وايضا تابعهما على هذه الزيادة صالح والادوي وعبد الرحمن بن اسحق وغيرهم كما حكاه الشيخ في البذل ١٣ - ملك فانهم متفقون على ان مدرک الامام في الركوع مدرک للركعة والتم يقرأ الفتاتحة قال ابن عبد البر انما ذهب مالك والشافعي واليعقوبي والزهري والادوي والادوي والادوي والادوي واستحق انتهى ما في الاودج ولا يلتفت الى من قالهم فانهم قوامس هذا الميدان ١٣ - ملك اخرج حديثه الدارقطني وقال تفرد به محمد بن جبار الرازي وهو ضعيف قال صاحب التيسير بعد تسليم جرح محمد بن جبار ان الضعفاء يعقوب بعضها بعضا وبهنا صحاح وضعاف فكيف لا يعقوب بعضها الضعفاء انه قلت وهو مؤيد بالرواية الصحيحة عن المرومية بلفظ واذا قرأ فانصتوا ١٣ - ملك فقد اخرج الطحاوي والطبراني عن ابني الاوص من عبد الله قال كانوا يقرؤن خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال فلفظهم على القرأة قال السيوطي في الدرر اخرج ابن ابي شيبة والطبراني وابن مردويه عن ابني واكل عن ابن مسعود انه قال

انما هو طلباً للاستماع فلا علينا في ان نقرأ فاتحة الكتاب وقت سكنت الامام وليس المراد بالقرعة ههنا قرعة السورة كما يظهر بالتتبع والتفحص والتعمق والتأمل في روايات هذه القصة فاستمر بذلك على قرأته للفاتحة خلفت الامام في سكنته وبذلك يصح ما في الرواية الاخرى نهذاً والا فاية حاجته كانت الى الهزيمة كما لا يقرؤون مع قرعة الامام وكيف يمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم احس بقراءة من خلفه مع جهره بالقراءة واخفاهم اذا الواقعة كانت في الصبح فلا بد من التسليم لما قلنا من انهم كانوا يقرؤون ويهذون باجتهاد منهم في سكنت الامام وذلك لما انفوا من القرعة في الصلوة كما قد منا واما من تعمق في مضمون الخطاب فرأى ان النبي عام سكتة الامام وقرأته فكان حاله ما قلنا من رواية عبد الله بن مسعود ولولا الامر ما قلنا من بنار قرأتهم على اجتهادهم فاي حرج كان عليهم في قرأتهم خلفه حتى سكتوا حين سأل ابيهم قرأ وقال هل قرأ خلفي منهم احد ولم يكن يعلم اني امرتهم بذلك فلا يصح سواله صلى الله عليه وسلم واليف كان عليهم ان يحيطوا بانك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم امرتنا بان نقرأ فعل ان قرأتهم هذه انما كانت في السكنت وان مدارها كان على اجتهادهم ان احراز فضيلة قراءة الفاتحة واستماع قرعة الامام والانصات وقت قرأته هو الاول فلما انصرف عن صلوة وانكر عليهم قرأته لما اجتهادوا والنبي صلى الله عليه وسلم فهم قال لا تفعلوا الا بام العترة وليس في الحديث الذي نحن فيه ما يستدل به على وجوب الفاتحة فان احداً من ائمة اللغة والنحو والبيان لم يقل بان الاستثارة من الامر يكون نهياً ومن النبي امر اهل المذكور في كتبهم ان الاستثارة من النفي اثبات ومن الاثبات نفي كيف ولو كان الامر كذلك لكان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تشددوا الرجال الا في ثلثة الخ وجوب شد الرجال اليها ولم يقل به احد فالذي يعنى منه ان القراءة خلف الامام لا تصح ولا يجوز الا ان رخصته في قرعة الفاتحة وكان ههنا منشا سؤال وهو ان يسئل وجه الرخصة في الفاتحة مع حرمة القراءة وراد الامام فقال ان من لم يقرأ فاتحة الكتاب لا تصح صلوة اذا لم يكن وراد الامام فاذا كان وراد الامام فلا رخصة في قرأتها عظيمة شأنها وقلة مقدارها وكثرة سكتة الامام قبلها وبعدها فقوله صلى الله عليه وسلم في هذه الرواية فانه لا صلوة الا ليس الاجواب بان ذلك السؤال المقدور وبينا للفرق بين الفاتحة والسورة الاخرى قال الاستاذ ادام الله علوه ومجده وافاض على العالمين بزه ورفده قوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة تنبئ على رخصة وتبيين لحد الاستثارة وذلك ان الفاتحة تفارق سائر القرآن في كثرة تكرار الاستئذون ودوام قرأتها في الصلوة باسرها فريضة كانت او تطوعاً فلا تطرق اليها والاختلاط في قرأتها ولا كذلك سائر السور والايات فانها ليست بتلك المنزلة فافهم واعتصم ولما قالوا من ان آية واذا قرأوا الخ نزلت في الخطبة فيعبر المسلم لان سورة الاعراف بكلمة الآية وسلم عن القرعة والخطبة اقرع في المدينة وتوهم انها رخصت في مكة فسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بها اذ دخلها بان اول خطبة لها رسول الله صلى الله عليه وسلم

في القراءة خلف الامام انصت للقرآن كما امرت فان في الصلوة شغلاً وسيكيفك الامام اه ١٢ - مكت بيضا في الاصل بعد ذلك والظاهر ان مراد الشيخ ان اول جمعة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني سالم بعد رحيله من قبلها كما صرح به جمع من اهل السير وفي الخميس كانت هذه اول جمعة جعها في الاسلام حين قدم المدينة وخطب يومئذ خطبة يبلغه وحي اول خطبة في الاسلام ثم ذكر الخطبة ١٢ -







وانشأ الی التحلیۃ بالفضائل وقوله وقت الخروج ابواب فضلك اشارة الی التوفیق بامثال ما امر اللہ تعالیٰ به  
 فی قوله وابتغوا من فضل الشریح عقبہ بذكر الصلوة والصلوة علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم لما كانت من الدعاء منزلة بنحو ما  
 من الطائر فان الطيران لا یتیم الا بہا ذکر الصلوة مع الدعاء فی الوقتین لیکون اقرب الی الاجابة ولان الصلوة من  
 اہم العبادات والخروج من المسجد انما الغالب ان یشغل بحدہ بالمعاملات وان کان ثیاب فیہا ثواب العبادات  
 والقربات اذ انوی بہا خیر والنوعان باسرها انما علم صلاحہما وفسادہما وطریق الفوز فیہما وانما یتلک من اتیانہما علی الوجہ  
 الذی یرضی بہ الخالق والخلق جمیعاً بتعلیمہ صلی اللہ علیہ وسلم وحسن تربیتہ وتقنینہ القوائین وترتیبہما لشرائع فکان اللہ  
 فی الامورین معاً شاکراً علی ما اجتہد فی ذلک وثنائاً علیہ علی بلیغ سعیہ لیکون اقر قلبہ صلی اللہ علیہ وسلم ص ۳۳۳  
 فلیت عبد اللہ بن الحسن ای بعد ما کانت اخذت منہ ذلک الحدیث بواسطۃ اللیث اردت ان اشافہ بہ قوله وانما  
 عاشت ۷۰ بعد النبی صلی اللہ علیہ وسلم وکان عمر حسین ۲۰ وقت وفاة النبی صلی اللہ علیہ وسلم سبع سنین فانی  
 لابنت فاطمہ رواہ عن امہ فاطمہ رحمہ ولا یخفی علیک ان الحدیث مع القطاعہ حسنہ الترمذی لما علم من اتصالہ بطریق آخر  
 فلم ان المنقطع اذا علم اتصالہ بسلغ درجہ ۱۰۰۰ وبذا اصل کبیر تفرع منہ الجواب عن کثیر من مطاعن المخالفین بان  
 اکثر احادیث الامام تھون منقطعاً والجواب انہا لا فی فی ذلک لما علم اتصالہا ص ۳۳۳ قول فلیک مع کفین ہذا مسلم  
 بین الفرقین فی عدم المجاز فی اوقات النہی لکن الشافعی ۲۰ استثنی زوال یوم الجمعة وسبغ الکلام فی ذلک ص ۳۳۳  
 قوله وبذا صریح غیر محفوظ ای وضع جابر مکان ابی قتادۃ لان عمر بن سلیم لم یتثبت لقاعدۃ عن جابر ولان اکثر من رواہ  
 انفارو عن ابی قتادۃ دون جابر الا المقبرۃ والھمام وفی الھمام کشف السر والتشہاب لوجود التصاویر والحدیث ثبت لہما  
 وعدم الحضور مع ذلک کلفہ فصولی مستمعاً لکما جازت صلواتہ وبقاس علیہما ما وجد فیہما ما وجد فیہما من التشہب

والدراۃ ظنی قال اننبوی اسنادہ صحیح ثم بین تصحیہ ہذا الحدیث مشہور روی عن جمیع من الصحابہ غیر جابر منهم ابو سعید الخدری وابو ہریرۃ وابن  
 عباس والنسب بن مالک بسططہ طر قہا فی المطولات ۱۲۔ علی تمام الایۃ فاذا قضیت الصلوة فانتشر فی الارض وابتغوا من فضل اللہ  
 الایۃ ۱۳۔ علی او جدلہ شاہد ومتابع برقی الی درجہ ۱۰۰۰ بل قد یرقی کثرۃ لطرقت الی الصحیح ایضاً کما بسط فی الاصول ۱۲۔ علی ای  
 الخفیۃ والشافعیہ کما یدل علیہ السیاق ثم ما علی من الاتفاق ہو علی قول الامام الشافعی لکن المرع عندہم المجاز قال النووی ہی سنیۃ  
 بالاجماع فان دخل وقت کراہتہ بکرہ لان یصلی فی قول ابی حنیفہ واصحابہ وعلی ذلک عن الشافعی ومنہما یصح ان لا کراہتہ ما قالہ  
 ہما مومان تعارضنا الامر بالصلوۃ لكل داخل والنہی عن الصلوة فی اوقات مخصوصۃ فلا بد من تخصیص احد العومین فذهب جمیع النہی  
 ہنی وتعمیم الامر وہو الاصح عند الشافعیہ وذهب جمیع الی عکسہ وہو مذهب المالکیۃ والخفیۃ لہ قلت وہو مذهب المالکیۃ کما فی الدرر من نیل  
 المارب ولابد من تخصیص عند الشافعیۃ ایضاً لان الراض والامام یصلی المکتوبۃ لا یصلی عند احد وکنز الدراۃ فی آخر الخفیۃ وغیر ذلک  
 والخطیب عند الشافعیۃ اذا دخل الخفیۃ کما فی الاوجز ۱۲۔ علیک ولم یدکر الحافظ جابر اے مشائخہ ولا عمرو اے تلاۃ  
 جابر ۱۳۔ علی ہی ہذا السند وان روی عن جابر ایضاً بفریۃ السند ۱۳۔

اوشبه التلوث او حقيقة التلوث الى غير ذلك من وجوه المحرمه وقد وقع التصريح ببعضها في بعض الروايات <sup>ص ٣٣٣</sup> قوله  
ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن ابيه اى لم يذكر فيه عن ابى سعيد قوله وكان عامته روايته اى روايته عمرو بن يحيى عن  
ابى سعيد وهذا بيان لمنشا غلط من رفعه وادخل فيه اباسعيد <sup>ص ٣٣٣</sup> قوله من بنى للمسجد مسجد ابى الله بيتا في الجنة مثل المائنة  
في الاخلاص وعلى هذا فزيادة الاجز زيادة الاخلاص والتميز ومقدار ما اتفق فيه او يكون المراد ان نسبة المسجد الى بيته  
هذه الدار الدنيا توجب ايتار ما ناسب المسجد نسبة الى دور تلك الدار الآخرة وكان السبب في روايته عثمان بن عمار الحديث  
ان ابابكر وعمر لم يكونا قصر فاني المسجد النبوي الا قليلا من اصلاح ما هو من منه وكان عمر زاده فيه ولم يغيره عن بيته التي كانت له  
في زمزم صلى الله عليه وسلم وان عثمان رضي الله عنه سائر ما يحتاج اليه في تشييده فافكر عليه الصحابة رضي الله عنهم  
ذلك لما لم يسبق عليه فيه فاحتر من ترك شيخين رضي الله عنهما على حاله بانهما لم يجدا ما يستغنيان به على ذلك واما اننا فقدنا في  
الله من المال ما قدر به على ذلك وبين الحديث وكان بناؤه المسجد من فاصل ما الذي اتاه الله لاس من بيت مال  
الهدى للمسلمين وذلك جائز لمن اراد و موجب اجر اذا اصلح اليه ما لم يحل فيه ما يلبي عن الصلوة <sup>ص ٣٣٣</sup> قوله قد ادرك  
قد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وقد رآه واحد الا في الاعمى فانه ليس فيه الا الادراك دون الروية <sup>ص ٣٣٣</sup> قوله لعن الله  
زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج اما مستند في زيارة القبور فمذهب خفاء الله فيه ان النبي الوارد  
في الزيارة كما نسخت في حق الرجال نسخت في حق النساء ايضا لانهن تبع الرجال في الخطايات واما قوله عليه السلام لعن الله  
زائرات القبور فكان في وقت النبي ولما خصهم في الزيارة بقوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروا بارض النساء  
ايضا وسبب بعض بيانه في بيان الاحاديث التي وردت في ذلك وهذا وان كان هو الحق لكن لا ينبغي ان يشارع  
ويخص بهن في الزيارة لما حدثت في زماننا وقد كن يمنعن من الخروج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم للاجل ان النبي  
عن زيارة القبور بل لمفاسد اخرى وكذا في زمان الخلفاء الراشدين وما يدل على حقيقة ما ذهبت اليه الا لاحتفا زيارة  
عائشة زانما عجايب عبد الرحمن بن ابي بكر واما الذين منعوا بها عن الزيارة فمبناهم ان قوله عليه السلام لعن الله زائرات القبور

عليه يعني ان الثواب الذي يعطى على بناء المسجد يكون فضل على دور الآخرة والجنة كفضل المسجد على دور الدنيا او المعنى ان الثواب الذي  
يعطى على بناء المسجد يكون تزايدة على دور الآخرة مثل تزايد من جودة بناء المسجد على جودة بناء دور الدنيا ١٣ - ملكه وفي الدر المنجيار  
الاباس (زيارة القبور ولو للنساء لمحدث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروا) قال ابن عابد بن قوله زيارة القبور اى بالباس  
بل تندب كما في البحر المحجبة فكان ينبغي التصريح بالمرسبها وقوله ولو للنساء وقيل تحرم عليهن والاصح ان الرخصة ثابتة بهن وحرم في شريعة  
الجنة بالكلية وقال الخليلي ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به عادتهم فلا يجوز عليه عمل حديث لعن الله  
زائرات القبور وكان للاعتبار والترحم من خير بقاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا باس اذا كن عجايز ويكره اذا كن  
شواب كحضور الجماعة في المساجد وهو توسيق من احد ١٤ - ملكه بكذا في الاصل وحق العبارة التذكير فخال ١٥ - ملكه  
بل روى سنن شيخنا في الحديث في جمع الفوائد من مسلم واسناني ١٦ -

خیر لا یطرق الیه الشیخ و زیارة عاشتہ فاما لکونہا محرمۃ او لکونہا مہرمۃ والنہی انما ہو عن زیارة غیر المحرم والزیارۃ فیہا حتی  
یبلغ حد التکرار واجاب بعضهم بان ذلک کان اجتہاداً متہارفاً فلا یشی الاستدلال بفعلہا لکنہ غیر مستند لی حجۃ ودلیل  
وانت تعلم ما فی تلک الوجوہ من الخلل اما قولہم انہا کانت محرمۃ لمن المعلوم انہا لم تکن محرمۃ لکل من ودف ہنناک  
ولم یکن قبر عبد الرحمن فی موضع خال واما النہی عن التکرار دون اصل زیارة فاما ترجیح من غیر مرجع اور جوع الے  
ما کنا ذہبنا الیہ من ان نفس زیارة یس فیہا شی من الکراہتہ واما الکراہتہ عارضۃ لہا من خارج فحیث وجدت الکراہتہ  
من خارج کرہت زیارة و حیث لم توجد لم تکرہ فکان ذلک زیارة جائزۃ الاصل واما قول من قال ان ذلک کان اجتہاداً  
منہا من غیر ان یستدل بحجۃ ودلیل فخطیئۃ شان الاصحاب رضی اللہ عنہم عن مراتبہم لاسیما عاشتہ وافقہ الشارح  
بل وافضل فی التفقہ من اکثر الرجال فکیف یظن بہا انہا ارتکبت ذلک دون استناد الے حجۃ وبرہان اذ لو سلم ہذا  
لا ارتفع الامان من سائر الاصحاب مع ان القدوۃ بہم فی تلک المساک ودون المتقی بہم مفاد و عروہا لکن من  
مسئلۃ زیارة القبور لیست مما یندر وقوعہا حتی یظن انہا لم تعلم جوازہا عن حرمتہا ومن تشبہت بکون بذاتہا لم یات  
بمقتضی لاند وان کان خبر الظن لکنہ انشار معنی وکثیر من الادامہ والنواہی انزلت بصورة الاخبار لئلا یختلفوا وکنت بلیغۃ  
مؤلفۃ مع جواز الشیخ علیہا ویس بفرق بین الامور الاتی فی صورۃ الاخبار والتی فی صورۃ الانشایہ جواز الشیخ علیہا  
دون الاول مع ان الاخبار لو سلم لفظاً ومعنی لم یضر لان الاخبار عن شی ہو موقوف وجوداً وعدماً علی وجود وغیرہ وعدمہ  
یس بستدراج ان یقی الخیر عنہ موجوداً وان تبدل الذی توقف الخیر عنہ علیہ بل الاخبار انما تم موقوف علی وجود والتوقف  
علیہ واذ کان كذلك فاعلم ان الاخبار عن وجود اللعن علیہن فاما ذلک لا یتکاہن منکر اشراً علیہا فاما ارتفع النہی ونفس الشرع  
فی فعلہ لم یبق منہا عنہ حتی یلزم اللعن بفعلہ والتخلف عن ذلک لایسمی کذباً حتی یلزم المحال الذی یجی المستدل علیہ  
استحالة الشیخ واما اتخاذ المساجد علیہا فمما ینافیہ من الشبہ بالیہودی اتخاذہم مساجد علی قبور انبیائہم وکبرائہم ولما فیہ  
من تعظیم المیت وشبہ بعبدة الاصنام لو کان القبر فی جانب القبلة وکراہتہ کونہ فی جانب القبلة اکثر من کراہتہ کونہ یمینا  
اولی ساراً وان کان خلف المصلی فهو اخف کراہتہ من کل ذلک لکن لا یجلی عن کراہتہ واما بعد ما طس القبر فلم یبق لہ  
علامۃ ولا اثر او کان تحت قدمیہ او کان بینہ ویمینہ حائل فلا کراہتہ حیثینہ واما اتخاذ السرج علیہا فمع ما فیہ من اسراف  
مالہ المنہی عنہ بقولہ تعالی ولا تمیز تمیز ان المیزرین کانوا اخوان الشیاطین تشبہ بالیہودی فانہم کانوا یسجون المصابیح

علیہ کما یدل علیہ صیغۃ المبالغۃ فیما ورد من قول زوارات القبور ۱۲۔ علیہ لما ورد فی بعضها من غیر المبالغۃ ۱۳۔ علیہ فان اہل  
الموتون مروا بکراہتہ المصلوۃ فی المعبرۃ قال ابن عابدین اختلفت علیہ فقیل لان فیہا عظام الموتی وصدیدہم وہو یحس  
وفیہ نظر وقیل لان اصل عبادۃ الاصنام اتخاذ قبور الصالحین مساجد وقیل لاند تشبہ بالیہودی علیہ مشی فی الخانیۃ  
ولاباس فی الصلوۃ فیہا اذ کان فیہا موضع اعد الصلوۃ ویس فیہ قبر ولا نجاست ولا قبلاۃ لی قبرہ والمسئلۃ خلافۃ بین الامتہ جازاً فاختلفوا  
فی فساد الصلوۃ والاہامۃ والکراہتہ واختلفوا فی المقبرۃ المنبوشۃ وغیر المنبوشۃ واختلفوا فی مقابر المسلمین والکفرۃ والبسط فی الاوجز ۱۴۔

على قبور كبرائهم وتعليم للقبور واشتغال بالالغنية ان اعتقد ان اصحاب القبور ليس لهم حاقة في ذلك ولا هم بمنفعون  
 ومن باعتقاده الباطل وزعم الكاذب ان كان غنة ما غنة بعض الجبهة انهم وقت غلق الباب من خارج وكذلك في غير البنا  
 اذا تخلوا يخرجون من مقابرهم ويتجاوزون ويكالمون فيما بينهم ولذلك ترى هولاء الاعمار اذا ارادوا الدخول في مكان  
 فيه قبر كبير صفقوا بايديهم من خارج ليسمعوا ويحلموا فيدخلوا في بيوتهم اى الاجداث افروهم نسوة او ظنوا بهم عراة فصدق  
 عز من قائل ومن يغفل الله فلن تجده سبيلا باب النوم في المسجد <sup>ص ٥٤</sup> قوله كذا نانا على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 في المسجد ونحن شباب هذا ما استدل به من جواز النوم في المسجد والاولى التحريم مثل ذلك الا اذا اضطر اليك فغله  
 بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده من بناء الصفة في المسجد مثل هذه الحوايج واما قول عبد الله بن عمر بن  
 فانما كان لضرورة له اذ لم يكن للمبيت مع فيهم من قلة كل ما يوجب التوث لقلة طمعتهم وكثرة جهدهم كيف وفي زماننا  
 لا يمكن لاحد ان يكس في مسجد زمانا ولا يحدث وقد ثبت تاذى الملكية بالحدث وكذلك الكلام بما ليس فيه مصلحة وينية  
 وان لم يكن في المسجد اما لكونه يوجب شيئا من النزل ولتبدل الزمان وتغير الوقت وارتفاع ما كان مجوزا للمبيت في  
 المسجد قال ابن عباس ربه وغيره لا يتخذه ميوتا مقيلا لكن هذا اللفظ كما ترى انما يمنع الدوام والاستقرار على  
 ذلك فان الاتحاد لا يصدق دونه وعلى هذا فلا فرق بين القولين والحاصل من هذين القولين اللذين ذكرهما الترمذي انما  
 هو الرخصة في ذلك اذا كان اجانانا وفي ضرورة واما اتحاد ميوتا او مقيلا فلا كما يشير اليه قوله عليه السلام انما هذه المساجد  
 لا تصلح لشي من امور الناس او نحوه وقوله ونحن شباب هذا تنصيص منه على او بوية الاجازة للشيوخ لما ان الشباب بمثل  
 ذلك الاستراذولى من الشيوخ <sup>ص ٥٥</sup> قوله باب ما جاز في كراهية البيع والشراء والاشاد الضالة والشعري المسجد اما النهي  
 عن البيع والشراء فقد رخصوا فيها للتعلم اذا لم يحضر المتاع لما فيه من الضرورة له والغيره فلا ضرورة وكذلك لا حاجة  
 الى احضار السلة ايضا مع ان في احضارها اضرارا للمصلين واشتغالهم ان كان شيئا من هذا القبيل مع ان المسجد  
 غير موضع عيش هذا واستعمال الشئ في ما لم يوضع له لا يكون الا عند ضرورة واما الاشاد الضالة فالنهي عن رفع الصوت  
 بذلك اذ فيه الاضرار دون غيره وفيه سورتا لبس نسبة الى المسجد وقد يعر فيه رفع الصوت بالذكر قبيحا فكيف بنزاع من ينشد  
 ضالة وآلشاد الشعر المذموم مذموم دون الغير المذموم لما روى من وضع المنبر لسان بن ثابت رضى الله عنه ويعلم من  
 هذا بالمقابلة حال الكلام في المسجد فحكم ذمهم حكم ذمهم وحكم غير المذموم من حكم غير المذموم منه وقوله ان يخلق الناس  
 في يوم الجمعة قبل الصلوة هذا اشارة الى جوازه بعد الصلوة وقبل بطله في الحاشية وقوله عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده

عليه فقد صاحبه الدر المختار فيما يكره في المسجد النوم لغير المتك ١٣ - عليه الا ان عامة تشرح الحديث ونقله المذايب كالحافظين ابن حجر  
 والهي وغيرهم ذكروا في المسئلة قولين الاباحة والكرهية والاثالث الاباحة لمن لم يكن له ميوت فانظروا ان الفرق بين القولين حقيقى وان  
 يمكن تبادل قول ابن عباس الى ما اوله الشيخ <sup>ص ١٢</sup> المسجد على صحة البيع مع كراهية كالبطل في الاوجز - حكى عن مالك الجواز لو لم يكن له  
 كسامة ثوب وسلة تقدمت رويها وكذلك على الطحاوى عن الحنفية الجواز اذا لم يلزم المسجد ويلزم على السقوط على ما عرفت

هذه الحائات سائر ما يرد من هذا القبيل فان الاخذ في غير ذلك الاسناد يكون لكل من ابيه وامهنا فانما يأخذ عن ابيه  
 شبيب وشبيب عن جده عبد الله لا عن جده والذي هو باب شبيب حتى يكون جده المعروف وهذا مما ينبغي ان يحفظ فقد زلت فيه  
 الاقدام واما اذا ارادوا رواية عمرو بن شبيب عن ابيه شبيب عن جده والذي هو ابو شبيب غير العنوان فقالوا عن عمرو بن  
 شبيب عن ابيه عن ابيه او قالوا عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن ابيه جده ونحو ذلك كما تعرف وشبيب هذا هو ابن محمد بن عبد الله  
 بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم <sup>ص ١٢٤</sup> قوله باب ما جاء في المسجد الذي اسس على التقوى اه الله يخفي الغايم على ان آية  
 المسجد اسس على التقوى من اول يوم اتق ان تقوم فيه رجال يكون ان يتطهر وانما نزلت في مسجد قبار واهلها يعلم  
 من تفسير ذلك في التفسير وقد ورد مثل ذلك في الرواية الثانية ايضا ولا بعد ان يقال ان خفا مثل تلك الواقعة على  
 مثل هو لا يبرح فلا معنى لاستمرارهم في ذلك والجواب انها كانوا متفقين على كون مسجد قبار مسجداً اسس على التقوى كيف  
 وقد اسسه النبي صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة فالاستمرار انما كان في شكره المسجد النبوي مسجد قبار في وصفه استمر  
 على التقوى فانيته احدهما لما رأى في المسجد النبوي مثل ما كان في مسجد قبار بل وقد وفاه الآخر لما فهم شأن نزول الآية لمسجد  
 قبار خاصة وبذلك يرفع الاختلاف بين الروايات بمعنى قوله عليه السلام هو مسجد في هذا ليس هو المحصر كما هو متبادر للفظ  
 بل تشير كيف هو معناه هذا ايضا <sup>ص ١٢٤</sup> قوله باب ما جاء في ثلاث والرجال الا الى ثلثة مساجد مسجد الحرام ومسجد هذا المسجد  
 الاقصي اعلم ان في مسكته شذوذاً لعل الملكة الشاسعة والديار النازحة خلافاً بين الامم ففهم ومنهم النووي والقاري  
 من حمل الحديث على ان النبي من عليه السلام انما قصد لشققة على امته فانه لو سافر احد من مسجد محلة لعل مسجد بعيد بلاني في  
 سفره مشاق وتكاليف وليس له في ذلك المسجد الذي ذهب اليه كثير اجرة حتى يخبر ببلده ماله ولذلك لم يذكر فيها مسجد قبار لان  
 الصلوة فيها ليست الاكعمة وثواب العمرة حاصل بكل يوم في مسجده يذكر الله له الطلوع وكذلك مزيد الاجر في مسجد الجالح

على معنى الروايات التي تروى باسناد عن ابيه عن جده تكون فيها الضمير ان الراوي الاول فكون رواية كل منها عن ابيه ويكون المراد من الجرح  
 جده ابن لا جده الاب بخلاف سنده عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ففيعه يكون ضمير ابيه لعمرو ويراد به شبيب لكن ضمير جده لا يكون لعمرو بل يكون  
 شبيب ويكون المراد من جده النبي بن عمرو بن العاص لا جده والذي هو محمد <sup>ص ١٢٤</sup> - عليه قال ابن العربي لا غلط في اهم اهل قبار والامر  
 مشهور جداً صحيح منقول عن جماعة لا يحصون عدواً هو ادلى من العمل بحديث يرويه ائیس بن ابی یحیی عن ابيه عن ابی سید الخدری رواية  
 ما قلنا او لعل من قد روى البخاري في باب حجرة النبي صلى الله عليه وسلم اسس النبي صلى الله عليه وسلم المسجد الذي اسس على التقوى  
 وفضل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم من هذا <sup>ص ١٢٤</sup> - عليه اي على اصول المؤمنين والمسلمين اصول المؤمنين فحقهم في كلام ابن  
 العربي ان رواة من قال ان مسجد قبار او لعل <sup>ص ١٢٤</sup> - عليه كما رواه الترمذي في التفسير واما لفظه في حديث الباب هو هذا وقوله يعني  
 مسجد تفسيره من الراوي <sup>ص ١٢٤</sup> - عليه قلت بل ثواب الحج ايضا ففي مجمع النعمان برواية الكبيرين عن ابی امامة رفع من صلى صلوة الجمعة ثم  
 ثبت حتى يسبح سبعة الصلوات كان زكراً جراحاً ومعتزاً تأخرت وعمره وعن ابی امامة ايضا عند ابی داود رفع من خرج من بيته متطهر الى صلوة كثر  
 فاجره كاجر الحاج الحرم ومن خرج الى تسبيح الضحى لا ينصبر الا اياه فاجره كاجر المعتز الحديث <sup>ص ١٢٤</sup> -

ليس الا بكثرة الجماعة لا بوصف في نفس المسجد واما اذا سافر الى مسجد من هذه الثلاثة التي ذكرت ففي اجماع الجاهل ما ناله في سفره من كرويات رجماته على فوات ما يجب عليه وارتكاب ما هو منهي عنه والمستثنى على هذا التقدير انما هو المسجد ومع هذا فلو سافر الى مسجد او مزارا او مكان لا ياثم ولو نذر الصلوة في مسجد ثم لم يسجد فيه واصل في مسجد آخر اجزأ عنه نذره واما اذا نذر الصلوة في شيء من تلك المساجد فلا دية له ان يصلي فيها بعينه وان كان تجزئ عنه الصلوة في غيره ايضا وقال الترمذي ومنهم المولوي دلي الله انما معني الحديث هو النهي على التحريم فعلى هذا يستثنى منه ما استثناه الشارع بقوله مثل الحج والجهاد وطلب العلم ولحقى ان غير المسلم ونحو ذلك والباقي يبقى على عموم النهي وعلى هذا القول فلا يجوز زيارة مقابر ولا نظارة اما كن بقصد متعلق اليها من بعد السفر اذ هو المراد بشد الرحال اذ هو كناية عن السفر لكونه سببا في غالب احوال الناس في اسفارهم فمعني الاخير هو الاول بالبيان في زماننا الذي شاع فيه الشرك وذاعت البدعات وقوله عليه السلام الا فرور دوا ليس بوجوب اذ انما هو رخصة او استحباب وهذا يحب هذا معني الاخير تحريم واذا نذر دخل من كونه مباحا حراما او بين كونه مستحبا ومحراما فالغلبة للتحريم باب الشئ اى المسجد <sup>ص ۳۳۳</sup> قوله ولكن انتم باوا انتم مشنون هذا كان شاملا لتوسيع الخطا فخره ايضا بقوله وعليكم الكينة فاعلم ان كل ما هو يخالف الكينة فهو الذي ينهى عنه وهذا المذهب عليه من ادب المسجد وهذا مخالفت له ولان لما خرج من البيت يد الصلوة كتب في الصلوة فهو باجور ولاياتي بشئ مما ياني بهية الصلوة الاول يقل بره نصين الاجرم ما في ذلك من خوف السقوط المستلزم فوات الجماعة راسا ولو رد النفس التي لا يكاد يقدر على تصحيح التكبير والثناء الى غير ذلك من المفسد ولفظ الحديث يدل على النهي مطلقا وما ذكره الترمذي من ان قول العلماء الذين خصصوا من ذلك الاطلاق احوالا فانما يعني قولهم على ما ورد في فضل التكبير من الانباء فخره واللام في ذلك الفضل شيئا من ذلك احراز لكلنا انفضييتين وكانهم رأوا ان ما يبره من النقصان في ذلك يحجب بادرار فضيلة التكبير الاول بل ليعضل له بعد ذلك شئ كثير من الابر والاثام من الذين منعو السعي والهرولة وذلك لورل ان الفضل بين النهي والفضل فلو دار الفعل بين الامر والنهي لكان الاغذبا النهي هو الاول فكيف به وليس

على موضع الزيارة كما في اسان العرب وغيره والمراد بالمقبرة ۱۲ - معني ففي المراتي والغينا يقيمن الزمان والمكان فيجزيه صلوة ركعتين مصر مثلاً وقد كان نذرا داها بمكة والمسجد النبوي لان الصلوة باعتبار القرية لا المكان لان الصلوة تعظيم لله تعالى بمجج البدن دني هذا المعني الا كنية كلها سوار انتهى مختصراً ۱۳ - معني وجرم الشئ بذلك في حقه الله ۱۴ - معني قال المجاز النظارة بالتحقيق بمعنى التزهر لمن يستعمل بعض الفقهاء اراءه ۱۵ - معني قلت لكن لا يدخل فيه النهي عن زيارة القبر الاظهر لا عند المولى ولي الله ولا عند غيره من جمهور الامة ففي شرحي الموطا المصنف والموسوي ليس زيارة قبره على الشر عليه وسلم بعد ذلح الحج باتفاق ابل العلم قلقت وكذا يحكى الاجماع عليه النووي في احوال الهمام وغيرهما وذهب بعضهم الى الوجوب كيف قد ورد في ذلك الروايات القولية الكثيرة التي بسطت في الاوهر فيكون مضافاً فيما استثناه الشارع بقوله ولو شئت التفصيل خارج اى البذل والعجز ۱۶ - معني والمراد سراج الامة ابو حنيفة النعمان كما يجرم بسنة الارشاد الرضى ۱۷ -





سوى مالك رجب الصلوة على كل شئ طاهر يمكن السجود عليه واما مالك فلم يحوز الا على ما هو من جنس الارض كالحصير فلا يجوز  
 الصلوة على الجلود والصوف ومثل ذلك ثم اعلم ان من قاعدة المحدثين انهم لا يعملون المقيّد على المطلق فيما وردا لمفقتين  
 كالخصير فانه ورد بهننا بلفظ البساط وفي الرواية الثانية بلفظ الحصير وهننا وان كان التعدد في الواقتة ايضا محتملا لكنهم  
 لا يبالون بذلك في الواقتة الواحدة ايضا فهم يستنبطون بذلك حكم المطلق كما استنبطوا من مقيده حكم المقيّد حاصلان وافتة  
 صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت ام سليم طاهرا بالوعدة وان كان يمكن التعدد ايضا لكنه لما بينه الراوى مرة بلفظ  
 البساط وهو عام ومرة بلفظ الحصير وهو خاص علم بذلك مسلمان قوله فيه يا عمير ما فعل النخيرة دلالة على ان حرمة  
 صيد النخيرة ليست كحرمة صيد مكة والامساخ اخذ نظيره واحتمال ان كان اخذ من خارج غير مقيّد لانه لما دخل به في الحرم  
 صار حكمه كصيد الحرم في حرمة الترض به وارسله لوما خذ قبل ذلك باب اجازة في الصلوة في المحيطان الحائط بستان عليه  
 حائط والمراد بالحاظ هنا اعم ولما كان هنا نظرية توهم عدم جواز الصلوة على ارض البستان لما تعلق فيها من الزايل دفعه النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالصلوة عليها وهذا الصريح منه صلى الله عليه وسلم بان لتبدل الماهية تاثيرا في تنجس الاشياء وتطهرها  
 واعلم ان مسئلة تبدل الماهية كالت في الفهام وزلت فيه الاقدام واصلها ان تبدل المادة والصورة كليهما موثر في  
 ذلك لا تبدل الصورة فقط كما توهم بعضهم اذ لو كان كذلك لكان خبز العجين المخلوط بالبول طاهرا ولم يقل به احد اذ في  
 ذلك التوهم بان اختلاط النجس بالطاهر يوجب طهارته لتبدل الماهية واستدل على هذا بما في محرم من طهارة طين بخدا  
 مع ان مذهبه نجاسة روث الفرس واختار البقر الى غير ذلك وظن ان ذلك الحكم بطهارته انما هو لاجل اختلاطه بالطاهر

على المشهور عن الكرامته كما قال ابن رشد وسياق في كلام ابن العربي مفصلا ١٢ - مسئلة اى تكبره قال ابن العربي في الحديث جواز الصلوة  
 على عائل دون الارض اذا كان منها فافلم يكن منها كالصوف او كان منها فخلعت صناعته كالكتان اما ثياب الصوف واشتر فكر صهره  
 بعضهم واجازها بعضهم وقد ذكره مالك الصلوة على ثياب الكتان والعقطن واجازها ابن مسلمة وانما كره من جهة الترفاه ثم بسطوا لاس  
 الجواز من صلوة على الله عليه وسلم على الثياب ١٣ - مسئلة هذا توجيه للحديث من جانب الشافعية اذ اولوه بان الصيد كان من خارج الحرم  
 وانت خبير بان يحتاج الى الاثبات ولو سلم فاذا دخل في الحرم صار من صيده وعموم صيد الحرم يتناول كما قالوا في مكة ١٤ - مسئلة عطف على  
 قوله رتبة الترض اى حكمه كصيد الحرم في ارساله وهو وجوب ارسال لو كان ما خذ من المحل فان قيل ان وجوب ارسال مقيّد عند الخفية  
 ايضا يكون في يده لاجازة ولم يثبت لاحتمال كونه في القفس فيجاب بان كونه في القفس امر زائد يحتاج الى الاثبات بل الظاهر من قولهم  
 يلعب به ان يكون ممكنا يديه كما هو مقتضى اللعب مشاهدي العبيد ان ١٥ - مسئلة يؤيد ما في جميع الفوائد من ابن عمر سئل عن المحيطان تعلق فيها  
 العذرات فقال اذا سميت مرارا فوصلوا فيها رفوا النبي صلى الله عليه وسلم للقر وبنى بعدة ابن النخعي اه وقال ابن عابدين ونظيره  
 في الشرع النظفة نجسة وتعيير علفه وهى نجسة وتعيير مضغته فظفر والعصير طاهر فبعضه نجس وايضا فظفر فظفره فان استحاضت ايم  
 تستقيح زوال الوصف المرتب عليها اه ١٦ - مسئلة قال ابن الهمام بن شاسته رجع محمد آخر اى لا لا يمنع الروث وان فحش لما دلل الرى  
 مع الخليفة وراى بلوى الناس من انتشار الطرق والحنانات بها وقاس المشارخ على قوله هذا طين بخارى اه ١٧ -

ملطنة ان يقال ان الارض لا تملكها الصلوة على كل شئ طاهر يمكن السجود عليه واما مالك فلم يحوز الا على ما هو من جنس الارض كالحصير فلا يجوز  
 الصلوة على الجلود والصوف ومثل ذلك ثم اعلم ان من قاعدة المحدثين انهم لا يعملون المقيّد على المطلق فيما وردا لمفقتين  
 كالخصير فانه ورد بهننا بلفظ البساط وفي الرواية الثانية بلفظ الحصير وهننا وان كان التعدد في الواقتة ايضا محتملا لكنهم  
 لا يبالون بذلك في الواقتة الواحدة ايضا فهم يستنبطون بذلك حكم المطلق كما استنبطوا من مقيده حكم المقيّد حاصلان وافتة  
 صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت ام سليم طاهرا بالوعدة وان كان يمكن التعدد ايضا لكنه لما بينه الراوى مرة بلفظ  
 البساط وهو عام ومرة بلفظ الحصير وهو خاص علم بذلك مسلمان قوله فيه يا عمير ما فعل النخيرة دلالة على ان حرمة  
 صيد النخيرة ليست كحرمة صيد مكة والامساخ اخذ نظيره واحتمال ان كان اخذ من خارج غير مقيّد لانه لما دخل به في الحرم  
 صار حكمه كصيد الحرم في حرمة الترض به وارسله لوما خذ قبل ذلك باب اجازة في الصلوة في المحيطان الحائط بستان عليه  
 حائط والمراد بالحاظ هنا اعم ولما كان هنا نظرية توهم عدم جواز الصلوة على ارض البستان لما تعلق فيها من الزايل دفعه النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالصلوة عليها وهذا الصريح منه صلى الله عليه وسلم بان لتبدل الماهية تاثيرا في تنجس الاشياء وتطهرها  
 واعلم ان مسئلة تبدل الماهية كالت في الفهام وزلت فيه الاقدام واصلها ان تبدل المادة والصورة كليهما موثر في  
 ذلك لا تبدل الصورة فقط كما توهم بعضهم اذ لو كان كذلك لكان خبز العجين المخلوط بالبول طاهرا ولم يقل به احد اذ في  
 ذلك التوهم بان اختلاط النجس بالطاهر يوجب طهارته لتبدل الماهية واستدل على هذا بما في محرم من طهارة طين بخدا  
 مع ان مذهبه نجاسة روث الفرس واختار البقر الى غير ذلك وظن ان ذلك الحكم بطهارته انما هو لاجل اختلاطه بالطاهر

وهو الطين ولم يعلم ان حكم طهارة هذا الطين انما هو عموم البلوى فاشتبه عليه الفرق بين الخلط حتى لم يحس باحدهما حتى يتميز  
عن الآخر وبين انقلاب الماهية وتبدلها مع ان بينهما بينا لا يدرك قياسا والمجوز للاستعمال المنزلة لاجل سعة هذا الاذاك  
ولا يذنب عليك ان اعتبار عموم البلوى انما يكون في فصل مجتهدين كمان محمد بن حنين شاهره قصير بلده و زمانه عن احتراز  
ذلك الطين افي ما ذهب اليه مالك وان كان مخالفا لما ذهب اليه وليس المراء بذلك ان الناس حين تعاوروا امرؤا وتعاونا  
به حكم مجازة وان كان حراما بالنص واغیره باب في كراهية المرويين يري المصلي صبيح قوله لكان ان يقعوا بعين غير الله  
وانت تعلم ما زاني وقوف الربيعين من الجوع والعطش ونزول الامطار والرياح الهبوب وبرد الليل وشمس النهار  
وهلاك الابل والعيال الى غير ذلك فهذا كله يكون سهلا لنظر ابي مافي المرويين يري المصلي من الاثم والغضب  
وقد علم من الرواية الاخرى ان الربيعين ستة باب ما جاز لا يقطع الصلوة شيئا لكان اشتبه بينهم قطع الصلوة من الجمل  
والكلب والمرأة لما ورد في ذلك من الرواية فكان من قال بالقطع حكم بالقطع من الثلثة ومن لم يري ذلك لم يري  
القطع لشي من هذه الثلثة فكان اثبات القطع باحد هذه الثلثة اثبات القطع بكل منها واثبات عدم القطع بكل منها  
انما ثبت باثبات القطع باحد منها لكان اثبات عدم القطع بمرور الحمار الذي هو احد الثلثة كافيا في اثبات اعتقاد الباب  
عليه وبذلك يظهر انطباق الدليل على ما استدل به عليه صبيح قوله فمرت بين ايديهم اي داخل ستره الامام اذ لو كان  
خارجا لم يثبت استدلال ابن عباس رضي عنهما مع ذلك فان اللفظ آت بالمرور بين السرة وبينهم لانهم  
لما كانوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم والسرة كانت امامه فالمرور امام السرة يستدعي بعدهما عنهم جدا من ان اللفظ  
بين ايديهم مشعرة بقربها عنهم وكذلك يدل عليه ان راكبيها كان يري الشمول في جماعة الصلوة وهذا يقتضي ان رسالهما قريباً  
من الصف للامتناع لئلا ينفوت الركعة قوله الا الكلب الاسود والحمار والمرأة اما القطع فمقتضى دخول الصلوة ونحوهما  
والكلب الاسود لما فيه من قلة الحرم وعدم اليقظة الذي لا يبعث على الفرار اذا تحرك المصلي اوركع وسجد انا في سائر الكلاب  
فليس كذلك فانها تتوحش وتنفر فقليل تحرك مع ما ورد فيه من قوله عليه السلام الكلب الاسود وشبهه طان ولذلك حرم بعضهم  
صيد الاسود من الكلاب واما الحمار فلما فيه من الحمق الباعث له على مصادمة المصلي وغيره من المزاومة وحال المرأة طاهرة

عليه قال المحمدين يكون فرقة وصالاً واسماً وظرفاً متكاملاً والبعد والكسر الناحية والفصل بين الارضين ١٢ - عليه قال المحمدين هو جار  
الرجل قطع البيوت جميعه يوجب ١٣ - عليه اي من الجمهور والافاخر فرق ثابت عن الامام احمد كما سيأتي في كلام الترمذي ايضا وكل من اثنى  
ايضا وما غيرهما من جمهور الفقهاء فلا قائل بالفصل بينهم فالأمة الثلثة والجمهور قالوا بان الصلوة لا تجزئ بمرور شيء من هذه الثلثة ولا غيرهما  
والظاهرة قالوا بقطعها بمرور واحد من الثلثة المذكورة والبسط في الاجزاء ١٤ - عليه كذا في الاصل والظاهر فيه سقوط من الناس والصلوة  
عدم القطع ١٥ - عليه اختلفت جهة الحديث في صلوة صلى الله عليه وسلم هذه بل كانت فيها السرة ام لا والاولى ان لا يبرئ من البخاري اذ هو  
عليه سرة الامام سرة من خلفه وحققه يعني في شره لهذا المثل وهو محمل كلام الشيخ وهو في البيهقي الى الثاني اذ لو لم يبرئ من البخاري اذ هو  
جزء الثاني من كلامه الحافظ والبسط في الفتق والعين ١٦ - وفيه في السبل عند بعضهم على ظاهره وقال ان الشيطان يصعد بصورة

صلى الله عليه وسلم في نفسه من المحار والمراة شئ من هذا الشر ودعوى له لما ورد من حديث مرور حمار ابن عباس المذكور امام الصف  
 ولم ياتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأعادة الصلوة ولما ورد من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ولما  
 مترفة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة فيها تان الصور تان لما ورد فيها ما يخالف الحديث المذكور بهنا علم ان  
 المراد بالقطع قطع صفة الصلوة لا ذاتها واما الكلب فلم يرد في عدم قطعه روايته تبقى على حال المفهوم من حديث القطع  
 اذ لا خلاف له باب الصلوة في الثوب الواحد صلى الله عليه وسلم قالوا لا بأس بالصلوة في ثوب واحد وقد قال بعضهم يصلي  
 الرصل في ثوبين هذا ان اختلف بينهما ولا حاجة الى اثبات الخلاف بينهما وانما نقل الترمذي ما نقل من كل منهما والاحوال  
 من النظر الى مجموع القولين اثبات الفصل في الثوبين والمجاز في ثوب واحد اذا لم يكن له ثوبان وما نقل من  
 المتقدمين من انه صلى في ثوب واحد فعلى انه لم يكن له اول بيان الجواز باب ما جاز في ابتداء القبلة اى الى المدينة يقال  
 هذا معنى على ما قال بعضهم من انه عليه السلام كان يصلي من بدء الامر بحيث يستقبل نحو بيت المقدس والبيت كليهما والمقام  
 الذي كان يصلي فيه بين الحجر والركن اليماني فلما اتى المدينة بقي على توجه نحو بيت المقدس وترك استقبال القبلة ثم

الكلاب وقيل بل هو شدة عزاً من غيره فمضى شيطاناً اهـ - عليه ولذا اختلفت الرواية عن الامام احمد في قطع الصلوة بها بخلاف  
 الكلب الاسود فعلى الشرح الكبير ان لم يكن ستره فيمن يديه الكلب الاسود البهيم وهو الذي ليس في نوته شئ سوى السواد بطلت  
 صلوة بغير خلاف في المذهب وفي المرأة للحار واليتان اهـ كذا في الاوثر ١٢ - عليه لما ان الجمع بين الروايتين اولى من طرح احدهما  
 والمجهول انما ثبت قطع الغشوع في الاثنين ثبت في الثالث لعدم الغارق لاسيما وقد ورد لا يقطع الصلوة شئ ١٣ - عليه فعلى  
 الخلاف في ذلك في السلف كما روى عن ابن مسعود بن عمرو وغيرهما وقال بعضهم كما افاده الشيخ ايضا ان الخلاف فيهم لم يكن في الجواز  
 فقد روى عن ابن مسعود المغ ولولا ان الثوب اوسع من السما ربح انه روى عنه بنفذه ان الصلوة في الثوبين اذ لم يكن كما بسط في  
 الاوثر فلم ان المنع عدمه لم يكن الا لكونه غلات الاوثر ١٢ - عليه اى فيجوز على انه لم يكن له غيره او محمول على بيان الجواز ١٣ - عليه  
 قال ابن العربي اختلفوا في امر القبلة اختلفوا في كثير من قبيل اذن الله بنبيه صلى الله عليه وسلم ان يصلي اى قبلة شاء يقول تعالى  
 ولله المشرق والمغرب فاستقبل الناس بيت المقدس حرصاً على اتباع اليهود ثم حمادى اليهود في فهم فاحب النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان يصرف الى الكعبة فصرف ليقول قول وهبك الله السجدة الحرام وقيل صلى بجبل يابن النبي صلى الله عليه وسلم اول صلوة صلوا  
 الظاهر ان الكعبة مع بيت المقدس فلما هاجر صلى الى بيت المقدس ثم حول الى الكعبة كما احب اهـ قلت اول صلوة صلوا بها الظاهر ان  
 عند باب الكعبة كما انفكرت عليه الروايات والمصلي عند باب الكعبة لا يمكن ان يوجه اليها معاً كما لا يخفى فتصوير توجه القبليتين معاً  
 لا يمكن الا على المحل الذي افاده الشيخ بل على الصلوة عند الركن اليماني وفي الاوثر اختلفت في صلوة صلى الله عليه وسلم بمكة  
 فقال قوم لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ وقال قوم يصلي بمكة الى بيت المقدس محضاً  
 وعن ابن عباس كانت قبلة مكة بيت المقدس لكنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه قاله القسطلاني ووجه الحافظان ابن حجر واليمني  
 لتلايكرا النسخ وقال الجصاص لم يختلف المسلمون انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة الى بيت المقدس وبعد الهجرة بدة من الزمان

ثم امر باستقبال القبلة بقوله تعالى فقل وجهاً لموضع القبلة تبتلون بالذي أنزلنا من السماء ولعلهم يهتدون ثم قال ذلك لئلا يلزم تكرار النسخ والاصح ان استقبال في مكة انما كان الى البيت لا غير ثم نسخت لما جازى النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة والتوفيق عن تكرار النسخ انما هو اذا لم يثبت وهبنا ليس كذلك فالمعنى هذا باب ابتداء قبلة البيت المحرام بعد نسخ وهبنا مناسبة الحديث للباب الوارد وهو فيه ظاهرة ويقال هذا باب في بيان ابتداء التوجه الى القبلة التي هي قبلتنا بعدة صلى الله عليه وسلم سواء كان قبل النسخ او بعده فصلى رجل مع العصر ثم مر على قوم من الانصار في يوم النسخ او في ثاني يوم ولم يك التحويل في صلوة العصر قال فما تحرفوا بهم ركوع لا يثبت بذلك النسخ بخبر الواحد اذا المالك انما هو وقوع العلم القطعي اليقيني وهبنا كذلك لما كانوا يتقنون التحويل وكانوا منتظرين لادنى خبر بذلك فكيف واخبرهم صحابي بوسد بلغ اعلى درجات الاحكام مع انه لا يضرنا لو لم يكن ايضا كذلك ثم لا يتوهم بذلك جواز التعليم والتعلم في الصلوة مع ان الفقهاء عرّفوه من مضرات الصلوات وفعوا عليه مسائل ووجه ذلك انهم انما عدوا من المضرات التعليم الذي يطاوع المصلي وياخذ به بغور تقسيم آخر وما اذا نظر فيه بعد تعليله واستمد برأيه وعلمه وبغيره ثم عمل به بعد ذلك لا يكون مضراً وهبنا كذلك ولا يخفى عليك ان فيه قيداً آخر لم يذكر وهو ان لا يكون المعلم خارجاً عن صلوة المصلي بان يكونا خلفاً آخر أو يكون احدهما خلف الآخر فان لم يكن بينهما شركة فيها خدعت والا لا وعلى هذا يحمل ما ورد في الروايات من التعليم والتعلم وهو كثير في الروايات كما يظهر من تتبع وعلم بهذه الاستدارة التي وقعت منهم ولم يامرهم النبي صلى الله عليه وسلم باعادة الصلوة ان المتحري الاصل في بعض صلواته غير القبلة ثم اخبروا احد غير ذلك استدراكهم وليس عليه اعادة الصلوة اذ كانوا في اول صلواتهم الى غير القبلة ما قدمنا ان التحويل لم يكن في هذه الصلوة قال كانوا ركعوا في صلوة الصبح هذه وقعة اخرى وقعت لمن سواهم اصابها اصابة مسجد قباء وثانيها اصحاب مسجد آخر اي اصحاب مسجد بني الاشهل كانوا ركعوا في صلوة العصر واهل مسجد قباء استداروا في صلوة الصبح ص ٥٨ باب ما جاز ان ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا الما اهل المدينة فالامر فيه ظاهر وبين ذلك البين فريضه اصابه عنينا بل الذي يجب عليهم اصابته جهتها كما قالته الفقهاء فقال عليه السلام ذلك لبنيان ان هذه الجهة كلها قبلة لكم يجب لكم اصابته شيء منها واما اصابته عنينا فليست الا لمن هي بمرأى من عينه والمراد بذلك ان القبلة انما هو بين المشرق والمغرب اي في عالمهم هذا ليس خارجاً فالاوجب لكل اهل جهة ان يجازي قبلة قبلة اهل المشرق والمغرب وقبلة اهل المغرب والمشرق وقبلة اهل الجنوب والشمال وقبلة اهل الشمال والجنوب وانت تعلم ان التوجيه الثاني ليس فيه كثير فائدة قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك هذا دفع لما يتوهم من ان من استدبر القبلة فهو يستقبل لما بين المشرق والمغرب على مقتضى الحديث قال عبد الله بن المبارك هذا اهل المشرق واختار التياسر لاهل مرو عنه

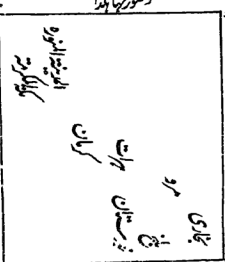
واختلفوا هل كان توجههم عليه السلام الى بيت المقدس فرضاً لا يجوز غيره او كان محبة في ذلك وبالأول قال ابن عباس وبالثاني قال الربيع بن انس وقال ابن العربي نسخ الله القبلة ونكح المشقة ونحوه المحرم الهية مرتين انتهى ما في الاو ١٢٠ مله المشهور انه محمداً بن بشر وقيل غير ذلك كما في شروح البخاري ١٢٠ مله وفي الحديث عدة توجهات اخر سبغت في الا ١٢٠ مله بياض في الاصل وعلل الشيخ انما توجيه كلام

صحيح فصله كل رجل منا على حاله هذا كان في النوافل و صلوة الليل اذ الفريضة كانوا ادوها مع البني على الشريعة وسلم قبر  
او كانوا صلوا الفريضة ايضا في رحالهم لعذر وفيه بعد اذ لم تكن الفريضة اسهل شئ حتى يكونوا اكتفوا فيها على الراي ولم يسلموه  
على الله عليه وسلم مع ان نزولهم في منازل السفر لم تكن الا بتقارب بعضهم عن بعض فكيف يتوهم انهم لم يسلموا البني على الله  
عليه وسلم بعد رمي بيده وبينهم مع ان في وقت العشاء الآخرة سعة فلا يتوهم انهم خافوا فوت الوقت لو وقفوه على السؤال  
ثبت مسئلة التحريم بان جهة الخائف والمعوذ راين ثبتت قدرته وادى فهم وانهم الماردون في قوله تعالى انما اتوا  
فقم وجهك للناس في خصص بالصلوة باب كراهية ما يصلي اليه وفيه قوله في المذلة والحجرة لعلة النجاسة والدم والمقبرة للتشبه  
واحتمال النجاسة ان اخرجت الدابة لعش الميت وقاعة الطريق السبل المسلوكة لانه لا يتخلون بوضي الورد في فان  
كان الاول فلعله لا يذاع وان كان الثاني فاما ان تفسد صلوة ان صادمة شئ فسقط اوليهم نقصان بحضوره خشوه ان  
لم يصلي التوبة لانه ذلك وفي الحمام لعلة النجاسة والتصاوير والنكشاف محورات الناس فان اعدوا مومنة على الحمام  
او المقبرة جازت الصلوة فيه من غير كراهية ومعان الابل لما فيه من الخبث والشراسة مع طول النجاسة التي لا تتحلل ادم لو  
تعرض بشئ وهو في صلوة فاما ان تفسد ذاتا وصفة وفوق ظهر بيت الله لما فيه من ترك التظيم وكذلك السجدة سائر السجدة  
فان اتقى على سقوطها لا يتخلو عن سواد بشئ في الصلوة فوق بيت التبرك وتعلقه وكذا في جود ثلثه اقول للعالم قال الامام

ابن المبارك لان ظاهره مشكل فان قبله بل المشرق المغرب لاما بينهما ويمكن ان يوجد كلامه بان المراد من اهل المشرق ليس كلهم بل اهل  
بخارى وسمرقند بلخ وغيرهم فان قبلتهم تكون بين مغرب الصيغ ومشرق الشتر لان بلادهم في مشرق الصيغ وعلى هذا يكشف  
الخطا من قوله و اتما الدنيا سر لمراد بلاتامل فان مروني حزب بلخ نازري قال المغرب من اجل من اهل المشرق اول المغرب وهو  
مغرب الصيغ عن ميمنه و آخر المشرق وهو مشرق الشتر ومن يساره كان مستقبلا للقبلة فالمراد باهل المشرق اهل الكوفة وخوارستان  
وفارس والعراق وما يتعلق بها -

وصورتها هكذا

بسم الله



شمال

جنوب

بيت المقدس بين عابت اليهود ذلك وقيل زلت في شان النجاشي وقيل زلت  
في نافذة سفروى كلها اقول ضئيفة وصحبها انما زلت في شان قبله المسجد الا  
الله قلت وفيه اقول انما ذكرت في محله ١٢ مع ان اى بشرطان ليس فيه قبر ولا نجاسة  
ولا قبلته الى قبره كما يظهر من كلام الشيخ رحمه الله وذكره القمود الفقهاء منهم ابن عابد بن ١٣  
الله الوجوه ضمير التائب وثلاثا ويل سماع ولعل الشيخ اختاره لما فيه من ايهام  
رجحه الى المعامل كما لا يخفى ١٤ الله قال المجد الشرفى نقص الخيرة شرود وقد شرى شر  
بشرى شرود وشرى شرى بل شرى شرى الراء وهو بشرى ١٥ الله قال ابن عابد بن  
الاموطون قد باعهم فغيره ١٦ الله فى اللحية لغيره ليعلم بكونه الصلوة فوقها ثم  
التهتاني نقل عن المفيد كراهية الصلوة على سطح المسجد ولم يذكر كراهية الصلوة ايضا فوقه ١٧ الله قال العيني تحت حديث صلوة على الله عليه وسلم

بجواز الفريضة والنافلة فوق ظهر بيت الله وفي جوفه وان لم تحمل الصلوة فوجها من نوع اسنة ومنع الشافعي كليهما في كليهما هذا النسب  
اليه فقهاؤنا والصحيح من مذهبه الجواز فيها وجوز مالك النقل لثبوت عن النبي صلى الله عليه وسلم دون الفرض مسألة قوله وحديث  
ابن عمر صحيح واشبه من حديث الليث بن سعد اي عدم توسط عرضي التوبة كما في رواية الليث صلوا في مريض الغنم ولا تغسلوا  
في معاطن الابل هذا ظاهر على ما قدمنا من شذرة الابل وكبر حديثه فانه لو بال تنجس وجهه لمصلح يجزأ فيه ولذلك لو حصل  
الطينان قلبه بای جهه جازت صلوة كان يشتر كبره او يكون على موضع عال بخلاف الغنم فان مصادمتها لمصلح لا يلزم عن مريضه  
ولو بانث التأت الى الارض ولو لم تحمل لكان بصغر قامتها التقار وليس النهي عن الصلوة بمنية على النجاسة اذ لو كان كذلك  
لكانا في الابل والغنم مستويين في حكم النهي والله اعلم باب ما جاز في الصلوة على الدابة انما شرعت النواقل عليه لان النهي  
عن ذلك كان سببا لمخرج بخلاف الفرائض فانه لا يخرج في عدم شرب عيها على الدابة لما نهى الاكثر في اليوم والليله لكثرة  
النواقل مع ان الابطام بشأن الفريضة اكثر منه في النواقل والحاجة الى السجود انما هو تخفيف ولا يجب وضع جبهته على الارض  
وفي حكم الدابة ما حملته الدابة لا ما جازت الدابة في فوازت النواقل في ذوات الالفين من رواضنا المتعاده اعني الحاجة المستدرة المتحركة  
اصالة دون ذوات الاربع لان الاول محمول على الدابة والثاني يخرج بوجوبه وبإذل فياقلنا ما تقوده الافراس وما تقوده الجموش  
والابغال وما يمسق من غير دابة وبه الثلثة هي البركة في بلون و السجود تخفف من الركوع ولا حاجه الى وضع جبهته  
على شيء ومع ذلك لو فعل الالباس في صلوة بذلك صلى على بعية او بعية شك من الراوي اي الفلفين قلن حدروني ذلك  
اشارة الى جواز الصلوة حيث ابل عنز وقوع الامن من قيامه والتاذي به والمراد بالبعير ههنا اي الراحلة لاضاقتا الى بيت  
صلى الله عليه وسلم اذن من المعلوم ان كان لا يحل فتكون لرحاله ولا يحل حتى تكون عاملة ولا يبقى بها حتى تكون سائبة

في كلبية فخره يحيى بن جرير الطبري حيث قال بعدم جواز الصلوة في كلبية فضا كان او فلما قال مالك لا تقص في الفريضة ولا ركعت الطواف الواجب  
فان صلى اعادة في الوقت وعند تحييفه يجوز الفرض والنفل فيه به قال الشافعي اهـ - مسألة منهم صاحب البراءة وصرح بشرائه عن اصحاب الشافعي  
ان يري جواز الفرض والنفل معا اهـ - مسألة وقد عرفت ان ضعف الاعداء بن عمر ايضا انه ان اخبر شين ضيقا وكو من سنن ابن عمر اقل ضعفا  
قال لما نظرت في الدراية المحررة رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر قال الترمذي ليس اسناده بذلك قوي وقد روي عن ابن عمر عن جواد الاول اشبه  
قال ابو حاتم الاسودان وابيان اهـ انتهى فعلم بذلك ان عرض الترمذي ترجيح كونه من سنن ابن عمر فاذن كلامه الشواك في خلاف ظاهره سنن اهـ -  
مسألة بخلاف البعير فانه يشوب من خلفه الى بعيره مسألة فانه لا يرش كثيرا لقرية من الارض اهـ مسألة يعني بان القيام المنسوب عنه بالتقود والركوع  
بحصلان في الصلوة على الدابة فلا يخلط ولم يبق الفاقة الا الى السجود ويكفي فيه الخفض مسألة استلفوا في هذه المسئلة ما فاده الشيخ من الفرق بين الجوز  
واسنورة جزم به صاحب الدر المختار وروى عليه ابن عابد بن فارح اليها لكنها انما انتقروا على وجه مسطحا فقال اهـ - مسألة يعني ان يجوز فيها الصلوة  
فيها بالاعمار كما كانت جائزة على الدابة والسجدة المحمودة لان هذه صارت بمنزلة السيرة المتبرر السقيمة فلا تصح فيها بالاعمار بل بالركوع والسجود قاطبا و  
قاصدا هذا مقتضى القواعد ولم ادر من صرح به اهـ - مسألة تتبع بقرة وان لم يذكره المبدع في المقاموس اهـ - مسألة اي تبرك وتوجه اهـ  
سـ يحتاج الى التنقيح ولم يتحقق لي معناه اهـ

السبب في الصلوة اليها مع قربها الا من سحر بها لان الروح هل تقاد من الفضائل ما لا يتقاده غير ما ذكره لك  
 يقاس عليها ما وقع الا من من الشرارة لعدم علة النبي ووجود علة الفعل وايضاً السبب في الصلوة اليه مع كونه ذار روح  
 عدم تشبهه بعدة الاصنام فانه لا يعبد الا بل احد من اصحاب الاديان الباطلة والذي ذهب اليه بعض اهل العلم تشبهه بالابتناع  
 هذا البعض هم الذين عبر بهم بقوله في اول المقول وعليه اصل عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 اراد التردى بذلك ترجيح ان الامر بتقديم الطعام ليس منوطاً على خوف النفس كما زعمه الآخرون بل المراد بذلك دفع الشغل  
 عن حالة الصلوة واما من قال ان الامر بتقديم الشارحين خاف فساداً فاما نظراً الى ان التقديم على الصلوة لا يجوز الا بعد  
 فبين بعض العذر ليقاس به غيره وعلى هذا التخالفت بين الرايين ولما كانوا يقولون في الاكل كان الشغل لهم بعد حضور الطعام  
 اكثر فلا يقاس عليهم من ليس مثلهم في الاحتياج اليه اذا لما نه انما هو قطع الخشوع لغلبة الشهوات ونعشي ابن عمر وهو  
 يسبح قرعة الامام وكان يصوم باب الصلوة عند الناس صحيح قول واذا نكس احدكم وهو يصلي المراد به النافذة اذ الغريفة  
 تقليد المقدار مع انه لم يشترع تقوية الجماعة والوقت لغلبة النوم والمراد بالسبب في قوله فيسب نفسه التلطف بما لا يقصده  
 لغلبة النوم وعدم الاحتياج على نفسه مثل ان يقول اللهم لا تغفلني ولا ترحمني صحيح قول فلا يؤجرهم ويؤجرهم رجل منهم وقد تقدم  
 ان ذلك على الاذن وبهنا ايضاً المراد مثل المراد غمة فينقص نفسه بالدار ذهاب بعضهم الى تغليب هذا الحديث لما ورد  
 في الصحاح من الصبي المفردة في ادعية النبي صلى الله عليه وسلم مثل اغفري وارحمي وتب علي والصحيح ان المراد تخصيص  
 المحصر والقصر كما ورد في حديث الاعرابي اللهم ارحمي ومحمد ولا ترحم معنا احد الا ما فهم من ظاهر العبارة اذا الوكيل والسامع من  
 قوم وان اسند الاسئلة الى نفسه فالمشارك له فيه كل من خلفه صحيح باب من ام قوماً وهم له كارهون بجملة الاعراب  
 لو كان فيه ما يوجب كراهته شرعاً اعتبر كراهته وان لم يكن له احد وان لم يكن فيه ذلك شرعاً لم يعتبر فيه كراهته من  
 كراهته وان كراهته الكل واما اذا لم يكن امره ظاهراً شرعاً فالمعتبر غالب راي من خلفه لا التجاوز صلواتهم اذا بهم المراد بذلك  
 عدم القبول كما ورد في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه فاما ما لم يرفع فغير صالح كما هو الظاهر  
 منه باب ما جاز اذا صلى الامام قاعداً فصلوا قعوداً هذا الحديث لما كان من جملة ما وقع في اواخر السنين ذهب  
 اليه ذلك احمد والشافعي ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بالجلوس في الصلوة يريد بذلك ان يستقر في افعالهم كراهته

عليه وهي نفور الابل وعلّة الفعل فله صلى الله عليه وسلم وقد قال الشعر اسمه قل انكتم تجون الله فاتبوني الآية ١٣ عليه وتوضيح الاختلاف  
 في المسئلة ان الجمهور يرد اتفاقهم على صحة الصلوة اذ ذاك اختلفوا في علة المنع والكرهية فعلة الغزالي بخفية فساد الطعام والشافعية بالاحتياج و  
 مالك بان يكون الطعام قليلاً وعلى الشوكاني عن ابن حزم واهموا الشك الوجوب فالطلوع الصلوة اذا قدمت على الطعام لكن فروع الخليل من  
 المنع والروض وغيرهما رجوا الصحة الصلوة وفي الدر المنثور (ذكره) وقت حضور طعام تائق نفسه البيرة وكذا اكل ما يشغل باله عن افعالها  
 وتخل بختوها ١٣ - عليه اختلفت عامة الشراح في هذه المسئلة فبعضهم قيدوا الصلوة باننا قلنا وبعضهم اطلقوها ورجع الحفاظ  
 ابن حجر والعيني الاطلاق ١٣ - عليه حكى العيني وغيره من شراح الحديث عن احمد والشافعي وان حزم ولا زاعي ونفرض اهل الحديث

ما یفعل اهل فارس والروم بخبرته لو کم من الیام اذ كانت فیہ مشابہة وشبه بالشکر فلما استقر ذلک ترکہ کما فعل فی  
 اکثر صلوة صلہا بالجماعة فانه کان امام القوم بحضرہ بکرہ عن القراءة کما کان وقع مثل ذلک قبل ذلک ایضاً فی صحیح مسلم  
 علیہ وسلم واما رواہ البعض من ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان متوماً بالی بکرہ لا اماماً یہم فیہ فہو قوہ صلی اللہ علیہ وسلم  
 عن شمال الی بکرہ فان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یوم یکن اماماً لما جلس الالی یمینہ والعذر انہ اذا فعل ذلک لما کان حراً  
 عن المشی فیہ وسلم لانه یکن لیسرک سنة الیام اذ کان متوماً عن الیام المتشقة ولم یکن یثقل علیہ ان یشیر بالی بکرہ فیصیر یساراً  
 وقال احمد واسحاق روایات عاشتہ فی صلوة تلک متخافۃ فوجب المصیر الی غیرہا فقلنا بما رواہ انس بن مالک  
 قال صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فی مرضہ خلف الی بکرہ قاعداً فی ثوب متوشحاً بہ مع ان فخلہ ہذا لا ینحلت ما فعل قبل ذلک  
 ولعمرہ واذ صلی قاعداً ففعلوا قعوداً اجمعین واما اذا عمل علی ما عمل علیہ ابو حنیفہ والشافعی وغیرہم یلزہم النسخ بیزیل اذ  
 الروایات متعارضة فمتنع الترجیح قلنا لا تعارض فی روایتی عاشتہ فانہا روت حسب ما علمت من امامتہ الی بکرہ ثم لما  
 علمت ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان ہو الامام روت ذلک او یقال ان قول عاشتہ رن وغیرہا فی استقامہ صلی اللہ  
 علیہ وسلم بالی بکرہ موجود بانہ لیس فی قولہم ما فیہ تصریح بان ذلک کان فی ہذہ الصلوة بعینہا ففعل النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 کان یا تم فی حجة فیہ ہذہ الصلوة بالی بکرہ او قال من قال بانہما بالی بکرہ حال ابتداء رنہ وصلى اللہ علیہ وسلم  
 فی الصلوة فانه کان باقتدار الی بکرہ فروی ذلک من روى ذلک ثم استخلف النبی صلی اللہ علیہ وسلم الی بکرہ من حصر  
 عن القراءة کما ذکرنا لک سابقاً فی ہذا الباب اولان المکبر کان ہو ابابکرہ لضعف النبی صلی اللہ علیہ وسلم فلا یسمع الا بکرہ  
 الی بکرہ فظن بذلک من ظن ان الامام الی بکرہ مع ما یؤیدنا قوہ صلی اللہ علیہ وسلم عن یسار الی بکرہ صلی اللہ علیہ وسلم  
 فیہ عن ثابت فہو اصح اعلم ان حمیداً وثابتاً اخذان عن انس بن مالک رنہ الا ان ثابتاً اجل من حمید فلذلک قد روى

ان الامام اذا صلی قاعداً یصلی من خلفہ قعوداً وقال مالک لا یجوز صلوة القادر علی الیام قاعداً ولا قائماً وقال ابو حنیفہ والشافعی  
 والثوری والیونثور وجمهور السلف لا یجوز للقادر علی الیام الصلوة خلف القاعداً قائماً کما علمت ہذا من احمد وغیرہ وادخلک فی فروع  
 من الروض وغیرہ لا تصح امامتہ العاجز عن الیام نقادر علیہ الامام الحی الراتب الموزوال علیہ لکما یفنی الی ترک الیام علی الدوام  
 ویصلون ورنہ یجوساً ندباً ولو کانوا قادرین علی الیام وقصص الصلوة خلف قائماً والا فضل الامام الحی ان یستخلفہ وتفصیل  
 اختلاف فقہ المذاہب فی ذلک فی الاوجز ۱۳ - علیہ فقد روت عنہما عن النبیین وغیرہما عن علی اللہ علیہ وسلم جلس عن یسار الی بکرہ  
 کذا فی الاوجز ۱۳ - علیہ ہذا ہو الا وجہ علی سبیل التسليم فانه صلی اللہ علیہ وسلم صلی فی ہذہ الایام امامتہ واقتدارہ صلوات قال یسبغ  
 الاقراض فی احادیثہا فان الصلوة التي کان فیہا النبی صلی اللہ علیہ وسلم اماماً ہی صلوة الظهر یوم السبت او یوم الاحد والی کان  
 فیہا ماموماً ہی صلوة الصبح من یوم الاثنين کما ذکرنا فی الاوجز ۱۳ - علیہ وہذا اور الامام الشافعی فقال کان الی بکرہ فیہا ما  
 ثم صار ماموماً ۱۴ - علیہ ففی الدر المختار وکذا یجوز لہ ان یستخلف اذا صرح عن قراءة قدر المفروض لحديث الی بکرہ الصدیق رنہ فانه لما صلی بالنبی صلی اللہ  
 علیہ وسلم صرح بالقراءة فتاخر وتقدم النبی صلی اللہ علیہ وسلم واتم الصلوة فلو لم یکن جائزاً لما فعلہ بل رنہ وقال القسطلانی ۱۵ -







على القعود على تسعة فله نصف اجر القاعد وهذا على المذهب المشهورة واما على مذهب الحسن فيجوز ما قلته قائما وقاعدا وانما مضطجعا  
 فلا اشكال حينئذ في الحديث باب ثمين يتطوع جالس الروايات الثلث معمولات على احوال او المراد في قوله فاذا قرأ وهو قائم  
 ركع وسجد وهو قائم القراءة المتعلقة بالركوع يعني لم يكن ليقرحته اذا اراد ان يركع قائم فركع بل ان كان قاعدا فاراد ان  
 يركع قائما قام فقرأ ثم ركع وعلى هذا تنفق الروايات كلها واما الشروع قائما ثم القعود فلم يثبت ولذلك ركنه الامام دان  
 كان جائزا عنده ايضا <sup>ص</sup> قوله ويرتلهما حتى تكون اطول منهما اي زمانا يعني يمتر زمان تلاوته اياها بترتيل فيها قوله حديثنا  
 الانصاري الخ وقوله حديثنا احمد بن منيع اه هذا بيان لاسنادي الروايتين المذكورتين قبل بقوله وروي وروي قوله  
 فاختف الصلوة اي من القدر الذي كنت قدرت في نفسي ان اقر فحلم ان رعاية المعتبرين واجبة وتخفيف الصلوة مثل  
 ذلك جائز باب ما جاز لا تقبل صلوة الحائض الا بغير الحائض لا الحائض من بي حائض اذا صلوة لها  
 ولو كان في العرف واللغة اطلاق ذات النحر على من بعض راسها مكشوف شائعا ذاعا قدر الامام ايهام القدر المعفو  
 بربح الراس قياسا على بعض الشروط التي هي سوية ستر العورة وقال لو اكتشف اقل من ربع راسها جازت صلواتها  
 وان كذا وهذا الحكم في الاعضاء المستورة من الرجل والمرأة واما الشراذم من الخصلة ولم يبين اصله فحكمه حكم العضو  
 المستقل يمنع كشفه بغير جواز الصلوة كما في المجموعة من الشعور وقال الشافعي رحمه وقد قيل ان كان ظهر قدمها مكشوف فلا خلا

القواعد يوفاك فان احكام التوافل على التوسع مولدوا قالوا ان امي في التطوع يتوكل ولا نظر في كبره او شغلها او اجابا ۱۲ - عليه وحكاه المحافظ وجهها  
 عن الشافعية وعلى بعض المالكية وغيرهم كما في النسخ ۱۳ فوفل احد ذلك فقال ابن عابدين الا فصل ان يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع فيكون  
 موافقا للسننة ولو لم يقرأ لكان استوى قائما ثم ركع جازوا انهم يستقيماد ركع لا يجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كذا في الاوجز ۱۴  
 عليه ففي الدر المختار ينقل مع قدرته على القيام قاعدا ابتداء وكذا بنا بعد الشروع بلا كراهية في الاصح كحكمه قال ابن عابدين قوله  
 وكذا بنا في فصله بكذا لما فيه من خلاف الصاممين قال في التخرائن ومعنى البناء ان يشرع قائما ثم يقدر في الاصل او الثانية بلا عذر  
 استسما خلافا لها واهل يكره عنده الاصح لا قاله الحلبي وكتب عند قوله الاصح لا في بامش فبدر على الدر والوقاية والنقاية وغيرها  
 حيث جزى ما بالكرهية اه قلت والجمهور على جواز الصورتين معاً وانما خلافتين كما بسطت في الاوجز ۱۵ - عليه لان الصلوة خير  
 موضوع فلا يوزى الى تخفيفها لايها يكون واجباً ولذا قال صاحب الدر المختار يكره تحريماً تطويل الصلوة على القوم زائراً  
 على قدر السعة في قرارة واذكار رضى القوم او لا لطلاق الامر بالتخفيف وفي الشرع نبلاية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلوة  
 اضعفهم مطلقاً ومع انه على الشرعية وسلم قرأ المعوذتين في الفجر حين سمع بكار صبي اه ۱۶ - عليه واستدل بحديث الباب على  
 مسكته معروفة فلا يثني وهي الاطالة لا ذلك الجاني ۱۷ - عليه اي يثني وبين الشافعي على الظاهر كما يدل عليه السياق وبه  
 جزم في الارشاد الرضى وهذا يمتنى على اهل الاقوال الثلاثة لما نحن في التقدم في الدلالة لوجه مجمع بها حتى شرا التذلل في الاصح  
 فلا وجه والكنين فظهر الكثرة على المذهب والعقيد على المعتمد وصورتها على الرابع وذا يربطها على المخرج قال ابن عابدين قوله على التمهيد  
 من اقول ثلاثة معصياتها محرمه مطلقا انها محرمه خارج الصلوة ثم يربط الاقوال في ذلك خارج اليد لو شئت ۱۸ -

فی کون باطن قدیمها من الحورة فالواجب علیها ان تجتنب کشف باطن قدیمها واما ظهر القدم ففیہ غلاف وفصل الطحاوی یكونه حورة فی الصلوة دون غیر الصلوة ولكن المخرج مقتض جواز الصلوة وان انکشف ظهر القدم <sup>ص ۲۲۵</sup> باب ما جاء فی کراهته السدل فی الصلوة للسدل معینان اشتغال الصماک مکره وان یرسل جانبی الثوب علی کتفیه لا یقعد بها وان کان صغیر ولا یتقی الجانب الايمن منه علی الکشف الیسری والجانب الايسر منه علی الکشف الیمینی واما النقی احد الجانبین دون الاخر <sup>ص ۲۲۶</sup> ایضاً واما اذا انقلبها علی الکتفین ثم یقی من دلیها فلا کراهة اذن وکذلك لا کراهة فیما اذا النقی علی کتفه الیسری جانب الثوب الايمن ثم النقی ما کان یتدلى منه علی الکشف الیسری ایضاً ووجه کراهته السدل بحسب ان الیهود تغفل واما یلزم فی القسم الاول من قصور فی اداء الارکان و فی القسم الثاني من التعثر باذیاله وبذلك علم کراهته بالتقیه الناس فی اعناقهم من قلاوة منسوبة من الغزل اذ لم یقعد بها اذ کان فی جنب لبسها معقودة واما اذا لم یکن وضع اللبس فیما لا غیر معقودة فلا کراهة اذ لم یضر باداء الارکان واما فی غیر الصلوة فلیبسها کیف شاء واما ما قال بعضهم من کراهته السدل اذ لم یکن علیه الاثوب واحد فالظاهر ان هذا فی القسم الذی یدینا من قبل من القادر جانب علی کتف دون الآخر ذوالایقی علی المعنی الشہیر من السدل و هو ارسال جانبیه علی جانبیه من دون ان یتقی علی کتف مرة اخرى لا یکن للکراهة معنی اذ لا تصح الصلوة حیث یزید اصلاً واما اذا عمل علی اشتغال الصماک فلا وجه تخصیص کونه صاحب ثوب واحد بل وجه الکراهة مطرد بل اللایق اذن عدم الکراهة لمن لبس له الاثوب <sup>ص ۲۲۷</sup> باب ما جاء فی کراهته مسح المحصى فی الصلوة المحصى جمع والواحد حصاة و مسح المحصى و غیرها اذ لم یکن السجود علیها جائز من غیر کراهة واما اذا کان له ید منه فلا یخلو من کراهة وذكر فی بعض الروایات لفظ مرتین ایضاً وایاها کان فاعده غیر مقصود ولا الرخصة متوقفة علیه بل المناط فی ذلك هو الضرورة ما كانت واما قوله علیه السلام فان الرحمة تواهبه فتنبیه علی علم المنع واستنبط الفقهاء منها المسائل الكثيرة فانما اشتغال بما هو غیر الصلوة فان کان لاصلاهما ذاناً ولا یفارقا رخصتهما وخصوماً لا یکن له فیه کراهة وان کان غیر ذلك فلا یخلو من کراهة واما ما اشتبه به من کون الحركات الثلاث او الغفل بکلمات ید مفسداً للصلوة فلیس بشی اذ یرده لا یکن الکثرة ویرده من الروایات <sup>ص ۲۲۸</sup> وبعینه هذا من سبقة القلم او ذکر طرأ للباب ولا یجدان یقال حدیث معیقب المذکور من قبل انما هو فی اجازه المسح والغرض من قوله فی الباب عن معیقب انه یروی حدیث کراهته مسح المحصى ایضاً <sup>ص ۲۲۹</sup> وقول المولف کانه روی عنه رخصة انما کانه رأى بذلك اجازه فی ان یفعل ذلك مرة من غیر ضرورة ولانهم فان مواضع الضرورات مستثناة مع ان اصل المسئلة مسلم لست ایضاً

صلی علی دو باطن القدم ففی الهذلی ویرد ان القدم ليست بورة وهو لا مع ودر المختار علی المعتمد ۱۲ - <sup>ص ۲۳۰</sup> وما یجب استنباطه ان ما ذکره المصنف من تفرد عمل فی حدیث الباب مشکل فلهذا تابعه عندی وادی من حدیث سلیمان الاول ومن حدیث غیره عند التبیہتی و غیره <sup>ص ۲۳۱</sup> وفيه غلات لبعض مشائخی اذ مالوا الی ان لا یسدل ۱۳ - <sup>ص ۲۳۲</sup> التی یسوغونها لکونها بدو المعنی اذا النقی طریفاً علی الصدر ولا یلغها علی العنق ۱۴ - <sup>ص ۲۳۳</sup> لما یحصل فیہ فایة التستر وتماثل ان یقول یکن التفتی عن بان یقعد علی عنقه و یخرج یدیه ۱۵ - <sup>ص ۲۳۴</sup> واحتاج الشیخ الی هذا التوجیه لان الضرورة لا تنقید بالمره الواحدة بل قد یحتاج الی الاخری كما تقدمت قریباً فی كلام الشیخ لکن عمل علیه مانی الهذلی ولا یقلب الصلوة نوع جملة الا ان لا یکن من السجود ویرد لقوله علی الشیخ یکره مرة یا یزید ولا یزید ثم اشار ابن حابین الی ما فاده الشیخ <sup>ص ۲۳۵</sup>

صحيح باب ما جاز في كراهية النفع في الصلوة قوله ترب وجهك هذا المر منه ترك النفع دلالة وضناً لا مطلقاً ومجراً فذلك  
 تراهم اختلفوا في قطع النفع وعدم قطعه للصلوة فقال بعضهم انما نهى عن النفع لكونه مفوت سنة الترتيب ولا فساد فيه ولذلك  
 لم يصره باعادة الصلوة وقال الآخرون انما يكون بفساد الصلوة ان عدم بيان الراوي امره بالاعادة لا يدل على عدم الامر  
 وقال الامام الهام ان لم يتزوج الحروف بنفعه لا تقصد صلوة وان ظهرت به الحروف دخل نفقته في هذا الكلام صحيح باب ما جاز  
 في التهيؤ من الاختصاص ويعلم بذلك ان هيئة المجاورة والا كاسرة مكرهته وكلها بعد من السنة فكلها ته على قدر بعد السنة وقرب  
 هيئة التكبرين ويعلم بحديث الباب ان الهني عن التشبه لا يختص بين حضوره التشبه به وفيه يثبت فان التشبه بالشيطان لما كره وهو  
 غائب عن اعيننا وفيه مرئى فذلك يكون في غيره ايضا فانه يشبه باليهود ويكره وان لم يكن اليهودي يكرههم بهذا ذلك كقول الشيطان  
 فانه ليس له الا هم ان يحرم ابن آدم من النسيب الاخرى على تكلمها كان حرمان ابن آدم ان كان حظه الشيطان او فرقا ولهم  
 ان يكرهوا لئلا يشرك به فيكون عليه من جهنم اعاذنا الله منها ثم ان يتركب كبيرة او لا صغيرة او ترك سنة ولا نسيب  
 او ما هو مندوب وهبنا لما كان في كفت الشعر ترك سجوده كان المقدار الحاصل من سجود الشجرة نقص من حظ ابن آدم فكان  
 ذلك كقول الشيطان من غير ريب او حرم غيب وقد اسلفنا شيئاً من ذلك فيما سبق ايضا ولا يبعد ان يقتصر من هذا المقام  
 اى من رعاية ابي رافع الحسن حديثاً وهو في الصلوة واقبال على الصلوة وترك ما كان عليه من الغضب ان ما اشتبه بهم من  
 فساد الصلوة باخذ الامام من غلظه ما لا ضرورة له ليد من القراءة وكذا ممن ليس غلظه مشعياً ليس بشئ يعتد به بل الصحيح ان الرذل  
 اذا اتى على غير امه على امامه وقد كان قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة فان اخذ القاري بسجود ففتح من غير ان يذكر فصلوة فاسفة  
 لا محالة واما اذا لم يفتح فترك من نفسه ان القرآن نعم كذلك فصلوة جائزة ولكذا في غير من التعليم والتعلم اذا قف في  
 الصلوة فان عمل به من غير ان تكون ذلك مستند الى قصده القلبي واعتقاده لم تقع صلوة والا فقد صحت وانت تعلم

عليه قال الشافعي في البذل اختلفوا في تغيير الانتصار والمشهور في تفسيره ان يقع به على فاصرة وقيل ان يسك بيده خضرة اى عصاة تكون عليها  
 واكره ابن العربي وقيل ان يختص سورة فيقرأ من آخرها آية او آيتين وقيل ان يحذف في الصلوة فلا يبدلها وركوعها وسجودها  
 وقيل يختص الايات التي فيها السجدة في الصلوة حتى لا يبدلها وتها واما المحكية في الهني فيقول لان ابليس اصبط مختصراً وقيل لان  
 اليهو ويحتمل من خلفه في كراهية التشبه بهم وقيل لانه ما اهل النار وقيل انه فعل المنافقين والتكبرين وقيل شكل من اشكال اهل الصلوة  
 والمجهر على كراهية الصلوة وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وذهب اهل الظاهر الى تحريم الهني مختصراً ١٢ - عليه جمع كسرى  
 وهو اسم كل ملك الفرس ١٣ - عليه لهذا في الاصل والظاهر من سبيل العبارة لفظ الفصل فخال ١٤ - عليه قال المجد  
 بكلف بالكره الضعف والغيب والمحذو وخرقة على عنق القميص تحت الثياب ١٥ - عليه بذلك في غير قوله واما في الاخذ من غير فني على امر القوم في  
 القول الاخر في الدر المختار وفتح على غير امامه (يفسد) وكذا الاخذ الا اذا تذكر فست لا قبل تمام النفع بخلاف فتحه على امامه فانه لا  
 يفسد مطلقاً قال ابن عابدين قوله بكل حال اى سواه تسراً الامام قد ما يجوز به الصلوة ام لا لا تتعل اى اية اخرى او في تكرار  
 الفتح ام لا وهو الاحتمال ١٦ -

انه قلنا ليس الحافظ اسأهى ثم لا يترك اذا التقى اليه غيره ص قوله الصلوة مشقني تشبهني كل كعتين هذا في غير كعتيه التشبه  
 في النافلة والفرقة كتبتا لكن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ترك الاعادة من ترك التشبه الاول وجبر بسجدة في السجود  
 الفرقة عن هذا العموم ولتتبع يدك ان كان عطفنا على الصلوة فظاهر وان عطف على تشبه فان مقدرة تركها هذا التفسير لفتح  
 وقوله مستقبلا الخ من لفظ الحديث وهذا ثبت الدار لم يدع الصلوة برفع يديه كما هو معمول والكارهية عليه مردود ص قوله  
 فهو كذا وكذا هذا اللفظ قد يكون من كلام الراوي اذا نسى قوله صلى الله عليه وسلم واحتاط في بيانه وقد يكون من كلامه عليه السلام  
 اذا لم يصح بالحديث والتقى بالكناية والتشيع بالقلب والتضرع باللسان لمقابلة التمكن فهو سائر الاعضاء باب التشييك  
ص قوله فلا يشك بين اصابعه فانه في صلوة ولا تشييك في شئ من اركان الصلوة ولا تخصيص بالتشبيك بل يمتز  
 عن سائر ما ياتي في الصلوة من الكلام وغيره الا ما لا بد منه من الاقوال والافعال باب طول القيام في الصلوة قولاي الصلوة  
 افضل اعلم ان لفظه اى اذا دخل على المعرف بلام التعريف فالمراد تعيين جزء من اجزاء ما دخلت عليه واذا دخلت على مسكن  
 فالمقصود تعيين فردين افراده فالمراد في قوله اى الصلوة افضل ان اى اجزاء الصلوة افضل من غيره فهذا نص على ان  
 طول القيام احب فلا يعارضه ما ورد في الرواية الآتية من بعد عليك بالسجود اذ غاية ما لازم بذلك فضيلة الصلوة نفسها على غيره  
 من العبادات وليس فيه تفصيل لبعض اجزائها على بعض اذ ليس المراد بكثرة السجود والسجود نفسها من غير ان تكون في الصلوة مع ان  
 ترتب على السجود من دخول الجبهة مرتب على القيام ايضا ومارتب على القيام من الافضية لم يرتب على السجود وقال ابن مسعود  
 لا افضل من السجود اذ فيه غاية الملائمة وانت تعلم ان اختيار التزل تحصيل الغاية وفي طول القيام تلاوة القرآن والكثير و  
 مكالمته برسبحة وقلات ومصاحبة ص قوله في باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود فسكت معنى مليا وهذا السكوت كان يكون  
 الجواب او قبح في نفس السائل لمصلحة بعد انتظار كثيرا ويكون السبب في ذلك تعيين عمل ما يدل على الجزئية تناسب السائل ولان  
 الجواب لم يستعمل بعد ص قوله جزاء الليل اى مقدار من القرآن عينه للقرأة في الليل وانت تعلم انهم لم يحكموا في فضل اجزاء  
 على الآخر بما فيه شفا فاقول الامام الهمام ص باب ما جاء في فضل الاسودين في الصلوة ويقاس عليها ما في معناها من غير  
 من اشغل عن الصلوة قوله ولقول الاول اصح الظاهر هو التغاير بين هذين القولين كما فهم الحافظ الترمذي ويمكن ان يجمع  
 بينهما بان الماتيين عند انما منعوا اذا كان لجسد احد بحيث لا يشغل عن صلوة واما اذا قطع خشوعه وشغله عن صلوة فظاهر حالهم

على رواية قالت الخنيزية مع الاختلاف في بينهم وروى عن حماد فضيلة كثرة السجود كما ساء ابن عابدين وقال النووي في المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان  
 تقويل السجود وكثيره افضل كاه الترمذي وابن عابدين ومن قال بذلك ابن عمر والثاني ان طول القيام افضل والى ذلك ذهب اشافى  
 وجماعة والثالث انها سواء ووقت احمد بن حنبل ولم يفض فيها كذا في البذل قلت وقال ابن العربي الى قول اسحق فقال القيام بالنافلة في الليل  
 افضل والسجود والركوع بالنهار افضل ١٣ - على عطف على قوله مكالمته اى مصاحبة معصرا اسمه بواسطه كلامه ١٣ - على ولذا باهات  
 الجمهور الاثمة الاربع جواز القتل واختلفوا هل يفرض الصلوة ام لا قال في البدائع وقتل الميت والعقرب في الصلوة لا يفرض بالقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم اتقوا الاسودين الحديث وروى ان عمر بالدرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع عليه الفدا الحديث وبرتئين انه لا يكره لاداء في الصلاة

انهم لا يمتنعون والدليل على ذلك ما ورد في الدليل من قولهم ان في الصلوة تشغلا فالظاهر من هذا هو ان الزى قلنا اذا تشغل في قتل الحية انما يضر بالصلوة اذا لم تكن تشغله واما اذا تشغله عن صلوة فاشغل في صلوة بانها يكون اذا لم يقتل واما اذا قتله فلا يبقى له تشغل الا صلوة والحاصل ان اشتغال يقتل الحية اذا لم تشغل عن صلوة اشتغال بما ليس من امر الصلوة واما اذا تشغله عن صلوة فلا اشتغال يقتله هو عين الفراغ للصلوة ومعنى ان في الصلوة تشغلا ان في الصلوة مشغولية بالرب سبحانه عن غيره ثم لا يذهب عليك ان اصل اطلاق الاسود على كل ما يضر السواد من اى جنس كان ثم صار من الصفات الغالبة للحيية فالغفيم من اطلاق الاسود اذا اطلق ولم يقيد الحية السوداء ثم كثر استعماله في كل قسم منها كان فيه سواد ولا وى قول الاسودين الحية والعقرب تغليب اذا العقرب ليس السوداء من صفاتها ولا الاسود من اسمائها **صحيحه** باب ما جاز في سجدة السهو قبل السلام فيه غنمته **صحيحه** كسب الترمذى مذهب الامام به انه بعد السلام وان جاز ان يسجد قبل السلام مذهب الشافعى انه بعد السلام ولم يجوز قبل السلام لاندراى ماسوى ذلك منسوخا فليكن يجوز العمل بما قد نسخ مذهب مالك ان السجدة في الزيادة بعد السلام وفي النقصان قبله ومذهب احمد ان السجود في السهو لما ثور عنه صلى الله عليه وسلم انما يكون على وجهه وفى غيره كذهب الشافعى من انه قبل السلام ومذهب السحن ان المأثور على وجهه وغيره لما ثور عنه صلى الله عليه وسلم لم يعمل فيه على قول مالك فاما ما رجع به الامام ما اختاره من المرام فهو ان فعل النبى صلى الله عليه وسلم في سجود السهو مختلف سجدة قبل السلام وسجدة بعده فربما جاز احداهما بقوله وجوزنا كلا الامرين ولو ثبت ايضا ان آخر فعله كان هو السجود قبل السلام فليس ذلك نصا على نسخ ما فعل قبل ذلك ولعل فعل ذلك الآخريين الجواز ونفى ان حديث القول ايضا عارض حديث القول الثانى فالترجيح حينئذ بالقياس والقياس يقتضى الفصل بالسلام لان الجواز بشرط انما يكون غيره كما جرت اسنن بالنسخ للاذكار

ما كان يفعل المكره خصوصا في الصلوة ولا يحتاج اليه لدفع الاذى فكان موضع الضرورة هذا اذا امكنه التمسك بغيره واحدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واما اذا احتاج الى معالجته ومضيات فعدت صلوة كما اذا قام في صلوة لانه عمل كثير ليس من اعمال الصلوة وذكر شيخ الاسلام الشرحى ان الاظهر ان التمسك بصلوة لان هذا عمل يخص فيه المصلى فاشبه المشي بعد الحدث والاستقرار من البير والوضوء انتهى كذا في البذل قلت لكن جواز البير في الحث متعوض بخلاف حديث الباب ولذا قيد الجمهور بالعمل القليل منهم المحففة كمسكاة الفروع ومنهم الشافعية كمسكاة ابن رسلان وقال ابن عمر بن الخطاب اذا غاف متها على نفسه او على غيره او امانت او ائتم منه وتمكن منها لم يعمل بسيرة فان غاف منها وكانت بعيدة وكان عاكفا كثيرا قبلها واستأنفت الصلوة **اهـ** **صحيحه** وهو مذهب سادس لدراود فخرى على ظاهره وقيل لا يشرع سجود السهو الا في المواضع المأثورة وثلاثة مذاهب اخرى فكلها تسعة مذاهب بطلت في الاجوز واكتفى الشيخ به تبعاً للترمذى على الوجه المشهور **صحيحه** اهـ من قول الا ان سجود السهو قبل التسليم تاسخ لغيره من الاعاديث ومعلوم ان العمل بالنسوخ لا يجوز لكن عامة لقعة المذاهب حلوا الاجماع على جواز الامر بن قال الحافظ في المنقح نقل الماوردى وغيره الاجماع على الجواز وانا نقول ان في الفضل وكذا اطلق النوذى انه كذا في الاجوز فخال **صحيحه** واذا اجمع النقص والزيادة فقالوا بالسجود قبل السلام تغليباً للنقص كما في الاجوز **صحيحه** اهـ من حديث الثوري وغيره في الشك في الصلوة بلفظ ولين على ما استيقن ثم يسجد بركعتين قبل ان يسلم لان الروايات التي وردت فيها السجدة قبل السلام قولا وفعل كذا **صحيحه**

بالأذكار فوجب اتيانها بسجود بعد فصل الجايز من الجهور بالسلام ليستدل بذلك على انه غيره اتي به للبحر ولكن لما كان القول بفعل واردا في كلا الامرين لم تقدر على المنع من شي منها حتى استدل الشافعي على مرارته يكون رداً على حديث قبيلة السلام متأخري الاسلام وانت تعلم ان دعوى النسخ من غير بيان نداه من بعيد واستدل مالك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الروايات على الوجه الذي ذهب اليه وانت تعلم ان رواية شعبة التي تقدمت في باب ما جاز في الامام نهض في الركعتين ناسيا من رواية الشيباني قال صلى بن اللخيري بن شعبة فنهض في الركعتين فخرج به القوم وسبح بهم فلما قضى صلوته سلم ثم سجد سجدة السهو وهو جالس ثم هدثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل الذي فعل ترو على مذنب مالك احسن رد ويحوي مذهبه حيرة لا يرجي منها تخلص فانه صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام مع نقص في الصلوة لان زيادة هذا الاخير مرد على المذنبين الباقين ايضا باب ما جاز في سجدة السهو بعد السلام والكلام هذا الامر وله الاماراه العيني باسناد حسن انه وقع مثل هذه القصة لعينها في ايام عمره فاستأنت الصلوة بحضرة من الصحابة فلم ينكر عليه احد ما تكبره لهم ان يشبهه على ما ذكره من ذلك فكان ذلك لعلمه بنسخ الكلام سهواً في الصلوة ايضا لانه كان في تلك القصة مع النبي صلى الله عليه وسلم حين وقعت كما صرح به الرواية في رواياتهم ثم الكلام المكان من الأذكار لم تقدر وان كان من قبيل كلام الناس فدت **صلته** قوله والعمل على هذا عند بعض اهل العلم قالوا اذا صلى الرجل الظهر غسأ فصلوته جائزة وسجد سجدة السهو وان لم يكس في الرابعة هذا القريض بالاحسان في تفصيلهم من ما علس في الرابعة بين ما لم يكس فيها بان فرقم هذا مما عالت للحديث فان الرواية لم تفصل بينها والجواب انه في الفعل لا عموم لها فان قيامه صلى الله عليه وسلم من الرابعة الى الخامسة لم يكن قبل القعود او بوقوفه ان كان بعده لم يثبت الحكم فيها اذا قام قبله وان كان القيام الى الخامسة قبله لم يثبت الحكم فيها اذا قام الى الخامسة بعده فليحكم ان يشبهوا احد هذين الشقين او وقوع الفعل الواحد منه صلى الله عليه وسلم بحيث يشعلها ولاننا نقول ان وضع السجدة سهواً انما هو لا يجزأ ملقح من النقصان في الواجبات كما هو مسلم للفرقيين فلو طرق نقص في الاركان لا يجزأ بسجدة السهو ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية الاتية للسأى ان يثنى على اقل المرتبتين اللتين شك فيهما التلايم نقص في الاركان

على كذا في الاصل والظاهر ان فيه قطوعاً من النسخ والصواب مغيرة بن شعبة ثم هذا الحديث اخرجه احمد واليوادود والترمذي وقال من صحيح وقال النووي في الخلاصة روى الحاكم في المستدرک نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص ومن حديث عتبة وقال في كل منها صحيح على شرط الشيخين كذا في الاويز ١٢ - **صلته** وايضا مما عالت قول المالكية ما روي من احاديث الشك في الصلوة من انه يثنى على ما استيقن ويترك ما يشك قبل التسليم فان هذا الشك دائر بين التمام والزيادة وكان هذا السجدة بعد السلام ولذا احتاج المالكية كالباقي وغيره الى توجيه هذه الروايات كما في الاويز ١٣ - **صلته** قال الميتمى اخرجه الطحاوي وهو مرسل جريد ١٤ - **صلته** وسيا في الكلام على الكلام في كلام الشيخ قريباً ١٣ - **صلته** اي بشرط ان لا يقع في الجواب والا في غير ذلك في كلام الناس كما صرح به اهل الفروع ١٤ - **صلته** ولا يشكل على الحنفية الابدانبات انه صلى الله عليه وسلم لم يكس على الرابعة وهو لم يثبت بعد بل هو محتسب ولا يحتاج الحنفية الى اثبات القعدة كما هو ظاهر لانهم قالوا ان القعدة فرض كما هو ثابت فلا يترك الا ينس بخلافه مما لا يحتسب على كل حال فله صلى الله عليه وسلم على المتفق عليه اولى من العمل على المختلف فيه كذا في الاويز ١٣ -



اذ لو كان كذلك لم يتجسس بعد السجود فلما كان كذلك كان الفرق بين ما اذا جلس في الرابعة وبينما اذا لم يكمل سبعا لا يخفى وجهه ومنه كون التخليط مطلقا الشيطان سروره بالاسارة بالمصلحة وانما ينفع فيه وقتة وقوة بخروج ذلك الى مفاسد عديدة **صحيح** باب الجاهل في التشهد في سجدة السجود قوله فبسمي سجدة ثم تشهد ثم سلم هذا ظاهر في اثبات ما ذهب اليه الامام من اثبات التشهد بعد سجدة السجود ولا يخفى ان تركهم احاديث التشهد بعد اتفقهم على ان زيادة الثقة معتبرة فرض للمقاعدة المقررة ولذلك ترى الامام قال بالتشهد بعد سجدة السجود وحمل الروايات التي لم يذكر فيها ذلك على ان الراوي لم يذكره كالملم يذكر في حديث ابى هريرة السلام بل قال ثم سجد مثل سجوده او اطول فليحفظ **صحيح** قوله وقال اصح من الحديث انه هذا التعريض بالتحفيضة في اخذهم حديث الاكل في الصائم دون المصلحة مع ان الثاني اصح من الاول والواجب المشهور وايضا فيحذف التعريض بالفرق بين العهد والنيان في اكل الصائم دون اكل المصلحة فيها سواء في الصلوة ثم ان هؤلاء استدلوا برواية ذي اليمين الواردة في الباب على انه لو تكلم احد في صلوة خطأ او نسيانا لم يفسد صلوة وايضا فانهم اجتمعوا على امرهم بذلك ورد من ان ابن مسعود حين قدم من الحبشة سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه وقد ثبت ان قدومه كان بمكة فلم ينالك الكلام

عليه وهذه الفتحة لم ترو في حديث الباب لكن تروى في روايات السجود ففسر الشيخ بكلامه الفائدة ١٢ - **صحيح** وهذا باب الاثمة في ذلك كما في الاوجز قال ابن قدامة يكبر للسجود والرفع منه سوار كان قبل السلام وبعده فالكان قبل السلام سلم عقده والكان بعده تشهد وسلم سوار كان محل بعد السلام او كان قبل السلام فغيره الى ما بعده وهذا مذهب الحنابلة وبه قال الشافعي وفي الاستاذ كان الموطأ نقل عن الشافعي انه رأى التشهد بعد السجود واجبا واما اذا سجد بعد السلام فبسمي تشهد بطل فيه الاختلاف وقال في آخره نقل المزني في المختصر قال سمعت عن الشافعي يقول اذا كانا بعد السلام تشهدوا كانتا قبل السلام اجزاء التشهد الاول وقال عياض في مذهب مالك اذا كانا بعد السلام يتشهدوا فاختلف عنه بل تشهد قبل السلام قال العيني عندنا تشهد وعنه الشافعي في الصحيح للتشهد انتهى في الاوجز مختفرا وفي الدر المختار سجدة تشهد وسلام لان سجود السجود في التشهد قال ابن عابدين اي يرفع قرائنة حتى يوسم سجودا وعن سجدة في السجود صحت صلوة ويكون تاركا للواجب اح ١٢ - **صحيح** اي دون حديث الكلام للمصلحة وهو حديث ابى هريرة المذكور ١٣ - **صحيح** اصل الشيخ انه اراد ما هو المشهور بين العلماء ان حال الصلوة مذكرة فاعبر السجود فيها مفسدة بخلاف الصوم ١٤ - **صحيح** كذا في الاصل في الفقهاء عندى دون الكلام المصلحة اذا تعرض في الرواية لاكل المصلحة واما تعرضوا بكلام المصلحة وحاصل قولهم تمثيل كلام المصلحة باكل الصائم في التعريف بين السجود والحمد قال ١٥ - **صحيح** هذا مذهب الشافعية وفي الاوجز ان الاثمة الاربع بعد ما اجمعوا على ان من تكلم في صلوة عالما عاديا وهو لا يريد اصلاحا ان صلوة فاسدة كما نقل عليه الاجماع ابن المنذر وغيره اختلفوا في بعض انواع الكلام واختلفت الروايات عن الامام احمد كثير والى استغفر طلبها روايات عنه ان الكلام يفسد الصلوة مطلقا وهو قول التحفيضة قول واحد وقالت الشافعية بطلبها الكلام العمد ولو لمصلحة الصلوة مع العلم بتحريمه وانه في صلوة فاعل بقليل الكلام ناسيا للصلوة او سبق اليه ساد او جعل تحريم فيها وقالت المالكية في الرخصة من مذبحهم ان قليل الكلام لا صلاح الصلوة لا يفسد والكان عمدا وقال سمون ما في قعدة ذي اليمين وقطع غير القياس فيقتصر على حضور النفس انتهى ما في الاوجز مختفرا ١٦ - **صحيح** رواه الشيخان وغيره وانما يقال ان السجدة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيرد عليها اظاه رجاس من هذا الناحية سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة دخلا وحقق الحافظ في الفتح ان رجوعه كان مرتين ١٧ -

انما كان نسخ بكمه واثبت الاختلاف في جوابه ان قدومه كان بالمدينة والحق انه قدم مرتين اتي اولها بكمه ثم لما رأى المشركين يلبون  
عن الايذاء ولا يقصرون عن الذي كانوا عليه قبل رجوعه الى الحبشة ثانياً ثم لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مهاجراً  
شلع الجزع قدم ابن مسعود هناك فلاتيم الجواب الاما نقلنا من العيني عن ان مثل هذه القصة قد وقعت في ايام عمره فاستألف  
الصلاة ولم يكن عليه في ذلك احد مع ان عمره نفسه كان في قصة ذي البعدين هذه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا يروى عن عمر القصة عليه الصلوات الا قد ورد في الروايات انه كان فيهم ابو بكر وعمر فبابه ان يكلمها واما ما قالت الشافعية من  
ان ابا هريرة ربه كان اسلم من غيره في رواية حديث الكلام في الصلاة مع ان قوله تعالى وقوموا لله قانتين كان نزوله بكمه  
فعلم ان المنهي عنه من الكلام هو الذي يكون عن عمد وكلام الخاطي وانما في غيره فقد فاجاب عنه ادا لافان الراوى كثير  
يروى عن صحابي آخر ولا ينافيه لوقوع في احدى الروايات نسبة الفعل الى ابي هريرة نفسه بقوله صلياً فان ما فعله بعض  
قوم ينسب اليهم كلهم وهو في قليل في المحاورات كما قال الله تعالى مخاطباً ليهود زمانه صلى الله عليه وسلم واذا بينا لكم من كل  
فرعون الاية مع ان الاحجار والافعال التي ذكرت بعده لم تكن وقعت الا من ابا هريرة وهم ذكركم قوله تعالى واذا قتلتم  
نفساً فادارتم فيها الاية واما ثانياً فبان البقرة مدنية ولذلك ترى الشافعية يذنبون في تفسير هذه الاية الى معان اخرى غير ما هو  
الظاهر المطابق للروايات فان زيد بن ارقم روى اننا كنا نتكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة الى ان نزلت هذه الاية  
ثم فرغ على نزلها سكوتهم حيث قال فامرنا بالسكوت ونبينا عن الكلام فكيف يمكن ان تكون الاية مدنية واما ثالثاً فلان  
زيد بن ارقم روى في هذه الرواية التي ذكرناها بالماكان من الانصار وهو نفسه قال باننا كنا نتكلم خلفه فكيف يمكن تأويله وعلم على ان  
ذلك كان في مكة وكان النسخ هناك فان قيل اسناد الكلام اليهم كما وجدنا في الصلاة الى ابي هريرة فان زيد بن ارقم نقله  
روى هذا الكلام عن غيره واما نسبة اليه كنسبة ابي هريرة الصلاة الى نفسه قلنا هذا مع منافاته لكون الاية مدنية يروى ان الناس

عليه قال النبي اما زعم ابن جهمان من ان تحريم الكلام كان بكمه فهو باطل قدره غيره واحد من اهل العلم واما قال ابن مسعود  
ان ذلك وقع لما رجعت من عند الحبشة الى المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يجهل اى بلد اريد اليه  
ذهب الخافض بن جهمان ليعرف واما ما زعم البيهقي من خلاف قدره العلامة ابن الترمذى في البحر النقي ١٣٠ - عليه كما ورد في رواية ثخين فيجوز  
عليه مال اليه الطحاوى فخره على الجواز واستشهد عليه بقول النزال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لم يدركه يقول طحاوس  
قدم علينا معاذ بن جبل وهو لم يحضره ويقول الحسن خطبنا عقبته بن خروان وهو لم يشهده ائمة يروون بذلك قوله قلت روى عن  
ابي هريرة ربه بنصره امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنظر اذا اصبح الرجل جنباً ثم لما كرر السؤال قال حدثني اخضر درواية سلم بلفظ بيتاننا  
اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي ليس بمحفوظ ثم ذكر الكلام عليه قلت ويدل عليه ان ابن عمر رضي الله عنهما بان اسلام  
ابي هريرة كان بعد ما قتل ذوالبيعتين اخرجه الطحاوى قال النبي ربه الكرم ثقات الا عمرى فاختلفت فيه قواه غيره واحد وضعه النسائي  
وغيره ثم ثبت ان حديثه لا يخفى ربه الحسن سيما في نلف وهذا من رواية من نلف ١٣٠ - عليه اى وقعت لا باهم ١٣٠ - عليه قال النبي  
رواه الجماعة الا ابن ماجه ١٣٠ - عليه كذا في الاصل والصواب على الظاهر بدله مكتبة ١٣٠ -

ما كانوا يصلون أنفسهم فإدى لاختلافه صلى الله عليه وسلم ويقوى ذلك ما ورد في إني داود من أنهم حين جاء بهم معاذ وهم في الصلوة اخذوا في الاشارة اليه وقال فيه ايضا ان المسبوق كان يخبر في اثناء الصلوة بما سمعته من الركعات مع ان معاذ لم يكن بمكة حرسها الله تعالى عليه باب ما جاء في الصلوة في النعال قوله قلت لانس بن مالك اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه قال نعم كان السائل رأى انس بن مالك يصلي في نعليه فاستبعد ذلك لعدم العرف مع قوله تعالى فافعل نعليك انك بالواد المقدس الآية فان ظاهر الآية يقتضي ان لا يدخل المسجد نعليه فاجاب عن ذلك انس بن مالك بقوله نعم اى صلى النبي صلى الله عليه وسلم والقصة مشهورة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي باصحابه يوم فافعل نعليه فافعلوا نعالهم فلما قضى سألهم في القائم نعالهم فقالوا راينا نك فعلت هذا الى آخر ما قال ونظر النبي فاذن بين الاولين ان الصلوة في النعال لم تكن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم بل الجماعة خلفه كانت تتنعل وتذنين ان القابض النعل انما كان لاجل النجاسة عند انشأه في ربه والقدره التي تتمتع عنها الطبيعة عندنا فلا تنصير في الصلوة في النعال اذا كانت طاهرة لا بها كالمبوسات الاخر الا ان العرف في زماننا لما كانت عدم الدخول في المساجد وبه لا بس نعليه ليس له ذلك ومع هذا فلو دخل ونعلاه طاهر بان الاستحقاق بذلك منعاً وشدة وانما امره تعالى بالقار النعال الموسى فلان نعليه كانتا من جلد الحمار الغير المدبوغ ولعلها كانتا لم تطهر بحسب شريعة موسى ويعلم بالقار النبي صلى الله عليه وسلم نعليه في المسجد دون ان يرمى بها خارج المسجد جواز وضع الثوب النجس وغيره اذا لم ينجف تلوث المسجد وكذلك لا بأس بدخوله في المسجد وهو لم يستنج بالماء اذا لم ينجف نجس المسجد بعرقه وكذلك اذا دخل وفي يده الحجر الذي يستغنى به

على اى ما داموا بمكة ١٢ - عليه اى في قوله القديم وجديده كالمجهول ان النجس يقربوا ولم يعلم به حتى الفراغ فيجب الاعداد اعلم به في وسط الصلوة فلا يصح البناء كما في ابن رسلان وشرح الاقتناع وغيرهما ١٣ - عليه ففي الدر المختار ومبني لراخله تعاهد نعل وخذ وعلوته فيها افضل قال ابن عابدين قوله وصلوته فيها اى في النجف والشغل الطاهر بن افضل مخالفة لليهود تأمار غايه لكن اذا قضى تكليف فرش المسجد بها ينبغي عدله اكانت طاهرة واما المسجد النبوي فقد كان مفروشا بالخصى في زمته صلى الله عليه وسلم بخلاف في زماننا وعلى ذلك يحمل ما في حمة المفتي من ان دخول المسجد متعلقا من سورة الادب قال الشيخ في البذل بعد قوله صلى الله عليه وسلم فافعلوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا نعالهم ففعلوا الخربش على ان الصلوة في النعال كانت مأمورة لمخالفة اليهود واما في زماننا فينبغي ان تكون الصلوة مأمورة بها حافيا لمخالفة النصارى فانهم يصلون متعللين لا يخلعونها عن ارجلهم ١٤ - عليه فقد ذكر اهل التنصير في وجه الامر بذلك اقول انهما كانا من جلد حمير متين فذلك امر بخلافه صيانة للوادي المقدس ولذلك قال عقبه انك بالواد المقدس طوى وهذا قول على بن رضو مقاتل والكشي والضحاك وقادة والسدي قال الرازي ١٥ - عليه وفي كمى وصحات الدر المختار ادخال نجاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستصحاب بدنه نجس في قوله قال ابن عابدين جارة الاشياء وادخال نجاسة فيه نجاسة منها التوكيد ومفاده الجواز لوجاهته لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد على بدنه نجاسة ودوا لفظ عليه اشارة الى ان ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس بمبصر بهت كتب المتقين واغابناه العلامة قاسم على ما صرحوا من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد ومجمل مقيد اقولهم ان الدهن النجس يجوز الاستصحاب به اى يجوز الاستصحاب في غير المسجد ١٦ -



أما رافعة هو يحيى بن عبد الله وعم يحيى بن عبد الله هو معاذ وعبد الله هما ابنار رافعة بن رافع الصماني فرافعة الصماني يحيى  
 ابنه معاذاً ومعاذ في حديث ابن أبي عمير عبد الله وهو رافعة بن يحيى بن عبد الله ص قوله قال كيف قلت كان هذا من عادة  
 صلى الله عليه وسلم لئلا يظن رجل لم يحضر أول القعدة أو نسي ما كان قبل أو غيره جواب شئ جواب شئ آخر وشئ ذلك كثير وفيه  
 تقرير وتثبيت بالنسبة في تركه في الحديث المذكور به هنا انما ذكر قوله مع انه عليه الصلوة والسلام كان معها من لئلا يظن ذلك  
 الفضل الذي ذكره هنا غير ما بهول ثم ذكر هذه الفضيلة مع ملاحظة قول النبي صلى الله عليه وسلم ما لي انا زرع القرآن يجوز  
 قرارة ذلك الكلام وانفادها ومع ذلك لو جهر به لانتقد صلوة قدر وقوله وكان هذا الحديث عند بعض اهل العلم انه في  
 المتعوق ليس عملاً للحديث على ذلك اذ كيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم جماعة المناقضة بل ذلك بيان للعمل جمعاً لما في  
 غير هذه الروايات ص قوله باب في نسخ الكلام في الصلوة قوله عن زيد بن ارقم هذا خلاصه في ان نسخ الكلام كان بالمدينة  
 فان زيد بن ارقم من الانصار وقد بينا ذلك من قبل - باب ما جاز في الصلوة عند التوبة هذا وقع لما يتوهم من بدعية  
 ذلك وقوله استخففت تحصيلاً للاطمينان لا شكاً وارتياحاً في رواية الصماني واما ابو بكر فقد صدق ابو بكر ثم فلم يكن الى استحلافه  
 من سبيل لانه صديق فاطمان قسبي من غير ان يخلت ثم قرأ هذه الآية ليحجل المذكور من قبل من افراد هذه الآية فان الذكر على  
 اى هيئة كان ذكر وفائمة الصلوة والطهارة والذكر رفع الدرجات ان انحت السيرة ببعضها والا فذاك وبقية الاستغفار  
 رجاء فيها فان التزات كافية في المحو الباقي بعد ما فاضل في الترتي باب متى يؤمر بالصمى بالصلوة قوله واهل بيته صلوا معي  
 للاعتبار والتعريف لا لكونه مكلفاً لكونه مكلفاً على الاحتلام او كونه ابن شمس ص قوله باب ما جاز في الرجل يحدث  
 بعد التقهيد سب الامام رضى في ذلك على مقتضى الحديث المذكور فيه ولا يذهب عليك ان الفرض انما هو نفس الخوض لا الخوض  
 بصغر كما يوجب الى الامام وهذه الرواية عنده ضعيفة والصحيح خلافه وهو الثابت بالشر الروايات وقوله هذا حديث ليس اسناده بالقوى  
 بينه فيما بعد بقوله وعبد الرحمن بن زياد وهو الاخر في ضعفه بعض اهل الحديث مهم يحيى بن سعيد القطان قد وثقه البعض للزهد  
 منهم يحيى بن معين وقوله وقد اضطررنا الى اسناده لم يبينه وليس الذي -

على اى يستفت الامر ويثبت ويظهر السؤال والبهمة ١٢ - ص اى بهذا السباق والصلوة مع الجماعة والكثرة كما يدل عليه السؤال والجواب  
 مع انه قد ورد في بعض طرق الحديث تعرج المغرب كما حكاه السيوطي عن رواية الطبراني ١٢ - ص والا لا يدعي عن ان الغرض من بيان  
 استحبابه فان الفقهاء اعدوا من المندوبات ١٣ - ص وعلى هذا فخصيص عشرين لانه لا يفي فيه على الضرب وقيل وجه ذلك استحلال  
 الملوغ بالاحتلام في هذا السن كما قال ابن رسلان ١٤ - ص اى يدل على السادس عشر في الدر المختار لموقع الغلام بالاحتلام والاحمال  
 والازال والجارية بالاحتلام والمحض والجمل فاعلم يوجد فيها شئ فحتى يتم لكل منها خمس عشرة سنة بلفظي ١٥ - ص دا وضع منه  
 ما في الارشاد والرضي اذ قال ان الخروج بعنه فرض عند الامام بخلاف صاحبيه وهذه الرواية عنده ضعيفة والصواب ان الصلوة تصح في الخروج  
 كما هو مذهب صاحبيه اذ قلت وبسط ابن عابد بن وغيره الانشلات في ان الخروج بعنه فرض عند الامام لا ١٦ - ص لم يذكر في الحافظ  
 في تهذيبه الا انه ذكر عنه عدة اقوال منها انه ضعيف يكتب حديثه ومنها ليس به باس ضعيف وغير ذلك ففصل انه روى عنه توثيقه ايضا

تطوعاً اضطراراً إذا رواه محمد بن عليهما وإذا كان كذلك فالرواية تتقوى بكونها مروية من سنيين باب ما جاء إذا  
كان المطر في الصلوة في الرجال كان قد امر أن ينادى بالصلاة في الرجال فيقول على الصلوة حي على الفلاح  
وقيل بل بعده فإن كان الأول فالأمر إباحة وإن كان الثاني فالجمع بينهما لا يمتنع من أراد الاثنيان عملاً بالعزيمة  
دون الرخصة وفيه خير كثير فإن التخلّف رخصة وهذا هو الحكم بعده عليه الصلاة والسلام باب التبع في أدبار الصلوة <sup>ص</sup> قوله  
فإنكم تدركون من سبقكم إذا فضل أعمال الرجل قراءة القرآن في الصلوة ثم قرأته خارجاً بطهارة ثم قرأه القرآن على  
غير طهارة ثم باقى الأذكار ثم الصدقة ثم الصوم فكانوا يصدقون والذي علمه المهجريين من قسم الأذكار فكان أدراكهم من قسم  
ظاهراً لا يخفى وذلك لما لا ليس أحد أصحاب المدرج من التدرج سجداً فلما كان المدرج أحب إليه كان أفضل من سائر  
ماسواه ثم إن المال تعلّقاً بالقلب لا يخفى فكان رتاداً جهداً على النفس غير ميسر وأما الصوم ففيه فضيلة كثيرة كونه قالوا  
تعلّق بالثبات فيه ليرى ما فاسب في جزائه أن يكون كذلك من غير وسط وما ورد من وعده تعلّق الصوم لي وأنا  
أجزى به معروفه وأجودهم لأجره لأشئ بما يناسب في الاختفاء ولما كان جل علمهم هو الصدقة وهي أقل من الذكر كان سبق من  
تعلّق به على من لم يتعلق به ظاهر لا يخفى والمخاطبون في قوله تدركون هم الذكورون بحكمة تليها الصعوبة خاصة وكان الامام  
الوحي قد فضل الحج على الصدقة بعد حجه وهذا لا يتناقض في الترتيب الذي أسلفنا في الحج مرات كثيرة مع تأييد الشيء النفس  
وجهد باب ما جاء في الصلوة على الدابة في الطين والمطر تعقوا على أن الرجل إذا لم يمسحاً بالصلوة خوف عدو  
أو انقطاع عن الرفقة أو نجاسة المكان أو الطين أو غيره ذلك من الأسباب ليصل على راحته أو دابة يؤمى إليها فمن هذا  
التعليل ما قال صاحب البحر بحث ما هي وكانت لا تستمسك على الراحلة فلو تركتها ونزلت للصلوة فكانت سقطت فكانت  
أصلها على الراحلة أو هي الأمان وفي الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بغيره النفية لكن بشكل على الأمان

كما روى توشة عن يحيى القطان أيضاً هذا وقد وثقه غيره واحد منهم أحمد بن صالح فقال يحج بحديثه وكان يذكر على من يتكلم فيه ويقول هو ثقة وتقدم  
عن الترمذي أيضاً يقول ما يثبت محمد بن سليمان يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث ١٢ - <sup>ع</sup> ولذا تعقب الشيخ في البذل على الامام الترمذي  
وقال دعوى الاضطراب ليس بصحيح ١٣ <sup>ع</sup> أي اختلفت في محل التدرج في حال الاضطراب كان الأمر يتبادر هذا اللفظ مقام المحصلتين وقيل كان يهتفم الأذان  
<sup>ع</sup> وعلى هذا يفرع عليه سجدوا الكلام في الأذان والبسط في الأدب ١٣ - <sup>ع</sup> أي في الاثنيان أله الجماعة خير كثير ١٣ <sup>ع</sup> يعني أن رخصة  
الصلوة في الرجال والعزيمة الصلوة مع الجماعة وفيه خير كثير ١٣ <sup>ع</sup> قال ابن تيمية من العلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب بالوعد  
لا يصح على الدابة إلا الضرورة كونه نص على نفسه أو ثياباً أو دابة أو نزل وفي الدر المنثور والطين يغيب فيه الوجه وذباب الرفقار  
ودابة لا تترك إلا بغيره ١٣ - <sup>ع</sup> لمجد الحكاية نعم ذكر في شرح الكنت ما يؤمى أله ذلك ولفظ دلم أركم ما إذا كان راكباً مع امرأة أو امك  
وقع للفقير مع امرئ في سفر الحج ولم تقدر المرأة على النزول فالركوب لم يجز للرجل المداول لها أن يصلي الفرض على الدابة لم يجز للمرأة إذا  
كان لا يتمكن من النزول وحده ليس الحمل ينزله وحده ويتجنى أن يكون لذلك كما لا يخفى ١٣ - <sup>ع</sup> والمسئلة خلافية شهيرة وبحديث  
الباب استدرك النووي على مباشرة صلى الله عليه وسلم الأذان بنفسه قال المحقق عزيم به النووي لكن وجهه في مسند أحمد



الكمال منه بعد أشكورا بمائة الشكر وفيه من اللطافة ما لا يخفى إذا شكر على مقدار النعم ولما كانت النعم عليه كثيرة كان الكتاب  
 لشكره الكثيرة صفة قوله باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلوة أي أول حساب العبادات يكون  
 في الصلوة وهذا الباب مثل الدليل للباب الأول فأنما كانت الصلوة أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة كان اجتباؤه  
 صلى الله عليه وسلم في الصلوة لا يخفى وجهه وقوله أن الصلوة أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة يعني في حقوقه تعالى والعباد  
 أول ما يحاسب به في حقوق العباد قوله فإن صلحت فقد أفرغ وانجح أي في حساب ذلك ولكنه ما بعده من الخيرية والخران  
 قوله شيئا لصب على التمييز والرواية ههنا من فريضة بالتذكير قوله فيل والكمال قد يكون كيفاً وقد يكون كمّاً وقد ورد في بعض  
 الروايات أن ركعة من الفريضة تحاسب سبعين من النافلة ولا يظن بذلك فضل لكثرة السجود على طول القيام لأن ركعة  
 طويلة لا تعد ركعة فإن من الركعات ركعة تساوي وحدها أربعين أو خمسين أو يزيد من ذلك باب من صلى في يوم وليسته  
 شنتي عشرة ركعة ثم الصلوات التي هي أربع ركعات من النافلة والسته عندنا تسليمة وعند الشافعي تسليمتين ولما ورد من  
 أن صلوة الليل والنهار مثني مثني وسبح التثنية على وجه مذهب الإمام في موضع الشارح لعلنا لاصح قوله صلوة الغداة  
 لصب على الظرفية أو بنزع الحافض أي الركعتان اللتان قبل الفجر هما في صلوة الغداة ولا يجد أن يكون يرأس من الفجر  
 لكنه يلزم أن يكون مجزواً ولعل الرواية بخلافه وانما قال ذلك لكلا يظن بظاهر قبل الفجر أن المراد صلوة التهجئة والركعة الفجر  
 خير من الدنيا وما فيها لا يلزم بذلك فضلها على غيرها من الصلوات اذ كل تسبيحة وتكبيرة وتهليلية من الدنيا وما فيها  
 فكيف بركعة أو ركعتين وانما المراد بذلك اثبات الفضل لها اعتباراً لا لفضلهما الاضافة إلى غيرها من السنن وما كوناها توكدة  
 بالنسبة إلى السنن الاخر فأنما هو بالروايات الاخر مثل قوله عليه السلام لو طردكم الخيل إلى غير ذلك قوله وقد روى الشيخان  
 صحيح عن صالح بن عبد الله حديثاً أراد بذلك توثيق صالح اذ روى عنه احمد بن حنبل باب في تخفيف كعتي الفجر لا يرد  
 إلى فتور في اواخر الفرائض اذ السنون فيها تطول عليها صفة قوله ولا يفرغ من حديث الثوري يعني ان الرواية كافية بروايتها  
 عن اسراييل عن ابي اسحاق وانما رواه ابو احمد الزبير عن الثوري في رواية وفي رواية اخرى لابن احمد الزبير روى ابا  
 مثل روايتهم ولا يصير في اذ ابو احمد الزبير في ثقة حافظ قال الترمذي وسمعت بناراً لا يوافق ابا احمد رواها عنهما لم يفر  
 إلى غلط أو سهو باب ما جاء في الكلام بعد كعتي الفجر لما كان شريعة سنن الفجر لرفع ما يورده على القلب من غفلات النوم

التفصي عن اصح الزبير بان الاحتياض والتحقق عليها وقع عليه وعلى هذا فلا ينافي في حديث الصحيح اذ لا يفتن بين الروايتين وفي الجمع  
 بينهما ان المحاسة غير المتعاركة في البرزخ ١٣ - على وجه يحمل النصب على المصدرية كما قال صاحب المدارك وغيره في تفسير قوله واتقوا  
 لا تجزي نفس عن نفس شيئاً وبذلك على تقدير ان انتقص لازم ما على كونه متعدياً فهو مفعول قال الجوزي القصة ونقصه وانقصه ونقصه  
 فانتقص ١٣ - على معنى يحسب الفرائض بالنواقل ثم من نفس الكيفية والمسألة خلافية والجهر على وفق مراد الشيخ وقيل  
 ان النواقل لا تكمل الا ما ترك في الفرض من الكيفية والخشوع ١٤ - على متفرع على قول بنار يعني ان ابا احمد اذا كان حافظاً  
 فلا يبعد هذا غلطاً منه ١٥ -



وكان الكلام في هذا الوقت أكثر الغفلات لم يكن لادن يتكلم إلا بما لا بد منه وأما ما توهمه من ليس له دخل في العلوم أنه يجب إعادة السنن إذا تكلم بعد ما غفل فاشترطه قوله لا صلوة بعد الغفلة ما كان المنع عن الكلام في ذلك الوقت يوجب جواز الاشتغال بالنوافل لكونها أدنى أنواع الذكر والذكر ما مور به صرح بمنع وقوله لا سجدة كان في أربع احتمالات لا صلوة بعد طلوع الفجر إلا سجدة تنجس بكل السجدة على معناها الحقيقي وهو وضع الجبهة وليس هو براد ولا صلوة بعد صلوة الفجر إلا سجدة تنجس بالمعنى المذكور وهو أيضا غير مراد ولا صلوة بعد صلوة الفجر إلا ركعتين وهو أيضا غير مراد إذا لا صلوة بعد صلوة الفجر فإني يصح استئثار الركعتين ولا صلوة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين فذلك ترى التزمي فسر الحديث بقوله ومعنى هذا أنه إذا لم يقبل لا صلوة بعد إحداهما بآثاره في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقد ثبت قبلها أيضا وهذا الاضطجاع ليس بنحوكم كما ظن بعضهم منهم الشافعية ولا بدعة كما ظن الآخرون منهم ابن عمر وأما هو امر مذوب لاسيما للتعبد ولم يشأ به عليه النبي صلى الله عليه وسلم والحكمة في اختيار الشق الأيمن أنه يبقى القلب حيفا معلقا فلا يغلب عليه الغفلة كما في عنده وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يضع رأسه على الأرض بل على مرفقه واضعها على الأرض باب ما جاز إذا قيمت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة هذا صريح في اثبات ما ذهب إليه غيرنا إلا أنه قد روي البيهقي استئثار من هذا الاستئثار كما نقله العيني في

سلكه فحق المختار لو تكلم بين السنة والفرس لا سقط ولكن نقص ثوابها وقيل سقط قال ابن عابدين إن فيعيد بالوتيلية وكانت بعدية قالنا هرا هنا تكون قطعاً وأدنى لا يورث بهل هذا القول ١٣ سلكه إذا لم يركع على هذا المعنى أن لا يشرع بعد طلوع الفجر غير السجدة تنجس وقد شرع أربع سجرات السنة وأربع سجرات الفريضة وكذلك لا يمكن أن يراد المعنى الثاني لأنه لا صلوة بعد صلوة الفجر فكيف استئثار السجدة تنجس لم يثبت الشخ في بيان وجه عدم إرادة دين المعنيين لظهورهما ١٤ سلكه رقيبته غلب العلماء بسط في البذل والادب وسياق في كلام الشخ أن المقصود منه الاستئثار بعد التهجيد وهو المرجح وكان عادة صلى الله عليه وسلم في ذلك مختلفة قد يخطئ بعد ركعتي الفجر وأخرى قبلها ١٥ سلكه فإنه لكونه على جهة اليسار يكون مثقولا عليه إذا اضطلع أحد على شقة الأيسر ١٦ سلكه من الفقهاء لا أصحاب الظواهر وتوضيح ذلك أن ههنا سلتين فلا فتيين أولا بهامية الصلوة التي عقد بالمصلي والخلاف فيها لأصحاب الظاهر إذا قالوا من دخل في النوافل فاقبضت الفريضة أصلت النوافل ولا فائدة له في أن يسلم منها وأن لم يبق عليه غير السلام ولا خلاف فيها بين الأئمة والصلوة عندهم صحيحة والثانية في الاشتغال إذا ذاك بالنوافل لا سيما في ركعتي الفجر فقالت الحنابلة والشافعية لا يشتغل بهما مطلقا وقالت المالكية إن غاب فوت الركعة الأولى ما يصلح والاصلي طالع المسجد وكذلك قالت الحنفية إلا أنهم قالوا يصلي ما لم يخف فوت الركعتين في المضي وأصل الاختلاف في علة المنع في حديث الباب فمن جعل العلة الاشتغال بالنقل عن المكتوبة منعها مطلقا ومن جعل العلة اختلاف الصلوتين منعها في المسي خاصة ويؤيد هذا الثاني ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي ركعة أو ركعتين وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة يؤيد الأول والبسط في الادب وعرض الشخ بيان المسئلة الثانية الخلافية بين الأئمة ١٧ سلكه لكنهم تكلموا على هذه الزيادة والبسط في المطولات وحكي في الارشاد الرضائي أن سنده صحيح قوي قتال ١٨ -

شرح البخاري فمنا به وايضا قد ثبت ان ابن عمر و ابن عباس وابن مسعود كانوا يصلونها بعد الاقامة وراوها من النبي  
 كاسارية ومع ذلك فلا يرتاب في ان المراد بقوله لا صلوة الا المكتوبة ليس النفي عن المحل او المصداق للعالم فلا بد لكم من  
 التقيد فلا يضرنا لو قيدنا بذلك المكان واما من عليه فريضة فهو صاحب ترتيب وجب عليه تقديم فريضة السابعة والاربعون  
 الرواية لانها مكتوبة ايضا غير ان ظاهر الالام هو العهد الا ان يقال اداة ملك التي اقيم لها بمطالعها اصالا وجوب الترتيب وجب  
 حمل الالام على المجلس والشافعي رحمه الله لم يلق بوجوب الترتيب اوجب الدخول فيها باب يمين نفوته الركعتان قبل الفجر  
 ص ٩٩ قوله يصلونها بعد صلوة الصبح هذا معارض بمحدث النبي واما قوله فلا اذن فمقتضى المعنيين اذ لم يرد بل الوجه اثر كما  
 تعلم مع انها شخصية ولا يبعد ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه يصلي لم يحل صلوة الا على الفريضة لانه قد كان يقيم  
 عن ان فريضة في الاوتة ثم لما تبين انه يصلي ان فريضة فاما بعد كما يجب معنى ولما بناه كما هو معنى لكن النبي ما في الرواية الواردة في النبي العشرة  
 كان يتقصر على المورد واما ما ورد من انه سكت عند ذلك فممكن عمله على الحديث الوارد وبنها مداره على تقدير اسماها هو ولا  
 يبعد ان يكون معناه لا صلوة اذن ولا فصل اذن وان كان يمكن ان يقال فيه فلا بأس اذن ولما لم يكن الرواية نصا  
 في اصل الحديث وجب الرجوع في كشف معناها في غيرها فزينا روايات تمنع النافذة في تلك الاوقات فزنا العمل بموجها  
 وهي صريحة في معانيها وفي ص ٩٩ قوله سمع عطارد بن ابي رباح من سعد اذ بذلك توثيق سعد واما ما جاء من عاودتها  
 بعد طلوع الشمس قبل الزوال فهو رواية عن محمد ولم يرد في الشيفان عند بل الرواية منها في ذلك انه لا قصار عليه ولا يجب  
 عليه ان يقضي واما انه لو صلى بعد طلوع الشمس فليس في ذلك رواية عنها قوله ص ٩٩ قوله والمعروف من حديث قتادة  
 اذ اذ بذلك ان عاصما وهم فيه في الحديث وانه لم يعلم ما فيها من البون فلا يجوز ان عاصما روى بحسب المعنى فتعريض ان

على اخرج الطحاوي هذه الاشارة وهي اكثر ما يحتج كما قاله النووي ١١ - ماله قال يعني وجوب الترتيب بين الفريضة والوقتية قول الشافعي والبرقي  
 وصحة ويحيى الانصاري والليث و به قال ابو عبيدة واصحابه و مالك و احمد والشافعي وقال طائفة من الترتيب غير واجب ويقال الشافعي ولو  
 ثور وابن القاسم وحمون ١٢ - ماله اي بالا حديث التي هي فيما من الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ١٣ - ماله ما تقدم ان قوله فلا اذن  
 يحل معنيين بتبدل الوجه الاباحة والمنع ١٤ - ماله وهو قوله فلا اذن فان من فهم من هذا القول الاباحة بمعنى لا بأس اذن من الرواية  
 بقوله سكت معنى اقر ولم ينكر فانه يقولون الحديث سكت عليه فلان اي لم ينكره ولم يصفه ١٥ - ماله في الهذلية اذا فاته ركعتا الفجر لا يقضيها  
 قبل طلوع الشمس الا ان يبقى نفلا مطلقا وهو مكره بعد الصبح ولا يدارقها عمدا بحقيقة والى پوست وقال محمد صاحب الى ان يقضيها الى  
 وقت الزوال لا على الله عليه وسلم قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التمس ولها ان الاصل في السنة ان لا تقضي لاختصاص  
 القضاء بالواجب والحديث ورد في قضائهما تباحا للفر من فبق ما وراه على الاصل واما ما يقضي تبعا لى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف  
 المشايخ ١٦ - ماله ما في الغنية فقال الشافعي في الظاهر اقول يقضي مؤبدا وقال احمد يقضيها بعد طلوع الشمس وقال مالك يقضيها بعد طلوع ان  
 احب والبسط في الاوتة ١٧ - ماله كذا في الاصل والصحيح عند ابن عاصم في التحليل فذكر عاصم بدل عمرو بن عاصم سبعة قلتم ثم ما فاده الشيخ  
 ظاهره لاسيما قد صحح الحاكم حديثه وذا على شرط الشيخين واقره عليه الذهبي ١٨ -

استبهار رواية عن جهام عن قتادة ليس ينبغي لسائر مله سوى عنه لغة فوجب القول بقبولها صحت قوله كذا في فضل حديث عامر  
 ابن ضمرة اعلم ان الحارث الاور وعاصم بن ضمرة اقرآن عن علي بن ربيعة وكلهم في الحارث والحارث بن ابي الحارث الاور وعاصم  
 اقوى من نسب الحارث الى الرفض وقدم الحكماء في الحارث فيما تقدم وحديث عاصم وان لم يبلغ الصحة لكنه بالغ درجة  
 الحسن الاحاطة قوله ريعين قبل الظهر وريعتين بعدها والاوليان تحية المسجد فان سنن الظاهر الاربع كان يصلي النبي صلى الله  
 عليه وسلم تلك في بيته كما روت عائشة وحفصة وام حبيبة واما ابن عمر فان روى انه صلاهما وانهما بل من السنة الموكدة  
 فلا مع ان ابن عمر فعله لم يعلم بحالهما قوله اذا لم يعمل اربعاً قبل الظهر صلاهن بعد ما فمن علي العبدية المتصلة لم يجوز انفصل  
 بينهما بالشفعة ومن حل على المطلقة رأى ان الاخر الاثنيان عن وقتها ودرج في الفسخ ان يصلي بعد الشفعة صحت قوله انفصل  
 بينهما بالتسليم الا يعني التشهد وهذا دونه من عمله على تسليم التحليل اذ المخاطب في تسليم التحليل انما هو المشهود من الملكة  
 دون سائرهم مع انه مصرح بكون التسليم على الملكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين وهذا ظاهر في قوله لا عملنا  
 وعلى عباد الله الصالحين فعمله على التشهد هو الادلة بل الصحيح صحت قوله حديث ابن مسعود حديث غريب من حديث ابن  
 مسعود رقاؤه هذا تكرار والصحيح تركه ويمكن توجيهه بان حديث ابن مسعود هذا المذكور من قبل غريب من حديث ابن مسعود واما  
 من الاصحاح الاخر في الحديث غريب باب ما جاء انه يصليها في البيت لا يخفى ان الحديث الوارد في الباب لا يثبت  
 ما في الترجمة اذ الثابت بالحديث جواز صلواتها في البيت والمقصود اثبات استحباب ذلك وقدرت في ذلك بوليات  
 هي مثبتة ما في الترجمة كقولهم صلوا على صيغة الامر وادناه الاستحباب واما ما علمه بعضهم على الوجوب فلم يجوز التغفل في المسجد  
 فيظهاره وان كان الانقاء اوسع ويمكن اثبات ما في الترجمة بالحديث المذكور يحمل فعل النبي عليه السلام على ما هو المستنون

ملخص في اكثر الرواية عنه وعلى المصنف عن الثوري كذا احكامه الحافظ عن احمد ومكي وغيرهما ان عاصماً على من الحارث وقال ابن جابر عامر  
 روى الحفظ قاض الحفظ على انه احسن حالاً من الحارث وقال ابو اسحاق الجوزجاني هو عدي قريب من الحارث ۱۲ - على وتوضيح ذلك  
 ان الروايات في صلوة على النبي عليه وسلم قبل الظهر مختلفة فرواها ابن عمر وريعتين واذا وصلى النبي عليه وسلم اربعاً كما ذكر الترمذي  
 رواها بتفصيلاً وجمالاً ولذا اختلفت الائمة في الموكدة قبل الظهر فقالت النوايلة ريعتان وهو الموضع عند الشافعية وقالت الخفيفة اربع  
 ركعات وهي رواية عن الامام الشافعي ولذا اختلفت لغة المذاهيب في بيان مسلک الشافعي واختلفوا في توجيه ما روى عن ابن عمر قيل  
 كانت تحية المسجد كما افاده الشيخ وقيل نسي ابن عمر الريعتين اللتين لم يذكرهما وهو بعيد وقيل محمول على اختلاف الاحوال وقيل كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى في بيته صلى الله عليه وآله صلى في المسجد ريعتين وقيل غير ذلك لا اوتي له من عند الامام مالك بل يصلي حسب التشبي وبالسبط في الاور وروى  
 عنه ابي جمال باتين الريعتين بل في سنة اتيه كما في تقرير مولانا رضي الرحمن ۱۳ - على قولان الخفيفة في قضاء الرار اتب القبلة للظهر بل ياتي بها بعد الشفعة الموكدة  
 اذ قبلها والمراد بالشفع شرح الهداية لابن جهام ۱۴ - على معنى من اختار انفصل بين هذه الاربع على حديث الباب على سلام تحصيل وهو خلاص الظاهر بل الظاهر  
 ان التسليم في الحديث بتسليم التشهد لا تسليم التحليل ۱۵ - على معنى قوله حديث ابن عمر فانه ذكر في السنة الاخرية واما في غير هذا فلا تكرار في تسليما حديث ابن  
 مسعود حديث غريب لا يورده الامام حديث عبد الملك ۱۶ - على كما هو ظاهر سياق الترجمة ۱۷ -

صلی قوله وحدثني حفصه واما زاد ذلك لانه لم يكن يحضر وقتئذ حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم في حاله صلواته لم يكن  
وزاد قوله قال لمكايل بن ان حفصه روى حديثنا فاعلمنا ما حدثه اول الحديث ابن عمر لم يكن يبق بها شئ وبه ان ما اذا اراد التزك  
يايراد بهذا الحديث في هذا الباب وكذا الذي بعده وهو حديث الحسن بن علي قال ناخذ الزقاق الخ اذا بالباب معقود ليمان  
ان يصلحها في البيت ولين هذا من ذلك غير انه اثبت به انه صلى الله عليه وسلم كان يصلح بعض صلواته النافذة في  
البيت صلي قوله باب ما جاء في فضل التطوع على الاحاديث الواردة في فضل التطوع بعد صلوة المغرب ضعات الا ان  
الرواية الضعيفة معتبرة في فضائل الاعمال ولا يذهب عليك ان المراد بقولهم هذا ليس اعتبار الرواية بضعفت في كل ما ورد  
من الفضائل مطابقة الاصول او مخالفا مشتبها بفضائل العمل الجائز او الغير الجائز حتى يرد عليه ان ذلك يخالف ما جهدوا  
من قاعدتهم ان الحديث الضعيف لا يثبت حكم بل المراد انه اذا كان الامر جائزا في نفسه من حيث الشرع كان الفضل بعد  
المغرب في مسكننا بذه ثم وردت في اثبات فضله رواية قبلت على ضعفها فان لم تثبت الحكم بهذه الرواية بل فضل  
الصلوة مطلقا ثابت بالروايات الصحيحة ولما راجع من المديخل مرتبة واجتهدي في تحصيل بطلان نزوح ان ينال لفضل وفي الباب  
احاديث لا يجع بلوغها درجة الحسن لتعدد طرقها والله اعلم قوله كان يصلح قبل الظهر ركعتين وجوابه ما مر من ان اكثر الروايات  
على انها رابع وزيادة الشبهة معتبرة صلي قوله صلوة الليل مثني مثني وفي بعض الروايات صلوة الليل والنهار مثني  
لعل معناها مثل ما مر من ان بعد كل ركعتين تشهد ا وليس هذا الضمان اثبات التسليم بعد كل ركعتين واذ قد ثبت ان صلوة  
في النهار رابعيا يحل ان صلوة النهار مثني ايضا كما انهار باع واما قوله فاذا فاخت الصبح فاوتر بواحدة صريح فيما ذهب اليه  
الشافعي قال علمنا رحمهم الله تعالى لا وتر كل ما صلحت قبل من الركعات بواحدة وهذا لانه لما كان صلي قبل ستائم  
جعلها وتر بزيادة الثلثة صارت الكل وتر ا و انت تعلم ان ذلك لا يخلو عن تكلف اذا انظر من قوله صلى الله عليه وسلم  
دا وتر بواحدة هو الغرض بالا اجتماعها باثنتين معها اذ على هذا يلزم ان ينادى الوتر من غير زيادة الوتر فانه اذا صلى ركعتين

صله قلت الا وجه عندي ان المصنف ذكره لما في بعض طرق زيادة لفظ في البيت بعد المغرب ايضا ١٢ - والله والندب ايضا حكم ولذا قال صاحب  
الدر المختار شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقد سنية ذلك الحديث ١٣ - والله تكلم  
المحققون على زيادة النهار في هذه الروايات كما بسط في محله ١٤ - والله بل هو المتعين لمكايل بن ان ثبت من صلواته صلى الله عليه وسلم رباعا  
وقد وضع ذلك ان الائمة مختلفة في مراده صلى الله عليه وسلم بقوله مثني مثني فحمل الشافعي واصح على بيان الفضل وحمل الامام مالك على الجواز  
فقال لا يجوز الزيادة على الركعتين لصحة الحديث وقالت الحنفية ان المحصر باعتبار التشديد كما افاده الشيخ او باعتبار القلة اي لا يجوز الاقتصار  
على الاقل من الركعتين ويؤيد قولهم مقابلة الوتر بقوله مثني كما ترى والبسط في الاجز ١٥ - والله قلت لكن مثل هذا التكلف التعسير  
يحمل عنه تعارض الروايات ١٦ - والله قلت لكنه يلزم اذا خصم ركعة الوتر بشعثة التطوع والحنفية قالوا بانضمامها بشعثة الوتر  
فلا محذور اذ ذاك على اصول الحنفية لانه يكون معنى الحديث على اصلهم فاوتر بواحدة منشفة الى الشعثة وذكر الوحدة لانها هي الاصل المتنازع  
في الوتر على انه يمكن حمل الحديث على زمان كان الوتر تطوعا ١٧ -

نافلتين فلا اقل ان يكون نية مطلق الصلوة او بنية النفل واما ما كان فلا يجوز حتى يتكلم النية الوتر الواجب اذ النية فيه واجبة  
من اول التحريمة فالركعة التي صلها بعد خشية الفجر والكانت بنية منه للواجب الا ان الاجزاء بهذه الثلاثة من الوتر الصالح  
على اصول الحنفية فالحق في الجواب ان الایثار لواجدة كان في الاول ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا يتبرأ او نسخ  
ما قال اذ لم يعمل على ما حملوا الزم توجيه القول بالايراضي به فانكر اذ الراوي لذلك الحديث وهو ان عمر كان يوتر بواحدة فكيف يعمل  
رواية على ما هو خلاف ما اختاره واما الروايات الاخرى روايتها عائدة وغير جامع كونه الصافي الايتار بثلاث من غير ارتكاب  
تكلف تايدت بعمل روايتها بالایثار بثلاث قوله واجعل آخر صلواتك وتراذيبك بهذا الحديث بعض من تقدير العمل على ظاهر  
الحديث الى النبي عن الصلوة بعد الوتر ورواه الروايات الصحيحة الواردة في ذلك وعمل الصابي به ومعنى الامر ما على الاستحباب  
او المراه به وهو الحق انه قال اجعل آخر صلواتك المفروضة عليك وترك فيثبت بذلك الترتيب بين الفرائض والوتر ووجوب  
الوتر وان امره صلى الله عليه وسلم قبل العشاء فانه يعيده وتركه وجوب التاخير الثابت بقوله واجعل آخر صلواتك وايضا فقد علم بهذا  
الحديث على هذا المعنى كون الوتر فرضاً علمياً لا دخاله في اعداد الفرائض صلياً قوله افضل الصيام بعد رمضان شهر الله  
المحرم هذا المختل لما قد ثبت ان صوم عرفة اجرة بصوم سنتين وصوم المحرم اجرة ابرسنة فاجاب بعضهم بان البعدية ليست  
بمتصلة فلا ياتي كون شيء اخر في الترتيب بين رمضان ومحرم وهذا ليس بشيء بل الجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر  
بصوم عرفة بعد ما قال الحديث المذكور فلا يخرج فيه حينئذ صلياً قوله انه سأل عائشة وكيف كانت صلوة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في رمضان هذا السائل كان يقين انه صلى الله عليه وسلم عليه بتعدد ركعة الركعات فيكون له حال صلواته في  
غير رمضان معلوماً ولذلك خصص رمضان في سواله فكانه محل ما سمع من اجتهداه صلى الله عليه وسلم وتثنية عن سابق  
الجدى ليالي رمضان كما ورد في اكثر الروايات على انه يكسر من الركعات في رمضان ما لا يكسر في غيره ولذلك ترى عائشة  
اجابت عن زيادة الركعات دون ما هو مصرح في سواله عن لفظ كيف وسكت السائل عليه واقنع به ولم يرد عليه بما سأل  
عن كيفية نها ولا يبعد ان يقال انها اجابت صريح سواله بقولها فلا تسئل عن حسنهما وطولها وانما زادت اول كلامها دهاً  
لما رأت من رغبةهم في كثرة الركوع والسجود وما ينبغي ان يعلم ان نفيها هذا انما هو نفي لما هو اكثر احواله صلى الله عليه وسلم

صلاته لكن القائل ليس بآب بن عمر بن بل القائل هو غيره وهو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الوتر ركعة  
قال القاري لا يوجد مع انهم حديث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف وقد ورد النبي عن التبرار ولو  
كان مسلماً والمرسل جهة عند الجمهور او قلت ولبط الشخ في البذل طرق حديث التبرار فانج اليه لو شئت ١٢ - صلى الله عليه وسلم قد سب  
استحق وغيره الى ان من اوتر ثم بدله ان يتطوع فليصل ركعة يشفع بها وتره السابق ثم يعطى ما بدله ثم يوتر ثانياً على هذا الحديث  
خلافاً للجمهور كما لبط الشخ في البذل في باب نقض الوتر ١٣ - صلى الله عليه وسلم قلت ويمكن الضمان بحاج بان المراد في حديث الباب  
صوم الشهر بتمامه فما عتبار الشهر ليعضل المحرم على ذي الحجة كما قال به جمع من الشافعية ففي الاثوار الساطعة من مسالك الشافعية ان  
رمضان افضل الشهور ثم المحرم ثم رجب ثم ذوالحجة ثم ذوالقعدة ثم شعبان ثم باقي الشهور ١٤ -

والا فقد ثبتت هذه الزيادة على هذا العدد وما رام به البعض من التطبيق بين هذه الروايات بجميع الركعتين بعد العشاء معهما وعدم فريضة  
 ان المتبادر من صلوة الليل لاسيما صلوة على النبي صلى الله عليه وسلم التي كانت بعد نومه وبعد صلوة العشاء بكثرة في صلوة التهجيد  
 فكيف يجمع معهما - ولم يصح ليعمل اربعاً فلا تسلم عن جنسين وطولهن هذا ما استدلت به الاحناف على كون صلوة الليل اربعاً  
 بينة فانها قالت كان يصلي اربعاً فلما ذكرت اربعاً بلفظ واحد وذكرت اربعاً اخرى بعد اربعاً بلفظ ثم علم ان هذه الاربعة منفصلة  
 عن الاربعة الاولى ولا فصل الاسلام بخلاف الاربعة نفسها فانها لا فصل فيما بينها بتسليم حتى يكون الصلوة ثلثي ثلثي  
 وكذلك قولها ثم يصلي ثلاثاً فانه يقتضي ان لا فصل فيما بينها حتى يلزم الوتر واحدة مع ان عائشة رضي الله عنها كانت  
 توتر بثلاث وانت تعلم ان استدلالهم هذا غير تام فان الفصل بعد الاربعة هو الفصل بعد الثمان قبل الوتر وهو فصل  
 نوم وتحدث مع اهل واضطرب لافضل تسليمة والا فكيف يصح قولها انتام قبل ان توتر فلانها في الفصل بين كل ركعتين  
 بتسليمة فافهم واما قولها انتام قبل ان توتر فانها لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اربعاً ثم يصلي اربعاً استباحت  
 صلوة بعد انوم كلها سكنت لما في التفرقة من اليهودية ثم لما رأت اوتر ولم يحدث وضوء كبر ذلك عليها فأسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما حصل ان كان في امن وامان من الحديث في حالة النوم فلا يفرض النوم والباقي غير محلي الله عليه وسلم حكم بانقراض الوضوء بالنوم  
 اقامة للسبب مقام السبب فيسقط الاحتياط في امر العبادات قولها فاذا فرغ منها اضطجع على شقه الايمن يعلم بذلك ان  
 الاضطجاع قبل سنة الغزاة صلوات الله عليه وسلم لم يدوم احد من بل كان يفعل مرة كذا ومرة كذا  
 اذا المقصود الاستراحة لليلة تقع فوراً في اداء الفريضة ويحصل بالاضطجاع قبل السنة وبعد باصلي قول باب منه  
 حديثنا الكريم فصل بهذا الحديث بايامنا لا فيمن اثبات الزيادة التي ليست فيما تقدم قوله حديث عائشة حديث غريبين هذا  
 الوجه لعل الغزاة اتت في ايامهم والا اسودوا والاعمش واما ما بعد الاعمش فميتون عليه فاني الغزاة والوجه في فصل هذا الباب

عليه حتى من رواية عائشة بنفسها ايضا فقد روي عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة كما اخرج مالك في  
 موطاه برواية عروة عنها وروي عن ابن عباس ثلث عشرة ركعة او اكثر منها على اختلاف الروايات وعنه كذلك روي ثلث عشرة ركعة من  
 حديث ام سلمة وبارزة زيد بن خالد الجهني وروي عن علي بن ابي ربيعة انه صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ست عشرة ركعة كما بسطت في الاخير  
 قال القاري قول في رمضان اي في نية ليلة وقت التهجيد فلا ينافي زيادة ما صلا بالبعد صلوة العشاء من صلوة الزاوية ١٣ - عليه اي من ان  
 يحدث ولا يشترط فيشكل بان علمه الحديث استرخاه ويستوي فيه الا نبيا روي فيهم ١٣ - عليه فقد قال صاحب الفصول في شرح اصول  
 الشاشي ثم السبب في قيام مقام العلة عن اخذ الاطلاق على حقيقة العلة تفسير الامر على المكلف وليقطعه باعتبار العلة ويدار الحكم على السبب  
 لما في التكليف على العمل بحقيقة العلة من الخروج كالنوم الكامل لما اقيم مقامه - محدث سقط اعتبار حقيقة الحديث لان الاطلاق على وجود  
 الحديث في حالة النوم متعذر اذ محقق ١٣ - عليه اي كما انه ليس ركعتي الفجر تقدمت من محدثان للعلماء في ذلك ست مذاهب ١٣ -  
 عليه ويكون صلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثلث عشرة ركعة ١٣ - عليه فقد ذكر المصنف المتابعة بنفسه برواية محمود بن غيلان وذكر المكلفين  
 الرواية بالعرفتين معاً في شاكرو لم يحكم عليها الغزاة ولعل كنفى بذكرها هنا ١٣ -

ان المثبت في هذا الحديث من صلوة بالليل ست ركعات عندنا وثمان كما عند الشافعي وفي الرواية المتقدمة غير ذلك صلياً قول  
واقل ما وصفت من صلوة من الليل تسع ركعات هذا بنا في ما سمي في بعض القليل في ابواب الوتر من انه لما كبر وضعف او ترسيع  
فما ان يقال هذا البيان منه او كمال قولهمنا على انه كان اقل صلوة في فصته وعدم كبره ذلك لا يفهم من الضعف وكبر  
السن صلياً قول صلى الله عليه وسلم في النهار ثلثي عشرة ركعات هذا هو ان اكثر صلواته في الليل كانت ثلثي عشرة ركعة اذا اقتضار على حسب  
الاداء مع انها لم تثبت والجواب ان الارباع منها صلوة الضحى صلياً قوله كان زلزلة بن ابي الزبير ان الجليل لجمالة منزلة عظم  
خشية قوله كنت فأكبر من بن حكيم قوله وسعد بن هشام بن عمار والضمير الغائب عائدة الى هشام لا الى سعد حين بمعنى  
ثلاث ليل الاول وفي الروايات الاخرى بن ثلث الليل الاخر بن الاول والاخر على كونها صفتي الثلث الليل وفي الاخر  
ما ليس في الاول من الفضل والعقول وكثرة الرحمة ولا تتخذوا بقول ابي لا تدفنوا فيها موتاكم وذلك لما يذكر بها  
لطول الملازمة او لا تعالوا بها معاملة المقابلة في ترك الصلوة فيها ابواب الوتر باب ما جاز في فضل الوتر اراة النبي صلى الله  
عليه وسلم تصوير فضيلة لهم وتقريره في قلوبهم فبين فضل على ما هو النفس الاموال عندهم غير غرض فيه والافقد قلنا ان تسمية  
وتبليغ خير من كل ما في الدنيا من الامتعة والاموال وقوله ان الله ادم هذا مشيئة وجوبه فان النوافل ليست من البداءة  
المقتضية لان الرواية ليست بقطعية الثبوت بل بقطعية الدلالة على هذا المدعى الذي يمكن ان يرد بالاداء زيادة الثواب الاجر  
فلا يكون ان زيادة في الفرائض لا عملاً ولا عملاً وصلوة على الرخصة لا ينبو عن الوجوب فتعجز بها عن الفرض الضامن العذر  
وقوله ادم معنا جملة مدرك العلم على صلواتكم الخمس وهذا يقتضي وجوبها ايضا فان الزيادة على ما هي انما هو لوجده تعيين المزيد  
عليه والفرائض تلك المشايبة والنوافل غير متعينة ولكن المتغايرة ان يثبت بان الزيادة على الرواتب من السنن وهي متعينة  
وقوله نعم هي الابل المحروم هي كشيء النفس منها عندهم جملة المدرك فيما بين صلوة العشاء الى ان يطالع الفجر بهذا الإشارة الى وقته  
وان الترتيب بينه وبين الفرائض فرض وليست كسقوط في الفرائض ليهو وسيمان وخوف فوت وزياوتها على ست  
صلياً قوله لا تعرف الا من حديث يزيد بن ابي حبيب يعني لم يكن راو عن عبد الله بن راشد الا يزيد ولم يأخذ عن عبد الله

عليه اي عن الحديثين ولذا اولوا وروى في الروايات اكثر من احدى عشرة ركعة مع الوتر ١٣ - مثله فانه سعد بن هشام بن عمار انصار  
ابن عم الش من رواية الستة ١٣ - مثله يعني ليس لها طلب من غير اسم ولا فسرده بما قاله بن نجيم ان النفل في الزيادة وفي الشرعية  
زيادة عبادة شريعت لئلا عليه كل صلب العناية وجملة الاستلال من لوجه احد ابدان اضاف الزيادة الى الله تعالى والسنن انما  
تضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلت ذلك ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم صيام رمضان سنة  
لكم قياما الحديث ١٣ - مثله كذا ورواه بن وهب عن علي بن ابي طالب لا يثبت الجواب على وجوب العترة وانت تميز بين الواجب والسنن في الزيادة الى الله تعالى  
كما اشار اليه عبد الله بن قتيبة وذكر في باب الزيلعي ان الاستلال من الحديث بثلاثة اوجه ثم بطلها خارج لاجل ١٣ اي لهذا الحديث ولا يقدح  
ذكر الحافظ في تهذيبه عبد الله بن راشد روى عنه يزيد بن ابي حبيب وقالون يزيداه وسمرة قاة الصعود وليس له ولا شيخ عبد الله  
بن مرة وشيخه خارج في ابي داود والترمذي وابن ماجة الا هذا الحديث الواحد ولا رواية لهم في بقية الستة ١٣ -

غير ابن أبي حبيب هذا صلي الله عليه وسلم قول باب ما جاء ان الوتر ليس يحتمل ما كان يستنبط من الفاظ الحديث السابق وجوب الوتر من قوله ان السد ادمك ومن قوله حمل السد لكم اراد ان يرد ذلك بما ورد في الحديث الثاني من صريح قوله الوتر ليس يحتمل قلنا لا يصحنا قول علي بن ابي بصير ما ثبت وجوبه لقوله صلى الله عليه وسلم المذكور على ان هذا لا يصحنا ايضا ازعمناه ان الوتر ليس وجوبه كوجوب صلواتكم المفروضة بل وجوبه دون وجوبها وان كان في حق العمل سواء لكثير يد عليه ان الوتر عندكم وان كان واجبا عليكم لكنه يجب ان يكون فرضا على الاصحاب اذ هم سمعوا يا اذانهم قوله صلى الله عليه وسلم الذي اوجبه قلنا قوله صلى الله عليه وسلم ان كان قطعي الثبوت لكنه لم يكن قطعي الدلالة فلذلك لم يثبت الا لوجوب عليهم ايضا وذلك لما في قوله ان السد ادمك من احتمال الامداد الثواني وان كان الظاهر من الامداد هو الزيادة في نفس صلواتهم المفروضة عليهم وقوله ولكن سن رسول الله اطلاق الستة على ما ثبت بها غير قليل ولكن في قوله فاوتروا يا اهل القرآن اذا اريد به المومنون اشارة الى وجوبه اذا حصل الامر للوجوب فاراد ان يتكلم في هذا اللفظ ليس من بده ولا يثبت الوجوب فاورد بعده طريق ما ليس فيه هذا اللفظ ولم يترك ان زيادة الشقة مقبولة مع انه لا يصحنا عدم ثبوت ذلك اللفظ مع ان روايته هذه الزيادة متميزة عليها كما اقر به بنفسه وفي قول به بريرة صلي الله عليه وسلم امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوتر قبل ان انام كراهية النوم قبل الوتر خشية الفوات وهذا امر

الوجوب مع عدم قوته تدل على غير ذلك وكان ابو هريرة ممن يذكر العلوم بعد العشاء - ص ١٢٠ وفي قول الترمذي وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من شئني الاجاب عما يفهم من كراهية الوتر بعد النوم والنوم قبل ان هذا لا يصحنا فارجح التبريد وقيام الليل ان يترقى اخر الليل ليدرك فضل الوقت ومن لم يمتنع بذلك ان يوتر قبل النوم ليدرك فضل عمله على الاحتياط ص ١٢١ قوله فانه يترقى وتره حين مات في وجه السحر وجه السحر آخره اذا سحر السدس الاخير من الليل وله وجهان وجه لى الفجر وجه لى الليل والمراد بالوجه ههنا هو الاول وليس كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم آخر اناسا لما عمله والا لما هو صريح من ايتاره صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الوتر خمس قوله يوتر من ذلك خمس لا يكفى في شئ منهن ليس المنفى ههنا جلسته تشهد وقوده بل المنفى جلسته استراحت ومنام كما ورد في الروايات الاخرى ان كان يستام

عليه فان وجوبها في ليلة المعراج بركوات وخصيصات وجوب الوتر ليس بهذه المثابة ١٢٠ - عت استدرك من مفهوم الكلام السابق اول الباب ودعا صلوات الباب السابق لما كان يستنبط منه الوجوب اراد ان يرد ذلك بهذه الباب ولكن في هذا الباب ايضا كان هذا اللفظ مشير الى الوجوب فكلم عليه ١٢١ - ص ١٢٢ قلت ويحمل ايضا انه مراد باهل القرآن المهتر به وهم الخفاف وطى هذا فيكون المراد بالوتر صلوة الليل فان اطلاق الوتر على صلوة الليل شائع في الروايات - وعلى هذا فتخصيص الامر باللفظ لما انهم تجامى في نومهم عن المضاجع برهة من الليل فان الحافظ يقوم الليل الا قليلا نصفه انقص من قليلا ويزيد عليه ويرتل القرآن ترتيبا بخلاف غير الحافظ فانه لا يقرأ الا شيئا قليلا ١٢٢ - ص ١٢٣ ولما يرد به جلسته تشهد فيخالف الجهر ويقل الحديث نسخ قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثني مثني على ان القول راجح على البعض يحتمل ايضا ان يراد بان خمس الركعة الاخرى فالمنفى بالجلوس بالجلوس الخاص وهو الذي فيه تشهد بلا تسليم فالمنفى لا يكفى بهذه الشاة الا في ابتداء الركعة الاخرى واما بالجلوس بعد الركعتين فهو على المعروف المتبادر ايضا مع التسليم ١٢٣ -



ويجلس ويستريح بعد اربع ارجح فالمراد انه كان يصلي عسلاً لا يجلس للاستراحة في شيء منهم الا بعد ما فرغ منها وكان  
الركعتان نافلتى الوضوء وغيره والثالثة وتزاد قيل المعنى لم يكن يصلي شيئاً من تلك الخمس جالساً اذ قد ورد انه كان يصلي  
تماماً وقاعداً يصلي قاعداً فاذا اراد ان يركع قام واظم القرعة فركع وعلى هذا فالمنع من الجلوس بهما لجلوس مقام لقيام  
والاستئذان في قوله لا في اخرين حينئذ يكون منقطعاً وعلى الوجهين كليهما فالمراد بالاثرة الاثر الحقيقي وهو بعد ان يفسر  
منها وان كان المتبادر من لفظة في ذوي النظر فيه كونه في شيء من اجزائها الاخرة قوله قال سفيان التخيير بينا في الوجهين  
والسنة المؤكدة قوله قال كانوا يوترون اه ليس المراد ان كل منهم كان يفعل ذلك بل المراد انهم كانوا يفعلون ذلك  
ويرون كل واحد منهم انه فعل شيئاً وذلك لما ان النح وداثر بين المذاهب كلها وليس التخيير فعل كل كل كلاً كلاً ٣٣٥  
قوله سألت ابن عمر فقلت ليل في ركعتي الفجر المراد بهما السنن كما يظهر من الجواب وانما لم يجز بقوله لا تطل لئلا ينعهم من حرمة  
الاطالة او كونه قال ذلك بما يربى بذكر عنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم ان السنة هو الاختصار ومع ذلك فلو  
اطاها لم يركب محرماً وقوله كان يصلي الركعتين والاذان في اذنه هذا كناية عن سرعته في ادائها وارتكاب التحفيف في ادائها  
اذ سامع الاقامة اذا شرع في ركعتي الفجر فانه يطلب الفراغ عنها والدخول في صلوة الامام ما لم تكن وليست تفرغ في ذلك  
مجروده ٣٣٦ قوله باب ماجاء ما يقرأ في الوتر هذا الباب معقود وتصريح ما قد علم تبعاً في الابواب السابقة في الوتر في الركعة  
الثالثة بالمعوذتين وقل هو الله احد ولله يومهم بذلك لزوم طول الركعة الثالثة على الاول فان كل شفع صلوة ملحقة وهذا  
انما يلزم اذا ثبت ان قراءة بين تلك السور الثلثة كان في الوتر الذي قرأ في ثلثي ركعاته يقل يا ايها الكافرون وهو غير  
ثابت بهذه الرواية واما ان ثبت فالجواب ما ذكرنا صحت قوله وعبد العزيز هذا والوالدين جريج اى والد الزميل الذي اشتهر  
باسم ابن جريج واسمه عبد الملك وهو ابن عبد العزيز لا ابن جريج ولكنه نسب الى جده اذ والد عبد العزيز جريج فكان  
معنى قوله عبد العزيز هذا والوالدين جريج ان عبد العزيز والد من اشتهر بكونه ابن جريج وهو ليس بابن جريج ولكنه ابن جريج  
ابن جريج واما اثبات القنوت في الوتر في السنة كلها وان محلها قبل الركوع فلا تذكر من مقالة مد المد فذلك في ذلك شيئاً  
حتى اذكره فليست بل ولا يهمل غير ان ابن مسعود اختار ذلك الذي اخترته في الامر من جميعاً فقد حبنا الى سنة ١٣ -

على وتحمل الاتصال الضم فيكون المراد بأخرين الركعتين الاخيرتين، فالثالثة الاولى من الخمس وتر الركعتان بعده هما الركعتان الصليهما ابني  
صلى الله عليه وسلم جالساً بعد الوتر ١٣ - على ولا بعد في ان مذهب سفيان ومن تبعه يكون سيناً لوتر فاقم بمجموعه ١٣ - على  
فقد خرج البخاري في صحيحه ووتر معاً ولا بعد العشاء ركعة وعنده مولى لابن عباس قال ابن عباس فقال وعرفانه قد صحب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وفي اخرى لقيس لابن عباس قال لقيس امير المؤمنين جازية فانه ما وثر الا بواحدة قال ليعاد ان فقيهاً في هذه الاثرين كالصريح بان فعل معوية هذا كان  
فلا فعل ابن عباس وخلفاء المعروف عنهم والامام ليس للشكوى معنى ومع ذلك فمذهب ابن عباس فعل معوية ١٣ - على قال الجهد استفرغ بمجروده  
بذل طاقه ١٤ - على بسط الكلام عليها في المطولات كاللهزل والادجز وغيرهما فافصح اليها واشتت ١٣ - على فقد روى ابن ابى شيبة  
بسند حسن عن علقمة ابن ابى مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقننون في الوتر قبل الركوع واخرج محمد بن كنانة في كتابه

٢٢٢ قوله من نام من التوراة فليصل إذا ذكر وإذا استيقظ فباشان الفريضة دون النافلة ص ٢٢٢ قوله إذا طلع الفجر فذهب  
كل صلاة الليل والتوراة دليل في ذلك لمن قال بسنية التوراة فباب يوم صلوة العشاء فليذهب قضاء ما يجب قضاءه  
ص ٢٢٢ قوله لا تراتن في ليلة هذا يؤيد الوجوب فان تكرر اننا فله غير معنى والعذر لهم نفي تاركه فان التوراة لما كان سنة محكمة  
تكرر بايجاب زيادة في السن وذلك شاهد على الشرعية وسلم دون غيره من افراد اهل الامة فكذلك يجوز تكرار سنة التوراة  
السنة كذلك الباقي بهنأشئ وهو ان هذا الحديث ظاهره ينافي ما ورد واجعلوا اخر صلوتكم وترا فذهب بعضهم لانه ينقص  
التوراة بان ينقص اليه ركعة اذا اراد الصلوة في آخر الليل وهذا محجب جداً فان الركعة التي صلها بعد ثلث التوراة كيف تنضم معها  
وتعد المجموع صلوة واحدة مع ما يلزم من مخالفة قولهم نهي عن التبرار فالصواب ان الامر بجعل التوراة آخر الصلوة اما محمول  
على الاستحباب او المراد بذلك بيان وقت التوراة فترادف اوقات الصلوات الخمس فيكون وقتها بعد ما صل العشاء والمراود  
بيان وجوب الترتيب بين الفرائض والتوراة كوجوبه في الفرائض فيما بينها فلا يصح تقديم التوراة على شيء منها اداءً وقضاءً قوله  
عن الحسن عن ابن عمر انهم سئلوا عن رجل سجد في المدينة فليذهب بعدة مع على ذلك لانها  
لما كانت تخدم ام سلمة والحسن معها اذا كان خروجهما مع من المدينة حين هو ابن خمس عشرة سنة وظاهر ان العمل بالرواية  
مكن في اقل من ذلك فكيف تنكر محمول على فان البقاء ممكن واكتفى كثير من العلماء في هذا بما كانه ص ٢٢٢ قوله وهذا اصح  
لانه قد روي من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى بعد التوراة لما كان في بعض التوراة من غير ان ينقص التوراة من غير ان ينقص التوراة  
عن الصلوة بعد التوراة بقوله اجعلوا اخر صلوتكم التوراة وان ينقص وليسلم من ينقص دعواهم المبني عليه فذلك قال وهذا  
اصح لانه قد روي في ثمانين اسناده فقال حدثنا ص ٢٢٢ قوله ليس لك في رسول الله اسوة حسنة اعلم ان اقتدار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان من غير ان ينقص التوراة من غير ان ينقص التوراة من غير ان ينقص التوراة من غير ان ينقص التوراة من غير ان ينقص التوراة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع انه صلى الله عليه وسلم صلى التوراة ايضا على الارض فكيف لا يكون من صلى التوراة عليها اشئ  
به والجواب ان ابن عمر رضي الله تعالى عنه لم يعلم من حاله انه لا يرى الايتار على الارض جائزاً فانكره على ذلك لانه  
ايتاره على الارض فانه مؤثر ولا يذهب عليك الفرق بين المسح اذا قد عرفه بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مرة  
او مرتين وبينما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بما نال الجواز اذ لم يفعل الامرة او مرتين وهو ان التوراة في الاول نحو وجوبه  
مع بيان فضلها والثاني تركه هو الاصل مع المنع عنه وانما فعل مرتين بعد ذلك ص ٢٢٢ قوله باب ما جاز في التوراة على  
الراصة هذا دليل لمن قال بسنية التوراة والجواب ان جوازها على الراصة من غير مانع عن النزول فروع كونه سنة لما ثبت

ان ابن مسعود كان يثبت السنة كلها في التوراة قبل الكوع كذا في الادب ثم لا يذهب عليك ما على الترمذي من موافقة الامام احمد  
للامام الشافعي في قوت التوراة يا به كتب فروعها فانه مصرعة بدوام التوراة سنة كلها بخلاف قوت النجاشي ما على الترمذي من موافقة الامام احمد  
فروع فروع ما على الترمذي يكون رواية عنه ١٢ - على كذا في الاصل والظاهر انه سبقه قلم والعواب بدل الايستار سنة  
الراصة فمثل ١٢ -





في إرادته هذا الحديث بهنا مع انور وفيه نص لصلوة بعد الصلوة كما ورد في هذه الرواية بسند أكثر والجواب ان الاستدلال بالإيراد على طريق الحديثين تام اذ هم يستنبطون من كل لفظ ورد عليه الحديث مسئلة وان كان الحاشية ممتعة فعلى هذا اذا ورد لفظ في في هذا الحديث واصل معناها بالظرفية صح إرادته بهنا وان لم تكن الظرفية بمراد بهنا بل مراد بعد الصلوة صحتها قوله هذا السلام عليك قلنا فكيف الصلوة عليك كان اليا عث بهم على ذلك السؤال ما قدر علما من رفعه حال النبي صلى الله عليه وسلم ونبايته شانه فظنوا ان السلام والصلوة عليه ليسا كالسلام والصلوة المتعارفين فيما بينهم فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم واب السلام عليه فقال التحيات لعدد الصلوات والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته بقي الامر في باب الصلوة مشتبهاً فساؤه عن ذلك فاجابهم بقوله قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلم من بهنا ان الصلوة على غير الانبياء تجوز اذ لم تكن اصالة ولذلك زاد عبد الرحمن بن ابى ليلى لفظ علينا معهم لم يلفظ آل على غير المعنى الذي يعم الكل فلا يراد ان عبد الرحمن كيف ارتكب البدعة لان البدعة ما ليس له اصل شرعي وعلمنا ان زيادة انما تجوز بعد الانفاذ الماثورة او قبلها لانه خلاها ولذلك كان عبد الله بن مسعود يزيد ما يزيده في تليمة بعد التليمة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم ايضا ان التوكيل في قدر الصلوة كما وكيفاً ايده تباك وتعالى هو الادنى لا كما احده من بعد من صبح الصلوة التي فيها تحريم وتوقيت اذن الظاهر ان الانعام على قدر النعم عليه فاذا سعى من له وجه في جناب الملك ان يخلع على الوزير فانما المراد به الخلعة على قدر منزلته وان لم يصرح بذلك لما كان كذلك فاذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فانما المراد بها الصلوة التي توازي حمده وعنايه وتساوى قدره وعلاؤه فلعن بعض تحريمها تنقيص بشانه مع خلاف الصريح التي صدرت عن مشكوة النبوة وارتضاها النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه ثم اختلفوا في موسى وعيسى وابراهيم ايم افضل ووجه بيان هذا الاختلاف بهنا اذ اقر ابراهيم عليه السلام في التشبيه دون غيره من الرسل واعلام النكتة فيه والاكثر على تفضيل ابراهيم عليه الصلوة والسلام عليهما عليها السلام اذ قضا سلمها تغري اليه لينوتهما ولا كذلك في تيمنا عليه الصلوة والسلام اذ له فضائل ومناقب لم تنسب الى ابيه لكونها ثبتت

عليه كذا في الاصل والصواب على الظاهر بدل لفظ يقرأ ١٣ - على قال العراقي ايراد هذا الحديث في باب صلوة التسبيح فيه نظر فان المعروف انه ورد في التسبيح عقب الصلوة لانه صلوة وذلك مبين في عدة طرق منها في سنده في ابي داود والدارقطني فقال يا ابراهيم اذا صليت المكتوبة تقولين سبحان الله عشر اذ قال في وقت المغتذى واجاب عن بعض الفضلاء يمكن ان يقال عليها النبي صلى الله عليه وسلم ان تقول في الصلوة وان تقول بعد ما وهو الذي فهم المصنف فلا اشكال وبكيفية التوفيق مع لقاء كل رواية على ظاهرها قال ابو الطيب يؤيد ان عليها صلى الله عليه وسلم ان تقولها في الصلوات قولها اقول بن في صفوتي لكن لم يذهب احد من العلماء الى هذه الطريقة في سموة التسبيح فالظاهر ان يحذف الصفات اى اقول بن في وبر صفوتي وايراد المصنف بهنا باعتبار مناسبة ما ١٤ - على وقيل في وجه التشبيه ابراهيم عليه الصلوة خاصة دون غيره ووجه الخساسة في الاوجه جرت فاجب اليه لو شئت تفصيل ذلك ١٥ -

لا قبل ان يكون ابتداء الصلاة والتشتملة في قول كما صليت وكما باركت انما هو في مجرد صلوة عليه قبل ولا يلزم من ذلك كثرة التسمية  
 اليه فيها فالمعنى صل على محمد فانك صليت على ابراهيم قبل ذلك واعلى منذ اوائل منه بذلك فلا إشكال وقول انك حميد في  
 الخصال باعث على ان الصلوة منك ينبغي ان تكون على ما انت اهله وكذلك حميد ايضا صيغة قول او على الناس لان من احب  
 شيئا اكثر ذكره فاكثره الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم امانة جبرلة والمرامع من اجبه وان لم يكن فعله هذا من مصمم  
 قلبه فلا ارتباط في انه تشبه بالجميع للنبى صلى الله عليه وسلم فكان ممن تشبه بقوم فهو منهم مع ان ذلك الاكثر اذ يزرع  
 في قلبه جبره ايضا فانه عرف لسانه بذكره فلا اقل من معية لسانه باسمه صيغة قوله من صلى على صلوة الا لا يؤتم تسوية  
 الصلوة بغيرها من المحسنات فان صلوة المذبح مرات تزيد بكثير على عشر حركات مع ان الرواية مصرفة بزيادة المتوارة  
 اذا الصلوة لما كانت حسنة جوزي عليها بشرح حسنة ثم صلوة الله عليه عشر ازيدة عليها صيغة قوله صلوة الرب الرحمة و صلوة  
 للملكة الاستغفار هذا دفع لما يتوهم من فضيلة الملكة على الانبياء فانظر الى قوله تعالى ان الله وملكته يصلون على النبي  
 بان الصلوة لما كانت رحمة لا تكون الا من الكبير ووجوب الدفع ان لفظ الصلوة مشترك بين الرحمة والاستغفار  
 فاريده في الآية كالتفسير وهذا ينبغي على ما عليه الشافعية من عموم المشترك والنجواب عندنا ان الرحمة طرفين فعلى ولا يقال  
 فلما ان اطلاق الرحمة على الاول لا يعد مجازا فكذلك على الثاني يعني ان من ترقى قلبه على رجل ولم يفعل معروفا فانه  
 يطلق ان ترحم عليه فكذلك من لم يترقى عليه قلبه فعل معروفا فلا مشاحة في اطلاق الرحمة عليه لكنه يشمل غلط التوجه  
 كليهما وهو المراد بهنا ولا ينبغي ان هذا المقام يحتاج الى تفقيش وبحيث فليس صيغة قوله سليمان بن مسلم هذا غلط  
 في جميع النسخ الموجودة بهنا والصحيح سليمان بن مسلم اذ ليس اسم راد سليمان بن مسلم النبي المصطفى صيغة لا يصعد  
 منه شيء هذا لا يستدعي افراد الصلوة للدعاء على من يلقى في اصداده صلوة التشبه ايضا ووجوه قوت الدعا بين السماء  
 والارض ان جميع شرائع الاسلام وطرائق الدعاء لما وصلت اليها بتوسل النبي صلى الله عليه وسلم فكان من ادب  
 الدعاء ايضا ان يكون وصوله اليه تبارك وتعالى بتوسل عليه السلام صيغة قال قال عمر بن خطاب هذا لا يستلزم  
 القار الا انهم لما لم يرموه بالانقطاع وقبلوه مطلقا حمل عليه ومقولته هذه والله تعالى ان المرء اذا شرع في شيء من الامور  
 وجب عليه علم مسأله كما ان مراد الترويج وجب عليها العلم بمسائل الكمال وكذلك من صام او صلى او اخذ في شيء من  
 المعاملات ابواب الجمعة باب فضل الجمعة صيغة خير يوم اتى فيه الملة على ايام الاسبوع لا مطلقا ولا فضيلة

على المقصود دفع ايراد وجهنا وهو ان الاصل ان المشبه دون المشبه به وان وقع بهنا علمه لان محمدا صلى الله عليه وسلم  
 وحده افضل من ابراهيم وآله واجيب عن ذلك بوجه بسطت في الاوثر منها ما افاده الاستيعاب ١٣ - من المقصود دفع إشكال  
 وهو ان من جازى عنه فله عشر مثاها معروفة ومنه هذا فلا مزية لمنصوبة على غيره با من المحسنات وتقررا بوجه ظاهر ١٤  
 واجاب عنه صاحب نور الانوار بان الآية سيقط لا يجاب الاقتدار بالمدح للملكة بالصلوة ذلك لا باخذ معنى شامل لكل هو الاعتناء ببناء  
 على كل نفس قال المناوي وفي الخلاصة بسكون اللام ولم يذكر انزل الرجال جلالة اسم سليمان بن مسلم النبي ١٣ -

جزئیۃ واما افتقر لے ذلک لما ورد من الروایات فی فضل یوم معرفۃ وعد الخلق نعمۃ ظاہر ثم ادخال الجنۃ فودۃ ثم اصحابہ علی الارض فوق ذلک و قیام الساعۃ ہی النسخۃ الاولیٰ و ہوسبب لدخول الجنۃ فاما لکن الخلق نعمۃ فشرقت الوجود علی العدم بالاینکر واما لکن ادخال الجنۃ نعمۃ فلما فیہا من النعم والحمد وقرب الرب تبارک وتعالیٰ وکون الایباط منہا نعمۃ فلما فی ذلک من اظہار الصفات لہ تعالیٰ من الارزاق والتکوین والسمع والبصر الی غیر ذلک ولما فی ذلک للانسان من شرف نعمۃ العرفان والا سلام وامتثال اوامرہ واجتناب نواہیہ الی غیر ذلک ولما فی ذلک من تشبہ النعم الجلیلۃ الاخریۃ باقتیادہ المحمود الی غیر ذلک ولا یخفی ان فضل یوم الجمعۃ لم یکن متوقفا علی ہذہ الامور کما یتوکلن افضل قبل وقوعہا فیہا فان وجود ہذہ فیہ دل علی فضلہ او یکون لہ شرف اصلی و ہا نعمام ہذہ الامور اذا وفضلہ لوجہ فرضی الیضا لکان لہ فضل ذاتی فاحتوی الفضل لظرفیہ باب الساعۃ النبی ترویج فی یوم الجمعۃ اختلفت الروایات فی تعیینہا واسبب ذلک عند من قال بانفعالہا ظاہر واما من لم یقل بذلک فالوجہ ان المقصود لکان اختصار بالمصارح منہا انہم لو علموا علما غیرہم علما بقول صلے اللہ علیہ وسلم بلغوا معنی واولآیۃ واذ علموا بغیرہم تسبیل النوبۃ الی العقرۃ المردۃ فیسئلوا ما لاکل اہم مسئلۃ ومنہا انہ لو علموا بعینہا لم یتغلبوا بغیرہا من الساعات فلہذا الوجہ اجاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم عن سوالہم بما ہم اولے بہ من الجواب فبین لہم ساعات تقبل فیہا الدعاء وان لم یبین تلك الساعۃ بعینہا قولہ قال احمد اکثر الاحادیث فی الساعات النبی ترویج فیہا اجابۃ الدعاء انہا بعد صلوة العصر ومنہا الحدیث المتقدم قولہ وترویج بکسر الزوال ہذا لحدیث اخر وردت فی ذلک کما فی الحدیث الا ان بعد ذلک فقال انا اعلم بتلك الساعۃ اما یسارع منہ صلی اللہ علیہ وسلم استنباط منہ بآیات الكتب المتقدمۃ وان لم یصرح بہا فیہا ایضا صحت قولہ خبر فیہا ولا یقضی بہا علی علم بک بک جواز الضن بشئ من العلم عن لیس لہا ولا کذا جواز الاحالۃ بہ من وقت الی وقت فاند ایضا نوع من الضن وذلک لاند لولم یجد الضن لما خاف ابو ہریرۃ رضی اللہ عنہ الضن و ہما صحابیان لا یظن بہما سورۃ اسی العمل بما لا یجوز و ہو الضن والظن من

سلہ واختلفوا بل الجمعۃ افضل ام یوم عرفۃ کما جمعت فی الوجہ وثمرۃ الخلق لظہر فیمن تدرصوم افضل الایام ۱۳۔ سئلہ اختلفت مشائخ الحدیث فی ہذہ الساعۃ بل ہی باقیۃ اورضت علی قولین والذین قالوا ہی باقیۃ اختلفوا ایضا بل ہی فی وقت من الیوم بعینہا وغیر معینہ وبلغت اقوال المحققین فی ذلک انہ تمسین ذکر ہا اصحاب المطولات قالوا فیہا فقط فی المقع والشیخ فی البذل وغیرہا والمشہور منہا احد عشر قولاً ذکر ہا بن النعمین وخصہا فی الادھر واشہر ہذہ الاقوال کلہا قولان یاتی بیاہنہا ۱۲۔ سئلہ و ہذان القولان ہما اشہر الاقوال فی ذلک قال ابن القیم اربع ہذہ الاقوال قولان تضمنتہما الاحادیث الثابتہ احدہما اربع من الاخر الاول انہما یملؤن الامام الی انقضاء الصلوۃ لما روی مسلم عن حدیث ابی موسیٰ والقول الثانی انہما یحد العصر و ہو اربع القولین و ہو قول عبد اللہ ابن سلام وابو ہریرۃ والامام احمد وخلق وقال الحافظ لا شک ان اربع الاقوال حدیث ابی موسیٰ وحدیث عبد اللہ بن سلام انتہی والبسط فی الادھر ۱۳۔ سئلہ ولا یدہب علیک ان ما ذکرہ المصنف فی الحدیث قصۃ طویلۃ ذکر ہا النساء فی مجتہاہ و مالک فی موطاہ وغیرہما فی غیرہما ۱۴۔

التي هجرة نسبة مصابي اثره يفعل مالا يخل لصحة قوله والعنهم الجمل لما بين هذا وقد ورد في الكتاب لفظ الفنين  
وفي قراءة الفنين بينهما معالنا نسبة كونهما قرأنا صحت قوله من التي الجمعة فليقتل هذا الامر الان كما كان ولم يكن  
وجوباً عاماً حتى يقال بنسخه بل الامر انما كان لمن تياذى برأحة اهل المسجد وهو الان ايضا كذلك وبغيره على  
الاستحباب كما في زماننا هذا صحت قوله كلا محمد بن شيخ صحيح اي ليس هذا اضطراراً كما يتوهم بل له رواية منها اي عن سالم  
وعبد الله بن جعفر من اغتسل غسل اي بدنه عن الوسخ اوراسه بشي منق او امرت بجماها معان السلاية وشوش قلبه  
اذا حضر الجمعة وحضرت النساء قوله غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة ايام لان الحجة بعشر امثاله او ثلث ايام  
الجمعة غسل الجنابة اي غسل الجنابة في بياضه في الانقار وهو على حقيقة كما تقدم ثم راح قال بعضهم الراح هبنا على  
حقيقة وجيزة فابتداء الساعات بعد الزوال والساعة مطلق الزمان لا ساعة اهل النجوم وانت تعلم ان ليس في ذلك  
حش على السعي والتبكيه وقال الاخر من بل المراد بالراح هو مطلق الذباب والساعة هي من ساعات اهل النجوم فيكون  
هذا من الغر او الطلوع صحت قوله قرب بدنته بي لفتحات والجمع يدن بعضهم الاول وسكون الثاني واستدل الشافعي  
بهذا الحديث على ما قال من ان البدنة لا تشمل البقرة قلنا عدم اشتغالها بهنالك بقريته ذكره في مقابلتها قوله اقرن لما  
انه يكون اسن واشرف فكانا قرب بيضته من هيننا ليستخط طهارتها وعلتها حضرت الملكة ليستعملن الذكر نيه  
بذلك على انهما استعملوا الذكر مع طهارتهم عن الذنوب والاثام وعدم اعتنا بهم اليه فحين اولى بذلك منهم وان من حضر  
بعد شروعه الامام في الخطبة ليس له ذكر في مصيغته المتقرين ولا الفضل غير تفرغ ذمته عن الصلوة التي هو مأمور باداها  
فليس شأن المؤمن ان يغفل عن مثل هذه الفضائل ويستغل عنها بالزائل صحت باب ما جاء ان الدعاء لا يثرين الا ان  
من هذا ليس هيناً ولكني كنت لم اسع هذا الباب من حفرة الاستا ومين قراءة ذلك موضع قاعدة هيناً ۱۲ صحت

صلى واختلف اهل الفن في الترجيح بينهما مال المصنف الى الصحيح كليهما كما مرح في قول الشافعي ما علم احدنا ما يعلو الليث على هذا الاستاذ في عين  
بريخ واصحاب الزهري يقولون عن سالم بن عبد الله عن ابيه بل عبد الله بن عبد الله بن عمر ۱۲ صحت وفي شرحه الى الطيب يخل ان  
يكون المراد من الجمعة الاخرى المأثنية او المستقلة قال الكرماني كلاهما محتمل وقال العسقلاني المراد التي حضرت لما في صحيح ابن خزيمة  
بلفظ ما بينه وبين الجمعة التي قبلها وقال ميرك وما في ابني داود من حديث ابني سعيد وابنه برة بلغة كفاية لما بينها وبين الجمعة السعة  
قبها لكن ما في ابني داود من حديث ابن عمر بلغة كفاية الى الجمعة التي عليها الحديث يؤيد ما قاله الكرماني والمراد غفران الصغار ۱۳  
صحت وعلى هذا فيكون الجمع بينهما والادوم كما افاده والذي المرحوم نور الله مرقده عند الدرس ان الاعتقاد من صلوة جمعة  
الى صلوة جمعة اخرى فخير سبعاً وبع الثلثة الزائدة عشرة ايام ۱۴ صحت وفي كفي عمل الجنابة عن غسل الجمعة قالت الجمهور نعم طلاقاً  
كما في الاويز ۱۵ صحت والى الاول مال والذي المرحوم عند الدرس وهو قول مالك وغيره وقالت الجمهور بان في الاول ادوم عندي ان يدارة  
الساعات من بلع النهار كما بسطت الاقوال في ذلك في الاويز ۱۶ صحت والمسئلة خلافة في حقيرة وتظهر في الخلاف فبين قال له على بدنه ولا شك  
ان المراد بالبدنة في حديث الباب جزو رقعة او حقيقة وقلنا بما زكريته صادرة عن الجمهور فغيره اقصا العالم على بعض اقاروه والبسط في الاويز ۱۷  
صحت قلت ولما كان هذا المحمل حصه بالكلية رأيت ان يقال في هذا المحمل اولى ۱۸



والاقامة هذا الوعد غير ما وعد من اجابة الدعوة بعد الاذان اذ به الاجابة لا تتحقق الا حين حضر للصلاة بعد ما سمع النداء والاقامة فكيف له العلم اذا لم يحضر للصلاة ان ذلك الوقت هو ما بين الاذان والاقامة بخلاف الدعوة التي بعد الاذان فانها عامة لكل من سمع النداء سواء كان ممن يوافق هذه الجملة او من غيرهم وذلك الوعد سبب لهم وترغيب على حضور المسجد للجماعة من اول الوقت اذ المصلحة اذا سمع النداء وتبها بفور سماعها للذباب الى المسجد فوضوا ثم مشى الى المسجد فكثرت اثار اقامه وقرأ اذعية ودخول المسجد ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وجيا المسجد بالشفقة ثم جلس ينتظر الصلاة فكان في صلاة لقوله عليه السلام لا يزال احدكم في صلاة ما داه ينتظرها قبل انت في مرتبة من ان يجاب دعاءه وقد كان السبب قوله عليه الصلاة والسلام ذلك ان يكونوا في امر صلواتهم كذلك ولا يتأخروا في الحضور حتى اذا قرب وقت الاقامة حضر وليس لهم تخلف من تحت الوضوء ولا تحت المسجد فكيف بانتظار الصلاة حتى يدعوا فيجاب لهم وعلى هذا فلو علم احد وقت الاقامة مع انه لا يحضر الجماعة او يحضر حضور من اسلفناه لك انفاً ولكنه دعاء من يرد بعد الاذان قبل وقت الاقامة لا يشمل هذا الوعد نظراً الى فقد الحديث الذي بنى عليه وان كان ظاهره لفظ الحديث يشمل هذا والله اعلم بالصواب وعنه علم الكتاب ص ۶۹ قوله باب ماجاء في ترك الجمعة من غير عذر قوله من ترك الجمعة ثلاث مرات تباهى بها طبع الله على قلبه اعلم ان ترك الجمعة امان يكون لتسهيل امرها وعدم اهتمام شأنها فالطبع طبع نفاق اعادنا الله منها وما ان يكون لتسهيل امرها بل لا هامة لنفسه في تركه ما يجب عليه اداؤه فالطبع طبع رين وعين والحديث يشمل طبعاً قوله يعني الضمير يشير الى ان المؤمنين بالي الجمعة وكذا قوله وكانت له حجة اي لم اثبت محجة بل قال بذلك استاذنا استاذي قوله وسالت محمد بن اسمعيل بن الجعد الضمري فلم يعرف اسمه وقال لا اعرف لعن النبي صلى الله عليه وسلم الا بهذا الحديث لكن له حديثاً اخر عن النبي صلى الله عليه وسلم كما نقله السيوطي وان لم يعرف البخاري ثم اعلم ان سئله الجمعة قد اختلفت فيه اقول علماءنا في انهاء تادي في بلادنا هذه ام لا وهل يجوز اداؤه في القرى ام لا فقد اشتهر في اكثر البلاد

على اي من سائر الاشياء التي ذكرت من ترك الجمعة والطبع والتمهيد والنفاد وغيره ۱۲- عليه قال ابو الطيب بفتح الصاد والجمعة وسكون الميم مذوب الهمزة بن بكر بن عبد منات كان في جامع الاصول والمغني ۱۳- عليه ذكر منهم الحافظ في هذين مائتين والثالث في التعميل والضمري هذا اختلفوا في اسمه على اقول نقل مع عائشة رضيهم الله عنهم ۱۴- عليه بل استاذنا استاذنا استاذنا واثار الشيخ بذلك الكلام اے فائدة ذكر لفظة فيما زعم محمد بن عمرو ويحمل ان يكون ذكر هذا الكلام لمجرد الاستشهاد بقوله واحتاج اے بيان صحته لما ان من غير المعروفين حتى انه ليس له هذا الحديث الواحد ۱۵- عليه اذ قال في قوت المختار بعد حكاية كلام البخاري قلت بل له حديثان احدهما هذا واثنائه ما اخرجه الطبراني بسنده اليه مرفوعاً لا تشدو الرمال الا اے المسجد الحرام الحديث وقال الحافظ في التلخيص الحبير بعد حكاية كلام البخاري وذكر له البزار حديثاً آخر وقال لا يعمل الا بهذين الحديثين اے قلت فان كان حديث البزار غير حديث الطبراني فله ثلثة احاديث والا فله حديثان فليقتض ۱۶- عليه ونقبط الضمير مصدره في التلخيص الشيخ في التلخيص رسالة وجيزة في هذا الباب تسمى باوثق العري في تحقيق الجمعة في القرى والبلد فواشرخ الهند بها شرح بسيط يسمى باسم القرى

انه لا يجب الجمعة على من هو في بلاد لا نها ليست بدار الاسلام وليت شعري من اين انزعجوا بهذا الشرط وليس لذلك في كتبهم  
 اثر ولا مكر صلي الله عليه وسلم الجمعة بكلمة فانما كان لعدم الامن وعدم القدرة على ادائها عيانا لكونهم يتبعون في ذلك لكونها  
 دار حرب واما ما قال بعضهم من ان شرط المص مسلم لئلا يتحقق به المصير فيقول ما فيه اي تعليم الحدود وليس فيه  
 تصریح باقامة الحدود بل المراد بذلك قدرة الامم على ذلك اذ لو لم يرد ذلك لما صحت الجمعة في شيء من الامصار وفي وقتنا هذا  
 اذ لا يجري الحدود واحد وقيل ما فيه اربعة آلاف رجل الى غير ذلك وليس هذا كله تحديدا بل اشارة الى تعيينه وتقريب له  
 الى الاذهان وحاصله ادارة الامر على راي اهل كل زمان في عدم المعودة مصرا فاما هو مصري عرفهم جازت الجمعة فيه واليس  
 بمصر بجزيرة الفيلانيون قار المصروا ما اشتراط الامام فمن اتفق جماعة المسلمين على امامته فهو امام ولا يحتاج الى الخليفة  
 او نائبه عينا اذ الوجه في اشتراطها الاتفاق ورتع النزاع وهو حاصل واما ما قال اكثر من شككت المصرا لا يسع اكبر  
 مساجد هم سليمهم فالمراد اذ كان المسجد المذكور في المصرا فذهب قائل بهذا القول اطلاقا جمع منتهى الجموع على العشرة اكثر  
 منه مع ان هذا خلاف منه بالجمهور وقائل بهذا هو صدر الشريعة صاحب التوضيح فكان مراده بهذا التعليل هو المصرفان  
 المساجد بتلك الكثرة انما هي فيه وما شرع من تادية الفرائض بنية احتياط الظاهر في بلاد فام منكر لا ينبغي العمل عليه بل  
 ذلك كان في زمان محمد خان ابا يوسف ثم لما رأى حرجا في حضور الناس للجمعة في مسجد واحد وكان لا يمكنهم ذلك الا بغير اقرار  
 او اذلة التي كانت في وسط البغداد اذ اتمى بتعدد الجمعة في مصرا ذحال بينها هنر وليس في ذلك رواية عن الامام اذ كانت  
 الجمعة في ايامهم واحدة ثم لما رأى محمد حضور رجال القرى العظيمة والامصار في مسجد واحد متعذرا فبقى بجواز التعدد في مصر  
 مطلقا وكان الفتوى على قول محمد ولكن الناس احتاطوا في ذلك فاستحذوا احتياط الظاهر وهذا الذي رده صاحب  
 البحر وغيره فقالوا فحينئذ امرار المتع الناس عنه لكنهم لم يمتنعوا وليس لهؤلاء اكتتار بما قال محمد وقد قلده قوله في كثير من المسائل

مسألة بل على ابن عابدين عن مرحل الدراية عن المصطفي البغدادى في ايدي الكفار بلاد الاسلام لا بد من الحول بالهم لظهور وايضا حكم الكفر بالانصاف  
 داوالة مسلمون لطبقونهم عن مزودة ويدر وها وكل مصرفه وال من جهتهم يجوز المسلمين اقامة الجمعة وليعبر القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب  
 عليهم ان يلتزموا بالاسلام ١٢ - مسألة ففي الدر المختار في تعريف المصرك موضع لامية وقاض يقدر على اقامة الحدود وقال ابن عابدين حاكم عن غيره  
 ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذا الجمعة اقيمت في عهد ظلم الناس وهو الحجاج وانه ما كان تنفذ جميع الاحكام بل المراد والى ان اقتضاه على  
 ذلك ١٣ - مسألة لم اجده في الكتب المعروفة عندى ولكنهم لما اختلفوا في تعريف المصرك على اقول كثيرة فلا بد في ان يكون هذا ايضا قولنا لا سيما اذ  
 حكى في جامع الرموز من المصنفات قول القندعل ايضا ١٤ - مسألة وفي الدر المختار على فتوى اكثر الفقهاء وقال ابن عابدين وايده صدر الشريعة  
 بقوله ظهور التواتر في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود وفي الامصار ١٥ - مسألة قال القاضى في شرحه التقاية والى ما عمن الى يوسف  
 اذ يجوز في موضعين اذ كان المصرك احوال بين الخطبتين بركعة فداو ١٦ - مسألة التقي في وسط البغدادى وجلة قال الحموى في النجم سبت منتهى  
 السلام لان وجلة يقال لها وادى السداده وفي مقدمته الهداية وجلة بكرة الدال اسم لغير بغداد وخرات بعض افكارهم معروف بين الشام والموثق  
 يخرج من بل بلاد الروم وهو من انهارا الجمعة ١٧ -

وليس محاسناده ولا صابره بل ليس لهم في غير الجمعة احتياج احتياط وليت شعري اذا كانوا في شك من اقتداء بذلك فما  
 بالهم لا يكتفون بالنظر فان قالوا فخطا يا واد الظاهر قلنا كان عليهم ادراك كل صلاة مرتين مرة بالفاتحة خلفت الامام ومرة بدونها  
 كيف وقد استحسنها بعض مشائخنا ايضا في نحو بذلك عن شعبة الخفاف وكذلك يلزم عليهم ما ليس لهم بتادير طاعة ولا لهم  
 اليه احتياج ولا فاقة وليس لهم لزوم من شبهة الخلاف مخلص غير ذلك الذي احدثوه قبل لا احضرهم احتياطهم ذلك في  
 المسجد الذي يصلي فيه اولاً ص ٩٩ قوله عن رجل من اهل قباء لم يبق الحديث بذلك الا انقطاع قابلاً لا حاجة قوله عن ابي بكر  
 من الصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اي ذلك الباب ولا يعرف عدم العلم باسم الصحابي او حاله فان الصحابة كلهم عدول  
 ثقات ومجربة اثبات وقوله ان شهود الجمعة من قبا لم يكن امره اياهم بذلك للوجوب او لوجوب الجمعة عليهم لما ورد في الروايات  
 عن هؤلاء انهم قالوا كنا متناوبون في غير ذلك من الالفاظ والى التناوب في اداء ما يجب على أنفسهم بل كان امرهم  
 بذلك ليس بشهادة واجامات السليمن ويعلموا انهم وما يذكر في الخطبة من المواظف والاحكام ولذلك ترى الترمذي  
 ترجم الباب بقوله باب ما جاء من كرم يوتي الة الجمعة ولم يقل باب ما جاء من كرم يجب الن يوتي الة الجمعة ولذلك اختلفوا  
 في اقاويلهم في تحديد ذلك فقال بعضهم الجمعة على من اوله الليل وقال بعضهم تجب الجمعة على من سمع النداء فقال بعضهم  
 وهم الفاهريه لو كان رجل في المصر ولم يسمع النداء لا تجب الجمعة عليه والحق ان ذلك لمن هو خارج المصر ولا شبهة  
 في وجوب الجمعة على المصري سميع النداء ولو لم يسمع والرد بما قالوا من الجمعة على من سمع النداء ان اذا اذن على  
 سور البلد وباب المصر فالجمعة على من سمع النداء وهذا ايضا ليس بتحديد بل هو تقريب واما اهل المصر فلم يوجبوا عليهم  
 ص ٩٩ قوله استغفر ربك وجه امره بالاستغفار ما ارتكبه من الاستدلال بما لا يستدل به من الحديث الضعيف

عليه وايضا ففي سنده ثورين ابني فاختة ضعيف جد حتى قال الثوري كان ثور من اركان الكذب قال الدارقطني وعلى بن الجهم  
 وقال ابن جمان كان ثعلب الاسانيه يخبى في رواية اسما كانها موضوعة ص ١٢ - عليه ويمكن ان يقال ان الحديث لو صح جاز  
 قال ابن الفنا ريمت الى ذلك المقدار وتوضيح ذلك انهم اختلفوا في قنار المصر على تسعة احوال فخصها ابن عابدين وهي قنوة يمل ميلان ثلثة  
 فرسخ فترسان ثلثة سماع الصوت سماع الاذان ويأتي بيان بعضها في كلام الشيخ ايضا فله القول بثلثة فرائض يكون حد الفنا  
 الى تسعة اميال فان الفرس ثلثة اميال والقبارة على ميلين من المدينة على ما ذكره الجوزي في المعجم ص ١٢ - وهو الذي عرّفه بقنار  
 الشهر ص ١٣ - عليه ففي المدراختار شرط لا فرائضها اقامة بمصر واما المنفصل عن قنار فكان لسمع النداء تجب عليه عند محمد وروى في كذا عن  
 الملقى وروى في الجرا اعتبار عوده ليلة بلا كلفة احوال ابن عابدين هو ما استحسن في البداية وصرح في مواهب الرحمن قول ابني  
 يوسف بوجوبها على من كان داخل حد القاعة الذي من قارقه يصير مسافراً واذا وصل اليه يصير مقبلاً وعلة في شهره السلي بالرب  
 بان وجوبها مختص باهل المصر والحار ج عن هذا الحديث ص ١٣ - عليه قال ابن العربي قيل في الشافعي السعي لسباع النوا يقطع  
 عن كان بالمصر فكبير اذا لم يسجد والمسألة محتاجة ومكي العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي وما لك داعر انهم يوجبون الجمعة على اهل مصر  
 والشمس والنداء وقد روي في الجرا لاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضع كذا في البذل ص ١٣ -



بذلك استقبال عين الامام بل استقبال جهة ملازم على الاول من التحلق قبل الجمعة انتهى عن حديث آخر ص ۱۱۱ باب في  
 الركنين اذا جاز الرجل والامام خطب ليس لهؤلاء دليل على مرجح بهذا الحديث لما روي في الروايات الاخر من هذه القصة انه عليه  
 السلام سكت وقت صلوة الرجل ونحن ايضا لانعه واما ما قال ابو سعيد من انه صلى والبنى صلى الله عليه وسلم خطب فلما جرد  
 قياسي او حمل سكوته عليه السلام مع كونه على منبر على انه اتفاق على اننا نقول من جواز النافذة وقت الخطبة لم يقل بوجوبها بل قال  
 بانها نافذة ثم جوازها قبل انت على يقين من جوازها مع نفيها والاحمال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في ذلك الوقت  
 عن الامر بالمعروف وهو واجب على المرحي قال من قال النصت فقد لغا ولم يجوز تفسير آية القرآن عين سائر اسئلة عن  
 كان معه والسكوت هو الواجب عندنا ولا يحكم على العطسة ولا يثبت عاطسا ولا يردوا بها ص ۱۱۲ قوله وفي الباب عن جابر الا  
 هذا لا يصح على عادة فان رواية جابر قد ذكرت فاما يميل على النسيان او يكون جابر روى فيه غير ما ذكره هنا ص ۱۱۲ قوله من  
 تخفى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذهم اسرا حسم واما تعييد يوم الجمعة فالنفاذ في الما انه سبب كثرة داز دام والذين لم يتقوا  
 بمفهوم المخالفة لاحاجة لهم الى جواب واما نفي اتخاذ فالرواية والدراية على بناء للمفول وقيل ببناء للفاعل والمعنى اتخذ نفسه  
 واما ما كان هذا جزاء له على ما ذكره من من تخفى الناس في منبره على اعناقهم وفي ذلك لعل ليزب بعضهم برجله ص ۱۱۲ قوله  
 باب ما جاز في كراهية الاختيار والامام خطب لا اعتبار قد يكون يمدية وقد يكون بالثوب وكلها قد يكون للمكر وقد يكون  
 للاستراحة على هيئة المتواضعين فالذي للمكر ممنوع تقسيمه والذي على هيئة المتواضعين ممنوع من تنزيه لا تحريم لسلطانهم  
 فيكون ذلك سببا لتقصان في استماع الخطبة واما اذا من من ان ينام فلا كراهية اصلا وعلى هذا يحمل جزمهم اذا ثبتت

على اختلاف في تحية المسجد لادخل عند الخطبة فقال بها الشافعي واسموا سحاق وفقه اراحمون يستحب ان تجزئها قال النوري وفي فروغ  
 الشافعية يجب ان يتعصر فيها على اقل جزئ ولا يستحب للخطيب ولا من دخل في آخر الخطبة حتى يغتسل من اول الجمعة وقال القاضي قال مالك الليث  
 والوحيفة والثوري وجهه راسل من الصحابة والتابعين لا يصلحها وهو مروي عن عمرو عثمان وعلي وابن عباس وغيرهم قال ابن العربي  
 الجهور على انها لا تفعل وهو الصحيح بليل من ثلثة اوجه وحديث سليلك لا يعرض على هذه الاصول من اربعة اوجه ثم فصل هذه السبعة وحكاها بعد  
 في الاوجه خارج الة ايها شنت ۱۲ - على هذا رواه الدارقطني بل يقرن مسند ومرسل ثم قال لمرسل اولي بالصواب كذا في الاوجه وهذا الجواب  
 هو مختار ابن البهام في النفع وبسط ولم يرتد ابن خزيمة اذ قال هو معمول على ما قبل تحريم الكلام فيها دفعا للعارضة وجوابهم بحمله على ما اذا اسك عن  
 الخطبة حتى يفرغ من صلوة فيغتنزب الامام على ان يفرغ من الصلوة بعد دخوله قبل الخطبة الى ان يفرغ من الصلوة اهـ وقوله مذنب الامام ليس  
 باسرا من صاحبه لانهم اثنوا على ان الخروج قاطع للصلاة واما الخلاف بينهم في كون الخروج قاطعا للكلام فالمراد بمراد الامام بالخطبة  
 عليهم لكن الايراد ساقط لما في الهراية قال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب لان المكر به لا لغلل برفض الاستماع ولا استماع  
 بهما بخلاف الصلوة لانها قد تمت فعمل ان كراهية الصلوة لما هنا الامتداد بما تحل بالاستماع وانت نهي بان الامام اذا سكت لا حقا مترا  
 صلواته لا يخل بالمقصود ۱۳ - اي جمرة الصماتة فقد قال ابو داود وكان ابن عمر والس وشرك وغيرهم يمتحنون وروى عن علي بن شداد  
 شهدت مع معوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فاذا جل من في المسجد اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فزأبهم محبتين والامام يخطب

وذلك يجمع الروايات في شأن الاعتبار فمنها ما فيه نهي عنه ومنها ما فيه استحباب ذلك وجواز صلته باب رفع اليد في الدعاء على المفسر إذا دخل في الطلاق قوله ما يريه ان يقول هكذا فضع الاستدلال حاصله ان كان لا يرفع يديه لانه الدعاء ولا في غيره الا ان كان يشير بسبابة عند كلمة التوحيد فهذا الرفع في الدعاء الذي ارتكبه بشر بن مروان كان يدقه مكرها عليها لا محالة صلته قوله ان الاذان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر إذا خرج الامام اجتمعت الصلوة هذا الذي زاد من لفظ اقيمت الصلوة و رفع لما عسى ان يتوهم من قوله اذا خرج الامام ان الاذان كان اذا خرج الامام ولو لم يأخذ بعد في الصلوة وقوله اقيمت الصلوة المراد بذلك الصلوة حكما لما ان الخطبة صلوة حكما - قوله زاد عثمان هذا كان باجماع من الصحابة ومخبرتهم وقيل كان في زمان عمر بن الخطاب ينادي بالصلوة جامعة الصلوة جامعة موضع الاذان فلما كثر الناس فكان يسمع بعضهم لفظ الصلوة ولا يسمع بعضهم شأنا و عثمان رضي الله عنه كان ينادي بالصلوة وكان على يسار المسجد فيقول اسم جدار وقيل المكة مرتفعة وقيل مكان مرتفع ويمكن ان جدار مرتفع من مكان على المكة مرتفعة فجمع الاقوال وهذا التفسير الذي يحرم بعد البيع والشرار ويجب السعي لما ان الامر في الآية انما هو بلفظ اذا نودي بالصلوة من يوم الجمعة فاسم الله ذكر الله وهذا المراد للصلوة من يوم الجمعة قوله اذا نزل عن المنبر هذه اللفظة التي تفرد بها جرير بن حازم ولما لم يكن مقابل تلاسيذ استاذ في الحفظ والاجادة وقد ثبت في موضع آخر وهم وهو ما بينه المؤلف بعد ذلك على انه هو ايضا وان كان نفس المسئلة ثابته لما انه لا فرق بين الجمعة وغيرها من الصلوات فلما ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يكلم بالحاجة بعد الاقامة فهذا باطلا لا يجوز للكلام بعد الخطبة ايضا صلته قوله فقلت لقد ايسر من كان على المنبر

قال الوداد لم يفتني احد كرهها الا عبادة بن نسي قال العراقي ذهب اكثر اهل العلم الى عدم الكراهية قال الزرقاني يوم ذهب الائمة الاربعه وغيرهم فحمل بذلك ان الجمهور على الجواز واعتلوا في الاعتراض ماورد من النهي واجادوا الشرح في الجمع بين ماورد واجاب بعضهم بحمل حديث النهي على ائمتين وقيل بالنسخ وحمل الطحاوي حديث النهي على احدث المجردة لا نه عمل في الخطبة وحمل فعل صل الصلوة في المسجد انهم كانوا محتجبين قبل ذلك كذا في الاذوية - صلته وفي معجم البلدان الزوراء موضع عن سوق المدينة قرية المسجد قال الدرودي يوم رقت كائنارة وقيل بل الزوراء سوق المدينة نفسه ١٣٥ - صلته ففي الدر المختار وجب سعي اليها وترك البيع بالاذان الاول في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان قال ابن عابدين عن شرح الميزة اعتلوا في المراد بالاذان الاول فقبل الاول باعتبار المشر وميمه وهو الذي يتيه في المراد الذي كان اولاً في زمنه عليه الصلوة والسلام وضمن الى بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الوداد يرضن كثر الناس لا اذ اوله باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال ١٣٦ - صلته قال ابو الطيب يعني جرير في قوله يكلم بالحاجة اذا نزل عن المنبر وانما الحديث من ثابت بن النسي اقيمت الصلوة فاخذ رجل الحديث وليس فيه اذا نزل عن المنبر بل ظاهرا الحديث انه في صلوة العشاء لقوله سمعت بعض القوم كما ان جريراً وهم في حديثه عن ثابت بن النسي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت الصلوة فلا الحديث لان ثابت لم يحدث عن النبي وانما كان جالساً عند حديث هذا الحديث عن النبي قتادة ١٣٧ - صلته اي لم يكن مواكاً ورجعهم ورتبهم بقول قابل الشئ بالشئ عارضة به ليري وجه التماثل بينهما اذ التماثل ١٣٨ -

اراد بذلك ابو هريرة ان يجنب السائل على ان يفعل على ذلك انماها اقترا برسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه  
 المناسبة في قرعة سورة الجمعة والمنافقون وكذلك تنزيل السجدة وسورة الدھر بافهام من ذكر الجمعة وذكر المبدء والمعاد وتذكر  
 نعم الآخرة وغيرها وكان قرعة ذلك الشريعة لا ائمة باب في الصلوة قبل الجمعة وبعد ما اختلفت الروايات في ذلك فالتأنيب  
 من بعضها سنية الركنيتين وبالاخرى سنية الاربع فاخذ الامام بما فيه اخذ بالاحتياط واما قال ابو يوسف من كونها ثابتة  
 ايضا الا ان قوله ان يقدم الاربع على الركنيتين فلم يجد رواية تساعده الى وقتنا هذا بل الذي ثبتت به الروايات هو تقديم الركنيتين  
 على الاربع وما ورد في بعضها من كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاً ليس مخالفاً بما يحايه التحريم لما عهده الامام من الاربع لما  
 ان ذلك مقتضى ما ليس عليه الا واجب فالسعي من شأركم اذ ما بين عليه فليصل اربعاً وصحته قوله قال ابو يعلى وابن عسمر  
 هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين اورد ذلك لبيان ان ابن عمر لما روى ذلك  
 وعمل بهذا علم انه كان يرى السنة من الاربع دون سنية الركنيتين **مسألة** قوله ما رایت احداً الا يصلي  
 اى اثنين لظاهره يعني كان يهبط ظاهره مفصلاً واضحا والزهري هو روى اول احاديث الباب قوله كان عمرو بن دينار ان  
 من الزهري هذا من فضل الزهري ايضا فانه روى عنه الكاظم باب فيمن يدرک من الجمعة ركعة لما كان حديث من ادرك  
 من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة باطلاقة متنادلاً للجمعة وغير ما صح استدلاله على ترجيح الباب ولكن مذهب الامام ان  
 من ادرك التشهد مع الامام بنى على الجمعة ومذهب غيره وهذا بناء على ان المراد بالادراك هنا هو التوصل الى  
 اذ لم يذهب احد الى انه يادراك ركعة يدرک الصلوة بمعنى الاحتاط فلما زيد الاجراء للجمعة كانت الجمعة كغيرها من غير فرق  
 لكنهم يعسر عليهم التقضي عليه روى عنهم بهذا الحديث على طريق مفهوم المخالفة فان مفهوم الحديث انه من لم يدرک ركعة

عليه لم يدرک المصنف في الروايات القليلة شيئاً من الروايات المرفوعة ولم يتعرض لها الشيخ ايضا والمسئلة خلافية شهيرة بسطت في الاجز وادرك  
 ابن القيم ومن تبعه الروايات القليلة للجمعة والجمعة على اجابته بسطت اقولهم مع ذكر مسئلة في الاجز فارجع الى **مسألة** وهو العمل  
 بالاربع فيدخل فيه الركنان ايضا **مسألة** وقيل وجه ذلك ما روى عن الكرامية ان يصلي بعد صلوة مثلهما في البداية ثم قال ابو يوسف  
 يصلي اربعاً ثم ركعتين كذا روى عن علي بن ابي حمزة لم يصير متفقاً بعد صلوة الغرض بينهما في ما مشى ابو عمر الذير من علي بن ابي حمزة ركعتين  
 ثم اربعاً وعنه رواية اخرى اربعاً ثم ركعتين وبه اخذ ابو يوسف والعمادى وكثير من المشايخ كذا في الاجز **مسألة** فقد عالجنا في تلابذة  
 الزهري عن عمرو بن دينار **مسألة** وفي المسئلة ثلثة اقول فذهب جمع من السلف التابعين الى ان من ثابته الحظية يصلي اربعاً للظاهر  
 وجهه وانفقوا على خلاف ذلك فذهب لائمة الثلاثة ومحمد بن الحنفية ان من لم يدرک ركعة صلى اربعاً وقال ابو يوسف والامام الاعظم اربعة  
 وجماعة ان اكرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروى ذلك عن النخعي وقالوا نعم وحدهم واورد روى عن ابن عمر عن ابن عمر  
 التشهد فقد ادرك الصلوة وروى عن معاذ بن جبل اذا دخل في صلوة الجمعة قبل التسليم فقد ادرك الجمعة واستدلوا به روى  
 عليه وسلم ما روىكم فصلوا وما فاتكم فاقموا وفي روايات فاقموا او الفأنت اذ ذاك الجمعة والظاهر والبسط في الاجز **مسألة** اى  
 عن اللذين قالوا بالتفريق بين الجمعة وغيرها واصل ان قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة في قوة قوله صلى الله عليه وسلم





عليه التكلف في تفصيل الطيب بمسكة عن احمد وابشره ونحوه وانما ذلك لو كان له طيب في اهل و ان لم يكن له طيب الخ

## ابواب العيدين

في بعض ظلية العلوم لفظ الياء والنون الذي هو علامتا تشديد لما رأى في الاحاديث الواردة بعد هذا ليست في الاصحى والصحيح خلاف ذلك اكثر احكام الاحاديث الآتية مشتركة بينها ومع ذلك فقد قال في الباب الاخير ولا يطعم يوم الاصحى حتى يرج صبيته قوله من السنة ان هذا ما اعتيادوه والظاهر فتركه خلافا لما هو اوله له واما عبادة فتركه مكرهه تنزيها يعني به سنة سنن الهدى ومن السنن الزوائد فان قوله من السنة شامل لهما والوجه في الامر بالاكل قبل الخروج الى المصلى قطع العرق عما يلزم من صورة الزيادة على ما فطره الله تعالى من الصيام فان امسك هذا القدر من الوقت صوم ظاهرا وان لم يعتبره اثاره عما يلزم مع الغيبة باب في صلوة العيدين قبل الخطبة هذا دفع لما عليهم يتوهمون من تقديم مروان الخطبة سنية ولما عليهم يقيسون العيدين على الجمعة وليس كذلك لان خطبة الجمعة شرط لها والشرط مقدم على ما هو شرط له ولا كذلك في العيد قوله ويقال ان اول من خطب قبل الصلوة مروان بن الحكم اى بنية فاسدة والا فقد فعل ذلك قبل عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فانما قدم الخطبة لما كثر الناس وازدهم المسلمون فكان يرى في خطبة افواج الناس يأتون الى المصلى فقدم الخطبة لئلا تغوت المسلمين صلواتهم فكان فعله ذلك حسنا لم يذكره عليه احد من الصحابة والتابعين واما مروان فكان يعرض في خطبته بابل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ويسبي الادب بهم فلما رأى الناس ذلك وان ليس لهم صبر على استماع اذا هم رضي الله عنهم جعلوا يذهبون اذا فرغوا من الصلوة وتركوا خطبة مروان ان يسمعوها فقدم مروان الخطبة على الصلوة ليحبهم الى سماعها فكان فعله ذلك خبيثا ظاهرا فانكروا عليه باب ان صلوة العيدين بغير اذان لا اقامة هذا ليس نفيا للأعلام مطلقا بل هذا نفى للاعلام بطريق مخصوص لكنه يعلم من بعض الروايات انه

عليه وفي الدر المختار ندب يوم الفطر اكله ولو ترا قبل الصلوة واستياكرا وفسار قال ابن عابد بن النذب قول البعض وعد المصنف الفضل بقاء من السنن والصحيح ان الكل سنة اهـ ۱۲ - عليه بنى سنة قال الشافعي عن البحر حتى لو لم يخطب اصلاحه و اساء ترك السنة ولو قد هما على الصلوة صحت و اساء ولا تعاد الصلوة اهـ ۱۳ - عليه فقد اخرج السيوطي في اوليات عثمان من تاريخ الخلفاء انه اول من قدم الخطبة في العيد على الصلوة واخرج ايضا قال الزهري اول من احدث الخطبة قبل الصلوة في العيد معوية اخبر عبد الرزاق اه قلت والجميع بينها غير متقدرا ذات ذلك والا فانكر ابو الطيب شارح الترمذي لرواية البخاري عن ابى سعيد الخدري في علم يزل الناس على ذلك اى على ابتداء الصلوة قبل الخطبة حتى خرجت مع مروان الحديث ۱۲ - عليه ما فاده الشيخ ر من جواز الاعلام بغير الاذان مرر بذلك الشيخ شارح الترمذي فقال يندب عند الائمة الارلية ان يتأدى لها بالصلوة جامعة وكذا في غيرهم كما في الاذون وكفى الزرقاني عن المالكية والجمهور ان لا يتأدى لها بشئ وعليه هذا فلا يصح قياس على الكسوف وغيره لان صلوة غير معلومة للناس ووقتها لم يتعين بحالات عملاء العيد فان وقتها معلوم متعين والتبكي لها سنة قتال ۱۲ -

لم يكن فيها شيء فقد ورد فيها ولا شيء لكن المعول على ما في بعض الروايات انه كان ينادي بالصلاة الصلوة وهذا موافق للقياس فان الاعلام في الجماعة المشروعة من النوافل كالترديد والكسوف والاستسقاء وغير ذلك مشروعة فلما وجد ذلك بيننا ايضا فالجواب عدم الاعتراض على من ارتكب شيئا من ذلك ودل في اول الامر لم يكن شيئا كما رواه البعض ثم زيد بعد ذلك التردد بالصلاة فروى بعض من حسنة اول القصة ماراه ولم يبلغ آخرها وبلغ الخبر لكنه بين الاول فقط اذ يكون ذكر الامرين كليهما لكن الراوى اختصر فبين احد الامرين والقلب المعنى باقتصاره على بعض ما سمع باب القرارة في العيدين <sup>ص</sup> قوله ورما اجتماعا في يوم واحد فيقرأها قد سكت منا وجه اختيار قراءتها في ذلك رد على ما زعم جهال زماننا ان اجتماع الخطبتين يكون تحكما ما ابن عيينة فيمنع عليه يعني ان سفيان بن عيينة معاصر لسفيان الثوري فاما تلاميذ سفيان الثوري فروا الحديث على سنان واحد كما ذكر من غير زيادة لفظ <sup>ص</sup> واما ما لا تأخذون عن سفيان بن عيينة فقد اختلفوا في روايتهم فهم من زاد لفظ ابيهم ومنهم من لم يزد رواية من لم يزد لفظ ابيهم <sup>ص</sup> ثم بين قرينة على صحته وهو انه لا يعرف جيب بن سالم رواة عن ابيهم وعلى هذا فالمناسب ان يجرم بصحة الالة لما لم يكن عدم العرفان دليلا على عدمه لم يجرم بجواز ان يكون له رواية عن ابيهم وان لم يعرف ويكون هذا من هذا القبيل <sup>ص</sup> قوله وجيب بن سالم وهو مولى لثمان بن بشير روى عن النعمان بن بشير احاديث هذه اللفظة يمكن ان يكون على بناء الفاعل فبهذه من احوال الجيب ايضا وان يكون على البناء للمفعول فكون عليه مما قبلها ويكون من حال الثمان للاحال وجيب <sup>ص</sup> قوله روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في صلوة العيدين لثمان واقررت الساعة ثم بين اسناد الحديث الذي اثار اليه بلفظ روى مع الفاظ الحديث والفرغ من هذا الحديث بهنا اثبات ان قراءة سبع اسم دهل تاك في صلوة العيدين لم تكن على الدوام بل ثبت قراءة صلى الله عليه وسلم بغير هذه السور ايضا واما سوال عمر بن الخطاب ابا واذا الليثي كما ورد في هذا الحديث فغيره بذلك على ان لا بعد في سوال الاعلام عن يهودونه وفي ذلك ايضا فضل لاني واذا الليثي ظاهر وعلم بذلك ايضا ان كثير من المسائل قد يخفى على كبار الصماتة ويمكن ان يكون معلوما لكن قد يكون في بيان المسئلة من غير الامام وتقرير الامام مالا يكون في بيان الامام كما لا يخفى او كان علمه كذا او زيادة توثيق لعلمه ولعله اعترافه شك في ذلك وتردد <sup>ص</sup> قوله هذا الاسناد ونحوه يعني ان الاسناد والمتن كلاهما واحد اى روى بهذا الاسناد وروى نحو هذا المتن باب التكبير في العيدين

عليه اي ابن عيينة بن سالم والنعمان بن بشير <sup>ص</sup> عله وهذا محتمل لكنه لا يلحق اذ ذاك بهذا الكلام مزيد فائدة قالوا وجه الاحتمال الاول والغرض على ذلك بيان قرينة اخرى على تحجية لفظ ابيهم وبن الجيب روايات كثيرة عن النعمان بلا واسطة احد فانه كان مولاه وكاتبه <sup>ص</sup> عله اختلفوا في تكبير الصلوة على احوال حتى ذكر ابن المنذر فيه اثني عشر قولاً والمشهور عندنا في الامصار ثلثة اقوال الاول ما قال مالك واحمد في المشهور عنه انها سبع في الامة من تكبير الاحرام ونس في الثانية عشرة والثالثة كذلك الا ان السبع في الامة بدون تكبير الاحرام وهو قول الشافعي والثالث ما قال به المحنزة ان الزاوية ثلث تكبيرات في كل ركعة والبسط في الاوجه ولعلك قد عرفت من ذلك ان ما حكى الترمذي من تسوية قول الشافعي ومالك ليس بذلك <sup>ص</sup>

صحيح قوله في الركعة الاولى خمس تكبيرات هذا الغليب والا فليس كل الخمس قبل القراءة بل اربع منها وهذا ما ثبت في غيره من الروايات  
 مصرحاً عن ابن مسعود في ذلك متفقاً عليه ابن مسعود وحذيفة واليوسفي ووجه اخذ الامام في تكبيرات  
 العيدين بقوله ابن مسعود ما في غيره من التعارض والتناقض والتفتت في ذلك روايات ابي موسى وحذيفة بن اليمان و  
 عبد الله بن مسعود وثبت عليهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فافخذ بالقول باب لاصول تلي العيدين ولا بعد ما في المذهب  
 في ذلك انها ليست قبل السنة البيت ولا في المصلحة والمابعده فلا يصلح في المصلحة والما في البيت فلا بأس وقد رأى طائفة  
 من الخوارج قولهم ان النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يصل لكنه لم يمنع أيضاً فكيف يمنع والحجاب من ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يكن يصله العيدين الا بعد ارتفاع الشمس قدر ما يخرج الوقت من حركاتها فلو جازت الصلوة فيه قبل العيد  
 لم يترك الصلوة فيه في جميع عمره مع ما علم من حرصه على الله عليه وسلم على الصلوة باب في خروج النصارى في العيدين  
 صحيح قوله وذوات الخدور بالاعيم القسمين الاولين والغرض ان خروج النصارى للصلوات ليس للنصارى اللاتي تحترجن  
 لحوالهن وقصير بارزة للناس بل انما كان الخروج عاماً لذوات الخدور وغيرها ولا يفتقرن المصلحة استل بذلك  
 على امر من قال بان المصلحة راعى المسجد والحجاب عند من لم يقل بذلك ان احترام المصلحة لئلا تتخلط المصلحة منهن  
 بغير المصلحة فانها مع ثيابها لا تخلو عن نجاسة كيف وقد امرن ان لا يخرجن مترينات ولما يلزم في دخولهن المصلحة  
 من انقطاع الصفوف ويشهدن دعوة المسلمين هذا تنبيه على شيء من فوائد الخروج وفي ذلك اظهار شوق المسلمين  
 وتكثير سوادهم وما ينكس من الزوار صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وعلم بذلك ان الذي حضر قوماً وهم يصلون العصر  
 فليس له شرك في صلواتهم لكرامة التفضل وقتض لكرامة شرك في دعائهم صحيح قوله ذكره بعضهم استدلت على  
 ذلك ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها ما منعت نسا بنى اسرائيل عن الخروج حين احدثن ما احدثن فقالت  
 لورائى النبي صلى الله عليه وسلم ما احدثن منهن عن الخروج فهذا من قوله دليل على سعة علمها ووفاء حكمها فعنى  
 قولها ذلك ان الشارع منع من قبلنا يجب علينا العمل بما لم يزل علينا على وجه الانكار والرد فلما كان كذلك كان اجازتهن

صحيحه وقد بطل في ترجيح الآثار منهم فافخذ المسالك فارجح ايروشت تفصيل الدلائل ١٢ - صحيحه هكذا في النسخ بافرد الصغير  
 والاول بعد ما بالتثنية وللتاويل ص ٣ - صحيحه اي مذهب الخنفية على المراجع والا ففى المسئلة خلاف بسيط ذكرت في الاجوز  
 وقال ابن المنذر عن احمد الكوفيون يصلون بعد ما لا قبلها والبصريون قبلها لا بعد ما لا قبلها ولا بعد ما لا ١٣ -  
 صحيحه قال الحنفية في المنع كل الجمهور الا مصر على النكاح لان المصلحة ليس بمسجد والغرب الكرياني اذ قال الاعتزال واجب وقال  
 النخعي الجمهور على ان التثنية لا التحريم فتشغل اغتلاط النصارى بالرجال بدون الضرورة وعلى من بعض اصحابنا التحريم قال القادي  
 لئلا يؤذين يدرهن او يكرهن غير من وفي غرض الخنفية ان مصلى العيد ليس في حكم المسجد في هذا المكان في حكمه في صحة الاقدار  
 صرح بذلك ابن عابدين وغيره ١٤ - صحيحه اي بشرط ان يتلى علينا في الكتاب او السنة كما فصل اهل الاصول لان اهل الكفا  
 حرفوا كتبهم فلا يتحقق كون حكم من الاحكام من مذهبهم بدون ذلك ١٥ -

اجازة لنسائنا ومنهم من منع من الخروج معنا نسائنا حين احدثن ما حدثن وروى عن ابن المبارك انه قال اكره الخروج  
 وبهذا ان خروج نسائنا من النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في زمان فساد بخلاف نسائنا وقلنا فان ابنته الان خرجت  
 بهذا الحديث وروى عن الخروج وان لم يكن ظاهراً الا اجازة فان من عادة المرأة ان تخرج الى العيد والنساء لا تخرجن  
 صبيحة قوله باب ما جاز في خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى العيد في طريق ورجوعه من طريق هذا اما قامة الشاهد  
 على خروجه كما هو المشهور والازالة مشكوكة المسلمين لكفاري الجاهلين اوليت شرف الطريقان والذين لم يخرجوا من الرجال  
 المستضعفين والنساء والولدان بقدم المسلمين والذين الكثرة والذكرا لا سيما بريدته صلى الله عليه وسلم  
 في زمانه وروى خلفاء الراشدين في ازمنتهم قوله وقد استحب بعض اهل العلم الامام ابو حنيفة ذلك بالامام  
 ليس الا لانهم يخرجون معه وليودون معه وحديث جابر كانه اصح ليس هذا الا لعدم الجزم بذلك فان حديث ابى هريرة  
 لعدم روى بطريق هي قليلة بالنسبة الى طرق حديث جابر بالسب في الاكل يوم النحر قبل الخروج من المعلوم ان في  
 اول صوم من صيام شهر رمضان ما ليس في الثاني وفي الثاني ما ليس في الثالث وكذلك فلما كان ذلك اما لا يتبع  
 في الصوم شقة وكان معتاداً وكان المقصود ان لا يتعدى من الحدود التي عينها الشارع الاحكام فوجب النهي عن  
 النقص والزيادة في صيام رمضان ايضا بذلك فلما كان المسلمون قبل رمضان غير عاوي الصيام كفهم ادنى  
 منع في ذلك فمنع بقوله لا تقوا صلوا اشربوا من رمضان واما بعد قضاءهم صيام رمضان وفراغهم عنه فقد اعتادوا الصيام  
 ولم يمتنعوا من الصوم كما كان قبل رمضان فاحتاجوا الى منع هو اشد من المنع الاول فخرج صيام  
 الامام فحس منه يوم العيد ثم امر بالاكل قبل الصلوة سد الباب المحرم الا ان هذا ترك في عيد الاضحية ليعارض الضيافة  
 ثم في ذلك المقدار من الصوم تشبه باليه فاما ان صومهم يكون هذا التقدير وليس ذلك في الاضحية لما فيه من تعجيل امر الصلوة  
 مع ان الصوم في الاضحية حتى يلزم الزيادة على ما عين منه معوضة مع ان الاضحية ان يكون اول طعامه ما هو من ضيافة  
 الرب الكريم صبيحة قوله على تمر ما رخصه في العرب ولما فيه من مناسبة للمعدة لحلاوة ابواب السفر صبيحة قوله  
 لا يصلون قبلها ولا بعدها اي تأكلوا والا فثبت الرواية عن ابن عمر ايضا انه كان يصلي السنن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

ملح ويؤيد ذلك اختلاف اهل الفن في الترجيح فقد اخرج البخاري في صحيحه حديث جابر ثم قال تابعه يونس بن محمد عن ابيه هريرة  
 وحديث جابر اصح قال الحافظ ربح البخاري انه من جابر وخاتمة الاسود البهيقي فزعاه عن ابيه هريرة ولم يلقه في ذلك وجه ترجحه  
 قلت ولا يذهب عليك ان قول البخاري وتابعه فلان عن ابيه هريرة شكل هذا عمل مشهور البخاري ١٢ - عليه هكذا في الاصل والظاهر  
 غير متقاي الصيام والعدا في اللفظ الذي يرت به العادة ١٣ - عليه اي كره تخريجهما ويطلق على المكروه التحريمي لفظ الحرام في عرف  
 الفقهاء وقد قال ابن عابدين يسي الامام محمد المكروه التحريمي هو ما غلب ١٤ - عليه اختلفت الروايات عن ابن عمر في التفرغ في السفر  
 وجمع بين ذلك بوجوه منها ما افاده الشيخ ر و ذكر الحافظ الجمع بالفرق بين الرواتب وغيره ما لا نذكر على الاول والاثبات للتأني  
 ونظير من صحيح البخاري انه مال الى الفرق بين الرواتب البعدية وغيره ما لا يعين الى ان الغنى غلب احواله والاثبات في بعض الروايات

ذلك قوله وقال كونت معصيا قبلها او بعد بالانتماء يعني ان التحفيف لما اثرت في الفرائض اثرت في السنن ايضا الا ان التحفيف في السنن ليس في تقليل اعداد الركعات انما التحفيف فيها ينقص تاكيدا الذي كان في غير السفر فراه ان السنن لو كانت باقية على ما كانت قبل من التاكيد لم يخفف في الفرائض ايضا فلما ثبت منصوص قطع تحفيف في المفروض ثبت نوع من آخر في النافلة وكان رضي الله تعالى عنه رأى من رجال معه تكلفا في اداء راسن فعلم انهم يؤكدها وتأكل الاقامة فقال ذلك قوله وعثمان صدر من خلافة ثم اتم عثمان بعد ذلك واختلقوا في الجواب عنه فقيل انما هم كمثل الذين الماخزون اخراض الركعتين وفيه ان يلزم بذلك فساد صلاة كل من خلفه من اهل هذه الناحية لما انهم صلوا خلفه فالتقصير يتوغل في شقة تلك فكيف لم يتهم على ذلك وسكت عن ذكره وقيل لانه كان تاهل بمكة وفي ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد منعهم عن العود في الدار التي باجر عنها فكيف ارتكبه عثمان رضي الله تعالى عنه مع جلالة قدره والحق في الجواب انه كان يرى ما ترى عاشره من جواز التقصير والاقامة كليهما عملا بقوله فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وقد كان اختيار السابق المذكور في هذه الآية مع ان التحفيف لم يقولوا بمفهوم التحالف ما كانوا يظنون في هذا التقصير من انهم الكبير وقد ثبت برواية عاشره من ان فرض الصلوة انما كان في الاول اثنان ثم زيد في الحضر ولم يزد في السفر وعلى هذا فلا يلزم كونه رخصة بل الاربع لم تكن فريضة اصلا حتى تكون الرخصة وتسميته قصر في الآية باصنافه في الحضر لا في اصل ما حضر منها وان كان لثما فاعل لا يجوز بالمنسوخ اصلا فكيف يجوز الاقامة قوله الا ان الشافعي يقول بالتقصير بقصره في السفر فان اتم الصلوة اجزأ عنه هذا الاستثناء يدل على ان مذهب الأئمة المذكورين بهنا هو التقصير ولا يجوز في الاقامة قوله بذي الحليفة العصر يعني هذا يدل على ان التقصير في الصلوة ليس متوقفا على اتمام مدة السفر بل يكفي في ذلك مطلق اخذه في السفر ولا يدل على اكثر من ذلك فان ذا الحليفة على ستة اميال من المدينة قوله لا يخالف الاربعة العليلين هذا إشارة الى ان قياد تخفف في الكريمة ليست مدار القصر وهذا السفر كان عام حجة الوداع صلى الله عليه وسلم قوله باب ما جاز في كم لقصر الصلوة هذا علم مدة الاقامة ومدة السفر فان نقطة كم وضعها البيان الكريمة وهي بيننا نعم القسيين كما ذكرنا وان لم يذكر الترمذي بعد ايراد الحديث الا ببيان الاختلاف في مقدار الاقامة واما ان المقدار الذي يعد به مسافر اشهر ما

واختار شيخنا الشافعي بان التقى في حال السيرة والاثبات في حال القراة والادوية ان التقى محمول على الصلوة في الارض والاثبات على الصلوة على الدابة راكباً وبسط في الاجز ١٣ - صلى الله عليه وسلم اعلم انهم اختلفوا في حكم القصر على عدة احوال اما التحفيف فانهم قالوا يجوز قولاً واحداً واختلفت الروايات عن الامام الشافعي واظهرها المنصور عند اصحابه انه رخصة وكذلك اختلفت الروايات عن الامام مالك فروى عندها شهاب انه فرض ودروى ابو مصعب عنه انه سنة وهو اشهر الروايات عن الامام احمد فروى عنه انه فرض وعنه انه سنة وعنه انه افضل وعنه اصاب العافية عن هذه المسئلة كذا في الاجز ١٣ - صلى الله عليه وسلم ويحتل انهما يريان القصر عند الخوف لقوله تعالى ان تخم ثنائين صلى الله عليه وسلم وبسط الشافعي في البذل ١٣ - صلى الله عليه وسلم وهذا فاعلى عن الامام احمد يكون مبنياً على احدى الروايات عندنا تقدم قريباً صلى الله عليه وسلم اي باعتبار الحديث والافتقار بغرض الترمذي اذا اراد الاول اذكر احوال العلماء في ذلك دون الثاني ١٤ -

ما نثرناه فالدلیل علیہ ما رواه مالک مرفوعاً لا تقصر من اقل من اربعۃ بردا ونحو ذلك والبرید اربع فراخ والفرسخ قريب  
من ثلثة اميال الى الزيادة **ص** قلوا انه اقام فی بعض اسفاره تسع عشرة یصله الى هذا فی سفره لفتح مکة فمهم رواة اقامته  
تسع عشرة ومنهم من روی ثمانی عشرة اوسبع عشرة اوست عشرة وقد وردت عشرة ایضاً وطریق الجمع اما فی السنية  
الاول فظاهر فان من عدلی فی النزول والخروج عدلتها ومن لم یجد بها قال فی روایة سبعة ومن ذکر احدیها ذکر ثمان  
عشرة واما الجمع بین الخمس والست ففیة اشکال **ص** قلوا روی عن علی انه قال من اقام عشرة ايام الى هذا من یافیکل  
الاصحاب الاخریة عمل البنی صلی الله علیه وسلم بخلافه فان اقام بمكة عشرة ايام او اکثر ومعهذا لم یتم ولایتم بهم انه اقام بذ القدر  
من غیر قصد وكان یرید الارتحال فی اقل من ذلك لانه صلی الله علیه وسلم لما نزل بمكة اربع ذی الحجة لم یکن یقصد الزوال  
بعد الفراغ من الحج وليس الفراع الا لیس الاربعة عشرة فان اقام بمكة ايام او اکثر من ذلك قلوا روی عن  
ابن عمر الروایات عن ابن عمر مختلفات فیکت یعمل باحدیها دون الآخر وروی عن سعید بن المسیب انه قال اذا اقام اربعاً  
هذا یروده ایضاً عمل الصحابة والبنی صلی الله علیه وسلم فی حجة الوداع فانهم كانوا علی یقین واذما ع من الاقامة اربع  
ایام قول الی لقیتم شمس عشرة لماروی فی روایة من روایات اقامته یوم ففتح مکة ولما روی فی روایة عن ابن عمر ایضاً  
قلوا ثم ناولوا هذا فی روایة الترمذی فی مستندنا واما ما قرناه الاستاذ ادام الله علوه فتاوه بلفظ التار فوقا ینة المشاة  
دون التون قول فصل تسع عشرة یوماً رکعتین رکعتین اقامته وروی عنه لم یکن بازاء لاقامة هذا القدر لانه قد جمعت علیه  
جنته یوازن واهل الطائف و غیرهم فانی لاجماع اقامته بهذا القدر واما اقامه بهذا القدر فیه ان یرجع فدا فمحقق وکذا  
قلوا فاریة ترک الرکعتین اذا راحلت الشمس وبه صلوۃ الزوال وبهذا دلیل علی ان ابن عمر ای التاکر شفیادون افضل  
مطلقا وروی عن ابن عمر الخ بذه الروایات عن ابن عمر فی تعاض فی قوله وروایة لکهنما تجتمع بما قد منا من ان التاکر والنفی  
للتاکر والاثبات للنواقل واسن مطلقاً قلوا لم یطائف من اهل العلم ان الخ لولذلك انها لا تتقی سنة لا انها لا تتقی حاکمة والعرق  
بین القول الاول وین هذا القول ان الاولون لم یخرجوا عن السنية بل التاکر وهو لا یرجوا بها عن التاکر والسنية

**ع**له وهذا جم البیاتی بین هذه الروایات واما روایة خمسة عشر فضعفها النووی ولس یجید لان . واهتاقت ولها متابعة واذانمت  
انها صحیحة فلیس علی ان الروایة ان الاصل روایة سبع عشرة فخذت منها یومی الدخول والخروج انتهى ما فی البذل مخضراً ۱۲  
**ع**له یعمل ان یكون من التفصیل فان التیمم والاطعام فی اللغة واحد والوجه ان الاقام فیجوز فی الحرم الفک والادغام ۱۳ . **ع**له هذا  
الان قیام هذه الايام العشرة لم یکن فی محل واحد بل معنی وعرفات ومكة وغیرها فلا یتم الاستدلال علی اصول الخفیة واجیب عن هذا  
الاشکال فی تفصیلي الشیخ مولانا رضی الحسن المرحوم ان هذه المواضع كلها داخله فی مکة اى باعتبار کونها خارجة لقتال ۱۴ . **ع**له  
وهو اقل ما ورد فی ذلك فالأخذ بالمیقین اولى ۱۵ . **ع**له اى بانون ذکر فیها شرح السراج من المناولة بمعنى الافذ فی  
بعض النسخ بالتارای علی به ۱۶ . **ع**له بكذا فی الاصل والظاهر انها هیلة معترضة بین المبتدأ والخبر قتال ۱۷ . **ع**له كما تقدم قریباً ۱۸  
**ع**له بكذا فی الاصل ودرعة توجیهات لا تخفی علی من مارس کتب النحو ۱۹

عليها وانما الباقي فضل الصلوات كما قال الزمزمي بقوله ومن تطوع فله اجره وقوله في وتر النهار انما عباد وتر النهار  
لما ان اثر النهار من الضياء والاستغفار بالاحمال وغير ذلك باقي الير وقد قال بعض اهل الظاهر لا يجوز الانظار الا  
بعد زمان من الغروب ما دل زمان الصبح المصدق باب الجمع بين الصلوتين والجواب عنه ان الجمع بينهما لا يكون ان  
يكون في وقت العصر والظهر او وقتها فتعين احد هذه المحلات فتبين من غير دليل مع ان الذي عنيته يخالف صريح  
قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وحاصل الجواب انه لما لم يكن في الحديث تخصيص بجمعها في  
وقت احدهما وانما الاحتمال باقي فقط فلا يجوز العمل بحجج الاحتمال على خلاف كتاب الله المجيد ولفظه يحل انما معناها  
التجمل عن وقتها المعهود لاعن اصل الوقت والصلوة في الحالتين اي في قوله جل العصر وقوله اثر الظهر واقعة  
في وقت واحد والفرق في التبعية فقط مع ان رواية ابن عمر الآتية من بعد ذلك فيها تصريح بما عينا من احدي  
الاحتمالات وهو ما سياتي من قوله حدثنا هذا لعله ان قال حتى غاب الشفق فالتفت التي روها عن ابن عمر  
اد استيفت على بعض اهل فني هذه القصة تصريح في رواية ابني داود والنسائي من انه قرب الشفق والغروب ليس  
المراد الغروب حقيقة فوجب حمل عليه ايضا والا فكيف يصح المعنيان والقصة واحدة او يراى بالتفريق الحرة وكان وقت  
المغرب باقيا على مذهب الامام ثم قال ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك فوجب حمل  
ما ورد من روايات جسد النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلوتين على هذا والا فكيف يصح قوله كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يفتيه قوله باب ما جاز في صلوة الاستسقاء قد اشتهر في المتن من مذهب الامام انه لا صلوة في  
الاستسقاء والمراد بذلك نفى سبها ودخولها في اركان الاستسقاء لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم دعا للمطر ونحوه

عليه علم انهم اختلفوا في الجمع بين الصلوتين في غير مرة والمردوفة على ستة اقوال الاول لا يجوز مطلقا وهو قول الحنفية والحنابلة  
وابن ابي عمير والاشعري والاسودورطيين انما سمع عن مالك ورواه قال ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وجابر بن زيد واسود وعمر بن عبد العزيز  
واليث وغيرهم الثاني يجوز كذا في بعض النسخ الثالث نعم في احد النسخ ومن المالكية اشبهه الثالث يجوز اذا جاز به السير قال مالك الرابع يجوز  
اذا ما دبر قطع الطريق الخامس كرهه قال مالك في رواية المصنفين عند السادس يجوز جمع تاخير الجمع لعدم وهو اختيار ابن حزم وفي  
عن مالك واسود وقال الودي ان صاحبنا ابى حنيفة خالفاه وعليه صاحب الغاية والبط في الاوجز ١٢ - عليه اي من الجمع في  
وقت احدهما ١٣ - عليه اي لم يبق بعد ذلك الا الاحتمال فقط ١٤ - عليه اي في وقت هذه الصلوة ١٥ - ولفظ رواية  
ابن داود عن نافع وعبد الله بن واقدان مؤذن ابن عمر قال الصلوة فقال سبحة اذا كان قبل غروب الشفق  
ترل فصل المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل به امر من مثل الذي  
صنع الحديث وقدرت في هذا المعنى عدة روايات ذكرت في الاوجز ١٦ - عليه اي جماعة جهات فبطلت في الاوجز في  
الفتنة وفي السبب وفي بدر الشريعة وفي علم الصلوة ووقتها وكيفية تكرارها اذا لم يطرأ ١٧ - وهو حديث الراض في النخبة فقال  
يا رسول الله بك الكرام بك الشاهدين في الشهادة في الامهات ١٨ -

ليوم الجمعة وكذلك ثبت من صلى الله عليه وسلم استسقى ولم يصل وأما استحباب الصلوة في الاستسقاء وجوازها فيه  
فلا يكره إذا هو ادعى للاجابة وأما تحويل الرذاض في هذا القياس وهو أن يجعل عين رداءه يساراً ويساره يميناً وتحت فؤاده  
تحتاً وأما جعل ظهره بطناً وظهره فليس يجمع بينهما قول وهلمة رعتين كما كان يصلي بالبعد من ذلك من ذهب إلى  
مشروعية التكبيرات في صلوة الاستسقاء والجواب أن التثنية ليس إلا في كون الركعتين وقت ارتفاع النهار بهيمة الجماعة  
صحيحاً قوله باب في صلوة الكسوف اختلفت الروايات في ركوعات هذه الصلوة فمنهم من روى ركعتي البني صلى الله  
عليه وسلم في الكسوف بركوعين ومنهم من روى بركعة ومنهم من روى ستة من ذلك رواية عائشة وفيها مع  
تناقض في الروايات أن عائشة كانت في حجرتها وقد كثرت الظلمة فاني لنا الاعتماد على روايتها وكذلك من روى  
زيادة على ركعتين بركوعين فإن بعضهم كان يعيد أعنه صلى الله عليه وسلم ولا معتد على قوله إذا خالف الأصول في روايات  
الاصحاب الاخر فافهمنا بقول من قال فيها ركوعان لموافقة الأصول واليضا في روايتهم ما يدل على كونهم معتدين  
في ذلك فانه روى ابو داود في سننه في باب صلوة الكسوف قال سمرة بينما أنا وعلاء من الانصار في غزوة  
لنا حتى اذ كانت الشمس قيد رمحين اذ ثلثت في عين الناظر من الافق اسودت حتى أضحت كأنها شجرة فقال لعدينا  
لصاحبه الطلق بنا إلى المسجد فوالله ليدثرن شان هذه الشمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة حدثنا قال  
فدفعنا فاذا هم بارزنا فاستقدم فصله فقام بنا كاطول ما قام بنا في صلوة قط لا تسبح لمصوتا قال ثم ركع بنا كاطول  
ماركع بنا في صلوة قط لا تسبح لمصوتا قال ثم سجدت كاطول ما سجد بنا في صلوة قط لا تسبح لمصوتا ثم فعل في الركعة  
الاخرى مثل ذلك قال فوافق تجلي الشمس بجلوسه في الركعة الثانية قال ثم سلم ثم قام فحمد الله وأثنى عليه وشهد  
لأله الا الله وشهد أنه عبده ورسوله ثم ساق احمد بن يونس خطبة البني صلى الله عليه وسلم هذه اسمة بن جزيب ليس  
في روايته ما يدل على انه لم يحضر الا ليري البني صلى الله عليه وسلم ماذا يفعل فقام في الصف المتقدم وحمارة سمع وقلبه  
ككيف يرجع على روايته رواية من لم يشهده فهو دونه ولم يبدل فيه مجوده ولم يبق القضية كسابقة ولم يحضر فيها باعامة  
مثل عائشة رضي الله عنها ومنهم والوجه في اختلاف الروايات في ذلك ان البني صلى الله عليه وسلم كان اطال في الركعة  
جدلها ثبت بما رواه سمرة ايضا فالذين لم يكونوا في الصف المتقدم وكان البني صلى الله عليه وسلم في كبر تارة ويسبح

صلواته لم يذكر الصلوة فيها بل ذكر الاستسقاء مجرد الرعا كما بسطت الروايات في الاوجز على البني صلى الله عليه وسلم رتب ارسال السمار  
على مجرد الاستسقاء فقال تعالى استغفر وانهم ان كان غفارا الآية قال السرخسي والاثري والزمخشري والزمخشري والزمخشري والزمخشري  
فيما هم به البلوس وما يحتاج العام والخاص إلى معرفة لا قبل فيه شاذ وهذا ما علم به البلوس في ١٣ - ص ١٣  
بسته عن الامام وهو قال بعض المالكية ومنه عن صاحب الجنيته والائمة الثلاثة ثم اختلفوا في كيفية التحويل كما بسطت في الاوجز  
في مسالكهم ١٣ - روى ذلك عن الامام محمد بن الحنفية لكن المشهور عنه خلاف ذلك قال بذلك الشافعية والحنابلة خلافاً للحنفية  
والمالكية كذا في الاوجز ١٣ -



تارة وسبح آية تارة كانوا يظنون تكبيرة ركوعاً ويكون وكذلك عاشره كانت تسبح القراءة ايماناً وتكبيراً تارة فزوت  
 مثل ما سمعت وهذا هو السبب في اختلاف الروايات عنه <sup>اي تكبيرة الركوع</sup> صلى الله عليه وسلم في ذلك والقضية متحدة اذ لم يكف لغيره  
 في المدينة لعده الامرة واما في مكة فلم يكن اقتدار ولا اجتماع بهذا القدر حتى يصلي جماعة صلاته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قوله وقد اختلف اهل العلم  
 في القراءة في صلوة الكسوف وقد عرفت وجه الاختلاف وقد اختلفنا في الرواية التي قدمناها عن سمرة عن الجواب منها وهذا  
 عند اهل العلم جائز على قدر الكسوف ليت شعري من اين اثبتوا ذلك حتى يقال يجوز اهله اذا الكسوف لم يقع الا مرة  
 ولا يمكن حمل روايات الست والاربعة والركعتين على فعله اذ ليس فعله في صلوة الكسوف فليس الا بالحدود في هذه الروايات  
 لا يكونون خير من كل من ذلك <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قوله يصلي صلوة الكسوف في جماعة في كسوف الشمس والقمر ووجه ذلك ان كسوف  
 الشمس لما ثبتت جماعة صلى الله عليه وسلم فثبتت جماعة فيه ايضا فلما جماعة النفل لم يثبت له الجماعة ثبتت عنه صلى الله  
 عليه وسلم ولم يثبت عنه في خوف القمر جماعة فبقي غير مستخرج عن عموم النبي قوله عن سمرة بن جندب هذه هي الرواية  
 التي اخذنا بها في عدد الركوع وهي ههنا مذكرة بطريقها التي ذكرنا وقد قبلها الشافعي ولم يأخذ بقول عائشة في باب  
 ما جاء في صلوة الخوف اعلم ولا ان صلوة الخوف وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعدة طرق رويت في احاديث  
 حسان اوصاح وبلغ عدد صورها المذكورة في الاحاديث اثنى عشر وعشرين وثلاثين ان كل صورة باجاء عن محمد بن

عليه والا فلا وجه لثبوت هذا الاختلاف الكثير الطويل في قضية واحدة وما قالوا ان روايات تثبت الركوع صحيحة وما عداها ضعيفة فلي  
 انها مجرد دعوى لان روايات ما عداها مضاعفة باضعاف الروايات التي فيها تثبت الركوع وقد صح بعضها من الحديثين منهم الترمذي كما  
 سترى هذا وقد ورد من حديث ابى بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن عبد الله بن وهب بن عبد الله بن وهب بن عبد الله بن وهب  
 عليه وسلم في الكسوف ركعتين كصلوة العيد قال ابن عبد البر وهو كلبا آثار مشهورة صحاح ومن احسنها حديث ابى قلابه عن النعمان  
 قلت وقد بسط الكلام على هذه الروايات وذكر تخريجها في الادوية على ان قد ورد الامر بقول صلى الله عليه وسلم اذا راى تموا فصلوا كما حدث  
 صلوة يصليتم ثامن المكتوبة رواه النسائي واحمد قال النيسابوري اسناده صحيح قلت وقال الحاكم صحيح على شرطهما وانما غير بيان القول الفضل  
 اذا اقرضنا تريح القول كما هو معروف عند اهل الفن مع ان روايات الفضل متعارضة وروايات القول سلمة عن المعارضة فقلنا من  
 كونهما موافقة <sup>للقول</sup> وهو ما يتقاس ووجه الترجيح بسط في الادوية ١٣ - <sup>عليه</sup> قال الامام ابو حنيفة بالسرو ابو يوسف واسمها بالمر  
 وعن محمد بن عثمان قال النيسابوري في هذا مذهب مالك وابي حنيفة والليث بن سعد وجهوا الفقهاء ان يسرو في كسوف الشمس ويهرون  
 في خوف القمر فاحكاه النيسابوري عن مالك هو المشهور عنه قال المازري ما حكاه الترمذي عن مالك من الاسرار رواية شاذة كذا في  
 الادوية مختصرة ١٣ - <sup>عليه</sup> اي قبلها في علم القراءة ولم يقبلها في عدد الركعات ١٣ - <sup>عليه</sup> قال ابن العربي في القيس جاز ان صلى الله  
 عليه وسلم صلوا اربع عشرة مرة اصحابا عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وبينها العراقي في شرح الترمذي والبسط في الادوية  
<sup>عليه</sup> قال الشوكاني قد اخذ بكل نوع من انواع صلوة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم طائفة من اهل العلم  
 وقال البيهقي ذهب احمد بن حنبل وجماعة من اهل الحديث الى ان كل حديث ورد في ابواب صلوة الخوف فاعمل به جائز

وانما الخلاف في الاختيار وان ايهما اولى الا ان الامام عليه السلام حقيقته انكر جواز صوتين وعلما من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم احد بينهما ما ورد من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكل طائفة ركعتين فكانت له اربع وكل منهما اثنان ففي هذه الصورة تلزم صلوة المفترض خلف المتفضل فلم يجوز الامام لغير النبي صلى الله عليه وسلم وثانيتها ما ورد ان صلى بكل طائفة ركعة فهذا الصورة ايضا ما لم ينعقد الامام بان صلواتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت هذه فحسب لان كل صلواتهم كانت ركعة فحسب واما اذا لم يتاويل هذا التأويل وكانت على ظاهرها من كونها ركعة فحسب كانت هذه الصورة ايضا من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم وليست بجائزة لغير النبي صلى الله عليه وسلم وثالثا انهم انفقوا قاطبة على جواز صلوة الخوف عند الخوف وسرعت بها لغير النبي صلى الله عليه وسلم الى يوم تقوم الساعة الا ان يوسف فانه انكر سرعتها لغيره صلى الله عليه وسلم وعلما من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ بقول ابى يوسف في ذلك احد من الفقهاء كيف وقد علمت الصحابة بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم وصلوا صلوة الخوف فهل خفي خصوصه على هؤلاء العصاة كاذبي لم ينكر عليهم احد منهم واجتمعوا على امر غير مشروع ولم يباينوا في تحقيق جواز صلواتهم المفروضة وراعيان الترتيب اشار في كتابه هذا الى سرعتها ولم يقصد احصاء صورها والثابت في الاحكام ويثبت الواردة ههنا صور ثلث احدىها ما اشار اليها بحديث ابن عمر وثانيتها بحديث سهل وثالثتها بقوله في اخر الباب دروى الخ قوله والطائفة الاخرى مواجبة العدو في مواجبتهم العدو اربعة شقوق ممكنة كون العدو امامهم بينهم وبين القبلة و خلفهم بينهم وبين القبلة و ليسارهم لكن بعض الالفاظ وهو لفظ الطائفة الاخرى وجار وانصرف تخصص المواجبة بكونهم في غير جهة القبلة فانه لو كان العدو امامهم لم يكن لتخصيص الطائفة بكونهم في مواجبة العدو وجه اذا انكل مواجبة العدو على هذا التقدير الا ان يقال وجه تخصيصهم بذلك كونهم مقابلين للعدو وقت سجود الطائفة الاولى وجار وانصرف اطلاقه محتمل لتقدم الصف الموقر وتاخر الصف المتقدم

وكل الحافظ من انما قال ثبت في صلوة الخوف ستة احاديث اربعة ايها فضل المراجة واليه في الاوثر ۳ - على لم ينفذ الامام في اكلها الا الاولى فلم يقل بها الا من قال بصحة صلوة المفترض خلف المتفضل ولذا رد بها ابن العربي من الغرائب واما الثانية فلم يقل بها احد من الائمة الاربعة قال البيهقي قال الشافعي روى حديث لا يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بغائظة ركعة ثم سلم الحديث وانما تركناه لان جميع الاحاديث في صلوة الخوف مجمعة على ان على المومنين من عدد ركعات الصلوة ما عظم الامام وكذلك اصل فرض الصلوة على الناس واعداه قلت ولبط في البحث النجاس من الالفاظ التي ذكرت في خوف الاوثر ومرح فيه بان الائمة الاربعة والجمهور متفقون على ان الحديث لو صح مؤدول ۱۳ - على فكانت للقوم ركعة وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كذلك رواه زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ابى داود ۱۳ - على اي في احدى الروايتين عنه المشهورة وبذلك قال صاحب الحسن بن زياد الترمذي وابرارهم بن علي والمزني من الشافعية كما بسط في الاوثر ۱۳ - على اي المشهورين والا فقد عرفت بعض من قال بقوله ۱۳ - على اي اكتم الطائفة الاولى التي مع الامام واما الطائفة الاخرى فلا يكون العدو امامهم والا فلا فائدة في التفرقة وحاصل كلام الشيخ ان العدو في حديث الباب محتمل كونه في كل جهة الا ان الظاهر من لفظ الحديث كونه في غير جهة القبلة ۱۳ -

فعلی هذا لا يكون تخصيص لجهة من الجهات الاربع في كون العدو فيها او عدم كونه وایا ما كان فرد ذلك الحديث الى قوله فقام  
 به ولا يقضوا ركعتهم موافق لما انتاره الاحتات وبسطوه في كتبهم واما بهذا اللفظ فتوافق المرام على احتمال وغير موافق على  
 احتمال فان المفهوم من لفظ الحديث ليس الا ان هؤلاء يقضوا ركعتهم بهذا الركعة بعد ما سلم الامام واما ان قضاء الطائفتين  
 بل وقع في وقت واحد والطائفة الاولى قضت صلواتها والاطمئنان في غير مبين ولا معين فان الواو لمطلق الجمع  
 ولا يفهم منه تقديم شيء ولا تاخير فان كان معنى الحديث انهم قضوا صلواتهم معاً لم يكن على وفق ما اختاره وان كان  
 المراد ان الطائفة الاولى قضت صلواتها والاطمئنان موافق مرادهم وان كان المراد ان الطائفة الاخرى قضت صلواتها  
 اولاً كان خلافاً ليعنى مع ان الصورة الثانية مرجحة على الاولى والثالثة اذ شرعية صلوة الخوف لطلب الطائفة حال  
 الصلوة فانهم لو اشتغلوا في الصلوة مع كانت الطائفة معدومة ولا ذلك اذا صلى طائفة منهم والاخرى مواجبة العدو  
 فانه على الطمئنان في صلواتهم ولا يحصل الاطمئنان اذا قضت كل من الطائفتين ركعتهم اذ قضاهما الثانية واما الثالثة ففيها  
 فراغ الاحتق قبل فراغ السابق ولا يتقدمنا بني الشرع ولا يلزم شيء من هذين فيما اخترناه من الصورة فان القاضية  
 ركعتها اولاً في الطائفتين التي كبرت التحمجة مع الامام والقاضية ثانياً في الثانية التي هي مسبوقة بركعة فيها غير ذلك  
 ايضا من مراعاة الامور التي هي طائفة للصلوة والتي هي غير طائفة لها وجوداً وعدماً - ص ١١٦ قوله وفي الباب عن جابر  
 وخليفة وزيد بن ثابت انهم لم يوافقوا في الصورة المذكورة اولاً فاما المراد ان روايتهم في صلوة الخوف على اى صورة  
 كانت ثابتة - ص ١١٦ قوله ما علم في هذا الباب الا حديثاً صحيحاً يعني ان ما ورد فيه من الروايات فهو صحيح لا ضعف فيها فاي  
 وجرت مجرورة على باقي الصور لحال الاسناد واما نحن فقد اخترنا الصورة السابقة لتلازم شيء من منافيات  
 الصلوة كتقدم فراغ المأموم على الامام في اركان الصلوة وانتظار الامام المأمومين الى غير ذلك - ص ١١٦ قوله ولما  
 نتجنا حديث سهل الاحاطل اعترض اسحاق على صاحبنا احمد والشافعي انه لا ترجح من غير مرجع ولا مرجع محدث سهل  
 على غيره والجواب منا اننا لم نرجح من غير مرجع بل المرجع موجود فان قيل في الصورة المختارة لكم كثرة المنايا للصلوة  
 قلنا قد ثبتت المنافاة باحاديث اربع فلما رفع المنافاة ارتفعت فلم يبق الشئ والذباب والحجبي منافي للصلوة -

على وهو الادب والكان ظاهر اللفظ يؤيد الاول قال الحافظ لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا وظاهره انهم اتوا في حالة واحدة ويحمل  
 انهم اتوا على التعاقب وهو الرابع من حيث المعنى واللازم ضياع الحراسة المطلوبة واذا الامام وحده ويرجح ما رواه ابو داود  
 عن ابن مسعود وفيه ادراك من الطائفتين على التعاقب اهكذا في الادب - على اى الصورة الثانية وهي ان الطائفة الاخرى  
 قضت صلواتها اولاً - ١ - على الاوافق اللفظ ايضا يخالف الصورة الاولى فانه يمكن ظاهر اللفظ - ٢ - على اى في الصورة الاولى  
 وتوجيه الترجيح غير ذلك ايضا دعى مراعاة امور الصلوة - ٣ - على قال الاثر لم قلت لاني جبر الشذ اى الامام احمد تقول بالا حاديث  
 كلها او تهمدا واحداً منها قال اتاقل من ذهب اليها كلها فحسن واما حديث سهل فتاخره اه ثم لا يذهب عليك ان ما حكى الامام  
 الترمذي من موافقة مالك الشافعي قول مرجوع للامام مالك والذي رجح اليه ان الامام ليس منفرداً ولا ينظر فراغ

تقصير كثره ذلك الامور والجواب عن الشواغ بانها محدث سهل بكثرة الطرق غير تمام اذ لا ترجح بكثرة الطرق ولا تعدد العلل  
 قلما لم يثبتوا ضعفت باقي الروايات وسلموا احسنها وصحبتها لم يبق لاحد منها رجحان على سائرها والجواب عما رد على استقلاله من  
 الاستقبال الثابت بالكتاب بخبر الواحد ان الاية مخصوصة بقوله تعالى فليمتا قولا فمهم وجه السند حتى التسفل على الدابة  
 والذي لا يعلم حال القبلة في الصحراء او في الظلمة والمرئض الذي ليس عنده من يوجهه الى القبلة فيجوز ان يخص في  
 صلوة الخوف ايضا بخبر الواحد ويقال ان اخبار شريفة صلوة الخوف بلغت الى التواتر ولا اقل من الشبهة فجاز بها  
 تخصيص مطلق الكتاب **ص** قوله حدثنا محمد بن بشر - عن يحيى بن سعيد القطان - نايحي بن سعيد الانصاري عن القاسم بن  
 دة في الثانية محمد بن بشر - عن يحيى بن سعيد القطان - عن شعبة - عن عبد الرحمن بن القاسم - عن ابيه القاسم بن محمد  
 وحاصل هذا القول ان محمد بن بشر اراد يروي الحديث عن القطان ولا استاذان يحيى بن سعيد الانصاري وشعبة فزوي يحيى  
 القطان لتكرره محمد بن بشر تارة عن استاذه يحيى بن سعيد الانصاري وليست في ذلك واسطة عبد الرحمن بن القاسم  
 لكنه غير مرفوع وتارة عن استاذه شعبة وفيه توسط عبد الرحمن لكنه مرفوع وتبين بذلك ان لفظه قال في ما شئت في  
 فاعلم وشعبة ويجب ان يقدر قال آخر فيكون المعنى ان يحيى بن سعيد القطان لما رواه ما عن شعبة قال قال في شعبة لا  
 لفظ الحديث الا اني اذكر ان لفظه حديثي لعين لفظ استاذك يحيى بن سعيد الانصاري فاكذب بحجب حديثه لهما واحدا  
 لافرق بينهما او المعنى ان يحيى بن سعيد القطان لما كان نسي عين لفظ شعبة وكان يتذكر لفظ يحيى بن سعيد الانصاري وذكر ان  
 لفظ رواية استاذي شعبة مثل رواية استاذي يحيى وان لم اتذكر عينه واماني في روايتي يحيى وشعبة من التفاد في رفع  
 الحديث اليه صلى الله عليه وسلم ودقق على سهل فيعصر الموقوف منه في حكم المرفوع لكونه مما لا يمكن علمه الا باعلامه -  
**ص** قوله باب خروج السائر ذكره بن الباقين ههنا هذا الذي بعده غلط من الكتاب وهو من المؤلف ولا وجه لاراده  
 ههنا واما لو اراد ايراد المتناسبة بينها حسب ما يكون في ابواب البخاري ورواياته فلما نسبتها اكثر من ان تحصى كلها  
 غير مناسب **ص** قوله فقال ابنه والسر لاننا نرى تحذنه وغللا في حيلة للفساد واختلاف في اسم ابنه هذا فقيل واقد قيل

الطائفة الثانية نعم قال بها شافعية ان الامام ثبت جالس استغفر فسلم بهم كذا في الاوجز ١٣ - عليه اي في قوله قال في اكتبه وما فاده  
 الشخ في تفسيره القول مأخوذ من المشايخ لادخله بهذا المعنى ايضا حالها من التقدير ولعلم احتمالوا في هذا التغيير لان ظاهره سياق  
 العبارة يدل على ان قوله وقال في عطف على قوله فخرني وعلى هذا فلا بد من التذييل ان في افاده الشخ لكن ما يخطر في بالي القائل  
 قوله قال في اكتبه قوله ابن بشر وفاعل قال يحيى القطان وحاصل الكلام ان القطان قال في اكتب هذا المرفوع بحجب الموقوف  
 يعلم ان الحديث مروى بطريقين المرفوع والموقوف معا وقولت احفظ الحديث يحتمل ان يكون مقوله القطان فيكون هذا الكلام  
 سببا ثانيا لامره بالكتابة بحيث لا يمانس في الفاظ شعبة لكنه تذكر انها كانت مثل يحيى الانصاري فالله ان يكتب بيده ويكتب الفاظ  
 يحيى ويحال عليها الفاظ شعبة والبراهن اشار الشخ من قوله والمعنى وهذا وجه عذري ويحتمل ان يكون مقوله ابن بشر وعلى هذا فلا يقلل  
 بقوله قال في اكتب كل كلام متانف اي قال ابن بشر است احفظ الحديث ان في حديثي القطان عن شعبة لكنه كان شخ الذي يثبت من قائل  
 عن الانصاري

بلا لئلا يكاره هذا لم يكن النكار على قوله صلى الله عليه وسلم ومقابله لاره وانما قال ذلك تاو لا بما ورد من نهين عن الزنج  
وبما قالت عائشة ربه وغيره من الاصحاب لكن لما اخرج كلامه في مخرج النكار والاعتراض غضب عليه ابن عمر لاسارته  
الادب في حضرة الرسالة عليه صلوات الله وسلامه معه وطائر الايك وسماه ومعنى قوله فعل السديك اى كذا وكذا و  
فعل بك بالتحق اى غير ذلك صيغ قوله باب في كراهية البزاق في المسي قبل هذا التعظيم المسجود قيل بل لكراهية في فعل  
الناس فيتأذون به ولا يبعد ان يكون النهي لهما جميعاً واما كراهية البصاق فيمى وقيل فللتعظيم الملك والقبلة والمشرق  
اليمين وظاهر مواجعة الرب وتجنبه اليسار ايضا وان كان الملك لكن يجوز له ان يصبق بينة الشيطان الذى مثله لا  
الملك وبذا الحديث بموضع شامل للمسي وغيره فظهر من استنبه للباب قوله ولكن خلفك هذا لا يبعد في الركوع والسجود وفي  
القيام ايضا اذا لم يتحول صدره عن جانب القبلة او ما خذه بيده ثم يرميه خلفه قوله يسجد مع المسلمين والمشرقون واليمن والاش  
علم ابن عباس بسجود الجن لما اخبره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك واما يسجد للمشركين فقال بعضهم كان الشيطان اجري  
على لسان النبي صلى الله عليه وسلم كلمات فرح المشركون بسماها فسيروا معه من سمعه قرآني وسجدوا لموا فيه ان  
يعود وهى تلك الغرائز التى على وان شقاقتهم لتزجي وبذا الجواب والوجه غلط محض لا ينبغي التحويل عليه وان صدقنا القوم  
الذين يشار اليهم بالبنان لكنه خلاف صريح وقال بعضهم وهو اخف من الاول ان الشيطان تجل بصورة النبي صلى الله  
عليه وسلم نادى بهزه الكلمات فنهجها المشركون والمسلمون ففرجوا به وشبهوا به وهذا ايضا خلاف وقال بعضهم لا بعد فيه  
لو ثبت ان الشيطان نفع هذه الكلمات في اذان اولياءه فكان ما كان والحق في التوجيه سجدة المشركين ان جلاله  
وكبريائه يمين قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم عم اطراف العالم واحاط اكنافه حتى لم يبق في العالم مؤمن  
ولا مشرك الا يسجد بسجود النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا من معجزاته ومعنى آية الكتاب وما رسلنا من قبلك من  
رسول ولا نبي الا اذا نطق الشيطان في اعينته ليست على ما فهم في الجملة من مستعينا بالرواية التى اظهرنا

على قال الحمد عز الطائر كفرج وعزو تغرباً واعزو وتغرد رفع صوته وطرب به فهو غرد والايك الشجر الملتف الكثير او ان يعضه تبين لاس  
والاراك والجماعة من كل شجر ١٢ - عليه او المناسبة بان ظاهر حال المصلى كمال الصلوة ان لا يصلى الا في السجرات العراض وهى الصلوة  
الكاملة ١٣ - عليه بسط الحافظ الكلام على العقدة في الفتح ونقصه الشيخ في البذل وبعد ذكر الوجه المتخلف صريح قول من قال انه صلى الله  
عليه وسلم كان يرتل القرآن فارصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكياً لغتة بحيث سمع من دنى اليه  
فظهنا من قوله وانشاء جواردها يعضاوى هذا الاحتمال ايضا ١٤ - عليه الشين حركة الهم والحنن لعن ونشر غير مرتب ففرح المسلمون  
وشين المشركون ١٥ - عليه وهكذا فاده شيخنا شيخنا الديلوى في حجة الله البان انه اذا قال وتوجيه الحديث عندي ان في ذلك  
الوقت ظهر الحق ظهوراً بيناً فلم يكن لاحد الا الخضوع والاستسلام فلما رجوا الى طبيعتهم كفر من كفر واسلم من اسلم ولم يقبل  
شيخ من قرئش تلك الغاشية الالهية لقوة انتم على قلبه الابان رفع التراب الى الجبهة فجعل قد يه بان قتل بمدره ١٦ -  
عليه اذ قال الا اذ تسمى اى قرأتى الشيطان في اعينته اى قرأته ما ليس من القرآن مما رماه المرسل اليهم وقد قرأ النبي

لکھا ہا بل المعنی ما من بنی الا اذا قرأ علط الشیطان بقراءتہ کلمات من عنده ففسد الى البنی والرسول والقابانی قراءتہ  
 وهذا المراد بالانقاء لا ما قالوا وقد فسر البیضاوی ہذہ الآیۃ بما یغیر تفسیرنا وتفسیر الجلیلانی ون فی تفسیرہ نوع من البعد ایضا  
 صحیحہ قولہ قرأت علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم النعم فلم یسجد فیہا تطبعت بذلك الحدیث مذاہب قال بعضهم کل سجدة  
 فی القرآن لیست علی العزیمۃ بل علی الاختیار ولذلک لم یسجد البنی صلی اللہ علیہ وسلم وقیل لیس الحکم فی کل سجدة انما  
 ہو فی سجدة النعم لما ذکرنا من الحدیث وقال بعضهم کل سجدة فی القرآن حکمها انہا تجب علی الماموم والاسماع اذا  
 وجبت علی الامام والتالی واما زلا فلا فلما لم تجب علی زید بن ثابت لعدم بلوغہ لم تجب علی البنی علیہ السلام فلم یسجد  
 وقیل بل لا یجوز انہ لا تجب السجدة علی الغور فلم یسجد البنی صلی اللہ علیہ وسلم لذلك لعلہ لا یلکون علی طہارة و ہذا ہو الجواب  
 عما قال غیرنا صحیحہ قولہ واتحی الجحدیث عمر لما کان فی الاجتہاد الاول شبہہ اختصاص ذلك الحکم بسجدة النعم خاصة و  
 مقصود المستدل اثبات الاختیار فی سائر السجدات اور الدلیل علی مرامہ بحث ثبوت مدعاہ الذی اراد اثباتہ  
 فقال انہ قرأ سجدة علی المنبر بتکبیر السجدة والجواب اما اولافان ثبوت ذلك العام لا یلکون الا فی ضمن خاص فلم  
 یثبت ما اراد اثباتہ من الاختیار فی امر السجود الا فی تلك السجدة البقی اقتصر بما عرض فی الشرح خاصة لا فی کل سجدة من سجد القرآن  
 نعم لو قال بلسانہ نقض بعضهم منہ الاختیار فی کل لکان رد وہد و ظاہر قولہ ثم قرأنا فی الجہد الثانیۃ انہا ہی المقروء فی الجہد  
 الاولی ولو ثبت انہا غیرہا لم یثبت بذلك ایضا مرامہم لما ان العام حینئذ یرجع علی المتکوۃ فی الجہد الثانیۃ فلم یثبت الاختیار

صلی اللہ علیہ وسلم فی سورۃ النجم مجلس من قریش بعد اذ انتم اللات والعزی ومنوۃ الثانیۃ لا تری بالقادر الشیطان علی سادہ صلی اللہ علیہ وسلم  
 من غیر علیہ صلی اللہ علیہ وسلم تکلف الخرائق العلوی وان شفاعتہن لترجی فخرہوا بذلك ثم اخبرہ جبرائیل بما القادر الشیطان علی سادہ من کلک  
 فخرن فقلی ہذہ الآیۃ لیسلمن احد وسط الکلام علیہ صاحب العمل فارج الیہ ۲۔ ملکہ وقدم قریبا ان الحافظ وغیرہ من المحققین رجحوا ہذا  
 المعنی لکن البیضاوی ردہ ایضا ۳۔ ملکہ اذ قال الا اذا قرأ ای اذا زور فی نفسہ ما یجوزہ الحق الشیطان فی انیۃ ائی فی تشہیدہ  
 ما یوجب اشتغالہ بال دنیا کما قال صلی اللہ علیہ وسلم واد لیغان علی قلبی فاستغفر اللہ فی الیوم سبعین مرۃ فینسخ اللہ ما بقی الشیطان  
 فی قلبہ ویزہب بہ لبعصہ من الرکون الیہ والارشاد الی ما یریدہم ثم حکم اللہ ایتہ ای تمثیل آیاتہ الداعیۃ الی الاستغراق فی امر الاخرۃ قیل حدث  
 نفسہ بزال المسکتہ فخرت وقیل تمی لوعہ علی ایمان قومہ ان ینزل علیہ ما یریدہم ثم ذکر قصۃ الخرائق ثم رد ہا ۴۔ ملکہ بہ قالت الائمة التکلیفۃ  
 غیر الخفیۃ ۵۔ ملکہ لم یجد یسجد علی سجدة النعم علی اختیارہم المذهب الخامس من انہی عشر مذاہب البقی ذكرت فی الاموزہ مذہب من قال ان  
 فی القرآن اربع عشر سجدة لیست منہا سجدة النعم و ہو قول ابی ثور وحکی العینی عن جماعہ انہم لم یروا سجدة فی النجم علیہ ذکرہ الترمذی  
 بطریق اتاویل عن بعض اہل العلم و اشار الیہ ابو داود فی مسندہ وقال النخعی اذا لم یسجد التالی لم یسجد السامع کما فی الاموزہ و بہ قالت بعض اہل  
 الکما فی نیل الملب ۲۔ ملکہ ای لوعہ فاند کان عندہ و مر البنی صلی اللہ علیہ وسلم المدینۃ ابن احدی عشرۃ سنۃ کما فی تہذیب الخلفاء  
 علیہ و بہ قالت الخفیۃ ان السجود واجب کذلک لیس علی الغور ۳۔ ملکہ ای قال غیر الخفیۃ یعنی ہذا ہو الجواب عن الروایات البقی اور دہا  
 غیر الخفیۃ فی مستلہم من الروایات البقی ذكرت فیہا عدم السجود ثم لا یریدہب علیک ان الشیخ ذکر فی نقض مذاہب الحدیث الشرحا

الافيهما ولقائل ان يقول لافرق بين سجرات القرآن في انها واجبة عند بعضهم وغير واجبة عند بعضهم فمن قال بوجوبها قال  
 بوجوبها في الكل ومن لم يقل بوجوبها لم يقل بوجوبها في شيء منها وعلى هذا اذا ثبت الاختيار في شيء من السجود لزم الاختيار  
 في سائر بالان يقال لم ينقل الاجماع على ذلك النفي والاثبات بل من المذهب ما هو بخلاف المذهبين كما اشرنا اليه  
 في الباب الذي قبل هذا والخبر ان الجواب عما فعله عمر بن لايتشي على هذا الوجه الذي ساقه القائل واما ثانيا فان معنى  
 لم يكتب علينا الا ان نثار ادائه على الفور لا مطلق الاداء وكذلك قوله فلم يسجد ولم يسجدوا اي في مجلس هذا وفي مجلسهم  
 هذا صحيح وقوله وليست من عزائم السجود اي من مؤكلات السجود وهذا لا يتحقق وجوبه ولا ينافيه اذا المعنى انه ليس مما  
 امر بسجده آية او رواية والحكم اجماعا ان يسجد النبي صلى الله عليه وسلم او يسجد داود عليه السلام ولو سلم فليس هذا من قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ير وعيلان مثل هذا لم يوقف عليه الا باخباره صلى الله عليه وسلم فكان غير لافرق منه في حكم  
 المرفوع لكنه يمكن الجواب عن ذلك بان ابن عباس لعلا استنبط عدم وجوبه بما يمكن حمله على معنى آخر غير ما فهمه واعتكفه  
 استدلالا بانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تلاها فلم يسجد على فوه فقلن انها ليست بسجدة ثم رآه ثانيا فقرأ فسجد على الفوه  
 فقلن انها سجدة الا انها ليست من عزائم السجود بل الامر على اختيار من ان شاء يسجد بها وان شاء لم يسجد بها ومثل هذا  
 الجواب يمكن سو قد في حديث عمر بن لايتشي الذي اجماعه فيما سبق بوجوبه قوله وقال بعضهم انها لافرق في هذا ايضا لا ينافي في كونها  
 سجدة فان السجدة انما تثبت بسجود النبي صلى الله عليه وسلم في موضع من القرآن ما كان من شيء فان داود عليه السلام لما قبل  
 توبته يسجد شكره ونحن يسجد بانقول لعلنا انك الذين هدى الله فبهداهم اقتده واما قول الاحناف في سجدة الحج الثانية  
 فلا قبلها الطبع اذ لا جواب عما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب من قال فضلت سورة الحج بان فيها سجدتين

ذكره الترمذي وعلام الترمذي ههنا في شيء من الفهار وحاصل ما ذكره ثلثة مذاهب الاول ما ذكر من قوله تعالى بعض اهل العلم والثاني ما ذكر من قوله  
 وقالوا السجدة واجبة هذا الكلام متايف والصغير الى اهل العلم وهو مذهب الحنفية انهم قالوا السجدة واجبة وان لم يكن الساجع على وهو مذهب  
 بعد الوضوء والثالث ما ذكره من قوله وقال بعض اهل العلم وذكر مستدل بهذا القول الى آخر الباب ١٢٠ مسئلة اي كما اشار اليه في القول السابق  
 من ان بعضهم لم يقولوا بالسجدة النعم وهذا معروف ان الائمة وغيرهم اختلفوا فيما بينهم في سجرات التلاوة حتى ذكر في الادب اشياء أخر من دعائهم والائمة  
 الاربعة ايضا اختلفت فيما بينهم فذهب مالك في ظاهر الرواية عن المشهور عندهم احدى عشرة ليست في المفصل منها شيء وقال الشافعي في القديم  
 ومشهور روى الشافعي انها اربع عشرة ليست منها سجدة ص وبورواية لا الحمد والمشهور عنه في الشرع انها خمس عشرة منها خمس وثمنا الحج  
 والبط في الادب وسيا في شيء من اختلاف السلف في عزائم السجود ١٢٠ مسئلة على انهم اختلفوا في حرمة السجود بعد اقبل ان العزائم خمس الاعراف  
 وبنو اسرائيل والنعم والانشقاق واقرأه يقول ابن مسعود وقيل اربع الم تنزيل وتم تنزيل والنعم واقرأه وهو مروي عن علي وقيل ثلث  
 وقيل غير ذلك كما في الادب وعلى هذا فلا يصلح قول من قال ان من ليست من عزائم السجود على القائلين بوجوبها لما لا يخفى ١٢٠ مسئلة يجعل ما ذكره من سجدة  
 ما روى عن النسيان ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في غل غل سجدة واحدة وتوبته وسجد بها ففعل ما روى ان كونه يسجد وشكرنا في العزيمة لانه لم يسجد من سجدة  
 اشكر شيئا من قبل وبسط في الادب ولا يسجد فيها ١٢٠ مسئلة يعني قولهم ان في سورة الحج سجدة واحدة فقط وهي الاولى منها ١٢٠

قال نعم ومن لم يسجد بما خلا يقرأها ما قالوا بان الحديث ضعيف كما قرره المؤلف ايضا فضعف من غير انهار ويت باوجه ثلثة واجمعوا  
على ان الضعيف يبلغ بذلك درجة الحسن وعلم احتياط السالك في وقوع السجدة في وسط الصلوة اذا لم تكن هتافا سجدة في نفس الامر  
صحيح قول باب ما يقول في سجود القرآن لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة للسلام هذه الكلمات كان قراءتها  
فيها سنة الا ان الاولى عند الامام قراءة تسبيح السجود فيها ايضا لما نه ثابت بالكتاب ووافيه وكان دوام تلاوة  
عليه السلام لذلك دونها قوله يقول في سجود القرآن بالليل تخصيص بالليل ليس الا لانها لم تسجد الا بالليل وليس  
هنا حكم الهتاف على خلافه صحيح قوله باب ما ذكر من قاعة حز بن الليل فقضاها بالنهار المراد بذلك تفسير ما ورد في الكريمة  
وهو الذي جبل الليل والنهار خلقة لمن اراد ان يذكر او اراد شكر يعني ان كلاً منهما خلقت للاخر فكان العمل في احد  
ينوب عنه في الاخر ولا يكون ذلك قضاء لعدمه في النوافل وانما المعنى بذلك حصول هذا الثواب بتسبيته قضاء باعتبار  
تعيينه وهذا افضل منه سبحانه وتعالى ومبني على عباده والا فافضل الذي كان للعمل في وقت ليس له في غير ذلك اقول  
لكن لما كان يريد ان يؤد في وقت الذي عينه ثياب على القدر الذي كان يثاب في سائر الايام والتعيين في الحديث  
بأحد الشقين في قول من قاعة حز بن الليل فقضاها بالنهار وروى ان يذكر اثنتي في ايضا وهو من قاعة حز بن النهار  
فقضاها بالليل ليس لمغايرة بين عليهما بل لما ان اكثر او ادا اكثر الاصحاب كانت معيدين في الليل والحكم في ايراد النهار يعلم  
بالمقاسر مخرج بذكر ما هم اليه يرتجون في الاكثر صحيح قوله باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع راسه قبل الامام محرم  
هذا الرجل بتبديل راسه راس حمار لما لم ينسب له في فعله هذا فانه فعل فعل المتبوع مع كونه ليس بالمتبوع بل  
من الاتباع ولما لم ينسب في سبب سبب تلك وليس يدري ان تعييد ذلك ليس لغيره شيئاً ولا يمكنه الفراغ عن الصلوة  
الا وقت منسراخ الامام فكان جهده ذلك لغوا وعبثاً وما يتوهم من انه يتأني في اخباره صلى الله عليه وسلم ودعائه في هذا

على قلت الا ان امر الوجوب اهم وقد قال ابن حزم ثمانية الحج لانقول بها اصلاً في الصلوة وقيل بها الصلوة يعني اذا سجدت لانها لم تسجد  
بهما سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجمع عليها وانما جاز فيه اثر مرسل وقال ابن عباس والنخعي ليس في الحج الا سجدة واحدة  
وفي البرهان مذهبنا مروى عن ابن عباس وابن عمر فانها لا سجدة الا سجدة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة اهـ ١٣٠ عـ اي  
من الركوع والسجود قال الحافظ ظاهر الحديث يتعني تحريم الرفع قبل الامام ومع القول بالتحريم فالجواب على ان فاعله ياء ثم تجزى صلوة  
وعن ابن عمر عطل وهو قال احمد في روايته وكذا اهل الظاهر ينافون على ان النبي يقتضي الفساد قلت هذا في الاركان التي في اثناء الصلوة واما  
المتقدم على الامام في التحريم والسلام فختلف عند الامام جدا بسطت في الاوجه ١٣٠ عـ وقال الشيخ في البذل وخض وقور الوعيد  
عليها لانها وقت الجماعة اهـ ١٣٠ عـ هذا فاعل المسح على ظاهره والا فاقم مختلفوا في معنى الوعيد المذكور فقيل يرجع ذلك الى المصنوع  
فان الحمار موصوف بالبلادة فاستسبح هذا المعنى للجماع بل بما يجب عليه وقال ابن بركة يحتمل ان يراد بالتحويل المسح او تحويل الهيئة  
الحسية او المعنوية او هما معاً وعمل آخر على ظاهره اذا لم ينع من جهل وقور ذلك والدليل على جواز وقور المسح في هذه الامور  
في حديث ابى مالك الاشجري فان فيه مسح ثوبين قررة وثناي راسه آخر ما فاده الشيخ رحمه البذل قلت الا وجهان بهذا الجواب



الامة لعدم المسخ فناقض اذا عدم اتمامه بعلق المسخ بجماعة كما كان يوجد في بني اسرائيل لا مسخ واحدا واثنين ايضا فلما كان المسخ مملكتنا في حق كل فرد ومن المصلين وجب الخشية حقاً صلياً قلباً باب ما جاز في الذي يصلي الفريضة ثم يوم الناس اطلاق المغرب على العشار في هذا الباب محاذ واستدل القائلون بجواز صلوة المفترض فقلت لم يتنقل بحديث معاذ بن ابي عمار قال سمعت بعض علمائنا بان ذلك كان في زمان يصلي الفريضة مرتين ثم لما نسخ ذلك واجلها ايضا بان آخر الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقره على ذلك لانه لو كان فعل الصلوة في النذر على ما فهم من الحديث الا اذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأه عليهم لم يقرهم عنه وحينما قد ثبت انه عليه السلام امر معاذاً به ترك ذلك بقوله اقلان انت يا معاذ ثم قال اما ان فصل معي اي فلا فصل بالقوم واما ان تنفخ عن قومك اي ان لم تفصل معي وصليت بهم فليكن بالتصنيف لكن يدور على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرهم ان يبيدوا صلواتهم علم ان امره اياه بذلك انما كان للتخفيف عليهم او التزديد على سبيل منع الخلو اي لا يترك بنين لا من الصلوة معي للتخفيف على قومك ولا يترك جمعهم بان تصلي معي ثم لو تم قومك وتنفخ عليهم وبالحجاب ان عدم الذكر لا يستلزم عدم الوجود ومنشأ الخلاف بيننا وبين الشافعي رآه ان يقول صلوة الجماعة صلوة على سبيل الاجتماع وليس بيني والمأموم على صلوة الامام صلوة ومعنى قوله الامام منا من ليس الا انه ضمن لهم قراءة ما دون الفاتحة وعندنا ليس الاداء على سبيل الجماع فقط بل الموتر بني صلوة على صلوة الامام ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الامام منا من ان الامام تفعت صلوة صلوة المأموم فلا تكون اقل حالاً من صلوة ولا غير ما فلا يجوز اقتدار المفترض بالتفعل ولا يفرغ من آخر واذا قدمت صلوة الامام قدمت صلوة لما انها كانت بمنزلة على صلوة والثافعي رحمه الله فينا في جميع ذلك فثبتني على ذلك الاصل المختلف فيه بيننا وبينه ما قال من جواز اقتدار الرجال بالصبي واستشمل على ذلك بحديث

احم من ان يعاقب الصبي في الدنيا والاسرة او عقابه بغضله ١٣ - على يعني ان الحديث المذكور في هذا الباب بلفظ المغرب فان العقبة في الروايات الشبهة وقعت لصلوة العشار واشار الشافعي في البذل الى ان لفظ المغرب وهم وقال ابن رسلان لعل منشا الوبهم اطلاق الاعراب العشار على المغرب كما ورد لا يخلينكم الاعراب على اسم صلوتكم المغرب فانهم يقولون العشار هو قلت وما لفظ في التخصيص الى التعدد وحكاه عن ابن جبان ١٤ وهم الشافعية خلافاً للخنفية وقالوا واحداً والمالكية في المشهور والحنابلة في الرواية الغريبة لاكثر اصحابهم كذا في الاويز ١٥ - على منهم الطحاوي كما ذكره في مشرح معاني الآثار وما ورد عليه وجوابه بموطأ في البذل ملكه عطف على قوله اقل اي لا تكون صلوة الامام اقل حالاً من صلوة المأموم ولا تكون صلوة غير صلوة المفترض الظاهر فقلت المتفعل واغلغ منقرض العصر مثلاً ١٦ - على اي استدلل الامام الشافعي على اصله بحديث عمر بن سلمة قلت فاستدل الخنفية على اصلهم في التامم بقوله صلى الله عليه وسلم اما جعل الامام يؤتم به بحديث قال ابن عبد البر في الاستذكار زاد معن في الموطأ عن مالك فلا تختلفوا عليه فيخرج بقول مالك والنوري وليخففه واكثر التابعين ان من خالفته نية ما لم يطل صلوة المأموم اذا اختلفت اشدين اختلاف النيات التي عليها مدار الاعمال في التمهيد وروى الزيادة ابن وهب ويحيى بن مالك واليو على وجهه قال اللبني في مشرح مسلم فخير لملك والجمهور في ارتباط صلوة المأموم بصلوة الامام سيما مع زيادة قوله فلا تختلفوا عليه كذا في الاويز ١٧ -

عمر بن سلمة قال امت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن ست سنين او سبع سنين وهذا لان صلوة الجبر لا تكون الا نافلة والحديث مع ما ضعفه الكبار مثل الحسن واحمد ففيه ما قال عمر الراوي وكنت اذا سجدت خرجت استي بهذا غير جائز اتفاقنا وبينه وكثيره رد عليه ان هذا جائز على اصله الذي يهده بان فساد صلوة الامام لا يؤثر في صلوة المقتدين فيجوز ان تكون صلواتهم جائزة وصلوة فاسدة ولبصاه لم يؤمر بالاعادة صلوة قوله واجتوب الحديث جابر في قصة معاذ وهو حديث صحيح اما صحة الحديث فغير مفيدة مع اننا لانكر باواما الاحتجاج به فذهنه خطا القناد فاي دليل لهؤلاء على ان الصلوة التي كانت بالنبي صلى الله عليه وسلم كانت بنيتة الفريضة والتي كانت في سجدة كانت نافلة بل الامر كلان بالعكس واما التي ورد فيها من زيادة وهي لا نافلة فلم تثبت عن الثقات اعنا زاده بعض الرواة فلنا منه ذلك ولا يتوقف على مراد معاذ رضي الله تعالى عنه من غير ان يبين بلسانه ولم تثبت صلوة قوله ورد في عن ابى الدرداء ان كان المراد بذلك ان مطلق صلوة جائزة لا الفريضة وفي الفاسدة يراد فساد الفريضة لا مطلق الفساد لا يحتاج الى جواب اذ هو عين مذهبان وان كان مراده ان صلواته تلك كافية عن فرضه فقول الصحابي في مقابلة الحديث غير واجب العمل ولتأمل ان يقول في الجواب مما ذكر وجب حمل الحديث على معنى لا ينافي في قول الصحابي اذا كان يمكن ذلك كما فعل الشافعي وبهنا باب الرخصة في السجدة على الثوب صلوة قوله سجدة على ثيابنا اي التي كنا لا سبها اذ جاز السجدة على غير ما كان معمولاً اتفاقاً الحري يمكن ان يكون في غير موضع مسقط ولا يجدر بلوغ الحرام في ذلك الحرف في مسجده صلى الله عليه وسلم اذ لم يك مسقط اذ ذاك عاجزاً وصحينا بمنع وصول اثر الشمس الى الارض وكان قريباً واما السجدة على كور العمامة فان كان مانعاً

على قال الخطابي كان الحسن يضعف حديث عمر بن سلمة وقال مرة وعليه بشي بن قال ابو داود قيل للاحمد حديث عمر قال لا بأس بهذا كذا في السبل ١٢ على قلت هذا ليس بمطروفي مذهب الشافعية فكم من مسائل مروجا فيها فساد صلوة المأموم يفسد صلوة الامام قال الشافعي لو ان اماً على ركعة ثم ذكر ان جيب خرج واغتسل وانقضى الغوم وبني على الركعة الاولى فسدت عليه وعليهم صلواتهم لانهم ياتمون به عابدين ان صلوة فاسدة كذا في الاوجز وصرح اصحاب الفروع الشافعية انه لا يصح الاقتدار بمن يعتد بطلان صلوة في هذه القصة لمراً وفساد صلوة امامهم الصبي لكشف العورة كيف صح اقتداهم ١٣ على قال المخرجون الشجر انتزع الورق منه اجترياً بالعود فشره واقتاد الشجر صلب لشوك كالابراهه ويراد بهذا الكلام الامر الذي يحول الى الوصول اليه موافق لثيرة صبيته ١٤ - على بن مخلو فيها فزعهم بواركات بن تيمية ان الامام احمد ضعف هذه الزيادة وقال شئ ان لا تكون محظوظة لان ابن جريج يزعم فيها كلاماً لا يقوله احد وقال ابن الجوزي هذه الزيادة لا تصح ولو صحت لكانت طناً من جابر بنحوه ذكر ابن العربي في العائنة بكذا في السبل ١٥ وهو الذي ذكره الشيخ سابقاً من قوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن كما ذكر في تقرير مولانا الخليل رضي الله عنهما قلت ويجازى الحديث الاثر ايضا وهو قوله انما جعل الامام ليؤتم به ١٦ - على قلت لكن لم يرتفع لنا فائدة لاسيما من حديث لا تختلقوا عليه ١٧ - على واما جواز السجدة على الثوب المتصل فمختلف فيه اباهم التحفيظ والمجهور نلاً فالشافعية كما حكاها الخافض عن النووي ١٨ -

وصول الجبهة على الارض فيزجأز والافحكه حكم غيره من الثياب الملبوسة صبيح باب ما ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد  
بعد صلوة الصبح لا في وضع الباب اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم جواز الجلوس فيه نظراً الى امر النبي صلى الله  
عليه وسلم للتطوع في البيت وما يتوهم من عدم الاجر في القعود في المسجد بعد صلوة الصبح لان الاجر موقوف على كون  
الجلوس بانتظار الصلوة والصلوة بعد الصبح ينتظر بان الاجر في الجلوس بعد الصبح مامول وانتظار الصلوة عام  
للفريضة والنافذة واوداء النافذة في المسجد فرض صبيح قوله كانت له كاجر حجة وعطرة الواو اما لاصل معناه وهو الجمع فيكون وعداً  
بإيتاء ثواب هذين لكل جالس او بمعنى او فيكون تفاوت الاجر بتفاوت حال الامر في اخلاص نيته وصفاً لطوبته والنتيجة  
بين هذين والجلوس في المسجد خيرية فان الحجاج المعتمر حاسب نفسه في ضيافة السردومية الشريف كما كان الحابس في مسجده  
حاسب نفسه في ضيافة ضيافة هيناً فتههنا كتمه لطيفته تخلص بها كثير من الشكليات الواردة في الاحاديث وهو ان لكل  
عمل من اعمال الخير ثواباً عند الله واجراً عينيماً لذلك العمل ولن فرض لذلك مثلاً في عرفنا وهو ان ثواب الحج لفرضه مثلاً الذي  
عينه للحج فطر من الثواب ثم ان لكل عمل فضلاً والغا عند الله عينيماً من على العباد واحساناً وهو الحج مثلاً الف الف  
قطار مثلاً اذ ليس لتعريف الحسنات عند الله واقفاً عند فقد ورد في ذلك ان الحسنه بعشر امثالها وقد ورد مثل  
الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل جنة ابنتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء  
وهكذا في غير الصدقة من الاعمال فعلي هذا كان مقدار الانعام على كل حسنة كثيرة من كثير ولقد تبين بذلك ان ثواب  
العمل نفسه وهو الاجر الحاصل بذلك العمل اكثر بكثير من ثواب نفس العمل وهو ما عين له علاوه من الانعام فبنا على هذا  
ثواب نفس الحج من غير ان ينعم عليه ليا به ثواب الركعتين عند الطلوع واما اذا حج فثوابه ازيد بكثير من ذلك وبذلك  
يستنبط المراءون قوله قل هو الله ليساوى ثلث القرآن وقراءة يس يساوى قراءة القرآن عشر مرات الى غير ذلك  
فان هذا كليساوى ثواب القرآن الذي كان اجر نفس القرآن واما اذا قرأ القرآن نفسه فثوابه يشمل كل ذلك وتفضل  
عليه كثير والله ليساوى اى سواء السبيل قوله تامة تامة تامة لما كان هذا الثواب الكثير يستبعد على هذا العمل القليل  
كان لموتوهم ان يتوهم ان هذه الجبهة والعمره عملها ناقصتان وليستا بالنتين وروى فضلها ما ورد دفع هذا القول تامة  
تامة تامة صبيح قوله وسالت محمد بن ابي ايضاً بناء على الاستبعاد فلعن الرواة لتوهم في ذلك شيئاً فدفوه ذلك  
اقر المؤلف اولاً بحسنه صبيح باب ما ذكر في الالتفات في الصلوة الالتفات على ثلاثة اقسام ان يكون بموخر  
العين او بلفظك الوجه والصدر ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات في الصلوة وقال ايضاً

على وهو الزى يسميه المشارع في تقاريرهم بالاجرة الانعامي ١٢ - على اى ثواب نفس الحج واما لمحققة من النفقة  
والنهي والنظر الى بيت الله والصلوات في المسجد الحرام وغير ذلك مما لا تعد فدا تحصى اجورها ١٣ - على ففى الدر المنثور  
يكبر الالتفات بوجهه كل او بعضه للنبي صلى الله عليه وسلم يكبره تنزيهاً وبصدره نفسه ١٤ - على قال الشيخ لفته بفته لواءه ١٥ -  
على حرف شرط جزاءه قوله فكان يشن ١٦ -



صحيح قوله لم يصنع كما يصنع الإمام هذا يعلم قبل الافتتاح ولعله يعني ليس له ان ينظر قيام الامام قبل الافتتاح ولا بعد بل يكبر كما جاء وليشترك مع الامام في الذي يصنع لان في قيامه هناك منتظر الخلفاء المسلمين وتأخير العبادة ولذلك قال بعضهم لعله لا يرفع راسه حتى يقف له وجهه ما ورد من عدم الاعتداد بما دون الركوع ان اركان الصلوة هي القيام والقراءة وهما كالواحد من ان ادراكهما معاً وفهما معاً ولا يتفك احدهما عن الآخر والركوع والسجود فاذا قاء اثنتان من هذه الثلاثة لم يدرك الاكثر فلم يعتد واما اذا اعدا السجودتان ركعتين فلان الاكثر حينئذ ايضا غير مدرك لعدم يدرك من الاربعه الا الاثنتين ويمكن جعله جوابا عن قال ان السجودتين لم لم يعتد بهما الا وان تكونا من الركوع فاذا يجزى الاشتراك مع الامام فيها فدفعه بقوله لم يصنع صحيح باب كراهية ان ينظر الناس الامام وهم قيام لما ان ذلك يشغل على الامام لما فيه من تقاضى خروجه حسب ما نفهم من ظاهر صورة القيام ويكون عند قيامه منتظرين لتأخير الامام في الخروج لثقله عليهم ولان قيامهم هذا يخل بقيامهم في الصلوة لكونهم قد سجدوا قبله صحيح قوله قال بعضهم اذا كان الامام في السجدة لما كان علم بالحديث ما اذا لم يكن الامام في المسجد من قبل واما اذا كان موجوداً فيه من قبل فماذا حكمهم في القيام فقال انما يقومون اذا قال المودن قد قامت الصلوة وقيل بل يقومون عند الجعلتين وكلما هما متقارب وهذا اذا كانوا معتادى تسوية الصفوف سرعياً واما اذا كان الامام في زمانا انهم لا يعرفون عن تسوية الصفوف الا في زمان كثير فليعلم ان يقوموا قبل الاخذ في التكبير صحيح قوله عن زر بن ابي ان اكثر النسخ عن زر بن حيش قوله قال كنت اصلى والنبي صلى الله عليه وسلم مبتدئاً محذوف الخراجى جالس او حاضراً وقوله غير البوبكر وعمر وصلوة كانت نافذة اوليقيه من قرئته وقوله سل تعطه هذا يجوز ان يكون في الصلوة او بعدها ومعنى قوله جلست على الاول للتشهد وعلى الثاني عن الصلوة اى دفعت عنها وما لم تعط يجوز ان تكون للوقت وان تكون ضمير المفعول وهذا تخصيص منه على ان يفعلوا مثل ما فعل الرجل لكونه ادعى للمجاهدة باب في تطيب المساجد صحيح قوله في الدور والمرااد بها الحلة فالمراد المساجد المعروفة والدور انفسها فالمراد موضع للصلوة في البيوت صحيح قوله وهذا صحيح الحديث الاول يعني ان وقفه اتفق من الرافض وقال سفيان بن عيينة المساجد في الدور انما عين سفيان هذا المعنى ذابها الى ان اصل الامر هو الوجوب ولا يجب اتخاذ البيوت مساجد وانما هذا على الاستحباب قوله صلوة الليل والنهار متنى قد سبق ان معناه التشهد بعد كل ركعتين ولا ينافيه كون الرواية الصحيحة بغير ذكر النهار لاننا لم نقل بمفهوم المخالفة وقوله الصحيح يعني عن ابن عمر وان كانت عن غيره يصح فيها ذكر الليل والنهار صحيح قوله فقال اكملوا لطيفون ذلك

على اى افتتاح الموقت الصلوة يعني لا ينظر قيام الامام لافتتاح الصلوة ولا بعد الافتتاح ١٢ - على اى المطالبة فقد روى البخاري في صحيحه حسن المتعاضى وفهره العيني بحسن المطالبة ١٣ - على في كلام الشيخ رحمه الله في الدور ان الارسل اصح من الاتصال وقال ابن العربي الصحيح سقوط عائشة ١٤ - على في وضع كلام الشيخ رحمه الله ان سفيان لما رأى ان الاصل في الامر الوجوب واتخاذ المساجد في البيوت ليس بواجب بل هو محتب فقط يمين الاحتمال الثاني وهو ان المراد بالدور المحلات ١٥ -

بہا اشارۃ منہ الی ان الغرض من العلم العمل ولما لم یمنہم ان یداو مواسلے ذلک اراد ان العلم لہم لکما یكون عبثاً وکنہم قالوا  
من اطاق مناہل ومن لم یطیق علمہ المطلق فینہم لہم وحاصلہ انہ تبارک وقاسے لمن علی عبادہ وترك لہم الامور شہم  
وقتا یدایک لہم فیہ تحصیل اقواتہم وقضاء حاجاتہم ولکنہ علی اللہ علیہ وسلم بن لہم سستا ونواقل یجوز ان ذلک  
بین فضلی الدنیا والدین والیکون ان فی دولۃ الآخرۃ من الخاسرین فاعط الاوقات باسرا فی طاعۃ رب العالمین  
حتی لا یعدوا بذلک من الخالفین ویصدق قولہ تعالیٰ علیہم رجال لا تلہیہم تجارۃ ولا بیع عن ذکر اللہ تقابل الاشرار  
بالعصر والنعوة الکبریٰ بالظہر قلت ولعل العشار مقابل بالتہجد وان لم یدر علی رضی اللہ تعالیٰ عنہ شفقۃ علیہم وخوفا  
ان لا یعلو ابا یعلو فیخسروا بذلک اذ کما ان العشار فی الثلث الاول من اللیل کذلک التہجد فی الثلث الآخر منہ  
صلیہ قولہ بکر اہیۃ الصلوۃ فی تحت النساء المراد بذلک اردینہم ویقاس علی ذلک غیر ما من الثیاب ووجہ ذلک  
ما مر فی فضل طہور المرأة من اہنالا تخاطب فی امر الطہارۃ والنجاسۃ وغیر ذلک والیضا فیما تنشر خواطر الیہا المتصورہ  
ایا بامرعتہا حتی فی ثوبہا ومع ذلک فالصلوۃ فیہا جائزۃ ما لم تحقق النجاسۃ وهذا لم یفقد فتنۃ واما اذن فلا  
ای لیس یجوز ان یفعل ذلک وان جازت الصلوۃ ان علیہ صلیہ قولہ وصفت الباب فی القبۃ ای کان امامہ لانی  
جانب منہ ولا فلفظہ وهذا اشارۃ منہا الی ان وجہ ومدیرہ علیہ اللہ علیہ وسلم لم یخرف عن القبۃ حتی یفقد الصلوۃ  
وهذا لانی ما سبق من ان حجرتہ علی اللہ علیہ وسلم کان فی یسار المسجد وکان بابہا فی المسجدا فی ما وصفت من  
کون بابہا فی جہۃ القبۃ لان المراد بذلک ان کان واقفا امامہ علی اللہ علیہ وسلم حتی لم یفتقر فی وصولہ الی محاذۃ  
الباب الی تحول عن القبۃ بل شئی قد امرہ حتی اذا کان الباب یجذب مدیدہ وفتح الباب ثم رجع الی مکانہ ولم یک  
متصلا بجدار الباب حتی یلزم قیام عائشہ من منظرۃ تسلیمت بل کانت بینہ علی اللہ علیہ وسلم وبن الجدار من جہۃ  
امکنہا المرور فیہا باب ما ذکرہ فی قراءۃ السورین فی رکعۃ ہذا ظاہر نظر الی قولہ کان رسول اللہ علیہ وسلم یقرن  
بین کل سورۃ ین فی کل رکعۃ قولہ سال رجل عبد اللہ بن مسعود عن ہذا الحرف غیر آسن او یاسن فقال کل القرآن قرآن  
غیر ہذا اشار بذلک الی ان المرید یجب علیہ رعایۃ الترتیب فیما تعلمہ من العلوم والی ان السائل اذ لم یکن الجواب  
عن سوالہ علی قدر فہمہ وادیس لہ اے علیہ کثیر فاقتمتہ یجوز للسؤل عند التعلل فی الجواب بحمل سوالہ علی غیر مرادہ او  
اشغال بذکر شئی اخر او بیان ان ذلک لیس علی قدر ک او غیر ذلک من الاعذار وکان ابن مسعود من ظن السائل

علی او لظہور تقابلہا ظہوراً بیننا ۱۲۔ علیہ حاصل ما فادہ الشیخ ان الباب کان فی الجدار الایمن لکن فی الجہاب المقدم  
نشی البنی علی اللہ علیہ وسلم اے قد امرہ حتی اذا حاذی الباب فتحہ وھو توجیہ حسن واذا شیعنا فی البذل توجیہ آخر وھو ان  
المراد بالباب لیس الباب المعروف الذی کان فی المسجد بل ہذا باب آخر کان فی بیت عائشہ وحفصۃ ولا ینسب علیہما لکن  
فی الحدیث اشکالا آخر فی حدیث النسائی بلفظ والباب علی القبۃ فنشی عن عیینہ او یسارہ ان الباب اذ کان فی القبۃ فلم احتاج  
علی اللہ علیہ وسلم الی النشی عن عیینہ او یسارہ واجاب عنہ یسارہ الشیخ فی البذل فارجع الیہ ۱۳۔

لم یقرأ القرآن وان سواه هذا ليس لرغبة في تحقيق كلامه سبحانه بل جارياً على العادة العوام من اكثر السوال فيها  
 لا يعينهم والاحتياج في تحقيق ما لا يعينهم الا انه اتفق بهن ان الرجل كان قد قرأ القرآن ثم اشار الى ان مقتضى ترتيب  
 العلوم في التحصيل ان يكون مطلع لفكر ومنتهى فكر التدبر في آياته والتفكر في نصوصه واشاراته واما تحقيق القرآن  
 فامر زائد لا يحتاج اليه كثير وان كان فمجد ذلك وقوله ان قوما ينشرونه نشر الدقل هذا جواب عما قاله الرجل ولكنه غير مذکور  
 بهنا وهو ان قال قرأت المفصل في ركعة فرد عليه ابن مسعود وقال اننا سألناه عن ذلك ولا يستلزون به ويهذبون به  
 هذا الشعر فعمل قرأتك من هذا القبيل والدقل الردى من التمر وهذا تصوير لقراءتهم بحيث يقرر في ذهن السامع تصوير  
 لما لا يحس بقصد بما يحس نقصانه ونقلاً لما يقل وقوعه بما يكسر فلكا ان الرجل اذا اكل الدقل وهو ردى التمر لا يمكنه في  
 فمه كثير كذلك القراء المذكورون لا يمكنون الالفاظ تمكيناً ولا يجوزون الحروف تجديداً بل يسرعون في نشر الفاظ  
 القرآن ولغظروا فاسراع اكل الدقل في لفظه عن فمه اذ ليس فيه شيء من الحلاوة بمصده وليست له بحلالت اكل الجيد منه  
 والرب فان لا يكاد يلفظ فيه بيقين من الحلاوة وعلى هذا امر التلاوة ومعنى قوله فيه لا يجاوز قراءتهم الى العلم فهو كناية  
 عن عدم القبول او الالاع داخل القلب فالمراد به خلوق قراءتهم عن التاثير ثم اختلفت في ان الاكثر من القرآن افضل من  
 غير ان يبالغ في الترتيل ام المبالغة في التجويد افضل وان قل من قدر المتلو ولا شك ان القليل منها افضل من  
 الكثير الذي ليس فيه تصحيح الحروف واداءها عن محاربهها واما قوله النظر التي لا فالما تشرع في مضامينها او مقاديرها او مقادير  
 آياتها ولا يجب تحقيق كل من ذلك في كل منها بل الواجب في كل قرئتین شیء من هذه الامور والشا علم بالصواب -  
 باب الزك في فضل المشي الى المسجد وما يكتب له من الاجر في خطاه هذا تخفيض على الاتيان الى المسجد والحضور  
 فيها من الاماكن البعيدة والظلمات والليل والي وغير ذلك وقوله الافرعة الله بها درجة او حط عنه بها خطيئة هذا ان  
 مستلزمان احدهما الاخر فان من عليه الذنوب كلما اخطأ عنه ذنب ترتقت درجة عما كانت عليه قبل الخطو ولا يجد ان  
 يقال ان الخط من عليه ذنوب ومن ليس عليه ذنوب بتوبة او غير ما من المكفرات كان اتيان المسجد كفارة له في بعض  
 ما عليه ثم صار نقياً من دنس الاثام فما بقي من الطريق يكون ترقياً له في مدارجها والله اعلم واداً ما للشك والتمديد  
 صلح - قوله عليكم بهذه الصلوة في البيوت الاشارة الى نافذة المغرب لا يستدعي مقارنة الحكم في سائر النوافل  
 يعني ان الاشارة اليها بلفظ هذا الشخص الحكم بها كما فهمه من منع ان يصلبها خاصة في المسجد دون غيرها واداً تخصيص  
 بالاشارة اليها انما هو لوقوع نافلتهم اذ احيث منهم ويمكن ان يكون الاشارة الى جنس النوافل الا ان الظاهر  
 حينئذ ان يقال عليكم بهذه الصلوات بلفظ الجمع وليس الامر بهنا للوجوب الا عند شدة من اهل الظاهر

على ثم في آسن قرأتان سبعيتان بالمد والقصر واما باليات فليست في القراءة المعروفة ۳ على لا يقال ان المفرد من الارب  
 على لان ما على الرجل نعم الزنب وغيره فالمراد بالادل الكبار وهننا غير ۱۲ - على فقال ابن ابي ليلى لا تزكي سنة المغرب في المسجد  
 هكذا في الاوجه ۱۲ على فقد على ابن عبد البر عن قوم كراهة النوافل مطلقاً في المسجد كما في الاوجه ۱۲ -

فقد ذهبوا إلى أن هذه الصلوة خاصة يجب أن تكون في البيوت ولذلك أشار الترمذي إلى أنه غير معمول به بل المعمول  
 به هو الجواز أخذاً برواية حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب فآزال يصلي في المسجد حتى صلى العشاء الآخرة  
 إذ لم يكمل لفظة فآزال أن يكون صلى الركعتين بعد المغرب في بيته ثم عاد باب في الاعتقال عند ما سلم الرجل هذا أصل  
 مستوفى لا يوافق تطهيراً بطنه من نجاسات الكفر والشرك بتطهير ظاهره بما لبسه في الكفر من الشعائر والأوساخ فمن  
 ذلك خلق ذوابته وإزالته زنازه وغير ذلك ولكن لا يؤخر الإسلام لأجل الفضل بل المسارعة فيه واجتهاد ما كانت قوله  
 بما وسد العتار ورق السدر لما هم من دخل في إزالة الأوساخ بسهولة ولذلك تستعمل في غسل الميت لا الغرام  
 الدلك هناك باب ما ذكر من التسمية في دخول الحلاء الثابت بهنا من التسمية لفظة بسلم الله فقط ومحمد في الكف للثنية  
 قبل الدخول فيها وفي الفضاء قبل كشف النورة قوله امتحى يوم القيمة غرض السجود محمولون من الوضوء بهذه علامة امتح  
 محمد صلى الله عليه وسلم فقيل لم يكن في الامم السابقة وضوء بل كان الوضوء لأنبياءهم فقط وقيل المختص بهذه الامة  
 هو التحميل من آثار الوضوء فحسب الوضوء أيضاً ولما كان فهذا سيما هذه الامة يوم القيامة يعرفون بها وهذا يرغب  
 على الوضوء وحش على لزوم الصلوات إذ لا يفيد الطهارة دونها وتخصيص الغرة بالسجود ليس لأن اثر الطهارة لا يكون  
 في الجهة بل لأن الغالب في الجهة هو اثر السجود لما ان الجهة اصل في السجود واما في غير الجهة من الأعضاء فخل اثر  
 الطهارة أسهل من اثر السجود وغلب هو مساو له فلذلك لم يذكر هنا لفظ السجود بل قال غرض من السجود محمولون من الوضوء  
 والتحميل بياض في وقام الغرس باب ما يستحب من التيمن في الطهور التيامن ثابت منه صلى الله عليه وسلم في كل  
 ما فيه شرف من الأفعال كالترجل والتعلل وغيرها وما ليس كذلك فاستحب فيه التيامن كترفع الخف والثوب ودخول  
 الكنف وغير ذلك واما مسح الأذنين فقط فيه التيامن لما أنه تابع لمسح الرأس ولا تيامن فيه لعدم التيامن  
 واليسار فلا يكون حكم التيمن على خلاف الأصل باب ما يجوز من الماء قديمه أولاً لكنه معنون لجون أن أخرج ان علماء  
 هذا الشأن عموماً والحافظ الترمذي خصوصاً لا يبالون بالترك أو قوله يجوز في الوضوء رطلان المراد بإيراده هنا بيان أن  
 ما قدمنا في بيان مقدار الماء في الوضوء ليس بتحديد لا يجوز الزيادة عليه أو النقص منه إذ قد ثبت الزيادة على ذلك

على أي عند الشافعية والحنفية بخلاف الحنابلة والمالكية فهو واجب عندنا واجب والعجب من الإمام الترمذي كيف أجل المسألة وعلى الاستحباب  
 عن أهل العلم مطلقاً ثم ما حكينا من اتفاق الشافعية والحنفية على استحباب مقدر ما إذا لم يوجد عدة حال كفو شيء من موجبات الغسل أماناً  
 وجد فحبب الغسل عند الشافعية بعد الإسلام وإن وجد عنه الافتثال قبل الإسلام واما عندنا فلا يجب إذا اقتسل قبله والحاصل أن  
 اقتتال الكافر حال كفره معتبر عندنا دون الشافعية والحنفية فيما علقته على هذا المجهود ٣٠ - عليه والحدديث في مسلم المار القيدية للحنفية  
 وفيها خلافات لائمة الثلاثة شريطة في جنازة الأوجز ٣١ - عليه نفي في كل كمارح بها أهل الخواذ وعدوا في كل إحدى عشرة لغة ٣٢ - عليه أي في  
 مسح الرأس تسع مرة واحدة كالمغسل الوجرة واحدة ولا يغسل الجهة اليمنى قبل اليسرى ٣٣ - عليه فلهذا يستحب غسل الطهارة بأب الوضوء المدة ٣٤ - عليه  
 القاري الإجماع على ذلك وسجله ابن قدامة عن أكثر أهل العلم وذكر فيها خلافات للحنفية ولا يصح وحكي ابن رسلان في غلات ابن شهبان من المالكية ٣٥ -



بقوله صلى الله عليه وسلم ولكنه يعلم من يهتنا صحة ما ذهب اليه الامام من ان الصاع ثمانية ارطال لانه اربعة امداد والمد  
 مختلف فيه فبيان صلى الله عليه وسلم ما هو الوضوء بقوله رطلان بيان مراده بالمقدّر قال الراوى ابن جبر عن انس بن  
 راوى حديث يرمى في الوضوء رطلان من ما روى انس ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوضأ بماء يفيض  
 بمسحة مكاني للمكوك مشترك بين المد والصرع وقريته مقابلته بمسحة مكاني لعين المدهينا فهذا يلزم من ذلك كون المد  
 رطلين والاختلاف بين رطلين عن انس وحاصله ان ابن جبر روى عن انس ان ما هو الوضوء رطلان وهو يرمى عن انس  
 نفسه وضوءه بالمكوك ولا يمكن حمل المكوك يهنا على الصاع لان وضوءه بالصاع لم يثبت في شيء من الروايات فوجب حمل  
 على المد فكان المد رطلان والاختلاف روايات ولكن لما عرفت ان يقول ان السأفة اثار روى عنه فنعين مختلفين فلا يجب  
 حملها على محل واحد فانه صلى الله عليه وسلم يوضأ بالمدرة ورطلين اخرى والصحيح في الاستدلال ما روى عنه انه يوضأ  
 بالمدرة رطلين وانحوه وايضا علم بذلك ان صاع العراق رائج من زمان النبي صلى الله عليه وسلم وليس نسبة الى هشام  
 لانه وضعه لما انشأ بين البلاد في زمانه صاعه قوله ويغسل بول الجارية لما فيه من اللزوجة دون بول الغلام  
 فيكفي فيه الغسل الخفيف المعبر عنه بالرشش دون بول الجارية صاعه قوله يوضأ وضوءه للصلاة وهذا هو وجهها  
 هو خلاف الارساء والافيكيفية المضممة غسل يديه الى رصغيه قوله ولا يدرك على الخوض الرواية بدون ما المتكلم بالخوض  
 ديار المتكلم بنصب الخوض والمراد به الورود في اول دله ومعنى قوله ليس منى انه لم يفعل فعلى ولا فعل امتى فكانه ليس  
 منى او انه ليس في ظاهره منى لانه ارتكب ما لا يرتكبه من كان منى والصلوة برهان اى على الاسلام والايقان قوله  
 والصوم بنية حصينة لان اختياره حرارات العطش والسغب في دنياه يمنعه عن لبس حرارات النار صاعه فقال  
 اتقوا السر بكم هذا اصل كبريئ غل فيه الامثال بالاوامر كلها والاجتناب عن المعاصي كلها ولكنه خص من ذلك  
 بعض الاحكام تنبها على عظمتها والاهتمام ببيانها فكانها لم تدخل في ما سبق حتى احتج الى التصريح  
 بها ولم يذكر لئلا يظن انها لم تفرض بعد فان الخطبة واقعة في حجة الوداع بل لان المخاطبين بذلك الامر كانوا قد خرجوا  
 من حجهم فلو قيل لهم وجوبها لم يكن لهم لربما اذ هم تكرر الحج عليهم في العام المقبل فتركوا التكليف ما ينفى عن غير هذا  
 المقام اولان الحج لا يجب على كل احد بخلاف هذه الاحكام صاعه قوله قلت منذ كم سمعت قال سمعت وانا ابن ثمانين  
 اى لم اك طفلا لا يعتد بكلامي او يظن بى عدم الفهم او قلته العقلاى غير ذلك وهذا اخر ابواب الصلوة

على اخره الطحاوى وغيره ولبط الشيخ في البذل الكلام على هذه الروايات ۱۲ - على وهو كان صاع عمره كما انزه الطحاوى بوضوء  
 طرق ولبط الشيخ في البذل ۱۳ - على اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب وهى ثلثة اوجه للشافعية الصحيح المختار عندهم  
 يكفى التضع ليرى العصى دون الجارية بل لا بد من غسلها كسائر النجاسات وبه قال احمد وسنحى ودود والثاني يكفى التضع  
 فيها وهو مذهب الاوزاعى والثالث انها سوار في وجوب الغسل وهو المشهور عن امام داود والامام الاعظم واتبعهما داود  
 وسائر الكوفيين يكره في الاذبح ۱۴ -

## ابواب الزکوة عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

صیبت قولہ فرأنی مقبلاً فقال ہم الآخرون ورب الکعبة لم یکن قولہ صلی اللہ علیہ وسلم ہذا قصد امنہ برویۃ ابی ذر یسعی کلان  
النبی صلی اللہ علیہ وسلم لعلہ کشف علیہ شی من احوالہم فانلقن اتيان ابی ذر فی زمان قول النبی صلی اللہ علیہ وسلم ذک  
فلما سمع ابو ذر ہذا ولم یکن ہناک احد یتکلم بالنبی صلی اللہ علیہ وسلم خاف ابو ذر وجلس مفکراً فی نفسہ علی اذ نبت ذنباً او  
نزل فی شیء ثم انه لم یطق ان یتصبر حتی سأل النبی صلی اللہ علیہ وسلم من ہم ذکاب ابی دامی فقال ہم الاکثرون والمراد  
بذلک اصحاب النصاب امی نصاب المال من التقیین وغيرہما وقد صرح بالمال الناطق بعد ذلک فالظاهر ان مراد  
بالاول الصامت و فی ذلک تأیید لما ذهب الیہ الامام من ان الدراہم الکثیرہ والمال الکثیر ہو النصاب لا ورنہ لکنہ یخبر  
ان الواو قے فی الحدیث صیغۃ التفضیل فلا یتیم الاستدلال علی الکثیر لعلہ یتدل بذلک علی النقط الاکثر فلیس ولعل الجواب  
ان التفضیل غیر مقصود لانه قد ورد فی تلک الروایۃ لعلہا فی طرق آخر ہم المکثرون فلما کان کذب کان المراد بہما واحداً مع  
ان الاستدلال بالروایۃ الثانیۃ النتیجۃ ذکرنا ہا تمام الاحوالہ والیضا فاکثرۃ عند الشرع علم اعتبارہا بالنصاب ہنہ الروایۃ  
صیبت قولہ الامام قال ہکذا ہکذا فی بین یدیه وعن یمینہ وعن شمالہ فی ذلک تأیید لما ذهب الیہ الامام من ان الفضل  
علی قوت یوم فی اداء الزکوة خلاف الاولی وجہ التاکید ان النصاب لما کان اقل ما یتحی درہم فرکوتہ لا تكون الا خمسۃ  
درہم فلیکون نشرہ فی یمینہ وخلفہ وشمالہ و بین یدیه اذا اعطی کل فقیر زائدا علی قوتہم الا ان یکون فقیراً فاعمال

ملہ اشارۃ الی مسئلۃ الایمان یعنی من حلف علی المال الکثیر او الدراہم الکثیرۃ یراد بہا النصاب کذلک تقریر مولانا رضی اللہ عنہ المرحوم قلت الا ان  
المسئلۃ خلافہ فی الہدایۃ یوقال مال عظیم لم یصدق فی اقل من مائتی درہم لانه اقرب الی موصوف قلبہ بخزانۃ الغار الوصف والنصاب مال  
عظیم حتی اجتمع صاحب غنیاً بہ والشیء عظیم عند الناس وعن الیمینۃ انہ لا یصدق فی اقل من عشرۃ درہم وہی نصاب السرقة وعمر  
مثل جواب الکتاب و ہذا اذا قال من الدراہم اما اذا قال من الدراہم فالتقدیر فیہا بالعشرین و فی الابل بنحس وعشرین لانه انہ نصاب  
یجب فیہ من جسرہ و فی غیر مال الزکوة بقیۃ النصاب ولو قال درہم کثیرۃ لم یصدق فی اقل من عشرۃ ہذا عن الیمینۃ وعندہم لا یصدق فی اقل  
من مائتین احد و ہکذا قال صاحب الہدایۃ فی الدراہم الکثیرۃ ولو قال لفلان علی مال عظیم او کثیرۃ لم یصدق فی اقل من مائتی درہم فی  
المشہور و روی عن الیمینۃ بہ ان علیہ عشرۃ درہم فلو انہم فروا بین المال الکثیر والدراہم الکثیرۃ فمال ۱۳ - علیہ حاصل الایراد ان الواو فی  
الحدیث لفظ الاکثر فلا یتیم الاستدلال علی المسئلۃ المذكورۃ وہی الحلف بالمال الکثیر نعم یصح الاستدلال علی الحلف بالمال الاکثر وحاصل  
الجواب ان الصیغۃ وان وروت بلفظ التفضیل لکنہ لیس بمقصود فی الحدیث ۱۳ - علیہ لم ارہا صریحاً فی کلامہم و ذکر صاحب الدراہم المختار یرید  
دفع الیمینۃ یومعن السوال واعتبار حال من حاجتہ و عیال قال ابن عابدین اشار الی انہ لیس المراد دفع الیمینۃ فی ذلک الیوم عن سؤل  
الوقت فقط بل عن سؤل جمیع ما یتجاہر فیہ لنفسہ و عیالہ و قال صاحب الہدایۃ ذکر فی الجہا مع الصیف ان یغنی ہر انسانا احب الی و لم یردہ الاغفار  
المطلق لان ذلک مکروہ و انما اراد بہ المتعذر و ہوان الیمینۃ یو ما وایا ما عن المسئلۃ لان الصدقۃ وضعت مثل ہذا للاختیار احد ۱۳ -

فأعطوا قدر الكثير إعطاه لكل مسكين بقدر القوت **ص ٢٣٢** قوله أعظم ما كانت واسمداى على احسن هياكلها التي كانت عليها في الدنيا  
لانه كان يرضى بها ويفرح في هذه الحال اكثر من ضربه فصر في ذلك فيها ذى به في تلك الهيئة وقوله كما أفندت في بعض  
الروايات كما أفندت اولها عادت عليه اخرا بوجهه ان يعتبر الاول من الجانب الاخير فالاول والاخير اعتبارى فان اعتبر وضع  
القدم كان اولها من الجانب المتقدم وان اعتبر العدد فالأكثر كون السائق غلبها فيعتبر الاول من جانبها في جانبها ولها اي اخيرا  
في وضع القدم قوله حتى يعرض بين الناس يعني ان وطها اياها ينتهي بانتهار القضاة بعد ذلك ان كان انكاره بقلبه ايضا  
جوزى باحراق قلبه في ناهيهم وان كان مقتصر على ظاهره فحسب بان كان معتقداً فضيحة فلعن الله ليعفوه عنه وليقتصر على تنزيه  
ظاهره وجزأه على انكاره في الظاهر **ص ٢٣٣** قال الاكثرون اصحاب عشرة الاف انما اضطر الى هذا لان الوعيد المذكور يقتضي ان هذا  
ليس في الاعطار التطوع فكان فرضا ومقدار الفرض لا يبلغ الى حد ينشرها في جميع جهات الا ان يكون قدمك عشرة آلاف درهم  
وانت تعلم ما بيننا في توجيهنا لظاهر ان هذا التفسير في بعض الاحوال يعني ان المكسر قاطع على هذا المعنى ايضا قوله اذا ادبت  
زكوة مالك فقد قضيت عليك واستدل بهذا الحديث من انك وجوب الاضيعة قلنا فيلزم ان لا يجب صدقة الفطر مع انك قلتم  
باعتدائها فاما يجوز ما يكون ان يقال ان معناه قد قضيت ما عليك من الزكوة او من نفقات التطوع او ادبت او  
لو عديت كما قد قضيت عليك ما ذكره الله تعالى في كتابه بقوله ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم الاية او يقال ان قوله  
ذلك كان قبل وجوب الفطرة والاضحية والمراد قضيت ما وجب بالكتاب وان كان بعض ما وجب بالسنن ما سبب وجوبها بعد الحق  
في الجواب ان هذا بيان للمعقوق التي تجب بنفس المال ولا يحتاج في وجوبها الى سبب آخر بل سبب وجوبها المال فقط  
لان شرط في ذلك شيء آخر وليس هذا الا الزكوة واما صدقة الفطر والاضحية فانما وجوبها مضاف الى سبب آخر وان كان المال  
مشروطا فيها فان الاضيحة لو تعلق وجوبها بنفس المال كالزكوة لما ساء للمالك ان ياكل منها كالزكوة بل لو وجب فيها بالمال

صله كما ورد عند مسلم وقالوا قد ورد في قلب من الراوى قاله يماضى ووجهه القارى بها شرطه المتابع فاذا انتهى الى الاخرى الى الغاية  
ادبت من هذه الغاية كما في الهزل وهذا التوجيه غير ما افاده الشيخ **ص ١٧** عليه يعني ان اعتبر شي العدمه فالظاهر العدا من القدام وان اعتبر  
ما هو المتعارف في العديكون فالبا من جانب السائق لانه بعد الاقرب فالاقرب عنه فيكون العدا من الخلف لانه قريب من السائق **ص ١٨** عليه  
والظاهر انما اضطر الى هذا التفسير لان عشرة آلاف حامة بمئة الاعداد التي هي اساس التعدي بعد العرب فانها بمئة للمعاد والحق  
والمؤمن والاوفى **ص ١٩** عليه الظاهر انه اشارة الى ما تقدم من ان المراد بالكثرة النصاب **ص ٢٠** عليه وعلى ما في الحاشية من ان التفسير من  
الضحاك ورد في موضع آخر لا حاجة الى التوجيه ولعلها هذا التفسير من الضحاك لم يحدث آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ العن اية كتب  
من المكثرين المتقنين وقسم المكثرين باصحاب عشرة الاف درهم واورد الترمذي هذا التفسير من ثمانية مئة **ص ٢١** عليه وعلى هذا فافهم  
الحكم انه لا يثبت بعد اداء مال الزكوة شيء آخر من سقوط الزكوة كالمكمل البهار وغيره بل يكتفى بغيره الزكوة اداء ما لها نعم بشكل سقوط نفقات التطوع  
باداء مال الزكوة العلم الا ان يقال ان المعنى لم يثبت بعد اداء الزكوة كالمكمل مزب فافهم الى التطوعات فان اداءها لم تكن كانت للتمتع او للمعنى اذا  
ادبت مال الزكوة في نفقات التطوع لم يثبت للنفقات مزب امتناع الى مال آخر فافهم **ص ٢٢** عليه قبل ادخلن او غلطت في اورد على صاحب

بعارض الضيافة وهو حاصل بالذبح فيجوز الأكل بعد ذلك منها لعدم تعلق القرية بعين اللحم فلا انكراثا فية بذلك الحديث وجوب  
 نفقة الزوجات والولد الصغار والوالدين المحتاجين والاقرباء الاغرا اذا كانوا محتاجين غير قادرين على الكسب وهو مضمّن وبلا عاظم  
 عن الحج والصوم والصلوة فان كل ما عاظمه وتخصيصه بالمال خلافت الظاهر وقوله الا ان تطوع مثل ما ذكرنا فاما تقدم مصحح قال  
 كنا نسمي ان يبتدى الاعرابي العاقل كان ذلك حين منقوا عن السؤال من غير حادثة تجت او واقعة وقعت وكان السبب في  
 ذلك مباغتهم في السؤال عمالا عليهم وكان ذلك لما عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الحق الذي لا يتصبر عليه فريد وكانوا  
 بعد المنع يحولون ان يسأل احد فيسبحه عن النبي صلى الله عليه وسلم حكمه ولم يمنع الاعراب من ان يمد فائمه كانوا  
 مخرجين في المسئلة ماشاوا حما وق ولم يقع وذلك لما في الاتيان المسئلة مسئلة من المخرج عليهم وقيد بالعاقل لان من  
 لا يعقل فلعله يفعل شيئا يسوءه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولان غير العاقل ليس في سؤاله شرف فانه لا يسأل الا على  
 قدر فهمه كان من جملة ذلك عقل هذا السائل انه لم يتجه في اعتقادات بديه و اصول اعماله بنسبة الواحد او اثنين بين يديه  
 صلى الله عليه وسلم دانه ذكر في تحليف الاول ما ذكر به المحلوف عظمته شانه وجلاله كبريائه لا يقدم على الخلف الكاذب باسم  
 الرب تبارك وتعالى الذي هذا شأنه ثم لما قرر رسالته اقتصر على الخلف بالمرسل ولم يتجسس الى ذكر خلق ملك المخلوقات  
 العظام ثانيا وانما علم ان الرسالة لا تثبت امر بالابشهادة ملك ولا يمكن رؤيته في صورته واذ القصور بصورة بشر فمن اين  
 الاعتماد على ان ملك فاقصر على التحليف لانه لم يجد الى الا الشهادة سبيلا ونقد علمت بذلك ان الاعتماد والحكم على الخلف واجب  
 عند انتفاء البينة وانه وثب بعد سماع ذلك وقرينه ولم يثبت لئلا يقع لبث في تسليغ ما رسله قوله قصد ليقها وكذا  
 من جابهم كافة لتحقيقها ولئلا يكون طول جلوسه ثقل عليه صلى الله عليه وسلم ونظرة ذلك بنفسه تحقار تباعده لا يستلزم  
 ان يكون كذلك في نفس الامر ايضا فقال والذي بعثك بالحق لا ادع منهن شيئا ولا اها وزن المراد بذلك ان لا تصرف  
 بزيادة ولا نقصان في تسليمها والمراد بالنقص ولا ازيد في اركانها واجباتها وافعالها التي علمتها ولا يبعد ايضا ان يقال  
 لا زيد ولا نقص عن هذه الاركان الاربعة ولا ازيد ولا نقص على هذه في اعتقاد وجوب العمل بها ولا ازيد على هذا معتقدا  
 بوجوب الزيادة وكذا في شق النقصان غاية الامر انه يلزم القول بعدم اقراره التعلمات في جميع ذلك ولا زيد لان هذه  
 الافعال كافية في دخول الجنة وهو الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم والتطوع لرفع الدرجات ولم يذكره وقوله ان صدق  
 الاعرابي اى بلغكم اقال او فعلكم اقال وصل الجنة لانه بلغه غيره فالظاهر انه لا يرضى مصحح قوله قد عرفت عن صدقة الخليل والرفيق هذا  
 دليل لما قاله الصحاح من عدم وجوب الزكاة في الخليل ومن اقوى ادلة الصحاح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما

انتهى ايضا لكن اللفظ كثير الاستعمال في كلام الفقهاء كما قاله ابن ماجة ١٣٠٠٠ ينظر في مثل تقدم فله ١٣٠٠٠٠ قال الحافظ  
 في الفتح وقع في رواية موسى بن اسمعيل بن عبد الله بن النضر في اوله قال بنين في اقران ان نساء بنى صلى الله عليه وسلم كان يعجبنا  
 ان يحكي الرجل من اهل المبادئ العاقل فيسأل ونحن نشبع في امر بل الحديث وان النساء اشار الى آية لانه ١٣٠٠٠٠ من يفتح الاسكاف  
 المذكورة في الحديث وليس المراد جميع التوجيهات قال في بعضها لا يلزم الاقرار بترك التطوع ما ذكرناه من تقدمه ١٣٠٠٠٠ من حديث الخليل

لهم مقدار نصاب النحل ولا مقدار الواجب فيه علم انه لا زكاة فيها والا فكيف يتصور عند صلته الله عليه وسلم ان لا يذكر هذا النوع مع كثرة احتياجهم اليه ولم يخل عن استعماله زمان عمير ولا يسر والجهاد ما مضى الى يوم القيمة وعلى هذا المذهب قرآن من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يشي في اكثر ما تاويل ولا جواب فانظروا ان الذي ذهب اليه هو الصواب مع انه لا شك ان الذي اختلفوا الامام احوط المذهب وعليه قرآن ايضا من الروايات وما ورد من الروايات المشعة بعدم وجوب الزكاة فهي عند الامام محمولة على خمول الركوب او الغيرة السائمة وما يشترط فيها بالوجوب فيها فهي عند المنكرين محمولة على ما اذا كانت للتجارة فالزكاة فيها اذا على حساب اموال التجارة والعروض **صلته** قوله حتى قبض فقره بسيفه وفي العبارة تقديم وتأخير ولا اصل له في الحديث عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فقره بسيفه فلم يخرج به الى محالة حتى قبض وفرضت الزكاة قيل في الستة الثانية من الجبهة وقيل الثالثة وقيل فرض الصوم في الثانية من الجبهة والزكاة في الثالثة وقيل على العكس وقيل غير ذلك وايضا ما كان قبل قبل الكتاب يجرى نأنيكون على هذا الا انه كان غير منصوص عليه عند عمال الصدقة بالكتابة بل كانوا يعملون ويعملون بقوله صلى الله عليه وسلم قوله ففقهنا حقتان اے عشرين ومائة وعلى هذا تفق العلماء من لدن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا وما قولنا في كل خمسين حقة وفي كل اربعين انة يكون هذا عند الشافعي وما عند الامام فالواجب استيناف الفريضة بعد العشرين ومائة ووجه ذلك زيادة هذه العبارة التي اخذ بها الامام في بعض الروايات ولعل الشافعي لم تبلغه او لم يعتبر بها ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع بذان الحكم ان يجب الامتثال بها على المالك وعلى المصدق ومعناه اذا كانا على المالك انة لا يجمع بين متفرق مثل ان يكون لرجلين ثاؤون شاة لكل اربعون فارادوا ان يجمعوا بها لكيلا تجب تسبها شاتان بل يجرى بها واحدة ففيها هاجن ذلك واما معنى قوله ولا يفرق بين مجتمع مثل ان يكون لرجل سبعون شاة فخاف ان ياخذ المصدق منها شاة فقرقها اثنين في كل قطع خمس وثلثون واظهر المالك لكل قطع مائة على حدة فلا ياخذ منها لثقتها عن مقدار النصاب ومعنى قوله مخافة الصدقة مخافة كثرة الصدقة او مخافة وجوب الصدقة وهذا على التبيين جميعا واما اذا كانا يهين للمصدق فعنى قوله لا يجمع جمع ما بين كل منهما لا يبلغ النصاب على حدة ومعنى قوله لا يفرق بين مجتمع كان يكون لرجل مائة وعشرون شاة فقرقها المصدق ثنائيا اخذ في كل اربعين شاة وقوله مخافة الصدقة مخافة قلة الصدقة او مخافة

ان كانت قلعت الركوب او الحمل او الجهاد فلا زكاة فيها بما عدا ان كانت للتجارة تجب اجماعا وعلى المخافى في الغنم عدم وجوب الزكاة فيها مطلقا عن اهل الظاهر ولو كانت للتجارة لكن عامة شرح الحديث ونقله المذاهب وذكر الاجماع على وجوب الزكاة وان كانت للتجارة فكأنهم لم يلتفتوا الى خلاف اهل الظاهر واما اذا كانت النحل سائمة فالأئمة الثلاثة وصاحبنا يخيرون قالوا بعدم وجوب الزكاة فيها في الحديث الباب ويختار الحلبي وحى وقال الامام ابوحنيفة بوجوب الزكاة وبه قال زفر وحامد بن ابي سليمان وابراهيم الخفي وزيد بن ثابت من الصحابة وهو ابن الهمام وسط الكلام على الدلائل كما في الاجز ١٢ على ما سلم لكن يخل مع كثرة الاعتدال الجهاد عدم غلوزان عن استعمالها لم تكن كثيرة فذلك كما انضى على من طالع كتب المغازي فان في النزوات والسراري لم تكن النحل الاقلية ١٢ سلمه غير غير مؤخره وضع الزكاة بعد الاستشارة عن الصحابة كما بسط في الاجز ١٢ من المغازي مقدم على القرآن المرفوعة ١٢ سلمه ونحوه ايضا ان يجرى في غلوزها وقابلها كما بسط في الاجز ١٢ من المغازي

ان الحجب الصدقة لولم يفعل ذلك وقوله فانما يتزاحمان بالسوية اي على قدر حصصها وقوله ولا ذات عيب اي الذي يلزم نقصاً  
 القيمة <sup>في كل</sup> اربعين سنة اشارة الى ان الجملة من الحديث الى اخذ الحسن ههنا ايضا والتفاوت بين الذكر والانثى من الغنم  
 في اداء الزكاة هدر لان الشرع امر بياتر الشاة حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم في كل اربعين شاة شاة واحدة واسم الشاة  
 يتناوب لها وكذلك البقرة والحما موسى لا يدر تفاوت ما بينهما وهل ذلك في عرفهم لعدم استماعهم بذكر البقرة والبقرة وايما كان فيجزي  
 فيها الذكر والانثى سواء اما الابل فلم يورف فيها الا بالاداء الاثنا فان ادى الذكر منها لم يجر عن الزكاة الا ان <sup>يخلط</sup> يخلط قيمته الواجب  
 فيجزي بل ذلك فكان ادى القيمة لنفس الابل <sup>قوله</sup> عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله اشاروا الى تخطيط هذا والتردي ايضا  
 يؤمى الى ذلك والظاهر انه بدل بعادة الجار قوله ومن كل عالم دينار هذا ليس بمبتلي على ان الجزية على هذا القدر وانما كان  
 الصلح على ذلك ولذلك ورد في بعض طرق هذه الرواية من كل عالم وحالته مع اتفاق العلماء قاطبة انه ليس على المرأة  
 جزية وهذا منقول عن عمرو بن عثمان وغيرهم والتفصيل في الهداية في باب الجزية ومن سبب الامتناع في ذلك ان  
 يؤخذ من الفقهاء في كل شهر ومن الغنى اربعة في كل شهر ومن المتوسط درهمان في كل شهر والدينار عشرة دراهم عند  
 الامام وبذلك الذي نأخذ من فقهاءهم يفضل على قدر الدينار فكيف بالذي نأخذ من اغنياءهم فلا يصير الى الجواب الذي  
 ذكرنا وهذا ثابت بتاريخ الثقات وبالحديث الآخر <sup>او</sup> وعدله معا فروع من الثياب يجلب من اليمن <sup>ص</sup> قوله فادعهم الى  
 شهادة ان لا اله الا الله هذا اول ما يجب على الجميع وبهذا ثبت وضع كل شيء في مرتبة من التقديم والتأخير قوله فانهم لم يعلموا  
 لذلك فلم يعلموا فيهم السيف او الجزية وقوله <sup>تر</sup> تر على فقراءهم دفع لما عسى ان يتوجهوا ان هؤلاء راغبي الفعلون ما يفعلون  
 ليجمعوا بذلك الاموال فلما امرهم بالمال ففقرتهم لم يبق لهم شيء فلم يعلم بذلك ايضا ان المفتي والقاضي والواعظ وذلك اذا  
 ذكر شيئا يتبادر اليه شبهة ينبغي ان يدفعها <sup>لئلا</sup> يفسد بذلك عقائد الناس وعلم بذلك ايضا ان زكاة كل بلدة يفرق على  
 فقراءها الى احوج منهم وقوله ليس يثقلها وبين الله حجاب لا يقضي الحجاب في غير ما اذا المقصود منه ما كان هو السرعة في الاجابة  
 لم يبق معناه الحقيقة مقصودا وفيه اشارة الى النهي عن ان ياخذ خيار اموالهم فان ذلك فلم يكون سببا لدعوة المظلوم  
<sup>ص</sup> قوله وليس فيما دون خمسة اوقص صدقة قال الامام ليس هذه المسئلة عن قبيل العشر حتى يستدل بها عليه وانما

من العمى والبذل وغيرهما والتفصيل في الاوجز ١٣ - <sup>ص</sup> بل مع الاستعمال ايضا فان في الزكوة لو كانت فائدة الزراعة ففي الاثنا  
 نفع البن فساويا <sup>ص</sup> نفس التفاوت بين قيمتهما غالبا ١٤ - <sup>ص</sup> ههنا نحنا مخفية فاصلة والمسئلة خلافية بسطت في الاوجز ١٣  
<sup>ص</sup> اذ قال عبد السلام اي الراوي الحديث الاول ثم حافظ فكان شريفا لم يحفظ ١٥ - <sup>ص</sup> فقد قال ابن رشد انفقوا على اهلها  
 انما تجب بثلاثة اوصاف الزكورية والبلوغ والحرية اهكذا في الاوجز ١٣ - <sup>ص</sup> ولو شئت تفصيل مسائل الائمة في ذلك واختلاف  
 ملاهم خارج الى الجزر الثالث من اوجز المسالك وما ذكره الشيخ من مسك الامام هو المسي بجزية العنوة والجزية عندنا على نسبين  
 احدها بدل الثانية بجزية الصلح وهي ما اصطلح عليه الامام وهي التي اشار اليها الشيخ في توجيه الحديث ١٢ - <sup>ص</sup> وتوضيح الخلاف  
 في ذلك انهم اختلفوا في العشر ونصف بل له نصاب ام لا فذهب الى الاول لحديث الباب مالك وانشاهي واحمد وداود

ذلك في الزكاة كما ان سائر ما ذكره في بيان الزكاة وهو ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى تفتيتهم قيم الطعام  
ليدفعوا عن قدره الزكاة عن اموالهم للتجارة عين النبي صلى الله عليه وسلم اهم مقدار يبلغ قيمة انصاف في العادة وكان  
غالب معاملتهم بالوسق ولكن الانصاف خلاف ذلك فان تفاوت اسعار البهار والشعر وانحطت غير قليل فكيف يعلم ما اذا انبج  
صلى الله عليه وسلم بذلك حتى يعلم حكمه ولا يجد ان يقال وسع عليهم في ذلك ان لا يحرجوا فكان هذا حكماً عاماً لجميع الزوارع  
الطامة التي كانت توجد عندهم صحتهم قوله ليس على المسلم في فرضه ولا عبده صدقة هذا ما يدل على مذهب الصاحبين وهذا  
محمول على عبيد الحرمة ودواب الركوب عند الامام وانت تعلم انه قول من غير بيته الا انه يدل عليه اضافته الى نفسه فان المراد  
لو كان على الاطلاق لما اضيف اليه اذ الملك مستفاد بقرينة ايجاب الزكاة عليه اذ لا يجب الزكاة الا على المالك صحتهم قوله  
في العسل في كل عشرة اذق رزق هذا ظاهر على مذهب الامام وليس ذكر عشرة اذق تحديداً للنصاب حتى لا يجب العشرة  
اقل من اذق ما بي بيان المقدار الواجب في العسل بان رزق في عشرة اذق ومنع الشافعي وعمله على دود القرق والجواب  
ان القرق غلته تولد باكل الدودة اوراق الاشجار وليس فيها عشرة حتى يجب فيما يتولد منها ولا كذلك النحل فان العسل  
انما يتولد باكلها من ثمار الاشجار وازهارها وفيها العشر ثم ان ابا يوسف ومحمداً اشترطوا لنصاب لا يجب العشر في العسل ما لم  
يسلخ وقد ذكره في البداية مع اختلاف الروايات عنهما في ذلك ولم يقدر عند الامام بنصابه ثمن في الوجوب بقلة عن قوله الزكاة  
على المال المستفاد حتى يحول عليه الا في شقوق فان مستفيد المال امان ان يكون قبل استفادته فقير الاشئ له فلا اختلاف  
في وجوب الزكاة بعد حولان الحول وان كان غنياً قبل ذلك فاما ان يكون غنياً وبعده بكنس ما استفاده او بغيره وعلى الثاني  
لا يضم المستفاد الى الحاصل الا اتفاقاً وعلى الاول فاما ان يكون المستفاد حاصلًا بالذبي كان له او لا فيكون من ثمار

وصاحبها عينة وغيرهم مع اختلاف فيما بينهم في المال الذي لا يورث كالعمران وغيره كما بسطت في الاوجه ومذهب الامام الاعظم ومن معه كعمر بن عبد العزيز  
ومجاهد وابراهيم النخعي وخر وغيرهم في الثاني لعدم الاحاديث الصحيحة من العشر فيما سقطت السماء ونصفت العشر فيما بقي بالنفع وقالوا حديث  
الباب محمول على مال التجارة وهو موقوف كما قرره الحسين واخبار اعداد القبل بمقابلته عموم الكتاب وغير ذلك من الاجوبة العشرة المبسوطة في  
الاوجه - قرب ابن العربي اتوى المذهب مذهب ابي حنيفة دليله اذ اوجهها المساكين والاولاها كما في شكر النعمة وعليه يدل عموم الاية والحديث  
صلى الله عليه وسلم اخلفت ما تركت من زواجب العشر في العسل فقال بوجوبه ابو حنيفة وصاحبه والثالث في القديم والحدادين وبه من المالكية  
والاوزاعي وغيرهم ونحوه ما ذكره والثالث في الحديث المجيد والثوري وغيرهم كذا في الاوجه مع البسط في الدلائل ١٣ - صلى الله عليه وسلم ليس المعنى انما هو الحديث  
في دود القرق بل مراد انه قاس العسل على الابريسم والكلام ما ذكره من صاحب الهداية ونظف في العسل العشر اذ اخذ من ارض العسل وقال  
الشافعي بانه لا يتولد من الحية فان قسبها لم يبرس لمناقول صلى الله عليه وسلم في العسل العشر ولان النحل يتناول من الانوار والثمار  
وفيها ثمة فخذ فيما يتولد منها ثلاث دواقر لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها ١٤ - صلى الله عليه وسلم ونظفها عن ابي يوسف انه يترفع في خمسة  
اسبوعين عند انشاؤني في ثوب عشرة قرب وعجمت امتار وعن محمد خمسة افرق اء وفيها مئة من البنائة الاول خلاصة الرواية عن  
ابي يوسف وقال اليعنص محمد ثلاث روايات الثانية خمس قرب والثالثة خمسة امناس انتهى مختصره ١٥ -

ولما قدموا لا يكون كذلك وعلى الاول يعظم اتفاقا وفي الثاني اختلاف وتفصيل في الهدية وحاشية صاحبهم قوله لا يصلح قبلان في ارض الخ هذا الحكم مختص بالعرب فلا يمكن احد من ليس من اهل القبلة من ان يتمكن فيها ولذلك اخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه باب في زكوة المحلى قوله تصدق ولوسن عليك هذا يمكن ان يكون ترقيا لان على النساء النفس اموالهن عند من فكان قال لا تمنعن عن الصدق من كل شيء حتى من المحلى ويمكن ان يكون تنزلا لان قلادة من واسور من كانت في الاكثر من اثمان الشهد وخير ذلك فكان المراسل على هذا التصديق من كل شيء قليل او كثير ولوسن المحلى فان لها قيمة ايضا وهذا عند الامام محمول على النافلة لما في اخر الحديث من ليتار هذه الصدقة لزوجها حين سألته امرأة عبد الله بن مسعود عن ذلك فكان دليلا على كون هذه الصدقة نافلة ووجهنا قلنا من وجوب الزكوة في المحلى ما سيجي من حديث الاسورة وما فيه من الضعف من غير يتعدى الطرق صحه قوله وليس في ناقضات صدقة وهذا عند الامام مؤول بان الخطاب في ليس للملك وانما ذلك حكم لعمال الصدقة اذا واجب في النقصاوات لا ياتى هذه السلطان وانما يدعى الفقير نفسه صحه قوله اذ كان عشر يا هذا بالشار المثلية من فوق واختلغا في معناها والصواب ان العشرى ما على طرف النهر والعين او البحر اى غير ذلك فيجب بلما يعرفها ولا يحتاج في اتصال المار اليه اى سقى وجهه باب في زكوة مال اليتيم صحه قوله حتى تاكلم الصدقة تاكلم عندنا الاتفاق على نفس اليتيم فانه قد يسمى صدقة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث تصدق على نفسك ومن روى ههنا لفظ الزكوة بدل لفظ الصدقة بالزكوة علما من انها واحدان فكان ذلك رواية بالمتنى عنده مع ان ظاهر تاكلم الصدقة

على ففي الهدية من كان له نصاب فاستغنى في اثمانه لحوال من غيره خبره وزكاه به وقال الشافعي لا يعظم لانه اصل في حق الملك فذكر في وظيفته بخلاف الاولاد والارح بارح لانها ثابتة في الملك حتى ملكت بملك الاصل ولان ان المجانسة هي اعلنت في الاولاد والارح بارح لان هذا يتبع التمييز فيعتبر الجول لكل مستغنى وشارط الجول الالتمية امره وفي ما مر من العينى المستغنى على نوعين الاول ان يكون من غيره والثاني ان يكون من غيره خبره كما اذا كان له ابل فاستغنى بقر فلا يعظم الى الذي عنده بالاتفاق والاول على نوعين احدهما ان يكون له اطفال من الاصل كالاولاد والارح بارح فيضم بالاجماع والثاني ان يكون مستغنى بسبب مقصود كالشراء فانه يعظم عندنا ههنا قلت ووشيت وتفصيل واختلاف الائمة ازيد من ذلك فنيك بالادوية ١٢ مائة لازكوة في المحلى عند الشافعي في اظهر قوله مالك والهدى واجبها المجانية وسمر من الخطاب وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين والثوري وابن جهم من الفقهاء كذا في الادوية ١٢ مائة قال ابن القطان اسناده صحيح وقال ابن اجماع تضعيف الترمذي مأول والافخض وقال المنذرى اهل الترمذي قصده للطريقين الحديث ذكرهما والافطريق ابى واودر افعال فكره في الادوية ولبست فيها طريق روايات الباب ١٣ مائة مزبب الائمة المثلة وجوب الزكوة في مال اليتيم كما حكاه الترمذي ولم يذهب اليه النخعي والثوري وابن المبارك وابو ائس وسعيد بن جبير والحن البصرى وحكى عند اجماع الصحابة على ذلك قال ابن رشد وسبب الاختلاف اختلا فهم في مفهوم الزكوة الشرعية بل هي عبادة كالصلوة والصيام اذ هو واجب للفقر على الاغنيا رفن قال بالاول اشتراط فيها البلوغ ومن قال بالثاني لم يشترطه وحكى الشرحى في المسئلة قولنا ثلثان ان يحصى الولى احوام اليتيم فاذا بلغ اخبر وكذا في الادوية حديث الباب بجملة المؤمنين واوله الاخيرين بها فافادوا شيخنا ولا يلزم في المطول كالادوية ١٣



اعطته الصدقة كل مال وذلك لا يكون في الزكاة فانها لا تجب بعود المال الى اقل من انصباب وان لم يكن نصيباً من اول الامر لم تاكل الصدقة راساً واما اذا اريد بها النفقة سواء كانت نفقة لنفسه او احد من يجب عليه نفقة كان ظاهره في معناه قوله والمعدن جبار ومعنى كون جباراً ان رجلاً اذا استاجر رجلاً بحفر المعدن فقط عليه المعدن في حفرة لاشئ على المستاجر وكذلك اذا حفر رجل معدناً فاخذ ما اخذ وعاد ولم يسو الحفرة بالتراب وغيره فقط فيه شئ لاشئ في ذلك على المخافو هذا معنى قوله والبيوع جبار وهذا كله اذا لم يكونا في ملك احدا وكانا باجازه المالك والا فلا بد من الدية وآهرا يرجع الجمار مقيد بما اذا لم يكن معه احد وان كان الصيغ اليه ووجب الدية وفي الركاز الخمس انفرد بين الكثر والركاز ان الاول من المخلوق والثاني من الخلق والمعدن لم يخرج منه الركاز ثم اعلم ان الركاز لو اجدناه وجد لكتبت خمس واما الكثر فغيره تفصيل المكان في ارض غير مملوكة لاحد فالحكم فيه مثل ما مر وان كان في المملوكة لنفسه فلا شئ فيه عند الامام في روايته عند صاحبيه خمس اموال مملوكة للغير فقال ابو يوسف والاشعث في الابدان صلت باب ما جاء في الخرص اعلم ان الخرص للمعنى الذي بينه الترمذي جوزه الامام في العشر والخراج كما في الحديث واما في الزرع المشترك بين الزارع ورب الارض فلا يجوز الا ان ياخذ نصيبه من بين الذي يخرج من هذا الزرع كما هو راجح في زماننا ووجه حرمته انه محاقلة وقهر في حقها

عليه ولقد ان وجد ركازاً أي كنزاً وجب فيه الخمس عندنا واسم الركاز يطلق على الكنز بمعنى الركز وهو الاشياء ثم ان كان على ضرب من اللص كالمتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطه وقد عرف كلهما في موضعها وان كان على ضرب من ابل الجاهلية كالمنقوش عليه الصنم فغنيب الخمس على كل حال ثم ان وجدته في ارض مباحة فاربعه اقسامه للواحد لانه ثم الاعراض منه اذا علم به لاغايبه فيمنع هو به وان وجدته في ارض مملوكة فلذا الحكم عند ابى يوسف وعندنا بخيصة ومحمد بن يوسف للخطوط وهو الذي ملكه الامام هذه المبتعة اول الفتح اعلم منه ان الاختلاف فيه لطرفين مع ابى يوسف والامام مع صاحبيه قتال ١٢ - عليه كذا حكاها والذي المرحوم عن شيخه الكنگوي نور الله مرقدتها في تقاريره كلها من الترمذي وابى داود وغيرهما وكذا في تقرير الترمذي لمولانا رضي الحسن المرحوم ولانا محمد بن الولاي المرحوم لمولانا داود احمد الكنگوي المرحوم فيما حكوا من تقرير الشيخ الكنگوي نور الله مرقدته على الترمذي من جواز الخرص في العشر والزكاة عند الامام وعامة الشروح على بطلان فليفتش اللهم الا ان يقال ان مراد الشيخ اشارة الى ما حكاها الطحاوي عن الحنفية اذ ذكر حديث الخرص ثم قال ذهب قوم الى ان الثمرة التي يجيب فيها العشر كذا اعلمها تحرم وهي رطب ترافع لم مقدارها فتسلم الى ربها ويملك بذلك حق الشر فاعلم فيها ويكون عليه مثلها مكيمة ذلك ثم اذكر ذلك يفعل في العنب وادخا في ذلك بهذه الاثار واما غنيم في ذلك آخره فكل هو اذ ذلك وقالوا ليس في شئ من هذه الاثار ان الثمرة كانت رطباً في وقت ما خضت وكيف يجوز ان يكون كانت رطباً عند فصل لصاحبها حق الشر فيها بمكيمة ذلك ثم اذكر ان يكون عليه نسبية وقد جرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر في روس النخل بالتمركيل او بنى عن بيع الرطب بالتمركيلية جارت بذلك عند الاثار المروية الصحيحة ولم يستثن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً فليس وجه ما روينا في الخرص عندنا على ما ذكرتم ولكن وجه ذلك عندنا والله اعلم اننا انما اريد بخرص ابن ربيعة يعلم به مقدار ما في ايدي كل قوم من الثمار فيؤخذ مثله بقدره في وقت الحرام لا انهم يملكون منه شيئاً

وهي بيع السبل بالخط مع انه في المارج وقطاعا ما يكون نسبه فيه من شبهة الربوا الا ان يأخذ بعد الفقد الزارع  
في جوارح نفسه فيخذل بالباس في التبدل اذ قد صار ديننا في ذمته وكان اهل خبير يؤدون الواجب عن عين ما خرج لاي يبدل  
من عندهم واما الاختلاف في جواز المزارعة بالثلث والربح بين الامام وصاحبيه فمذكور في موضع فلا علينا ان لا نقفل  
بذكره وبمبنى الخلاف هو معاملة صلة الله عليه وسلم اهل خبير فله الامام على انه كان مصاحبه وقال صاحبا هان كان معاملة  
بالثلث والربح والحق ان البعض كان كذلك والبعض كذلك قول فذروا الثلث منته عليهم واحتياط في بقا حق الربح  
علينا ولا ضير في عكسه واسقاط الثلث او الربح بعد تعيين عشر وقبله سواء كان يكون تسعين منا فاسقطوا منه  
الثلث فبقى تسعين وعشر وست وان اسقطوا الثلث من عشر لكل وهو تسع كان الباقي ستا ايضا وهكذا في الربح  
ومعنى قوله فيثبت عليهم ان يثبت ذلك المبلغ الذي هو عشر الخارج ويقره عليهم ثم يأخذ عنهم بعد ما فرغوا من امر زرعهم  
ونخيلهم قوله عتاب ابن اسيد مكره الا اسيد بن زهير واسيد بن حضير واختلفوا في اسيد بن اسيد قوله العادل  
على الصدقة كالغاري في سبيل الله هذا اذا لم يعلين لنفسه في ذلك اجزا ووجه شبهة بالغاري غير خفي وهو ما يجرح  
الاسنة باسهم الملامات وما يلزم في ذلك من اعلار كلمات العليا ص ١١١ المتعدى في الصدقة كما انبأ الله منع الناس  
ان يبرزوا عليه اموالهم حتى يأخذ منه ما يجب فكان منعنا في الحقيقة ص ١١١ باب في رضى المصدق اعلم ان النبي  
صلى الله عليه وسلم امر ارباب الاموال ان يصدروا المصدقين راغبين كما امر المصدقين ان لا يعتدوا في الاخذ  
بتخمينه اراو بذلك انتظام الامر من جهتين جميعا باب من عمل له الزكاة قوله حدثنا قتيبة وعلي بن حجر جميعا ولا ثم بين  
ما بينهما من الفرق فقال علي انا وقال قتيبة حدثنا ثم جميعا بعد بذلك ص ١١١ قوله فحسن درهما اراد بالترجمة ان الذين

ما يجب فيه يبدل لا يزول ذلك البديل عنهم وكيف يجوز ذلك وقد يجوز ان يعيب بعد ذلك آفة تتلها اذ ناز فخرها فكون  
ما يؤخذ به لا من حق الصدقة ما يؤخذ منه لا لا مما لم يسلم له ولكنه انما اريد بذلك الخوص ما ذكرنا ثم ذكر الطحاوي الشواهد  
على ذلك وقال في آخره وبهذا يأخذ وهو قول المجتهد والى يوسع ومحمد بنهم الله تعالى له فالظاهر عندي ان مراد من قال  
من المجتهد بان الخوص باطل اراد الزام مقدار خاص من العشر بذلك الخوص فانه باطل قطعان الخوص تخمين وليس بجزمية  
ومن على الكراهة اراد اخذ الترميد الربط بهذا الخوص فانه من البيوع المنهية في الروايات ومن على الجواز كاشف والطحاوي وغيرهما  
ارادوا ان الخوص لحد التخمين والطحاوي يوجب غلبة الظن لئلا يتجاسر بابتسان على الغبن الفاحش بالتصرف واقاعة العشر قائل هذا ما  
عندي والله اعلم ١٣ - صلى وكان ذلك حيلة للجواز وهاصل ان الزارع لو اعطى الرب الارض من غير نفسه حال بقا الزرع لا يجوز  
لا محاقلة نعم لو صرف الزراعة في جوارح ثم على ما في ذمته من عند نفسه يجوز ١٤ صلى يعني يترك الثلث من العشر بعد ما عين او يترك  
الثلث من الكل بعد الخوص قبل تعيين العشر كلاهما سواء باعتبار المال ١٥ صلى على باعتبار الاكثر والا فابل الرجال من صاحب  
الغنى وغيره عدو في المصغر والمكبر كلها جماعة وكذا عدوا جماعة اختلف فيها تكبيراً وتصغيراً ١٦ صلى وعلى هذا الظاهر السلي المتجاوز  
عن المقدار الواجب والا فخير الاموال وقيل للزاد بل لا لك اللان او المتجاوز من الزاوس ليطي غير حتى او غير ذلك كما يسطر في البذل ١٧ -

فهو إلى كون الغني بخمس درهما استندوا على ما راجع بهذا الحديث فكان عقد الباب على حسب فهم هؤلاء ومطابقة الحديث  
لحديث يعلم من لفظ الغنار والزكاة مصرفها الفقير فلم يعلم بهذا الحكم الذي عنده اقل من ذلك فالاستدلال بهذا الحديث  
ان الذي لم يمس من درهم ما في والوارد في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء فلم يكن الرجل والذي في مصرف الزكاة فطاعت  
الرواية بالترجمة واما عندنا فالغنار غنار ان المانع عن السؤال والمانع عن اخذ الزكاة والمذكور ههنا فرد من افراد الاول  
اذ لا حجة للمفهوم فليس يفهم من ذلك حلة السؤال للذي عنده اقل من ذلك وبينه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث  
اتروا ما الغني المانع من اخذ الزكاة فملك النصاب اى نصاب كان ولا صاحب المفهوم ان يختاروا بان قيد خمسين  
ههنا ليس للاستدلال بل لوافق حال السائل او غير ذلك صحيح قوله اقيمها اشار بذكر النقيض الى ان المعتبر في  
ذلك انما هو تسي الحاجز فالاكان عنده ما يفي به حاجته كالنقيض والطعام والارزوا والشعر والخياب الفارغة عن حاجته  
حيث وجد المشترى هذه الاشياء لم يجوز له السؤال والا فلوله جائز صحيح قوله من اجل هذا الحديث لما نحت الف  
الاصول والروايات المعينة في الغنار لكنه غير سديد لما ذكره الترمذي من القصة بعد ما ذكر متابعاً لحكيم فيه  
وقول عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لو غير حكيم حدث بهذا معناه لكان احسن واعمد لانما لا قبل رواية حكيم فقال له  
سفيان وما لحكيم اى ما شانه وكيف امره الا يحدث عنه شعبة استغها ما لكنه حذف ههنا الاستفهام فقال لعبد الله  
نعم لا يحدث فذكر سفيان قال سمعت زبيد يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد فقد تويع لي حكيم بهذا صحيح قوله  
لم يحل له الصدقة لم يفرق بين الغني المانع عن السؤال والغني المانع عن قبول الزكاة واما لفظ الحديث فليس فيه ما يدل  
على مرام هؤلاء الا يتكلم صحيح قوله لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوى المراد بذي المرة سوى الصبح القوي  
على الكسب ووجه جمع الحديث بالاول محل الصدقة على المسئلة لما فيها سببها او المراد بعدم الحلة لما لا ينبغي له ان يكتسب  
صحيح قوله عند ذلك حرمت المسئلة واما ايتاء النبي صلى الله عليه وسلم الامر الى فاما قبل تحريم المسئلة والظنه  
احتياجه له قوله فيما استثناءه بقوله الا الذي فقد وقع او عزم مقطوع والفزع الجزع والفظاعة الشدة ويعلم من  
استثناء الدين المنقطع ان دين المهر اذا كان غير مجمل للجوز اخذ الزكاة لمن هو عليه قوله وليس لكم الا ذلك اى  
في هذا الوقت واما دينهم فغير مسلمة قط يقتضون منه اذا وجد صحيح باب كراهية الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم

على قال الجرسناه سنه يهد وفيه قوله وقال تسي الامر تيباً وتسي الرجل تيسر وتسهل في اموره ١٢ صحيح اى لفظ لا يحدث  
بتقدير الاستفهام ولما اظهر في التفسير قبل لفظ فقال لا يحدث بهذا بيان لههنا الا يحدث ١٣ صحيح قال القاري والمعنى  
ليس لكم الاخذ ما وهدتم والاهمال ببطلانية الباقي الى الميرة وقال المقهر اى ليس لكم زجره وجسه لانه ظهر ففلاس واذا ثبت  
افلاس الرجل لا يجوز جسه بالدين بل بخي ويجهل الى ان يحصل له مال فياخذ الغنار وليس معناه انه ليس لكم الا ما وجدتم  
ولعل ما بقي من دينكم تقول تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اه قلت ويحتمل ان يكون ذلك من باب الصبح على وضع اليدين  
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بين كعب بن مالك وابن ابي حذرة واذا ارتفعت اصواتهم في المسجرات ارا النبي صلى الله عليه وسلم

ليس المراد بابل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه المطهرات رضي الله عنهن بل بنوا عمه وهم اولاد علي وحباس  
 وجعفر وعقيل والجارث بن عبد المطلب والصدقة تم الفرض والنفل فان صدقة التطوع وان لم يبرأ والعرض  
 في الوسخ فلا تخلمون الوسخ فاني ابتداء من تحفيص الكراهة بالفرض غير شديد ص ١٢٥ قوله وابي عميرة جدمعروف  
 ابن واصل واسم رشيد بن مالك وميمون ادهران هذه العبارة يجب تحقيقها في كتاب مكتوب بيد كاتب فقد بلغت  
 في تفتيش حرامه فلم يثبت في ما اذا اراد بها بل الميمون والمهران عطفت على سلمان او علي رشيد بن مالك وكل من  
 الاحتمالات التي ذكرت لا يساعده ما عندي من الكتب فيلغش ص ١٢٦ قوله فانه بركة فيقول يخفى هذا بالتمر قبل غسل  
 كل حلو يقول المعدة اياه واما المار فلهلبارته ونفاضة كان بعد التمر ولبرده يرغب اليه الطبع ص ١٢٧ قوله ولا يقبل الله  
 الا الطيب بهذا فاعلم ان يوهن من قوله ما تصدق احد بصدقة من طيب ان قيد الطيب بهنا ليس الا المزيد وقمة  
 عند الرحمن واما الصدقة عن غير الطيب فمقبولة فدفعة بجملة اوردها في اعتراض الكلام ان قيد الطيب بهنا ليس الا المزيد  
 عن الذي ليس كذلك ص ١٢٨ قوله شيطان التعظيم رمضان هذه فضيلة جزئية فلا يارض ما في غير شيطان من الفضائل  
 ص ١٢٩ قوله عيسى الخراز هو بالزائمين المنقوطين وتندفع ميتة السور المراد بها ما يبدو عند السكرات من الاحوال  
 التي تحثي منها سور الخاتمة نعوذ بالله منها ص ١٣٠ قوله ثبتت الروايات في هذا ونوسن بها بما هي حقيقة متكلم بالنون وكمن

بيده الى كعب ان منع الشتر من دينك قال كعب فقلت يا رسول الله قال تم فافقه ١٣ عليه فني ما شئ الزيلعي ذكر ابو الحسن بن لطف  
 في شرح البخاري ان الفقهاء كافة اتفقوا على ان ازواجه عليه الصلوة والسلام لا يدخلن في آله الذين حرمت عليهم الصدقة ص ١٣٠  
 عليه وانفكها لانه في بني ما شئ بقوله صلى الله عليه وسلم يا بني باسم الله الله لئلا تحرم عليكم النساء واولادهم وحواشيكم منها  
 بحسب النفس بخلاف التطوع لان المال بهنا كالماتريدش باسقاط العرض اما التطوع بمنزلة التبر والمال ص ١٣١ عليه قلت لم يقدح ص ١٣٢  
 الهداية بذلك بل نقل ابن عابد عن الجرمي عدة كتب ان النفل جائز لهم اجماعا الا ان المسئلة خلافه فقال الزيلعي على الكثرة لا فرق  
 بين الصدقة الواجبة والتطوع وكذا الوقت لا يلزم لهم اجماعا في غيره صلى الله عليه وسلم واما ابو بنفسي الشريفة فتعلق جماعة منهم الخطابي  
 الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وسلم سلقاهم ان كان في بعض الحالات كما في الهزل ص ١٣٢ عليه قال العيني بضم الراء وفتح الشين الجرمي  
 التميمي الصعالي يكنى ابني عميرة بلغه العين وكسر الميم اخرج حديثه الطحاوي واما وقال الحافظ في الاصابة رشيد بن مالك ابو عميرة السعدي  
 من بني تميم ويقال الاسدي قال الدولابي لسمعة روى البخاري في التاريخ وابن السكن والباودي والطبراني وابو اعمال الحليم  
 كلهم من طريق معروف بن واصل حديثي امرأة من الحمي يقال لها حفصة بنت طلق حديثي ابو عميرة وهور رشيد بن مالك قال كنت  
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فجاء رجل يطبق عليه فترق قال هذا صدقة فقد جهاني القوم ونحن متعقرين يد يد  
 فافترقه فادخل اصبه في فيه ففقهها ثم قال انا اكل محمدا ناكل الصدقة ص ١٣٣ عليه ولعل منشا الاشكال ان الحافظ لم يذكر في  
 التعقيب وغيره فحين كني ابا عميرة لارشيد ولا غيره على ان نسخ الترمذي في ذلك مختلف جدا في نسخ التي بايدينا لفظه او  
 وفي النسخ المصرية كما حكاه والدي المرحوم على ما شئ كتب ميمون بن هجران وهو كذلك في النسخ التي بايدينا من النسخ المصرية و

ان يكونا نساء او الاول منهما ثم اعلم ان هذا ذهب المتقدمين من اهل السنة والجماعة واما المتأخرون فقد اختلفوا وانزهب  
الجهية وعلى هذا اتفق هذه الآيات من المشتبهات وادبراده ههنا قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السبع البصير نفى المماثلة  
والتشبيه صريحا والاطلاق عليه تعالى من غير توسيط حرف التشبيه فكان غرضه منه انه ليس تشبيها لانه تعالى نفى المماثلة  
والجهية بما يجهى به واحد فترشى فترشى باب مجاء في حق السائل هذا الحق دون الواجب وقوله الاظلفا محرقا اذا حرف الظلف  
شيئا يسقط منه ما عليه من العظم ويجزج منه ما يلوكل والمراد ههنا محتمل لكيلها والحاصل ان يعطيه ولو قليل شيء ويستقط  
من ههنا جواز كل العظم واليضا يستقط كلها من قوله عليه السلام فانه زادوا انكم من الجن والمراد بالسائل ههنا ايضا  
من يجوز له السؤال وكذلك في قوله تعالى واما السائل فلاتنهر صمهم باب مجاء في اعطاء المؤلفة قلوبهم ونحن في الذين  
قالوا بنسبه ويعلم من هذا جواز اتيار الرثوة اذ لم يجد بدا من ذلك ويعلم انه لا يتفصى عن العظم الا به اذ كان ايتاؤه  
صلواته عليه وسلم للفقراء للمساكين الفقراء المسكين ليؤد فكأنه ايتاؤهم باب المتصدق يرثه منته قوله كان عليها  
صوم شهر امانه كان الوجوب في ظن السائلة لانها لم تبرأ من مرضها الا وقد ماتت او كانت قد برئت من مرضها ثم ماتت  
بعد زمان ولا حاجة الى الجواب في اول الاحتمالين لانها لم تؤد عن ايتها فريضة بل صالت تطوعا واوصلت اليها  
الثواب واما على الثاني فاما ان يكون هذا من خصا نصها فلا يعارض الحديث الوارد باللفظ العام لا يصلحة احد عن  
احد ولا يصوم احد عن احد او كان المراد بصومي عنها تصدقة عن صومها اطلق الصوم عليه مجازا لانه ينوب منا به

وذكر شارح الترمذي سراج احمد ان الرواية اعم من يمين بن جهران التابعي الذي كان يرسل او عن جهران مولى النبي صلى الله عليه  
وسلم انهم اتمى معا بقت واما تحقق في انه عطف على قوله سلمان ولا تعلق له بالي عميرة والصواب على الظاهر هي النسخة الاصلية  
بلفظ اعم من الشريعة اختلاف اهل الرجال في اسم هذا الصحابي فحق اسد الغابة جهران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل كسار  
وقيل طهان وقيل ذكوان وقيل يمين وقيل هز ثم ذكر الحديث في معنى الباب وفي الاصابة بعد ذكر الحديث قال البخاري عن ابى  
نعيم عن سفيان يقال له جهران وميمون ١٢ - على يعني ان غرض المصنف بايراد هذه الآية نفى التشبيه صريحا وادشارة الى  
ان ما ورد من السبع والبصير ليس في حرف التشبيه فيعمل عليه والجواب بانها قد تحذف لا يصح نفى المماثلة نصا ١٣ - على في الهلالية  
سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واعنى عنهم وعلى ذلك العقد الاجماع وفي هامشه اختلفوا في وجه سقوط بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثبوتها بالكتاب ففهم من ارتكب جواز النسخ بنار على ان الاجماع حجة قطعية وليس يصح منهم من  
قال هو من قبيل القطع الحكم بانقطاع العلة وقال كان سقوطه في زمن ابى بكر ثم ذكر الفقرة وما لك في ذلك مع الخفية في  
الشروط وعن احمد مع الشافعي ١٤ - على كذا في الاصل والصواب عدى سقوط لفظ العدم قبل ذلك من سبق قلم والصواب امانه كان عدم الوجوب  
كما يدل عليه التزيل وقوله الاتي للعامة الى الجواب في اول الاتيين لكن بعض مشايخ العصر لم يقبلوا تصحيح العدم وقالوا ما في النسخة هو الصواب كما يدل  
عليه لفظ ظن السائلة فان قلنا كان الوجوب ولم يكن في اخيطة لانها لم تبرأ قتال ١٥ - على في الكلام على مسالك الأئمة في ذلك في كتاب  
الصوم ١٦ - على اختلفوا في دفعه ووقفه ورجوه وقد كما بهطرفة الزيلعي والدراية وقد روى بعدة طرق ١٧ -

بهنا واما الحج فمخجلون باجراه عن الغير ص ٣٣٥ قوله لا تعد في صدقتك هذا وان كان جائز لكنه منع ذلك ايضا سنا بسا  
الطبع فان المقصود من الصدقة قطع حب المال من القلب فلما جازله العود فيه بشئ من الاسباب الموجهة للملك كان  
ذلك مانعا عن القطر عرق تعلقه به راسا او منع لانه لعله يسامح به في الثمن فيكون عودا ولو في بعضها قوله محر فافتح  
الليم وكسره على الثاني يجوز زيادة الالف ايضا قبل الفاء و فرق ما بين الهدية والصدقة ان ذات الموهوب لم مقصودة  
لغيرها و ذات المتصدق عليه و رضاءه تعالى في الاولى مقصودة بالقصد الثاني و في الثاني بالقصد الاول  
باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها لما كان قد تمكن في النفوس جواز تصرف احداهما في مال الآخر لهما بينهما من غاية  
الاختلاط الذي لا يتصور فوقع من مزيج بينهما النبي صلى الله عليه وسلم جماعات النسوة خاصة لان الرجال يتعممون تصرف  
في مال الزوجة ما يفهم من الغير في هذا الباب مع ما يكون وقوعه اقل من تصرف النصارى في اموال الازواج فيمنع اليه  
احتياج الناس اكثر والاجلار به غير قليل ولا اندر ولكن الاذن قد يكون به مرجع القول منه وقد يكون دلالة كما قد علم  
بالفقه اذ لم ينهها او يكون بطبعه ميل الى الاتفاق في سبيل الشر و يأمر به زوجه و يمين ما قدر الله لرس الثواب  
في ذلك ثم لما كان مركزا في النفوس انهم لا يشبهون للطعام خصوصا المطبوخ منه بالنفقين والنفوس من المنزلة  
سأل سائل عن الفاق الطعام فلما من ان ذلك لعله لا يمنع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وذلك افضل  
اموالنا لان كل ما سواه من الدراهم والمناخير فاما بتوبع وغير مقصود بالذات اعما الاحتياج اليه في تحصيل الاطعمة  
والاشربة والالبسة وهذا الاتفاق غير محقق بالا عطاء بل الفاقها على نفسها فوق ما يصلح له من النفقة او يضربها  
بها زوجها ويحجزها داخل في ذلك ص ٣٣٦ قوله اذا صدقت المرأة هذا اذا كان باجازه وقوله مثل ذلك لا يبرهما ثلاثة  
في كونها ابرأ و اما في المقدار فلا قوله لطيف نفس اي غير منقصة بها نفسها ولا كراهة لها بها وقوله غير مفسدة بان تقطع  
اكثر مما ابرأ زوجها او غير من رضى الاتفاق عليها غير ذلك من مفسد النساء هي غير قليلة باب ما جاء في  
صدقة القطر قوله صاعا من طعام المتبادر منه ابرأ لانه غلب استعماله فيه ويمكن ان يكون المراد منه المطبوخ من غير

على قال يعني فالتقاها سماعت هذا الباب قد جاءت مختلفة فمنها ما يدل على منع المرأة عن ان تتفق من بيت زوجها الا باذنه وهو حديث  
ابن ابي امامة عن الزندي وقال من ومنها ما يدل على الاباحة بحصول الابرها وهو حديث عائشة ومنها ما يقيد الترتيب في الاتفاق يكون  
لطيف نفس منه ويكون غير مفسدة وهو حديث عائشة ايضا ومنها ما هو مقيد بكونها غير مفسدة والكان من غير امر وهو حديث ابن عمر  
عند مسلم ومنها ما يقيد الحكم فيكون دوطا وهو حديث سعد بن ابى وقاص عند ابى داود قلت كيفية الجمع بينهما ان ذلك يختلف باختلاف  
عادات المبلاد باختلاف حال الزوج من مسامحة ورضاه بذلك او كراهة لذلك وبانتميات الحال في الشئ المنفق بين ان  
يكون شئ يسيرا يتسامح به وبين ان يكون له خطر في نفس الزوج يتخلل به مثل ويمن ان يكون ذلك ربطا بحش فساد ان تاتر  
ومن ان يكون يدخروا بغيره بعد - اذا تعلق المخد لثاني البذل ١٢ - على اختلفت الائمة والعقبا في الواجب من صدقة القطر  
في الخطه فتايات الائمة اختلفت حديث الباب وقالت المحنفية الواجب نصف صاع منها وبوزن بمطبخا للشارع

او غير طيبوخ منه لان البر لم يكن عندهم حينئذ يستعمل عليه والحاجة الى الجواب انما هو اذا حمل نفظ الطعام على البر  
والجواب ان لم ير ادانكا نخرج في الواقع وبالفعل انما قال ذلك ظناً منه وتخيلاً فان كل ما مستخدم من انواع  
الاطعمة كانوا يخرجون منه صاعاً فلو كان البر عندهم لما خالف سائر الاطعمة في ذلك الحكم ولم يبلغه ما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم في شأن الحنطة حيث قال مدان من قمح او المعنى على تقدير وجود الحنطة عندهم حينئذ انهم كانوا  
يخرجون منه صاعاً وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما بين لهم مقدار الواجب يحمل ما زاد منه على التقطوع فحصل  
تري النبي صلى الله عليه وسلم يمنعهم عن تقطوعهم وقدمهم الله تعالى بالانفاق في سبيل في عدة مواضع  
من كتابه واما قول معاوية بن ابي سفيان لارسله من سمرات الشام لعدل صاعاً من تمر فاما كان احتياطاً من  
نسبة الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم لما ورد في ذلك من الوعيد لكن ابا سعيد الخدري روى عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انه قال لا تأكلوا من ثمره الا بعد ان يترك ما فعله واختاره وثابر عليه في زمانه صلى الله  
عليه وسلم واما في بكر وعمر ابي صحابي هو مثله في كونها قد استفادوا ما استفادوا من العلوم من النبي صلى الله  
عليه وسلم ولكن الناس اخذوا بقول معاوية ذلك الذي قال لهم لكونهم صادفوه من جهة كلفهم كونه من رايه  
ايضاً فكيف وقد علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقط هذه الزيادة مع ملاحظة ما هو المقصود من الحنطة  
بجوزان اللبنا من كل صنف من اصناف الاطعمة مثل الارز والارز وغير ذلك فان صاعاً من ذلك كله  
يعني الفقير عن قوت يومه والكان فقهاً راحراً وذلك في الآية المذكورة قبل احتياطاً قوله من المسلمين هذا

الاربعة وابن مسعود وجابر بن عبد الله وابي هريرة وابن الزبير وابن عباس ومعووية واسماء وجماعة من التابعين ذكرت  
اسماهم في الاوجز ورواية عن مالك قال ابن المنذر الغلم في القمح خبرنا بتاعن النبي صلى الله عليه وسلم بعتة عليه ولم يكن لهم  
في المدينة اذ ذاك الا الشئ اليسير فلهذا كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف الصلح منه يقوم مقام صاع شعير وبم الآية فغير  
جائز ان يعدل عن قولهم الا الى قولهم ثم اسند عن عثمان وعبيد بن جراح من الصحابة انهم رأوا نصف صاع من قمح وهذا مع  
الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية وقال ابن القيم فيمن النبي صلى الله عليه وسلم انما رسلته وسند يقوى بعضها البعض ثم ذكر الآثار المذكورة  
وقال في آخر ما ذكرنا شيخنا (اي ابن تيمية) يقوى هذا المذهب كذا في الاوجز ٣٠ - سلمه وقد ورد في ذلك عدة روايات بسطت في البذل  
والاوجز ولقد مر ما قال ابن القيم ان بعضهما يقوى بعضاً وقال الشوكاني في هذه الاحاديث بجموعها تهبط للتخصيص ٣٠ - سلمه بفتح الهجاء  
وكسر القات لبن فيزبد وفي البذل وهبط بفتح الهجاء وسكون القات يقال له في الهندية بزيقلت واختفت نقعة المذهب في  
بيان مسالك الائمة في ذلك جداً لم يسطر في الاوجز واما عندنا الحنفية ففي البداية ثمة فيه القيمة ولا يخفى الا باعتبار القيمة لا غير  
منصوص عليه بوجهين ١ - سلمه ٢ - علم اولاً ان الائمة بعد اتفاقهم على ان الرجل يجب عليه صدقة الفطر من عبده المسلم اختلفوا  
هل يجب من عبده الكافر ام لا فقال الائمة الثانية لا تجب للقيمة في حديث الباب وقالت الحنفية تجب وبه قال الثوري وابن الجهم  
واسحق وعطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وجماعة من اهل العلم واجابوا عن حديث الباب بان الروايات التي وردت في هذا الباب

عند الشافعي في مقيد الحديث المطلق فيه لفظ العبيد عن قيد الاسلام ونحن نخرجهما على حالهما لما ائتمت في الاسباب  
فصدقة الفطر على الكافر اى منه يخرج حكمه بالنص المطلق ووجوب صدقة الفطر على العبد المسلم بثبت بالنص  
المقيد بقيد الاسلام وهذا في الحقيقة فرع الاختلاف في مفهوم المخالفة فاننا لم نعتبر المفهوم لم نجد مزا حتمه لاسباب  
ولما اعتبره الشافعي رحمه الله ان يحل احدى على الآخر والالزام الازدحام اى التداخل بين الروايات صحت قوله  
كان يامر باخراج الزكاة قبل الغد والى الصلوة وهذا الامر للاستحباب ووجه الفضل في ذلك ان الاعطاء  
قبل الصلوة يورث فراغ بال الفقير عن لبس الفطر للصلوة في ثياب المعطى على فعله هذا وان كان طاهر ظاهره  
بالمار فان باطنه يظهر به هذه الصدقة فاوله ان يكون هذا قبل الصلوة ليؤثر هذا في شغلنا في الرب تعالى  
ظهاره عن الانجاس الظاهرة والادناس الباطنة باب في تعجيل الزكاة ويعلم بمقابلة تعجيل الفطر على الزكاة  
حكمه فلذلك لم يذكر باب تعجيل الفطر بل اقتصر على تعجيل الزكاة والمراد بالتعجيل هنا ادائها قبل حلول الحول  
الذى هو اجلها صحتها قوله لان يندوا حكم هذا التغيير منه تعليم ادب لمن جازله السؤال ولمن لم يخرجه منه قوله كراى  
مشقة تعجيلها الرجل واما السؤال عن السلطان فلما للسائل من حق في بيت المال وهو يتولى عليه الامر الذى لا يدركه  
لا بد منه ابواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ايماننا واعتسابا لما كان كل منهما  
يجوز انفكاكه عن الآخر جمعها فان الاعتساب يكن من غير المؤمن ايضا باب ما جازى كراهية صوم يوم الشك بنية  
دائرة بين الغريضة والنافذة كره ذلك تحريما لكنه ان اتفق فيه وقوع رمضان يعد من رمضان عندنا وقال  
الاخرون لا يحسب منه واما ان صام بنية دائرة بين وجود الصوم ان كان اليوم من رمضان وعدمه ان لم يكن  
منه كان ذلك لغوا بحسب الصوم مكره باحب الحكم والمنع لتقديم رمضان بصوم اوصيتين مزجرة للعوام ذبا  
عن حدود الشرع ان تصرف فيها زيادة كما يذب عن التصرف فيها بنقصان وفضيلة صيام شعبان لمن  
الضعف صومه في شعبان عن صيامه في رمضان والمنع لغيره وما ذكر عن وجوب المنع في تقديم صوم يوم اويومين  
لا يوجد هنا لان النفس قلما يعاد مثل هذه المشقة الكثيرة حتى يتحمل بتحديد الشرع فاجتمعت الروايات باسمها  
صحتها قوله لا احصوا هلال شعبان لغرض رمضان واجله طلبا لتحصيل صيامه وفضله فان هذا الاحصاء يدل على  
الاستعداد لرمضان والانتظار له والاهتمام بشأنه في ثياب على ذلك كله لانه دخل في العبادة لكون هذه الامور

مطلقا تجزى على اطلاقه لعدم التراجع في الاسباب وبان الزيادة في حديث الباب مختلفة حتى قال ابن بريزة انها زيادة منسوبة بلا شك  
من جهة الاسناد والمعنى وان ابن عمر الرادى في حديث الباب نصيبه للزواج عن عبده الكافر بانها مؤمل عندكم ايضا فاكم تخرجون على الكافر  
من عبده لم وغير ذلك كما بسطت في الاوجه ١٢ على معنى المراد من قوله على الكافر من الكافر اى من العبد الكافر على مولاه السلم يعنى ان  
المعصية واجب تعجيل الفطر لغيره حكم من حكمها ١٢ ولا يجوز عندنا لكونه لا يبرأ من الزمان ويجوز عندنا لكونه لا يبرأ من  
فائق ويجوز عند الغنية والشافعية لغيره وجوبه كما بسطت في الاوجه ١٢ الى الامر الذى لا بد منه للزواج السؤال في تعجيله السلطان  
يعنى



تقدمتها وبسببها اجتمع فيها <sup>١٩</sup> باب ما جاز ان الصوم لروية الهلال هذا عند الامام مخصوص عن غيره من المسائل  
فان اختلاف المطالع معتبر في جميع المسائل عند جميع الائمة كالزكوة والاصحية واوقات الصلوة فالمعتبر عند كل اهل  
بلد رؤيتهم الا ان الامام خصص من ذلك الحكم الصيام خاصة فقال بان روية اهل مطلع يجب الصيام بحسبها لكل  
اهل الارض ولعله استند في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية وافطروا الروية فان لفظه صوموا  
عامه فخطب بها كل من يصلح للخطاب حيث ما كان وترك فاعل الروية فهي مطلقة تتحقق بتحقيق الفرو الواحد  
ايضا فكان المعنى يا ايها المؤمنون كلهم صوموا اذا وجد الروية واثبت لعلم ان روية اصحاب بلد روية فامروا  
بالصيام عند ذلك ولعل الواجب في قوله صلى الله عليه وسلم ذلك البناء على الاتفاق ما لم يكن فان اتفاق الامة  
في العادات والعبادات مقصود ما لم يكن زمانا ومكانا وكسبها معا وهذا التقدير موقوف على مزيد تدبري مباني  
الاحكام واما روية من روى صوموا الروية فافطروا الروية فافطروا بذلك تخص بالاوار فان الرجل اذا لم  
لم مطلع على روية من رؤى من غير اهل بلده اني يصوم برويتهم فامروا ان يصوموا على حسب رؤيتهم واما المال  
عدة رمضان والافطار بعده فانما يكون على حسب مارة غيرهم اذا لم يروا في ذلك اليوم وراه غيرهم مثلا لاري  
الهلال اهل كلكتة في يوم الجمعة واصحاب مكة يوم الخميس فعند روية اهل مكة لم يعلموا اهل كلكتة حال رؤيتهم حتى يصوموا  
على حسب صياهم ورويتهم ولكنهم اذا اطلعوا على رؤيتهم يجب لهم ان يقضوا صوم يوم الخميس وايضا ان يعيدوا  
على حسب يوم الخميس لا على حساب يوم الجمعة والتدبيراوي الى سوا الطريق صليبه قوله فلكلوا الاثنين يوما لان  
اليقين لا يزول بالشك باب الشهر يكون تسعا وعشرين الشهر ثمانية اجملة والامام فيه العهد الذي هو في حكم  
النكدة وفي لفظ الحديث فهو وخارجي اذ هي سبق ذكره ثمة بخلاف ربيعة الباب قوله ما صمت مبشرا واكثرهما صمتنا  
خبره ولا يمكن ان يكون مانا فيه شبهة بليس واكثرها خبر ما قوله آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الايلار في  
الرواية عرفت ولغوي بمعنى الحلفت مطلقا اذا الاصطلاح لا يكون اقل من اربعة اشهر باب ما جاز في الصوم بالشهادة  
علم بحديث الباب وهو حديث قبول شهادة الاعرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادتين  
فاقر بهما ان شهادة المستور في اثبات شهر رمضان مقبولة لا يقال ان الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين كلهم  
عدول كما هو المقرر عندكم في باب الرواية فكيف يعلم بهذا الحديث قبول شهادة المستور قلنا هذا بالنسبة اليه

ملك لم ينفرد والامام ابو حنيفة بذلك بل المنفرد به الامام الشافعي وبقية الائمة الثلثة متفقة في ذلك في المعتمد عندهم المتناهي فروجهم  
كما بسطت الاقوال عن فروجهم في الاوجز والعجب من الامام الترمذي كيف اجل اختلاف الائمة في ذلك ٣٠ عليه هكذا في الاصل الصغير  
الغائب وللتاويل مسامح ٣١ - ٣٢ من التعميد قال المحمدي واصبهده ٣٣ - ٣٤ القام ان المراد الشهر يكون تسعا وعشرين  
تمام الجملة لا لفظ الشهر فقط فان الالهال ونحوه من صفات القفنية ٣٥ - ٣٦ ويؤيده لفظ ابى داود عنه لما صمت مع النبي صلى الله  
عليه وسلم تسعا وعشرين اكثرهما صمتا ثلثين ٣٧ -



على جمادى في رمضان ولما انهم يوتون في يوم العيد يجر ما كتبوه في رمضان وتحملوا من الكلف والمشاق فكان نسبة  
 العيد الى رمضان اولى من نسبة الى شوال **ص ٢٩** باب ما جاز لكل اهل بلد رؤيتهم اى في غير الصوم تخصيصه بالوقت  
 الشاهج المذكورة قبل وهذا قد سبق اشارة باليه والذي استدل به الترمذى عليه من الحديث غير ثبت لمدعاه  
 الذى عنون به الباب فبقى الامر على ما كان غير ثابت قوله كريب مصغرا هو مولى ابن عباس والفضل اخوه  
 قوله بعثته اى كريبا فقلت له الاكتفى بروية معاوية الخ وانما لم يكتف بروية معاوية لما ان خبر رويته لم يثبت عنده  
 الا بخبر كريب وحده والعدد لا بد منه بهننا واما روية اهل بلد الشام فقد بينه كريب عن ابن عباس حكاية الواقعة  
 لا شبهة على الشهادة لانهم كانوا لم يشهدوا كريبا على رؤيتهم فلم يعمل عليه ابن عباس لانه لا بد لزام الصوم  
 قضاء من عدد ولم يوجد واما ابتداء رقيبت رمضان بخبر الواحد وكذلك شهادة كانت اذن للافطار لانهم كانوا اخذوا  
 في الصوم ولا يكتفى في الافطار بخبر الواحد ولم يكن مدار قوله (لا) ان لكل بلد رؤيتهم كما فهمه صاحب الكتاب وكذلك  
 قوله بهذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس نصا فيما استدل الخصم عليه فليتيمم الاستدلال بل الاشارة  
 الى انه امرنا ان لا يكتفى في الفطر بخبر واحد وان لا يكتفى بشهادة الفرد في الصوم فهذا الذى قاله ابن عباس  
 واسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يكن نصا فيما ذهب اليه المؤلف من المرام لم نأخذ به بمقابله صريح  
 قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانتم تعلم ان شرعية مثل هذه الامور من الجملة والجماعة والعتبة

ومعنى قوله وجه انتسابه اى وجه علاقته بهذا الجواز ان العيد وسوره كل لابل رمضان **٣** - على معنى ان اريد ان لكل اهل بلد رؤيتهم  
 في غير رمضان فسلم وان اريد به رمضان خاصة كما يظهر من منيع المؤلف فليس شيا **٣** - على ذكره لمناسبة ام الفضل يعنى ان الفضل  
 وابن عباس اخوان **٣** - على لانه جاز ذلك وقت العيد وطلال العيد لا يثبت بقول الواحد ابتداء بل بتابعها فلم من شئ  
 يثبت منفئا ولا يثبت قصدا وفى البذل عن الشوكاني يمكن ان يقال ان ابن عباس لم يقبل هذه الشهادة لانه فات محلها فاذا قبل هذه  
 الشهادة كانه يقبل على الافطار ولا يقبل شهادة الواحد على الفطر **٣** - على قال الشوكاني اعلم ان الحجة في المرفوع من رواية ابن  
 عباس لاني اجتهدته الذى فهمنا سس والمشار اليه بقوله بهذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله لا تزال الصوم حتى تكمل  
 ثلثين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخبره الشيخان وغيرهما بلفظ لا تصوموا حتى تروا الهلال فان غم عليكم  
 فاكلوا العدة ثلثين وبذا يختص باهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلي من المسلمين فلا استدلال بل على لزوم  
 روية اهل البلد غيرهم من اهل البلاد اظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لانه اذا راه اهل بلد فقد آه المسلمون فيلزم غيرهم عليهم  
 ولو سلم توجيه الاشارة في كلام ابن عباس الى عدم لزوم روية اهل بلد لاهل بلد آخر فكان مقيدا ببلد العقل باختلاف المطلق  
 وعدم عمل ابن عباس بروية اهل الشام مع عدم البعد الذى يكون محل اختلاف محل بالاجتهاد وليس بحجة ولو سلم صلاحية  
 حديث كريب للتخصيص فيبقى ان يقتصر فيه على محل النص ان كان النص معلوما او على المفهوم منه ان لم يكن معلوما لوروده على  
 خلاف القياس ولم يأت ابن عباس ردا بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا بمعنى لفظه حتى ننظر في عمومه وخصوصه ناجا بالبيعة

والرجح على الاجتماع والاتفاق للاختلاف والشقاق وفيما ذهبنا إليه اتفاق بحسب الامكان وهو الاجتماع للصيام والصلوة في الزمان وفي ما ذهب إليه غيره صحت قوله والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ان لكل اهل بلد رويتهم وقد عرفت ان هذا القول من هؤلاء ليس عملاً على هذا الحديث انما هو عمل على مقتضى آرائهم ومجرد فهمهم عن كلام ابن عباس ما فهموه باب ما يستحب عليه الافطار صحت قوله من وجد تمر فليطعمه عليه المستحب لما فيه من موافقة المعدة والكبد والتمتع بالطبيعة بالحلاوة وفي معناه غيره اذا كان مثله خلافاً للجمهور صحت قوله ابن عوف يقول جملة عليه وعلى الغرض منها ان ابن عوف ذكر الر باب بليته نسبة صحت قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يلفظ قبل ان يصلي فيها إشارة الى تعجيل الفطر وتقديمه على الصلوة والى ان الافطار ليس بمجرد فسخ نية الصوم ما لم يأكل شيئاً صحت قوله ربطات وتميرات وحوات كل ذلك يتنكح اللفظ وتصغيره إشارة الى تقليل ما يؤكل حينئذ مسارة الى اداء الصلوة وانما ندب الاكل قبلها للتأنيق قلبه مشغولاً بالطعام فلا يبقى له في الصلوة طمأنينة وفراغ لها صحت قوله الفطر يوم تفطرون والاصحى يوم تحون موداه قريب مما روي بيان قوله صوموا لرؤيتكم وافطروا لرؤيتكم من ان الفطر والاصحى على حسب ما تحققت وصرت منه على يقين سواء كان بروية الهلال او بخبر العمدول الاخير وليس لكم عند الله مواخذه اذا استيقن ان افطاركم او احببكم وقعت على ليس بصواب وهذا اذا انفردتكم وسكنتم في تحقيقه وتخييشه فعملتم على مقتضى ما تبين لكم ثم ظهر ان الحق خلافه فليس عليكم جناح ولا نائم ولا كفارة فيه ولا تعزيم او يكون ذلك امر المواقفة الجماعية في الصوم والافطار وعدم المخالفة معهم وعلى هذا فيستثنى منه ما اذا رأى احد هلال رمضان ولم يأخذ الامام بقوله فانه يصوم ولا يوافق الجماعة وكلام المؤلف في بيان معنى الحديث اكل الاله ذلك وتقريرنا لا يخالفه واما اذا قصر عليه فقط ففیه تلويح بالي الذي ذهب اليه من ان لكل اهل بلد رويتهم وهذا مقصده المؤلف وانت تعلم ان المتبادر من قول المؤلف هذا من الرواية هو ان الاله اشتراه من ان الفطر والصوم لكل المسلمين واحد وعلم بهذا الحديث ان الرجل اذا رأى الهلال وحده و  
لم يقدر الامام بقوله ولم يأخذ به ليس له ان يفطر او يصحى وحده لان الفطر يوم تفطرون والافطار يوم تفطرون  
رمضان ثم صام ولم يصم سائر اهل البلد هذا اليوم لعدم اعتدادهم بخبره ليس عليه تنقيض هذا الصوم كفاية  
صحت قوله اذا قبل الليل وادبر النهار فقد افطرت اي دخلت في وقت الافطار وليس المعنى ان في مجرد هذه  
الامور كفاية للافطار ولا احتياج الى اكل شيء لانه منات لما سلف آلفا وفي هذا إشارة الى ان الغاية في  
قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ليس شئ منها داخل في حد الصوم وانما الصوم هو النهار فحسب صحت قوله  
احب عبادي الى ان يحلم فطرأما انه لم يتعد حدود امره تعالى ولان في مسارعة الاله الافطار اظهار عجزه واحتقاره

جملة اشارته الى قصته هي عدم عمل اهل المدينة بروية اهل الشام على تسليم ان ذلك المراد منهم من زيادة على ذلك حتى يحد مخصصاً لذلك لهم فينبغي  
الاقتصار على المعلوم من ذلك البوارى على خلاف القياس اعمالى البطلان ملة كان حرم اذا وجب الفطر على

واحتياجه الى نعمه ورزقه وافتقاره <sup>ص</sup> قوله قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم انما وصلت قولها  
 بذكر احد هاهو لم يحتظر الى بيان الاثر لئلا يلبس المراد باشارتها بلفظ هكذا الى اى الفعليين هي فلما قدمت  
 الاشارة على ذكر الاثر اندفع هذا الوهم ولان تحسينها فعل احد هاهو من دون ذكرها كان البين ان لفظين هما  
 ان قولها هذا فعل بموازنة الرجلين في نفسها لا مطابقة لفعله بفعل النبي صلى الله عليه وسلم <sup>ص</sup> قال مقدار  
 خمسين آية وانت تعلم ان قيامهم الى الصلوة ليس بغور الشقاق الغرقة في الاذان وادار السنن مستغنى بالضرورة  
 فلا يبقى فصل ما بين المحور والجزء الا قليلا قوله حتى يكون العجز الاحمر المعترض المراد بالاحمر ما في آخره حمرة وهو العجز  
 الثاني دون الاول اذ ليس في آخره الاسود وليس المراد الاكل حتى الحمرة فانها لا تكون الا بقرب الطلوع  
 اذ لو كان المراد ذلك لقليل حتى تكون الحمرة واما معنى الاحمر فليس هو الحمرة نفسها وانما هو ذو الحمرة وليس الاحمر  
 مأكلا احمر بل قد يوصف بالحمرة ما لبعض احمر كما قد يوصف به مأكلا احمر قوله وبه يقول عامة اهل العلم هذا صحيح على ما بينا  
 من معنى الحمرة <sup>ص</sup> قوله لا ينبغي عن محرم اذان بلال قد مر بعض بيانه في باب الاذان وعاصله تعدد الاذان في رمضان  
 وان اذان بلال لم يكن لصلوة الغداة والالما الصحيح الى تكراره <sup>ص</sup> قوله باب ما جاز في التثنية في الغيبة للصيام  
 هذا ظاهر على ما اشتبه به فيهم من ان القبيح قبيح دائما وفي الا زمان والاماكن المتكررة قبيح وفصل بعض بيانه في الحاجة  
 وتامم ليرى في كتب التصوف فليطلب ثم يلقى ههنا شئ وهو ان الباب معقود ببيان الغيبة والرواية الواردة  
 فيه تحت قول الزور والجواب ان حكمها عرف بدلالة النص فان المناط هو ايدار المسلم وهو في الغيبة اشد منه في  
 قول الزور وذلك لان قول الزور يكون توصيفا للمر به ليس فيه فلا ينافي بذلك تاذيه بتوصيفه بما هو فيه لكونه زورا  
 عند في الاول بالكلية وتدنه به في الثاني فان ريمك البصير بالعمى ليس تنقيصا له ولا كذلك لو قلت هذا للاعمى  
 ويمكن ان يراد بالزور ما لا يوافق الشرع من الاقوال فيعبر كل منكر قوي منه الغيبة باب ما جاز في فضل السجدة النبي  
 صلى الله عليه وسلم لئلا يلحق ترك السجدة عزيمة وزهرا قوله اكله السحر لانهم كانوا ممنوعين عنه بعد النوم وقد نسخ  
 عن ذلك قوله وهو موسى بن علي هذا تنقيص من المؤلف على انه مصغر الا ان القوم تركوا التنقيص لان ابنه كان  
 لا يرشيه به ويقولوا لا تصغروا ابني قوله اولئك العصاة لانهم لم يمتثلوا امره بعد تحريمه وتأكيده وكانوا اعملا قوله على  
 الرخصة والافقيص يتصور منهم مخالفة امره فتأولوا قوله على مقتضى ما لو فهم وهو الصوم ووجه نسبة هولاء الى العصية  
 ما رأى فيهم من الضعف مع احتمال مقابلة العدو والافليس الصوم في السفر معصية ويكره الصوم للمسافر اذا شق  
 عليه والا فلا لما سيجي بعد هذا في الروايات ولو كان الصوم في السفر مطلقا معصيا تألما اتركوه <sup>ص</sup> قوله سأل

سأله ولم يثبت عدم التكرار في حديث فلو كان الاذان الاول للصلوة لما احتج الى التكرار هذا وقد ورد نصا لمصلحة اخر ففي مسلم فانه يتاوه  
 ليحج قائما ولم يلقه فانهم وهكذا ورد في روايات اخر وانما غير ما نص في الباب وبسط في الاو <sup>ص</sup> لم تحصل التخصيص والظاهر عندى  
 ان غرض المستفت بهذا الحكم بيان ان سبب دفع الاستتباب والتعمية على ان والده به ليس على رذيل بن ابي طالب المعروف بل هو غيره ١٢ -

عن بصير في السفر في الغرض او عن النقل والغرض كليهما ص ٩٩٩ قوله وكان يسرد الصوم اي يوايه ولا يثق عليه لكونه قد اعتاد الصيام قوله يوم يدرو بهنا يناسب الحديث الترجمة فانه لم يكونوا يوم يدرو مسافرين فعمل ان المحارب يجوز له الافطار وان لم يكن على سفر لا يقال انهم لما خصوا اليوم بدري الافطار عاصرت مسئلة الافطار في السفر معلومة لهم فكيف اتي صحيح الى الاستفسار ثانيا في سفر مكة حيث قيل له ان الناس ينظرون فيما فعلت والجواب انه انما رخصهم يوم بدريين اشرفت القتال وتحييت الحرب فلم يعلم بذلك جواز الغفر اذ لم يقاتلوا ولذلك عمل الصائمون على الرخصة فانه علموا ان الافطار انما يصير عزيمة اذا جدد الامر وليس الامر اذا جدد ص ٩٩٩ قوله فافطرنا فمعهما يعني يجوز له الافطار واما جواز الصوم فكان معلوما له ولم يذكره ص ٩٩٩ قوله انس بن مالك رجل بالي بالجزيرة والرفع بدل او خير المحذوف زاده لملا يعلم انه انس بن مالك الصفي المشهور ص ٩٩٩ قوله فقال ادن فكل انما قال له ذلك لانه كان ايضا على سفر فظن النبي صلى الله عليه وسلم انه غير صائم ايضا وكان انس صائما صوم النقل فيمن له حكم المسافر بهنا سببه انه كان على سفر ص ٩٩٩ في الهمف نفسي اسف منه على ما فات من تركه سور النبي صلى الله عليه وسلم وبيان ان كان صوم رمضان في لوكنت قدرت حينئذ لا كنت من سور النبي صلى الله عليه وسلم ولكني لم اقدر في الهمف نفسي على اني لم اقدر حتى اطعم وان كان صومه نفلًا فالاسف منه اسف على ما بدر اليه فهدوا طمان اليه عز من المضي على صومه وعدم البطال فكانه قال ليتني قضيت مكان صومي صوما ولم اترك ما تركت من سور النبي صلى الله عليه وسلم فمن لي به وكان الصوم يتبدل عنه قضاءه ص ٩٩٩ قوله والعمل على هذا عند بعض اهل العلم اي لا يقولون بقضاءها باب ما جاز في الصوم عن الميت والجواب عن جانب الذين لم يذهبوا الى اجترار صوم الوارث عن المورث

سلسلة قال الشيخ في البذل لفظا في داود في رجل اسرد الصوم ظاهر ويدل على ان السؤال كان من صيام التطوع في السفر فان السرد في الصوم يدل على انه في التطوع ثم ذكر عن المحافظ لكن حديث مسلم بلفظ انه صلى الله عليه وسلم اجابه بقوله هي رخصة من الله تعالى فمن اخذ بها فحسن ومن احب ان يصوم فلا يباح عليه وهذا يشعر بان سأل عن الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل الواجب اصرح منه ما ترجمه ابو داود والحاكم بلفظ قلتي يا رسول الله اني صاحب ظهر اعاليه اسافر عليه واكرهه وانه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان الحديث ثم رجع الشيخ عن نفسه الظاهر انه سال مرتين مرة عن التطوع ومرة عن الفريضة ١٠ - صلى يعني علم بذلك الحديث انه يجوز الافطار ايضا ١١ - صلى اي يكون قضاءه بدلا عن قال المجمل لدولة انقلاب الزمان والعقبة في المال وقد ادله وتداوله اغذده بالدرول ١٢ - صلى ما فاده الشيخ في عرض كلام المصنف هو ظاهر من صينته وذكر حديث الوضغ ثم قال داهل على هذا ولم يذكر القضاء وحكا ابن رستم ان عمر ابن عباس لا يصح ان يكون عرض المصنف من هذا القول الاشارة الى مذنب الخفية وغيرهم من اهلنا انظران وتقصيان ولما كان القضاء اظن ما احتج الي ذكره وذلك لان هذا القول مشهور على عن جماعة من السلف والخلف وعلى هذا ذكر المصنف في كتابه ثلاثة مذاهب الناس وهي المشهورة احدها ايجاب القضاء فقط والثاني ايجابه مع الفدية والثالث ايجابه بما هو مذنب اسحاق قتال ثم لا يذهب عليك ان الترمذي في مسنيان مع الشافعي وحكاه المصنف مع الخفية فليترك في الاووية ١٣ - صلى اعلم اولان الطامات على ثلاثة اقسام بدنية وهي مقصودة بهنا وليكفيك الرواية

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالانقضاء للدين عنها وهو ظاهر في اداء الفدية عنها لما ذكره ابو داود وقال بهنا ايضا  
 عنها كان مجازا عن اداء ما ينوب عن الصوم لا على حقيقة كما مر فيما تقدم بعض بيانه قوله وعليها صوم شهرين متتابعين هذا  
 اشارة الى انها نذرت بهذا لو كان وجوبها من قضاء رمضان لم يجب التتابع وحملها على الكفارة بعد لذرتما ولانه  
 لو كان وجوبها بالكفارة لما عينت الصيام بل سألته تعيين ما يجب عليها حيث تد من الصيام والاطعام ولعل الله اعلم بالبين  
 مثل احمد واسحق عليهما غنارا الاختين بدليل حتى لم يحمله الصيام على الكفارة اذ ليس التكليف بالصوم الا للفقير باب ما جاء في  
 الكفارة لعل اخذ لها معنى عاما من المصطلح وهو ما يعم الفدية والا فلا يطابق الحديث الوارد فيه الترجمة فليس قوله ان كان  
 على الميت نذر صيام سلمو الصيام عن الميت بهنا على نظام الحديث واقصر على مورد له عموم قوله عليه السلام لا يصلي  
 احد عن احد ولا يصوم احد عن احد باب فيمن استقار عدا ٩٥ قوله قار فافطر قاء بهنا بمعنى استقار او يكون تأويله  
 ما بينة المولود بعد وجه الفرق بينهما حيث لا يبطل صومه اذا ذره القى ويبطل اذا استقار ان الغالب في الثاني رجوع  
 لنص الطيبة به بخلاف الاول فان الطيبة لما كانت دافعة لم تجذب من يعود وجه الفرق بين القليل والكثير ان  
 القليل له حكم الرقيق وفي اعتباره ناقضا خرج ٩٥ باب ما جاء في الصائم ياكل ويشرب ناسيا والحق الامام

وليس النية فيها ومكره من المالية والبدنية وهي مختلفة الضمان الفقهاء ليس به محل اما الاول فيقال الزر قاني لا يصلي احد عن احد هذا  
 اجماع واما الصيام فذلك عند الجمهور بينهم اوصيعة وملك والشافعي في المجردة واحمد في رواية وعلق الشافعي في القديم القول بالنية  
 على صحة الحديث وقال احمد في رواية اخرى واليه واسحق وادود وغيره لا تصح النية الا في النذر خاصة محمدا للعلم الذي في حديث  
 عائشة على الميعة في حديث ابن عباس وذكر بعض من ذاب الفقهاء في ذلك والمشهور ما ذكرنا وعلى من جماعه من سلفنا صحة النية  
 مطلقا سواء كان من رمضان او كفارة او نذر ورجح النووي في شرح الصحيح ثم اختلف المجوزون الصوم عن الميت بهنا في مسئلة اولها  
 في حكم الجمهور على الاستحباب وعلى ابن ثور وادود وغيرهما الوجوب على الاولين والثانية في المراد بالولي بهنا وبطنت في الاولين ١٢  
 على اي باب المتصدق يتر صدقة ١٢ مسئلة توجيه من الشيخ بقوله احمد واسحق انها محلا للحديث على النذر انها محلها علمان الاختين  
 كائنا متبعين واذا ذاك فلا يحل الحديث على كفارة رمضان لانها تكون اذا بالاطعام فلا بد ان يحل على النذر والمراد بالاختين المتوفاة والسائلة  
 مسئلة لان الحديث المذكور فيه الصوم شهر الكفارة المصطلح للصوم لا يكون اقل من صيام شهرين متتابعين ١٢ مسئلة القى اذا ذرع بنفسه لا يضر  
 عند الاثر الشدة كما ذكره المصنف وكذلك عند الخفية كما ساق من كلام صاه بله رواية الفقهاء الحديث ما كان يدل على كونه مغفرا احتجوا على توجيه غيره  
 المصنف بتوجيه الشيخ باخرين ١٢ مسئلة قال صاحب الهداية ان ذرع القى لا يضر ويستوي غير ملائم فادونه فلو عاود وكان ملائم  
 خسر عندنا في يوسف لا عند محمد ولا عند غيره بالاجماع فان استقار عدا ملائم فيه نعيذ القضاة وان كان اقل من ملائم فلم كذلك عند محمد  
 ابي يوسف اتقى مخمرا فعلم بذلك انهم فروا بين ذرع القى والاستقار وكذلك بين القليل والكثير فاشارة الشيخ الى وجه  
 الفرق بينهما ١٢ مسئلة في ذر الشرج ما دبر الكلام واجاد به فبني في عدة الفاظ على المستثنين خلافتين بموطئين احدهما انهم  
 اختلفوا في ان الجمار في ذلك هل يهوى حكم الركل والشرب ام لا قال ابن رشد اذا جماع ناسيا لصومه فان الشافعي

بها قرعها الثالث اذا الصوم هو الامساك عن الثلاثة باسمه بالافتراق تحكم لقياس على الصلوة غير صحيح لان بيضة الصلوة  
مذكورة ولا تذكر بهنا **ص ٥٩** قوله لم يقض عنه صوم الدهر يعني انه لا يدرك ذلك الفضل والابر قوله وان صامه بلفظ ان اشارة  
الى انه لا يطيقه ويتيق عليه باب في كفارة الفطر قوله فهل تستطيع ان تقوم شهرين متتابعين قال لا لانه لم يكن يصبر  
عن امر آت كما قد صرح به في رواية اخرى فانه لما عجز عن الصبر ليل الليل كان عن الصبر ليل مضى شهرين عجزوا بهذا  
لا يفتي به في زماننا فان قوي هو لا ريب في هذه المثابة **ص ٥٩** قوله هو المكمل الفهم اختلفت الروايات في تعيين  
مقدار العرق ولذلك تراهم اختلفوا في مقدار طعام ستين مسكينا وذهب الامام فيه كذا جبر في الفطر وسجي في موضعه قال  
خذه فاطمه اهلك تفرقت الاقوال في تاويله فقال بعضهم عفي النبي صلى الله عليه وسلم فكان من خصوصياته قال  
بعض ائمتنا انما امره ان يؤتيره اهل وتسقط النفقة عنه فكان الرجل يوتي اهل كل يوم صاعا منه واستدل بهؤلاء بجواز  
ايتاء الكفارة اهل كل اهل في الزكاة وقال الامام الهام انما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم اطعم اهلك انك لما  
لم تجر بالفضل عن نفقة اهلك وليس عليك ادا كفارتك على الفور فكان كفارتك على ذمتك تؤتيها متى قدرت عليها  
واصر في هذه نفقة اهلك وتعل الرجل له ولد فكيف يكون له ان يطعمه ولقظ الابل قد شمل **ص ٥٩** قوله وشبهها  
الاكل والشرب بالجماع اى في كون الامساك عنها ركن الصوم كما ان الامساك عنه ركن له وانت تعلم انهم في تشبيهها

بما صنفه يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك عليه القضاء ودون الكفارة وقال احمد وابو الطاهر عليه القضاء والكفارة بسبب اختلافهم في  
الاشارة لقياس النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة ما لا يدرى في البيت الباب ومن اوجب القضاء كانا في تصنيفه في كفارة ما لا يدرى في البيت الباب  
لم يفسد الصلوة ايضا بالحكم وهو اقياس على الصوم كما سبط في محله فاجاب الشيخ في كلامه لا يجوز من المستلكن معاً عليه قال ابن  
دقيق العيد تهاينت في هذه النفقة المذهب فيقول اندل على سقوط الكفارة بالاعمار المقارن بوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا  
الى العيال وهو احد قول الشافعية به جزم بعض المالكية وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعمار والذي اذن له في الصرف ليس على سبيل  
الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري خاص بهذا الرجل والى هذا امام الحوين وقال ابن قدامة هو رواية ثابتة عن احمد وهو قياس  
قول الشيخية والثوري وقال الزهري هذا خاص بهذا الرجل اباح له الاكل من صدقة نفسه سقوط الكفارة عنه نفقه وقيل هو مشورخ  
وقيل يتصل اذ اعطاه ليكفر به ويجزى اذ اعطاه من لا يدرى نفقته من اهل وهو قول بعض الشافعية وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة اهل  
جاز لان يصرف الكفارة لهم قال المحقق وهو ظاهر الحديث وقيل غير ذلك كما سبط في الاودج **ص ٥٩** لعله اشارة الى رد من قال ان المعام  
اهل هو التكفير ويمكن ان يجاب عن ايراد الشيخ ان اللفظ لما يكون عالماً للمراد منه فخاصاً فيمكن ان يكمل لفظ الابل على من يؤجر له المعام فخال  
عليه اختلفت الاثر في موجب الكفارة هل هو الجماع خاصة كما قال به الامامان الشافعي و احمد اديهم الاكل والشرب ايضا كما قال  
به مالك والخليفة والثوري واسحاق وابن المبارك والجمهور والتشبيه بالجماع بل بوجه بسط في الاودج **ص ٥٩** اى مع الجنابة العمدية  
على ركن الصوم فان كون الامساك عنها ركنها اعمالى لا يخص بهؤلاء المشبهين **ص ٥٩** كان حق العبارة في تشبيههم لها به اللهم  
الا ان يقال ان التشبيه لما تحقق من ابدالها بنين يتحقق من الجانب الاثر ايضا وبهذا في ماسياتي من قوله لا يشبهها **ص ٥٩**





موقوف على الامن من الازال ومن الاقضاء الى اسد من ذلك باب ما جاء لاصيام لمن لم يضر من الليل استدلل  
 الشافعية بهذا الحديث على ما ذهبوا اليه من وجوب النية من الليل وتخصوا عنه النفل بالاحاديث الواردة في صومه  
 على الله عليه وسلم بنية من النهار اذا كان صوم نفل قلنا قلنا ان شخص صوم رمضان اذا كان اداء بحديث شهادة  
 الاعرابي وفيه الامن اكل فلا ياكل بنية يومه ومن لم ياكل فليصم مع ان معنى الحديث انه لم يضر كمال فضله وتمام اجره  
 لانه اذا صام بنية من الليل كان له اجره من وقت نية واذا صام بنية من النهار كان اجره من وقت نية وكل من يوطن  
 بينها او المعنى لاصيام لمن لم يوطن صومه من الليل بل نوى في النهار ان يصوم من هذا الوقت ولا يرب في اليأس  
 له صوم وعلى هذا اختلف الصوم يكون نفى ذات باب في افطار الصائم المتطوع قوله صه فقال امن قضاء كنت تقضيته  
 علم بذلك السؤال ان افطار صوم القضاء لا يجوز قوله فلا يضرك استدلل بهذه الكلمة من قال ليس في افطار صوم  
 النفل قضاء لكنه غير تام فان الضرر النفعي ههنا هو الذي كانت تحاف منه وسألت عنه وهو الذنب فيمنه وقال لا ذنب  
 فيه صه قوله صه اي سماعاً فليقتل انا اي وانا شيت صه قوله الصائم المتطوع امن نفسه وامير نفسه ولا اذكر  
 من تاديه شيئاً فليقتل ثم اعلم انه لا ذكر في الاحاديث المتقدمة لوجوب القضاء ولا لعدم وجوبه بل هي سائلة عن  
 ذكرهما فالحديث الآتي وهو الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم اقضوا يوماً ما كان يكون بيانها باب وصالح

صله قال ابن رشد ما اختلفوا في وقت النية فالحال ان لا يرضى الصيام الا بنية قبل الفجر وذلك في جميع انواع الصيام وقال  
 الشافعي تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض وقال ابو حنيفة تجزئ بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين  
 مثل رمضان والشرائع المعين وكذلك في النافلة ولا تجزئ في الواجب في الزمته اه قلت ووافق احمد الشافعي كما كان في الاورج  
 فروع صه قلت هكذا ذكر الحديث صاحب الهداية لكن الزبيعي والحاظ في الداية ذكر ان شهادة الاعرابي تقتضي وقوله الامن  
 اكل الحديث آخر وق في صوم عاشورا فقال صه قال العمري مذهب مجاهد وطاوس وعطاء والشوري والشافعي واحمد واسحق  
 ابن المتطوع بالصوم اذا افطر بعذرا وبغير عذر لا قضاء عليه الا ان يحب بوان يقضيه وروي وجوب القضاء عن ابني بكر وعمر وعلي بن ابي حمزة  
 وجابر وعائشة وام سلمة وهو قول الحسن وسعيد بن جبير في قول وان يقضيه مالك وابي يوسف ومجاهد قلت الصواب في مذهب مالك التفرقة  
 بعدم القضاء بعذرا والمنع عن الافطار لانهما اتى القضاء بعذر كما حكاه الحافظ ويؤيد فروع وفي فروع النمايلة سنية القضاء مطلقاً وقوله  
 عن الخلاف ونفس الامام احمد في كتاب الصلوة له على وجوب القضاء كما في الاورج صه اي المراد بالضمير المتصو في قوله  
 سماعك بالضمير المرفوع في قوله ليعت هو شيت قال الخزرجي في الخلاصة سجدة المخروجة عن ابي صالح مولى ام هاني وروى شيت صه  
 شيت لم يذكر الكلام على هذا القول في تفسير مولانا رضي الحسن للروح ايضا وقال القديس ابي يوسف اي ما كتبها ابتداء قال الطبري فيهم  
 مدان الصائم غير المتطوع لا تخيير له لانهما يحوي عليه وقال القاري وقوله ان شاذ افطر اي اختار الفطر او المعنى امير نفسه بعد قوله في  
 الصوم ان شاذ صام اي اتم الصوم وان شاذ افطر انا بعذرا وبغيره ويعلم حكم القضاء من الحديث الآتي قلت وفي قوله امين  
 نفسه اشارة الى انه ينبغي له ان يراعي شروط الامانة صه

شعبان بر رمضان قوله كان يصوم كل سبحة تاويله والجمع بين الحديثين الذين ورد في احدهما يصومه كل وفي الاخر ذكر صوم في اكثره قوله خرواية محمد بن عمرو اي من غير ذكر اسم سلمية وقد سبق منا بعض البيان المتعلق بهذه الابواب فليجد باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان يعني ان الذي تقدم من النهي عن تقويم رمضان بصوم يوم اوله من من شعبان ليس مختصاً بصوم او بصومين او ثلثة بل النهي عام بعد النصف من شعبان ثلثة كانت او اكثر منها وجهه ما مر في الابواب السابقة ان لا يختلط الصوم المسنون المبين فضله وكرامته بغيره وهو صوم النصف من شعبان واما يلزمه نقص في ادراك الفقه وهي صيام رمضان وعلى هذا فالخطاب للضعفاء هذا كل من لم يصم من اول الشهر والا فلا فيه <sup>١٢</sup> قوله لا تفردوا شهر رمضان بصيام الا بغيره بذلك ان هذا التقدم ان كان ليكمل بهما في رمضان من نقص في فكره وهذا هو المراد لقوله في الترجمة لحال شهر رمضان فكانه ان ورد دليل على ما اخذه في الترجمة وفي لفظ الحديث اشارته الى ذلك حيث قيل لا تفردوا هذا وجهاً للكرامة فان قيل لا يريد به تكميل ما في رمضان من نقصان الذاتي حتى يلزم عليه كراهية بل اراد الصائم بصيام هذه الايام جبراً فينقص من عدم ادائه حقاً وعدم اتيانه بصيام رمضان حسب ما ينبغي له فلم يكمل الا كادار التوافل بتكميل الفرائض قلنا هذا التكميل يكون بالنهي بعده لا بالانذار قبله وقد بينا النبي صلى الله عليه وسلم لهذا التكميل صيام ست من شوال ثم المناسبة بين الباب والحديث خفية ومنها ما على محل النهي عن الصوم على كونه لاجل رمضان <sup>١٣</sup> قوله فقدت وقوله خرجت فاذا هو باليقع فقال ان كنت تحذفين الاية حذف كثير وبنيته سلم بطوله ولذا تركنا تفصيل ههنا قوله يا رسول الله كنت نطنت انك اتيت بعض نساءك بهذا التطويل في الجواب كان لما لعائشة ربه من قدم في البداهة راسخة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن العدل في النساء وبها عليه ولكنه كان يعدل بينهن لمقتضى خلقه ولذلك سمي خلافاً جفأ مع ان الخلاف في عدلتهن لم يكن جفأ فلو اجابت عائشة قوله بقولها نعم لكان موهاً للكفر فارادت ان تجتنب ايها الكفر ايضا فانها لو قالت نعم كان ظاهره في جواب قوله صلى الله عليه وسلم نعم خفت ان يحيف الله على ورسوله وان لم يكن المحيف ههنا حقيقة في معناه اذ المراد به ههنا ما ليس بحيف لكنها لم تر منه الايضاً فعلم ان التكلم بما يلوهم الكفر وان لم يرد حقيقة معناه الذي هو كفر لا يصح <sup>١٤</sup> قوله غنم كلب

سنة اي في كلام المصنف من قول ابن المبارك وحاصله ان قولها كذا مبالغة ١٢ - سنة في اول كتاب الصوم من ان المنع مزجراً للعوام نيام عن حدود الشرع الا آخرها فاده ١٣ سنة خبر لقوله وجهه وبذا وجه آخر غير ما تقدم في اول السوم من ان المنع لا يختلط الصوم المسنون المخصوص وهو صوم النصف من شعبان بغيره ١٤ - سنة بيان للصوم المسنون ١٥ - وذلك لانه صلى الله عليه وسلم اضاف المنع الى رمضان اذ قال لا تفردوا رمضان ولم يقل لا تفردوا شهر شعبان او غير ذلك ١٦ - سنة ولذا قال صاحب المدخل في السنن الرواتب شرعت البعدية لغير نقصان والقبليّة لقطع طمغ الشيطان ١٧ - سنة كما صرح به كثر المفسرين في قوله تعالى ترجم من تشاء منهم الآية وفي ما مش المشكوة عن المذاهب عندنا ان القوم لم يكن واجباً عليه صلى الله عليه وسلم لانه الا في ورعاً ذلك كان اذ قد منه صلى الله عليه وسلم لا وجوباً <sup>١٨</sup> سنة فان عائشة لم تتكلم بقولها نعم من ان حقيقة المحيف كمنع من التكلم في غير ما

وهو اسم كبير ثم ذكرنا في كلب ثم في كل منهم كلباً ايضاً قوله يقول يضعف هذا الحديث، على زنة مضارع الجاهل من التفعيل  
 قوله وقال فاعله محمد بن يحيى بن ابي كثير مبتدأ خبره لم يسمع وهذا مع ما بعده على التضعيف ص ٩٠ قوله افضل الصيام بعد صيام  
 شهر رمضان شهر الله الحرام هذه الفضيلة شاملة لغير يوم عاشوراء ايضاً وهذا ما ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله قبل ان يفتي  
 على افضل صوم عرفه او يكون التضمين في غير يوم عاشوراء في غير يوم عاشوراء على صيام قوله وتوب على قوم آخرين هذا اخباره صلى الله  
 عليه وسلم بما سبق من شهادة الحسين او غيره ما لا يجد ان يراى يوم آخرين الصوام فيه من امته محمد صلى الله عليه وسلم  
 باب ما جاء في صوم يوم الجمعة مجمع العلماء بين النبي الوارد عن الصوم فيه وما ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم فيه  
 بكل النبي صلى الله عليه وسلم قبله ولا بعده وكل صوم على انه صام قبله او بعده والوجه في النبي عن تخصيصه بالصوم روع  
 العوام عن ان يعظمه وليقتوا في صومهم ما ليس في غير هذا اليوم من الاجرة وهذا مع اثباته ما لم يثبت يؤدى في آخر الامر الى  
 نقصان في اداء الجمعة موجب لحرمانه عن الخير الكثير ولما فيه من المشابهة باليهود فانه يصومون يوم عبادتهم ومع ذلك  
 فلو صام احد ولم يصم قبله ولا بعده لم يفعل باسأوان ارتكب ما ليس بهو به او لم يصم باب ما جاء في صوم يوم السبت  
 وجه المنع منه اذا كان وحده ما يلزم من مشابهة اليهود وعلم بذلك ان المشابهة بالارتكاب ما يخص بقوم لازمة وان لم يقصد  
 ولا يتوقف حرمة التشبه على كون الذي فيه الشبهة قبيحاً ولا ترمى انما هي من عبادة الصوم لعلة المشابهة مع اهل الارثوذكس  
 من اليهود والارباب لانهم قد تشبهوا بطريق في ذلك ان ارتكاب قبيح مكره وان لم يخص بالخالقين وما من فليس في كراهته اذا  
 لم يخص واما اذا اخص فان ارا التشبه فلا يتصور جوازه وان لم ير فلا يتخلو عن ما س وان كان هذا حال الحسن في نفسه  
 فكيف ظنك بالمباح ص ٩٠ قوله اثلاثا ثار وفي لغة اخرى وهى اثلاثا على زنة علماء ص ٩٠ قوله تعرض الاعمال ومعنى  
 العرض انما هو على انتظام في امورهم والا فهو سبحانه يعلم كل شئ قبل وجوده كما يعلم بعد وجوده فلا يحتاج في علمه الى  
 عرض وانما احب ان يرى الملكة اعمال الصالحين فيعلموا الداعي في ربه ويرى انهم وان يبروا اعمال الاشقياء فيعلموا  
 موجب حرمتهم وغمر انهم الى غير ذلك من الفوائد ص ٩٠ باب ما جاء في الحث على صيام عاشوراء اعلم ان صيام عاشوراء  
 كانت تقويم اليهود لما اتهم الله عليهم بنساء موسى وقومه وعزاق فرعون وقومه فكانوا يصومون فيه شكراً وكانت توشح  
 تقويمه ولعل الله انعم عليهم مثلاً انعم على بني اسرائيل من انجار كبيرهم من شدة او الانعام عليه بنعمة وكان النبي

صلى الله عليه وسلم بالذكر لانهم اكثر غفلاً من غيرهم ٣٠ مائة بسط الصبي الكلام عليه في شرح البخاري وذكر في الباب عدة روايات ٣١ مائة في المسئلة  
 ثمانية احوال العلماء ربطت في الاوثر وذكره افراد بالصوم عند احمد والشافعي ودينار عند مالك وفردح عند غلغلة اكثر ما على النذب واشله  
 المصنف بالبابين اثنى الجمع بين الاحاديث الواردة في الباب ٣٢ مائة قلت اختلفوا في علة النبي صلى الله عليه وسلم سبعة احوال بسطت في الاوثر ٣٣  
 مائة فيه عدة بجات لطيفة مفيدة بسطت في الاوثر الاول في نفعه والثاني في مصداقه والثالث في وجه تسميته بذلك اليوم والرابع في حكم  
 صومه والخامس في فرض صومه في اول الاسلام السادس وهو تعظيم قرئش لذلك اليوم والسابع تفصيل ما لكرم الانبياء في ذلك اليوم  
 واثمن اعمال هذا اليوم غير الصوم وغير ذلك ٣٤ -

صلى الله عليه وسلم يصوم بمكة حسب ما اعتاده من اول عمره فلما ورد النبي صلى الله عليه وسلم المدينة امر بصيام رماي  
يهود يصومونه فسا لهم عن سبب فينبوا فامر بصيامه لايوافق به نهيه وبل لما امر به من قبل وعلى هذا ينبغي ان تحمل الروايات  
وليس الامر بالصيام يوم عاشوراء منوطا وسببنا على صوم اليهود وسوالنا يا هم عنهم تسبح بعد عام او عاين وجوده بقى الله  
على السنة واهراز الفضيلة وهذا هو المراد حيثما وقع التحريم فقال من شار صامه ومن شار افطر يعني ليس بواجب كما  
كان ص ٩٩ باب ما جاء في عاشوراء انتهى يوم هو اور وفيه حديثين عن ابن عباس والغرض من ايراد جهاد دفع لما يوجب في  
كلام ابن عباس من تقارض وما يظن ان قوله في الحديث الاول لا يوافق اللغة ولا الشرع فقوله اخبرني عن يوم عاشوراء  
اي يوم اصومه ليس المراد بذلك تعيين يوم عاشوراء فان هذه المسئلة ليست مما يتوقف على ابن عباس لان كل من لا يثبت  
شعور بعلة فالمراد بذلك السؤال في الاصل سوال الصوم اي يوم هو حتى يبرز به فضل السنة كما صرح به في آخر سوال فقال  
اي يوم اصومه فين ل ابن عباس يوم الصوم وكان يعلم السائل صوم اليوم العاشر واين له العاشر ايضا وترك  
الروى شهرته واما ما قال اكلذا كان يصومه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم فبنا على ما ارد النبي صلى الله  
عليه وسلم وعزم عليه من ان يصوم التاسع ايضا لكنه لم يدرك العام القابل حتى يفعل فاما قالوا من ان يوم عاشوراء  
هو اليوم التاسع عند ابن عباس فوجهه لا يقول عليه وتاويل لا يحتاج اليه ص ٩٩ باب ما جاء في صيام العشر لما بين النبي  
صلى الله عليه وسلم ما في صوم هذه الايام من الفضل لم يبق شبهة في سنيته ولا الفضل فيه واما روية عائشة المنفية  
في الحديث فلا تستلزم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم فيها مع ان عدم صومه فيها لعله لغرض اخر او خشية ان  
تكون سنة مؤكدة فخرج بها العبادة والله اعلم ص ٩٩ قوله وقد اختلفوا على منصور يعني ان تلامذة منصور يروونه مختلفين

على اختلفوا في ان صوم عاشوراء بل كان واجبا في اول الاسلام كما قال به الحنفية اولاد جهاد جهان للشافعية اشهر بها انه يزل سنة  
من حين شرع واختار الحافظ الاول كذا ابن القيم في الهدى وهرزم الباقى قال الحافظ في تخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا  
لثبوت الامر بصومه ثم تاكد الامر بذلك ثم زيادة التاكيد بالنداء العام ثم زيادة ما مر من كل بالامساك ثم زيادة ما بالاهتمام ان لا يترن  
فيه الاطفال ويقول ابن مسعود الثاني في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بان ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على  
ان المترك وجوبه ولما قول بعضهم المترك تاكدا استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى منعه بل تاكدا استحبابه باق ولا سيما مع  
استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول من عشت لا صوم من التاسع اه هكذا في الاويز ص ١٢ اختلفوا في ذلك على ثلاثة  
اقوال الاول فضيلة قال حياض كان بعض السلف يقول كان فرضا وهو باق على فضيلة لم ينسخ والثاني مقابلة وهو ما في نفع كان ابن  
عمر يكره قصده بالصوم ثم القرض القائلون بهذين القولين والنقد للاجماع بعد ذلك على القول الثالث وهو سنة على اجماع  
جمع من الحديثين كما في الاويز ص ١٢ اختلفت اقاويل السلف والخلف في ذلك الاول قول الجمهور انه اليوم العاشر من  
الحرم قال العيني هو يوم سبب مجيئ العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعدا سماعهم والثاني انه اليوم التاسع قالوه رمضان  
التي المليئة الالية وقيل انما سمي به اليوم التاسع اخذ من اورد الابل كانوا اذا رعو الابل غايته ايام ثم اوردوها في التاسع قالوه

لما رواه الألف وذل عن الأئمة فقد اتفقوا على استناد واحد وهو عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة واختلاف رواية المنصور بينه بقوله  
 روى الثوري وغيره بهذا الحديث عن منصور عن إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الإفرك الأسود وعائشة وروى  
 أبو الجهم عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير  
 ص ٩٩ باب ما جاء في العمل في أيام العشر بذي الحجة والصيام وغيره وأراد بذلك أن يثبت فضله بقوله صلى الله عليه وسلم  
 لما لم يثبت بفعله ص ٩٩ قوله لا رجل خرج بنفسه وما لم يسمع من ذلك شيء أي النقص فيه ما له وكسر بالضرب سلاطه وإهلك  
 نفسه وفرسه لمهاشنة اشتد القتال ولكن الفضيلة بزيته قوله مرسل أي من غير توسط أبي هريرة رضي الله عنه قوله  
 من هذا أي لا الحديث بتمامه أي بحمد الله باب في صيام ستة من شوال قوله ثم اتبعت من شوال ثم قبل ليفصل  
 بين هذه الست وبين رمضان ليعود عن شبهة الخلط كما في صيام شبان وقيل بل يكفي العيد للفصل فإنه ليس في  
 شبان هذا الفصل فيكرة الصوم قبل رمضان ولأن ذلك في الصيام بعده باب في صوم ثلثة من كل شهر ص ١٠٠ قوله  
 سمعت يحيى بن بسام بالمهله بعد الموحدة التحية وهذا غلط والصحيح صام من غير ذكر الموحدة قبل السنين قوله من صام ثلثة  
 من كل شهر كان من صام الدهر لأن الحمة بعشر أمثالها واثنا عشر لاني ذر صيام الثلثة من وسط الشهر المصلي فيه لـ  
 أول يوم فضيلة أيام البيض أيضاً ص ١٠٠ قوله عن أبي شمر وأبي التياح يرويان عن أبي عثمان وقال شعبة في هذا الاستناد  
 عن أبي هريرة ص ١٠٠ قوله كان ليأبى من أبيه صام قد سبق منان لفظة أي إذا ضعفت ألى التكرار فالغرض تعيين من  
 بين أفرادها وإذا ضعفت ألى المعرفة فالنصيص مقصود من بين إخوانه وههنا كذلك فإن الشهر لم يحدد إلى الله تعالى لم يبق  
 نكرة فافهم ص ١٠٠ قوله الرثك هو القسام في لغة أهل البصرة أي الرثك لغة أهل البصرة ومعناه القسام باب فضل الصوم  
 قوله والصوم لي أذيس مدته للصائم والذنة ولا شبهة الرياء وأنا جزى بنفسى ثواب صوم كما أخلص لي في هذه الطاعة  
 بحيث لم يطلع عليه الناس أشير جزاء عملي بنفسى بحيث لا يطلع عليه الملكة وأما ما قالوا من أنه يجوز أن يكون مبنياً للمفعول

عشر بكر العين والثالث انه اليوم الحادي عشر قال السني اختلفت الصحابة فيه بل هو اليوم التاسع او العاشر والحادي عشر في تفسير أبي  
 الليث عاشوراء يوم الحادي عشر وكذا ذكره المحب الطبري لمحض ما في الأدب ١٢ على بيان عدم الاضطراب يعني لما ثبت ترجيح ذلك فلم يبق  
 فيه الاضطراب ١٣ على صيام الست من شوال مختلف عند الأئمة قال النووي مذهب الشافعي واحد ورواه وموافقيهم ستمها وقاتل مالك  
 وأبو يوسف يكرهه قلت كذا حكى عن مالك الكراهة عامة سنة ١٢٠ الحديث لكن قال الدرر يكرهه مقتدى به بصلته برمضان متباعدة  
 وأظن ما معتقد أسنة الصحابة قال الدرر موتى فالكرهية مقيدة بهذه الامور المحترمة فان انقضت قديمها فلا كراهية له وما عداها من المحترمة فاختلعت  
 النقلة وأبطل الفروع والمرجع التذنب وما حكمي عنهم خلاف ذلك أما مرجع غير رواية الأصول او محمول على صوم يوم العيد كذا في الأدب ١٢  
 على فلم يذكر صاحب التقریب والتعذيب والخلاصة أحد الأسر يحيى بن بسام وغلط فيه صاحب تحفة الاحوذى أيضاً ١٣ على يحيى بن حماد من  
 أبي هريرة لاني قد ١٣ - ١٤ ص ١٠٠ او المعنى ان الرثك معناه هذا بل البصرة القسام واما غيرهم فقال الحمد هو بالكسر كثيرة الخير والثرى بعد ذلك  
 الرأفة في السبق ١٤ - ١٥

فصیح معنی و درایت لا اسناد آورده و الصوم جزه من النار فانه لما تحمل حرارات الدنيا في صوم جوزي بالنجاة من حرارات جهنم  
 قوله ولخوف ثم انما سبق بيانه غير بعيد صحت قوله فليقل اني صائم هذا القول اما مخاطب به نفس الی مالی و للتنازع و التشتام  
 بل الذي ينبغي اني هو الصبر على اذائه او مخاطب به هو الجاهل عليك اى فليقل اني صائم فلا تنزع على اكرام الصوم اولاني  
 لا التجاهل بك وفي الحديث على الاحتمال الاول والثالث اشارة الى ان من شان الصائم احتمال مثل هذه المعاناة  
 ايضا فانه نوع من الصبر وعلى الثاني اشارة الى ان الناس لا ينبغي لهم المعادة و التماهى على مثل هؤلاء و التفتش  
 في الكلام بهم صحت قوله في الحديث باب يدعى الريان في الحديث اشكال ياتي بيانه مفصلا ان شاء الله تعالى قوله و فرقة  
 حين يلقي ربه في جاذية على صوم باب في صوم الدهر قوله لا صام ولا افطر سأل السائل عن صام الدهر ولم يستثن  
 الايام المحرمة و سأل عن صام غير هذه الخمسة الايام و سبب النفي على الاول ظاهر لانه لم يدرك بصيامه فضيلة معتقة  
 بها وان لم يخل صوم عن اجزاء ارتكب غير حرما و على الثاني النفي نفى الانتفاع اى لم ينفع بصيامه لاعتقاده و لا باظهاره  
 لعدمه و قوله اولم يعلم ولم يظفر شك من الراوى و في الثاني من التاكيد ما ليس في الاول صحت قوله فقلت لا تشاء  
 ان تراه من الليل مصليا الارأيت مصليا و لا نائما الارأيت نائما ههنا سوال عن قيامه في الليل لم يذكره الراوى و المرد  
 من قوله ذلك انه كان في الليل يصلي بعضه و نيام بعضه فاي الحالين شئ ان ترى رأيت و ليس المعنى رؤية مصليا  
 و نائما في زمان واحد و المقصود في النوم عند كل الليل و القيام كل الليل و المقصود من الروايات المختلفة في باب الصوم  
 التي اورد بها ههنا اشياء انه لا شئ من ذلك مكرها و اودعت صحت قوله افضل الصوم صوم اخي داود كان يصوم يوما  
 و يلفظ يوما هذا ما يشق على النفس الدوام عليه لانه لا يعتاد الصيام و لا يعطى له الطعام فكان الدوام على هذا لا يتيسر الا  
 من سهل له مقابلة النفس التي هي اعدى عدوك فناسبه قوله و كان لا يفر اذا لاقي يعني انه لم يكن شديدا في مقابلة  
 نفسه فقط بل كان جريئا شجاعا في مقابلة الاعداد الاخر ايضا باب الحجامه للصائم صحت قوله افطر الحجام و المجموع اى تعرضنا  
 للافطار اما الاول فليجوز به الدم بغيره و عن ابي بصير الى جود و اما الثاني فلما يطرأ عليه من الضعف بسبب خروج الدم صحت  
 قوله لان يحيى بن ابي كثير روى الحديثين لما كان الوجه في كون الحديث الاول مع رواية يحيى بن ابي كثير قال روى بهذين  
 الحديثين ايضا هو الذي روى حديث رافع بن خديج و يحيى بن ابي كثير فكان ايضا مثله في الصحة و لا وجه للترجيح مع ان

على اى كراهة ترجيح و قد تقدم من ان الحرم قد يطلق على المكروه التوقيى بقره به مذهب ۱۳ - صحت توجيه الحديث على رأى الجمهور فانهم قاوا ان  
 الحجامه ليست بمفطر ۱۴ - صحت اهل العلم التزدي في هذا الكلام و لذا افسره الشيخ باذليل لصحة الحديثين بمقابلة الحديث الثالث اى حديث رافع  
 و نص كلام الحافظ بن جراند دليل لصحة الحديثين بانفسها اذ قال و نقل التزدي ايضا عن البخاري انه قال ليس في هذا الباب اصح من حديث  
 مشرور و ثابان قلت فكيف بما فيها من الاختلاف يعني عن ابي قلابة قال كلاهما عذري صحيح لان يحيى بن ابي كثير روى عن ابي قلابة عن  
 ابي اسامع عن ثوبان و عن ابي قلابة عن ابي الاشعث عن مشرور و روى الحديثين جميعا فافتحن الاضطراب و تعين الجمع بذلك  
 صحت المصدر لا بمعنى المروى ۱۵ -





الثاني فحبس فيها هم عن الصيام شفقة عليهم ورافة بهم وماتوا بهم من ان متصوفة المتأخرين كيف ازدادوا عن الصيام حتى ان  
 هؤلاء يصلون فلا ياكلون شيئا غير جرة من ماز او لوزة او قرة ويدعون على ذلك ايا ما حتى ان بعضهم كان يؤصل  
 فلا ياكل شيئا غير جرة الماء الا لوزة بعد شهر فاجاب انه لا يلزم بذلك تفضيلهم على الصيام رضى الله عنهم فان هذا فضيلة غير  
 مقصودة وزيادة فيما هو واسطة للوصول الى المطلوب وهو لا رقد وصلوا ببركة صية النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج  
 الى هذه الرياضات والمجاهدات وشاهدوا شهادا للحقيقة من غير اختيار لهذه الاربعينات والمراقبات باب الحجب يدرك  
 الغير وهو يريد الصوم ص ١٢٢ قوله وقد قال قوم من التابعين اذا أصبح جنبا يقضى ذلك اليوم ومستند في ذلك ما نسب الى ابى  
 هريرة رضى الله عنه مرفوعا الاصيل لمن أصبح جنبا ومعناه لو ثبت انه حديث والله اعلم ان الرجل ليس له صيام اذا أصبح وهو  
 مشغول باله ولا شك انه جنبا حينئذ ايضا والنفى نفى الكمال كما قال لا ايمان لمن لا امانة له فان المنسوب له ان يحصل الطهارة  
 ويهتتم بالصوم قبل الاخذ في الصوم وقبل ادراك الصبح باب في اجابة الصائم الدعوة ص ١٢٢ قوله اذا دعى احدكم الى طعام  
 فليجب اذا لم يكن هناك محذور شرعى ولم يكن الداعي فاسقا ولا الطعام حراما واما اذا ذهب ثم علم ان هناك محذور آخر ان  
 كان على السفر فيقوم وان كان في مكان آخر يصبر وليس الاكل داخل في الاجابة انما هي الذهاب الى منزله ثم ان  
 اصر على ان ياكل فلياكل وان كان صائما وان انتفى بالنزول الى منزله وله عذر في الاكل لذلك وما اشتبه من انه  
 يأثم بالقيام عن السفر غير شعبان فخط محض لا اصل له بل الذي هو ضروري لتطيق قلبه انما هو الاكل وان كان  
 نعمة ولا منافاة بين روايتي فليقل اني صائم وقليل اذ لم يقصود جمع الامر بين الدعاء له وبيان عذره في الامتناع عن  
 الاكل ومع ذلك لو علم بذلك انه يفسد ثم يقضى آخر باب في كراهية صوم المرأة الا باذن زوجها ص ١٢٢ قوله لا تصوم المرأة  
 فلعلي توقي اليها قوله ما كنت اقضى ما كان على فعله النبي صلى الله عليه وسلم من غيب فيها وهي صائمة من قضاء رمضان  
 لا تقدر على ان تغفر واما في شعبان فكان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر من الصوم فثابت بذلك عما كانت تخاف منه  
 مع ان رمضان الثاني قد حضر فلم تقض الآن ايضا لكثرة القضاء على ذمتها وعلم بذلك جواز التأخير وان وجوب القضاء  
 ليس على الفور واختلت فيها اذا كان القضاء بعد رمضان الثاني فعيننا لا يجب عليه شيء سوى القضاء وقال الشافعي  
 رحمه الله عليه القضاء والغدية ولعله وجد في ذلك رواية ص ١٢٢ قوله عن ابى ليلى عن مولاتها بهذا غلط والصحيح

عليه واخرج البخاري تعليقا عن حماد بن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يامر بلفظ قال لما قطع امارا بهام  
 فوصلها احمد و ابن حبان و ما رواه ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق اه قلت وقد ورد هذا المعنى من حديث الفضل واسامة ايضا  
 كما في الاوثر ص ١٢٢ عليه اذا لم يصم احد رمضان لم يفرط في القضاء بان الفصل عذره الى رمضان آخر فقل يصوم الثاني ان ادركه صحيا  
 ويطعم عن الاول ولا قضاء عليه ومن ذهب الى ان لا يفرط في القضاء بل يجمع بين الاول والثاني ثم يقضى الاول ولا ذية عليه لا يفرط ولان تأخر الاداء  
 مما يؤخر القضاء له وهذا لا خلاف فيه بين الاثمة الاربع الا لو افرط في القضاء بان زال عذره ولم يقضه حتى جاء رمضان آخر فهذا مختلف  
 بينهم فالاثمة الثلاثة على ان عليه القضاء بعد رمضان الثاني ومع القضاء يجب عليه الغدية ايضا مع الاختلاف في تكرار الغدية

عن أبي ليلى عن مولانا قولنا **مفاتيح** مجمع مفاتيح صيغة مبالغة يردت عنها فقال **الفتح** انما صارت لم تعطر صوبها النفل رغبة الى السرى  
صلوات الله عليه وسلم كونها قادرة على اراز الفضيلتين بان تاكل بقية طعامه صلى الله عليه وسلم عند الافطار **ص** **٣٣٣** قوله  
وروى شعبة هذا الحديث عن حميد بن زيد عن جدته ام عمارة ليس بهنا ذكر للملااة المقدمة ذكرها وانما المقصود بيان اسم  
جدة حميد **ص** **٣٣٣** قوله وهو صحيح من حديث شريك لان شريكا كثير الغلط **ص** **٣٣٣** قوله هذا حديث منكري يعني ان ابوب  
الحسن واقدر ليس بذلك **و** **كذلك** الذي تابع عليه وهو ابو بكر واما ابو بكر الذي روى عن جابر بن عبد الله فهو رجل آخر ثقة صحيح  
**باب الاعتكاف** **ص** **٣٣٣** قوله كان يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى يقضى الله هذا اما ان يكون تغليبا  
واعتبارا لاكثر ولا نلما لم يعتكف في رمضان قضاء فكان الامكان لم يفت فصيح استغراقها الحكم والاعتكاف سنة  
مؤكدة الا انه على الكفاية دون ان ليس لكل احد وتأكده بدوامه صلى الله عليه وسلم عليه وثبت قضاءه اذ لم يعتكف  
ودوامه الصعوبة عليه **ص** **٣٣٣** قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى الغرثم دخل في معتكفه  
استدل بهذا من قال بابتدار الاعتكاف من الغرثم كما قال المولى المولى والجواب انه لم يرد بالمعتكف المسجد حتى  
يصح ما ذهبتم اليه اذ انما في انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفرائض الخمس في المسجد لا غير فليفتد بتبليغ  
في المعتكف على الفراغ عن الصلوة كما قال صلى الغرثم دخل في معتكفه فليس المراد بالمعتكف بهنا الا ما كان يضرب  
لن من خبوة وغيره فلا يثبت بذلك الا انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخل في موضع خلوة الذي عينه العنبران  
والعبادة الا بصلوة الغرثم واما ان استدار اعتكافه ودخله في المسجد كان من اى وقت فلم يعلم من هذا الحديث  
مع ان العشرة لا تتم ما لم تنضم اليها الليلة والمنون اعتكاف العشرة لا التسعة وبعض العاشر ولا يتوهم انتفاءه  
بكون الشهر تسعا وعشرين لان انتقاض يوم وليلة ليس بصنع وانما المعتكف كان على يوم من اتمام العشرة ولو لم يتصل  
عليه فالعبرة بالليلة والقصد والاكذلك ينقص الليلة التي فيها الكلام باب في ليلة القدر قوله يجاورى المسجد

مع كراهة لشيخ وقال الحنفية على القضاء فقط ولا فدية واليه مال البخاري اذ قال في صحيحه ولم يذكر الله الا الطعام وانما قال فدية من ايام اخر وقال  
داود الظاهري من اوجب الفدية على من اخر القضاء حتى دخل رمضان آخر ليس منه بجزء من كتاب ولا سنة ولا اجماع انه هكذا في الازهر **ع**  
**ص** وفي لسان العرب مغفر من قوم مغافير عن سيبويه مثل موسر ومياسير وقال المجدد من مغافير **ص** **٣٣٣** - **ص** **٣٣٣** اعلم الاعتكاف  
على ثلثة انواع النفل والمنذور والسنة المؤكدة واختلفوا فيها باعتبار تجديد الوقت اختلفا فالكثير ايسر في الازهر والمقصود بهنا في الرواية  
القيم الثالث وهي السنة المؤكدة والجمهور ومنهم النائم الاربع على ان يدخل قبيل الغروب من آخر العشر الثاني قال ابو الطيب تحت قوله  
صلى الغرثم دخل في معتكفه حتى بين يقول يبداء الاعتكاف من اول النهار وبه قال الاوزاعي والثوري والليث في احد قوله وقال مالك  
وابو حنيفة والشافعي واهميد دخل قبيل الغروب اذا اراد اعتكاف شهر او عشر وما دونهما لم يدخل المعتكف وانقطع فيه وتكفى  
بغيره بصلوة الصبح لان ذلك وقت ابتداء الاعتكاف اه قلت وكهذا على النووي عن المتأدي فالحكي الترمذي من مذهب الامام احمد  
لوصح يكون رواية لهما مال ابو الطيب **ص** **٣٣٣** - **ص** **٣٣٣** اعلم اولاهم اختلفوا في وجه التسمية بذلك فقيل بمعنى التعظيم لكونها ذات قدر عظيم

ویكون في ثور به ١٣٣ قول والفلتان بن عاصم هذا غلط والصحيح والفلتان بن عاصم ١٣٣ قال الشافعي بن زعفران والحدود  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب على نحو ما يسئل عن هذا الجواب جاز فيها ورد فيه لفظ التسوا وتو او نحو ذلك واما  
 ما ورد من انها ليلة احدى وعشرين وغيرها فلا يجزى فيه ذلك الجواب اذ هذا اخبار ابرت اذ منتهى صلى الله عليه وسلم  
 وحاصل جوابه ان صلى الله عليه وسلم لما سئل التمس الليلة في احدى وعشرين لم يرد ان يرد هم علماء رادوا من احياءها  
 قلوبها هم يقولوا انها ليست فيها لما قاموا فيها فقال نعم وكذلك في اخواتها الاخر فهذا الجواب لا يجزى في الروايات الاخر التي  
 ورد فيها لفظ انها ليلة كذا وان كان يمكن ان يقال سبق سؤال ثمة ولكن ترك الراوي ذكره الا انه يرد عليه ان لما حكم على  
 ليلة بكونها ليلة القدر ولو بعد السؤال علم بذلك كون تلك الليلة ليلة القدر بقولها انها ليلة سبع وعشرين فهذا الكلام  
 ظاهر في كونها ليلة القدر ولا يمكن ارادة ان اختلف ذلك ليرغب في قيامها مع عدم الجزم بكونها ليلة القدر فالجواب انها  
 دائرة فاجاب كل ما هم حسب ما كانت في ذلك العام او يقال اراد ان المرصين الحي الليل كله فلما من انها ليلة القدر  
 ورجاء تحصيل ثواب طاعة الفت مشهر فاحتسب ان يعطيه الله هذه المثوبة وان لم تكن الليلة التي احياءها ليلة القدر فلما رد  
 انها ليلة كذا اي انها الحكم في الثواب اذا اتم احبتموها واشتغلتم بالطاعة فيها ليلة القدر لا ليلة القدر الحقيقية وعلى هذا ينبغي  
 ان يكمل جواب الامام الشافعي رحمه حتى يتم على سائر الروايات المختلفة الواردة في بيان ليلة القدر ووجه مناسب لجداد  
 هذه الالواب والواب الاعكاف في ابواب الصوم مستغنية عن البيان ١٣٣ قول اني علمت ابا المنذر لما كان في  
 هذا الاستفهام نوع من الاستبعاد المشعر بكون السائل مستظناً انكار علم النبي بتعيينها صح اي اراد اني في قول اني قولها  
 ليلة بصحتها طلع الشمس الا لما بين النبي صلى الله عليه وسلم لهم تلك العلامة وجرها الى عاماً او عاين ولم يكن من  
 مذميه انها تدور استقر رأي على انها ليلة سبع وعشرين وكان حلف على مقتضى فلفظ ان ابن مسعود كيف يذكر العلم  
 بتعيينها مع انه علم تلك العلامة ولعل مذمب ابن مسعود انها تدور فلذلك لم يفصل فيه بشئ ومما ينبغي التنبيه عليه ان  
 ليلة القدر ليست ساعة معينة كما اشتهر بين العوام كونها ساعة ترجى فيها الاجابة وتأييد ذلك بما نقله عن بعض الصالحين  
 من ظهورها كاجابها وانوارها لهم ساعة منها ولم يبق ذلك كل الليلة والجواب ان ظهورها لهم في ساعة لا يقتضي انحصارها

اولان كل عمل يعمل فيها يكون فاقدر ولا منه ينزل فيها ثلثة ملكة اولى قدر وعظيمة وقيل بمعنى التضييق لانها اولان الارض تضيق فيها الملكة  
 وقيل بمعنى القدر بفتح الدال اي القضاء وثانيها انها محصية بهذه الامة وثالثاً انهم اختلفوا في سبب هذه العطية ورايوا اختلفوا في تعيينها  
 الليلة على اقل من يبلغ الى قريب من مئتين ولا يسط هذه المباحث كلها في الاوجز ١٣٣ صلى الله عليه وسلم ضبط ابو الطيب بفتح الفار واللام المفتوحة وبالسا  
 الشفاة من فوق ثم اختلف ثمنون امر وفي الاصطلاح فيعتين قلت وابل الرجال كلهم ذكره بالنون في آخره فاني النسخ اللاحقة من حذف النون من الكتاب  
 ترتيب من النسخ كما افاده الشيخ رحمه وكون ذلك بزيادة النون على العواصم في النسخة المجهتية والمصرية وغيرهما ١٣٣ اسناد الى الجواب بالمرغ  
 هذا الشيخ في الجمع بين الروايات المختلفة في ذلك الباب بعد الكلام على الجواب المذكور قبل ذلك ١٣٣ القاهر ان الفار زائدة والغسل  
 بينا را الجول خير لقول ان المرأ ١٣٣

في تلك الساعة وانما هي عامة الليل غاية الامر انها تتفاوت مراتب فضلها بحسب اول الليل واوسط واخره كما في سائر  
اليام السنة وقد استهرج بين العوام ان كل شئ من الاحجار والاشجار واماوها تسجد فيها فهذا ان اريد به السجدة الحقيقية  
قظا هو خلاف وان اريد بسجدة ارواها فهو غير منكرا للصحة والنسب اعلم صحيح قوله ذكرت ليلة القدر قرئ هذا اللفظ على نزهة الجبل  
فلما ينكر عليه قوله في تسع يمينين هذا بناء على ما هو المتعين من كون الايام تسعا وعشرين ولما ايدى الثلثون فشكوك فيه تسع يمينين هي  
الليلة الحادية والعشرون وتسع يمينين هي الليلة الثالثة والعشرون وتسع يمينين هي الليلة الخامسة والعشرون وتسع يمينين هي الليلة السابعة والعشرون  
او آخر ليلة لما كان البناء على كون ايام الشهر تسعا وعشرين فالمراد بآخر ليلة هي الليلة التاسعة والعشرون لا غير وقال بعضهم  
المراد تسع يمينين هي الليلة الثانية والعشرون وهكذا فالمراد بآخر ليلة يكون هي الليلة الثلثون وسيجيء الكلام عليه في  
صحيح مسلم انشاء الله تعالى باب الصوم في الشتاء صحيح قوله الغنية الباردة هي التي لم تنج في تحصيلها الى الحروب  
الكروب التي الغالب فيها حرارة المفتقين واصطلاحهم بينهم يميزان الحروب في موصوفة بوصف المفتقين مجازا والمراد بذلك  
بيان ان اجر نفس الصوم مساو في الوقتين جميعا واما ما كان يزداد لهم في صوم شدة الحر من اجراء الصبر على هذه الشدة فلا ينال  
في صوم الشتاء الا ان يتناه طلبا لمزيد الثواب فانه يثاب ذلك الثواب بنسبة هذه فزيادة اجرة بزيادة مشادة  
كزيادة الامام لمن رأى من جرة ورشة في الحرب زيادة له على سهم الذي له من الغنية ووجه التشبيه بالغنية ما يحصل له  
من الاجر الجزيل على صومه مع مشقة كثيرة او على مشقة يسيرة كما ان الغنية كذلك فتمها ما هي حاصلة بسهولة ومنها ما هي  
كذلك صحيح قوله لما نزلت على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين اختلفت الروايات في تفسير هذه الآية فيغفر من بعضها  
انها نزلت في القادرين على الصوم ومن بعضها انها فيمن لا يقدر والمذهب انه لا عزم للمشتكر والذين قالوا العموم والحكموه  
ايضا اذا كان بين المعنيين لقناده كما وقع في هذه الآية فلا سبيل الا الى تعيين احد محتمله مع ان روايات المجاهدين صحيحة  
والجواب ان الآية حين نزلت على النبي الله عليه وسلم لم يعين معناها فعملوا على كل ما يتحمل الآية من المعنى ولم يزد النبي  
صله الله عليه وسلم لعدم التعيين بالوحى المعنى من معانيها اصحابه رضي الله عنهم احوال الفدية والافطار لكون ذلك ممكن المراد  
ايضا لما ان المعنى الاخر كان ممكنا ارادته ايضا وليس هذا العموم للمشتكر وانما هو عمل من الجمل بمحملة ولا ضير فيه قبل ان يبين الجمل  
معنى كلامه وقابل ان الجمل لا يعمل به ما لم يتبين مراد القائل فانما ذلك حيث لم يكن العمل به كاية الربوا فانه لو عمل به لانت  
الابواب التجارية واختل امر العقود والبياعات فلما اوقف الله نبيه على معنى لقين ذلك المعنى وصار ما دونه في حكم المنسوخ  
فمن كان منهم جعلها على ذلك المعنى الذي لقين بعد لم يقل بنسخها ومن ذهب الى آخر ثم ظهر له خلاف ذهب الى انه منسوخ بحسب  
ما فهم من اول المراد بسلب الطاعة السلب بحيث لا يرجي محو باذنان مقنعه اعلم على الشيخ الغفاني دون غيره من المريض  
وغيره فانهم ليسوا كذلك صحيح باب ما جاز فيمن اكل ثم خرب يريده سفره انفقوا على ان حكم السفر لا يوجب لمن اراد السفر لم يشرع

على مجلس ما وصفت من كلام المشرع في تفسير هذه الرواية وما معناها ثمرة اقول بسطت في الادب الاثنان منها ما فاده الشيخ وثلثة اخرى فادرج  
اليد بدشت انتقصيل صحيح اختلفوا في الحاضر المراد سفره بل يجوز الاول بل يجوز قبل الخروج من البيت او بعده

فيه الا شذوذة قليلة من الظاهرة يجوز والافطار اذا اراد السفر وان لم يشرع فيه بعدوا يستثنوه من عموم قوله سبحانه فمن  
كان منكم مريضا او على سفر فهذا الحديث واجوب للجهاب المراد في الحديث بقوله وهو يري سفر ليس الاخذ في السفر ابتداء  
بل المراد انه كان مسافرا من قبل وكان قد نزل بهنا وبات ليلة او ليلتين ثم اراد ان يسافر من هذا المنزل الذي نزل  
فيه وبذلك يصح قوله فقلت لسنة قال سنة ثم ركب ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسافر في رمضان  
الا في سفر فتح مكة وغزوة بدر وكان الافطار في بدر في عين الحرب كما نقل وفي سفر الفتح في اثنا عشر طريق فكيف يصح الحكم  
بالسنة على ما اذا اراد سفر فاكل قبل ان يافذ فيه فليس المراد الا ما ذكرناه ووجه السؤال انهم كانوا يستعدون ان ياكل الرطل  
الا في الطريق اى حين هو ركب على الطريق وان كان مسافرا نكلا يلزم له مخالفة الصائمين وهم بمحض سنة صبيحة باب في تحريم  
الصائم قوله الدين والجمعة يستتبع من بهنا استحباب الهدي للزائر وان وصول الابرار اللطيفة الى الجوف بواسطة الاستشفاء  
لا يفسده وكذلك الدخان اذا لم يتجز به دكان قليلا وكذلك الادهان والتعطرفان الدهن عام صبيحة قوله سالت محمدا عن ربه  
بذلك دفع شبهة الانقطاع عن عننة محمد بن المنكدر فانه يحل حينئذ على السماء وعدم الواسطة بينه وبين عائلته حتى  
عنها صبيحة باب ما جاز في الاعتكاف اذا خرج منه يريد اثبات انه ليس عليه شئ بقوله فلم ينعكف عما فانه لما كان قادرا  
على ان لا ينعكف لكونه لا يلزم عليه كان على نفسه بعد الشروع وتركه بعد النية اقدروا ما قضاه في العام المقبل او في  
شوال فلم يكن لازما عليه بل لجبه الدوام على عمله كقضاء سنة الغي لنا بعد الطلوع وسنة الظهر بعد المكتوبة ويمكن ان يقال  
في توجيه المطابقة بين التهجئة والحديث ان المذكور بهنا اختصار من الحديث على المفضل انه صلى الله عليه وسلم اعتكف فاعتكف  
بعضنا فاعتكف الاعتكاف وعلى هذا معنى قول المولف فلم ينعكف عاما اى لم ينعكف اعتكافا تاما حسب ما نواه وقدر  
ما كان ينعكفه دائما صبيحة قوله حال الشاخي رحل محل موصوف وجملة لك ان لا تدخل فيه صفته وهو كناية عن النقل

وعلى الثاني لو افطر بل يجب عليه الكفارة ام لا بسط كل من هذه الفروع الاربعة ونحوها مع اختلاف الامم في ذلك في الاوثر ١٢ - مله اى  
وصله بنفسه بدون جذب من الصائم وفي الدار البخاري بيان ما لا يفسد او دخل حلقه غبار او ذباب او دخان ولو ذكر الاستحسان لعدم إمكان  
التحرز عنه ومقاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطرا في بيان ما لا يفسد او دخل حلقه غبار او ذباب او دخان ولو ذكر الاستحسان لعدم إمكان  
قال ابن عابدين قوله لو ادخل حلقه الدخان اى اى صورة كان الادخال حتى لو تجر بجوفه او الى نفسه واشتمه ذكره لصوره فطر لما كان  
التحرز عنه وهذا لما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوجه لهم انهم لو ورد دما ولو نضح الفرق بين هو ان طيب برح المسك وشبهه وبين جوهر  
دخان وصل الى جو فبغله وبه علم حكم شرب الدخان ولقد الشرب لى سة ويمنع من بيع الدخان وشبهه وشاربه في الصوم لا يشك  
وليزم التكفير بوضوح فافذها فاشتهوات بطن ففردا ١٢ - مله لم اجد من قيده بالقليل بل عاينهم اطلقوه فليفتش ١٢ - مله يعنى  
اذا نقض اعتكافا بالزوج قبل يجب عليه القضاء ارام لا اذا استدل بالحديث على استحباب النقص اكله عن مالك وقال  
واحتجوا بالحديث واول الحديث عن الشافعية بانهم حملوه على اختياره صلى الله عليه وسلم ذلك استحبابا وندبا ١٢ - مله  
اخرج البخاري في باب اعتكاف النساء وباب الاضيء في المسجد ١٢ -

فان ابوابه ليس لسان لا يدخل فيه قوله الا الحج والعمره نور و انفس فيها مريجا وهو قوله (بياض) وهذه الحكمة بنار على قاعدة  
 في ان انزل اليلزم بالشروع اتمامها فلا يجب عليه قضاء باذ هو متفرع على الوجوب <sup>ص</sup> قوله فارجله في ترجميل مائتة  
 في الاعسكات دلالة على جواز مس المرأة اذا لم يكن بشهوة فان لمس المرأة اياه ولمسها اياها في حكم واحد باب في قيام شهر  
 رمضان في القيام كان عاماً ثم اخص بالتراويح فمطلقه يرايه التراويح قوله فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل و هي الليلة الثالثة  
 والعشرون وقام بنا في الخامسة حتى ذهب ثلث الليل و هي الليلة الخامسة والعشرون ولعل هذا كان ترجميلا لهم منه وتدريباً  
 وتحقيقاً لحال رغبتهم في القيام وصبرهم عليه ومقدار قدرتهم في ذلك فلما رأى انهم احتملوا الكلف وسمع منهم ما يدل على رغبتهم في  
 الزيادة على هذا القدر حتى قالوا اولفعلنا بقية ليلتنا بالشهر بنيلهم ما تنوه حيث قال من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام  
 ليلة وللمراد بذلك صلوة العشاء المكتوبة فلا يحرم منه الا شئ لا يصلح لجماعة ويمكن ان يراو بذلك قيامه بذا فانهم لما قاموا مع الامام  
 ما دام قائماً ثم انصرفوا فالانفراد بهم يمتنون زيادة على قيامهم لكنهم لم يتيسر لهم ذلك لانصراف الامام اشياء ما عزموا و اجتمعوا عليه  
 واولوا الا بر مقدار ما كانوا اليه ثم قام بهم في السابعة والعشرين وكانت ليلة القدر ثم علم ان ثواب ليلة القدر الموعود في  
 الروايات والآيات ليس منوطاً على ادراك شئ من علاماتها التي يميزها بل هي حيث ما اتفق له العباد في تلك الليلة يعطى  
 هذه المثوبة وان قام نصف الليل يوتي على نفسه وهكذا فليس يحرم من ادراك فعلها ما من فانه صلى المغرب والعشاء  
 والسنن والنوافل وعلله ذكر الشئ في ساعات اخرى فيوتى له ذلك المقدار من اجر الليلة بتمامها ثم ان بعض روايات  
 عدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة بخمسين ركعة وكانت ضعيفة كما رواه ابن ابي شيبة  
 في مصنفه عن جابر وقد اجتمعوا على ان الحديث الضعيف يتقوى بعمل الصعابة وكثرة الطرق.

### هذا اخر ابواب الصوم واول ابواب الحج

باب ما عارضه حرمة لما كانت مشرافة هذه البقعة الشريفة وكرامة تلك الاماكن اللطيفة تستدعي زيارتها  
 من غير افتقار الى وجوب الحج وفرضية اشار الى ذلك اولاً ثم ذكر لعبده ما هو بصدد ذكر الحج واركانه ومشرائط  
 وجوبه واداءه تستقر في القلوب بسبب وفور الرغبات اليه <sup>ص</sup> قوله عن ابى شريح العدوي نسبة الى عدى قبيلة من بني

عليه بياض في الاصل بعد ذلك وعلل اشجج اشار الى قوله تبارك وتعالى واقيموا الحج والعمره لله فانه عز اسمه راما بالانتماء فيها <sup>ص</sup> قلته بل ينفصل  
 عندهم كما بسط في الاوجز فيحصل الثواب المرتب عليها والتم نظر في شئ كما ذهب اليه الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة وقيل يتوقف على  
 كسبها واليه ذهب اكثر ما في الروايات من الامر بالاتفاق <sup>ص</sup> بكذا في الاصل والمشهور ان رواية عشرين ركعة من حديث ابن عباس  
 وهو الذي تكلموا فيه لكنه مؤيد بآثار الصعابة كما بسط في الاوجز وعمل الخلفاء الراشدين المهديين الذين امرنا بعض النواجد على العمل به <sup>ص</sup>  
 عليه بياض في الاصل قال الجدي كسفي قبيلة وهو عدوي وعدي وقال الحافظ في الفتح قوله راى البخاري عن ابى شريح العدوي وكذا وقع  
 بهنا وفيه نظر لانه خزاعي بن كعب بن ربيعة بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي ايضا وليس هو من بني عدى لاعدى قريش ولا عدى مضر فنفذ  
 كان حليفاً لبني عدى بن كعب من قريش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى احد -

صالحی عمرو بن سعید و کان مقعداً منا عاملاً یزید بن معاویۃ ارسلہ علی مدینۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم فلما فرغ من تزینہا  
 وقتل اہلہا و قتل ما فعل و حصل قتل حسین رضی اللہ عنہ ارسلہ الی مکۃ لقتل عبد اللہ بن الزبیر و کان عبد اللہ بن الزبیر یذا  
 قداۃ البیعۃ من اہل مکۃ و من ہوا لہا بعد موت معاویۃ رضی اللہ عنہ فذہب الیہ عمرو بن سعید و هذا الذی اشار الیہ فی ہذا  
 الحدیث بقولہ و ہو بیعت البعوث الی مکۃ ثم اعلم ان عمرو بن سعید ہذا اقام علی مکۃ مدۃ یجادل و یقاتل و یرمی علی اہل مکۃ  
 بالہجاء و النیران فی استمرت و انہدمت استار الکعبۃ حرسہا اللہ و جدارہا و لکنہ لم یقدر علی قتل ابن الزبیر  
 الے ان و صلت الیہ بشارۃ فی یزید فاضرب عنہا فابا فاسرا ثم ولے الخلافۃ بعہ معاویۃ بن یزید فجمع الناس  
 و قال لہم علوہا ان ہذہ الخلافۃ قد ارتکب فیہا جرم ما لم یکن لان یرتکب مع ما نالہ من مشرف الصبیحۃ مع النبی صلی اللہ  
 علیہ وسلم و قد رآہ تم من یزید ما فعلہا من سورۃ صبیحۃ باہل بیت النبی صلی اللہ علیہ وسلم و اصحابہ و الی لا آمن علی  
 نفسی ان اتاہ ہما لکر و ہا فی ذی فخلع الخلافۃ عن نفسه و قال و لو ان من شتم فتوی مروان فلم یتیر لقتل ابن الزبیر  
 ثم لما و صلت النوبۃ الے عبد الملک بن مروان و طلب الحجاج و جعلہ عاملاً قتل ابن الزبیر رضی اللہ عنہ فی زمنہ ص ۱۱  
 قولہ ایذن لی ایہا الامیر لعلم من بہنا ان الامر بالمعروف مقید بالمرجی الامر بالقبول و لم یخف علی نفسه و انہ یحب ان  
 یکون علی حسب منزلۃ المقول لہ فان ابا شرکج مع کونہ صحابیاً لم یقلہ لعمرو بن سعید الا بعد استیذانہ منہ و لا سمحۃ  
 اذناہی و دفع بذلک ما یتوہم من انہ لعلہ سمعہ بواسطۃ احد من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم و وعاء قلبی دفع بذلک  
 شہرۃ النیان و الغلط و عدم فہم معنی کلامہ صلی اللہ علیہ وسلم عن نفسه و ابصر عینا صحت حکم ہای کان ہلری  
 منی و مسیح فلا یتوہم انی قلنت غیر النبی صلی اللہ علیہ وسلم ایاہ و لا انی بعدی منہ اشتہبت فی شئی من کلامہ  
 قولہ ان مکۃ حرما اللہ و لم یحرما الناس المجلۃ الثانیۃ موکدۃ للاولی و العرض من قولہ ہذا ان تحریمہا لما کان منہ منہا  
 و قلے لان قطعی العمل یخاف من ہتک حرمتہا ما یخاف من ارتکاب المنہیات الا و اما لو کان التحریم من الناس

صلی اللہ علیہ وسلم لابی شرکج فہو صحابی مشہور قال العینی اختلف فی اسمہ و المشہور یلزم عمرو و سلم قبل الفتح و سکن المدینۃ و مات بہا شہدا  
 علیہ اشار الشیخ بغایۃ الاجمال الی شرح قولہ ہو بیعت البعوث ای یسرل الجیوش الی مکۃ لقتال ابن الزبیر لکونہ متع من مبالغۃ  
 یزید بن معاویۃ و اعظم الحرم و کان عمرو والی یزید علی المدینۃ قال الحافظ و القصۃ مشہورۃ و ملخصہا ان معاویۃ جہد بالخلافۃ بعہ  
 یزید بنہ قبایلہ الناس الامحسین بن داہن الزبیر فاما ابن ابی کربہ فمات قبل موت معاویۃ و اما ابن عمرہ فمالع یزید عقب موت  
 امیر و اما المحسین بن فہار لے الکوفۃ لا ستروا ہجیم ایاہ لیبالیعہ فکان ذلک سبب قتلہ و اما ابن الزبیر فاعظم الحرم و غلب علی امر مکۃ  
 فکان یزید بن معاویۃ یا حرامہ علی المدینۃ ان یخبرہ الیہ الجیوش ۱۲ - مسئلہ یقال اشتہب فی الامر اذا شک فیہ و اشتہب  
 علیہ الامر اذا خفی علیہ و التبس ۱۳ - مسئلہ و یشکل علیہ ما و رد عند الشیخین و غیرہما من قولہ صلی اللہ علیہ وسلم ان ابراہیم جرم مکۃ و الی  
 حرمت المدینۃ لمدین و یجاب عنہ بان نسبۃ الحکم الے ہر اسیم علی معنی التبلیغ و ان ابراہیم جرم بامر اللہ قلے لا باعتبارہ و ان  
 اللہ نفسی یوم خلق السموات و الارض ان ابراہیم سحر جہاد المعنی ان ابراہیم اول من اظہر حریمہا و اول من اظہرہا لطلوفا





في الدوام على اتيانها لان يقتصر على الغرضية فحسب ولا يرعب في النافلة قوله وليس للحجة المبرورة وهو ما ليس فيه  
 رقت ولا فسوق ولا غيرهما من ترك الواجب او ارتكاب المنهي عنه ثواب الاجابة ليس المراد يذكر ما نفى ما سواه انما ذكر اعظم  
 اهزيمتها ليدخل فيه ما دونها كنفى الفقر والذنب الى غير ذلك والصغائر مغتفكة لا محالة ولا يصير في العموم فان الاستفاد  
 والندامة لازمة <sup>ص ١٢٤</sup> قوله من ملك زادا وراحلة تسليطة <sup>ص ١٢٤</sup> لم يمت الله زاد هذه الصفة لتكاملها في وجوب الحج على من  
 ملك زادا وراحلة دون ذلك وحيث اطلق ولم يوصف فالمراد به هو هذا والمراد بالزاد هو الذي يعتاده في الحفر فلا يجب  
 عليه لو ملك ادون من ذلك وكذلك المراد بالراحلة هي الراحلة في جميع السفر ذهابا وايابا وترك ذكر المعير لئلا يظن  
 الغم قوله فلا عليه ان يموت بهوديا او نصرانيا لانهما فعل فعلهم فان لم يعتقد وجوب الحج فهو ظاهر وان اعتقد ولم يحج  
 فقد تشبه بهم وكان مثله في كفران نعمته الاسلام او صار كواحد منهم لانهم لا يعتقدون الحج لانهم انما يعظمون بيت المقدس  
 لا الكعبة وذلك ان الله تعالى يقول في كتابه <sup>ص ١٢٤</sup> استبدل بالكتاب على كلاً المؤمن الذين ينهايهم بقوله من ملك زادا  
 وقوله فلا عليه ان الا وتمام الآية دال على الثاني وهو قوله تعالى ومن كفر فان الله غفي العما ان اول الآية دال على  
 الامر الاول وهو تسليم الوجوب باستطاعة السبيل زادا وراحلة قوله الزاد والراحلة تفسير الاستطاعة بالزاد والراحلة  
 فحسب يفيد ان امن الطريق ووجود الحرم للراحة شرط لوجوب الاداء لانفس الوجوب لان السكوت في موضع البيان بيان  
 فحسب الوصية بالحج لو لم يتيسر بهذين وكذلك من وجد الزاد والراحلة ولم يقدر على الركوب او كان اعشى او مريضا وجب عليه  
 الايصار بالحج عنه عند ان يوصف ودمج في الفتح باب ما جازكم فرض الحج فرض ما من مجهول والمرادكم مرة فرض الحج  
 واحدة او اكثر قوله لما تزلزلت وللشرك على الناس الا قالوا يا رسول الله ليس المراد ترتب القول على نزول الآية ترتب  
 الاجتزاء على شره وطه لان نزول الآية كان قبل السؤال باحوام بل المراد بعبية السؤال عن نزول الآية لئلا كانت

على اشارة الى ان قوله لم يرتفع في الحديث الثاني في تفسير قوله الحج المبرورة والعسوق مطلق المعاصي والرفث ذكر الجماع بمحض من الشاركة لافاده  
 في تقرير مولانا في الحسن المرجوم قلت هذا هو المشهور في تفسير الرفث وذكر اصحاب الفروع له تفسير ان آثران في الهداية الرفث الجماع والكلام  
 الفاضل اذكر الجماع بمحض الشاركة <sup>ص ١٢٤</sup> بالتدوير والتخفيف من التقيل والاقبال <sup>ص ١٢٤</sup> معناه يعني ان قوله تليز زيدا لا يخرج من ملك زادا وراحلة  
 قليل لا يثبت لا يتلزل الى المقصود <sup>ص ١٢٤</sup> المذكور في الحديث اعراض وجوب الحج بالاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة والثاني كفر من لم يحج فبطل عليها  
 جزأى الآية <sup>ص ١٢٤</sup> في الهداية والابن من امن الطريق لان الاستطاعة لا يثبت دون ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصار وهو  
 عن الجحيفة وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي صلى الله عليه وسلم فر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير <sup>ص ١٢٤</sup> معناه يعني ان الله  
 عليه وسلم لم يذكر في تفسير الاستطاعة الزاد والراحلة كما يقرر من جوابه صلى الله عليه وسلم لمن سأل ما يوجب الحج علم انها تليز الاستطاعة  
 لا غيرهما لان السكوت في موضع البيان بيان فحسب منه ان وجوب الحرم وامن الطريق وغيرهما ليست من شرط الوجوب فحسب  
 الوصية انتم تتيسر لاحد هذه الامور التي هي شره وطلا دار <sup>ص ١٢٤</sup> فان سورة آل عمران التي فيها الآية عدت في اكل السور  
 التي تزلزلت في المدينة المنورة <sup>ص ١٢٤</sup>

فالمراد انهم لما سمعوا في خطبة صلى الله عليه وسلم التي خطب بها الناس في حجة الوداع بيان وجوب الحج وكانوا قد  
 قرأوا من قبل قول تعالى ولله على الناس حج البيت فترددوا في ان الوجوب هل هو في العمر مرة او في كل عام  
 فسألوا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن فاجابهم بقوله لا دلوا جابهم بقوله نعم لو جب في كل عام ووجوب الوجوب بقوله  
 صلى الله عليه وسلم انه سحانه تعالى كان جعل الحج في تعيين مرات وجوبه في هذه دوقة على اختياره فما اوجب وجوب  
 وقد يكون للعبد مع مولاه وللخادم مع مخدومه وللولد مع والده وللحكوم مع حاكمه شان وتقرب ينسب فيه كل بالصدر  
 من هذا القبول اليه وللواجب سبحانه شيون فتارة يحكم بقهره فلا يمكن لاحد من الانبياء والمرسلين ولا للملكة المقربين  
 الا الخوف والخشية وتارة هو في اريدية لطفه ورحمته فلا احد من الطائفي والعامي الا وهو يرضون نواله فيمكن ان يكون  
 للنبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك فقال كنت حينئذ بحيث ما اوجبه وجوب و ما حرمة حرم فلو قلت نعم لوجب في كل  
 عام والفرق بين الوجهين ان في الوجه الاول وكل اليه صلى الله عليه وسلم تعيين مرات وجوب الحج فوجب خلاف  
 الثاني فانه عام لكل علم ثم قد ثبت ان جميع ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انكر على السائل سؤاله ولم يرض به  
 ولم يكن لذلك انكار وجهه الظاهر فوجه الانكار بقوله اذ كان الله تعالى انزل عليهم من قبل يا ايها الذين آمنوا  
 لا تأمنوا عن اشياء والفاضة في قوله فانزل الله ليس تعقيب النزول بالمسئلة لان آية النبي عن المسئلة كان  
 نزولها قبل أسوال الوار في الحج بل الفار للعلية اي انما انكر ذلك لان الله تبارك وتعالى كان قد انزل  
 النبي عن المسئلة او يقال فيه عذف والمعنى فقد كان انزل الله قبل هذا نهيا عن السوال فكان انكاره صلى الله  
 عليه وسلم على سؤال مطالبه بالامره سبحانه وتعالى لا يقال يمكن ان يستنبط من سؤالهم هذا اقتضار الامر التكرار و لو  
 لم يقتض لما سألوا عنه ذلك وانما جاز عدم التكرار من قوله عليه السلام لا من ان الامر لا يقتضي التكرار قلنا لم يكن لهم

عله هذا عند من لم يقل باجتهاده صلى الله عليه وسلم ولا بل الاصول في المسئلة اربعة اقوال نعم ولا والاثالث كان له ان يجتهد في الجواب  
 والاراد دون الاحكام والاربع الوقت كذا في ابن رسلان وجهه شريح مشا نحا الدلوى نور الله مقدمه في حجة الله تجرير لطيف فقال مر  
 ان الامر الذي بعد نزول وحى التنبؤ بوقت خاص هو اقبال القوم على ذلك وتلقي علوهم و بهم له يا بقول وكون ذلك القدر هو الذي  
 اشتبهت بهم وتدا ولها ثم غيرة النبي صلى الله عليه وسلم وطلبه من الله فاذا اجتماعا بدان ينزل الوحي على حبه ۱۲- سله هذا هو الوجه الثاني  
 الذي سياتي الاشارة اليه في بيان الفرق بين الوجهين ۱۳- سله ليس في الحديث لفظ اذ كان الشئ فيه فكان الله وعبره شريح بل لفظه اذا شئت  
 الى ان الفاء تعيلية كما سيصرح بها ۱۴- سله فان صاحب الجمل ذكر نزول هذه السورة في منصرفه صلى الله عليه وسلم من المدينة الا قوله  
 تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فقد نزل في حجة الوداع والا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوا اللهوا شاعر الله فقد نزل في طردة الفتح ثم لا يرد  
 عليك ان الاقوال في سبب نزول آية النبي عن السوال مختلفة ذكرنا في الفكا في الفتح خمسة اقوال وجميع هبل ليس هذا محل تفصيله ۱۵-  
 سله هذا من مسائل الاصول بسطها اصحاب الغن في نور الاوار وجوا شيعه ان الامر لا يقتضي اعتبار الوجوب التكرار كما ذهب اليه  
 قوم منهم ابو اسحق الاسفرازي من اصحاب الشافعي ولا يحتمل كما ذهب اليه الشافعي واستدل الاولون بهذا الحديث لان اقترع





خادم النبي صلى الله عليه وسلم ولما زمر مجلسه فزعموا اليه قوله اذن في الناس انما فصل ذلك لمجتمع الناس في رواة الافعال صلى الله عليه وسلم ويحضر وهاشاهه ويتعلموا مناسكهم وليقتدوا به ويسألوا عنه مسائل الحج واليودوا فرقيقة اشرا التي عليهم واجتمع الناس يومئذ ارسالا واقربا فيقول كانوا مائة الف انسان مابين رجال ونساء فليفت بمواشيهم وركابهم وهداياهم من الخراج البقرة فيهم ولا بل **قوله** الاس عند المسجد من عند الشجرة وبها من الذين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم على من قبلت به راحلة فخلعت على ظنه وقد علمت من الحاشية وجهه اهل دبر الصلوة هذه الصلوة فافلت ولا بأس لو كتبت على القرظية لكنه ليس بالاولى وكانت صلوة صلى الله عليه وسلم نافلة قبيل الضحوة الكبرى وكان قد صلى الفجر ثم جلس منتظرا فلما طلعت الشمس غفلت واحرم - **باب** ما جاز في افراد الحج اختلفوا في ان اى الاقسام الثلاثة من الحج الاولى قال مالك رحمه الله الافضل للتمتع لان له ذكر في القرآن وقال الشافعي الافضل الافراد لان فيه زيادة السفر والخلق والاكثر من التلبية وقلنا الافضل هو القرآن لان تحته عليه الصلوة والسلام كان قرآنا وله ذكر في القرآن وهو قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة يشرفان معناه على رواية ابن مسعود وعلى بن ابي طالب وتفسيره ان يحرم سبعا من عقراته

**له** وفي عاصبه الى داود عن المعتز بن مائة واربع عشرة ألفا وفي رواية مائة واربعة وعشرون ألفا **قوله** اختلفوا في ذلك قال ابن القيم لا يغفل ان صلى الله عليه وسلم صلى للاسرام كثرين في فرض النظر وقال ابن حجر في شرح المنهاج يعلى ركعتين يئوي بهما من الاحرام للاتباع متفق عليه لغير اسرأيلاد وبها اجماع وقال القاري في شرح النفاية صلى الله عليه وسلم في الركعتين عند احرامه رواية ابى داود عن ابن عباس فخاص في مجزئ بنى الحليفة ركعتين واجب **قوله** اى مع الاتفاق على جواز الكل وبها التصيل الذي اشار اليه الشيخ ماخوذ من الهداية واختلفت فقلت المنهاج في بيان الافضل من الانسك الثلاثة عند التامة الاربعية لحوال للثلاث اختلف الروايات عنهم فقد قال النووي واختلف لاهلها في هذه النوع الثلاثة ابي افضل فقال الشافعي مالكا كثر ومن افضلها الافراد ثم التمتع ثم القرآن قال احمد واخرون افضلها التمتع وقال ابو حنيفة افضلها القرآن وبها ان للزهراني قولان آخران لشافعي افضل ان لشافعي فيه ثلثة افعال وما حكى النووي من الترتيب بين الثلاثة هو كذلك في فروع الشافعية كغيرهم بشرط الافضلية الافراد ان يمتد في هذه السنة كما هو بذلك في الاقدار وشارح المنهاج وان لم يعترف في هذه السنة بفصل من الافراد اما باعتبار وضع المالكية ففي الاول والسادسة افضلها الافراد ثم القرآن وهكذا في الشيخ الكبير للهداية ولفظه ندب افراد على قران ويمتنع بان يحرم بالحج مفردا ثم اذا فرغ من احرام بالعمرة ثم على الافراد في افضل قران ام قال لم يرد في ظاهره ان الافراد لا يكون افضل للاذا احرم بالعمرة بعد فرغ من الحج وهو قول منيفه للمعتد ان الافراد افضل لو لم يعتمر بعد احرامه واما في فروع الحنابلة فالافضل التمتع ثم الافراد ثم القرآن كذا في نيل المار والباقي من الحج وغيرها واما عند الحنفية فالافضل القرآن ثم التمتع ثم الافراد **قوله** قال ابن القيم فانما نادى على التلبية وسلم احرم فانما البضعة وعشرين حديثا صحيحه صحيحه في ذلك ثم بسط طريقا والفتاها وما جاء من الروايات التي در فيها خلاف ذلك **قوله** قال صاحب الهداية بمبينا من قال التمتع افضل لان له ذكر في القرآن وللقران ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة يشرفان يحرم بهما من ديرة الهداية ما روي من قبل وقال قبل ذلك انما هما ان يحرم بهما من ديرة اذ قاله على وابن مسعود قال الحافظ في الدرر الا ما حديث على فاخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن مسعود قال سئل على فكره بموقوفه واخرجه البيهقي وقال روى عن ابى هريرة مرفوعا واما حديث ابن مسعود فلم اجد له **قوله** ز

ولنقل ان يقول لا يعلم من هذه الآية اشارة الى القرآن انما المذكور به لفظ الواو وهو لم يعلق الجمع فلا يعلم المقادير  
حتى يصح قولهم ان القرآن ذكر في القرآن فالذي ثبت من الآية ان التوالمح اذ جتم والعمره اذا عتم ح بان  
تحرروا من دويقة الحكم لكل واحد منهما وامان هذان يكونان مضافا - فلا يعلم من القرآن افضلية القرن والجواب ان  
مذهب علي معلوم انه كان يريج القرآن كما ثبت من روايات الصحاح فوجب حمل كلامه في تفسير الآية عليه فكان القرآن  
ذكر في القرآن حسب تفسيره وفهمه كما لا يمتنع ذكره على ما فهمه مالك لاحقية لان المراد في الآية ليس هو التمتع الاصلاحي  
الذي اختاره مالك بل اعلم منه ومن القرآن وهو الترفيع با دار النسيك في سفر سوار كان بدون تحمل التحمل بينهما او يتم  
انما وقع بين الرواة من الاختلاف في كون حجة عليه السلام افرادا او قرانا او كونه نوى العمرة ثم ادخل فيها الحج انما  
ذلك خالف النبي صلى الله عليه وسلم في الفاظ تبينه فقال تارة لبيك بحجة فسميها قوم وقال تارة لبيك بحجة وجمرة  
فسميها قوم وقال مرة لبيك بعمره وسميها قوم فقال كل منهم يكون حجة على حسب ما سمعها في تبينه صلى الله عليه وسلم  
وانما اخرنا رواية انس على رواية من هو اوثق رواية لكونه اقدم واكثر للنبي صلى الله عليه وسلم صحبة مع ان رواية النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لبيك بحجة - ومن قال انه قال لبيك بعمره لا يضرنا فانما لان القرآن للقرآن ان يذكرها معا  
لان نوى الحج قبل الفراغ عن اكثر افعال العمرة فيمثل ان نوى العمرة او افعال لبيك بعمره ثم وقع في قلبه ان حج  
ايضا فقال لبيك بحجة - لانه كان نوايا للعمره قبل فلم يحج الا الى ذلك فحج بها قوله وهما يذكران التمتع بالعمره ايضا  
الى الحج باسناد الحج وتفسيره فاعلم فقال الضحاك لا يصنع ذلك الا من جهل امر الله لانه تعالى يقول في كتابه والتوا الى الحج  
والعرة لله وهذا الضعيف ينافي الاتمام فقال سعد بن مس مقلت يا ابن ابي ليس غرض سعد بهذا النكار عليه في الذي انكره  
من السكنة وانما هما متفقان على ان فسخ الحج ويجعله عمره لا يجوز لانه قد فسخ وانما انكر سعد على الضحاك مبادرة الى سوء  
الادب في الذين صنعوا ذلك فكذلك قال بس مقلت من نسبة الجهل الى الذين فعلوا ذلك كيف وقد فعلوا الاجل  
من الصحابة رضي الله عنهم وقد فعل محمد بن ابي صلى الله عليه وسلم وبعدنا يدمن في ذلك وعلى هذا فنقول سعد صنفها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يكون مجازا لكونه بسبب فعلهم وامرهم راضيا لهم فعدوا كارهبا تو قضي فيه ومنكرا عليهم بمطوعهم في ذلك  
**له** فقدا خرج الشيخان: غيرهما من سعيد بن اسب قال اختلف على عثمان وهما بصحان في التمتع فقال علي ما تريد ان تهني عن امره فاعلم  
صلى الله عليه وسلم فقال لعثمان وثمان عليك فلما رأى ذلك على اهل بها جميعا قال هذا انتجع ليس في الحديث بل قال بالتمتع وانما هو من قال  
بالقرآن فان عليا له اهل بالحج والعمره جميعا قال الرطبي **له** اخبرني الشيخان وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج والعمره يقول  
لبيك عمره وحج - قال في الجوزي في التفتيح مجازا من ان شاء كان حياية صبيبا فلما لم يعلم الحال فلفظ التمتع فقال بل كان بالغا بالاجماع بل  
كان لرحم عمر بن سنة قال الرطبي **له** واليه بالاطحاى اذ قال فقيد يجوز ان يكون ذلك الحج المفرد بعد عمره فداوات قد مرت منه مفردة  
فيكون قد اتم بعمره مفردة على ما في قوله نعم محمد بن عبد الرحمن من عروة (الذي افرجه الطحاى) ثم ارجع بعد ذلك بحجة حتى يتحقق هذه الامور  
كذا في البذل **له** اي ما يذكر من متعة الفسخ ابي نسمت **له** يعني ليس من سعد بن مس الكبار انما الكبار فانهما متفقان في اهل السكنة  
يعني في فسخ الحج الى العرة وانما الكبار على اطلاق لفظ جهل في حق من فعل **له**

وقصة هذه الحجية بينهما مسلم والبخاري رحمهما الله بحيث يتفحص منه جميع ذلك فيسقط عنه وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال  
لو اني استقبلت من امري ما استدرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليجل وليجعلها عمرة مسلم  
بذلك ان سنادها صحيح حجاز وسندنا صحيحنا باحقيقة وقول الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نبه عن ذلك عندنا من في  
نسبة الجبل الى من فعل ذلك بيان المنشأ الذي قاده الى ذلك القول فان هني عرضي الله عنه لا يمكن ان يكون  
على خلاف مراد الشارع كيف وقد تأيد به بكلامه تعالى فزاد عليه بعد باننا اذا صنعنا والكنى صلى الله عليه وسلم بن اهلنا  
وقد امرنا به فكيف تمسح علينا هني عرض حتى يجوز كسبة الجبل الى هؤلاء وحصل المناظرة على هذا التقرير الذي قدنا  
انها اتفاقا على ان منتهى الفسخ منسوخة الا ان الضحاك نسب مرتكبها الى الجبل فانكر عليه بعد هذه النسبة لا غير وان  
وان لم يكن مراد الاعمير ان التلفظ باللفظ المومس ليس مستحسن ايضا - اذ يلزم على هذه النسبة الجبل الى جناب الصحابة رضي  
عنه بل يلزم سورة الادب في حق الرسالة فخلع في المسائل الخلافية لا يجوز رد احوال المخالفين اذا كانوا مستوفين  
بالآيات والروايات بحيث يلزم تقيص في شأنهم وتحقير ولا يجوز ان يتلفظ بما ليس من اهل بل يرد قولهم بالفاظ  
غير بريئة ويمكن توجيه المناظرة بان سندا كان يرى نسخ منتهى الفسخ كما ان الضحاك كان يرى ذلك قول محمد بن عبد الله وما  
يفكر ان التمسك به يد بالتمسك معني عام كيشل القرآن التمسك الاصطلاحيين هو الاتيان بهما في سفر سواء كان يخلل التخلل بينهما او  
بغير تخلل فقال الضحاك بن قيس للبعث ذلك الامن جعل الله لا ليس اولى نسبة الى الافراد وقد قال تعالى واتوا الحج  
والعمرة بشرك واتهما ان ياتي بهما في سفرين على ما فرغ بعضهم كان عرضي الله عنهم في عن ذلك هني تنزيه لا يحتمل كون الافراد  
افضل عنه من القرآن والتمسك فقال سعد بن مسعود ما قلت يا اخي قول سعد بن مسعود ما لا كان يرى فضلا للتمسك على الافراد  
بفعله صلى الله عليه وسلم اطلاق ترك ما هو اولى ليس مما يجوز نسبة الجبل الى تركه كما فعل الضحاك بن قيس كيف وقد فعل النبي  
صلى الله عليه وسلم على هذا السناد وصنعنا كلاهما حقيقة لان اكثر اصحابنا صلى الله عليه وسلم كان معهم هدى فلم يكونوا احوال  
منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب **قوله** وهو يسأل بن عمر عن التمسك بالعمرة للمالك هذه ليست بمجموعة فسخ انما هي التمسك العام للقرآن  
والمسند الاصطلاحيين لعل اذ ان ينظر ما ذا يحكي بن عمر في مقابلة بسيرة وقد كان ابن عمر اى وعلم عليه بنا هني عرض حتى  
الا انه اراد ان لا ينافر بجبل من اهل الشام فاستخلص من نفسه باسهل تقرير فلهذا **قوله** اول من هني عنه معاوية لعل معاوية  
شدد في امره هني عنه والافاهني عند من ركن من **قوله** قال بعضهم لا يصوم ايام التشريق لعموم الهني الوارد عن عموم هذه الايام  
**قوله** فقد اخرج البخاري عن ابن عباس قال كان رسول الله في شهر الحج من اربع الفجر روفه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يصومون رابعا  
يا حج فامرهم ان يحلوا بعمرة فقام ذلك عنهم فقالوا يا رسول الله اهل الحجاز هل كان في رواية اخرى فذكر ذلك عندهم وفي اخرى فقالوا كيف جعلها سنة  
وقد معنا الحج فقال فعلوا امركم فلو لا اني سقت الهدى لعلت مثل الذي امركم به الحديث **قوله** ليس لهذا الكلام عرض في المناظرة بل ذكره لئلا  
وتهدى اوصال المناظرة على هذا التقرير انها كانت متفقين في نسخ منتهى الفسخ ولم يكونوا يذكرون ذلك بل كان مداركهم في التمسك المشروعة التي  
عام للتمسك والقرآن الاصطلاحيين التي هي مقابلة الافراد **قوله** وقال ابو العباس بن الحسن بن محمد بن ابي حنيفة كان هني حرم ونهي وعرفنا  
هني تنزيه ١٣ ز





وكذلك البرنس تدخل فيها الجباب سائر أنواعها المختلفة وتخرج عليها حكم الالبسة الجديدة التي وضعت على غرض اللبس بعد ان كانت مخيطة ولا يذهب عليك ان الغرض من الخيطة ليس هو مطلق بل ما كان تخييطه لغرض المسكة على أهم فلو كان الرواية غير رضية فجعلها نصفيين خاذا الشقين ليس يدع قوله لا يكون هذا دخلا في الخيطة وذلك لان لصحابة رضوان الله عليهم كانت اريدتهم وازهم مرقات ليس لاكثر منهم في اول الامر ثياب تغطي من غير ان ترفع وكذلك ثياب زباد لصحابة بنهم كانت الى آخر الامر كذلك وكذلك لا بأس بالارتداد بالخيطة اذا كان على غير الهيئة التي هي موضوعه في لبسه كما لا يصح ان يعيص ادوية **١٠٩ قوله** ليقطعها أهل من كعبين الكعب بينهما هو العظم الندي عند مفصل الشراك اغذا بالاحوط والرواية الثالثة التي اطلق فيها الامازنة ولم يتيد بالقطع محمولة على هذه تقديم اللفظي التحريم على الاجازة والاباضة ولما فيه من احتمال ان الراوي لم يذكر انها القطع اكما على ما بين في غير هذا الموضع والمذهب انه لو فصل شيئا من هذه المحظورات لفرضه بجور ذلك عليه الكفارة **١١٠** فامر ان ينزجها لكونه مخيطة ولما فيه من الطيب وفيه لكفارة وان لم يذكره الراوي **١١١ قوله** وهذا صحيح اي الرواية التي ذكر فيها صفوان صحيح اي لم يذكر فيها **١١٢ قوله** هنا اشارة الى الرواية السابقة وهي التي لم يذكر فيها صفوان هي رواية قتيبة بن سعيد **١١٣ باب** ما جاز ما يقتل المحرم من الدواب وليس بمصروف في المذكور اذ لا يقتل من العدد عندنا فيقاس عليها في معناها وقد ذكر في بعض الروايات بعضها **١١٤ قوله** السبع العادي هذا من الذي اشرنا اليه في الرواية الاولى والسبع ايا كان اذا صدى عليك على دابك جازك قطع ولا كفارة واما الخنثى المذكورة فلا شيء في قطعها مطلقا تضر منه ان اطلاق **١١٥ قوله** ولا بأس ان يحجم المحرم ولا ينزع شعرا فان حلق الشعر كفر **١١٦ باب** في كراهة تزويج المحرم صبي **١١٧** اي عندنا مشر الخنثى بخلاف الجمهور فان للراوا الكسبيين خدمهم بها ايضا ما هو الماد في الوضوء قل ابن عابدين عند مفصل الشراك هو الفصل الذي في وسط القدم كما روى بشام من غير اختلاف في الوضوء ولا يصح في الحديث احد بها لكن لما كان الكعب يغطي عليها حمل على الاول احتياط لان لا حوا فيها كما ذكرنا في هامه وقال في الكعب كل مفصل العظام والعظم الناشئ فوق القدم والناشر ان بن جانيها ام **١١٨** عند الاكبة الثلاثة مع الخلاف بينهم في موضع القطع كما تقدم عن الامام احمد في المشهور عندنا لا يرد قطعها بل يجوز لبسها بلا قطع محتيا بالروايات المطلقة التي لا ذكر لقطع فيها والبسط في الابرار **١١٩** يعني لبس الخفين مثلا بلا قطع اما لبسها بعد قطع فلا فدية فيه عندنا وعند المالكية يجب القية ان لبسها مع وجود الخفين سواء قطعها او لا وكذلك ان لبسها بدون الخفين ولو عند فقهاء الطعن في المسئلة قولان للشافعية كما بسط في **١٢٠** هذا هو الذي عندنا الخنثى واما حال الهداية في قتل الماكول لحجم من الصيد كاسباع ونحوه ان يقياس على الفواسق محتج بما فيه من بطلان الحد او روي عن ابيها وقال فيه نفر من وجه ثم بسطها فاصبح اليه **١٢١** قال صحاح الهداية اذا حال السبع العادي على الحرم فقتله لاشي عليه خال زفره جازعيا ما لم يجل الصائل ولما عار كمن عمره ان قتل سباعا وادب كسها وقال انا ابتداءه وان الحرم ممنوع عن التمرض لامن دفع الاذي لهذا الكائن ذونا في دفع المتوهم الذي كما في الفواسق الخمس فلان يكون ذونا في دفع المتحقق اطلاقا ومع وجود الاذن في المشايخ لا يجب الجزاء حقا لا بخلاف العمل الصائل لاش لا اذن لمن صحت الحن وهو الصلح **١٢٢** قال يعني دل بحديث على جواز الجماع للحرم مطلقا وبه قال الثوري والبخاري والشافعية والحنابلة اغذا بظاهر الحديث وقال قوم لا يحجم الحرم الا لفروقة وبه قال لك لان بعض الرواة قال حجج النبي صلى الله عليه وسلم لفرع كان به ولا خلاف بين العلماء انه لا يجوز له حتى يرضى من شعره حتى يري جمره العقيدة الاس ضرورية وان حلق من ضرورية فخلية لغزيرة كذا في البذل **١٢٣** ز ٤



معنى الامر وهو لام التوكيد كما في قوله اجعل له ثوبا واشترت له ثوبا وكلهما فالمعنى نهينا عن حمل على كلهما فقلت  
تخصنا الروايات الاخرى علم ان المراد باللام نهينا بالمعنى الثاني دون الاول لسنا نخاف ان الآثار لا يحمل العمل لكل من  
الآثار من ذلك **قوله** واقرض هذا غنمك **قوله** لا تأخذ من ثيابهم الا ما اذن لك **قوله** لا تأخذ من ثيابهم الا ما اذن لك **قوله** لا تأخذ من ثيابهم الا ما اذن لك

اصحاب الحرمين وهو غير محرم ووجه عدم احرامه ان لم يكن الا بقصد مكة بل وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة دخل  
المبقات فلم يكن عليه ان يحرم لانه صار مكة حرمين حكم من هو داخل لمبقات ويمكن ان يكون وجه عدم احرامه مبقات المؤمنين  
مبقاتا ومنه تفاوت ويجوز لمن مر على الاول في نهما ان يحرم من الاخرى فهذا الاقتداء اقتراه اصطا والجار لنفسه  
خاصة مع كبريته ما هو يكون ابى قتادة عن عيسى بن ابي بصير عن ابيه الا بنية اصحاب الحرم ان لم يكن معه احد وهو غير محرم ثم  
لما اخذه فاعلم بعض المتبع عنه بعض لعدم علم المسئلة فكان فعل كل منهما فاعلمنا ونحننا فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فبما سأل ابان قتادة هل صدق لهم او لنفسك كما سأل عنهم بل بشرتم او دلتم او ختمت فعمل ان الاشارة والدلالة فالاتفاق  
محرمته ونحوه دون نية الحرم واللام سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ان يسأل عنها **قوله** فابى له سارا وحشيا فذكره  
لما فهم لشافعية من كونه مبيحا لاجل النبي صلى الله عليه وسلم بل لما انه كان حيا كما صح به في هذه الروايات ووجه ذلك انه  
لم يكن له علم لورود النبي صلى الله عليه وسلم نهما من قبل وانما هذا لنفسه ثم لما علم بقدر الشرف احضره وقد ورد في  
بعضها ان كان يقطر منه الدم ولا يكون سيلان الدم في اللحم والعصا انما يسيل الدم من الحى واما ما ورد في بعضها انه اهدى  
اليها وحيا فجازا متعارفينهم يقولون عندي شاة لحم او شاة لحم كما يقولون عنده راس بقرا وراس فيل والمراد نفسه  
مع ما في رواية اللحم من ضعف فلما رأى ما في وجهه من الكراهية قال ليس بنا ولا عليك انما حرم ليعني لم يكن لنا افتقار الى رد شيء  
آخر وانما ردناه لاننا حرم او مضافا ليس يلحق بجان نردده اليك انما اضطررنا الى الرد لاننا حرمون اولم يكن للنبي صلى الله  
عليه وسلم على تناول هولاء ان يبيح له بل صدق حتى يردده ان قال نعم وليقبل لو قال لا فلا لم يسئل ورد مع ما رأى في وجهه  
من الكراهية وكان لا يجب ان يكره قلبه عدله ان لا يدخل الغنية في ذلك بل الرد انما كان لحيوة ولو قال لا فخرج ثم ارسله  
ايضا كان نذرا بامرهم وصار حراما عليهم جميعين **قوله** لما عن انه صيد لاجل ظن هذا الظن ظن سور لبشان خلقه وقد وضع  
تعالى فقال انك على خلق عظيم فلم يكن لهذا الظن مدفع وهو محض من الصعب بن جثامة فاشى شيء منعه من التحقيق واكتفى بالظن  
مع ما صلى الله عليه وسلم من تأكيدات على امته في ما يوجب رد المسلم حتى امر بافطار العدم لاجل الصعب بن جثامة لفتح  
الحجم والشارع المشتهة المستدرة **باب** ما جاز في صيد البحر للحرم ليس المراد اثبات جوازها بالمحدث كيف وهو ثابت  
بقوله اصل لكم صيد البحر وطعامه ما لكم والسبابة وحرم عليكم صيد البر ما اذتم حراما بالمقصود نهينا عن ادخال الجراد في صيد البحر  
**له** قال ابو بكر الاشعث كنت اسمع اصحابنا يتكلمون من هذا الحديث فيقولون كيف جاز لا في قتادة ان يجازي المبيقات وهو غير محرم  
ولا يردون حديثي وحديثي في رواية من عريف ابى سعيد فيها وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث في وجه الحديث قال فاذنوا بقتادة انما جاز ذلك  
لانما لم يحرمه يرد مكة فكذا في البذل **ازله** هذا الحديث والحديث فان الاول مبقات اهل المدينة حقيقة وبينها وبين المدينة سنة اميال وصيغة  
والثاني في مبقات اهل الشام كمن في طريق المدينة الى مكة بينها وبين المدينة ست مراحل كما في البذل **ازله**

يبحث بفتح بثوت مل صيد البحر أيضاً تبعاً واستطراداً لا مقصوداً بالذات لعدم الاقتياج اليه قوله في حج او عمرة هذا  
يصدق على سفرهم لاجتماع مكة وعلى سفرهم ذهاباً اليها قبل الاحرام وبعده فان الخارج عن بيته في حج او عمرة  
يعد في حج او عمرة ما لم يدخل في بيته فتخصيصه بمكة الاحرام كما فعل المستدلون على كون الجراد الكفارة عليه لا يقتضيه  
وجه قوله فجعلنا الفرب بالسياطنا وعصينا مستدلين بالحل الاصلى اولما كنا قد اعتدنا ان كل فاعل قال النبي صلى الله عليه  
وسلم كونه فاعل لم يترك لفظ فاعل من صيد البحر وليس على حقيقة اذ لا يرب في ان ليس منه فلا بد من الجواز وهو انه  
تشبيه قلنا وجه الحل من غير فحج اولاً ولا يفينا قول غير فحج بمره خير من جرادة وهو نفس في وجوب الكفارة **باب ما جاء**  
في الضيق يصيبها الحرم لما كان اكثر الجملونات التي هي جوارح كالاسد والعهد والذئب لا باس بقتلها الحرم اذ اصابها الكفارة واما  
اذا قتلها ابتداء فقله جنازاً سأل سائل عن الضيق اميد بن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتش فمهم جابر بصيدته  
حلته في يومه صحيح وقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم اريد به كونه صيداً لا كونه ما روى جابر حديث  
الضيق صيد وفيه كبش ولم يروى في حديث انه ما روى جابر حديث **باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة** هذا الغلاف في استحبابه  
قوله دخل من اعلاها لكونه اقرب منى وعرفات ومنطقة وكان دخوله بعد ما غلب على مكة وهو المعنى بالمحصب البطيء

له لكن في رواية ابى داود عن ابى الهيثم عن ابى هريرة قال صبتنا من جرادة فكان رجل يضرب بطيخاً وهو جرح محمد بن ١٢٠ هـ ولم يصب  
السلف ولا فلا غلابة لئلا يتردد في الجبل الجراد في ذلك قال احمد بن حنبل في العلم كانه الا باس يدري فاعله قال لا يجوز دفعه عن فمه  
ايضاً وقال الحسن في شيخ الهذلي ليعلم انه من صيد البر فويل له قال ابو حنيفة وانك لا تشافي في قوله الصبح للشجر كذا في البذل قلت  
ومرح ذود فروع الحناكة ايضاً بالجراح ١٢٠ هـ قال العراقي كذا وقع في سماعة وهو غير معروف في اللغة وانما جميع السوط على السوط  
وسيطا بغير الف كما ذكره الجوهري كذا في قوت المختار ١٢٠ هـ وما صلتان في الحديث مسلمتان احداهما كونه صيداً واجبا للكبش فيه في جميع  
مياهه والامة الرابعة لغلابة في جميع مياه الجراد والامة الثانية لغلابة في جميع مياه الجراد والامة الثالثة لغلابة في  
الحديث دليل ان يقول باجتهاد واليه ذهب اشعري وهو ذكره جماعة منهم مالك صاحب ابى حنيفة قال لا يطيب قال لا يطيب في  
صلى الله عليه وسلم من اكل كل ذى ناب في رواية النسائي عن ابى هريرة بلفظ كل ذى ناب من اسباع فكلوا حرام مع تعارض الادلة في التحريم  
والاباحة فالاحاد حرمته وبه قال مجاهد بن يسير في الشورى جماعة ولؤي يده ما خرج الزهري عن خزيم بن جزي قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم عن اكل الضيق فقال ويا كل الضيق احد قال لست في سنا ديس بالقوى اه الا انه يذبح ما تقدم من رواية بنى قال الضيق في البذل يطيب  
سبع ذوات ١٢٠ هـ قال الحافظ الغسل لدخول تحب من الجميع ولا فدية لركعتيه اهداهم قلت كبرهم اختلفوا في ان هذا الفصل له دلالة كونه كذا قال  
بالحجوز منهم خفيفة وهو الظاهر من ترجمته للصنف او للطلقات كما قال بالمالكية ففي الشرح المبكر للدرر ويردب الغسل لدخول غير مائض و  
نفساء مكة بطوى لان الغسل في الحقيقة للطلقات اه كذا في الادب وظهر من كلام الدرر برثرة الخلاف ايضاً لانه لا يندب عندهم  
لما انقض والنفساء ١٢٠ هـ قال ابن القيم فاقام بغير مكة اربعة ايام يقصر الصلوة يوم الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء فلما كان يوم  
الخميس فمضى قوم من المسلمين الى منى فاحرموا مكة فلف عليهم اه مختار ١٢٠ هـ قلت النزول للمحصب كما هو المعروف كان في  
الرجوع من منى وما فاده الضيق من منى على ما قيل ان ذا طوى ومحصباً واما كما سيصرح بذلك في باب نزول الباطل ١٢٠ هـ





بعض من عاهد باقياً على عهده فبذره ثلثة اصناف من لم يأخذ منهم عهداً اصلاً ومن عاهد ففقد رومن عاهد فوفى فقول  
من كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده الى مدة هولاء هم الصنف الثالث ومن لا مدة له بان لم يؤخذ به  
عهد او كان لهم عهد الا انهم غدروا فهو لارهم الصنف الاول والثاني فعهده الى اربعة اشهر بذهى الا شهر الحرم عند الكعبة  
وقال بعضهم بل الى اربعة من وقت العهد فلي هذا يلزم تخصيص في قوله تعالى فاذا انسليخ الا شهر الحرم والمدة المعهودة  
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم واما من قال نهى الا شهر الحرم فخصه بالتحصيل وهو الباقي عنده بانسلا فبذره ثلثة اصناف  
قوله وهذا صحيح اي من اثيل واشيخ وقد يدل البيار القافن قال اشيخ لم ير دالا شيخ باب في دخول الكعبة قوله **١٣**  
ان اكون اجبت استمنى من بعدى لعقب الدنيا والآخرة وقد وقع مثل ذلك فانما زى اهل زماننا لا يكون هذا المستحب ان  
كان فيه ركاب حرام او ترك واجب وذلك (اي لعقب الدنيا والآخرة) لان الدخول في البيت فديكون لعامة  
الحجاج وتاذي بعضهم ببعض لا زدهم ظاهرة فكثيرا ما تكسر الارجل واللايدي ولا اقل من خدوش فيقتل بذلك حضور  
الجماعة او يخاص بهم وذلك لا يتيسر الا بعد ان يبذلوا شيئا او يعطوا رشوة للبواب وصاحب الاقليد وهو حرام اخذه  
واعطاه واما قال اخاف لان هذه الامور لم تكن في وقته وانما كانت على شرف الوجود ومن نهىها ليعلم ان الاولى  
ترك المستحب اذا خاف ليعمل فتنه للتعوام ولو بعد **١٣** قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة قد دخل معه صلى الله  
عليه وسلم في البيت اسامة وبلال ثم غلق عليه الباب لم يكن فيه ضياء فراه اسامة قائما كبيرا ويدعوهم ليشغل سامة يدعون لنفسه وجعل النبي  
صلى الله عليه وسلم يدور في اطراف البيت ومعه بلال فصلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه فذكره بلال ولم يره اسامة لاشتغاله  
بالعراء وعدم الضوء وبعده عن شتم لما سمع بذلك عبد الله بن قريظ فراهم ثم خرجون عن فسأل بلالا عن صلوة في البيت  
فقال صلى في ذيو عين المقام الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عباس سأل عن اسامة فقال انه لم يصل وقد  
علمت الامر كيف كان فلم يكن في دوره فيه معا اسامة وكان بلال وانت تعلم ان اثبتت اولى من الثاني **١٣** قوله ذكره ان  
يصل المكتوبة في الكعبة لعدم محبة عنده صلى الله عليه وسلم **١٣** قوله حدثني ما كانت تقضي اليك كان ابن الزبير سمع ذلك عن عائشة  
**١٣** كما ذكرهم اشعره وجل في الاستشارة فقال الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم عهدا فاتوا ايهم عهدتم اليه  
مدتهم ان الشريعة اليقين قال قتاد بن ربعي بنو نضيرة حمى من كنانة امر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم باتمام عهدهم الى مدتهم **١٣** اذ **١٣**  
كما اشار اليهم اهل البغية قال بلال بن رباح في قوله تعالى فاذا من الله ورسوله الى الناس اي كافة لان الاذن غير مختص بغير دون آخر كابرارة  
الخصم بالاشيخ بل بنو شامل لعامة المفكرة والمؤمنين ايضا **١٣** جعل حقا للمسلمين هذا النوع ايضا ثلثة اصناف اذ قال براءة  
من الله ورسوله اصله الى الذين عاهدتم من المشركين عهدا مطلقا او دون اربعة اشهر او فوجها ونقص العهد سجوا في الاية **١٣** \*  
**١٣** قال الرازي في تفسيره (اخلفوا في هذه الاشهر الاربعة) فمن الزهري ان براءة نزلت في نوال فبي من نوال الى الحرم وقيل هي مشركون  
من ذى الحجة الى عشر من ربيع الآخر واختلف في تسميتها الاشهر الحرم على احوال ذكرها الرازي وقيل ابتداء تلك المدة كان من عشر ذي الحجة  
الى عشر من ربيع الاول لان الحج في تلك السنة كان في هذا الوقت للنسب انتهى ملخصا **١٣** ولا يلزم فيها ستة ارجح منها وتسويح  
ذلك القدر في التوافر والحمية موافقة للشافعية واحصر ما تك **١٣** \*







الجمع فيها وهو ما إذا كان الجمع في الاحرام وقت الظهر ومع الامام فلو لم يحرم احدكم ليعطى بعض الناس فيحرمون قبل الغروب  
 فليس لهم جمع الظهر والعصر في وقت الظهر ولا كذلك لو صلى احد منفردا أو صلى في وقت العصر لم يجمع بينهما ولا كذلك المغرب  
 فان القضاء يعقول فلا يشترط فيه ما يشترط في الظهر لان تقديم الصلوة عن وقتها غير معقول صلاها <sup>ص</sup> قوله زيد بن علي - على هذا  
 يوزن الحادي عشر وديدا به اخو جعفر الصادق رضي الله عنهم <sup>ص</sup> قوله للحلى لا اراكم بعد عاق هذا - هذا غريب منه صلى الله عليه  
 وسلم في عدم الاحكام منه ولقد كان في حجة هذه امته المرحومة فسميت حجة الوداع ولم يدرك الصلوة كلها بسبب ذلك فبعضهم وهم  
 الفقهاء انهم فقد كانوا علموا من ذلك الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم في قليل وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم لما روى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسليمان بن جبر في قريب من شهرين عن الدار الداني الى الدار الاخرة علموا ان السبب في تسمية حجة الوداع ما ذكره الباب الجمع بين  
 المغرب والعشاء بالمزدلفة <sup>قوله</sup> ابن عمر رضي الله عنهما في الجمع بين الصلوتين باقامة قال لا استأذنا من الله عليه ومجده واقاض على  
 العالمين بره ورفعه ههنا مذاهب اربعة افراد اذان وتكريرا لا اقامة تكريرا لا اذان واذا اذان لا اقامة والى الاول  
 مال متاخر المذهب جال الترتيج ان رواية ابن عمره مع كونها مرجحة بلفظ الراوي وقوله من النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يتصور  
 ذلك لزاد الاحاديث الاخر مؤيدة بما وافقه القياس فان الاذان لا اعلام الفاتحين لا اقامة لا اعلام المحاربين كلاهما حاصل  
 ههنا اي باخرهما هذا ما افاده كون في البداية في شرح قوله (ولصلى الامام بالناس بالمغرب والعشاء باذان واقامة واحدة) وكان خبره باذان واقامة  
 اعتبار بالجمع يعرفوننا رواية جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بينهما باذان واقامة واحدة وقال صاحب كتاب القدير على قوله هذا ما نقله والذي  
<sup>س</sup> هذا في غير مولانا رضي الله عنهما ولم يدر من قال بالقول الرابع اي تكريرا لا اذان مع اذان الاقامة وذكر شرح البخاري كالمصنف وغيره من مذاهب  
 للعلماء في ذلك الاقامة لكل منهما غير اذان الاقامة لهامة واحدة الاذان مرة مع اقامتين الاذان مرة مع اقامة مرة تكريرا لا اذان بتكرار الاقامة -  
 لا اذان لا اقامة - لواقعتهما واختلفت قول الائمة الرابعة الضا في مختارهم كما بسط العيني ونحوه في شرح في البدل ١٣ <sup>س</sup> حتى امام الائمة سراج الائمة  
 الامام الاعظم ابا حنيفة رضي الله عنه ورافعه وليفنا عن سائر مقلديه في مجرى مجاهه وكذا اكل امام من ائمة الفقه والحدِيث عنهم ومن هو ١٣٥ <sup>س</sup>  
 لنسب الشيخ كلام ابن الامام وتامه بهذا قوله ولنا رواية جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بينهما باذان واقامة واحدة واقامة ولم يجمع بينهما وهو ممن غريب والذي في حديث جابر الطويل الى آخره الشيخ  
 من حديث سعيد بن جبر عند مسلم الى قوله في هذا المكان ثم قال واخرج ابوالشيخ عن يحيى بن حفص ثنا سفيان بن مسلم بن كهيل عن سعيد  
 ابن جبر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة واخرج البوداوي عن ثوبان بن سليم عن ابيه قال  
 اقبلت مع ابن عمر عن عرافات الى المزدلفة فلم يكن يفر من التكبير وتهليل حتى اتيانهم المزدلفة فاذا نوا واما واما انا فاذا نوا واما  
 فصل المغرب ثم ركعت ثم التفت اليها فقال الصلوة ففعل العشاء ركعتين ثم دعا بماء فاشبهه قال واخرج في علاج بن عمرو ومثل حديث ابي عن  
 ابن عمر قيل لابن عمر في ذلك فقال صلوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فقد علمت ما في هذا من التعارض فان لم يرجع ما نقله عليه  
 الصحيحان على ما نقله صحيح مسلم والبوداوي حتى تساقطوا كان الركون الى الاصل يوجب تعدد الاقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفرائض  
 ام وانت خير من الروايات عن ابن عمر في توضيد الاقامة كثيرة بالطرق الصديدة في مرجحة على رواية البخاري مع ان رواية البرقي  
 لا تصرح فيها بتكرار الاقامة ١٣ \*









اكل من شيئا غير مقدار ما اكل وهو لذت جلب عندنا ايضا بل يضمن هذا المقدار للفقراء قوله قال بعض اهل العلم اذا اكل من  
 هدى التطوع شيئا فقد ضمن لعده يضمن على مذهب هؤلاء باكل التقليل من لحم الهدي كلها والا فلا يبيع الفرق فليس نقلا  
 له اركبها فقال يا رسول الله انها بدنة انما اجاب الرجل بهذه الماهية ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم انها بدنة ولذلك امرني  
 بالركوب ثم اجاب الثانية قلنا انه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع قول انها بدنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اركبها ويك  
 او يملك يعني اني سمعت ما قلت من انها بدنة ومع ذلك فاني جوزتها لك وكان ذلك لما رأي من اضطارها اليها ثم علم  
 اما اولها فان كلمة يملك او ويك كثيرا ما تطلق ولا يراد حقيقة كما اطلق النبي صلى الله عليه وسلم نهبا واما ثانيا فان منافع  
 الهدايا والاضاحي يجوز للمالك ان يبتاع بها اذا اضطار اليها ولا ضمان عليه حينئذ واما اذا لم يضطر اليها فلا يجوز والرداء لا يجوز  
 الانتفاع بها من غير اضطار اليها واما اذا اضطار اليها فهي جائزة لا الانتفاع بها واستعمالها مضمونة عليه **باب ما جاء**  
**بأي جانب الراس يبدؤ في الحلق** هذا الحكم ليعلم الحمل والحرم والحج وفجره قوله فاطهاه ابا طلحة زوج ام سليم ام ابن مالك  
 وبذلك يعلم ما لهم بفضل واليقظة علم بذلك جواز التبرك بشعر الكبراء وكذا في غير الشعر من اللباس وغيره وما ينبغي ان يستنبط  
 من ههنا ان تعزيم الا فاضل في التعزيم غير ضروري فقد كان فيهم ابو بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهم ومع ذلك فقد ناول ابا طلحة  
 ما لم ينادل احد امثله الا انه لا ينبغي ان يركبها اذا خاف ان يسوءهم ذلك **باب قوله** وهو قول صفين الثوري والشافعي واحمد  
 واسحق الا انهم اختلفوا حسب اختلافهم في مسح الراس فقال مالك لا يجزئ الا الحلق وكذا تقصير بقدر الا انهم جميع  
 دابة الشعور وقال الامام لا يجزئ اقل من الریح في الصورتين وقال الشافعي باجزاء اقل من ذلك ايضا **باب قوله**  
**قال ابو عيسى** حديث علي فيه اضطراب وهو الذي ذكره من ذكر علي وعدم ذكره **باب الطيب عند الاحلال** قوله طيبت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يعلم ان الطيب يجوز استعماله قبل طواف الزيارة فان قال قائل نعم ان يكون من  
 خصوصياته قلنا مع خلاف الظاهر ان استدل على جوازه بتلبس عائشة بالطيب ولم يكن طافت بعد قوله طيبت فيه  
 مسك اشارت بذلك الى دفع ما لم يتوبه من ان تطيب بها اياها كان بما لا يقال للطيب مجازا **باب قوله** اعطوا الزيادة  
**له** وبذلك قالت الجمهور قالت يعني اختلفوا في هدى التطوع اذا عطب فقال الجمهور لا ياكل وهو قول مالك والي حنيفة والشافعي وغيرهم  
 ورخصت طائفة في الاكل منه روى ذلك عن عائشة وابن عمر وقال ابن رشتي البداية اجموع ان هدى التطوع اذا عطب حملان ياكل  
 منه صاحبه كسائر الناس وان اذا عطب قبل ان يبلغ حلقه خلى بينه وبين الناس ولم ياكل منه وزاد داود ولا يطعم منه شيئا اهل رفقة واذا  
 فيها يبيح من اكل منه فقال مالك ان اكل منه وجب عليه بدله وقال الشافعي والحنيفة والثوري واحمد عليه ثمة مائل **باب قوله** وانما  
 ان غرض المصنف بهذا اشارة الى مذهب مالك والاول كان مذهب الجمهور وتقديم بيان مذهبهما قرينا في كلام ابن رشد والفرق بينهما ان  
 على مذهب الجمهور يضمن مقدار ما اكل على مذهب مالك اقامته البدل فتأمل **باب قوله** في شرح الباب من ساق بدنة واجب  
 او تطوع لا ياكل للانتفاع بنهرها وهو قبحا وهربا ولينها اي عليها وشرا بالاحلال الاضطار فان اضطرا الى الركوب او حمل  
 متاعه عليها ضمن ناقص بركوبه او حمل متاعه وتصديق به على الفقراء وينقض مذهب ما ابارد وينقطع لبنها ان قرب ذبحها والا عليها  
 وتصديق به وان مردها جنة لنفسه او استهلك او دفعه لغيره ضمن قيمته **باب قوله**

الى الليل ان كان المراد منه انه طاف بنفسه في الليل فهو ممنوع فانهم متفقون على انه طاف قبل الظهر وان كان المراد انه فرقة الى الليل لغيره اى جوزه اليه فلا شك انه جائز بعد ذلك من غير كراهة وجوب دم الى الثاني عشر عندنا والى الرابع عشر عند الشافعي فلا يخفى انما يفره الى الليل فلعنى انه اخر وقت استحبابه الى الليل فلا يفتى بعده الوقت استحباب باب ما جاء في نزول الابطح هذا المنزل هو المسموم بالبطيخ والمصعب وضعف بنى كنانة وهو المشوم بنى طوى وقدمنا اننا ليس من قبل والنزول فيه ليس مما يتعلق بالرجع وانما هو سنة عمدة فما قيل تحصيب ليس بشئ اريد به في الحج وحدهما قيل تحصيبه فالمراد على افراد من الحج وعلية **١١٩** قوله قال الشافعي نزول الابطح ليس من النسك في شئ بهذا المعنى مرادنا الذي ذكرنا اننا انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان النزول في سنة لنزوله فيسجد استحبنا في اعتباره ذلك المنزل لنزوله في الصحيحين **١٢٠** قوله انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان اسبح لحجوه هذا لا ينافي ما قدمنا فان سبب نزوله ذلك المنزل واعتباره بجوز ان يكون عدة اشياء **١٢١** قوله الهذاج السلام لانخلة لعنى ان له نفعاً في ذلك ام لا فقال نعم فعلم ان حج النفل جائز من العتق ايضا وما عدم اجزائه من حجة الاسلام فلما لم توجه اليه الخطاب لعبد وتلبسه لم يرداء وتلبى عنه ولا جناية عليه حتى يلزم دم لا عليه لانه لم يقيم به **١٢٢** قوله فلما تلبى عن النساء وقرى بالبيت

**١٢٣** عطف قوله على كراهة اى من غير وجوب دم ففي الدر المختار ثم طاف لمراباة يومان ايام الفجر الثلثة بيان لوقت الواجب فان اخرا من ايام الخروا ليها منهاره تحريماً ووجب دم ترك الواجب **١٢٤** قوله انما يفتى في ما في شرح المنهاج وغيره من فروع الشافعية ان المعلق والطواف والسعي لا فرق بينهما بل كل يوم الخروا وشدته تاخيره عن ايام التشرع ثم من خروجه من مكة **١٢٥** ولذا قال ابن القيم في الهدى هذا الحديث غلط بين خلاف المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم الذي لا يشك فيه اهل العلم بحجة صلى الله عليه وسلم ثم بسط الكلام على تضعيف الحديث وانت خبير باننا لا حاجة الى التخصيص على توجيه الشيخ فلهذا دره وجوب ابن حجر في شرح المنهاج بان اخروا من نسائه وذهب مذهب **١٢٦** ففى الدر المختار الطواف في يوم النحر الاول افضل **١٢٧** وهذا يختلف بينكم ذكره المحوى في الجمع والمعروف اننا طوى غير المحصب **١٢٨** قال المحافظ نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على انكس من المناسك **١٢٩** قال المحافظ في الفتح بعد ذكر الاختلاف في ذلك فالحاصل ان من نعى انه سنة كعائشة وابن عباس ارادوا ليس من المناسك فلا يلزم تركه من اثبتة كابن عرادة دخوله في عموم الناسى بافعال صلى الله عليه وسلم **١٣٠** فلهذا خرج الشيخان والوداد عن ابى هريرة ان ابنى صلى الله عليه وسلم قال من الغد يوم النحر وهو بمنى نحن نازلون غداً بنحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر لعنى بذلك مصعب وذلك ان قريشاً وكنانة تتخافت على بنى النحر وبني بلطبة بنى كنانة لا يملكون ولا يملكونهم ولا يملكونهم حتى يسلموا اليهم النبى صلى الله عليه وسلم كذا في جميع الفوائد **١٣١** قال النووي وقال القاضي لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان وانما صنف طائف من اهل المذاهب ولا يفتى الى قولهم بل يوم دوو بالحديث وفعل الصغاة واما خلاف الى حنفية في انه بل يفتى فيه ويجزى عليه حكم الحج وتجب فيه الفدية وهم الجبر فالج حنفية يمنع ذلك ويقول انما يفتى بذلك على التعليم جهوا على انه لا يفتى من الغرض انتهى بكذا في شرحه الى الطيب قلت وما على من خلاف الحنفية في الانقاد ليس يصح انما خلاهم في اجابته لاجابة كما عرفت في كلام الشيخ **١٣٢** ز ٤



هذا الحديث ان اريد ظاهره فهو مخالف للماذهب كلها فان التلبية لا تجزئ عن اخر من فيه اشكالا آخره هو ان ليس في الحديثين الذين قال بهما المؤلف انها ليسا معمولين بهما والباقي كله معمول به والحواب عنه ان جابرا مصرح بقوله كنا نلبي ونلفظ كان ظاهره الاستمرار وان لم يكن نصا فيه فعمل انه ذهب اليه اختاره وانحنى الى معنى الحديث ان النسوة اللاتي لم يقدرن على التلبية لمضوا غمازا كنا نلبي عنهن ولا خلاف فيه لاحد والتقيد بالنساء لما ان ذلك غالب فيهن ان الرجال كذلك في هذا الحكم فالتقيد بهذا غنم ولا تخلف ومعنى قوله كنا اذا جئنا مكة صلى الله عليه وسلم مع امرئ لم يج بعد الهجرة الا ان كان يكون قوله هذا منيا على اذنين فعل ذلك في حجة الواحدة فالظاهر انه لو جئنا ثانيا لكان كذلك اوقاله باعتبار حجة قبل الهجرة وان لم يكن اكثرهم محدثين فاضافة الفعل اليهم مجازا من الفعل اليهم باعتبار من كان منهم قبل بل المعنى ان كنا نلبي جوارا فاضا اصواتا ولا شك في ان في رفع الصوت بالتلبية اجزا ليس في الاسرار والنساء من معن من رفع الصوت ورفع الاصوات بالتلبية وجعلنا اجزا ذلك لهن ولو نفيناه اياهن وهذا صحيح ايضا **باب الحج عن الشيخ الكبير والميت قوله**

حجى عنه فلما جاز من الحي بضعفه وعجزه من ادار الاركان جاز عن الميت لانه اضعف والعجز وبذلك يظهر المناسبة بين الترجمة والحديث اذ الترجمة مشتقة على امرين ثم اعلم ان المؤلف لم يذكر الحديث الذي فيه تصرح بالحج عن الميت بها بل عقده بابا ملحوظا تعليلا كاستنباط المسائل عن الحديث فيكون الحديث الآتي في الباب الثاني بمنزلة التأكيد للحكم المعلوم سابقا **باب قوله** فشئت حجتنا عن هذا الحي بنى محمدا رحمه على ما مر من حديث سوال الخنمية والفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجدان يكون عبد الله بن عباس سمع ذلك عنه صلى الله عليه وسلم حين سئل ان خرج في ذلك حجة قوله يا رسول الله ان ابن شيخ كبير الظاهر له الحج لم يكن يجب عليه انما كان في كسوته وان كان جائزا ان يكون الحج فرض عليه فضعفه **باب في العمرة**

**س** في شرح الباب بن ابي عليه اوتاه وهو يرضى فوى وبني عنه رفيقه اوفيه بامره السابق على اعطاه ولو مرص ثم اعلم انه اذا امر اصحابه ورفعنا بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يامرهم بذلك نصا فاهلوا عنه جاز ذلك ايضا عندنا بغيره خلافا لاهلهم واولادهم بنى على تسليم صحة الحديث والافق اخر ابن ماجة في مسنده برواية ابن ابي شيبة عن ابن خزيمة هذا السند من جابر قال جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا بهمهم وهكذا ذكر الحديث صاحب المنطق قال الشوكاني حديث جابر اخرجه ايضا ابن ابي شيبة ورواه الترمذي بلفظ آخر وقال ابن القطان لفظ ابن ابي شيبة اشبه بالصواب فان المرأة لا يلبي عنها غير بالجمع على ذلك اهل العلم **س** اي من تخفية ففى الهداية لوامرنا نابان يحرم عنه اذا غنى عليه ونام فاحرم المأمور عنه صحح الاجماع قال عثية اراد اجماع اصحابنا فان ما كذا والشافعي واحمد لا يجوزون وقال النووي لا يجوز عندنا في الوضوء ومحمد سوار اذن اولم ياذن وهذا النقل غلط انتهى **س** حكاها السيوطي فقال حمل الحب الطبري على ان المراد رفع الصوت بالتلبية لا مطلقا بل تلبية اه **س** قال الشيخ في البذل هي واجبة عند الشافعي واحمد وغيرهما من اهل الاثر والمشهور عن المالكية ان العمرة تطوع و اختلف قول الخنمية في ذلك قال في البدائع قال اصحابنا انها واجبة كصدقة الفطر والاحمية والوضوء منهم من يطلق احكامهم وهذا لا ينافي في التوبة وفي شرح الباب للقاري هي سنة مؤكدة على المختار قيل واجبة صحح قاضيخان ووجدت هذا البدائع وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية انتهى قلت فكل كلام الشيخ رحمه على القول بانها سنة مؤكدة على المختار وقال ابن رشد قال ابو رواد وادوي تطوع **س** ج

اوجهية على ما لا قوله قال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف انه هذه كلها مقولة الشافعي الى آخر الباب لا مقولة الترمذي  
 والارام التناقض في قوله والجواب ان المؤلف نفسه مصرح بان الحديث السابق حسن صحيح وهو صريح في ان العرة ليست  
 بواجبة فلما كان هذا الحديث صحيحا لا يضرنا ما ضعف الشافعي على انه لا يقتضي ان فيه رواية ضعيفة فكان مؤيدا لما قلنا كيف من يثبت  
 هذا الحديث صحيح ومن حل الشافعي لم يضر رواية جابر فلذلك قال ليس فيها شيء ثابت باهتا بطوع واما قوله حج من ابك و  
 اعتمر فليس نصا في وجوب العرة لان الامام ابراهيم فان السؤال لعله كان من الحج - النافذة فكيف يمكن حمل الامر على  
 الايجاب وتاويل قول ابن عباس ان كان يقول بتاكيد ما مع ان قول ابن عباس لا يجدي نفعا اذا كان الحديث  
 المرفوع مرصحا على خلاف قوله وكان يقال هما حمان كانه اشار بذلك الى وجوبه وتاكيد كالحج حتى يصح اشتراكها بالحج  
 في التثنية وانت تعلم انه ليس بجوابي اذ التثنية على معنى المقصد وبهما مقصود ان بزيارة البيت اعم من ان يكون بطريق  
 الوجوب او بالتطوع **باب** منه لما كان بيان ميقات العرة مما يناسب ذكره عقب ذكر العرة قال بان منه ولا  
 يخفى كونه بامنه قوله الى يوم القيمة يعني ان هذا الدخول ليس مما يختص به او بزمان بل الحكم مؤبد لكل مؤمن **قوله** معنى  
 هذا الحديث انما احتجنا الى هذا التفسير فعلمنا يتوهم من دخول احدهما في الآخران لا احتياج الى اتيان افضل على حدة بان  
 المراد تداخل زمانهما حتى يعتمر في اشهر الحج لاندخل اركانها وافعالها **قوله** واشهر الحج لفظا لمع جمع التمام لانها اثنان وبعض من  
 الثالث تسمية للكل وتوصيف له باسم الجزء ووصفه **قوله** واشهر الحرم رجب وذو القعدة وذو الحجة كلها وحرم واما بين هذه  
 ههنا بعضها واستطراد انك لا تقع منك غلط بينهما **قوله** لا ينبغي للرجل ان يبل الخمر ان ذلك سحر جائز ووجه ذلك ما يرد من  
 الجنائيات واركانها بل انتهى الى امتداد زمان الاحرام **قوله** ان يعتمر عاتشة من التعميم فلم ان ميقات المكي في العرة انما هو بل  
 اى صل كان وان كان الافضل لان يعتمر من التعميم **قوله** فاصح بالجملة كبايت وهذا هو السبب في التكرار من انكر عترة من التعميم  
**قوله** للمؤلف للبيانات الزمانية لان المذكور في الباب زمان الحج قال ابن رشد الفقه والعلما على جواز ان يكون في كل سنة لانها كانت في الجاهلية لا في  
 في ايام الحج وهو من قوله صلى الله عليه وسلم خلت العرة في الحج الى يوم القيمة وقال ابو عبيدة بن جعفر في كل سنة الا يوم عرفة ويوم النحر واما لم يستثنى  
 فانها تكملها وقال الحافظ التفتوا على جواز ما في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا باعمال الحج الا ما نقل من الخفيفة انه يذكر من عترة الى آخر الايام  
 التشرقي **قوله** مختصر **قوله** قال الحافظ اجمع العلماء على ان المراد باشهر الحج ثلثة اوها مشاوال لكن يختلفوا هل هي ثلثة بمجاهاة هو قول كس  
 ونقل من الاطراف الشافعي واشهر ان بعض اثنان وهو قول الباقي ثم يختلفوا فقال بعضهم واخرون عشر ليل من ذي الحجة - وبلى غير  
 يوم النحر ولا قال ابو عبيدة واصحهم وقال المشافعي في الشهر المصح عنه لانه اختلف العلماء ايضا في اعتبار هذه الاشهر بل هو على الشروط  
 او الاستحباب فقال ابن عرو وغيره من الصحابة والتابعين بوجوب فلا يصح الاحرام بالحج الا فيهما هو قول الشافعي وقال يعني الاحرام  
 بالحج فيها اكل من الاحرام فيما عدا ما وان كان صحيحا والقول للصحة الاحرام في جميع السنة مذنب ما كنت في حنيفه - واحمد واخيه وهو مذنب  
 ابراهيم الغني والثوري والليث اه وفي الرض المصلحة كره احرام الحج قبل اشهره وينتقداه **قوله** اى عندا الحج وهو من حنيفه فلا يفتى  
 كما عرفت قبل ذلك **قوله** فتدعى الحافظ من الحب الطبري لا علم احدا جعل مكة ميقاتا للعره اه قلت لكن مال ابن القيم في ذلك  
**قوله** ههنا هو الصواب ولفظا الى داود فاصح بكه كبايت وهم كما حققه الشيخ في المذلل ١٢ +

والبحرانة بسير الجيم وسكون العين بعدها وكسر الجيم وكسر العين بعدها وبالراء المهملة مشددة قوله فلما زالت الشمس من الغدای  
 غيروا الزول بحجرانة وصبيحة ليل طاف فيها قوله خرج في بطن سرف وسرف هي البقعة - فسميت بتجمع فيها طريقا مكة وحجرانة  
 الى المدينة فذلك قال حتى جازع الطريق وهو طريق حجرانة الذي اتى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق فاعل جاء  
 وهو موصوف بصفة مجمع بطن سرف ولعل مقبول جمع محذوف اى طريق القرين فيسئل وكان صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة  
 والطائف وحسين ذهب الى اوطاس فلما فرغ منهم اتى البحرانة <sup>١٢٣</sup> قوله سئل ابن عمر في اى شهر اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه سلم لم يستوعب الرواية بل اخذ منها ما تعلق به غرضه وهو بيان عمره صلى الله عليه وسلم في رجب ولقد علم بهذه الرواية  
 بتأنيدها ايضا تذكر ان الرد على العالم وان كان ادون من الرادية ينبغي ان يكون باحسن وجه كما فعلته عائشة - رضي الله عنها  
 بينت فضلها اولاً بان لم يتكلف عنه صلى الله عليه وسلم في عمره حتى يقين بالجهل عن حاله صلى الله عليه وسلم ثم بينت انه اعتراه  
 في ذلك هو وكيف ترى الراد على ابن عمر حين رأى نفسه ادون من ابن عمر ورأى ابن عمر على خطأ في قوله ذلك امر الراد  
 على عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها حتى قالت ما قالت ولم يبين الى ان يرد على ابن عمر قوله كونه على خبرة في ذلك  
 قوله <sup>١٢٤</sup> فيسبب بن ابى ثابت لم يسلم مع عروة بن الزبير غرضه بهذا النقل اثبات الانقطاع في الرواية او المرد في الرواية بل هو  
 هو العروة المزني لا عروة بن الزبير ليعني انما لم يسلم مع عروة بن الزبير وجب عمل الرواية على ان المراد فيها هو المزني وقد  
 بينا لك فيما سلفت ان ابا داود ثبت في صحيحه مع عروة صحيح فافهم <sup>١٢٥</sup> قوله اعترف ذى القعدة هذا ما نحن فان عمر  
 صلى الله عليه وسلم كلها في ذى القعدة باعتبار الابدال والاذنيها واما اتانها فان اتمام العدة التي كانت مع حجة كان في  
 ذى الحجة ثم قد ورد في بعض الروايات عدد العرا لثا وفي بعضها ثلثا وفي البعض اثنين والكل صحيح فمن قال اربع اعتبر  
 الشروع فعد عدة الحجية ومن قال ثلثا لم يبرها منها واعتبر التمام ومن روى اثنين اعتبر الاستقلال فلم يعد فيها عشرة مع حجة  
<sup>١٢٦</sup> له ولعل صورة هكذا <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠٢٩</sup> <sup>١٠٣٠</sup> <sup>١٠٣١</sup> <sup>١٠٣٢</sup> <sup>١٠٣٣</sup> <sup>١٠٣٤</sup> <sup>١٠٣٥</sup> <sup>١٠٣٦</sup> <sup>١٠٣٧</sup> <sup>١٠٣٨</sup> <sup>١٠٣٩</sup> <sup>١٠٤٠</sup> <sup>١٠٤١</sup> <sup>١٠٤٢</sup> <sup>١٠٤٣</sup> <sup>١٠٤٤</sup> <sup>١٠٤٥</sup> <sup>١٠٤٦</sup> <sup>١٠٤٧</sup> <sup>١٠٤٨</sup> <sup>١٠٤٩</sup> <sup>١٠٥٠</sup> <sup>١٠٥١</sup> <sup>١٠٥٢</sup> <sup>١٠٥٣</sup> <sup>١٠٥٤</sup> <sup>١٠٥٥</sup> <sup>١٠٥٦</sup> <sup>١٠٥٧</sup> <sup>١٠٥٨</sup> <sup>١٠٥٩</sup> <sup>١٠٦٠</sup> <sup>١٠٦١</sup> <sup>١٠٦٢</sup> <sup>١٠٦٣</sup> <sup>١٠٦٤</sup> <sup>١٠٦٥</sup> <sup>١٠٦٦</sup> <sup>١٠٦٧</sup> <sup>١٠٦٨</sup> <sup>١٠٦٩</sup> <sup>١٠٧٠</sup> <sup>١٠٧١</sup> <sup>١٠٧٢</sup> <sup>١٠٧٣</sup> <sup>١٠٧٤</sup> <sup>١٠٧٥</sup> <sup>١٠٧٦</sup> <sup>١٠٧٧</sup> <sup>١٠٧٨</sup> <sup>١٠٧٩</sup> <sup>١٠٨٠</sup> <sup>١٠٨١</sup> <sup>١٠٨</sup>

في باب في عمرة رمضان قوله قال سحى معنى هذا الحديث يعني انها لا تكاد تجزئ عن حجة الاسلام فان الثواب شئ و  
اسقاط الغرض عن الذمة وفراغها شئ اخر فلا يلتبس عليك بكون بينهما ١٣١ باب ما جاز في الذي يهل بالجمعة فيكسر  
متعديا بهول اوله عرج لازما معروفا بالحديث الوارد في الباب مرنج في ان الاحصاء لا يختص بالعدو وكما ذهب اليه  
الشافعي قوله فقد حل ليس المراد انه حل بنفسه العرج والكسر وانما المراد انه سحى لتحلل وجاز له ان يتحل بطريقه المذكور  
في مقامه قوله وسعت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بيان الفرق بين رواية سحى بن منصور عن روح بن عبادة  
ورواية عن محمد بن عبد الله بن الحجاج قال في هذه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال في الاولى لفظه  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣٢ قوله حجاج ثلثة حافظا فلا يفرزك راويا ولا ينسب بذلك في اليوم غاية الامر  
ان ارسله ولعل الترمذي اراد بذلك مخالفة محمد في تفسيره فليس — باب الاشتراط في الحج قوله ان شاعة بنت الزبير  
الزبير بن زبير بن العوام فان شاعة بنته عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت زبير بن عبد المطلب ١٣٣ قوله  
افاضل قال نعم استدل بذلك الشافعية في قولهم يسقط دم الاحصاء اذا اشترط وانت تعلم ان الرواية ساكنة عن ذكر الهم  
وانما رخص لها في الاشتراط تطبيقا لقبها المتلائم من اول الامر فلا تروح معه فخر من الخير الكثير فلا قوة في الوجه  
بترجمة شخص بها عموم قوله فان احصرت فما استيسر من الهدي وقوله عليه السلام من كسر او عرج والحكم لا يختص بالكسر  
والعرج لعموم اللفظ وهي عدم التمكن من الاداء ١٣٤ قوله ولم ير بعضهم الاشتراط في الاحرام اي مفيدا وانما زاد المعصا  
والافضل لانك ان لو قال ذلك لم يكن له ضرر بقوله وان لم يستفد به فائدة ١٣٥ قوله العيس بمسك منته بكم فانه صلى الله عليه وسلم  
حين اعتمر المحمدية لم يكن في امن من ان يحصره الاعداء ويمنوه وصول مكة كيف وفيهم كثرة ولغيرهم على اهل للاسلام  
شدة ومع ذلك لم يشترط لما لم ير الاشتراط نفع شيئا بل الذي اشترط من لم يشترط في ان لا يتحلل الا بعد بعثت الهدي  
الا ان المخالف ان يقول انما لم يشترط لما لم كان اتي بالهدي فلا فائدة له في التحلل من غير بعث الهدي كما هو الحكم للشرط  
عندهم واما امر القضاء فكانوا على يقين من دخول مكة التي تيسر رؤيته صلى الله عليه وسلم ذلك في المنام وليس هذا  
ليغزو صلى الله عليه وسلم فلعلم لا يتيسر ان يقضى عثره وليس عنده ما يبحث به الهدي فليس ١٣٦ قوله فلا اذن شقة

له قال العيني اختلفوا في العصر باي شئ يكون وبأي معنى يكون فقال قوم وهم عطاء بن ابي رباح وابراهيم النخعي ثوري يكون العصر بطلع  
من مرض او غيره من عدوا وكسر ذهاب لغة مما ينه عن المعنى الى الهيت وهو قول الخفيعه وروى ذلك عن ابن عباس وابنه وروى بن ثابت  
وقال آخرون وهم الليثي وملك الشافعي واحمد واسحاق لا يكون الاحصاء الا بالعدو فقط ولا يكون بالمرض وهو قول ابن عمر ١٣٧  
كما في قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من هبنا وادبر الهبارين هبنا فقد انظر الصائم قال الشوكاني تنسب بغيرها الحديث لوثوقه  
وداؤدها لا يسل في مكانه بنفسه العرج وابتج ليقية الصالحات على انه يتحلل من كسر او عرج لكن اختلفوا فيما يهل وعلى ما يهل هذا الحديث  
فقال أصحاب الشافعي يهل على ما اذا اشترط التحلل به فاذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال مالك وغيره يهل بالطواف بالبيت  
لا يلزم غيره ومن خالف من الكوفيين يهل بالبيت والذبح والحلق كذا في البذل ١٣٨ مرنج بذلك في رواية ابي داود ١٣٩ مرنج في الطواف  
اذا تحقق ذلك وان الاضطرار عنهم ان يقولوا الى يوسف ر كما بسط القاري في شرح البهاينة آخر فصل في الهدي خارج اليه ١٤٠

النبي صلى الله عليه وسلم هذا طواف الصدر من هذه الطائفة في هذه الحالة فلا دم فيه ولا قضاء **باب قوله**  
 عبد الرحمن بن السلمي وما وقع في بعض النسخ ابن السلمي فخط من النسخ قوله فرقت من يديك عار عليه لتبادر  
 الى السؤال مع علمه بالمسئلة عن موافق من عروا علم ولما سأل عن عروا لعرض عليه ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقد كان سأل عمر بن حجاج ولم يطف طواف الصدر فكان يحتل ان يحجب عمر على خلاف مقتضى الحديث فياثم بذلك الحارث  
 والمعنى سقطت باختيارك ويايدي نفسك لانك سألت عن يحتل قوله انخطا بعد العلم بمقوله من لم يحتل قوله انخطا  
**باب ما جاء من القارن يطوف طوافاً واحداً** اما ما ورد في ذلك من احاديث فعله صلى الله عليه وسلم كرك  
 فالجواب عنه ان اكثر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يعيدون منه وانما كانوا يتناولون عليه قناتاً طائفة بعد  
 طائفة لكثرة الناس ليميز فعل الرواة الذين رويوا طوافاً واحداً وصعباً واحداً لم يصعبوا اليه صلى الله عليه وسلم الا وقد  
 فرغ من طوافه الاول وصعبه الاول او الفصل عنه ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بعرفى الطواف الثاني واما  
**باب ما صاحب خلاصة** بفتح الموحدة ثم تحتانية ساكنة وفتح اللام **باب ما** قال السيوكي في الخلاصة كناية عن الحجل قال ابو الطيب لكن  
 الظاهر انه عار عليه ليس المقصود حقيقة وانما نسبة الخطا اليه في تأخير التبليغ كانه بذلك استحي ان يدي عليه بهذا الدعاء اهـ قلت ويوضح  
 المراد رواية ابى داود فانها مفصلة فقد اخرج من الحارث بن عبد الله بن اوس قال اتيت عرين الخطاب فساكنه من المرأة تطوف بالبيت  
 يوم الفرج ثم تحض قال ليكن آخر عهداً بالبيت قال فقال للحارث كذلك اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقال عرابته من  
 يدريك سألتني عن شيء سألت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فعل هذا فروع ما فاداه الشيخ زهر قال الحافظ عن ابن المنذر قال  
 عنه الفقهاء بالامصار ليس على الحاض التي قد افاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر بن الخطاب انهم احووا  
 بالمقام اذا كانت حائضاً لطواف الوداع وقد ثبت رجوع ابن عمر بن الخطاب عن ذلك لقي عمر بن الخطاب فثبوت حديث عائشة  
 وقد روى ابن ابي شيبة عن طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون اذا افاضت المرأة قبل ان تحيض فقد فرغت الا عمر فانه كان  
 يقول يكون آخر عهداً بالبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الحارث المذكور ثم قال استد  
 الطحاوي حديث عائشة وحديث اسمعيل بن عيسى عن الحارث في حق الحائض اهـ قلت المراد بحديث عائشة ما تقدم في السري في قصة  
 صفية اخبر البخاري وغيره بحديث اسمعيل ما اخبر البخاري عن عكرمة ان اهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت قال  
 لم تنفر قالوا لا تأخذ بقولك ونرد قول زيد قال اذا قرأت للمدينة فاسألوها فقد مر للمدينة فاسألوها فكان فين سألوا اسمعيل فذكرت حديث صفية  
**باب ما** اختلفت الائمة في طواف القارن فقال الائمة الثلاثة ان يطوف طوافاً واحداً الى الفرض ويسعى سعيها واحداً وقال الاوزاعي  
 والشافعي انحى فيهما هـ وابن ابي ليلى وغيرهم والوحيفة واصحابه لا بد للقارن من طوافين مسعين كذا في البذل عن النبي صلى الله عليه وسلم علم ان  
 ما ورد في الروايات من قولهم طاف طوافاً واحداً مؤول اجماعاً فانه صلى الله عليه وسلم طاف اولاً عنه قوله ثم كما في حديث جابر الطويل فيه  
 ثم طاف بعد رجوعه من بي يوم الفرج الاختلاف في الروايات في صلوة صلى الله عليه وسلم انكر كانت بكراً او في حديث جابر المذكور وغيره  
 من عدة روايات فلا يشك احد فضلاً عن الائمة في هذين الطوافين فلا بد من التاويل لكل واحد فيها وردن فلفظ طوافاً واحداً فافهم قوله  
 طاف لفرض طوافاً واحداً والظن الاول كان القدر ومن قول طاف لعل من السرايين طوافاً واحداً والظن الاول كان للمرة ١٣ +

رواة الطوافين وكذا المسمعين فلا يتوهم بهم أنهم ردوا ذلك بحسن القياس أو التوسيم أو الحمل على ذلك لكان كذباً فلم ينقلوا عنه ذلك إلا وقد رآه طوافين وسامعين وأما الحديث القولي فما ضعيف أو ما أول جمعاً من الأحاديث فمن ذلك قولهم لا في منعه صلى الله عليه وسلم من أحرم ما لحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد فالصحيح أنه مرفوعاً غير صحيح وإنما هو موقوف وإن سلم رفعه فالواو فيه بمعنى أو هو كثير شائع ولفظه جميعاً وإن كان الغالب استمالها فيها وجودها مجتمع ولكنها كثيراً ما يستعمل فيها لمجتمع وجودها وذلك لاعتبار الاجتماع في نفس الوجود والالزام التعارض بين قوله وفعله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يحمل فعله على العمومية وقوله هذا على الرخصة لأن هذا لا يقولوا أحد من قال بالطوافين لم يقل بأجزاء واحد ومن قال بطواف لم يقل بشرعية التكرار **باب** مكث المهاجرين في الصدر **قوله** لم يكث المهاجرين بعد قضاء نسكهم بكثرة وإنما خص بهم ذلك دون الزيادة لأن في الإقامة هناك تعريضاً لثواب الهجرة على التقليل فيكون ذلك لأنها وإن لم تنبثق دار الكفر غير أن إقامة نفق حسب الصورة لما عهد الله بين مفارقة الأهل والمال ومشاركة الوطن وإن لم يكن نقضاً حقيقةً ولذا لم يقل في ثواب الهجرة أن مات أحد من الذين ما جروا في الدار التي يجرها أولاً وإن لم يكن من عمره القيام هناك بل كان على قصد الرجوع ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لئن البأس سعد بن خولة وأما لو كان في أيام دار نسك فله في ذلك فضل كسب ولا ينقض بقصده ذلك أجره شيئاً لأنه لا يقيم إلا الدار نسك بعد ولا يجدان يقال وإن لم يرد بذلك تصرع فيما بلغني من ذوات أن لم يمت بكثرة من المهاجرين وإن كان ينقص من أجره شيء إلا أنه يشاء ثواب موتة بكثرة كما يؤتاها غير المهاجرين وان كان الغائبين قوله صلى الله عليه وسلم لئن البأس سعدان ما أو في من الثواب لا يجازي النقص من ثواب هجرة ولا يكفيه إذ لو كان موافقاً لآراءنا عليه شيء لم يكن شتم بؤس ثم إن الرخصة في إقامة الثلث لما يجتمع اليقين دفع التعبد للكمال وأصلاح شأنه وشراؤه بعض ما يضطر إليه في سفره إلى غير ذلك والله أعلم **قوله** وهزم الأحزاب وحده بهذا السحلاً من فاعل هزم وأما بمنفوعه فطلق لفعل محذوف للحال تكون نكرة وبها معرفة ولما يؤيده ظاهر اللفظ على هذا التقدير من اقتضار التوجه على حين الهزم مع أن توجهه لهم بولاء ليس بصفة كماله لغيره في إفادة قوله أو حدة توجيهاً ولا في حده على تقدير الحالية لا يكون الاستعلاء بالكمال السابق وعلى تقدير كونه مفعولاً مطلقاً يكون كلاً مستقلاً في إفادة التوجيه وإن كان يجوز أن يكون حالاً أيضاً باعتبار صحة المعنى في نفسه **باب** ما جاز في الحرم يموت في أحرامه أخلف العلماء فيهم **قوله** اختلعت الخاة في تركيب قولهم وحده على أقوال قال صاحب الكافية وشارحها شارح الحال أن تكون نكرة ومررت به وحده متاول بالظن ظاهره نقضاً على القاعدة وتأويلها على الوجهين أحدهما أنها مصادرها لخال محذوف أي ينفرد وحده أي المفردة فالحال حال والمصدر منصوب على المصدرية وثانيها أنها معارف موضوع موضع الكرات أي منفردا ونحوه فالصورة دان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة **قوله** وقال من المني المتين هي نكرة وأما وحيز الكوفة فنحو مررت به وحده **قوله** وفي يامش يعني لم يدخل الكوفة بهذا النحو في الحال أصلاً إذ المنصوب به عندهم على التقدير كما في قولهم جاءوا مع اختلاف البصرة إذ هو منصوب على الحال منهم **قوله** أي باعتبار التحويل لطلق فإن التوجيه على الإطلاق أفيدوا على من التوجيه في وقت خاص **قوله** فقال لشافعي والثوري واحد وأما من الحرم على أحرامه بعد الموت ولذا جزم سترانه بتطبيع وقال أبو حنيفة وماك ولا ولا نعي **قوله** لا يصنع به ما يصنع بالحلال وهو مروي عن عائشة وابن عمر وأوس كذا في البذل **قوله** ١٢

ومنهم الشافعي من قال ببقاء احرامهم ومنهم الامام من قال بتمايمه بالموت واستدل الشافعي من دان دينه بهذا الحديث  
 فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يجز رأسه وعلقه بان يبعث يوم القيمة بهل ولبي وقال الامام من قال بقول ان احرامه  
 ينقطع في حق احكام الدنيا لمعم قوله عليه السلام اذا ملت ابن كادم انقطع عمدا من ثلث صدقة جارية او عمل ينتفع به او ولد  
 صالح يدعوه واما هذه الواقعة فمحتمل كونه تخصيضية في الرجل لان احرامه لم ينقطع وقتما يد ذلك بقوله عليه السلام في الحديث  
 الذي استدلوا به على امرهم اغسلوه بماء وسدر فان السدر مما لا يتعمل المحرم لازالة الشعث وقتله بماء الرأس وتليينه الشعر  
 فقيه من الاتفاق لا لا يخفى واما ما فهموا من قوله فانه يبعث يوم القيمة بلي ان عليه نهى عن تخيير رأسه لكونه محرمًا فغير ظاهر ليس لهم  
 على ذلك من دليل بل القائل تعقيبية ذكرنا لاثبات فضيلته حسب الجملة بيان لفضيلته وفصل من مات في كل صالح  
 ان يبعث في حاله التي مات عليها فانه حرضهم على ارتكاب الخيرات والاجتناب عن المعاصي والسيئات فان المراد لا يدري  
 اني تلتهم بالجدات وفي قوله للدواهي والاعداء والاسلم بين الفريقين الناس يمشرون يوم القيمة فيما ماتوا فيه من الاعمال  
 والاعمال اذا كان كذلك لم يكن بعث يوم القيمة بليًا متوقفًا على عدم التخيير فانه يبعث بليًا في كل حال اخرجه رجلا مات  
 في سجدة لا يبعث ساجدًا فلما لان انهم في قبره ضرورة انه يبعث ساجدًا افيترك على هبة تلك لم يقبل به احد فذلك  
 منها وحاصله ان احكام الدنيا لا تانقاس بالاحكام الاخرية فهذه القضية الشخصية لانكاد ترفع عموم تلك القضية الكلية  
 مع ما فيها من الاحتمالات التي لا تاد تنكر بان يتصل ماها في الحرم يخلق رأسه في الاحرام ما عليه ظاهر الفاظ الباشل ما اذا قرن  
 رأسه بعذر او خلق رأسه بغير عذر لان المراد منها الاول بقرينة الحديث الذي اوردته فيه وليس حكم القسمين واحدا حتى يكر  
 على عموم قوله فقال ان ذلك هو امك هذا ايضا في ما ورد في بعض الروايات من سوال كعب بن عجرة عن همام رأسه قبل  
 ان يبتدئ النبي صلى الله عليه وسلم بذكر ما ويفتقنه عن احوالها فان الروايات لما كانت بالمعالي وحاصل كل ذلك يؤول  
 معنى واحدا جمعت الروايات كلها من غير ارتكاب تحلف مستقني عند وكان اجازته للخلق كثره ما كان يكاد منها فكان  
 مضطر إليها ولذلك شير النبي صلى الله عليه وسلم بين الثلاثة المذكورة من الصيام وغيره ولو خلق من غير عذر التقين  
 له قال الربيع رواه مسلم والوداؤد والنسائي في الوصايا والترمذي في الاحكام ١٢ له قال ابن بريزة اجاب بعض اصحابنا عن هذا الحديث  
 بان به اخصس بذلك الرجل لان اخباره صلى الله عليه وسلم بان يبعث بلباسه ما دة بان حج قبل وذلك غير محقق لغيره كذا في الفتح والتعب  
 عليه بن دقيق العيد ليس بوجه كما اشار اليه الشيخ ١٢ له هكذا قال الصنعى كنه لا يرده على الشافعية فانهم ابا هو الحرم بالسر كما في شرح  
 الاقناع ١٢ له كما مال ايرين دقيق العيد متفقًا على قول ابن بريزة ١٢ له يعني لمجرد الترتيب الذكرى والا فالمقتضونه لغير الفرج  
 نموت بهذا الحال فانه يبعث بلباسه لان كل ابن آدم يبعث على ما يموت عليه لكن ما يلزم بهذا البعث تغير في احكام الدنيا ١٢ له وبسط الصنعى في  
 ذكر ما يستنبط من الحديث مع اختلاف العلماء في ذلك انخصه في البذل ١٢ له بل شوهر على الراي ايضا في محكمات الصنعى قد اوجب العلماء الغلبة  
 بخلق سائر مشو البدن لانها في معنى خلق الرأس الا داود الظاهري فقال لا تجلب لفظة الرأس فقط ولكن من المعاني ان في رواية مالك  
 لا يتعلق لفظة بشعر البدن كذا في البذل ١٢ له قال الصنعى اذا خلق راسه وليس اوطيب طام من غير ضرورة فقد حكى ابن عبد البر في  
 الاستذكار عن ابي حنيفة والشافعي اصحابها وابي ثوران عليه ما لا غير وانه لا يخبر الا في الضرورة وقال مالك بس ما فعل عليا الغنية في

من غير ضرورة فقد حكى ابن عبد البر في الاستذكار عن ابي حنيفة والشافعي اصحابها وابي ثوران عليه ما لا غير وانه لا يخبر الا في الضرورة وقال مالك بس ما فعل عليا الغنية في

عليه السلام وبذلك يعلم ان اجازة الشرع بشئ ورفع الاثم عنه لا يستدعي ارتفاع الكفارة ودم الجنابة عليه وعلى هذا فمضى قوله  
 لاجل في تقديم بعض المناسك على بعض وجوب الكفارة ثم اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم انما خص له في الحلق لما لا يعلم استدارا ايما  
 الاحرام التي متى نجر والا فمقدور المصاحبة بالكفارة بعد ذلك لتبسيط **باب** في الرخصة للراة ان يرموا بيلالهم قوله لا روية  
 مالك اصح لما لا يلزم على ظاهر عبارة ابن عيينة ان يكون ابو البدر روى هذا الحديث عن عدي مع انه لم يروه الا عن عامر  
 وانما سبوا الى هذه من قال لابن عدي وانما هو ابن عامر بن عدي **قوله** ثم يجعوا في يومين بعد يوم الخميس في روية في احد هما  
 وبما يتصل على وجهين يقيموا بعد يوم الخمر حتى يرموا الاحادي عشر فيذبحوا ثم يا ثمانية عشر فيرموا اري الثاني عشر والثالث عشر  
 في الثالث عشر والثاني ان يذبحوا بعد اري الخمر حتى يا ثواني عشر فيرموا اري الحادي عشر والثاني عشر ثم يقيموا ثمة حتى  
 يرموا الثالث عشر ثم في هذا اليوم **قوله** قال مالك فلننت اذا قال في اولها ثم يرمون يوم التفر هذا ما نقله المؤلف من مقولة  
 مالك وقدين مالك غلط هذا في موطأه با وضع هذا واين فينبغي ان يحل معاروا المؤلف اليه على ما هو مصرح به فيقال في  
 توجيه ان اول افضل لتفصيل من صلته وليس بتبعيفية فلا يكون معدا الاول داخلا فيما دخل عليه من الجارة وبموجب  
 الثانية فيكون المراد بالاول حينئذ يوم الخمر واليوم التفر الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة فيكون للمصنف انهم يرمون في يوم الخمر  
 ثم يرمون في التفر الاول روي يومين روي الحادي عشر الذي تقدم والثاني عشر الذي هو موجودا ويقال في توجيهه في لفظه  
**س** تأييد من الحديث المذكور مسلكا تخفيفا في الاحاديث المشهورة التي ورد فيها السؤال عن تقديم بعض الاضال وتاخيرها واجاب فيها  
 النبي صلى الله عليه وسلم بافضل ولا صرح **س** ما فاده الشيخ رحمه الله لكن فسر الزرقاني وجه الاسم بوجه آخر فقال اختلف فيه على سفيان فخر  
 ابني داود والترقي من سفيان من عبد الله ومحمد بن ابني بكر من ابني البدر ورواه النسائي من سفيان عن عبد الله وحده ورواه  
 ابن ماجة من سفيان عن عبد الله بن ابني بكر عن عبد الملك بن ابني بكر عن ابني البدر ولذا قال الترمذي روية مالك اصح واما زعم التجميع  
 لقول مالك بن حاتم وقول سفيان بن عدي والرواية الترمذي بان الهبة الى التجميع فليس بشئ اذ هذا لا يخفى على الترمذي وكونه لم يذكر  
 الاختلاف لا يدل على انه لم يروه اجمعت هذا موجه الامانة الترمذي وابي داود وليس في نسخ التي بايد بنال فيها عبد الله بن ابني بكر محمد  
 نعم ما عدا ابني ابن ماجة يوجد في الاختلاف **س** هكذا في الحديث يهذين الاثمين اكثر شراح الحديث كالشوكاني وغيره ومنها ايضا  
 ثالث وهو ان يرموا الاحادي عشر والثاني عشر جميعا تقديم كنهم لم يمتاروه لان الجمع انكر واجمع التقديم قال الطيبي رخص لهم ان يرموا يوم العيد  
 حرة العقبة فقط ثم لا يرموا في الغد بل يرموا بعد الغد روي يومين لغنا والاداء ولم يجوزنا شافعي ومالك ان يقدموا اري في الغد قال  
 القاري وهو كذلك عندنا **س** اختلفت الروايات في هذا اللفظ كما في مستدرج وفي رواية لقائلنا قلنا ان في الاخر منها على  
 هذا اختلاف بينه وبين تفسير الموطأ ولا يحتاج الى توضيح واما على لفظ الترمذي فيجوز ان يرموا في يومين البض ان يرموا في الثاني الترمذي روي شيخه  
 واما في مستدرج الموطأ روي الامام مالك نفسه فقال **س** ولفظ قال مالك وتفسير الحديث الذي اخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم روي  
 الاصل في روي البخاري في روي الترمذي انهم يرمون يوم الخمر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم الخمر رما من الغد وذلك يوم التفر الاول يرمون يوم  
 الذي مضى ثم يرمون اليوم ذلك لانه لا يفتى احد شيئا حتى يجب عليه فاذا وجب عليه مضى كان القضاء بعد ذلك فان بداهم التفرقة  
 فرموا وان اقاموا الى الغد رما من الناس يوم التفر الاخر ولفظ وانه يفتى بلفظ **س** ز



من تبعية وعلى هذا لا يصير في الاول معنى التفضيل واول داخل في مدخل من ولا ذكرها لري يوم النحر كونه في وقتها لا محالة  
فانما هو ذكر لري ما بعد يوم النحر فمصادق اولها هو اليوم الحادي عشر فهو افيهم يردوا الى امر اجمعهم حتى اذا في يوم النحر الثالث  
وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة رجعتوا فجمعوا لري يومين هذا والنفر الاول الذي كان عدداً **قوله** هو اصح ولقد  
بيناك وجه الصحة فيما تقدم من كونه لا يلوهم ما يلوهم حديث سفيان بن عيينة من رواية ابي البدر عن علي بن ابي  
رواه عن ابيه عاصم لاعم جده عدي **باب** قوله لو لان مني بدنياً **قوله** انما قاله لسلاطين بنفسه ان يسجل لكل  
سائر اصحابه صلى الله عليه وسلم وسلاطينه على خاطمه رضي الله عنهم اجمعين ويعلم علياً ان من ساق بدنياً لا يحل ومن لم يسجل فلهذا  
حل الى غير ذلك من الفوائد ولم يحدث على هذا ان من احرم بحجة وعزم عليه واحال صفة من صفاته على غيره مثل كونه  
ممتنع او قرأناه في جاز ولا يجوز مثل ذلك في الصلوة والصوم وغيره **قوله** يوم الحج الاكبر يوم النحر اختلفوا في ذلك  
ف قيل يوم الحج الاكبر يوم عرفه لما ان الوقت بعرفة فيه الحج العرفه وقيل بل النحر لما ان معظم الافعال الحج في مثل الوقت  
بالمزدلفة بعد ما صلوا الصبح فجلس وري حجرة العقبة والذبح والحلق وطواف الزيارة **قوله** ان يركب من يرام على  
الركبتين الحج لم يرد بالراحام ما يتبادر من الزحام الذي يتأذى به الناس لاذ به من عنده كيف وقدر تركب من سلم فقامت  
بين الاصحاب وتوافقت على كونه ثلثة ارباب الباب مع ان لا يظن به الا ان تركاب ما ليس محظوراً شرعاً انما المراد بالاذ  
ما يترتب من احتمال اذى الناس في تزاوجهم وطول تلبسه منتظر اوقت فاتهم **قوله** ان سمحاً كفارة الخطايا ولا ريب في  
ان من لم يسلمه لحدرا زحام الناس واكتفى باستقباله فانه يفر خطاياه الا انه لا يتخفف التفاوت بين اتيان الطائفة فيها  
وبين ان يوتي للرجل ثوبها منه من سمحاً وفضلاً فكان ابن عمر اشار بذلك القول الى الفضل في تفضيل من تركب بذلك  
وجه مقاساة الشدا في الوصول اليه **قوله** الطواف حول البيت مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه الجهر استد  
بذلك من قال ان الطهارة شرط للطواف فان تشبيهه عنده معنى على ذلك وليس بسديد فان التشبيه ان كان من  
الشركة في جميع ما يشترط للصلوة لزم اشتراط الاستقبال وسر العورة والكف عن الحركة والكثيرة والمشى الى غير ذلك  
**له** قال المحقق الاحرم على الايهام جاز ثم لغيره الحرم لما شاء الله عليه وسلم من ذلك وهذا قول جمهور من المالكية لا يصح حراماً  
على الايهام وهو قول كوفيين قال ابن الميزر كان من ذهب البخاري انه قلت وغضب الخليفة كما في شرح الباب ومن نوى الاحرام من  
غير اثنين حجة او مرة صح ولمن المضى في حاله ان كان لا يجزئ لايها شاق قبل ان يشرع في اعمال احدهما فان لم يعين حتى طاف ولو شوطاً  
صار احرامه للعمرة او وقت بعرفة قبل الطواف فصار احرامه متعيناً للحج - وان لم ينو احده **قوله** اي ان يعلق صلوة على صلوة غيره  
لكنه ان علق على صلوة الامام لم يصح ففي شرح المنية ان نوى الشرع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ والاصح ان يحج به قال القاضي  
لانما نوى الشرع في صلوة الامام صار كانه شرع فرض الامام مقتدياً به **قوله** قال القاري في شرح النقاية الطهارة لمن لم يحرم  
وسر العورة واجبات عندنا لا شرطاً كما قال في الشافعي لم يثبت الباطل لما قد قلنا وليطوفوا بالبيت العتيق وهو في اللغة عبارة عن الدور  
حول البيت فمن شرط الطهارة زاد على النص هو لا يجوز بحج الواد فان قيل فصله الشرع عليه وسلم الطواف بطهارة كان بياناً لا لغيره فتم الطهارة  
قلنا انما يقال بيان اذا كان النص يحتمل وجه والامر بالطواف لا يحل الطهارة فيحصر زيادة لاحتالة والزيادة قد يكون متعلق اصل الجواز

قد ذكرنا في بعض الكمال فانما يتعلق بالحج والاحرام فلهذا في هذا الموضع انما يذكر ما يتعلق بالحج والاحرام

وقد اجمعوا على انه غير مشترط وان اختلف الاشتراط في الطواف بالهجرة لهذا الحديث لزم الترجيح ولما رجع فالحق ان المراد بذلك هو الاشتراك والمشابهة في الاجرة والمثوبة ولذلك اختلف العلماء في افضل احوالها على الآخر وأكل الامر الى ان القسوة للمكي في ايام الحج افضل من الطواف وبغيره الامر بالعكس او يقال ان التشبيه في ثبوت الامرين بكتاب الله **قوله** والله بعدد الايام القيمة اما خلف النبي صلى الله عليه وسلم في اخباره بذلك لما كان الحجة يستبعد في الجملة فكانه نزلهم منزلة المشركين فاكد الكلام باللام والقسم لدفع وجه الاستبعاد وكثرة المشهودين عليهم مع كون الشاهد لا يسع فيما يبدو للتأخير ولا يصرح وليس للسان ينطق به **وقوله** يشهد على من أتى بغيره لفظه على ليس للضرر وانما هو مثل قوله تعالى **قوله** بحت متعلق بالاستلام والمراد به ما ليس فيه شائبة رياء ولا سمعة ويطعن بذلك حال استعمل بغير حق وشهادة عليه مقاسة ودلالة ولو جعل متعلقا بالشهادة لكان صحيحا ايضا لكنه ليس بغيره كثيرا ولا يبعد ان يقال في توجيهه ذلك ولكن الاستاذ ادام الله علوه ومجده واقاض على العالمين بره ورفعه لم يزد على الذي ذكرنا **قوله** كان يترنن بالركبة وهو محرم غير المقتت هنا يتناهي في مذهب الامام في نهيه عن استعمال الدهن اية كان لازمة الشعث وفيه من الارتفاق ما لا يخفى ويجوز الصاحبان استعماله في غير الرأس فلا يتناهي في مذهبهما اذا اريد بقوله كان يترنن استعماله في غير الرأس واما اذا كان فيه طيب فلا يجوز اصلا عند احد من الفقهاء وظاهره ان ليس ههنا كذلك لتعريضها بكونه غير مقتت وهو المطلب من الفت وهو الكسر لانه يسر في شيا من ذات طيب كالورد والياسمين وغيره فيجمل التحريض على مذهب الامام ان هذا بيان لتطهيره صلى الله عليه وسلم بعد غسل الاحرام وهو اخذ في ان يحرم فكان قوله هذا في ان المراد بهما واحد كقول عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل ولحمه فكان هذا بيان منه للوقت الذي لم يوجد فيه طيب الدهن فكان اذا دهن **س** او يقال التشبيه في نوعية الامور باعتبار بعض الاحكام على ان الحديث حكمه في **س** بياض في الاصل بعد ذلك ولاحظ **ار** اذ كانت آيات وقفت في القرآن المجيد بالشهادة على شئ ولا يراد فيها الضرر كما في قوله تعالى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا وفي قوله تعالى تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ونحو ذلك **س** انما هو ايراد وقع فيه شئ من ههنا فانما فان التعريف بين الرأس وغيره لم يذكره اهل الفروع من مذهب اصحابنا بل ذكروه من مذهب الشافعي رضي الله عنه ان الذين تربط فعليه دم عندنا في حنيفة وقال عليه الصدقة وقال لشافعي اذا استعمل في الشعر فعليه دم لازالة الشعث وان استعمل في غيره فلا تأكل عليه لان فعله لها اثر من الاطعمة الا ان فيه ارتقا فاقبى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت جناية قاهرة ولا في حنيفة انما اصل الطيب ولا يتحقق نوع طيب في قتل الهوام ويلين الشعر ويبرز بل انقث والشعث فيكامل الجناية بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مطبوخا لا يفي كانه حران وهذا الخلاف في الزيت لمحت اما الطيب منه كالبنفسج يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طيب **س** فقد علم من ان الحديث مخالفت لمسلك الامام وصاحبيه معا والفرق في وجوب الجوارح بل هو دم او صدقة فما اجاب به الشيخ رحمه الله هو جواب من الامام وصاحبيه كلهم وتوجيه استعماله في غير الرأس توجيه من جهة الشافعي ولذلك الوجه الصحيح في الحديث الحرم يدين جسده غير راسه لمحيته بما ليس بطيب واجاب العيني عن الحنيفة في البناء وصاحب الجوزي عن النقي ان فرقنا ضعيف وعكيا تضعيف عن جماعة وحمله صاحب البدر على الضرورة وقال ايضا ليس في الحديث انه لم يفرج لانه فعل وكفره **س** ١٣

يزمن غير مطيب يستعمل الطيب على حدة واذا وجد اللبن المطيب اكتفى به وفيه غشمة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتح  
 معها الامرة فاني يستقيم التزديد وكذلك لظاهر من حال ابن عمر ان لم يكن معه صلى الله عليه وسلم الا في حجة الوداع ويدفع بانه  
 اذن في الشعر وتطيب في الفرق وغيره من المواقع فان قلت قد عينت حال تطيبه فيها عاكسة رضي الله عنها  
 بما فيها في هذا الذي ذكرتها فكيف التوفيق قلت التوفيق ممكن بان العفو الذي استعمل فيه الزيت غير الذي استعمل في الطيب  
 ولا يجد ان يكون استعمال الدهن في غير الراس مما ليس فيها زلة اشعث وعلى هذا يحتاج الى كونه قبل الاحرام قوله كما  
 نقل في دليل على جواز ذلك لا يقاس عليه غيره الذي ينقص بالافذ وفيه مفر ملكة اولها بها كالتراب فان في انفراد  
 التراب نقصا بالاماكن فتصير حدورا **قوله** افعل كما يفعل امرؤك يعني يترك المستحب مخالفة الشقاق هذا آخر  
**البواب** الحج هذه **البواب** الحياتل يجدان يقال في توميه ذكر هذه الابواب بهنا وان لم يكن للمؤلف نظر الى اشتغال هذه  
 ان ينبي الاسلام لما كانت هي الاركان الاربعة فرغ من بيانها اول مسامرة الى ما يجب على كل واحد ادارة كذا اراد  
 بهنا ان لا يتاخر ذكر الجزاء عن سائر ما ليس بمثابة ما ذكر من الاركان كيف وفي ابواب الجنازة ذكر الصلوة وهي فرعية ولا  
 كانت على الكفاية والضايف اعظم ما في هذه الابواب يأتي بهجرة واليقظة بنفسه كالصلوة والدن واجرار الهيا والديار  
 للاموات فادلى ان يورعها ليقطع بنفسه وهو لا بد له من خلاف ما يصح في من المباحث فان المكلف من اكثر ما غلبه **قوله**  
**قوله** شوكه فاقربها والمرد بما فوق الشوكه يمكن ان يكون ما زاد عليها في اليزاد ولكن الاولى الاداة ما قل منها  
 كما في قوله تعالى بعونه فاقربها اذا كثر في الآلية والرواية كلتيهما بالمبالغة في التقليل والتحقيق وهو ما صل فينا قلنا لا الاول  
**قوله** من نصب ولا حزن ولا مصب والنصب بهنا ما يعرضه من الكلال والاعياض الى اللامعاج والطاعة وامثالها والحزن  
 هو ما يحرى القلب على شئ قد سبق ومضى الصواب ليس من المرن في المرح وغيره **قوله** حتى اليهم بهن المستكن فيه راجع الى اليهم  
 والمنصوب للمؤمن المقدم ذكره والهم ما اعتراك من فكر فيما ياتي من الامور **قوله** لم يزل في خرفة الجنة الخلق من  
 البستان بحيث منه في اخره وليس المراد الخنى من دون الاشجار فيطابق الحديثان وان حمل لفظ الخنى على ظاهرة يكون  
 تفاوت الجرد وقفاوت العمل **قوله** واسم ابى فاختة هذه كنية لابي ثور الذي روى عنه **قوله** على عجب شرا  
 وقد كثر في كذا النبي صلى الله عليه وسلم نبي عن النبي لما رآهم يعقدون فيه ما لا ينبغي ان يعقدوا فيها هم ثم لما استقرت  
**قوله** هذا بيان للنقص بالا ما كان اي ان افترج الحاج الزراب لهم تعيد الاماكن كلها حقرات قال الجليلي الحذر الخطو بالتحريك مكان يحد من كذا الحذر  
 والحدود **قوله** قال ابو الطيب جمع الجنانة بكسر الجيم وفتحها والكسر فصيح ويقال بالفتح للميت وبالكسر للحي عليه سميت ويقال عليه الجننة  
 بالفتح لا غير **قوله** غسرت الآلية ايضا بالاحتساين قال مستجاب البيان قوله فاقرب في الصغر والخفة كجها اوقى الكبير كذا باب اه فاشبه  
 بآية في كلا الاحتساين اري اشارا بالتقليل **قوله** الى على اظاهر والاولوية والا فقدرت ان الآلية والحديث كلاهما من ان الاحتمالين **قوله**  
 ثور لغيره المثلثة مصغر ابن ابي فاختة بالغار وكسر الخا بالجر فقتاة سيد من علف بكسر الميم الكوفي قال ابو الطيب والسير على **قوله** فخرج الى الحيرة و  
 تسير لغيره المثلثة مصغر ابن ابي فاختة بالغار وكسر الخا بالجر فقتاة سيد من علف بكسر الميم الكوفي قال ابو الطيب والسير على **قوله** فخرج الى الحيرة و  
 قد عاين في احاديث كثيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم يروون انه لا يحصل المغفرة الا به اذا اعتقد انه مستغفره مستغفرا وان الله تعالى هو الشافي طاباس بيحور

حاشية على المتن في قوله تعالى فاقربها المرفوعة قال ابو الطيب

آراءهم على ما ينبغي ان يستقر رخصهم في اكل اذ لم يكن يعرف الشفا را لا فيه فلهذا كذا كثوى خباب واما قوله في بيان ما قاس من الشفا  
 فلم يك الا بانيا لحالها وتحريرا لثمنته تعالى عليه فان للمصائب على المؤمنين نعم لمن تعالى اذ اصبر عليها وقوله لقد كنت واما بعد  
 درهما بيان لثمنته الانعام عليه بعد ما كان مقللا ليس له درهم او يكون هذا بيان ما قاس من قبل من الافلاس كما لقياسي لام  
 الاستقام اليوم قوله وفي ناحيته اربعون الفا هذا لاجاني ما ورد في بعض الروايات من الزيادة على ذلك المقدار فان هذا  
 بيان لما كان وقع في ناحيته من البيت لان هذا المحصر جميع ما في مينة <sup>١٢٢</sup> قوله انها نادى غسان الراوى <sup>١٢٣</sup> قوله دخلت  
 انا واثابت البنا في وكنا تلمذ عليه فقال صاحبي ثابت يا ابا حمزة هذه كنية لانس بن مالك اشتكيت بكنيتك  
 لا بعينه - المخاطب قال كلاهما صحيح لان عبد العزيز كما اخذ عن انس بلا واسطة - اخذ عن ابي سعيد بن ميسرة الى انضمة  
 فستبها عليه ثم بين المؤلف دليلا على صحة الروايتين معا فقال حدثنا عبد الصمد وانه مقول في زرعة <sup>١٢٤</sup> قوله يا  
 ماجار في الحديث على الوصية الوصية نوعان وصية ما يجب عليه دائمة كالديون والودائع وبيان ما عليه من القنوة والصلية  
 وهذه الوصية واجبة على المرء وهذه هي التي ارادها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ما حق امرئ مسلم بيتين يبيتن الخ الا ان  
 حكم النوع الثاني من الوصية ليعلم مقادته عليها فان الوصية بما يجب عليه ما كانت واجبة عليه كان الوصية بما يستحب عليه  
 مستحبة فلهذا كعم المؤلف ترجع الباب لعلم الحديث على الوصية بكلا نوعيهما وقوله عليه السلام لا ووصيته مكتوبة ليس المراد  
 به الكتبة ففسها انها ارادها بالاعلام كيف حصل <sup>١٢٥</sup> باب ماجار في الوصية بالثالث والرابع الاول على الجواز والثاني على الاستحباب  
 قوله اوصيت سائله على ان يلى بما يستحب له لم يأت بعدم اتيانه بذلك تنوع نوعين ان لا يكون اتي بالاصحاب مطلقا او يكون  
 اتي به لكن لا على الوجه المستحب بان يكون فيه اتفاق من قوله هم اغنيا بنجر وكانت له ابنة غيبته ذات زوج ففى ومع ذلك  
 فلم يرخص للنبي صلى الله عليه وسلم ان يرث على الثلث فيه دلالة على ما للورثة من عظيم الحق في مال المورث وانه لا ينظر في ذلك اتي  
 غنار الوارث او فقره ومعنى قول سفيان من اوصى بالثلث فلم يترك شيئا ان المورث لما لم يكن له وقت الموت تعرف على ما زاد  
 على الثلث ليعلم حق الورثة بالباقي كان المنة منه على الورثة - ان لو ترك شيئا من حقه فماذا ان ستر في الثلث في الوصية علم ان  
 احكامهم الباقي ليس لانتفاعه عنه قصدا لبقائه على الورثة - بل لعدم الاختيار وقوله لا يجوز له الخ عليه لقوله فلم يترك شيئا قوله فجاز  
 ان ناقصه اى ابن له ان فيما عجزته بالرسول الله نقصا الى اى لم ازل اذكر لان الذي امرت به قليل او المعنى خالزات ان ناقصه عما  
 قلت اولان مالى كل اى لم ازل اذكر لاقول من الذى كنت ذكرته اوله ليعنى تركت اوله من كل المال قليلا وقليلا حتى آل الامر  
 الى الثلث فافهم حتى يتضح لك الفرق بين الوجهين قوله يستحبون ان ينقص من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم والثلث كبير يكون  
 له منه على اولاده كما ان فضلا على الفقراء فى الايصاء لهم <sup>١٢٦</sup> قوله خمس دون الربع بيان لمقتضى حال الثلث ولا يشبه  
 فقال الخمس الذى هو دون الربع والذى هو دون الثلث اذ اراد بذلك ان مراتب الاستحباب متفاوتة فالرابع يستحب  
 دون الخمس على هذا فالرابع والخمس كلاهما مستحب غير ان الخمس على استحبابا وعلى الاول وهو ان يكون ثلث ان الثلث والجميع  
 له فقروا في رواية كثوى في يد سباعا قالوا لطيب <sup>١٢٧</sup> لما ثبت لم يكن من الاولاد ذاك الا بنت واحدة وورثه اخر مصيبة فقوله لا ينفق  
 باختيار الورثة قالوا بطيب <sup>١٢٨</sup> بكه في الاصل والظاهر عندى انه سبوت فلم والعوالب بل لفظ الخمس كما لا يخفى على من طالع كلام سفيان .

لم يكن المذكور في كلام سفيان استحقاق الخس فحسب **س** باب في ملتين المريض عند الموت والدعاء له قوله فقولوا خير اى  
لا تدعوا على انفسكم فقولوا اهلكتنا الله بهلك امثال ذلك بل قولوا خير ا مثل غفر الله له وله وحسن الله جزاءنا وحمل عبنا عليه  
كما قالت ام سلمة رضى الله تعالى عنها اللهم اغفرلى وله وعقبنى منه حتى حسنة واذا اريد بقول الخیر دعاءه للمريض كانت مكاتبة  
الحديث بكلام الغنى السريعية ظاهرة وهو التلقين والدعاء واما اذا اريد بالخیر اعمن من الدعاء كان بعض ما ورد في الباب **س** باب  
تثبت الجزء الاول منهما والبعض الآخر جزء ثانيا **س** قوله ستين هو ابن سلمة ليس بسلمة التي كُتبت بها ام سلمة صاحبة  
القصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قوله وقد كان يستحب ان يلقن المريض وتلقينه ان يقرأ عنده بحيث يسير فيتعذله لان لقا  
له قل هكذا واذا اكتفاه في ذكر التلقين على لفظ الشهادتين مجرد اقتصار على ذكر ما يؤمهم ليعلم حال الخیر مقالة والا فليس المراد  
ان التلقين لا يكون الا بالشهادتين فقط بل يستحب اتيان غيرهما ايضا من الاستغفار وغيره قوله فالحاكم يحكم اى ما لم يتكلم  
بكلام غيره فلا حاجة الى الاعداد عليه اما ذلكم بشئ بعد ما قال الكلمة فلا حرج حينئذ في اعادة التلقين عليه لانه لم يمت  
آخر كلامه لانه الله وهذا كله تحصيل نظاهر ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والا  
فالاخر غير موقوف عليه **س** باب في التشديد عند الموت قوله يتوهم موت الرواية بفتح الهاء فهوولة النزع ليس مما يتدل  
به على الخیر ولا شدة على غير ذلك نعم قد يكون استرواد الوجه وامثاله قرينة ظاهرة على سوء الخاتمة وليس ذلك مما يلزم  
اليقين ايضا **س** قوله المؤمن يموت لعرق الجبين يعنى ان المؤمن يموت بشدة وكرب يقاسيها في سكرات الموت  
فان عرق الجبين يلزم الشدة وكثرة الجهد فكيف بها عنها او المعنى ان المؤمن لا ينزل في الآلام وعن وشدة حتى الموت والبار  
حينئذ للملازمة يعنى ان ملازمة الشدة وبياشرا من بين ولدان من بين ادرك وخطب باحكامه تعالى وكلف بتكاليف  
الشرع الى ان يموت فيخلص من جميع ذلك والفرق بينهما ظاهر فان هو دى التوجيلا الاول بيان الشدة على المؤمن وقت الموت  
فحسب وفي الثاني مقاساة الشدة في كل عره وقيل معنى الحديث ان المؤمن يموت لعرق جبهته ويتبعى ان يعظم  
الى ذلك علامات اخرى ومعنى لعرق الجبين حينئذ باق على حقيقة الظاهرة وليس كناية عن الشدة ثم هي ليست على  
احد علمين كليهما وانما هي مهمل على جملة التقادير في قوة الجزئية او يكون جزئية بارادة العهد الذهني **س** قوله لا يجتمع  
في قلب مبدء مسلم في مثل هذا الموطن الخ يعنى ان ذلك الذي قاله انما هو عين الايمان فكان قائمته على الايمان فيخضر  
سلكه كذا في الاصل والظاهر ان سقط منه حرف الاستثناء والعبارة هكذا لم يكن المذكور في كلام سفيان الاستحقاق الخس فحسب ويكون  
كلام سفيان كما اشار اليه الشارح سراج ايم يتوهم الوصية بالخس دون الرخ وانت خير بان الرخ اقل من الثلاث فكأنهم لم يتوهم  
الاقل من الثلث بترتين قتال وعلى هذا فتقوله والرخ دون الثلث مبتدأ وخبر جملته مستأنف ليس بمنصوب على المعطوية قتال  
**س** قال ابو الطيب الهون بلغ الهاء والرفق واللين واما الهون بالضم فهو الذل **س** فهو كناية عن كبر المؤمن  
في طلب الخصال وتضييقه على نفسه بالصوم والصلوة حكاية ابو الطيب من التورثي **س** فقل يكون من الحيار وذلك لان  
المؤمن اذا جاءه البشوى مع ما كان قد اقصرت من الذلوص حصل له بذلك غشيل وآسى من الله ففرق لذلك جبينه  
قال السيوطي **س**

مع ادعين تذكر ذلوه كما قال الشاب يندم على ما فرط في جنب الله لا محالة وهذا هو الاستغفار والالتوبة التي يفرح بها  
 الصغار والكبار ويدخل بها في نظم الاخيار والابرار باب ما جاء في كتابه النقي الشئ مكره مكره وانما المكره ما كان  
 عليه من التشهير والقدار كما فرقه المؤلف فيما بعد حيث قال قال عبد الله النعماني ان بالميت ولحق اخباره اعلام او ابيد ان  
 بالميت فلما ذكره اخبار احد من اهل قرابة الميت اذ لم يلزم بذلك تاخير في دفن الميت لان التعجيل فيما موربه واما ما في هذا  
 عن مطلق الاعلام فقد بنى الامر على الاعتباط من قبل سد الباب لانه فهم من الحديث كذلك **باب الصبر في**  
**الصدمة الاولى** اي الصدمة المدحرجة الموجبة لجزيل المشقة هو الصبر عند اول الصدمة واما اذا دعي النفس من الكلال فاعتد  
 فوات العجب فاحمد في الصبر الالهي وانه يريد به هذا المعنى صبرة للمقام الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك  
 والا فظاهر معنى قوله صلى الله عليه وسلم عند الصدمة الاولى ان من تولت عليه الصدمات فانما الجود الموجب للملازمة في صبره  
 على اولها واما ما يريد بذلك اول الصدمة الاولى ليوافق القصة ويحكي في موضعه ووجه تصحيح هذا المعنى ان كل فقرة  
 في الفاتت المصائب به وكل فقرة من المصائب اليه صدمة على صفة فالصدمة متموجة في كل آن فالصدمة الاولى ما كان  
 في اول آن منها والله اعلم **باب غسل الميت** قوله ان رأيتني ان المقصود هو الانقار وابتار العبد كسباب كما ان  
 الانقار على الثلاث او الخمس ندب لا غير فلو لم يحصل الانقار بذلك القدر لكان دورن او غير ذلك زدون على ذلك العدد  
**قوله** براء وسدر **قال** الفقهاء والسدر يستعمل في الاولى لازالة الشغل ثم ينبغي استعمال القراح ليحصل التنظيف **حيث** **قوله**  
 كما فورا وشيئا من كافر شك من الراوي واليحيى شيخ الكافور على الاكفان كما يجري مجرى في غرض الغسل بالماء وذلك لا ينبغي في البراء  
 وحسنه الاض **قوله** فقال صلى الله عليه وسلم اشعرها بالحنج تحفيظا على ظاهره لا يفهم اذا الاكفان لها في الشئ عنها كانت غير ازاره صلى الله  
 عليه وسلم فكيف يمكن اشعارها بازاره اذا اشعارها باليس الجمل من الشاب فالحق ان ازاره كان بعد صدرها وفخذها بالان  
 تسمية سبعة بدريه لمرأة لتحصيل سترها وهو لا يجب ان يكون تحت الاكفان الباقية او فوقها بل يحجب حينئذ اشادوا وانما ما ينبغي  
 صلى الله عليه وسلم لها خاصة يحجب انازره تحت الثياب الباقية ادخال البركة عليها فان ازاره لما كان يترك بملا حستهم النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاولى ان تبرك زينب بها بان يحجب ملتصقا بجسمها وهذه الحجة تكون من فوق شديها الى ركبتيها  
**قوله** ومنعوا من غلظة قرون وكن فعلن ذلك من انفسهم لتعليم منه صلى الله عليه وسلم واستبذلان مع ان فيه تكلفا  
**له** يفتح التون ومكون العين الهللة وتحقيف الياء وفيه ان كسر العين تشديدا ليدل على ان الالطبيب **له** وقد ورد بهذا اللفظ في رواية  
 قال لحافظ في رواية الاحكام عند اول صدمة ونحوه **له** الى سبع اوالى بالجرة مختلف عند الامم كما بسط في الاجزاء **له** فقلت  
 عند الفقهاء كما بسط ابن بديع في غير ما اهتم قاله الاولى بالقرح والثانية بالسدر ويختار شيخ الاسلام وصاحب الجبلدائع وغيرهما **له**  
**له** ثم لم يفتش ما استقر تحت الشئ من كفرة قال الجدي في الفاكوس **له** يعني ما يفتش العوام من شئ ما الكافور على الكفن ليس بالغرض من شئ  
 فان رشح على الميت يدع الهام عند ولما يغسل به في آخر المرات **له** هذا ما اذا غفل في محله كما بسط ابن عابدين وغيره وان  
 لم يكن قال بجلبت الاكفان كلها في كتب الفروع ثم ذكره الحافظ في الفتح عن زفر **له** اشار الشيخ بهذا الى ان البنت هذه في الحديث  
 هي زينب كما قال اليحيى بن زكريا ثم لم يكتفهم كما بسط في الاجزاء من الفتح **ز**

وتلقيا على الصدر ١٢٦ قوله ابدان بميامنها في غسل فيمينه ويسار وموضع  
 الوضوء الى غسل لوجهه ولا ثم اليدان الى المرفقين ثم مسح ثم سائر الجسد بتقديم الشق الايمن على الايسر ١٢٧ قوله غسل الميت  
 كما تغسل من الجنابة في تحصيل الطهارة والاكتفار بالواحد من الكرات وفي الابتداء بالميا من وتقديم الوضوء وسنية التثليل  
 قوله وليس كذلك صفة مطهرة اي بحيث لا يجوز اذا ارتكب فلاها قوله قال الشافعي ان لم يكن ما كان مالك روى احاديث الباب  
 ثم قال ليس لذلك صفة معلومة فكانه انكر ما ثبت من السنة في غسل الميت فبين الشافعي رحمه الله تعالى ما قصده استاذ  
 بمقوله تلك فقال في تفصيله ان غرض مالك ان المقصود الاصل والذى عليه يدور الامر انما هو الانقاء كيف حصل وان كان  
 احب الى ان يغسل ثلثا او ثلثي الغسل النبي صلى الله عليه وسلم ١٢٨ قوله ولا يري ان قول النبي صلى الله عليه وسلم ان هذه مقولة النبي  
 وفاعل الرؤية هو الشافعي او يكون هذه مقولة الشافعي وفاعل الرؤية مالك ومضى هذه المقولة يحتاج الى اعادة ومجانبة  
 ان مالك لم يرد بقوله هذا انكار استحباب الكرات بل اراد بذلك عدم الاستحباب لشي من المراتب ومعناه ان مالك بن انس  
 لم يرد ان غرض النبي صلى الله عليه وسلم هو الانقاء فحسب ليس لتوقيت مقصود الا صلاحا لا وجوبا ولا استحبابا بل اراد مالك  
 ان غرضه صلى الله عليه وسلم تحصيل الانقاء وجوبا وتحصيل المراتب استحبابا ويمكن ان يكون معنى قول الشافعي هناك مالك لا يظن  
 ولا يعتقد ان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم اغسلها ثلثا او ثلثي هو استحباب بل يعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يعلم اوجب بغسل الانقاء ولم يوقت ذلك لشي وعلى هذا فقول لم يوقت لا يكون دافعا تحت لا يري بل يكون بيان للذي  
 يعترض على ما لم يفتهه وكذلك يمكن ان يكون هذا بيان لمذهب الشافعي اورده المؤلف ليعارضه ادقوله مالك ولعلنا اراد  
 تفسير الشافعي بمقابلة ١٢٩ باب المسك لميت قوله سئل عن المسك فقال هو طيب طيبكم وجوه المسئلة كونه دافعا لتحقيق  
 ومحل الجواب انه لم يمت وما لا انقلاب الماهية وصار طيبا ولما ادخل في الطيب جاز استعماله حيثما يستعمل الطيب فشاخ ان  
 ١٣٠ اي معتبرا كما يدين والاطمين اما الاعضاء التي لم يضر الشرع فيها اليمن ويسار كالا ذنين والحنين لا يندب البدانة باليمن فيها  
 ١٣١ اجل الامام الترمذي كلام الامامين مالك والشافعي ولذا شبهه على كثير من المشايخ ومشرح الترمذي غرضه بذلك تلميح في الامم ونقص  
 اخبرنا الشافعي قال قال مالك بن انس ليس بغسل الميت حنفي لا يجزئ دونه ولا يماز ولكن يغسل فينقى قال الشافعي وما بعض الناس هذا القول  
 على مالك قال جمان الشك في لم يعرف اهل المدينة غسل الميت والاعادته فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابن سيرين فرأى مالك تنبيه  
 على انقاء الميت لان روايتهم حارث من رجال غيره وادعى في رد الفصول بالفضل به فقال غسل فلان فلان بكذا وكذا وقال غسل فلان بكذا وكذا  
 ثم وراينا والشرع علم ذلك على قدر ما يحضرهم من غسل الميت وعلى قدر انقائه لاختلاف الموتى في ذلك اختلاف الحلال وما يمكن الغاسلين و  
 عليهم فقال لك قولنا بكذا يغسل فينقى وكذلك روى الوضوء مرة واثنين وثلثا ودي يغسل مجلدا وذلك كل يرجع الى ان القاءوا اذا اغتسلت  
 بما روي اوهامه عا جواه ذلك من غسل كما منزل فنقول بهم في انجي قال الشافعي ولكن احب الى ان يغسل ثلثا بما روي لا يقصر عن ثلث لما قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اغسلها ثلثا وان لم يفته ثلثا او ثلثي فليزيدوا حتى يتقوا وان اتفوا اقل من ثلث اجزاء ولا يري ان قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم انما هو على معنى الانقاء اذ قال ورا ثلثا او ثلثي ولم يوقت ١٣٢ هذا التشييع على نسخ الترمذي اذ فيها بلفظ اليها تقدم  
 في الامم من كلام الشافعي بلفظ النون على صيغة جمع المتكلم فهو مقولة الشافعي لا غير ١٣

بالمسك الاموات والاحياء، وبذلك تحصل للتأخر بين الترجمة والحديث <sup>١٢٣</sup> قوله وقدرها للمستمرين الراين اليقينا  
 اى كما رواه غليد بن جعفر <sup>١٢٤</sup> باب الفصل من غسل الميت قوله واما الوضوء فاقبل فيه هذا ليس جزءا بالوجوب فاخرق  
 مذهبهم ومذهبنا حتى والفرق الفصل لحمل الجنازة استحباب وانما امره بالوضوء ليكونوا مستعدين للصلاة ايما قصدوا والا فلا يظن  
 يظنوا والبعضاء هو اخلق بالصلاة لطيبها ومعتبا ولكن لا يتيسر لهم الصلاة فيه لعدم الهبة وكذلك اذا وصلوا الى القبر  
 ثم ذهبوا للوضوء كان ذلك سببا للتأخير في الدفن فالحاصل ان امره بالوضوء لم يثبت له بل لا يثبت الاصل للصلاة لا الامر في حمل  
 الجنازة نفسها والفصل لاحتمال التلوث برشاش غسالة لا لاجل موجب له في نفس الفصل <sup>١٢٥</sup> باب ما يستحب من  
 الاكافن قوله فانها من خير ثيابكم لان النجاسة تظهر فيه ولها طهارة وحسن منقوذة وغير ذلك من الوجوه <sup>١٢٦</sup> قوله  
 في ثيابه الذي كان صلى الله عليه وسلم في ثيابه هبته ولا ثياب جمعة او عيد قوله يستحب حسن اللعن اى تأنيديه ومن جملة  
 ذلك ان لا يكون قصيرا جدا وحسنه كيفية اى طهارة وكونها من غير مال شبة ولا يجد ان يراد كونه حسنا على ما كان بطبيعة  
<sup>١٢٧</sup> قوله ان شئت في قميص ولقائمين لان ابنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ان شئت في ثلث لثاقف لان الصلابة  
 رضى الله عنهم لغونه صلى الله عليه وسلم فيها ولا ينافي ما صرح به المؤلف انهم ردوا الحجر اذ قد اخذوا موضع الحجر ثاقفا ولكن لا ينبغي  
 ان يكون في القميص شيء من الكمام والدغاليص وغير ذلك مما يحتاج اليه في حين حياته وذلك انه يفترق الى تعالى العمل  
 بيده فلم يكن نجسة كما لال امره الى الحج وكذا كثر من يدات القميص انما الحاجة لتوسيع القميص لئلا يتعسر على المتقصر  
 مشيه وسعيه وعدوه وسائر حركاته من الصلوة والهبوط واما الميت فليس له ثياب الا في شيء من ذلك وهو موقوف عنه احدى  
 هذه الفعلات فيكون الزيادة في القميص لرفا لعدم الاستيلح اليه لا يكتفى بالاستدلال على نقض ما ذكرنا بالاصل صلى الله عليه  
 وسلم قميصه لجسد النبي اى بن سلول وقد كان فيه كل شيء مما يفتقر اليه في حيوة وما يكون في قميص الاحياء وذلك لان  
 كلاتنا في اعداد القميص لمقصدا فاما اذا وجدته نجس قميص واحتجج الى الباسه اياه كما احتجج بهنا داخل التبركة عليه لم يحسب  
 الى نقض تركيبة مع ان المقصود منها كان التبرك بلباسه صلى الله عليه وسلم كانت الزيادة مفيدة ما كانت لا نقض  
 ولا شكر ان يرتكب مثل هذا في غير هذا ايضا ففى ادغال يد الميت في كم القميص مشقة به فلا يكلف الا الضرورة داعية له  
 له اى عند الجمهور منهم الامة الشريعة في الحج عنهم وذلك كتحفيظ خروجها عن الخلاف وفيه قولان آخران بطلها في الادوية الوجوب كما حكى  
 عن مالك وقول قديم للشافعي وقولنا غلطى لا علم من قال بوجوب ذبول وعدها اى الوجوب والاستحباب معا كما رواه صاحب  
 التطبيق المهر الى الجمهور وحكاه الترمذي عن ابن المبارك <sup>١٢٨</sup> اختلافوا في الحكمة فيه تحقن بالميت او بالفاسل فقيل بالاول لان  
 الفاسل اذا لم انه سيفتسل لم يتعفن من شيء يصيبه من الرشاش فيبالغ في تخفيف الميت وهو مطمئن وقيل بالثاني لاحتمال ان  
 يكون اما بين رشاش ونحوه فيكون عند فاعه على يقين من طهارة جسده كذا في الامور <sup>١٢٩</sup> كذا في الاصل تباع للشيخ الهندية وفي  
 النسخة المصرية به التالى وهو الاوجه <sup>١٣٠</sup> لا يقال ان اعطاه صلى الله عليه وسلم القميص لم يكن المبركة بل لتطليب القلب لان ذلك  
 لا ينافي التبرك والبعضاء هو ابن القميص كان المبركة قبل النبي صلى الله عليه وسلم والبعضاء فالبعضاء صلى الله عليه وسلم لم يمتعه عمره عن الصلاة عليه  
 بل تعبد بل قالوا علم ان ان زدت على سبعين يفره لزود عليها كما ذكره الروايات وما فى معناها بالحاظ في تفسير البراءة <sup>١٣١</sup>



على هذا الأصل والصواب على الظاهر المذكور ١٣

كما كانت ثمرة لاسطفا والشرع علم بالصواب <sup>١٢</sup> باب الثاني من حزب الحدود وثبت الجواب قوله فجار المغيرة بن سفيان وكان  
اميرا عليهم فلما سمع بذلك اراد ان يصحهم فقال ما بال النورح في الاسلام كان عليه فعل ذلك فيهم مسلمون وعبيدكم بالركا  
المرحلية بعد ما بنى النبي صلى الله عليه وسلم عنه قوله من نفع عليه عذب مانع عليه يحتمل ان يكون معناه ما دام نفع عليه  
او يكون المعنى بان نفع عليه على الوجهين فهو خير جار على عموم انما المراد بمن هذه من كان كافرا او يكون قد اوصى بالنورح او كان  
الميت يرضى بالنورح في حين حيوته واما اذا لم يكن شي من هذه الامور وكان الميت مؤمنا بها هم عنه في حيوته ولم يوص به  
وقت حياته او مات عنهم ذلك فنهاهم في وصاياه فليس عليه من نوحهم شيء ويصدق حينئذ قوله تعالى ولا ترزقوا زورا  
اخرى ظاهر الاشبهه فيه اذا لميت حينئذ اما ان يكون كافرا فتعذبهم بنوحهم انما ذلك تعذيب بالكفر الذي تسبوا به  
نوحهم عليه سببا لزيادة العذاب وانت تعلم ان عموم قوله تعالى ولا ترزقوا زورا شامل للكافر والمسلم فزيادة العذاب الكافر  
بنوحهم قرار على ما منه القرار لان يصار في دفعه الى احد الوجهين الباقية من الوصية وغيرها وفيما غير ما طلب بالشرع فكيف  
يعذب على عدم اعتنا بها وانما تعذيبه على اعظم الجنائيات والجواب ان علم كونهم مخاطبين انما هو في حق الاحكام الاخرى لا بالاعتنا  
واما في حق المواظفة عليها في الآخرة فهم مخاطبون بها باتفاق سيننا وبين الشافعي انه يقلل ليس المراد بذلك علم بل المراد  
انه مع كونه معذبا عليه كونه يقال له ما ينوره به الاجبار تركت انما يتكلم به وهذا لزيادة في العذاب ولا تخار اولواها هم بذلك  
فتعذيبه على وصية لا على نوحهم او يقال لما كان سببا لوقوعهم في الاثم فغضب على حد قوله عليه السلام من سب ستمائة فله  
اجر ما وجب من عمل بها ومن سب ستمائة سيئة فخير وزرنا الى آخره وكذلك اذا كان راضيا به في حيوته فانه امرهم بلسان الله  
ان يتوجهوا عليه لكن المغيرة بن سفيان رضي الله عنه عم الصيغة بهنار دعا للعوام عن النورح مطلقا وان كان المعذب بنوحهم  
هو بعض افراد من نفع عليه لاجمعهم <sup>١٣</sup> قوله من يدعون الناس ليس المراد ان يدعونهم انما المراد انها لا تترك كلبية  
حتى لا يتركها احد بل بقي منها بقية في الناس قوله والعدوى الظاهر في النظر في الاحاديث التي وردت في امثال هذه  
المواضع ان العرب كانت تدعو للعدوى تاثيرا في نفسه من غير افتقار الى مؤثر سواء فغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن العدوى  
كل نوع من التاثير وان كان لا امثال هذه مدخل في سبها فتاوان كان باذن منه سبحانه فقولهم انه سبحانه وضع النجوم غير  
تاثيرا بحيث تعطل بعد ذلك اي لم يبق له قدرة على الابد والاعدام سبحانه وتعالى هذا شرك كذا كان القول بان الله  
تاثيرا في نفسها من غير ان يفعله الله سبحانه فيها وكذا القول بان الله تعالى يفع فيها تاثيرا ثم لا يؤثر سبحانه بل لتاثير انما يكون الله  
دفع هذا الوجه لخير على الخلاف ان شاء الله ذلك في الوجه الاول وكذا الاعتقاد بان التاثير من سبحانه الا ان التخلل لا يكون  
علمنا بظواهرها واما انها ليس لها مدخل لا يكون سببا ولا مارة فلم يذهب اليه ذلك الا شذوذ من اهل الظاهر والذي ينبغي ان يقتدر  
عليه القلب انه تعالى هو المؤثر الحقيقي ليعمل بالتاثير حيث شاء وانما امثال هذه امارات جرت عادة سبحانه وتعالى انه يفعل

<sup>١٤</sup> قال ابو الطيب من بشرية وعذب جواب الشرط واما في قوله مانع عليه فترية قال في فتح الباري وقال البيهقي المائدة اي عذب  
مدرة النورح ولا يقال مانع فترية قلت والحق انها مصدرية والمصدر مضاف اليه لفظ مدرة وتسمى باعتبار الجموع مصدرية حينية انتهى ١٢  
<sup>١٥</sup> اختلفوا في معاني احاديث عذاب الميت بكاء واهل عليه على الربعة عشر قولا بسطت الاوجه خارجا عن ذلك لتفصيل مسائل العلماء في ذلك ١٣

بعد انهم اياها ولو شاء لم يفعل مع ظهور الامارات ايضا كما انه وضع في الادوية افعالاً وخواص وقد تختلف عن موجبها كذلك  
تعتقد في الصدوى وتأثيرات الغيوم وامطار الانواء انه تعالى وضع فيها اثر من غير ان يكون لها تأثير في ابتداء فاعمالها بالكلية  
الامطار اذا انتشأت سحابة فالظواهر منها انها تمطر ومع ذلك فسنسب بالامطار مستقيمين الا ان يشار اليه الرب العظيم **قوله** الميث  
يعذب بيبكا واهله عليم بهذا القول كالاول في ان المراد بالميت بعض افراده كما سبق وبالبكا والبكا انهم موصوفون  
البكا والمنهي منه الذي بينه في جواب عبد الرحمن كما سبق في عفرية الاله صلى الله عليه وسلم حركة على العموم انكلا على ما بينه في  
موضع آخر واعتماداً على الفهم اولى مع ذلك عن جميع انواع البكا وقد فهم من بعض الصحابة رضى الله عنهم العموم فحصلوا  
بذلك قوله تعالى ولاتروا زلزلة وزلزلة اخرى وكان الحديث لسامعون في ابي صلى الله عليه وسلم قطعياً فلا ضير في نسخ الآية  
مع ان اكثر العلماء على جواز نسخ الآية بنحو الواحد ولذلك العموم عقده بابا على حدة والفرق بين النوبة والبكا فكان من  
ارادة الاشارة الى ان النوبة حرام مطلقاً وفي البكا تفصيل واختلاف قوله وقد ذكره قدم من اهل العلم مقتضى اني هو لا  
هو العموم **قوله** ولكني اذا خطا علم بذلك ان فهم الراوي في معتبره وتاويل عائلته رده ونسبها بالآية ان خبر الواحد  
يجب ان يحجج بالآية والاركان بمقتضاها **قوله** انهم ليسوا عليها وانها تعذب في قبرها حتى ان صلى الله عليه وسلم اراد بذلك  
انها مبتلاة في ما هي مبتلاة فيها وهو لا يكون عليها اي على قواها ولا يعلمون بحالها فيقولون بها عن بكاءهم الا ان ابن  
عمر فهم منها انها تعذب بيبكا هم عليها وفيه تاويل عائلته رضى الله عنها بظاهرة مناف لما من تاويل الميت يعذب  
بيكا واهله عليه لو كان كافر عذب وبه مع كونها كافرة فقد انكرت عائلته رضى الله عنها ان تعذب بيبكا واهلها عليها فكيف تقتضي  
والجواب ان عائلته رضى الله عنها لم تبلغها الرواية المشبهة بتعذيب بيبكا واهله اما الرواية التي كانت بلغتها فلم يكن فيها تعرض بما نحن  
فيه فوجب لنا الجمع بين الرواية والآية كما جمعت عائلته رضى الله عنها والآية والتي بلغتها من الرواية **قوله** قال لا ولكن هي  
ليكن الذي اردت بقولي لم تفهموه انتم وبذلك يعلم ان العام كثيراً ما يراد به الخاص انكلا على الفهم اولى ما بين في موضع آخر  
واسناداً وحجتاً الى الصوت مجازاً لكونه بالألف المحكي فكانه هو الاصح **قوله** صوت عن مصيبة تخش وجهه وشق جيبه هذا  
على ما هو الغالب الا فالصوت المنهي عنه منهي عنه وان لم يكن معه شق جيب وتخش **قوله** فذكره شيطان بهذه هي النياحة  
**له** قال الشاهد في حجة الله والحق ان سببية هذه الاسباب انما تتم اذا لم يعتقد قضاء الله على خلافه لانه اذا اعتقد ان الله  
من غير ان يختم النظام **له** وقد تقدم في الباب السابق ان الخطا في هذا البكا واربع عشرة بطلت في الاوجه **له** وهو الاول من القول المذكور  
في كتاب الحاشية من غير ان يخلو به وهو من قصة عرس مصيبة كونه بالانجاء من افتد بظاهرة البكا بالرب من عرفى بعد الزلزلة ان شدة طرقة رافع بن خديج  
فقال هذا ان شق كبر لا يمت له بالانجاء ان الميت يعذب بيبكا واهله كذا في الاوجه **له** قال ابو العباس في الرواية ان شدة طرقة الموت مع بكاءه فغيره ترجع  
كالعقلة والعلقة قال النوري في خلاصة المراد بالانجاء ان امرئ قال كذا ما بيننا في رواية يحيى قال في الرواية ان المراد بربنة الزوج لانه الضار والسيء الشيطان  
لا يورد في الحديث اهل من تاج ليس فيكون الآية التي في قوله قد رويها احدى احدى فقط واختاره النوري في قوله ان روي في قوله اني لم اجد من البكا انما نسبت من موتين  
احق من جبين متوحد بغيره بل هو جيب من احدى الشيطان الموت عن مصيبة تخش وجهه وشق جيبه كذا في قولنا في نسخة في قوله بل هو جيب من احدى الشيطان ان روي في قوله اني لم اجد من البكا انما نسبت من موتين  
التعذيب بالصوت الثاني وعلى ذلك البكا هو الذي في قوله الاول ولطف لمخافة لفظه والثاني في قوله انما نسبت من موتين فذكر في نسخة في قوله بل هو جيب من احدى الشيطان ان روي في قوله اني لم اجد من البكا انما نسبت من موتين  
فقال **له**

والفرق بينهما ظاهر فان الاول من اهل الميت والثاني من الناحية باب المشي امام الجنازة بين صاحب الجنازة وبالماء الى زيادة عليه <sup>١٢٦</sup> قوله قال ابن المبارك وارى ابن حريح ارى ههنا مجهول بمعنى اظن واراد بذلك تقليل عدد من وصلة تقليل ابن حريح فانه لما اخذه عن ابن عيينة لم يكن راويا مستقلا يروى الحديث متصلا بل صار في حكم احسن ثلاثة سفيان بن عيينة <sup>١٢٧</sup> قوله لا ناهي سفيان بن عيينة اراد بذلك الركن لوهم انه سفيان الثوري فكان المتوهم لوهم بذلك رحمان الوصل على الانقطاع والارصال لرواية سفيان الثوري في الحديث متصلا فقال ناهي <sup>١٢٨</sup> قوله ليس يحيى يحيى هذا يحيى بن سعيد ورواية ابى ماجد غير مردود وكيف وهو من اهل الطبقة الثانية من كبار التابعين وهذا اخذ منه يحيى امام بني تيم الله وهو موثق وثقة المؤلف مع ان قوله الرواية عنه لا يقدح فيه <sup>١٢٩</sup> باب كراهية الركوب خلف الجنازة قوله ان ملائكة الله على اقدامهم الخ فان قيل ان الملائكة لما لم يخل عنهم لعقبة في شيء من الازمنة كان الساب معهم مما يعذر عادة فلما فرق بين كونهم موجودين عندنا وبين كونهم مشتغلين بما نحن مشتغلون فلما اشار كوننا في امر ديننا وحملوا جنازة اخبرنا كانوا خلقا بالثواب يهيم في عظمهم غير ذلك مع ان التعذر انما هو في تأويلهم مطلقا لا في هذا الوقت لقوله وقور حضور الجنازة <sup>١٣٠</sup> باب ما جاء في الرخصة في ذلك استدلت بحديث الباب على ما في الترجمة وهو صحيح على من ذهب الى تحريم فاهم يحملون الرواية المطلقة على الإطلاق والمقيدة على التقيد وان كانت الوقت واحدة لكن الفقهاء لا يقولون بذلك قالوا لا عموم في الفعل فلما بين في الحديث الا في ما هو المراد علم ان المطلق المذكور قبل حمل على هذا فاهم ثبتت الرخصة مع الجنازة في الركوب فهو باق على كراهية وهو المذهب عندنا <sup>١٣١</sup> باب في قتلى احد قوله تركته حتى تاكل الحافية <sup>١٣٢</sup> رتبة بذلك فضله لاحتما كل ذلك في سبيل الله تعالى قوله ثم يفردون في قبر واحد كما علم من كنفين المتعدين في كنف واحد عند الضرورة ودفعهم في قبر كذلك علم ان الحافر اذا حفر قبره وفيه ميت آخر او عظامه وليس يحفر <sup>١٣٣</sup> له ذكر في الاخر في الباب خمسة غائب الاول تغيير بدون الترجيح وبه قال الثوري واليه يميل الجاهل في ان اهل الامام افضل لما شى وظهنا للركب وبه قال احمد والرجح من منه روايات لما لك الثاني ترجيح هذا مطلقا وبه قال الشافعي والراجح ترجيح هذا مطلقا وبقلت الخفيفة والاذا في الخامس ان كان في الجنازة نسائش امامها والاضلعها <sup>١٣٤</sup> قوله الشيخ ما بين مسجد لانه هو ما لم يلج والتعديل في كثير ما يشهد التزدي بقوله لكن الظاهر ان المراد به هنا يركب ابن عبد الله الجاهل راوى عنه فقد قال الحافظ في تهذيبه قال ابن عيينة قلت يحيى الجاهل باصحة من هو ما جد قال شيخ طرأ علينا من البصرة وقد روى عنه حديث منك وقال الجاهل راوى عن احمد بن ابن عيينة قلت يحيى الجاهل من هو ما جد قال شيخ طرأ علينا من البصرة وهو من اهل الحديث اه وعلى ابو الطيب عن بعض العلماء انه من المتأخرين لا يستلزم جهالة عند الحديث المتقدم وقد يدل على بعض اهل العلم الصحابة خرم كما قال المصنف قلت لموسى في مؤيد برواية في البداية ثبت في الاواخر يؤيد بعضها بعضا فاجاب اليه <sup>١٣٥</sup> ولا يذهب اليك الحديث من مسانيد جابر بن مرة كما في نسخ الحق بايديها في بعض النسخ من جابر بن عبد الله غلط في خراج الترمذي عن يربط وقوله <sup>١٣٦</sup> لم يلق ما هو عاقبة المسيرة في انهاء السراج كما لا يخفى على من علم ان كتب الحديث اتم ما لا يشبهون ترجمهم باطلاق الروايات وعموم الالفاظ وان كانت لا تتوخى مقيداً من جهة كمالها فان انتبه بان كونه في الحديث وسلم كان في الراجح لكن المصنف اثبت الجواز بالاطلاق <sup>١٣٧</sup> واما المشهور عن الخفيفة انهم لا يقيدون التقيد فهو في السباب كما يسط في الاصول فهو مسكتة اخرى <sup>١٣٨</sup> قال ابو الطيب انما ولد ذلك بيت له لانه لا يكون كل البدن محرراً في سبيل الله في اهل البيت اوليائهم ان ليس عليه فيما فعلوا من المنة تعذيب حتى ان دفن وركبوا ما <sup>١٣٩</sup> بشرط ان لا يتركوا بشرتها كما حرم به القاري والطبري <sup>١٤٠</sup>



فمنه محفوظ لعائشة مقام البرية رد قوله واعلم بالبر ما كان الماء الغسل ومنه الجنازة وكان أفضل أهل ما ألت غسل النقي وأكثر ما يوجد من المياه قد طهرت شيئا مما لا يناسب امر الطهارة أو النظافة اختار النبي صلى الله عليه وسلم تشبيهه بأفضل من الغروب ما قد غلص من جمع ما يتك الشوائب وهو الماء المنعقد الذي نزل من السماء كذلك فلم تغسل اليديري الكبد ورات ولم يشب بشئ من القاذورات مع ما فيه من بر يوجب قرار القلب وتكينة ولقد روي الطائفة بالبر ذلك كما يتفضل ادناس الماظم بها يوجب المبالغة في ازالتها وليرث يقينا لما روي ريب <sup>١٣١</sup> قوله من السنة القارة على الجنازة بغضه الكتاب هذا عمل سنة إلى الأول فان قولنا النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بغضه الكتاب لا يفيد ما يفيد قوله من السنة الممن التاكيد ولذلك تكلف الحافظ للترغيز رجما أشد تضعيفه وأثبت هذه الكلمة وجوابه بشل مل من التقرير من أن زيادة ان قوله من السنة ليس المراد الا ما ثبت بالسنة اعم من ان يكون الامر قد سهر عليه ولا بد من القول بن مسود في الاقوال من سنة نبيكم فان معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل مثل ذلك لا ان من السن المراد منه عليها التي شاب على العمل بها <sup>١٣٢</sup> باب كيف الصلوة على الميت قوله من سن عليه ثلثة صفوف فداوان كان المراد بكثرة من صلى عليه الا اننا نرى من فصله ان يغسل في ذلك الوعظ من صلت عليه ثلثة صفوف وان كانوا استه رجال شلا تسمكين ليعم اللفظ وظاهره في قوله ثلثة صفوف فاء غير مقيد بعد فاما ان كانوا العيين او مائة استحق الوعدتين ولو جهين <sup>١٣٣</sup> قوله ربيع كان لعائشة رد اي افعالها رضاءها كان ارتضى بها فلم يكن لعائشة ابن حتى يرضع منها احد <sup>١٣٤</sup> باب في كراهية الصلوة على الجنازة عند طلوع الشمس عند غروبها قوله وان نقر فيه موتانا اراد بالصلوة فانها سببه الذبيح في القبر شريعة الانعام ولا سبب للكرهية والموتة غيره وقريته الارادة ما ورد في هذه الرواية بعينها من قولنا نصلي فيه فوجيب هذه الرواية عليها ووجه التكرار على هذه ان صلوة الجنازة لم تكن دخلت في قولنا نصلي فيه من فان اطلاق الصلوة على صلوة الجنازة انما هو بطريق المجاز والمتبادر من اطلاق الصلوة هي الصلوة المطلقة وقال الشافعي لا بأس ان يصلي على الجنازة لمها النبي صلى الله عليه وسلم من الدفن لامن الصلوة <sup>١٣٥</sup> باب في الصلوة على الاطفال قوله والطفل يصلي عليه محل بعضهم الامام الداعلة عليه على الاستغراق وعندنا المراد بالطفل العطل الذي بينه في الرواية الآتية <sup>١٣٦</sup> فان الرضيع يطلق عليها ما قال المحمدر رضع كرم ومنع رضاعة فهو راضع ورضيع ورضاع ورضيعك انوك من الرضاعة <sup>١٣٧</sup> وبعدها شرين يزيد بها ليس من لصاحبه ذكره الحافظ في التقرير بين الطبقة <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> دفع في بيان القرينة نوع من الاختصاص كما لا يخفى <sup>١٤٠</sup> داو من ذلك قرينة ما قال الزيلعي ونه قدما بتبرج الصلوة فيه رواه الامام ابو حفص عمر بن شاهين من حديث خارجة بن مصعب عن عائشة بن سعد بن موسى بن علي بن قال هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس إلى آخره <sup>١٤١</sup> فقد قال النووي قال بعضهم ان المراد بالقر صلو الجنازة وهذا ضعيف بل الصواب ان معناه تعذير الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تعذير الدفن الى الاصغر ارفا ما ذاق الدفن فيها بلا تعذر فلا يكره <sup>١٤٢</sup> قال الزيلعي قل السبيح هنيهة من القبر في هذه الساعات لا يتناول الصلوة على الجنازة وهو من كثير من أهل العلم محمول على كراهية الدفن في تلك الساعات انتهى وحمله بلودا على الدفن الحقيقي اذ لو لم عليه باب الدفن عند طلوع الشمس عند غروبها لا يتزنى على الصلوة ولوب عليه باب ما جاء في كراهية صلوة الجنازة عند طلوع الشمس عند غروبها فحل من ابن المبارك معنى ان نقر فيه يعني صلوة الجنازة <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup>

فالام في قوله والطفل يصل على ليس الالعه الفارجي وبذلك تنفق الروايات والمراد بالاستهلال العلم بحياة باطمي بوقت  
 كان من طرق العلم **باب الصلاة على الميت في المسجد** قوله قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل  
 ابن ميسرة في المسجد استدلوا بذلك كنه غير تام صلى الله عليه وسلم انما صلى في المسجد لعذر للطر ولذلك لم يصل على  
 النجاشي في المسجد الذي تصل في الصلوات الخمس من انه لم تكن المجتازة حاضرة فعلم ان الصلاة في المسجد من غير عذر مكرهه  
 سواء كانت المجتازة والامام كلاهما في المسجد او احدهما ويحل على الخصوصية به عليه السلام في هذه ان الصحابة انكروا على  
 عائشة قولها وقالوا ان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد على سهيل بن مينا لم تكن الا لعذر وكان ثمة مطر  
 وكود عليه السلام معتقفا وانه صلى الله عليه وسلم كان وضع موضع الصلاة **باب ان يقوم الامام من الرجل و**  
**المرأة** قوله فقام حبال راسه وقوله فقام حبال وسط السرير هذا ما قلنا بالشافعي ان الامام يقوم من المرأة في وسط  
 السرير بين الرجل وحبال رأسه بحيث يحاذي صدره ورأسه لئلا يقيام النبي صلى الله عليه وسلم من المرأة بحبال نصف  
 السرير لم يكن الا لان في ذلك الزمان لم تكن المجتازة من نفوس فاحيل النبي صلى الله عليه وسلم ان يستتر بمن اقبل الرجل  
 فلما ارتفعت الحلة برز الفخس وكنت شقائق الرجال وقولهم في سائر الاحكام كان قيام الامام في جنازة من كقيامه  
 في جنازة من واول نفس نفس المرأة في العرب نفس فاطمة رضي الله عنها وكانت لم تفعلك بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم مدة  
 عاها لما لها من الكآبة والحزن بذلك وكانت تتفكر في امر جنازة تكيف تراها الرجال وكيف يكنين ان ينظروا الى جنازة  
 وليقتروا وقد رخص في ذلك نساءها فقالت امرأة منهن وقد كانت ذهبت الى حبشة الى رأيت نساءها  
 يعضون على جنازة نساءهم فوضعت لها فخرت بذلك حتى فطعت بحدنها مثل ما وصفت واورثت القيام  
 بجنازة الرأس والصدر فالمراد ان يقوم بحيث يحاذيها جميعا حتى تجتمع الآثار وقوله في الحديث الاق على امرأة فقام  
 وسطها ان كان بسكون السين فظاهر ان يطلع من الراس الى القدم وان كان يطلع من السين حتى يراو بالوسط الحقيقي فبعد  
 ان لا دليل عليه يجب عنه بان الوسط من الانسان هو الصدر لا غير لان اطراف الانسان غير محسوبة والوسط من الباقي  
 هو الصدر من غير امتزاج وان اقدم قدميه في الحساب اخذنا يد يمينه فقامت راسه الى السماء قال الامام في الذي  
**له** وبذلك قالت الشافعية كما مر به في شرح الاختلاف وقال مالك لا يصل عليه حتى يستهل صاعقا وان علم حياته بنوع آخر كالحركة  
 صحبه في الشرح الكبير والدرسوق وقال احمد اذا تم زيارته اشهر يصل عليه ان لم يستهل كما في الوضوء الرابع **له** قال الشافعي احمد  
 لا بأس بها في المسجد وكرهها الخفية وملك في المشهور من كالمسط في الوضوء **له** ذكره في الاقرار بالوفاة لا احتمال اجتماع كل منها  
 مع ان كل فرد منها مستقل في كونه عذرا للصلاة صلى الله عليه وسلم في المسجد **له** يعني ان اتخذه صلى الله عليه وسلم مطع مخصوصا للمجنازة يجب  
 المسجد يؤيد انكره قال ابن القيم بعد الكلام الطويل في العلوب ذكرنا ان سنة وهدية الصلاة على المجتازة خارج المسجد الا لعذر  
 كما لا امرين جائز والافضل الصلاة عليها خارج المسجد وقال لما خذل حديث ابن عمر كان للمجنازة مكان معد للصلاة عليها  
 فقدرت فادخلها ما وقع من الصلاة عليها في المسجد كان لارض اوبسبان انوار كذا في الوضوء وقد انكر الصحابة على عائشة رضي الله  
 عنه كما ورد عن مسلم واخرج ابو داود ومروان عن علي بن ابي حمزة في المسجد فاشي له ر

قلنا فلم يفرمكم شيئا بآب في ترك الصلوة على الشهيد قوله ولم يصل عليهم قد سبق الجواب عنه فان الروايات الصحيحة تثبت صلوة على قتلى احد من ان جازا قروهم ما هو به فان الكفار كانوا قطعوا اباه قطعا فكان قد غلبهم ولعلهم شغلوا من امرهم فلم يبلغوا الخبر بذلك لم يحضر الواقعة ولعلم ايضا بجزا تعدد الصلوة تبعا فانه صلى الله عليه وسلم صلى على عمه حمزة ثمرات المائتين ذلك فيما سوى الاولى كان تبعا وعبد الله بن ثعلبة لا يروى ذلك الا من غير وقد ثبت ان صلى الله عليه وسلم صلى على الشهيد اذ الاخر فلم يقول بالصلوة على الشهيد اذ لا ترجح <sup>باب</sup> في الصلوة على القبر قوله وروى في راسنبتنا

قصص اصحابه صلى عليه صلوة على الله عليه وسلم كان من خصوصياته لكونه امرت بان يسجد له تعالى وكان علم بوجي اذ تجر به انها لم تنسخ وعندنا الصلوة جائزة ما لم يتفسخ الميت اذ لم يصل عليه قبل الدفن وكذلك لا يجوز الصلوة على قطع الميت الا اذا جمعها فلو كان لمصفين لم يجز الا ان يجمعها وليس للنفخ تحديدا لاختلاف احوال البقاع في ذلك وما نقل عن ابى يوسف في تحديده بثلاثة ليال فلان بلادهم كانت كذلك لا يتفسخ الميت فيها في اقل من ثلث وليس مراد ابى يوسف تحديده الثلث على العموم وكذلك الجواب فيما ياتي ان صلى على قبر بعد شهر وكان ابني صلى الله عليه وسلم امرهم ان يعطوه هدية فيصل على وكان ايضا من امره ان لا يوقطوه اذ انما فخلوا امر الاخبار على ان ليس للاصحاب اهلوا فصلوا عليه ولم يكفوه لميث صلى الله عليه وسلم من مناه فصل على الله عليه وسلم على جازية المقبورة ثانيا <sup>باب</sup> في الصلوة على النجاشي قوله ان اقام النجاشي مات فقوموا فصلوا عليه قد ثبت ان ابني صلى الله عليه وسلم يصل على النجاشين الامرات ليرة ولم يصل على بعض من هو خارج من صلى عليه فلم انها في مشرومة لكل غائب لهم والالم يتركها فان صلواتكم على من صلى عليه لم يشف عنه من سوءه حسب ذكارت هذه صلوة على المحاضر لا الغائب فكيف يجوز لثان الفصل وهو غائب عن اميننا <sup>باب</sup> في فضل الصلوة على النجاشي

قوله احدهما او اصغرهما مثل احد بين اول ان المراد بالقيراط ليس هو الوزن المتعارف عندهم بل قدره ثلث شعيرات ثم

له قال يحيى ذهب الشافعي وذاك احمد واخي في رواية الى ان الشهيد لا يصل عليه كما لا يصل واليه ذهب ابن الظاهر وذهب ابن ابى ليلى والحنبل بن حنبل ومبيد الشريفة بن سليمان بن موسى وسعيد بن مبرر العريز والادناعي والثوري واليه في رواية ومحمد بن حنبل في رواية الى ان لا يصل عليه وهو قول اهل الحجاز ايضا ثم بسط الدلائل في جميع اثبات الصلوة بعشرة وجوه فارجع اليه لو شئت <sup>باب</sup> في اختلاف في ذلك جدا كما بسط في الاوجه ومن ناشى في خمسة اوجه والحمد لله الشافعي احمد زيدا الى الجواز مع الاختلاف بينهم في امد ذلك وذهب مالك الى الحنفية الى ان لا يصل على من قبل الدفن وحملوا الحديث على الخصوصية واستدل مالك ما قاله السليمان بن علي حديث السجود قال ابو عمر يريد عمل المدينة وما من بعض اصحابه والتابعين من الصلوة على القبر انما هي اثار لعبرة وكوفية ولم يخدم من من من اصحابه ومن بعدهم اذ صلى على القبر <sup>باب</sup> في الحنفية انها اجازة راعا في عموم البلوى <sup>باب</sup> في الاشارة الى قوله تعالى وصل عليهم ان صلواتكم على اهل القبور اذ في الدنيا والارض وحيروا آدمي او احد شق لافعل ولا يصل عليه بل يرضى بالان لو جدد اكثر من نصفه ولو لم يراس قال ابن عابد بن قولة ولو لم يراس فكل من كان في النصف مع الراس وفي العالم غيرية لو جدد اكثر البدن او نصفه مع الراس فكل من كان في النصف عليه اذا صلى على النجاشي لم يصل على الباقي اذا جدد وان جدد نصفه غير الراس او جدد نصفه شق قاطوا فانه لا يصل ولا يصل عليه بغيره وفرد فيها ام <sup>باب</sup> قال الجوزي الهوى الانتباه من اليوم <sup>باب</sup> في علم من بدل الحديث امر اول المراد بالقيراط والثاني كون احدهما ليس المراد من الذين الامر بين يمين في موضع آخر <sup>باب</sup> في

بين ان احدهما اصغر والثاني اكبر ولم يبين اى القيرطين اعظم قيراط الصلوة اذ قيراط الدفن ترغيبا لهم وتخريفا في امر ازها  
 جميعا فلو فصل حسابهم ان يكفوا بتحصيل القيراط الاعظم قوله فسأل عائشة عن ذلك لاننا باي سيرة ذلكنا بانثانها ان  
 منة بل التحصيل الطائفة ولما كان ابو هريرة رضى عنه فقهه فلفظهم الم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم وانما استبعد ذلك حتى احتج  
 الى تصديق عائشة في طائفة القلب لما ذكره من صلى الله عليه وسلم من ان كثره وفتح ذلك فلم يسمو صلى الله عليه وسلم  
 ولا من غيره وذلك ليعلم ان كثير من الروايات لم تبلغ الى الاكابر **قوله** وعلمها ثلث مرات وهذا يحصل باقل من  
 دور تام باخذ قوائم الثلث في ثلث مرات فقد قضى ما عليه من حق الجنازة وهو دأ ولا يجب ان يكملها عشر اقسام او فوق  
 ذلك **باب** القيام للجنازة **قوله** حتى تختلف بين في الحاشية له وتجهين واليضا وجب القيام كون الملكة معها ثم  
 نسخ جميع ذلك وقيدها بسبب لو كان ذلك لما معنى النسخ **باب** قول صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشتى لغيرنا المراد  
 بصغير الجمع معشر الانبياء فالمراد ان الانبياء ليس لهم الا الحمد ولغيرهم يجوز الامران وان كان الاولى لهم هو الحمد والشتى  
 بعد لانه يتوقف على ان احدا من الانبياء لم يذعن الا في الحمد ولانه لو كان مراده ذلك لما اختلفوا في ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اى الامرين ينبغي ان يفعل حتى اتفقوا على ان من اتى من الاعداء والشافى أولا فعل فعله او المعنى بصغير الجمع بيننا  
 صلى الله عليه وسلم مع استيعاب ان الحمد هو المختار لنا والالين بنا معشر المسلمين الشن اختياره غيرنا من اصحاب الملل والامم  
 لا اختيارهم السهولة في هذه الامور وليس لهم حرص في اكتساب الفضائل وان كان الجواز لنا معشر المسلمين الشن اختيارا  
 مع كونه خلاف الاولى وعلى هذا فاختيار الصالح الحمد كان موافقا وما ثبت للبعض من الشن فلفظ ورات لك على التجهين  
**س** اى على ما قاله بعضهم وان روى عليه **س** هذا هو القيام الثاني الذي تقدمت الاشارة اليه في باب بلوس قبل ان نوضح واما ايضا اختلف  
 في الفقهاء والسلف والجور على ان نسخ وذهب جماعة من السلف الى ان لم ينسخ وقالوا الاشارة الصالح توجب القيام وكل الشواكن من امرهم حتى  
 وابن حبيب للتوسعة وقال ابن حزم فتوى صلى الله عليه وسلم بعد لمره بالقيام يدل على ان الامر للندب واليجوز ان يكون نسخا والامة الاربية  
 على الاول الا ان الشافعى روى عنه عامة الشراح النسخ وبعض فروع على بقا الندب واما الامام احمد فحكى عنه التغير والتوسعة كما تقدم ذكره  
 مصرحة بكونه بهذا القيام وكذا صح في فروع الخفية والمالكية يترك القيام كما بسط في الاورد **س** اذ قال يباعث على الامر بالقيام  
 احد الامرين اما تحصيل الميت وتخليته واتهول الميت لما ورد ان الموت فزع هو وبيل الشن وجها ثالثا ثم قال نسخ جميع ذلك معنى القيام  
 لاي سبب كان من الاسباب المذكورة منسوخ **س** يعنى ان اسباب القيام هى الامور التي ذكرتها المذكورة موجودة والاضافي اجبا  
 فكيف النسخ ويكن ان يجاب عنه بان ههنا امرين الاسباب والامر بالقيام لثلاث الاسباب فالمنسوخ الثاني مع وجود الاول لعله لقول على  
 الاسباب المذكورة وهى متشبهة بغيرها كما ينظر من جميع الروايات في هذا الباب ذكر بعض منها في الاورد **س** فقد ورد هذا المعنى في عدة روايات  
 منها ما في جميع الفوائد عن ابن عباس لما ارادوا ان يحفروا النبي صلى الله عليه وسلم بعثوا الى ابي عبيدة بن الجراح وكان يصير كعزير على  
 بعثوا الى ابي طلحة وكان يلحده فيبعثوا اليها رسولين فقالوا اللهم خزنينيك في باني طلحة ولم يهدر ابدا بعيدة فحمد النبي صلى الله عليه وسلم  
 الحديث واخرج ابن حزم في طبقاته عن ابي طلحة قال اختلفوا في الشن والحمد النبي صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون مشوا كما يحفرون لابل  
 وقالت الانصار الحمد والكم تحفر بارضا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خزنينيك الحديث **س**





وجودها اذا كانت تحت الاقدام لا ياتى وهو موجود ههنا فان كفاراً ياتون به يكتفون من تصادروا غيرهم بالركوس  
فكان كرويا لا محالة باب في كراهية الوطى على القبور والمجوس عليها قال بعضهم هو اى المجوس على ظاهره وقالوا  
وهو اعلم بهذا الامام ايضا فذهب الى ان الامام لم يكره المجوس مطلقا بل يكرهه من كفار الحاخاميه وقال هو المكروه  
عندنا لا المجوس بمعناه المشهور وهو الذى يعلم كراهية نظرا الى آثار النصاية رضوان الله عليهم فانهم كانوا يجلسون  
عليها ويستندون اليها سيما وفي الاحتراز حرج باب كراهية تجميع القبور اتم وقال الشافعي لا باس ان يطبق  
القبر ليقبى زمانا فلا يسوي السويول والرباح وانما المنهى عنه هو التجميع والترمين باب ما يقول للرجل اذا دخل المقام  
قوله قبل عليهم فيه اشارة الى ان الاطب ان يكون عند التسليم متوجها الى القبور لا مدبرا قوله السلام عليكم يا اهل القبور  
استدل بظاهر من قال سماهم ومنهم عرفانهم وايضا فليهم من الروايات ما ورد من ابيات يسبح خفق فاعلم اذ يحضرون  
ملكان يكرهونك والحجاب ان ذلك كناية من سرعته اتيا بها بعد الدفن لا حقيقة ومن انكر سماهم ثبتت بتوسط الملكية  
لتصحيح الخطا فاستدل المنكرون منهم عائشة وابن عباس ومنهم الامام بقوله تعالى انك لاتسمع الموتى فانهما لم يسمعوا بالاموات  
في عدم السمع علم ان الاموات لا يسمعون والام لم يصح تشبيه ما قبله من قبيل وما رويت اذ رويت ولكن الله رضى غيرنا  
لانه لا يصح على هذا قوله بعد ان تسمع الاسم يوس يا ايتا اتم فان الاقتدار من سجادة كما هو في الاول فلهذا في الثاني فكيف  
يصح ابتداء صلوة الله عليه وسلم في نوع ونفعه في نوع وما قال المشيخون ان خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لاهل بدر على راس  
القليب ينادى على ثبوت السمع اعلى نداء فاجاب عنه المنكرون بعضهم من انه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم بكفاره عليه  
رد الله سبحانه ارواحهم في اجسامهم ليسمعوا اخطايتك ليتبين لهم وتبينوا وتزيدوا في عذابهم وقال بعضهم انما خطاب النبي صلى الله  
عليه وسلم ليغيب بذلك المشركون من قرش - معنى قوله لم يسمعون باس سمع منهم اى ما علم منهم فمرت بذلك عائشة ربه  
فلا يكون دليلا على السمع فالظاهر انك السماع وهو الاصح عندنا والكلام في ذلك طويل ليس هذا موضعه فليطلب قوله نحن  
بالاثر يريد به تذكر موت باب في زيارة القبور قوله نحن زوارات القبور ولكنه عندنا كان قبل الرخصة في الزيارة

له يعني لما ان اصنام الهنود قد تكون بجر والرؤس ايضا واما تائيد البسقة فلا يكون الا بجر والرؤس غالبا الا ان تشبه بالادلين  
اتج واشد فخال ١٢ له وفيه اقول اخر منها ان المراد بالجلوس للمعداد والحرث قال ابو الطيب ١٢ له ووافقه ماك فقال في  
الموطا المراد بالقبور والحديث وقال النووي هذا تاويل ضعيف او باطل والصواب ان المراد بالقبور والجلوس وهو من باب الشافعي  
وجهر العلماء ولتقرب بان ما قاله ماك ثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من جلس على القبور  
لمحرت فانه اول لول اخر الطحاوى برجال ثقات وفي الادب الاول ان يحمل من هذه الاحاديث ما فيه النقل على الجلوس للمحرت  
فانه يجر وما لا تخلف فيه على المجلس المطلق فانه مكره وهذا التفسير حسن قال ابو الطيب ١٢ له اشار الشيخ بهذا لوافي بضعه بالشافعي  
ففي شرح السراج للترمذي من البرجى ينبغى ان لا يخصص القبر والطينية في القتلى المتصوية لا باس به خلافا لما يقوله الكوفي في المضرت لانه  
اذ يكره اجماع ١٢ له قال الطبراني ان زيادة ابيات كراهية في حال حياة يستقبل به بجر كما كان يحترمه في الحيوة يجلس عليها زمانا كانت في الحيوة  
يجلس عليها وقتا زمانا كان قريبا منه لانه قال ابو الطيب ١٢ له ونظا الحديث كما في جمع الفوائد برواية الشيخين والى داود والنسائي عن انس  
رضي الله عنه اجماعا اذ وضع في قبره ولى ما صحاحه لا يصح تحقيقه في فاعلم اذ الله فواته ملكان فيقعد احدهما ١٢ له بغيره قبل كبره فلو لم يجر

فلما دخل الرجل ترخصت النساء وادور عليه ان هذا خبر من صلى الله عليه وسلم بان تعالي يلعن كفيف يتطرق اليه النسخ والجواب  
 يلعن لا تركا من الحرم عليهم فلما بلغت الحرم ارتفع اللعن لا ارتفاع موجب فلا خير حينئذ في النسخ اذ لا يلزم الكلاب  
 في الاخبار ولما كان ارتفاع الحكم بارتفاع علمه قلنا يمنع النساء اذا خيف عليهن الفتنة كما هو شاهد في ديارنا وماننا  
 وقال بعضهم انما كره الله مقتضى قولهم دوام الكراهة ولباقها قوله ثم قالت والله لو حضرتكم اشارة منها بالرد على من حمل  
 جنازة من ممات الى مكة فان في بعد الولد من المدفن اجزا كما ورد في الخبر وقولها لو شهدتكم اخترع بذلك بعضهم مذموبا  
 ثالثا وهو انه يجوز لها الزيارة اذ لم تكن شهيدت وفاته وكانت محرمه لحيته واجازوا لها مرة لا غير وهذا القول الثالث  
 لا يساعده نقل فان قولها هذا لم يكن الا لان هذا الاشتقاق لم يتركب ان لا ادورك ولو كنت زرت في حياتك لم يكن  
 الاشتقاق غلته الا ان كان الزيارة جائزة حينئذ ايضا ثم اشترط لم يكن بها محرمه لحيته باطل فان عائشة  
 لو كانت محرمه لعبد الرحمن لم تكن محرمه لاهل القبور التي عند قبره مع ان ذبا بها في التبعث ثبات لا ينكر وما يقال من ان  
 القصد والتبع يتغايران ايضا فزيارة عائشة لمن بهنك من ليس يحرم لها كانت تبعا والكلام انما هو في زيارة النساء  
 قصدا فلا يخفى بحدوثه لان الاحكام مطلية والعلل لا تفرق بينهما وكذلك الاجابة للزيارة فاشد ما جازت مرة جازت مرارا  
 لان المدار هو الفتنة فان وجدت الفتنة في مرة كانت الزيارة حراما والا فلا غير في الزيارة واستعمال صيغة المبني  
 في زيارات القبور ليس تنصبها على كونه مبغضة كما بل الذي هو مبغضة حقيقة هو المبغضة في الكيف فاللعن ليس الا  
 لمن تزور بغير الاشتقاق والمحبة للزيارة ومن لا فلا **باب** الدفن بالليل قوله فاستخرج لم يرد هذا تنبيه على  
 ان النبي عن اخذ الناس مع الميت هو النبي عن تشبه الجاهلية والكفار ولا يمنع عافية ضرورة وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 بنى ايضا عن الدفن بالليل لمصالح لان هذا بيان ان النبي حلل قوله ان كنت لا اقا باله هذاردم للناس ان يلقوا  
 بالمسلمين الاخير ايل الذي ينبغي لهم ان يحملوا افعال المسلمين على الخير فلعنهم كانوا يلقون الميت مراثما في تاوهم وتلاوة  
 قوله من قبل القبلة وهذا هو المذهب عندنا لكونه فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل فعل الصحابة واصل الاختلاف في  
 اخذه صلى الله عليه وسلم وادخاله في القبر فقال بعضهم كان بالسل من جانب قدم القبر وقال الآخرون بل اخذ من جانب القبلة  
 قال الاستاذ ادام الله علوه ومجده وافاض على الطالين بره ورفده لا يجد ان يكون سلوه من ممره الى جانب القبلة  
 للقبر ثم اخذوه من جانب القبر فلا يحتلج الى تضعيف احد الروايتين قوله وكبر عليه ربا اراد بها صلوة الجنادة اذ لم تثبت  
 تكبير على الميت سرايا والواو لم يلق الجمع وانما اخذ ذكر الميت اول الكلام فلا يحتلج النظام **باب** التماس على الميت قوله فاشدوا  
 على الجاهل على ان يزار بها سنة للرجال واما النساء ففيه خلاف قال ابو الطيب قلت وفي الرجال ايضا بعض الخلاف مكي في الادب كره  
 بعض السلف مقابلة قول بن حزم انها واجبة ولومرة واحدة في البحر **باب** قال القاري لا خلاف في ذلك الا ما شذبه الحسن بن جهم  
 بعض الشافعية وقال الحنفية احمد في رواية الى كراهية الدفن بالليل وقال بن حزم لا يجوز الدفن ليلا الا من ضرورة وذهب  
 الثوري والشافعية ومالك الشافعي واحمد في الاصح الى الجواز كذا في الادب **باب** قال ابو الطيب بن الجاهل والهاه لحيته او  
 النبي صلى الله عليه وسلم وبراج نائب القائل والباء زائدة ام قلت هذا على نسخة واما في نسخة فبدون زيادة الباء في اوله





لما تخرج الناس الذين اتهم وادخل عليهم نظيرتهم انهم اتهم من مكان مرض فسلمت غاليين منه ولما تفرغ المرض الذين مرضوا منها  
 فيقولون هؤلاء الذين اتهم اذ من قديمهم وليقوم بامرهم اولان في الغرامسة ايام الفرائض المقدرة ان المقدور واقع  
 لا محالة فلا ينبغي ان يكل في اموره وما يوجب من الامراض والعلل الا الى الله سبحانه <sup>٣٤</sup> قوله فلا تيسروا عليها  
 لقوله تعالى ولا تلقوا بها يديكم الى التهلكة ولعلم من ذلك ان فيها ثرا وان كان باذن الله تعالى وعقله وتحت يادته  
 ولان الوسوسة بتعدية المرض باقية بعد فسادهم عن النزول ثمة سد الباب الواسعة فان الله هو الفاعل الحقيقي  
 وتلك اسباب <sup>٣٥</sup> قوله من احب لقاء الله احب لقاء الله لقاره ومن كره لقاء الله كره لقاء الله لقاره هذا ظاهر الا  
 ان عائشة ردت تلك الفقيهة المحسنة الى ابناء المؤمنين الموفقة للتشويق في مسائل الدين لما علمت ان بسبب الوصول  
 الى المحبوب محبوب لا محالة والموصول الى المكروه مكروه لا محالة ولا ريب ان اكثر المؤمنين بل عليهم ليحجون الموت فحقت  
 ان يكونوا كرهوا لقاء الله فما كنت عن ذلك وقالت يا رسول الله كلنا نكره الموت ولا سبب للكرهية الموت الا لراية  
 ما هو موصل اليه فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بما حاصله ان كل مؤمن فقيه حصه من حب الله وحب رسول  
 بهد رقت ايمانه وشدة البقائه الاله مغفور بها الكثف الاناسية من الضرورات الانسانية والشهوات الطبيعية  
 الحيوانية ولا يفر ذلك في ايمانه فان مقتضى البشرية لا تختلف عن البشر وليس لغنى عن جميع ذلك مادام لا سبب له  
 الجسمانية والبشرية ما سورا في ايدي الحوائج الجسمانية الكدرية واما اذا انقطع جمائل وسائلها ونزع الجسمانية  
 وغلبت فيها فيمنه زهير من حظ الحب ما كان مكنه وبنتك ما كان في ايدي الشهوات مريضنا فلذلك ترى النفي  
 صلى الله عليه وسلم جعل ملاك الامر ما يقهر في الخاتمة وان كان بسبب ظهوره هو الذي كان له من قبل حاصلا  
 ولم يبين علامة يجردها في نفهم الا ان قبل التفرغ لئلا يسوسوا من رحمة سبحانه بل احوال الامر على آخر وقت اذ لا  
 التماس فياصل لانه يمتدح يكون على ثقة من اذ لم يبق لالى احد من على الارض حاجته فلا يسجد لا اشتغال باحدثهم  
 ولا بشئ من امورهم لان تفكره فيهم انما كان لان مزاراة في تهمته متعلقة بهم ولا ينافي ايضا ما يكون لا حذرهم تعلق  
 باحد من اولاده وابله فان حقا من البشرية باق بعد <sup>٣٦</sup> باب حين يقتل نفسه لم يفسد عليه قوله فقال بعضهم صلى على كل  
 الف مؤدى قولهم عدم الفرق بين الامام وغيره في الصلوة عليهم اعلم ان هذا مذموب القدماء في الفرق الفسالة فاهم  
 لم يكفروهم وقالوا فيهم انهم من اهل القبلة فيعامل بهم معاملة المسلمين جميعا واما المتأخرون فاهم لما رأوا البعض قائلين  
 واصلة الى الكفر كفروا منهم من اعتقاد فخر قواين من كل نهم الى عد الكفر ومن من لم يصل اليه فقالوا لا يصل  
 على من كفروا صلى الى القبلة باب في المديون قوله قال ابو قتادة هو على اعلم ان الكفالة هو ضم ذمة الى ذمة  
 له قال ابو اليب بفتح المثناة فوقية وكسر الموحدة اى لا تنزلوا عليها لانهم معذبون اولاد اسكن للنفس والطبع  
 وقال القاضي انه توراه <sup>٣٧</sup> وفي الدر المختار (اى صلوة الجنانة) فرض على كل مسلم مات غلبة لغة وقطاع طريق اذا  
 تكلوا في الحرب وكذا اهل عصبة ومكابر في مصر بلا سلاح وخناق من قتل نفسه ولو عدا ليعزل ويصل عليه بفتي وان كان  
 اعظم وزرا من قاتل غيره ورجع الكمال قول الشافعي (اى ابى يوسف) اه ١٢٠

فقال الامام لا يفل عن لميت اذ لا ذمة حتى يفهم اليها ذمة اخرى لان الدين هو بفعل حقيقة ولذا الوصف  
 بالوجوب واطلاق الدين على المال مجاز ولم يبق المكلف حتى يجب عليه شيء والمال لما كان وسيلة الى تسليم  
 والاداء لا موصوفا بالوجوب عليه لم يبق الوجوب ببقاء المال وقال أصحابه ان لم يبق ذمة في امور الدنيا  
 قذمت في احكام الآخرة باقية فيفهم اليها وذلك لان فراغ الذمة اما بالاداء من المدين او بالبراءة من الدين  
 ولم يوجد شيء منها وهذا الحديث سند لهما وقال الامام انما كان ذلك عدة من ابي قتادة حتى سأله النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالوفاء ولو لم يكن عدة بل كان كغالبه لما احتج الى هذا السؤال فان الكفالة لا يكون الا بالاداء  
 والوفاء بمعنى قوله بالوفاء ان اللفظ على ان يحتمل معنيين ان يؤدي بالوفاء دينه من عند نفسه او ان يستجيب  
 الناس عليه حتى يلتزموا فكان الحسن على دينه ان اسمى له واستسمى مني والالتزام من الله وعلى هذا الوهم لو لم يتنس  
 شيئاً لم يكن بالوفاء الا التمسح ما وعدته فسأله النبي صلى الله عليه وسلم ليعين ما اذا اراد فلما بين انه اراد الاداء  
 من عند نفسه صلى عليه <sup>١٣٦</sup> قوله ان اداني بالمؤمنين من نفسي ومعنى التفصيل ظاهر فان لم يتخلص نفسه  
 من دينه حتى يمسرفه واغلبه النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك في غيره من الامور الدينية والدنيوية فانه لو  
 بنا منافي اصلاً واحتسب ديننا وهذا اذا كان النفس على حقيقة والاكثر المستعمل تلك اللفظة في ما سوى هذا الشخص  
 كونهم كما في قوله تعالى وتلقون انفسكم وقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وارد على الحقيقة ولا يلزم ان يكون  
 المراد في الرواية هو المراد في الآية فانه <sup>١٣٧</sup> باب ما جاء في عذاب القبر قوله انما قبر الميت الرواية بهنا وان  
 كانت من الجرح الا انه متضمن الى الجرح والمزيد عليها بمعنى وقوله المنكر والتكفير هما بمعنى المفعول او الاول بمعنى المفعول  
<sup>١٣٨</sup> يعني ان الدين هو وصف لفعل لا صفة للمال لان حقيقة الدين هو لزوم المال على احد ولذا يجب عليه ادائه فالوجوب حقيقة هو  
 فعل الاداء واما المال فهو متعلق بالاداء ومفعول به هو ظاهر <sup>١٣٩</sup> وفي الهداية اذا مات الرجل وعليه دين لم يترك شيئاً فقل  
 عنه رجل للمقر ما لم تصح عندي في حيفه وقالوا تصح لانه كفل بدين ثابت لاه وجب بحق الطالب ولم يوجب له ما لا يتحقق في حق حاكم  
 الآخرة ولو تبرع بلسان صحيح وكذا يتبع اذا كان كفيل او مال وله ان كفل بدين سابق لان الدين هو بفعل حقيقة فلهذا الوصف بالوجوب  
 كنه في الحكم مال لانه يؤكل به في المال وقد عجز بنفسه بمختلف فغات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والسرعة لا يعتر قيام الدين واذا  
 كان كفيل اوله مال فقل او الا فقل الى الاداء باق <sup>١٤٠</sup> قال ابو الطيب بقولهم قال ما كنت اشافي واحداً فحدثت حجة  
 ليجهو ام قلت وانت خير ان احتمال العدة كما تناول الامام باق نعم لو انكره المتكفل واخذته حتى صلى الله عليه وسلم جراً لتكفل بذلك  
 كان محمداً لهم واذا خلا قال القاري والمحديث يحتمل ان يكون اقراراً بكفالة سائلة فان لفظاً لا اقراراً ولا انشافي الكفالة - سوار <sup>١٤١</sup>  
 قال المجده عليه وسهته واحته وحشة وحشة وحشة فاحتث لازم ومتد <sup>١٤٢</sup> قال ابو الطيب راني قوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين  
 من نفسي الآية <sup>١٤٣</sup> وهذا يخالف لما ساق في كلام الشيخ فخال <sup>١٤٤</sup> بهنا الجرح اي ذنن والمراد بالميت هم من المؤمنين الكافر <sup>١٤٥</sup>  
 قال ابو الطيب المنكر مفعول من انكر والتكفير مفعول من نكر تكسر الكاف كلاهما من المحدث المعروف سمياً بلان لميت لم يعرفها  
 ولم يوصو به مثل حوريتها وانما موصو به كذا ليخاف الكافر واما المؤمن فبما الله تعالى كذا لكهنا وثبته بالقول لثابت استأنافاً لاجل

والثاني بمجنى الغامل كان النكارة عن الجاهنين معاً فلا الميعة يعرفها ولا بها يعرفها فيحاطلان معاملة الالهاب  
في هذا الرجل فقيل ليشير ان الى تصويره على الشر عليه سلم وقيل بل يكتفيان بهذا القول لانه لا يخبر بالبال عيني  
الاشد ورسوله ولا يصح اطلاق الرجل عليه سبحانه فلم يكن مصداق الا انبي على الشر عليه سلم قوله ما كان يقول اي  
في دنياه فيقول ان قدرنا نعلم لاننا كنا نرى على وجهك آثار البشر وسماء الخيال الاناس لتلك استثناء لا مره بما  
واداما علينا من الواجب ويقتضى ان يقال ان المنكر والنكير ليسا بملكين محيين وانما هي حكمة هذا ان يسمي  
كل اثنين من ملائكتها وليس في شيء من الروايات تصرح بقصة العصاة اذ يصيرون اليه وانما المذكور حال المؤمنين  
والكافر ولعلمهم ترك ذكرهم للمقايضة فان الاسلام ليعطى والمعاصي تكفر بشيء من السمكات واهوال المبر وغير ذلك لعل النكارة  
في لقاءهما العمدة يكون قبل نهائ في لقاء الكفرة والكفرة بين تان المؤمنين قوله تسعون ذراعا فقيل المراد به التكميل حتى تجتمع  
الروايات وقيل بل التفاد في الفسخ لتفاوت مراتب المفسوسين لهم قاطرهم باجري الى فان قلوبهم مشغولة في فيقولان  
ثم اذ ليس لك ذلك والنوم هو الحقيقي اذ هو كناية عن فراغ البال <sup>١٢</sup> قوله انتموا عليه لطفه ما كان موقوفا باب  
في من يموت يوم الجمعة قوله الا وفاه الشر فنتت القبر فقيل هذا اليوم والليله فقط ثم يعذب ليلة السبت قبل لال نفس  
فخلص لهم بحاسب مجازتي بعد الحشر <sup>١٣</sup> قوله الجزاة اذا حضرت والادوات مستثناة مستثناة <sup>١٤</sup> قوله قبض  
احب الى الحديث ونهني عنه فانما نظر الى ما فيمن تشبه بعبدة الاصنام ولكنه قياس في مقابلته نفس فلا يسمع <sup>١٥</sup>  
قوله نفس المؤمن معلقة بديته اي لا يفور بكباله وبفضل الذي يوله معين اي لا يولي له كله والا فهو في الروح وربحان  
وعلى هذا يحل ما ورد من ان نفس المؤمن مأسورة بديته -

**له** قال ابو الطيب وانما ايهما ولم يقولوا هذا الرسول لتدليق بالمراد لتعظيم ان المراد النبي صلى الله عليه وسلم لان المقام  
مقام الامتحان ام <sup>١٦</sup> **له** كلمة موصولة في محل نصب على انها مفعول يقول اي الذي كان يقول في الدنيا قاله ابو الطيب  
**له** اصل المحكمة مجلس الحكومة والمراد منها اعوان هذا المجلس وعامله <sup>١٧</sup> **له** قال السيوطي في قوت المقتضى قال لمساخ  
صلاح الدين الصلاني هذا الحديث اخبر ابن الجوزي في الموضوعات ثم <sup>١٨</sup> النظام على طرق خارج اليه وكذا بسط الكلام  
على المحافظ في ترجمته على هذا من التهذيب وعلى من يعقوب ان هذا الحديث من اعظم ما عكروا الكس على علي بن عاصم <sup>١٩</sup> -  
**له** فقد عد صاحب الدر المنثور في خصائص الحجة يامن الميت من عذاب القبر ومن مات فيه اذ في ليلة امن من عذاب القبر  
ولا تسهر فيه جهنم قال ابن عابدين قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وقومال منكر ويكر وضغط القبر حتى تكن ان كان  
كافراً فحذاء يدهم الى يوم القيامة يرفع عن يوم الجمعة - وشهر رمضان في هذا اليوم متصل بالروح والروح متصل بالجم فيتألم  
الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له ضغطه بغيره بل ذلك وهو ذا العاصي يعذب ويضبط لكن  
ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليتألم لا يوجد وان مات يومها او ليته يكون العذاب ساعة او عدة من ضغط - القبر ثم يقطع  
كذا في المعتقدات الشيخ ابي المعين بنسبة الحسن من حاشية المحوى ايه ومد في عبارة في ثمانية لاسس في القبر الميت  
يوم الجمعة او ليلة <sup>٢٠</sup> -



**هذه ابواب الشك** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله **١٣** اربع من سنن المرسلين ليس ذكر العدد للحصر الجمل فافضله ما  
 اصبحت به بعد سحانه وحياؤه ان لا تلتقي باليتيم سحانه وتعالى وليست قدرة ثم جاء ذلك من الناس فيما لا يرتكب فيه امر محرم ولما كان هذا  
 ملاك الامر في تطهيره الباطن عن المقادير والمعائب عقبة بالظهر به الظاهر منها فقل التطهر وهو الزالة النتن وتطهير الطيب مع  
 ان طيبه تعدل في غيره ايضا وكان من جملة ما تطهر به الظاهر السواك فذكره واخره عنهما الكونه داخلان وجه خارجان وجه ثم لم يكتف  
 في تحصيل الطهارات الظاهرية والباطنية عن امرأة صالحة لاسما وهي مستعدة الى التطيب والتطهر بمتبع بها عن تدنيس بالظن  
 بنجاسات الاثام وتحصيل بها اسباب تنقيف الاجرام والاجسام ذكره قوله **١٤** خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اى  
 مهاجرين الى المدينة والمعيت ليست حقيقية لانهم لم يكونوا مع يوم خرج بل المراد به المعية في نفس الخروج. قوله يا معشر الشباب الخ  
 قوله عليه السلام فانه اغض للبصر وحسن للفرج ان سبب لخطابهم انما هو ذاك اى الاحتياج اليهم فالشيوخ الذين وجد  
 فيهم الحكمة واخذوا في الامر والشباب الذين لا توجد فيهم حاجون عنه وانما خص الشباب وان كان المراد من كان تألقا فليدفع التوق  
 منهم دون الشيوخ فان الغالب في غير الشباب عدم الحاجة باب في الهني عن التبتل قوله ولو اذن له لاختصينى يعنى ان  
 العوض المخصص انما فائدة التماس فلواذن في التبتل علنا ان الاحتياج اليه اولى من هذا الظن بهم للقياس على الحيوانات فان  
 الاختصاص جاز فيها فجاز للانسان ايضا لما لم ير منه النسل كما لم يرد في ما يخص من الدواب ولا يلزم مخالفة الهني من الملائكة  
 ليس بريئة ولا فائدة فيه حيث ولو كانت الملائكة بهن ما بهن لكان الاختتان غير جائز ايضا لان القطع حديث نبوي نبي كله والمعنى  
 لباغنا في التبتل حتى كنا نترك استعمال الذكر كما كنا نختصينا ولا يسجدان يقال في معناه ولو اذن له لاختصينى يعنى لو اذن في التبتل  
 ولا يمكن التبتل بدون الاختصاص باختصينا اذا جازة شئ اجازة لما يحصله باب فمن ترخصون دينه فوجوه قوله **١٥** اذ خطب  
 اليكم من ترخصون دينه وخلقوه فوجوه لم يذكر النسب والمال كانهما شيان لا ينبغي ان تعتردا بهما ولان الناس يطلبونهما غير ذكر  
**س** لفظة به ليست من كلام المصنف زاد بالشعح تيمم التركيب **١٦** اختلفوا في حقيقة لغة مشركا كما بسط في البذل وفي البدل  
 لاختلاف افرض حالة التوقان واختلفوا في غيره فقال داود وغيره من اصحاب النواير فرض ايضا وقال الشافعي مباح واختلف اصحابنا  
 فيقول متعب وقيل فرض كفاية كصلوة الجماعة وقيل واجب كفاية كركعة السلام وقيل عينا كالاخضبة ثم بسط الدلائل وحكاها عنه الشعح في البذل  
**س** قال العراقي وقع في روايته بالفتح الحاء بعد ما مشاة الى تحت وصحفة بعضهم بكسر الحاء وتشديد النون وقال ابن القيم مروي في الجامع  
 بالنون ولما روي سمعت ابا المهاج يقول الصواب الختان وسقطت النون من الحاشية كذلك رواه المحامي عن شيخ الترمذي بكذا في الفتاوى **١٧**  
**س** ما قاده اشجع هو الاول ويؤيده النظر في حق السباق ويحتمل ان يكون الخروج على حقيقته ويكون المراد الخروج من  
 المدينة الى سفر غير الهجرة **١٨** **هـ** قال ابو الطيب بفتح السين وتخفيف الواو جمع مثاب وهو من يبلغ ولم يزل وثلثين سنة  
 قاله الزوى وقال القرطبي الى اثنين وثلثين سنة فكل والعشر الطائفة الذين اجتمع وصف كالشباب الشيخوخة فالعشر كالجفس والشباب كالزور **١٩**  
**هـ** اى التوقان عند التكاثر والقوة على البقاء **٢٠** اى من افاد الكفاية والخلافة في افراد ما مشهور بمسوطى المطول قال الخطابي الكفاية معتبرة في قوا  
 اكثر الخلاء بالرجح تشياد الدين والحرية والشعب والعصاة الى آخره الما بسط في البذل ومنه بسط الحنفية في ذلك انما تعبر بها فترى ان كفاية بعضهم بعضها باقى العرب  
 كفاية بعضهم بعضا وحرية وسلاما وان فيها كالايا وديانة وما لا **٢١**

فلم ينجح الى ذكرها - **قوله** **ع** لا اقلعوا الخ الا انكم اذا لم تزجوا المتدين اهل الخلق بل ختمتم عليه المقبول لفاسق الشرئس الخلق وان  
 كان شرئس النسب فانه يمايل بزوجه على مقتضى فسقه وعلقه السوء ولا يرب حينئذ في الشقاق بينهما والخلاف فاي فساد اكثر منه  
**قوله** **ع** لا يات رسول الله وان كان فيه اى شئ من الافلاس او كان في نسبة شئ وانما لم يحب عنه بجواب جديد لكتفى على تكرار ما قاله  
 من قبل اشارة الى ان هذا التسول حاله ينبغي ان يعول عليه وليس له رتبة ان يخيل اليه **قوله** **ع** ١٣٢ ترست يدراك كانه اشارة الى فقره  
 عمار وروى من ذات المال والجمال اذا لم يكن ذات المدين باب النظر الى المخطوبة **قوله** **ع** النظر اليها فانه احرى الخ والاصل ان المرأ ١٣١  
 ترتب شيئا وتوقع من احد ثم ظهر خلافه فاديسوه واما اذا لم يتوقع فبلغه خير شكر عليه وفرح وان لم يعول اليه خير وكان فارعا عن توقعه  
 ورجائه فانه لا يسوءه ذلك ولا يزين عليه فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم النظر اليها فان في عين الانصار شيئا وكان المغيرة بن شعبه  
 من اهل مكة واتفق عليه من الانصار فامرنا بالنظر اليها لثلاث الف الفات والنصارى من ينظره دون ما كان تصور ما وتوقعها واما النظر  
 فان كان من غير شهوة فلا يرب في حوازه وان كان لا يامن على نفسه ان يكون مغلوبا فبذلك لا يرب في عدم النظر من المقصد  
 ومعنى قوله لم يربها محرما يجوز ان يكون على حال محرم مقولا اى لم يرب شيئا حرم النظر اليه وهي الصورة وان يكون بجسده المصغر المطلق  
 اى عالم يربوه حراما وهو على بيان بين اللادولى او يقال ان النظر من الشهوة لم يرب حراما في حقه **قوله** **ع** ١٣٣ فانه احرى ان تدمر المودة بينكما  
 هذا بيان لما حصل من ترجمته بلا زمة فان المودة تدمر كوى الى مداومة المحبة والموافقة والافان الدوام من الادام باب في اعلان الخلع  
**قوله** **ع** واجعله في الساجد لكونها ما دونها في كل خاص وعام ان يدخل فكان اقوى في الاعلان **قوله** **ع** ١٣٤ فانه غدا فتنى بني علم ان الورود  
 على اصحاب الخلع كالمناكح وغيره باستاتة لابس به فجلس على فرشى كجولسك على علم ان المجلس عند من ليست بمنجزة جائرة  
 اذا حال استرفان النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن غير محرم لمرأة الا انه كان ليمايل بالاجانب في هذه الامور كالاجانب لعلها  
 ثم ان نرى الفقهاء ومعنى على خشية الفتنة وهو الذي يجب عليه العمل في زمانها بهذا **قوله** **ع** ١٣٥ وينبغي من قتل الم فعمل الخفاء  
**قوله** **ع** قال ابو العيب ان لم تروا من ترضون وينزل نظرتم الى صاحب مال وجاه كما جوشية ابنا الدنيا حتى اكثر النساء بلا زوج والرجال بلا زوجة  
 فكم انزلوا على العار والاوليا فبقيت العقل فمن استب اليه بذه العار فبقيت العفت وفي الحديث دليل لما لك فانه يقول لا يرعى في الكفاة والادعين ١٣٦  
**قوله** **ع** قال ابو العيب من عكرت سره الفتن وشدة الخلاف ١٣٧ والى هذا النظر ذهب جمهور على القاضي عياض كراعتة وهو خطأ وتختلف في الموضع الذي يجوز النظر اليه  
 فذهب اكثر الى ان يجوز الى الوجه والكفين فقط وقال داود يجوز النظر الى جميع البدن وظاهر الحديث يجوز النظر وهو ان ذلك ما ذهبنا من لا يروى من مالك احتراز  
 الا ان كذا في البذل قلت وصرح ابن عابدين بجواز النظر من الشبهة ايضا بناء على المحففة وعندنا لكثير من النظر بالشهوة كما صرح به داود في هذا الخبر  
 فذهب فيه بما ١٣٨ توجيه لامة النظر اليها وعلى هذا قوله لم يربها محرما اطلاق المحرم مجازيا كان وانما لاضطيق قال ابن عابدين تحت قول اعصفت  
 لا يجوز النظر اليه **قوله** **ع** ١٣٩ لا ياتى كذا حتى وشا به يحكم عليها او يشهد عليها كقالب يربها كذا فبما يقتضيه من الشهوة بينة السنة لاقتضاه الشهوة ١٤٠  
**قوله** **ع** قال ابو العيب ليقال ادم يهلك ادم اوما بالسكون اى صلى وكذا آدم في القاتل ادم والادام الاصلاح وهو توقيف من ادم الطعام وهو صلاص بالادام ١٤١  
**قوله** **ع** بصيغة الجمل اى اذ قد دخل زوج على امرأته بغير الدال الجملة من الذنب وهو عرضها لميت وحماسته يذكر ان احوال من قتل اباى من شجاعتهم و  
 جودهم فان عمر ١٤٢ فانه قتل ادم يدر قال ابو العيب وفي جامع الاصول حازن العارث بن رفاعه بن سواد بن خنم من مال ك في نسبة خلاف وعمر ادم وبنى بن عبيد  
 ابن قليب كان جهودا في انفسا من ان يخرج شيئا يدر اوما خوافه وحود وقول خوافه يدر وشهد بعد ما لم يشاهد قبل خرج لوم بدر فقام بالمدينة من امره

المجروحان إذ لم يعارضه محرم خشية الفتنة أو خوف غلوه فيه أو يشد فيه بأشعار لا يجوز أن يقبل ما كمله النبي صلى الله عليه وسلم  
 الجارية التي قالت وفيما نجي يعلم ما في غد عرض حرمة بذلك القول والمنهي ما وضع للهدو أو كان فيه صرف عن الطاعات والمغنية ليعتق  
 والكيفية والمصلحة والمصلحة والرجل والأشياء في ذلك سواء كانت حرمة السماع لغيره لالذات باب ما يقال المتردج ص ١١١  
 قوله إذا رغا المتردج أي سناه فترك ما كانا عليه في التهنئة بلفظ بارقا والينين كأنه لم يرض به باب ما يقول إذا دخل على أهله  
 قوله إذا أتى أهله قال أي قبل كشف العورة ثم يحرم الكلام ص ١١٢ قوله لم يفره الشيطان قليل لا يستبالي بالصراع وأم الصبيان  
 وقيل لا يكون له تسلط عليه حتى يسلب إيمانه باب الوليمة ص ١١٣ قوله فقال ما هذا علم أن استعمال طيب فيه لو لا يجوز للرجال  
 والاطمئنته ولم يسأل لأنه كان يعلم أن ليس بذي ليل وكان لا يستعملون هذا الطيب إلا ما يتسوا به بخاطرة نسائهم وبذلك يعلم  
 أن القليل عفو وعلى ما قرأنا يصح جواب عن قول النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا بقوله تزوجت امرأة قوله وزن لؤاة من ذهب  
 اللؤاة لؤاة تم وهو وزن معروف كما فسره أحمد وإسحاق وإيما كان فلأرب ان يفضل على عشرة دراهم بكثير ولا يصح استدلال  
 الشافعية في تقليل المهر من عشرة دراهم إذ لم يقل مفسر في تفسيره أن قيمته كذا إنما ينوذا وزن ثم ان من ذهب  
 قوله ولولبشة لوسين التثنية وكان عبد الرحمن قد تولى فصح أن يامره بذلك وكان ذلك للاشارة الى أنه لا اسراف فيه -  
 قوله ولوم الثالث سمعت النبي الأمر على العادة في زمان من أن مطعم اليوم الثالث كان حرايا فالحكم به رفع بطلته إذ قد صح أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأولم سبعة أيام ص ١١٤ قوله ومن سمع النبي بين الحشوي معنيين من معانيه والثالث أن من سمع واداد  
 شهرة لنفسه وصله التبعته في دنياه ثم أخذه على صعيه في آخره ص ١١٥ قوله يكذب من الجرح وبنا الغلبة لسياه لا للتعهد للكذب  
 واللام يقين له شرف باب ما جاء في إجابة الاله في بيته لمناسية الوليمة فانه دعوة - باب من يحجى الى الوليمة بغير دعوة اورد  
 فيه حديثا وليس فيه ذكر الوليمة واستدل بما وقع فيه من دخوله بغير دعوة على أن دخول الوليمة بغير دعوة لا يبيح حكمه حكمه ص ١١٦  
 قوله الى فلام له لحام الخلام مهنتا العبد والحمام بالتحميم - فصنع طعاما ثم أرسل فعلم أن تقديم القول ليس بواجب -  
 قوله حين دعوا أي حين قاموا من مجلسه صلى الله عليه وسلم للدواع الى بيته قوله تزوجت امرأة لم يسأل ما ادعى التيمم بقوله  
 بل لم ادعى تزوجت فالتيمم بعد قليل وكثير ان التيمم ويجوز تفصيله في مقامه فممن أن ابى ترك سراج بنات او تسعا كان تزوج  
 له بفتح الراء وتشديد الغايمة به زبوا المشهور في الرواية اي اذا احب ان يدعو له بالرفاء وبكسر الراء بعد ما قاما ومدة دعا للزوج  
 بالانقياس والاجتماع ومتر قول التوب ودهى بالقصر بغير عجز قاله ابو الطيب ٢٠٢ قوله في ذلك ما في الصنم قوله لوداد اورد الجراح قال بفتح  
 الهم جنبنا الشيطان الحديث ويشغل عليه في الصنم فاذا انزل قال اللهم لا تجعل الشيطان فيما رقتني نعيسا وفي ما مضى عن المراقبة على قول في قلبه او حذفتها  
 لكراة ذكره في اللسان في حال الجراح بالاجماع اجمعت واطلاق لغوت في كلامه على الكفره شائع وكما ابن هادي بن اعلام كروهاى عند الكشف ١٢  
 ٢٤ لم اجد مرفوعا لكن مال ليل الجارى وبوب في صحيح باب من اجابته الوليمة والدعوة ومن اولم سبعة ايام وذكر الخلفاء الاثر في ذلك وفيه ٢٤ اذ قال سمع السدي  
 شهر السدي بفتح السين اذ لم يصر صا ١٢ ذكره الكمال وفي له ثمانية في بعضه بين الناس ١٢٣ قال ابو الطيب عليه ارجع من الكذب وضبط بعضهم الكذب ولؤيه في بعض  
 صدوق ثبت ولم يثبت انه وكذا كذا وقال ابو القاسم في الرض ذكر البخاري في التنازع عن وكيع قال زباد اشرف من ان يكذب في الحديث وروى عن زبدي في الجاهلي  
 كتابه من البخاري اجمعا فخصا وقال حافظ في تنزيهه بعد ما ذكره البخاري في التنازع وكذا اساقا لحاكم ابوهر في الكنى باسناده الى وكيع وهو صاحب وعله قطري روى عن  
 لاد ١٢

في رواية اخرى قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبلوا من رجل ما لم يرض به

أشدين منهن فذكر تارة كلهن وتارة من يقيم عليهن قوله فدها على لانه اختار اصلاحه اتوا على حفظ نفسه فلم ان اختار البكر في دنياه ومنه وان كان التزوج بالشيب راعى بوجه اخر كما هي سنة صلى الله عليه وسلم في بلادها وكما صلاح البنات في الحر سرت

**باب** ما جاء في النكاح الابوي قال الشيخ في الظاهر الحديث ان لا نكاح الابوي وعندنا ان يكون المراد بالنكاح هو الذي لا يستثنى فيه من الذي لا نكاح الصغير والامته والموالد يعني نفاذه وانما منه بحيث لا يتيسر للولي الطاله اذا كان فيه البطل حتى كما اذا تزوجت في غير كذا وباق من مهر مثلها مجامعين الروايات وبينها وبين الروايات او يراد في حصة فان النكاح الذي لم يرض به الاوليا وغير مستحسن شرعا ووافقا **صحيح** قوله انما امرأة انما لما كان المولود قوله لا نكاح الابوي لا يفي حسب ما راسه المؤلف منقبه حديث عائشة الذي صرح فيه بطلان النكاح بغيرة في كانه فسر رواية ابى موسى برواية عائشة ولذلك لم يحكم على حديث ابى موسى بجوده بل تمسك بالحديثين بعد ما يرد بوجهين الجمل واحد قوله قلها المهر بما استحل يذير على الخفاف من مذهب واستلاله فان النكاح لم يكن باطلا من اصله الا لم يجب المهر في الزنا والنكاح بلا مهر هو محرم باطل معناه انه على شرف البطلان ولقرب السقوط الاولاني ان يعترض فيفسخ اذا كان بغيرة وفيه قليل ولعم الغرض ان وجوب المهر لا اعتبار بصورة النكاح وكذلك لا يجب المهر لاجل الشبهة فلا حجة بهذا على البطلان ليس على حقيقة قوله فان المهر كونه واجبا مائة على الشافعي ومن معه وعلى ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما امرأة انما من ان النكاح بغيرة في لما كان باطلا وكثير من النساء ليس لهما في كيفية تصور نكاحهما فاجاب بان السلطان على من لا ولي لهما وكذلك الحكم ان تشاور الاوليا لهما مستطاب بالتراض فكلان وجودهم في حكم عدم وكذلك فالسلطان على اذا تشاور الاوليا ولم اقر ان تصدق بهم فينعون او تصدقوا بهي تمتنع **صحيح** قوله وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريح نحوه يعني ان سفيان هذا كثير ما يروى عن الزهري من غير واسطة ولكن بهذه الرواية اخذه سفيان عن ابن جريح عن سليمان عن الزهري فلا يتم ان ذكره من ابو اسطين غلط بل ذكرهما يوافق **صحيح** وقوله حديث ابى موسى حديث فيه اختلاف وحاصله ان اكثر الروايات يرويه فيكون عن ابى اسحق عن ابى ريرة

**س**ه يقول قال احمد وقال مالك ان كانت المرأة وبيته يجوز لهما ان تزوج نفسها او تكل من يزوجها وان كانت شريفة لا بد من مهرها قال الامام لا يحكم

لا يترى في الباطنة وقال ابن ابي عمير ما في الرواية عن سلمان عن ابى حنيفة كذا في البذل **از** **س**ه قال ابو الطيب قال ابن ابي عمير

ما من نكاح حديث ونحوه معارض يقول صلى الله عليه وسلم اللهم اني اغفر لهما من ولما رداه وسلم والوداؤد والتردي والسنان وما لك في الموطن فاما ان يجرى بينه ما ولما حكم العاقبة والترجيح اولى بجمع المانع الاول يترجح به بقوله مسند وعلم الاختلاف في صحة نكاح الحديث فانما ضعيفان فحديث النكاح لا يخلو مضطرب في امثاله حقيقة التزوي وحديث عائشة ايام امرأة كتمت بغيرة اذن ولما نكحها باطل الحديث انكره الزهري وعلى الشافعي ان يزوجها فيكون محرم على انفسهم ويجب نكاحه لضعف العاقبة بينهما على ان يخالص منه جميع فان فمهمه اذ نكحت باذن ولما كان صحيحا وهو قولنا من جميعهم انتهى **صحيح** **از** **س**ه

فان الصدوق يجب عندنا فيه بالنكاح والولي بالشبهة كما في شرح الاختار وبل **از** **س**ه في الحديث هو كما في النكاح غير مشهور وانما عندنا في

والنكاح لا يفسد بالشبهة بطريق والفاعل والمحل وفسر في شرح الاختار شبهة بطريق كونه في مذهب من ما يفسد العمل والنكاح بلا ولي وكشور **از** **س**ه

مع ذلك في الروايات ولا بد ان يكون في حاله كذا في النكاح **صحيح** **از** **س**ه والوجه عندى ان يخرج من المصنف تقوية به ان لا يكون له كذا في مذهب

في هذا الحديث **از** **س**ه كذا في الاصل بدون استثناء ولكن في صحيحه كذا في **از** **س**ه وذكره في مذهبى ميمنا اختلافا بين احدهما ما اذا كان في الاختلاف على يونس

ولم يذكره الشيخ بل كتم في الاول لان هذا في اختلاف في طريق خاص بخلاف العمل فانما في جميع طرقه وحاصل هذا الاختلاف انما في اختلاف على يونس في

عن ابن ابي عمير عن ابى ريرة عن ابى موسى ومنهم من لم يذكر ما لا يحاق فيه ومنهم من لم يذكر ما موسى فيه فاختلاف فيه ايضا انقطاعا وارسالا **از**

عن ابي موسى فلا حول على ما ذكره شعبة وسفيان بن خيرة ذكر ابي موسى فلا يشتر بغير اشارة فضلهما واتقان حفظهما لان القاطع ليس يحتاج بقلط  
 ابوالسحاق حين رواه عنه لهما فلم يذكر اباموس **١٢** قوله ودوي شعبة والثوري عن ابي اسحاق عن ابي موسى هكذا في النسبة الواحدة وهذا  
 غلط من النسارخ والصحيح **١٣** ذكر ابي ردة مقام ابي موسى كما ذكره بعد رواية محمود بن غيلان قوله ولا يصح يعني ان ذكر ابي موسى في رواية  
 سفيان لا يصح وان كانت الرواية الصحيحة هو ردة فقط قوله ومعايل على ذلك اي السماع في مجلس واحد ووجه الاستدلال بذلك ان  
 السماع لما كان في مجلس واحد لم ان غلطوا فلو احدث من ابوالسحاق ولو سمعا مختلفين في مجلسين كان يستبعدان ليعطى ابوالسحاق فيكون  
 صحيحا قوله ما فاتني الذي فاتني اباي هذا محتمل معنيين اي لم اترك حديث سفيان فلا وقت اتكلى على اسرائيل او لم يملك اتكلى عليه او لم يخط  
 ما فاتني شيء كما فاتني حديث سفيان فلم ازل به متعملا من منقطع واذا فصل فكيف وصله الا حين اتكلمت على اسرائيل اذ حينئذ ذهب  
 الغفلة وتعلمت بما فصل واذا فصل ولكنه لا يصح صحة الحديث الثاني لاننا نعلم ان الاكابر عبد الرحمن روى هذا الحديث عن سفيان مع انه  
 رواه عنه قوله وحديث عائشة اراد بها الحديث الوارد ليعطى ابا امرؤة حكمت لم يحجبها بالانحصار فان معنى حديث عائشة هو ان السماع  
 لا يصح الا بالولي قوله فان لم يكن من عين وسماع اسماعيل بن ابراهيم هذه الجملة لا يصح قوله ثم قيلت الزبيري فانك هي الجملة التي ذكرها دون سماع  
 الروايات في انفسها ليس بذلك اي صحيحا مستقرا معتمدا عليها وان اريد في معناه ليس بثابت منعناه فانها في طبقة واحدة فلا عبرة في روايته  
 عنه وسماعه الا انه في الجملة لان ان كان مراده انما السماع عنه في الروايات فغير مسلم وان اراد به الجملة فقط فليس ليعبدان يكون لم يسمع  
 هذه الجملة اما ان لم يسمع عنه شيان الروايات فبغير معنى ان يزم على ارادة سماع الرواية فكذب ثقة وهو ما حمل فانه مصرح بقوله قال ابن جرير  
 وعلى هذا فاني قوله ما سمع من ابن جرير موقوف على قوله قبل صحيح كنهه وبطل عن كنهه باب النحر الامينية صحيحا قوله لا يخفى الا ان  
 يتكلم في انفسه بغير يثمة هذا الاسناد ومصرح بجرحها بغير ولي فان وجه كونها بخلافها ان السماع بغير يثمة لا يخفى على ولا يلزم افتقار  
 قوله بغير يثمة قوله الا ان قواما من المتأخرين وشيئا ملك وصحابه فانه لم يشترط الا الاعلان فلا ضرورة عنده الى الاستناد على الايجاب والقبول

**١٤** كما ظهر من رواية محمود بن غيلان الثانية **١٥** فاداه الشيخ بولح في رواية محمود بن غيلان الثانية ولان الزبيري على كلام الترمذي هذا فعلى ودوي شعبة  
 والثوري عن ابي اسحق عن ابي ردة عن علي بن عيسى الله عليه وسلم يعني مرسله هكذا قال ليعطى في الدراية ونظيره قال وهو شعبة وسفيان عن ابي اسحق عن ابي ردة  
 مرسله واحكى مولانا محمد بن الوليد المكي في تقريره عن الشيخ الكنگوي كنهه ذكره ابن الهمام وابن هلال في مقدمته فقالا ان ابي اسحق عن ابي ردة عن علي بن عيسى  
 عليه وسلم **١٦** وعلى هذا فاني بين مسلك الكتاب من الماشية خطأ **١٧** قد تقدم ان هذا هو الوجه في معناه في نظري القاهر وغرض المصنف ظاهر يعني  
 ترجيح رواية اسرائيل فان ترك ليعض ما حدث سفيان ولم يحد للاخذ عنه بتلك الروايات الا لاجل احتجاج على اسرائيل وكان الشيخ يعلم بمرض عن بعضه **١٨** ز  
**١٩** وهو المذكور اوله والاطلاق لفظ الثاني عليه **٢٠** فانه غاية توجيه كلامه احتجاج الشيخ الى ما عليه صحيحا لكنه توجيه العلم بما لا يخفى به القائل فانه امر به  
 عليه من سماع السماع فظاهر ان ما في كلامه نافية اراد بذلك تأكيد ما قاله اوله ان سماعه ليس بذلك لكن كلامهم بعد انهم اخذوا عن ابي اسحق في تنزيهه والزهري في تنكره  
 وخبر جاهر حوايا ان بن عيسى مدح عنه شعبة وابن جرير وجماعة ترويه وقال الثوري في تنزيهه في ابن عيسى سمع جماعات من التابعين وجماعات من غيرهم ثم سمع ابن جرير قبل  
 ان يذهب الى الثوري فقال **٢١** **٢٢** والغير في نظري القاهر اشارة الى قول اهل الظاهر قال ابن الهمام نفي اشارة الشهادة قول ابن عيسى بن عيسى وادى وثر صاحب  
 النفاة امره وهكذا قال غيره **٢٣** **٢٤** هذا هو المشهور في الشروح والسنة المشايخ ويؤيده ما في البداية ونفسا علم ان الشهادة شرط في باب النحر قوله  
 عليه السلام لا يخرج الا بالشهود وهو جهة على ما حكى ابن جرير في اشارة لعل دون الشهادة وفي الزبيري على كنهه الثاني قال الزبيري وما لك رضى عنه

إذا علمنا أنكم لم تحجروا عندنا إذا أعلن بعده ولم يشهد عليه ولم اذ يقول له أشهد واحد بعد واحد بالاعلان كما نسبته اليه اولاً وليس  
 المراد اشهاداً وشاهد بين متعاقبين لان من يذهب به الاول **صلح** قوله وكذلك قال سحاق بن ابراهيم فيما حكى بلفظ العلوم عن اهل المدينة يعني حكى  
 عنهم على ما قرأنا من قبل فيهم مالك **صلح** قوله قال بعشر نفساً باسفيان هذا مجرد اعلام بها لتعيين فالتعني على ما يحصل به الإشارة  
 الى الآيات ولم يثبت الآيات والسنة ملاذها بما هما **صلح** قوله لان اسرايل وهو في ابني سحاق ماتت فعلمه فحده يدل انها  
 صيحات **باب** في استيثار البكر والشيء **صلح** قوله لا يخرج الشيب لا وقوله لا يمحق الحق بنفسها **صلح** قوله لا يؤيدان ما قالت بالحقيقة  
 ولذلك تكلم عليها فقال ليس في هذا الحديث ما يجوز به لان ابن عباس راوى الحديث اني على خلافه فلو لم يكن ليس معناه الا ان  
 نهما لم يقبل الفسخ ان كان بغير رضا بالان لا يجوز من صلحنا كما ان الزواج من غير رضا لا ينفذ عليها كذلك من غير رضاي الوالي لا يصح  
 ولا ينفذ اذا كان فيه ابطال لحقه والى اصل من نكحها حقاً في ذلك فلا ينفذ تصرف احد هما في حق الآخر بل يتوقف على اجازة غاية الامر ان  
 حق المرأة في نفسها اقوى من حق الوالي فيها فتكون قاعدة على منع النكاح رأساً اذ لم ينفذ النكاح شيئاً اذ لم يحصل به التصرف على نفسها  
 ولذلك في الوالي فانه لا يطلب ما فاته من حق من نقصن لهما اودعهم كلفاً ولا يتوقف على رضاهم من النكاح وتصرف الزوج على  
 نفس المرأة لان ذلك تصرف في خالص حقها فيتوقف على اجازة بها لا اجازة نعم اذا لم يكن الفاحش الحق الوالي بان لم يوف الوالي  
 به مثلاً اذ لم يكن كفواً حكم بالفسخ لذلك لان المرأة كانت مفترقة في اثبات تصرف الزوج على نفسها الى اجازة واذن **صلح**  
 قوله وقد قالت عائشة لم ليس معنى قولها ما فهمه هؤلاء وانما معنى قولها المرأة انها تستعمل استعمال النساء وتنفق فاحسن **باب** في الوليين  
 يزوجان **صلح** قوله لم يلاؤن منها وهذا اذا كان الوليان قريبين او يكون الاقرب غائباً بغير منقطع والا فهو الاقرب بينهما  
**باب** في نكاح العبد بغير اذن سيده قوله ايجازاً بعد تزوج بغير اذن سيده **صلح** قوله لا يملكه ولا يملكه غيره عليه ما توفقت وتسميته عابراً باعتبار وقوعه  
 وليا في محل مشتبه امر بين الفسخ والبقاء والافق في حكم الفسخ قد تنزع الفسخ في مكان كذلك هي **باب** في نكاح النساء **صلح**  
 قوله تزوجت على خيلين **صلح** قوله كانتا تيممتين اذ كان المعلن ذلك لانه كل لهما لئلا يعارض كليت قوله عليه السلام لا مهر اقرب من  
 عشرة دراهم رواه البيهقي وتكلم في داود وجوابه داود اذ اذ من سفيان وشعبة فلا وجه للتكلم فيه وقوله ارضيت من نفسك ومالك  
 بن خويلد المراد بالما كانت مملوكه بلا عن بعضتها والمراد بالنفس هي بذاتها فالحق اذ نعت ان التملك لنفسك ومهرك المقدرك فكيف  
 يجوز اي النكاح بغير شهود اذا علمنا انما هو قول اهل المدينة لكن قال بن رشد لما حكى في البداية اذ وقع ابو حنيفة والشافعي ومالك على ان الشهادة  
 متى شرط النكاح واختلوا في شرطه ثم لم يرد به عند الجدول او شرطه ثم لم يرد به عند العقد **صلح** قوله لا يملكه ولا يملكه غيره عليه ما توفقت وتسميته عابراً باعتبار وقوعه  
 الاشهاد وعند الحديث لا يوجب شرطه قل الدسوقي حاصله ان الاشهاد على النكاح واجب اذ ذكره عند العقد مندوب زان فان حصل الاشهاد عند العقد لا يوجب  
 المندوب واما لم يحصل عند العقد كان واجبا عند الحديث او كليهما اجازة والاثبات النكاح عند الخطبة والاشهاد عند الخطبة لا يوجب بدونهما كالمطابق موضع آخر  
 من الفقه الكبير للمدبر فاصح اذ يشترط **صلح** وبه قال مالك وقال الشافعي واخذ لا يصير العقد صحيحاً بالا اجازة بعده قال ابو الطيب **صلح** فكذلك في الاصل **صلح**  
 ان فيه سقوطاً من انما سمع في جاز **صلح** قوله انما سمع في جاز **صلح** قوله انما سمع في جاز **صلح** قوله انما سمع في جاز **صلح** قوله انما سمع في جاز **صلح** قوله انما سمع في جاز  
 ذكر ابو حاتم في حديث قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير  
 قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير قال قال ابن ابي عمير

عنهما تخليان اذ يكون ذلك شارة الى ما مر من النبي صلى الله عليه وسلم امر استحباب الايجاب التي تعترف في حال موافقها ايضا الا  
 ليس يوسى من الاطراح ومنها ثم فانه لما جاز انصرف له في ما لها وان لم يكن لا بعد اجازتها والعادة اذن من الملازمة في انصرف فانه  
 عبر بذلك اللفظ من هذا قوله قالت نعم فاجابه وانما لم يذكرها في الحديث لان الرغبة وفقط الاعتداء بالناس لا دون النسبية صلياً قوله  
 فقالت اني بهيبت نفسي منك اختلفوا في قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فاعضه لك  
 من دون المؤمنين ان الخالص للنبي عليه الصلوة والسلام في اي شيء هو فقال الشافعي رحمه الله المحصنة في انعقاد النكاح بلفظ الهبة  
 وقال لانما ما هو انعقاد النكاح بغير المهر قوله فقال بل عندك من شيء تصدقها لفظ عند الدالة على وجودي ملكه الآن مع قوله تصدقها اي  
 تعطيتي صداقها يدل على ان الكلام في المهر المجل للمطلقة والا فكيف يصح النبي لقوله ما عندي الا لا اري اذ كان له حينئذ ان يبيع  
 باي حصل يا رسول الله والا ايضا لا يصح السؤال من كون الشيء عنده بالفعل رأساً وكذلك قوله عليه الصلوة والسلام اذكرك ان  
 اعطيتك ما جلست ولا اذكرك منصرفي على ان الكلام في الفعل لانه لو لم يكن كذلك فطهرانه لا يلزم اعطائه الا ازار بالفعل وفيه اذ انطلق  
 بهما من المرأة ليس لاستعماله فذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم جلست ولا اذكرك الا ان الا ازار الى المرأة المهر يجب على الرجل ما يفعل  
 فليست ولا يجب ان لا يتعلق به المرأة بما لو بهت الا ازار فعينها لما فان المهر واجب شرعاً على ذمته وليس له مزيداً فخصاً حتى تارة  
 حتى يكون حقها متعلقاً فيمنع عن استعماله وانصرف فيه صلياً قوله قال القس شيئاً به ايضا فترى على كون الكلام في المهر المجل -

قوله القس ولو قاتما من حديد استدرك الشافعي بذلك على جواز التخييم بالهبة وعلى جواز المهر كل من عشرة دراهم اذ لا يبلغ خاتم الحديدي عشرة  
 دراهم ولا يجب من التخييم فان خاتم حديد كرهه عندنا ان حرمة لشبهه لبعده الا صيناً فلهذا بهه وانفقت شجراً فجاز ان يكون موجوداً في  
 البيوت ويجوز ان يستصنع الا ان لبسه لا يجوز الا بعد ذلك فلا يمشي الاستئلال قوله بل معك من القرآن شيء كانه رغب المرأة  
 ان تعفو عنه ما لها من المهر المجل وتلقب باسميوتها اذ ايسره الله ثم ما قال زوجكها بما معك من القرآن قالوا فيه للسبيبية وليست  
 للعوض والمقابلة اذ كيف يصح المقابلة بما معك والحال ان كونه معك ليس شيئاً يجوز به وتقدير المضاعف خلاف الظاهر حتى يقال  
 ان قال زوجتكما لتعلم ما معك من القرآن ثم اختلفوا فيما بينهم على جواز اخذ الابرة على تعليم القرآن وعدم جواز اخذها في الشبهة  
 ومنع الحنفية واحتج المالكون بقوله صلى الله عليه وسلم اتخذتموه نالاً ياخذ على الاذان ايراداً بان طاعة فلا يصح اخذ الابرة عليه

له قال ابو العيب الظاهر من الحديث انما لا تزوجت على التخليين صحاحا وكان له المطالبة بالمهر ثمها فلما رفعت يا تخلص استقلت عنها الزائد  
 عليها بعد العقد وهذا خلاف في جواز مع ان يحكم ان تحبك لتخليين احدى عشرة ومع احتمال ان المجل ١٢٠ اذ ١٢٠ اي ان لم يكن السؤال عن  
 المجل بل عن الزميل لا يصح النبي للقدرة على التفصيل وما احتج الى السؤال عند بالفعل والافضل لا يلزم اعطاء المجل بالفعل فكيف ينطبق جلست ولا  
 اذكرك غير ذلك اذ ١٢٠ مخرج بذلك ابن عابدين فقال لا بأس بان تحب خاتم حديد قد لوى عليه فضة والبس بنفسه حتى لا يري تاريخاً فانه ١٢٠  
 ١٢٠ ولو لم يكن هذا خاص بهذا الرجل بل جزم به الطولي والابري لما اخرج سعيد بن مسروق عن الحسن بن الحسن الا اذ في الصحابي قال لا زوج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهران قال ابو الطيب ١٢٠ وقوله صلى الله عليه وسلم فزاد القرآن ولا تأكلوا  
 رءاهه واحق وامن ابني شيعة من ورثة عبد الرحمن بن شبل وخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم وانه انما كان له من بلي بيرة اخرج ابن مرد  
 ونه عنه وعن سليمان بن بيرة عن ابيه رافع بن قزاة عن ابن عمر بن عبد الله بن مسعود اخرج البيهقي عنه في حديثه في شعب اليمان

او واجبك وهذا اذا كان محتاجا اليه في صحة الصلوة ولا يصح الاجرة على ما وجب عليه عينا وجهه المحزون ما ورد من رواية في ان نفرأ  
 من الصحابة نزلوا على قوم واستضافواهم فلم يقبضوهم فكان من امرهم اخذ الاجرة على الرقبة بالفاتحة حين لدغ سيدهم وانت تعلم  
 ما في هذا الاستدلال من بون بعيد بين الاصل والفرع فان الرقبة بالفاتحة ليس داخل في شئ مما ذكره القوم كانوا اهل فاقة والكل  
 لم يقبضوهم فكان لهم ان ياخذوا منهم كيف شاؤوا **اصلا** قوله وقد ذهب لشافعي الى هذا الحديث وانت تعلم انه لم يذهب الى  
 هذا الحديث بل الى ما فيه من ظاهر الفاتحة كيف يقتضي الحديث ان لا يقدر التعليم قوله من ثلثي عشرة اوقية من عاقبتهم ترك المكس  
 فلما ناني روايتي عشرة ونصف ودرهم خمس ما نصه **اصلا** قوله اعتق صفيته وكانت سكراني بارون وكان ابوها وعلمها عالين وحصل عقبا  
 صهما قما يذبحون طيب قلبها اذ هو حكم على الظاهر اذ كان للمبني صلى الله عليه وسلم ان يبيع اى امرأة تشاء من غير مهر فانه لما لم في تها  
 شيئا فمن الراوى ان النكاح لا يفتك عن المهر فظهر ان المهر باعقبا والاول راسع لموافقة ظاهر الحديث قلنا هذا باوفاق باطنه  
 قوله ثلثة يعطون اجرهم مرتين الظاهر انهم يعطون اجرهم مرتين على مجموع الصنيع المذكور مهنا وعلى هذا فقال بعضهم في تاديبه عقبة  
 ونكاحه ان الاجر على الاعتاق والترديد والتاديب مستحق عليه وقال لا وزن لكلا ما في هذا ايضا ونحن نرى ان يعطى على كل فعل اجرين  
 وذلك لانه لا منتهى في الاجر من على الغيلين مع ان المقام يقتضى بيان الفضل ليرغب فيه ولان تكرار الاجر على تكرار الفعل ليس له  
 اختصاص بهؤلاء الثلاثة فلعبة الذي ادى حتى الله وحتى مولاه اربعة اجور اثنان على تاديبه حقوق المولى واثنان على تاديبه حقوق  
 تعالى وعلى هذا الحق في الاعتاق واخوية استة اجور على كل صنيعة اجران والوجه في تكرير الاجر في هذه الافعال ما فيها من التكرار  
 فان حقوق المولى يمنع ادائها اتيان حقوقه تعالى على وجهها وبالعكس فاما ما حقوقها معا حيث لم يخل شئ منها لوجب زيادة الاجر  
 وكذلك تاديبها على مجزئته وكذلك الاعتاق بل الاعتاق في الاخلال بالخدمة فوق التاديب والترديد عار عليه والايمان بالكتاب  
 الاول ترك ما هو انة وحفظ الكتاب من التحريف غير سهل ايضا يعني كما ان الايمان بالكتاب الثاني يترك ما الفهم من الكتاب الاول  
 ومن ههنا بدت الهجمات حتى الله فقال طلت ناسا من اهل نصرة القرآن فابدى الى رجل منهم قسما فقال لى صلى الله عليه وسلم ان اردت ان اكون  
 طوقا من نار فاقبلها مني ابره ابو داود وابن ماجه واسناده ضعيف واخرجه ابو داود والحاكم من وجه اخر اقوى وبعبارة اخر ابن ماجه من حديث ابن مسعود  
 ومن ابى الدرر اذ دفعه من اخذ قوسا على تعليم القرآن قلده الله له قوسا من نار وخرجه عثمان الدارمي كذا في المعانيطة هذه الروايات غير بالزيف **اصلا** حتى يكون  
 واجبا عليه بان يكون المعلم محتاجا اليه في تصحيح الصلوة ولا يكون هناك معلم غيره وهذا ان كان داخل في الطاعة لكنه افرده بالذكر لان اخذ الاجرة مع وجوب  
 عليه **اصلا** وكانت من جسمي خيرا مطعما لاسول الله صلى الله عليه وسلم **اصلا** قال القوي الصحيح ان معناه اذ اعتقها ابتغى رابلا عوض ولا شرط ثم تزوجها  
 بها بلا صداق وقيل شرط عليها عند عقدنا ان تزوجها فخرها لا وفاء وقيل عتقها وتزوجها حتى تباي جبرلة وكل من خصا نصه صلى الله عليه وسلم قال محمد  
 بنابر الحديث قال لم يجز ليرسل من ان تزوج به ولا يصح هذا الشرط ممن قاله ملك وانما يقع في الوضيفة قال ابو الطيب وطهر من ان يملك التزوي من يملك التزوي  
 لا يصح قال لما فاذن المستقر بات قول تزدى ووجه قول شافعي اذ هو كذا اقول بن حزم عن الشافعي وهو مدفوع عند الشافعية ان ذلك لا يصح **اصلا** **اصلا** ذلك  
 لازم العمل عليه فاذ كان كان على الكتاب الاول كان عليه اذ كان صيانة عن التحريف ايضا فان الايمان على الحرف مشكل **اصلا** ولا يذهب عليك ان الحديث وقع  
 في التزوي بلطفه الكتاب لا في قوله ابو الطيب فانه لا يثبت الكتاب بين اى كتابي كما لا يمكن رواية البخاري بل من اهل الكتاب من ينييه ومن يجمع صلى الله عليه وسلم كما  
 في كتابه **اصلا** واصل من اهل الكتاب من ينييه وامن في كتابي كما في كتابه **اصلا** من اهل الكتاب من ينييه وامن في كتابي كما في كتابه **اصلا** من اهل الكتاب من ينييه وامن في كتابي كما في كتابه **اصلا**





قوله لعن المحلل والمحلل له هذا ظاهره ان الزوجة تحمل الزرع الاول والا لم يصح اطلاق المحلل والمحلل عليهما ولا حل من غير ان يصح  
 الزواج ثم استثنى الامام منه ما تزوج الرجل ليعلمها وجه الشرع في افعالها لا تعرض قضاء الشهوة اياها بعدد اذقة فيضطر الرجل الى  
 امرأة معينة لمواجع ومصالح لا تقاوم وجوده في غير ما وجبه لعن ما فيه من الوقاحة ولما انتفت ذالك الامر الى اعانة مسلم ارجو ان يخلص  
 من اللعن **مسألة** قوله حديث علي وجابر حديث معلول ليس المراد بذلك هو الحديث المتقدم باستناذه المتقدم وذلك لان المؤلف كرم  
 عليه بالصحة حيث قال وهو صحيح والمراد بذلك ان الحديث لم يشبهه بغيره بل قد حديث علي وجابر معلول بالسند الذي سيأتي ذكره  
 بقوله وروى عبد الله بن نعيم بن الحارث عن محمد بن جابر عن جابر بن عبد الله عن علي وروى عنه ما فيه من الوهم فانه جعل جابر اقرب  
 من علي من ان ليس كذلك فان رواية الصحابي عن عثمان بن عفان كانت كثيرة الا ان جابرا يهتاروا بها من غير واسطة احد من الصحابة  
 قوله يعني ان يرمى بهذا الباب من قول اصحاب الراي لفظ من زائدة وهو مفعول لقوله يرمى وبه الاشارة الى الذي اسلفنا  
 قوله حتى يترجم بها بكار جيد لان النكاح الذي نوى بالتخييل لم يصح عنده **باب** في نكاح المشتقة قوله يعني عن متبعية النساء وان  
 اختلقت فيه الروايات جدا فيعلم من بعضها حرمة المتعة من غير من بعضها يوم فتح مكة ومن بعضها في غزوة اوطاس الى غير ذلك  
 وايضا ففي بعضها تصرح بانها تمتعتا في فتح مكة وبجملة الامر في بعضها انها حرمت من غير حرمته بل في رواية اخرى اذا اضطر اليها و  
 بذلك ليعلم العمل بها لما راي اضطر اليها من النساء ومن كتمت عنها فيها وذكر اوطاس وغيره مما ذكره لكون السفر واحدا ثم حرما بعد  
 ثلث الى يوم القيامة الا ان الحرمة لم تبلغ بعضهم فتمتوا بعد فتح مكة ايضا ثم لما اضر به النبي صلى الله عليه وسلم اعلن بحرمتها ففهم  
 المراد انها تحريم مبتدأ ثم اعلن يوم حجة الوداع انه لا بلاغ والاشارة لا غير فاجتمعت الروايات وبالله التوفيق **مسألة** قوله  
 عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي اخو محمد بن ابي الحسن بن محمد بن علي اعطيا ابو بكر جين زمن خلافة وفيه على ابا

**س** احتاج الشيخ الى هذا التوجيه لئلا يخلط كلامه لا في اسماء صحابته ابن اسكن حديث علي بن العباس ان قال ان الامامية باعتبار مقابلة صحيح بن الحسن  
 ليس بحجة على المصنف **از** **س** يعني على قبحه ان قال ان الحنفية مخالف للحديث والحج لم يعمل عنه قال لشوكان في النيل قال المشافعي والوفو والمحلل الذي يقصد  
 نكاحه من تزوجها ليعلمها ثم يطلقها فان لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده صحيح لا داعية فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد او لم يشترط نوى  
 ذلك او لم ينوه قال ابو ثور بن جاور وعن ابني حنيفة في ذلك ثلث روايات قالوا واما عنه صلى الله عليه وسلم للمحلل فلا ريب لانه لم يروك محلل ومحلل له  
 فان الاولى محلل لما كان حراما قبل العقد والى الحكم المزوج محلل بهذه الاعتبار والى الثالثة امته محلل المشتري وطا فان قلنا انعدام ادخس مارجلا فلا احتياج  
 بالحديث وان قلت فهو حجة على ان تخصيصه فذلك مشروط ببيان المراد منه ولما ندرى المحلل المراد من هذا النص اموال الذي نوى التحليل او بشرط  
 قبل العقد او بشرط في صلب العقد والذي اصل ما حرمه الشرع في دروسه ووجدنا كل من تزوج مطلقته ثلثا فان محلل ولولم يشترط التحليل او لم ينوه  
 فان المحل حصل بوطئه وحده ومعلوم قطعا انه لم يدخل في النص فعمل ان النص انما لا يرد به من احوال الحرام بغيره وعقده وكل مسلم لا يشك في انه اهل للعنة  
 واما من قدام لاسان الى غير المسلمين وذهب في جميع شمله بزوجته ولم تشقه وخفت اولادها وعباها لغيره ومن دعا على الحنبيين من سبيل فضلا عن ان يلحقهم لعنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **از** **س** قال ابو الطيب في النكاح الى اجل معلوم كسنة او مجمل كقعود من سببها ذلك لان الغرض منها هو التمتع  
 دون التولد وغيره وقد كان جائزا في صدر الاسلام لمضطر كالحاجة ثم حرمه والعقد لا يملح على تحريره ولم ينفك الا لما طعن من المبتدعة فنفقوا باقيا ثبت فيها  
**س** في مثل حرمتها والتشديد في انه يجوز عند الاضطرار كقصره الشيخ بن عرفة **از**

ولله على قوله خلافة أبي بكر والأثر من ان يبقى زانبا مدة عمره والعياذ بالله اذ لم يصح على عدمه جهاده ولا الغنية خيمته حتى يصح تقسيمها بينهم صلوات الله عليه وسلم قوله حتى اذا نزلت الآية الا على ازواجهم او ما ملكت ايانهم فيه اشكال لان هذه اللفظة وردت في سورة المعارج وهي مكتبة فاما ان يثبت استثناء الآية عن كونها مكتبة ولم يثبت بعدا ويتكلف في الجواب بانها لم تقل عليها في حق هذا الجزئي خاصة وحال الجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت الآية لم يظن المتعة داخلته في الحرمة بل ظن غلبا في افراد قوله تعالى الا على ازواجهم ثم لما علم ذلك بالوحي اوصى نفسه اعلن بجرمتها ولا يبعد ان لا يستوفي اذ لم ينظر في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون حلتهم افراده بل بقي بعضها خافعا لما علم الدخول حكم بكونه من باب النبي عن نكاح الشغار صلوات الله عليه وسلم قوله من اتهم بنبته فليس منا لا يخفى مناسبتة بالجمال للثلاث السابقة فان اخذ المال بغير الوجوب كما في الجلب والجنب في الخيل طرف من النيب وكذلك شق القوس كما في جلب الزكوة وجنبها مع ما فيه من احتمال ان لا يذهب لصديق هناك فيسلم له ماله منه وفي الشغار حتى في المرأة على الزوجين او على اولياء المرأتين اذ رضوا بتركه ونفوه فكان نكاحا صلوات الله عليه وسلم قوله ويجعل لها مصادق المتش وهو قول الالكوفي والكوفة ولعل الحق ما قالوا فان نكاح الشغار على ما فسر لا يتحقق حينئذ فكيف يحترق على الباطل وكان الذنا مبين الى من رآه او باقيا لبعض ذنبا ت الشغار يرى لبقا جميعها قالوا وانه باطل كثيرا من الاحكام -

باب النكاح للمرأة على عتقها ولا على ما يشترط صلوات الله عليه وسلم قوله هي ان تزوج المرأة على عتقها والاصل فيه قوله تعالى وان تجعوا بين الاختين فان محللية الاحكام تجوب لنظر في الترخيم ما علة فلم انها لا يوجب الرقابة من القطعية باب في الشرط عند عقد النكاح قوله ان اتى الشرط ان يوفي بها ظاهره ان الشرط يوفي بها ما لم يقع منافية لعقد الزميمة فاما اذا شرط ما ينافيه كما اذا شرط لها ان لا تحرم من بيتها فهذا ينافي في عقد الزوج كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء فلا يجب عليه فاقاه فانه طلب خروجها والاصل ان الشرط ثلثة اصناف ما يوجب الزواج من غير اشتراط كالنفقة لها والسكنى فهذا يجب الا ليقا به وان لم يشترط وما ينافي في كتاب الله ونص رسوله فانه لا يجوز العمل بها وان اشترط ما ليس من القعيين في مباينة اتيانها وتركها فانه يجب الا ليقا بها اذا اشترط وان لم يشترط لا يبقى منها شيء وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم على شرط النكاح بالاحقية اذ لا يظهر منه وبين سائر العقود وجه فرق والجواب ان المقصود الاصل من خلقه الا ان كانا بطلا انسان كيف وهو خليفة الله

له يعني على من يجهل الباطل فانهم شرط الصحة لجهاد كونه بالامام العادل كما صرح به في فروجهم وقد قالوا بار تدا بهؤلاء الخلفاء والاشيخ الثقات اذ عفا عنهم والعياذ بالله ولعننا على تأليه ولذا قالوا بصحة الجهاد في زمانه صلى الله عليه وسلم وبعد ذلك في زمان علي في زمان حسن قبل المصالح معاوية وفي زمان حسين ومن بعد ذلك لا يكون الا في زمان المهدي وفي غيره من الاوقات الخمسة لا يجوز عدم حكمه كما حاكمه عنهم في الحق صلوات الله عليه وسلم وكذا وردت في سورة المومنين وهي ايضا مكتبة ١٢ و ١٣ قال ابو الطيب بكسر الشين المعجمة والفتحة المعجمة ما عمن شغل البلاء اذ على من السلطان سوى يخلو عن الصادق اوصى شغل الكل اذ فرجه ليول كانه قال لا تفرق بيني حتى ادفع رطل بنك وفي التشبيه بهذه بهيمة تعيق للشغار تغليظ على فاعلها قال النووي اجعوا على ان يمتنع كل من استغلقوا به من يمتنع بطلان نكاح ام لا فمتنع لا يمتنع في بعض العامة وحكاها الخطابي عن احمد وصحى نقل مالك لبعض قبل الدخول وغيره في رواية قبله لا بعده وقال جماعة يصح بغير الشك هو بطلان في حيفته وكل من لا يرى بالملك وهو رواية عن احمد وصحى نقل ابو ذر بن جبر في البذل ١٢ و ١٣ يعني اذ يمتنع بما صدق الشق فيه من الشغار حينئذ لان عدم الصادق داخل في مفهومه ١٤ و ١٥ و ١٦ ذلك ما حكى ابو الطيب السعدي عن رواة البذل في بطلانكم اذ قلتم ذلك قطعكم عن حكمه ١٧ و ١٨ وقال جماعة ان المراد بالشرط ميتا لغيره فانه لا يشرط في قتله بل يقع ١٩ و ٢٠

في الاضمين وبوالذي تحمل اعباء امانات رب العالمين وسانئ اسواه فانما هو مخلوق لاجل ليستعين به في تكليل عمله فكان ورود الملك عليه نفسه منافيا لمخالفة تبعه النظر الى كماله وشرافته وانما يجوز ما جاز له على قبح ما ارتكب او ضرورة البقاء للنسل والعقب واما سائر العقود فليست ترد الى الاعمال وهي مبذولة مردولة فكان المراءى له الاحتياط هو النكاح لا غير وايراد تحلك لعبيد سابق فانهم لا يباحون الا اذا نظر الى اليتم وقطع النظر من انهم اناس باب في الرجل السليم وعنده عشرة نسوة <sup>١٢٢</sup> قوله ان تخيير من ارلجا ومعنى التخيير عندنا والتدريج علم تخيير القديحات منهن لا التي يعجبنا فان النكاح عندنا لم يصح اذا تلخ خاستهن لكن لما لم يكن لنا عليه يد وولاية الزام لقوله عليه السلام وعهم وما يدبرون امسكنا عنه فاذا ثبت الامر وجب اجراء الاحكام او كان المقصود تخيير من سلمت منهن ولم تات باء امانته ففرق او يكون نكاحهن معا فتخير الرضا <sup>١٢٣</sup> فقال لعمر الحار انما امر بالرجوع لما ثبت عنه طلاق ايا من غير موجب ولا خفاء ان الطلاق من البغض المباهات لا يصار اليه الا عند اضطرار اليه باب في الرجل السليم وعنده اختان <sup>١٢٤</sup> قوله انقرضت بهما شئت كما ذكرناه معا وايتها تتر وجته قبل او ايتها اسلمت قبل لا باء امانته است ان تسلم فقد وقعت الفرة بينهما وبينه فلا يمكن تخيير من <sup>١٢٥</sup> قوله ابن بلال وكله بفتح الحاء والايين بلال وابن ليسار باب في كراهية مهر البغي قوله بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وبذا التحريم كان اذا امر بقتل الكلاب وجرم الانتفاع بها فاذا استثنى كلبك لما شئت والصيد وغيره <sup>١٢٦</sup> قوله بنى البغي وفي ذلك شكال على الحنفية فقد قال في المستصفى وما شئته الجلي وغيره ما يجوزاه واعرض عليه قوم بانه نكاح الرواية بالاخفاء فيه فلا يقبل وان تعلم ان الذي رده الرواية ما اذا وقع العقد على الزنا فان الامر اذا نيط على مشق كان المبدأ له ولا يمكن ان يجتري احد على القول بان المرأة اذا كانت تزني فكل ما حصلت من الاجرة على اى عمل كان

**س** واجاد الطحاوى وصاحب البدائع في صفة التخيير وحاصله ان كان قبل الزوال التحريم فانما يحاقق الاربعة كان جائزا اذ ذاك فالعشرة حينئذ كالواحدة فصح التخيير واما اذا نزل الاحكام ونزل تحريم الزنا على الاربعة فيمنع نكاح الخامسة لم يصح فلا وجه للتخيير <sup>١٢٧</sup> هذا هو المشهور من توجيهاته واشتهر عند مشايخ الدين جدا لكنه يخالف الفروع كما في البدل عن البدل وفي المختار اسلام وحقه خمس نسوة فصاعدا بطل نكاحهن ان تزوجن بعقد واحد فان رتب فلا خلاف <sup>١٢٨</sup> قد تقدم انما خالف الفروع ولا يصح ان يكون في لفظ كان اشارة الى ما اجاب به الطحاوى وصاحب البدائع من ان التحريم وقع على نكاحهما معا <sup>١٢٩</sup> قال ابو الطيب ظاهره والتحريم وقالوا بتحريم الثمن يقتضي عدم جواز البيع وقد قلنا بلفظي رد على مالك وبه قال ابو حنيفة ومصاحبه بخلافه يبيع الكلاب التي تشفق بها لان حيوان تشفق به حرامته ومطبا ذبحت قال حنن اميعة واجج به وجعلوا الحديث على غير لما روي في اتخاذ الحديث النسائي من جابر بنى صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الاكليم حديد لكنه حديث ضعيف بالناق الحديثين قال بنى الملك هو محمول عندنا على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين امر بقتله وكان الانتفاع به يومئذ محرما ثم خص في الانتفاع به حتى روى انه قضى في كلب مسيد يقتله رجل بالعين درهما وقضى في كلب ماشية بكسب احد حملت حديث النسائي قال لما نظر رجال اسناده ثلثات الا انه طعن في صحته <sup>١٣٠</sup>

**هـ** بفتح الموحدة وكسر المعجمة وسنة احتمية فصيل او فعول يحسنه الفاعل لسيوتى فيه المذكور والمؤنث من لغت المرأ بفتح الميم والنون

اذا زنت قاله ابو الطيب ١٣١

فهو حرام فليس معنى الحديث الا الحكم بالحرمة على ما تأخذ الزانية على نفسها ارتكاب الزنا ولا شك في حرمة ولا تأكل كونه طيبا  
والذي حكم صاحب المستصفى وغيره بطلانه انما هو المخوف على غير الزنا من سائر الامور صورته ان يستتجربا على الخبز مثلا ويشترط مع  
ذلك ان يزر في معافاة البرة الماخوذة عليه مختلف فيها هل الامام نظر الى صحة العقد اصالته والفساد بعدا عن الشرط فلا يؤثر  
في تحريم ما اخذه اجرة على اصل العمل المعقود عليه وهو الخبز فيما نحن فيه والصاحبان ذهبيا الى حرمة نظر الى الفساد وان كان  
غير داخل في صلب العقد الوجب في مثل ذلك عند الفرقين ابر للثلث لفساد الاجارة فلا يجب المسمى والفرق ان ابر للثلث  
الاصل على الخبز حلال عند الامام حرام عند بعضه قول المستصفى ان كان باجرة صحيح والا لان الزنا واذا كان هو المعقود عليه  
بنفسه لم يقع الاجارة وكانت باطلة ولا يتناول لفظ الاجارة الباطل منها فلا يمكن ان يرد بقوله ان كان باجرة هو الاستتجار  
على اصل فعل الزنا فلم يبق في متناول اللفظ الا الاجارة الصحيحة والفاصلة وكلها يمكن ان ارادته ههنا فان اريد بقوله ان كان  
باجرة هي الصحيحة منها كان المعنى ان اذا استتجربا على شيء من العمل اجارة صحيحة ثم زنا بها لا تكون الاجارة حراما لانها لم تأخذ  
على الحرام الذي ارتكبه غير ان هذه الصورة لا تفصل الخلاف الواقع بينه وبينها فلم يبق في الادارة الاجارة الفاسدة التي لا يجب  
فيها المسمى بل لو اوجب فيه ابر للثلث كما ذكرنا قريبا والداعلم - قوله وعلو ان الكاسين هو ما اخذ الكاسين على كبريته واصلها شئ  
الحالي ثم يستعمل في كل ما اخذه حلالا ولا وجه في حرمة كونه ما خذ على تقرير او معصيته وفي كل ما اخذ على معصيته نعم لطيب الماخوذة  
على التوش والتعاويز والرقى للصحة والشا علم باب لا يخطب على خطبة اخيه صلا قوله لم يشتر عليها هذا ظن منه رضي الله تعالى  
عنه والذي يقتضيه صحيح النظر ان الاشارة في مثل ذلك لو وقعت بعد الركون لم تكن ممنوعة ايضا اذا المحذور ايتاذا داته على غيره  
**س** لا يذ ذلك ما في ابني داود من حديث رافع بن رفاعتهما عن كسب الامة الا ما حكمت سيدها وقال بكنا باصله نحو الخبز والعزل  
ومن حديث رافع بن خديج قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامة حتى يعلم من اين هو **س** والحاصل انهم فرغوا  
هذه المسئلة على الاجارة الفاسدة فلا يمكن ان يرد بطلان الاجارة على الزنا لانها باطلة قطعا بل المراد الاجارة على غير الزنا كطبخ الخبز مثلا بشرط ان  
يز في بها ايضا فاجارة فاسدة لفساد الشرط ولو فرض ذلك انهم لم يذكروا كسبهم على الاجارة الفاسدة حتى مشى الشرط فيفسد اى الاجارة  
والمراد شرط فيفسد البيع وثم ابر للثلث لا يذ على المسمى وفي عايشة الجلي في ابر للثلث اى يجب ابره حتى ان ما اخذته الزانية ان كان يعقد الاجارة فخلال  
عند الاظم لان ابر للثلث طيب وان كان السبب حراما وحرام عندهما وان كان بغير عقد فرام اتفاقا لانها اخذت بغير حق اه فقول حتى ان ما اخذته صريح في  
ان المسئلة متفرقة على الاجارة الفاسدة وفي الدلائل ان الفاسد من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ليس مشروعا باصله لا باصله  
لا بوصفه وحكم الفساد وجوب ابر للثلث بالاستتعال المسمى معلوما بخلاف الباطل فانه لا ابر فيه با الاستتعال قال ابن عابدين قوله وجوب ابر للثلث  
اى شخص مماثل له في ذلك العمل وفي غير الاثر من الخطا ما اخذت الزانية ان كان يعقد الاجارة فخلال عند ابني حنيفة لان ابر للثلث في الاجارة الفاسدة طيب  
وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان بغير عقد فرام اتفاقا فقول لان ابر للثلث في الاجارة الفاسدة اصرح دليل على ان المسئلة في الاجارة  
الفاسدة لا الباطلة واصرح من ذلك كله انهم عدوا ابر البغي من لسحت كما في كتاب الخطر من الشامي ١٢ ز  
**س** نعم الحاميل طلع وسكون اللام ما يطاه على كبريته قال ابو عبيد اصله من الخلاوة شبه العطي الكاسين بشئ ملو اخذه  
اباه سبلا ون كلفه ١٣

لا الاشارة عليها لمن يدافع لها عن ركنت اليه فان هذه الاشارة عين النصيحة وقد امرنا بها في غير موضع نعم اذ ركنت الى احد الخطاب لم يجز الاخر ان يخطبها لنفسه فندبر **ص ١٣٥** قوله عشرة اقرفة والفقير كسب السبع صاعا ونصفا ولمعان اخر ايضا وقوله ان بيت ام شريك لم ينفذ كانت مضيفا في باب في العزل **ص ١٣٥** قوله نقل كذبت اليه فاعلم ان العزل ليس بحرام كما كانت تزعمه اليهود وانما يوجب كراهة كما بين في الحديث الآتي ان الشدة اذا اراد ان يحلقة لم يمتنع فاعل العزل المذكور من قبل واشئ المنكر وليس فاعله الضمير المستقر فيه العائد الى الشر ثم قد تزعم ان فيه قطعاً للذرائع والاسباب لانا طاعة الامر على المشيئة مع ان الامر لو كان كذلك لكان الواو ادقيق في غير موجب للامام ايضا والجواب ان فيه اختصارا وادبا كما اذا احتال على فطانه لما طبع فيهم ما بهم والحاصل ان الامر ان كان موكولا الى الاسباب فالسبب لظاهره بالنوادر موجود وهو الابللاج ومقتضى الانزال غير مقتضية فان الذي ينشأ منه من التلذذ وفرط الشغف لا يكاد يترك منفصل عنها الا وقد غلط في من في رعيها وان اريد النظر الى السبب الحقيقي لا يتخلف عنه شيء بعد ارا دته فهو الجرم ان يتوقف فعله على شيء من العطل والاسباب **ص ١٣٥** قوله ولم يقل لا يفعل الا يفعل لا يفعل ذلك لكان نفيًا ونسخا اذا غافل لم يفعل بالاستفهام فكان لم يرض به وراه غير مفيد وترك الادبي باب القسمه للبيكوشيب **ص ١٣٥** قوله ثم قسم بينهما بالعدل الرواية غير صحيحة في اخراج هذه الايام من القسمه فلا بد من دليل يعني ان هذا الذي ذهبوا اليه ليس بهم حجة عليه بالصحيح ان تعتبر هذه المدة في القسم **باب في الزوجين المشركين يسلم احدهما هذا الشئ لما اذا بقي بعد الاسلام في دار الكفر ولم ينتقل الى دار الاسلام وما اذا باجرا احد الزوجين بعد الاسلام فحدثت الا لاف في بينهما من غير تمان الدارين وبوالا ثابت بالحدوث وما اذا اسلم وبقي هناك فلا يقع التعريق بنفسه الاسلام ما لم يصدر امر ينسب اليه التعريق كالاباء فان الاسلام جامع لا مفرق ثم اعلم ان ابوالعاص سبي يوم بدر فلما اقر بالامر على اخذ الفدية من الاسراء وتركه بعد ذلك بعثت كل قريب فدية لعاصم من مكة وبعثت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية زوجها وفيها غلادة لما كانت في جهازها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم تذكر خديجة وما صنعت بالتي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يترك ابوالعاص ويبرئ فديته ان ترضى الناس بذلك فترضوا وترك ابوالعاص وعاد عليه ان يرسل ليه ابنته فبعدها فرسل صلى الله عليه وسلم اليه زيد بن حارثة وجلا وكان زيد بن حارثة معها رضا عيا وقيل خالد رضاع فارسلها ابوالعاص معها فقبض ابوالعاص فاه كناية ليوصلها اليها فلما علم بذلك عكرته التي فطن في بطنها ابسان فحسقت عن اليهود وج فاستقطت ولد الصدرة الضرب ولذلك ابدا النبي صلى الله عليه وسلم دم يوم فتح مكة والطعن انما كان يعود بالتحديد بها فلم يكن هناك جرح ويقال انه افرز عمارا وابعها باشارة السنان فحسقت فلما سمع بذلك**

**له** هكذا في الاصل وهو جرم عدى وقال بعض المشايخ صوابه على قولنا نحن هم لان اصل ما يفرز في العقول وانتهى خبر بان في الاصل من اللطافة ما ليس في الثاني في **ص ١٣٥** قال ابن حنبل ان الامت القنانية قبل زوجها باساعتين عليه وبذلك قال عطاء والثوري ونحوه الكوفة ووافهم ابو ثور اختاره ابن المنذر وابيه جرح الجارية وشرا على الكوفة ومن وافقهم ان يعرض على زوجها الاسلام فيمتنع ان كانا معا في دار الاسلام وقال مجاهد اذا علم في صحة تزوجها وبه قال مالك والشافعي واهم الروايتين وابو عبيد قال لما فطنت اى بدون تقيه العقد في الحدة كما صرحوا به **ص ١٣٥** لكن صاحب روضة الصفاء ذكر سينا بها ١٢ سنة قلت هكذا في اصل الاصل وهو الصواب فيها فحدثان فحدثان في الاصل فقصته طعن: ينبغ عليا ما ذكره التلخيص لاسباب

قصته السقيمة وغيره ما عاصبا في لعنة كما بسطها صاحب التلخيص وغيره وكان محلا لها من اهدر دم في فتح مكة ١٢ ز

عكرته وكب سفينته فلما احبها العرق قال السفلى ان ادعوا الله ولان دعوا غيره من الالهة فوق في قلب عكرته ان الالهة التي  
لا تعنى عنا في البحر لا تعنى الضاني البر فانه الذي هو كاشف خسر البحر هو الاله الحق في الملك كله فامن فعفا عنه صلى الله عليه وسلم  
وما ذكرنا من القصص على المشار اليها بقوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات حيث ذكرنا بالعاص فقال وعد فوفى بها فلا قوله  
وفي في العدة بما انتفق عليه ان الزوج احق بهما ما دامت في العدة وانما الاختلاف في ابتداء العدة من اي حين يكون فقلنا من  
وقيت الانتقال الى دار الاسلام او الانهار لجد العرض وقالت الشافعية بل لجد الاسلام فحسب ولا يفتقر الى شيء غير ذلك  
قوله بالكلح الاول اي بسببه وبجرته لما لا ي من حسن معاملته ابني العاص معها ولم يحدث لها مع غيره في انتظاره ولعلمه  
علم اسلامه قبل اسلامه بالوحى اوليقرين فانظر ست سنين ولم يحدث نكاحا لها غيره فاجتمعت الرواية بالرواية السابقة  
وبذا وان كان الاعتبار الى الذين الالهة يحتمل العبارة من غير شك فوجب حملها عليه فرار عن الغاير الحديث وانه لم  
الرواة ليسهل من توصية العبارة قوله وجه الحديث وقد عرفت **ص** قوله وحديث النجاشي عن الم عطف على قوله هذا الحديث  
فهو مفعول لقوله يذكر فكان يزيد بن هارون لما ذكر الحديثين بين ان احدهما اجد اسنادا والثاني معمول به **باب** الرجل يتزوج  
فيوت قبل ان يفرض **ص** قوله فخرج بها ابن مسعود لما ظهر له من موافقة اجتهاده بمقال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ان قال ابن  
مسعود هذا مبني على مقدمتين تلحقهما الفقهاء بالقول احدهما ان الموت منه للشيء ويتفرع على كون الموت منهي ان المشتري بشرط  
الختيار اذا مات العبد لم يبق لربها والثاني ان ابتعاها البضع لا تخلو عن لصوق المالك سواء كان من جهة العاقلين او من جهة  
الشرع فاجمعوا على ان الواجب فيما يذكر شيئا من المهر او لغيره انما هو به المثل **الباب** الرضا **ص** قوله ان الشرع

**ص** قال الجدر سعد يسفنه قشره ومنه السفينة لقشر واجه الما وصالها سفانا **ص** يعني وعد ابني العاص يارسال زينب والفقهاء **ص**  
**ص** ثم قول الترمذي في هذا الموضع والعمل على هذا الحديث **ص** وذكر فيهم الشافعي واحمد مشكل فانهم لم يقولوا بهذا الحديث بل بالاقوال واول كلامه بالباب  
فقال والعمل على هذا من حيث ان هذا الحديث يقتضي ان الرجل اذا احدث نكاحا جديدا فله الرجوع الى النكاح السابق جديدا واولوا هذه الرواية بما افاده الشيخ قال حافظ  
**ص** في اختار الشافعية ومن وافقهم واجابوا عن الاشكال لواءه عليهم ان النكاح بعدة بنة المدة مشكل بما قاله الطحاوي بان الحيض قد يبطؤ عن ذوات الاقراء  
لعارض وبما حصل هذا الجواب فيقال حافظ وهذا هو ما يعتد في ذلك وعتبار الحنفية الحديث السابق بحال جديد واولوا هذه الرواية بما افاده الشيخ قال حافظ  
وجمع ابن عبد البر الى ترجيح ما دل عليه حديث عرو بن شبيب فان حديث ابن عباس لا ينافي ذلك والجمع بين الحديثين اولي من الغايرهما قوله بالنكاح  
الاول اي بشرط قال وحديث عرو بن شبيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد وجه جديد والاخذ بالصرح اولي من الاخذ بالجمع ولو فيه ذكر بالمكان  
الحكمي عند اول الباب وضعف حديث ابن عباس بهذا قال في حديث عرو بن شبيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم **ص** **ص** قال حافظ  
اشار الترمذي في ذلك الى ان ردوا اليه ليست ستين او بعد ستين او ثلث مشكل لاستبعاد ما يقتضي في العدة بنة المدة ولم يذهب احد الى جاز تقريره تسليما تحت  
المشرك اذا تأخر اسلامه حتى انقضت عتدها ومن نقل في ذلك الاجماع ابن عبد البر وان تعقب ببعض الخلاف **ص** **ص** وليس المراد بنية الحديث الحديث المذكور  
قريبا في قصة رجل من حديث السابق منه في قصة زينب فاقى احاديث الباب قال لما نظف بعد ذكر الحديثين المذكورين في قصة زينب ثم اتى اي الترمذي عن ابن  
ابن هارون انه حدث بالحدثين عن ابن اسحق ومن جملة **ص** ثم قال يزيد حديث ابن عباس في سند او سنادا العمل على حديث عرو بن شبيب **ص** **ص** قال حافظ  
وذهب الى حيفته واحمد قول ابن مسعود وللشافعية قولنا كما ذكره المصنف **ص** قال النووي الرضا لعن الراوي وكسر بالرضا

من الرضاع ما حرم من النسب الخ يعني ان الرضاع موثر حيث يؤثر النسب فحيث وجد الرضاع ينظر لو كان هناك  
نسب بل حرم او لا فان كان محرم ما كان الرضاع محرما والا فلا والمؤثر من اختلاف الرضاع ما كان مؤثرا من اختلاف النسب  
وحيث لا يؤثر اختلاف النسب بان لا يكون هناك اختلاف فيه لا يكون اختلاف بالرضاع ايضا وبعد ذلك لا يحتاج الى استصحاب  
اخرجهما الفقهاء فانها خارجة من ادل الامر ثم الاستثناء في قولهم حيث قالوا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا قلان وقلان  
اما ان يكون منقطعاً او هو معنى على ظاهر ما يفهم من هذه العبارة **باب** في لبن الفحل **صلى الله عليه وسلم** قالوا انما وضعت المرأة اللبن  
لما كان في المرأة فالتعلق والجزئية بها وبين كان منها كابنائها وابنائها وانما وضعت لبنها فاما زوجها فليس له دخل فيه حتى تتعدى  
الحرمه الى آباءه وابنائها فلما كان كذلك كان اخزوج المرضعة امنيتها كزوجهما والعم بينهما على حقيقة لا كما فهم المحققين ولعله حل  
المرأة على انها امرأة هذا الرجل بعينه فتدبرهم ما تدبر لاجل ذلك قوله كزوجهما والعم بينهما على حقيقة لا كما فهم المحققين ولعله حل  
الفعل وضافته الى الفعل من اضافة الشيء الى سببه وانما احتج الى تفسيره ودفعاً لما يتبادر الى الذهن من لبن الفحل **صلى الله عليه وسلم** قالوا انما وضعت المرأة اللبن  
الذي يتنزل في شدة الرجل مع ليس بمجراد لانه ليس لبناً حقيقة **صلى الله عليه وسلم** قوله لا تحرم المصطبة ولا المصتان قد كان ينزل في  
اول الامر واما حكم اللاتي ارضعنكم عشرة رضعات معلومات ثم نسخ بقوله تعالى فمن رضعات معلومات وحينئذ قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لا تحرم المصطبة ولا المصتان ثم نسخ ذلك باطلاق قوله تعالى واما حكم اللاتي ارضعنكم الا ان به النسخ الثاني لم يبلغ  
عائشة رضي الله عنها وكانت نفعم ان الامر باق على ذلك ولذلك قالت تو في النبي صلى الله عليه وسلم والآن على ذلك والدليل  
على مقالتنا القراءات المشهورة المتواترة المنسوبة الى القراء السبعة اذ لو كان الامر منه وفاته صلى الله عليه وسلم على ذلك صححت  
بفتح الراء وكسر ما وقد رضع الصبي امة بكسر الضاء بغير ضمة فقهاه قال أبو جري نقول ان تجد رضع يرفع كقرب **يعرف** **صلى الله عليه وسلم** استثنى بعض المسائل  
وقد جمعت في قوله **صلى الله عليه وسلم** يرفع كقرب الضاع من الرضاع في صورة كأم فاطمة وجدة الولد وام عم واخت ابن وام امة وام خال بنت ابن امة **صلى الله عليه وسلم** قال **صلى الله عليه وسلم**  
الهداية يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا ام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب لانها تكون امة او موطوءة اية  
بجلاء الرضاع ويجوز تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما دلت امة امة حرمت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع **صلى الله عليه وسلم** اذ قال  
هذا لا يخلو عن اشكال ثم اوله بانه امة من الرضاعة على معنى الطيب ساه عماله ان بمنزلة ابيها وامها والصواب ما افاده الشيخ انه نعم لها حقيقة لا كما هو مصرح في رواية  
ابن داود بلطف قالت وحمل على افعح فاستمرت مشتتة تستمرين معنى وانما قلت من بين من قال وضعك امرأتها في الحديث **صلى الله عليه وسلم** قال ابو الطيب اى  
حكموا بالحرمة من جهة لبن الفعل واعتبروا بحكم النسب منه **صلى الله عليه وسلم** وقال لا فاطم في الفقه وفيه خلاف فغير ثم بسط الاختلاف فيه ثم قال وذهب الجمهور من الصحابة و  
التابعين وفتح الامصار كالاداعي والثوري وابي حنيفة وما سببه ومالك والشافعي واحمد واسحق واتباعهم الى ان لبن الفحل يحرم **صلى الله عليه وسلم** **صلى الله عليه وسلم**  
واختلفوا في هذه المسئلة فقال الجمهور يحرم قليل الرضاع وكثيره وهو قول مالك وابي حنيفة والثوري وهو المشهور عن احمد وقال آخرون الذي يحرم ما زاد على الرضعة  
الواحدة ثم اختلفوا فعن عائشة عشرة رضعات اخر ما ملك في الموطأ ومنها ايضا سبع رضعات وعنها لا يحرم دون سبع او خمس وعنها خمس رضعات واليه ذهب  
الشافعي ورواية عن احمد ورواية عن احمد في رواية داود واتباعه وغيرهم الى ان الذي يحرم ثلث رضعات لم يثبت اية لا تحرم المصطبة و  
لا المصتان كذا في المبدل **صلى الله عليه وسلم** قال ابو الطيب وفي شرح الموطأ ليس عمل على هذا بل على التحريم ولو لم يصح وصلت الى الجوف عملنا بطايع القرآن  
واحاديث الرضاع وهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة وعلم الامصار حتى قال الليث جميع المسلمين ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد والبطان



القرادة ذلك والقول بان المشعر لعله اللفظ ودل الحكم مجرد احتمال لا بدله من دليل <sup>ص ١٤٠</sup> قوله وهو غير محفوظ اى وضع الزبير موضع عاتشة ومنه وتعبيره بالزيادة مجاز والمراد التبديل **باب** في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع <sup>ص ١٤١</sup> قاله الى عبد الله بن ابى ليلى وسمعت من عقبة ايضا من غير توسط عبيد بن ابى مريم قوله وعما عنك فقيل كان احتياطا وقيل بل علم ذلك وصحا وهذه قضية لتعارض الكلية قوله قال الترمذي لم سمعت الجارود الخ واما ما قال بعض الخفية ان شهادة المرأة الواحدة لا قبل بعد الكلع وقبله لان المنع اسهل من النقض فتفرقة غير مسندة الى نقل مع ان الرواية مصرحة بقبول رجل واحد بل الصحيح والمعتبر عندنا هو العدد والغلبة حتى العبد فيه **باب** ما جاء ان الرضاعة لا تحرم الا في الصغر <sup>ص ١٤٢</sup> قوله في الثدي اى في ايام الشرب منها وعلى هذا فقول قبل الغطام تأكيد والمعنى شرب من الثدي ودون ذلك ان يجلب في انا وفي شرب ويمكن ان يكون قبل الغطام احترازا فان الغطام اذا تحقق ليجوز مثلاً واحتاد الصبي التغذي بغذاء اخر فيمنع له شرب لبن امرأة لا يثبت الرضاع فالجاصل على هذا من الفاظ الحديث ان الرضاع ما فتح الامعاء اى صار غذا وكان في ايام الثدي وقبل الغطام فلو كان الشرب في غير ايام الثدي كما اذا شرب بعد الحولين لا يثبت حرمة الرضاع وكذلك اذا شرب في ايام الشرب من الثدي اى في الحولين الا ان قطع قبل ذلك لا يثبت حرمة الرضاع والحاصل ان العبرة للتغذي قبل الغطام سواء كان الغطام في الحولين قبل تقضيها او بعدها وبه راية الحسن عن الامام والاصح المختار للفتوى لتعلق التحريم بالرضاع ولو بعد الغطام اذ لم يكن بعد مدة الرضاع **باب** ما يذهب بركعة الرضاع <sup>ص ١٤٣</sup> قوله غيب محفوظ

حكاة في التبيد ومن المقررات اذا كان طاهرا الصحيحاته واثمة الامعاء وجها بده المحدثين ذكر كراهة الحديث مع روايتهم ومع فهمهم بكذا الحديث فانما تركوه لعلته نسخ او معارض يوجب تركه في جميع الظاهر القرآن والاشباه والطلقة وانه متى فاض ما منع وميج قدم المانع لانه احوط <sup>ص ١٤٤</sup> خلت الناس في عدد من يقلل شهادة ما في الرضاع فروى عن ابن عباس ان قال شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع اذا كانت مرضعة وليست مع شهادة غيره وقال احمد بن منبل واشترط الحولين وقال عطاة لا يجوز في ذلك قل بن اربع نسوة واليه ذهب المشافعي وقال مالك يجوز شهادة امرأتين كذا في البذل فخر واما عند الخفية ففي الدر المختار الرضاع حجة حية المال وهي شهادة عدلين او عدل واحدتين ولا تقع الفرقة بالتمترق القاسي <sup>ص ١٤٥</sup> قال ابن عابدين اذا دنا لا يثبت بغير الواحد امرأه كان او رجلا قبل العقد او بعده وبه مصرح في الكافي ثم كل ابن عابدين اختلاف المشافعي في ذلك <sup>ص ١٤٦</sup> قال ابن عابدين لكن في حررات الثانية ان كان قبله والخبر عند الفتوة لا يجوز النكاح وان بعده وحكاية ان فالاحوط التنزه وبه جزم البرازي محللا بان الشك في الاول يقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والله اعلم من رفع <sup>ص ١٤٧</sup> <sup>ص ١٤٨</sup> وعلى هذا فتدافع في لا حترار في ان الوجوه والسقوط لمحق بالصرح به في الدر المختار وقال الطبيب لم يشترط في الرضاع الحرم ان يكون من الثدي فان الجارح يصح التيمم في التحريم مقام الانقضاء من الثدي <sup>ص ١٤٩</sup> <sup>ص ١٥٠</sup> هذا مختلف عند اهل الفتوة كما اشار اليه الشيخ ايضا وهذا القول هو مختار المزيلين وحكاية عن الخصاص كما قاله ابن عابدين وفي الدر المختار يثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الغطام والاستسقاء بالاعطام على ظاهر الدر المختار على الفتوى <sup>ص ١٥١</sup> <sup>ص ١٥٢</sup> قال ابو الطيب كلمة يحرم تشديد الرضاء من التحريم والغنى الشق والامام بالجمع مع كبره الميم مقصود كعقب واحداً ويومئى قس الطعام من البطن اى الذى شق امعاء الصبي وقع منه موقع الغذاء وفي الثدي حال من غير الفاعل في فتوى حالاً مقدره اى حال كونه في الثدي ودون قبل من الثدي لم يفد هذه القاعدة قاله الطيبي وفي الجمع حال من فاعل فتوى اى فاعلها منها ولا يشترط كونه لها ثدي فان لا يجازى <sup>ص ١٥٣</sup> <sup>ص ١٥٤</sup> على السبيل من العراق المشهور في الرواية لفتح الميم وكسر الالام الميمه وبعد ما يسم من قوله تشدد

لزيادة نظائري في اسم حجاج فالصحيح حجاج بن جراح ودون حجاج بن ابى حجاج **ص** قوله قيل بذه كانت ارضعت الح  
 اى حين سأل بعضهم عن بعض من سبب هذا الاكرام البالغ نهايته وكان اهل مكة يوتون اولادهم مراضع من قبائل  
 اخر لقولهم الحرة في مكة وليتخففوا عن مؤن التريبة قال سناذ الاستاذ لم يشبهه اسلامها بل حتى من الروايات واكرامه صلى الله  
 عليه وسلم لا يمكن الاحتجاج به عليه باب الامة تعقبت ولها نودج **ص** قوله قالت كان زوج بيرة عبداً في بني النضير  
 عليه وسلم اختلفت الروايات في ذلك فاذا الامام برواية الاسود لم يخالفت قوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان من غير تعلق  
 في ان يكون زوجها حراً او عبداً مع ان قولها كان عبداً يحتمل المجاز فانه كان عبداً لا شك فيه ولو عمل بقولها وكان عبداً لزم ترك  
 العمل بقوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان وذلك لاننا لم نجريه بالاعتق لزم القول باعتبار الطلاق بالرجال والرواية ناطقة  
 بخلافه واصل الخلاف بيننا وبين الشافعي اعتبار الطلاق بالنساء فانما اعتبرنا بها لزم القول بزيادة الملك عليها باعتبارها  
 وهو لم يمتنع به بل اعتبره بالرجال لم يمتنع بشعوب الخيارات لها اذ هي على ما كانت لم يمتنع بشي من صفاتها وانما هي باذا كانت تحت  
 عبده لئلا يميزها عار بالاستفراش تحت غم قوله ولو كان حراً لم يمتنع باجتهاد محض من الصحابة او من الرواة وليس علينا تسليم  
 سيما وقد رخصه الحديث المرفوع وهو الذي ذكرنا من قوله عليه السلام طلاق الامة تطلقان مع ان العمل على حديث  
 العبدية يفتي العمل بالحديث الاخر ولا عكس **ص** قوله يوم اعصمت بيرة هي كركية والتاويل الذي اسلفنا لا يقتضي

د قال لفظي في ثقتان فمع هذا قال القاضي ومنه الحديث اى شى يسقط عن الرضا حتى اكون باءا فلو جاز  
 حق الرضا لم يكن له وكان العرب يعقبون ان يرضوا للظفر بشي سوى الاجرة عند النضال **هـ** ١٢ قلت بذلك جزم الشارح صراح انه لو كان  
 قال ابن الاثير في اسد الغابة بن حجاج بن ملك مد في له حديث واحد مختلف فيه رواه سفيان بن عيينة عن بشام عن ابن جراح قال سالت رسول الله  
 عليه وسلم ما يسبب منى الحديث وقد قال سفيان بن عيينة رواه سفيان بن عيينة عن بشام عن ابن جراح قال سالت رسول الله  
 ابن حجاج عن ابن جراح بن عيينة عن بشام عن ابن جراح قال سالت رسول الله عليه وسلم ما يسبب منى الحديث وقد قال سفيان بن عيينة  
 فسلم من ذلك ان الخلاف في تركه واسطة في الجراح خال **هـ** والمسئلة خلافية والمراد باستاذ الاستاذ شيخ العرب والهم الشاه عبد الغني المهرج من بامد ليعين  
 في تقريره ولا ناضى الحق المرفوع وفي التيسر من الجراح خال **هـ** وفيه حديث واحد في غير حديثه دل على اسلامها وقيل لم يشبهت اسلامها قال الرمي على لم تعرف  
 بما صحبه قلت لكن الحافظ في الاصا به وذكر ما في القسم الاول ولم يحك في اسلامها فلا فاكذ لم يحك بن الاثير في اسد الغابة فليفتش **هـ**  
**هـ** وبنائها عليها اختلفوا فيما اذا عصمت المرأة وزوجها فقال الجمهور لانها لان علته الخيارات عندهم الكفاية وقال الاثير في المحففة وغيرهم  
 لها الخيار لان العلية ملك البضعة ويحاذل لا يستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم ملكك بضعتك فاحذر هذا اذا كان الزوج عبداً فليأخذ الخيار  
 اتفاقا **هـ** ١٢ قال لا يملك لعبد من الطلاق الا اثنتين حرة كانت زوجته او امة كما في البذل **هـ** ١٢ بل هو المتعين لان المرح في رواية عائشة بن  
 كونهما ذلك لان راة هذا الحديث من عائشة روى ثلثه الاسود ورواه القاسم فاما الاسود فلم يفتل فيه من عائشة ان كان حراً او امة فغنى روايتنا  
 ميمتان كان حراً وكان عبداً واما الذين بن القاسم فغنى روايتان ميمتان كان حراً والاخرى بالشك والجزم قاض ولا ترجع لاحدى روايتي عروة  
 للعارض في رواية الاسود سالمته ومهر رواية الجزم لان القاسم فغنى ان قوله لو كان حراً من دون عائشة بذ او قد صرح الشيخ في البذل انه حرج  
 من عروة لرواية النساء **هـ** ١٢ وسجاني قريبا في بامه وعند المنعك ليعين **هـ**

ههنا اذ هو مصرح بان كان عبد الاسود يوم اعتقت قال جواب عنه اذ لم يبلغه خبر اعتاقه بعد وانت تعلم ان دعوى المجاوزة مردودة  
 ههنا ايضا فاذ كان يوم اعتقت بيرة عبدا باعتبار ما كان حبيلا باب الاول للفراش اي لصاحبه وللعايه المحرم قليل المحرم الحرام  
 وقيل بل المراد الرحم وما اورد ان بعض العايرين ليس له رحم فلا يصح هذا التاويل فالجواب ان ذلك لحاضر من فوات شرط اوقيا  
 مانع والمراد بالفرش صاحبه سواء كان صاحب فراش قوى او ضعيف ان يكره صاحب الفراش ويدينه اخر فيمنع ان يثبت  
 نسب من صاحب الفراش ايضا وتفصيل الفراش لقوى والمتوسط والضعيف وما يفتقر في انتقال النسب من كل قسم من الثلاثة  
 موكل الى كتيب الفقه فلا علينا ان نتركه باب في الرجل يرى المرأة فتعجبه ١٢٨ قوله فدخل على زينب فنقض حاجته وربا  
 ينتج في القلوب ان النبي صلى الله عليه وسلم مع عصمته وبلوغه اقصى درجات الكمال كيف وقع في قلبه ما يقع في نفس الرجال  
 برونه جنبيه والجواب انه لا يفسر فيه اذ لم يشته ذلك الحال لحرام وقت كونه حرا وما والحرام ما هو مشهود المحل بعينه وان كان في  
 حين حرمة وما اذا اشتهى حصوله بعد الحل فلا مع ان الشئ كثير اما يحرك على شئ لا على نفسه فكان رؤيته صلى الله عليه وسلم اياها  
 حركة على قضاء حاجته واستقراره فضلا لا عما حتى يلزم شئ من الاثم بل جثا حل وطاب روية ثم لم تكن قصدا ايضا مع  
 ان منيع ذلك انما كان لتعليم الامه باب في حق الزوج ١٢٩ قوله لو كنت امرأ ان اسجد واللفظ عام بسجود التحية والتعظيم  
 فعمل مني جميعا لامر المرأة فيه اشارة الى ان المرأة يجب عليها ان تطيع زوجها في كل ما يامرها به الا ان يكون حراما ١٣٠ قوله  
 وان كانت على التنوير فبعضها بما اذا كانت تحب خبر الزوج ولا حاجته الى ذلك بل الغرض المسوق له الكلام وهو الاعتقاد  
 وعدم التوقف في امتثال امره في الشق الثاني او فرأى فالحق ان الواجب عليها المسارعة اليه وان خافت نقصان  
 ما لها ومشقة جسمها فانها اذا ذهبت اليه واهترق بنزها فلعلمت بقيومها جالعة او تسكت باعدا الطعام مرة اخرى وفيه  
 دلالة على اختيارها ليسر الاثمين اذا ابتلي بها فان اضاعة المال وعصيان الزوج ذنبان لا محالة ثم على تلك القاعدة  
 يتفرع جملة من مسائل الفقه ١٣١ قوله انما امرأة باتت وفي بعض النسخ باتت والثاني ظاهر وتاويل الاصل انها استحقت  
 في ليبتها بذهن ونحو لجنه فكانها دخلتها او لم تكن لو ماتت في ليبتها دخلتها باب في حق المرأة ١٣٢ قوله احسنتم فلقا الخلق معنا  
 المعاملة بالخلق والخلق جميعا يرضى به الخلق وهو بهذا المعنى يتفهم الشريعة باسرها او معناه معاملة المخلوق حسب هذا

١٣٣ على ان رواية غائصة وكان حرام يجر بوجه منها انها مثبتة وهي نافية وايضا هي نفس في الباب بخلاف رواية ابن عباس في محمته ١٣٤  
 كذا في الاصل او الوصلية ولعل فادها العقيم او وضع ذلك من اشتباه شئ يصور بثلاث صور اشتباه مقيد بالحاجة مقيد بالحرمة بدون  
 التقيد بالحاجة واخره فادها القيم هذه الصورة الثالثة والجواز للصورة الاولى فقط ١٣٥ يقع ثم تشديد معناه وان كانت تحب خبر على التنوير مع انه  
 شغل شغل لا يفرغ منه الا في غير الابد القضاة وذكره تيمما ومبالغة ثم يحتمل ان يكون المراد بان كانت مشغولة بالحاجة وعليها الضياع بالترك  
 فان الجزا اذ ترك على التنوير في عليه الضياع او وان كانت في ذلك وقت آتية على التنوير وان كانت تلك الحاجة التي يدعو الزوج اليها  
 تحيلة على المرأة في ذلك وقت كانها تاتى اليها على التنوير من حيث الشغل تاله بالولي ١٣٦ قوله الغرض مبتدأ وادفر خبره وهو الاعتقاد  
 ان قوله امتثال امره جملة محترمة ولم يذكر الشق الثاني في تعمل لعبارة لظهوره من سباق الكلام وهو ان لا يقيد الجزا بخبر الزوج بل يحتم خبره وقضا  
 والوجه ان يقيد بخبرها فاحصه ١٣٧ وفي هذه النسخة بنى الشارح سراج احمد ترجمته ١٣٨

الحاقق وهو دال على وجود الاول ايضا فان المرئى جملان يكون كذلك في امور الخلق ويكسب الامر في امتثال او امره تعالى المتعلق بها الصلح والمراعاة الثاني لانه اذ فحق بالقصة وقوله خياركم خياركم النساء هم لكونها في اسرهم وذلك لانه يدل على ما في طبيعته من الخير والصلاح حيث عامل الصلح والاعتقاد بالعدل اما حسن المعاملة بالغالب على نفسه فليس فيه شر فضل وكذلك الحكم في كل صفة منك ذليل بين يديك والاصل ان النساء اهل الكتاب كانت حاويات على الرجال ونساء قرش والتماد يعامل بها القرش لا المعاملة الجاداة اذ لو كانت الاما لا يعدون لهم حرمته وكانت نساء الانصار بين بين لا الكتاب من نساء اهل الكتاب فيجعل المهر ابرو ينقدون عليها ما راوا من تبدل عاداتها في الاطاعة فخص النبي صلى الله عليه وسلم في ضرب من فقدوا في القرب فشككت النساء ذلك منهم اليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم بحسن المعاملة بها لئلا يكونوا لا يعتدون عليها اعتمادا لا يتصور فقام من بعده حبسك قوله ولا يادون في بيوتكم لمن كنز يتلون وقع لما عسى ان يتوهم من قوله لا يوطئون فترسكم ان اذهن من حول الرجال عليهن غير مني عنه اذ لم يجلسوا على فرش اربابهم نعم لهما رخصة في نعم عمارها وهم خارجون من بيوتهم الا اذا قصص محمد والحكام مفسدة او يكون الكلام من هذا القبيل ثم قوله وحسن عليكم الحجاب بيان لما يخص بها من الحقوق لمزيد الاهتمام بها لعل حتى هو ابراهيم عليه باب في كراهية اتيان النساء في اديارهن صلاتا قوله وتكون في المداكلة اما ان يكون المسائل اراد ان لا تقتض الطهارة لماله من الضرورة كما فسره الحاشي اذ انظر في هذا علم ان القسوة تخرج من محل النجاسة ثم انها تنسب بين اليمنية فكانت هشتي واجبل و ظن ان غسل ذلك الموضع الذي اصابته البرص ضروري فدفه النبي صلى الله عليه وسلم عن تنبيهه على ان خروج الرج من ذلك المقام لما كان ملطخا عنك بحيث ظننت ان ذلك توجب غسله فكيف باتيان النساء من هذا المقام **باب** في كراهية تزويج النساء في الزينة صلاتا قوله كش ظلمت يوم القيامة لا نور لها يا خاتمة الظلمة الى يوم لا يد قطعها عن الاضائة محل التنكير على التعظيم والتبجيل فكانها لما ابرزت ما كان قهرا ان يخفى من زينتها ونفسها بما تزدى عليه يوم القيامة بان تخفى غاية الضفاء ومعنى قوله ظلمت يوم القيامة الظلمات الشديدة المتراكمة كما قال تعالى ظلمات ليضاهيها فوق بعض وقوله لا نور لها هو على معناه او يعني لا حجة ولا عذر ولا برهان لها في ذلك خروج لسمع ويعتبر فتعذر بها صلاتا قوله وغيره الله اعلم وانما احتج الى تفسيره بالان الله تعالى متعال عن ان ييتاثر بشئ **ع** فقد اخرج البخاري من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال كنا معشر قرش نقرب النساء فخلاصا على الاضاء اذ اقم قلوبهم نساءهم فطفقوا نساءنا يا اخذ من ادب نساء الانصار فصحبت على امر ان فرج حتى فاكنت ان تراصني الحديث قال فماذا بهن حجر قوله كنا معشر قرش اي علمهم عليهن ولا يمكن عليتنا في رواية يزيد ابن رومان كنا ونحن بك لا يملك احدا من انا اذا كانت له ما به تضي منها حاجته وفي رواية حميد ما فعلت نساء اموا وفي رواية الهيثمي كنا لا نعبد نساء و **ع** فقد اخرج ابو داود ومن حديث ياس بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقربوا الاما الله خير مني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ز نون النساء على ارجاسهم فخص في غيرهن فخلاصا لرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير ليكنون زواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لطفك بال محمد نساء كثير ليكنون زواجهن ليس اولئك خباياكم **ع** ١٢ وكان الحديث من الرجال في النساء عن عادات العرب لا يرون ذلك خبايا ولا يعده رمية فها نزلت آية الحجاب وصارت النساء مقصولات في من عاداتهن والفقو واليهن قال ابو الطيب **ع** ١١ ونظرا فترسل سائل ان يتيقن ان لا يتقن لوضوء به الله **ع** ١٢ وقال ابو الطيب مراد اسائل كان معرفة الفرق بين قليل الرج وكثيره فافهمه صلى الله عليه وسلم الى ان لا فرق بينهما **ع** ١٣ وفي اشارة عن المعاصير والاساليب بين المحدثين ان لا يركبوا النساء الذي يخرج من البرد ويلبس العمدرة والتقريل في الله عز وجل ذكرها بوجاهة في ذلك

والخبرة هي التاثير فايد بها بهما معناه الان الذي باب في كراهية ان تسافر المرأة وحدها قوله ان تسافر سفر يكون ثلثته ايام  
وفي بعض الروايات اقل من ذلك فقال الامام اذا كان السفر ثلثه ايام لا يجوز لها السفر بدون محرم خفيف المقتضى ولا الهذا الحديث  
فيه اقامة للداعي مقام المدعو اعتبارا بالاعمال والاعمال اذا سافرت ثلثا فانها لا بد من ان تحتار الى اركاب وانزال  
وقضا حاجته الى غير ذلك فتقسط الى الاستسار بالاجاب واما اذا كان السفر اقل من ذلك فالجني منوط بالفتنة فان خيف  
عليها الفتنة لا يجوز لها الخروج الى مسجد فما ظنك بمسيرة يوم او يومين وان لم تخف ثم ندم على هذا قال روايات كلها صحيحة مفيدة  
معولات بها قوله لان المحرم من السبيل فلم يجب عليها الحج اصلا حتى يجب الايصاء والى ذلك المذكورون في ذلبي بهذا المذهب غير  
اصحابنا واما عندنا فليس المحرم من السبيل لتفسيره على التسليم السبيل بالزاد والارحلة فهو شرط للاداء فيجب عليها الايصاء اذا لم تحج  
نقد محرم باب في كراهية الغسل على المقيبات قوله قال سفيان قال الشيطان لا يسلم لانه لا يصح اطلاق الشيطان بمحبيته على  
السلم اي لا يصح اطلاقه بعبادة اللغوى وهو المتمر والبعيد عن الرعة وكذلك اطلاقه على المسلم بعبادة العلمى واذا كان كذلك فلا يصح  
اطلاقه صلى الله عليه وسلم نظر الشيطان عليه اذا سلم لعلم انه لم يسلم والحجاب به باعتبار ما كان عليه واصفقه له باعتبار نوعه وحاصل  
الحجاب ان اطلاقه عليه في الحديث مجاز باعتبار اطلاق اسم جنسه عليه لوبا اعتبارا ما كان قبل والا سلام بهما بمنى الانقيا ولا مطلقا  
ص ١٥٠ قوله الا قالت زوجته فان الله عز وجل اخبرها بايضا زوجها فتقول ذلك ليس المعنى انها ترى الى زوجها بل من فتعلم  
كل ما دته امرأة واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم بتعبير النساء فان طعنت الضامر است **ابواب الطلاق واللعان**  
**عن رسول الله صلى الله عليه وسلم** فقال بل تعرف عبد الله بن عمر انما قال ذلك ليعلم اني اعلم بهذا امر حتى العلم لكونه  
قد جرى على قال فتله اي ما هو وماذا يفعل سوى الاعتداد او المعنى الكف عما سالت ارايت ان عجز عن شيان الخير وهو مدع لمركبة  
او عدم التطبيق في الحيض واستحقق فاركتك بالمس من قبل مجمل متولته تلك اي تطبيقه بحجته وحمقه لغوا وهدرا لابل ليتذكر تلك التلوية  
قوله لم يطلها اي ان اشعب لتطبيقه قوله ليطلقها طاهر امن غير جماع للتلقيس وجر العدة فان قيل لما جاء اطلاق في وقت  
التيقن بل محل فاي حرج في الطلاق وقت الاشتباه والتباس محل غاية الامر انها تكون ما طافا لحجاب ان الطلاق بعد ظهور  
الحمل لا يصح لكون الزوجين هالعين به حينئذ واما اذا لم يتبين وظن انها ستفرغ عن عدها في قليل وظهر خلاف ذلك حتى طالبت  
س ١٥١ وحكي ابو الطيب عن ابن ابي عمير قردى عن ابى حنيفة وابى يوسف كراهية الخروج بها مسيرة يوم بلا عزم ١٢٠ ز ١٢٠ كما تقدم في ابواب الحج والمستل  
خلافة تقدم شي من ذلك في جلد ١٢٠ ز ١٢٠ بضم الميم جمع مغبية من اغابت اذا غاب عنها زوجها اي امرأة مغبية ومغبية بخوف النساء واثباتها وحل  
ذلك لانه من صفات النساء وقال ابو الطيب ١٢٠ ز ١٢٠ ولما قسرو لقوله سلم منه يسيرة المضارع للمضارع ١٢٠ ز ١٢٠ واجاب عنه ابو الطيب فقال قوله لا يسلم بنا  
هو العادة وخرق العادة بالنظر اليه صلى الله عليه وسلم والله قادر على كل شئ ١٢٠ ز ١٢٠ اي ما الاستسما مية ادخل عليها ما السكت في لوقوف مع انها غير  
مجردة وهو قليل وقيل لها مشغولة من الالاف ودي كلمة كذا وجرى انزجر عنه واسكت فانه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوبا في عدو الطلاق  
اذ كونا عسب منها امر ظاهر لا يحتاج الى سوال سيما بعد الامر بالمراجعة ولا رجعة الا عن طلاق قاله ابو الطيب ١٢٠ ز ١٢٠ قال ابو الطيب ان عجز اي  
عن الرجعة اقل عسب حينئذ فاذا احسبت بدون الرجعة فتعسب مع الرجعة ايضا ولا دخل للرجعة في البطلان لطلاق ١٢٠ ز ١٢٠ في الطهر المتعلق  
في الطهر الذي بعد حيضه اخرى مختلف عند الامة بسطت في البذل ١٢٠

عليه العدة ففيه من المفاسد ما لا يخفى <sup>قوله</sup> **قلت** يطلقها متى شاء الا ان السنة عندنا ان يطلقها عند كل شهر <sup>قوله</sup> **قوله** لا يكون ثلثا السنة الا ان يطلقها واحدة اى في زمان واحد ثم ان اراد القاع الثانية يطلقها الثانية في طهر ثان ان كانت من ذوات الحيض وفي شهر ثان ان كان خلاف ذلك الى اخره ما قاله الفقيه في اسفارهم باب في الرجل يطلق امرأته البتة <sup>قوله</sup> **قلت** والشدة والشدة اربابها استيقان الجرح دفع المظنة المتممة عن الرجل وبذلك يعلم ان المرجح في تأكيد ما بين من الااور واستيقانها هو الحلف لا غير <sup>قوله</sup> **قوله** انه محل البتة واحدة اى بانتهى كانه نظر ان الطلاق واقع بقوله انت طالق او طلقك فلا بد لقوله البتة من معنى للملازمة الالغاء فكان مقادير القطع والبيوتة وهو في المائتين للارحى <sup>قوله</sup> **قوله** وروى عن علي انه جعل ثلثا دحل شئوه محل البيوتة على ما هو كمال فيها <sup>قوله</sup> **قوله** قال بعض الموهولاء ونهم الامام رأوا ان ذلك اللفظ لا يحل لعدو كما هو مبسوط في الاصول فكان محتملا لفرح حقيقى وحكمى والمثنى بمحرف عنها الا ان تكون المطلقة امة ففى جنس طلاقا ثلثان ولكن الواحدة في قول بهولاء بانتهى لارحية لئلا يلغى لفظ البتة وانما ادبروا ما اذا نوى الاثنيتين في نسخ الواحدة للثلاث مع ان نسبة الاثنيتين اليها على السواء لكون الواحدة فردا والثلاثة غاية الامران الاول حقيقى والثاني حكمى لان الفرع والتحقيق وهو الواحد حقيقة والحكمى وهو الثلث مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى وقربة المجاز فيما يصار اليه نيية فلا مانع من الحمل عليه واما علمها على معناها فعمل اللفظ على ما لم يحتمل يعني ان تاثير النيية انما هو فيما هو محتمل لللفظ وبهنا ليس كذلك فان اللفظ الواحد لا يعمل الا لاثنتين فلم ينصحه ارادة <sup>قوله</sup> **قوله** قال الشافعى ان نوى واحدة الما كان الطلاق عنده وجعيا لما ان البوائى عنده رواج وبما ثبت في موضع فكان خلاف معه في موضعين في صحة الرجوع وصحة نية الاثنيتين فمنعناهما واثنيتها الشافعى رحمه الله تعالى

**باب** في امرك بيدك <sup>قوله</sup> **قوله ثم قال اللهم غفر <sup>قوله</sup> **قوله** الا ما حدثني <sup>قوله</sup> **قوله** استغفر الله عما بارى اليه لسانه من نفي الذنب المثلث الحسن ولما كان قتادة حافظا متقنا لم يضر نكار كثير في صحته <sup>قوله</sup> **قوله** قال ثلث الظاهر ان هذا مرفوع قاله البنى صلى الله عليه وسلم في جواب لسائل عن قال لامرأة امرك بيدك ويمكن ان يكون اجتهاد من ابى هريرة ربه ما ذكره من رفعه كما سجد فانه لما رأى ان امرك بيدك تعويض لهما امر نفسها كذا ان لهما ان تطلق نفسها بواحدة فلما انطلقا بثلاث حكم بذلك <sup>قوله</sup> **قوله** القضاء ما قصت اى لهما ما شئت من الرجم وغيره واحد وغيره وذهب سفيان وابن لكوفة الى انهم ذهبوا الى ان الرجم منوط على رايها بشرط الموافقة لرأى الزوج وان لم يكن له نية او نوى واحدة ففى واحدة ولا يخفى ان كل ذكر من مذاهب الصحابة في امرك بيدك يكن ارجاعها الى مذهب الامام من غير ارتحاب تختلف وكذلك لا ينافى الرواية مذهبه بل هى احدى شقوقه -**

**باب** في اغيار ربيها <sup>قوله</sup> **قوله** فاخرناه امكن طلاقا روت بقولها على بعض من يحى مذهب من ان الطلاق واقع على تقدير اختيار الزوج ايضا <sup>قوله</sup> **قوله** فروى عن عمر وعبد الله بن القول الاول من قولها اوفى الذى ذمنا اليه ووجه ذلك انها لما اختارت نفسها فكانها

**له** بفتح الواو المدودة والفتحة الشديدة اى يقول للمرأة انت طالق البتة او انت البتة وهو مصدر ربت بمعنى قطع منصوب بفعل محذوف اى قطعت الواو صلة قطعاً او بفتح القاف معقة الطلاق المقدر او مصدر لفعل طلاق بنا على اعتبار الطلاق قاطعا قاله ابو الطيب <sup>قوله</sup> **قوله** ولا يترك عليك ان ما في سند بنه الحديث من قوله الزبير بن سعدة تصحيح من النسخ والعيوب الزبير بن سعيد ما لى كما في رواية ابى داود وابن ماجه والطحايسى وليس في الرواة احدهم الزبير بن سعدة <sup>قوله</sup> **قوله** بفتح الفين المعجمة منصوب على المصدرية بمعنى المغفرة اى مغفرتى او ساك مغفرتى <sup>قوله</sup> **قوله**

استبدت بها وليس ذلك الا في اليائس دون الرجعي **باب** في المطلقة ثلثا لا سكنى لها ولا نفقة **ص** قوله قال عمر لا تدركك البتة  
وسنة نيمتا الخ هذا يدل على ان عمر مرسع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا وان لم يذكر ههنا فكان كتاب الله مستدلا في  
بابه لا سكنى وسنة نيمتا في اثبات النفقة او يكون الحكمان معا ثابتين بالنسبين عنه فيمان عمر يجعل لها السكنى والنفقة لما ان روايته  
عمر التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم واية الكتاب قطعيان فلا يترك العمل بها بخبر الواحد وبهذا يعلم ان مذهب عمر هو الذي ذهبنا  
اليه من ترك العمل بخبر الواحد اذا لم يكن جمعه بكتاب الله تعالى باحد الوجوه التي يجمع بها وقد ارتكب مثل ذلك لما نفعي رحم ايضا في باب  
السكنى لما رأى من مخالفة بالكتاب واما قاطمة فلم يترك العمل بما سمعته من في النبي صلى الله عليه وسلم لكونه قطعيان في حقها وكان  
الحديث ناسخا لحكم الآية في حقها ثم الاعتدال من الاحتلاف في حديث قاطمة ابن النبي صلى الله عليه وسلم انما نفى الزيادة على اقترافه تشهير  
واقترافه بالتي اعطاها زوجها اليها فجمعت نفى النفقة رأسا فعملت وعملت واقتت بحسبه وتاخيرها بذلك بقياس كما هو مصرح  
في سنن ابى داود وحديث علقت جواب النفقة بالمكان المرجحة في لما كانت مطلقة ثلثا الثلث كما هو مصرح في الروايات فظنت  
انها لم تهب له حق في الرجوع لم يبق لهما حق عليه اذ الغرم بالغنم **ص** قوله ولا طلاق له فيما لا يملك او رده على مذهبنا وليس بوارد  
فان الجز في الذي نكحنا فيه قوله ان نكحتك فانت طالق وليس فيه القارع الطلاق فيما لا يملك انما هو يوقع الطلاق حين يملك  
لا قبل ملكه فلا يخالف الحديث مذهبنا شرقي فغير حتى يفتقر الى التفتيش وتنقيح **ص** قوله في النسوبة **ص** يعرج بالنسب والقصاص لان مال  
المعتبين واحد قوله انهما يطلق لعل ابن مسعود عن رسول الله عن غير النسوبة للعباب ايضا على وفق مذهبنا وكذلك ما ذكر بعد ذلك من  
المذاهب لا يخالف شيئا منها مذهبنا والفرق نعم **ص** قوله اذا وقت نزل اى اذ لم يبين وقتا لا يقع الطلاق واما اذا قال  
نكحتك في وقت كذا فمضى طلاق ينزل الطلاق بل لقول لا تعرض فيه عن غير الوقت فلا يخالف به المذهب مذهبنا شيئا وكذلك قوله  
اذا سمى امرأه او ولد الى غير ذلك وقد عرفت ان الفرق تكلم غير بني على دليل **ص** ووسع اسحق في غير النسوبة اى لم يلق بوقوع  
الطلاق عليه **ص** قوله والعمل على هذا عند اهل العلم الخ اى في العدة لا في الطلاق لانهم اختلفوا فيه **ص** قوله تجوز الله عن اتي  
**له** اختلف فيه لانه قال بعضهم لا نفقة لها ولا سكنى وهو قول احمد وسحاق وابى ثور والودود واجماعهم وقال بعضهم لا نفقة لها ولا سكنى وهو قول الشافعي والجمهور  
ومذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والثوري والكل في حقها غيرهم اى وجوب النفقة والسكنى كذا في البذل وقريب منه ما اخبره المصنف  
**له** وهو قوله قالوا في السكنى من حيث سكنتم الآية وقوله قالوا في تزويج من يزوج الآية **ص** قال ابو الطيب لا يرب ان قول الصالحين من المسنة كذا رفع  
كليف الا كان قال عمر بن الخطاب والحارثي زيادة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المطلقة ثلثا النفقة والسكنى فان تناقض روايتها رواية بنى  
الروايتين بحسب تقديرهما **ص** ١٢ **ص** ونظري في داود ومقرروني في الجار وان عليهما اختلفت فاطمة حين يلها ذلك يني وبنيك كمنك شرطا لا نفقة من بعد حتى  
لا تدرك لعل الله يرحم بعد ذلك ما قال قال امرئ بن محمد بن عبد الله بن اصرح منه ما في صحيح الامور حديث ذكر اختلاف روايتها وفيه اختلفت فاطمة حين يلها قول امرئ بن محمد  
القران لا يخرج من بين يمين هذا لان كان لمراجعة فامر بمرحمة كيف تقولون لا نفقة لها اذا لم تكن حلالا فليحسب بها **ص** وبذلك جازلنا  
الاجماع وغيره من مشايخ الفقه بالسطر للاختلاف في **ص** التطين في العلقين **ص** قال الجدي شروى كمدى والمثلث العلقية في كمر الوادة **ص** قال ابو الطيب  
النسوية المعينة من نسب اذ وقع لان معينة رفعت بالعتيد من حقيقض الاباء وبالنسب اى التي نسبت الى قبيلة او موضع وهو اظهر **ص** ١٢ **ص**  
باعتباره اى اذ عين المرأة بغير الطلاق وهو المشهور عن مالك وقال احمد والشافعي وبالك في رواية ابن دهب لا يقع ولا ينفق وقال ابو حنيفة وصحابه يقع طلاقا لان  
التطين بالشرطين فلا يترتب منه على وجود ملك لعل كامين بالشرطين قال ابو الطيب **ص** ١٣ **ص** غايه التزويج من وشيخ به كلام المصنف والاخلاق

ما حدثت به النفس بها في الاقوال والافعال اي فيما يتعلق بوجوده بالنقل او بالقول واما في الاعتقادات فلا تجازو حديث النفس بل تنطبق  
 بها النفس وتقر فيها واما ما لم يستمر وتخطى واما ما لا يمكن ان يقر بها فلا يقر بها ولا يثبت حديثه من جدوه من جد واحد غير مانع عن الزيادة  
 وتخصيصها للاعتقاد بشيئا منها **باب** قول عبد الرحمن بن ادرک غلط في جميع النسخ واما هو بتقديم الراء على الدال وما لم يغير منصرفه لان  
 جعي **باب** ما جاء في الخلع **باب** قول ابن معتبر حيضته ذهب لبعضهم الى ظاهره بالحديث ولم يقل بان الخلع طلاق والجواب ان التام فيه  
 ليست بناء واردة انما هي لبيان المجلس فالمنع ان طلاق الخلع عدته بالحيض والباحت على ذلك التاويل ما ورد ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال الخلع طلاق وما استنبطوا حكم الخلع بالنقل لقرآني ايضا وجب ذلك ولكن الشك فيما ورد ان لفظ الحديث حيضته واحدة  
 امر بالنبي صلى الله عليه وسلم او امرت في الثاني من السعة في التاويل ما ليس في الاول وقد سمح المؤلف حيث قال الصحيح انه امرت  
 وعلى هذا فيجوز ان يكون فعل غيره صلى الله عليه وسلم فلا تنفي شيء والجواب ان ذكر الودة من يدين بعض الرواة فلما منه ان التثنية لذلك  
**باب** قول روى في الخلع انما يراده تقييده ما تقدم **باب** ما جاء في عمارة النساء المداواة بذل لدنيا لاصلاح الدنيا او بذل الدنيا  
 لاصلاح الدين والمداخلة بذل الدين لاصلاح الدنيا ثم مقصوده من ايراد الحديث ههنا تعيين ان مراده صلى الله عليه وسلم  
 بقوله استمعتت بها على عوج بوجه الخلع للمداخلة التي فيها افساد ليدفع في قوله كما فصلت كنته وهي ان حوا عليها السلام  
 خلقت من اعلى الاصلاح ليسرى من فعله ارم عليه السلام واعوج الاصلاح اعلا فلا مكان كذلك كان العوج ذاتيا من  
 فلا يكون اتراج او اربا فاما لم يلقه ان ذهبت تقييدهم الاقامة السوية التي لا يتبعها بعدا تاوؤ فكذا قال ان اقامتها سواء غير ممكن  
 وانما يؤدي الى الفرق وشقاق واما لاستمرار عوجها على عوجها صلاح ليس حتى لا يزداد عوجها فمكن ويشير الى تاويلنا توين  
 عوج فاما ابدال الترك الترك عن اقامتها سواء لاقامة مطلقا صحتها قوله كما يبيت انما بان على طلاقها مع ما له صلاح ونسأله  
 ولا يبرهن جلالة وبالاته لما علم ان الطلاق من البعض المتباعدات فلا يقدم عليه من غير ضرورة شرعية واعتياج صريح فكذا لم يقدم  
 وجراد بوب ان طلاق الامنة تطليقة فان لم ذكر حديث الطلاق والعدة متفقان لوجه لمنااسبة الباب بيان غايب الطلاق قال في المظهر بهذا الحديث قال  
 ابو حنيفة ان الطلاق يتصل بالمرأة فان كانت مريكة من طلاقها اثنين سواد كان زوجيها او عذرا وكذلك ان كانت المرأة حرة يكون طلاقها مطلقا قال مالك  
 وشافعي واهل الصفاق يتصل بالرجل فطلاق العبد اثنا عشر طلاقا والمرث قال ابو الطيب **باب** قال ابو الطيب ما يدل على عدم الفائدة بحديث النفس  
 قبل تكلم به وبنا لا ياتي في ثبوت التوب على حديث النفس صلاحين قال انه معارض بحديث من حج بحسنة فلم يحسب كسب لحيضة فقد وجب الحج لتمام في اعتقاد اكثر ونحوه  
 والجواب ان ليس من حديث النفس بل من مذهب من يعمل كل شئ على سبيل الحق والكمال فيما يتعلق به تعلم اعمل بقرينة ما تعلم انما هو احوال القلب  
 وعقائده والاعلام فيه الى احوال وسطه ولفظ انفسها منصوب على المتعولية في حديثه غير انما على راجع الى الحق او مرفوع على العادة فلا يخبر في حديثه  
**باب** كذا ضبطه ابو الطيب ضبطه الشيخ سراج في تحقيق الحال والاداء الاول كما يدل عليه ترتيبه في كتابي الحافظ القريب والتيسير من ترتيب عبد الرحمن بن ادرک ان  
**باب** اختلاف في الخلع ان فصح اوطق فقال في حقيقته واهي في بين يديه كذا في الحلق البائن وقال حمير مبن على احق واثور ادفع في الطلاق والشافعي قولنا لاهل  
 الظاهر في طلاق بين كذا في العدل والمجهر **باب** اي بعض قولها كما يحا في غير ذلك من النساء **باب** في ان النظم بالطلاق في الحديث ليس مقتضى بلذا صلاته غير بان  
 ولا يبرهن حكيم ان زادن على في حديثه سبيل انما بعد **باب** مرة كذا في طبعه في قوله في نسخ من كتابه في الحديث من سراج **باب** كسر لفظا في قوله فصح الكلام واصح  
 الاصلح ووجه كسر العين ونفع في نقل في العوج و اسكر في الحلق فلا يثبت في كسر لفظا في الحديث **باب** في ان النظم بالطلاق في الحديث ليس مقتضى بلذا صلاته غير بان  
 كسر فصح انما يباح في حديثه اهل الحديث واما كتابه في السياسة **باب** اي عدم علمه بالاداء من بين الامرين **باب**



ان يخرج ايهون البليتين يختار باهل هوار تكا به هذا لا يغفل والعاصاة على ابيه مع ان حبه اياها كان يحمله على الثاني ولو قليلا مع ان تركه اياها وهو يهونها ويرضاها بالانحلال من مفاسد ومضار فيلزم القرار على ما اختار منه القرار فذلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بها ايهون قال النبي صلى الله عليه وسلم بطلاقة اشارة الى ان اطاعة الوالدين فيما لا يخالف الشرع واجبة وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم ان عمر لا يامر بطلاقها الا فيها ما لا يوجب ذلك الا ان ايجب لا يتنبه له لفرط حباها **ص** قوله ان السائل للمرأة طلاق اختها فما يغفل حزين اذا سالت الخطوبة طلاق المكوحة او سالت المكوحة طلاق ضررتها وقوله صلى الله عليه وسلم لتكفي ما في اناها فيه تغيير وليس فوتر من مزينة فمناه عيرها الضار والفسوة لترجع من ذلك فان قول السائل لمطكرم اذا اراد ان يعطى احدا القطر ليعطى وقاحة لا تخفى لاسما عند العرب الذين هم قوم سدس ميدان الساحة والكرم وساقوا مضامير الانعام باصناف النعم ثم قوله لتكفي ما في اناها محفل بعينين على حسب ما مر اذا السوال ان كان بطلاق المكوحة التي هي ضرة السائلة فالانكاح للنصف الذي كان لها واما النصف فللسائلة من غير طلاق وان كانت السائلة مخطوبة بعد الانكاح فجميع ما كان في اناها للمكوحة فافهم وتشكروا الحمد لله هو كمال كما هو الظاهر ولا يجد ان يكون كتابته عن الطي **باب** ما جاء في طلاق المعتوه والمراة بالمعتوه **ص** لا المقتول المشهور وهو الذي ليس برشيد وليس له كشيء تحريره وقبره وبصيرة في الامور ثم ان الحكم يتناول انما هو المعنى عليه والمصرع حيث لا يقع طلاقهم وبما يتبين ان لافرق بين هولا وبين السكران والجواب ان عوض هولا سامة ومسيبة مكتسبة ومع ذلك فهو معصية والنوم وان كان ظاهرا لمرءة مكتسب واختيارى الا ان المرءة التامل لغيره فخلا فتم قديس كل ان المسافر اذا قصد سفره معصية كاسرة وقطع الطريق تناولته رخصة العسر فبالسكران لم يصغ عنه فيما بد منه بعد عروبه عن اختياره والعلم بحاله وان كان الامر قد مضى بهنا بمعصية مع انه لا يغير بينه وبين المسافر فرق في انه لم يخرج مسافرا للمعصية كالسكران لم يذنب عقده **باب** **ص** قوله فالتا كان الناس خبره مخدوف دل عليه الحال لآية والوا في جملة والمرجل الحامية **ص** قوله فاستألف الناس لطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق يعني لما نزل ان المرأة اذا طلقت ثلثا تكون حرمة غليظة ثم لا تعل حتى تنكح رجلا آخر فاستألف الناس حساب الطلقات من هذا الآن ولم يعتبر ما طلقوا قبل نزول الآية من واحد الى مائة وفيه دلالة على ابدان تصرفات الجاهلية ولذلك لم يسئل النبي صلى الله عليه وسلم من اين اكتسب الاموال مع ان المقامرة والربوا كانا شائعين بينهم وعلى هذا قلنا اذا اسلم الرجل وكان قد اكتسب امواله بوجه هي محرمة كالربوا والمقامرة كان حلالا لاحد منهم وهو حرام عندنا بطل كل ما عنده ولم يؤمر برؤيته منه ولا بتعديده **ص** قوله ولما نزلت الاسود فظاها من الانقطاع قوله وصمعت محمد الخ فلما لم يدرك الاسود ما نزل عليه صلى الله عليه وسلم ولم يحش **له** قال في الاشارة الى ان السائل في السب والارضاة او الدين او البشرية والمراة الضرة اذ قلت والاولان يتحفظان بالاحتمال الاول من كلام الشيخ **له** قال في نهايته بواجب من المصالح وقيل لم ير بالانحلال بالسكران قال ابو الطيب **له** ولا يقع طلاق المجنون اجماعا على الاجماع عليه العيني وغيره **له** قال في لفظ ذنب الى عدم وقوع طلاق السكران معونه بسكره وقال بوقوع الطلاق طائفة من التابعين كالزهرى والحسن وقال لا نأخذ به واجمع بانهم جعلوا على ان طلاق المعتوه لا يقع قالوا سكران معونه بسكره وقال بوقوع الطلاق طائفة من التابعين كالزهرى والحسن وقال لا نأخذ به الثوري ولكل وابيضته ومن الشافعي وقالان المصحح منها وقوله والحداف عن الحنابلة لكن الترجيح بالحنابلة **له** كذا في الاصل لا يفي في الاشكال وعلما اذ كان آية الزنا في ذلك ليقول له ما بيننا في الزنا والحداف عن الحسن بن محمد بن اسود ومحمد بن قيس في حلاله المعصية وغيره والموافقة على المعصية امر آخر باق عليه ومنه لا يتطابق بهنا موجود **له** لا لفظا وهو محقق بهنا فانما لفظ الحكم عليه داخل **له** وقال ابو الطيب والمرجل بالواد

الوالسائل بعده صلى الله عليه وسلم تحقق بذلك الانقطاع في الاستناد ثم انه مع هذا كله معمول به **صحيح** قوله فقال بن عباس  
 قلت دخلت لكنه لما سمع الحديث رجع عن مذهبه ومن ذهب الى كون حديثه بالعدل الجليل فانما ذهب لعدم علمه بالتاريخ  
 حيث لم يدر ان ادوات الاعمال الآتية متاخرة في النزول عن قوله تعالى والذين يتوفون منكم الاية ومن قوله تعالى وللملقات  
 تيرصن الآية ولعدم بلوغ الرواية المذكورة **صحيح** قوله صفة خلق باضافة واخبرنا والثاني ادلى فيكون بيان الطيب  
**صحيح** قوله قال اي حميد بن نافع قالت زينب دخلت الخ اول الاعلايت الثالثة وقالت زينب دخلت على الخ الثانية وقال  
 زينب وسمعت الخ ثالثة وقوله لا امرتين او ثلثا بيان لما مر من سوال السائلة ليعني لها سالت ثلثا ولم يجب كما اجاب من المداوة  
 بالصبر وغيره في الاسئلة الاخر لما علم من عدم احتياجها الى هذا الضرورة وتيقن من قلته مرضها بالحيث يباح لها التكفل واما  
 امثال هذه فجوز للمعدة ان تستعمل ليلًا وتغسلها بها را اذا لم يحز باشي غير المني عنه اي اذا تقين للمداوة من غير حرج -  
 قوله ترى بالبحريرة بينه في الحاشية وكانت المائدة المسوسة بالفرج قلاصحي وحلل السبب في موتها ما يحدث في المرأة من السمينة

لعدم الاعتسال وعدم خروجها في الفضاء والمكان العاسج **باب** في المظاهر بما يقع قبل ان يكفر **صحيح** قوله كفارة واحدة هذا موافق  
 لمذنبنا وهو القياس فان الجنات ليست للاعو والمظاهر لما قال كما قال الله عز وجل ثم يعودون لما قالوا واما جناتية التي حتى بالواقع  
 قبل حلول جلد فلا ريب في الجنات واما وجوب الكفارة فلا يثبت من غير دليل **صحيح** قوله ما حملك الخ انما اضطره الى التصريح بسببه  
 الذي اوقعه في ذلك ليعلم بذلك ان الحكم لا يتفاوت في ما اذا كان قصدا او سهوا فانه لما لم يجب عليه الكفارة اي كفارة اخرى  
 سوى الاولى مع ارتكابه ذلك عالما قصدا لعدم الوجوب على الناسي والساهي والمخاطي ادلى قوله اعدتني بياضة بطن في انما  
 قوله يا خذ خمسة عشر استدل الشافعية بهذا في مقابلة الطعام ولنا ما في الروايات الاخر ويزادة الثلثة مقبولة عند الكل مع ان  
 الممن التمر لجد فصل لنوى منها لا يحل شئ جاعا ولا صارع اربعة امداد وحل الطعام كان في اوان شتى فذكر بعضهم بعضا وبعض  
 الاخر بعضا اخر ومن جهتها سمى كل المعلى وعلى هذا فلا يبقى تفاوت في معنى الروايات او يكون اعطاه بطرف مرار فخر روى خمسة عشر  
 اقصر على ذكر الطرف ولم يعتن بمقدار الطرف **باب** في الايلاء **صحيح** قوله آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه اطلاق

في كثر النسخ والقرب ان الواو نداء في خبر كان ثم بسط الكلام على الواو الزائدة **صحيح** وكان في غلات الصحابة والتابعين ولم يبق فيه الخلاف بين المصنفين  
 وكان ممنوعون من الملكية لا يقول يقول على يميني انها عند العبد الجليل قال لما قد وجد دود لا واحد من غلات جدار مستقر الى الجار كذا في البذل **صحيح**  
 الرواية التي ذكرت هي رواية قسمة سبعمائة لم تبلغ اليه **صحيح** وفي الحاشية عليه فخر من رواية ابى داود وقد اخرج ابو داود هذا الحديث برواية القسبي  
 عن مالك وزاد في قوله قال عليه فقلت لزينب وها ترى بالبرعة علماء من حول فقالت كانت المرأة اذا في عنانها زوجها دخلت فحشا ولبست شرابا ولم تقس  
 طيبا ولا شيئا حتى تمها ستمائة ثم توبى به ربه عار وشاة ولما اثر فتفتحن في فقالا فتفتحن في الامات ثم خرج فتفتحن مرة اخرى ثم راجع بعدا فماتت عليه وهو  
**صحيح** وهذا من المأثم الدار ليدفع عن الشوك في عن الحسن وابراهيم **صحيح** على من على قبل بكثرة ثلث كفارات وما حكم من ابى يدفع من سقوط الكفارة او ذك  
 لم يهد في كتبنا ومن عبد الرحمن بن حماد كفارتان كذا في البذل **صحيح** فيكون العود قبل كثير من مية مستقلة بالهلاك لكن وجوب الكفارة لا يكون في كل  
 جناتية بل في موضع ثبت لا غير والفتايت هي من وجوب الكفارة على العود الى الله تعالى في الاصابة كان يقال له اليس اعني لان كان حاله من غير  
 له حديث الطمار قال بنو لا اعلم له حديثا مستدا فخره **صحيح** قال في البذل **صحيح** قال القاري في شرح الفتايت ان من المظاهر عن المصنفين سبعمائة

الابلا على غير أصله اهل لفظة لانما كان شهر فقط وكان سبيل الابلاد وسواهن زيادة في النفقة ولم يكن عنده شيء قوله وحرم اى  
 المارية والحصل ونفقة المارية والحصل مشهورة وفي كتب الحديث والتفسير مذكورة صحتها قوله فحول الحرام حالاً قاهره ان الفاعل المتعقب  
 كما هو اصله فالنسخة ان اهل حرم ثم استعملوا وكفرهم به والردوا باليمين التأكيد في تحريم ما حرمه الله عليهم ثم عرفت في لانه لم يكن حلف صحتها قوله في  
 تطبيقه بانه وقهره وقوله تعالى فيه للذين يؤمن من نسائهم تبرأوا ربعة اشهر فان قاروا في ايام الرض من كذا وان عزموا الطلاق  
 فليقضوا كذا وبقوله تعالى فان الشفعور الزلما فيه من نقص ما حلفوا عليه من عدم القربان ربعة اشهر بخلاف ما حرمه باب  
 في اللعان صحتها قوله سلمت عن المتلاعنين بل يحتاج الى تفرق القاضي ام اللعان نفسه تفرق صحتها قوله اماره بى كسر الهمزة -  
 صحتها قوله كذا في اى من مكانى لم يقتل الشيء ثم اقره ما ذهب الى منزل الزلما فيه ما جاء به الامة اى في غير الملاقة والزماره وسئل  
 على ذلك بالاثبات في غير وقت فلم يرض بالقبول له عن قصاص اجتهاد قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يعلم حكمه او علم ان صفة المسئلة مشقة  
 وعلى هذا فسكت لخلبة الغضب واختلفت الروايات بهنذا والظاهر ان سأل حين اتى كذا صلى الله عليه وسلم لما لم يعلم بالبراءة سقط عليه  
 قلا وقت السائل على ما صلى الله عليه وسلم ذلك قال يارسول الله صلى الله عليه وسلم اتى قد اتممت ما سألت فكذا اعتد بها ان صفة  
 المسئلة واتخذ ولكن هذا المقام يحتاج الى تفتيش فان بعض لفاظا حديث مسلم والبخاري آتت عن ذلك والحجاب ان هذا التعارض  
 وان لم يحج نفسه فهو جاز بهنذا قولنا اخره ان غدا لذي نهار من غدا بالآخره عني به ما يميز الرجل من عدالته لو تكسب يتكبره ذلك  
 من اللعان قوله واخر بان غدا الدنيا هو من غدا بالآخره عني به ما يميز من عدالته لا وجبت عن اللعان واقرت بالزنا على نفسها  
 قوله ثم فرق بينهما هذا ظاهرهما قلنا صحتها قوله والعمل على هذا الحديث عندنا بل العلم اى في صفة اللعان وحكمه واما في الاستباح الى التفرق  
 وعدم الاحتياج باختلاف بينهم باب اين اعتد المتوفى جهتها صحتها قوله يعرف القدم اى ناحيته وجانبه قوله نعم انا من صلى الله عليه  
 وسلم قال ذلك اجتهاد ثم ادى راي على خلاف ذلك وهو الاجتهاد الاول انه فم من - والظاهر ان البيت الذي كان يسكنها زوجها  
 لم يكن مملوكه وليست بها نفقة حتى تستاجر باها فخرج ثم لما علم ان المالكين يعلمون بالخروج بها ولا يلبون بها بجرة البيت فخلدك فخرجها  
 من الخروج اذ كان الحكم الاول اجتهاداً والثاني وجهاً اولاً كان مشتغلاً بما فم فلم يقيم القضية والاول اولى قوله في الجملة اى يحسن الدار قوله  
 فقال كيف قلت اعاد السؤال وفعال التوهم الغلط صحتها قوله لم يرد والمعتدة اى من غير عذر ودلالة الرواية على ذلك حاضرة  
 قوله اصنع لمواقفة الحديث المذكور من قبل هذا والتداعلم بالصواب طيب المخرج والمآثر بولسول الحسن الثوب

الفرقة نصف صاع من بر او صاع من تمر وقال الشافعي طبع ما من غالب قوت البدن من الجوب وقال مالك طبع ما يمد مشام وهو عدان بما النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقال احمد بن حنبل من البر من القربان ان ١٢٥٠ زلما في الخلق الحمد التفت الائمة اربعة وعشرين على ان علفن ان ليرة بل قل ان يفتا شهر  
 لا يكون مولياً ثم حكى فيه منافع بعض المصنفين ١٢٥٠ اى من الحسن والمارية واما مدة الابلاد فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر اكل لسانه  
 في كتب الحديث ١٢٥٠ وهو مختلف عند شراح الحديث من كان العين بواقة فيقولون ان فيه الحلف الاصعالي ايضا ١٢٥٠ مكنون بنفسه حتى  
 المدة وعند الائمة الثلثة لبل يوتق حتى يطلق او يفر ١٢٥٠ من ان يحتاج الى تفرق القاضي فخذنا ان تقع الزرق لم يفرق المدعى وهو ولي عن احمد  
 وقال زفر بن غنم انهما بهر المشبه من زهره فاك ويرى عن احمد وقال الشافعي تحت الفرة لجان الزرق كذا في مشه ١٢٥٠ انفق ١٢٥٠  
 على ابو الطيب من شرح الموطأ باختيف والنسب مد وضع على ستة اعيال من المدينة ١٢٥٠ ز

## ابواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب في ترك الشبهات - قوله الحلال بين اما بنفسه اي باحد النصين او بعد اجتهد المجتهدين وكذلك الحرام وبينها اشتبهات  
وهي الامور التي لم ينفصل فيها الامة الاعلام لخفاها ولعدم وقوعها في زمانهم فاختلعت فيه اقوال من بعدهم والظاهر ان  
الامر بتركها اذا كان له بد منها والا فلا خلاص من الارتكاب فمن تركها استبراء لدينه وعرضه اما استبراء الدين في تركها  
فظاهر فانه لما تركها مع الاختلاف في حرمتها ووقته حكمها فلعلم ارتكاب الحرام فيما بينه وبين الله وفي نفس الامر وان لم يكن  
فيه هلاك لعدم الحرمة الصريحة واما استبراء عرضه فلما كان فيه اختلاف فمن حاكم يجوز له ومن سميته بجمعة فمن كان من  
الفصل الثالث فيمنع ولطعن فيه ولعل منهم قاض يومفت بحري عليه ما لا يرضى به مصحح قوله ومن واقع شيا منها  
يوشك الخ والماء وجده في ارتكابها الشبهات من برائة حادثة على ما هو فوقها ثم شبه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بما  
يناسب حاله وهم اكثر علما به من غيرهم فقال كما انه لا يعني ان من البعد سوائه من المحمي تباعد من الذم ومن رعاها حول  
المحي قريب منه بحيث اذا اقترب قليلا دخل في المحمي واستحق العقاب والذم فكان النبي صلى الله عليه وسلم اثبت  
للمشبهات شبهها بالحلال وشبهها بالحرام لمكان الاختلاف والاستنباه فيها فذلك الجدار الذي حول المحمي فيه شبه  
بالخارج وشبه بالداخل واما الطرف الداخل منه فلا ريب في انه محمي وانما الكلام في الطرف الخارج مني فان لم أرني  
ابدا عليه الا ان فيه لخطر من الدخول في المحمي لقربه منها حينئذ اقرب ما يكون قوله وان المحمي الله الا بين بذلك حل للمراء  
من التشبيه المتقدم ان الذي يجب على المرء التحفظ منه والتباعد عنه هو محارمه تعالى ومنهيات ومن ههنا يستنبط قول  
الفقهاء اذا اجتمع المحرم والمبيح ربح المحرم ثم ان لذكر الحديث ههنا مع مناسبة لمجيء الابواب السابقة وبرية فيها سببا  
وهو الاتهام بشان المعاملات لما يصير على الناس بمقتضى طلباتهم الحريصة الاحتياط فيها باب في اكل الربوا قوله كل  
الربوا وهو كل والمساواة انما هو في نفس اللعن والافتراس اللعن متفاوت حسب تفاوت مراتب الجناية وظاهر ان جناية  
الشاهدين اقل من جناية الاكل والموكل ويدخل في حكم الربوا سائر العقود الربوية والببيع الفاسد باقسامه و  
لا يدخل في الخفية اثباتهم الملك بها فانهم لم ينكروا الحرمة مصحح قوله وقوله الزور اذ به فلو الامر وذلك ليعم الكذب  
واليمين الكاذبة وغيرهما ثم ان ذكر المولف قول الزور في الترجمة بعد الكذب لا يستلزم تكرار اعطى هذا التفسير وان اريد  
به المعنى المشهور وهو الكذب نفسه كان ذكر الكذب والزور على سبيل العطف التفسيرية وانما اورد الباب ههنا المسألة  
التجارية الكذب والتزوير ثم ان الكذب ليس فيه قبح انزاعه فالكذب الذي فيه اذى للمسلم او اخذ لحقه وامثال ذلك

صله ويشكل على الحديث ما ورد مرعا الحلال ما صل الله والحرام ما لم يترك ما سكنت عنه فهو عفو وجميع ههنا يوجد ههنا من باب الفقه وحد  
الشرع من باب الورع والاوجه في الجواب ان المسكوت عنه في الحقيقة والمراتب اربعة الحلال والحرام وهما بينان والمسكوت عنه الذي لا يوجد في دليل  
الحكمة ولا الحزمة فهو معفو صالحة الاباحة والمشتبه الذي يوجد فيه ولا يلزم معاً فيترك ترجيحاً الحرمة ۱۳ - من بذا مشكل لا سيما لاسماني

فهو من جملة الكبار وان كان غير ذلك وليس فيه نفع مسلم فهو مكروه تنزيها وان كان في حرج ينبغي لان يرتكبه ثم الاصح في  
 تفسير الكبيرة ما تقدم عليه بالنار وهو ما توهم ابن عباس ص ١٥٥ قوله نحن نسي السامسة وكان ذلك او كانوا جرين ولكن لفظ  
 السامسة قد كان شاع بينهم اطلاقه قبل النبي صلى الله عليه وسلم اسهم بالتجارة والطلاق التجاري يصح عليهم ولو كانوا  
 دالين لان الدلال اما وكيل البائع او وكيل المشتري وكل منهما بائع وان اريد بالتجارة اخذ المفتح كان اطلاقه عليهم لظهور الغرض  
 لهم في النبي صلى الله عليه وسلم باسم السامسة لما فيه من ايهام فحش لان كل وسط بين الاثنين فهو مسامرة ص ١٥٥ قوله فتعويذوا بيمينكم ان ليس المراد  
 الركب الاثم والصفقة فاما المردان فيجبوا من الاثم ما استطاعوا ثم تصدقوا للمفتح فيمن فضله الكلام وغيره وليس المعنى ان ما اخذوا من  
 مال الغير اواركبوا من العقود الربوية تكفره الصدقة وتحل للمال كيعتد وذلك لا يجي عنه ما لم يؤده الى المالك او لم يستحل  
 منه بل المراد تكفير بعض ما يبد منه غير ذلك ولعل الوجه اعتياد النفس بالمسامحة في العقود اذا اعتاد الصدقة مع ان  
 لو وضع على نفسه على كل صفقة مقدار من الصدقة كان ادعى للبركة في ماله وفي بيعه والى ان فيه تكفير بعض ما بدرت اليه  
 يراه والله اعلم ص ١٥٥ قوله الصدوق ظاهر والاين الناصح لايه المسلم فتتبع لنفعه كما يتتبع حظ نفسه وكونه مع اثنين في الاية يستلزم  
 كونهم مرتبهم واما المراد مجرد المعية وكذلك حيث ورد انه في درجتهم وكفى بها فضلا والسبب في الوجد بهذه المرتبة العليا  
 تعسر الصدق والامانة على الناس ص ١٥٥ قوله اے المصطفى وكان هناك سوق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم تغير الامر ص ١٥٥ قال المنان لان الصدقة لما كانت تقع في يد الرحمن فكان منتهى الفقيه اكلا الى الامتنان على طاعة  
 المسبل ازاره ان كان تكبرا فظاهر وان كان للزينة قللت شبهة بهم اللهم بارك لاسمى الى هذا الميم كل امر من مشاغل دينه  
 ودينه ص ١٥٥ باب ما جاز في الرخصة في الشراء الى اجل اما ان يشتري مطلقا من ذكر النية والتقدم بعد  
 انعقاد البيع بين ان يؤدى الثمن بعد اجل وهذا فساد في سوار كان الاجل معين او غير معين واما ان يشتري ببيان ان يؤدى  
 الثمن بعد اجل فان سمي اجلا معيناً جاز والا كان العقد فاسدا انما ان التاويل في قسمي اشق الاول عدة ومدة  
 من البائع بعد تمام العقد فيصع وفي الثاني مدرج في الثمن فالاجل منضم الى اے دراهم ثم ثمن فان كان الاجل معيناً لافساد  
 فيه والا فالعقد فاسد لجهالة بعض الثمن ص ١٥٥ قوله فكان اذا قد فرقت ثقلها عليه الظاهر من الثقل نقل الوزن  
 ولا يجد ان يراد به ان ذلك كان ثقل على طبيعت الشريعة للطاقة مزاجه ولا يتا فيه ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم  
 لم يكن لعرق راحة تذكره بل كان من الطيب الطيب وذلك لان قطيعه غيره لا يقتضي ان لا يكون الثوب بعلة لاله  
 به ثقبلا على طبعه وان كان غيره اطيب وانظف قوله تعالى او هدرا هي شك من الراوس قوله اداهم بهجرة معدودة

من كلام الشيخ ايضا ان ما ليس فيه نفع مسلم فهو ايضا مكروه فانه دليل على ان نفع مطلقا اللهم الا ان يقال ان المراد بان نفع الذاتي هو المودة  
 الذاتية فهو مكروه مطلقا لذاته وحرام لعارض كما هو واجب لعارض ١٢ - صلى الله عليه وسلم كما يكون التداوم مع محرومه في مكان واحد  
 ودرجة واحدة صلى الله عليه وسلم اكثر المؤمنين يكونون بمثل هذه الترجمة لما ان الروايات في الوجد في الدين كثيرة فكانت موهبة  
 لان لا يجوز الشراعية لاسيما اذا لم يضطر اليه لما فيه من اعتبار الدين ١٢ -

من الاداء وهو شدة المراعات كقول الزيب يادولفرزال ياكله وان كان يمكن ان يكون من المزيد فان كثير من افعلى تفضيل  
 وغيره ورد على خلاف القياس كقول لقمان ذكركم اقطع عند الله واقوم للشهادة الا ان احد من ائمة اللغة لم يصرح بعبطه  
 كذلك محل على ما نقل عنهم صحتها قوله وقد رواه شعبة ايضا اى كمارواه في الاسناد المتقدم يزيد بن زريع فكانا آخذين  
 من عماره قوله سمعت محمداً هذه مقولة الترمذى وقوله حمرى بن عماره بتشديد الياء اراد شعبة بذلك تعظيم استاذة الزيب  
 اخذ منه هذا الحديث بتعقيب ابنه وتعظيمه ولعل كان يتلوه على شعبة كما يشير اليه لفظ وفي القوم وليس الحمرى نفسه راوى الحديث  
 كما زعمه المحقق صحتها قال اى ابو داود وحمرى في القوم قوله تو في النبى صلى الله عليه وسلم الا يعنى ان الاشترا الى  
 اجل جائز سوار وثقة برهن وغيره ولم يوثقه وقوله تو في مشير الى انه اخذ الامور عن النبى صلى الله عليه وسلم فلا يتوهم نسخ  
 قوله وانما نسخة متيزة اثر بذلك الى افتقاره اليه فانه مع وفور لطف مزاجه لما قبله واتى به الصحابى كان دليلاً على  
 افضاؤه اليه وايضا فقيه دلالة على ما كانت عليه الصى يثمن الزهد في الدنيا اذ لو كان عنده شئ سواه لاقى به ولم يستأثر به  
 نفسه عليه صلى الله عليه وسلم قوله ولقد سمعته يقول ان الله قال النبى صلى الله عليه وسلم ذلك لم يكن الا يعلمهم الصبر  
 كما صبر سيد الكونين وتشكر فانهم لما لم يجدوا شيئا وكانوا خائف المحاذى كان سهلاً فان النبى صلى الله عليه وسلم مع كثرة  
 عيال واهل ما سمع عنده قوت وقوله ما سمع الى قوله نومة من الفاظ النبى صلى الله عليه وسلم باب في كتابه الشروط قوله  
 اشترى لعل البيع كان بيع مقايضة فيصع على كل من المتعاقدين المطلق البائع والمشتري وسبب ذلك التكلف  
 ان العلماء متفقون على ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يبيع بعد الهجرة شيئا وللمراد به البيع باحد التقديرات واما مبادلة العتق  
 فكان جازيا ولا يلزم فيه شئ وما قال بعضهم ان اشترى بهنا بمعنى باع فلا يناسب كتابه الشروط وكون الصك مع العتق

صله فان تعظيم ابن الشيخ من توقيف الشيخ ١٢ ص فاده الى افظ شعبة في شيوع حمرى هذا ١٣ ص قال المجدى الهال الشعم اوما ذيب مندا والزيات  
 وكل ما يتقدم به في الجمع بى بكرة الشعم المذاب وقال يعنى بكرة الهمة وتخفيف الهاء ما ذيب من الشعم والاية وقيل كل وهم جارد وقيل  
 يلوهم من الادب ان وصح بكرة الحسين الهمة وكسر النون وفتح الحاء المعجمة اى متيزة الريح ويقال زينة ايضا لى اى موضع اسين ١٣  
 ص الظاهر ان عطف على قبله ودخل في الشروط والسبب لذكره ان اتيان الصحابى بذلك مع حله بطه مزاجه ونفرت عن الروايع الكبرية  
 او مضع دليل على شدة الاحتياج ١٣ ص قال المجدى انما افتقر على هو مختلف عند شراح البخارى واما فاده الشيخ هو مختار الى افظ في  
 انفع اذ قال هو كلام انس والعميرة سمعت للنبى صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما رهن الدرر مغفله السلب في ثرا الى اهل وذهل من زعم  
 ان كلام متادة وجعل العميرة سمعت لانس لان اخراج السباق عن ظاهره بغير دليل هو قلت والمراد من ذهل الكرماني واهتار يعنى قوله ١٣  
 ص والروايات مختلفة فاخرجه البخارى تعليقا بهذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العدار بن خالد الحديث قال الرافعة  
 بكذا وقع هذا التعليق وقد وصل الحديث الترمذى والنسائى وابن ماجة وغيبهم كلهم اتفقوا على ان البائع النبى صلى الله عليه وسلم  
 وسلم والمشتري عدا ر عكس ما بهنا فنقل ما بهنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لان اشترى به باع بمعنى  
 واحد امة قلت المطلق احد باع على الاخر شاع ١٢ -

فانه لو كان كذلك لكان الكتاب هو العداء لانه لما فتح جنته وكان النبي صلى الله عليه وسلم صاحب مك وكان عنه اعداء  
 قاتل قوله لاداري من الادوار الظاهرة الجسية ولا غائلة اى الاعتراض ونقصان الثمن ولا غششة اى خباثة باطنية  
 كانا والسرقة وغير ذلك. يجمع المسلم والمسلم خير مخدوف المبتدأ ومع حروف تشبيه ايضا وهذا اشارة الى ان مباينة  
 المسلمين يكون كذلك ومن خالفه فقد خالف اقتضاء الاسلام مقدار ما خالف والثناء علم بحقيقة الحال وعليه التوكيد في  
 المبدأ والمآل باب في المكيال والميزان قوله قد وليتم امرين اى جعلتم مرتكبيها الا ان امرهما في ايدكم ص ۳۵۶ قوله الام لسابعة  
 ووجه صحة الجمع كون امة شيعية شوبا وقبائل ولعل العذاب نزل بذلك على غير قوم شيعية من ارتكب مثل ما ارتكبو  
 وان لم ينقص علينا باب في مخرج من يزيد قوله باع حلسا اذ كان بغيره صلى الله عليه وسلم كمار وقهره بتفصيل ما في  
 بعض الروايات فلا يتناقض ما من انه صلى الله عليه وسلم لم يبع بعد الهجرة شيئا قوله يواو بكر النخعي اى مشهوره قوله في  
 الغنائم والموارث هذا القيد اتفاقى باب يجمع المدرر ص ۳۵۶ قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم والمجواب ان كان مدررا  
 مقبلا او استعصاه النبي صلى الله عليه وسلم وكفل عنه نعم بن الغنم فسمى ذلك راوى الحديث يبعأ وشرأه محارزا فان  
 المولى اذا ذرعه راء وليس له سواه فاما يستسمى العبد في ثلثة قيمته لان التبرير في حكم الوصية والوصية لا تجزى الا في الثلث  
 وقد وجد الحق نفاذا لا يقلل الفسخ فلم يبق الا الاستعصاء وكذلك يستسمى العبد المدر اذا مات المولى مدلولنا فان هذا الدين  
 مقدم على الوصية او كان المرشح المطلق في اول الاسلام ثم نسخ ص ۳۵۶ باب في كراهية تعليق البيوع يمكن

عنه طعنت على النبي اى وكان حق العك اذ كان ان يكون عند النبي صلى الله عليه وسلم لاعداء ۱۲ صلى الله عليه وسلم فقد اخرج ابو داود ومفضل بن  
 عيسى بن يونس عن الانصاري عن جلال عن النخعي عن انس ان رجلا من الانصار اتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال لاني بينك  
 مشى قال بلى جلس تليس ببعفه وبسط ببعفه وقب نشرب فيه من الماء فقال استنى بها فاتاه بها فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بيده وقال من يشترى بدين الحديث ۱۳ صلى الله عليه وسلم بذلك يزم ابن العربي اذ قال لا معنى للاختصاص المجاوز بالغنية والميراث فان الباء  
 واحد ومعنى مشترك وقال الحافظ كان الترمذي يقيدها ورد في حديث ابن عمر عن الدارقطني وغيره بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع  
 احدكم على بيع احد حتى يذرا الا الغنائم والموارث وكان خروج على الغالب فيما يبتاع فيه البيع مزايده وهى الغنائم والموارث ويطبق بها غيره  
 للاشتراك في الحكم وقد اخذ بظاهره الا اذا سلمى وادامى فحقا المجاوز يبيع الغنائم والموارث وعن ابراهيم النخعي اذ ذكره مخرج من يزيد ۱۲ -  
 صلى الله عليه وسلم وهذا التوجيه مبنى على رواية الترمذي لمطوبات والحفاظ سيما مشراحي البخارى صروا بان قصته وبيع وقت في حياة المولى ولفظها  
 في هذه الرواية وهم من بنى حديثه والا وجه عندى في الجواب عن الجفينة انهم صروا بان احد ائمن القضاة لو قضى بطلان التبرير كان يكون  
 شافيا فنفذ قضاءه فكيف بقضاء سلطان القضاة قتال الخطاى ابو عذرة واورده عليه بان سبب نقضه القاضى كونه مدعى ولا يعمى  
 ذلك في حق صلى الله عليه وسلم والجواب سهل لكن اورد صاحب البحر على قولهم بطلان التبرير بقضاء القاضى خارج اليه ۱۳ صلى الله عليه وسلم اى يبيع المدر المطلق والحاصل  
 ان المدر للتبرير وهو من قال المولى ان ست في مرضي هذا وسفرى هذا فانت تبرئ من بيعه اجماعا والمدر المطلق كذلك عند الشافى واحمد والبخاري وعنده مالك  
 الا ان يزوج عذره اذا كان المولى مدلولنا قبل التبرير كذا في البذل وبسط فيه ولاش المحنة في ذلك ۱۲ -

ان يكون جمع بالغ ووجهه من تلقى الجلب تبليس السر عليه السلام او اضرا اهل البلد اذا كانوا يضطرون اليه واما اذا لم يوجد جوارحان فكلما ربه  
 قولنا انما اذا اورد السوق اى اذا تحقق خداعا فلان يرفع الى القاضي حتى يحكم بالنسخ او يرضى المشتري من غير مراعاة  
 بالنسخ قولنا <sup>١٥٤</sup> ابيع ما حضر لبادله معنيان ما كتبه في الحاشية والثاني ان يبيع المحضره بيدي البدوي ولا يبيع مع اهل المحضره  
 يبيعون اليه وكرهته بمعنيه ايضا منوطه بالاضرار وعوائق الناس تنفيره على الكراهية ودمغ لما عسى ان يتوهم من ان في  
 بيع الحاضر للبادي نفعا للبادي واما اذا باع البادي فانه يبيع باقل من الثمن الذي يبيع به الحاضر فكان ذلك ضررا  
 بالبادي بان لا نفع له في ذلك بل حرج اخرى وهو فراقه باقل مما يفرغ فيه الحاضر حصول القيمة مفيدة لزيادة على ما يفيد  
 المنفعة الكثيره في المدة الكثيره وفسد ذلك نفع للمشتري ومن ذلك يقال على تقدير المنفعة الثالثة ايضا فان المحضره  
 اذا باع سلمته في المصر كان فراقه منها باقل من زمان فراقه في القرى وان كان الربح الحاصل في الاول اقل ايضا  
 من الربح الحاصل في الثاني غير ان ذلك القليل النفع من هذا الكثير - واما اذا كان البدوي يبيع في البياعات ضعفت  
 تبليس السر عليه اذا باع هو بنصف فلا بعد ان يكون بيع الحاضر له بان يصير وكيل يبعه او بيا عليه لان في تركه ضررا به جاب  
 في النهي عن الحاقلة والمراد به <sup>١٥٥</sup> قوله سال سعدا عن البيضا بالسلت السلت قسم من الشعير ط فان لا كط في الشعير  
 ويكون اعطى اصناف الشعير لثقله العقشور ونسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقولون له (جوهي ميري) من جهل المسكين فخب  
 والسؤال عن سوءه يعني ان يحل على البيع نسيئة والا فلا يصح الجواب بالمنع والاستدلال بالحديث فان بيع السلت بالبيضا  
 وكذلك كل صنف من اصناف الشعير بكل صنف من اصناف الحنطة صحيح اذا كان يدأب يدأب لقوله عليه السلام اذا خلت  
 النواعان فبيعه كيف شئت فان قيل هما واحد فجزا بمبايعتهما القدين اظهر من ان يخفى وكذلك اذا باع الرطب بالتمر فانه  
 جائز اذا كان يدأب واصله ان سعدا انما استدلل بالرواية على المسئلة التي سئل عنها بما منع انهما كيليان وعلته النهي  
 انما هي الجنية وكون السبدلين كيليا وموزونا فاذا اجتمعا كان التفاضل والنسيئة حرامين وهما لما لم يتحد الجنس حرم النسيئة

على وقال المعنى اى اصحاب البيوع او المراد بالبيوع المبيعات ١٢ - على اى احد هاتين الحاشيتين وهوان ياخذ بالبدوي من السبدوي  
 احمل الى البيوعه بعد اليوم حتى يبيع له التدرج. ثم ارف ١٢ - على وتفسيرهما مذكوف في الكتاب ١٢ - على معنى ان السؤال عن سعد وجوابه لا يتعلق  
 من الحديث كما هو محمول على النسيئة لانه لو حملت على النقل لا يصح الاستدلال فان البيضا والسلت جنسان والتمر والرطب جنس واحد فكيف يصح  
 قياس احد هاتين الاخرى على ما في صورة النسيئة فمما على القدر وهو مشترك بينهما اى بين المقيس والمقيس عليه فيصح الاستدلال ويؤيد ما اول  
 الشيخ زيادة النسيئة في رواية اخرى داؤد في حديث سعد يقول النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الرطب بالنسيئة هذا ما افاده الشيخ  
 ويكمل ان يكون السلت والبيضا جنسا واحدا غير سعد كما هو قول لاهل اللغة في ذلك ولا يجوز بيع الرطب مع التمر مثلا بلش عنده ايضا كما هو قول الجوزي  
 وعلى هذا فلا استدلال على عدم الجواز غير كون احد هاتين جنسا من الاخر مع اتحاد الجنس كما قالوا في بيع الرطب مع التمر ثم رأيت كلام شيخنا  
 الدجوي في المسوى في ذلك قولا فقال وقال بعضهم البيضا والرطب من السلت وهذا البقي بمعنى الحديث بدليل انه شبهه بالرطب مع التمر ولو  
 اختلفت الجنس لم يصح النسيئة ١٣ - على المراد بالمتقين على الظاهر به أريد به ١٣ -





والبيع على ذبا بطل او معز وباب الابل للواش الثمن وعلى هذا التقدير فاسد والفرق بين الفاسد والبطل غير خفى  
 فان الباطل غير المشروع باطل ووصفه كبيع المعدوم والفاسد المشروع باطل دون وصفه كبيع على ان يوتي ثمن  
 حين تمتع بنجاح ناقة والا فاشترى على الاول اضافة المصدر الى مفعوله وعلى الثاني يادى ما لم يستفد من البيع  
 الذى ضرب فيه ابل لا دار الثمن فله نسبة الى ذلك الابل ايضا ثم لا يخفى عليك ان الكراهية على المعنى الثاني  
 انما هي اذا دخل هذا الابل المجهول فى ثمن كما ينما من قبل مصححنا قوله وبيع الحصاة بهذا البيع وامثاله وان كانت داخلية فى بيع  
 الغر لما لا يتبقى فيه للمشتري خيار عيب ولا ردوية ولا له اختيار فى رده ولا يمكن له ايضا ان ينقص من الثمن الا ان يبنى  
 على الشرع عليه وسلم افردها بالذكور لعارض ومناخ لا تلغى منها الرد مرسى على شيوعها بينهم قوله ببيع السمك فى الماروانت  
 تعلم ان الغر فى بيعه فى الماروانت متحقق اذا كان فى تحصيله كلفة واما اذا احرزه فى بركة الصغيرة بحيث يمكن اخذها ولا تعجب  
 فيه فلا يكره لعدم الغر حينئذ وكذلك الحكم فى بيع الطير فى البوار فان الرجل اذا باع طيرا ولكنه يعوده الى المرسى كما دعاه  
 لا يفسد البيع بهما لعدم الغر لكون البيع مقدرا لتسليم الا انه يجب عليه تسليم الطير الى المشتري قوله ببيع الحصاة ان  
 كان احداهما اذا نبذ الحصاة لتحقق البيع جهادان لم يرض الاخر وعلته النهى انه لم يعلم تراعى احد الطرفين فيه وبه لا خلاف  
 مع ان فيه رد لغير الردوية والعيب وانت تعلم ان المشتري لا يرضى بالعيب وكذلك اذا اشتراه ولم يره كان لا خيار  
 فى رده الا ان نبذ الحصاة منه عند ذلك فيه عذر او افراده بالذكور بعد دخوله فى بيع الغر لم يرد الا بهما بشانه لشيوعه  
 فيما بينهم قوله ان يقول البائع انى واما قدر الشرط قيعما للحكم فيها لا عرفت واما اذا كان له فلابد من اتيك المقالة بل  
 الامر كذلك وان لم يقولوا مصححنا باب ما جاز فى النهى عن بيعتين فى بيعته امان يرد بالبيع مطلق الصفة فكان قوله  
 صلى الله عليه وسلم حيث بنى عن مصفقتين فى صفقة وعلاقة الحجاز ما فى العقود من الهبة والاجارة والقسم وغير ذلك

من الحيثيات جمل الاما جاز فى هذا الحديث والجملة جمع حامل كقوله وظالم وقيل الهاء لبيانته واختلفوا فى المراكيل والجملة والنهى عند تقبل هو البيع  
 بثن مؤجل الى ان تدر الناقة ويولد له با وهذا لقوله ابن عمر وملك والشافعي وغيرهم وقيل هو بيع ولد الناقة الحامل فى الحال وبه قال  
 ابو عبيدوا احمد بن حنبل واسلم بن راجويه وقال ابن التميمي ومحصل الخلاف هل يولد البيع الى ابل او بيع الجنين وعلى الاول هل المراد  
 بالابل ولادة الام او ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول او بيع جنين الجنين فصارت اربعة اقول كذا فى التعليق المحمد قلت  
 وجعل الجملة صريح فى جنين الجنين فلا يلزم الجنين الاول ولا ولادة الام ١٢ عليه اى فى بيع حمل الجملة لم يولد مبيعا ١٣ عليه قال انتهى قل  
 شيخنا ما على التزمى من ان الشافعي من ان بيع السمك فى المار من بيوع العبر هو فاعا اذا كان السمك فى مراكيز بحيث لا يمكن تحصيله منه وكذا اذا  
 كان يمكن تحصيله ولكن بمشقة شديدة واما اذا كان فى مراكيز بحيث يمكن تحصيله منه ولا مشقة فانه يصح له ان يبيع منه مقدور على  
 تحصيله وتسليمه وبذلك اذا كان مربيا فى المار القليل بان يكون المار صافيا قمارا اذ لم يكن مربيا فانه يصح له اخلاصا كما قال النووي والشافعي  
 عليه اكثر استعماله فى البيع لكن الشيخ اراد به معنى النووى وهو ان يبيع احد هاتيه على يد الاخر كالمبتاعين والمزارع مطلق العقد  
 وما حصل بافاده الشيخ ان النهى ليعلم كل عقدا بغيره كان وفيه حكمة الباب بلفظ بيع اجماعا من اهل العلم ووجهه ان يبيع حيا  
 اراد به ان يبيع حيا

من معنى البيع وهو ما دلالة المال بالمال او باليقوم مقامه وان اريد تقييده البيع فتحصيل البيع بالذکر مع ان النبي عام لكل عقدا لان البيع اکثر العقود وقوعا واهم شأننا من غيره فهذا وجه اختيار هذا العنوان مع انه لم يختص النبي بالبيع فقط قوله وقد فسر بعض اهل العلم الاى بين بعض النواع واقسامه وليس المراد المحصر فيه قوله فلا بأس اذا كان العقد على الخ لما ان البيع انما يبق كما كان من قبل دارا بين البيعين فكان الشافعي بين بيما ان المثاليين ان كونها بيعتين اعم من ان يكون على سبيل البديلية كما في الاول او على سبيل الاجتماع كما في الثالث قوله بهذا الفارق عن بيع الخ غير الشافعي ان كان من مقالة والمصنف ان كان من مقالة بقوله ذلك على فساد آخر في هذا البيع مع كونها بيعتين في بيعة وهو انهما لما كانا معا فلا يدرى من البيعين بالفرد عن الآخر مثلا اذا قال ابيعك وارى هذا بالعت على ان يبعين فلا ملك بالعت وذلك لا بد يعطى داره بالعت من ثمنها عنده لما يدرى في العبد من ربح ثمنه الذي بين له صاحب فيه فلهذا انما يدرى باعطائه داره بالعت اذا وصل اليه الغلام بالعت واما اذا لم يصل اليه العتلا بالعت فانه لا يدرى باعطائه داره بالعت فلا يدرى ماذا قيمة الدار عنده وفي نفس الامر مع انها قد جعلها قبول ما ليس ببيع شرط في نفس العقد فيفسد ولا يجد ان يكون قوله بهذا الفارق اشارة الى الصورة الاولى وهى بيع الثوب نسبة او لفقدا وان كان المشار اليه بعيدا قوله لا تتبع ما ليس عنك يعني بيعا بآما فلا يفتى ببيع بعضه لانه موقوف ودبر النبي كونه بيع غر لان المبيع غير مقدور التسليم وقت تمام العقد فلا يصح قوله لا يسلط وبيع غره يجوز والشروط الواحدة بحيث لا يكون هذا شرط في البيع كما سيجرب به الموقوف والظاهر انه يبنى عن بيع وشروط والمرد لا يسلط وبيع بان اشترى شيئا بشرط ان يقرضه البائع كذا وعلى العكس فكان ذلك يبنينا عن بيع وشروط كما ان في الجملة الثانية يبنينا عن بيع وشروطين فان قيل لو كان كذلك لما احتج الى قوله ولا شرط ان العلم انه علم بدلالة النص قلنا انما نكرهه لثبوتهم جوازه بالشرطين لان بالشرطين تعادلا في الطرفين وحاصله انه كان لمتوهم ان يتوهم بغير شرط واحد ان علة النبي بالزم من الفضل لاحد المتعاقدين وهو صاحب الشرط فاما اذا اشترط شرطين فلهذا يجوز الاتصافا رسا في الاستحقاق حيث عارض الشرط الاخر فذكره النبي صلى الله عليه وسلم لرفع هذا التوهم وان كان الحكم ما يمكن استنباطه بدلالة النص ولان الجملة الاولى انما دلت على نهي البيع بشرط دلالة تضمينته والتزامية فذكره ليدل عليه مطابقة قوله قال اسحاق وهو الحق بن ابراهيم استاذ اسحق بن منصور هذه مقولة اسحاق بن منصور يقول سألت عن احمد فاجاب عنه بامر ثم سألت عن اسحاق فاجاب عنه على ما جاب احمد

لان اهل اللغة وعامة الشرارة ذروا حديث البصغفة ايضا بالبيع قتال ٢٠٠ عليه في ان امثال الاول ليس من الشافعي بل من بعض اهل العلم اللهم الا ان يقال ان الاول الضامن امثله وانهم يذهب المصنف اليه كما يدل عليه قوله ومن امثله لواء اعطفت ٢٠٠ - عليه وهو الام احمد ومن مذهبناهم اجهزوا البيع بشرط واحد ومنعوا بشرطين للرواية الالية ولا شرط ان يبيع خلافا للامة الثالثة والجمهور فانهم لم يجوزوا في البيع ولا شرطاً واحداً بآ هو الجمهور بين اهل العلم الا ان العلامة العيني ربط العتلا في الشروط وعلى عن الامام مالك وغيره بآة بعض الشروط فارجح المردوشة التفصيل ٢٠٠ - عليه كذا في الاصل وكون الدلالة تضمينية مشكلا اللهم الا ان يقال ان المراد تضمينية باعتبار الدلالة لا الاصل ٢٠٠ - عليه المعروف بالحق بن راهويه المروزي وفي بامش التزييب قال ابو الفضل سمعت اسحق بن ابراهيم يقول قال



كان حديث اسامة مجملًا وحديث ابني سعيد مفصلاً وجب العمل على حديث ابني سعيد وحمل رواية اسامة عليه <sup>وهو</sup> قول  
 لا بأس بالفتية اي لا يعثر المعاضة اذا كان المبدل مساوياً للمبدل منه قيمة والعبرة في الفتية لوقت الاخذ لا وقت  
 الصدق <sup>صحيح</sup> قول اريافهيك والمراوية اليار <sup>صحيح</sup> قول بعد ان قور وهذا فيه عن ابي خفي و مالك فان اشترى قبل التاخير  
 كانت ثمرة المشتري عند بولار وقلنا نحن ان التقييد به انما خرج بناء على العادة ان البيع لا يكون قبل التاخير فلو باعها قبل كانت  
 ثمرة للبائع ايضا وذلك لان الصاها ليس بالقصا لقرار قول فالحال للمبايع وهو ظاهر اذا بعد لم يملكه والا فانه اليه لكونه عنده

عنه قال المحافظ اتفق العلماء على صحة حديث اسامة واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث ابني سعيد فقل منوش لكن النسخ لا تثبت بالاتصال وقيل  
 المعنى لاربا الاغلا الشدي التويم فالتعدي لفي الاكل لان في الاصل واليضا ففني ترجمه بالفضل من حديث اسامة انا هو بالمعنى يقدم عليه حديث  
 ابني سعيد لان دلالة بالمنطوق انه دواعي الشئ من توجيه الشافعي وكاه النودي من <sup>صحيح</sup> ظاهر كلام الشيخ ان التساوي بين المبدل والمبدل منه باعتبار  
 القيمة شرط لصحة التبادل وهو ظاهر لفظ الحديث فانظر القدر في لباس بالقيمة والفظان داوود ياس ان تخذ باسروها فخذوا لك فقلت لكن الكلام عليه انما خرج للمعكولم  
 على البذل قال الخطابي اشترط ان لا يفرق بينهما شئ لان اقتضاه الدراهم من الدنانير صرف وعقد الصرف لا يصح بالاتفاق <sup>صحيح</sup> وقد اختلف الناس في  
 اقتضاه الدراهم من الدنانير فذهب كثير من العلماء الى جوازه ومنه من ذلك بوسيلة والبوسنة وكان ابن ابي شيبة يكره ذلك الا بغير ضرورة  
 الا بغير ضرورة السرور ولم ينادوا كان ذلك باعني اراض من سراليوم اه قلت ما قال الخطابي لا يعثر به غيره السرحان فاما قال الشوكاني اذ يمكن من احد التقييد  
 بغيراليوم وعن التقييد والثاني فني حرمه واما في ما شئ داوود من فسخ الودودان التقييد بغيراليوم على طريق الاستحباب والظاهر عندى كماله  
 في البال ان كان صوابا فمن البدوا ان كان خطأ فني ومن الشيطان ان يحمل الحديث عند الشراح فيراحم عليه الشيخ فان حملوه هم هو  
 عقد الصرف كما مر اياه في كلامهم وفي عقد الصرف لا بد من التقابض في المجلس لكن لا يشترط التساوي لاختلاف الجنس وبينه نظاير  
 من القول بان التقييد استحباب وعلى هذا فني حديث ابن عمر بن الخطاب الاولة بيع الا بل بعشرة دراهم والثانية ببيعة الدراهم بالدنانير <sup>صحيح</sup>  
 الحديث عند الشيخ الاستبدال من ثمن المبيع فانهم مر اياه بان النقود ولو استوت مائة دراهم واخرى للمشتري بين ان يؤدى اليها ما قال  
 ابن عابدين بعد البحث في ذلك ومنه يعلم حكم القور في زماننا من الشراء بالفروش فان القرش في الاصل قطعة معزوبة من  
 الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المعزبة ثم ان انواع العملة المعزوبة تقوم بالفروش فيها مائتا وسعة عشرة قروش ومنها اقل ومنها  
 اكثر فاذا اشترى بمائة قرش فاعادة اذ يدفع امارا من القرش او مائتا وسعة مائة من الفضة او مائة من الريال او ذهب ولا يعلم امدان الشراء  
 وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل اى او مائتا وسعة مائة من انواع العملة المتداوية في الرواج المختلفة في المائنة اه فوردى الحديث على هذا استبدال  
 نقداً بثلثين نقد آخر اذا كانا متساويين في المائنة والرواج والى هذا الحمل اشار القدرى اذ يمكن من ابن الهمام اذ قال الدراهم والدنانير متعین حتى  
 لو اراه درهماً ثم حصره واعطى درهماً آخر اذا كانا متساويين في المائنة اه فهذا وان كان في متعدي الجنس لكن ذكره هذا الكلام تحت حديث الباب اشارة الى ما  
 اختاره الشيخ من الاستبدال في مختلف الجنس بشرط تساوية المائنة والرواج فاما <sup>صحيح</sup> فني الهداية ومن باع نخلاً او شجرة فغيره فتمرر للبائع  
 الا لا يشترط المبيع قال ابن الهمام ولا فرق بين المؤبرة وغير المؤبرة في كونها للبائع الا بشرط وعند الشافعي و مالك و احمد يشترط  
 في ثمر النخل التاخير فاقولم عن ابراهيم بن الحارثي لم يشترى لم يشترى البخاري من باع نخلاً بعد ان يؤبر

واشترطوا كونه المشتري اذا كان للمال معلوما واما اذا كان مجهولا وادخله في العقد فيفسد البيع لجهالة المبيع ما هو صحيح قول البيهقي  
 بالخيار ما لم يتفرقا او يختارا التفرق بينهما بالتفرق بالا قول ونظيره في الاستعمال قوله تعالى وان يتفرقا عين الله كما من سعة  
 والعقوبة عليه قوله او يختارا لان تمام الصفقة لما توقف على الافتراق المحسوس بينهما لكن لتمامه عند التخيير والاختيار معني كما ذكره  
 في معنى الاختيار فافهم واختلفوا في معنى قوله او يختارا فبين كل منهم حسب ما فهم منه وطابق مذهبه والمراد بالخيار فيه ان كان  
 غيرا لشرط فهو عطف على لم يتفرقا وكذا المعنى الى ان او الا ان وان كان بمعنى الاختيار والرضا كما فسر المصنف بعد ذلك  
 فهو عطف على يتفرقا داخل تحت النفي ووجه اعادة التفرق بالا قول لا بالابدان ان سائر العقود تامها بالايجاب والقبول  
 فكيف يفرق بينهما وبين البيوع فاما ان يقال بزيادة اركان عقد البيع وثبت لسوى الايجاب والقبول ركن ولا قائل به  
 او يعلم ان لا انتظار بعدهما في تمام العقد فلا معنى للحديث الا ما قلنا وسلم ما اراد واسن ان المراد التفرق بالا بدان فهذا  
 الامر استجاب قوله هو علم بجميع الرواية هذا غير مسلم فان فهم الراوي ليس بحجة لقوله صلى الله عليه وسلم قرب مبلغ اولى له  
 من سامع والجواب على ما يقال ان ابن عمر مع صلاحه كما كان كيف كان يسارع في الباطل حتى صاحبه ولا يمثل لمرأه

فتمت البائع الحديث وحاصله الاستدلال بمفهوم الصفه واهل المذهب يقولون بحجية وقدرى محمد في شفعة الامل مرفوعا من مشري ايضا  
 فيها فعل فالمراد لما لحديث من غير فرق بين الزور وغيره ١٤٥٤ في التعليق المحمد بن شرح سند الامام لا بد ان يكون المال معلوما من الشاخصي  
 والحيثية للاستدلال من العزو ظاهر مذهب المالكية والحنابلة في الظاهرة اطلاقه ١٤٥٤ استغنت الامم في خيار المجلس اثمة الشافعية والابن  
 ونفاه الحنفية والمالكية قال ابن رشد لا خلاف فيهما حسب الايجاب والقبول المؤثرين في اللزوم لا في غيرهما من الثاني حتى يفرق المجلس بمعنى  
 متى قال البائع قد بعيت سلتى كمذا كذا فسكت المشتري ولم يقبل البيع حتى اخر قائم الى بعد ذلك فقال قد قبلت اذ لا يلزم ذلك البائع واختلفوا  
 متى يكون اللزوم فقال مالك وابوصيفة واصحابهما وطائفة من اهل المدينة ان البيع يلزم في المجلس بالقول وان لم يفرقا وقال الشافعي والحنابلة  
 والابن وروادو البيع لازم بالاخر من المجلس واهلها لم يفرقا فليس يلزم البيع ولا ينفقدها عنه قال ابن ابيهم واسناد التفرق الى الناس مراد  
 بفرق قولهم في الشراء والقبول والشرع في ذلك ما انفرد الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ما جنتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افرقت يواسرئيل  
 على ثنتين وسبعين فرقة الحديث ١٤٥٤ والا وهو حدى اذ اذا ريد به التفرق بالا بدان فالمعنى انه لا يجوز القبول بالايجاب بعد تفرق الا بدان  
 بل يحل الايجاب بتفرق المجلس ثم رأيت الطحاوي على هذا المعنى عن عيسى بن ابان والامام ابو يوسف فقلت له ١٤٥٤ دل على انك في ذلك  
 عاشرت فيهم ابن عمر في هذا البيت بمكة الحامي ورد عمر فيهم فامة بنت قيس في نفقة المبتوتة ورد ابن عباس فيهم الى هيرة في البصور حيا  
 مست النار هكذا افاده في تقريره لانا نرى الحسن المرحوم مع زيادة الاختلاف ١٤٥٤ واجاب عنه الطحاوي بان فعل ابن عمر يجوز ان يكون لما انفكت  
 الفرقته في الحديث ما بهى اهل الفرقه بالا بدان على ما ذكره واد الفرقه بالا بدان على ما قال عيسى بن ابان واد الفرقه بالا قول على ما قال محمد  
 ولم يحضر دليل يدل ان احد بالاولى منه بما سواه ففارقة احتياطاً ويحتمل ايضا ان يكون فعل ذلك لان بعض الناس يرى ان البيع لا يتم  
 بذلك وهو يرى ان البيع يتم بغيره قلنا ان يتم البيع على قوله وقول مخالفه قد روي عنه ما يدل ان رأيه في الفرقه كان بخلاف ما ذهب اليه  
 من ذهب الى ان البيع يتم بهما ثم ذكر بسنده عنه انه قال ما ادرت الصفقة حيا فهو من مال المبتاع قال فهذا امر كان يذهب فيما ركت

النبى صلى الله عليه وسلم وان كان على الاستصحاب هو اد كان يسارع في ذلك حيث رأى ضرر صاحب في فسخ العقد لا الضرر  
نفسه منه <sup>١٢</sup> قوله كيف ارد هذا اى مذنب اصحاب التفرق بالابدان منه <sup>١٣</sup> قوله ولا يخل لان الاستصحاب لا يخل على ان  
المراد بالفرقة الفرقة بالابدان لا الفرقة بالا قول اذ لو كان الفرقة بالا قول لما امكن في البطلان غير صاحب في رد البيع لا للفرقة  
مع انه صلى الله عليه وسلم مصرح بان المفارقة تبطل صحة في الفسخ فكان ربح الفسخ قبل المفارقة والجواب اما ادلا بان  
الاستدلال بهذه الرواية مصادر على المطلوب وهو عين المتنازع فيه فلا يتم الاحتجاج به فانما نقول معناه لا يخل له ان  
يفعل الامر بالقبول ولو جوب البيع بالمسارعة في القول لم يبطل به حتى صاحب في الرد بل الذي له ان يتأني في قبول  
ايجاب صاحب ليكون على روية من امره ويمكن له ان يرجع عن ايجابه فاما اذ اتم القولان فليس للبعد هاتين الروايتين واما  
ثانيا بعد تسليم ان الفرقة المذكورة فيها هي فرقة الابدان فنقول امره صلى الله عليه وسلم هذا معنى على ان المجلس لما كان  
جامعا للمتفرقات كان كل واحد من العاقدين اقرب الى قبول الفسخ والاقالة ان اراد صاحب ذلك وان كان العقد قائما  
فانه اذا استقال وهو في مجلسه ذلك الذي عاقد فيه البيع فانه يحكم الحيار على قبوله لما لا يملكه ضرر في ذلك حيث لم يفت له  
مشتري هذا الشيء ولا هو قد صار فاعين طلب مشتر له ولا كذلك اذا انفار قامن المجلس فانه يلحقه ضرر بالا قالة اذ ان في  
لفظ الحديث اشارة الى هذا المعنى حيث عبر عنه بالا قالة وهي تقتضي سبق تمام البيع فنقول هذا قريب مما قاله من اقل ناديا منه  
اقل الشرشرة يوم القيامة الا انه لم يقدره في الرواية المفصلة بالمجلس ومصرح بالمراد وعللها وقيد بالجلس هناك  
ولم يصرح بالمراد ولا بالاعداد وانما اشار الى ان الاقالة في مجلسه هذا لا ينبغي ان يعدل عنها وان ادعى بها لتلحق بصاحب  
ضرر فغنى ثبوت ان يستقبله ليس الا ان يخاف ان يطلب صاحب منه الاقالة وليس فيه ان صاحب يقدر على الفسخ اذ لو كان  
كذلك لما اورد بلفظ الاستفعال الدال على مجرد طلبه ذلك لا على الفسخ فافهم منه باب ما جاز من من يردع في البيع  
اى كان الرجل يئس مقدارا ما اشترى به الشيء فيبيعه باقل من الثمن الذي اشترى به زاعما ان الثمن الذي اشترى به  
به اقل من ذلك فامر النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول للاطلاية دلى الخمار ثلثة ايام كما ورد في الروايات ومعنى للاطلاية  
انهم كانوا لا يترتبهم يبيعونه على غلط فيمنه وليس في ذلك حجة للحكم في جواز الحجر على الاحناف فان قولهم الحجر عليه لا يستدعى

الصفتين فلهك بعد اذ من مال لمشتري فدل ذلك ان كان يرى ان البيع يتم بالا قول قبل الفرقة التي يكون بعد ذلك امره <sup>١٢</sup> على اى مع صحة الحديث  
في لكن من يملكه ان يقول ان الحديث مع صحته لا يثبت ما فهمته <sup>١٣</sup> على هكذا في الاصل والظاهر انه من الاضال فتقتضي سياق العبارة اذ سقطت من  
او حذف <sup>١٤</sup> وقد تقدم في كلام ابن رشد ان البيع لا ينعقد عند من لكن المسئلة تحتاج الى التفتيح من فروجهم <sup>١٥</sup> على هذه اللفظ ذكره صاحب  
الهداية والحديث ان رجلا يوادد واثنين ما به وغيرهما بالغا فمختلفة ذكرها اصحاب التوسيع وانقضى في المرقاة <sup>١٦</sup> على اختلف في اسم فقيل بربط  
ان منقذ اصلية آخر في راسه فكان يردع في البيع وقيل القصد لا يبر <sup>١٧</sup> على ذكر الحديث بهذه اللفظ صاحب الهداية وذكر الحاقطان الزبلي وابن  
عمر بن عبد الجبار فيكون الخمار الفين ام لا يختلف عند الامم كما يسطر في البذل <sup>١٨</sup> على وجرم التورط حتى كما في التحليل المحرم <sup>١٩</sup> على اسئل بذلك  
ابن تيمية في المنتقى على مجموع السيرة والمسئلة خلافة كما في البذل فقال بالشافعي وما جازا بخلافه وقال الامام الهام لا يجوز باسقاطه لانه على صاحب





ای من ان يكون الغلبة في اللين اتفاقاً فاذا جعلها ثلاثة ايام صار على اليقين من حالها اصلها باب ما جاز في اشتراط  
 ظهر الدابة عند البيع استدلال بذلك من قوله في البيع شرطاً واحداً ولما كان النبي عن بيعه وشرطه معطى في الروايات  
 وجب الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم وفعله فالجواب انه لم يكن بيعاً حقيقة بل كان تعلقاً من النبي صلى الله عليه وسلم  
 في اعطائه مالاً لادكان في ذلك ما ليس في الاعطائه بصورة الاعطائه المحض الثاني عن الحديث ولو سلم ان البيع كان على  
 حقيقة فالركوب من رضى الله تعالى عنه والاركاب منه صلى الله عليه وسلم لم يكن شرطاً دخل في صلب العقد وانما  
 كان عدة ومنته كما دل عليه قوله واقر في ظهري وهو الاشارة فذكره الرواة بلفظ الشرط شبه له مودة بالاشتراط ولكون  
 ذلك العدة اغتت غناها بالشرط اصلها قوله باب الانتفاع بالرهن استدلال بحديث الباب محوذاً للانتفاع للمرتين بلزوم  
 وليس بشئ فان قول النبي صلى الله عليه وسلم الظهير يركب ولين الدريش يرب بلفظ المجهول يحتمل ان يكون اشارة  
 الى الراهن او الى المرتهن والمعنى اذا اريد الاول انه خطاب للراهن بانك تحتمل الكلفة في العلف له والمرتين  
 ممنوع عن التفرقة فيه بحكم الرهن فليس له ان ينتفع بهلا تغير حتى ينتفع عليه ويستفاد به قسمه واطلاق  
 المرتهن عليه حينئذ مجاز باعتبار ما كان لانه لم يبق حينئذ رهن بل صار عارية الا ان العارية تقضي غناء الرهن لان  
 المديون يسعى لاجل وابته في الفكاك رهنه والدائن على ثقة من وصول ربه حيث لا يمكن للمديون ان ينكر ربه  
 فيتولى حقه والاستيثاق هو المقصود بالرهن وان كان الامر اشارة الى المرتين فهذا التفسير منه صلى الله عليه وسلم  
 لو تسليم لما كرم الاخلاق بانك تحبس عن الراهن وحق لك ان تحبس فهذا اذنه اذا احتاج الى ركو به فانه يتفق عليه ان  
 حقه ان ينتفع به فلم يك رهنه حين ركو به ولا غير فيه لمصالح المدعى وهو الاستيثاق لانه يعيد ما اليه وانما يعود الى  
 الراهن حين يصيبه بالمالك اليدويك في توجيهه ان يقال ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم حدث الراهن  
 والمرتين كليهما على امرهما نفع لهما وليس الخطاب خاصاً باحدهما والمعنى انه لا يحرم الانتفاع بالرهن للمرتين مطلقاً بل  
 الحرمة مقيدة بما اذا لم ياذن الراهن فاذا اذنه فلا يحرم اذا ثم لما علم الراهن جواز الاذن والمرتين جواز الاستيثاق حدث  
 المرتين على امرهما نفع لصاحب فقال له ان الاول اذا استغنى المرتين به ان يكون المرتين هو المنفق عليها يتعادل

سلكه وتقدم قريباً في حاشية قوله لا يملك سلفه ويحبهنا لطيفة مطبوعة في سوال رجل عن الجعيفة وابن ابني وشيرة من بيعه وشرطه لكل  
 اجاب بواب مختلف واستدعى بحديث يؤيده من قوله في البذل وغيره ۱۲ - سلكه وبهذا باب الخطاب وغيره ۱۳ - سلكه وهو امر واضح كما  
 ذكره المصنف وقالت الائمة الثلاثة لا ينتفع المرتين من الرهن بشئ بل الغاية للراهن والمؤمن عليه قال ابن عبد البر في المحرر من جهه الفقهاء  
 ترويه اصول مجمع عليها واثباتها لا يختلف في صحتها ويدل على نسخ حديث البخاري لا تعقب ما شئت امرئ بغير اذنه بكنا في البذل ۱۴  
 سلكه كما عليه عامة الفروع في الهداية وليس للمرتين ان ينتفع بالرهن لا باستحرام ولا سكنى ولا ابلس الا ان ياذن له المالك وفي  
 الدر المختار (لا يجوز) الانتفاع به مطلقاً لا باستحرام ولا سكنى سواء كان من مرتين او راهن الا ياذن كل للاخر وقيل لا يملك للمرتين لانه  
 ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لقال ابن عابدين بعد حكايته عن عبد الله بن محمد بن كبر علماء سمرقند انه لا يملك للانتفاع وان اذن

الطرفان فی حسن السلوک و هذا اذا لم یکن الانتفاع مشروطا فی الزمان ولا یكون العرف جاریا بانتفاع المرتب به فان  
المعروف كالمشروط و یلزم فیہ الصفقتان فی صفة و هو منہی عنہ مع ان كل فرض جرتفع احرام ايضا باب فی سداد  
القلادة فیما ذهب ص ۱۶۱ قولہ اشتریت یوم غیر یعنی بہ زمن خیرہ و ایامہ لا یوم الحرب یمینا و ذلك لان الغنیۃ لا یجوز تمسکها  
عنہا الا بعد احوال بان فی دار الاسلام فلا یصح بیع شیء منہا فلا یصح قولہ اشتریت یوم غیر قولہ لا یتباع ای ما فیہ شبهة بالربوا  
من امثال ہذہ حتی نفصل و لیس التفصل بمعنی تفریق الاجزاء و تجزئتها و انما معناه التمییز التام بحیث لا یبقی فیہ احتمال  
الربا حتی یمیز و یفصل ہولاء عملوا بالتفصیل علی المعنی المنفی منافقوا فی ضیق عظیم مع ان علۃ الہی وہی حرمة الربوا و اشبهتہ لم یکن  
موجہ الی فصل فی اجزائها و الذین رضوا فیہ ہم الا صاف ص ۱۶۱ باب ما جاز فی اشترط الاول انما ثبت حرمة الشرط  
الواحد فیما تقدم امکن ان یتبطل من ہنا فادۃ البیع الفاسد ملک المشترع و نافذ العتق علیہ و ذلك لان البیع حیث نہ  
یكون فاسدا لا یشرط ما لیس من مقتضیات العقد و یعلم من الفرق بین الفاسد و الباطل ایضا و الجواب عن ارتکابہ  
صلی اللہ علیہ وسلم لہ مع حرمة و وجوب فسخہ ما مر فی ارتکابہ الامور المنیۃ لبيان الجواز من ان من التصرفات ما یجوز علی  
غیرہ و یحب علیہ صلی اللہ علیہ وسلم بیان الشرائع و الاحکام قولہ اول من ولی النعمۃ شک من الراوی قولہ لعلہ حکم الامور

لما رآہن لاد اذن فی الربا قال ابن عابدین ہذا مغلط لغامۃ المعبرات من انہ یکل بالاذن الا ان یکل علی الدیانۃ و ما فی  
المعبرۃ علی حکم ثم نایت فی جوابہ الفتاوی و اذا کان مشروطا صار با و الا فلا بأس بہ ۱۲۰ ص ۱۲۰ قلت و لا یذهب علیک ان المعروض  
فی زمانہا ہذا ہو الانتفاع بالربا منہ للوجود احد ان یرتبہ بدو نہ فیکون حراما لما افادہ الشیخ ۱۲۰ ص ۱۲۰ قال النووی ہذا المسئلۃ  
ہی المشہورۃ فی کتب الشافعی و غیرہ بمسئلۃ مدحجۃ و صورہا ہا بارع مدحجۃ و درہما مدی مدحجۃ و ادبرہ من لایحوز ہذا الحدیث و ہونقول عن  
عمر بن الخطاب و ابنہ و جماعۃ من السلف و ہونہب الشافعی و احمد و اسحق و قال ابو حنیفہ و الثوری و الحسن یجوز بیعہ بالکثر ما فیہ من الذب  
و لا یجوز یثملہ و لا بدوہ و قال مالک و اصحابہ و آخرون یجوز بیع السیف المملی بالذهب و غیرہ مما ہو فی معنایہ بالذهب اذا کان الذہب فی  
البیع تابعاً لغيرہ و قد رويہ بان یكون الثلث فما دونہ ۱۲۰ ص ۱۲۰ خلافا لمن انکر ذلك و لم یفرق بین الفاسد و الباطل فالحدیث صحیح  
للحنفیۃ فی ان البیع الفاسد مفسد للملک و لو متحق اذا نقضت و فی الہدایۃ اذا قبض المشتری البیع فی البیع الفاسد بامر البائع و فی العقد  
عوضان کل واحد منہما مال ملک البیع و لزمت قیئہ و قال الشافعی لایملکہ وان قبضہ لا یحظر فلا یتال بہ نعمۃ الملک و صار کما اذا باع  
بالمیئۃ و نال ان یرکن البیع مدر من اہل مضافا فی محلہ فوجب القول بانقضاء و انما المحذور ما یجاورہ و المیتۃ لیست بمال فاندوم الرکن انتہی  
مختصراً ۱۲۰ ص ۱۲۰ و حاصل الاشکال صدور الاذن منہ صلی اللہ علیہ وسلم بالشرط الفاسد کما فی احادیث الباب و یزید الاشکال ما ورد فی  
بعض طرقہا من نص قولہ صلی اللہ علیہ وسلم بعائشۃ و اشترط علیہم الولاء و ربط الشیخ فی البذل فی الوجوب عن ہذا الاشکال فاراج الیہ  
بوسئلت التفصیل ۱۲۰ ص ۱۲۰ فان بیان الشرائع واجب علیہ صلی اللہ علیہ وسلم صریح بذلک اہل الفروع قال ابن نجیم بحثاً فی التمییز  
ان یجوز ترک الفضل لتعلیم الجواز کوضوئہ مرۃ لتعلیم الجواز و ہو واجب علیہ و ہوا علی من المتعبد امہ قلت اما فصل الجواز لبيان  
الجواز فلم یجدہ الہم الان یقال ان المراد بالحرام فی کلام الشیخ ہولاء کہ وہ قال البیجوری فی شرحہ الشامل انہ صلی اللہ علیہ وسلم

يعلم منه جواز التوكيل في البيع والشراء قوله فاشترى اخرى يعلم بذلك جواز بيع الفضولي فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع من ارتكاب مثل ذلك فكان تقريره اوامرا شرعا فقتبار منه شراء الفضولي وليس يقع المشتراة لمن اشترى للفضولي الا اذا صرح بانى اشترى له وانما اذا لم يصرح فلا يقع الا من المشتري لا للمشتري قلنا ههنا كذلك فانهما وقعت عن حكم الا باع من النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يكون شراء حكم من ماله صلى الله عليه وسلم حيث ذهب بدنياه وعلى هذا فهو اشترى له لا للمشتري ويمتد فقرت حكم فيه لم يكن الا تصرف الفضولي بجا وشراء وجاز الفعلان بتقريره صلى الله عليه وسلم واما التوكيد فقد انتهى بشراء الشاة الاولى فكانت تصرفات من بعد تصرفات الفضولي ثم قد توهم ان حكميا حين اشترى الاخيرة وسلم لم يكن من ماله ولا ذكر انه انما يشترى به ماله صلى الله عليه وسلم فكيف تجزى هذه عن اخيصة صلى الله عليه وسلم فالجواب اما الاول فانا لم نذكره السابق من انه لم يكن من ماله ولا من غيره ذكره كيف خلا من حاله صلى الله عليه وسلم انه اعطاه الدينارين بغير شراء واما الثاني بعد تسليم ما ذكره فان حكيميا حين سلم له الشاة واقتضى الدينارين كان بينهما بيع تعاطيا فصارت الشاة بهذا البيع لم صلى الله عليه وسلم قوله فباع بالشاة فعلم ان امر التخصيص للغير جائز ولصدق بالدينار اعلم ان اخيصة الفقير متعين بالشراء فليس لان يستبدلها بغيره ولا يستغنى به بهاد وصورها بعد ذلك ولو فعل لم يمتد بغيره واما اخيصة الغنى فلا تقع بنفس الشراء له ولان يستبدلها بغيره ولا يستغنى به بهاد وصورها بهاد في حاله ان شاء الا انه اذا عينها بعد ذلك ليس له الانتفاع بها وبالنبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن غنيا الا ان اخيصة كانت وابيصة عليه وهو المعنى بالفنار فكان له حكم الاغنياء في وجوبها بفقره عليه التنازل لبيع المذكورة فان تفاوت ما بين الفقير والغنى في الاحكام انما هو منوط على وجوبها في الزمة وعدم الوجوب ولذلك قلنا ان الغنى اذا عين شيئا من ذلك للتخصيص حرم له الانتفاع بظهوره ويدر له بعد ذلك لان الوجوب قد وجد وهو المدار فلما باع حكميا اول المشتريتين لم يكن له في ذلك باس لعدم تعيينها للتخصيص وطاب الفضل للنبي صلى الله عليه وسلم الا انه امر بتصرفه استعمالا لكونه قصدا ان يتفق فيها دينارين قوله فاشترى به له شاتين هذه وثقة اخرى وهذا الخبر

قد فعل المروءة لبيان الجواز والكون كروا في تعبد ثياب عليه ثواب الواجب ١٣ صلى الله عليه وآله في خلاف الشافعي كما في الهداية اذا قال من باع ملك غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء اهباز البيع وان شاء فسخ وقال الشافعي لم ينقل لى آخر ما ذكره من الدلائل العقلية للفرعيين وذكر العلم مالكا واحمد مع اخيصة واستدل بهم بحديث الباب ١٣ صلى الله عليه وآله في الدراختار لو اشترى بغيره لفعلى الا ان كان المشتري صيبا او مجورا عليه فروقت هذا اذا لم يفسد الفضولي بغيره فلو اذنا فلو توفت امر اى توفت البيع على رضاء من اشترى له ولا ينفذ على المشتري كما نفذ عليه في العورة الاولى ١٣ صلى الله عليه وآله مال النبي صلى الله عليه وسلم ١٣ صلى الله عليه وآله اى من غير ذكر انه انما يشترى به ماله صلى الله عليه وسلم ١٣ صلى الله عليه وآله فتقدم الاخيرة من جملة الواجبات على النبي صلى الله عليه وسلم الحافظ في التفتيش المبيرة والنووس في مبدأ تهذيب اللغات وغيرهما ١٣ صلى الله عليه وآله اولان ذلك الدينار حصل برونج ودينار نوى صلى الله عليه وسلم حرمه في سبيل الله بسبيل الاخيرة فادان لا يسك مناهج العنا ١٣ صلى الله عليه وآله كما هو ظاهر من اختلاف مخرج الحديث واختلاف سياق التفتيش ثم اختلفوا في اسم هذا الصعيان كما يسطر في محله ١٣

بنا بر مؤید مذکور الی یوسف و محمد فی ما اذا وكل رجله بشئ له رطلان اللحم بدرهم فاشترى طليين بدرهم قال الامام عليه ان يعطى مؤكلا رطل لحم بنصف درهم ونصفه للموكل فان قصد الموكل انما هو تحصيل رطل من اللحم لا اتفاق درهم وقال صاحباه بل كل له ما ان فلا ذل الى غير خلا يتفق الوكالة فيما خالف وظاهر الحديث وان كان يشهد لها لكنه في الحقيقة غير مؤيد لقولها فان المدعى كان يثبت لوشهد عروة ومعايش تان واما اذا قلنا بل فيه تاييد راى الامام حيث لم يات عروة الا بشاه بنصف ما تاه من القيمة و قد ربح هذا النصف <sup>ص ۱۲۶</sup> قوله بهذا الحديث في بيع الفضولي واستدوا العموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد بالعندية هي القيمة سواء كان ملكا له او لغيره فالنهي انما هو عن بيع ما ليس بمقتضى ذلك ووجه من وجوه القبضة فاما ان كانت لك يد عليه فلا ينهي غير ذلك لما لم يكن جواز البيع وقامر الامونطا باجازه المالك كان النهي عن بيع ما ليس مع ادلواته من نفسه كان لنوا فالنهي في الحقيقة انما هو عن تعريض المشتري للتلحقين على تمام بيده او نقول ان المراد بالبيع في قوله لا تبع هو البيع البات النافذ قوله اذا اصاب المكاتب حدا او ميراثا ورث بحساب ما حقق منه انكف بذكر المعطوف عن ذكر المعطوف عليه لقيام القرينة عليه وتقدير العبارة حدوده ورث بحساب الإدقصوره ان العبد اذا زنى مثلاً فانه يكفد خمسين واذا حقق نصفه كان عليه جلد خمسين باعتبار حرية نصفه و جلد خمسة وعشرين اعتبار الرقبة نصفه فكان مجموع خمسة وسبعين وهكذا في الميراث مثلاً كان لراخ ثوب رقب و مات ابوها فلو كان المكاتب لم يورث شيئا لم يرث شيئا ولو كان حرا كاملا ورث النصف السالم فاما اذا حقق نصفه فانه يرث نصف النصف لاستحقاق نصف حظير او كلهم لم يأخذوا بهن نظرنا

على ففى الهداية اذا وكل بشاه عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم بضاع منه عشرة ارطال بدرهم لم يزم للموكل من عشرة بنصف درهم عندنا بخلافه وقالوا يزمه العشرة بدرهم وذكر في بعض النسخ قول محمد بن قول الجعفي في اللى يوسف اندامه بعث الدرهم في اللحم وذن ان سحره عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا ولا يخفى انه امره بشاه عشرة ولم يامر به بشاه اربعة فنفذ شراؤها عليه وشراء العشرة على الموكل واذا اشترى ما يساوى عشرين رطلا بدرهم بعير بشاه بالنفس بالاجل لان الامر بتناول السمين وهذا من زول <sup>ص ۱۲۷</sup> وعلى قريب منه ما اجاب به ابن الهام فقال قلنا المراد بالبيع الذي يجرى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ والمراد ان يبيع ثم يشترى به فسلم حكم ذلك العقد وذلك غير ممكن لان الحاد يثبت مقصورا على الحال وحكم ذلك السبب ليس بهذا ان يثبت بالاجازة من حين ذلك العقد وسبب ذلك النهي بغيره هذا وهو قول حكيم بن حزام يا رسول الله ان الرجل ياتني فيطلب منى سلمة ليست عندي فابيها منه ثم ادخل السوق فاشترى بها فاسلمها فقال صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك <sup>ص ۱۲۸</sup> والله لا يشع ما اجاد على هذا فلا يحتاج الى ما خلفه القارى وتبعه غيره اذ فرس الجداوية ولما اشكل على تفسيرهم قوله ورث فقال محمى الملكة اصل المراد بقوله ورث ملكة يشعل جواب الشرطين له وان غير ما دعى ما افاده الشيخ لا يحتاج الى توجيه قوله ولا قوله ورث <sup>ص ۱۲۹</sup> ففى الهداية وان كان عبد اربعة خمسين جلدة لقوله تعالى فلعليهن نصف ما سألن المحصنات من العذاب نزلت في الامار والمراجل والمرأة في ذلك سوار لان النصوص تقتضيها <sup>ص ۱۳۰</sup> على اى الائمة الاربعه وجهوا الفقهاء اذا قالوا هو عبد ما بقى عليه درهم وكان فيه الاختلاف في السلف بسطه في التعليق المجد من البناء ولا يذهب عليك ان ما سأل في سطور الكتاب بعد حديث ابن عباس اذ عد في القائلين بهذا الحديث انما عني غلظ من الناس



الحل بالجديد لزوم الاول بعد ما كانت محترمة عليه فكان صفة بقا السلة على حاله الاول المراد بقوله بعينها منوطه ببقا  
 الاضافة على حالها الاول فان كانت اضافة باقية كما كانت فبقي باقية بعينها والا فلا فنقول اذا اشترى المديون شيئاً  
 ولم يقبض فانه لم يذلل بعد في ضمان المشتري فكان ملكه غير تام حتى لو ملكه بتدري البائع او من غير صنعه هل  
 من مال البائع فلا يمكن ان يقال انه تبدلت صفة بل هي باقية بعينها فالمراد حينئذ بقوله وجد عنده وجهه في ملكه  
 لا في يده وقبضته وهذا التكلف انما يحتاج اليه في تصحيح المذهب حيث ورد قوله صلى الله عليه وسلم بلفظ من باع  
 فانه نفس في ارادة المبيع ولا يمكن تاويله بالعارية وغيره او القرينة على الذي بينا من المراد ما ورد من انه صلى الله  
 عليه وسلم ادار المرفق في بعض الروايات على اخذ البائع شيئاً من الثمن فانه من البين ان لقائه على الصفة  
 الظاهرة لا يضره اعطاش شيء من الثمن ولا اعطاش كل فكيف اراد به ان يباع المبيع على الصورة الظاهرة بلفظ بعينها -  
 فليس المقصد به الا ان البائع تم به تماماً ليس في عدم قبض شيء من ثمنه ان المراد تمام المبيع لا غير سواء كان بالقبض  
 او قبض الثمن او غيره مع ان ادار الثمن قليلاً وكثيره غير مؤثر في بقاء المبيع على حاله فافهم وتشكر بآية النبي للمسلم ان  
 يدفع الـ الذي انخرجه بحاله ١٤٢٢ - قوله وانه ليعتيم كانه اتس بهذا عذره في اراقة النحر فان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اكد في مال اليتيم بالافلازيد عليه فقال امير المؤمنين (عليه السلام) لو كان مخلص لما سوى الاضافة لما امر  
 يا ضامته ونحن نقول الامر كذلك الا انكم اشتبهت عليكم الفرق بين الفعل الواجد والملك الحرام فان فعله هذا حرام من غير  
 شك الا ان حرمة المال للكبش بيع الذي حرّم المسلم غير مبرّمة ولا لازمة الا ترى ان من سلع الميتة ودفع يدها فانه يظهر  
 بالدرابح اجماعاً بيننا وبينهم مع ان اصله حرام فان قالوا ان السلع غير حرام قلنا ان القار الملع والتغشيس كذلك مع ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم ياهرهم تحليلها سداً لرائع الفتنة واستقرار الرغبة عنها في قلوبهم والنفرة فانه لو تضمنه قلوبهم

عنده ما يدون فغير لازم لا قالت الائمة الثلاثة البائع اثنى بالمال اذا وجدته على حاله بدون تغيير فانه صورة الافلاس اما اذا مات المشتري  
 فغير اختلاف غير هذا عمل ابو داود وتركناه سكوت المؤلف عنه وعلى هذا قلنا كان ظاهر الحديث مخالفاً للحنفية اول الشيخ بوجه وحمل محض موطأ  
 على ما لا يثبت في المشتري المبيع ١٤٣ - وحاصل ان الروايات دردت بالفاظ مختلفة فالتى ليس فيها لفظ المبيع كما يمارجل ادرك ملاذ و  
 ماله وغير ذلك فلا غبار في حملها على الودائع ونحوها والتى ورد فيها لفظ المبيع كما يمارجل باع متاعاً فافهم الذى ابتاعه تحملها ما اذا لم يقبض  
 المشتري المتلذذ ومعنى قوله وجد عنده اى في ملكه كونه اشتراه وكون البائع اثنى في هذه الصورة لان المبيع لم يخرج من ضمانه ولو  
 به الحمل ما ورد في روايات الى ما ذكره من الدار على اخذ البائع الثمن وانت خبير بان اخذه الثمن او شيئاً من الثمن لا يؤثر في تفسير  
 صورة اثنى ارادوا بقوله بعينها قتال ١٤٤ - عليه قال ابن الهمام ومالم يسلم المبيع فهو في ضمان البائع في جميع زمان جسد فلو ملك في يده البائع  
 بفعله وبفعل المبيع بنفسه بان كان حيواناً فقتل نفسه او بامر سادى بقتل المبيع الى آخر ما يسطر من الهالك بفعل الاجنبى والمشتري خارج  
 اليد لو شئت استقصي ١٤٥ - وسلك الحنفية في ذلك ما في الدار اختيار امر المسلم ببيع غنم او خنزير او شراها ذمياً صح ذلك عند الاما  
 مع استكرهته وقال لا يبيع وهو الاظهر قال ابن عابدين اى يبطل ١٤٦ -

معاودة بها واستنهم ملته لا احتال اکثرهم لاسيما المنافقين منهم في ادخالها واذا ظهر الامر فالواخذناه للتخليص ۱۹۲۲ قوله كرهوا  
 ان يكون المسلم بغيره لا يتم فان من اسلم اليوم دفن بيته فخرى جرح عليه ولا خلا و امر زميليه ص ۱۹۲۲ قوله او الامانة اے  
 من استنك ای عامل بک بالامانة حين وضعت عنده امانتك او المعنى من اعتقدك امينا حين وضع عليك امانة ولا تخن  
 من خانك ظاهرا مغيبرا قال لا ياخذ حق من عليه متى ظفريه لكن النظر انما يرتب مذهب الامام بما لا شبه فيه وبما ان  
 من اخذ منك مائة فانت ياخذ المائة غير جان عليه كيف وقد قال الله تعالى ابرأ سمية سمية مثلبا و اجموعا على ان سمية  
 الجزاء سمية اعتبرا للمشاكلة المراد بقوله صلى الله عليه وسلم هذا ان لا تاخذ فوق حقتك فانه يكون خائنة واما اذا اخذت  
 مثل حقتك فليس في شيء من الخيانة ولو يده قوله لامرأة ابى سفيان حين شكت اليه بمثل زوجها اخذى ما ليكفك و بينك  
 بالمعروف بقى الاختلاف في انه هل ياخذ حق من عين جنسه ام لا ان ياخذ من غيره قال الامام ليس لا الا اخذ من عين  
 جنس حقه لان الاخذ من غيره لا يصور الا بعد اقتضار البيع ای تقدير البيع اقتضا و ليس اليه ذلك لعدم دلالة وقال صحابه  
 لا اخذ من اثنين لانهما في الحكم كواحد وقال الشافعي لا اخذ من غير جنسه حتى العقار واستحسن متأخرو فقهاء هذه الرواية  
 لفساد القضاة واخذهم الرشي في الحكم ۱۹۲۲ قال الدين مقعني وانتار في العارية لفظ الاداء لان الدين انما هو لاداء  
 مثله ولا يوتي عين ما اخذ ولا كذلك العارية فانها مؤداة بعينها ص ۱۹۲۲ قال قتادة ثم نسي الحسن والاصل ان الحسن لم ينس الرضا  
 بل فهم قتادة رواية الحسن على غير فهم الحسن فان مراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله العارية مؤداة وقوله على السيد  
 ما اخذت هو ان الشيء المستعار ير بعينه ولا يجوز ان يبدل من عنده او يحبس عنه فلا يعطيه وانت تعلم ان اداؤه بعينه لا ينبغي  
 بقاءه واما اذا ملك فلا يجب عليه ان يضمنه لان يده على العارية يد امانته لا يد ضمان فلم يك رواية الحسن خلافا لفتواه نعم  
 فهم قتادة بينهما خلافا فغضب الحسن اے النسيان واما اذا خالعت المستعير امر المعير فلم يبق عارية بل صار مضمونا بالحبس عليه

حله ويطاير الحديث قال لا يجوز التخليص بعلاج من عخل وغيره ولا لعل وان غلبها بالنقل من موضع الى موضع  
 الى موضع الشمس فلتساخي قولان اصحابا تطهير وعندها تحبذ الخرا اذا تحللت بنفسها و غلبها صاحبها بعلاج فالتخليص جائز في كل حال  
 وعن مالك ثلث روايات اصحابا ان التخليص حرام فلو غلبها عصى وطهرت كذلك البذل ۲۰ على قال الخطابي هذا الحديث يعود لثلاثة  
 في الظاهر حديث سعد (ای امرأة ابى سفيان) وليس بينهما في الحقيقة خلافات وذلك لان الخائن هو الذي ياخذ ليس بالخاف  
 ظلمة فاما من كان ما دونه فانه اخذ حق من مال خصه فليس بخائن والمعنى لا تخن من خانك بان تقابل بخيانة مثل خيانة وكان  
 مالك يذيقون اذا اودع رجل رجلا العتد درهم فخره ثم اودعه الجاهل الغلام يخره ابن الجوه قال ابن القاسم اقلية ذهب الى ان الحديث  
 وقال اصحاب الراي ليس ان ياخذ الفا قصاصا عن حق ولو كان بدله حنطة او شعير لم يجوز ذلك فان ذابح وبيع وقال الشافعي ليس  
 ان ياخذ من حقه في الوهمين لحديث سعد وقال لما قضا استدل بحديث هند على ان من لعنه غيره حتى وهو عاجز عن استيفائه  
 جاز له ان ياخذ من ماله بقدر حقه بغير الاذن وهو قول الشافعي وجماعة وسمى مسكاة الظفر والراعي عندهم لا ياخذ من جنس حقه الا اذا  
 تعذر جنس حقه وعن يمينه المنع وعنه ياخذ من حقه ولا ياخذ من غير الجنس الا اهدا النقدين بدل الاخر وعن مالك ثلث روايات







عند قوم فالمرء و كالمشروط قوله لو ان الكاهن المحلون هو الماشي الحالي و حرمة على معنى معصية الانذار عن الغيب هو  
كذب فيكون معصية و يدخل فيه ما كان مثله في الاخذ على ما لا يجوز ارتكابه قوله فرض بعضهم في من كلب الصيد فذهب  
اشا في حرمة مطلقا و ذهب ذلك البعض حرمة من الكلب غير الصيد و ذهب الامام بوزاره مطلقا لما مر من ان  
حرمة شتمها كانت لما يقتل الكلاب و هي من اقتنائها فلما اخص في اقتناءها انتفعت حرمة شتمها و انهي تنزيها في كسب الحجام قال  
بعضهم كغيره ثم لم يجد قال الاخرين بل انتفعت حرمة ما اهتم النبي صلى الله عليه وسلم و آتاه على ذلك صاعين ولو كان حراما لافعل و قد كلفوا السيد  
فوضعو عنه و كان كسبه من ذلك ولو كان حراما لما خصهم في اكل خراجه مطلقا و قد ثبتت بلفظ و صنعوا من خراجه نعم  
كالوايما يكون خراجه الحاصل بالحاجة و قبله و بعدا و هذا جواب عما يقال آتاه النبي صلى الله عليه وسلم ما آتى من غير اشتراط  
و يمكن توجيه الحديث بحيث لا يقتضيه القول بالنسخ و هو ان الكسب في قوله عليه السلام كسب الحجام غيرت ليس  
بمعنى المال المكتسب و انما هو المعنى المصدرى المعبر عنه بالحرفة فكان الشئ ان هذه الحرفة و ذرية التلغ فيه لا بالاعتبار  
ما يحصل فيه من المال و لذلك لم يمتد ايا طيبة عن الاستغفال بها لكونه عبدا فكانت هذه الحرفة خاتمة بالانقضاء و اللطافة  
و الشرافة لا خاتمة لتقابل المحلة و الطهارة و القرينة على ما قلنا قول ابن جعدة في حديث الباب فلم يزل يسأل و يستأذن  
افترى صحابيا او غيره من المسلمين يصير على الشارع عليه السلام في تحليل ما حرره على امته فلم يكن بد من ان يقال  
ان محبة لما نهاها النبي صلى الله عليه وسلم عن الكسب المسؤول عنه علم بقرائن خارجة بموجب و ثمة او بما سمع منه قبل  
ان ينهى عليه السلام عنه ليس الا لانه لا يناسب حاله و ان كان حلالا لاحصائه فلما اصر عليه رخصه في شئ يسير منه بقدر  
ما يطعم رقيقه او يعلف ناضجه متعارف عن الاستغفال بذلك لسائر اليوم اذ العادة ان المرء لا يافذه سائمة عن تحصيل المال  
لنفسه و لا يدر فلا يقع يسير و لا كثير و اما العبيد و الامار و كذلك الدواب فلا يصح لهم الا بما يقتضون اليه فحسب فلم ينه  
عليه الله عليه وسلم ان اخرامه لو قلت ذلك يكون الترك قاهرة بار تكا به بذلك الشرط لتلك الفائدة مع انه  
لا يمكن ان يكون المال الحاصل بكسب الحجام حلالا للعبد و اما للمولى قوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من كسب  
و السنوران كان المراد التثنية عن ثمنها فالامر ظاهر و ان كان التحريم في الكلب و التنزيه في السنور فارادة بلعنيين

لا قيمة له و العقد عليه باطل لا يشترط ما لا يقدر على قايمة و هو الاجال فان ذلك ليس في وسعه و هو يتجنى على نشاط الفعل ايضا قال  
الشوكاني في احاديث الباب تدل على ان بيع ما رخص و اجازة حرام لانه غير متقوم و لا معلوم و لا مقدور على تسليمه و البزيب الجمهور و في  
وجهه لا خفية و الخاتمة و به قال الحسن و ابن سيرين و هو مروى عن مالك انها يجوز اجارة الفعل للفراب مدة معلومة و احاديث ائله  
ترد عليهم لانها صالحة و قد على الاجارة اه ۱۲ - ۱۳ في ابواب النكاح مفضلا ۱۴ - ۱۵ قال الشوكاني في الحديث دليل على تحريم بيع الهرة و قيل  
بالهوية و مجاهد و جابر بن زيد و ذهب الجمهور الى جواز بيعه و اجابوا عن الحديث بالضعف و قد عرفت دفع ذلك و قيل يحل على كراهة  
التنزيه و لا يخفى ان هذا الخرج للنهي عن معناه الحقيقي اه ۱۶ - ۱۷ على الشوكاني في النيل تحريم كسب الحجام عن بعض اصحاب الحديث على  
القاري في شرح الشامل عن احمد الترمذي بين الحر و العبد ۱۸ -

معا بلفظ واحد والجواب انه صلى الله عليه وسلم نبى عنها منفردا كلا منهما عن الاثر فكان احدهما تنزيها والاخر تحريما ثم لما رواه  
 الراوى اورد بهما مع الاشترک فی اللفظ لا يفرق ان يصحح على عموم اللفظ باعادة معنى اعم من التثنية والتثنية والجواب عن  
 ثمن الكلب ما حران حرمة منسوخة قوله نبى عن اكل الهر وثمنه والجواب عن استعمال اللفظ في معنيين ما سبق في انفا ۱۳۳ قوله  
 ولا يصح اسناده ايضا كانه شير لى تضعيف استثناء كلب الصيد لخاصة نذره والجواب ان تعدد الطرق جليل  
 لضعفه ۱۳۴ قوله وشتمن حرام اى ما كان منه على غناها فان المأخذ منظور اليه في الحكم على المشتق ولا يحرم الثمن اذا  
 باعها من غير نظر لى وصفت غناها ۱۳۵ قوله من فرق بين والدته وولدها ثم استنبط المجتهدون شكرا لى سبهم ان الحرم  
 قرينة مطلقة لخصوص الولد والا لا يشترط كونها موجبة لحرمته الازدواج وان موجب الترحم هو الصغر فلا بأس بتمسك بقرينة  
 الكبرى لانه لم يدخل تحت قوله من لم يحرم صغيرنا ولما ثبت من تفرق النبى صلى الله عليه وسلم بين مارية ام ولد النبى  
 صلى الله عليه وسلم واختها ۱۳۶ ام عبد الرحمن ابن حسان بن ثابت ۱۳۷ وقوله وهب لى فلا بين قد ثبت ما رواه  
 انها كانا صغيرتين قوله وذكره بعض اهل العلم التفرق بين السبى مطلقا سواء كان بينهما قرينة ام لا وصغارا كانا او كبارا  
 وانت تعلم ما فيه من المخرج ومخالفة فعله صلى الله عليه وسلم وما تعامله الصحابة والتابعون اقلالاتهم كانه يقتضون  
 على حسب النصاب السبى كالا موال وانما غرضهم عموم قوله صلى الله عليه وسلم المذكور من قبل قوله رخص بعض اهل العلم  
 بالتفرق بين المولات الى انهم يمتاثلون بصبيان المسلمين ويعاملهم وانهم فلا يمتزجون بمفارقة آبائهم واهلهم  
 واقاربهم الاثر ۱۳۸ قوله انى قد استاذنتها لعل الولد كان كبيرا فلم يزوج لى عدم التفرق لاجل كونه قد استغنى عنها  
 فكان لى بعبه من غير رضاء الام والولد شرعا الا انما اتى على الام واراد ان لا يفرقها لو كانت تستغنى بذلك  
 فلما اذنت فرق بينهما باذنها استحسانا واحتياطا واذنها دليل ايضا على انه كان كبيرا اذ لو لا ذلك لما اذنت قوله ان التفرق  
 بالضمان تفسيره مستغن عن البيان فان العبد اذا غل في ضمانه فلو هلك بعد ذلك هلك من ماله فهذا الغرم بذلك الغنم  
 ۱۳۹ قوله من حديث هشام بن عروة لى ان الغرابه جارت فيه من قبله واستغنى محمد بن الحنفية بحجة انه ظن  
 ان عمر بن على تفرد فيه وظنه هذا غير صحيح لما ان مسلما وبرير ايرديا عنه هشام ولو نقص في جرير يلقى الاثر لما

على قال الشوكاني في احاديث الهاب دليل على تحريم التفرق بين الوالدة والولد وبين الاخوين لما بين الوالدة والولد فلى انه اطلع  
 واحتفل في العقاد ابيح ذهب الشافعى الى انه لا ينعقد وقال ابو حنيفة وهو قول الشافعى ينعقد وما يلقى القرا به فذهب  
 الحنفية الى انه يحرم وقال الشافعى لا يحرم اه ۱۴۰ ۱۴۱ بياض في الاصل ولعله وقع تردد في اسهابا في الهداية قدح انه صلى  
 عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين واكتفى امتين اثنتين اه قلت وفي شروح الهداية مارية هى ام ابراهيم ام ولده صلى الله عليه وسلم  
 وسيرين وصيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وهى ام عبد الرحمن بن حسان اه ۱۴۲ كما ذكره صاحب الهداية الا ان  
 اهل فتيان الزينى وابن جرير يذكرانها ترجاه من الروايات لفظ الصغيرين ولم يتبعها صاحب الهداية ايضا فتأمل ۱۴۳ قال الحافظ  
 فى بلوغ المرام الحديث ضعف البخارى والوداد وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان اه ۱۴۴

باب ما جاز في الرخصة في اكل الثمار لما رويها هذا يعني على عرف الانصار فانهم كانوا لا يمنون عن ذلك فكل موطن يحكم فيه على عرف اهله والانصار كانوا لا يمنون احد اكل الساقط والتجلى عن من اكل المعلق ايضا وكل ما قال المؤلف من الاقوال ههنا فهي مبينة على ان عرف بلدان قائلها كان كذلك وكل بلدة رخص الهباني الساقط والمعلق للجائع والشبعان كان الحكم الجواز هناك <sup>ص ۱۹۵</sup> قوله لا ترم وكل المعلق من حاله يقر ان موجودة هناك انه ليس فيمن يتجوز اكل المعلق بالجوع باب ما جاز في التثنية قوله نهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والتثنية الا ان تعلم اما المحاقلة والمزابنة فقد مر تفسيرهما والمخابرة هي المزارعة وهي عقد على الزرع ببعض الخارج ومما استدل به الامام على نهيه هذا الحديث فلا سبيل عند الامام الاجارة الارض او استيجار الانسان والدواب وقال صاحبها هي جائزة لما ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر او زرع والذي نهاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم كان يكون مشروطا بشرط فاسدة لا يقتضيها العقد كاستئثار ما يخرج على الجلول والسواقي اى غير ذلك لا مطلق المزارعة وقوله لا تحوط لكن الفتوى على قولها لكثرة الاحتياج الى المزارعة واما التثنية ففي اقسام استثناء جزر شائع كالنصف والتثلث واستثناء نخل معين او نخلات كذلك واستثناء اوطال معلومة وهذا القسم الثالث لا يجوز الا اذا علم يتقين انه يفضل من ذلك المبيع للشترى بيقينه بعد اخراج ذلك المقدار واما اذا لم يعلم فلا يجوز والقمان الاولان جائزان من غير تفصيل وما رار ذلك المذكور من الصور الثلث فهو غير جائز <sup>ص ۱۹۶</sup> باب كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه قد سبق ذكره مفصلا الا ان الذي ينبغي التنبه له ان قول ابن عباس واحسب كل شئ مثله شئ اى ان المفهوم غير معتبر عنده اذ لو كان المفهوم معتبرا لم يقل واحسب كل شئ مثله بل نفى الحرمة عن غير الطعام وفيه شبهة وهي ان الامر لو كان كذلك لما ذهب احد من اصحاب المفهوم الى حرمة في غير الطعام مع انه ليس كذلك فلعلمهم رأوا في ذكر القيد فائدة اخرى فلا يفتقر الى القول بالاستثناء اصحاب المفهوم ايضا لا يذهبون الى مفهوم المخالفة الا اذا لم يظهر لذكر القيد فائدة اخرى باب ما جاز في التثنية على بيع غيره المراد بحديث الصوم وحديث البيع واحد وهو الاستيلاء على استيائه وهو مقيد بما اذا ركن احدهما على الاخر كما سبق

ملح في باب النهي عن المحاقلة والمزابنة <sup>ص ۱۲</sup> قال صاحب الهمدانية المزارعة مفاعلة من الزرع وفي الشريعة عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند المصنف وقالوا جائزة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر او زرع وما روي انه عليه السلام اتى عن المخابرة وهي المزارعة ومعاندة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان خارج مقاسمة لطريق المن والصلح وهو جائز مختصرا <sup>ص ۱۳</sup> يعني قول الامام احوط لو كان مواتا لم يحديث قولي مرجح نص في الباب ولو سلم التعارض فالترجيح للرمضاني <sup>ص ۱۴</sup> فلفظ الدر المختار ما جاز ايراد العقد عليه بالافراد مع استثنائه مع الاولوية بالخدمة فضع استثناءه تغير من عبادة وشاة معينة من قطع وارطال معلومة من بيع ثمر فخذ لصاحب ايراد العقد عليها وبحث فيه ابن عابدين فارجح المير لوشن <sup>ص ۱۵</sup>

واما المبیع علی بیه اذیہ کما ہو مدلول ظاهر الفاظ الحدیث فیه مقدور لہ اذ قد تغذیہ ملک مشتری الاول باب ما جاز سنی  
 بیع الخمر بین بعض تفصیلہ واما کسر الدنان فكان لتشدید امرها وتوکید نفرتہا وحرمتہا اولان الخمر یشرب فی الدنان فحان  
 ان یشقوا فیه التمر ثم یشرب الاثر الخمر فیضنا بیه بریاً علی اعتبار نفوسہم بشر بہا وکثرة رغبتہا فی الطیلب ۱۵۴ ص ۱۵۴ قولہذا  
 اصح یعنی ان روایۃ انس قصۃ ابی طلحہ ہوا اصح للکار واد الیث من روایۃ ابی طلحہ قصۃ نقضہ لانس وعل الویجر  
 فی کونہا اصح کثرۃ من روی ہذا الحدیث موافق الروایۃ سفیان دون الیث وکن الجمع بینہما ممکن بحیث لایکون مدلول احد  
 السنین مخالف للادل علیہ السند الاثر و ہوان معنی قولہ عن ابی طلحہ عن قصۃ و حالہ لانہ روی عن حبیب ۱۶۱ قولہ عاصراً  
 المرتکب لفعل العصور المعقور من یرتکب لہ والظاہر ان العاصم من یرتکب العصر لغیرہ والمعقور لنفسہ و فی حکم العاصم من  
 اہتم لامر با وسعی فی اعداد با فالما الاجیر لہما فلم یوجد با ولا ہو سارع فی ایجاد با فلا یقاس احدہما علی الاثر والحال  
 ہوا لہ لیشرب فلا یدخل فیہ من استاثرہ ذمی یصل فرجہ الی بدو کمالہ ما نہ یعمل لذلک وان لم یصل فخلہ ہذا عن  
 کراہتہ الا انہ لا یجزم علیہ اجرتہ باب ما جاز فی احتلاب المواشی بغیر اذن الارباب ہذا لما تقدم فی اکل التمار منہی علی  
 عرف الانصار فانہم كانوا لا یمنون المسافر ولا الجالیع عند الا ان لفظ الحدیث یشیر الی ان استعمال ملک الغیر لا یجوز  
 من غیر اذن غیر ان الامر والاذن قد یکون صراحتہ وقد یکون دلالتہ والاول ہوا الاول والاولیٰ فلیعلم ان یجوز تحمیل  
 صریح الاذن لاصالتہ و اذا علم ان لیس ہناک احد لیستاذ نہ یکتفی بدلالة اذن العرف ولا یجوز الاقدام علیہ فیس لیس  
 اہم عرف فی الاذن الا ان المضطر یشرب منہ ویفمن ۱۶۱ باب ما جاز فی بیع جلود المیتۃ والاصنام عطف علی  
 الجلود و بہہا حرام اذا باعہا لکونہا اصناماً واما اذا باعہا بغیر ذلک من بارع حبیباً و فیہ اصنام خشب فالبیع جائز اذا بارع  
 بتمن الخشب والحطب لانه لیس اصناماً الا ان یتبعہ ممن یعلم انہ یظفرہ و یعبدہ قولہ فیس یارسول اللہ اریت شیخاً یسجد للمیتۃ الخ انما  
 سألوا عن ذلک لیدل علیہ بان حرمتہ الانتفاع بالمیتۃ لوجوب حرمتہ الانتفاع بسائر اجزائہا علی ان بعض اجزائہ المیتۃ  
 جائز استعمالہا کابہا و عطفہا فعل الحکم فی الشتم کیون ہوا لہذا کیف وہم یفتقدون الیہ فی کثیر من الامور مع

علی ای ما یعلق باہر اراق الخمر کونہ یتیم فقد تقدم قریاً فی باب التہنی المسلم ان یدفع الی الذمی الخمر بیه ۱۶۲ - معنی بکذا فی اصل  
 قال المجذبی فی کفی صناعۃ من کوی در و مرغن مرضاً مغلرہ کلما نطن برؤہ نکس احدہ و فی لغات العرب ضعی روگی ہونا ای لم یرجوا  
 متقادیں بشرب الخمر ۱۶۳ - معنی قلت و فی متن الروایتین الیضا فرق و ہوان فی الحدیث الاول کان مرثراً ابی طلحہ و فی الثاني کان  
 موجوداً عندہ قال الزیلعی و اخرج مسلم عن انس ان ابی طلحہ قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم عن ایتام و روایۃ اخری قال اہل قہا الحدیث ۱۶۴ -  
 معنی ففی الدر المختار جاز ذل خمر ذی بنفسہ او دابتہ باہر لا عرصا لقیام المعصیۃ بنفع احد ذکر صاحب الہدایۃ الخلافات فی  
 ذلک بین الامام و صاحبہ فقال یطیب لہ الاثر عند الامام و قال لا یکرہ لذلک الحدیث و لہ ان المعصیۃ فی شربہا و ہو فعل  
 قائل مختار و لیس الشرب من ضرورات الحمل والحدیث محمول علی الحمل المقرن بقصد المعصیۃ ۱۶۵ - معنی ای بطلخہ  
 فانہ لا یجوز استعمالہ قبل الدفع عند الجہور ۱۶۶ -

مارض الشارح في اوراق بعض النقاسات كاتراق الخفي والروث في البعر والاستصحاب بالذهن الذي تجس  
 بوقوع تجس فيه وحاصل الجواب ان جواز الانتفاع موكل على زوال الرطوبات النجسة ولا يمكن زوال الرطوبة  
 من الشحم ثم كذا النبي صلى الله عليه وسلم امر حرمة الانتفاع بالميتة واجتزائها بقوله قاتل الله الخنا من الغالب  
 عليهم ان يرتكبوا مثل ما ارتكبت اليهود والنصارى سيما وقد انبرذك النبي صلى الله عليه وسلم في احاديثه فكان  
 لعن اليهود في هذا الحديث رد علامة المرجومة عن اختراع الخيل في اطلاق ما حرمة الله تعالى باب كراهية الرجوع  
 من الهبة الهبة مصدر وبه يهب وقد يطلق على ما يهب فكان مصدر بمعنى المفعول ولذلك تراهم يستعملونه تارة  
 بلفظ من كماني ترجمة الباب وبى هبنا مصدر وقارة بلفظ في كماني بلفظ الحديث في بمعنى المفعول ثم لا يخفى انه  
 لو عاد الواهب في هبته فانه يملكها مع ارتكاب المحرم واما العود في هبة ذي رحم محرم منه ففيه جواز الحديث الحسن  
 صلى الله عليه وسلم اذا كانت الهبة لذى رحم لم يرجع فيها رواه البيهقي والدارقطني والحاكم في المعاضفة  
 في هذا الحديث وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاصدق يعطي عطية فيرجع فيها الا لوالده فيما يعطى ولده فان  
 الولد من اقرب قريب ذي رحم محرم والجواب ان الاستثناء هبنا منقطع وليس اخذ الاب هبته ذلك من الجمع  
 في شئ انما هو تملك من الاب لهذا الشئ كسائر املاك الابن لا لكونه هبته بل لكونه ملك ولده وقد رخصه  
 الشارح ان يملك املاك ابنة عن فاقته اليها بقوله انت وما لك لا يملك فكان قوله هذا دفعا لضرر الامتناع  
 عن تملك ما وهبوا لابنائهم فانهم لما نظر والى ظاهر قوله العائد في هبته كالكلب فلعلم ان يستكنفوا ويانفوا  
 عما وهبوه الابناء فانزال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الانفة بان اودعه بلفظ الاستثناء كان جوازهم  
 تملك ما ملكته الابناء ولو كان ذلك رجوعا في الهبة ص ١٦٤ قوله مثل السور يصح بفتح وضم السين قوله كالكلب  
 يعود في قيده ومن عادت انه اذا كثر من اكل شئ ذهب فادخل في حلقة شئيا من النباتات فقاء وجعله  
 محفوظا ثم اذا اشتبهى اكل منه والتشبيه في كونه مكره باطبعيا وفيه دلالة على جواز العود اذا لا شك ان الكلب يستفح  
 بفعله هذا ويحصل له شئ مما قار اوله فذلك العائد في الهبة لا يحرم من التملك وان لم يخل فعلة تملك من  
 كراهية قوله وهو قول الثوري الخ وذلك لان الرواية المذكورة من قبل لم تحمل عن اشارة ما الى جواز العود في  
 الهبة مطلقا ثم خصص الرواية الثانية وهو قوله عليه الصلوة والسلام الواهب حتى يهيمته ما لم يشب منها وقوله

سأله في الصحيحين وغيرهما عن ابي سعيد مرفوعا للتبعين سنن من كان قبلكم شبرا شبرا وذراعا بذرا حتى لو دخلها مخرج  
 التبعين هم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن وفي الباب عن ابي داود الشافعي عن الترمذي وقال في آخره في  
 الباب عن ابي سعيد وبهزيمة ١٣٠٠ هـ قال الحافظ في الدراية حديث اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها رواه الحاكم  
 والدارقطني والبيهقي من طريق الحسن عن سمرة بهذا قال الحاكم صحيح وقال الدارقطني لعن عبد الله بن جعفر عن ابن المبارك  
 عن حماد بن سلمة عن قتادة عنه وعن ابن الجوزي انه ابن المديني فضعفه وليس كما نقل بل هو الرقي وهو لقته ١٢٠٠ هـ

قد قيل عليه السلام اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرج فيها خصص منها هبة عوض منها وهبه لذى رحم فقيل الباقي على  
محمود وهو جواز العود في الهبة ومعنى قوله والعمل على هذا عند اهل العلم انه انهم علوا على هذا الحديث المار من قبل مع ملاحظة  
الروايات الاخرى انهم قصر وانظرهم على هذه الرواية فقط حتى يتوهم ان ما ذكره منهم ليس بمستنبط عن هذه الرواية صراحة  
ولا اشارة فكيف قال والعمل على هذا الا باب ما جاز في العرايا والرهنة في ذلك العلم ان الحرية هي العطية  
وكانوا يعطون المغاليس اشجارا ونخلات من حيطانهم لياكلوا ثمارها ثم ان الانصار ملاك البساتين كان من عاداتهم  
توطن الجحطان في ايام ادراك الثمار فيقيمون بها مع اهلهم فكانوا يتصرفون بدخول هؤلاء المغاليس عليهم في اى  
وقت شاؤا وكان هؤلاء يتصرفون بالنزب الى البساتين والاياب منها الثمرات ثمرات فلما علم النبي صلى الله عليه  
وسلم بتصرف الفريقين كليهما رخص المغاليس ان يبيعوا الرطابهم والاغنياء الملكا للبساتين ان يشترىوا هذه الاطياب  
بتمرات امثل كيلها رخصا فقد تبين ان تسمية هذه المبادلة بيعا مجاز لما انها كانت هبة لم تتم لعدم القبض فوضوا مع  
هبة اخرى والخص كان قطيبي القلوب المعرصة لهم لما كانوا يتصرفون وصول ذلك المقدار اليهم بعد الجزاء والفاة عدة  
من اعرصة من الاغنياء فانه اذا وعد باعطى ربح ونوى ان يعطى ذلك المقدار فادعى ان لا ينقص منه وبقي لوعده  
بتمامه ثم تقييده بخمسة اوسق كمدد في بعض الروايات مبنى على انهم كانوا يعرفون كذلك ولواعطوا اكثر منه رخص فيه  
وكذلك استبدال التمر لما انهم لا يجرون الا ذلك فلو استبدلوه بالرطاب او بالتمن لجاز لهم الا ان ذلك لم يكن  
علم في هذا ما قال الامام الهام وقال الآخرون ان الحرية مزانية الا ان الحرية يطلق على ما قل المبيع فيه من خمسة  
اوسق وبى جائزة مع حرمة المزانية التي هى داخله فيها الاستثارة النبي صلى الله عليه وسلم لما باع من الحرمة حين  
حرم المزانية وانت تعلم ان هذا ربح لعرف اللغة اذ ليس فيه معنى العارية والتمرام لمفسد كثيرة لا تخصي منها القاربا  
على النخل بعد الشراء فان الرجل اذا اشترى مائة الشجر فليس له ان يترك على النخل بعد ذلك ومنها ما في ذلك  
من شبهة الربوا فان الخص فيه ثلث احتمالات اما ان يزيد مائة النخل او يزيد مائة الارض او تساويا وهذا الثالث  
نادر جدا وفي الاولين يتحقق الربوا الاحتمال الا ان يقال هذا محتمل عند الكل فانما ايضا مقرون بجواز ذلك اذ لم يكن نية  
والثالث ان يعطى التمر اما ان يعطى الرطاب او بعده فان كان الاول لازم ما قلنا انما من بيع الثمر

سلكى في البتة المذكورتين وما في معناها فان الرجوع عند الامام لا يجوز في سبعة مواضع جهها قولهم مع خرقة ١٢ - سلكى وبه قالت  
الحنفية بشرط التراضي او قضاء القاضي كفى الكفاية وتكلمت نفع القدير وغيرهما ١٣ - سلكى قال صاحب الجمع هو فضيلة بمعنى مفقولة من عراه  
ليرده اذا قصده او بمعنى فاعلة من عرى ليرى اذا خلع ثوبه كانها غرقت من التحريم فغرقت اده ١٤ - سلكى يعني اذا تحقق المساواة  
كلية فحق ايضا مقرون بالجواز لكن الشرط منتف فانه لا يبيع الى العلم بالمساواة بالقطعية فاقص الاحتمالات الثلاثة وهى شبهة  
الربوا ١٥ - سلكى من الفاسد تقدم المفسد من قوله منها الباقى بها ومن شبهة الربوا ١٦ - سلكى بعد اشارة الى قوله الباقى بها على النخل فان  
فى الالباق على النخل ما يرد بعد البيع يكون المبيع فيه نسيئة على الظاهر فامل ١٧ -

بالتزنية والكان الثاني لزم بيع الكالي بالكالي قوله <sup>۱۲</sup> وهذا صحيح من حديث النبي الذكر بعنوان الاستثناء غير الاصح ولاصح  
 هو ان يذكر كما ذكره مالك <sup>۱۳</sup> قوله معنى هذا اني وجه الجواز وهذا التفسير يغاير تفسيرنا المتقدم والفاعل على هذا في  
 قوله قالوا لا نجد ما نشترى بهم الذين ليس لهم بساتين واستهوا ان ياكلوا الارطاب وليس لهم الثمن ولاشئ آخر غير العر  
 ويكن ارجاءه اے ما قلنا بان اصحاب البساتين شكوا اليه اننا لا نجد ما نشترى به الثمار اللاتي اعطيناها الفقراء الا ان نشترى  
 بالتمر وقد علموا ان اشتراء الثمر بالتمرية لا يجوز وفي شرائها بها ناجر اخرج اذ يلزم ان يعطوا كل ما اخذوا ثمر اعراد لا يحصل  
 لهم ما قصدوا من ان ياكلوا ما متى شاءوا اذ يلزم ان يكبذوا بامرة فيستبدلوا بها خرصهم في استبدالها بالتمر وفيه اذ يلزم هذا  
 لو لم يكن لهم سوى تلك الخلات التي اعطوا بالفقراء وهو ممنوع <sup>۱۴</sup> باب ما جاز في كراهية الخبز وهو المعنى بالتفنيق  
 المعنى من قبل <sup>۱۵</sup> باب ما جاز في الرحمان في الوزن انما يميزه لئلا يترتب بهم انها زيادة خالية عن العوض فيتوهم كونه يوا  
 فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم بانها جازة لخلوها عن الاشتراط وفيه مضاة الطرفين ولا عوت حتى يبد مشروطا قوله  
 فساد ما بسراويل وكان النبي صلى الله عليه وسلم اشتراها بشئ وزني لا بالثمن كما هو بدلول قوله صلى الله عليه وسلم  
 زن واربع واما ان شره ثمن وامر يوزنه فبعد توقف على اثبات انه شترى بجملة منها وقد ثبت بهذا اشتراؤه سراديل  
 ولم يصرح في شئ من الروايات انه لبسها باب ما جاز في الانتظار للعصر اظلال العرش مني عن كون العرصة خارجا  
 عن ظل العرش ولا ضير فيه فان سعة القدرة والعلم اكثر من ذلك بكثير فلا يدري ان السموات والارضين محاطة بالعرش  
 فلا احد يكون خارجا عن ظل العرش ولا بعد ان يقال المراد بالظل نوع من مختص لا يوجد غيره وان العرش ان  
 شمل كل مكان وجدة فلا يستلزم ان يكون القائم تحت العرش مظلا كيف والشمس التي منها الحور والمحور

سأله قلت وفسرنا في الفتح كلام الترمذي بغير ما فاده الشيخ فقال اخرج الترمذي من طريق محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر  
 عن زيد بن ثابت ولم ينقل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت و اشار الترمذي الى انه وهم فيه والصواب التفصيل يعني ان التصريح  
 بالثمن عن الزاينة لم يرد في حديث زيد بن ثابت واما رواه ابن عمر في رواية اسطوخودوس بن ثابت فالتج  
 رواية ابن اسحق محفوظة احتل ان يكون ابن عمر محل الحديث لكن زيد بن ثابت كان عنه بعد غيره واسطوخودوس <sup>۱۶</sup> يعني لو اعطوا بكل  
 ما جردوا من الثمر مقدار ما من التمر فخرج <sup>۱۷</sup> سألني المقصود منها واحد وهو اخذ اعر وغرير المشتري والا فمصدق حديث التفتيح ببوليد  
 على الظهور والبخش بفتحيم ان يزيد احد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب فيه كذا في الهداية وهذا هو المشهور وفي الجمع بيني عن الخبز في البيع  
 هو ان يجرح السلة لينفقها ويروى ما يزيد في الثمن ولا يريد شرائها بها فله المعنى الاول محل الخبز والتفتيح واصل كلام الشيخ  
 على هذا اظهر <sup>۱۸</sup> سألني في الاصل والظاهر ان المراد جماعة منها لان وزن الثمن من التمر قد يكون على الظاهر بمقابل المردقة  
<sup>۱۹</sup> سألني و ما في جمع الفوائد من رواية الموصلي والاسطوخودوس عن ابهرقة ملفظ قلت يا رسول الله انك تبس السراويل قال اجل  
 في السفر والحضر واليالي والهناء فاني امرت بالسراويل اهد شئنا استر منكم السراويل على السراويل على سنده بالضعف ولذا اختلفت الروايات  
 في ثبوت لبس السراويل عليه وسلم السراويل نفاة جماعة ومال ابن ابي عمير الى الاتبات <sup>۲۰</sup>



تحت العرش فلا يجزى كون اهل المحر تحت العرش مالم يظلم الله تعالى البطل من رحمة ولبشى من جوانب العرش  
 وجهاته وهو المراد في امثال هذه الروايات، والله اعلم بالصواب <sup>ص ۱۶۶</sup> قوله او وضع لسوا كان منته بعضه او كله قوله  
 فلم يوجد له من الخيرة شئى اى من الخير الذى يوجب له الفتح العرفه لى المجته ورغ الدرجات واما اصل الايمان فغير  
 منتهى ومن هنا يعلم ان الرجل اذا فعل خيرا ولم ينو به الثواب بل انما كان لاعتياده كريمة الاخلاق او لمقتضى طبعه  
 ان يعمله نى لوجه فانه يثاب عليه اذ لو كان الرجل المذكور فى الحديث نوى بانظاره ذلك اجر الاخرة لما قيل فلم يوجد له  
 من الخير شئى وينبغى ان يعلم ان هذه المحاسبة له قد وقع فى القبر على خلاف ما جرت به العادة من انهم يحاسبون  
 يوم القيامة لا قبله وكثير ما يبرهن احوال المحر بلفظ المضى ليقين وقوعها فلا يبعد ان يكون المذكور فى الرواية جارا على تلك  
 الطريقة او يكون قد كشف عليه صلى الله عليه وسلم ذكره بلفظ الماضى لما نذر قد شاهده وعينه وهذا كثير فى الكتاب السنة  
 او يقال ان المراد بالمحاسبة هو النظر اليها والمقابلة بين سيئاته وحسناته والموازنة فيها من غير مبرر ان المحاسبة حقيقة  
 ثم اعلم ان المذكور فى اخبار احوال القبر وحوال المحر غاها هو حال الكفرة المخلص او المؤمنين الكليل وامامه بجهه فى القبر  
 فحاق الامتة وفجارها فقد طوى ذكره بان فى الاعاديث والذى يعلم بعد تبعها انهم ليعذبون فى قبورهم ومع ذلك فيكون  
 ويوجد علم الخيرات ولا يقنطون فكان تعذيبهم كتعذيب الابرار والاهبات اولادهم وكتعذيب الابرار او الحراصين المرصين  
 والجرحى باشرابهم اودية كربة الطعم وشنق الجروح الى غير ذلك فان هولاء ما يقاسون كل ذلك لا يسبون عن برهم  
 وصمتهم ولا يعضضون من عذابهم ويعلمون انهم يعضضون بذلك التعذيب عن نفس الاوساخ التى ارتكبوها فى الدنيا من منيات  
 تعالى قوله الحق بذلك منه لانه اتى به مع كونه متفكرا متطعنا لى غير ذلك باب ما جاز فى مطلق الغنى ظلم يمينه النبى  
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة تلغوا حقوق الناس محجبن بما ورثه فى الانظار من الاعاديث والنفار قوله وقال الحق تبارك  
 سوق الموكث هذه العبارة مثيرة لى فرق بين اى بين توجيه الحديث على ما ذكره اسحاق وبين مذنب الاعانت فانه  
 يجوز الرجوع على المميل اذا ظن الاحتمال عليه وقت الحوالة غنيا وكان بخلا ذوا اذ كان غنيا وقت الحوالة ثم اقل فلا  
 ولكن يكن الرجاها لى ما ذهبنا اليه بان الرجوع اذا ظن الاحتمال عليه غنيا فظلم خلا ذى سوار كان فقرا طاريا او دائما  
 يميني سوار كان غنيا وقت الحوالة ثم اقلس او كان فقيرا حين قبل الحوالة <sup>ص ۱۶۶</sup> قوله ومعنى هذا الحديث ان يقول الحق  
 قد بينا لك من قبل ان اشتراط القول بختلاج اليه فى موضع لم يتعارفوا ذلك واما اذا كان معروفا لى كالعرب

حله من اعانة المصدورين فاعلم ان المشهور عليه انه هو وقيل لى المفعول يعنى بطل لا غنى واذا كان فى حق المنة ففى حق الفقير لى  
 مذهب الاعانت فى ذلك ما نرى به اى ونهه تصح الحوالة بغير اهل المييل والاحتمال عليه واذا تمت الحوالة برى المييل  
 من المدين بالقبول وقال لا رلاير اعتبارا بالكلية لى ان الحوالة النقل منه ثم لا يرجع الاحتمال على المييل الا ان يتوسع  
 حذو قال الشافعى لا يرجع وان توسع والتوى عند يمينه ان يحول الحوالة ويحلف ولا يمين له عيدا وموت مغلدا وقال الشافعى  
 ان تكلم الحاكم بالفساد وبما بناه على ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده خلافا لها ۱۱

فلا يقتصر عليه باب ما جاز في السلف في الطعام والشراب يعلم مما سبق من بنى الحيوان بالحيوان نسبة عدم جواز السلم في  
الحيوان تفاوت فاش بين افراد نوع واحد منه لانه لا ينضبط مع بيان صفته ايضا فكم بين هزول وهزول ثم ان  
قوله صلى الله عليه وسلم في كيل معلوم ووزن معلوم يتحقق تقدم العلم بحسب المسلم فيه وصفة وقدره فان اراد بالوزن  
والكيل الموزون والمكيل فهو ظاهر وان اراد بهما الكيل والوزن كما هو الحقيقة فيدلالة النص لان العلم بقدره ولما كان  
واجبا كان العلم بحسبه وصفة واجب وقوله لعل معلوم يدل باشارة الى ان الواجب فيه ان يكون موجلا لا كما  
ذهب اليه الشافعي من جواز السلف ولو حالا وله ان يعتز بان ذكر الابل لكونهم كانوا يسلفون كذلك وللبنا على  
الغالب لان السلف لا يكون الا لعل ثم ان تقدير الابل بالشهر اقرب الى القياس لما فيه من تمكن السلم اليه  
في راس مال السلم ولا نهم كانوا يسلفون بعد بدو الثمار ومن الظاهر ان الادراك في الثمار لا يتوقف على اكثر من ذلك  
الابل قليل فكان الشهر هو المعيار والله اعلم باب ما جاز في الارض المشترك بريد بعضهم بيع نصيبه قوله فلا يبيع نصيبه من  
ذلك حتى يعرضه على شريكه استدلال بذلك من قال لا ياخذ الشفع بعد ما عثره البائع عليه فانكر ثم بدا له ان يشتري لان  
الثابت لغيره ان الذين العرض والذي عليه اكثر الفقهاء ان له ولاية الاخذ بعد ما انكره وقت عرضه عليه والجواب عن ذلك  
الحديث ان الثابت بذلك الحديث رفع الاثم عن البائع لو باع نصيبه بعد العرض واما لو باع نصيبه قبل عرضه على  
شريكه فانه ياثم فلا تعرض في الحديث للاخذ الشفع والعدم اخذه فاني تيم الاستدلال قوله ولعل سمع منه هذا على  
ما ثبت محمد بن الانقطاع با بدار احتمال لا على سبيل اليقين وحاصل ان الاستدلال بوقاية سليمان قبل جابر  
على انه لم يحدث بحدثة قتادة انما تم بوث ان سليمان لم يحدث قتادة في حصة جابر وهذا غير ثابت فاي مانع من ان يكون  
قتادة سمع سليمان يشكرى ثم حضر جابر فسمع عنه وكان قتادة وابو بصير حضر جابرا في آخر ايامه واما عمرو بن دينار  
فلقى جابرا اولاد آخره قال وانما يحدث قتادة عن مصيغته الخ هذه مقولة البخاري واستدل عليها بما رواه استاذ  
علي بن المديني عن يحيى بن سعيد عن استاذ سليمان قوله وانى لا رجوان القى ربي وليس احكم بطليني بمظلمة  
يعني لو سرت فلعلني احكم حكما يعجز البيعة او غيرهم في نفس الامر ولو لم اكن ظالما في حكمي لما انى كنت قد حكمت بعد تفحص

عليه ويطبق راس المال على الثمن والمعنى انه يقدر في هذه المدة بالثمن في الثمن على تحصيل المسلم فيه قال صاحب الهداية للبخاري السلم لا يجوز  
قال ابن الهمام وهر قال مالك واحمد ثم قال صاحب الهداية وقال الشافعي يجوز حال الاطلاق الحديث ولنا قوله صلى الله عليه وسلم اني  
اجل معلوم ولا بد شرع حصة وغدا لحاجة المغاليس فلا يبيع الا قبل ان يقدر على التحصيل فيه ١٣ - رحمه الله قال النووي اختلف العلماء فيما لو علم الشريك  
بالبيع فاذن في قبضه ثم اراد الشريك ان ياخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وابو حنيفة وصاحبهم وغيرهم له ان ياخذ بالشفعة وقال الحكم  
والنخعي وطائفت من اهل الحديث ليس له الاخذ وعن احمد وايتان كالمذمومين ١٤ - رحمه الله يؤيد ما قتاده الشيخ ظاهر سياق المصنف لاسيما قوله لا يبيع  
قال وانما يحدث لولا ان يدل على ان ما قبله ليس من كلام البخاري والا فلا امتناع الى عادة قوله مال لكن ظاهر كلام البخاري انما يبيع على ان قوله  
نكحتم نحن كلام البخاري ونقطة قال البخاري يقال انما في حصة جابر لم يسمع من قتادة ولا ابو بصير ولا جابر ولا غيره من جابرا في حصة جابر  
سبحان الله

وافروا مستشارا كافيته الا ان المطالبة بعد باقية لما ان المطالبة تنقسم الى ما يمكن الخروج من جهة جوابه والى ما لا يمكن الخروج عنه والمطالبة بأكملها لا رضاه لنفسه فهذه المطالبة والكانت من القسم الاول الا ان لا تقضي ايضا نقضه عند ربي وقت اجتماع الاولين والآخرين وبذلك يعلم جواز التسخير للحكم اذا اضر اصحاب الاموال اى البيعة باهل البلد اى باغلام السمر ١٢٩ قوله استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله المتقدم المتضمن للنهي عنه كيف وهو معصوم ان ياخذ حتى يخبره حتى يقضى الى النزاع وهو الموجب للفساد وهذا هو الجواب عن المخفية في نهيم عن استقرض الخويلد او هو محمول على ابتداء الامر فنسخه ١٣٩ فان لصاحب الحق مالا اشار الى ذلك بقوله مطلق اننى ظلم فان المطلق لما كان ظلما والظالم يجزئ على ما تركبه فله ان يقول وصاحب الحق لا ياخذ في المقال الا بما يعلم انه يظلمه بالمطل فكان معذورا حسب نية صاحب قوله اعط اياه قد يشبه ان صلى الله عليه وسلم كيف آتاه من ابل الصدقة وفيه زيادة وليست محمولة له صلى الله عليه وسلم وانما كانت لعامة المسلمين والجواب انه ايضا من المسلمين المفتقرين فكان الحق في بيت المال

## ابواب الاحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ص ١٤١ من كان قاضيا فقتضى بالعدل ليس المراد بقوله فقتضى بالعدل انه لم يفتق في سائر ايام قضائه الا بالعدل ولم يكن عن الحق في قضائه اذ لو كان كذلك فلمن الا بغير الموعود بل المراد انه قضى بالعدل وبالجره فان المرجحة تصدق بوجود الفعل ولو مرة وحذفت المعطوف ارادة للوعد مرأى الوجدود عالمهم ان يقبلوا الامارة ويقبلوا عليها اذ لو كانت فيه المواعيد المقتضية لتقبلت العوام والنحواس واقبلوا عليه محتجين بانهم اغاي يفعلون ذلك طلبا للآخرة والثواب مع ما في الانفس من اشتياق الخرج الطبائع الامارة والرياسة ص ١٤٢ قوله وفي الحديث قصه اى تفصيل الاسئلة والاجوبة التي وقعت بينها

كما ذكره الخافق في ترجمه سليمان التيمي ١٢ ملحة بذلك قالت المخنفية ففي الهداية لابن شني سلطان ان يسر على الناس بقوله صلى الله عليه وسلم الاتسروا فان العدو السمر القاض الباسط الرزاق فلا ينبغي للامام ان يتعرض الا اذا تعلق به دفع ضرر العامة فان كان ارباب الطعام يتكلمون ويتعدون عن القيمة تقريبا فاشاد بوجوب القاضى عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسخير في غير لا باس به احد محقق ١٣ ملحة كما ذكره الطحاوى احتمالا وذكره القرآن ١٢ ملحة اى فلصاحب الحق ان يقول ما شاء من المقال فتعبر المفعول الى المقال ١٣ ملحة جمع حكم والمراد بيان ادا به ومشرطه وكذا الحكم ويتناول نقض الحكم الظلمة والقاضى فذكر ما يتعلق بكل منها والحكم الشرعى عند الاصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالاحتضار اذ التحريم ومادة الحكم من الاحكام وهو الاتفاق لشيء ومنع من العيب كنه في الفتح وقال الصفي هذا كتاب بيان الاحكام وهو جمع حكم وهو استناد امر الى آخر انما تاو نفيًا ثم قال بعد ذكر اصطلاح الاصوليين واما خطاب السلطان للرجعية خطاب السيد لعمده فهو بجماعة هو حكم الله تعالى ١٤ ملحة ففي ترغيب المنزرى عن عبد الله بن موهب بن عثمان بن عفان قال لا ينكر من اذهب فكن قاضيا قال او تعفى يا امير المؤمنين قال اذهب فاقض بين الناس قال تعفى يا امير المؤمنين قال حرمت عليك اللبثت فقتضيت قال لا تعجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من عاذ بالله فقد عاذ بمعاذ قال نعم قال فاني اهوذا يائس

وحاصل ما ذکر پہنچا قولہ <sup>۱</sup>اسنادہ عندی متصل ولعل الوجه فیہ ان ابن مہدی لم یثبہ عثمان جین امر ابن عمر بذک قولہ  
تقدیرہ بغير سکنین ای وق فی تعب بالیہ نہایت لانه نوزیح بسکین لکان لہ تعب ساعۃ واذا ذبح دونہ فہ تعب سنین عوام  
فاما ان یخوہ پزیدہ و بکار من جزیل الثواب فذلک واما یدہب بخوہ فی الحکم بدینہ کما ذہب بدینہ قولہ ابو ہریرۃ اجتہاد  
والسعی فی طلب الاصابۃ وانت تعلم ان الروایات مختلفۃ فی باب القضا فہما ہا ہی باعثة علیہا ومنہما ہی مشیرۃ فی  
ترک الوقوع فیہ فاما ان یقال الامر لا ہل والہی لہ و ہذا اولیٰ او یقال الامر لما فیہ من المثوبات العظیمۃ والہی لہ  
من المناوۃ والخطیرۃ فمن اخذ بالاعتیاط لعدم الامن علی نفسه من الوقوع فی زلل لکان الصواب فی حقہ ترک ومن  
امن ان ینال بمحذور کان الاولیٰ فی حقہ القبول ومن بہنا لعل وجہ رد الامام الاول جین عرضت علیہ و قبول  
الامام الثانی فان الامام بصری عیوب نفسہ و علم ان المستحقین لہا الا لتقین بہا کثیر والثانی نظر الی وجاہ الناس وان  
فی ہا ہی القضا قلتہ فکل منہا وجہ لیسر بقصدہ قولہ فقال لک کیف تقضی سار عن ذلک و ہو عالم بانہ عالم اذ لو لم یکن لہ  
علم بانہ عارف باصول القضا لما ولایہ القضا فسأل لعلو امزیۃ قیامینہم وان المقدم فی الحکم ہو الکتاب ثم السنۃ ثم  
القیاس و ہذا ہو الترتیب الذی اخترناہ فان قبل السنۃ فی حقہ کانت کالکتاب بلما سمعہ من فی البنی صلی اللہ علیہ  
وسلم والاحی لتاخیہ عن الکتاب کیف وقد قلتم ان السنۃ المشہورۃ والمتواترۃ مساویۃ للکتاب فی القطعیۃ قلنا لم یکن

ان کون قضیۃ لعل و ما ینعک وقد کان البوک قضی قال لانی سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول من کان قاضیا فقصی بالہل کان من  
اہل النار ومن کان قاضیا فقصی بالہو کان من اہل النار ومن کان قاضیا فقصی بحیۃ او عدل سال التقلت کفا فاما الرجوع بعد ذلک  
رواہ ابو یعلیٰ و ابن جبار فی صحیحہ والترذی باختصارہ قال یس اسنادہ متصل و ہو کما قال فان عبد اللہ بن مہدی لم یسمع عن عثمان  
صلی اللہ علیہ وسلم فیما لم یصرح بانہ سمعہ ابن عمر وغیرہ ۳۰ - علیہ الظاہ ان ما ہو صولۃ والمعنی اما ان یتخلص من العذاب بسبب دینہ ای قلبیۃ  
عدلہ بسبب القاضی من الاجرا جزیل و فعل شیخ عمرو لہ یقولہ یجوز ان وصول القاضی الی ہذا الثواب الجزیل مشکل فاقصی ما یحصل من  
ذلک ان یكون کفارة لثبوتہ کما اشیر الیہ فی الحدیث السابق من کان قاضیا فقصی بالعدل فیالحرم ان یتقلب کفا فاما الحدیث وقال  
ابن الہمام اخرہ الحاکم من ابن عباس مرفوعا من دلی عشرۃ فحکم بینہم بما لایوا او لکی ہو اجبی یرلوم القیۃ مغلولۃ یداہ الی عدلۃ فان حکم بالوزل  
الشر ولم یرش فی حکمہ ولم یحکم فک الشرح غلہ وان حکم بغير ما نزل الشر و ارشی فی حکمہ و حات فیہ شرت یسارہ الی عدلۃ ثم یرش فی ہبہم ۴۰ -  
علیہ قال صاحب البدایۃ لکہ الدخول فیہ من فاق العزمۃ ولایا من علی نفسه الحیف فیہ کے لایصری طأ لہا مشرتہ التبیح و کہ بعضہ لہ لول  
فی مختار اقول علیہ وسلم من جعل علی القضا فکا نذبح بغير سکنین والعمی ان الدخول فیہ رخصۃ طعنا فی اقامۃ العدل والترک  
عزیمۃ فقلہ لعلی فذلک ولا یوقی لہ لایعینہ علیہ غیرہ الا اذا کان ہوا لہ القضا دون غیرہ فیمد فیہ من علیہ التقلید صانۃ لحقوق العباد  
قال صاحب البدایۃ لکہ بعض العلماء وبعض السلف الدخول فیہ مختاراً سواء وثقوا بانفسہم او خافوا علیہا و فسر الکراہۃ بعدم الجواز قال بعض  
الشہید ومنہم من قال یجوز الدخول فیہ الا کملاً بالترسی ان الباصیغہ و دلی ثلث مرات فابی سے ضرب فی کل مرۃ وجہ تشبیہ القضا  
بالذبح بغير سکنین ان السکین توثر فی الظاہر و الباطن معیاً و الذبح بغيرہ یوثر فی الباطن یا زہاق الروح و لایوثر فی الظاہر و بالاقضا

كل السنة مسومة لمن في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن جملة من الاخبار الا وصلت معاذ ابو سائل تقلت او كشرت ولم تقدم  
على قياسيةه اثنان كما فعله سيدنا عثمان ولا آثار الصحابة كما ذهب اليه ائمة الفقهاء لما اهتموا بكن اشهرت بعد بل  
ولم تقم بحيث يعبر بها يعني انها كانت قليلة بعد قول الجهد راي او اجتهد راي كلاهما ثابتان اي اوقع راي في الجهد  
اوقع في الجهد مبينا ونه راي واستغانت به صنفه قول ابن ابي عمير هذه صفة الحارث صنفه قول وليس اسناده  
عندي يحصل لما فيه من لفظ رجال من اصحاب معاذ وفي رواية اخرى اناس من اهل حص وانما قال عندي لان مثل هذا  
الانقطاع يكون في حكم المتصل اذا علم اسم رواة برواية واسناده واخر الان الترتيب في العلم بالعلم علم بالنقطة عنه ويمكن  
ان يخرج ذلك الضعف الناشئ بالانقطاع بكثرتهم وانهم يذكروننا الاستدلال ان ايراد الرجال بلفظ الجمع يخرج من الرد  
الى القبول صنفه قول امام عادل اي من فلب صوابه ولم يحكم الاجد تحري الصواب والناس هم الناس الذين كان امامهم  
ولا يبعد ما يول الحاشية ايضا قوله فاذا جاز على حجة وزعم الشيطان واذا تاب عادل الى حاله الاولي صنفه باب ما اجاب القاضى  
القاضى وهو غضبان انتهى مبني على عدم خفاء الحق حجة اعتبار اللازم الاغلب واذا ظهر الحق فلا ضير في الحكم حالة الغضب  
باب في داي الامار وقوله ان رسول الله الراشي والمرش في الحكم اي اذارشي يحكم اخلاف الحق فهو ملون سواء اخذ الحكم على خلاف  
الحق او على خلافه وذلك لان البذل لوضع الجواز للباذل لا للبذل وكيف وان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى بعض من  
خاف عليه ان يجه من الشرار وانما ذكر المؤلف لا القسبين شيئا اخر في باب داي الامار اية انما من بان الهدايا المنفعة بالار  
وكذا الضيافات الخاصة بهم هي واعتد في الاعصاية المنهية عن بقوله عليه السلام لا قسبين ثم لما كان يعلم من ذلك كلان الدعوة  
ليجوز لهم بين بعد ذلك باب الراشي يعلم ان الموجب للنبي هو الرشوة واما اذا تحقق بوجه من وجوه التحقيق انه ليس الرشوة فلا ضير  
في قبوله استدلال عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لو اهدى الى كراع وهو مستدق الزراع من ساق الشاة وغيره او هو  
ايضا اسم موضع والمراد في الاول هو الاول والثاني يحتمل كليهما وجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يقبلها لتحقيق انه لا رششي وانهم لا يعطونه رشوة فكذلك الحكم لكل من علم ذلك بيقين وتحقيق واما ضرب عمر ابا هريرة وسلبه

لا يورث في الظاهر فان ظاهره وجه وغفلة كمن في باطنه هلاك وكان شمس الائمة الحاوي في يقول لا ينبغي لاحد ان يرد في هذا اللفظ ولا يصيبه  
اصاب قاضيا ردي له الحديث فازداه وقال كيف يكون هذا ثم وعاني مجلسين يسوي شعوه فعمل الحلاق بخلق بعض الشعر من تحت ذقنه  
وعطس القاضى فاصابه الموسى والعق راسه بين يديه لم يختر ١٢ - صنفه قال ابن دقيق العيد فيا انتهى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه  
من التعير الذي يفتش به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال وعده العقبا به هذا المعنى ان كل ما يحصل بغير الفكر كالجوع والعطش  
المفطين وغلبة التعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر فلو فاعلت فلم في حال الغضب صحت ان صاد الحق من الاعمال  
بل قد قول الجمهور وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم قضى للزير يشرج الحرة بعد ان اغتصبه خصم الزير لكن لا يجوز لرفع الكراهية من غير نصرة صلى الله عليه وسلم  
فلا يقول في الغضب الاما يقول في الرضا وقال بعض العامة لا ينبغي الحكم في حال الغضب بثبوت انتهى عنه واليه يقتضي الفساد قال الحافظ في المغ ١٢  
صنفه حق العناثر الثانية وللتدوير توجيهات لا تحق ١٣ - صنفه فقد ركن الهام استعمل عمر ابا هريرة تقدم بهال فقال لمن لسن

منه ما كان تأتي بهما هدى اليه فاما كان لرفع الخلفه اول نوع شبهة نشأت لعمر الجند باب الحيلة فان لو ترك باهريه ياخذ  
 يجعل كل واحد من القضاة يقدم عليه محتجا بفعله ومقدرة لا تحصى باب ما جاز في التشديد على من يقضي لبشئ ليس لكان  
 ياخذ علم انهم اوردوا على الاحناف مسئلة تنفيذ القضاة بشهادة الزور فها هو باطنا فقد قال الامام ابو حنيفة ر.ه اذا  
 حكم القاضي لبشئ لرجل وقدا دعي ملكا مقيدا ونور دعواه بشهادة ولو كان زورا وسع استعماله ولو كانت زورا او  
 فله وطبها فان القاضي يحيل كانه اثبات الحق ولو لولاية الانكاح والبيع وغيره وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم يار  
 بعضا من العبيد واعتق من غير ان ياذن بذلك مالكة واما اذا لم يقيم عليه شهادة او كان الدعوى يملك مطلق فلا اذلا لكن  
 جعل الحياكم منشالان في الاسباب تراخا وتعيين احد منها دون الاخر لا يقتضي مرجحا واستدل المودون بهذه الحديث  
 لكنه غير وارد واذا غلب ما ثبت بالحديث بطلان نفاذه اذا كان مداره على التقرير وبيان المدعى واما اذا شهد عليه  
 فلا تعرض له في الحديث لانه صلى الله عليه وسلم انما قال نحن بحبته وهذا الصريح الا على بيانه ص ١٤٦ باب ما جاز في  
 اليمين مع الشاهد اي لا يثبت لبشئ المدعى اذا كان واحدا وانما يحكم بيمين المنكر وهذا هو المراد في لفظ الحديث قضى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد اي لم يحكم الا باليمين مع وجود الشاهد الواحد لعدم تمام نصاب  
 الشهادة ص ١٤٦ باب ما جاز في العبد يكون بين رجلين المظاهرة مؤيد للصاحبين انه لا يستعصى العبد في نصيبه الباقي

لك هذا قال تلاشت هذا ليقال لعمره بلا قدرت في بيتك فتعطل بهدي لك ام لا فاخذ ذلك منذ وجعل في بيت المال وذكر الحافظ  
 في الاصابه رواية عبد الرزاق ان عمر استعمل باهريه على البحرين فقدم بعشرة آلاف فقال لعمر استأثرت بهذه الاموال فمن اين لك  
 قال خيل تجت واطعية تتابع وتخراج رقيق في نظر فوجد بالمال قال ثم دعاه فاني فقال لقد طلب العمل من كان خير منك قال اني كنت  
 بنى الصدا بن بنى السد وانا ابو هريرة بن ابيهم واخشي ثلثا ان اقول بغير علم او اقضي بغير علم ولا يغرب ظهري واثم عرضي ومنزعه على  
 حله ويكن ان يستدل الامام بما ذكره ابن الهمام بخلاف ان رجلا قام بهيمة على امرأة انها زوجة بين يدي علي بن ابي طالب ففقه علي بن ابي طالب  
 فقالت المرأة انتم ليكن مني بديرا امير المؤمنين فزوجني منه فقال شاهدها زوجك فان القضاء لو لم ينفذ باطنا لا جازها فيما طلبت  
 للحقيقة التي عندنا او استدل على المسئلة بدلالة الاجتماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا يادبر من فقهي برحل للمبايع  
 وطوبى له اذا استخارها مع علمه يكذب ويحوس المشتري مع انه يكتفي بالتخلص بالحق وان كان فيه اختلاف ماله لانه ابتلى بامر من فعله  
 ان يخبر راحوه بها وذلك ما يسلم له فيه دينه ص ١٢٠ - ص ١٢١ قالت الائمة الثالثة لحديث الباب ان اليمين يقوم مقام شاهد اذا كان الله  
 شاهدا واحدا وقالت الخفية ومن معهم ان يخالف الحديث المشهور باليمين على المدعى واليمين على من انكره او بالحد الحديث بوجوبها ما  
 افاده الشيخ ص ١٢٠ - ص ١٢١ على انه فعل لا يقدم القول لاسيما اذا تايده القول بالقرآن المجيد في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين  
 من رجالكم ولبط البخاري في تاييد الخفية في ذلك فارجع اليه ص ١٢٠ - ص ١٢١ اذا كان العبد مشترا كافتقار نصيبه لغيره  
 في ذلك على احوال كثيرة ذكر النووي في عشرة مذاهب للعلماء والعامة العينية اربعة عشر منها وما ذكر الامام الترمذي من اتفاق  
 الائمة الثلاثة ليس بوجيه ولما اکتفى الشيخ بذكر اختلاف الامام وصاحبه فقط اقتصنا اثره في ذكر مسالك ائمتنا الثلاثة في الهداية

اذا كان المعتقد موسراً والمعنى بالموسر هنا القادر على اليفاء فمن نصيب الاخر كما يدل عليه لفظ الحديث فكان له من المال ما يبلغ ثمنه لكن تباينه لهما موقوف على اعتبار مفهوم المخالفة فان قوله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن له مال قوم قيمة عدل غم يستعي بثبوت باعتبار مفهوم المخالفة ان لاسعاية عليه اذا كان له مال وانت تعلم ان اصحابنا الثلاثة لم يسلوا المفهوم فكيف لهم اثبات مراحم به وغاية ما ثبت من معتق كمالا وهو منات لما ذهب اليه الامام ايضا وكين الجواب عنه بان ع (بياض في الاصل) ص ١٦٤ قوله والا فقد عتق منه ما عتق منك كل واحد في ذلك اللفظ انه بل هو من الجواب ام من قول قتادة وعرضهم بذلك ان يثبتوا باعتناق احد الشريكين نصيبه عتق نصيب الآخر وان لم يعتقه الآخر وان لاسعاية على العبد فيما اذا لم يكن المعتقد موسراً قلنا هذا وان كان من قول قتادة الا انه في علم المرفوع لكونه لا يدرى بالقياس ص ١٦٤ باب ما جاء في العرى والكلام فيه على مذهبنا ان تصدق على ثلث صور ان يقول هي لك ولعقبك بعدك فبذلك لا يرب ان يدرى ورثته وان يقول هذه لك عرى والملك بعدك او قال هذه لك حياتك ويرد على بعدك فبذلك بهبه

اذا كان العبد بين شريكين فاعتق احد هما نصيبه عتق فان كان (المعتقد) موسراً فذلك بان خيار ان شارعتق وان شارعتق شريكه في نصيبه وان شارعتق العبد فان عتق ربح المعتقد على العبد والاول للمعتقد وان عتق (الشريك نصيبه) او استسقى فالاولا بينهما وان كان المعتقد معسراً فالشريك بالخيار ان شارعتق وان شارعتق العبد والاولا بينهما في الوجهين هذا عندنا بحجته وقال لا يسر له الا الاضمان مع طلبة والسعاية مع الاعسار ولا يرجح المعتقد على العبد والاولا للمعتقد (على الوجهين) وهذه المسألة تتبع على حرفين (احدهما ان العتق يتجزى من الاعسار والثاني ان يسر المعتقد للمعنى والسعاية عنه لا عندنا انتهى بزيادة ١٣ - ع (بياض في الاصل) بينا واجاب عن ابن الهمام بان الحديث انما يقتضي عتق كل اذا كان له مال يبلغ قيمة وليس مدعا بما ذلك بل انه عتق كل بمجرد اعتناق بعضه كان له مال اولاً فذا فادات الاعاديث ان العتق ما يقتصر ولا يستلزم وجوده السراية وان وردت في العبد المشترك واستدل ايضا بدلالة الاجماع وهو ان العتق اذا كان موسراً لا يضمن بالاجماع ولو كان اعتناق البعض اتماماً للكل واطلاقاً للضمن مطلقاً كما اذا ائلف بالسيعة اه ١٣ - ع (الظاهر عندي انه قد وقع في كلام الشيخ به اجمال قل من منع في التخليط وتوضيحه ان ههنا لائمة الحديث كلايين احد هما على لفظ عتق منه ما عتق والثاني على السعاية وجمع الشيخ في كلامه كليهما ودخل جهر ان الجواب عنها واحداً ما لا اول فقد حكى العيني عن ابن حزم انه قال على ثبوت الاستعداد ثلثون صحابياً وقول عتق منه ما عتق لم تقع هذه الزيادة عن الثقة انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ع قال ايوب ويحيى بن سعيد ابوشئ في الحديث او قال نافع من قبله اه واما الثالثة فبسط الشيخ في البذل كلام من اثبتها ومن نفاها وتقدم مسترياً بين كلام ابن حزم اثباته ومال جماعة من المحدثين الى انه من كلام قتادة كما في البذل ١٣ - ع (في تسماع لان المختلف فيه في كونه من قول قتادة بومر السعاية المضمرة ذكره واما اللفظ المذكور فاختلغو في كونه من كلام نافع ١٣ - ع (ذكر هذه الصور الثلاثة النووي وحكي مذهبهم نحو مذهب الخنافية وقال قال احمد نفع العسرى المطلقة دون المقيدة وقال مالك في اشهر الروايات عز العسرى في جميع الاحوال تملك لمن افع الدار مثلاً ولا يملك فيها رتبة الدار بجماله اه ١٣ - ع (لهذا في الاصل والظاهر انه تحريف من النسخ والصواب ضمير الخطاب ويؤيده ان هذا الكلام على الظاهر ما يؤخذ من النووي وفيه بلفظ الخطاب ويمكن التوجيه بانه عمري بالحق والمارد بمرك ١٣ -

تمامه والشرط باطل وان يقول اعترت اياك ولا يزيد عليه شيئاً آخر فهذا ايضا مثل اخويه يورث منه ووجه ذلك ان العمري  
 في عرفهم كانت هبة والشرطي الهبة باطل و تقع الهبة فكذا اهبنا وقد شاع في عرفنا اهل الهند اننا نملك في الهبة تمام العمر  
 والمعنى به الاطوار مطلقا لا تعييده بايام حياة الواهب او الموهوب له صحيح باب ما جاز في الرقي علم ان الرقي مشقة  
 بتفسيره ان الهبة لم يشرط ان يكون له موت قبل وبه جائزة غاية الامر ان شرط في الهبة خطا فاسد والهبة لا تل بالشرط  
 الفاسد وان لا يهب له بل يقول ان موت قبلك فهذا الشيء لك وان موت قبلي فهو لي ويقول اسكن هذه الدار  
 واستعمل هذا الشيء على انما لك ان موت قبلي وان موت قبلك فهو لي وبه الرقي باطله بمحض انه لا يكون ملكا ولا ثبوت  
 بعده وذلك لانه عارية حالاً او وصية مشروطة مالا ووجه البطلان ما فيه من اعتبار من تعليق الملك بشرط على  
 خطر الوجود فارتفع الخلاف بين حديثي الرقي باطله والرقي جائز فان الجواز بمعنى آخر والفاسد بمعنى آخر وهذا  
 هو الذي ذهب اليه الامام صحيح باب في الرجل يفتع على حائط جاره خشباً قوله فلا يمنعه اراد به النبي صلى الله عليه وسلم  
 تعليم من المعاملة و نفع المسلم اغناه استحبابا ولكن ايا هبة فهم منه الوجوب وكذا الحكم فيه ولذلك طأطأ المستمعون  
 لروايته حيث علموا انه ليس واجبا كما يقول ابو هريرة مع ما فيه من المفاسد فان الناس يحلون ذلك وسيلة الـ  
 ادعاء الملك ولذلك قلنا ان يمنعه اذا خاف فيه مفسدة على نفسه او ملكه ولا دله ان لا يمنعه الا لم يمتنع واما ما نقله  
 المؤلف من الذين يمتنعون فليكن جمعها باحتمال على ما قلنا وان كان ظاهر سوادهما مختلفان صحيح باب ان ائمة يمين على ما يصدق  
 صاحب قوله وروى عن ابراهيم النخعي انه قال لا يجوز اختيار عبد الامام ومما يدل عليه قصة ابراهيم عليه السلام  
 في توريت ولم يحد كذا بالكونه منطوقا واما ما ورد عليها من لفظ الكذب في آراءنا فلا يصل المشاكلة بالكذب بصورة  
 او لكون التورية كذا بالنظر الى جليل منزلة قوله صحيح في ان لا يفتي في الطريق الا لان في السبيل كفاية وورد الحديث انما كانت المسئلة دون الجاني  
 الشارح ثم تبين من الدور ولا يعلم مقدار الطريق لوجه من وجوه العلم لم كان واما اذا علم مقداره لوجه فلما علم واما اذا  
 كانت الطريق شارعا عما فلا تصرف فيه زيادة ولا نقصان وكذلك اذا كان احد الارض مملوكة فانه يخرج بين ما يجعله  
 طريقا منها صحيح قوله خير غلاما بين ابيه وامه اعلم ان مذهب الامام في الولد ان يتبع خير الابوين وديننا لو اختلفا ديننا وان  
 كانا مسلمين فللأمم حتى انما نفعنا من يستغني عنها ثم لا بد من التورية حتى يستغني عنه بالبلوغ ثم يخرج بعد ذلك فانما نفعنا  
 من هذا في الاصل والظاهر قبلك وان موت قبلي فهو لي

على ما في البذل عن الخطائي قال عامة الفقهاء يذهبون في تاويله الى ان ليس بايجاب يحمل عليه الناس من جهة الحكم  
 وانما هو من باب المعروف وحسن الجوار الا احمد بن حنبل فانه رده على الوجوب صحيح باب هذا محل تغيير لان ما في الفروع  
 يدل على ان لا فرق في حق المختص بين المسلم والكافر ففي الهبة الزميمة احق بولدها المسلم ما لم يقل الاديان او خفاف  
 ان يافت الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده والاختيار للسلام والنجارية وقال الشافعي اهما النجاريان النبي صلى الله عليه  
 وسلم خير ولنا ان نقصه وحقه بخيار من عنده الـ عنه تخليقه بينه وبين اللعب فلا يتحقق النظر وقد صح ان الصمعي لم يخرجه والاماليه فيمكن  
 قل صلى الله عليه وسلم اللهم اهد به فوقي لاختياره الا فخره عنه عليه السلام ويحمل على ما ذكرنا بالانصاف



التي هي رواية فهو بيان وقته فلا بد ان ينص فلا ثبت به العموم في الاستحقاق حتى يكون المرجح هو التخيير فاما ان يعتال  
 كان الغلام قد نازله الاحتلام او يقال ان اياه كان كافرا فغيره بينه وده عال اللهم اهد فيه الولد لئلا يطعنوا بالظلم فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لو قال انه لا يستحق الاب يقال ابوه في معشر الكفار ان محمد اظلمني واخذ ولدري ظلما وكان فيه  
 من المفاسد ما لا يخفى فظاهر التخيير فظاهر من الولد ميل الى الاب وعار به فقال اللهم اهد وقد ثبت مثلاً قلنا في الرواية  
 الصحيحة فلا نصير في محل هذا الحديث على تلك القضية والجواب الثاني الذي قد سبق انه كان مرا بها غير بعيد ايضا  
 لانه ورد في هذه الرواية انه كان ياتي بالمار من ميراثي عبته وهو على عصبه (بياض في الاصل) من المدينة اخبرني  
 الطفل الصغير بطيعة صحيحاً باب ان الوالد يأخذ من مال ولده قوله وان اولادكم من كسبكم ثم لاحظوا المصنف استقرحوا  
 مصرح بان للوالد اختصاصاً بما هو لهم فوق ما لا يأثم فيها وان الشرع فرق بين تسلط الرجل على عبده وبين تسلط  
 على ولده حتى لا يجوز له بيعه كما جاز بيعه فخر له واول على ذلك حديث النخلة الآتي قريباً من ذلك فان فيه تحجلاً بان  
 المالك الولد متبائنة عن املاك الاباء اذ لو لم يكن كذلك لما كان في ايثار الرجل ولداً بالعطارة حرج لانه لم يخرج  
 بذلك عن ملكه فلم ان الوالد له اختيار في ملك ولده فوق ماله في ملك الاجنبي فكان الاضطرار مجوزاً لغيره فيها الا انه  
 في مال الولد لا يوجب الضمان وفي مال الاجنبي يوجب ضماناً باب فيمن يكره الاشئ ما يحكم له من مال الكاسر قوله  
 طعام لطعام وانا يا ناره وبذلك يعلم ان ضمان العد واثات يقدم فيه المثل على القيمة لو كان المستهلك مثلياً والا  
 فالقيمة وبذلك يتبين ان ضمان العد واثات يقدم فيه المثل على القيمة لو كان المستهلك مثلياً والا  
 مثله للمغضوب منه لو كان مثلياً وقيمة لو كان قيمياً وملك الغاصب ذلك المعيب باءار الضمان الى المغضوب منه كيف  
 لا وقد ورد في الرواية الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى آتية سائمة من بيت عائشة رزاً واخذ كسرات  
 المكسورة فلم يرد ما الى التي كسرت قصبته ولو كان الغاصب لا يملك المغضوب المعيب باءار الضمان الى المغضوب  
 منه لما تركه في بيت عائشة وكثيراً ما ينتفع باجزاء الانار في منافع ويصحح المكسور وان لم يشعب بنقص بقار ملك التيم  
 في بيته رضى الله تعالى عنها مستبعداً ومعايدل عليه ان البار للمقابلة فكان جميع ما قوبل بالانار المكسور لولانار

عصبه بياض في الاصل ولعله سقوط من النسخ وفي صحيح الهدان بير الى عبته بلفظ واحدة العنب برينها وبين مدينة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مقدار ميل وهناك اعترض رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عنده سيرة الى يدرو قد جاء ذكره في غير  
 حديثه ١٣٠ - على مسلك الخنفية في ذلك ما في الفروع من الهداية وغيره من غصب شيئا مثل كالميل والموزون فهلك في  
 يده فعليه مثله وما لا مثل فعليه قيمته يوم غصبه معناه العدديات والتفاوت اما العدوى المتقارب كالجزر والبعض فهو كالميل حتى  
 يجب مثله ثم بعد ذلك اختلفوا في الحديث فما استهم على ان يخالف الخنفية لان الانار عندهم ليس بشئ ولذا اولوا الحديث بان الضمان كان  
 صورياً والانا ان كانا في ملكه صلى الله عليه وقال بعضهم ان الحديث حجة للخنفية كما قال ابن ابين وغيره واليه يسيل الطبع وهو الوجه والمرد على كون الانار  
 مثلياً او قيمياً وكلاهما يحتملان فان الاول في حديثنا ليس بحديث لا يتميز فيما بينهما وقد تفاوتت وعليه مدار الاختلاف ١٣١ - على قال المجرد الغصب

اسلم فقط لا شيء من اجزاء المكسور وقدره الله عليه وسلم طعام بطعام بيان المسئلة اخرى مناسبة للفقهاء ولم يكن مناع  
 الطعام بهنا ولو ضاع كان من ضاعه للنبى صلى الله عليه وسلم ما كان قد وصل اليه <sup>صحيح</sup> قوله استمار قصته هذا غلط من الرواة كما  
 صرح به المؤلف بعد الا ان له وجهاً لو حمل على الجواز فان القصص في القصص المذكورة لم تكن الا كالعارية لعدم دخولها في الهبة  
 لان الهبة لم يكن الا الطعام الا انه يشك على هذا ادوار الضمان فان العارية لا تقضي ويجاب بان العارية تضمن بالاستهلاك  
 كما وقع بهنا ولو لم يكن غير المستعير باب في مدلوله الرجل والمرأة قوله وان لم يعرف سنه ولا استلامه فالانبات ومستلهم  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امره قتل قرظته ان ينظر واخبر انبت عانة قتل ومن لا فلا والجواب انه لم يامر بذلك  
 ثمة الا انه لم يكن ثمة سوى ذلك من سبيل العلم بما لهم لو سئلوا عن اعمارهم كانوا يجيبون او قالوا للحي كيف والحي يجيبون  
 لان المباح يقتل وغيره ترك ولا سبيل الى العلم باعمارهم الا اخبارهم فلم يتبق الا روية العانات وهو ايضا حكم اكثرى  
 فادري العلم عليه وان لم يكن من دلائل العلم القطعية وانج النظر اليها الجواز النظر عند العورات الشرعية ومن بهنا يستتبط  
 جواز الاختتان الكبير وان لم يكن في كشف السر لان الاختتان والكن سنة الا انه من شعائر الشريعة واما قصته ابن عمر فانه  
 لم يحكم ثمة بالبلوغ الا بالسن لان البلوغ بالاحتلام لم يكن علمه الا اذا كانت له زوجه فيطأها واذا لم تكن له زوجه وامته  
 لا يمكن التوصل الى العلم بالاجمال واحتلام النائم ليس ضروريا وجوده بعد البلوغ فكثير من الناس لا يحكم احوالهم فليفتق  
 العبرة اللسان وهو المذهب عندنا <sup>صحيح</sup> باب فيمن تزوج امرأة امير قوله ان امير براسه فيه دليل على انه لا يجوز  
 حفظ تعزير وهو المذهب <sup>صحيح</sup> باب في الرجلين يكون احدهما اسفل من الاخر في المار قوله صرح المار يعني انها كانت  
 قليلة المار لا بحيث تسقى الاشجار والبساتين سائلة بل كانت بحيث لو سدت كفت والا لا والمسئلة فيه ان سيد فمرح  
 اذا استقت بساتين الجانب الاعلى وبلغ المار الى الجدران اسفل المار الى ما اسفل من الا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 راعى جانب الانصارى فامر الزبير بالمر لا يستعز به احد منها فقال اسقى اشجارك قدر ما تأمن به عليها ولا تأخذ كل حقل  
 ثم ارسل المار الى الانصارى من اذا اخذ كل حقل فخذ ما بقي لك من الحق الا ان الانصارى لما لم يرض به امر النبي صلى الله  
 عليه وسلم زبير بما هو القول الحق الذي لا رعايته فيه لاعدو بهذا يعلم جواز الحكم بتعويت حتى من يعتمد عليه القاضي انه رضى

كالنسخ الجمع والمتفرق والاصلاح والاشواص قلت والمراد بهنا الجمع والاصلاح ١٢ على هذا في الاصل و نفاها راجح قال الجوز لم يلهم  
 تجوز اقادها بعير ابرأ من تجوز واجاز له سورخ له ورايه انفذه تجوز ١٣ على قال الخطابي قد اختلفت الفهارس على ذات محرم  
 جمال الحسن عليه السلام وهو قول مالك والشافعي وقال احمد يقتل ويؤخذ ماله وكذا قال اسحق على ظاهر الحديث وقال ابو بصير فيعز  
 ولا يجوز كذا في البذل وذكر ما في سنة الحديث من الاختلاف خارج اليه لاشئت وحديث الباب حجة لتمييزه لا لاختلافهم لانه عليه السلام  
 تكلم ولم يمد عليه ١٤ على وقريب من قال انما يخطا بعد خطا الكلام في ذلك مجموع الطرق دال على انه امر الزبير اولاً ان يترك بعض حقله وثانياً  
 ان لا يستوفى جميع حقله وقال ايضا ان الحاكم ان يشير بالصلح بين الخصمين وما ربه ويرشد اليه ولا يلزم به الا اذا رضى وان لا يستوفى  
 لصاحب الحق حقله اذ لم يرضضيا وقال يعني في فوائده الحديث وفيه ارشاد الحاكم الى الاصلاح قال ابن التين مذهب الجمهور ان

بحكم ذلك وكان فيه رعاية للأخوة في الحقيقة ودفع لمنظرة التهمة عن نفسه <sup>١٤٧</sup> قوله فغضب الانصارى قالوا كان مستحقاً  
 وحدثني لا يقدم على هذا القول من غير دليل كيف ولم يكونوا محصين فلا عزوان يكون مسلماً الا انه اخذته الحمية الجاهلية  
 قوله فتكون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رزم من حبسك شرعة الله وبتك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في جناب  
 نفسه لانه كان لا يثق بنفسه قوله والى لاصب هذه الآية نزلت في ذلك قد يكون المراد بذلك امثال ذلك فغل كثير من  
 الاشكال ص ١٤٨ باب فيمن يثق بما لديه عند موته <sup>١٤٨</sup> قوله ولم يكن له مال غيرهم الا هذا عندنا محمول على ابتداء الاسلام  
 فان القرعة قد صارت منسوخة الا انه يعلم بهذا الحديث جواز العتق ونفاذه مع اقتران الفساد به والحرمه فان العتق لما  
 صاد حق الورثة وجب رده فيما زاد على الثلث والثلث الذي نفذ فيه الحق غير متعين ومجموع الاثني بالقرعة وكان  
 شائع في كل من السنة منسوخة <sup>١٤٩</sup> قوله فقال ولا شديداً وهو انه لو علم ذلك من قبل ما صليت عليه ولما تركه يدفن  
 في مقابر المسلمين قوله ثم اقرع بينهم بان جزاءهم اثني عشر اقرار عشرين الثلثة فاي اجزاء  
 الثلثة خرجت قرعة اعتقها <sup>١٥٠</sup> قوله ولا تعلم اعداد كفي هذا الحديث عاصم الا يعني ان الاخذين من حمادين سلمة  
 متفقون على ذكر قتادة فقط دون عاصم واما محمد بن بكر فقد قال عن حمادين سلمة عن قتادة وعاصم الا <sup>١٥١</sup> باب  
 ما جاء من من زرع في ارض قوم بغية اذ نهم استدلى به من قال ان الخراج لصاحب الارض وللبنات الزرع  
 نفقة فحب وبذا خلاف الكلية التي بينا انفا من ان الفاصب يملك المغنوب باذنه وله ان يملكه فان الفاصب لا يرضى  
 اذ ازرع فيه كان غاصبا حقه وهو كراء الارض فلا اداه اليه سلع لا اكل النار والحديث ليس نصاً في مدعاهم اذ يمكن  
 ان يكون معنى ليس له من الزرع شئ عدم الحمل لا عدم الملك فكثيراً ما يستعمل هذا اللفظ في هذا المعنى والمقصود ان  
 الزرع لا يملك لمن ذلك النار قبل اداء اجرة الارض الا قدر نفقته واذا اداه اليه حل <sup>١٥٢</sup> باب ما جاء في العمل

يشير يا صلح اذ رآه مصلح ومنع ذلك مالك ومنع ذلك في ذلك خلاف والصحيح جوازه وفي ان العالم ان يستوي لكل واحد من التفاضل  
 احد اذ لم يرد قولها للصالح ١٣ - سلمه هذا هو الحق لاسيما قد ورد في بعض روايات البخاري انه كان يدري قال التورثي وقد اثير  
 جمع من المغيرين بنسبة الرجل تارة الى النفاق واخرى الى اليهودية وكلا القولين زائف الحق اذ قد مر انه كان انصارياً ولم يكن انصاراً  
 من جملة اليهود والاولى بالشيخ يدري ان يقول ان هذا قول اهل الشيطان فيه تمكيد عند الغضب وغير مستبعد من الصفات البشرية الا ان  
 بائناً ذلك انه محققاً <sup>١٥٣</sup> سلمه يعني ان احد السبعة لم يكن اهل غيرهم كان ممنوعاً له ولم يكن له حق الا في الثلث لكن مع ذلك انفرادي في شئ  
 عليه ولم ينفذ فلم ان نفاذ العتق قد يجمع مع حرمة العتق <sup>١٥٤</sup> سلمه كذا في الاصل والصواب على هذا غير مبرور بعينه المذكور حاصل ملاحظه الشيخ  
 ان نفاذ العتق في مثل هذه الصورة لا يكون الا في الثلث والتقييم بالقرعة منسوخ عندنا فلا بد ان يثبت ثلث كل واحد منها ويسعى كل واحد  
 في ثلثه ١٥٥ - سلمه في رواية ابى داود ووشهرت قبل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وفي البذل عن النساء تقدمت ان  
 لا يصلي عليه <sup>١٥٦</sup> سلمه قال الخطابي بعد ما بسط في تضعيف الحديث كما سلكه الشيخ في البذل ويشبه ان يكون معناه لو صبح و ثبت  
 على العقوبة والحرمان الفاصب والزرع في قول عامة الفقهاء لصاحب البذر لانه تولد من ماله وعلى الزارع كراء الارض غير ان

الا أنه إذا فعل ذلك ولم يسو بماله الولد فان قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهد على جور وكذالك قوله رده مني عن غروجر من ملكه  
ودخول في ملكه اذا لم يجز له التحقق دون ذلك **ص ١٤١** باب ما جاز في الشفعة لاختلاف في ثبوتها للشريك في نفس المبيع وكذا للشريك  
في حق المبيع كالشرب والطريق انما الخلاف في ثبوتها لاجاز ليس له شركة في شئ منها ولم يشهد الشافعي قالوا روايات الواردة  
في ذلك محمولة عنده على ما كان له نوع من الشركة ونحن نجزها على اطلاقها وقد ورد في بعض الروايات في الشركة  
ولو لم يكن له شركة في المبيع بشئ والخلاف راجع على اختلاف اصليها فشرعية الشفعة عنده لما كان دفعها العز القيمة اقتصرت  
على ما فيه شركة ونحن نقول انما دفع ضرر الجوار فيم **ص ١٤١** قوله واذا كان طريقها واحدا هذا عند اصحاب المفهوم يعني الشفعة  
عند اختلاف طريقها وعندنا لم يصح بل النص سكت عنه لم يثبت شفعة فثبت بالرواية الثانية فكان المطلق على الإطلاق  
والمتقدير على تقييده **ص ١٤١** قوله من اجل هذا الحديث اي المتقدمة به **ص ١٤١** قوله ميزان يميز به الصحيح عن السقيم والراجح عن  
المروج **ص ١٤١** قوله اذا صدرت الحمد والايكمن ان يقال المنفي في قوله عليه السلام لا شفعة ليس الشفعة بجميع الالها كما هو  
المتبادر بل المنفي هي الشفعة التي كانت ثابتة لمن قبل للشركة في نفس المبيع وفي عقد واما شفعة الجوار فيغير منفية ونلفظ على  
هذا المنفي النوع لا المنفي الجنس وكثير ما يستعمل في هذا المعنى ويمكن ان يقال معنى قوله اذا وقعت الحدود ووضفت الطرق  
فلا شفعة نفية عن المبادلة التي تكون في القيمة مثل ان يكون دارين مشركين دارا اذ افرز حصصها ولا ريب في ان  
الافراز يضمن مبادلة فحق كل جزء من اجزاء هذا النصف شركة لكل من الشركتين كما ان في ذلك النصف كذلك فكان  
التقسيم يضمن مبادلة مال احد الشركتين في هذا النصف بمال شريكه الاخر في ذلك النصف فكان يتوهم ان ثبت بذلك  
حق الشفعة لكونه مبادلة ويصافي المعنى ففها النبي صلى الله عليه وسلم وحاصلها لا يثبت للشفيع حق عند المقاسمة وانما  
مبادلة معنى **ص ١٤١** قوله والجوار حتى يتبعه السقب بحركة القرب والباء بسببية ويمكن ان تكون صلة الاحق فالسقب بمعنى

احد من جنس كان يقول اذا كان قائما فهو لصاحب الارض فلا تاكلان عصيدا فانما يكون له الابرة **ص ١٤١** قال النووي فيما يستجاب التسوية  
بين الاولاد في الهبة فلو ذبح بعضهم دون بعض فذهب الشافعي ومالك واليونانيون لم يكرهه وليس بمرام الهبة معجود قال احمد والثوري  
واسحق بن عروام واجتوب القول عليه السلام لا تشهد على جور وارجع الاولون بما جاز في رواية فاشهد على هذا فيجوز لو كان حراما ما اطلاقا لما قال هذا وقوله  
فارجع ولو لم يكن نافذا لما احتاج الى الرجوع واما منى الجور فليس فيه ادرام لانه ميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج عن الاعتدال  
فهو جور سواء كان مكره او حراما كذا في البذل **ص ١٤١** قال النووي اجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار المالم يقيم والحكم  
في ثبوتها ازالة العرق من الشريك وتخصت بالعقار لانه اكثر الانواع ضررا وانفقوا على ان لا شفعة في الحيوان والاشياء والامتنع وسائر المنقول قال  
القاضي وش بعض الناس فاشتت الشفعة في العروض وهي رواية عن عطارة ثبتت في كل شئ حتى في الثوب وعن احمد رواية انها ثبتت في الثوب  
اما المقوم فثبت في الشفعة بالجوار في خلاف مذهب الشافعي ومالك واهل حنابلة العلماء لا يثبت بالجوار وحكاها ابن المنذر عن جماعة من الصحابة قال  
ابو عبيدة واصحابه والثوري يثبت بالجوار حتى يتحقرا قلت ومديث الباب حجة للحنفية ومال البخاري في هذه المسئلة الى قول الحنفية وخرج في صحيحه  
شفعة الجوار فاربع اليه **ص ١٤١** وبذلك جزم الطيبي كما حكاه عن القاري وصاحب المنهج اذ قال (الها صلة الحق) لا لسبب اي الجوار حتى يسا قبا في قريبه **ص ١٤١**



والمبغاسد مع ان الاسد وغيرهما من السباع لم تكثر فيهم كثرتهم بعد في بلاد آخر ص ١٤١ قوله والاصدق بهما اي حشر تصدق  
 الصدقة الواجبة فلم ينفذ في ذلك ابى كثير المال لكن الاعطاء المذكور كان قبل سياره ولو سلم فكان باذن الامام  
 قوله خرفه فلم يجد من يعرف هذا الصانع صحيح فان قصه على روىها ابو داود وتفصيل تمام كما نقلها لكن سهل بن سعد ان  
 علي بن ابي طالب دخل على فاطمة ومن وحسين بيكبان فقال ما يكيها قالت الجوع فخرج على فوجدينار بالسوق  
 فجاءه لى فاطمة ربه واخبرها فقالت اذهب لى فلان اليهودى فخذ لنا دقيقا فجاء اليهودى فاشترى به دقيقا فقال  
 اليهودى انت ختن هذا الذى يزعم انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال فخذ دينارك ولك الدقيق  
 فخرج على ربه حتى جاء به فاطمة فاخبرها فقال اذهب لى فلان الجزار فخذ لنا يد ربه ثم كما فذهب فربن الدينار بد ربه  
 ثم فجاء به فنجنت ونصبت وخبرت وارسلت الى ابيها فجاء بهم صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اذكر لك  
 فان رأيت لنا حاللا اكلناه واكلمت معنا من شاة كذا او كذا قال كلوا باسم الله فاكلوا فيمنابهم مكانهم اذ غلام يندبهم  
 والاسلام الدينار فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى له نسائه فقال سقط في السوق فقال الذى صلى عليه سلم يا على بن ابي طالب انك لست بالرسول  
 عليه وسلم فقول لك لرسول الى بالدينار ودرهمك على فارس به فدفد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه انتهى بعبارة اخرى  
 في هذا الحديث دليل على ما ادعاه هؤلاء اقيمت بذلك ان عليا عرف الدينار فلم يجد من يعرفه فليفت يصح قول المؤلف خرفه  
 فلم يجده ولو سلم فهل ثبت انهم اكلوا الدينار حتى ثبت ما تصدقوا الاشياء ولو ثبت اكله على فرض المحال لما اغناهم في اثبات  
 المدعى اذ الدينار المذكور لم يكن نقطة ولا كان على ما يعلم حكم النقطة وانما كان ذلك من قبيل اكل مال الغير عالة لمصلحة وجوب  
 الضمان ولا ينكر احد فلا يثبت بذلك شئ مما ارادوا والاثبات سئل عن النقطة الامام في لام العبد وليست لام الجنس حتى  
 يثبت مقدار المحول للتعريف في كل نقطة قوله اصحاب عمرارنا بخير اشترى ابا من يدع نصيبه بخير وكانت ارض بهيمة على حرة  
 قوله في شئ حيث اصلها فقال الامام صلى الله عليه وسلم ملك وقال صاحبه على ملك العبد وجعل ولقد رقت بهما اي بمنافها قوله  
 والضعيف ضيف المتولى باب في ايمان العبد الموات قوله وليس لعرق ظالم بالتوصيف والمراد به الشجر نفسه والاسناد في  
 ظالم مجازى او بالاضافة والمراد بعرق الظالم شجرة التي غرسها والمراد به العارس نفسه والعرق زائد والمضاف محذوف  
 اي لذي عرق ظالم ص ١٤٢ قوله والقول الاول صحيح لاطلاق الحديث والجواب ان لفظ الحديث لا يثبت شئ من ذلك  
 فان القائل باشترى اذن الامام لم يميز الاجزاء الا بالاذن لا يتحقق الاجزاء بخنده الا بعد ان يستأذن فكان ذكر الاجزاء

سلفه فانه كان في زمن من الفقهاء كما يدل عليه تصديق ابى طلحة بستان بهر عار على حسان وبابى مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلها في خنزير  
 اهلك فلو لم يكن فقير ليعتد حق صدقة بغير حركتها فاداه اشجع رضى في تقرير ابى داود وحكاية شيخنا في البذل ١٣٠٠ بطل اشجع بطل المعنى في تقرير ابى داود  
 شيخنا في بدل الجود فالجيد اليه وشئت التفصيل ١٣٠٠ - مثله اشارة الى ما اختلفت بين الامام وصاحبه في حقيقة الوقت ففي الهداية هو في الشرع محذوف  
 جس العين على ملك الوقت والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية وعندنا جاس العين على حكم ملك الله عز وجل في ذلك ملك الوقت عز الى الله تعالى على  
 وبه تعود منفعة الى العباد فيلزم ١٤٠٠ مثله وتوضيح ذلك كما في البذل ان اذن الامام شرط للاجزاء عند الامام وخالفه صاحباه ابو يوسف وعبد

ذكر الاستيذان ضرورة صحتها **ص** قوله فقال العرق الظالم الناصب **و** ولما كان تفسيره تفسيراً عاماً سأل عن تفسيره وذكر اللفظ  
التي تنطبق بها بالاستيذان فلا يلزم ولا يخص **ق** قوله فانتزعه منه لتعلق حق العامة بالمع كالماء والنار وقد كان أقطعه لياه  
طائفاً لا يصير لهما بعضه وسعيه فلما علم أنه يصير لهما مجزأ لا يجزأ علم أنه ما تعلق به حق العامة فلا يجوز إعطائه **ص** باب ما جاء  
في المزارعة اعلم أن أكثر أراضي خيبر تحت عليه صلى الله عليه وسلم عتوة تقسمت بعد إخراج الخس بين الغنمين إلا أن  
اليهود اقرت على العمل فكان ذلك مزارعة واما ما تحت من أراضيها صالحي فان النبي صلى الله عليه وسلم جعلها باليهود وكلف عليهم خراج مقاسمة  
إلا أن الامام استقر رأي على أن كل ذلك كان خراج مقاسمة وخالفه صاحباه لما حققوا التفصيل وهو الصحيح والذي ينبغي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان لاقران الشروط الفاسدة أو ينهي تنزيهه لافلاس المهاجرين إذ ذاك **ص** قوله  
وهو قول مالك بن انس والشافعي والمشهور في كتب أصحابنا من مذهب الشافعي خلاف ما ذكره المؤلف وتصل له  
فيه روايتان في الجواز والعدم **ص** الباب الذي أتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **ص** قوله فان كانتوا  
دان شاءوا أخذوا الدية وبطاهرة أخذوا الشافعي رويته قال أبو حنيفة أحد هاتين اصد هما يتعين  
الولي **ص** قوله وفي ثلثون حقة وثلثون حمزة اختلفت الروايات فيها ففي بعضها ذكر الخلفه ثلثة واربعين وفي الاخرى  
ذكر باربعة وثلثين وفي بعضها الخلفات اربعون فقط وذكر في بعضها أن تكون اكل خلفات فلما لم يتعين بهذه الروايات  
شيء أخذنا برواية ابن مسعود وفيه من كل قسم خمس وعشرون لا نهادر دية فغير مع أن فيه تخليفا بالنسبة الى دية الخطاء  
قوله كل الدية اثنا عشر ألفا وكان الدرهم اقل من الدرهم الذي عيذ عمر بن الخطاب اثنا عشر مئة كعشر من هذا فلا اختلاف في  
الروايتين معني في التي أخذنا بها وفي هذه **ص** قوله وقال الشافعي لا يعرف الدية إلا من الأبل والفرق بين مذهبيه وبيننا أن يجوز لأهل  
الدرهم عند قدرة الأبل ويؤلا يجوز إلا إذا لم يقدر على الأبل **ص** قوله في المراضع خمس لفتح الخطاء في دية الخطاء وفي العدة العصاص **ص** قوله  
دق رجل يمل ولا يذم بين عليك الفرق بين الكسر وهو الدق وبين القطع فما اشتبه بين الجرح من القطع حسن  
البنبي صلى الله عليه وسلم ناس من جعلهم واما قلت يا عبيدة فلا طيلة **ص** قوله ولما أخرجه هذا الآخر **ص** قوله  
والشافعي وأحمد يمتنعان باطلاق الحديث وعن مالك يمتنع الى اذن الامام فيما قرب مما لا اله القرية اليه عاية من مري ونحوه قال القاسم  
أن قوله صلى الله عليه وسلم ليس لكم الاطاعة بنفس امامير على شرط الاذن فعمل المطلق عليه لا نهائي عادية واحدة **ص** قوله قال القاسم  
ومن ذلك علم أن اقطاع العادون انما يجوز إذا كانت باطلة لا ينال منها شيء لا يتبع وموتة كالمع والنفقة ونحوها وما كانت ظاهرة  
يحصل المقصود منها من غير كونه منتهى الجواز اقطاعها بل للناس فيه شركاء كالكلاب والامياء **ص** قوله دعي الحاذق في الفتح اختلاف بعض الشافعية  
في المزارعة والتمارة وحكي النووي من مذهب الشافعي يجوز للزراعة تعاملها قاة ومذهب مالك عدم الجواز مطلقاً لا اصلاً ولا تبعاً **ص** قوله في المزارعة  
الغور واجب علينا وليس الولي أخذ الدية الا برضا القاتل فهو واحد قولي الشافعي إلا أن الحق العدول الى المال من غير مضاة القاتل وفي قول لأوجب  
أحد بهما لا يبعد ويتبين باقتداره **ص** قوله أي في شبه الجور ويجوز الباب قال الشافعي وقال مالك ليس في كتاب الله الا العمود الخطأ أن أشبه  
العد فلا وقال الخفيف احمد بن ارباع أي من بنت خنيس وبنت ليون وحقة وجدة من كل قسم منها خمس وعشرون كذا في البذل **ص** قوله في البذل  
قوله في عشر الف على وزن ستة فلا يجاوز ما وقع في روايات انه فرض عشرة الاف درهم فانه على وزن سبعة **ص** قوله

وليس بالمدع عليه وإنما عبر عنه بذلك باعتبار معاوية قوله شكك بصاحبك أي إذا كنت غير ارضى إلا بالانقصاص فخذ  
من صاحبك فقال لمعاوية فيه دلالة على ما قال الإمام أن الأصل هذا انقصاص والدية بدل عنه وقال الشافعي  
بن حنبل في أحدهما على التعيين فلو قال عفوت عنك ليس عندنا الدية وعنده أن يأخذ الدية <sup>ص ١٤٩</sup> قوله وقال  
بعض أهل العلم لا تؤد إلا بالسيف رواه ابن ماجه والرضخ المذكور في حديث الباب لما كان قبل انقضاء وقت ثبوت القتل بأقراره  
<sup>ص ١٤٩</sup> قوله لا تؤد إلا بالدينار أي وليس فيه مسلم <sup>ص ١٤٩</sup> قوله لا تكفهم العمد المشهور أن الكب لا زم وكب متعد لكن قد يستعمل  
أحدهما موضع الآخر <sup>ص ١٤٩</sup> قوله لا يكفل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلث وهو مشكل بما ثبت من قتل البغاة وشارب الخمر  
بعد ثلث إذا رأى الإمام أن يقتله لغير ذلك والجواب قيم بعض هذه الأقسام الثلث المذكورة كالتركيب لدية للفرار  
للجماعة فإنه كما يصدق على المرتد يصدق على الباغي وقاطع الطريق وغيرهما وليس بهذا التقييم وقدرية الحكم في غير المرتد  
مبنية على مجرد القياس حتى يجب كون الممدى اليه مساويا للأصل حتى يصح التعدية ولا وقت حتى ثبت الحكم فيه  
بدلالة النص بل الحكم في غير ثابت بنصوص آخر مؤيدة بالأصول ومفاد التقييم بينهما ليس إلا التوفيق بين الروايات  
<sup>ص ١٤٩</sup> قوله وودى العامرين بلفظ التشية بديهة المسلمين بلفظ الجمع وكان أيتا النبي صلى الله عليه وسلم وعاهدا  
فصار لهم ذمة فلما رجعا قتلها بعض الصحابة لعدم العلم بكونها ذميين ولولا ذلك لقتلها بهما قصاصا وإنما اقتصر على  
الدية لكون القتل خطأ <sup>ص ١٤٩</sup> قوله في عاقل عذرهم حيث لم يجب العقل عليهم لما كان الحكم لم يصلحهم وهو أن وما راجع إليه  
موضوعه <sup>ص ١٤٩</sup> قوله أما إن كان صادقا لم يشك وخول النار مع أنه لو قبله لقتل باذنه صلى الله عليه وسلم والجواب  
أن كان معتذرا ما نكت أردت الضرب من جهة الخشب أو من الجهة الغير المحددة من المجدد إلا أنه أصابه عدة فمات  
ولم يكن بين ذلك العذر من قبل أو المراد بدخول النار الخطأ من الدرجة التي له على تقدير العفو عنه أو المعنى ما أردت  
قتله وأما مات تحت الفم إلا أنه صار إلى ما ضربته ولم اضربه بآلة القتل حتى يقتل مني إلا أن بين ذلك بعد ما حكم بالقصاص  
فلما علم صلى الله عليه وسلم أنه لم يقتله بعد ولا شبهه عد قال له ذلك <sup>ص ١٤٩</sup> باب في النهي عن المثلة قوله وأما في فامة  
لغيره لا وجه تخصيصه بذلك مع أن الناس كلهم في الاقتار إلى التقوى سواء سمية الأقدام أن الناس أكثر منهم يتقون  
عن ارتكاب المعاصي جوار وخوف من أن يقول الناس فيه كذا وكذا وخوف من الأمير الضنا ولا خوف من الأمير إذا تاجر  
الرجل يقل حياد وخوفه فأوصاه في معاملة نفسه فامة بالتقوى وفي معاملة من معه من المسلمين خير أو الأول <sup>ص ١٤٩</sup> فكان  
يتضمن الثاني فكمرة لزيادة الاعتناء به وإشارة إلى الحرى لهم أن يعفوا عن ذلاتهم ولا يتفحص ولاية تبس عثراتهم  
وإن كان ذلك لإينافى التقوى وعلى هذا فهو غير داخل في التقوى فكان تاسيسا لا تأكيد <sup>ص ١٤٩</sup> قوله فقال  
أي ثم بعد ذلك كان يقول ولا تقتلوا وليدكم ولا تكملوا نهم فكان قتلهم قصاصا علم في اللال والوقت مع أنهم لا جناية منهم  
<sup>ص ١٤٩</sup> قوله ويرد ذميمة بتأخير السخ حتى يبرد وغيره <sup>ص ١٤٩</sup> قول عائش موبشر أصيل لأن ابن أدة ليس اسمه



شهر جليل صلوات الله عليه قال يجوز وعمود فسطاط ولعلها ضربت بالحجر اول ثم لم تكلف برسمه اخذت العمود وثنت به صلوات الله عليه  
 فقال الذي قضى عليه اي شئ منها وكان من عاقلتها صلوات الله عليه قوله يقول القائل الشاعر اي يقابل حكم الشرعية باقوال  
 كاقوال الشعراء بمبينة على مقدمات متقدمة صلوات الله عليه قوله هل عندكم سودا في بصرار الخ وانما سأل ذلك لما كان اشهر  
 بينهم بحيث ابن سبا المشهور فساد ان عليا انقص بكتب ليست عند غيره الجفر الاصغر والاكر وفيها علوم الاولين والآخرين  
 وما كان وما يكون لى يوم القيامة اما في الاصغر فاجالا وفي الاكر تفسيرا وكانوا يثبتون له غير ذلك من المنزليات والخاص  
 فالطبل كل ذلك واقرب للصحيحة وهي التي لها ذكر في ابواب الزكاة قرنهار رسول الله صلى الله عليه وسلم بسيفه في  
 آخر أيامه وكان كتبها لغيره الى العمال واخرجها من بعده من الخلفاء ولم يتفق له صلى الله عليه وسلم ذلك لحلول  
 الاجل ثم ان تلك الصحيحة وقعت في يد علي بن ابي طالب ولعل ذلك في ايام خلافة صلوات الله عليه قوله ولا يقتل  
 مؤمن بكافر المراد بالكا فرجوى بقرينة ما بعده ولا ذو عهد في عهده وفيه اية غير مسلم ووجه عدم التسليم ظاهر فانه يمكن  
 ان يكون النبي عن قتل المعاهد مطلقا ولا يقتل بلفظه بكافر فيكون حاصل المعنى لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد  
 واما ان الواجب يقتل المعاهد ما اذا فلا ذكر في النص فلا يثبت مدعا احد من هؤلاء وهو لا راي الا ان ثبت احدان  
 الرواية مسوقة لبيان القصاص وهو غير ثابت باب في المرأة ترث من ذرية زوجها قوله ان عمر كان يقول في وجه  
 قوله ان الميت المتوكل لم يترك وقت موته وبعده وقت النكاح الا ان القصاص وهو حق غير مالي ولا غايته بدل  
 بالمال بعد ذلك فلا ترث زوجته شيئا منه قوله ولادية لك لانك لم تقبل اسنانك بفعل منه عليك وانما اعصم يده  
 فلزم منه خروج الاسنان وقوله تعالى والجروح قصاص يستلزم المساواة ولا يمكن المساواة بهننا فكان غير داخل  
 في مقتضى الآية فيقتل لم يجر الا ان القصاص ساقط لعدم امكان التساوي او المعنى ان الجرح هو الموجب  
 للقصاص وليس بهننا جرح منه حتى يلزم القصاص صلوات الله عليه باب ما جازي القصاص في اختلاف بين الشافعية والاصحاب

عليه ذكر في الارشاد الرضى انهم كانوا يقولون ان عليا انقص بكتب اشياء من الجفر الاصغر والجفر الاكر وبعض الاسمية والمصحف وبعض  
 الآيات القرآنية صلوات الله عليه اي عمنها والاسمية خلافة فقد قالت الائمة الثلثة لا يقتل مسلم بكافر واليه ذهب اهل الظاهر وقالت الخفيفة  
 ومن معهم من الصحابة والتابعين يقتل مسلم بذي والمراو في الحديث كافر غير ذي عهد كذا في المعنى ١٢ - صلوات الله عليه اسم بمعنى القسم وقيل مصدر  
 يقال اقسم بغيره قسامة اذا حلفت وقديطلق على الجماعة الذين يقتسمون كذا في البذل وفي الشيع ايمان يقتسم بها اهل محلة  
 او دار ووجد فيها قتيلين بجزاة او اترغنق ولا يعلم من قتله يقتسم خمسون رجلا من اهل المحلة يقول كل واحد منهم بالدماء قتلتك ولا  
 منعتك قاتلك كذا في هامش البداية وقال ابن رشد وجوب الحكم بالقسامة على اجملة قال بجمهور الفقهاء مالك والشافعي  
 والوحيفة واحمد وسفيان وداود واصحابهم وغير ذلك من فقهاء الامصار لاحاديث هذا الباب وهي صحيحة وقالت طائفة  
 من السلف لا يجوز الحكم بها لانها مخالفة لاصول الشرع المجمع عليها منها ان لا يحلف احد الا على ما علم قطعاً وغير ذلك من شرط  
 في الهداية ١٣ - صلوات الله عليه فيقتل الشيخ من مذهب الخفيفة في ذلك لشهرته وحاصله كلف الهداية اذا وجد القاتل في محلة ولا يعلم

فقلت الشافعية يبدؤ بالايان اوليا للمقتول اذا كان هناك لوث وهو مفسر في الفقه ثم لا يحلف احد بعد ذلك من القسامة  
اي اهل الحلة بل يقتضي بالدية وان لم يكن ثمة لوث فمذبحهم مثل مذبحنا دان لكل اوليا المقتول حلف المدعى عليهم  
وان حلفوا تبرأوا والا وجبت الدية عليهم وديلتهم ما ورد في هذا الحديث من لفظا تخلفون فحين يميننا فتستحقون صاحبكم  
والجواب ان الروايات في ذلك مختلفة فقد ورد في بعض روايات البخاري ما يوافق مذبحنا فاخذنا به لموافقه قوله  
صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى واليمين على من انكر ولموافقه على ما كانت القسامة في الجاهلية ومضى  
ما ورد بهنا فتخلفون فحين يميننا اذا ان هذا قول على سبيل الانكار فانهم لما انحوا على اخذ القصاص من اليهود كما هم  
مستحقون بقتلهم اياه انكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال انتم من الاستيقات بحيث تستخفون ان فلانا قتل  
فلو كنتم كذلك اي لو كنتم كنتم مستحقين صاحبكم فقالوا يا رسول الله كيف تخلف فعلية ان القصاص ليس مستحقا لهم  
لما انهم لم يتيقنوا ويكن ان يكون مراده الانكار على زعمهم وكانوا زعموا انهم لم يحلفوا استحقاقا قتلهم فوالنبي صلى الله عليه وسلم  
عليهم زعمهم ذلك فقال انتم ان تستخفوا فتستحقوا بذلك صاحبكم لا يكون ذلك فقالوا كيف تخلف فانهم تبرأوا عن  
ظلمهم اباطل صحبه قوله قال يحيى وصيت اليه يعني ان ظني ان برشي ليرويه عن رافع كمر يويه عن سهل فكان اخذوا  
منها صحبه قوله اعطى عقله تكملا يذهب دم امرأ مسلم هدرأ فكان ذلك منه من لا وجوب اما اليهود فلم يكن ايجاب الدية  
عليهم بعد ما حلفوا فان اوليا المقتول انكر واستخفوا فم والافهم لم ينكروا

### البواب الحدود عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله رخص القلم الا ليس المراد بذلك نفى اعتبارا الفعل عن هو لا كيف وقد اقر  
بعضنا الاموال وقت اتلا بولار شيئا غيرنا ايضا فلم يكن المرفوع الا الاثم واما ما اقر به فقهاؤنا من انه لا يقع

من فقد استخلف فحين رجلانهم يتخيرهم الولي فاذا حلفوا قضى على اهل الحلة بالدية ولا تخلف الولي ومن ابى منهم اليمين جس حتى تخلف وان لم يكن  
اهل الحلة كرت الايمان عليهم حتى يتم خمسين اهـ ١٣ منه بهذا ذكر صاحب الهداية من ذهب الشافعي خارج الیه پوششت وفي فروع الشافعية  
تفاصيل اكثر من ذلك الا ان كلام الشيخ في الكثرة ما هو من كلام صاحب الهداية وحاصل ما افاده الشيخ من ذهب الشافعية اذا كان هناك  
لوث يبدؤ بايمان الاوليا فان حلفوا لوجب الدية على اهل الحلة وان نكروا اي الاوليا يستخلف اهل الحلة فان حلفوا راعى الدية والا يجزى عليهم لدية  
وهذا كقول اللوث وان لم يكن هناك لوث فمذبحهم قريب من مذبحنا اهـ ١٣ منه ففي الهداية والوث عندنا اي ذلك الشافعي ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه  
او ظاهرا لبرشي المدعى من عدو وقطاعة او شبهة عدل او جماعة غير عدول ان اهل الحلة يتكوه اهـ ١٣ منه بفتح الفات الجماعة فيقرن على شئ  
ويأخذون ويشهدون كذا في القاموس اهـ ١٣ منه سواد كانت الدعوى عمدا ونظما هذا هو الصحيح من قول الشافعي وفي قوله لا يرد وقال مالك يجب  
القصاص في العمد في هذه الصورة كما في الهداية والنودي اهـ ١٤ منه قال في الهداية انتم كنتم انتم كنتم انتم كنتم انتم كنتم انتم كنتم انتم كنتم انتم كنتم  
بل يرد على الولي اهـ ١٤ منه اشكل على كلام الشيخ اثبات حلفهم وعدم كونهم فوضع كلامه ما كتبه نفسه في تقريره لابي داود اذ قال فمذبحهم فمذبحهم  
بين حلف اليهود فحين يميننا فمن ثبت بايمان فان بابا والجمع ان اليهود كتبوا اليه يحلف فحين ولم يطعنهم ولا معوا ككتاب المدعي انهم لم  
كان الايمان لا يرد وان يكون في حبس انتصافا بخصم الحالك وهو يوجد فمن ذكر باعني بهما كتبهم ومن نقاها نفى اليمين المطابق للقاعدة اهـ فالمراد

طلاق النائم في خصوص بالرواية مع أن ص ١٢٣ قوله من ستر على مسلم يوم سر سحرته وسوئته باب ما جاز في التلقين في الحديث ليس  
في الحديث تلقين فاجاب بعضهم بان المولى التقي بالاشارة اليه بذكر ما عرفان في الحديث الطويل المختصر من هذا الحديث  
ذكر التلقين والحق في الجواب ان قوله صلى الله عليه وسلم الحق ما بلغني عنك اشارة اليه فكان النبي صلى الله عليه وسلم  
حين اقبل الامر فذكر بما الموصولة كان الجواب لان يقول لا شئ يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقولون يا قاتل  
لا اصل لها وذلك لان كلمة لا بها جها يمكن صدقها على كل شئ فكان لمصلحة الامور ومحملها على غير تلك الواقعة فلا يلزم  
الكذب ولم يجب الحد قوله قبل ان ترموه ليس المراد بذلك ان اذا فرغ ترك بل الغرض منه لما كان دلالة على الرجوع يوتي به  
عند الامام فاذا رجع عنه من اقراره تركه ولم يصل عليه لتفطيع الامر الزنا ثم صلى بعد ذلك على المحدث ودين ما حصل  
المرام ص ١٢٤ قوله ولم يقل فان اعترفت اربع مرات لما كان اعتراف الزنا هو الاعتراف الرباعي لم يوجب الى التصريح  
بالعدول عن الصحابة بذلك لما عوفه في وقته ما عرفت مرات الروايات باقرار ما عرفت اربع مرات في اربع مجالس من مجلس  
المقر وكان ما عرفت ب كل مرة ثم يعود من حيث شاء الله ولا يشترط تبديل مجالس القاضي حتى يعرض باجماع مجلسه  
صلى الله عليه وسلم ص ١٢٥ قوله ايهتهم شان المرأة الواو كان ابتداء امرها بالخيانة فكانت تستعير اموالهم تنكح ما كثر  
ما استعارتها فقالت ارسلني فلان يستعير منكم هذا الشئ فذهبت به الى غير ذلك من الخيانات والقرع ثم سرقت فلا يذهب

يقول بعد ما خلفوا اي يكتبوا ما خلفت ويقول لم يخلوا اي في مجلس القضاء ١٢ - صلى ليس مراد الشئ تخصيص النائم باعتبار اخيه الصبي والمجنون  
بل المراد تخصيص الطلاق باعتبار الاحكام الاخر وذكر النائم بطريق المثال ١٣ - صلى بياض في الاصل بعد ذلك وفي تقريره مولانا رضي عن  
المروم ما حاصل ان النائم ليس فيه صلاحية لا يعلق الطلاق اذ ذاك وقال القاري في شرح النكاح والطلاق من نائم اي لا يقع  
لان لا اختيار له اصلا فصار كالمجنون وفي الخلاصة النائم اذا طلق امرأته في المنام قلما استيقظ قال الامرأته طلقك في النوم لا يقع لان اختياره  
لم يقصد به الاشارة وكذا لو قال اجرت ذلك الطلاق لعدم ثبوته في حقيقة الحال وانما هو في عالم الخيال اه ١٤ - صلى واليد اشار الطيب  
كما حكاه عنه في البذل بعد لفظ الحديث الحق ما بلغني عنك هذا الباطن ومخالفة الرواية المشهورة الدالة على ان ما عرفت بنفسه اتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واخبره بما فعل واعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لما اقر اربع مرات فسال عن من حاله لكن اجاب الطيب  
عنه بان لا يبعد ان يقال انه بلغه حديث ما عرفت فها حضرتين يدي فاستنطقه ليكره ما نسب اليه ليدل على انه قد اقر عرض عنه اكره ما رواه  
الرواية اه ١٥ - صلى استدلل بالحديث على انه يقبل من المقر الرجوع عن الاقرار ويحيط منه الحد الى ذلك ذهب احمد والشافعية  
والحنفية وهو قول لمالك ورواية عنه وقول للشافعية انه لا يقبل من الرجوع عن الاقرار بعد كماله كغيره من الاقرارات قال الاولون  
ويترك اذا هرب لعله يرجع كذا في البذل وما حكى فيه صاحب الهداية من خلاف الشافعية تعقيد ابن الهيثم اذ قال والمسطور في  
كتبهم انه يرجع قبل الحد وبعد ما قيم عليه بضعة ١٦ - صلى اشارة الى رد ما يدعى على الخفية من انهم قالوا لا يكون الاقرار في  
اربع مجالس وهن ما لم يتبدل مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وحاصل الردف ان التعدي يحتاج اليه لمجالس المقر لا مجالس القاضي  
وهو ههنا حاصل فانه صلى الله عليه وسلم يعرض عن رغبته في كل مرة ويدفعه عن محض من صلى الله عليه وسلم قال صاحب الهداية

عليك الشفاعة بين الدرر وأنه قبل البتوت وبين الشفاعة وهي بعد بثوت موجب الحمد كالزنا والاول للشيخ بالزهر المقصود  
من شرعية الحدود بخلاف الثاني قوله وأن فاطمة بنت محمد لا تستجواب ان يعود بها اذا ذكر هذه اللفظة ص ١٢٢ قوله فيقول قائل  
لا نجد الرحم الا فان الحكم المختالف للطبيعة كغير ما يتكلف في دفعه واقتفاء التاويلات على عكس كيف هيها كان لعم ان يقول  
ان الرحم يختالف قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وبذا خبر واحد فلا يعارض الكتاب فيمن ان  
الخبر ليس بمحجور واحد وانما هو قطعي الحكم كيف لا وهو آية من آيات الكتاب ألغقت امته حجة على تلقيها غاية ما في الباب  
ان تلا وها منسوخة فلما كانت كذلك كخص بها عموم آية الجلد ص ١٢٢ قوله او كان محل ليس المراد بذلك انه بانفاده موجب  
للحد بل اذا وجد مع احد قريتين من البيعة والاعتراف والجواب بانه منسوخ لا يصح اقرى النسخ جري بعد عمره حتى يصح  
ومن اجاب بانه منسوخ انما يعني به ان ذلك كان اولاً ثم نسخ الا ان عمره لم يلبث ان ينسخ قال ذلك فلا يعمل بقوله ذلك  
لكونه منسوخاً قبل ان ينسخ بعده قوله ان ازيلت في كتاب السر ليس يريد ان اكتب حيث تكتب آيات الكتاب لانه حرام فكيف  
يكفي بالكرامة فيذا ما يعني ان الكتب في حاشي المصاحف حتى ينظر المصنف الا ان الامر تجريده القرآن بمعنى  
عن ذلك للملايخ الامر بالآخرة الى ادخال فيه قوله لما قضيت بيننا بكتاب الله وهي بمعنى الاكفولة تعالى ان كل نفس لما  
عليها حافظ وكان السبب في ذكره ذلك ان الرحم ليس في كتاب الله فلا ترمي زوجه اذا ص ١٢٢ قوله وكان افقه منه  
وذلك ان لم يصح الحكم بآراء حراف الاستتال كما فعله صاحبه مع ان سرده القضية مثا على ان رأى حكم الرسول ايضا  
حكم الله وهو الرحم على المرأة وتغريب ابنه فانه غير مذكور في الكتاب ايضا ص ١٢٢ قوله وكان افقه منه حيث علم ان كل ما قضيه  
به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عين حكم تعالى سواء ذكره في كتاب او لم يذكر ولعل فقاهة معلومين من قرآن  
خارجية قوله فزعموا ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وكانوا هم ان ذلك تشرع ولم يكن الا تعزيراً قوله اغنياً بغير  
لا يقال كيف امر بالتغيب عنه وقوله بالستر والدرأ ما يمكن قلنا قد كانت القصص قد اشتهرت حتى لا يمكن ان تستر  
وتعرفت بحيث لم يبق لها صلاحية ان تنكر فلم يبق بعد اشتهارها الا اعتراف المرأة فلو لم تعترف مع ما يرى من الشهرة وغيرها

والاقرار ان يقر بالباطل العاقل اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المقر كما اقرده القاضي ولبط ابن الهمام واستدل لذلك بما في  
رواية مسلم عن ابني بريدة ان امراً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه ثم اتاه الثانية من افردّه الحمد يث واما اخرجه احمد وابن ابي  
شيبه وغيرهما عن ابني بريدة قال اتى امراً النبي صلى الله عليه وسلم فاعترفت وانا عنده مرة فردّه ثم جاز فاعترفت عنده الثانية فردّه  
ثم جاز فاعترفت عنده الثالثة فردّه فقلت له ان اعترفت الرابعة فحك قال فاعترفت الرابعة فحسد الحديث وبغير ذلك من الروايات ١٢ -  
على اي قليل بعد ذلك اعانها بالمرء ١٣ - والمسلّة غلاية فقال مالك ومن معدان المرأة تحدا اذا وجدت حالاً ولا زوج لها  
ولابد ولم تذكر شبهة ولا عفتا كراهما وذهب الجمهور الى ان مجزأ محل لا ثبت به بل لابد من الاعتراف او البيعة كذا في البذل ١٤ - مثله ذكر في الاسفل  
على هذا القول تقريران احدهما في الحاشية والثاني في المتن وكان من مرجعها بنس واحد لتغير نظام الشيخ فاستحسنت ذكرها مستقلاً ولقيتها على حالها  
على وسياق قريباً ان التغريب تعزير عن الحنفية خلافاً لما في الشك ١٥ -

لما كنت متروك من غير شئ <sup>١٥٥</sup> قول كذا روى مالك بن انس <sup>١٥٦</sup> قال حدثني في الحديث البهاب المذكور من قبل  
 انما روى من الى هريرة وزيد بن خالد وليس فيه شئ بل ورواية منع الامم بضع مائة باسنادين عن ابى هريرة وزيد بن خالد  
 كالحديث الاول <sup>١٥٧</sup> عن شبل بن عبد الله بن مالك الاويسى فرواية سفيان كالحديثين بلطف عن ابى هريرة وزيد بن خالد وشبل  
 غلط بل لا ينبغي ان يذكر شبل في اول الحديثين مطلقا واما في الثاني وهو حديث منع الامم فالصحيح ان روى ابى هريرة  
 وزيد بن خالد طليحة وليس فيها ذكر شبل كما ذكر واما الاسناد المذكور فيه شبل فليس فيه ذكر ابى هريرة وزيد بن خالد واما  
 بن شبل عن عبد الله بن مالك الاويسى فغلط من وجهين ذكر شبل في الاول وليس بصحيح ذكره فيه مطلقا وذكره في الثاني  
 حيث لا يصح ان يذكر ثمة لانه تابعي وقد ذكره في جنب الصحابة واثبت له حضور مجلسه صلى الله عليه وسلم <sup>١٥٨</sup> قوله فيسويها  
 ولو بضع مائة ليس من ضرورته اختصار العيب عن المشتري حتى يلزم المكره بل في لفظ الضعيف إشارة الى فاق  
 لتقبل ثمنها انما هو لا جل مظهر من عيبها عند المشتري فصح ان يكون ان البيع ما ذال فيه فيها فان الزنا لما كان  
 عادة لها كانت عند المشتري مثلهما عند البائع مع ما لازم للبائع من الخالصة الظاهرة بقوله صلى الله عليه وسلم وان يكره اليك  
 ماكره لنفسك والجواب ان التبدل لا يدى اثر في تنقل الاحوال لا سيما في امثال تلك الخصال فلم من امرأة هي متقاة  
 لفعول الرجال ومخالفة الرواية مقيدة بما اذا لم ير تغدير الاخر واما فيما نحن فيه فقد روى عن المشتري لنفسه ما لم يرض بالبائع  
 لنفسه <sup>١٥٩</sup> قوله الشيب باليب جلد مائة ثم الرجم هذا الحكم قد نسخ قبل ان يعمل به كما ان حديث النفي المذكور بعد ذلك منسوخ  
 ايضا <sup>١٦٠</sup> قوله يا رسول الله بينهما ثم فصل عليها كما رآى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يصل على مائة فليس  
 على مريم صلوة فلذلك سال الفرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلوة لما كانت حقا على كل امرء فانه  
 قاضى سبب الصلوة ان تمنعني عنهما سيما وقد ثبتت توتهما فلم يبقا فاسقين واما وجه الفرق فقد بيناه انما كان  
 عليه قال النبي بعد ذكر الحديث كذا قال ابن عسيرة في هذا الحديث جعل شبل مع ابى هريرة وزيد فاقطعوا وادخل اسنادا حديث في آخره  
 يتم حديث شبل <sup>١٦١</sup> وقال الحافظ في ترجمه شبل من تهذيبه روى عن عبد الله بن مالك الاويسى حديث الويدة وعنه حميد بن  
 عبد الله كذا رواه اصحاب الزهري عنه وقاله ابن عسيرة فروى عن الزهري عن عبد الله بن مالك الاويسى عن ابى هريرة وزيد بن خالد وشبل جميعا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث العيص ولم يتابع عليه رواه النسائي والترمذي وابن ماجه قال النسائي الصواب الاول  
 وحديث ابن عسيرة خطأ وروى البخارى حديث ابن عسيرة فاسقط منه شبل <sup>١٦٢</sup> مع اى عند الجمهور قال الحارثي ذهب احمد واثنى  
 وادودولين المنذر الى ان الزاني المحسن يكفر ثم رجم وقال الجمهور وروى عن احمد ايضا لا يجمع بينهما وذكر او ان حديث عبادة منسوخ  
 والناسخ ما ثبت في قصة مائة ان النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد ثم بسط في وجهه كنهان من حكاية عند الشافعي في البذل  
<sup>١٦٣</sup> مع اى عند الخفية وحال الجمهور فقالوا ان النفي داخل في الحد كما سياتى <sup>١٦٤</sup> في البذل اختلفت في الصلوة عليه ففي بعض  
 الروايات انه لم يصل عليه وفي بعضها صلى عليه فاما ان يقال ان الميثم مقدم على الثاني واما ان يقال في وجه الجمع ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نكر الصلوة عليه وقال صلوا على صاحبكم ثم بعد ذلك ابا جوحى واما بالاجتهاد صلى الله عليه وسلم اختلفت الامم في الصلوة على الجرح  
 فذكره مالك قال احمد لا يصل على المأم وابل الفضل قال ابو عبيدة والشافعي صلى الله عليه وسلم على كل من اهل الاسلام <sup>١٦٥</sup> انما يقتضيه الاستدلال  
 عندنا <sup>١٦٦</sup> من احمد ورواية

اول قصته وقت ترك الصلوة عليه ثم تنشأ بهنا السؤال عن دليل التوبة ما هو فقال واهل وجدت شيئاً افضل من ان جادت بنفسها ويمكن تقويم الكلام بحيث ثبتت بهرام الامام ان عمره لما كان قد علم منه صلى الله عليه وسلم ان الحدود لا تكون كفارات ولا شك ان الزنا وامثاله من الكبائر استغرب صلوة صلى الله عليه وسلم عليها مع انها جهرا الفسق فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم بان الاثم قد ارتفع بالتوبة واهل توبة اعظم من التوبة التي نبئت على بذل الهبة واليضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلق انتفاء الاثم الا بالتوبة ولم يذكر الكفارة وتعميم التوبة بحيث يشمل الكفارة وجعل الكفارات والحدود من افراد التوبة حتى يلزم مغفرة السيئات بالحدود والكفارات كما يلزم بالمتاب الى رب البريات فحق الطلاق للنفقة فمن البين ان من قامت عليه البيعة بالزنا وغيره وايقت عليه الحد لثبوت فعله ذاك فانه لم يوجد منه فعل يستحق عليه عقوبة وانما يجوز في جميع ما في يده من كفره بقدر ما تازى واحتمل الكفارة في الحد قوله رحمه يهوديا ويهودية وكان تعزير الشيوخ الغشاة فيها بينهم والا فلا احصان مشفق بهنا فلم يبق الا الجحد وقدره في الرواية من ان اشرك بالندفليس بحصن ص ١٠١ قوله اذا ترافعوا الى حكام المسلمين هذا غير ممكن الرجم بهنالم يكن التعزير لا شرط الاسلام في الاحصان ص ١٠١ قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم عذب وغرب هذا تعزير مفكر والا انكارا فانما هو من دخول في التشريع لئلا يلزم الزيادة على قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يجوز كل ذلك تعزيراً مع ان ثبت ان عمره ترك العمل في الترك ولو كان ذلك تشريعاً لما وسع ان يترك ص ١٠١ قوله فهو كفارة له استدل بذلك من قال يكون الحد وكفارات للحدود وعليه وانت تعلم ان هذا غير ثابت بل الثابت ان ذلك الحد يكون كفارة لخطاياها وهذا مسلم واما تكفير ذلك الاثم الخاص فلا يثبت واما اذا لم تكن له ذنوب اخرى فكفر من هذا الاثم على قدر ذلك التعب الذي تحمله مع ان في اقامه الحد وعلى الكفار واهل الشرك حجة على انها ليست بكفارات ص ١٠١ قوله اقيموا الحدود والحجج كماله

على اشارة الى مسند اخرى خلافيه من ان الحدود وكفارات الالهام لا يلزم الا في قولنا لا اعجز ان الذين يحاربون الله ورسوله الاية فيها عذاب الازفة مع الخزي في الدنيا ولذا اختلف صاحب الجمل الى تاويل الاية ٣٠ ص ١٠١ قال ابن رشد في البرية انفقوا على ان الاحصان من شرط الزعم واختلفوا في شروط قتال مالك البلوس والاسلام والمدينة والوطى في عقد صحيح وحالة تاجر فيها الوطى والوطى المحذور عنده الوطى في الحيض او العصام ووافق ابو حنيفة ما كان في هذه الشرط الا في الوطى المحذور واشترط في الحرية ان تكون من اهل البيت ولم يشترط الشافعي الاسلام لحديث الباب ١٢ ص ١٠١ ذكر الحديث بهذا اللفظ صاحب البرية وذكر نحوه الى ان يلقى بعدة طرق ١٣ - على اختلفوا في النفي وهو التعزير فقالت الائمة الثانية بان داخل في الحد وقالت الحنفية انه تعزير على رأى الامام ويطرأ الكلام على ذلك في البذل خارج اليربوشة واستدل ابن الهمام بما في البخاري عن ابي هريرة ر ١٠١ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين زني ولم يحصن مني عام واقامة الحد ان العطف يقتضى المغفرة بين النفي والحد فاقول ١٤ - ص ١٠١ عندنا باعتبار التسبب قال الشافعي ومالك واهل بيعة المولى بنفسه وعن مالك الا في الامة المزوجة واستثنى الشافعي من المولى ان يكون ذنباً او مكاتباً او امرأة واهل يجرى ذلك على العموم حتى لو كان متلاً بسبب الردة او قطع الطريق او قطعاً للسرقة فغيره فلا عندهم قال ابن الهمام ١٥ -

الروايات الآتية في قولهم ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسناد الاقامة اليهم مجاز كما ان نسبة الضرب اليه صلى الله عليه وسلم كذلك ووجه ذلك ان اقامة الحدود موكولة الى الامام بالرواية الصحيحة <sup>صحيح</sup> قوله من الحسن بن الحسن المراد بالاصحاح هو معناه المصطلح عليه بل المراد انكاح اراد باطلاق الكل جبراً من مفهومه <sup>صحيح</sup> قوله ضرب الحدّ ثمانين <sup>صحيح</sup> قوله فان عادي الرابعة فاقتموه قالوا هذا الامر قد نسخ قبل ان يعمل به ولا حاجة اليه بل الاباحة كانت على سبيل التعزير وهي باقية بعد <sup>صحيح</sup> قوله لا يجل دم امرء المراد بذلك الحبل ووجهه او جوزه تشريعاً لا مطلق الجواز فلا ينافي في القتل تعزيراً حيث يثبت او يعم حيث يشمل الغير والتعميم ممكن في مفارقة الجماعة بابسه في قطع السارق اخذ ثاباً بالامر المتيقن در الحرد وواحتياطاً في امره مع ان رواية العترة رواية فقيهة <sup>صحيح</sup> قوله فعلقته في عنقه لتعليق جازع حيث استحسن الامام <sup>صحيح</sup> قوله لا قطع في ثمر ولا كثر وكذلك كل ما يسرع اليه الفساد <sup>صحيح</sup> قوله لا يقطع الايدي في الغزو ويكتفى بتعزير ان لا يقطع في سرقة مال الغزو وهي الغنيمه فالتنبيه مؤيد ووجه التنبية شبهة الشكره للسارق في ذلك المال ويكتفى ان يكون معناه للقيام بالحد عين ثبت لثبوت الفتنه بلو قد بالاعداء فهو مقيد له وقت العود الى دار الاسلام وعلى هذا فانفي على الاستحباب لانه لا يجوز اقامة الحدود وهنالك <sup>صحيح</sup> قوله لا جلد له مائة تعزيراً لاحد لان شبهة حل الفعل در آت عنه الحد الادنى واجب التعزير لجهل مسائل الشرع مع تمكنه عليها وان لم تكن اعلمتها له ستمثبت لاشبهة فلا شبهة انه يرحم عدل الاحصاء ولا يلزم بذلك انه لو لم تحل له لا يجب عليه الرحم بل الامر منوط على ظنه فان ظن المحرمة رجم والا لا يحد ويعز وما يلزم من زيادة التعزير على الحد فروع بان ذلك لحد جازع عند النعمان ولا حاجة بعد تقريره بالان لا ما اجابوا عن هذا الحديث باوجه غير مرضية منها ما قال المولف ان الاضطراب اخر جرم من حد العمل ومنهما ما قال بعضهم انها نسخ قبل العمل كبرت والنعمان قضى به بعد انبني صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك مما لا يفيد ذكرها والامر بقتل من وقع على ذات حرمة او كان سارقاً او غيرهما عند الاستحلال ظاهر وان لم يكن مستحلاً فنبني على التعزير وكذلك في اللواط الا حد عليه عندنا لا يقتل تعزيراً <sup>صحيح</sup> بآب في المرأة اذا استكرهت على الزنا قوله فلما امر به ليرجم هذا الظاهر مشكل فان امر الرجم بمجرد قول المرأة

سأله حدنا شارلي ما في الهداية اربع الة الولاية وعد منها الحدود وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير موقوفاً ومروى في الكلام في طرقها من خبر جدها ١٢ - <sup>صحيح</sup> وعلى هذا فلا يحتاج الى تكرار الرواية كما فعله النسائي ودلالى تحقيق الحكم بذلك الرجل كما قالوا في دلالى ما قاله المنذر ان اجماع الامت على انه لا يقتل كما على هذه الاقوال وغيرها الشيخ في البذل ١٢ - <sup>صحيح</sup> اختلفوا فيما يقطع فيه اليد فقالوا بثلاثة دراهم او رطل دينار وقلنا ببشرة دراهم والمسئلة فلا في شبهة حتى ذكرنا فيهما مشرتين مذاهب كذا في البذل ١٣ - <sup>صحيح</sup> فقدره من ابن مسعود مرفوعاً وهو مذنب عمر عثمان وعلى وغيرهم كما في البذل ١٣ - <sup>صحيح</sup> فان اهل الفروع صرحوا بجواز اقامتها في المكسر ١٣ - <sup>صحيح</sup> وبذلك يزم ابن القيم فقال بعد ذكر شئ من وثيق الحديث والقياس وقواعد الشرع تقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان حلها الزوجه شبهة توجب سقوط الحد ولا تقطع التعزير فكانت المائة تعزيراً فاذا لم تكن اعلمتها كان زناً لا شبهة فيه فغير الرجم ام ١٣ - <sup>صحيح</sup> لم يذكر الشيخ شيئاً من الكلام على الحديث الاول وذكر في الارث والرضى ان التسمية بالمهر في حجاز والمراد به العقر فلو علم المالك لا يجب عليه العقر وان لم يحجب العقر قلت مخرج بذلك محمد بن موطاه اذا قال اذا استكرهت المرأة فلا حد عليها وعلى من استكرهها الى فاذا وجب الحد





قَالَ اللَّهُ بَلِّغِ الْأَمْلَ الْهَدِيثَ الْعَشْرِينَ عَلَى عَهْدِ الْعَشْرِ بِيَضَ زَمَانِ الصَّهَابَةِ رَضَوَانِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ كَيْفَ وَقَدْ ثَبَتَ لَهُمْ زَوْادُ  
فَوْقَ عَشْرٍ عِدَلَاتٍ وَوَجَّهَ الْفَصْلَ مِنْ عَيْنِ التَّنْصِيحِ يَادُنِي تَنْصِيحٌ وَقَدْ بَرَّ بِلَ وَكَانُوا لَا يَحْتَابُونَ إِلَى آدَانِهِ الْيَضَا  
بِلَ يَقْلَعُونَ عَنْ الْبَرِيَّةِ وَيَتَنَدَّمُونَ عَلَيْهَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ خَوْفًا مِنْ عِقَابِهِ لَعَلَّ نَبْرَكَ صَحْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَلَّاتٍ سَائِرِ  
النَّاسِ فَانْهَمُوا بِذَلِكَ الْمَثَابَةِ فَاحْتَابُوا إِلَى تَنْصِيحِهِمْ تَنْصِيحًا  
**صِيْدُ الْيَابِ** يَابُ الْيَابُ كُلُّ مَنْ صَيَّدَ الْكَلْبَ وَالْيَابُ كُلُّ قَوْلٍ كُلِّ مَا اسْكَنَ عَلَيْكَ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ يَحْصُلُ بِتَرْكِ بَعْدِ الْقَتْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْكُلَ  
مِنْ جِلْدَاتِ الْبَازِي فَإِنْ اسْكَنَ عَلَيْكَ لَا يَنْفَقِرُ إِلَى تَرْكِ الْأَكْلِ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَثْنٌ أَكَلَ فَلَا  
تَأْكُلُ **صِيْدُ ١٩** قَوْلُهُ قُلْتُ وَإِنْ قُتِلَ الْإِبْرَاقُ فَهَرَجَ مَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِ اسْكَنَ عَلَيْكَ لَمَّا اسْتَبْعَدَ ذَلِكَ **صِيْدُ ٢٠** قَوْلُهُ فَاعْلَمُوا بِالْمَاءِ  
بِذَا فَخْصُوسٌ بِمَا إِذَا عَلِمَ نَجَاسَتَهُ وَأَطْلَنَ وَلَمْ يَجِدْ وَالْيَسَ قِيْدَ اسْتِرَازِيًا بِلَ الْحُكْمُ عِنْدَ الْوُجُودِ أَنَّ ذَلِكَ **صِيْدُ ٢١** بَابُ مَا جَاءَ فِي  
صِيْدِ كُلِّ الْجَوْسِيِّ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى مَا يَتَّبَعُ مِنْ الْفَقْهَ مِنْ اخْتِصَاصِ الْكَلْبِ بِالْجَوْسِيِّ بِلَ الْمُرَادُ صِيْدُهُ بِالْكَلْبِ سَوَاءً كَانَ  
كَلْبًا مُسْلِمًا أَوْ جَوْسِيًّا وَبِجَوْزِ صِيْدِ الْمُسْلِمِ سَوَاءً كَانَ بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ أَوْ الْجَوْسِيِّ **صِيْدُ ٢٢** قَوْلُهُ قَالَ عَجَبًا بِالْبَرِيَّةِ وَالطَّيْرِ الَّذِي لِي لِصَادِ بِهِ  
مَبِيتُ آخِرِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ قَوْلُهُ فَسَرَّ الْكَلَابَ وَالطَّيْرَ الَّذِي لِي لِصَادِ بِهِ هَذَا مَقُولُهُ عَجَبًا بِهَذَا وَمَعْنَاهُ أَنْ قَوْلَهُ لَعَلَّ الْمَذْكُورَ مَفْهُومٌ بَيْنَ  
وَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدٍ هَذَا مَعْنَى فَسَرَّ الْكَلَابَ بَيْنَ الْكَلَابِ وَالطَّيْرِ فِي تَفْسِيرِ الْجَوَارِحِ وَالصَّيْغُ كُلُّهَا عَلَى زَنَةِ الْجَهْلِ **صِيْدُ ٢٣** قَوْلُهُ فَانْكَ  
لَا تَدْرِي الْمَاءَ فَتَدْرِي هَذَا التَّحْلِيلُ مِثْلُ بِلَ أَنْ حَرَمَ الْأَكْلَ بِوَقْعِهِ فِي الْمَارِ غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ  
عُلَمَاءُ نَا إِذَا رَأَى مَا هُجِرَتْ عَلَيْهِ وَلَا يَشْتُمُ صَاحِبَ ذَلِكَ الْجَرْحِ حُلَّ الْكَلْبِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَارِ فَانْ مَعْلُومٌ أَنْ هُجِرَتْ قَتْلُهُ

وَعَنْ أَصْحَابِنَا وَمَالِكٍ وَأَبِي كَيْفَ السَّارِ تَعْلَمُهُ وَفَعْلُهُ سَوَاءٌ أَعْتَقَ الْوَحْمَةَ أَوْ لَا وَيَقْتُلُ وَفِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ عَنِ السَّارِ مَرْبُوعٌ بِالسَّيْفِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَقْتُلُ  
وَلَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا عَقِدَ أَبَا حَتْمٍ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَدْعُلَ عَنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي كَيْفَ السَّارِ وَالنَّزَارِ وَعِنْدَهُ مَا حَقَّقَهُ قَبِيحٌ وَلَا يَسْتَأْذِنُ إِذَا عَرَفَتْ جِلْدَاتُهُ  
لَعَلَّ السَّارِ لَسِيْمَةً بِالْإِسْطِادِ وَحَاصِلُهُ إِذَا عَقِدَ الْأَذَى لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا عَقِدَ كَفْرًا وَبِهِ جَزْمٌ فِي النَّهْرِ وَتَبَعَهُ الْإِسْرَاحُ وَإِنَّهُ يَقْتُلُ مَطْلَقًا أَنْ عَرَفَ تَعَاظِيلَهُ  
لِي أَنْ يَرَى بِطَرَفِ الشَّامِيِّ ٢٤ - عَلَيْهِ وَلَا مَا مِنْ ذَلِكَ الْجَمْعُ إِذَا تَعَزَّزَ بِمَعْنَى عَلَى رَأْيِ الْأَمَامِ يُعْرِضُ بِقَدْرِ مَا يَرَى وَكُلُّهُ ابْنُ الْهَامِ عَنْ قَاضِيَانِ الْخَنْثِ  
مِنْ الْأَفَاطِلِ النَّحْيِ بِحَدِّ قَائِلُهَا ٢٥ - عَلَيْهِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْوَادُودُ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ هَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ أَنَا  
نَصِيْرُ بَيْتِهِ الْكَلَابُ فَقَالَ لِي إِذَا ارْتَلَمْتُ كَلَابًا كَلَابًا الْمَعْلُومَةَ وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ مَا اسْكَنَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلَ الْإِنْسَانُ يَأْكُلُ الْكَلْبُ  
فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلُ فَإِنْ أَفَاتَ أَنْ يَكُونَ أَفَا اسْكَنَ عَلَى نَفْسِهِ ٢٦ - عَلَيْهِ فَإِنْ عَزَمَ قَوْلُ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْكَنَ عَلَيْكَ كَلَابًا مَتَنَاوَلًا  
لِلْقَتْلِ وَعَدَمُهُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَتَلَ نَفْسٌ فِي ذَلِكَ ٢٧ - عَلَيْهِ جَمْعُ الْبَازِي قَالَ الْجَدِّي فِي الْبَزِ وَالْبَازِي هُزْبٌ مِنْ بَنِي قَوْصٍ جَعِبُوا زَوْجًا وَبَزَاةً الْوَزْوَ بَزَاةً مِنْ بَنِي زَوْجٍ  
إِذَا تَعَاوَلُوا وَتَأَنَسَ وَهْ وَقَالَ الْيَضَا فِي بَابِ الزَّارِ الْبَازِي الْجَوَالُوزُ وَبَزَاةً هُزْبٌ مِنْ بَنِي قَوْصٍ جَعِبُوا زَوْجًا وَبَزَاةً الْوَزْوَ بَزَاةً مِنْ بَنِي زَوْجٍ  
الْبَازِي وَبِكُلِّهَا تَسْتَعْلَقُ فِي الْكَلَامِ ٢٨ - عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا فَلَقْتُ فَسَرَّ بِنَا الْجَهْلِ كُلُّ مَا صِيْرَ بِهَذَا شَيْخٌ وَتَكْتُمُ الْيَكُونُ بِلَفْظِ الْمَعْلُومِ وَالضَّمِيرُ إِلَى مَا جَاءَ  
فِيكَونُ مَقُولُهُ لِلْمَصْنُفِ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ فَسَرَّ بِهَذَا الْجَوْسِيِّ فِي الْآيَةِ بِالْكَلَابِ وَالطَّيْرِ وَهُوَ قَوْلُ الْجَهْلِ وَالْمَارِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِنَا مِنْ  
الْتَفَرُّقَةِ بَيْنَ صِيْدِ الْكَلْبِ وَالطَّيْرِ ٢٩ - عَلَيْهِ أَيْ بِلَ الْجَرْحِ مِنْهُ بِمَبْلَغٍ لَا يَسْتَطِيعُ صَاحِبُ السَّلَامَةِ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَرْحِ ٣٠ -

صحيحه قوله انما ذكرت اسم الشئ على كلبك ولم تذكر على غيره فلم بذلك ان المشاركة نفسها غير محرمة فلا ينافي لفظ الحديث بقائه  
 الفقهاء من ان الكلب الثاني اذا حمل بعدما اشتمت الاول واخرجه من الصيدية فانه يكره لوقوع الاضرار من الزكوة حيث  
 تمكن من الاختيارى قوله عن الجحمة وعن الخيلسة المجهمة هي المصورة والكرامة في معنى التزهر ان ذبحت بعد ذلك والا  
 فلتحريم والكرامة في الاول لا يلازم تلك اول احتمال ان لا تبقى فيه حيوة وقت الزكوة ص ١٩١ قوله ذكوة الجحيم ذكوة امه  
 بسط صاحب الهداية قوله ذى مخلب المراد به ما يصيد به لانه مخلب فحسب ص ١٩٢ قوله ما قطع من الحي المالك ما قطع من الحي  
 الذي يوسم حكما وهو بقطع ما لا يمكن حيوة بدونه فليس يصيد به ص ١٩٢ قوله لو طعنت في فخذه اى عند الاضرار قوله من قتل ذئبة  
 لا يقال جناية فرد من ذلك الجنس لا لوجب قتلها جميعا لان قتلها ليس بترك الجناية بخصوصها بل بما علم بسبب تلك الجناية

مسألة يعنى علم ان دار الحرمه عدم التسمية لا المشاركة فلو شارك كلب آخر دسى عليه ايضا فيوزع صيدها وقوله فلا ينافي الجواب اشكال يرد على الكلام  
 السابق وحاصل الاشكال ان مجرد المشاركة اذا لم يكن محرما فكيف قالت الفقهاء ان الكلب الثاني اذا حمل بعدما اشتمت الاول لا يجوز لكان سمي على  
 الثاني ايضا فحكم بقوله ان المشاركة بينهما ايضا محرمة مع قطع النظر عن التسمية وحاصل الجواب ان الحرمه بينهما لعارض وجود وقوع الذبح لا اعتبار  
 على ما تمس الى الذبح الاختيارى قال صاحب الهداية اذا ارسل كلبين فوقعه احد هاتم فكل الاخرى ولوا رسل رجلا من كل واحد منهما كلبا  
 فوقعه احد هاتم فكل الاخرى والملك الاول لان الاول اخرجه من هذا الصيدية الا ان الارسل من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في الابعة  
 والحرمه حاله الارسل فلم يكره بخلاف ما اذا كان الارسل من الثاني بعد الخروج عن الصيدية يجرى الكلب الاول والخروج من حيث لا يوافق لان  
 الصيد بعد ان خرج عن الصيدية كانت ذكوة بعد ذلك بالذبح فخرج الكلب في مثله موجب للحرمه ص ١٩٢ مسأله وللفظ من قوله اذ ذبح بقرة  
 فوجد في بطنها جيفة ميتة لم يملك اشترط لم يشترط وهذا عندنا بغيره وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف وعمره اذا تم فخلعت اكل وهو  
 قول الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم ذكوة اثنين ذكوة امه ولا بد من الام حقيقة لانه يتصل بهما حتى يفصل عنها بالمقراض ويتخذى  
 بفذاها ويتنفس بنفسها وكذا الحكم حتى يدخل في البيع الوارد على الام ويتعلق باعتبارها واذا كان جزء منها فالجرح في الام ذكوة لانه عند العزم من  
 ذكوة كما في الصيد ولانه اصل في الحيوة حتى يتصور حيوات بعد موتها وعند ذلك يفرد بالذكوة وهذا يفرد بما يجاب الفرة ويتعلق باعتبارها  
 اليه وتقع الوصية له به وهو حيوان وموى وما هو المقصود من الذكوة وهو التمييز بين الدم والحلم لا يتحصل بجرع الام اذ يوليس بسبب  
 خروج الدم عنه فلا يحصل تبعاً في حق تلك الجرح في الصيد لانه سبب خروج ناقصا في مقام الكل فيه عند التقدير واذا غلب في البيع جرحا  
 بجوازه كئيلة لفسد باستثنائه ويتعلق باعتبارها كئيلة مفصل من الحرة ولورقيق له وفيها من الجواب عن الحديث انه لا يصح الاستدلال به فانه  
 روى ذكوة امه بالنصب والرفع فالكان منصوبا فلا اشكال فانه للتنبيه وان كان مرفوعا فذلك لانه اقوى في التبيين من الاول عرف ذلك في  
 علم الديان قيل وعلى ذلك تقديم ذكوة الجحيم كما في قوله سه وعيناك عيناها ويحرك جبهه بالهوى اى علم الساق منك دقيق ص ١٩٢ مسأله  
 الضعيف الى الميت حكما فان المبان من الحي الذي هو صورة لاهلكا بكل وذلك بان يتقن في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة  
 صورة لاهلكا واجاد الشخ في هذا الاستثنا وتفصيله في الهداية ص ١٩٢ هذا اشارة الى اشكال يرد على ما هو المشهور في سبب الامر  
 بفعل الاذراع من ان ذلك جزءا من فعله ليس بجزءا من فعله عليه السلام ويستنبط ذلك من بعض الروايات ايضا فقد حكى العيني برواية

من مقتضى طبيعة ذلك الجنس <sup>١٩٢</sup> قوله وفي الحديث <sup>١٩٣</sup> قوله ان ابا هريرة له زرع اى كان قبل الهجرة صاع زرع  
فقال <sup>١٩٤</sup> عنه النبي صلى الله عليه وسلم او المعنى ان من قومهم اصحاب الزرع فانه دوسى فلعلة سأل عن الكلب لصاحب الزرع الابل  
قوله <sup>١٩٥</sup> قوله ما لم يكن من اولئك اى قائلين كما يعلم من الدليل مع ان الذبح بهما قائمتين يكون وقذا وخرقا اى البرص  
يؤذي لا يهتك خرجان الدم اذ فاك بثقلها فصارا في حكم ما تقتله المعراض بعرضه <sup>١٩٦</sup> قوله ما بالظفر هذى المجبشة هذا دليل ثان يخص  
بالثاني والاو لم يترك فيها <sup>١٩٧</sup> ابواب الاضاحى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله احب الى  
الله اى من الاعمال التي تقبل يوم النحر او من العبادات المالية او الفضل فيه جزئى فلا يلزم الفضيلة على الذكر والصلوة قوله  
يوقع من الله الا اى يقبل في جنابه لقائل قبل ان يتم امره فطبعوا لهما نفسا اى لا يجوز اهل ادواها فريضة اسمن ما عندكم  
والطبيبة <sup>١٩٨</sup> قوله ولم يرفعهم الا بغير عمد و هو لا رملوا هذا الحديث على الخصوصية وعندها ان النعمى عن الميت غير انه الكان  
بوصية منه ليس لان يأكل منه وان لم يكن وصية منه حل له اكلها كما في الضحية لنفسه من غير فصل <sup>١٩٩</sup> قوله بكش اقرن وهذا  
يشير الى التوحد و ما مر من الرواية يولى الى تعدد ما ضعى به فاما ان يحل على تعدد القضية او يكون الكلب في هذه الرواية للجنس  
غير مقصود به معنى التوحد او يقال ان ذكر العدد لا ينبغي ما فوّه فانه والكان ذبح اثنين الا ان الراوى لم يذكر الا واحد ا قوله  
ياكل فى سواد الاى كانت هذه المواضع سودا دون غيرها والمراو بسواد العينين سواد حلقه العينين وحدها اى جميع بالصفة  
الجنس والا فالدائرة المشتملة على سواد العينين تكون اسود من كل كبش وكان اختياره صلى الله عليه وسلم هذا القسم من الكلب لما  
فيه من القوة ولا نه على لون الموت حين يذبح بعد دخول اهل الجنة والنار مقامهما فكان تذكرا بالموت ايضا

احد من عائشة انه كان في بيته ربح موضع فسكت فقالت تقتل به الاوزاع فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر ان ابراهيم عليه السلام لما  
القي في النار لم يكن في الارض دابة الا اطاعت عند النار الا الوزغ فانها كانت تمنع عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم واخرج الجناري رواية  
ام شريك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتلها وقال كان ينفع على ابراهيم وعاصم الاشكال انه جناية فزاد جماعة كانت في هذا  
الوقت خاصة فكيف الامر يقتل ما سبى الى القيمة وهى لم تصدر الجناية عنها وقد قال الله تعالى هلا نعمة واحدة لنبى امر يراق قربة اكل  
لما دغته وحاصل الجواب ان الامر يقتل الوزغ ليس جزاء للفعل بل لما علم بذلك خرب طبعه قال النووي اتفقوا على انها من المؤذيات وقال العين  
يجب في النار فينال الانسان من ذلك كره عظيم واذا تمكن من الملع قرع فيه وليسير ذلك مادة لتوحيد البرص وكل القاري عن ابن الملك بن  
شغفها افساد الطعام خصوصا الملح فانها اذا لم تجرد ليقا الى افساده ارتقت السقف والقتت خربها في موضع مجازيه <sup>٢٠٠</sup> عليه لم يذكر الشخ بذا  
القول انهم ههنا وانا زدت عليه اللغات والقصص فخرجها البودا ومفصلا من حديث ابى سعيد ان ابن عمر استاذ يوم الاجاز الى اهلك وكان حديث حميد  
بجرس فاذا نزل النبي صلى الله عليه وسلم وامره ان يذهب بسلاطه فاقى داره فوجد امرأة قائمة على الباب فاخرا الى الاربع فقالت اتعجل حتى تنظر  
ما خرجني فدخل البيت فاذا حية منكورة فطعنها بالراح قال لا ادري بها كان اسرع موت الابل اية الحديث <sup>٢٠١</sup> عليه حتى لما كان ابو هريرة  
صاحب زرع فذابل ذلك سأل صلى الله عليه وسلم عن كلب الزرع وعرض الشخ ان هذا الكلام ليس للجنس في ابيهرة بل بيان لصيغة  
بذلك الاستثناء <sup>٢٠٢</sup> عليه يعنى ان الاخير بوصية من الميت حكمها التصديق على الفقراء واليتيموا كالمهاذ يكون بغير وصية منه حكمه خيرية

ص ١٩٧ قوله المتعاقبة ما قطع طرف اذنها من الجانب المقابل وترك الكمال على ما يفهم من لفظ المتعاقبة وكذا المدايرة ثم علم ان الذي سجد المولود هذا الباب لبيان ما يعلم تفرا الى مجموع ما في هذا الباب والباب الذي قبله فان الامر باستتشاف العين والاذن يعلم ما اذا دخل في صرح الجوار وما هو دون ذلك والاول من هذين لما كان مذكورا في الباب الاول بقى في الباب الثاني بيان الثاني باب في الجذر من الضان لا انة كشيئنا ما ذكره الاستاذ ههنا وحاصله ان الضان هي ذات الصوف من اقسام الغنم والمعز ذات الشعر فلا يجوز في المعز الا المسنة واما من الضان فتجزي الجوز سوار كانت ذات الية اولاد وجذر الضان عند الامام هي التي اتت عليه سنة اشهر وقال اهل اللغة وغيرهم هي التي اتت عليه سنة وذهب الامام فيه بتوحيده بالرقايات ولا علينا ان نتبع اللغة فيما خالف الرواية في امثال ذلك ثم ان التخصيص بذات الالية كما وقعت من بعض المعاصرين في تفسير الضان ناش عن قلة التدبر في بعض رولى الاشياء حيث فسر الضان بذات الالية ولم يكن مراده التخصيص كما هو مصرح بذلك في باب الزكوة ص ١٩٧ قوله فبقى عموما وجدى لكى على الله عليه وسلم لعلم انه عتود وهو ما اتى عليه حول فخره فيه وعلى هذا فلا خصوصية ويمكن ان يكون رخصه في التخصيص بها وان كانت جديدا هي ما اتى عليه سنة اشهر وهو يخص به ليس لغيره ان يفهم بهذا السن من المعز قوله فاشتر كفا في البقرة سبعة وفي البقرة عشرة هذا منسوخ عما فخله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك قوله فان لبرت اى بعد التبيين للاصحية قبل ان تدرج ص ١٩٧ قوله فمكسورة القرن قال لا باس به المراد به القرن الظاهر واما اذا الكسر داخل القرن فانها لا تجزى والهي في قوله الاتي عن التخصيص باعصب القرن هي تنزيهه وكذلك في الاذن فانه

نفسه من جواز اكل الكل والتصدق بما شاء ص ١٢٠ طه قال صاحب الهداية معرفة المقدار في غير العين متيسر وفي العين قالوا انه العين المعية بعد ان لا تتلف الشاة وما يورين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع اعلم على ذلك المكان ثم تبت عنها الصحيحه وقرب اليها العلف قليلا حتى اذا رأت من مكان اعلم عليه حتى ينظر الى تفاوت ما بينها فالكان ثلثا فالذاهب الثلث والكان نصفاً فالنصف اه ١٢٠ طه هكذا في ما مش الاصل بقلم الشيخ في الظاهر انه لم يذكره الا ثم بعد ذلك تذكر شيئا من هذا فالحق بقوله هذا والمراد بقوله اصله اى حاصل ما اذا الاستاذ و ذلك لان ما ذكره الشيخ مؤيد من التقارير الاخر للقطب المكنونى نور الله مرقداه - ص ١٢٠ ففي الهداية الجذر من الضان ما تمت لاسته اشهر من ذنب الفقهاء اه في شروحه قيد بقوله في ذنب الفقهاء لان عدل اللغة الجوز من الاشياء ما تمت لاسته اه ١٢٠ طه قد ورد ولا نذكر الا المسنة الا ان يعبر عليهم فذهبوا جزم من الضان فهو سلم وغيره ص ١٢٠ طه اى بعدم التخصيص اذ في رتبته ص ١٢٠ طه وبذلك قال الشيخ كما حكاه عنه المصنف واليه ما لبعض التابيين وغيرهم والجمهور على ان البقرة عن سبعة والبعير عن سبعة وادعى الطحاوى وابن رشد انه جمل كذا في البذل وكانها لم يفتن الى الخلف المذكور واختلفوا في الجواب عن الحديث فقال المنظر انه منسوخ وما لى القارى الى انه معارض بالرواية الصحيحه وقال صاحب الهداية ان الاخبار اذا اختلفت في الظاهر يجب الاخذ بالاعتقاد وذلك فيما قلنا كذا في البذل ص ١٢٠ طه واجاب عنه الشيخ بغير الشك ايضا كما سياتى في بيان في ابواب السير وقال ابن القيم في الهدى عدل في قيمة الابل والغنم كل عشرة منها بغيره في التقييم وقيمة المال المشترك واما في الهدى فقال علما

لوقلعت اقل من النصف كان النهي تنزيها وان اكثر من ذلك كان تحيما وفي النصف روايتان قوله كان الرجل يصحى بالنشأ  
عنه وعن اهل بيته يعني لم يكونوا موصرين فحب على كلهم طمعة بل كانوا يصحى احد من اهل البيت فيكفي لهم وهذا معنى  
كونه عنهم وعنه ثم ان تضييق هذا الواحد اعم من ان تكون واجبه او تطوعا اذ الغالب فيهم لما كان هو الاعمار فلا ضير في  
ان يقال ان احدا من اهل البيت كان يتطوع ويكفي ذلك عن الكل لكونهم كالشركاء في الاجرة والمتوبة او شركاء  
في اكل اللحم قوله واحتجنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم انه صحى بكبشين الى هذا الاستدلال لا يتم فان موجه  
جواز التضييق عن اهل بيته لم يقلوا بل الحديث على ما ذهب اليه يثبت ان ينفى وجوب التضييق راسا فان في الضحية  
صلى الله عليه وسلم عن لم يصح كفاية ولا سيما في زمنه صلى الله عليه وسلم اذ كان للصحاب ان يكتفوا بالضحية  
فصلى الله عليه وسلم بل المصنف هو وصول الثواب اليهم وبهذا المعنى يجرى عن اهل بيت كما يجرى عن اهل بيته  
تضييقه صلى الله عليه وسلم عن امته بهذا المعنى لا كما فهماد هو المذهب عندنا <sup>١٩٥</sup> صحى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والقائمون الى استدلال بهذا من قال بسنية الاضحية ولا يصح بل الذي اخذه قول ابن عمر انه هو وجوبها فان الدوام  
على فعل بحيث لا يثبت ترك اصل الامارة الوجوب وانما لم يصرح ليرتفع باستنباط المسائل عن افعال صلى الله عليه وسلم  
واقواله وايضا ففي روايته المسلمين عليه حجة على انهم حملوا فعله على الوجوب لما ورد فيه من الوعيد قوله اللهم فيه مكره  
اختلفت الروايات بهنا والحاصل ان اللحم في اوله مرغوب فيه وفي اخره مكره فلم يحب ان يرغبوا عن نيكته واجبت  
ان يترك كل مرغبه وطلع <sup>١٩٦</sup> قوله عناق لبن قيل معنى كونه عناق لبن بيان ما يرجي فيها من كثرة اللبن وغزارته  
لنهاية نوعه وقيل في توجيه الاضافة انها مرعاة اللبن الكثير فانها تشرب اللبن للتيسير ولم تقلم بعد وهذا اول على  
كونها سميته ثم ان العلماء وان الفقهاء على اجزاء الجزع من الضان دون المعز الا ان لهم في تفسير الجزع وتعيين سنها  
خلافوا به عندنا مات عليه سبعة اشهر واكثر والله اعلم <sup>١٩٧</sup> قوله اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهني عن لحم  
سملت عاترة رضي الله عنها نهيه عن الادخار على التنزيه فقالت لا ولكن احب اى امره كان استحبابا لا وجوبا واما انها  
لم تعلم بالنهى فبعد <sup>١٩٨</sup> باب في العقيقة قوله كما فتان اى مساويتان بالتساوى الشرعى وهو كونها يحتمل ببيان شرعا  
وليس المراد التساوى في السمن والسن وغيرهما قال العبد الضعيف رحم الله تعالى عليه للبعد ان يقال ان كما فتان  
بهنا ليس صفة مستحبة يتكلف في تعيين المراد بل التكاثر بهنا هو الاجزء المتشبه بهنا خبر عن الشاتين وقبر الشاة معذرة  
والمعنى يجرى عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة <sup>١٩٩</sup> قوله في كل عام اضحية وعقيقة على في هذا ليس

غراما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة واثبتوه سبعة في الحديبية ولما في هذه الرواية فقال جابر ايضا امرنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان نشرك في الابل والبقرة كل سبعة منانا في بدنة وكلاهما في الصحيح <sup>٢٠٠</sup> اهـ وفيه اول محمد بن موطاه <sup>٢٠١</sup>  
اهـ والقرن التدريب اى يعود دم ذلك <sup>٢٠٢</sup> اهـ الظاهر انه من كلام سيدى الوداد المرحوم كما يدل عليه السياق وايضا فليس  
في التقارير الاخر من حفرة القطب المذكورة <sup>٢٠٣</sup>



والا لزم التعارض بين الروايات فلا بد من التصريح بالأصل وهو الاداء بعد وجوب السبب والقول بانه تخيير  
 في الاتيان بهما قبل اداء بعده بمطل موجب الامر والعقل يتم ص ١٩٠ قوله فلا نثبت عليه لعدم العقاد يعين ص ١٩٠ قوله فقال  
 هذا حديث خطأ ووجه الخطأ ليس به مجرد الاختصار كما توهم بل الوجه ان الحديث في قوله عليه السلام لو قال ان  
 شار الله تعالى لم يحث ليس بالمعنى الذي اراده القائل في قوله من حلفت الى آخره فان الحديث في الاول معنى الفوز  
 بالمرام لا الاصطلاح في هذا الاختصار لما كان معنى المقصود وكان خطأ اذ مراده صلى الله عليه وسلم ان سليمان  
 لو قال في قوله ان شار الله لم يحث وقاز بمراه واما يمينه فكانت على مجرد الطواف وقد برئيه واما الولاية  
 فخير واخلف فيه كما يدل عليه دعاء اللهم على الطواف دون الولاية فقوله تلد حلمات على عدة سموه قتيبيان عز منزهة حلفت عليه  
 والرواية يمينه بحيث اثبت ان الحائض لو زاد فيه ان شار الله لم يحث في يمينه وهذا لا يثبت بلفظ المحرث في الاختصار  
 المحرث غير محل كيف والعلماء متوارثون بالروايات اختصاراً فلم يعترض البخاري عليه بل اعترض على النقل بحيث  
 غير المعنى ص ١٩٠ وقوله على ما مرارة اوكسين احد العديدين للنفى الآخر باب في كراهية الحلف بغير الله الكان المقصود  
 بذلك تعظيم من حلفت باسمه فلا شك ان كبره من الكبار وان حلفت باسم صنم كانا العرب يحلفون به فقيه وبيان  
 ان اراد ما كان لا يريدونه من تساويها به سبحانه في العظمة فلا شك انه كفر وان لم يكن فخره بمرجئه على اللسان عادة  
 وكذلك جريان ما سواها من الاسماء ليس الا صغيرة ينبغي الاحتراز عنها واخلاف الاول فكان حلف النبي صلى الله عليه  
 وسلم من هذا القبيل واما اطلاق الشرك عليه في الرواية الآتية فلا ينافي ما ذكرنا فانا قد اسلفنا ان الشرك  
 دون مشرك كالكفر بعض افراده دون بعض آخر اذ لا شك في ان ذكر اسم حيث يذكر اسم الله تعالى لا يشترط  
 والكان في الذكر قوله ولا آثر اكان فتح تلك اللفظة استقر في قلبه حيث منعه من مجربا على لسانه من غيره ايضا وانما كان ذلك لانه  
 ص ١٩٠ قوله ولا آثر اكان فتح تلك اللفظة استقر في قلبه حيث منعه من مجربا على لسانه من غيره ايضا وانما كان ذلك لانه  
 عن التهمة من سمع يحلف باللات والعزى باب في كراهية التذویر بحملة الامر ان الاعتقاد بتاثير التذویر بحيث ينبغي  
 عن قدر الله تعالى شيئا منى عنه مطلقا والتجمل الذي لا يشفق الا في النذر سبب مذمة وان لم يعتقد التاثير كانه لاه  
 على صنعه ذلك وهو انه لا يعطى للحد الاغرض دنيا وياما مسوى هذين فلا بأس به ص ١٩٠ قوله واحتجوا بحديث  
 عمره نذر الخ وهو الاحتجاج انه ليس للصوم ذكر فيه مع ان الليلة ليست بحل الصوم والحوادث ان العرب يطلقون الليلة

اطلا العام فقد قال ابن عابدين قد مراد به ما لا يستحق شرفاً وهو شغل المبلع والمكروه والمندوب والواجب اه وعلى هذا فيكون قوله  
 المأز وغيره بمنزلة التعم وقوله الواجب وغيره بيان لبعض انواعه واما ما كان فالمراد بقوله في غير ذلك السنة والمندوب وغيرهما ص ١٩١  
 على كما في بعض الروايات محل قوله لكان كما قال ص ١٩١ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤

ويريدونها بما يتأبها من اليوم وقد ورد في بعض هذه الروايات لفظ اليوم أيضاً مع ان الرواية وردت المتضادة لا اعتكاف  
 الصوم فوجب الجمع بين الروايات واليقار عروة كان استجاباً لادب بالان الكافليس اهل اللطاعة حتى يصح نذره قوله  
 حتى يرحم بفرجه تخصيصها بالذكر تحقيق لمباذلة المقابلة وكثير ما يكون ان سبيل الدخول النار ايضا قوله لقد رأتنا سبع اقوة  
 تحقيق لتوكيد امر الاعتقاد مع ما بهم من الاحتياج اليها لكونها واحدة لسبع هذا وليعلم ان الاعتقاد كان سداً  
 لباب النظم والتعبد على الممالك وتعليم المكارم الاخلاق لهم بهذا الامر الشديد والا فلا يجب اعتقاد الامامة او  
 العبد بهذا ص ١٩٩ قوله من حلف بملة غير الاسلام كاذباً فهو كما قال قال بعضهم انه كما انهم من النفرة عن ذلك الملة  
 لانه اذا اراد الا متنع عن ارتكابه اذا حلف على الآتي او بيان استبعاده عن ان يكون ارتكابه اذا حلف على المني  
 حلف بملة غير الاسلام لكون هذه الملة بالغة نهاية التنفر عنه وهذا يخالف مقصوده صلى الله عليه وسلم من النهي  
 عن ان يكلفوا ذلك فان في ذلك التوجيه اغراء لهم ان يكلفوا امثال ذلك فالعني انه اذا حلف وكان يعلم ان ذلك  
 كفر وكفر والا فله في كبره واجترأ على عظيمة ولا كفارة عليه سوار كان غموساً او متعقده ص ٢٠٠ **البواب السبع**  
**عن رسول الله صلى الله عليه وسلم** قوله دعوني ادعهم الدعوة واجبه انتم تبلغهم وان بلغتهم  
 فهي مسنونة وهذه الدعوة تختص ان تكون واجبه والاخرى ان تكونان مسنونتين والظاهر انهم كانوا قد بلغتهم الدعوة  
 قبل ذلك والدعوات الثلاث في الايام الثلاثة من سلمان كانت على سبيل السنة ص ٢٠١ قوله انما انزل منكم  
 فارسي ان كانت العرب لا يعدون البعجم شيئا وكانت الاقوام يعلمون ذلك ممن العرب بل وكانوا يعلمون ذلك  
 منهم لما يرون لهم من الفضل والقوة فالذي اراده سلمان ان الاسلام قد ساءى بين العرب والبعجم كما ترونني  
 امرت عليهم واني فارسي كانه رغب بذلك نفوسهم الى اموال الدنيا وامر بها ص ٢٠٢ قوله عن يدوا انتم صاغرون اي  
 لا تتجسس رسولنا لاخذ باهل لؤد ونها بايد يكيم اذ لا روي هذا اي الزل في حضورهم بالفسهم قوله وان انتم نازكتم على سوار  
 اي غنم ترمي اليكم كل عهد وحلف يكون بيننا وبينكم فحكمكم انا حجازكم حتى لا تكونوا على غرة وهذا معنى كونها على سواد  
 فان هذا الفرق بين يعلم من عزم صاحبه ما يعلمه ذلك فكانا ساءا وبين في العلم والحوزم وقال الشافعي اوعا رة

لاندوب واختلف في المسنون كما بسط هذا في الاوجز واستدل بحديث الباب من قال بعدم ايجاب الصوم لما ورد في بعض روايات  
 من لفظ الليل والليل ليس بحل للصوم واجاب عنه الحنفية وغيرهم بما افاده الشيخ ١٢٠ - عليه ذكره تجرجه في البذل والاوجز وقال  
 ابن القيم لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه احتلف مفطراً قط ١٢١ - عليه هذا هو المسئلة الثانية وهي صحة نذر الكافر واليهود  
 منهم الحنفية والشافعية على انه لا يصح واولو الرواية على النذر وهذا هو الذي عن تحقيق الشافعية ١٢٢ - عليه هذا يحصل به لما في البذل على اليد  
 لو قال ان فعلت كذا فاني يهودي او نصراني او كافر يكون مبيناً فاذا فعل لم يترك كفارة يمين قياسي على تحريم المباح فانه يمين بالصلح ١٢٣ -  
 عليه اشارة الى ما تقدم من انهم لا يعدون البعجم شيئاً يعني زعمهم ذلك كان معروفاً بين الناس بل مقبولاً عند الانام كما في انهم يجره  
 العرب افضل منهم ١٢٤ - فحق الدر المنثور ولا تعقل من الزعمي لوبعها على يد ناسبه في الاصح بل يحلف ان ياتي بنفسه فيعطيهما قائماً



ناظرة الى سنية الدعوة واستجابها بنا على ما شاع من امر الاسلام وذايع فكانه يني على الظاهر وهو بلوغ الدعوة  
ايهم فلم يبق الا الاستجاب ومع ذلك فلو تحقق ان قولهم تبلغهم الدعوة لا يجوز الشافعي ايضا قبلهم قبل الدعوة ومعنى  
قوله الا ان يعلموا ان الاعدار اذا سارعوا اليه ولم يعلموا حتى تبلغهم سقطت الدعوة قوله فان لم يفعل يعني ان الذي  
كان ينبغي له ان يكون الاول وهو التبليغ واما لو لم يبلغ فابلغهم من قبل يعني عن دعوة ص ٢٠٤ قوله محمد بن جابر بن عبد الله بن جابر  
فعل محمد فاعله والله قسم الخمس مفعوله والمواظفة في الاتيان والمعنى اني محمد معه ص ٢٠٤ قوله اقام لهم صحتهم ثلاثا ليجزوا الضمان  
وليكون الملك آمنا ولكون القيام ايسب في عين العدو وديلا على استقراره صلى الله عليه وسلم وتقرر ملكه  
ص ٢٠٤ قوله اعطيت جوامع الحكم القرآن او الحديث ونصرت بالرعب هذا الرعب مغاير لرعب السلاطين على رعاياهم  
كما يظهر بالرجوع الى التواريخ وجمعت لي الارض مسجدًا وكان الامم الاولون لا يمكنهم الصلوة الا في مساجد معدة للصلوة  
ثم هذه المذكورات سبعة قلما ان يجد جعلت لي الارض مسجدا وطورا مجموعا شيئا واحدا فان نعمة الارض وهي الطهارة  
واحدة ظهرت بوجهين جواز الصلوة وحصول الطهارة ويقال من النبي صلى الله عليه وسلم علينا بافادة ما لم يكن  
وعده في قوله لست فضلا منه ومنه ومعنى قوله العدد لانه في الزيادة حتى يستشكل بما زاد على الست مع ان قوله ختم  
على النبيون ليس مستقلا بالا فافادة وانما وقع بمنزلة التعليل لقوله عليه السلام ارسلت الى الخلق كافة او كالنبي لولا ذلك  
لانه لما لم يكن بعده نبي ارسل الى كافة فافهم ص ٢٠٤ والعكس فافهم ص ٢٠٤ وارسلت الى الخلق كافة وكان الاولون

والقاضي من قاعدية قال ابن عابدين قوله في الامحاي من الروايات لان قبولها من النائب يفوت المأمور به من اذلاله عن الاعطاء  
قال قاضي سني يعطوا الجزية عن يده هم صاعزون قوله والقاضي من قاعد ويكون يد المؤدي اسفل ويد القاضي اعلى ص ١٣٠  
يؤيده ما في البخاري رواية جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت خمساً لم يظن احد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر الحديث قال الحافظ  
ناديوا امته بقذات في قلوب اعدائهم اخبر احمد وقوله مسيرة شهر مفهومة انه لم يوجد في هذا النص بالرعب في هذه المدة ولا في اكثر منها اما دونهما  
فلا لكن لفظ رواية عمر بن شريك نصرت على العدو بالرعب ولو كان يعني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلقا وانما جعل القاية شبرا لانه لم يكن  
بين بلد وبين اعداء اكثر منه ص ١٣٠ قال الحافظ اي موضع سجد ولا تفصل لسجود بينهما موضع دون غيره ويمكن ان يكون مجازا عن المكان لانه  
للصلوة وهو من مجاز التشبيه لما جازت الصلوة في جميعها كانت كالسجدة في ذلك قال ابن ابي شيبي قبل المراء جعلت لي الارض مسجدا وطورا وجمعت  
عصري سجودا لم تجمل له طورا لان معنى كان يسبح في الارض ويصلي حيث ادرته الصلوة كذا قال رسبي في ذلك الدراوي وقيل انما جع لهم فيها  
يتيقنون طهارتها بخلاف هذه الامة فانهم لم يجمعوا في جميع الارض الا فيما يتفقوا بها مسته والظاهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما سمعت لهم الصلوة  
في اماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ونحوه رواية عمرو بن شبيب بلفظ وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كل اناسهم وبذا نص في موضع  
السراة فثبت ان خصوصية ويؤيده ما ترجمه الزاير من حديث ابن عباس نحوه حديث الباب وفيه ولم يكن من الانبياء وديلمي في سني جابر  
ص ١٣٠ ولذا اشكل ما ورد في الروايات غير ذلك من الخصوص قال يعني بعد ذكر الروايات المختلفة في العدد فان قلت بين هذه الروايات  
تعارض قلت قال القرطبي لا يظن هذا التعارض وانما هذا من توهم ان ذكر الاعداد يدل على المحروليس كذلك فان من قال عزى غيره

من الانبياء لم يرسلوا قصدا الا الى اقوام مخصوصين ولو بلغوا الى غيرهم كانوا مثابا وكذلك النابون من هذه الانبياء ليس عليهم  
 الارشاد امامتهم فلا يسئل عنهم بل بلغوا الى اقوام اخرام لا وهذا على خلاف امر رسالتهم صلى الله عليه وسلم فان كانت  
 الى كافة الخلق جميعين يبلغهم بنفسه النفيذ وبزواجره ليسل عن تبليغهم يوم القيامة صلواته قوله قسم في النفل للفرس يمين  
 ولجليل بهم انتقل يطلع في معان الغنيمة والصفى واليعطيه الامام زائد على السهم والمراد بهن هو الاول وما اجاب به  
 لبعضهم من ان الفرس بمعنى الفارس فتوجيه القول بما لا يخفى به قائله فان ابن عمر قد ثبت من مذهبهم انه كان يرى للفارس  
 ثلثة اسهم فكيف يوجه قوله على خلاف مذهبهم بل الجواب ان سهام خيرة قد كانت الفا وثمانمائة والرجال اصحاب السهام كانوا  
 الفا وما يسمى راجل والفرسان فيهم كانت ثلثا ثمانية فقط وهذا التقسيم لا يصح الا اذا يعطى الفرس يمين صلواته بآية يعطى  
 الفتي قوله قال الا وزايمى واسهم النبي صلى الله عليه وسلم الا هذان الاستدلالان من الاوزايمى يشير ان الى النزاع  
 مع لفظ فان سهم النساء والصبيان بخير لم يكن سهما عافيا كما يستحقه الغازى فكيف يثبت مدعا بهذا فان اراد بالسهم  
 مطلق النصيب قدر ما كان لا قدر سهما ان الغزاة فلا يكره احد صلواته قوله فحكموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اى ذكر والرمس جراتى مع صغر الحجة ومنه متى واقدايمى على الحروب صلواته قوله المجامعين هو من الجين لاسن الجوز  
 كما يظهر من اوجه كتب الاصول صلواته قوله فلن استعين بمشرك قاتل المؤلف بذلك انه لما لم يجد اشتراكه في الغزو

ونان لا دليل هذا المذهب على ان ليس عند غيره ولا يجوز ان يكون الرب بجماد وتعلمه اعلم ثلث ثم خمس ثم سبع ثم قال الضأ قد ذكر الواسع انسابه  
 في كتاب شرف المصطفى ان الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم من بين سائر الانبياء عليهم السلام متون خمسة صلواته وهذا انه دفع  
 ما ورد على الحديث من ان نوحا عليه السلام كان موجودا الى اهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من السهام وكونه  
 ما استدلل بعضهم لعموم بعثة بكونه مدعى مجمع من فى الارض فاهلكوا بافرق الا اهل السفينة ولو لم يكن موجودا عليهم لما اهلكوا القول بقائه وما كنا  
 معذرين حتى نبحث رسولا وقد بسط شرح البخارى فى الاوجه عن ذلك ولا يرد على تقرير شيخنا فلا علينا لان ذلك ما ١٢ صلواته كما بسط فى البذل  
 ووضوح الخلاف فى المسئلة انهم اختلفوا فى سهام الغنيمة فقالت الائمة الثلثة واصحابنا حجة للراجل سهم ولل فارس ثلثة اسهم وقال الامام  
 ومن معه من السلف للفارس سهما واحد واجتمع بقية سهام غيرهم وكل ما ورد فى نحو حديث الباب على ان قيل الزائد من الامام ١٢ صلواته ولكن  
 للنفقة ان يقولوا انهم لم يوجهوا قول القائل على خلاف مذهبهم وجمهور بذلك الحديث المرفوع لا اثر ابن عمر وهبوس بقائل بل قائله  
 ولا يرد عليهم ايضا ان قول الراوى بخلاف مرويه دليل الشك عندهم لما ان مذهب ابن عمر مذهبنا متعلق بالاستنباط فانه لا يستنبط من  
 الظاهر الحديث غير ما استنبطه عن غيره فقال ١٢ صلواته اية العزم القوي ليعال دونهما لية جميعا هم ١٢ صلواته ولا يجوز ان يستعمل فى كلا المعنيين على الرغب  
 جن فلان قيل اصحابه الجن وبني فضل على فعل كبتا را الا دواء نحو ذك وحمل وقيل اصيب جناذ وقيل يتل بين نفسه وعقله فجن  
 معك بذلك وقوله لانه لم يعلم مجنون اى ضامره من تعلمه من الجن ١٢ صلواته وما قال المصنف ان فى الحديث كلام اكثر  
 من هذا اشارة الى ان حديث الباب مختصر واخرج مسلم فى صحيحه تمامه ١٢

لهم إعطاؤه من الغنيمة بالطريق الأولى نعم يجوز للأمام إيتار من استعان به من أهل الذمة شيئاً وأما السهم فلا  
 قوله من تحتى بالمسلمين هذا إذا حقهم للأمداد قبل احراز الغنيمة وأما إذا جاز بعده فلا وإن أتى للأمداد وكذلك ليس لهم ولم يعم  
 للأمداد وأما إعطاؤه بأموسى وأصحابه فلم يكن إلا من الخمس ولم يعم لهم ولم يعطوه مدداً صريحاً قوله كان يغفل في الأبداء  
 الربع صورة أن العسكر إذا خرج من موضع أرسل طائفة أمامه على قلعة وكان يعطيهم الربع لكونهم راجعين لحوق العسكر  
 بهم وأما البداة فلما أرسل الأمير سرية إلى ما بقى خلفه من قلعة ليفتحه وهم احتراز بزيادة التنفيل لما حقهم من الضعف  
 والكمال بالقتال ومع ذلك فإنهم على خوف من العدو وتباعد العسكر عنهم كل يوم ثم إن هذه السرية تشارك العسكر في  
 سبها الغنيمة وأما قوله يغفل الغنيمة بعد إخراج ما لوتونه من الربع والثالث على ما مر صريحاً قوله وهذا الحديث على ما  
 قال ابن السيب الغفل من الخمس يعني أنها مشتركة في كونها ليسا بتسريح فلما كان التنفيل على الخمس موكل إلى رأى  
 الإمام يغفل أولاً لذلك فيما لا يكون تنفيل من الخمس بل مع الخمس من الجدة أو المعنى أن هذا الحديث يؤيد ما قال ابن السيب  
 أن التنفل يكون من الخمس وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخذ السيف قبل إخراج الخمس وهو المراد بقول ابن السيب  
 التنفل من الخمس يعني لا يكون التنفيل إلا قبل إخراج الخمس لا بعده وأنت تعلم أن الكلام إنما هو في التنفل بمعنى إعطاء  
 الآخر لا بمعنى أخذ الإمام الصنف لنفسه صريحاً قوله من قتل قتيلاً فله سلبه قاتلوا كان ذلك تشريعاً قلنا لا يدل عليه ما رواه  
 مسلم من قصة خالد فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط قاتلاً ولم يعط خالد في أول الأمر فلا يكون ذلك المسألة معلومة  
 لخالد مع ما لم يرد في الجهاد راسخه صريحاً باب في طعام المشركين قوله لا تغفل في صدرك طعام ضارعت فيه  
 النصرانية ترجمه بعضهم بحجت جمل صفة النصرانية والمعنى أن الطعام الذي يلزم فيه مشابهة النصرانية فإنه حرام بين  
 فليس فيه أن لا يتخلى في صدرك لوجوب تركه وحاصل هذا المعنى أنه وجب ترك طعام لزم فيه تشبه بالنصرانية  
 وفيه أنه يلزم إيراد الحديث في غير محله لا ليس فيه ذكر طعام المشركين والذي أفاده الاستدلال في معناه أن الوجوب  
 أن لا يتخلى في قلبك طعام ما لم تعلم حرمة أو لظن فإن فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية فإن الربانية ليست في  
 دين محمد صلى الله عليه وسلم صريحاً باب ما جاز في قتل الأسارى والغداة في أسير الجهاد أربعة مشقوق ما  
 ابن عيينة عليه خيرته أو ليفدى أو يقتل أو يسترق والأولان قد نسخا بآية السيف ثم في هذا الحديث إشكال وهو أن جبريل

سأله بكذا في الأصل وهو سبعة قلم صوابه الرجوع ٣٢٢ قال ابن رشد أما تنفيل الإمام بالغنيمة لمن شاء أعني أن يزيده على نصيبه فإن العلماء  
 اتفقوا على جواز ذلك واختلفوا من أي شيء يكون التنفل وفي مقداره وهل يجوز أو بعده وقبل الحرب وهل يجب السلب للقائس أم ليس يجب  
 إلا أن يغفل له الإمام فإنه أربع مسائل هي قواعد هذا الفصل ثم بسطها وحكاها عند الشيخ في البذل فارجع إلى إيهام شئت ٣٢٢ منه هذه هي المسألة  
 الرابعة مما ذكرها ابن رشد فقال قال مالك للشيخ القائس سلب المقتول إلا أن يغفل له الإمام على جهة الاحتياط وذلك بعد الحرب وبه قال  
 أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي وأحمد والشيخ هو واجب للقائس قال ذلك الإمام أطلم يقتل ٣٢٢ منه من حديث عوف بن مالك قال قتل رجل  
 من حمير رجلاً من العدو فأراد سلبه فتعذر خالد بن الوليد وكان أياً عليهم الحديث وأترجه أبو داود وأبو بطحان في مسلم ٣٢٢ -

خيرهم باذن تعالى ثم كيف سخط عليهم حيث انزل ولولا الكتاب من التيسير لمسكهم فيما اخذتم عذاب عظيم والجواب انه لم يخرجهم  
 الا باذن بل خيرهم ابتداء ليعلم ما ذاء يختارون من انفسهم فلما لم ير منهم شدة في امر الله ولم يجد منهم موجد على اعداء الله انزل  
 آية السخط **ص ٢٢٣** وقوله في هذا الحديث مرسله معناه انه لم يذكر جبريل وقيل في معناه ان ابن عون وابن سبيد ولها است  
 كلهم من تلازمة هشام ولكنه لما ذكر ابن عون عن ابن سيرين ولم يذكر هشام كانا منقطعاً فاراد بالمرسل اهم من معناه  
 المعروف ولتحقق هذا المقام يظهر وجه المرام **ص ٢٢٣** قوله الا ان يكون معروفاً اي امر مختاراً والمعنى الا ان يكون المال  
 الذي يقدرون به معروفاً اي معهوداً فاطمأن ان يكون هذا القدر كثيراً ولكنه لا يجوز على مذاهب الامام او المعنى الا ان يكون  
 الاسير امر معروفاً بينهم فيقطع في الغدار مال كثير **ص ٢٢٣** قوله هم من ابايهم المراد به هنا اباؤهم لانهم لم يكونوا ابايهم  
 ولا يفتنون قصد **ص ٢٢٣** قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعده علم وحيا وابتها دأ **ص ٢٢٣** باب في الغلول  
 قال سعيد الكفري وقال ابو عاتكة الكفري كان كبراً فوشتم لاصل كبر فان جمله من للعاصي تبني على الكبر كاسترته والكفر  
 والشم والسب الى غير ذلك وان كان لفظ الحديث هو الكفر فهو قسم من حقوق الله المالية ففي الحديث تفصيل للحقوق المالية  
 وهي ثلثة اقسام حق الله واثار الله بالكفر وحق العباد الخاصة وهو المشار اليه بلفظ الدين وحق العباد العامة وهو  
 مشار اليه بالغلول فكانه قال انه يرى من جميع اقسام الحقوق المالية فاما ان يقال ان ظاهره اداء الغير المالية ايرجى  
 بالغلو فيها ولا يضر في تقييم الدين بحيث تشمل الحقوق المالية وغيره فان الدين لما كان هو الثابت في الزمة ثم يقيم  
 كليهما **ص ٢٢٣** قوله ان فلان ائمة استشهد كان الرجل نطفة شهيداً كما لا يثبت الا يوفى قسماً من دخول النعيم المقيم  
 ولكن الامر كان على خلاف ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم كما لا الاله الا الله بزره في صورة مطلق النفي حيث نفى  
 عنه مطلق الشهادة لا لكل افراد واراد ما لهم من الغلول والقارئ في قلوبهم الردع عن امثال هذه **ص ٢٢٣** قوله لا يدخل  
 الجنة الا المؤمنون هذا يحتمل معنيين بل له معنيان وهوان الكامل من المؤمنين يدخلها بحيث لا يوفى عائق فلما كان  
 المدار هو الايمان يدخل ضعيف الايمان بعد احتمال ضرر من المشاق وحاصله التشكيك في افراد الايمان كفاوت  
 ما بين افراد الدخول لكنه معروض في صورة الوعيد بحيث توهم ان الجنة لا يدخلها الا من كامل سيما اذا علموا وجه  
 القصة فانه حينئذ يتايد ذلك الوهم وكان ذلك ليجهتد وان في تحصيل كماله ولا يقتنعوا بفرد من الايمان كيفما كان

على كماله في الخامسة عن الطيبي وذكره لفظاً ١٣ - على هذا غاية توجيه الكلام وتصحيح عبارة المصنف على صحة النسخ التي يروينا  
 وليس في النسخ المصرية لفظ على وسيارة روى ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله وهذا واضح  
 لا يحتاج الى توجيه لكن على هذا لفظ على في النسخ الهندية من تحريف النسخ ١٢ - على بيان لعنيين ووقع فيه اختصار محل والمعنى الاول ان  
 يراد بالدخول الاول والايمان اكل الايمان والثاني ان يراد بالدخول مطلقه فيراد بالايمان ايضا مطلقه وكلاهما التشكيك في افراد جهات  
 احد جهات تفاوت الاخر حتى يتحقق الدخول بكيفية بانتفاء الايمان بكيفية ١٣ - على وهذا هو المعنى الثاني وهوان الضعيف الايمان ايضا يدخل بعد  
 تحمل المشاق ووجه التعبير بهذا السياق التنبية على ان درجات الدخول تتفاوت مثل تفاوت درجات الايمان ١٣ -

ص ٢٠٢ باب ما جاء من خروج النساء في الحروب وحملته المذهب فيه انه يجوز اخراجها اذا كان يامن عن غلبة الاعداء بان يكون  
العسكر كبير الايماحت عليه الهم وفي حكم النساء المصنف فيخرج من ص ٢٠٢ باب ما جاء من قبول هدايا المشركين لا يجوز  
قبول الهدية من المشركين اذا كان مورثا لولد او لهم او كان بمنى على الايتلاف بهم ويجوز الاخذة في غير ذلك مثل ما اخذ  
الملوك من الرعايا وعلى هذا يخرج الحكم فيما يبدل الهندوس من ديار نل في اعيادهم ويتحفون اهل الاسلام فما كان ذلك  
لهم حازوا ما كان فيه ذل للاخذ او يكون للمودة المحض لم يخرج ولذلك قبل النبي صلى الله عليه وسلم هدايا بعض المشركين  
ورودها يا بعضهم لكون الاول من اول القيس والثاني من ثانياها وهذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم نهيت عن زهد المشركين واجاب بعضهم بان النهي عن القبول كان بعد القبول وعلى هذا يكون نسخا ص ٢٠٣  
باب ما جاء من سجدة الشكر لم يقل يجوز الا امام الهام ولعله لم يجد الرواية والمذهب جوازها وهو قول صاحب الايجوز  
سجدة المناجاة لعدم الثبوت وما ورد من الادعية عن النبي صلى الله عليه وسلم في السجدة فانما هي في الصلوة تيمنا  
لا المنفردة ص ٢٠٤ باب ما جاء من امان المرأة والعبد ومعناه اجازة عمره امان العبدان قبله منه فصار امانا لاجازة عمره  
ولم يكن امان العبد في نفسه ص ٢٠٥ قوله فلا يكلن عهدا ولا رشدا ذكر الله ههنا استطراد كما يقال في اكثر محاوراتنا  
ايضا او يقال المجموع كناية عن عدم التنبيه ولا ينظر الى مفرداتها ص ٢٠٦ باب في الغدر قوله حتى يمضي امده كانه  
قال بدخل مدة الذهاب والاياب في لفظ الامد المذكور في الحديث فلما كان كذلك وجب الصبر الى القضاء  
قوله يصمد لولايوم القيامة فيقع عليه حتى ينفذ اللوار في دبره وهذا لا شتهاره بين الناس وبشي اللوار باذنه تعالى  
او يطل لرجله حتى يمشي بها ص ٢٠٧ باب في النزول على الحكم قوله اكلمه وابجده لفظان بمعنى واحد قوله فحمي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وكان الحم قطع الدم عن السيلان وبذلك يعلم ان النهي عن الكلى انما هو اذا وجد بدا منه او كان وجد النهي

ص ٢٠٨ قال المجدل والوداد الحب ويشلان كالودادة والودودة ١٢ - ص ٢٠٩ اي المرجع عند المتأخرين ففي الدر المنثور سجدة الشكر مستحبة  
قال ابن عابدين هذا قولها واما عند الامام فقل عن في المحيط لا اراها واجبة لانها لو جبت ليجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه  
تخفيف لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد بن الامام انه لا يراها مستحبة ولا يراها مستحبة ولا يراها مستحبة ولا يراها مستحبة  
تمام كعتين كما فعل عليه الصلوة والسلام يوم الفتح وقيل اراد نفى الوجوب وقيل نفى المشروعية كذا في البذل ١٣ - ص ٢١٠ ففي الكبري بعد البحث  
في سجدة الشكر فقد علم من الاختلاف في سجدة الشكر وما صرح به الزاهد في كراهية السجدة بعد الصلوة بغير سبب واما ما ذكر في التتارغانية من المنع  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظا من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة يقول في سجدة خمس مرات يسجد قدوس رب الملكة والروح الى  
آخرة فحديث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ص ٢١١ قال صاحب الهداية اذا آمن رجل حرا وامرأة حرة كافرا او جماعة  
اد اهل صن او دينة صح انهم ولا يجوز امان العبد المحجور عنه بحفيضة الا ان ياذن له مولاه في القتال وقال محمد يصح وهو قول  
الشافعي والابو يوسف مع في رواية ومع ابن حنيفة في رواية امة وعلى هذا يمكن للحديث توجيه آخر وهو انه كان ما ذكرنا ص ٢١٢  
ص ٢١٣ كذا في الاصل والظاهر بشيئا ١٤ -

روحمهم ما هم عليه من العلم يتأخروا في ازالة كل مرض ولم يكونوا يعدونه سببا من الاسباب كغيره من المعالجات ثم بعد الحكم  
 انخذبت الدم اليه فور سحبه فجر الدم منه فحمه اخرى ثم اجتمع كذلك وبذا هو المعنى بقوله فتفتحت يده فلما رأى ذلك قال  
 اللهم الى آخره يعني ان يده لما افتتحت فاخذت يسيل الدم منه او لم تسل وما لفتها كادت تسيل ومعنى قوله فتركه اى لم يحكم ينظر  
 ان يواظب من غير الحكم فلما لم ير قاسم اخرى وكانت بنو قريظة عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغزووا بذي الحليمة  
 معه ولا يعينوا عليه احد ثم جاءوا بابل مكة وواعدوهم بالنصرة على النبي صلى الله عليه وسلم واعانوهم فادبر بنو نضير  
 وكان سعد بن معاذ حليفاهم الا انه لما رأى ذلك منهم الغض في النبي صلى الله عليه وسلم سبى انه ان ينظر هلا بهم بائنه ص ٢٥٥  
 قوله اصابت حكم الله فيهم يعني ان الذي حكمت به كان الله يحب ذلك الحكم ويرفضيه ص ٢٥٥ قوله اقبلوا شيوخا مشركين  
 الشيخ اعلم من معناه المشهور فيفضل الشيخ والشاب الا الصبيان وهم المعينون بلفظ الشرخ ويقال الامرا بالقتل  
 انما هو لشيوخ الذين اشتروا في القتال او كانوا ذوى رأى في ذلك المطلقا ص ٢٥٥ قوله انهم يرون الانبات  
 بلوغا والفرق بين مذهبهم وما ذهبنا اليه اننا نقول يكون علامة وانما اورد الحكم عليه في الحديث لما يتفق الى الحكم كالحكم بين قاتل  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالغ في حقن الدم وهو لا يقولون ان الانبات علامة غلبة الامران هذه العلامة موقوفة في اثبات الحكم بالحقنة  
 ص ٢٥٥ باب ما جاء في اخلف قوله او فاحلفتم الجاهلية المراد به ما يلائم الاسلام ولا يتنافى عليه تطبق الدليل وهو قوله فانه لا يزيد  
 والذي نفاه بولذي يخالف اصول الاسلام او النبي في قوله لا تجدوا بمعنى عدم الاحتياط بالاسلام من غير حلف موجب للنصر فها  
 بين المسلمين ص ٢٥٥ باب في اخذ الجزية من الجوس قوله ان عمر بن الخطاب كان لا يأخذ الجزية بعقل اجتهاده الى حرمة الاخذ منهم  
 وحرمة ما اخذ لان اخذ الجزية تقر للمعاذ ومنه على ما يدعى من صحيح وفاسد ولا يخفى ما في تقريره اهل الشرك على الشرك  
 من القبيح والفساد واما اهل الاديان الاخر من اليهودية والنصرانية فاهم وانكوا لا يشركونهم في الاشرار بالنداء لانهم  
 يقررون بالاديان السماوية ويدعون كونهم على الاحكام الالهية حسب ما نزل اليهم وان كان دعواهم تلك كاذبة  
 فلا يقاس احد الغريقين على الآخر بلون بينهما يعيد حتى لو خذ منهم كما اخذ النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الكتاب واما  
 اذا ثبت لعمره اخذ النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس، جبر اخذ عمره للثبوت الحكم بالنص ص ٢٥٥ قوله انما نرى يقوم فلا هم  
 يضيغوننا قال بعضهم حتى هذا الاجازة انهم كانوا اموريين بالضيافة اذا ورد المسلمون عليهم وبذا لا يصح لان هذا لا يتفق  
 كان في زمن عمره لازمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل الاجازة لهم ان يأخذوا بالقيمة كره با و توجيه الحديث ان  
 الكفار كانوا اذا نزل المسلمون اخلقوا دكا كينهم وتركوا المبالية اصراريا للمسلمين فلما رأى المسلمون ذلك شكوا الى رسول الله

سله هذا توجيه وتوضيح لنشأته وروعه واولاد انهم يصح على مسلك الخفية ومن دان دينهم في اخذ الجزية من المسلمين اجمع خاصة كما قالت به الخفية  
 او العرب ايضا كما قالت به الملكية والوسطى الا وجر ١٣٥٥ ولا يرد على الخفية وفيه لما في الحديث ان الجزية ليست رضاسا بل كفرهم كما حسن الحديث على انما هي  
 عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا جازهم بالامانة على الايمان بدونها فما هو الا وقال تعالى حتى يظنوا الجزية عن يدهم لغزوات لوجهك في الاخرة ولذا  
 ابلغ ابن القيم في الامانة الاربعة مع اختلافهم في كونهم اس الكتاب اخذ الجزية عنهم حتى يحكموا من اهل العلم الاتفاق على ذلك كما سلف في الا وجر ١٣٥

صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء الضعيفون والاشكالية في ذلك لان الضيافة تبرع واكرام وليس حقاً ثابتاً انما الشكوى اهتم  
 لا يؤدون البينات الحق وهو الشرار والابتعاد بالقيمة فكانهم ذكروا في كلامهم الطرق الثلاث المحتملة للاخذ وهو الاخذ قيمة او  
 الاخذ بغير قيمة جبراً منا او اكراماً منهم اما الاول فلا نهم لا يبايعوننا واما الثالث فلا نك انما رسول الله منعنا ان نأخذ من  
 الضعيفين حق وهو المعنى بقولهم ولا نحن نأخذ منهم واما الثالث فلا نهم لا يبايعوننا صريحاً باب في الهجرة قوله لا يجوز لغيره  
 يعني بذلك ان الهجرة من مكة لم تبق على ما كانت عليه من قبل حيث لم يكن الايمان يقبل وونها بما اعتبار الاحكام الظاهرة  
 واما الهجرة من غير مكة من مواضع الكفرة فلم تنسخ بل هي باقية على اختلاف في وجوبها واستحبابها حسب اختلاف  
 ما في تلك الدار من الامور الموجهة لها ولكن جهادونية اى ولكن بقي الخروج من مكة لاجل الجهاد وكذلك لقيت فيه نية  
 الخير من طلب العلم وغيره ليشاب عليها صريحاً باب في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم قوله على ان لا نعزم لم نبايعه على  
 الموت وكان ذلك في المدينة بين اخيرهم قتلوا عثمان وحاصل المقتلين الدارين في ذلك واحد وهو انهم  
 بالبيعة ان لا يفرّوا ولو ماتوا وقتلوا فمن نفى عنهم البيعة على الموت كان غرض الرد على من زعم انهم يبايعوا على الموت  
 معصودا وليس كذلك اذ لو كان كذلك لكانوا ناكثين بعهدهم لانهم لم يوتوا وهو خلاف مجمع على خلافه ومن اثبت منهم  
 بيعة على الموت كان غرضنا انهم يبايعوا على القتال وعدم الفرار ولو ماتوا وقتلوا فالفرق انما هو في اداء العبادة  
 وتعبير المقصود والا فمعاها واحد واما ما قال المؤلف في توجيه الجمع من انهم كانوا فريقين فجمع منهم يبايعوا على الموت  
 وجمع اخر على عدم الفرار ان كان غرض التفرق بين معنى العبارة وجعلها فريقين حقيقة فظاهر ان الامر ليس  
 كذلك لان البيعة التي اخذها النبي صلى الله عليه وسلم انما هي واحدة لا غير وكان غرض نقل الكلامين الذين  
 تلفظ بكل منهما بعض منهم والبعض الاخر بالاخر وانما معنى كل واحد منهم معنى واحد وهو عدم الفرار الى ان يموتوا فهو

سلكه وذلك لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان رداً الى اشراف قريش في غزوة المدينة بخبرهم ان صلى الله عليه وسلم  
 لم يات لحرب وانما جاء زائراً للبيت معظماً لحرمة فخرج عثمان حتى دخل مكة واتى اشراف قريش وبعثهم رسالته رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاقروه فلما فرغوا واداروا ان يرجعوا قالوا ان شئت ان نطوف بالبيت فظن قال ما كنت لافعل حتى يطوف برسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فغضب قريش وجسده عند ما ولما ابطاء عثمان قال المسلمون طوبى لعثمان وعقل مكة وسيطوف وحده فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما كان ليظوف وحده ولما اجلس عثمان طارت الاراجيف بان عثمان رده قتل ان الشيطان دخل عيش المسلمين فنادى  
 باعلى صوته الا ان اهل مكة قتلوا عثمان فخرن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من سماع هذا الخبر ناشدوا فبايعهم كذا في الخميس ٢٠  
 سنة هكذا في الاصل والصواب عندي بدلها بواحد منها وحاصل ما افاده الشرح ان المصنف ان اراد بالتوجيه لفرق معنى الكلامين  
 وجعل اهل بيعة الرضوان فريقين حقيقة بان صنفها بايع على هذا وصنفها على هذا فليس يصح لان احد اهل السير والحديث لم يحلهم  
 طائفتين بل الصحابة انكروا البيعة على الموت ولوقعت بيعة جماعة منهم على الموت حقيقة لاخبره وان اراد التفرق في مجز والتعبير  
 والمؤدى واحد بان غير بعضهم بهذا اللفظ والاخرون باللفظ الاخر وكلاهما ارادوا ان لا يفرّقا صحيح وجوب البخاري في صحيح باب البيعة





على الفاصب رده المصنوع ولو فوات بصنعه من منافع معطر ان يرد ذلك اللحم في مال الغنيمة وقسمه حيث قسم الفنائم ومنهم من ينفق  
 كما تذهب الشافعي من ان الفاصب اذا غصب شاة مثلاً وذهبها فعليه ان يرد ما على المالك مذلوله كذلك وللمالك عليه  
 قيمة الشاة سالمة افترى ذكرنا في الروايات انه صلى الله عليه وسلم امرهم باءاد ضمان تلك الشاة او امره رد اللحم  
 المقدور اى المحصول في القدر فهذا ليس من الذي نحن فيه فلا يثبت بذلك شي مما اردنا الخصم اثباته صبيته قول فاعول بغير  
 بعث شياه هذا مستنبط من سوى بغير بعث شياه في الاغنيمة والجواب ان قيمة هاتيك البعير ان كانت كذلك فلا يعاثر  
 به ما ثبت من فعله الاخير انه امر ان يشترك سبعة في بيعه ويحتل ان يكون تقسيم الغنيمة التي نحن فيها زمان تجزئ بغير عن عشر رجال  
 ثم نسخ ويمكن ايضا ان يكون تقسيم ذلك لا كلهم فاعتبر اللحم وهو المناط اذا ولم يكن هذه قسمة الغنيمة على سبها نهرا  
 باب التسليم على اهل الكتاب قوله لا تبذروا اليهود والنصارى يا سلام لما فيه من التعظيم وهذا اذا وجد بائنا واما  
 اذا اضطر اليه فلا باس حفظا لعرصه صبيته باب في كراهة المقام بين اظهر المشركين قوله فامر لهم بنصف النخل وربع  
 التخصيف اضافة موتهم الى سبعين احد بها يردون الآخر وهو مقامهم بين المشركين وقتل المسلمين اياهم ويتفرع عليه سنة  
 مصداق الفارسين حتى مات احدهما صبيته قوله ان ابرئى من كل مسلم يقيم بين اظهر المشركين لفظ الاظهر مقم ووجه البراءة  
 ما وجد فيه من عدم التسفر عن المشركين حتى لم يفر قهم ثم الهجرة من دار الكفر ليست على سنن واحدا ما الهجرة اهل مكة قبل  
 فتحها فكانت جزوا الاسلام حتى لم يكن يعد من لم يهاجر مومنا ولو ايقن بالرسالة وصدق الا من لم يقدر على الخروج فانهم  
 يعزرون واما الهجرة من غير ما من ديار الكفرة فانما تكذب على حرب ما يعين له من موانع عن اوار شعائر دينه فان كان  
 لا يستطيع اذ ان الفقه افترقت الهجرة وان منع عن الواجب وجبت واعن السنن سنت واما ترك الملوك الحدود  
 والقصاص فليست علينا حتى نوافذ بتركها ويجب علينا الهجرة بتركها لايها غاية الامر انهم ياثمون بتركها ان كانوا مسلمين صبيته قوله ولم قال  
 لا اراى نارا لها فيه شي من الانتصار وسمعت هذا ان الذي امر وابه جهاجهم عن المشركين وترك مقاربتهم وكان ترك ذلك  
 الواجب سببا لبرائته صلى الله عليه وسلم لا محالة صبيته باب ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم وعلى اصحابه وسلم كان يجب ان يرحل الى ربه تبارك وتعالى وليس له من امتعة الدنيا

متغذرة عادة وصلاً فلذلك المباعدة مع المصافاة بامارة واحدة متنع الا ان الامتناع بهنا شرعى فبشأن الامتناع الشرعى بالاستئذان للمحى  
 ونسوخه صلى الله عليه وسلم خبره قول المالك الواجب ١٢ مثله تقدم ذكر التماثل بذلك في الاضاحى وتقدم ايضا بعض الاجوبة عن الرواية من البذل  
 وفيه ١٣ مثله قال المجد البعير وقد كسر الباء الجمل البازل او الجذع وقد يكون للامتناع والمحار وكل ما يحل جمعة البعيرة وابعادها بغير  
 وبوران ولوران ١٤ مثله اى يحتل ان يكون تقسيم الغنيمة في زمان يكون بغير واحد اذ ذاك تجزئ عن عشر  
 رجال اى تقوم مقام عشر شياه وعلى هذا فالحد يث نسوخ اى محمول على اول الزمان ١٥ مثله وتماهية في الفرض  
 كالدرا المختار وغيره فان المصادمة الفارسين عدة صور يجب في بعضها نصف الدية فارجح الالف الفردع لو شئت  
 لتفصيل في ذلك ١٦ -

شئ كثير ولا قليل لما علم من سخط تعالى اياها وما فيه من التوث الذي لم تدرك حقيقة ولذلك ترى احادية صلته الله عليه وسلم مشحونة بما يعلم به غاية تباعده منه ونهاية قساره الى تصديق ما بقي من اقوات اهل ذلك قال السبني صلى الله عليه وسلم لا نور سط ما تركنا صدقة انزاله لما بقي في ملكه عن ملكه بين الموت طلبا لما قد مناس وبغته وانظاراً لما في قلبه من ان البناء في يده لا يعلمه من ملكه انما هو من مال المسلمين وكان في تصرفه نية ختم حتى يعمل فيه لهم ولان المؤمنين صلوات الله عليهم اجمعين لما كانوا احياء فلا معنى لتوريث الاحياء منهم واما خطابه تعالى يوحيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلغير النبي صلى الله عليه وسلم رجوعاً الى الجمع بين الآية والرواية واما الحديث المذكور وهو قول صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة فقد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعلمته ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وأكثر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى وصحبه وسلم اختلفوا في هذه الرواية فواترت او بلغت حداً شتبهار مع اتفاق هؤلاء الفحول ائمة الكبار ثم اختلفت هؤلاء رجماء بينهم بعد اتفاقهم على الرواية انما كان مبنياً على الاختلاف في معنى الحديث فافذه علي وفاطمة وغيرهما من طائفة الميراث على كون ما فيه خاصاً بالمتنوعات لا على عمومهم وقوم غيرهم ممن منعه على اصلها على العموم ثم ان مطالبة علي بن عمر بعد مطالبة ابو بكر وياسر منه مشكل لانه لما فهم من لفظ ما خصه صدقة المتنوعات ورده ابو بكر كان عليه التسليم في المطالبة ثانياً من عمره والجواب انه رفع الامر الى عمر جائز منه ان يكون عمره لوافق مذهب مذهب علي على ان يكون لفظه مالىس على عمومهم وبهذا يخرج الجواب عما مر وسلك على رضى الله عنه انه كيف طلب الميراث مع كونه سمح الرواية

صله نقل ابن عبد البر عن جمع من اهل البصرة منهم ابن عليه ان هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ونقل القاضي عياض عن ابن البصري انه عام في جميع الانبياء وقد ورد في الاحاديث ما يشبه ذلك فافترج الطراني والنسائي في اسنن الكبرى باستاد على شطوطهم عرفاً انما معاشر الانبياء لا نورث وفي الباب اخبار اخر مبسوطة في كتب الترخيص بكذا في التعليق المجد واشتلفت نقله الذي ذهب في بيان مذهب ابن عليه والحن البصري وايا ما كان قللها فيها قولان والمجهول على العموم ثم قال القاري في شرح الشامل قيل المحكوم في عدم الارث بالنسبة الى الانبياء لان متني بعض الورثة مودة فيملك ولا يلحق بهم انهم راجعون في الدنيا ويجوز ان المال للورثة او لكبار رغب الناس في الدنيا وجعلها بناس على ظنهم ان الانبياء كانوا كذلك او لكلياتهم هو ان فقر الانبياء لم يكن اختيارياً واما ما قيل من انه لا يملك لهم فضعيف وهو باثبات القوم اشره ولذا قيل الصوفي لا يملك ولا يملك امر ثم قال القاضي ما تركناه محل الرضى على ابتداء وصدقة بالرضى خبره وقد صححت بعض الشيعة هذا وقال ما تركنا صدقة بالنسب على الحال يكون المعنى ما ترك صدقة لا نورث وهذا لعل لما وقع في سائر الروايات واغنا قبحه لما يلزم على رواية المجهول في شاذ مذهبهم لا نورث ان النبي صلى الله عليه وسلم يورث كل يورث غيره ما تحقر اقلت ولم يعلم الجاهلية انه لا يبقى على تصحيحهم للحديث فائدة فان كل من ترك صدقة لا نورث فاني خصصت لمعاشر الانبياء على ان ياتي بتصحيحهم ما ورد من قول صلى الله عليه وسلم ما تركنا فهو صدقة فهذا يطل الحاشية ١٢ صلى الله عليه وسلم في المعنى الى لفظه ما تركنا العموم بل من قول علي اصلها والمعنى محل الماعون لفظه ما على العموم كما هو الاصل فيها ١٣

عن النبي صلى الله عليه وسلم باب في الطيرة <sup>ص ٢٠٠</sup> قوله ولكن الله يذهب بالتوكل بينه صاحب الحاشية ويمكن ان يكون معنا  
ولكن الشئ يذهب ما حاك في القلب من الوسوسة في ارتكابه <sup>ص ٢٠١</sup> قوله هذا عند من قول عبد الله بن جابر الجعفي  
ابن مسعود لما فيه من استراحت التكلم بوجدان شئ من قلبه مع ان الانبياء برأه من ذلك اصلا واما ان كان من  
قول صلى الله عليه وسلم فهو بيان منه لحال امته وليس بداعل فيه بنفسه <sup>ص ٢٠٢</sup> قوله لا عدوى ولا طيرة نفى العدوى  
في الاول نفى التأثير والاستقلال والذي يليه من نفى الطيرة منفي من الاصل بحيث لا دخل لمطلقا في وجود  
ما سيوجد او عدم ما يتقدم الا انه ابرزهما في معرض واحد لما كانا توحيه عمول من استقلال الاعداء واما كون الطيرة مؤثرا  
فلم يكونوا قائلين به ولم يعرفوا العلامة عليه ولا بعدا يكون نفى العدوى ايضا نفيا بالكلية واما لافى التأثير وذلك  
للمباينة في رد ما زعموا ثم ان زعم زاعم تأثير في ذلك حرم عليه الغال كما تحرم الطيرة وان لم يقل بالتأثير جازا للتعاقب  
ولا يغني من قدر الله تعالى شيئا وحرم الطيرة لكونه موجبا لوسوسة وموثر لما لم يكن فلا يكون الا سببا مشوشا ويكون  
ذلك سببا لاحتلال اموره الدنيوية والدنيوية ولا ذلك الغال فان سرور بالبحر من حاله ولا يزيد في بلبله  
فلا يحترق نقص في فعاله ولا قوله <sup>ص ٢٠٣</sup> باب في وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال قوله ايها الجاهلوك  
فاقبل منهم وكف عنهم هذا بغضه مشكل فان الكف ليس الا في الشقين من هذه الثلاثة لا في كل واحد منها فان  
شق القتال ليس فيه الكف عنهم والجواب ان الكف ههنا متحد بمعنى كف عنهم كف عنهم غير المفصلة التي اجابوا اليك  
ولا تغفل بهم غيرهما والقتال من هذا القبيل فلما اجابوك الى القتال كف عنهم غير القتال من الخلتين الباقيتين  
<sup>ص ٢٠٤</sup> قوله والتحول من دارهم الى دار المهاجرين هذا التحول ليس بتحول الهجرة المفروضة او الدارعة في الاسلام  
لانهم حين اسلموا لم يبق دارهم دار كفر حتى يفرض الهجرة عنها بل ذلك التحول كان لشهود المغانم وغيره من المنافع  
الدنيوية والشركة في الجهاد وتعلم المسائل والعلوم من المنافع الدنيوية قوله فان البوا فاستعن بالله لم يذكر  
الراي الخلة الثانية لوجه اوجب تركه وقد ورد في الروايات بعد الثلاثة كلها <sup>ص ٢٠٥</sup> قوله فقال على الفطرة

عليه قال صاحب المجمع بمرطاه وفتح ياره وقد تمكن التشارع شئ وهو مصدر تطيرة كتحية خيرة ولم يحج من المصدر هكذا غيرهما والاطم  
بالسواخ واليوارح من الطيرة الظاهره غيرهما وكان يصعد بهم مقاصد خفاء الشرع واتزان لاثاثيه له وبلط القاري اختلاف اهل اللغة في الفرق بين  
الغال والطيرة فقتل باقتصاص الاول بالخروج من الثاني وقيل باقتصاص الثاني بالشرع والاول وقيل بما عند ان كل من استعمل الله بهما وضع  
الانزوة والبارح الصير الذي يرعى يرا منك الى مبارك والسواخ عكس ذلك <sup>ص ٢٠٦</sup> فالتفرقة بين هذا التوجيه الاول ان مقصود الكلام في التوجيه  
الاول كان نفى التأثير لكن الكلام صدر مورد بالكلية وفي هذا التوجيه مقصود الكلام نفية مطلقا دعاهم على الله التوجيهين فمخار الشيخ نفى التأثير لافى الاصل  
وقال القاري العدوى من مجازة العلة من صاحبها الى غيره وهو على ما ذهب اليه المتطبعة في مثل سبع الجزام والحرب والجدوى والجمعة والتجوالريد  
والامراض الوبائية وقد اختلف العلماء في تناول فنيهم يقول المرافقي ذلك والباله على ما يدل عليه ظاهر الحديث وهم الاكثر ومنهم من  
يقول انار له بذلك نفى ما كان يعتقد اصحابا للطبيعة فانهم كانوا يرون اعطى المعدي مؤثرة لا محالة <sup>ص ٢٠٧</sup> معنى على العظم اى في الروايات التي

لما ان الطلائع مجبولة على كبريائه تعالى وانه لا كيرب اذ يسه كبره وقوله خرجت من النار معني على ان لا نفى الوهيته غيره  
تعالى وكان الكافرون من العرب لا يسمون انفسهم بالاولاديهية فمن اقر بذلك منهم سلم الرسالة لا محالة ولكن  
ان يكون الرجل لم يتبلغ بعثته صلى الله عليه وسلم ودعوتة فلا يكون موافقاً على ترك الايمان بالرسالة وفي بعد لا ينبغي  
فان امره صلى الله عليه وسلم لم يكن بحيث يظن عدم علمه به سيما وقد روي عنهم بالجهاد ولا بد له من تقديم الدعوة -  
والضأ فان شيئاً من البلاد القريبة لم يكن شاة فخار امره فيها بل وكثير من البعيدة ايضا **البواب فضائل**  
**الجهاد وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم** قوله مثل المجاهد في سبيل الله هذه الفضيحة بزيته فان  
الرجل بعد ما خرج من داره في اعلاء كلمة الله تعالى لم يجد اليها وهو بهذه الجيئة يفضل على سائر من صام او صله  
وهذا لا ينافي كون الصلوة او غيرها من الطاعات افضل من الجهاد لانها مع ما فيها من الفضل ليس فيها ان يستغل  
الاوراق بما فيها صحتها قوله ان قبضته اورثته الجيئة وان رجعت رجعت باجتهنية هذا التقسيم لا ينبغي الجيئة في الشق  
الثاني واغما لم يذكره لعلمه الكفار بذكر ما هو بالفعل وكذلك كلمة او هبنا ليست للتقسيم البحت حتى يلزم الاكتفاء باحدهما  
بل المذكور معظم ما لديه او المعنى رجعت باجر صرف ان لم نغتم وبه وبالغنية ان غنم شيئاً فالترديد على سبيل منع الخلو  
صحتها قوله فانه ينبغي له العمل الى يوم القيامة لا يذهب عليك الفرق بين هذا وبين ما ورد من ان بعض الاعمال الاخر  
الضأ لا يتقطع اجرها وثوابها و هو ان المعدود هبنا في الجهاد نفس العمل لا الثواب فقط وهناك هو الثواب فقط ولا يزداد  
العمل وكل من فرق بين زيادة نفس العمل وبين ان يزداد اجره واثره وفي الاول من الزيادة ما ليس في الثاني  
صحتها قوله المجاهد من جاهد نفسه ولا ينبغي ما بين الجهادين من الالتئام والاتصال فان مجاهدة الكفار لا تكون مجاهدة  
النفس ولا تصحود وهما مجاهدة النفس اذ الملكات لا تتحرك الرجل لا يجاهد الكفار بلسانه او بلسانه صفة بالهجوم  
في سبيل الله قوله من صام في سبيل الله وهذه الكلمة اعم من الجهاد وغيره الا ان اراد المؤلف اياه في ابواب الجهاد  
يشعر انه عليها عليه ويمكن توجيه ايراده بحيث لا يناقض العموم فيقال انما اوردوه هبنا لكون الجهاد سبيلاً من سبل الله  
فيكون فردا من افراده ولو فرله لحظة فهو صومه في الجهاد كما لو فرحظه اذا صام في غير الجهاد من سبل الله ليس

ذكر بالترتيب بعد ذلك من روايته ابي احمد وكيع وغير واحد عن سفيان ومن روايته خير بن بشارة عن ابن جبري فكلهم دعوا الفحة الثانية وهي  
الجزية ١٣ عليه اي الصغاية في الشريعة ولا بد لاي الجهاد من تقديم الدعوة فاذا خرج الجهاد فلا بد انهم قد اسلموا الدعوة قبل ذلك فقدم علمه  
بالبعثة بعد هذه القران بعد ١٤ عليه اي العبادات مع ما لها من الفضائل الكثيرة لكن ليس فيها ان يكون الاوقات كلها مشغولة فيها بخلاف الجهاد  
فانه مجاهد الى ان يرجع في بيته قلت لكن الحج يشترك معه في هذا الفضل قتال ١٥ عليه هكذا في الاصل والظاهر ان قيضت الواو او مسقطه  
والمعنى انه لم يذكر الجزية في الثاني لكونه معلوماً ما ابتدا عصره بالقبائيه على ذكرها في الاول واكتفاء بذكر العاقل ١٦ - عليه يعني ما ورد في  
الروايات عدم انقطاع الاجرة في الاعمال الاخر الضأ كالصدقة التجارية وغيره باقاراد الشيخ التنبيه على الفرق بين مفهوم الروايات  
من ان الوارد في الرباط عدم انقطاع العمل وفي غيره عدم انقطاع الاجرة ١٧ -

يعني بايراده ههنا تخصيص بالجهد حتى لا يكون غيره من السبل موعودا عليه بالوعد الكذا في ثم لا يخفى ان فضل الصوم في الجهاد  
مستبعد ما اذا لم يخش ضعفه ولا اعتلالا في امور الجهاد والافتقار في مثلهم اولئك العصاة ص ٢٢٢ قوله سبعين  
خريفا اى عاما ويصح بين العددين بان بعد سبعين من النار نفسها ولجرايعين من حيث يبلغ اليه اثرها او بان اختلاف  
الاجزية باختلاف الاشخاص ونياهم او كان الوعد بالاقل قبل الوعد بالاكثرا باختلاف المشاق الى غير ذلك من جواهر الجمع  
ص ٢٢٢ باب فضل النفقة في سبيل الله ذكر ثبت له سبعة ضعف وهذا المقدار ههنا اقل المراتب بخلاف غيره والاقل  
في غير الجهاد عشرة لو اهد والاقل ههنا سبعة ص ٢٢٢ باب من اعزرت قدامه الحق الجدي والى على ان المراد بسبيل  
ليس هو الجهاد فان كان كذلك فالعلم في الجهاد ثابت بطريق الاولوية وان كان اثبات الحكم في الجمعة لا لانه مورد الرواية  
ومراد به بل لانه من افراد سبيل الله والمراد بالسبيل في الرواية عام فاثبات الحكم في الجهاد لكونه احد افراده كما ان  
الجمعة وغيره ما منه ص ٢٢٢ باب من شاب شعبة في سبيل الله المراد بذلك بلوغ الشيب وهو في سبيل الله وهل  
من وضع ههنا لفظ الاسلام نظر الى ان المؤمن في كل احواله في سبيل الله فكان روى الحديث بالمعنى ويمكن ان يكون  
الاصل في الرواية هو الاسلام الا ان من ذكر السبيل في موضع نظر الى انه فرد من الاسلام كامل وتكثير الشبهة للتقليل  
فلا يشترط استيعاب الشيب لحيته ورأسه ص ٢٢٢ باب من ارتبط فرسا في سبيل الله قوله الخيل معقوبة لواميها الخير  
الكان جملة لاينا في حديث الثوم في الفرس والكان كناية على اختلاف الجهات وخيرية لما يفيد في الجهاد وهي ارجل ستر  
اي ليس عرضة في الدنيا فلا يذلل بالسلطة عن غيره وهي على رجل وزر ولا ينافيه خيرة بها في نفسها كالصلوة سجود ركنا على  
المراعى منح حيرتها ص ٢٢٢ قوله عدل بكسر العين باضافة الى محرر على زنة المفعول ص ٢٢٢ باب في ثواب الشهيد قوله عفيف  
متعفف لعل الاول من الحرام والثاني من المباح اي الذي خاف به وقعه في الحرام وهو اوفى بالتكليف الظاهر من  
التعفف ص ٢٢٢ قوله وقال اي التزدي ادى اى محمد اراد ان يعنى انه انكر هذه الرواية ولكنه اقربا لرواية التامية  
ص ٢٢٢ قوله فلا ادى هذه مقولة ابى يزيد او من بعده ص ٢٢٢ قوله فصدق الله اى في قوله اذا جارا جملهم فلا يتأخرون

عليه معنى يكون به من بين الناصحين خريفا ولجده من اهل الذي يبلغ اليه اثره العاد اربعين خريفا ١٣ عليه لعل مستبطن من قوله تعالى من جاهدنا  
فادبرنا عنقه ومن قوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة الامة واخرج السيوطي في الدرر شعب البيهقي عن ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعمال عند الله سبعة عملان موجدان وعملان امثالهما وعمل بعشرة امثال وعمل بسبع مائة وعمل لا يعلم  
اولاهما عمل الله تعالى بمحمد في شربة لبن والى بالامان والشرك والثالث والرابع جعل السيد وهم الحنة والخاص بعمل الحنة والسادس بالانفاق  
الاولى من الصوم ٢٢٢ مجمع بينها لوجوده اربعة اقسام في الفتح منها ما قال يحاسب ان الخيرة تخصه بخيل رابطة للجهاد ولا تعلق  
بشيء ٢٢٢ من ادى من اهل الجنة حديث وفي الشكوة من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد يخلو  
بسبب ليرجع الى الدنيا فيقتل عشر مرات لما يرى من الكرامة متفق عليه ١٣ وهو الظاهر  
وشبهه الى قوله من مبدى ١٣ واثم غيره ما من صدق هذا القول حتى التصديق لا ياتي في الشهادة شردي وغيره ولا يخرج في حق تصديق

ساعة ولا يستقدمون ولم يذكر فيها قسماً وهو ما إذا كان الرجل جيد الإيمان ولم يصدق الله لكنه ترك ليعلم بمقايسته على غيره من الأقسام فإن المراد بالتصديق ههنا انه في الشجاعة الدالة على تصديقه بالاية حتى التصديق وهو انه لا يبيت احد قبل وقت الا ان الترتيب بالشجاعة دون الترتيب بالحق في حيث اجتماعهما افضل واذا وجد احد هاجم صاحب التقوى على صاحب الشجاعة لان التقوى اشده من الشجاعة وفي كل منهما امر كبير لا تحصى ورجل مؤمن اسرف الى المسرف من غلبت سمياته على حسنة والخالط من تساوت حسنة بسمياته <sup>ص ١٢٢</sup> قوله لعل في راسه ولم يكن القمل في راسه بتكبره بها من الغفل ولم يكن هناك فاما ان يراد مجرد الغفص لما فيه من الراحة اذ ان يكون من غيره فوصل اليه وكانت امره <sup>ص ١٢٢</sup> ثم رثاؤه او نحوه <sup>ص ١٢٢</sup> قوله رجع هذا البحر اشارة الى كون فلهم كبار اغان الصغار منها لا تجرى في الوسط والمراد بكونهم ملوكا على الاسرة او مثل الملوك وهو شك الراوي يبين سرورهم ورضاهم بتلك الحالة او بيان ما هم عليه من اخلاق الملوك دون سيرة الخلفاء وعلى هذا يكون اشارة الى تبدل وتغيره اخلاقهم وعادتهم دون ما هم عليه في زمنه <sup>ص ١٢٢</sup> عليه وسلم ويقال ان الغزوة الثانية المشار اليها في الرواية غزاه يزيد <sup>ص ١٢٢</sup> باب من يقابل رياء قوله لقاتل شجاعة الشجاعة اقتصادا طبيعي ليس مارة على رضا الله تعالى ولا على تقاؤل الناس وبذلك فارق الشجاعة الرياء فليس تصديقه الا انه مجرد طبيعة التي يوجب عليها والطبيعة هي الصبغة الموروثة لا يعتد على الانقسام من قائله وتخص له ليدور وكذلك للكل رأي فانه اذا قصد ان يراه الناس في حله والى الله الشاق والله اذ لم يلقه والجلالة عليك بالفرق بين الاقسام ويمكن ان يكون معنى قوله للشجاعة اى لانها رشيعة يعلم الناس ما ذال من الملكة في الروب والصبر في معاناة الكروب وعلى هذا معنى قوله رياء هو القصد الى اظهار منزلته عند الخدش اختلف جهته في سبيله ثم علم النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب ليشتمل الجواب عن المذكورين وغيرهم <sup>ص ١٢٢</sup> قوله الغزوة في سبيل الله اور وحرته والعادة في الغزوان يقاتلون الصبح الى الزوال ثم من الظهر الى العصر وبعده فليل في الاول والاولى والثاني هي الثانية نير من الدنيا وما فيها هذه الفضائل تحريض للفرقة على ان يخلصوا الله تعالى اسمهم لانهم لما اخلصوا كان لهم من الجور ما ذكره ان لم يخلصوا ذهب ابر الاخرة راسا واما ابر الدنيا الدنية فمع كونه غير اختياري ليس بشئ يعتد به في جنه ولقاب قوس احدكم الى والعادة جارية بان الراكب يلقي سوط حيث احب النزول وذلك لتلايسه آخر الى هذا الموضع

سنة استثناء من مفهوم الكلام السابق بمنزلة الاستدراك على ان الترتيب بالشجاعة محقق لكن الترتيب بالتقوى فوق ذلك <sup>ص ١٢٢</sup> قال بطبر الاقنع له على اسم صحيح واظهرها ارغعت النبي صلى الله عليه وسلم وام سليم ارغعت ايضا اذ لا شك مسلم انها كانت منزهة بمقامه العيني ثم على من بعضهم انها كانت خالصة النبي صلى الله عليه وسلم رمتا عا وقال ابن بطال قال غيره انما كانت خالصة لابيها ولحمده وفي البذل عن الحافظ احمد الاجابة دعوى الخصومة ولا رد بها كونهما لا شئت الا بدليل لان الدليل على ذلك واضح <sup>ص ١٢٢</sup> قال الحافظ وكان يزيد لم ير ذلك الجيش بالاتفاق وقال ايضا كانت غزوة يزيد المذكورة في سنة اثنين وخمسين من الهجرة امه وبسط الشرح في ان يزيد لم يدخل في هذه الفضيلة ام لا يزيد الاشكال ما في رواية البخاري من زيادة متفقهم ومال شيخنا شيخنا الشافعي والى الله لا بد من التلاشت بهذا اللفظ الا كونه مغفوراً فيما سبق من الذنوب لانها كفارة وهي لا تكون قبل الذنب <sup>ص ١٢٢</sup> بالضم اي القوة والشدة وغاية التحسن والاقتدار <sup>ص ١٢٢</sup>

وعلى الغرض ليطو موضع التوس كناية عن موضع إقامة رجل واحد **ص ٢١٢** قوله **الاجتنب** ان يغفر الله لكم يعني ان المقصود  
لما كان هو المغفرة والغفر بالنيهم المقيم وهو حاصل بالمعية برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تكون مصاحبة ولبقاء  
مفارقة قوله **فاقنا** و**للقا** معان ثلثة الاول الفصل بين المخلصين ويكون زمانا يقع به في النوق الغزاة التي تدر  
وتحلب مرار كثيرة ثلثة اواربعة في كل يوم وليست كما هو العادة في البيع وغيره حيث يباع اللين مرة مرة والثاني ما يقع من  
الفضل في حلبة واحدة في الحولية التي تشرق لولدها وتدر بعد ترك الولد والثالث الفصل الذي يقع بين كل حلبة واحدة  
عادة مرار كثيرة وهذا الوقت قليل جدا **ص ٢١٢** قوله **رجل يسأل** بالمد ولا يعطى الاول مجهول والثاني معروف فيكون مسؤولا  
او بالعكس فيكون سائلا كما حصل على الثاني بيان غيبه فانه مع سواله بالمد لم يعط به فكان خسر الدنيا والاخرة وهذه الإشارة  
الى انه لا ينبغي له ان يسأل بالمد بل يسأل ببيان فقره واحتياجه ثم ان افصلية الجهاد وكذلك من تلاه من الذي هو متفرد  
في جهل انما هو باعتبار اختلاف الاوقات فكثير ما يفضل الجهاد على سائر الطاعات واما ما فهم من الزمان كما في وقتنا هذا  
حيث لا جهاد ولا يقبل احد من احد فالفضل هو التوسع في الأكام والجمال لان يتبقى فيهم **ص ٢١٢** اللون لون الدم ولا يخالف  
ما ورد من ان لونه لون الزعفران لان الغرض انه يكون مرغوبا فيه لا كروبا وكلم من دم لونه احمرنا صعب لعيب الزعفران  
وهو المراد بالزعفران الفأودي واحد **ص ٢١٢** قوله **وكسر** كسر سيفه وذلك لان قراب السيف انما يكون في اليد واليد  
عند الغزاة من الحراب ولم يقصد الرجل بقائه بعد ذلك حتى يغضب فيسيفه بعد الحرب واما ما رواه لوقه في ايدي الغفار  
فانهم ان يتعصبهم وفي ذلك غاية استعداد وهناية عزيمته لما قصد **ص ٢١٢** قوله **للمشييد** عند التست خصال والمذكور ههنا  
سبعة ولا ضير فيه اذا مفهوم لا يترتب له او يجعل اثنان منها واحدة لما بيننا من الملازمة كما كان عندنا في الفقه الاكبر او يقال ان التفتيح  
في سبعين من القالب مطعون على قوله يستخصال لا على قوله يغفر حتى يلزم ادخاله في الست وما يؤيد ذلك ان التفتيح ليس مما هو متعلق  
بذاته كسائر الخصال المذكورة فان مقتضى رعاية النفس ذاته والحال بالشفاعة وقبول الشفاعة على ما لا يتغير بغيره فكذلك سبعة من المشييد  
الاخير فرق فلا يجد افرجه من الست والحمد اعلم **ص ٢١٢** قوله من لقي الله في رث من الجهاد وهذا الاثر اعم من ان يكون على الجهم  
او في القلب بان يتنبي الجهاد ويشتهي به وجر الانشلام ما علم من انه لا غير له في سبيل الله في مرتبة **ص ٢١٢** قوله **كرهية**  
تفرقكم عني وكانوا معا وبنين له ومشاورين في امور السلطنة وفيه اشارة الى ان المسائل قد تفتي لمصالح وهذا اذا  
لم تحش فوات واجب **ص ٢١٢** ابواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب في اهل العذر في القعود قوله بالكتف  
او اللوح احد من شك الراوى ويمكن ان يكون التردد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكان الماتى بعد ذلك  
هو الكف قوله لا يستوى القاعدون والاشعثاء لا يوجب شركة القسعين الا في نفس اقتد الابر واما في مقدار الثواب فلا  
ومعروبن ام مكتوم هذا هو المشهور بعبدة الله ومعنى هل في رخصة اى مع حصول الابر فتركت غير ادنى العذر ولا يتوهم انه  
نسخ قبل التمكن من العمل وهو غير جائز عندنا واما فلا فلا لا سلم ان التمكن لم يحصل بعد واما ثانيا فلا لا ليس فيه نسخ حقيقة  
عليه وما يظهر من كتب الاصول كاتوه ضج وغيره ان شرط التمكن من عقد القلب عندنا لا التمكن من الفعل ففى قوله الا انوارا بشرط التمكن من عقد القلب  
عندنا لا يبرر حصول الامر له المكلف من زمان قليل يمكن فيه من اعتقاد ذلك لا مخرقا للمعنى فان من لم يدر من زمان التمكن من الفعل بمقدار

وانما اطلق عليه لفظ النسخ باعتبار اتقيده ظاهر الاطلاق والا فالاية مفيدة لهذا المعنى قبل نزول الاستثناء ايضا وذلك لان  
اولى الضررين هو قاعدته وانما هم مقعدون والقعود والكان اعم من الاختيارى ولا يضطر الى الان بناء الحكم على الصفة  
يحمل الماخذه لرتب الحكم ولا يترتب الجواز الا على افعال العبد الصادرة منه اختيارا والثواب من هذا القيل ولا ثواب  
الابائية مع ان نية المؤمن خير من عمله فلو لم يمتنع قعودهم بجزء من حسب نيتهم وهى شركتهم فى الجهاد لا القعود والامر مبنى  
على اخلاص النية ولذلك ورد انكم فى زمان لو تركتم عشر ما امرتم به بملككم وسيأتى زمان لو اتوا بعشر ما امروا بغيرها مع  
ان الغرائض والواجبات والسنن الرواتب وكذلك الاعتقادات باسرها لا تغاوت فيها بين المتقدمين والمتأخرين  
فمن الظاهر ان مصلى صلوة واحدة من الخمس والصائم ثلثة من شهر الصوم والمؤدى عشر زكوة غير نلج حتى النجاة وهو  
المراد فلا معنى للاتفاوت فى كيفية النية ومراتب الاخلاص فاخلاصهم فوق اخلاصنا بمراتب كثيرة ولو اتينا منه  
بعشر ما امرنا لكانت فيه مخافة ولذلك ففهم فافهم فانه غريب صلاحي باب فحين خرج الى الفتوة ترك اليوميه قوله فيها  
تجاهد هذه الكلمة موزنة باعتبار جهات الخدمة اذا المجاهدة لا تحقق دونه وايضا فان الجهاد لم يكن حينئذ فرض عين ولا مال  
بر من غير رضى الاولين صلاحي باب فى الرجل يبعث سرية وحده قوله يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فى رواية  
على سرية والكل صحيح فانه بعث سرية ثم اتبعها عبد الله فيصدق انه بعث سرية وبعث على سرية - والسرية صفة من الحرب  
فان وصفت به الجماعة والطائفة فذاك وان وصفت به المفرد فبتا ويل النفس ولما بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
وحده مع عليه الطلاق السرية - وقوله عبد الله سميت أخره بعثه ولا تعلق له بالقارة السابقة ولفظ قال مكرره وقاعده يولن ترجع  
المذكور من قبل باب ما جازى كراهية ان يسافر الرجل وحده قوله يبعث السرية بالليل لما كانت اسفارهم فى الليل اوزياده  
الخطر ونحوه باب ما جازى فى الكذب والخديعة الخ ليس فى الحديث الا ذكر الخديعة ولما قاس المؤلف عليه الكذب فانه  
خدعة فى القول ثم لا يذهب عليك التفرقة بين الخدعة والغدر فان الاول جائز منه والثانى وهو الاعتراض بالسوء بعد ما  
اطمأن بالتوكيد ولا يجوز لما فيه من اخلاف الاعداء قوله الحرب خدعة وهى محمولة على الحرب مبالغة والا فالحرب ذات خدعة  
ومن صورها ان يريهم من انفسهم ما ليس فيهم من الجملادة والشوكه وان يريهم من انفسهم قلة وان يخفى سائرهم فيغتر وا

سلة الضمير الى النية يعنى نيتهم التي يجزون عليها هى نية شركة الجهاد ١٣ سنة دسياتى عند المصنف بسنده الى ابى هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال انكم فى زمان من ترك منكم عشرا امر به ملك ثم مات فى زمان من عمل منهم بعشر امر به بخا هذا حديث غريب لا يروى الا من حديث  
نعيم عن سيفان وفى الباب عن ابى ذر وابى سعيد ١٤ سنة والحديث اخرجه ابوداود ونحو هذا السياق لمفظة عبد الله بن قيس بن مدي  
بعث النبي صلى الله عليه وسلم فى سرية حمير ثم لا يذهب عليك ان ما يظهر من كلام المحققين كالخفا وغيره ان المراد بنزول هذه الاية  
فى قصة عبد الله بن مسعود ان الامم لم يسمعوا به بل قوله تعالى فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله لعلكم تدركون الصواب والى الله الرجوع  
انج نارا وامرهم ان يتقوا فيها ١٥ سنة ما وردت النصوص بخلاف الاول دون الثانى فقد ورد الحرب خدعة بعد روايات وفى جمع الفوائد رواية  
وابى داود والترمذى عن ابن عمر فروما ان القادس عصب لولاء يوم القيمة فيقال به خدعة فلان وسلم وغيره عن ابى سعيد رضى الله عنه لعل خادركم



والن يرمي الغرار من القسم فاذا ظن الغرار علوا ضعفهم والمنازع ان الغرار عليهم كعليهم مرة واحدة الى غير ذلك <sup>٢١٤</sup> باب في  
غزوات النبي صلى الله عليه وسلم قوله تسع عشرة فلما اعتبر الغزوات التي وقعت الرحلة لها قصدا او اعتبر الكبار او ما وقعت  
في الحرب ولم يذكر ما ليس فيها حرب مع ان مفهوم العدد لا يعتبر به والا فبني ثلثت اكثر من ذلك قوله العشرة او العشرة اما من  
شك الزاوي في اللفظ ولا يجد ان تكون لفظ واحدة ليعبر بها البعض بالسين المهملة وبعضهم بالشين وهو كثير في  
اللغات فانهم يختلفون فيما بينهم في اداء الالفاظ وتلفظ الكلمات <sup>٢١٥</sup> قوله فلم يعرفه وقال محمد بن اسحق سمع ابو يعنى  
ابن سبب الكاره للحديث ليس هو الا نقطاع المتبادر من هذه العنقبة بل لسبب آخر لم يذكر هنا وحاصل كلامه هنا  
انه كان يجهل بقية حسن الرأي في استاذي محمد بن محمد بن محمد الضعفة بعد <sup>٢١٦</sup> باب في الرايات قوله مرعبة  
من غمرة ولعلها انتمصقت حتى صارت مرعبة فان الغمرة لا تكون مرعبة بل طولها ازيد من عرضها كما في الروايات ان  
اللوأ انما يكون علامة لاميير الجيش ويكون معه والراية علم لموضع العسكر وور كفي المعسكر ثم ان ما ذكر من سواده فانما  
هو تغليب او بهانه على ما كان يصبر من بعد الافتقار في خطوط سود وببيض والغلبة كانت للسواد <sup>٢١٧</sup> باب الفطر  
عند القتال قوله فامرنا بالفطر وكان امره عند العصر وكان في الافطار اذا من التاكيد ما ليس في الاكتفاء على القول  
فقط وهذا الامر كان للوجوب وقد كان امرهم بالفطر قبل ذلك المنزل ايضا استجبا <sup>٢١٨</sup> باب الخروج في الغزوة  
قوله يقال لا مندوب لكونه يندب من ركبته لبطوئه في السير من الندبة وهو البكار على الميت فكان من ركبته يتيكى  
عليه او من الذنب وهو اثر الجرح فكان من ركبته يجرحه لبطوئه في السير <sup>٢١٩</sup> باب في الثبات عند القتال قوله  
لا والعدما ولي الا انما غير الجواب عن اسلوبه برعاية للدب في جنابه صلى الله عليه وسلم لانه لو اقر بالفار فقال نعم

عليه واختلفوا فيها بعد اذ في سيرة البعري وابن هشام والاكثاف والمواهب سبع وعشرون كما قال ابن السخري غزوة ودان وهي  
الاولى ثم غزوة لواط ثم العشرة ثم بدر الصغرى ثم بدر الكبرى ثم غزوة بني سليم ثم السويق ثم خيبر ثم غزوة ذي امر ثم حرا ثم غزوة  
احد ثم حرا الاسد ثم بني النضير ثم فوات الرقاع ثم بدر الاخرى ثم دومة الجندل ثم الخندق ثم بني قريظة ثم بني لحيان من بني قريظة ثم بني قريظة  
ثم بني المصطلق وهي المرسج ثم الحديبية ثم غزوة القنارة ثم الفتح ثم حنين ثم الطائف ثم تبوك وقاتل صلى الله عليه وسلم في تسع  
غزوات منها وهي غزوة بدر واحد والخندق وبني قريظة وبني المصطلق وغيره الفتح وحنين والطائف وهذا الترتيب بن ابن يحيى  
وقال ابن عسكينة في بعضه وقيل جميع غزواته اربع وعشرون وقيل احدى وعشرون وقيل تسع عشرة وقيل غير ذلك كما بسطها صاحب  
الغنيمة <sup>٢٢٠</sup> وللمحدث هكذا ذكره البخاري الا ان في سياقة العشرة او العشرة قال الحافظ كذا بالتصغير والاول بالمعجمة بلامها والاشياء بالفتح  
وبالها ووقع في الترمذي بلامها فيها احد زاذني رواية فذكرت لغتاه فقال الشيخ قال الحافظ القائل بوجهية وقول قتادة هو بالمعجمة  
وباشاات الهاء وقول قتادة هو بالزاي اتفق عليه اهل السير وهو الصواب واما غزوة العيرة بالمهمله فهي غزوة تبوك قال تعالى الذين  
اتبعوه في سائر العيرة سميت بذلك لما كان فيها من المشقة وهي بغير تصغير واما هذه فسميت الى المكان الذي وصلوا اليه واسم العيرة او العيرة  
يذكر ويؤتى وهو موضع احد <sup>٢٢١</sup> على احد القاويل وفيه اقاويل اخرى بسطت في المطولات واللغات قال الحافظ في الفتح اللوامي انما

لكان ذلك موها قارة صلى الله عليه وسلم مع ان النصر والهزيمة لا ينسبان الى العسكر ما لم ينصر الامير او يهزم  
 لكن ولي الامر وكان القوم اثنا عشر الفارب اربعة آلاف منهم مؤلفه القلوب وكانت هوازن ارمى الناس فرموا واخذ  
 المؤلفه في الفرار فتابعهم بعض الانصار ايضا على بغلة وبها من غاية شجاعة فان البغلة البطا لمركب سيرها وكثرت  
 فيه قوة فوق بعض المركب التي سواها ص ٢١٤ وان القنطين وهما المهاجرون والانصار ومع ما رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اى في الجماعة التي كانت معه في القلب اوجيث كان واكثر استقراره كان في الانصار وكان اهنرا  
 اكثرهم فلم يبق معه منها الا قليل واما من سائر الناس فقد كانوا قوتى ما تبكىه ص ٢١٤ قوله لم تراعوا اني افرج  
 من الاصل لما قال ما كان من فرج ص ٢١٤ قوله وقدروى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن الحسن بواصة سعيد ولا ضمير فيه  
 ص ٢١٤ باب في المغفر قوله وعلى راسه المغفر استدل بذلك مجوز الدخول في الحرم بغير احرام لمن لم ينحج ولا عمدة ولا  
 يصح فان الكعبة لم تنزلهم حتى يرميها يقاس على فعله صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه امره بقتل ابن خطل حين سمع  
 انه متعلق باستار الكعبة ص ٢١٤ قوله ان الجهاد مع كل امام لان المغنم لما كان الى يوم القيمة ولا يكون الامار الى يوم القيمة  
 عدو لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وجب امتثال امرهم والجهاد معهم لاحالة ص ٢١٤ باب في الربان قوله لا تق  
 الا ١٤ اى لا تشغى المؤمنين عن الاشتغال بالاباء وليس اسبق المعتد به الا فيها الكونهما آله الجهاد ص ٢١٤ قوله ابو نؤى في منعناكم  
 اى نفسى في انفسهم اورضوا في ارضائهم والمعروف بهم ص ٢١٤ قوله اذا كان القتال فعلى رءى لكلا يشوش امر القتال  
 بتفرق الاراء ثم اخذ في جارية كان باجازه منه صلى الله عليه وسلم لما سأل انه يحتاج اليها فقال خذها وتحسب من نفس  
 الا انه لم يعلم بها العسكر خشية ان يقتلوا بتكذيبه فيه مع انه لا حاجة الى اطلاقهم بعد ما رخصه النبي صلى الله عليه وسلم واما  
 عدم الكفار خالد على رءى بمحضه فلا مكان تواركه بحجة النبي صلى الله عليه وسلم واما سخطه صلى الله عليه وسلم مع ان خالد

وسمى ايضا العلم وكان الاصل ان يسكبها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على راسه وقال ابن العربي الواء غير الزاية وقال الترمذى الى المقررة في آخر  
 ما بسطه ١٣ هذه التوجيه يشك على لفظ الحديث اذ فيها فرغم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الروايات التي ليست فيها زيادة عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا اشكال فيه ويمكن ان يجاب عنه ان السؤال والكان عن الفرار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الفرار والتهافت لما يتعلق  
 بالامير فافتره الفرار كان موها قارة الامير ايضا ١٣ على ما عليه جمهور اهل السير يقال كان عشرة الاف من اهل المدينة من المهاجرين والانصار  
 وخيبرم والقنان من اهل مكة وبهم الطلقاء كذا في الخيس ١٣ سلكه اختلفت في عددهم اهل السير ص ٢١٤ اى مرسلوا وتحفظوا  
 في ترجيح الارسال والاتصال كما بط في البذل وظاهره من المصنف الى ترجيح الاتصال اذ حذو ذكره متابعه وادله مال ابو داود كما نظهر  
 من صنيعه في كتابه وفي نصب الراية عن النساء حديث جهم وجري اى متعملا منكرو الصواب قتادة عن سعيد مرسل والبسط في البذل ١٣ هـ  
 وكذا استنبط البخارى في صحيحه اذ قال بالجهاد مع من البر والقادر لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل معقود في ذوابها الخ ١٣ سلكه ويؤيد ذلك  
 ما في رواية البخارى من حديث بريدة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغنه فان لم في نفس اكثر من ذلك قال الحافظون في رواية عبد الجليل قال في نفس  
 محمد بنه لتعيب آل على في النفس افضل من وميفة وذكر من رواية لا يحسن بريدة القصة فمصلحة في ذلك

لم يفعل منكراً بل أتى ما كان حقاً عليه من الاطلاع فلا بد ترك الصلح لهما والانسب بالاتفاق بين المسلمين من الضرر بعضاً  
 حتى يتجيب بالخير واليقين فتوب ولا يلزم بذلك ما في الوشاية من الضرر واليضاً فالوجه في سخط صلي الله عليه وسلم عليه انه  
 لم يطلب لفعل محمداً صحيحاً وكان اهل ذلك منكواً بدينهم واليه ورسوله ويحيانه وقوله ماترى في رجل الى ولم يكن ذلك  
 غضباً منه على الرسول لان الرسل براء بل كان غضباً على خالد غير ان الرسول لما كان هو الحاضر خاف على افراده ودنياه  
 فاستعاذ صلياً باب ماجاء في الامام اى ما لهم عليه وما عليهم وان كلهم امام وقوله فالامير البيان بعض ما اشتغل  
 عليه الكلام السابق من الجزديات ثم عاده قوله الا فكلكم راع ومسئول عن رعيته دفع لما عسى ان يتوبهم من اختصاصه بملك  
 الجزديات المذكورة بهنا فورد الكلية بعد الجزديات اشارة الى ان تخصيص ما ذكر من الجزديات بالذكر افاكان لمزيد  
 الاتهام بها صلياً قوله رسلاً اى معضلاً اذ لم يذكر فيه البرودة ولا ابو موسى صلياً قوله قد اتفق به من تحت البطاعين  
 البسة العبرة بقوله عاقدي اذ رهم على اعناقهم فان طر في البرودة اذا اخذنا من تحت الابطين كان على الكتفين المقابطين  
 لكل من الابطين ويجوز ان لا يمكن استساكها من دون العقد على ما بين الكتفين قوله ترجى اى لا ترفع الصوت

يا ايها الناس اتقوا الله تعديهم مثير بان طاعة الامير اذا لم يلزم به عدم التقوى صلياً باب الترخيس بين البهايم  
 والوسم في الوجه قوله نهي عن الترخيس ومطلق النهي الخالي عن القرينة الصادرة بمحل على الترخيم فله تحريماً تحريش  
 ما بين الكباش وغيره صلياً قوله نهي عن الوسم في الوجه يعني به ما لم يتجى اليه فاذا اخرج اليه كالشرة خرجت على وجه  
 او غير ذلك من الضرورات فلا راحة فيه صلياً باب حين يشهد عليه دين قوله كيف قلت اعاد عليه السؤال دفعا  
 لتوبهم الغلط وعلمهم لو لم يجد عليهم السؤال فهو ان هذا الاستثناء غير الشاهد لانه اجاب مطلقاً فدفعه قوله نعم وانت صابره  
 فالبعض من تلك القيود المذكورة بهنا مما توقف عليه امر الشهادة كالاعتساب وبعضها لا توقف عليه الشهادة نعم يدرك  
 عليه تقليل الاجر وبكثيره كالصبر والاقبال فقوله نعم وانت بيان لانه على مراتب الشهادة وهي المكلفة لجميع الذنوب الصغيرة  
 والكبيرة ثم ان استثناء الدين لعله منقطع اذ السائل انما سأل خطاياه وليس الدين منها وانما اوردته دفعا لما عسى  
 ان يتوبهم ان الشهادة كما هي مكفرة حقوق الله تعالى وانما هي فذلك هي كافيته في حقوق العباد وليس المقصود ان يشتر  
 كل ما سوى الدين لما ذكرنا فهو تنبيه على بعض حقوق العباد يعلم الحال في يقينها ولا يجد ارجاع جملة تلك الحقوق

سأله قال المجرا للفرار لكتاب المحقة او الكسار او النطق او الروار وكل ما تتلف به المرأة والتفح التحف اه ١٣- سأل هذا  
 اذا التحف به من تحت البطية كليهما وان التحف به من تحت البط واحدة كالاصطبا فلا يكون هذا ذاك اه ١٣- سأل الار تاج  
 الاضطراب افعال من الرج وهو الحركة الشديدة كما في الجمع وقال المجد الريح التوك والتويك والاهتز اه ١٣- سأل الجبس  
 الاضطراب كالار تاج اه ١٣- سأل العضة من لحم العضة ما لا يعود فيقال له في الهندية ايضا فعند اه ١٣- سأل المجد الكباش المحل  
 اذا شئ او اذا خرجت ربا عيرة جمدة كبش وكباش اه ١٣- سأل قلت والحمل بها الجزع من اولاد الضان اه ١٣- سأل يعني لا يكون لهينة  
 غير الاعتساب كالرياء والشجاعة ونحوها اه ١٣-



فيهم المتولد وغيره ولا يعبر عن بقياس الجهد لانه منظر لا مثبته والاول اولى والثاني من الثالث والله اعلم **ص ٢١٩** باب في  
 جلود الميتة اذا دلت **قوله** ايما باب **الاول** واستثنى من الانسان والخنزير لكونه الاصل ونجاسة الثاني مع ان الدباغة  
 غير ممكنة فيها الاتصال الذي بين الجلد والعلم فلا يمكن سلخه بحيث يتفصل العلم باسره من الجلد ولا يمكن الدبغ بالعلم في الجلد  
 عن اجزاء العلم واما من شدد في جلود السباع فلما فيه من القشبة بالجافة والبراث خصال السباع للملازمة للنجاسة  
 وان ذهب ذهب الى النجاسة كان غير مقبول القول لما لقته عموم الحديث مع ان الميتة ليس اعلى شانها من اسبع  
 فلما جازت الاول جاز في الثاني ولا تنافي بين روايتي ايما باب **دبغ** **قوله** لا تتنفعوا من الميتة باب فان الجلد  
 بعد الدبغ ليس باب **فلم يلزم** الانتفاع بالاباب حتى يلزم المناقاة والله اعلم **ص ٢٢٠** **قوله** انما يقال اباب بجلده بالكل  
 وهذا لا يصح **نقطة** **ص ٢٢١** **قوله** لما اضطربوا في استناده ولا اضطراب وانما الفعل به لان الاباب اسم غير المدبرغ فالتحريك  
 معمول به **ص ٢٢٢** **قوله** رفين شبرا **اي** من حيث ازار الرجال **اي** الضعف السابق **ص ٢٢٣** **قوله** ملبدته يحتمل التبدد للخلقة  
 فحسب ولكن الترتيب الان الصحيح هو الاول **ص ٢٢٤** **قوله** وعليه حمامة سوداء **اي** تحت البيضة **ص ٢٢٥** **قوله** نهاني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم العظ والكاف فاما الان الحكم عام **ص ٢٢٦** **قوله** وكان قصه حبشيا ولما ثبت تعدد خواصه صلى الله عليه وسلم  
 لا يحتمل الى الجواب عنه يكون العنق قد صنع على طريقة اهل الحبشة **ص ٢٢٧** **قوله** لم ينزهه انما يعلن بالنبذ لما اشتبه بينهم  
 احتجازه من **ص ٢٢٨** **قوله** تحتان في يسارهما هذا وان كان جائزا الا انه لما اتخذ الروافض اتخاذا الحاخام في اليسار بعيدنا لهم  
 كان ذلك شعارا عليهم فلهذا نال ذلك والافكان الامران كانهما متساويا **ص ٢٢٩** **قوله** لا تنقضوا عليا على هذه الميتة  
 ولما كان ذلك الهنيئ للقباس لياس لو نقش اليوم احد **ص ٢٣٠** **قوله** اذا دخل الخلا نزع خاتمك لكون الخلا احد التملك  
 النجاسات وموضوعا لها فلا يلزم نزعها اذا مر في موضع نجس **ص ٢٣١** **باب في الصورة** **قوله** وبني ان يصنع ذلك **اي**  
 ليصور الصور والاول معناه ان يتخذ في بيته صورة باعية **ص ٢٣٢** **قوله** الا ما كان رقما ان ادبره بصورة غير فري روح  
 او راد بصورة صغيرة لا تبرز من بعد كما هو العادة في تصاوير الثياب انما تكون صغيرة لا تبرز فان التصاوير المصورة  
 حاله النسيج الاحتكاك تبدد وصغرها ولا ندر ما جه في الثوب لان الثاني هو الاولي اذ لا تقوى في ترك ما لم يحرم لوعه باب في النجاسة

في الحديث يحتمل متعين فحق الجمع الفرار بالجمع فاحرار الوحش او جمع فزوة وهو ما ليس له وتبويب المصنف وذكره في الدباس يوجب  
 ان اراد المعنى الثاني **ص ٢٣٣** **قوله** كاصح بالفل الفروع من الهداية وغيره وفيها مشبه جلد الخنزير بل يقبل الدبغ والاول كذلك جلد الدابة  
 فيه مقال بعضهم جلد الخنزير لا يقبل الدبغ لان فيه جلودا متراصة بعضها فوق بعض ذكر في المحيط والبرائغ وقيل يقبل الدبغ لكن  
 لا يجوز استعماله لانه نجس **ص ٢٣٤** **قوله** اما جلد الدابة فقد ذكر في المحيط والبرائغ ان جلد الانسان يطهر بالدباغة ولكن يحرم سلخه وبغية والانتفاع  
 به احترازا وليس جلد الدابة لا يقبل الدبغ كجلد الخنزير **ص ٢٣٥** **قوله** يعني اذا ثبت على جلد الخنزير علم لا يضره الاضطراب عنه كيف وقيل لا يضره  
 بل اذا قالوا ان الدابة غير الدبوغ فلا يبال بالدباغة بل يطهر بالتحفية والتشافية وكذا معاملة الكلب وفي احدى الروايتين عنهما لا يطهر لانه في الحديث **ص ٢٣٦**  
**قوله** لانه في شرح الشاش للاربعين ما نحن على مسلكه كالكلب والاربعين قال البرزوي والاربع الاول وكذا قال القاري في شرح الشاش **ص ٢٣٧**  
**قوله** احد جوده نجس من الروايتين وقيل بعكس وقيل كان الغفر من الدخول والعمامة من الخطبة وقيل غير ذلك كما في شرح الشاش **ص ٢٣٨** **قوله** من اجتمع على  
 تحقيق شهادتهم في الدابة وجعلوا على كفيها اليسرى وقيل اليسرى الا انه من شعار الروافض فوجب ان نزعوا شهادتهما في غير ذلك ولما كان بان قبيحهم فقال  
 ابن عابدين عبارة القسبي عن المحيط جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الروافض ونحوه في الذبقة وقوله لعل كان وبان اي كان ذلك من خصالهم  
 في الركن السابق ثم تفصل في انقطاع في هذه الايمان فلهذا ينبغي حذره كيف كان **ص ٢٣٩** **قوله** اي كونه صغيرة لا تبدد من بعيد **ص ٢٤٠**

قوله ان احسن ما غير الشيب الحناء والكتمة او الكمي ولكن النبي من كتم الشيب شخص من ذلك ما لم فيه الكتم فلم يحرم من الحناء والكتمة  
الا قدر ما ليس فيه الكتم ٢٢٢٢ قوله اسم اللون وفي بعضها ابيض وفي غير ذلك من الروايات نفى لها ايضا والجمع ان السرج مع صفين  
فمن اثبت سمرة اثبت ابيض في البياض ومن نفى سمرة نفى صفته السوداء وكذلك البياض الملبث والمنفى قوله  
حسن الجسم المراد به تناسب الارباب ٢٢٢٢ قوله ثلثة في هذه ولا يذهب عليك ان الميل حينئذ لم يكن لها طرفان ٢٢٢٢ قوله نبي  
عن لبيته عن النبي عن اشمال الصغار لما كان في حياض المكلف كان تنسبها واما الاعتبار فالتكافؤ ليس ثوب آخر فهو منوع اذا كان  
تكمراً والا فلا وان لم يكن لاسبه فلا يرتاب في الكراهية الترتيبية ٢٢٢٢ قوله من التواضعة والمستوسلة ثم الوصل عند الفقهاء كونه  
اذا كان بشر الانسان لحرمة الانتفاع بابزائه وكذلك يراه اذا تضمن تزييراً وهذا والمجدون على كراهية مطلقاً ولا يخلو  
فان النسوة من حقن التزين كمن كان ما لم يلزم فيه الكراهية من وجه آخر ٢٢٢٢ قوله ركوب الميائير وهذا ما كانت تكون من جلود البهائم  
الغير المدبوغة او الحريرة او كانت من السباع المدبوغة الا ان النبي عندئذ لم يزل يثلبس به تغير الاخلاق او لما كان من زى الجبابرة  
والنبي على الاولين تحريم وعلى الآخرين ادب وتنزيه ٢٢٢٢ قوله وفيه وخير ما صنع له انه فاسمولى في الاول فيه بحسب لغته في الثاني  
خير ما هو موضوع له وهو البليس وفيه ان يشكر عليه ولا يكفر بطبع التدنيس وجعل فيه ولا يعصى ويتواضع ولا يتكبر وفيه بحسب نفسه  
ما يلزم فيه منع قطع النظر عن التلبس والاعتقاد كان يحمله جبر على الشح به فلا يعطيه فقيراً ولا يلدوى الحقوق الثابتة على نفسه  
بصرف المال في الثياب الجيدة لنفسه اى غير ذلك مما لا يخفى على المتفكر بعدا وفي فكر صله ٢٢٢٢ قوله كان احب الثياب الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم القميص هذا في الثياب النخيلة والسبب في ترجيح ما فيه من السترا ليس في فيه ولم يكن سراويل اذ ذلك  
رايح رواج القميص مع ان ليس السراويل يحرى من القميص والقميص يجزى عنه ايضا فليس شمول القميص في السراويل مثله  
في القميص واما حيث رجع الى غير النخيلة وترجمه من حيث ان فيها زيادة فائدة تسببه القميص من زعمه انى شارع بقائه  
الستر بالرادر الاخرى ولا يمكن ذلك في نحو القميص ولا الاستعانة باطراف الاروية في بعض احواله كما اذا احب تناول شئ  
في بطنه ثوبه اى غير ذلك واما حب الابيض فهو باعتبار اللون صله ٢٢٢٢ قوله ان اخذ القمان ذهب لان ذلك ليس بهتمال

صله ومن ههنا ما اصل مكتوب ما من يد شح من المكتوب الذي ذكرته في المقدمة مع ما وقع في شئ من التعصبات ٣٣ صله المراد بلفظ الكتم  
ههنا الخفتان وبالاتي المصدر وكذا فيما تقدم معنى الستر ٣٣ صله ففي الدر المنثور وصل الشربشر الا في حرام سوا كان شعراً او شعره بالحدس عليه  
قال ابن عابدين لما فيه من التزود في شعره في الانتفاع بجزء الاوى البياض واما الرخصة في غير شعري اوم تنقذه المرأة تشرع في قرونها ٣٣  
صلى الميرة قالها صاحب الجمع بكسرهم وسكون همزة وطا معنوية ترك على رجل البعير تحت الركاب اصله الواو وميم زائدة وطا من حرير موشى  
او غيره وقيل اغشية للسرور وقيل اذ جلوس السباع ويو باطل جمعها الميائير والحرمة متعلقة بالحرير وقيل من المجمود والنبي لا يلبس  
اولاد يكون فيه الحرير ٣٣ صله هكذا في الاصل فلو كان سالماً من التعصبات فهو بكسر اللام اى النبي لما ان عامة الميائير في ذلك الزمان  
كانت تتخذ وتقتنص من المجمود الغير المدبوغة ونحوها ٣٣ صله اى على النجل به قال الراغب اشح يحل مع الحرص قال تعالى واصفرت  
الانس اشح ومن يوق شح نفسه ٣٣ صله قال المناوى لانه استر للبدن من الازار والرداء اولاد اخفت مؤنة واخفت على البدن فلا يلبس  
اقل تكبراً من لابس غيره فهو اجهل اليه بساً والحرمة اجهل اليه رداً فلا تعارض في هذه شيئا واذك احب النخيلة وذا احب غيره ٣٣ صله  
هكذا في الاصل يحل في غير ثوبها وفيه بقاء في صورة الخط بمثلها ٣٣ صله نفى الاستعمال تجزأى ليس باستعمال اختيار بل بغير  
واضطراى وفي الهداية والاشرا السنن بالذهب وتشد بالغضه وبذا عند التحنفة وقال محمد لاس بالذهب البياض وعن ابى يوسف  
مثل قول كل منها بما حديث الباب ولا يحنفة ان الاصل فيه التحريم والا بانه للضرورة وقد اذعقت بالغضه وهى الادنى في حق الذهب

حتى يرمي ٢٢٢ ولعل كان لهما قبالة بين الابهام وصاحبة وصاحبة وصاحبة ٢٢٢ ولعل كان لهما قبالة بين الابهام وصاحبة وصاحبة وصاحبة ٢٢٢  
 اسقوط وخالفه التوبة وذكره الهية الظاهرة ٢٢٢ في لعل واحدة للكل النبي على الترميم ٢٢٢ ولعل كان لهما قبالة بين الابهام وصاحبة وصاحبة وصاحبة ٢٢٢  
 اغت من زاد الراسل لما من زيادة السير عليه فلا ياخذ الا قليلا فانه ليصل المنزل في اقل من مدة وصول الراسل ٢٢٢  
 قوله اربع فدا روي ولا يصير في افتر الفدا اذا لم يشبه بالنسار وفيه دلالة على جواز اطالة الشعر للرجال ما لم يلزم فيه التباس  
 بالنسار ولا يلزم ما لم يصغر بالواحدة مثل ان ينعفها قطعاً فيصغر ٢٢٢ قوله لعل يعني واسعة تحيط بالراس ولا تقصر عن الاطاعة  
 اي لم تكن تبقى قائمة على الروس بل كانت تنبسط عليها ٢٢٢ صارح النبي صلى الله عليه وسلم وكان من اقوى الرجال  
 وطلب المعجزة ان يعصره النبي صلى الله عليه وسلم فكان ذلك واسلم ٢٢٢ فرق ما بيننا وبين المشركين بينه المحدثي  
 والرائع هو الاول اذ لم يكونوا يتركون النائم ٢٢٢ قوله من اي شئ اتخذه الا ان جميع ذلك يجوز للنسوة يجوز للرجال ليس  
 سلك النائم اذا افترضها ٢٢٢ قوله في هذه وهذه - هذا ليس اجازة للبسر في الباقية بل التعميم انما هو في التخصر لا غير

## تم المجلد الاول

على الترميم والعروضة فياروي لم يمدح في الالفة وودع حيث اتفق به وبكت الشاى بهنا بحثاً طويلاً فارجع اليه ١٢ سله كذا في الاصل والظاهر  
 يقينها اي زيتها وشطها قطعة قطعة ثم يصفى بالجمعة فصلة النساء ١٢ سله بعد المصارعة وقيل من سلمة الفتح كذا في الاصابة وكانت  
 المصارعة في بعض جبال مكة قبل الهجرة ١٢ سله ونص الحاشية انما نعم على القلائس وهم يكتفون بالعام طيبى ويكتل عكس ذلك بل  
 رجح القاري في الملاقاة والاول شيخنا علي بن ١٢ سله زاو في الارشاد الرضى لان المذكور فيها الذئب ايضا فكل على عمومه ينبغي ان لا يترك  
 الذئب ايضا للنسار ثم مراده الحلي غير انهم لما فرق بينهما في فتاواه فجعل الحلي من ذلك مباحاً ليس دون اتهم فوسى فيه بين الرجال  
 والنسار وصرح اهل الفروع بتيميم كراة اتهم قال صاحب البداية اما اتهم بما سوى الذئب والنفقة من الهيد والنحاس والصنعة فكرهه  
 للرجال والنسار جميعاً لانه زى على النار ١٢ سله ففي الشاى عن التاترقاينة لابس بان يتخذ فاقم صديق قدوى عليه فضة والبس بفضة  
 حتى لا يرى احد ١٢ سله ففي الشاى عن الذئب فتنبغى ان يكون في خصره ادون سائر اصابعه ودون اليمنى ١٢ سله وفي شرح الشاى في المناوئة  
 قال النووي جمعوا على ان السنة للرجال جلد في خصره وعلمة اذا بعد من الاستهانة فيما يتعاطى باليد وانه لا يشغل اليد كما تراو له بخلاف غير الخصر  
 انتهى قلت لكذا في المناوئة يلفظ تراو من الملوله وهي المعالجة وفي مترج مسلم للنووي يلفظ تتناول ١٢ سله اي من التقاري راي  
 افاد باكر العلوم القطب الكنتوبى قدس الله سره العزيز على المجلد الاول من الجامع لامام المحققين ابى موسى محمد بن عيسى الترمذي وقد وقع  
 الغرض من التفرع عليها وكذا به هذه الحواشي في وسط اولى الرميمن ١٢ سله من توفيق الله سبحانه فلا الحمد ولا واخرأ وعلى نية المصولة  
 سر مدأ وانما ١٢ - ويتلوها المجلد الثاني ١٢ ولعل كتاب الاطعمة انشاء الله تعالى -



## فهرس الجزء الاول من الكوكب لدى

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١	مقدمة العشي	٣٢	باب ان تحت كل شجرة جنة	١	مقدمة العشي
٢	مقدمة المصنف	٣٣	باب اذا التقى اثنتان	٢	مقدمة المصنف
٣	موضوع المحرم والسند	٣٤	باب انما المومن المادني الاصلاح	٣	موضوع المحرم والسند
٤	الثقة الايمن	٣٥	باب في من يتعيط ويرى بطلا	٤	الثقة الايمن
٥	ابواب الطهارة	٣٦	باب في السني والمذي	٥	ابواب الطهارة
٦	باب لا يقبل صلوة بغير طهور	٣٧	باب في الذي يصيب الثوب	٦	باب لا يقبل صلوة بغير طهور
٧	اصول الايمنة في الاستنباط	٣٨	باب في الذي يصيب ثوبه حكم للمني	٧	اصول الايمنة في الاستنباط
٨	اقوال الامتة في معنى القبيل	٣٩	باب انجب بياض قبل ان يقتل	٨	اقوال الامتة في معنى القبيل
٩	الجميع بين قوله حسن مسيح	٤٠	باب في مصاحبة الجنب	٩	الجميع بين قوله حسن مسيح
١٠	سني قوله في الباب من فحان	٤١	باب في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل	١٠	سني قوله في الباب من فحان
١١	قوله ان قرضا السيد لم يغير سياط الوضوء	٤٢	باب الرجل يتدنى للمرأة بعد اغسل	١١	قوله ان قرضا السيد لم يغير سياط الوضوء
١٢	مفتاح الصلوة الطهور	٤٣	باب التيمم لجنب المذموم المار	١٢	مفتاح الصلوة الطهور
١٣	الاضطراب المعروف	٤٤	باب في المستحاضة	١٣	الاضطراب المعروف
١٤	قوله فترى كد وديع الاستغفار	٤٥	باب التساكنة توفى لكل صلوة	١٤	قوله فترى كد وديع الاستغفار
١٥	بحث الاستقبال والاستدبار في الخلار	٤٦	قوله ساء مركب ما بين	١٥	بحث الاستقبال والاستدبار في الخلار
١٦	في سباطة قديم خيال	٤٧	باب التساكنة تقتل عند كل صلوة	١٦	في سباطة قديم خيال
١٧	باب كرايمته الاستغفار باليمين	٤٨	باب في الماخذ منها لا تقتضي الصلوة	١٧	باب كرايمته الاستغفار باليمين
١٨	قوله ما غاشي الذي غاشي انما	٤٩	باب في كونه الماخذ لا يقتضي القرآن	١٨	قوله ما غاشي الذي غاشي انما
١٩	قوله فانه زاد اعلم انما	٥٠	باب في مباشرة الماخذ	١٩	قوله فانه زاد اعلم انما
٢٠	باب الاستسقاء بالماء	٥١	باب الماخذ تتعدى الى من سجد	٢٠	باب الاستسقاء بالماء
٢١	قوله لا يترجم بالسواك	٥٢	باب في كرايمته بيان الماخذ	٢١	قوله لا يترجم بالسواك
٢٢	باب اجاب اذا استسقاء حكمه	٥٣	قوله من انى ما هنا	٢٢	باب اجاب اذا استسقاء حكمه
٢٣	باب في كرايمته قدا الوضوء	٥٤	باب في من لم يفيض من الوضوء	٢٣	باب في كرايمته قدا الوضوء
٢٤	باب في كرايمته شرا اذا استسقاء فادته	٥٥	باب في كرايمته شرا اذا استسقاء فادته	٢٤	باب في كرايمته شرا اذا استسقاء فادته
٢٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٥٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٢٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٢٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٥٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٢٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٢٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٥٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٢٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٢٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٥٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٢٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٢٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٢٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٦	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٧	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٦٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٨	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٣٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٣٩	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٤٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٤٠	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٤١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٤١	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٤٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٤٢	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٤٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٤٣	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد
٤٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٧٥	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد	٤٤	باب في كرايمته الاستسقاء من كرايمته واحد









صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٩٩	باب كسب المهاجرين للصدا	٢٨٢	باب في دخول الكعبة	٢٩٣	باب الامتنان
"	باب المحرم يموت في احراره	"	الصلوة في الكعبة	"	باب في ليلة القدر
٣٠٠	باب المحرم يحلق راسه	٢٨٥	قوله فودعه خطا يعني آدم	٢٩٥	باب الصوم في الشتاء
٣٠١	باب الرخصة للاطباء ان يرموا اليها	"	باب الخروج الى منى	"	باب ثمين اكل تخرجه من سفره
٣٠٢	قوله لولا ان منى حدى بالاحلال	"	باب تقصير الصلوة بمضى	٢٩٦	باب في تحفة الصائم
"	الطائف حل البيت مثل الصلوة	"	باب الوقوف بعرفات	"	باب في الامتنان اذا خرج منه
٣٠٣	شهادة الحجر الاسود على من سئلته	٢٨٦	قوله ادركته فريضة الشد في الحج	٢٩٧	باب في قيام شهر رمضان
"	كان يدين بالزيت وهو محرم	"	فيموت قبل ان ارى	"	اليواب الحج
٣٠٤	اليواب الجنازة	"	سقاية الحجاج	"	باب في حرمة مكة
"	تخفيف الامراض	"	الحج بين الصلوتين بعرفة	٢٩٨	اثنان على ايام الامير المديث
٣٠٥	باب في التحث على الوصية	٢٨٧	باب الجمع بين المغرب والعشاء	٢٩٩	قوله تابوا عن ايمان الحج والعمرة
"	باب للصيغة بالثلاث والربيع	٢٨٨	باب من ادرك الامام بجميع	٢٩٠	قوله من ملك زاداً وراحلة
٣٠٦	باب في فتيان المريض	٢٨٩	باب في تقديم الضعيف من حج	"	باب في كم فرض الحج
"	باب في التشديد عند الموت	"	باب ان الحجاج رخصى اخذت	٢٩٢	باب كم حج النبي صلى الله عليه وسلم
"	المؤمن يموت ليرقى الجبين	٢٩٠	باب الاشتراك في البذنة	٢٩٣	قوله عمرة في ذي القعدة
٣٠٧	باب في كراهية النعي	"	باب في اشعار البدن	"	باب في اى موضع اكرم النبي
"	باب الصبر في الصدقة الاولى	٢٩١	باب في تقليد الهدى للمقيم	"	صلى الله عليه وسلم
"	باب غسل الميت	"	باب في تقليد الغنم	٢٩٤	باب ما جاء في انفس الحج
٣٠٨	باب المك الميت	"	باب اذا عطب الهدى	"	وفي بحث افضل المناسك
٣٠٩	باب الغسل عن غسل الميت	٢٩٢	ركوب البدن	٢٩٥	باب في التيمية
"	باب ما يوجب من الاكفان	"	باب ما يوجب الراس	"	باب الاغتسال عند الاحرام
٣١٠	باب النسي عن ضرب الخدود	"	بيداً بالخلق	"	باب ما لا يجوز للحرم لبس
"	ورش الجيوب	"	باب الطيب عند الاحلال	٢٩٨	باب ما يقتل الحرم من الدواب
"	البحث في العددى	"	قوله اخطاوا الزيادة الى الليل	"	باب في تزويج الحرم
٣١١	الميت يعذب بركاوا حمله عليه	٢٩٣	باب في نزول الابط	٢٩٩	باب في اكل الصيد للحرم
"	باب المشي امام الجماعة	"	باب في حج العصى	٢٨٠	باب في صيدا الحرم
٣١٢	باب الرخصة في ذلك	٢٩٤	باب الحج عن الشيخ الكبير الميت	٢٨١	باب في الضيق بصيد الحرم
"	باب في قتل احد	"	باب العرة واجبة ام لا	"	باب الاغتسال لدخول مكة
٣١٣	باب المجلس قبل ان توضع	٢٩٥	اشترى الحج	٢٨٢	باب استلام الركن اليماني بالحجر
"	باب فضل المصيبة اذا احتسب	"	اعتار عائشة من استعجم	"	باب الطواف راكباً
"	باب التكبيرة على الجماعة	"	استدبر صلى الله عليه وسلم من الجملة	"	باب في فضل الطواف
"	باب ما يقبل في الصلوة على الميت	٢٩٦	باب الذي يمل بالحج فيكسر اده	٢٨٣	باب الصلوة بعد العصر
"	باب الصلوة على الجماعة	"	يعرج	"	القراءة في ركعتي الطواف
٣١٤	عند الطلوع والغروب	"	باب الاشتراك في الحج	"	الاطواف بالبيت عريان
٣١٥	باب الصلوة على الميت في المسجد	٢٩٨	باب القائل يعرف طوافاً واحداً	"	اعلان البراة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٢٦	الواب الطلاق	٣٣٠	باب الاصح الابينة	٣١٥	باب اين يقدم الام من الرجل والمرأة
"	قوله ارايت ان محمدا يمتحن	٣٣١	باب في استياد البكر والشب	"	باب الصلوة على الشهيد
٣٢٧	باب الرجل يطلق امرأته التبتة	"	باب في الوصيين يزوجان	"	باب الصلوة على القبر
"	باب في امرك بيدك	"	باب في نكاح الاب	"	باب الصلوة على النجاشي
"	باب في الخيار	"	باب في مورد النساء	"	باب القيام للمازة
٣٢٨	باب المطلقة تمسك لاسكني لبا { ولا نفقة	٣٣٢	قوله جمل عتقها صداقتها	"	باب المهر والاشق غيرنا
"	قوله لا طلاق في الايملك	٣٣٣	ثلاثة يعطون ابرهم مريث	"	باب في الشب ملقى تحت الميت
"	باب فيمن يحدث نفسه بالطلاق	٣٣٥	باب في الحمل والحمل له	"	باب في تسوية القبر
٣٢٩	ثلاث جود من جود وهن جود	٣٣٦	باب النسي عن الشغار	٣١٩	باب في وطئ القبور والجلوس عليها
"	باب في الخلع	"	باب لا تنكح المرأة على عمتها	"	باب في تحصيل العتور
"	باب في مائة النساء	"	باب الشرط في عقدة النكاح	"	باب ما يقول الرجل اذا دخل القبر
٣٥٠	قوله لا تنكح المرأة طلاق اختها	٣٣٧	باب في الرجل يلم وعنده عشرين سنة	"	باب في زياره القبور
"	باب في طلاق العتوة	"	باب في الرجل يلم وعنده اثنان	٣٢٠	باب الدفن بالليل
٣٥١	قوله ترمي بالبعرة	"	قوله من البغي وعلان الكاهن	"	ادخال الميت من قبل القبلة
"	باب المظاهرة لا يقر قبل ان يكفر	٣٣٨	باب لا يخطب على خطبة اخيه	٣٢١	باب النساء على الميت
"	باب في الايلاء	٣٣٩	باب في العسلى	"	باب ثراب من قدم ولد
٣٥٢	باب في اللعان	"	باب في القتمة للبكر والشب	٣٢٢	باب في الشهداء من هم
"	باب اين تقاتل المتوفى عنها	"	باب في الزوجين يلم احدهما	٣٢٣	من احب لقاء الشرايب لقائه
٣٥٣	الواب البيوع	٣٣٠	باب الرجل يزوج فيوته قبل ان يفرض	"	باب فيمن يقتل نفسه
"	باب في ترك الشبهات	"	الواب الرضا	"	باب في المدبرين
"	باب في اكل الربوا وموكله	٣٣١	باب لمن الغفل	٣٢٤	باب في عذاب القبر
٣٥٤	قوله عن نسي الساسر	"	قوله لا تحرم المصدة والمصتان	٣٢٥	باب فيمن يموت يوم الجمعة
"	باب الرخصة في الشعر الى اجل	٣٣٢	باب في شهادة المرأة في الرضا	"	قوله انما نداء اذا حضرت
٣٥٥	باب في كتابه الشرط	"	باب الرضا لا تحرم الا في الصغر	٣٢٦	الواب النكاح
٣٥٦	باب في المكايال واليزان	"	باب ما يذهب فدية الرضا	"	قوله اربع من سنن المسلمين
"	باب في بيع من يزيد	٣٣٣	باب الامة لتق ولها زوج	"	باب في النسي عن التبتل
"	باب بيع الدبر	٣٣٤	باب الولد للفرش	"	باب فيمن ترخص دينه
"	باب كراهية تلقى البيوع	"	باب الرجل يملك المرأة فضيحة	٣٢٧	باب النظر الى الخطوة
٣٥٧	باب النسي عن المحادثة والحراية	"	باب في حق الزوج	"	باب في اعلان النكاح
"	باب في بيع الثمرة قبل ان يبدد	"	باب في حق المرأة	٣٢٨	باب ما يقال للمتزوج
٣٥٨	صلها	٣٣٥	باب في ايتان النساء في اديار	"	باب الوليمة
"	باب النسي عن بيع حمل الحبلية	"	باب في كراهية تزوج النساء في الزينة	"	باب في احياء الداعي
٣٥٩	بيع الحمصة او السك في المار	٣٣٦	باب في كراهية تان سفرة المرأة وصدعها	"	باب من يحج الى الولية بغير دعوة
"	باب النسي عن بيعتين في بيعه	"	باب الدخول على المغيبات	٣٢٩	باب لا تنكح الابوي

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٩٣	باب في الشفعة	٣٤٨	باب في بيع جلود الميتة والاصنام	٣٩٠	لا يكل سلف وبيع
٣٩٢	باب في النقطة	٣٤٩	باب الرجوع من الهبة	٣٩١	بني من بيع الولاء وحبته
٣٩٥	باب احياء الارض الموات	٣٨٠	باب في العرايا	٣٩٢	بيع الحيوان بالبحر أو بالنسيئة
٣٩٦	باب في المزارعة	٣٨١	باب في كراهية الخبز	٣٩٣	باب في الصرف
٣٩٧	الجواب الدييات	٣٨٢	باب الرحمان في الوزن	٣٩٤	البيع بعد التأخير
٣٩٨	لا يكل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث	٣٨٣	باب الانظار للعسر	٣٩٥	البيعان بالخيار لم يتفقوا
٣٩٩	دية الذي قتل خطأ	٣٨٤	باب مطلق الغني ظلم	٣٩٦	باب نكح يدرع في البيع
٣٩٩	باب النسي من الثلثة	٣٨٥	باب سلف في الطعام والشر	٣٩٧	باب في المصرة
٣٩٩	قول من عذر سدا في بيضاء	٣٨٦	باب الارض المشتركة بين	٣٩٨	باب اشتراط ظهور الدابة
٣٩٩	باب المرأة تركت من دية زوجها	٣٨٧	بعضهم بيع نصيبه	٣٩٩	باب الامتاع بالرحمن
٣٩٩	الجواب المحرو	٣٨٨	استقرضت من الله عليه وسلم	٣٩٩	باب شراء الغلظة فيما ذهب
٣٩٩	قول من عذر عن ثلاث	٣٨٩	ان لصاحب الحق مقالا	٣٩٩	باب في اشتراط الولاء
٣٩٩	باب التلقين في المحرم	٣٩٠	الجواب الاحكام عن رسول الله	٣٩٩	بيع الغنم في ذواته
٣٩٩	حديث المرأة المخزومية	٣٩١	قول من كان حاضيا نفي بالعدل	٣٩٩	اذا اصاب لكاتب عدا امير في
٣٩٩	حديث زنا الاسبغ	٣٩٢	باب في حيا الامار	٣٩٩	الاختيار بين الكاتب
٣٩٩	قول فيها ولو بغير	٣٩٣	باب التشديد على من يقضي له بيتي	٣٩٩	باب اذا ائتمس الرجل بحريم
٣٩٩	حل المحرم وكفارة	٣٩٤	باب ليس لان يأخذه	٣٩٩	باب النسي لمسلم ان يدفع الى
٣٩٩	رجم اليهوديين	٣٩٥	باب البين مع الشاهد	٣٩٩	الذي تخبر به
٣٩٩	قول الشارب في الرابعة	٣٩٦	باب البين مع الشاهد	٣٩٩	قول ولا تخن من خاتك
٣٩٩	باب في كم يقطع السارق	٣٩٧	باب البين مع الشاهد	٣٩٩	قول لا يدين بغير
٣٩٩	فتح الايدي في المفردة	٣٩٨	باب في العرق	٣٩٩	باب الاحكام
٣٩٩	باب المرأة استكرهت على الزنا	٣٩٩	باب في الرقبة	٣٩٩	باب في البين الفاجرة
٣٩٩	الجواب الصبيد	٣٩٩	باب ان البين على ما يصدته	٣٩٩	باب اذا اخلفت البيعان
٣٩٩	باب صيد كلب الجحش	٣٩٩	باب صاحب	٣٩٩	باب في بيع فضل الماء
٣٩٩	ذكرة الجبين ذكرة امه	٣٩٩	باب في الرجل يبيع على عاتق	٣٩٩	باب في كراهية حبس الغنم
٣٩٩	قول الوزغة	٣٩٩	باب حارده خشا	٣٩٩	باب في كسب الكمام
٣٩٩	قول ما يمكن من مال ولده	٣٩٩	باب الوالد يأخذ من مال ولده	٣٩٩	اكل البر وشنة
٣٩٩	الجواب الاضاحي	٣٩٩	قول طعام لطعام وانما	٣٩٩	وقول من فرق بين والدته وولدها
٣٩٩	قول كيش اقرن يا كل في سواد	٣٩٩	باب حيلولة الرجل المرأة	٣٩٩	باب الرخصة في اكل الثمار للمار
٣٩٩	باب المجردة من الضان	٣٩٩	باب من تزوج امرأة ابية	٣٩٩	باب في الدنيا
٣٩٩	الرجل نسي انشاء عنه وعن	٣٩٩	باب الرجلين احدهما اسفل	٣٩٩	باب بيع الطعام قبل الاستيفاء
٣٩٩	احل ميتة	٣٩٩	باب من اخرج في الماء	٣٩٩	باب نسي عن البيع على اخيه
٣٩٩	او خذوا الحوم	٣٩٩	باب النكح في الموت	٣٩٩	باب في بيع النمر
٣٩٩	باب في الحقيقة	٣٩٩	باب من نذر ع ارض قوم بغير اذن	٣٩٩	باب في احتساب الموات
٣٩٩	الجواب النذور والايان	٣٩٩	باب في النعل	٣٩٩	بغير الاذن

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٣	باب الخروج في الفزع	٢٢٢	باب التسليم على أهل الكتاب	٢١١	الكفارة قبل المحنث
"	باب الشاة عند القتال	"	العالم بين أظهر المشركين	٢١٢	باب الحلف بغير الله
٢٢٣	باب في المغفر	"	باب تركه النبي صلى الله عليه وسلم	"	باب كراهية التذود
"	باب في الرحاب	٢٢٢	باب في الطيرة	٢١٣	من حلف بيلة لغير الإسلام كاذبا
٢٢٣	باب في الامام	"	باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم	"	الاجاب الميسر
"	باب التحريش بين البهائم	"	باب في القتال	٢١٤	جملت في الارض سجدا وطورا الخ
"	باب من رمى الوجه	٢٢٥	الاجاب فضايل الجهاد	٢١٥	سبهان الفارس والراجل
"	باب من يستشهد عليه دين	"	باب الصوم في سبيل الله	"	باب من يوتي الغني
٢٢٣	باب في دفن الشهداء	٢٢٦	باب النفقة في سبيل الله	"	الاستعانة بالمشرك
"	قول ليل انتم الحكار دن	"	باب من اغترب قدامه الخ	٢١٦	اقتيل في البداية والرجعة
"	الاجاب للباس	"	باب من شاب شيبته الخ	"	من قتل قتلا فلا يرسله
"	باب لبس الحرير في الحرب	"	باب من ارتبط فرسا الخ	"	باب طعام المشركين
٢٢٣	باب جلود الميتة اذا دبت	"	باب ثواب الشهيد	"	باب قتل الاسارى امانا
"	التحتم في اليسار	٢٢٤	حديث شج البحر	٢١٤	باب الغلول
"	باب في الصورة	"	باب من يقاتل رياء	٢١٨	باب خروج النساء في الحرب
"	باب في الخضاب	٢٢٨	رجل يسئل الله ولا يعطي	"	باب سجدة الشكر
٢٢٥	النهي عن لبستين	"	للشهيد عند استخصال	"	باب امان المرأة والعبد
"	لن الله الواصلة	"	الاجاب لجهاد من سئل في	"	باب الغدر
"	والمتوصل	"	باب اهل الغدر في العقود	"	باب المنزل على الحكم
"	كان احب شباب الى رسول الله	"	باب من خرج الى الغزو	٢١٩	باب في الحلف
"	صلى الله عليه وسلم القيص	٢٢٩	باب من ترك البوي	"	باب اخذ الجزية من الجوس
"	اتخاذ الانفس من الذهب	"	باب الرجل يبيع سريرة وحده	"	قوله انما نرى قوم فلا يعصقونا
٢٢٦	استحال الرجل تامنا	"	باب الرجل يسافر وحده	٢٢٠	باب في الهجرة
"	قوله له اربع غدا	"	باب النهي في الكذب والمهادنة	"	البيعة على الموت
"	فرق ما بينا وبين المشركين الخ	٢٣٠	باب في غزوة النبي صلى الله عليه وسلم	٢٢١	باب بيعة النساء
"	التحتم في المنحصر لا يغفر	"	باب في الرايات	"	باب كراهية النهبة
"		"	باب الفطر عند القتال	٢٢٢	عدل البعير بعشر شياه

٢٢٢ ٩١	وافتح
١٨	فن غنبيه
٤٥٢٤	باب







# اوجز المسالك شرح موطا امام مالک

نوطا امام مالک مشہور امام کی تالیف اور حدیث کی سب سے پہلی کتاب ہونے کے علاوہ جو خصوصیتیں کہنی پر وہ  
 طلبہ نے حدیث سے مخفی نہیں اسی لئے یہ کتاب عربی عجم کے تمام دینی مدارس کے نصاب میں داخل ہے لیکن جن افلاقی  
 مقامات نے اس کو تمام کتب حدیث سے زیادہ مشکل بنا رکھا ہے ان میں سے ان تفریعات کو خاص امتیاز حاصل ہے۔  
 جو حدیث و آثار کے بعد مذہب مالکی کی تائید میں ذکر فرمائی گئیں جن کو پوری طرح سمجھنے سے معمولی مدرسین بھی قاصر رہتے  
 ہیں اس لئے اس کتاب کے واسطے ایک بہترین شروح کی طلباء و علماء کو حقیقت ضرورت تھی اس سے کس کو کار ہو سکتا ہے  
 اللہ تعالیٰ جزائے خیر سے حضرت شیخ الحدیث مظاہر علوم کو کو آپ نے اس ضرورت کو پورا فرمایا حضرت شیخ الحدیث جیسا ظلیہ کا  
 تجرملی ہندوستان میں کسی تعارف کا محتاج نہیں۔ اس لئے آپ کے اسم گرامی کے بعد یہ شرح کسی توصیف کی محتاج نہیں  
 اس شرح کی حقیقی قدر تو وہی دیکھ کر سمجھتے ہیں جن کو حضرت شیخ الحدیث صاحب کے درس میں شرکت کا موقع ملا ہے۔ یا  
 بذل الجہود کی زیارت کا مشرف ہوا ہے۔ لیکن جن حضرات کو دونوں حاصل نہیں ہوئے ان کے لئے نوتہ ان چند  
 خصوصیات کا ذکر کیا جاتا ہے۔ جن کا اہتمام کیا گیا ہے۔ حل لغات۔ حل عبارت۔ حل مطالب وغیرہ کے علاوہ  
 (۱) ہزادی کی تحقیق مختصر طور پر کی گئی ہے (۲) ہر باب میں ائمہ اربعہ کا مذہب انکی فقہی معتبر کتب سے مع حوا  
 نقل کیا گیا ہے (۳) مذہب حنفی کی توضیح کے بعد مفصل طور سے متعدد دلائل ذکر کیے گئے (۴) ہر باب میں جملہ فقہی  
 فقہی اصولی مشابہتیں ملل و مبرہن کلام کیا ہے (۵) کتاب کے شروع میں ایک موطا مقدمہ ہے جو درحقیقت  
 اوجز المسالك کا مقدمہ نہیں بلکہ پورے فن حدیث کا مقدمہ ہے جس میں حدیث کی تاریخ۔ کتب حدیث اور محدثین  
 کے مدارج۔ حدیث کی عہد بچہ تدوین اور موطا کی تقدیم۔ موطا کے فضائل۔ موطا کہنے کے وجوہ۔ موطا کی شرح  
 اپنے سے امام مالک تک پوری سند اور اس کے تمام رواد کا مختصر حال اور سلسلہ سند کی ہر کڑی کا مفصل ذکر جیسے نظر  
 علوم کے مشائخ حدیث اور ان کی مختصر سوانح بھی آگئی، موطا کے رواد اور ان کا حال۔ کتب حدیث کے متداول  
 الفاظ کی مختصر شرح اصول حدیث کے عام اور ضروری سائل کا مختصر بیان، اصول حدیث میں غرامی کا مشہور  
 قصیدہ اور اس کی مختصر شرح۔ فقہ حنفی کے ائداد اور امام اعظم کے مناتب۔ طالب حدیث اور محدث کے آداب  
 وغیرہ وغیرہ۔ یہ مقدمہ علیحدہ بھی طبع ہوا ہے جو صاحب علیحدہ چاہیں وہ علیحدہ منگالیں قیمت بارہ آنے (۱۳) ر  
 اوجز المسالك جلد اول مع مقدمہ صفحات ۵۶۶۔ کتاب کا غرض نہایت اعلیٰ قیمت چار روپیہ آٹھ آنہ (۱۴) ر  
 جلد ثانی ۳۳۲ قیمت چار روپیہ چار آنہ (۱۵) ر

لئے کا -

مینجر کتنجہ نہ یجیوی مظاہر علوم سہا پور

# خصائل نبوی اردو شرح شمائل تنزی

## حضرت شیخ الحدیث مظاہر علوم رضوی مؤلف

ما شہان رسول اللہ علیہ السلام کو مشرودہ، شیعہ گمان حبیب خدا علیہ الصلوٰۃ والسلام کو خوشخبری کہ اس جہل و ضلالت کے زمانہ میں حضرت مولانا الحافظ الحاج محمد زکریا صاحب کا مذہبی شیخ الحدیث مکرّم مظاہر علوم سہارنپور نے امام ترمذی کے مشہور رسالہ شمائل ترمذی کو سلیس و دو کے قالب میں ڈال دیا ہے۔ الحمد للہ کہ ہر موز مسلمان اپنے دین سے ایسے بے خبر نہیں کہ اُن کے سامنے صحاح کی علت بیان کی جائے۔ ترمذی کے فضائل کا اظہار کیا جائے، شمائل ترمذی کے محاسن پر روشنی ڈالی جائے۔ ہر مسلم سنی ان تمام اسوئے کا خدہ دانت ہو۔ نئی حقیقت حضرت مصنف نے تمام دنیا سے اسلام پر عموماً اور شافعیان احادیث پر خصوصاً بہت بڑا احسان فرمایا ہے اس کتاب کے بغیر تمام سائب کا اظہار اس مختصر شہار میں ناممکن ہے، لیکن ہم اجمالاً بعض خصوصیات کا ذکر کرتے ہیں۔

(۱) صرف ترجمہ پر اکتفا نہیں کیا گیا ہے بلکہ باجا مفید و دلچسپ نوآباد علمی نکات زیریں گراں بہا فوائد کا اضافہ کیا گیا ہے۔  
(۲) جن احادیث میں مظاہر بخاری نے مذہب معلوم ہوتا تھا انہیں مسند و تلمیذ میں لکھی گئی ہے (۳) اس کتاب شمائل ترمذی میں جو نوٹ شکل تھے یا جو ترکیب خوب و شاد معنی اُن کو بہت اسلوب و درجہ ملی حاشیہ میں مل کیا گیا ہے (۴) علماء و طلباء کیلئے اسرار جلال کے نفوس مبارک و فوائد مخصوص مضامین علمی کو بھی عربی حاشیہ میں سبب و تفصیل سے بیان کیا گیا ہے (۵) اکثر تحقیقات بلند پایہ مضامین کا جملہ کلام سے اخذ ہے جسکو حضرت مصنف کے بیان نے دوری نو کا مصداق بنا دیا ہے (۶) ترجمہ با محاورہ مطلب خیر و بلیغ ہے لفظی ترجمہ کی پابندی نہیں کی گئی (۷) کہیں کہیں اختلاف مذاہب کا بھی مختصر ذکر آ گیا ہے، مگر اخاف جلال اللہ صاحبہم مشکورہ کے مذہب کو اکثر جگہ وضاحت سے بیان کیا گیا ہے اور جب ضرورت کہیں کہیں براہین و دلائل بھی لکھے گئے ہیں (۸) اس کتاب میں جن غزوات و قصص کا اشارہ ذکر آیا ہے اُن کو سہولت کے لئے کسی قدر تفصیل سے بیان کر دیا گیا ہے (۹) جہاں تراجم ابواب سے متون احادیث کی مطابقت تھی، تا توضیح بیان کر دی گئی ہے۔ (۱۰) تمام کتاب کا سلف صاحبین کے قدم بقدم چلنے کا کافی التزام کیا گیا ہے۔

تیس پر زور الفاظ میں بیابگ دہل کہتا ہوں کہ اگر آپ صحیح و جامع اخلاق نبوی کا مطالعہ چاہتے ہیں اور وہ بھی اس شان سے کہ علمی مشیہ پیش آئے کوئی مضمون غیر محقق نہ رہ جائے اور اس کے متعلق تمام ضروری و مفید مضامین معلوم ہو جائیں تو آپ صرف خصائل نبوی ملاحظہ فرمائیں، مطمئن و مطمئن حدیث کے لئے یہ نایاب و نادر تحفہ ہے، اس کا عربی حاشیہ نکات احادیث کا عطریہ اور اردو کے فوائد مزید ہوں۔ ہدیہ صرف چھ جلد دور و دور دیجئے،

منیر کتب خانہ بکھوئی مظاہر علوم سہارنپور

(مطبوعہ خواجہ بکری پریس ہائی، ہرنہ پورہ)

نوٹ: یہ کتاب سہارنپور میں شائع ہوئی ہے۔

